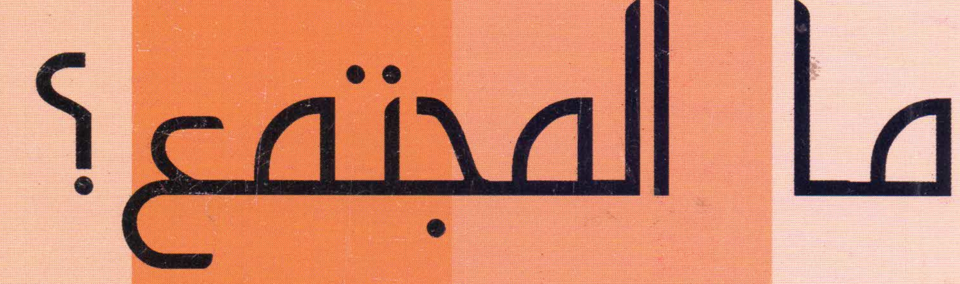


إشراف : إيف ميشو



الجزء الثالث

717

المشروع القومي للترجمة

المركز الفرنسي للثقافة و التعاون

ما المجتمع؟

جامعة كل المعارف

إشراف : إيف ميشو

الجزء الثالث

ما أحوجنا ونحن فى مستهل القرن الحادى والعشرين إلى اكتساب المعرفة العلمية ، سواء فى مجال الإنسانيات أو فى مجال العلوم الطبيعية . فالمعرفة العلمية لا يجب أن تقتصر على العلماء والمتخصصين ، بل ينبغى أن يتسع نطاقها ليشمل كل فرد فى مجتمعاتنا العربية .

وإذا كان على العلماء التعمق كل فى تخصصه ، ينبغى أن تنشر المعارف العلمية العامة - دون تبسيطها على نحو مُخل - بحيث تصبح أداة منهاجية تقود خطانا نحو المستقبل المأمول .

وفى هذا السياق ، وعلى ضوء أهداف المشروع القومى للترجمة التى تتمثل أساسًا فى تحقيق التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والإبداعية ، فضلاً عن بناء ودعم الجسور الثقافية بين مصر والعالم ، تأتى ترجمة موسوعة "جامعة كل المعارف" فى إطار التعاون مع قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون فى مصر .

جابر عصفور

تنفيذ غلاف الطبعة العربية : عمرو الكفراوى

تصميم الغلاف : فيليب آبلوا



المشروع القومى للترجمة

جامعة كل المعارف

ما المجتمع ؟

(الجزء الثالث)

إشراف
إيف ميشو





٢٠٠٥

المشروع القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: ٧١٧
- جامعة كل المعارف (الجزء الثالث)
  ما المجتمع؟
- ايف مبشو
- الطبعة الأولى، ٢٠٠٥
- الغلاف إهداء من الفنان: فيليب آبلوا Philippe Apeloig

هذه ترجمة الجزء الثالث من موسوعة:
Université de tous les Savoirs
Sous la direction
d' Yves MICHAUD

الجزء الثالث بعنوان:
Qu'est-ce que la société?
Volume 3

Éditions ODILE JACOB

تم نشر هذا الكتاب بالاشتراك مع المركز الفرنسى للثقافة والتعاون (قسم الترجمة) التابع لسفارة فرنسا بجمهورية مصر العربية فى إطار مشروع دعم النشر (طه حسين) التابع لوزارة الشئون الخارجية الفرنسية

شارع الجبلاية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤
EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo
TEL: 7352396   Fax: 7358084

تهدف إصدارات المشروع القومى للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافـــاتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المجلس الأعلى للثقافة.

المحتويات

المقدمـــة 9

الباب الأول: المرحلة الثانية من الفكر والنقد: هل لا يزال هناك علوم إنسانية؟

– فلسفة العقل والعلوم المعرفية 25

– علم النفس وشروط البقاء 39

– منطق الاستدلال الاجتماعى البرهان والسياق 53

– الاقتصاد: علم وسياسة 73

– التاريخ 93

– الأنثروبولوجيا المطروحة للمناقشة: غيرية أم اختلاف؟ 113

– الجغرافيا: طبيعة ومجتمع؟ 131

– تاريخ الفن يشهد منعطفا 139

الباب الثانى: الإنسان، بيئاته وأراضيه

– العلوم الجغرافية المحلية، ما قيمتها؟ 157

– الخريطة تخرج من الأدراج 171

– فضاءات العولمة، بين الموروث والديناميكية 185

– معالم الإنسان 203

الباب الثالث: القرية الكونية

– ظاهرة انتشار المدن الكبرى أو تحدى "المدينة – العالمية" 217

– العمران فى مواجهة الثورة الحضرية الجديدة 237

– مستقبل المدن وتصميم نماذجها 255

– الأمن وعدم الأمن فى المدن 273

– النقل، الطاقة، السرعة 289

– وسائل النقل الجوى 309

- السياحة والحركة: موروثات، تطورات، تجديدات، واتجاهات................331
- الإيقاعات الحضرية من المدينة إلى الـ"لا مدينة"..............................351
الباب الرابع: معرفة التاريخ
- ما التاريخ الثقافى؟..375
- هل الماضى أمامنا: عند مصادر علم الآثار.................................393
- التاريخ فى حوزة النوع...411
- التاريخ والذاتيات..429
- ما التاريخ الاجتماعى؟...447
- التاريخ منظورا إليه من موقع آخر...463
الباب الخامس: إنتاج الثروات وانتقالها: أبعاد الاقتصاد المعروفة بدرجة كبرت أو صغرت
- اقتصاد وابتكار...481
- سوق ومنافسة..449
- دورات وتذبذبات اقتصادية...517
- العولمة المالية..531
- المستهلك على حق...547
- العمل بين الماضى والمستقبل..555
- اقتصادات غير رسمية وإجرامية الوجه الخفى للعولمة.........................571
الباب السادس: أوجه المجتمع: المجتمعات والهويات والمجموعات
- الملكية الاجتماعية..591
- الجمعيات والديمقراطية: الفرادة الفرنسية.....................................609
- المنظورات القبلية أو تغير النموذج الإرشادى الاجتماعى......................623
- الوساطة. وسطاء...637
- الهوية والعولمة...653
- التعددية الثقافية، التعددية عموما الروح الجماعاتية..........................671

الباب السابع: الأسرة والأجيال: القبائل وأعمار الحياة

- أنثروبولوجيا الأسرة.......... 691
- حول أزمة الحياة الزوجية.......... 715
- الأسرة والقانون والبنوة.......... 731
- تنازع الجنسين.......... 751
- المراحل العمرية الجديدة فى الحياة.......... 765
- العلاقات بين الأجيال.......... 783
- توقع المخاطر فى القرن الواحد والعشرين وكيفية إدارتها.......... 799

الباب الثامن: ما عمل الغد؟

- مستقبل العمل وظائف اليوم والغد.......... 815
- تطور قانون العمل.......... 833
- علم الإدارة والتصور الاجتماعى.......... 855
- علم الإدارة بين الأمس والغد نحو منشأة على هيئة شبكة.......... 869
- إدارة الأفراد، السلطة والولاء داخل المنشأة – أثر الاقتصاد الجديد.......... 885

الباب التاسع: أوجه جديدة للمنشأة من الابتكار إلى المخاطر

- العولمة وتأثيرها الشديد على المنشأة.......... 907
- السوق وعولمته.......... 919
- دورة جديدة ونمو اقتصادى جديد.......... 927
- المسيرة الطويلة للنظام الجديد لحيازة الأسهم فى فرنسا أهى ثورة فى حيازة الأسهم.......... 941
- الاتحاد الاقتصادى وحدوده.......... 957
- إدارة سلسلة الإنتاج اللوجستية والمنشأة الافتراضية.......... 969
- الاقتصاد الجديد.. ما هو؟.......... 985
- نقل التكنولوجيا – العلاقات المركبة بين البحث النظرى والبحث التكنولوجى والتطبيقات الصناعية.......... 1001
- المخاطر الصناعية.......... 1017

الباب العاشر: الأمم والعنف والاتصال والرياضة

- السلطة..1033
- فكرة المواطنة..1049
- الدولة، أرضها والعولمة...1081
- البناء التاريخى للأمة...1091
- العنف والنزاع..1107
- مستقبل التفاوتات العالمية..1127
- الحاجات الجديدة إلى الحماية.......................................1141
- الديمقراطية الإلكترونية...1159
- القوة، الهوية والتنظيم: كرة القدم، مرآة أوروبا...................1175
- الدعاية، الإعلان، الإعلام والتضليل................................1193

الباب الحادى عشر: ما أدوار الدولة؟

- المرفق العام ومهامه..1209
- دول وسيادات، سيادة الدولة فى مواجهة العولمة.................1227
- الدور المنظم للدولة فى إطار العولمة...............................1243
- انعدام التقنين..1259
- تخريب مسئولية الدولة..1279
- معنى العلمانية...1295

المقدمة

ترجمة: د. كاميليـا صبحى

مراجعة: د. محمد على الكردى

بعد جزأى "ما الحياة؟" و"ما الإنسانى؟" هذا هو الجزء الثالث من جامعة كل المعارف، ويحمل عنوان: "ما المجتمع؟". وترجع ضخامة هذا الجـزء إلـى عـدد محاضراته التى ألقيت بدءا من ٣١ مارس وحتى ١٤ يونيو ٢٠٠٠ عـن العلـوم الإنسانية والظواهر الاجتماعية، والتى لا تقل عن ست وسبعين محاضرة.

ولمن يتعرف مع هذا الجزء على مشروع "جامعة كـل المعـارف" أود أن أذكر بأنها دورة مكونة من ٣٦٦ محاضرة (نظرا لليوم الزائد فـى عـام ٢٠٠٠)، بدأت فى الأول من يناير عام ٢٠٠٠ وانتهت فى الحادى والثلاثين من ديسمبر من العام نفسه. ألقيت هذه المحاضرات يوميا فى الكونسرفتوار القومى للفنون والمهن، بما فيها أيام السبت والأحد والأعياد. وهى تتناول العلوم والتقنيـات والمجتمعـات ونتاج الفكر والثقافات وما يطرحه كل هذا من رهانات معاصـرة. وتهـدف إلـى استعراض مختلف مجالات المعرفة، وتلقى عليها الضوء ولكن ليس علـى النحـو الذى تقدم به المعلومات فى دوائر المعارف، وإنما تبعا للتوجهات والتساؤلات التى تقع على تخوم معارف مازالت فى طور التكوين. هذه المحاضرات اليومية يلقيهـا فى كل مرة أحد المتخصصين الأجلاء، بحيث تقدم لجمهور غير متخصص شـرحا وافيا لهذه المعارف وآفاقها المستقبلية.

ولن أعاود الحديث عن تاريخ تصور هذا المشروع، ولا عن المنهج الـذى اتبع لوضعه حيز التنفيذ، أو المبادئ العامة التى تحكمت فى تنظيمـه، فقـد سـبق وعرضت لكل هذا فى مقدمة الجزء الأول الذى أسمح لنفسى بأن أحيل القارئ إليه،

وإن كنت أغتنم هذه الفرصة لأكرر أن هذا المشروع كل لا يتجزأ، وأن إصـــداره في صورة مقالات مستقلة نسبيا مسألة دعت إليها ضرورات النشر البحتــة. وقــد تبدو بعض القضايا غائبة عن جزء ما بينما هي في واقع الأمر موجودة بالفعل في جزء سابق، أو سيتم التطرق إليها في جزء لاحق. فهذا ما حدث بالنســبة لعلمـــي الاجتماع واقتصاد الصحة على سبيل المثال، إذ تـــراءى لـــي إلحاقهمـــا بدراســـة الأمراض والطب في الجزء الثاني. كذلك بالنسبة للتلوث ومخاطره، فقد آثـــرت أن يأتي استكمالا لدراسة التقنيات والمعدات بالجزء الخامس.

وعلى هذا، سوف ألتزم في الصفحات التالية بإلقاء بعض الضوء على الخيط الذي يربط موضوعات هذا العمل والاختيارات التي تم تبنيها والملامح الأساســية للإسهامات المقدمة.

"ما المجتمع؟". يشير العنوان بداية إلى منهجي في الاختيار تبعا للموضـــوع وليس تبعا لطريقة معرفتنا به، أي من خلال العلوم التي تتبعها هذه الموضـــوعات، وإن كان هذا غير مستبعد تماما. كل ما هنالك أن طرح الأمر من خلال الموضوع يتيح مضاعفة الزوايا التي يتم إلقاء الضوء عليها، كما يســـمح بمقاربـــة مختلـــف وجهات النظر.

هذه الأولوية التي منحت للموضوع لا تعني إغفال التساؤل الإبســـتمولوجي أي المعرفي. بل العكس هو الصحيح، فمنذ سلسلة المحاضرات الثمـــاني الأولـــى والسؤال مطروح بصورة مباشرة: "أمازال هناك علوم إنسانية؟ ". كذلك في الجزء الأول الخاص بالحياة، طرحت مرحلة من مراحل التفكير النقدي والمعرفـــي فـــي منتصف المجموعة الأولى من المحاضرات. ومع هذا، ستلاحظون أن الطرح هنـــا مغاير للفكر النقدي الخاص بالجزء الأول والذي نتبين من خلاله ضـــرورة وجـــود توجه أخلاقي بشأن صلاحيات الإنسان وسلطته على شئون الحياة. كما نتبين أيضا من خلال التساؤل الذي نستهل به الجزء الثالث أن نتائج البحث المعرفـــي بداهـــة

أكثر إشكالية من نتائج البحث فى كل مجال من مجالات المعرفة على حدة، وهى مفارقة ربما أضعفت المنهج ككل.

ولكننا إذا أمعنا التفكير لأدركنا أن هذه المفارقة لن ترهب إلا من لا يزالون يرون المعرفة كنظرية كبرى واثقة من أسسها ومن مبادئ تفسيرها. فسوف تثبت هذه المحاضرات، وفى جميع المجالات، المرة تلو الأخرى، أن الغلبة كانت للطرح الذى تتداخل فيه النظم المعرفية وتتضافر، كلما لزم الأمر، لتقدم تصويبا أو إضافة مستمدة حسب الحاجة من أى من تلك الأنظمة. أى أن المنهج المتبع "ليس خالصا" فى أغلب الأحيان، الأمر الذى يستدعى إلى ذهنى مصطلحا يستخدم فى مجال البرمجة المعلوماتية ويعرف بأسلوب "الترقيع": فمن المعروف أن برامج الحاسبات الآلية تقوم على معالجة الثقوب والقشور ببرامج تكميلية. الشىء نفسه اتبع مع ما يعرف بـ "العلوم الإنسانية"، فمن منطلق فكرة خصوصية الأنماط التصورية والتفسيرية، تم بالطريقة نفسها إدخال أشياء تكميلية تضبط وتصحح فيكون لها تأثير عملية "الترقيع" نفسها، وتبدأ شيئا فشيئا فى تعديل التصورات وأنماط التفسير بصورة كبيرة. ولننظر ما أضافه التحليل النفسى الخاص باتخاذ القرار للتحليل الاقتصادى العقلانى، أو ما أضافه إليه أيضا المنظور التاريخى، لا سيما مع ربط التجديد بالتنمية والدورة الاقتصادية. كذلك بالنسبة للقانون الذى لا يتردد – كما سوف نرى – فى الاستعانة بالتاريخ وبعلم الاجتماع على حد سواء. كما يلجأ علم الاجتماع بدوره إلى التحليل الفلسفى المجرد لتصورات مثل الهوية والجماعة. وهكذا يتم بانتظام استكمال عملية التفسير من خلال تصويب مستمد من أحد المجالات الأخرى المرتبطة نوعا بمجال التفسير الأساسى. وبعد الاستكمال والتصويب لا نلبث أن نجد صورة ما اعتبرناه نظاما معرفيا وقد تغيرت على نحو كبير. وربما كانت الجغرافيا خير مثال على هذه المفارقة التى يمكن لتخصص معرفى (طبقا للمصطلح التقليدى) ديناميكى وخصب أن يشهدها، حتى أن طرحه

أصبح يشمل البعد السكانى والإثنولوجى والاجتماعى وحتى الرياضيات التى تتمحور كلها حول موضوع بعينه، هو الإقليم.

فإن كان هناك درس أول نستخلصه من هذه الدراسة الخاصة بالعلوم الإنسانية، فهو أن هناك فارقا بين الطور النظرى والطور المعرفى. فليس للعلوم الاجتماعية بالتأكيد وضع علمى ثابت ومؤكد، إما لأنها لم تحسم بعد مشكلاتها المنهجية والإبستمولوجية التى طرحها بوضوح المؤسسون الأوائل منذ بداية القرن التاسع عشر، وإما لأنها تشهد حاليا تجديدات بل منعطفات شديدة الأهمية (خاصة بالنسبة للتاريخ والجغرافيا والإثنولوجيا فى ظل عالم أصبح حاليا تعدديا). وليس علينا أن نخشى ضعف إسهامات تلك العلوم، فالأمر أبعد ما يكون عن هذا. وسنخطئ أيضا إن قابلنا عدم استقامة النظرية بنجاح تطبيقها. لقد ولى عهد النظريات ليحل محلها بحث نفعى أصبحت تنتهجه علوم الطبيعة. ومن الصعب حتى أن نفهم هذا البحث النفعى - كما اعتدنا فى أكثر الأحيان - على أنه هروب إلى النشاط الفعلى (الفعالية)[1] أو إلى التجربة (الإمبريقية)، بينما هو يتطور فى واقع الأمر على أساس قدر كبير من الوعى وصفاء الإدراك المستمد من نسبية الرؤى، مكانية كانت أم زمانية. وهو وعى بدائرة العمل التطبيقى والسياسى الذى يعدل بصورة مستمرة مفردات المعرفة ويؤثر عليها (خاصة فى مجالات الاقتصاد والاجتماع)، وعى بتناظر التفسيرات وإمكانيتها رغم ضعفها، وبثراء المعطيات التى ترتكز عليها المعرفة، وبطابعها الذى ينطوى - برغم هذا - على ثغرات شديدة ليس فقط على الصعيد التاريخى، أو من بلد إلى آخر، وإنما تبعا للاتجاه القائم على مصالحنا العملية الخاصة، النظرية والسياسية. هذه القيود تحد من الطموح إلى المطلق ولكنها فى الوقت نفسه تحدد بصورة إيجابية النطاق الذى يعود

---

(١) الفعالية Activisme مذهب خلقى يعنى بمتطلبات الحياة الفعلية ومنجزاتها أكثر من عنايته بالمبادئ النظرية. (المترجمة)

لهذه القيود الفضل فى تأكيد مدى مواءمته ووثاقة صلته. ويكفى مثالا على هذا طرح عبد الله العروى بشأن الممارسة الغربية للتاريخ من منظور آخر والتى تقودنا إلى أن نطعن فى طموحه إلى العالمية وأن نعزى إليه نطاق صلاحية ما، وإن كان محددا ومحدودا.

وبعد هذا التساؤل التمهيدى سوف نمضى فى طرح الأفكار على النحو التالى.

يبدأ هذا الطرح بمختلف البيئات والأقاليم المأهولة بالسكان، وهى أشياء قد لا نلتفت إليها من شدة بداهتها، وهى مع هذا محملة بحتميات تلقى طويلا بظلالها الثقيلة على السلوك البشرى، خاصة ونحن نعلن عن قدوم زمن تجاوز الحدود الإقليمية déterritorialisation، زمن التصورات الافتراضية والتنقل أو البداوة الجديدة.

ومن موضوع الأراضى الإقليمية، ننتقل إلى البيئة الحضرية بعد أن أصبح معظم السكان يعيشون فى المدن. ولا يرتبط موضوع المدينة الشاملة La ville globale فحسب بكل ما يتعلق تحديدا بالمدن (من عمارتها وأمنها – أو انعدامه– وإدارتها)، وإنما أيضا مسألة الانتقال ومختلف وسائل المواصلات، إضافة إلى السياحة وتناغم الإيقاع الحضرى. وأول ما يلفت النظر فى هذا الطرح، وما سوف يبرز بصورة متزايدة طوال العمل، هو ذاك المزيج المعقد المصنوع من القديم والحديث، والذى يصعب فصل مكوناته، والحاضر فى ظواهر تعرض فى أغلب الأحيان على أنها تحديات جديدة تماما. فالعولمة ليست جديدة، والأكثر من هذا أنها مازالت متأثرة بديناميكيتها الغربية الأصلية التى انطلقت منها. كما يتزايد عدد المدن الشاملة، وإن كانت تقوم فى معظم الأحيان مكان العواصم والمدن الكبرى القديمة. كذلك فإن الحاجة إلى مرجعية ليس شيئا جديدا فى عالم يبدو أنه ضل اتجاهاته بصورة مأساوية. وفى المقابل، جاءت تقنيات وتكنولوجيات جديدة لتعدل

المعطيات، ومعها إدراكنا لها. صحيح أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤدى بطبيعة الحال إلى تغيير سبل تنقلاتنا وأنماط حياتنـــا وأســـاليب اتخـــاذ قراراتنـــا وتحركاتنا، ولكنها تغير بالمثل من نمط إدراكنا للعالم وتمثلنا له، ومن ثـــم، فإنهـــا تغير من ردود أفعالنا إزاء المواقف، ومن تفاعلنا مع الآخرين بعدوا أم قربوا. هـــو "زمن حقيقى" أصبح أيضا مرئيا، يغير الأفكار كما يغير السلوك.

وتأمل معرفة التاريخ يجعل هذه الرؤية الأولية تمتد هذه المرة إلـــى البعـــد الزمنى فى المجتمعات ومختلف المجموعات الاجتماعية. وسنركز هنا أكثر علـــى إطار التمثلات وليس على موضوعها، أو لنقل إنه ســـيكون تحديـــدا موضـــوعها. وسرعان ما سوف ندرك حجم الهزة التى يتعرض لها الطرح التاريخى. وترجـــع هذه البلبلة أولا إلى تنوع الثقافات والأشكال الاجتماعية. ومن خلال تلـــك النظـــرة الخارجية، يتجلى التاريخ الغربى بوضوح بكل أحكامه المسبقة وتعاميه عن بعـــض الأشياء وتقديسه الوثائق وكل ما هو أرشيفي ومكتوب، وهى أشياء لم تعـــد تعتبـــر وسائط بمعنى الكلمة، وإنما وجهات نظر مختلفة تظهـــر – أو تعـــاود الظهـــور – حينما نعيد النظر فى تمثلات الماضى التى تسبق ابتداع الأركيولوجيا. كذلك تظهر وسائط أخرى من داخل العنصر الاجتماعى، إذا جاز التعبير، حينما ننظر للأمـــر من منظور نوع الجنس أو من وجهة نظر المقهورين والمتواضعين الذين ليس لهم كلمة فى تنظيم الأحداث أو حتى مجرد الوعى بها. وقد اتخذت عملية إعادة التنظيم والتوازن بعدا كبيرا داخل هذا التخصص المعرفى ذاته، لاسيما مع الشكوك التـــى صاحبت نظم ما بعد الحداثة والتى أصابت التاريخ الاقتصادى فى أعقـــاب نشـــوة السبعينيات، ومع مزاعم هيمنة التاريخ الثقافى، ومع بدء الأخذ بإدراك التاريخ مـــن خلال الذاتية الفردية. ومع هذا فما نخرج به من هذه الـــتنقلات والانقلابـــات لـــيس إحساسا بالأزمة بقدر ما هو إحساس بتنوع استراتيجيات المواءمة وبناء الـــذاكرة، والوعى بأهمية ربطها باستراتيجيات سردية تقترب من استراتيجيات الأدب.

وتشكل الأقاليم وعلاقتها بالماضى - على نحو ما - أطرا لإدراك الحقائق الإنسانية، ليحين الأوان بعد هذا لتصور هذه الحقائق فى ذاتها. وهو ما عنيت به سلسلة المحاضرات التى تناولت تقدير إنتاج الثروات وانتقالها (بما فيها انتقالها بصورة غير متوازنة) ومختلف أوجه الجانب الاجتماعى وروابطه، والأسرة والعمل والمنشأة والهوية القومية وأخيرا الدولة. وقد جعلنا من بعض التخصصات المعرفية الراسخة نوعا ما - مثل الاقتصاد السياسى وعلم الاجتماع (العام، وعلم اجتماع الأسرة، والعمل، والمنشأة، والرياضة والاتصالات وخلافه) والعلوم السياسية والإدارة ونظرية القانون - موضوعات، وطرحناها من هذا المنظور.

أما بالنسبة لموضوع الثروات فقد انقسمت الأبحاث إلى مستويين. يتناول المستوى الأول كبرى التصورات والعمليات الخاصة بالموقف الاقتصادى الحالى (من تجديد ودورات وأسواق، وعولمة مالية واستهلاك، وماضى العمل ومستقبله) مع إفساح مكانة كبيرة لجوانب خفية أو غير واضحة تماما لهذه العمليات (مثل تجريم الحياة الاقتصادية ومراقبة التكنولوجيا وزيادة عدم المساواة بين الدول). أما المستوى الثانى للأبحاث فيطرح عملية إنتاج الثروات فى المنشأة ومختلف العوامل المرتبطة بها (من حيث التمركز، ومساهمة العمال فى الأرباح، والعلاقات الإنسانية، ونمو التجارة، والإمدادات، والاقتصاد الجديد، ونقل التكنولوجيا، وأيديولوجيات الإدارة والحكم وخلافه). كذلك طرح الجانب الاجتماعى من أكثر من زاوية، منها الرباط الاجتماعى وإنتاج الهوية، والعائلة كخلية، والعلاقة بين الأجيال، والتضامن سواء الاجتماعى أو التأمينى، وأخيرا العمل وتطور علاقته.

وتنتهى هذه المسيرة بإعادة النظر فى مسألة الأمة وأشكال السلطة السياسية من ناحية، وبسلسلة من التحليلات عن الدولة وتغير أدوارها من ناحية أخرى. هذه السلسلة الأخيرة من التحليلات تسير عكس تيار التأكيدات الرائجة حاليا، والتى تعد بقدر شيوعها سطحية، ومؤداها أن العولمة سوف تفضى إلى عجز الدول وتجريدها من

أهليتها. ونحن لا نحاول أن نقابل أفكارا مبسطة بنفى مبسط وإنما نسعى إلى إبراز خلفيات لا غنى عنها لفهم الموضوع، مثل استمرار وجود الحدود الإقليمية، وتعريف المواطنة، وتنظيم فوارق اللامساواة والتفاوت، وإدارة القضايا الدينية، إلى آخره.

والآن، بعض الإيضاحات عن الاختيارات التى تم اتخاذها:

بالنسبة لكل ما ورد ذكره، حاولت قدر الإمكان تجنب وقف الأمر على المتخصصين فى هذه المجالات الأكاديمية حتى يتحقق تنوع الطرح. فلا يتوقع أحد أن يجد هنا وجهات نظر محددة لمدارس قديمة أو حديثة. بل على العكس، حاولت فى كل مرة تجميع رؤى متباينة. على هذا النحو، أخذ موضوع الأسرة على سبيل المثال يطرح من وجهة نظر علم الاجتماع المعاصر، من خلال البعد الأنثروبولوجى والنظريات القانونية المتباينة بعمقها التاريخى، ثم يعاد النظر فى كل هذا تماما فى النهاية من منظور نسوى حول سلطة الأنواع والمساواة بينها. كذلك بالنسبة لمسألة الأجيال والتضامن بينها. فقد لجأت عامدا إلى طرح شديد التنوع بل ربما جاء متعارضا أحيانا، ولسبب وجيه، هو أن التضامن بين الأجيال ليس مجرد قضية أشياء يقررها عالم الاجتماع الذى يدرس الجماعات والأجيال، أو الضامن الذى له حساباته، ولكنه يعتمد أيضا على اختيار تضامن ما نلتزم به – أو لا نلتزم – باسم التقاليد، أو على العكس، باسم فرديتنا الأنانية. كذلك إن لم تكن العولمة المالية أذى شيطانيا يتحتم رفضه بأى ثمن باسم قيم الأرض الإقليمية المدهشة، وإنما مجموعة من المعطيات التى تقوم على انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والأيدى العاملة أو الوظائف، فيتعين الكشف عن دورها الخفى فى الاقتصاديات غير المشروعة، سواء كانت غير رسمية أو إجرامية. وفى مرحلة من مراحل دراسة الموضوع يمكن إعطاء أمثلة أخرى.

هذه الملاحظات تقودنى بطبيعة الحال إلى إيضاح نقطة مهمة تتعلق بتعددية الطرح والتفكير فى مشروع مثل "جامعة كل المعارف". فبما أن الأمر يتعلق

بمشروع له طابع موسوعى موجه لجمهور واسع فى إطار خدمة عامة (هى بعثة الاحتفال بالألفية الثانية، وهى المنظمة لهذه الاحتفالية)، كان علينا إذا التزام النزاهة واحترامها، مع المجازفة بأن يقودنا هذا إلى انتقائية حذرة أو إلى أحد بدائل ما اصطلح على تسميته " الفكر الأحادى " (وهو وإن كانت صورته صحيحة سياسيا إلا أنها ربما تكون " غير صحيحة " اقتصاديا)، إلا إذا أعددنا خليطا من الفكر الانتقائى والأحادى وهو أسوأ ما يمكن أن نصنعه. وقد بدا لى الإفلات من هذه المجازفة ممكنا بأن أترك لكل محاضر مسئولية الموقف الذى سيتخذه كاملا سواء كان مقلقا أو منحازا أو حتى متفقا عليه (فهذا الجانب يمثل - رغم كل شىء - عنصرا مهما من تعريف الأيديولوجيا) بحيث يتولد الجدل من مواجهة المستمع أو القارئ نفسه لمختلف وجهات النظر. أعتقد أنها أفضل طريقة لتهيئة الظروف للتفكير ولكن ليس فى المحاضرات التى عليها فى حد ذاتها أن تفسح المجال أمام القياس والجدل، وإنما من خلال طرف ثالث يستمع إلى هذه المحاضرات، أو يقرأها أو يدرسها على نحو سيكون حتما جدليا ونقديا. لهذا لجأت إلى محاضرين لا تتنوع مواقفهم الفكرية فحسب، وإنما ممارساتهم العملية أيضا. فحتى إن كنا منذ عهد أفلاطون نعرف جيدا أن ليس أكفأ الجنرالات هو بالضرورة الأقدر على تعريف الشجاعة، إلا أن سؤاله عن رأيه فى الأمر ليس أيضا من البلاهة فى شىء، لاسيما إذا أخذنا فى الاعتبار خبرته الخاصة بالأمر. ولهذا - كلما تيسر الأمر وليس دائما بالقدر الذى أردته نظرا لانشغال الأشخاص- لجأت إلى محترفين يعملون فى المؤسسات وفى مجال الاقتصاد إلى جانب من كرسوا أنفسهم للدراسة العلمية والأكاديمية لهذه المجالات. وحتى لا أتهم بأننى أخلط بسذاجة بين المعرفة الإمبريقية والمعرفة النظرية، أقول إن هناك أسبابا وجيهة تدعونا للاعتقاد أن الخبرة فى مجال نشاط مثل إدارة المستخدمين فى شركات التأمين أو الصناعات الدوائية يمكن أن تمنحنا معلومة لا تتوفر بالضرورة لدى من لا يرون سوى الجوانب النظرية. طبيعى أن لهؤلاء الممارسين مصلحة فيما يقولون -ومن يشك

فى هذا؟ – ولكن من سيقتنع أن عالم الأكاديميين ليست له مصلحه أيضـا، أولهـا نشر ما يقول. فإذا اعتقدنا فيما يقوله البعض، فما من نظريات جيدة إلا النظريـات الجامعية، أو تلك التى أعدها " باحثون" حاصلون على شهادات عليا. وربما صـدق الأمر على مجالات نظرية خالصة (مع تحفظنا على صلاحية الشهادات فى بعـض القطاعات الأكاديمية، وعددها ليس محدودا كما يمكن أن نعتقد...)، ولكنه يختلـف حينما يتعلق الأمر بالمعرفة التطبيقية. ولنأخذ مثالا واحدا بعيدا عـن الانفعـالات، وهو مساهمة ديدييه رو Didier Roux بشأن نقل التكنولوجيا. فهو طرح لا يمكـن أن يأتى إلا من واحد له دراية كبيرة بالمجالين الصناعى والبحثى على حد سـواء. فإذا كانت مساهمته تدعو الباحثين إلى مزيد من التفهم إزاء الأبحاث التطبيقية فلـن يتأتى هذا بالطبع بإنكار خصوبة الأبحاث الأساسية "غير الموجهة " فالأمر عكـس هذا تماما.

ومن مظاهر الاختيارات الأخرى أننى حاولت أن أركز على الأشياء الحالية وليس على "الأشياء الأبدية". وهذا معناه تحديدا أننى بدلا من أن أطلب محاضـرة عن المجموعات البشرية على سبيل المثال، فضلت أن تكـون المحاضـرة حـول ظاهرة التجمعات "القبلية" المعاصرة، وعن ظواهر أخرى مثل تنـامى الوسـاطة، والضرورة الحيوية للحياة القائمة على الترابط، والرؤى المسـتقبلية للديمقراطيـة الإلكترونية. وربما خضنا بهذا فى موضوعات رائجة حاليا على الساحة ولكنها قد تختفى بعد حين مع الموجات الجديدة القادمة. ولهذا حرصنا فى أغلب الأحيان على وضع هذه التساؤلات فى سياق تاريخى من ناحية (فلن يكون للحديث عـن "عقـد التضامن المدنى" أى معنى إن لم نتناوله من منظور حقوق الأسرة والنسب) ومـن ناحية أخرى، اخترنا تقديم دراسات أساسية لبعض المفاهيم الجوهرية المستقرة إلى حد كبير بعيدا عن التقلبات التاريخية، مثل السلطة والمواطنة والسيادة والمسـئولية الإدارية والعلمانية وغيرها.

ولا يمكن بطبيعة الحال تلخيص نتيجة هذه المسيرة في عدة سطور. والحقيقة أن هذه النتائج ستختلف بالضرورة تبعا للأشخاص الذين سيفكرون في هذه النصوص وللنقاط التي ستلفت انتباههم أكثر من غيرها. بقي أن هناك بعض الاهتمامات تعاود الظهور بين الحين والآخر من خلال إسهامات متنوعة. وليس في هذا مفاجأة، فهي تحديدا مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاقتصاد الجديد، والعولمة، وأزمة الهوية، والثورة التقنية الجديدة، وأزمة الروابط الاجتماعية. ولو أن الأمر مجرد تكرار للملامح المميزة لهذا العصر لاعترفنا بإهدار صفحات بدون طائل. ويشهد " مقهى مكتب البريد " أن أية مناقشة تدور فيه ربما أحاطت بقدر الفهم نفسه لما يعرف بأزمات عصرنا، مثل مساوئ شبكة المعلومات ومحاسنها، وتهديدات العولمة وهشاشة الاقتصاد الجديد وأزمة الهوية سواء القومية أو الفردية. فإن استطاعت الأفكار التي نوردها هنا أن تتميز عن أيديولوجيات التحدي وفقدان الاتجاهات والعجز إزاء أشياء تتجاوزنا فالسبب في هذا يرجع إلى تنوع الأفكار والتساؤلات التي تصنع بالفعل كل الفارق. فهناك حديث عن العولمة. جميل. ولكنها ليست عولمة إفريقيا أو عولمة الدواء، ولا يرد أي ذكر عن تسوية النزاعات من خلال المفاوضات. وهناك حديث جيد آخر عن التصورات الافتراضية، ولكن في الوقت نفسه تتزايد وسائل النقل والمواصلات الحقيقية وتغزو الأجهزة الإدارة والتجارة. هذا بالإضافة إلى الحديث عن اقتصاد جديد، ولكن رجال الاقتصاد يتساءلون دائما عن نصيب الإنتاجية الآتية من مجال المعلوماتية. كما هناك حديث عن عجز الدول القومية رغم أنها تتزايد، وتتزايد معها المطالبة بتنظيمها. وهناك من يأسف على هشاشة الروابط الاجتماعية، وضعف قيمة العقد، ومع هذا نجد المجتمع مستمرا في طريق التعاقدية التي يزدهر معها الوسطاء، كما يزداد نسيج التبعية التأمينية إحكاما. يعلنون ذات يوم عن موت العمل، وبعد عامان من هذا تنقص الأيدي العاملة ويعترفون بفضائل الهجرة، ويتحول المتخصصون في الحديث عن نهاية العمل إلى متخصصين في التقنيات

الحيوية Biotechnologie أو الإنترنت. فى هذا الوقت نفسه، وليس بعيدا عنا، هناك دول لا تتحرك، وهى مازالت خارج نطاق التنمية والتحديث، بينما بعضها يتغير فى صمت (مثل الهند). ولن أستعرض هنا جميع المفارقات والتناقضات التى تبرز وتتضح للعيان كلما مضينا فى هذه المحاضرات، فسوف يجدها القارئ نفسه فى كل خطوة يخطوها.

وكما قلت فى مقدمة الجزأين الأولين، فإن مجموع المحاضرات التى تضمها "جامعة كل المعارف" ليست دائرة معارف بمنهجها المنظم بقدر ما هى طرح للمعارف والتقنيات والممارسات الموجهة نحو أهداف وقضايا تهمنا نحن البشر فى مستهل القرن الحادى والعشرين. وهى لا تهدف إلى إرشادنا عن كيفية التفكير فى هذه النقطة أو غيرها، وإنما الهدف منها هو إتاحة نقد هذه القضايا والتفكير فيها من خلال الطرح المقدم فى كليته، من خلال تنوعه، والجدل - بل والتناقض - الذى يثيره كما سوف نرى. لقد حاولنا أن نوضح أن هناك دائما وجهات نظر أخرى واعتبارات لابد أن تؤخذ فى الاعتبار، وأن الأشياء ليست مسدودة أو مغلقة.

وقد أشرت فى الجزء السابق إلى وجود خط أخلاقى أحمر يربط بعض إسهامات الجزء الأول، الخاصة بالتجريب على الإنسان وتطويع الكائن الحى، بإسهامات فى الجزء الثانى عن العلاقة بين الإنسان والحيوان وتحول مسئوليات وصلاحيات أمور تتعلق بالحياة والموت. خط أحمر آخر خاص بالمسألة "الجينية " يربط محاضرات الجزء الأول الخاصة بالهندسة الوراثية بمحاضرات الجزء الثانى عن الأمراض. وفى تقديرى أن الرابط بين هذا الجزء الثالث والأجزاء السابقة يكمن من ناحية فى الجانب التعاقدى للمجتمع، والذى أجاد فى تحليله آلان سوبيو Alain Supiot فى الجزء الثانى، والطرح الإبستمولوجى الخاص بالجزء الأول بشأن المعرفة وضرورة وجود توجهات فى الفكر.

إن المعرفة بالأشياء والشئون الإنسانية هى بحق " معرفة مدهشة " تــرتبط مباشرة بالعمل والتحرك، وهى تقع فى قلب سياقات تجعلها بديهية، وتمنحها معـــان قوية تفقدها بمجرد تغير السياق. ومن ثم سيساعدنا الحذر والتفكير على تحديد أبعاد هذه المعرفة والنظر إليها فى إطار رؤية مستقبلية من أجل تحديد مجالاتها الدلاليـــة ومدى مواءمتها، مما سيجنبنا إصدار أية أحكام قاطعة أو تحركات يكـــون الـــدافع إليها مجرد تحين الظروف.

وأخيرا، سيكون فى استخلاص درس عام مـــن هـــذه الاعتبـــارات بعـــض الغرور.. ومع هذا، لابد من التنبه إلى موضوع يتكرر خفية فى أكثر من إســـهام: إنه الواجب الذى تفرضه هذه الرؤية للمعرفة بالشئون الإنسانية علـــى المشـــرعين ومن يضعون اللوائح التنظيمية، بل وعلى المواطنين أنفسهم. فالحل المتسرع الـــذى يأتى وليد إلحاح الحاجة التى تفرضها متطلبات اجتماعية مزعومـــة يتجـــاوز فـــى أغلب الأحيان السياق المعرفى والتحرك العملى الذى لابد أن يتم هـــذا الحـــل فـــى إطاره. وليس لكون الأشياء تسير بسرعة كبيرة أن يتلاشى الماضـــى، وأن تنتشـــر التصورات الافتراضية والتجريب الافتراضى، وأن يتزايد تصرف الإنســـان فـــى نفسه وفى بيئته أكثر من أى وقت مضى، أو أنه من اللازم والمقبـــول أن نرتجـــل حلولا ومعايير نتعامل بها مع قضايا نعتقد أنها غير مسبوقة فى الظاهر.

ولهذا إذا كان هناك دور لابد للعلوم الإنسانية أن تضطلع به، فهـــو يتمثـــل تحديدا فى إعادة تشكيل مدى التحرك المطلوب وعمقه.

إيف ميشو

الباب الأول

المرحلة الثانية من الفكر والنقد:
هل لا يزال هناك علوم إنسانية ؟

فلسفة العقل والعلوم المعرفية[1]

بقلم بيير جاكوب

Pierre JACOB

ترجمة: د. كاميليا صبحى

مراجعة: د. محمد على الكردى

الأشياء العقلية أشياء عصبية

أصل كلمة Cognition لا تينى مـن كلمـة cognoscere أى "الـتعلم" أو "المعرفة". فما هى العمليات التى يشكل الإنسان من خلالها تصوره للعالم ويجـدده بها؟ وهل يمكن لآليات المعرفة أن تكون هى ذاتها موضوع معرفة علمية؟

تقع العلوم المعرفية بين العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية، فهى مثل العلـوم الإنسانية تبحث عملية تكون التمثلات العقلية وتحولها. وهى مثل العلوم الطبيعيـة تطمح إلى إعطاء تفسيرات علية. والسؤال المحورى المستمد مما تطمح إليه العلوم المعرفية هو الآتى: هل يستطيع الفكر أوالتمثلات العقلية أن يدخلا فـى علاقـات علية؟ وهل يمكن أن يكون للتمثلات العقلية أسباب وتأثيرات مادية؟

للعلوم المعرفية مهمتان أساسيتان. تتمثل المهمة الأولى فى تحديد آليات تكوين المعارف بالتفصيل. هذه الآليات هى الإدراك والذاكرة والتمثل الاستدلالى والاتصال، أما المهمة الثانية فتتمثل فى تفسير السلوك الإنسانى الذى يسـمى سـلوكا "قصـديا" وأعنى بهذا حركات الجسد التى يأتيها الفرد انطلاقا من معتقداته ورغباته.[2]

---

(١) نص المحاضرة رقم ٩١ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٠٠.

(٢) مقابل السلوك الفسيولوجى البحت مثل التنفس والهضم أو رد فعل الجهاز المناعى.

ولابد لكل تخصص معرفى من شأنه أن يكون مؤثرا أن تكون لديه القـدرة على تكوين تمثلات عقلية من نوعين: الرغبات والمعتقدات. فالرغبة هـى تمثـل لهدف، أى لشيء ممكن ولكنه فى كل الأحوال لم يتحقق بعد. والهدف من الفعل هو تطوير العالم على ما هو عليه، حتى يتواءم مع الهدف أو يشبع الرغبة. ووظيفـة أى معتقد هى تمثل حقيقة أو تمثل العالم على ما هو عليه ولـيس كمـا يجـب أن يكون.[٣]

ولأننى أعتقد فى المادية، فإننى أقر بأن من شأن الشـيء المـادى فقـط أن يكون له أسباب ونتائج مادية. ومن ثم، فإننى أستبعد الثنائية الديكارتيـة الخاصـة بالأشياء المادية والأشياء العقلية غير المادية. فأنا أعتقد أن الأشـياء العقليـة هـى أشياء مادية، أو بمعنى أدق أشياء تتبع الأعصاب. أنـا إذا مـع تصـور طبيعـى naturaliste وفردى individualiste للتمثلات العقلية: فالتمثل العقلى هـو حالـة مادية يكون عليها عقل الفرد. وللتمثلات العقلية مثلها مثل التمثلات غيـر العقليـة (كالصور الفوتوغرافية والخرائط الجغرافية أو الملفوظـات اللغويـة) خصـائص بيولوجية أو فيسيولوجية لها علاقة بالأعصاب. فإذا كان التمثل العقلى حالة مخيـة للفرد، فيمكن أن يكون لهذه الحالة أسباب ونتائج مادية.

وعلى خلاف الحالة الفيسيولوجية الخالصة التى تسهم فـى عمليـة الهضـم والتنفس أو فى نظام عمل الأوعية الدموية الخاصة بالقلب، فإن للتمثـل مضـمونا وخاصية دلالية أو "قصدية" تبعا لمصطلح برانتانو Brentano. وسوف أميز بـين ثلاثة أنواع من التمثلات العقلية للحدث: فهناك التمـثلات الحركيـة، والتمـثلات الإدراكية (أو الحسية) والتمثلات التصورية. فى التمثل الحركـى يحلـل الشـيء

(٣) من ضمن "المعتقدات" الخاصة بإنسان، أميز بين المعتقدات الأولية أو الحدسية والمعتقدات الثقافيـة أو الاستنباطية. وتعتمد الأولى على الإدراك والذاكرة وعلى آليات إستدلالية أولية، بينما تعتمد الثانية علـى التواصل الشفاهى بين البشر.

بصريا على أنه هدف للفعل، أو طبقا لتعبير المحلل النفسي جيمس جيبسون James Gibson على أنه إمكانية قائمة affordance.(٤) أما التمثلات الإدراكية فهي في خدمة عملية التصور. فأنت تدرك نبرة جرس شقتك، وتخلص من هذا بصورة آلية إلى أن هناك شخصا قدم لزيارتك. وتكون بهذا قد حولت عملية إدراك المحفز السمعي إلى تمثل تصوري لوضع ما غير مدرك.

فهل معنى هذا أن مضمون أى تمثل غير عقلي هو في حد ذاته أحد خصائصه "الموضوعية"؟ وهل لكيان صناعي بسيط (مثل الكلمة أو الصورة الفوتوغرافية) مضمون مستقل عن أى تأويل؟ والإجابة هي: لا. فكلمة " قط " مكتوبة بالفرنسية بالحبر الأسود على صفحة بيضاء لا تعبر عن تصور القط ولا تستخدم للإشارة إلى قط حقيقي أو قط متخيل أو تمثال لقط، إلا أن بعض المتحدثين بالفرنسية يستخدمون هذا الرمز للتعبير عن أفكار أو تأويل أفكار الآخرين.

إذا، فالخاصية الدلالية لأى تمثل غير عقلي – سواء كان قولا أو كلمة مكتوبة – هي خاصية مستعارة من شيء. فماذا عن مضمون التمثل العقلي؟ للإجابة عن هذا التساؤل سوف ألجأ إلى الفارق بين القصدية "الأولية" والقصدية "الثانوية".(٥) فالقصدية الثانوية للأشياء المصنوعة، مثل النصوص ولافتات الطرق والخرائط الجغرافية والصور الفوتوغرافية، تعتمد على القصدية الأولية للحالة

---

(٤) J.J. Gibson, The Ecological Approach to Visual Perception, Boston, Houghton Mifflin, 1979.

تردنا كلمة Affordance إلى الخصائص الحقيقية المدركة للشيء والمقترنة به بحيث تتحدد تبعا لها الأفعال التي يمكن أن نأتيها بهذا الشيء، وهي الإمكانيات الكامنة بأداة ما والتي تمكننا من إتمام مهمتنا باستخدامها. (المترجمة)

(٥) يرفض د. دينيت هذا التمييز في كتابه:

D. Dennett , The Intentionnal Stance, Cambridge, Mass., MIT Press, 1987.

ولتعمق أكبر في هذا الموضوع، إرجع إلى

P. Jacob, Pourquoi les choses ont-elles un sens?, Paris, Odile Jacob, 1997

المخية أو لفكر البشر الذين يصنعونها ويستخدمونها للتواصل مع الآخرين. وهذا يعنى أن التمثل العقلى فى مخ بشرى لا يستمد مضمونه من مضمون فكر أحد المفسرين. ولهذا فأنا مع ما أسميه "الواقعية القصدية": فأنا أعتبر الخصائص الدلالية للتمثلات العقلية خصائص "موضوعية " – أى أنها غير "مستعارة ".

وما تطمح إليه العلوم المعرفية لا يتطلب فقط أن يكون للتمثلات العقلية أسباب ونتائج ملموسة، ولكنه يتطلب أيضا جعل القصدية الأولية للتمثلات العقلية قصدية " طبيعية "، أو أن يتم رأب الصدع بين الأشياء التى لها مضمون والأشياء التى تفتقر إليه. وجعل القصدية طبيعية يستلزم أن نقوم – من خلال الأسباب – بشرح حقيقة أن للحالة المخية مضمونا، وأن له فاعلية سببية. أى أن هناك مهمة مزدوجة.[٦]

المهمة الأولى " دلالية نفسية Psychosémantique " طبقا لتعبير الفيلسوف جيرى فودور Jerry Fodor. والقضية هى أن نعرف كيف نبنى جهازا ماثلا، أى ماديا وملموسا وله خصائص دلالية. وهنا نتساءل: ما هى الخاصية غير الدلالية التى تمنح بنية مخية مضمونها العقلى أو قصديتها الأولية؟ أى أن هدف البرنامج الدلالى النفسى يتمثل فى وضع وصفة تمكننا من صنع تمثلات لها مقاصد، مع الأخذ فى الاعتبار ألا تحتوى هذه الوصفة إلا على مكونات غير دلالية.

فإذا استطاع هذا الجهاز المادى المعقد – وأقصد المخ البشرى – صنع بنى لها مضمون (أو خصائص دلالية) فلابد لهذا المضمون أن يفيد فى شىء ما. فحقيقة خاصية ما – بالنسبة لشخص واقعى – تستمد من فاعليتها السببية.

---

(٦) أبدى عدد من كبار الفلاسفة تشككا بهذا الصدد. راجع بهذا الشأن الكتب التالية:
D.Davidson, Essays on Truth and Interpretation, Oxford, Clarendon Press, 1984. S. Kripke, Wittgenstein on Rules and Private Language, Oxford, Blackwell, 1982. H. Putnam, Representations and Reality, Cambridge, Mass., MIT Press, 1988.

أما المهمة الثانية، فتتمثل فى البرهنة على أن مضمون التمثلات العقلية لــه فاعلية سببية، أو أنه يسهم - بمعنى آخر - فى تفسير سبب بعض مظاهر الســلوك القصدى للبشر.

البرنامج الدلالى النفسى

ومن أكثر النماذج الواعدة فى عملية إنجاز المرحلة الأولــى مــن البرنــامج الدلالى النفسى نموذج " دلالــة المعلومــة " وأبــرز واضــعيها الفيلســوف فريــد دريتسكىFred Dretske.(٧) فبصمة السبابة لإنسان مطبوعة بالحبر الأســود علــى صفحة بيضاء تعطى معلومة حول هوية الشخص صاحب البصمة. وعدد الحلقــات الموجودة فى جذع شجرة تمدنا بمعلومة عن عمر هذه الشجرة. وصورة أشعة أخذت لكسر فى عظمة الفخذ تنبئنا عن حالة هذه العظمة. وكذلك أية إشارة تصل معلومــة من خلالها، شريطة وجود ارتباط نابع من قوانين الطبيعة بين أمثلة هــذه الخاصــية وحالة الإشارة. فطبقا لقانون الطبيعة، يتغير طول قضيب معدنى تبعا لتغير درجــة حرارة البيئة المحيطة به. أى أن هذا القضيب المعدنى يمدنا بمعلومة حــول درجــة الحرارة. ونستطيع أن نلخص هذا فى أن المعلومة مرتبطة بقانون طبيعى.

وكذلك فإن علم النفس الفيزيائى(٨) psychophysique هو دراسة الارتبــاط الذى تحكمه قوانين طبيعية بين بعض ثوابت البيئة المادية ومستقبلات الحواس فــى

---

(٧) ارجع إلى

F. Dretske. Knowledge and the Flow of Information, Cambridge, Mass., MIT Press, 1981; Explaining Behavior, Cambridge, Mass., MIT Press, 1988; Naturalizing the Mind, Cambridge, Mass., MIT Press, 1995.

(٨) يقوم علم النفس الفيزيائى على دراسة العلاقة بين المحفز والحواس. وهو أحد فروع علم الــنفس التجريبــى، وترجع بداياته إلى كتاب Elemente der Psychophysik الذى أصدره T. Fechner عام ١٨٦٠، وكــان يرى فى العلاقة بين المحفز والحواس تعبيرا عن العلاقة بين الطاقة الفيزيائية (الماديــة) والطاقــة النفســية. واعتبر الفيزياء النفسية هى علم علاقات التبعية والارتباط بين الجسد والروح. (المترجمة)

مخ الإنسان. وحينما يقول الباحثون فى العلوم العصبية إن بعض الخلايا العصبية للحواس الموجودة فى مجال النظام البصرى قد تعرضت لعملية " تفريغ " فى وجود محفز، أو أنها حولت وجوده إلى "رمز"، فإنهم بهذا يستخدمون دلالة المعلومة.

فدلالة المعلومة تعد أساسا للمشروع الدلالى النفسى. ولكنها لا تكفى وحدها لإتمام هذا المشروع. لأن هناك اختلافا بين المضمون الذى يمدنا بالمعلومة ومضمون التمثل. فتمدد وانكماش قضيب حديدى يمدنا بمعلومة موثوق بها عن درجة الحرارة المحيطة بهذا القضيب. والبصمة مؤشر موثوق به للسبب الذى أخذت من أجله. ولكن المؤشر الموثوق به هو قرينة[٩] وليس رمزا. والرمز – وليس القرينة – له مضمون دلالى. فماذا يضاف إلى القرينة كى تصبح رمزا؟

والفارق بين قضيب معدنى عادى وبين مقياس حرارة به مادة الزئبق هو أن هذا الأخير يمكن بالفعل أن يمثل درجة الحرارة. لماذا؟ لأنه قد يتلف فتنتفى وظيفته. إذ يحتوى مقياس الحرارة من الداخل على أنبوب زجاجى رفيع ملئ بمادة الزئبق. وتصدع هذا الأنبوب كفيل بإحداث خلل فى ارتباط ارتفاع عامود الزئبق بدرجة الحرارة. وقد قال جيرى فودور J. Fodor إن مقياس درجة الحرارة قد يخطئ: " فالخطأ والتمثل وجها عملة واحدة".[١٠]

فإن لم يكن لأداة مادية القدرة على الخطأ، فإنها بالتالى لا تستطيع أن تمثل شيئا. فإمكانية حدوث خلل فى مقياس درجة الحرارة هى التى تجعله يمثل الحرارة. والقول أن شيئا ماديا ما معيب وتالف، وأن خللا ما أصابه، أو أن به خطأ فى

---

(٩) ترتبط القرينة ارتباطا طبيعيا بالشيء المشار إليه مثل الدخان بالنسبة للنار على سبيل المثال. (المترجمة)

(١٠) إرجع إلى

J. A. Fodor, Psychosemantics, The Problem of Meaning in The Philosophy of Mind, Cambridge, Mass. MIT Press, 1987; A Theory of Content and Other Essays, Cambridge, Mass., MIT Press, 1990; The Elm and the Expert, Cambridge, Mass., MIT Press, 1994.

التصنيع يؤثر سلبا على أدائه، كل هذا يعنى أن له وظيفة: فلا يمكن أن يحدث به خلل وظيفي دون أن تكون له وظيفة. والإشارة المادية ستكون بالتالى تمثلا لحقيقة وجود أمثلة فى البيئة لخاصية ما – مثل درجة الحرارة – لو أن وظيفة هذه الخاصية هى بيان درجة الحرارة. وطبيعى أن مقياس درجة الحرارة هو شىء مصنوع artefact. وإن كانت وظيفته هى بيان درجة الحرارة فقد استمد هذه الوظيفة من خطة ونوايا ومعتقدات مهندس من البشر، هو من نظمه على هذا النحو.

وما ينطبق على مضمون التمثلات غير العقلية ينطبق على مضمون التمثلات العقلية. ولابد للبرنامج الدلالى النفسى أن يضيف إلى دلالة المعلومة ما أسماه الفيلسوف روث ميليكان Ruth Millikan مكونا " بيولوجيا دلاليا " Biosémantique.[١١] فالبنية العصبية لمخ بشرى لن تستطيع أن تتمثل وجود مادة أو معدن أو نبات أو حيوان إلا إذا كانت وظيفتها تتمثل فى الإشارة إلى هذا الوجود. وأكثر معانى كلمة "وظيفة" مواءمة هنا هو المعنى البيولوجي للكلمة.

فما الوظيفة بالمعنى البيولوجي؟ لنأخذ مثالا قلب حيوان من الثدييات، وسنجد أن وظيفة هذا القلب تتمثل فى ضخ الدم. وقول هذا معناه أن أجداد هذا الحيوان كان لهم قلب قادر على ضخ دمائهم، مما أسهم فى بقائهم فى ظل تنافسهم مع كائنات أخرى لم يكن لها قلب. والقلب يحدث آثارا عديدة: فهو يصدر بانتظام صوتا مكتوما، ولكن تظل وظيفته تتمثل فى ضخ الدم. وبشكل عام، فإن أى آلية لها نفس وظيفة ما تحدثه آثارها، أى ما يسهم فى تفسير تكاثر أجداد هذه المخلوقات الذين لهم هذه الآلية نفسها.[١٢]

---

(١١) إرجع إلى

R. G. Millikan, Language and Other Biological Objects, Cambridge, Mass., MIT Press, 1984; White Queen Psychology and Other Essays, Cambridge, Mass., MIT Press, 1993.

(١٢) بالنسبة لعلة الوظائف وأسبابها، إرجع إلى

L. Wright, "Function" (1973), réimprimé in E. Sober (éd.) Conceptual Issues in Evolutionary Biology, Cambridge, Mass., MIT Press, 1984.

وأية وظيفة هى نتاج عملية انتقائية مقصودة أم غير مقصودة. فحينما تكون مقصودة يقوم عنصر بشرى له معتقداته ومقاصده بإجراء عمليـة فـرز وانتقـاء. ويستمد الكيان المصنوع وظيفته من عملية انتقاء مقصودة. ونموذج عملية الاختيار غير المقصود هو الانتخاب الطبيعى الذى تخيله أول مرة داروين Darwin لتفسير التطور النشوئى للكائنات الحية. فهذا التطور يقوم بهذه العمليـة الانتقائيـة دون أن يتحمل أى عامل قصدى مسئولية هذا الانتقاء.

وتتمثل وظيفة أى من أجهزة الحواس لدى الإنسان - مثل جهاز الإبصار - فى تقديم معلومة يمكن لآليات تكوين معتقدات الإنسان أن تعتمد عليها. ومهمة هذه الآليات التى تكون معتقدات الإنسان هى استخلاص تصورات حقيقية تقـوم علـى وقائع لا تدركها البيئة المحيطة من خلال تمثلات محسوسة لأحـداث أو أوضـاع مدركة. فالتعلم مثله مثل التطور النشوئى عبارة عن عملية انتقائية غير مقصـودة، وهو عملية تطورية تبدأ مع الميلاد.

وطبقا للمفهوم الدلالى النفسى الذى أفضله، حينما يمثل شىء مـا خاصـية محددة فإن وظيفته تتمثل فى إعطاء معلومة بشأن هذه الخاصية. وهذا ينطبق على الجهاز البصرى للضفدع. فهناك تنسيق بين الخلايا العصـبية الحسـية بالجهـاز البصرى للضفدع وخلاياه العصبية المحركة. فطيران ذبابة يمكن أن ينـتج عنـه تفريغ شحنات الخلايا العصبية المسئولة عن الإحساس فى الجهاز البصرى، والتى بدورها يمكن أن تتسبب فى تفريغ شحنة الخلايا العصبية المحركة التى تتحكم فـى حركة أرجل الضفدع وحركة لسانه. ولكن الضفدع يلتهم كذلك كرات الرصـاص المتحركة. فما الذى تمثله إذا عملية تفريغ شحنات الخلايا العصبية المسـئولة عـن الإحساس بالجهاز البصرى؟ بما أن الجهاز البصرى الخاص بالضـفدع لا يميـز طيران الذبابة عن كرات الرصاص فإننى أخلص من هذا إلى أن تفريـغ شـحنات الخلايا المسئولة عن الحس فى الجهاز العصبى للضفدع تمثل بقعة سوداء. ومن ثم

أسلم أن ما أدى إلى تكاثر أجداد الكائنات الحالية الخاصة بهذا النوع هو صيد الذباب وليس صيد كرات الرصاص. وأخلص من هذا إلى أنه في حالة هذا الضفدع، فإن ما تم انتقاؤه خلال تطوره النشوئى هو التنسيق بين الجهاز البصرى القادر على التعامل مع حركة البقع السوداء، والجهاز الحركى القادر على القيام بالحركة المطلوبة للصيد فى بيئة غالبا ما تتشابه فيها حركة البقع السوداء مع حركة الذباب.[١٣]

أنموت من أجل فكرة؟

أطرح هنا الشق الثانى من برنامج تحويل القصدية إلى قصدية طبيعية naturalisme de l'intentionnalité وهو مستمد مباشرة من "الواقعية القصدية". فإذا كان تمثل عقلى ما سببا لنتيجة مادية (مثل إتيان حركة جسدية) فهل وجود مضمون لهذا التمثل هو الذى يسهم فى حدوث هذه النتيجة؟ وإذا كان لسبب ما مضمون (أو خاصية دلالية) فهل مضمونه يقع ضمن الخصائص السببية الفعالة فى هذه العملية التى يؤتى خلالها السبب نتيجته؟ سوف أورد باختصار مثالا يوضح أن جميع خصائص سبب ما ليس لها القدر نفسه من الفاعلية فى العملية التى يؤتى خلالها السبب نتيجته. أى أن الفاعلية السببية ليست موزعة بطريقة عادلة على خصائص سبب ما. كما تلقى هذه الأمثال بظلال من الشك حول الفاعلية السببية للمعنى.

فالميكروفون عبارة عن محول إرسال Transducteur يحول طاقة الموجات السماعية إلى طاقة كهربائية. وللميكروفون غلاف دقيق حساس يلتقط ذبذبات

(١٣) إرجع إلى P. Jacob السابق، الفصل الرابع.

المجال الصوتى. ويلعب هذا الغلاف الدقيق دور طبلة الأذن نفسها فى الجهاز السمعى للإنسان. ولنفترض أننا "تأمر" غلاف ميكروفون كهربائى أن يتذبذب فنلقى عليه فعل الأمر "تذبذب"! وتتسبب الموجة الصوتية فى حدوث تذبذب الغشاء الذى "يطيع". الأمر الذى قيل له معنى، ولكن الغشاء لم "يفهم" معنى هذا الأمر. أى أن الغشاء لم يتذبذب بفعل معنى فعل الأمر. لأننا لو أمرنا الغلاف ألا يتذبذب بقولنا له " لا تتذبذب!" لما منعه هذا من التذبذب بالقدر نفسه.

– فالرمز اللغوى الذى نتفوه به له خصائص مادية وله معنى. ربما كان له تأثير مادى أيضا. ولكن معناه لا يسهم إطلاقا فى حدوث ما ينتج عنه. وعلى خلاف الكلمات، للأفكار قصدية أولية. يقال إن البشر يموتون من أجل أفكارهم. فإن كان هذا صحيحا، فإن مضمون فكرة لابد أن يكون ذا سببية فعالة.

وأساس المسألة يقوم على تناقض ما: فالعلاقة بين السبب وما يترتب عليه هى علاقة محلية من ناحية، ولكن إذا اتبعنا من ناحية أخرى التصور الدلالى النفسى الذى أوصيت به يصبح مضمون تمثل ما فى هذه الحالة خاصية تاريخية لا علاقة لها بالبنية العصبية. فالمضمون العقلى خاصية خارجية للحالة الدماغية، لأنه يعتمد على روابط نفسية ومادية بين المخ الإنسانى والثوابت الممثلة فى البيئة. وهى خاصية تاريخية لأنها تعتمد على عملية النشوء التى كونت عقل أعضاء النوع البشرى وعلى تاريخ تطور كل فرد. وكما سنبرهن على هذا من خلال مثال غير دلالى، فإن الخصائص الفعالة على مستوى السببية هى خصائصه المادية والكيميائية الكامنة فيه، وليس خصائصه التاريخية والخارجية.

ولنأخذ مثالا على هذا الموزع الآلى للمشروبات، كلما وضعنا فيه قطعة نقود تسببت فى هبوط كوب صغير. هذه القطعة من النقود لها خصائصها المادية التى لا تنفصل عنها: فلها تكوين كيميائى، وكثافة، وكتلة وشكل مميز. كما أن لها خاصية تاريخية منفصلة عنها تتمثل فى قيمتها النقدية. وقيمتها النقدية ترجع إلى أن

عناصر بشرية تعمل فى البنك المركزى طبعت على وجهيهـا رسـوما محـددة. ولنتخيل أننا أدخلنا فى هذا الموزع الآلى قطعة نقود مزيفة ولكنها مماثلة من حيث الخصائص المادية، فسوف ينتج عنها هبوط الكوب أيضا. فـالموزع لا " يـدرك" سوى الخصائص المادية المرتبطة بهذه الدائرة المعدنية، أى أنه لا يـدرك قيمتهـا النقدية. فالخاصية التاريخية الخارجية غير فعالة سببيا. هناك إذا حالة تـوتر بـين حقيقة أن الخصائص الفعالة للسبب هى خصائصه الداخلية الكامنة فيه، وحقيقـة أن المضمون العقلى هو خاصية تاريخية خارجية لمخ الإنسان. ويترتب عن اسـتحالة التغلب على هذا التوتر حتمية حرمان مضمون التمثل العقلى من الفاعلية السـببية. وللدفاع عن معقولية معتقدات بعض الرجال والنساء الذين اعتقدوا أنهم ماتوا مـن أجل أفكارهم، أقترح أن نتغلب على هذا الأمر.

ولنتخيل فريسة تأتى بحركات تنم عن الفرار فى لحظة نسـميها T. وعلـى الرغم من أن هذا السلوك ليس إراديا، إلا أننى سأسلم بأنه قصدى، وأقول إن أحـد التمثلات العقلية للفريسة هى التى أدت إلى حركاتها الجسدية. ويثير هـذا السـلوك على الأقل ثلاثة تساؤلات واضحة.

التساؤل الأول: لماذا تأتى الفريسة بحركات تنم عن الفرار فى اللحظـة T؟ والإجابة هى أنه فى اللحظة T-1 لاحظت الفريسة وجود قناص، أو قـرائن تـدل على وجوده. أو بمعنى آخر، فى اللحظة T-1 أحدث وجود قناص تمثلا حسيا مـا فى عقل الفريسة. وفى اللحظة T أحدث هـذا الإدراك بـدوره حركـات فـرار الحيوان.

التساؤل الثانى: ما هى الآلية الداخلية التى جعلت هذا التمثل للقناص يحـدث حركات الفرار لدى الفريسة؟ والإجابة هى: أن الخلايا العصـبية المحركـة فـى القشرة الدماغية المحركة فى الفريسة مرتبطة بالخلايا العصبية الحسية فى جهازها البصرى. وحينما تتلقى تعليمات من الخلايا العصبية الحسية، تفرغ الخلايا العصبية

المحركة شحنتها وتأمر عضلات الأطراف الخارجية للفريسة بالانقباض.

التساؤل الثالث: كيف يحدث التنسيق بين التمثل الحسى وحركات الفرار لدى فريسة من هذا النوع؟ والإجابة عن هذا التساؤل تأتى على مرحلتين: أولا، خلال الصراع الذى دار بين أسلاف الفرائس من هذا النوع وحيوانات أخرى كانت أيضا فريسة لأسلاف قناصيها، جاء الانتقاء الطبيعى فى صالح الحيوانات التى تتمتع بالتوافق بين إدراك وجود قناص وإتيان حركات الفرار. أما الحيوانات التى لم تحظ بهذا التوافق – أى أنها كانت تظل بلا حراك على سبيل المثال أو تختار التصارع مع قناصيها – فلم تجتز اختبار الانتقاء الطبيعى ولم تعمر. ثانيا: لم يكن الانتقاء الطبيعى ليعتمد على التمثل الحسى ليكون سببا لحركات الفرار لدى أسلاف الفريسة لو أن هذا السبب لم يكن فى أغلب الأحيان إدراكا له أساس من الصحة أو مؤشرا يمكن الاعتماد عليه عند وجود قناص (أى خطر مهلك).

وعلى خلاف السؤال الأول، لا يثير السؤال الثالث قضية لماذا يأتى حيوان بحركة فى لحظة معينة؟ ولكن هذا التساؤل يقوم على البنية العامة لسلوك حيوانات من نوع معين: لماذا يقوم سلوك هذه الحيوانات على تنسيق منظم بين حالة إدراكية وسلسلة من الحركات الجسدية؟

والإجابة عن السؤال الثانى تحيلنا إلى النظام الداخلى للجهاز العصبى للحيوان – إلى الدائرة التى تربط الخلايا العصبية الحسية بالخلايا العصبية المحركة. ويقوم التمثل الحسى بدور قاطع التيار فى الدائرة الكهربائية فى الجهاز العصبى للفريسة. حينما تكون الدائرة الكهربائية مغلقة فإن الخصائص الكهربائية لهذا القاطع – وحدها – هى التى تجعل التيار الكهربائى يسرى فى الدائرة. ففى هذه الدائرة، التى ترسل من خلالها الخلايا العصبية الحسية تعليماتها إلى الخلايا العصبية المحركة، وحدها تكمن الخصائص العصبية الفسيولوجية للخلايا العصبية الحسية التى تجعل السائل العصبى يسرى.

وعلى خلاف السؤال الثانى، فإن السؤال الثالــث هــو الســؤال التــاريخى الصريح. ونحن نعلم أن إدراك الخطر يحدث حركات الفــرار. ونتســاءل: لمــاذا اختيرت التمثلات الحسية قديما سببا لحركات القتال؟ والإجابة عــن هــذا الســؤال تحيلنا لحركة آلية تاريخية: إنه الانتقاء الطبيعى. كما أنها تضفى فاعلية سببية على مضمون التمثل الحسى. "

ففى الدائرة الكهربائية، يعد اكتشاف فاصل التيار الذى يتسبب فــى تشــغيل جرس تنبيه، ومعرفة السبب الذى من أجله تم وصل فاصل التيار بجــرس ولــيس بلمبة كهربائية شيئا آخر. فتحديد الدائرة التى تربط فاصل التيــار بــالجرس هــو الإجابة على سؤال غير تاريخى. وفهم السبب الذى جعل كهربائيا يقــرر توصــيل فاصل التيار بجرس وليس بلمبة فيه إجابة على سؤال حول التاريخ القصدى للدائرة الكهربائية.

معنى هذا أنه لا شيء غير الخصائص العصبية الفسيولوجية له فعالية سببية فى آلية القيام بحركة فاعلة. ولكن مضمون التمثل العقلى يسهم فى تفسير العمليــة التاريخية غير القصدية التى تم من خلالها اختيار تمثل حسى ما سببا لحركة فاعلة.

خاتمة

فهل تصمد العلوم المعرفية أمام هذا الرهان؟ وهل معرفة المعرفة ستكون معرفة علمية أصيلة؟ مازال الوقت باكرا جدا لقول هذا. ولكن بتحريك الحدود بين العلوم الإنسانية وعلوم الطبيعة فإن العلوم المعرفية تجعل الخلاف المنهجي بين ثنائية العلوم العقلية والعلوم الطبيعية أمرا قد تم تجاوزه. فالهدف من العلوم الإنسانية هو دراسة دور الأفكار فى حياة الرجال والنساء. والفريسة التى تفر من قناصيها لا تستطيع بالطبع تكوين معتقدات ثقافية ولا أن تموت من أجل فكرة. ولا تنكر العلوم المعرفية الفارق بين الفعل والفكر الإنسانى وفعل وفكر الحيوانات الأخرى، بل تسهم على العكس فى وصفها وصفا موضوعيا.

علم النفس وشروط البقاء[١٤]

بقلم فرانسواز بارو

Françoise PAROT

ترجمة: د. كاميليا صبحى

مراجعة: د. محمد على الكردى

من بين علماء النفس، كثيرون لهم رأى بشأن حاضر علم النفس ومستقبله، فلقد أعلن أوليفييه هوديه Olivier Houdé على سبيل المثال أن "مستقبل علم النفس فى الصور المخية "[١٥] والخوف أن يكون الحق معه. فإذا كان مستقبل علم النفس فى هذا بالفعل، فهو إذا مثلنا إلى زوال. فها نحن وسط هذه السلسلة من المحاضرات يراودنا تساؤل غير مبهج: "أمازالت هناك علوم إنسانية؟ " ويحدونا شعور بالحنين يمهد للحزن والحداد: فالعلوم الطبيعية لها عبق شجرة عيد الميلاد.

وللإجابة عن هذا التساؤل لابد أن ننطلق من خلفية ممارسة تاريخية للعلوم، خاصة الإنسانية، ونسعى لتحديد ديناميكية علم النفس المعاصر، وكشف علامات الأمل على سرير هذا المحتضر.. مع أنه - ياللخسارة - علم شاب! كان فوكو لاذعا فى نقده شباب علم النفس الخالد، فكتب عام ١٩٥٧ يقول: "حينما كان علم النفس بعد شابا، كان الوقت مازال أمامه ليكبر قليلا! ليس لدى مانع أن يلهو شيوخ علماء النفس الرحماء وهم على هذه الحالة من الطفولة، وأن يتقبلوا فكرة أن الشباب يأتى، ولكن ها هو زمن الشباب ولى دون أن تأتى أبدا مرحلة الشباب"

---

(١٤)نص المحاضرة رقم ٩٢ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١ أبريل ٢٠٠٠.

(١٥)أرجع إلى الجزء الأول من " جامعة كل المعارف" والذى يحمل عنوان "ما الحياة؟" صـ ٣١١ - ٣١٥ من الطبعة الفرنسية.

(فوكو ١٩٩٤ صـ ١٥٥). إنه حديث كئيب يبعث على فقدان الأمل. ومع هذا، مازال هناك علماء نفس.

هناك بالفعل علماء نفس، وكثير منهم، ولكن من غير المؤكد أن الكل يقوم بالبحث. مع أن الدولة تدفع لبعضهم مقابل أبحاثهم. إنهم "باحثو علم النفس" الذين يعيشون أحيانا داخل مختبرات المركز القومى للبحث العلمى أو فى المعهد القومى للصحة والبحوث الطبية، وفى قاعة ما يقومون بعزل كائن - بشرى غالبا - يسمونه حاله ويخضعونه لعمليات سخيفة وإن كانت خاضعة بدورها لمعايير محددة، يسجلون ويقيسون بدقة جميع أنشطته. وهم غالبا قليلو الكلام، لا يتبادلون مع حالاتهم سوى بضع كلمات: تحديدا العبارات المطلوبة لإتمام التجربة، وهى أشياء قياسية تماما، وهى نفسها التى تستخدم مع الجميع على حد سواء، ففى نهاية الأمر كل الأشخاص متساوون فى هذه الحسبة. فعند هذه الفئة من علماء النفس يقل الكلام ليفسح الطريق للعد والكم. ثم يتم استخلاص نتائج شديدة العمومية، بل عالمية، على أشياء مثل القدرة على تذكر الكلمات ورؤية الألوان وحل المشكلات عند البالغين أو الأطفال أو الشامبانزى دون خشية أثناء ترقب النتيجة، فهى أحيانا معروفة بالفعل. فالأمر تماما كما لاحظه فوكو بدوره من تجربة كان الغرض منها البرهنة على أن الأطفال يكذبون لتفادى العقاب أن "هناك أناسا مهوسين بالسرية والتكتم، حتى إذا كان عليهم النظر عبر باب زجاجى، فضلوا الانحناء والنظر من فتحة قفل الباب. (فوكو ١٩٩٤ - صـ ١٥٧)

هؤلاء الباحثون الذين يصفون أنفسهم بأنهم "علميون"، ينكبون على أبحاثهم لينبئونا بأشياء كثيرة عن الآخرين، ويبنون أعمالهم على قناعة أن حقيقة الإنسان استنفذها وجوده الطبيعى. وهم يدرجون أعمالهم التجريبية فى إطار تقاليد علمية طويلة ينتمى إليها بياجيه Piaget وسكينر Skinner وشومسكى Chomsky. وعلى الرغم من أن تصورات هؤلاء الأساتذة العظام غالبا ما قدمت على أنه لا سبيل

للتوفيق بينها إلا أن جميعها يتفق على إمكانية دراسة الإنسان بمعزل عن أى بيئة بشرية، وعلى أن الوظائف النفسية للإنسان مثل اللغة والذاكرة والإدراك واحدة فى جميع أنحاء العالم. وهذا ما جعل هؤلاء المنظرين المتوافقين إلى أقصى حد يخلصون إلى أن علم النفس ما هو إلا لحظة أو فرع من علم الأحياء. وهو قدر من وضوح فى الرؤية لم يحظ به ورثة فكرهم ولم يحسبوا دائما نتائجه. فكل واحد منهم فتح بطريقته الباب أمام موت علم النفس. بما أن الحركات المكتسبة عند سكينر تقوم على آلية عصبية للربط بين محفز حسى ورد فعل حركى، وأن القدرة على الإدراك والتكيف عند بياجيه هى خصائص ما هو حى، وأن المهارات اللغوية تقوم عند شومسكى على نواة فطرية... وكان لابد فى لحظة ما خلال عملية البحث أن يتحرك علماء الأحياء ليقولوا لنا القول الفصل. هكذا نشأت العلوم العصبية، فى ظل الاستسلام للطبيعة، ومعها بدأت عملية إماتة علم نفس المختبرات، بتقليص حجمه. فإذا كانت السببية النفسية ذات طابع بيولوجى ففى هذا رسم لملامح نهاية هذا الفرع من العلوم الإنسانية: فالصور المخية تتيح لنا رؤية العمليات العقلية التى يبنى علماء النفس فرضيتها فى صمت مع حالاتهم فى المختبرات، ولكن يبقى علينا تحديد علتها الفسيولوجية العصبية وليس النفسية. فعلى الباحثين فى علم النفس الاكتفاء بإعداد عمل العلوم العصبية (وربما كان هذا هو ما دأبوا عليه دائما)، إذ مع أن بداية العمل تتم على أيديهم إلا أنهم يختفون فى اللحظة الحاسمة، لحظة تحليل الظواهر.

كان يمكن لخضوع علم النفس للعلوم الطبيعية أن يبقى مجرد مأساة محلية، على نحو ما، لو لم يكن للحديث عن علم النفس هذا التأثير على من يستمعون إليه، أى علينا نحن البشر. ولكن مع هذا الخطاب الذى يركز على الطبيعة فإن علم النفس يجعلنا ننهج نفس النهج الطبيعى، بل ويخرجنا عن آدميتنا بعد أن استغنى بسهولة عما يجعل الإنسان آدميا: أى عن الذاتية والتاريخ والمعاش والمعنى

والآخرين، وعـن الأشـياء التـى تـم اختبارهـا كمـا يقـول الظـاهراتيون phénoménologues. فعلى العلوم الإنسانية أن تتحمل مسئولية أخلاقية لم تتحملها العلوم الطبيعية: فحينما أكد كوبرنيك أن الشمس هى مركز العالم، لم يجعل الأرض تدور حول الشمس. ولكن حينما قال فرويد أن هناك عقلا باطنا كيف نتأكد أنه لـم يمنحنا هذه الفكرة لقرن من الزمان؟ كيف نضمن حينما نؤكد أن أطفالنا يتعلمـون من خلال مراحل معرفية تزداد منطقية أن أنصار فكر بياجيه ومـن تـبعهم مـن التربويين لن يصنعوا منهم آلات حاسبة. أو بمعنى آخر، كيف نزيل تـأثير علـوم الإنسان على الواقع الذى تدرسه؟ فالخطاب كله موجه إلى البشر. حتـى الخطـاب الذى يتناول البشر أنفسهم، فهم ينصتون إلى ما يقال عنهم، فكيف نفهم أن ما يقال، رغم قوة العلم التى تؤكده، ما زال بلا تأثير؟ ومن يهتم بتأثير هذا الخطـاب الـذى يعزو كل الأشياء إلى الطبيعة؟

من يهتم...؟ إنهم علماء نفس آخرون، من نـوع مختلـف وأكثـر عـددا. يمارسون هذه المهنة فى العيادات. إنهم الأطباء النفسانيون. وهم موجودون خـارج المعامل، فى بعض البنايـات والمـدارس ودور الحضـانة والمطـاعم الخيريـة والمستشفيات، إلى جانب المحتضرين والنساء الوالدات، والمواليد الخارجين لتـوهم إلى الحياة، وإلى جانب ضحايا الاعتداءات، بل إلى جانب الحيوانات المنزلية.. هم أيضا يسعون ولكن إلى شيء آخر. فهم يسعون للمساعدة، من أجل تحمل صـعوبة التكيف مع الحياة، مع الحب أو الموت.. بكلمات مطمئنة أو مشجعة وبالانفتاح على كلمات الآخرين. فهم يتلقون فيضا من الكلمات عن المعاناة النفسية، و"يغوصون فى المعنى" كما يقول هيدجر. ذلك أن لهم وظيفة وواجبا، فمن واجبهم إعطـاء معنـى لهذه الكلمات وهذه المعاناة، أى إدراجها فى تاريخ شخصى أو جمـاعى. يخففـون عن الآخر بلمسة إنسانية، وبإخراجه من عزلته الداخلية. ولابد من استخدام كلمات مؤثرة، فى إطار طقوس ينتظرها الجميع، عبارة عن حركة، أو نظرة، أو طريقـة

جلوس. وهى ممارسة طقسية فى علم النفس فعالة مثل غيرهـــا. وســيكون هــذا موضوعا شيقا للمستقبل فى حالة بعث علم النفس من جديد: فبأى آليات أو عمليات نفسية – خالصة – يتشكل السلوك فى الخطاب والطقوس؟

هؤلاء الأطباء النفسانيون الميدانيون، لابد أن يكون لديهم خبرة كبيرة عــن الإنسان بشكل عام، وعن البشر. لابد أن يكون لديهم حس بشرى، فهذا هو المتوقع منهم. لابد أن يمروا بجميع صنوف البشر، الناضج منهم وغير الناضـــج حتـــى لا يجزعوا ويتخلوا عن الحالات التى يتابعونها. ولكن المطاردة كلها مفاجـــآت. فـــلا يوجد ما هو أكثر تنوعا أو تعقيدا من البشر. فكيف يتم اكتساب هذه المعرفة وهـــذا العلم الخاص بما هو بشرى؟ يؤكد ديكارت على هذا الأمر فى "تأملاته"، ويرى أنه لن يكون هناك علم لو أن الإله كان شيطانا ماكرا يلهو بتغيير العالم كـــل صـــباح، فإذا كانت الطبيعة تغير قوانينها كلما عن للإله هذا، فلن يأتى علماء الطبيعة بـــأى حقيقة علمية. ولسوء حظ الأطباء النفسانيين وضع الله بعض المكر فـــى الإنســـان، فمن زمن لآخر، ومن مكان لآخر، يتغير البشر، يتغيرون أمام أعيننا. بمعنى آخر، لا يوجد طبيعة إنسانية لها قوانين ثابتـــة. أو كمـــا يـــرى ن. إليـــاس N. Elias، و ج.ب. فارنان J.P. Vernant، وأ. مييرسون I. Meyerson، أنـــه لـــيس لـــدينا ذاكرة، ووعى أو لا وعى، و ذكاء مثلما لدينا معدة وقلب و قدم. فما هو بشـــرى محض، أى ما على الممارسين التعامل معه وينساه علماء نفس المختبرات هى هذه القدرة الدائمة على الترميز التى تضاعف عالم الأشياء – العالم الحقيقى – بكلمـــات وأشياء رمزية.

لدينا إذا أطباء لما هو إنسانى، متروكون لأنفسهم إلى حـــد مـــا، وتكـــوينهم عشوائى، إذ لا يوجد فى فرنسا مؤسسات رسمية تهتم بالبحث العلمى الخاص بهم، ولا وظائف تخصهم فى المركز القومى للبحث العلمى ولا فـــى المعهـــد القـــومى للصحة وللأبحاث الطبية. ولا تقوم هذه الممارسة فى العـــالم الحقيقـــى علـــى أى

تدريب نظرى يمنح شهادات ولا على أى تعليم أنثروبولوجى بالمعنى العام – الكانطى – أو على علم الاجتماع أو التاريخ. فالجانب الإنسانى هنا لا يدرس. هذه الممارسة الخاصة بالأطباء النفسانيين بعيدة عن البحث العلمى، بل إنها لم تستطع أن تفرض متطلباتها المحددة – والتى تأتى من خلال الممارسة – على من يقومون رسميا بالبحث العلمى. أى أن من يعملون على المادة الإنسانية لا يقومون بأى بحث علمى إلا على البشر أنفسهم، أى أنهم نوعا ما حرفيون. فإذا أردنا لدارس علم النفس أن يصبح يوما متخصصا فيما هو إنسانى، فكل ما يلزمه هو خمس سنوات من الدراسة لا أكثر، خمس سنوات فقط، ومدة تدريب لن تفيده بالضرورة. ثم بعد هذا ينطلق بحرية فى مدننا ليساعد البشر على الحياة والحب أوعلى عدم الحب والموت. حتى أعوام الدراسة الخمسة يمر كثير منها فى دراسة الإحصاء وعلم النفس واللغة الإنجليزية والتجريب. فهل ينال قسطا وافرا من التدريب؟ فى كل الأحوال لم يدرب هؤلاء الأطباء على الشارع، وعلى المرض والألم النفسى.. إنهم لم يدربوا على الآخرين. وخمسة أعوام هى مدة قليلة للتدرب على حسن التعامل مع ما هو إنسانى. مرة ثانية، هو نفسه فوكو الذى كتب أيضا عام ١٩٥٧ شيئا يكاد ينطبق مع الوضع الحالى، يقول " كلنا متفقون على أن خريج علم النفس لا يعرف شيئا، ولا يستطيع عمل شىء، بما أنه حضر جميع شهاداته فى الحديقة بعد ظهر يومين من أيام الصيف (فوكو ١٩٩٤ صـ ١٤٥) ". وأضيف أن بعض التفاصيل تغيرت – فقد أصبح الأمر يتطلب أسبوعا.

ومع هذا، مازال هناك مستقبل لهذه النوعية من علم النفس التى يتم اللجوء إليها طلبا للمساعدة. فأقراص السعادة، أو أيا كان الاسم العجيب الذى يخترعونه لها، ليست فى متناول أيدينا بعد. فكل منا، بلا استثناء تقريبا، فى لحظة ما يكون فى حاجة إلى أخذ حمام من كلمات تنزل عليه فتطمئنه وتشعره بآدميته. فالأقراص تهدئ ولكنها لا تشعر أحدا بآدميته. قد يكون من الضرورى منح الطب النفسى حق

الوجود فى البحث العلمى لدراسة المسائل النظرية الكثيرة التى تمــر بالعيــادات. ولنعطى مثالا على هذا: حينما نعيد قراءة ما كتبه الظاهراتيون مثل مارلو بــونتى Merleau-Ponty وبينسفانجر Binswanger تتضح لنا مسألة طبيعة الفهم التى لابد أن تتوافر لطبيب العيادة عن سلوك الآخر سواء أن كان مرضيا أم لا. فهل الفهــم هو اكتشاف المعنى العميق للسلوك –وإن كان غير مرئى وغيــر مقــدم بشــكل موضوعى – كما اكتشف كولومبوس أمريكا؟ أم أن الفهم هو خلق معانى الســلوك ووصفها بالكلمات؟ هل المعنى موجود بالفعل فى السلوك، مختبئ فى أعماقه، أم أن السلوك ينتظر أن نمنحه معنى؟ سؤال مقلق ومخيف، ولكنه حتمى بالنســبة لعلــم النفس الذى يطمح فى أن يبعث من مرقده مجددا.

سؤال نظرى آخر: ما هى الآثــار النفســية " للتطبيــع " naturalisation ولمنحدر ليس له قرار يجرنا إليه علم الأحياء الــذى يبهرنــا؟ أول هــذه الآثــار وأبسطها هو اقتناع كل منا أخيرا بأن فى جــزء مــا بــداخلنا هنــاك لا وعــى، وشخصية، وذكاء، ومؤثرات وغرائز. فبعد قراءة – ولو عابرة – لنظريات فرويد المقدمة أحيانا بصورة رديئة وإن روج لها الإعلام جيدا، يقتنع طلابنا على ســبيل المثال بأن داخل أجسادهم غرائز، هى التى تدفعهم بطبيعة الحال.. ولكن إلى ماذا؟ إلى عمل ما يرغبون فيه، وعموما هناك مسئولية أخلاقية أخرى لهذا النوع من علم النفس، وهو أنه يدفعهم إلى عمل "ما من حقهم أن يفعلوه "، بما أنه أقوى منهم، أى من إرادتهم ووعيهم، لأنه طبيعى. هى الغرائز إذا، وكأنها كيانات متمركــزة فــى موضع مبهم يقع فيما وراء النفس. غرائز تحولت إلى كيانــات، أشــياء موجــودة بالداخل. بينما الغرائز، مثل المؤثرات والانفعالات، ليست حالات ولا أشياء يمكــن قياسها أو ملاحظتها. فالغرائز وغيرها هى نتاج مجموعة بيانات تنتمى إلى المعاش فى علاقتها مع الآخرين، مع الآخر. وبدون الآخر، لن يكون هناك غرائز، وإنمــا مجرد طبيعة حيوانية!

يحاول علم النفس الإحيائى Psychobiologie الإقناع بـأن منبـع السـلوك طبيعى، وأن القواعد التى تسيره هى بنى عقلية حاضرة فى العقل بصورة ماديـة، وأن التفسير هو اكتشاف البنى البيولوجية والعصـبية أو الجينيـة. أى أن الـروح موجودة داخل الذات، وأنها تحولت إلى كيان مادى حاضر فـى المـادة العصـبية ينتظر المشرط أو الكـاميرات. هـذا التصـور الـذى يشـبهه بيير لوجانـدر Pierre Legendre "بالجزارة"، يدعو علماء الأحياء والأعصاب إلى الوليمة، بعـد أن تفضل علماء النفس بصورة غير معلنة تماما باقتراح من أين يبدأ التقطيع. كـل هذا يجعلنا نفهم المخاطر التى تحيط بعلم النفس: فتحويلها منابع السلوك إلى كيانات مادية هو دعوة لعلماء الأحياء لشغل مقعدها الخاص على الطاولـة. ومنـذ هـذه اللحظة يمكن لكل ما يجعلنا نذهب إلى الأطباء النفسانيين أن يجد علاجا لا يحتـاج إليهم فى شيء، بل يلمس مباشرة صـلب الموضـوع: اللحـم، أى أخـذ عقـاقير وعلاجات جينية صماء، دون حمام الكلمات، ودون أن تشـعرهم بـآدميتهم. فـإن تركوا أنفسهم لهذا الوضع، فسرعان ما سيضطر أطباء الـروح أو الـنفس الـذين يعملون فى العيادات إلى التنازل حتما عن وجودهم، والأدهى من هذا وأمـر منـه إنهم سيعهدون بالجانب الآدمى من الإنسان إلى صمت الجزارين.

غير أنه مازال هناك آخرون يقاومون تدفق أمواج التيار الطبيعى، وينطلقون من منطلق عام، غير شخصى قوامه معارف ضمنية يشترك فيها كـل الأعضـاء المنتمين لثقافة ما، سواء عن وعى أو عن غير وعى. هذا المنطلق يسبق أى ذكاء شخصى، فهو حاضر فى العالم، فى الممارسات الرمزية والأعمال الإنسانية. فـلا يوجد فى رؤوس "الحالات" سوى الشروط الفردية البيولوجية الخاصة بالمشـاركة فى هذه الممارسات والمؤسسات. وهنا، لفهم السلوك وجعله إنسـانيا، لا بـد مـن البحث عما يحدد هذا السلوك خارج الذات، فى الفكـر الجمـاعى وفـى العلاقـة بالآخرين – أو بالآخر – وفيما هو حاضر بالفعل بصورة موضوعية فى العـالم الذى يقتسمه البشر. وهو تصور الظاهراتيين مثل هوسرل Husserl ومارلو بونتى

Merleau-Ponty الذين يرون أن الروح الموضوعية تكون حاضرة بالفعل فى كل مكان عند قدوم طفل إلى العالم. فـــهناك "روح موضـــوعية تســكن الأطـــلال والأماكن الطبيعية " كما كتب مارلو بونتى (عام١٩٤٥ صـــ ٤٠٠). فصغار البشر يسبحون فى الكلمات، والمؤسسات والطقوس والحركات التى وضعها قبل وجودهم فى الماضى البعيد بشر. كل هذا يسهم فى تشكيلهم بينما هم يكبـــرون. كـــل هـــذه "الدلالات التى أصبحت الآن صامتة " كما قال فوكو، يتشربها الإنسان بـــبطء دون أن يعى هذا. فيستوعب الفرد فى جسده – أى فى سلوكه وتصرفاته وعقله وفكـــره – كل ما تتضمنه الروح الموضوعية، وهو ما أسماه بورديو Bourdieu "التواطؤ الوجودى" بين البنى العقلية الفردية وهذه الروح، وربما كان هذا التوافق وراء قدرة العلاج النفسى على الشفاء: فالمعالج يجد فى العالم المشترك مصادر تفسيره للآلام المعيشة، فيمد بها "الحالة " التى يعالجها فتجد فيها عالمهـــا الخـــاص، ثـــم تلعـــب الطقوس التى تحيط بهذه المبادلات دورها: فهى تهدئ من الروع لأنها تضفى بعدا إنسانيا على الأمر. ويأتى تأثير المعالج من أسبقية وجود الروح الموضوعية علـــى الروح الذاتية، فالحياة الاجتماعية تقوم على دلالات لابد أن يتعرف عليها أعضـــاء هذا المجتمع –سواء المعالجون منهم أو المرضى – ويتشاركون فيها. فهى دلالات مشتركة تكفلها المؤسسات وتكون حاملة لها، وهى دلالات خارجية فـــى الأصـــل بالنسبة للأفراد، ومن ثم تكون لها سلطتها وصلاحيتها على هـــذه الطقـــوس التـــى تخفف من معاناة الحياة التى لا تقف أبدا عند حد، يجب ألا تكون مهددة بالاختفـــاء. ومع هذا، فالخطر قائم ويمكن ملاحظته، بل إنه ينتشر. إن ما يهدد هذه النوعية من علم النفس التى يمارسها أطباء يعالجون التعساء فى الحياة والحب والموت ليس قلة المرضى، وإنما ضعف معتقداتهم. فوقت أن كان علم النفس الفرويدى محل استلهام علاجاتهم سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة، لم تفتنهم أى من مغريات علمـــاء الطبيعة، ولكن زمن شباب نظريات فرويد ولى. فمـــن ناحيـــة، يواجـــه الأطبـــاء النفسانيون بطبيعة الحال فى الشوارع خارج عياداتهم أشكالا جديـــدة مـــن طلـــب المساعدة، ونوعية غير معتادة من المعاناة تختلف عما قرأوه فى الكتب. ولكنهم من

ناحية أخرى أدخلوا إلى صفوفهم قادمين جددا يتميزون بالسرعة، يعرضون حلولا فى خمس جلسات رخيصة الثمن، تقضى دون كلام على الأعراض التى تعانى منها الحالة وينتظرونها عند ظهور أخرى مرة قادمة. إنه الجل الذى تعرضه العلاجات السلوكية والتى ليس لها من العلاج أو العيادة إلا الاسم. لقد ولى عهد تمضية السنوات الطوال فى فهم معنى "الخوف من الأماكن الخالية " أو "التحول الهستيرى". فكل ما يلزم للتخلص من هذا العيب البسيط هو بعض جلسات لتقويم السلوك وإعادة تشكيله، كما يحدث مع الفئران. ثم إن العلاج الطبى لم يكن له هذا الثقل من قبل، ويبدو أن العيادات النفسية أصبحت بين يدى من يفضلون تقليص دور الأدمغة والكلمات، ويقترحون تغير المناقشات المملة بجزئيات صامتة بالطبع، ولكنها تخمد الحالة النفسية ببراعة. فأول ما يفعلونه إزاء شكوى مريض يعانى الخوف من الأماكن الخلاء على سبيل المثال هو إعطاؤه مضاد للاكتئاب. هذا الدواء يهدئ ولكنه لا يشفى، صحيح أنه لا يجعلك تزهو بنفسك، ولكنه يهدئ من روعك. فالشكوى تذهب على الأقل لبعض الوقت، فلا يعد هناك حاجة لأخصائى نفسى يقول لهؤلاء الأطباء إن المعاناة النفسية ليست " شيئا " ذا بال، وإنها ليست من "الأشياء" التى تقع فى دائرة اختصاصهم. فالتهديد بالتدخل الطبى لم يخفف قبضته عن العلاج النفسى فى العيادات ولا عن معاناتنا الداخلية.

فماذا يعدون لنا؟ إذا تلاشت العلوم الإنسانية فى الطبيعة، ألن يكون لهذا الوضع ثمن تدفعه الإنسانية؟ كيف السبيل إلى إنقاذ العلوم الإنسانية لإنقاذ ما هو إنسانى فى الإنسان؟ إلى أى شيء لابد أن نلجأ لننهض من جديد، ونستدرك الخطأ ونرسى من جديد دعائم الإنسانية ونؤكد وجودها؟ أنعود لأصل ما بث فينا الإنسانية فى الماضى، وفرقنا عن الحيوان؟ يبدو أن الخرافات الداعية إلى الطبيعة أقنعتنا - على عكس هذا- بالحيوانية بداخلنا والتى لا يمكن الفكاك منها لأنها تقوم على ما هو بيولوجى وطبيعى. هل علينا أن نعود إلى الأساطير، الأساطير المؤسسة، أساطير أصل الإنسانية، التى تحكى "الدخول إلى الإنسانية" كما قال ميرسون

I. Meyerson عام ١٩٥١ ليجعلنا نعى سبل عدم الخروج من الإنسانى؟

ولنأخذ مثالا على هذا أسطورة هسـيودس[١٦] والأسـاطير الأفريقيـة أو أساطير سحرة الشامان Chamanes بسيبريا، كل تلك الأساطير الفردوسـية التـى تحكى الزمن الذى سبق خطيئة السقوط، قبل أن تنفصل الأرض عن السماء. هـذا الانفصال الذى دبرته الأرض جايبا Gaïa فى أسطورة هسيودس بعـد أن ضـاقت بتغطية أورانس Ouranos الدائمة لها، نفذه كرونـوس Chronos، الـزمن، ببتـر عضو أورانوس، وترك مساحة فضاء بين السماء والأرض لسكنى الآلهة والبشـر من بعدهم. وفى أساطير الشامان، وقبل وقوع الحدث المأساوى الذى جعل البشـر كائنات فانية، كانت السماء متصلة بالأرض وبالشجرة الكونية الموجودة فى قلـب العالم، وكان البشر والحيوانات يسيرون من الأرض إلى السماء. ولكن هذا العهـد انقضى، وانفصل العالم السفلى عن العالم العلوى، واستطاع الشامان وحده بطيرانه السحرى، أن يصعد إلى السماء ويلغى الفضاء. أما الآخرون، الذين هم من البشـر فى الأصل، فقد ظلوا فى الفضاء محلقين بين السماء والأرض.

والدرس الذى نستمده من هذه الأساطير هو أن معنى الإنسان، هو أن يعيش فى هذه المسافة بين الأرض والطبيعة، بين المادى والسماء، أى الملأ الأعلى البعيد المنفصل والرمزى. فبعد العهد الفردوسى الذى اتحدت فيه الأرض مـع السـماء، وبعد الانفصال العنيف، اكتسبت الإنسانية وضعها، وانتهى زمن الغبطة والحريـة، ونسيت لغة آدم، لغة الحيوان. فمن الآن، وبقانون الزمن والتـاريخ، حكـم علـى الإنسان بالحياة الدنيا والحنين، وقضى عليه بالمعاناة. ولكن هذا لم يجعـل السـماء تختفى. ويفهم من هذا أنه بعد أن حكم على الإنسان بالعيش على الأرض، عليه أن يتعامل مع الاثنين، مع عالمين منفصلين، واحد مادى أو لنقـل طبيعـى، والآخـر رمزى ومتعال، مع الاعتقاد الراسخ منذ قرون، بل منذ آلاف السـنين، أن العـالم

---

(١٦) شاعر يونانى (بداية القرن ٨ ق.م.)، له أشعار تعليمية أدبية تعرف بـ "الأشغال والأيام". (المترجمة)

الأعلى هو الذى يحرك العالم الأسفل، وأن اللامرئى هو الذى يحرك المرئى ويرسل له إشارات لابد أن يفك شفراتها بأى ثمن.

وفى كل مجتمع إنسانى، وخاصة فى المجتمع الغربى هناك حكم ما يؤكد هذا الانفصال، يؤكد أن المعنى ليس الشىء، وأن البشر لن يستعيدوا الزمن الفردوسى الذى كان فيه العالم واحدا، وأنه خوفا من الوقوع فى اضطراب نفسى يمنعهم من التكيف مع المجتمع لن يعود الأبناء إلى ما يسعى الآباء والمؤسسات إلى فصلهم عنه دون جدوى: بطن الأرض، جاييا Gaïa الأم. لهذا، يؤرقهم تطلعهم إلى الامتزاج معها يوما بعد يوم، غالبا دون وعى منهم. هذا الانفصال الذى يعانيه الإنسان طيلة حياته، هو الانهيار والضياع الذى لا سبيل لمداواته. لابد أن يخرج الملائكة ليذوقوا طعم العالم، أن يقفوا على الأرض بالمعنى الحرفى للكلمة، وهى سعادة تمتزج بالألم أيضا.

فهل هجرت الأساطير عالمنا منذ ذلك الحين؟ لا تنقصنا الحقائق اليوم ولا الخطب السرمدية حتى نلقيها. فقد استدعت إلينا الجمهورية من يقول لنا الحقائق باسمها: "العلم". إننا نعتقد اعتقادا راسخا فى الحقائق التى يمدوننا بها بلا كلل، يوما بعد يوم. ونعتقد، بل نعلم جيدا، أن أحلامنا لا تعدو أن تكون مادة كيميائية تغلف خلايانا العصبية بانتظام. نعرف أن على الطفل أن يغير خطة تفكيره ليتم مهمة ما، وهى فى الحقيقة عملية مخية ينقل من خلالها المخ إشارات من الجزء الخلفى إلى الجزء الأمامى (...).[١٧] فالحقيقة تغمرنا من كل صوب ومكان، وتغرقنا فى حمام معقم من الشفافية، فتجعلنا نرى ما بداخل رأسنا وجوفنا. هذا الإفراط فى الكشف عن كل شىء، وهذه المغالاة فى رؤية زائدة عن الحد، جعلت سحر الأحلام يتلاشى، ومخيال الأطفال يفر، يخرج من القفص مع عصفور الشاعر بريفير، حتى الشبق غادر الأسرة شيئا فشيئا.

---

(١٧) هوديه O Houdé ، السابق صـ ٣١٥.

ولكن العلم فى حد ذاته أسطورة خاصة، فبينما راح الآخرون يحكـــون لنـــا حكاية الفصل المؤسس، ويحكمون علينا أن نظل تحت وطأته، جـــاء العلـــم ليعيـــد لصق السماء بالأرض، أو كما قال نيتشه: "لقد عثر على البشـــاورة ليمحـــو بهـــا الأفق". فقد لغى العلم الفضاء الذى كنا نعيش فيه كآدميين. واختـــزل الـــنفس إلـــى مجرد قشرة دماغية، وجعل معاناتنا الداخلية مجرد خلل فى الخلايا العصبية الناقلة، وبمحاولته تخليصنا من الأذى أطبق العلم السماء فوق رؤوسنا.

ومن كل صوب ومكان يأتينا النبأ ويشيع: نحن فى سبيلنا إلى الخروج مـــن الإنسانية، فى طريقنا إلى ما بعد الإنسانية.. ولابد من إنقاذ العلوم الإنسانية. فهـــل نفلح؟ هل يستطيع أبناؤنا أن يكونوا ما بعد إنسانيين، بشرا بدون سماء أو رمزيـــة تظلل رؤوسهم؟ هل نحن قادرون على التفكير فيما يمكن أن يكون عليه عالم ما بعد الإنسانية؟ هل لنا أن نأمل أن هذا الميل إلى رد كل شىء إلى الطبيعة، هذا الكشف المحموم عن الأسرار الأكثر عذوبة لدينا والذى ستنتج عنه آلام نفسية كثيرة سوف يستطيع أن يقاومها الإنسان لعدم قدرته على الاستسلام لها. سيقف أبناؤنا الشـــباب فى الخط الأول فى مواجهة هذا الاعتداء على الرمزى.. فلن نعتمد إلا عليهم، على صعوبة تحولهم البطىء إلى الإنسانية، وعلى اضطراباتهم النفسية.

الإحالات:

- Foucault (M.), Dits et écrits, Paris, Gallimard, 1994.
- Houdé (O.), "Le développement de l'intelligence chez l'enfant", in Qu'est-ce que la vie? , Paris, Odile Jacob, 2000.
- Merleau-Ponty (M.), Phénoménologie de la perception, Paris, Gallimard, 1945.

منطق الاستدلال الاجتماعى

البرهان والسياق[١٨]

بقلم جان كلود باسيرون

Jean-Claude PASSERON

ترجمة: د. كاميليا صبحى

مراجعة: د. محمد على الكردى

علم الاجتماع ليس كما يقول عنه معظم علماء الاجتماع: لا عندما يباهون به بزهو باعتباره معرفة شاملة بالمجتمع، ولا حينما يركزون علـى طابعـه العلمـى باعتباره أحد علوم الإنسان فيستعجلون تحويله إلى "علم صارم " مثل علوم أخـرى بدعمه بالعلوم الرياضية أو الشكلية. ولا بالطبع حين يستسلمون لفكرة أنه "علم لين" ليواسون أنفسهم بطابعه الإنسانى عن وضعهم الثانوى قياسا إلى العلوم الأخرى.

ذلك أنه لم تعد المهمة التنظيرية لعالم الاجتماع تتمثل فى أن يتسـاءل "مـا الحدث الاجتماعى؟ " أو ما "المنهج السليم" أو ما " النظرية الجيدة " التـى لابـد أن يستلهمها ليصنع علم اجتماع علمى بالفعل. هل عليه فقط أن يكتـب عـن الشـكل الخاص للاستدلال العلمى الذى يشترك علماء الاجتماع فـى ممارسـته متناسـين للحظة صراعاتهم النظرية أو الجدلية. والسؤال الذى لابد إذا من طرحه هو: "مـا المنطق الاستدلالى لعلماء الاجتماع؟ ".

بداية نقول إن الوصف يكون بوصف الاخـتلاف، بالبحـث عـن الفـروق الملائمة قياسا للسؤال المطروح. وندرك من خلال تاريخ العلوم أن هناك خصائص استدلالية فى علوم أخرى غير علم الاجتماع (مثل عالميـة الإثبـات، وضـرورة

---

(١٨) نص المحاضرة رقم ٩٣ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢ أبريل ٢٠٠٠.

الاستدلال لإثبات الفرضية، وإمكانية دحض افتراض عالمى خلال نظرية إمبريقية. هذا من ناحية، ولكن هذا التاريخ نفسه يجعلنا ندرك أيضا أن هذه الخصائص المنطقية لم يكن بالاستطاعة نقلها كما هى إلى علم الاجتماع. ومن ثم تصبح عملية الاستدلال الاجتماعى بحثا عما يميزها أولا عن البرهنة الرياضية، وثانيا عن وضع قانون لأحد العلوم التجريبية. ولا يجعلنا هذا نخلص إلى أن أسلوب عمل عالم الاجتماع يستند إلى التخمين أو إلى مجرد الكلام، أو أنه يعتمد على استناد ذاتى أو تأويل حر للوقائع والأحدث. ولكن هذا يجعلنا على العكس ندرك وجود نظام علمى ثالث خصب لمنطق الاستدلال العلمى، يمزج مختلف المناهج الخاصة بالتعامل مع البرهان بصورة تختلف عن المنطق الرياضى أو الاستقراء التجريبى. إنها طريقة بحثية لها حدودها المنهجية والنظرية مثل النظامين الآخرين، ولكن لها أيضا أسلوبها الإدراكى الخاص فى تأويلها العالم بصورة علمية.

ثبت البراهين

لباحث علم الاجتماع المتخصص فى عملية التقصى إجابة بسيطة عن هذه التساؤلات: فهو "يتقصى" عن منطق الاستدلال العقلى لعلماء الاجتماع ويضاهى طرقهم الاستدلالية بعضها ببعض، ثم يقارنها بمختلف الطرق الاستدلالية التى تطبقها العلوم الاجتماعية الأخرى بشكل عام. وهذا ما فعلته، فقد أعددت مادة من مختلف أنماط الاستدلال العقلى، جمعت فيها نصوصا لمؤرخين، وعلماء أنثروبولوجيا واجتماع وغيرهم ممن ينتمون إلى مدارس وفترات زمنية مختلفة بقدر الإمكان. فقد أردت عموما أن أصف المجال المنطقى[١٩] لمنطق الاستدلال

---

(١٩) بالمعنى الذى أورده Wittgenstein فى Tractatus logico-philosophicus "المجال المنطقى" لمقترحات منطق شكلى يستخدم لوصف العالم.

الاجتماعى. من ثم فإن وصف الخصوصية الاستدلالية للفكر الاجتماعى التى يمكن أن نستخلصها من هذا الثبت لا يقوم على تعريف مسبق للمعرفة العلمية أو على الشكل النظرى الذى يجب أن يكون عليه فى العلوم التاريخية، ولكن على مجرد التحليل التجريبى للاستدلالات العلمية المستمدة من هذه العلوم. ومنها نلاحظ:

دور النماذج الاستدلالية فى التعامل مع البرهان، ولنأخذ كمثال نموذج الخصومة الذى يصعب التعامل معه من خلال عمليات المنطق الصورى.

دور عناصر الإشارة إلى الأسماء فى الأسلوب الاستدلالى للعلوم التاريخية. فالاسم العلم، وشبه اسم العلم، وعناصر الإشارة، كلها أشياء حاضرة دائما للتدليل على الكيانات الفردية (للأشخاص أو الجماعات). وتصورات الوصف التاريخى مبنية على منهج علمى (هو المنهج المقارن) ولكنها "شبه أسماء أعلام". ولا يمكن أن نفصل عملية التعريف عن وضع قائمة بأسماء الأفراد والجماعات.

فى علم تاريخ التفاعلات الاجتماعية، تقوم القدرة على فهم التفسير على عملية تأويل الأفعال، أى أن معيار العلمية مضاعف فى هذه الحالة. ولا تتضح الوحدة التصورية لعملية التأويل ولا تستنفد من خلال عملية توحيد القواعد التى تقوم عليها مبادؤها، وإلا أصبحت من "المسلمات". كما أنها لا تتضح أو تستنفد بوضع جميع الأبحاث فى إطار نظرية موحدة: وإلا أصبحت مجرد نموذج Paradigme بالمعنى الذى قصده كون Kuhn. ولطالما وقعت النظريات الاجتماعية "الكبرى" فى هذا الفخ.

وفى إطار علوم الملاحظة السياقية، يعتمد وضوح التفسير على ارتباط خاصيتين من خصائص أسلوب هذا العلم فى وصف العالم: أولا على ارتباط القوة الدلالية لأسلوبه فى البرهنة، ثانيا على قابلية التجريح الإمبريقى لبراهينه وما تدعو إليه من صياغات فى إطار بروتوكولات البحث الميدانى. كذلك لابد من التمييز بين

التأويل الاجتماعى والتأويل الفلسفى المبنى على تنوع التخيل بالمعنى الذى يقصده هوسرل. فحينما يدرج المنطق الاستدلالى السببى نماذج استدلالية ترتبط قوتها البرهانية ببروتوكولات تأويلية، فحينئذ - وحينئذ فقط، ولكن بصورة مؤكدة - سيحدد هذا الشكل الاستدلالى مستوى خاصا للبرهان، أو بمعنى آخر، "أسلوبا" للاستدلال المنطقى العلمى.[٢٠] واستنادا إلى أساليب التفكير العلمى الستة التى تحددت طبقا لأليستير كرومبى Alistair Crombie، أعتقد أن أسلوب الاستدلال الاجتماعى له خصوصية تكفى لاعتباره أسلوبا سابعا[٢١] للتفكير العلمى. فهو أسلوب تركيبى للبراهين يجمع فى إطار برهانى مناهج استدلالية غير متسقة منطقيا تندرج فى مجالات خطابية لا تتطابق بشكل تام ولكنها قادرة بهذه التركيبة على تحسين قوتها الإثباتية.

عالم براهين العلوم التاريخية.

هناك أربع خصائص أرى إمكانية رصدها:

- تأتى تعددية النظريات من لغة الوصف الخاصة بالعالم التاريخى. فما النتائج المترتبة على تعايش نظريات متنافسة؟ وأى معنى تتخذه حقيقة الإثباتات فى ظل هذه النظريات؟ " فمدى صدق " الكلام التاريخى لا ينبع من افتراض يمكن تزييفه

(٢٠)طبقا لتعريف كرومبى A.C. Crombie الذى يصف ويحدد بصورة دقيقة ستة أساليب للتفكير العلمى فى التاريخ الطويل للعلوم الغربية، فى كتاب :

Styles of Sientific Thinking in the European Tradition: the History of Argument and Explanation especially in the Mathematical and Biomedical Sciences and Arts, 3 vol., London, Duckworth & Co, 1994.

(٢١) Passeron (J.-C.) " Logique et schématique dans l'argumentation des sciences sociales", Revue européenne des sciences sociales, Genève, Droz, n° 107, 1997, p. 176 – 178.

بالمعنى الذى يقصده بوبر Popper. فالجانب الأكثر أو الأقل صحة طبقا للتحليل الاجتماعى ليس كل ما تم أو لم يتم تزييفه أو إثباته طبقا للعلوم التجريبية.

- فالطابع "المثالى لنماذج" التصورات والإثباتات التاريخية يقع فى قلب المعرفة عند ماكس فيبر Max Weber ، الذى بين دور الأسلوب فى بنائها. وقد حاولت أن أوضح هذا الوصف الذى يقترب كثيرا من الأسلوب الاستدلالى للعلوم التاريخية بإظهار دور الإشارات المكانية والزمانية فى لغة التفسير التى يستخدمها عالم الاجتماع، انطلاقا من تحليل الأسلوب الوصفى الذى يستخدمه فى استدلالاته المقارنة: مثل استخدام الأسماء والأسماء الأعلام والعناصر الإشارية.[٢٢] فمن بين جميع الكلمات المستخدمة، يلجأ عالم الاجتماع، كما المؤرخ وعالم الإثنولوجيا، لاستخدام "النماذج المثالية" أى إلى استخدام "شبه أسماء أعلام"، وتصورات مرتبطة ببعضها فى سلسلة من الأمثلة.

- يعد الطابع السياقى للتفسير طابعا مؤسسا فى العلوم التاريخية. فالسياق التاريخى متفرد دائما وبالتالى لا يمكن استنفاده فى "وصف محدد". ولا يمكن استنفاد الخصائص الملائمة للسؤال المطروح بقائمة منتهية من البدائل وقيمها: فالتفسير الاجتماعى يبقى مفتوحا دائما أمام بحث جديد مبنى على طرق وصف جديدة تنظمها تصورات جديدة. ولابد فى هذه الحالة عند لجوئنا إلى المقارنة من توضيح ما يميز الاستدلال القائم على السياقات المتقاربة ويفرقه عن أى تماثل لم يتم التحقق منه.

- وفى مجال علوم الفعل والتفاعل الاجتماعى لا يمكن فصل الأسلوب التأويلى عن الوصف العلى. إذ أن إمكانية تأويل معنى خاص بتفاعلات اجتماعية فى إطار سياقه الثقافى فيه تدعيم للاحتمالية السببية المستمدة من الإحصاء أو التقصى.

---

(٢٢) العناصر الإشارية Déictiques هى العناصر اللغوية الدالة على زمن الفعل ومكان الحدث وشخص المتحدث والمشاركين فى الحديث. (المترجمة)

فحينما "تفهم" – فى علم من العلوم الاجتماعية – مجموعة من الأحـداث أو العلاقات من خلال اللغة الخاصة للنظرية الإمبريقية التى تصنع بينهم علاقة دلالية وسببية، فهذا يتم دائما من خلال شبكة دلالية من التصورات المستمدة من المقارنـة التاريخية، وهى هنا لا تنفصل أبدا بصورة تامة عن سياقاتها الوصفية المتفردة.(٢٣)

نماذج خالصة ونماذج بها عناصر إشارية

يقودنا هذا التحليل إلى التمييز(٢٤) بين الوضع المعرفى " للنماذج العالميـة " والوضع المعرفى " للنماذج المحتوية على عناصر إشارية ". فنجـد أن الأولـى لا تحتوى على أية "أسماء أعلام" (أو أى تسـمية لأشـياء متفـردة). وفـى العلـوم الإمبريقية التى يمكن أن تلجأ للتجارب، تقوم هذه النماذج علـى إمكانيـة تكـرار تجارب مبنية على أساس أن " جميع الأشياء متساوية من وجهة نظـر أخـرى ". وحينما يكون هناك إمكانية للتجريب الحقيقى، تتحقق لنا إمكانيـة قويـة لتجـريح التجربة. وقد بنى كارل بوبر Karl Popper النموذج المنطقى على هذا الأسـاس: فكلمة واحدة متفردة ستكون دائما كافية لدحض افتراض منطقى عام. وفى المقابل، نجد أن النماذج ذات العناصر الإشارية تقوم على ملاحظة يمكـن أن تمتـد إلـى حالات جديدة لا يمكن فصلها عن معطياتها الزمانية والمكانية، أى عـن اسـتخدام منطق الاستدلال الاجتماعى، الذى يكفل الأساس التجريبى للتفسـير. فـلا يمكـن صياغة قوانين للتاريخ من خلال الاستقراء.

---

(٢٣) Passeron (J.-C.), Le Raisonnement sociologique, Paris, Nathan, 1991, p. 377-385.

(٢٤) Passeron (J.-C.) "De la pluralité théorique en sociologie: théorie de la connaissance sociologique et théories sociologiques", Revue européenne des sciences sociales, Droz, Genève, n° 99,1994 p. 100-108; ou "Homo sociologicus", Le Débat, n° 79, p. 119-131.

أى أن النماذج تظل دائما فى العلوم الاجتماعية نماذج ذات عناصر إشارية، سواء كان هذا بصورة صريحة أم ضمنية. فحتى يكون لهذه النماذج نزعة تفسيرية فهذا يتطلب أن نربطها بوصف يضيف معلومات أخرى بخلاف تلك التى تم تبسيطها واختيارها لأسباب دعت إليها عملية وضع النموذج. فسواء تعلق الأمر بمبدأ عقلانية الأفعال فى الاقتصاد أو مختلف أنماط التعاملات التى يضعها عالم الاجتماع من خلال مقارنة الثقافات فإن معنى نموذج الفعل الاجتماعى يتضمن دائما أن يكون لنا رأى فى دوافع الفعل التى لا يمكن تفسيرها فى حد ذاتها إلا بمقارنة السياقات التى تكون فيها هذه الدوافع مؤثرة إلى حد ما.

والنموذج الخالص هو نموذج عالمي، لا يمكن لتعريفه للبدائل أو لقواعد حسابه أن تحتوى على عناصر إشارية. ولكنه نمط حسابى يلغى زمانية الافتراض ومكانيته مقابل تحقيق التجانس فى الطريقة التى نركب أو نحسب بها أثر هذا الافتراض. والعكس صحيح بالنسبة للعلوم الاجتماعية، حيث لا يمكن فصل "الإحالة إلى الأشياء" عن "تفردها"، فكل شيء يبدأ حينما نقلب النموذج: والتقصى هو الذى يحدد العودة إلى الواقع.

وبمعنى آخر، فإن كل ما نفعله فى النموذج هو نقل الوصف الافتراضى لعملية إلى صورة خالصة تتيح حساب النتائج أو أن نستخلص على الأقل مقترحات، فى إطار كفالة التجانس الشكلى الكاملة. ولكن إذا كانت النماذج تتحكم تماما فى دقة حسابات مركبة لا تستطيع اللغة الطبيعية أن تقوم بها دون مجازفة فإن هذه النماذج لا تكفل أبدا إلا لحظات من منطق الاستدلال الاجتماعى، وروابط جزئية تثبت بها بعض الأشياء. فالنموذج فى العلوم الاجتماعية هو أداة تحليل وليس أداة لإعطاء خلاصة. ومواجهته أثناء الملاحظة تجبر الباحث الاجتماعى على الاستمرار فى منطقه الاستدلالى التفسيرى من خلال طرق تقصى أخرى لوضع تصور لملاحظات جديدة تتجاوز دلالاتها السياقية تماما لغة الافتراض الاستنباطى للنموذج.

استخدامات " مبدأ الترشيد "
فى تفسير الاستراتيجيات:

ليس من السهل تمييز النماذج "الخالصة" الخاصة بعلماء الاقتصاد (هوتلينج Hotelling) عن النماذج ذات العناصر الإشارية الخاصة بالمؤرخين (هوبكنز Hopkins).

وقد بحث فيلفريدو باريتو Vilfredo Pareto الدور الإشكالى "مبدأ الترشيد" فى تفسير الاستراتيجيات، وانطلق فى دراسته " مبحث فى علم الاجتماع العام " من تمييز جوهرى بين "الأفعال المنطقية" و "الأفعال غير المنطقية"[٢٥] (الفئة الأولى والثانية). ولكن علم الاجتماع لا يدخل إلا فى إطار تقسيمات الفئة الثانية، بتساؤله حول الأفعال "شبه المنطقية" التى يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون الذين يجدون دائما أسبابا منطقية يستدعونها لتبرير قراراتهم. ويمكن أن نعتبرها " براهين لا طائل من ورائها. وكان باريتو Pareto يقول عن هذه البرهنة الثانوية " ملمعات المنطق "، بينما يعدها فرويد "عقلانية" وماركس "أيديولوجية".

ويتضح جليا فى "علم الاجتماع السياسى" مدى إيهام نماذج القرارات التى تفترض أنه يمكن دائما تفسير الأفعال على أنها "استراتيجيات". ولم يكن المثال المفضل الذى يسوقه باريتو Pareto بشأن الفعل المنطقى – التجريبى هو مثال ممثلى الاقتصاد، منتجين أو مستهلكين، بل مثال المهندس الذى يحسب مشروع بناء كوبرى تبعا لمعلوماته عن مقاومة المواد. "فالاقتصاد السياسى وموضوعاته لا يأتى عنده أبدا إلا فى المرتبة الثانية لافتقاره إلى المعلومات "المنطقية – التجريبية". فهذه

---

(٢٥) Pareto (V.), Traité de sociologie générale (1re éd. italienne, en 2 volumes 1916, 1re éd. française revue par l'auteur, en 2 volumes, 1917 - 1919); 3e éd. française (G. Busino ed.), Genève, Droz, 1968.

المعلومات، كما يقول الكاتب، " تنتمى بقدر كبير إلى هذه الفئة الثانيـــة ". والمثــــال الذى يسوقه باريتو فى أغلب الأحيان عن فعل اقتصادى يسير بصورة منطقية تماما هو مثال المضارب – المنتج أو المستهلك فى الســوق – ولـــيس مثـــال الفاعـــل الاجتماعى العادى. فالمضارب "حالة تعليمية " خالصة، فلا هدف له إلا كسب أكبر قدر من النقود. فالهدف الذى يسعى لتحقيقه يمكن قياسه دائما بالنقود تبعا للأشـــياء والاستثمارات التى يقبلها والتى يمكن تحديد قيمتها. وهو فى سبيل هذا لا يغير أبدا تسلسل قراراته. كما أن كل المعلومات التى يقوم بجمعها تهدف إلى تحقيـــق هـــذا الهدف الأوحد.

ومن بين هذه الأفعال المنطقية، صنف باريتو بعضها فى فئة ثالثة، أى فـــى مرتبة أقل من قرارات المضارب. ويأتى ضمن هذه الفئة "عـــدد مـــن العمليـــات العسكرية، والسياسية، والقانونية".[٢٦] فالأفعال الصادرة عن قائد الحرب الذى يضع حسابات مناورة على أرض القتال، أو أفعال رجل الدولة الـــذى يطبـــق المبـــادئ السياسية البحتة، كل هذا فى رأى باريتو يدخل فى إطار الاستراتيجية، أى فى إطار استدلال المنطق التجريبى، ولكن بشرطين محددين تماما:

أولا: أن يكون من يجرى هذه الحسابات ماكيافيليا خالصـــا، لا يعبـــأ بأيـــة اعتبارات إلا بفاعلية قراراته.

ثانيا: إنه بمجرد أن يحدد هدفه وترتيب أولوياته، يكون قادرا على اختيـــار وسائله التنفيذية من خلال تحديد فاعليتها قياسا إلى تكلفتها، وهذا ما يفترض بالطبع إمكانية قياس القيم محل المقارنة، أو على الأقل ترتيبها بحسب الأولوية. وما أسميه "قاعدة إمكانية قياس قيمة " القيم التى تدخل فى حساب ما، لا يمكن أن نفصلها عن تعريف فعل منطقى ما، وبالتالى عن أى خطة تتيح تنفيذ استراتيجية ما.

---

(٢٦)راجع فى: Le Traité, le tableau classificatoire de départ, p. 67.

وعدم نقاء منطق أفعال الإنسان التاريخى هى موضـــوع علــم الاجتمـــاع. ويكفى هذا الاستنتاج كى نستبعد من لغة التفسير الاجتماعى ما يجعل الجميع بـــلا تردد يسمى أى فعل اجتماعى فى جميع العلوم الاجتماعية "اســـتراتيجية" ويتعامـــل معه على هذا الأساس.

فما الذى لم نحلله على اعتباره استراتيجية؟ كتائب من الباحثين الاجتماعيين حللوا بدقة بالغة السير الذاتية لنساء ورجال من المشاهير أو من الأرشيف ليعيـــدوا بناء أحداث حياتهم ومن التقوا بهم فى إطار "اســـتراتيجيات" الحـــراك الاجتمـــاعى والنجاح الفكرى والأدبى.. كما لا ننسى "استراتيجيات" الشاعر الملعون أو الكاتـــب الفاشل. أيضا، قيل الكثير فى تفسير سبب رفض الحاصلين على إعانة البطالـــة – فى إطار نظم الحماية الاجتماعية المعاصرة – التخلى عن التعويض الذى يحصلون عليه وعزوا هذا إلى حسبة نفعية. فمن يتخلى عن هذا التعويض الذى يكاد يضاهى الحد الأدنى من الأجور ويحقق مكسبا هامشيا؟ خاصـــة حينمـــا يقارنـــه هـــؤلاء "المستبعدون" بالتكاليف التى يضطرون إليها إذا عملوا وقتا كـــاملا، ممـــا يجعـــل التعويض أفضل من لا شيء. وفسروا هذا أيضا على أنها حســـبة نفعيـــة اختـــار أصحابها التبعية من منطلق عقلانى. وفى سياق هذا التفسير السببى، ما العمل إزاء اضمحلال القيمة الثقافية للعمل والتى يساعد هذا البحث الاجتماعى فى إظهار مدى تفشيها، ويساعد على تفسيرها تبعا للظروف الاجتماعية الجديدة، سواء الأســـرية أو المدرسية، المتاحة للأجيال الشابة؟

وسواء عظم القرار أو صغر، فإن فيه دائما سمة ما من الاختيار السياســـى. فالقرار سياسى لأنه – بخلاف إله لايبنز Leibniz – ليس لديه الأبد أمامه ليضـــع جدولا للتصنيف والترتيب. إن صاحب القرار ليس أمامه وقـــت ليحســـب ويـــثمن معلوماته وتكلفتها ليقرر مدى نفعها من عدمه ليبحث عن معلومة أكثـــر اكتمـــالا. الشيء نفسه بالنسبة لتكاليف المعاملات وغيرها. وباختصار، فإن القرار السياســـى

لابد أن يأخذ فى الاعتبار المعطيات البيئية وحالة التفاعلات الجارية التى لا يمكن إحصاؤها ولو بوصف دقيق، وبالتالى لا يمكن أن ندخلها فى تركيبة محددة. فقط يمكن لنظرية خالصة للعبة ما أن تثبت - ولو مدة الوقت الذى يتطلبه الحساب - قياس العلاقة بين المكسب والخسارة، بين الرهانات وأثمان التكلفة المقبولة.

فاللعبة السياسية أو العسكرية الحقيقية، والتفاعل الاجتماعى بشكل أعم، كلها تحدث فى مساحة من التفكير الاستدلالى تتوفر فيها كل العناصر التى تحتاج اللعبة إلى حشدها حتى يتم صياغتها وتشكيلها فى صورة قواعد، ووسائل وغايات، وحسابات التكلفة والرهانات، والمكسب والخسارة، والمصادر وقدرة اللاعبين على سداد الديون (بما يقال أو يحجب وبالمكر وبالإشاعات والمعلومات) وهى عناصر فى حالة تغير دائم أثناء حدوث هذه اللعبة كما يحدث تماما بالنسبة لحسابات اللاعبين وتوقعاتهم. وتطبيق مفهوم اللعبة على جميع التفاعلات الاجتماعية وعلى جميع علاقات القوى التى لم تضع قوانين تحكمها بشكل قاطع هو مجرد مجاز سوسيولوجى.

وفى الواقع أن عدم وضوح كل منا أمام نفسه وعدم وضوح ذاتنا أمام الآخر عملية تؤسس لفاعلية يمكن وصفها بأنها أدنى أو أكثر من الفاعلية التى تنسق التوقعات المبنية على معلومات مؤكدة. إلا أن أى نظام صورى لا يستطيع أن يقود إلى تعريف استراتيجية تقوم على درجات من التوقعات قابلة للتغير حسب التحليل أكثر مما يستطيع أن يضع ترتيب أولويات قابلة للاختلال أثناء التعامل. فالعنف، والتهديد باستخدام العنف والردع كلها أشياء تصبح أكثر فاعلية حينما تكون الأفعال مبهمة وغير مستقرة، فيصعب تقنينها كميا.

إن التغيرات المفاجئة التى تنتاب الحالة النفسية أثناء إجراء الحسابات، والسهو شبه المنضبط لعملية التحكم فى الذات، وتصعيد أو اختصار درجات المبادرة والتوقعات التى تتم بصورة حدسية، والإصرار على الخروج عن القانون وتغيير قواعد اللعبة تبعا للمهلة التى يتصور خلالها الفاعل إيجاد مخرج من

التفاعلات الاجتماعية المرتقبة،(٢٧) والتغير المستمر لمقاييس التفضيل خلال البحث عن الحل الأمثل، والتقلب بين الاتفاق والاختلاف الذى يلجأ إليه الإنسان الحاذق ليعطى الشعب الحق فى مواجهة من هو أقل ذكاءا وذلك عن قصد غير معلن، (كما يقول باسكال Pascal) (٢٨) لتعد من الأمور التى ساورت طويلا أفكار المخططين. وفى الواقع أننا هنا إزاء نتائج يمكن استنباطها من مبدأ عقلانية إستراتيجية (غير واعية أو دقيقة) أو وصفها فى ضوء الفاعلية التاريخية لسلوكيات غير منطقية.

اقتصاد واجتماع

وبالنسبة للعلاقة بين الحساب الاقتصادى والتحليل الاجتماعى، فإن كل شىء يبدأ من هنا.

فخلال معاملات تقوم النظرية الاقتصادية بملاحظتها، يمكن أن تكتفى باستنتاج وجود أفضليات فردية لها ترتيب طبقا لأولوياتها، باعتبارها منافع تم استنتاجها خلال معاملات تم ملاحظتها أو افتراضها. وانطلاقا من هذا، استطاعت هذه النظرية بناء نموذج للاقتصاد الكلاسيكى الجديد. أما بالنسبة لعلم الاجتماع فمهمته هى توضيح الدلالة الثقافية لاختيار الأهداف أو القيم الجماعية، لتفسير صعودها أو سيطرتها التاريخية، أى أنه لا يتم الحكم مسبقا على عقلانية مختلف أشكال النشاط العقلى الذى تقوم عليه.

وهذا لا يعنى أن منهجية العلوم الاجتماعية ممكن – أو يجب أن تكون – غريبة عن مناهج العلوم التجريبية أو الصورية. ولكننا نجد فيها، بالطبع، إجراءات

---

(٢٧) تمثل الأشكال الدقيقة لهذه الحسابات التى تكسر وحدة الفاعل الفرد بعض الموضوعات التى تطرق إليها جون إلستر فى:

Jon Elster, Ulysse et les sirènes. trad. fr., Paris, Minuit, 1982 et le Laboureur et ses enfants: deux essais sur les limites de la rationalité, trad. fr., Paris, Minuit, 1986.

(٢٨) Pascal, Pensées, (1670) section V (édition Brunschvicg), Paris, 1976, p. 135-145.

فرضية استنباطية (إحصائية ورياضية أو استنباطية) يمكن أعتبارها من أهم نقاط العمل الاستدلالى فى مجالات دراساتنا. ولكن الاستدلالات المنطقية التى تقوم على هذه المناهج لا تدخل إلى العلوم التاريخية سوى أدلة مشروطة وجزئية ولحظية، والمكسب البرهانى الذى تسمح به يظل يعتمد على منطق استدلالى تأويلى إجمالى. وفى نهاية الأمر، يعتمد البرهان الاجتماعى على استدلال يصعب قياسه كميا فى كلية أبعاده وجميع تفاصيل بنيته الاختبارية. وللإجابة عن سؤال سببى، أو للتأويل لابد من رد نتائج حسبة إلى تصورات ممكن فهمها من الناحية الاجتماعية، أو بمعنى آخر، لابد من ردها إلى سياق.[٢٩] ولا سبيل إلى هذا إلا باستخدام كلمات تنتمى إلى لغة طبيعية، بما أنها وحدها قادرة على توصيل المضمون الدلالى للتأويلات التاريخية.

وما يمنع الفاعل الاجتماعى أو علم الاجتماع أو أى علم تاريخى من الاستنباط أو التجريب وتوقع الاحتمالات بالأرقام ليس فقط أن الاحتمالات والترجيحات التى لابد من إدراجها ضمن الاستدلال المنطقى الذى يقوم على وقائع متفردة حدثت فى زمان ومكان كلها مجرد أشياء تقريبية – فمن الأجدى دائما أن نحسب على أساس من قيم تقريبية بدلا من الحساب بلا أبعاد تقديرية بالمرة. ذلك أن الباحث الاجتماعى لا يتوفر له أبدا – حتى حينما يستخدم المناهج الكمية – وحدات قياسية وقواعد تركيبية تتيح له أن يوازن بين بيانات تم قياسها أو تصورها فى إطار نظم علاقات بنيت بشكل مختلف. فمن حقبة ثقافية إلى أخرى أو من فترة ملاحظة إلى أخرى لا نستطيع إحلال قياسات محل أخرى ولا مقارنتها قياسا إلى قائمة منتهية من الخصائص التى تم تحديدها لمواءمتها من خلال نظرية تشمل جميع التحليلات دون انقطاع فيما بينها.

---

(٢٩) عن التحليل المدعم بالأمثلة للمعنى الشكلى والتاريخى الخاص بخطاب اللغة الإحصائية فى إطار المنطق الاستدلالى لعلم الاجتماع، إرجع إلى

J.-C. Passeron "Ce que dit un tableau et ce qu'on en dit" in. Le Raisonnement sociologique. op. cit. p. 111-136.

ولكن هل يعد هذا عجزا منهجيا، أم أنه ببساطة منهج آخر؟ إذ تسعى العلوم التاريخية إلى تعويض عدم نقاء منطق براهينها بمضاعفة حيثيات أحكامها المقارنة التى تثرى الجانب الإمبريقى من استدلالاتها التفسيرية.

وستصبح القيمة العقلية للإثباتات التى تسوقها الأبحاث أفضل كلما نجحت فى إعطاء معلومات أكثر دقة بلغة نظرية موحدة من خلال تأويل الأفعال: ذلك هو التعريف الوحيد الممكن للاستدلال العلمى فى علم للإنسان يهدف إلى إعطاء خلاصة تجمع بين تفسيرات لأشكال منطقية مختلفة. فليس المنهج هو الذى يختلف بين العلوم الاجتماعية المتخصصة مثل البيئة والسكان أو اللغويات، والعلوم الاجتماعية التى تهدف إلى تقديم رؤية تركيبية عامة مثل التاريخ والأنثروبولوجيا أو الاجتماع، ولكنها طريقة الاستدلال العامة التى تربط بشكل مختلف بين المناهج العقلية الخاصة بالوصف والتفسير. ومن هنا المكانة المختلفة للنظرية الخالصة والقياس الكمى وحساب النماذج والتقصى فيما تقدمه من تفسيرات. وعدم استمرارية إثباتاتها هو مقابل ما تقدمه من معارف مركبة. أما فقر الإثباتات التاريخية فهو على حساب المعارف الكمية.

الضفدع والعقرب: خرافة معرفية

طلب عقرب من ضفدع أن ينقله على ظهره من شط بحيرة إلى شطها الآخر. ولكن الضفدع رفض بدافع أن العقرب ممكن أن يلدغه لدغة مميتة أثناء العبور. ولكن العقرب راح يستخدم الحجج ويتوقع نتائجها بمهارة فيلسوف نفعى يريد أن يصل إلى غرضه، وأوضح للضفدع أنه ليس له مصلحة فى هذا، لأنه إن فعلها سيتعرض فورا للغرق. ولكن الضفدع الذى ترك نفسه تقتنع بهذه المرافعة العقلانية، اندهش وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة جراء اللدغة غير العقلانية التى عاجله بها العقرب،

فقال له العقرب بنفس العقلانية وهو يتنهد: "إنه طبعى، ليس لى حيلة فى هذا ".

هذا العقرب الانتحارى هو نموذج السياسى المخادع، الذى تخدعه مهارته الخاصة وحذقه فى ارتجال مرافعة منطقية وفعالة فى آن واحد. لقد نجح العقرب فى إقناع الضفدع، ولكنه بالطبع لم يكن له استراتيجية واعية فى الكذب، فالكذبة كانت قاتلة. وهو يبرز فى التاريخ بمثابة أمهر من يحسبون الأشياء بصورة نفعية شوشتها طريقته الخاصة فى الاستدلال، وهو أيضا ضحية هذا المنطق مثل الضفدع، الذى كان هو نفسه ضحية اعتقاده الساذج فى عقلانية خادعة. والحقيقة أن عقلانية التوقع النفعى والحتمية البيولوجية النابعة من الفطرة موجودان فى هذه الخرافة، دون أن يتمكن الرفض النابع من التعارض المنطقى أن يرجح فى لحظة ما من لحظات الحكاية أحد من الاثنين على الآخر. فالاثنان تنافسا فى إعطاء توقعات عقلانية كما يقول الاقتصاديون الذين يؤسسون على هذا التصور تفسير القرارات التى تأخذها كبرى الشركات فى السوق بتوقعها استراتيجية ما تعزى إلى الخصم. ولكن التفسير العلمى لأفعال العقرب والضفدع لابد أن يتغير كلما تغيرت أسباب الفعل أثناء تتابعها الزمنى.

فكأن العقرب هنا "ضد عوليس" فى حكاية عوليس وعروس البحر، قادر على أن يتوقع بحسابه العقلانى الخاص نقاط ضعف عوليس آخر سيقيد إلى سارى السفينة وتسد أذنيه بالشمع حتى لا يتمكن من سماع غناء عرائس البحر، ولا يسقط فريسة لغرائزه. وعلى خلاف رجل الاقتصاد، نجد أن عالم الاجتماع يلجأ إلى عقلانية أقرب ما تكون إلى العقرب منها إلى عوليس. وهنا يبدأ الانقسام المنهجى بين اتجاهين للعلوم الاجتماعية: اتجاه النموذج واتجاه البحث. ويمكننا بالفعل تأويل مشهد التفاعل فى هذه الحكاية بكل طريقة ممكنة لنبنى نظريات تفسيرية شتى لهذه الكارثة العقلانية التى وقعت أثناء تفاعل ما خرج عن سيطرة فاعلين سعوا معا إلى تحكيم عقلانى لقراراتهم.

ولنسأل عالما اجتماعيا: أى حيوان شيطانى هو ذلك العقرب؟ لقد ميز ماكس فيبر Max Weber فى تصنيفاته أربعة "نماذج خالصة للفعل الاجتماعى":

- "الفعل العقلانى قياسا إلى غايات " ويقوم على حساب بلوغ هذه الغايات قياسا إلى التكلفة المتوقعة.
- "الفعل العقلانى قياسا إلى قيم يكون الحساب فيها رهن " أمر" غير مشروط.
- "الفعل العقلانى" ويرتكز على ما يحدث دائما بالطريقة ذاتها تحت وطأة العادة، بصرف النظر عن أية حسابات.
- "الفعل الانفعالى" الذى يدفع إلى انصياع أشخاص ما إلى من يمارس عليهم تأثيرا "كاريزميا " (سواء كان قائدا أو نبيا أو مؤسسة أو كتابا).

وينتمى عقرب هذه الحكاية إلى الفئة الثانية، فهو يحسب الأشياء بصورة عقلانية وإن تعامى عن تكلفتها رغم إمكانية توقعها بصورة عقلانية أيضا، وذلك خلال عملية نفسية تجعله يرضخ للدغ كائن حى قريب منه كل القرب، بسبب تدخل غريزته الفطرية بصرف النظر عن أية حسابات فكانت ضرورة داخلية لا يمكن مقاومتها. فخلافا لعوليس لم يستطع هذا العقرب أن يغالب غريزته. لقد أدى الرضوخ المطلق، غير المشروط، للأوامر الغريزية الخاصة بنوعه إلى إعاقة الحساب العقلانى الذى يحسب الوسائل والغايات فألغى تماما حساب قيمة الفعل قياسا إلى تكلفته. ولنرى الآن عالما اجتماعيا آخر وليكن Pareto: فمن وجهة نظره أن العقرب سياسى مكيافللى، وهو مستعد لاستخدام أية حجة لبلوغ هدفه، (مثل إقناع الضفدع بإجابته إلى طلبه) ولكنه مكيافللى به نقائص بما أنه غير قادر على توقع ردود أفعاله الخاصة غير المنطقية والتحكم فيها، بمثل ما فعل ليتمكن من التأثير على قرار ضفدع ساذج. يبقى شك ما يراودنا بخصوص هذه العبرة المستمدة من هذا التفكير العقلانى: ففى تصنيف باريتو الذى يشبه فى دقته تصنيفات عالم للحشرات، هل اندرج العقرب ضمن الفئة الأولى للأفعال الاجتماعية أم ضمن الفئة الثانية الخاصة بـ"النوع الرابع من الفئة الثانية"؟ فحسب معيار

باريتو الذى يقسم إلى قسمين النوع الرابع من الأفعال غير المنطقية التى تقود إلى الفشل بسبب خطأ فى الحساب أو لنقص فى المعلومات، حسب هذا المعيار لابد من إيجاد قرائن للبت بشكل قاطع " فيما إذا كان الفاعل سيتقبل النتيجة الموضوعية الناجمة عن إستراتيجيته أم لا فى حالة علمه المسبق بها ".

وإذا فتش القارئ فى مكتبته عن الأعمال النظرية الكبرى فلن يصعب عليه تخيل قراءات أخرى لإستراتيجية العقرب، بخلاف قراءة فيبر و باريتو. فهناك إمكانية تفسير فعل العقرب من وجهة نظر باسكال وماركس ودوركايم وميرتون وداروين وشامبيتر وبورديو والستر وفرويد ولاكان وفوكو، ومن وجهة نظر رجال الإحصاء والمحللين الرياضيين ومنظرى الألعاب وأصحاب نظريات التأويل والتفاعل وواضعى المناهج الإثنوجرافية. فكلها تأويلات يمكن أن تفسر بسهولة عقلانية العقرب المدمرة فى إطار نظرية علمية للأفعال والتفاعلات الاجتماعية. وبمجرد انتفاء التفسير من خلال العقلانية النفعية، فإنه يكفى فى كل مرة نقوم فيها بتأويل الأفعال المتتالية التى أتى بها العقرب، أن نستعين بالتصورات النظرية التى تعيد تعريف مكانة مبدأ العقلانية وطريقتها فى تفسير أفعال العقرب. كل ما هناك أننا سنتردد أمام الاختيار من بين هذه التفسيرات التى يمكن أن ترجع فعل العقرب إلى: الضغوط التى تمارسها مجموعة من التخيلات والضرورات (باسكال Pascal)، مصلحة موضوعية للطبقة الاجتماعية (ماركس Marx) - إلى ضغوط اجتماعية، معيارية (دوركايم أو ميرتون Durkheim - Merton) - إلى الانتقاء الطبيعى (داروين Darwin) - إلى وجود دورات (شامبيتر Schumpeter) - إلى مدى دلالية الإحصاءات التى تقاس تبعا للمسافة بين التواتر النظرى وتواتر ما يتم ملاحظته (فى إطار حساب الاحتمالات) - إلى الحد الأقصى والحد الأدنى هل هو شيء وظيفى أم أنها معادلة حسابية (عند المحللين الرياضيين) - إلى عملية توازن (ناش Nash)، إلى معلومات غير كاملة، إلى تفكير عقلانى واقع تحت ضغوط

(منظرى الألعاب) - إلى رمزية التمييز، ونظام السيطرة، واستبطان الضرورة (بورديو Bourdieu)، إلى تشكيل الحساب تبعا للمعايير (إلستير Elster) - إلى تشوش المشاعر (فرويد Freud) - وغواية الرغبة (لاكان Lacan) - والحبكة (فيين وريكور Veyne - Ricoeur) - وطبقة الخطاب (فوكو Foucault) وتنوع المشاهد الاجتماعية (جوفمان Goffman) أو إلى إمكانية حساب السلوكيات (جارفنكيل Garfinkel). فهناك دائما ألف سبب مفهوم لانعدام العقلانية، كما يمكن تعريفها فى إطار النموذج الحسابى. ولكن يبدو جليا أن هذا النموذج لا يمدنا بأى وسيلة ننفذ من خلالها إلى دوافع الفاعلين، ولأن كل تركيبة تحتاج إلى دلالة، فعلى رجال الاقتصاد أن يزودوا آلاتهم الحسابية شديدة السرعة بتصور نفسى لعملية الاتفاق. وفى نماذج القرارات العقلانية، كل متخذ قرار (سواء كان فردا أو شركة) هو عقرب رائع: فهو يسعى دائما إلى الوصول إلى أقصى حد لمصلحته، فيحسب بدقة شديدة تكلفه وسيلة ما قياسا إلى أخرى.

ولكن حذار! فتعددية النظريات لا تقود إلى الشك، ولا إلى التخلى عن الخطوات العلمية. فإذا كانت هذه الحدوته قابلة لجميع التأويلات دون تمييز، فلأن من عليه تفسير فعل العقرب لا يملك تحديد أى معطيات أخرى حول سياق الحالة، بخلاف ما قص عن هذه المغامرة الوحيدة. فلا توجد مجموعة من القرائن والآثار الدالة، ولا توجد حكايات أو بيانات عن مدى تواتر اللقاءات بين العقرب والضفدع، ومن ثم، فإن إمكانية عقد مقارنة مبنية على أساس تاريخى غير واردة. وبما أنه لا توجد بيانات، فلا يمكن إذا اللجوء إلى المناهج الإحصائية ولا للتفسير الإثنوجرافى أو البيئى عن الحفر التى تتعايش فيها العقارب والضفادع، ولا حفريات عن عقارب متحجرة فى مجارى المياه التى تعيش فيها الضفادع، ومن ناحية أخرى فلن يكون هناك أيضا طرق ملاحظة أو اختبارات تجريبية تجرى على عينات قياسية للعقارب والضفادع. أى أن هذا المفسر سيجد نفسه أمام حكاية بلا ماض وبلا أحداث متزامنة.

وفى مهام مماثلة، خاصة بالأخذ بالتفكير العقلانى التفسيرى وتحسين أدائه، سنجد أن العلوم التاريخية ليست قليلة الحيلة. فلديها ترسانة من المناهج تتعامل بها مع ثبت موضوعها وتجعله يتحدث عن نفسه: بدائل ممكن أن تحدث فى الوقت نفسه، ونماذج تصورية للنتائج، واختبارات دلالية، ووسائل حسابية يتم إمداد الإحصاءات الوصفية والتحليلية بها، وأخذ عينات، إضافة إلى عمل مقارنات تاريخية لأحداث مناظرة مأخوذة من سياقات قريبة، مع نقد داخلى وخارجى للوثائق المكتوبة أو الشفاهية، للشهادات، إلى غير هذا من وسائل. كل هذه المناهج تقوم على أساليب استدلالية شديدة التباين. بهذه الاختلافات التفسيرية البينة بين مختلف الأساليب تقوم المناهج المختلفة ببناء الوقائع بشكل مختلف. فالتفسير الاقتصادى لا يدحض التفسير الاجتماعى والعكس أيضا صحيح. فما يميز الوضع المعرفى للعلوم التاريخية هو أن مناهجها لا تنقل حقيقة افتراض إلى آخر كما فى سلسلة استنباطية. ولكن هناك طريقة أخرى للإثبات تشترك فيها هذه العلوم: فهى تطابق بين براهين لها منطق مختلف، تقع فى نظام استدلالى تجميعى، وتطابق بين نظمها الاستدلالية من خلال لغة تفسيرية ما، ثم تأولها من خلال نظرية مقبولة.

فنحن هنا أمام علوم يكون البرهان فيها مسألة نسبية وليس نهائية. وطبقا للغة المعرفية الخاصة بماكس فيبر فلا يمكن هنا فصل السببية عن المعنى. هذه الخاصية التى تنطبق على جميع العلوم التاريخية، والتى هى علوم استقصائية وتأويلية فى آن، تفسر التجدد اللانهائى للبحث التاريخى. وكون التحليل النفسى "غير منته" فهذا لا يتعارض على الإطلاق مع علميته، لأن:

"هناك علوم كتب عليها أن تظل شابه دائما. وهذا ينطبق على العلوم التاريخية، وعلى جميع العلوم التى يغذيها التدفق الثقافى الأبدى دوما بإشكاليات جديدة. فنماذجها وقتية، ولهذا كانت هناك ضرورة حتمية لبناء نماذج جديدة على الدوام".[٣٠]

---

(٣٠) Weber (M.) Gesammelte Aufsätze Zur Wissenschaftslehre, Tübingen, J. C.B. Mohr, 1922 ; trad. fr. par J. Freund, Paris, Plon, 1965, p. 202

ولحسن طالع أبحاث العلوم الاجتماعية، فإن تاريخ المجتمعـــات البشـــرية لا يمنح الباحثين معطيات بنفس ندرة ما تمنحه حدوتة العقرب الحاصل على دبلوم فـــن الاقتصاد من جامعة برنستون Princeton، والمحامى البارع فى التوقعات العقلانية، والذى لا ينعم مع هذا بحدس يتجاوز المنطق – ولا حتى بقدر ضئيل مـــن التحليـــل النفسى – كان سيسمح له بالشك فى أمر ازدواجية القوانين التى اتخذ بهـــا قـــراره، فيتوقع – بصورة أكثر منطقية قليلا – المخاطر التى تقودها إليها موهبته الحسابية.

الاقتصاد: علم وسياسة[٣١]

بقلم سيرج كريستوف كولم

Serge-Christophe KOLM

ترجمة: د. كاميليا صبحى

مراجعة: د. محمد على الكردى

كلمة " اقتصاد " تعنى فى اللغة الفرنسية الموضوع ودراسته العلمية فى آن. والاقتصاد – من حيث هو موضوع – لا يفارقنا أبدا: فإن لم نكابده بصفتنا عاملين فإننا على الأقل ننعم به بصفتنا مستهلكين. وكل شىء بالفعل – أو يكاد – له صلة بالاقتصاد، إضافة إلى شىء آخر. وهذا يعنى أن الموضوع " الاقتصادى " ليس فى حقيقة الأمر موضوعا وإنما أحد مظاهر الأشياء، وطريقة من طرق رؤية العالم، أى أنه منظور ما، أو وجهة نظر. فهو العالم الذى ندركه ونحركه بشكل عام من خلال رغباتنا واحتياجاتنا. وهو ليس أجمل المظاهر ولا أكثرها أهمية، فأهم الأشياء لا تقدر بثمن. فالحب والكرامة والكرم والشرف كلها أشياء ينتفى وجودها إن تم بيعها أو شراؤها. ورجل الاقتصاد يعرف ثمن كل شىء وقيمته. ورغم كل هذا، لا غنى لنا عن الاقتصاد، فلابد من تناول بعض الطعام والجلوس فى مكان ما.

وبصفته معرفة علمية، يسمى الاقتصاد أيضا "علم الاقتصاد" وأحيانا "اقتصاد" فقط، وقديما سمى "اقتصاد سياسى". وفى المجال الاقتصادى يعد هذا العلم نفسه قطاعا تحكمه دورة متعارضة، فحينما يمر الاقتصاد بأزمة يكون علم الاقتصاد فى أحسن أحواله (نظرا للحاجة إليه فى هذه الحالة). ولكن هذا العلم لا

---

(٣١) نص المحاضرة رقم ٩٤ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٣ أبريل ٢٠٠٠.

يحظى بسمعة طيبة بوجه عام، فهو مجال يستنكره "المناهضون للاقتصاد" وينتقدونه بشدة، فهو متواطئ غالبا مع "البشاعة الاقتصادية" (كما يقول رامبو)، ويقلد الفيزياء دون تجريب فعلي، بحيث لا يمكن إثبات خطأ أى من تفسيراته، بل يمكن دائما تبريرها لاحقا بالمهارة اللازمة، ومن ثم تصبح النظريات فى أغلب الأحيان مجرد واجهة براقة للأيديولوجيات والمصالح أو على أفضل تقدير مجرد "فن للفن" يتم نحته فى أبراج عاجية يوضع فيها بؤس العالم كله فى معادلة. وليست هذه الملاحظات مجرد انتقاد يوجهه الجهلاء، بل هو ما يقوله الاقتصاديون بعضهم عن بعض. صحيح أن هناك آخرين يعتبرون الاقتصاد ملك العلوم الاجتماعية وأكثر المعارف الخاصة بالمجتمع علمية. وربما كان كل هذا صحيحا. على أية حال، إذا كنا نبحث عن معلومة أو فكر خاص بالحياة الاقتصادية، فسوف نجده رغم كل شيء فى هذا الحانوت: نظريات مشبوهة، عرجاء، مقعرة، جميلة ظاهريا، شعرية أو رياضية، عقيمة أو مخادعة. وكم المعلومات حول الوقائع والآليات مهول، وفى تزايد سريع ومستمر بلا توقف.

ومن أجل إرضاء رغباتنا واحتياجاتنا، كالاستهلاك والدخل والتوظيف – أو النشاط والاندماج والعلاقات والوضع القائم والقوى – تصبح دراسة الحياة الاقتصادية هى علم العمل والتحرك، و"علم للتطبيقات العملية" Praxéologie. ومن ناحية أخرى تعتمد النجاحات الاقتصادية على تقسيم العمل الذى تنسقه عمليات التبادل فى الأسواق. ولكن لأحد الفاعلين فى المجتمع خصوصية خاصة نظرا لحجمه ودوره ووسائله: وأقصد الدولة، فبيدها السلطة والقوة المسيطرة عادة، وهى من تمثل المجتمع فى حالة وجود الديمقراطية. وقد انشغلت الدول دائما بالاقتصاد الذى يمدها بالغذاء ويحميها. ولكن الشكوى الأبدية ضد الدولة الناهبة – التى تفرط فى فرض الضرائب – تمخضت مع فجر العصر الصناعى عن فكرة قوية ذات أهمية قصوى. فإذا تركنا الأسواق لنفسها فستسير على أحسن ما يكون، وتلبى

احتياجاتنا على أفضل نحو "وكأن لها يدا خفية" (كما يقول آدم سميث Adam Smith) أما يد الدولة الظاهرة - أكثر من اللازم - فأفضل ما تفعله هو ألا تلمس بها أى شيء. إنه "التحرر الاقتصادى"، "التصرف الحر والتداول الحر".

فالأسواق بالفعل تصنع معجزات اقتصادية متواصلة وتخلق العالم الحديث. وقد تضاعف الدخل القومى لبلادنا عشرة أضعاف خلال قرن من الزمن ومائة ضعف خلال قرنين من الزمن. واكتفت الدولة - فى أوروبا - فى نهاية القرن التاسع عشر بأن تكفل وجود شرطة وجيش وهيئة دبلوماسية وحد أدنى من معونة تخلت الكنائس عن توفيرها، بحوالى ٦% من الدخل القومى فى إنجلترا، وضعف هذا الرقم فى فرنسا.

وتبتلع الدولة حاليا أكثر من نصف الدخل القومى فى فرنسا، وكذلك بالنسبة لدول أخرى. وخلال القرن العشرين، تضاعف الثقل الاقتصادى النسبى للدولة حوالى خمس مرات حتى وصل حجمه فى فرنسا إلى ٤٥ ضعفا. فماذا حدث؟

أول الأشياء البديهية هو أن نظام الأسواق هذا الذى يدعو إلى الإعجاب أهمل أحيانا أوسحق جوانب كاملة من احتياجات السكان والإنسان. كما أن معجزة الأسواق والصناعة جلبت أيضا معها البؤس، والبطالة، وعدم العدالة، والتلوث والقبح البيئى، والأنانية، والانحياز، والعداء، ومحت ثقافات وحضارات. كل هذا أعطى الفرصة لوجود أساليب تنفيذية أخرى وأخلاقيات مختلفة، وأتاح بداهة، سياسة اقتصادية شعبية. هذا " الفشل الذى منيت به الأسواق " يمكن تقسيمه إلى عدة فئات إن أردنا أن ننظر إليه من كثب.

"فشل الأسواق"

ونظرية وظائف الاقتصاد العام الثلاث

- لا يستطيع السوق أن ينتج بعض الأشياء بصورة جيدة. فإننا على سبيل المثال لا نستطيع أن نضع حواجز لتحصيل رسوم العبور فى كل شوارع المدن. كما أننا بصدد عمل سوق لحقوق التلوث، ولكنها فى الواقع شبه سوق فقط، فالدولة هى البائع. فوجود سوق حقيقية كاملة يتطلب أن تشترى منى إحدى المؤسسات، الحق فى إعتام السماء الزرقاء. ولكن هذا يتطلب أيضا أن تشتريه منكم جميعا أنتم المستفيدون من هذه السماء نفسها..
- قد تعانى السوق من أمراض شاملة، ينتج عنها بطالة كبيرة وعامة، إضافة إلى التضخم. فـ"اليد الخفية يمكن أن تخنق" على حد قول جوان روبنسون Joan Robinson.
- قد تسير السوق على أتم وجه مع وجود أشخاص يموتون من الجوع، هؤلاء الذين لا تؤهلهم إمكانياتهم للاستفادة منها. وبشكل عام، فإن السوق فى حد ذاتها لا تحل مشكلة عدالة التوزيع، أو بمعنى أدق: توزيع موارد العالم على البشر.

هذه المشكلات الثلاث الناجمة عن السوق تبرر " الأدوار الاقتصادية الثلاثة للدولة ولسياستها الاقتصادية " متمثلة فى: " منح الإعانات " التى تداوى بها العيوب التفصيلية، و"تحقيق الاستقرار" إزاء الخلل العام (ممثلا فى نسب البطالة والتضخم العالية)، و "عدالة التوزيع".

ويثير نظام الأسواق مشكلات أخرى، يتطلب علاجها أخلاقيات ورؤية لعالم المجتمع بشكل عام أكثر من الدولة بقوتها الجبرية. وتتمثل هذه المشكلات فى:

- أن نظام الأسواق مبنى على سلوكيات أنانية. ويؤكد آدم سميث على أن قوة السوق تكمن فى ارتكازها على هذا السلوك الشائع، فيقول: " إن أردت

الحصول على خبز من الخباز فعليك أن تعول على المصلحة الشخصية التي ستعود عليه من هذه المبادلة، وليس على كرم أخلاقه ". هذه " الفضيلة العامة للرذائل الخاصة " لوحظت منذ زمن بعيد كما يقول ماندوفيل Mandeville فى نصه "حكاية النحل". وقد ناقش القساوسة فى القرن الرابع الميلادى جواز أن يفصل من الكنيسة المتعهدون والبائعون الذين يتنافى سلوكهم مع الإحساس المسيحى، وانتهوا إلى رفض هذا المشروع، لأن هؤلاء الأنانيين يقدمون فى نهاية الأمر خدمات للآخرين (وسيحكم على النوايا لاحقا من هو أقدر على هذا). ومع ذلك يكافئ السوق السلوك الأنانى ويدعم بهذا المشاعر الأنانية. صحيح أنه يجوز نظريا أن تكون أنانيا فى مهنتك ثم تمنح المكسب للفقراء (أو non-tuisme طبقا لمصطلح الاقتصادى القس الإنجليزى ويكستيد Wicksteed). ولكن هذا قد يقود إلى انفصام فى الشخصية.

- توصلت الحكومة الفرنسية مؤخرا إلى صيغة جميلة مؤداها أنها تريد "اقتصاد سوق وليس مجتمع سوق". فإذا احتل بالفعل نظام السوق مكانة أكبر من اللازم فسوف يتسبب فى سلسلة من المشكلات. ففى ظل نظام تنافسى، تصبح الأنانية -التى أشرنا إليها - شرطا من شروط فاعلية الأسواق، وتميل إلى إثارة علاقات اجتماعية تتسم بالعداء والعدوانية، كذلك تؤدى إلى تفشى الرياء والنفاق. كما أن التخصصية الشديدة وعملية تقسيم العمل التى تتيحها التبادلات، والتى تعد مفتاح الإنتاجية الاجتماعية (كما يقول أيضا آدم سميث) تجعل المرء لا يرى مباشرة فائدة عمله - وهذا هو أحد مظاهر "الاستلاب" كما يسميه ماركس - مما يؤدى غالبا إلى أداء عمل منهك يقوم على التكرار. وفى أغلب الأحيان، يتطلب النجاح فى إطار تنافسى إصرارا يحول النشاط الاجتماعى والثقافى إلى نشاط أكثر ثراء وإنسانية. وأسارع فأضيف أن التنظيم الإدارى البيروقراطى الهرمى ليس بالضرورة أفضل، بل ربما كان أسوأ على صعيد

العلاقات الاجتماعية وما يولده من أنانية واستلاب وإنهاك وضيق للأفق. ولعل الحل يكمن فى إيجاد التنظيم الجيد الذى يربط بين التبادل والفاعلية، بين الفردية والجماعية، بين الخبرة والإشباع.

ومن ثم، ليس على المعرفة الاقتصادية أن تتفهم فحسب أسلوب سير الأسواق والدور الصحيح للدولة، ولكن عليها أيضا أن تهتم بأخلاقيات التوزيع والعلاقات الاجتماعية والنشاط الإنسانى. فطبقا للمصطلحات المؤسسية، لا سبيل أمام الاقتصاد إلا أن يكون "علما أخلاقيا وسياسيا"، علما اجتماعيا وإنسانيا.

المعرفة، والسياسة، والأداء الاقتصادى

رأينا أن الاقتصاد لا يفارقنا قيد أنملة. فهو أحد ملامح الحياة أكثر من كونه شيئا قائما بذاته. ويحاول كل كائن حى منغمس فى وسط ما أن يفهمه ليتصرف فى ضوء هذا الفهم على أفضل نحو ممكن. والاقتصاد لا يمثل استثناء. ولكن المذهل نوعا هو أن نرى إلى أى حد جاءت التصورات الضرورية متأخرة. ولكننا إذا نظرنا للأمر بصورة أقرب، فسنتبين أن هذا التصور تبع نفس التطور الطبيعى لتاريخ العلوم، مع بعض التأخر الراجع إلى أنه نشاط إنسانى واجتماعى كان دائما محل ملاحظة وليس تجريب.

وقد ظلت كلمة اقتصاد تعنى لمدة طويلة الإدارة المنزلية، كما يدل الاسم على هذا. ومع هذا، كان للفزيوقراطيين Physiocrates[٣٢] فى القرن الثامن عشر مفهوم واضح بشأن ارتباط مختلف القطاعات فيما بينها وما يسفر عن هذا الارتباط

(٣٢) المذهب الفيزيوقراطى هو مذهب الاقتصاديين الذين يعتبرون الزراعة المصدر الوحيد للثروة. (المترجمة)

من تدفقات. ولكن الأمر الكاشف بالفعل هو المسألة الأساسية المتعلقة بتفسير الأسعار والكميات التى يتم تبادلها فى الأسواق. فكان يفسر سعر سلعة ما تبعا للعلاقة بين الكمية " المعروضة " ومبلغ المال الذى " يطلبها ". ولكن هذا تحصيل حاصل وليس تفسيرا (إلا على المستوى العام، ولتفسير المستوى العام للأسعار من خلال "النظرية الكمية للنقد" La théorie quantitative de la monnaie، التى وضعت على هذا النحو منذ القرن السادس عشر). فعلى الرغم من أن جميع البائعين عرفوا دائما أن كم العملاء يزيد بشكل عام حين يخفضون الأسعار، إلا أن الأمر تطلب الانتظار حتى عام ١٨٣٨ ليتم عمل منحنى دقيق للطلب يبين الكمية المطلوبة قياسا إلى السعر، وقد قام بوضعه أوجستين كورنو Augustin Cournot خلال تأسيسه نظرية الاحتكار، ليحدد سعر بيع ماء نبع بيرييه المعدنى Perrier. ولكن نظرية العرض والطلب، ونظرية التنافس وارتباط الأسواق فيما بينها ظهرت بعد هذا بجيل كامل فى سبعينيات القرن التاسع عشر (١٨٧٠) مع ليون ولراس Léon Walras (وكان والده زميل كورنو Cournot).

وكانت السلطة السياسية هى أحد الفاعلين الذين اهتموا بالاقتصاد، نظرا لاعتماد حصيلة الضرائب عليه. ورغم هذا ومع قدوم الثورة الصناعية بدءا من نهاية القرن الثامن عشر فى إنجلترا، وخلال القرن التاسع عشر فى بقية أوروبا، نزعت مجالس الاقتصاديين إلى خفض إيرادات الدولة، بأن طالبت بإلغاء الرسوم الجمركية وأجازت " التصرف الحر والتداول الحر". ومع نهاية القرن التاسع عشر وحلول القرن العشرين أشرنا إلى أن إيرادات الدولة ومصروفاتها قياسا إلى دخلها القومى دارت حول ١٠% فى البلاد الأوروبية، ولكن هذه النسبة تقل إذا استبعدنا الجيش فى هذه الدول، وهى أقل أيضا فى إنجلترا. ثم تجاوزت النصف فى فرنسا بعد هذا بقرن من الزمان بعد إضافة التأمين الاجتماعى. فلماذا حدثت هذه الطفرة؟

لقد أسهمت الوظائف الاقتصادية الثلاث للدولة فى حدوث هذا الانفجار. إضافة إلى قانون اجتماعى سياسى: فإن حدث وزادت المصروفات ومعها

الإيرادات العامة لسبب ما ثم زال هذا السبب فغالبا ما تستخدم الأموال التـــى تـــم توفيرها فى شيء آخر بعيدا عن خفض الضرائب. وتفسير هذا أنه بما أن التنـــافس السياسى تنافس من أجل سلطة إدارة النفقات العامة، فلا أحد من المرشحين يســـعى بجدية إلى خفض هذه النفقات. كانت هذه المسألة من أكبـــر مصـــادر الحـــروب، خاصة الحربين العالميتين. وتدخل النفقات العسكرية ضمن وظيفة الإعانـــة التـــى تضطلع بها الدولة. ولكن بعد انتهاء هذه الحروب وإعادة الإعمار لم تلغ الإيرادات الجديدة بل تحولت إلى أغراض أخرى، لصالح عملية التوزيع. وفى هذا الصـــدد، خرجنا من الحروب بشيء من عدالة التوزيع، بعد أن أحرزت بعض الثـــورة فـــى هذا المجال.

عصر كينز Keynes. للأفضل أو للأسوأ

ومع هذا، وعلى صعيد العلاقات بين المعرفة والسياسة والأداء الاقتصادى، جاء التجديد من الوظيفة الثالثة الخاصة بالاستقرار، مع حدث جلل آخر وقـــع فـــى النصف الأول من القرن العشرين وتمثل فى أزمة سنة ١٩٢٩ وكان الـــدافع وراء كتابات كينز Keynes. ومن بين هذه الكتابات " النظرية العامة للتوظيف والفائـــدة والنقد" الصادر عام ١٩٣٦ وطرح مسألة الاستخدام المنهجـــى لسياســـة الاقتصـــاد الكلى الخاص بالاستقرار. ومع هذا، لم يستتب هذا الاستخدام إلا بعـــدها بســـنوات عديدة. ثم جاء الاستعداد للحرب العالمية الثانية ليضع حدا لهذه الأزمة من خـــلال تطبيق السياسة التى طرحها كينز بطلب عام ، ولكن لسبب آخـــر. ومـــن ناحيـــة أخرى، وطبقا لقانون تجريبى، فإن دخول اقتراح مهم فى مجال السياسة الاقتصادية إلى حيز التطبيق يتطلب نحو جيل كامل، أى من ٢٥ إلى ٣٠ عاما.

وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية، أدى اتجاه الاقتصاد الأوروبـــى لإعـــادة الإعمار إلى استخدام "عمالة زائدة"، فأصبحت نسبة البطالة لا تذكر، وبدأت أوروبا

تستورد أيدى عاملة من ريفها ومن مناطقها الأكثر فقرا، بل أنها لجأت - عند الضرورة - إلى تحقيق بعض الانتعاش الاقتصادى ولكن دون وضع نظرية محددة. وعلى العكس من هذا، حينما انتهت التعبئة العامة، كانت الولايات المتحدة - التى تأخرت بعض الشيء فى إجراء الإصلاحات- تعانى من نقص كبير فى العمالة فى ظل أيديولوجيات جمهورية حالت دون حدوث انتعاش بسبب العجز العام. وتطلب الأمر بالفعل من عشرة إلى عشرين عاما قبل أن يفهم أساتذة الاقتصاد نظرية كينز. أحدهم، وهو بول صامويلسن Paul Samuelson من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا، كان على متن يخت آل كنيدى عام ١٩٦١ فى ميناء هايانيس وأخذ يشرح نظرية كينز المبدئية لمرشح البيت الأبيض الذى أظهر تحفظات شديدة نظرا لاتهام الديمقراطيين غالبا بالتساهل الضريبى، بينما تمسك هو بالصرامة التقليدية فى الموازنة. ومع هذا، تم تخفيض الضرائب بقرار من كينيدى وجونسون ما بين عامى ١٩٦٢ - ١٩٦٣. ونتيجة لذلك قفز الاقتصاد الأمريكى إلى الأمام. كانت التجربة حاسمة، فمعنى هذا أن نظرية كينز صالحة، وما يدرسونه لطلبتهم حقيقى بالفعل، وكانت مفاجأة سعيدة، غير أن هذا الانتعاش اصطدم بطلب الحرب مع فيتنام فلم تعد له فاعلية. وسرعان ما تزايدت نسبة التضخم التى ظلت ضعيفة جدا فى الولايات المتحدة منذ نهاية حرب كوريا.

وحتى ذلك الحين كان استقرار الأسعار الأمريكية يعوض التضخم الأوروبى فى إطار نظام معدلات الصرف الثابتة الخاصة بمؤتمر بريتون وودز Bretton Woods الذى عقد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بحث من كينز. ولكن فى أواسط الستينيات دخلت دول شمال الأطلنطى كلها تقريبا فى مرحلة التضخم والعمالة الكاملة، مفتتحة عقدا له ديناميكية خاصة كان وراء حدوثه ما نسميه بـ "الدورة السياسية".

هذه الدورة التى تسمى أيضا "توقف ثم انطلق" Stop and go معروفة تماما. فبما أن نظرية كينز صالحة، فقد حفز هذا الحكومات بشدة على استخدام سياسته

لأغراض انتخابية. فالناخبون لا يحبون البطالة والركود والتضخم (بشكل عام) ولا الضرائب، ولكنهم يحبون فى المقابل العمالة والنمو والنفقات العامة. ومن ناحية أخرى، فإن العمالة شبه الكاملة أدت إلى ارتفاع الأسعار بسبب حدوث مزايدات على شراء السلع والخدمات النادرة، ثم حد منها ضعف الطلب ولكن لوقت ما: فمن يعانى من البطالة هو على نحو ما شخص يعمل على خفض معدل التضخم. وفى هذه الحالة يتم تحقيق حالة استقرار بعد الانتخابات (عن طريق ضعف النفقات العامة وزيادة الضرائب) فيؤدى هذا إلى تباطؤ الاقتصاد وتزايد نسبة البطالة، ثم إلى تباطؤ التضخم. فتحدث على العكس من هذا عملية "انتعاش". وهكذا، حينما يحل موعد الانتخابات تكون نسبة البطالة قد انخفضت بينما لا يكون التضخم قد عاود الظهور. وبهذا فإن الناخبين الذين يهتمون بصورة خاصة باتجاه البطالة إلى الانخفاض، والذين استفادوا لتوهم من الهدايا متمثلة فى الضرائب والموازنة، والذين تقف ذاكرتهم السياسية عند حدود الستة أشهر، ينزعون إلى التصويت بصورة "جيدة" ثم تعاود هذه الدورة من جديد.

ومع هذا، تبقى مشكلة، ففى كل مرة تزداد نسبة التضخم، وتتكرر هذه الدورة ولكن بمستويات أسعار أعلى. وفى لحظة ما تصبح نسبة التضخم غير محتملة، مع ضرورة تحقيق استقرار ضخم يكون من نتائجه ارتفاع كبير فى نسب الركود والبطالة. وسرعان ما جاءت هذه النهاية بحلول عام ١٩٧٤.

وزادت النتائج العالمية من حدة هذه الظاهرة. ففى أعقاب الحرب العالمية الثانية، تعارضت الدورة الاقتصادية فى البلدان الأوروبية مع الدورة الاقتصادية فى الولايات المتحدة. وبدءا من منتصف الستينيات أخذ هذا التعارض فى البروز بصورة واضحة حتى أصبح لها صدى كبير زاد من الأزمات والثغرات بنسبة ٣٠%. وتواكب فى هذه البلاد حدوث استقرار وطنى أدى إلى أزمة ١٩٧٤. وجاء هذا التطور الذى شهده الاقتصاد الأوروبى نتيجة الدفعة التى أحدثها تصدير رؤوس

الأموال الأمريكية إلى هذه البلاد. بينما تعارضت هذه الصـادرات مـع الـدورة الأمريكية فى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة فى حالة اقتصـادية متدنيـة وبدأت تحدث تغييرا مع هذه الدورة ليتحول اقتصادها إلى الارتفاع العـام.. وكـان هذا فى أعقاب عام ١٩٦٥.

وارتبطت هذه الديناميكية بتطور النظام النقدى العالمى، فكانت سببا ونتيجـة فـى آن. وما بين ضفتى الأطلنطى تمثلت النتـائج الرئيسـية فـى تـدفق التمـويلات، أمـا المشكلات الرئيسية الناجمة عن التضخم القومى فبرزت من خلال تزايد الأسعار بإيقـاع متفاوت، فالتضخم العالمى يزيد من اختلاف التضخم بين البلاد. وإزاء هذا لـم تسـتطع معدلات الصرف الثابتة الخاصة ببريتين وودز أن تصـمد. ورغـم عـدم قـدرة هـذه المعدلات على الصمود إلا أنها لم تعد تدفع البلاد صاحبة أعلى معدلات التضـخم إلـى الاستقرار للحد من عجزها الخارجى الذى كان أيضا من أسباب الحد من التضخم.

وفى الوقت نفسه تدخل الاقتصاديون المنظرون للنظـام النقـدى العـالمى بطريقتين. ويوضح ميلتون فريدمان Milton Friedman أن نظام سعر الصـرف العائم، أى الذى تحدده الأسواق، هو النظام الأفضل. ومن جانبهم أوضـح علمـاء الاقتصاد بجامعة ستانفورد بكاليفورنيا أن النظام المعروف نظريـا بأنـه "معيـار الذهب" ما هو فى الحقيقة إلا "معيار الدولار". ونتيجة لهذا، وحتى تتجنب الولايات المتحدة الاضطرار إلى فرض الاستقرار والبطالة لديها من أجل حماية الدولار، فقد قررت فرض العلاقة بين الدولار والذهب عام ١٩٦٨. حينئذ بدأ انخفـاض قيمـة العملات الكبرى على التوالى وبدأ تعويم سعر الصرف فعليا عام ١٩٧٣.

وفى عام ١٩٧٤، قامت الدول الكبرى بفرض حالة استقرار قوية فى نفـس الوقت تقريبا، مما أدى إلى حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية، فكانت نهاية سنوات الرخاء الثلاثين فى أوروبا، وهى الأعوام التى شهدت أعلى معدلات النمـو بعـد الحرب العالمية الثانية. ولم يلعب ارتفاع سعر البترول فى هذه الأحداث سوى دور

ثانوى " تأثيره داخلى"، فقد كانت " الصدمة البترولية " أخف وطـأة بكثيـر مـن "صدمة الانكماش" التى أحدثتها سياسات الاستقرار.

أما بقية حكاية الاقتصاد فى الدول المتقدمة فهى عبارة عن فترة طويلة مـن ارتفاع كبير لنسبة البطالة فى محاولة للخروج من التضخم، مع إعادة بناء منطقـة فى أوروبا معدلات الصرف فيها ثابتة (لتتحول بعدها إلى العملة الموحدة)، وأخيرا استئناف النمو الذى استمر فى أمريكا الشمالية ثم فى أوروبا.

ومع هذا، فهناك مخاطر عظيمة تحف بالوضع الحـالى ويمكـن للـدروس المستمدة من التاريخ أن تساعدنا على رصدها. ففى الخمسينيات كانت العمالة فـى أوروبا فى أوجها، وتم السيطرة على التضخم من خلال استقرار الأسعار الأمريكية نظرا للاستخدام المحدود للعمالة على نطاق واسع فى هذا البلد. ومع مطلع القـرن الحادى والعشرين أصبحت نسبة العمالة شبه كاملة فى الولايات المتحدة مقابل نسبة عمالة محدودة فى أوروبا، وتم السيطرة على التضخم. وهناك نظرية تفسـر هـذا التوازى فى الأوضاع، ومؤداها أن عبء الاستقرار العالمى يقع على البلد الأكبـر مساحة. وهذا ما كانت عليه الولايات المتحدة فى الخمسينيات. أما فى التسـعينيات، وبعد دخول عامل العملة الموحدة فى أوروبا، أصبحت هذه الأخيرة كأنها بلد واحد تجاوز حجم الولايات المتحدة. ومن ثم، أصبح على أوروبا أن تأخذ علـى عاتقهـا مسألة الاستقرار. فإذا كانت نسبة البطالة تنخفض بشكل كاف فى أوروبا، فالعـالم فى مجمله سيصل - أو يكاد - إلى العمالة الكاملة. وقد يعاود التضـخم العـالمى الظهور، كما حدث فى الستينيات، وستكون أول نتائجـه انهيـار أسـواق الأوراق المالية التى ينشطها التضخم العالمى بصورة غير مألوفة، مما سيؤدى بدوره إلـى انهيار استهلاك الأسر ومصادر أموال المنشآت، أى إلى أزمة عامة، ربما كان من الأفضل ألا نفكر فيها. ويصبح سؤال الساعة هو: كم عدد العاطلين الـذين يتعـين على أوروبا الإبقاء عليهم حتى لا نصل إلى هذا الأمر؟

من المعرفة إلى السياسة الاقتصادية

خلاصة هذه الحكاية هى أنه بقدوم سياسة الاقتصاد الكلى أصبح الفكر الاقتصادى من أكبر العوامل التى تتحكم فى مصير العالم.. سواء للأحسن أو الأسوأ. ومن المهم إذا أن نرى - إلى جانب الجدل الدائر بين الاقتصاديين - الطريقة التى يؤثر بها فكرهم على رجال السياسة الذين يقررون الإجراءات الواجب اتخاذها. وهى حكاية مذهلة ومدهشة، بل أحيانا ما تدعو إلى اليأس نوعا. وتعتمد أنماطها على أشكال الحياة الاجتماعية داخل الفئات الصغيرة فى كل بلد، كما تعتمد أيضا على الأوساط القيادية، وعلى الإدارة والسياسة، إضافة إلى الدور الكبير الذى تلعبه الصحافة (ففى أغلب الأحيان يلجأ رجل الاقتصاد إلى كتابة مقال فى جريدة يقرءها مئات الملايين ليخاطب رئيس الدولة). أما رجال السياسة الذين يمارسونها بشكل عام أو المتخصصين فيجهلون غالبا كل شىء عن الاقتصاد (فأول كلمة قالها لى السيد ميتيران: "أنا لا أفهم فيه شيئا على الإطلاق"). بل إن بعض هؤلاء السياسيين ممن كانوا متخصصين فى الاقتصاد لم يتمكنوا من متابعة البحث والدراسة بمجرد وصولهم إلى السلطة. أما المستشارون فهم شديدو التنوع. وقد سبق أن أشرنا إلى حالات حرجة فى سياسات الاقتصاد الكلى والسياسات النقدية العالمية.[٣٣]

المشكلات الاقتصادية الحالية

ومع هذا، وبعد نصف قرن من تلمس الطريق فى ظل سياسة الاقتصاد الكلى، ربما نكون قد توصلنا تقريبا إلى فهم ما يتوجب فعله فى هذا المجال. وربما كان المؤشر على هذا هو نهاية الجدل الكبير الذى لم يكن مظهره العلمى غالبا إلا

(٣٣) ارجع إلى ملحق هذا النص.

مجرد طبقة رقيقة من طلاء براق لأحكام أيديولوجية مسبقة. ولا يبدو أن السياسات الاقتصادية الجزئية المتنوعة تثير صعوبات علمية كبرى. ومازال النمو الاقتصادى يمثل رهانا كبيرا بالنسبة لقطاع عريض من العالم. ولكنه تحد خاص، فلابد أن يكف عن أن يكون المعول الذى يهدم الحضارات والثقافات، وهو ما كان عليه بالفعل حتى الآن. وعلى هذا، فإن أعظم مهام المعرفة الاقتصادية والسياسية الاقتصادية الحالية تركز على بعض المشكلات الكبرى، وهى: عدالة التوزيع ، ونوعية العلاقات الاجتماعية، وطبيعة العمل، والتحكم الذاتى فى الرغبات والاحتياجات.

العدالة الاقتصادية

يعد فهم مسألة العدالة الاقتصادية بلا شك أكبر اكتشاف لهذا التخصص المعرفى فى السنوات الأخيرة ولم يبق سوى نشر هذه النتائج وتطبيقها. والمشكلة تكمن بالفعل فى توزيع موارد المجتمع، غير أن قيمة ما نستهلكه ينتج عن العمل بنسبة تصل إلى ٩٧,٥% بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وهذا معناه أن أغلب الموارد، من حيث هى قيمة، تأتى من الموارد الإنسانية، وخاصة من القدرة الإنتاجية، والأجر عنها هو الراتب. وهناك قاعدة توزيعية كلاسيكية تنسب لكل فرد "كامل ملكيته لذاته". ولكن نسبة الرواتب التى يحصل عليها كل فرد غير متساوية إلى أقصى حد. ومع كامل ملكية الذات، فإن قليلى المكسب قد يعيشون فى حالة بؤس، حتى إن عملوا بكل قوتهم. وهناك حلول أخرى تتمثل فى أن يكون للأشخاص بعض الحق فى قدرات الآخرين الإنتاجية.

ومع هذا، حبذا لو احترم هذا النظام حقوق الأفراد الأساسية وحرياتهم التى نص عليها إعلان عام ١٧٨٩ والذى يمثل بالفعل أساس مواثيقنا وبدايتها. فخرق

هذه الحقوق أمر غير مشروع من ناحية، كما أنه مطلب أخلاقى من ناحية أخرى، لأنه يمس حريات الأشخاص الأساسية. فهو إن قلــص إمكانيــة وجــود حقــوق للأشخاص تجاه بعضهم، إلا أنه لا يلغيها، ولكنه يعطيها شكلا خاصا. فلا يمكن أن يكون لنا الحق فى تدمير رأس المال الذى يكونه الآخــر (ليســت هنــاك ملكيــة للاستخدام وسوء الاستخدام) ولا أن نستبعده، ولا حتــى أن نختــار أن نســتخدمه، فالحقوق الأساسية تتضمن حرية التصرف. وإذا أمعنا النظر لتبينــا عــدم جــواز فرض ضريبة على عمل أحد، فالحقوق الأساسية - بحرفيتها - تطالب بأن يكــون لكل منا الحق فى الحصول على ثمرة عمله كاملة. ولكن ربما يكون لنا بعض الحق فى الإمكانيات الإنتاجية للأشخاص الآخرين وفى حق التصرف فيها.

حينئذ ستتخذ النتيجة بالضرورة نمطا ما، مثلا: أن يعاد توزيع عائــد يــوم ونصف أسبوعيا مما يستطيع الفرد أن يكسبه، فيصبح كل إنسان حرا بعد هذا فــى أن يعمل بقدر ما يريد، دون إضافة أى ضرائب أخرى على راتبه. وقد تختلف هذه المدة، فعلى سبيل المثال إذا كانت عملية إعادة التوزيع تتم حاليا علــى المســتوى القومى طبقا لهذا المبدأ، فإنها تمثل تقريبا يوما أو اثنين فى الأســبوع (بــدءا مــن الولايات المتحدة وحتى الدول الإسكندينافية). هذه المدة لابد أن تستكمل أو أن يــتم ضبطها تبعا لقيم قياسية أخرى تخص العمــل، مثــل كثافتــه ومســتوى التعلــيم والتدريب. هناك إذا تساو ممكن فى الدخل لكل واحد من خلال مفهوم معين للعمل وهو "التساوى فى العمل"، العمل الحر، الذى لا يفرضه أحد ولا يدعمه أحد، ممــا يمحو الفروق فى الإنتاج والأجور بين الأشخاص، ويرفع يده عنهم فيمــا تبقــى، ليكون لهم كامل الملكية على أنفسهم. وهكذا يصبح هذا التساوى عبارة عن "عمــل متساو مقابل أجر متساو" (وبهذا يتم القضاء على عدم المساواة فى الإنتاجية وفــى معدلات الأجور، أى أنه لا يتم القضاء على مجرد التفرقة فقط كما هو الحال فــى التطبيقات التقليدية لهذا المبدأ)، أو لنقل إن الأمر تغير من " المساواة بــين الأفــراد

فى العمل، إلى، المساواة بين الأفراد فى النقود "، أو من " كل فرد تبعا لقدراته، إلى، كل فرد بصورة متساوية ". وبهذا يمنح الأفراد من ذوى الأجور فوق المتوسطة نسبة ما يحصل على مثلها أصحاب الأجور تحت المتوسطة. وبهذا تتحقق المساواة الكاملة فى حدود جزء من الأجر وليس على مستوى الأجر بأكمله كما يحدث بالنسبة لضريبة الدخل الحالية وما ينتج عنها من تبذير وبطالة.

وبما أنه لن يؤخذ على العمل الفعلى ضرائب ولن يدعم، فستكون عملية إعادة التوزيع فعالة، ولن تهدر حماس الأفراد الذى يعد مصدر تبذير اجتماعى. ومن ناحية أخرى، فإن العمل، أو لنقل مدة تحقيق التساوى فى العمل، هو مؤشر على درجة هذا التساوى، ومدى التضامن والمشاركة الاقتصادية والتبادل فى المجتمع، وسوف نعرف السبب. ولن يكون هناك أى وجود لكل هذا فى ظل الملكية التامة للذات. ومن ناحية أخرى، يحقق هذا النظام وظيفة الدولة المتعلقة بمسألة التوزيع. أما النفقات العامة الأخرى فتمول بضرائب تعادل قيمة الاستفادة منها، فتكون الأسعار موائمة لقيمة المشتريات تبعا لهذا النظام الذى تحدثنا عنه. وأخيرا، فإن هذا النظام التوزيعى يعنى أن كل واحد يتنازل للآخر عن نتاج القدر نفسه (الضئيل) من عمله، أو أن يكون لكل فرد الحق فى نتاج نفس قدر عمل الفرد الآخر. هذه هى العدالة ممثلة فى مبادلة منصفة.

التبادلية، طبيعة العمل، والتحكم فى الرغبات

ومن شأن طبيعة بنية هذه النوعية من تبادلية العدالة جعل الممولين يقبلون عليها طوعا وليس كرها. ويستخدم مصطلح التبادلية بصورة أكثر شيوعا للإشارة إلى مجموعة من المنح – أو التحويل الإرادى – تكون دوافع المشاركين فيها هى

الرابط بينها. وتتمثل أبسط حالاتها فى الهبة، والهبة المقابلة. ونستطيع القول إن الهبة الخالصة هى الحد الأقصى الذى تصل فيه حالة الهبة المقابلة إلى مستوى الصفر. ويتعارض بالطبع تحويل هذه الهبات أو تبادلها مع عملية التحويل الجبرية أو مع التبادلات بمعناها الأصلى حيث يتم التبادل التجارى من خلال تحويلات مشروطة من الجانبين، فيقال: "سوف أترك لك هذا مقابل أن تمنحنى ذاك "، وهو ببساطة نوع من الابتزاز. بينما التبادلية كما فسرتها فتتم على هذا النحو: " بما أنك أعطيتنى هذا، فسوف أعطيك ذاك ". وبهذا، تتجاوز الهبات والتبادلات ضغوط المبادلة بطابعها التجارى وأنانيتها لتصبح تحويلا للسلع أو العمل يقوم على علاقات وسلوكيات ومشاعر راقية. فالمنح والتبادلات تنبع غالبا من حاجات اجتماعية ملحة ومعايير لها ثقلها. ولكن الأمر لا يقف بالضرورة عند هذا الحد. فالمجتمع الجيد يقوم على علاقات جيدة وليس فقط على تبادلات مفيدة، ويقوم على أفعال عادلة وليست فقط فعالة، وعلى سلوكيات تقوم على الكرامة والرفعة وليس فقط على المهارة، وعلى أشخاص طيبين وليس فقط على مستهلكين راضين. لا بد إذا أن تصبح تهيئة المناخ لعلاقات متبادلة هدفا مهما من أهداف سياسات التعليم وهياكل المؤسسات.

يكون لهذا تأثير على علاقات العمل. ولكن طبيعة هذا العمل الذى يتطلب منا كل هذا الوقت هى عامل أساسى من عوامل الاقتصاد الجيد. فبعض الأشخاص يرون فى الوصول إلى المعاش راحة، بينما يراه البعض الآخر كارثة، فيستمرون فى العمل دون مقابل. وهناك ظلم أساسى فى مجتمعنا يقابل الأشخاص الذين يعد العمل مشقة لهم، بالأشخاص الذين يمثل العمل لهم فرصة لتحقيق الذات والابتكار، ويعدونه مسئولية مرغوبا فيها، بل إحساسا بالسعادة. لابد إذا من سياسة أساسية تهيئ أفضل الظروف لتطور هذه المسألة، وتخص زمن العمل وتنظيمه والسياسات التكنولوجية والتعليمية.

وأخيرا فإن الاقتصاد يستمد من الحاجة، فإذا تم إشباعها فإنه يستمد من الرغبات. ولكن الرغبة فى السلع الاقتصادية فى حد ذاتها تعتمد بشكل كبير على صدفة المقابلة، كما تعتمد على الأسرة والإعلانات أو حتى على الموضة. وقد تثير شعورا بعدم الرضى، فإذا جاء الرضا تبعته رغبات أخرى بحاجة للإشباع فكأننا بعجلة تدور إلى ما لا نهاية. فهل يعد هذا الوضع محركا عقلانيا أو عاقلا لهذا العالم؟ إذا كنا نشك فى هذا، وإذا أردنا احترام حرية الأفراد، فلا سبيل أمامنا إلا القيام بنشر تعليم إمكانية سيطرة كل منا على نشأة رغباته الخاصة وإمدادنا بمنهج يمكننا من بلوغ هذا الهدف. فلا بد " أن تغير رغباتك بدلا من أن تغير العالم " كما قال ديكارت بعد الرواقيين ومع البوذيين. وهذا معناه تنظيم الاقتصاد بحكمة أكبر، وليس فقط كما يقول الشرقيون بـ"العقل المجنون".

ولابد أن يكون ضمن نتائج هذا الوضع أن يفقد الاقتصاد دوره المركزى المسيطر والجاثم فوق الأشياء والذى يضطلع به فى العالم الحديث، لصالح صعود أنشطة أكثر ثراء وفائدة وإنسانية. البورصة أم الحياة، لا بد من الاختيار.

ملحق

- هذه بعض الحكايات من المجتمع الفرنسى، نسوقها مثالا على بعض الظواهر المهمة:
- مستشارو رئيس الوزراء الأسبق ريمون بار – وهو أكثر من وصلوا للسلطة علما ومعرفة – اقترحوا عليه أن يقوم بتنفيذ " دورة سياسية "، ولكنه أبى لأسباب أخلاقية. فخسر الانتخابات.
- استنكر أحد رؤساء الجمهورية البطالة بشدة، واعتبرها – علنا – الآفة الأولى للمجتمع. وفى المساء أوضحوا له – على انفراد – أن إجراء ما كان على

وشك اتخاذه سيضيف ٤٠٠ ألف شخص إلى قائمة العاطلين. فكان جوابه هو المعادل الرئاسى لـ " إيه يعنى ".

- يفهم رئيس الوزراء الأسبق السيد بيريجوفوا Bérégovoy كل الفهم أن السياسة التى تسمى "سياسة الفرنك القوى" ليست هى المناسبة. ولكن أكثر ما يحقق نجاحا سياسيا فى فرنسا هو أن تظهر - لو كنت يمينيا - أن لك قلبا كبيرا يستنكر "انقسام المجتمع" أو أن تظهر - لو كنت يساريا - أنك تعرف كيف تكون واقعيا مع كونك رجل مال. فتطبق سياسة انكماش، فتحدث البطالة، وتسقط فى الانتخابات، ويفر منك الأصدقاء، وتكون النهاية.

- فى عام ١٩٨٣، عرض الصحفيون الوضع وكأنه معضلة: إما الانكماش أو البقاء فى النظام النقدى الأوروبى. وهذا خطأ، فهناك سياسة ثالثة تتماشى مع المعاهدات الأوروبية وتتجنب الانكماش.(٣٤) وقد تشاور الرئيس آنذاك مع ١٥ شخصا لهم آراء متعارضة. ثم وقع اختياره بالصدفة على آخر نصيحة أسديت إليه، وهى بحق تتماشى مع هذا التشبيه الشائع: " سقط الفرنك كما يسقط الحجر فى قاع البحيرة ".

- وفى عام ١٩٧٢، فى الوقت الذى أكد فيه وزير المالية أنه يعرف كينز Keynes، بينما راح أحد مستشاريه يفسر عدم وجود علاقة بين التضخم والكتلة النقدية، بدأت هذه الأخيرة فى الارتفاع بواقع ٣٠% فى السنة. والأمر بالطبع لا يتطلب أن تكون "خبيرا ماليا " لتتوقع ما يحدث، فقد تفجر التضخم فى فرنسا ليصل إلى ٦% ، متجاوزا المعدلات المقابلة فى ألمانيا والولايات المتحدة، وقد تطلب خفض هذه النسبة لاحقا ٢ مليون سنة / بطالة. (تعنى هذه الوحدة عاطل لمدة عام).

---

(٣٤) ارجع إلى: Sortir de la crise , Hachette, 1984

- فى يناير عام ١٩٧٣، قرأ الوزير نفسه مقالا اقتصاديا، يقترح خفض الضرائب بغرض إحداث انتعاش وذلك من خلال إجراء تباطؤ نقدى. ومن ثم، قام بتخفيض ضريبة خاصة، هى ضريبة القيمة المضافة، وهذا يؤدى أوتوماتيكيا إلى خفض عابر للأسعار. وبالفعل ما عادت الأسعار ترتفع الشهر تلو الآخر. وأعلن الوزير حينئذ أنه وضع حدا للتضخم الذى بدأ يثير أعصاب الفرنسيين. فكسبت الحكومة الانتخابات بالفعل بداية من شهر مارس. ثم عاودت الأسعار ارتفاعها. هذا الشخص نفسه، بعد أن أصبح رئيسا للجمهورية، فسر بعد هذا البطالة التى أحدثتها هذه الأزمة الجديدة بالزيادة السكانية الناجمة عن حرب ١٩١٤ (ناسيا أن العامل مستهلك أيضا - وهذا ينطبق كذلك على تأثير المهاجرين المزعوم على البطالة).
- لابد بعد كل هذا أن أضيف أن المستشارين الاقتصاديين الأقرب إلى السلطة الآن، سواء فى فرنسا أو الولاياتُ المتحدة، هم الذين كنت سأوصى بهم لو أن أحدا طلب منى هذه المشورة.

التاريخ[٣٥]

بقلم جاك لى جوف

Jacques LE GOFF

ترجمة: د. كاميليا صبحى

مراجعة: د. محمد على الكردى

حتى أحدثكم اليوم عن علم التاريخ، سوف أنطلق من نـص لمـارك بلـوك Marc Bloch من كتابه " الدفاع عن التاريخ أو مهنة المؤرخ " Apologie pour l'Histoire ou métier d'historien الذى لم يستكمله نظـرا لوفاتـه التراجيديـة والبطولية عام ١٩٤٤. يقول بلوك:

"ليس التاريخ علما فى طور النمو فحسب بل هو فى طور الطفولـة أيضـا، مثل كل العلوم التى تتخذ من العقل الإنسانى موضوعا لها، هذا الذى وصل متأخرا إلى ميدان المعرفة العقلانية. أو لنقل إنه علم قديم وكأنه نواة لقصة ظلـت طـويلا مزدحمة بالخيال، وبقيت مدة أطول مرتبطة بالأحداث التى يتم إدراكهـا بصـورة شديدة المباشرة. بيد أن هذا العلم – باعتباره مشروعا عقلانيا تحليليا – ما زال فى مستهل شبابه".

فإلى أى فترة يمكن تحديد ظهوره بصفته مشروعا عقلانيا؟ ولكننى سـأعود إلى مسألة التاريخ باعتباره علما.

والحقيقة أننى أتفق فى الرأى مع المـؤرخ الألمـانى رينهـارت كوسـليك Reinhart Koselleck فى كتابه الصادر عام ١٩٧٩، والترجمة الفرنسية الصادرة

---

(٣٥) نص المحاضرة رقم ٩٥ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٤ أبريل ٢٠٠٠.

عام ١٩٩٠ تحت عنوان "المستقبل الذى مضـــى. دراســـة عـــن دلالـــة الأزمنـــة التاريخية".

Le futur passé. Contribution à la sémantique des temps historiques

فهو يقول إن التاريخ مفهوما وعلما نشأ فى النصف الثانى من القرن الثـــامن عشر. وهو أحد نتاجات عصر التنوير مثل المفاهيم السياسية والدينية والاقتصـــادية التى كانت مجهولة من قبل.

ولن أحاول أن ألخص الفترة الطويلة التى سبقت تاريخ علـــم التـــاريخ منـــذ ظهور المصطلح الذى كان يعنى فى اللغة اليونانيـــة القديمـــة البحـــث والتقصـــى ἱστορια، ثم نتيجة التقصى، ثم أصبح سردا منذ قام هيرودوت - أبو التاريخ - فى القرن الخامس قبل الميلاد بكتابة "حكايات تاريخية ". وحتى إذا كان بيرنار جينيـــه Bernard Guenée قد ألف عام ١٩٨٠ كتابا رائعا تحت عنوان: "التاريخ والثقافة التاريخية فى الغرب خلال العصور الوســـطى" Histoire et culture "historique dans l'Occident médiéval، إلا أنه لم يكن هناك طرح بالمعنى العلمى للتـــاريخ فى العصور الوسطى. ثم جاء القرن السادس عشر بنزعته الإنسانية فأعطى دفعـــة مزدوجة للفكر التاريخى، وربط الأخلاق بالتاريخ باعتباره معلمـــا للحيـــاة. ويعـــد مونتانى Montaigne من أصحاب هذا الاتجاه، وكان دائم البحـــث عـــن "مصـــير الإنسان" . قال: "المؤرخون هم غايتى المباشرة (..) والتمس المعرفة عند الإنســـان عامة، وهو يبدو لى من خلالهم أكثر حيوية واكتمالا عنه فى أى مكان آخر(...)". و من ناحية أخرى، طالب بعض المؤلفين فى نهاية القرن السادس عشر بتاريخ لا يهمل أى معرفة مهمة، ومن هنا كان مفهوم التاريخ الكامـــل، وهـــو فـــى ســـياق ومضمون مختلف كل الاختلاف أعطى لنا صورة لما طمحت إليه مجلة "الحوليات Annales " من تقديم تاريخ كامل أو جامع وإن كان يشوبه أيضا جانـــب بلاغـــى وأدبى. أما أكثر الكتاب ابتكارا، والذى ذهب إلى أبعد مدى فى هذا الاتجـــاه فهـــو

لانسلو دى لا بوبيلينيير Lancelot de la Popelinière الذى أصــدر عــام ١٥٩٩ كتاب "مشروع تاريخ الفرنسيين الجديد " Dessein de l'histoire nouvelle des Français ، (ولنلاحظ هنا صفة "جديد") ويقترح فيــه مراجعــة تــاريخ فرنســا وتخليصه من الأساطير والحكايات، كما كتب أيضا "تاريخ التــاريخ" L'Histoire des histoires برؤية التاريخ المكتمل، وأكد فيه على أن التاريخ لابــد أن يكتــب ويقدم الأسباب والتطورات والحلول، أى باختصار، أن يفسر.

وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، حينما ظهر التصــور الحــديث للتاريخ، ارتفعت أصوات تطالبه (منذ ذلك الحين!) بمحتوى جديد يختلف عن ذلــك الذى يتحدث عن الملك والبلاط والمعارك والحكايات والتفاهات، أى عن كــل مــا يسميه فولتير: " المنمنمات الصغيرة ". وأحيلكم بصفة خاصة إلى صوتين من هــذه الأصوات الحداثية فى التاريخ: إلى فولتير فى كتابه "تأملات جديدة فــى التــاريخ" Les Nouvelles Considérations sur l'histoire الصادر عــام ١٧٤٤، وإلــى شاتوبريان Chateaubriand فى مقدمة "دراسات تاريخيــة" Etudes historiques الصادر عام ١٨٣١.

كتب شاتوبريان يقول: " لقد حدثت ثورة كبرى، وهناك استعداد لثورة أخرى كبرى، لابد لفرنسا أن تعيد كتابة حولياتها لتكون وثيقة الصلة بما أحرزه العقل من تقدم".

هذا المطلب الملح، وهذا العمل الذى لابد من إنجازه اليوم، تخطــى بكثيــر مجرد تجديد الحوليات الفرنسية. فلابد من إعادة التفكير فى التاريخ كله، والنهوض به من خلال إشراكه ووضعه – إن أمكن – فى طليعة التغيــرات الكبــرى التــى يشهدها العالم اليوم، ومعه المجتمعات والمعارف (والذكاء البشرى)، والتى نشهدها معه. ولكن قبل أن نتحدث عما وصلت إليه المعارف فى مطلع الألفية الثالثة، لنعــد لحظة إلى الوراء.

لقد كان القرن التاسع عشر بالنسبة للغرب قرن التاريخ بمعنيين، فكما قلت – من بعد آخرين – أنه شهد بداية انطلاق التاريخ ليصبح معرفة عقلانية وأحد التخصصات المعرفية العلمية الأساسية. كما اكتسح خلاله التاريخ كل شيء وجرفه معه: الأفراد والمجتمعات والسياسة والاقتصاد والدين والفلسفة، كل هذا تحت راية بعينها، هي راية القومية.

فبم نجيب اليوم عن سؤالين – ما زالا بعد ملتهبين – ولدا في القرن التاسع عشر، قرن العلم والقومية: هل التاريخ علم؟ وهل هناك معنى للتاريخ، وهل القومية هي هذا المعنى؟

نعم، التاريخ علم. ولكنه أحد العلوم المختلفة عن علوم الطبيعة والحياة (حتى إذا كانت الحدود المشتركة أكبر وأكثر دلالة)، ممثلة في العلوم الاجتماعية أو بالأحرى الإنسانية والاجتماعية، أو علوم الإنسان والمجتمع.

وتأتي خصوصيتها من كونها علوما تخص الزمن، حيث تمتزج الصدفة بالضرورة. كما تأتي خصوصيتها أيضا من كونها علوما للأفراد والجماعات في آن، وأنها تفلت من الحتمية الصرف (ومع هذا، ألم نتعلم مؤخرا من علم الفيزياء الفلكي بصورة خاصة أن للكون أيضا تاريخا؟ ألم يقر الطب وعلم الأحياء أيضا أن لجسم الإنسان تاريخا؟) وتخص العقل باعتباره المادة التي بوسعها تخيل هذين الشقين في تلاؤم تام.

هو علم خاص بالفعل. فالعلم التاريخي علم أولا لأن أفقه هو الحقيقية، كما بالنسبة للعلوم الأخرى. وقد دخلت النسبية في الفيزياء دون أن تكف الفيزياء عن البحث عن الحقيقة. وكذلك تقود النسبية التاريخية إلى تصور أكثر مرونة للحقيقة، ولا يمكن أن نفرغها منها دون أن نكون قد جافينا العقل والمنطق.

ففي هذا يكمن أساس الطابع العلمي لعلم التاريخ. ولكن التاريخ الموضوعي أمر آخر، فإحدى صعوبات الاستدلال المنطقي التاريخي تكمن في أن كلمة تاريخ

بالفرنسية تعنى شيئين مختلفين[٣٦] وتكمن مهمة علم التاريخ تحديدا في توضيح العلاقة بينهما، وعليه أن يفرق بين المعنيين كما يفعل الألمان فيميزون بين Geschichite و Geschichtswissenschaft ومن قبلهم اللاتين (الذين فرقوا بين التسجيل resgestae والكتابة التاريخية historia rerum gestarum). فجوهر علمية التاريخ كتخصص معرفي تتمثل إذا في التفكير فيه بصورة عقلانية.

وتنتج عن كل هذا خاصيتان أخريان تضفيان على علم التاريخ الطابع العلمي، فهو وإن جهل القوانين إلا أنه يتحرى الدقة - كما بالنسبة للعلوم الاجتماعية الأخرى- ويستعين بالمناهج العلمية للبحث عن الوقائع التاريخية والتعامل معها، وهي مناهج تخضع لقواعد يمكن مراجعة صحتها.

أما خارج هذا التناول العقلاني، فلا يصبح التاريخ إلا لغوا، مجرد حكايات خرافية ورجم بالغيب. ومن ناحية أخرى، يعد التاريخ، من حيث هو تخصص معرفي، علما ومهنة في آن. ولابد أن نفصل بين الاثنين، حتى وإن لم يكن هذا الفصل واضحا كل الوضوح، وحتى مع إمكانية حدوث تعاون بينهما، لابد أن نفصل بين المؤرخ المحترف والمؤرخ الهاوي.

لقد أحدث قرن التنوير والقرن التاسع عشر قطيعة معرفية جعلت بالفعل من التاريخ علما. ولكن هذا حدث من منطلق علمي وعقلاني بحت، وكذلك من منظور أيديولوجي. هذا ما أفرزه التقدم، خاصة وقد تضافر مع التطور والارتقاء. لقد كان للتاريخ معنى، وجاء التقدم ليلعب دور العناية الإلهية رغم احتفاظه ببعض من أكبر عيوب الغائية[٣٧] بل وبأسوأ منها. فبالنسبة للأغلبية في الغرب خلال القرن التاسع عشر، وكذلك بالنسبة لأغلبية المؤرخين، تطابق التقدم مع فكرة القومية بدافع من

---

(٣٦) كلمة Histoire لها معنى مزدوج في اللغة الفرنسية، فهي تعني "تاريخ" كما تعني "حكاية" أيضا. (المترجمة)

(٣٧) الغائية نظرية تقول إن كل شيء في الطبيعة موجود لغاية معينة. (المترجمة)

الثورة التى أقرت نموذجين من الصعب فى الواقع أن يتواءما: نموذج حقوق الإنسان، ونموذج الأمة الذى أصبح فيما بعد نموذجا للقومية. والأمة، حتى إن لم تخنق علم التاريخ بالأفكار الخاصة بالقومية، فقد فرضت عليه على الأقل إطارا قوميا تجاوز بسهولة شديدة حدود شرعيته (فالأمة فى الأصل ظاهرة تاريخية ديمقراطية) لتضع سدودا، وتخلق حدودا تخفى وتعوق الرؤية التاريخية حسب أفق الضرورات وحجمها واتساعها.

وهناك مشكلة أخرى مرتبطة بهذه الأخيرة لابد من فصلها عنها، وهى تتطلب انتباها خاصا. فالتصورات التاريخية وإشكاليات المؤرخين تؤثر فيها بداهة الظروف الخاصة بزمنها. وقد عبر مارك بلوك بصورة لافتة عن هذا الأمر، بذكره للمثل العربى: " البشر يشبهون زمنهم أكثر مما يشبهون آباءهم". وسوف أعود إلى هذه الروابط المتبادلة بين الماضى والحاضر. ولكن أود هنا فقط أن أبرز ارتباط الماضى بالحاضر ونتائجه الإيجابية والسلبية معا. إيجابية لأن الحاضر لا يوضح الماضى فقط ولكنه يتيح أحيانا اكتشاف ما كان يمكن أن يظل فى الماضى مختبئا أو مقنعا أوغير مفهوم. و يحكى ميشليه Michelet بصورة رائعة كيف أن "صاعقة يوليو" (أى ثورة ١٨٣٠) كشفت له جانبا كاملا من تاريخ فرنسا.

ولكن ربما اقترف المؤرخون بدورهم ما يعتبره لوسيان فيفر Lucien Febvre الخطيئة الكبرى لأى مؤرخ، وهى المغالطة التاريخية. فالحروب الصليبية -التى لسنا بصدد إعادة الاعتبار إليها – إذا قرأناها على أنها مشروع استعمارى، فهل يعد هذا تأريخا؟ فإذا جاز أن نلتمس العذر للصليبيين، الذين لم يكن لهم أى حس بالتاريخ أو بالتغيرات التى تطرأ حسب التطور التاريخى، لاعتقادهم أن يهود عصرهم كانوا معاصرين للمسيح – وجلاديه أيضا – فلا يجوز لمؤرخى القرن العشرين أن يفسروا الحروب الصليبية فى ضوء عمليات التحرر من الاستعمار التى تجرى على مرأى منهم. فأحد المهام الرئيسية للنقد التاريخى تتمثل فى قيام

المؤرخ بعملية الرصد والتحليل والتخلص من هذا الضغط الـذى يمارسـه عليه الحاضر حتى يتمكن من قراءة الماضى.

فهل نقصر استعراضنا السريع لدور القرن التاسع عشر فى بناء علم التاريخ على التفاوت بين وضع منهج عقلانى، يتطلب أن ننظر بشـىء مـن البعـد إلـى الأشياء، والتسليم بأيديولوجية تقدمية وقومية؟

كلا، لحسن الحظ.

فهناك ثلاثة مكتسبات أساسية لعلم التاريخ فى القرن التاسع عشر.

أولها وضع مناهج علمية للبحث، وتأسيس أرشيف وإقامة مؤسسات علميـة مثل " المدرسة القومية للمواثيق " l'Ecole nationale des Chartes فـى فرنسـا و"معهد الدراسات التاريخية الألمانية" Monumenta Germania Historica بميونخ بألمانيا، واعتبار الوثائق مصدرا للتاريخ، ووضع تقنيات تسمى "العلـوم المسـاعدة للتاريخ" من بينها تسلسل الأحداث التاريخية Chronologie – ولن نقول ما يكفـى أبدا لبيان استحالة وجود تاريخ دون تسلسل للأحداث. لابد أن نؤكد أيضا علـى أن هذا الطابع العلمى وهذه المناهج النقدية كانت وستظل دائما قاعـدة أساسـية لعلـم التاريخ ولعمل المؤرخ. هذا النوع من التأهيل هو تحديـدا مـا يفـرق المـؤرخ المحترف عن كاتب التاريخ الهاوى.

ومع هذا، و منذ حلول القرن التاسع عشر، أدت هذه العملية – التى تحولـت إلى تقليد – إلى نضوب النقد التاريخى الذى أصبح يركز على البحث عن الأخطاء وحصر دوره فى هذه المهمة، بينما لابد أن يجيب نقد الوثائق على تساؤل أرحـب بكثير وأشد ثراء.

ويتمثل المكتسب الثانى فى وضع تعريف أتاح للتاريخ أن يتبوأ مكانته مـن جديد ضمن مجموعة العلوم الإنسانية والاجتماعية فى القرن العشرين. وصـاحب

التعريف التـــالى هـــو فوســـتيل دى كـــولانج Fustel de Coulanges (١٨٣٠-١٨٨٩)، وقد دعمه واستكمله مارك بلوك Marc Bloch فى النصف الأول مـــن القرن العشرين، يقول دى كولانج: " التاريخ هو علم البشر فـــى المجتمـــع عبـــر الزمن". هذه المصطلحات الثلاثة مهمة بدورها، وتستمد قوتها من العلاقات القائمة بينها. فالبشر هم موضوع التاريخ وهم يعيشون ويتصرفون بكل كيـــانهم (بالجســـد والإحساس والعقل) فى جميع المجالات (فى الحياة اليومية، والحياة المادية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية و فى ظل المعتقدات والأفكار والسياسات إلـــى آخـــره)، طبقا لخصائصهم الفردية والاجتماعية بصفة خاصة (ومن هنا أهمية دراسة البنـــى الاجتماعية ووظائفها التى يسيرون وفقها) خلال الزمن. وسوف أعود وأتحدث عن البعد الزمنى لعلم التاريخ ولكننى أود أولا أن أؤكد على الأهمية الأساسية لديناميـــة المجتمعات بالنسبة للمؤرخ، وعلى التاريخ بصفته علم الحركة والتغير. فلا يوجـــد تاريخ ساكن.

وبهذا يعرف التاريخ باعتباره علما للحياة (ويعد ميشليه Michelet أبا لهـــذا التصور) وللبشر الأحياء، وللذين يتغيرون أيضا. ولا يسعنى هنا إلا أن أورد عبارة مارك بلوك الشهيرة التى يقول فيها: " البشر هم المادة التى يلتقطها التاريخ، فمن لم يفعل هذا فلن يكون إلا عاملا للمعرفة على أحسن تقدير. أما المؤرخ الجيد فيشـــبه غول الحكاية الخيالية، فحيث يشتم رائحة اللحم البشرى يتأكد من وجود فريســـته". ونضيف هنا عبارة لوسيان فيفر التى تصم مؤرخى المجتمعات الريفية، فعندهم " لا يقوم الفلاحون إلا بفلاحة سجلات الأديرة والكنائس ".

أى تعريف آخر يقابل هذا التعريف الإنســـانى الاجتمـــاعى للتـــاريخ؟ يقابلـــه التعريف الآتى: " التاريخ هو علم الماضى". وتعليق مارك بلوك علـــى هـــذا الأمـــر قاطع، فهو يقول: " إن فكرة إمكانية أن يكـــون الماضـــى - باعتبـــاره ماضـــيا - موضوعا لعلم، هى فى حد ذاتها فكرة عبثيـــة. فهـــذه الظـــواهر التـــى لا تجمعهـــا

خصائص مشتركة إلا كونها غير معاصرة، كيف تكون مادة لمعرفة عقلانية دون أن تمدنا بأية إيضاحات سابقة؟ ". ولابد هنا من التأكيد على أن التاريخ ليس علم البشر السابقين، أو علم البشر فى الماضى، وإنما هو علم البشر فى الزمن وفى قلب التغير.

أما ثالث مكتسبات علم التاريخ فى القرن التاسع عشر فيمكن القول إنه أقرب إلى عملية العرقلة منه إلى الاكتساب الحى. فهو ينتج عن استسلام المؤرخ للوثيقة، وتفاؤله الساذج - بمجرد الإقرار بأنها أصلية - بقدرتها على إفراز المعرفة التاريخية. هذا التيار التاريخانى الذى يسهم فى تفسير حدث ما من خلال اللحظة التى وقع فيها (وهى لحظة محدودة للغاية) بالاستعانة بعلم متخصص يستخدم عمليات منطقية، هو علم التاريخ، بلغ أوجه فى ألمانيا على يد رانك Ranke (١٧٩٥-١٨٨٦) الذى أعطى للتاريخ هدفه البطولى غير المحدود متمثلا فى "ازدهار تاريخ موضوعى بحق، لا يهدف إلا إلى الوصول للأحداث الماضية كما وقعت بالفعل فى الماضى (wie es eigenblich geschqch)، مرتكزا على دراسة المصادر بصورة نقدية " (مارو Marrou). واستمر التيار التاريخى فى الانحراف عن أسسه، وشهد انحسارا خلال القرن التاسع عشر الذى كان يجنح إلى التبشيرية، الأمر الذى أدى أحيانا إلى التبشيرية التاريخية، بل وذهب إلى حد إلهام بعض النظريات النازية، إضافة إلى نموذج علمى سمى النموذج "الوضعى" الذى كان يتجنب الأفكار ويلغى من التاريخ عملية البحث عن الأسباب. ونجد بالفعل هذه النزعة فى منهج بعض المؤرخين الفرنسيين مثل لانجلوا C.V. Langlois وشارل سانيوبو Charles Seignobos فى كتاب "مدخل إلى الدراسات التاريخية " Introduction aux études historiques الصادر عام ١٨٩٨. وقد لاقى التاريخ "الوضعى" نجاحا، خاصة فى فرنسا والولايات المتحدة.

خلال هذه الإطلالة السريعة على القرن التاسع عشر، لم أذكر ماركس، لأن تأثيره فى مجال التاريخ كان محدودا للغاية. أولا، لأن مخزونه المعرفى التاريخى

كان بسيطا. وثانيا، لأن التاريخ طمس على يد الماركسيين الأوائل، ثم حرف تماما على يد الماركسيين اللينينيين. ولطالما ذكر جرامشى - دون طائل - أن الكلمة الأكثر أهمية فى عبارة "المادية التاريخية" هى كلمة " تاريخية " وهى علمية ميتافيزيقية وليست مادية. ومع هذا، كتب ماركسن يقول: " من الواضح أنه لم يكن لتصور التاريخ فى الماضى معنى مع إهماله المكتسبات الحقيقية واكتفائه بكبرى الأحداث السياسية والتاريخية الرنانة".

فإذا كان رانك Ranke عدوا للنظريات التاريخية القومية، فقد أفقر أيضا الفكر التاريخى بإعطائه التاريخ السياسى والدبلوماسى أهمية كبرى. وبما أن هذا التاريخ لم يمت بالفعل، فإننا نقول كما قال لوسيان فيفر إن "التاريخ الذى يقف عند حدود التسجيل التاريخى historisant لا يتطلب إلا القليل، القليل جدا، أقل من اللازم بالنسبة لى".

وفى بداية القرن العشرين، أدى شطط هذا التاريخ العلمى المبالغ فى تاريخيته والذى أسموه "وضعيا" و "وقائعيا" والذى يقوم فقط على التسجيل التاريخى، إلى إثارة نقد متزايد ورغبة فى التجديد بدأت فى أوروبا ولاقت صدى فى الولايات المتحدة. وتمثلت ذروة هذه الحركة فى قيام مارك بلوك ولوسيان فيفر بتأسيس مجلة "حوليات التاريخ الاقتصادى والاجتماعى" Annales d'histoire économique et sociale بباريس عام ١٩٢٩.

وقبل أن أكتب عن محصلة ما ورثه التاريخ اليوم من هذه الحوليات، أود أن ألفت النظر إلى أن الثورة على التاريخ الوضعى فى القرن التاسع عشر، وهى الخطوة الأساسية التى اتخذت، كانت فى المقام الأول ثورة على كل المفاهيم الخاصة بالوثائق والأحداث والوقائع التاريخية، وهى وحدة واحدة.

وعلى عكس الاعتقاد الساذج للمؤرخين الوضعيين، وكما قال بول فيين Paul Veyne، فقد أدركنا أن التاريخ لابد أن يكون "صراعا ضد وجهة النظر التى

تفرضها المصادر". وقد أعطى ميشيل فوكو تعريفا للتاريخ فى مقال له تحت عنوان "إعادة النظر فى الوثيقة " فقال إن التاريخ هو "ما يحول الوثائق إلى آثار" بمعنى أنه بدلا من "فك رموز الآثار التى خلفها الإنسان" فإن التاريخ "يعرض كتلة من العناصر لابد من عزلها وجمعها ومواءمتها وإيجاد علاقة بينها ووضعها فى مجموعات" (أركيولوجيا المعرفة: L'Archéologie du savoir, 1969 p. 13,15).

ولكن النقطة الجوهرية تتمثل فى أن المصادر لا تمنح الأحداث والوقائع التاريخية للمؤرخ، ولكنه هو من يصنع الأحداث والوقائع. وبهذا يصبح التاريخ علما بصورة قاطعة، لأنه – مثل كل العلوم – لابد أن يصنع مادته.

فماذا تبقى من ميراث "الحوليات"؟

- أولا، بقى المجال الذى حدده العنوان: التاريخ الاقتصادى والاجتماعى. غير أن التاريخ الاقتصادى فقد اعتباره بانهيار الماركسية، لاسيما مع فشل الاقتصاد فى الدخول فى إطار إشكالية تاريخية.
- إقامة حوار بين التاريخ والعلوم الاجتماعية، ولكن عدم اهتمام العلوم الاجتماعية (بأقسامها: علم الاجتماع والإثنولوجيا والأنثروبولوجيا) بالبعد الزمنى وبالتطور التاريخى حد من هذا الحوار.

- كذلك بقى أفق تاريخ كامل أو كلى، بعيد كل البعد عن التأكيد على أن كل شىء يكمن فى كل شىء، كذلك لم يتم الخلط بينه وبين تاريخ عالمى اقترح ميشيل فوكو عوضا عنه وضع تاريخ عام، تصوره قبله لابوبلينيير La Popelinière ، بينما اقترح بيير توبير Pierre Toubert ، وأنا أيضا، اختيار أشياء كلية (كما بالنسبة للمطهر، سان لويس). كذلك وضعت هذه "الحوليات" التاريخ المشكل أساسا لهذا التطبيق. أى الذى يطرح فى بداية البحث وبداية التفكير التاريخى مشكلة وليس واقعة أو موضوعا. وقد أكدت الحوليات على دراسة البنى، ولكن

من منظور دينامى. هذا التاريخ المشكل يرفض البنائية التى تتجاهل الزمن، كما أنه لا يقابل الفردى بالجماعى.

وأخيرا فقد خص مارك بلوك التاريخ بدراسة العلاقات المتبادلة بين الماضى والحاضر، فيما يعرف عامة على أنه أحداث جارية. فتوضيح الحاضر من خلال الماضى، والماضى من خلال الحاضر أصبح هدفا للتاريخ. وقد أبرز مارك بلوك من خلال أعماله وحياته العلاقة الوثيقة التى تربط بين المؤرخ، وهاوى التاريخ، والمواطن.

وبين عامى ١٩٥٠ و ١٩٨٠ أضيفت بعض الأشياء التكميلية الهامة إلى علم التاريخ فى نفس اتجاه "الحوليات". فقد لفت فرنان بروديل Fernand Braudel النظر إلى ضرورة وضع التفكير التاريخى فى إطار مدة زمنية طويلة.

وأعتقد فى الحقيقة أن ترتيب أزمنة التاريخ هو الشىء الأكثر تعقيدا، إذ يطرح تعددية أكبر للأزمنة التاريخية. ولابد هنا من عودة إلى مارك بلوك، فهو يقول: "سيظل الزمن البشرى دوما متمردا على الانتظام والرتابة الشديدة، وعلى التقسيم الصارم للزمن كما نراه على ساعة الحائط. لابد للزمن من مقاييس تتوافق والتغيرات التى تطرأ على إيقاعه، والتى ترضى فى أغلب الأحيان بالمناطق الهامشية حدودا لها لا تتخطاها، لأن الواقع يفرض الأمر على هذا النحو. ولا يمكن للتاريخ دون هذه المرونة أن يأمل فى تكييف تصنيفاته (طبقا لتعبير برجسن Bergson) على " حدود الواقع ذاته "، وهذا هو بالضبط أقصى غرض من أى علم". وأضيف، أن هذا التاريخ سيقوم دائما على مقابلة الزمن الذى يمكن قياسه بالزمن المعيش.

وبتعميق الحوار مع الإثنولوجيا، قام المؤرخون المنتمون " للحوليات" بإعداد أنثروبولوجيا تاريخية عرفها أندريه بورجيير André Burguière بأنها طريقة

تجميعية، أو بالأحرى أنها عملية ربط لمختلف مستويات الواقع ، وهو يرى أن هذه الفكرة وردت بالفعل فى "تـــاريخ العـــادات" L'Histoire des moeurs لتوكفيـــل Tocqueville.

كذلك، بنى هؤلاء المؤرخون تاريخا للعقليات، وتاريخا للتمثلات، وتاريخـــا للمخيلات. وبعدها جمعت الحقيقة التاريخية بين شقين: حقيقة الوقائع وحقيقة أصداء هذه الوقائع فى الوعى، حقائق متعلقة بوقائع محددة وحقائق متخيلة. ويضاف إلـــى تاريخ العقليات تاريخ القيم، والأفكار الكبرى التى تنعكس فى الـــوعى والســـلوك، وتاريخ فكرى وتاريخ للعقليات يحل محل التاريخ القديم للأفكار أو تـــاريخ الفكـــر Geitesgeschichte كما فى ألمانيا.

ولكن علينا ألا نبالغ أيضا فى تأثير التاريخ الجديد للأيديولوجيات والأفكـــار، فلا نقل لها فى التطور التاريخى كعلة أولية. فكثير من المـــؤرخين وقـــد أصـــابهم الانهيار الاقتصادى - كعلة أولية عامة - بالحيرة والتشوش، ارتدوا إلى العقليـــات لتقوم بهذا الدور. وهذا خطأ آخر. هناك مجال آخر أخذ أبعادا كبيرة فـــى التـــاريخ وهو مجال التاريخ الثقافى واستخدم أيضا كعلة تاريخية عامـــة. وتفســـير التـــاريخ وتطوره بالثقافة خطأ يماثل مسألة العلة الاقتصادية، حتى إن كان مفهـــوم التـــاريخ الثقافى يمدنا بجسر يصلنا بالأنثروبولوجيا، وسهل استيعاب الحقائق الإنسانية التـــى لم تكن فكرة الحضارة تستوعبها بالسلاسة نفسها.

وعلى الرغم من الإثراء الذى حدث فى هذا المجال فإن التاريخ كما عرفتـــه الحوليات بدأ منذ ١٩٨٠ يعانى من أعراض إنهاك ولهاث، واتفقت بشـــأنه بعـــض الآراء النقدية، لعل أبرزها ما قاله فرانسوا دوس François Dosse فـــى نصـــه " تفتيت التاريخ. من "الحوليات" إلى "التاريخ الجديد" L'Histoire en miette. Des " Annales" à la " nouvelle histoire" الصادر عام ١٩٨٧. ويدعو فيه الكاتب المؤرخين إلى العودة للدفعة الأولى التى أحدثتها الحوليات، وإلـــى خطـــاب يمثـــل

تاريخا كليا، وإلى التخلى عن تاريخ راكد ماضوى واقع فى فخ القطيعة بين الحاضر والماضى، كما يدعو إلى إعادة إدراج الحدث فى التاريخ.

وتندرج أزمة تاريخ الحوليات فى إطار أزمة أوسع تخص التاريخ بشكل عام، يتطلب الحديث عنها وقتا أطول بكثير من الوقت الذى تبقى لى. ومن ثم، سوف أكتفى بملاحظات ثلاث.

إذا كان المقصود بالأزمة تفكيكا لنظام، ولمرحلة اضطرابات وعدم استقرار تمهد – طبقا لتصور جرامشى – لبناء نظام جديد واعد يحث على بذل المزيد من الجهد الفكرى، وليست مجرد تأملات محبطة تدعو للبكاء على الأطلال، ففى هذه الحالة أقول نعم، هناك بالفعل أزمة فى التاريخ. ولكننى أفضل مع هذا أن أستخدم كلمة "تغيرات" ففيها نظرة صوب المستقبل، بينما لفظ " أزمة " ينطوى على مبالغة فى اتجاه ماض لابد من الاعتراف بميراثه الحى، ولكن ينبغى أن نتعلم كيف ننتزع أنفسنا منه لنتمكن من القيام بعملية البناء دون أن نحن إليه، ولكن بصفاء ذهن ناقد وبناء وبإرادة قوية.

وإذا كنت أقول إن هذه الأزمة مرتبطة أيضا بأزمة العلوم الاجتماعية فى مجملها وأن أزمة العلوم الاجتماعية مرتبطة بدورها بأزمة مجتمعنا وبمعرفتنا الكلية، فأنا لا أهدف بهذا إلى إغراق السفينة ولكننى أبرز فقط حجم المشكلة والمهمة التى علينا أن نضطلع بها، وأن الأمر لا يحتاج إلى مجرد رتوش بسيطة وإنما إلى الأخذ بقوة بيد التاريخ والعلم ككل.

ولم تفت هذه المسألة على هيئة تحرير "الحوليات" فقد نشرت فى عددها الصادر فى مارس/ أبريل ١٩٨٨ مقالا تحت عنوان " التاريخ والعلوم الاجتماعية: أى منعطف حرج؟ " جاء فيه: "حانت لحظة تفنيد أوراق اللعبة من جديد ". ورسمنا فى هذا العدد نفسه ملامح مناهج جديدة، نذكر من بينها اثنين: "مقاييس التحليل وكتابة التاريخ" و"تحالفات جديدة "، أى ببساطة إعادة التفكير فى الأمر،

وإعادة تعريف كيفية تطبيق تداخل النظم المعرفية. ونختتم فنقول: " إننا لا نعتقد أنه آن آوان أزمة التاريخ التى يقبل البعض فرضيتها بسهولة شديدة، بل إننا على قناعة بأننا نشارك فى معطى مازال غير واضح المعالم ولابد من تعريفه لنمارس مهنة التأريخ". أشعر أننا لم نخرج بعد من هذه المرحلة، ولكننى مع هذا أعتقد أننا نعى بصورة أفضل الطابع العام لأزمة تتجاوز التاريخ. وكيف نندهش من هذا ونحن نمارس تصورا للتاريخ ينم عن هذا، بكل كثافة وعمق الحقائق الإنسانية؟

هناك من يلتمس فى العودة إلى الماضى وسيلة لصرف الأزمة. وسوف أبدأ بتذكرة مختصرة فى هذا الصدد، وأبين أيضا كيف أن مجرد العودة لا تمثل حلا. فحل المشكلات لا يكون بالعودة إلى الماضى.

فالعودة الأولى، هى للتاريخ السياسى. وقد أهملتها الحوليات أساسا لرفضها التاريخ السياسى السائد فى القرنين التاسع عشر والعشرين. ونحن نعلم الآن أن بالإمكان كتابة تاريخ سياسى موثوق به بطريقة مختلفة. هذه الطريقة كتب عنها مارك بلوك منذ عام ١٩٢٤ فى " الملوك صناع المعجزات " Les Rois thaumaturges ولكن صدى هذا العمل لم يظهر إلا حديثا. فالمسألة لا تتعلق بكتابة تاريخ "الـ" سياسة بقدر ما يتعلق بكتابة "ما هو" سياسى أى "السلطة". ولابد لذلك من اللجوء إلى الرمزية وإلى الخيال – كما حدث مؤخرا فى ندوة نظمها جاك جوليار Jacques Julliard عن "موت الملك" انطلاقا من جنازة فرانسوا ميتيران – وربط هذا بالتاريخ الاجتماعى وبتاريخ القيم. وقد أطلق على هذا البرنامج اسم "الأنثروبولوجيا السياسية التاريخية ". ولابد لهذه الطريقة أن تحارب العودة إلى تاريخ سياسى ماضوى يسعى للعودة إلى الحياة – متخفيا وراء أفكار حداثية براقة إذا لزم الأمر –، وأن تبتعد عن علم السياسة، فنادرا ما يكون علما يتناول البشر وحياتهم، كما أنه لا يضع اعتبارا للزمن والديمومة إلا بصورة هامشية تماما فى تحليلاته وتفسيراته.

أما العودة الثانية فهى للحدث. وقد عرف بيير نورا Pierre Nora وجاك ريفيل Jacques Revel الحدث الجديد الذى يفرض نفسه على التاريخ، والذى لابد أن يتجنب تماما العودة إلى التاريخ القديم الذى يعتمد على الحدث. "فالحدث يتيح حاليا قراءة خيال المجتمع الذى يمثل بالنسبة له الذاكرة والأسطورة".

وأخيرا، فإن العودة الثالثة عودة " للتاريخ السردى". وما كتبه فوستيل دى كولانج Fustel de Coulanges فى هذا الشأن ما زال صالحا حتى الوقت الحالى، فهو يقول: " لا، التاريخ ليس مجرد حكاية، صحيح أنه لا يستطيع الاستغناء عن بعض الفن، فلابد أن يكون شكله جميلا، مثله مثل كل ما ينتجه العقل الإنسانى ومثل كل العلوم (..). ولكن التاريخ ليس مجرد عمل فنى، فإن اقتصرت قيمته على كونه مجرد حكايا جميلة فإننى أقول إنه لا يساوى إذا ما يكلفه ".

والمشكلة اليوم مختلفة، فهى تتعلق بكتابة التاريخ. فاللجوء إلى مناهج كمية و اختيار أدوات لم يسبق اللجوء إليها فى علم التاريخ، مع تغيرات أخرى فى الأهداف والمناهج كل هذا طرح مسألة إيجاد أشكال جديدة من البراهين والأدلة فى التاريخ. ويزيد من أهمية المسألة أن الكتابة تلعب دورا أساسيا فى تبادل البحث التاريخى الذى لا يمكن أن يقتصر على الأوساط المتخصصة، بل لابد أن يكون له وجود فى التعليم وفيما تبثه وسائل الإعلام. وهناك خطر يحدق بتعليم التاريخ من خلال الكتب المدرسية، ويتمثل فى المشاعر القومية. لابد من تدعيم الرقابة - المتخاذلة نوعا - التى يمارسها اليونسكو. أما الوجه الآخر للعملة فهو التليفزيون، والميل إلى إعطاء الأولوية للحدث الذى نشهده، ومن ثم، العودة بالتاريخ إلى نزعته الأولى. لابد من التشجيع على وجود قنوات تشرح وتناقش أفكارا حول التاريخ على غرار "قنوات التاريخ"، والقناة الخامسة بالتليفزيون الفرنسى وقناة آرتيه Arte.[٣٨] أما الخطر الثانى فيكمن فى نزعة التاريخ المعاصر إلى احتكار

---

(٣٨) هى قنوات ثقافية بالتلفزيون الفرنسى. (المترجمة)

الشاشات، بينما يتعين مرور مدة طويلة على التاريخ الذى يعرض على الشاشـــات. ونستطيع القول بشكل عام إن هذا الولع بالتاريخ المعاصر فـــى التعلـــيم ووســـائل الإعلام ومختلف الإصدارات يثير مشكلات لا تتمثل فقط فى هـــذه المكانـــة غيـــر المحدودة التى أصبح يشغلها، حاجبا البدايات والأصول والاستمراريات والأسباب، وإنما تتمثل أيضا فى اختلاف كمية الوثائق وحرية الوصول إلى مختلـــف أنـــواع الأرشيف، بل وفى طبيعة ما يقدمه هذا التاريخ الذى يعد تاريخا آخر على أكثر من نحو. إن الجهود الرامية إلى إدخال تاريخ الأحدث إلى علم التـــاريخ مـــن خـــلال التاريخ الآنى ماضية فى اتجاهها الصـــحيح. والاعتـــراف بخصوصـــية التـــاريخ المعاصر يجب ألا تقودنا إلى عزله عن الاستمرارية التاريخية. لابد أخيـــرا مـــن توجيه الشكر إلى الناشرين الذين يمنحون منذ قرابة الربع قرن مكانة مهمة للتاريخ فى إصداراتهم الخاصة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية مستجيبين بهذا لعملية تطـــور علم التاريخ نحو مزيد من التواصل، وكذلك لطلب جمهور يزداد اتســـاعا. ولكـــن عليهم ألا يستسلموا لما أسماه أ. مارفيك A Marwick " صناعة التاريخ " وهو مـــا نراه فى السير الذاتية على سبيل المثال.

فالعودة الرابعة التى سوف أتحدث عنها تخص بالفعل السير الذاتية. وقد نجد مفارقة فى أن مؤلف سير "سان لوى" Saint Louis أو "سان فرانسو داسيز" Saint François d'Assise يريد أن يحذر من الطابع غير العلمى، بـــل مـــن المســـتوى المتواضع لكثير من كتب التراجم المتدفقة، لما فيها من مفارقات تاريخية، ولغـــو، وشطط فى الحكى، وتحليل نفسى لا قيمة له (فالتحليل النفسى دودة تنخر التاريخ). ومن عدم وجود إشكالية، وإن وجدت فهى واهية، ومن عدم كفاية المعلومات، ومن الاستخدام السطحى للمصادر، فكم من هنات تبعد تماما قدرا مـــن التـــراجم عـــن المجال العلمى. هنا أيضا، لابد أن تكون العودة إلى التراجم والسير الذاتيـــة عـــودة تدفع إلى الأمام ولا تسحب إلى الخلف، فتاريخ السير والتراجم هو فى الواقع تاريخ

الفرد، ولا يمكن أن تتحلى سيرة ذاتية بالشرعية إلا إذا طرحت أمرين: الأول، تصور الفرد خلال الفترة المطروحة (وهو عكس أيديولوجية الشخصية العظيمة، وهذا يلزمنا التخلى عن ما أسماه بيير بورديو Pierre Bourdieu وهم السيرة الذاتية وعن المقابلة الخاطئة بين الفرد والمجتمع). أما الأمر الثانى فيتمثل فى التفكير فى مكانة الفرد فى علم التاريخ.

أما العودة الخامسة والأخيرة فتخص الموضوع. ولن أخوض فيها حتى لا أنزلق إلى فلسفة التاريخ التى تخص الفيلسوف وليس المؤرخ. وسوف أكتفى بذكر ملحوظة هامة للمؤرخ الإيطالى جيوفانى ليفى Giovanni Lévi يشير فيها إلى أنه حينما تكون السيرة الذاتية مكتوبة بصورة علمية فقد تساعد فى تعريف وقياس هذا الهامش الصغير من الحرية الذى يحظى به الإنسان فى التاريخ.

وختاما، اسمحوا لى أن أعدد المهام الرئيسية للبحث التاريخى دون أن أخوض فى الحديث عنها – فالوقت ما عاد يكفى – لا سيما وهى عديدة وذات أهمية قصوى فى هذا الزمن الذى تشهد فيها العلوم الاجتماعية وكذلك المجتمع والمعرفة العديد من التغيرات.

أبدأ بضرورة عقد صلات جديدة مع العلوم الاجتماعية. فأنا شخصيا أتمنى وضع أنثروبولوجيا تاريخية تجمع بين التاريخ وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا فى آن، وتقوم على بحث التغيرات التى تطرأ على المجتمعات خلال الزمن وتفسيرها على الأصعدة كافة. ولابد لهذا العلم أن يظل على صلة وثيقة بالجغرافيا حسب التقليد الفرنسى الخصب الذى يجمع التاريخ بالجغرافيا. فأحد خطوط تجديد التاريخ لابد أن يستكمل بأبحاث عن الأزمنة والأماكن وحركتها.

ولابد أن توضع للتاريخ خلاصة مركزة بدلا من التشظى الذى يمثل كارثة بالنسبة للتاريخ السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى ولتاريخ الفن والحقوق وغيره.

لابد أيضا من الالتفات إلى الدلالة التاريخية التـــى توضـــح المصـــطلحات والمفاهيم، بعيدا عن أن تكون مجرد فقه جامد للغة، فى إطار رؤية مستقبلية تهدف إلى التغيير والابتكار. هذه الدلالية التاريخية لابد أن تتيح قراءة تجلى الوثائق.

كذلك لابد من التوسع فى دراسة المصادر بصورة تتجاوز النصوص، بحيث تتحول الصور ونتائج الحفريات والحركات والمناظر الطبيعية إلى وثـــائق. ولابـــد يوما من محاولة سد الثغرات الخاصة بالوثيقة، وبناء تاريخ الأشياء الصامتة. وهذا يتطلب إحياءا كاملا للعلوم المساعدة واستكشاف للنتاج التاريخى للذاكرة.

لابد للعلم التاريخى من استخدام الأدوات المعلوماتية الجديدة وضـــمها إلـــى أدواته، مما سيؤدى لا شك إلى المزيد من الاكتشافات وإلى فتح آفاق جديدة.

لابد للتاريخ من الآن أن يزاوج بين سلسلة الأحـــداث وسلســـلة التمـــثلات. فالتاريخ مصنوع من الخيال ومن حقائق موضوعية.

لابد للتاريخ المقارن - كما قال مارك بلوك - أن ينمو فى إطـــار منظـــور تاريخى عام. ومن أجل هذا، لابد أن يخرج من العباءة الغربية، ويبتكر أبنية أخرى لكتابات تاريخية ممكنة.

لابد للتاريخ - أكثر من أى وقت مضى- أن يكـــون موضـــوعه الإنســـان والحياة - بصورة كاملة - ولكن بأسلوب عقلانى ونقدى.

لقد أطلق التاريخ الحديث الذاكرة على التاريخ. مما أفرز عملا تأريخيا رائعا هو "أماكن الذاكرة " Lieux de mémoire لبييـــر نـــورا Pierre Nora. ولابـــد للذاكرة أن تستمر فى تغذية التاريخ، فهى تمده بالحياة. مع فصل الـــذاكرة الجيـــدة العاشقة للحقائق عن الذاكرة السيئة التى تفسرها الانفعـــالات العدوانيـــة الفاســـدة، خاصة المتعلقة بالقومية.

لابد أن يحاول التاريخ أن يطل على المستقبل بصورة عقلانية. وقد فرضت عليه هذه المهمة نتيجة فشل مباحث المستقبل Futurologie[٣٩] واحتـــدام الهـــذيان الذى لا يعدو أن يكون محض تنجيم قديما وحديثا، وذلك ليمد بحرص سيطرته على الزمن خارج حدود الماضى والحاضر فى محاولة للإجابة بصورة أفضل على هذا السؤال: ما جدوى التاريخ؟ وبصورة عقلانية عن هذه التســاؤلات: " مــن نحــن؟ ومن أين أتينا؟ وإلى أين نمضى؟".

إنها مهمة مهولة ومثيرة للحماس. و أخيرا، عود على بدء: مــا زال علــم التاريخ يحبو... ومن حقه أن يعقد الآمال الكبيرة.. فإلى العمل!

---

(٣٩) Futurologie: هى الدراسات التى تتنبأ بما ستكون عليه فى فترة من المستقبل حالة العالم أو حالة بلــد فى الميادين الاجتماعية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. (المترجمة)

الأنثروبولوجيا المطروحة للمناقشة:
غيرية أم اختلاف؟[٤٠]

بقلم جان بازان

Jean BAZIN

ترجمة: د. كاميليا صبحى

مراجعة: د. محمد على الكردى

بما أن علينا إعادة التساؤل بشأن المعارف القائمة، (فى إطـــار موضـــوعنا: "أمازالت هناك علوم إنسانية "؟) فإننى أود بداية أن تثير كلمـــة " أنثروبولوجيـــا " بعض الحيرة، بل والشك أيضا.

فما نمارسه تحت مسمى "الأنثروبولوجيا" لا يعدو أن يكون دراسة لـــبعض الحالات: فمجال تخصصنا يكون غالبا فى أحـــد قبائـــل الطـــوارق، أو فـــى وادى بكاليدونيا، أو فى أحد الأسواق بمنطقة البروفنس، أو أحد الممالك الإفريقية، أو أحد مدن الضواحى. فهل يصنع هذا منا "خبراء فى الكائنات البشرية"؟ أو أن علينـــا ألا نأخذ الكلمة بمعناها اليونانى الأساسى؟ ولتبرير هذه التسمية، فإننا نستند إلى وجـــود بناء علمى مكون من عدة مستويات، ومن المفترض أن يقودنا مـــن الـــدور الأول الذى يدرس الإثنوجرافيا إلى أدوار أعلى تعتمد على المقارنات وتكون أكثر تركيزا فتعطى خلاصة الأشياء (من خلال الأثنولوجيا والأنثروبولوجيـــا الاجتماعيـــة).[٤١]

---

(٤٠)نص المحاضرة رقم ٩٦ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف فى ٥ من أبريل ٢٠٠٠.

(٤١)طبقـــا لعالمـــة الاجتمـــاع الفرنســـية فرانســـواز ايريتييـــه Françoise Héritier: تعـــد الإثنوجرافيـــا Ethnographie دراسة وصفية لشعب بعينه، أو دراسة إحصائية لتقنيات وعادات، تجرى على شعب أو مجموعات بشرية أو على ظاهرة أو مجموعة من الظواهر. فقد تتناول الدراسة خصائص شعب بعينـــه أو تقنيات بناء المنازل فى أماكن محددة وخلافه..=

ولكن ما أقوله أقرب إلى " ماكيت " مدرسى يستخدم استخداما أكاديميا.

والأجدى، هو مواجهة هذه المفارقة بصورة حاسمة. فمن خلال تجاربنا (أى ما يجرى من حولنا ويحدث لنا فى لحظة ما، ومكان ما) فنحن "تصف الأشياء". فإن كان ثمة شيء "أنثروبولوجيا" فى الأمر فهو هذا الوصف فى حد ذاته، فإن لم يكن أنثروبولوجيا، فهذا معناه أنه يفتقد إلى هذه الصفة، وأنها أطلقت عليه بغير حق. أما إذا كان بالفعل وصفا أنثروبولوجيا فمعنى هذا أنه يتوخى الإنسان الذى يقدمه لنا من زاوية ما. وهذا معناه وجود نوع من التعميم، فالأمر يتعلق بالإنسان بشكل عام، أى بك وبى أيضا، حتى مع احترامنا – الحذر – لخصوصية كل حالة.

هذا معناه أنه لا يوجد – كما يقال غالبا، هنا أو هناك – جماعة من المفتونين بالأشياء الملموسة، يعتمدون على الواقع المعيش من ناحية، فى أسفل الصورة، وفى أعلاها من ناحية أخرى – وإن بدا المكان خاويا إلى حد ما – هناك متاهة منفرة، من "البنى" و "النماذج". ويمكننا إذا طرح المسألة على هذا النحو: نظرا لوجود عدد غير محدود من أنواع الوصف لما يحدث (أو إعادة وصفه) وهى حالات حقيقية ممكنة، فإلى أى حالة ينتمى الإنسان الذى أصفه تحديدا؟ وتحت أى تصنيف من تصنيفات الوصف البشرى يمكننى أن أضع ما أصف؟ أعتقد أن علينا – من هذا المنظور تحديدا – إعادة النظر فى " الأنثروبولوجيا " لتصبح بهذا محل جدل ونقد، ومن ثم، إعادة تفكير.

= أما الإثنولوجيا Ethnologie، فهى دراسة تحليلية ذات رؤية أكثر دقة وشمولية، تتناول شعبا أو مجموعة بشرية. وتهتم بجميع المظاهر التقنية لأنماط الحياة ومستويات النظم الرمزية وآليات المجتمع، ثم يتم المواءمة بين هذه العوامل ووضعها فى منظومة شاملة تلقى الضوء على ما بينها من وشائج.
بينما تعنى الأنثروبولوجيا الاجتماعية Anthropologie sociale بالدراسات المقارنة، وتسعى إلى التعميم. فتهتم بدراسة المبادئ التى تتحكم فى تنظيم المجموعات البشرية، والحياة فى المجتمعات بجميع صورها وأشكالها. (المترجمة)

ذات يوم فى شهر أبريل من عام ١٩٦٩، وفى قرية صغيرة بـالقرب مـن سيجو Ségou (بمالى) سمح لى أن أحضر عملية تقديم أضحية، وهى أول مرحلـة من مراحل احتفالية معقدة كان يجريها حينئذ مجتمع يسمى كومـو Komo علـى الأقل مرة كل عام. كانت الأضحية تتم فى الصباح الباكر، فى منطقة منعزلة نوعا عن القرية، وسط أشجار كثيفة منعزلة فى قلب الحقول المزروعة. توقفت الجماعة فى البداية على أعتاب هذا المكان، وبدأ زعيم الطائفة يتفوه - أو بالأحرى يتمـتم - بابتهالات، تلاها تقديم أول القرابين على الأرض، وهو عبارة عن عصيدة مـن الذرة البيضاء وكبش. وكانوا قد أحضروا كيسا قذرا نوعا ما، أخرجوا منه أشـياء طولية الشكل مكسوة بقشرة مشققة من دم متخثر، وهى عبارة عن تعويـذات - ولا أقول - "حاجات" رغم أنه أقرب وصف لهذه الأشياء التى يصعب تسميتها. تجـرد مانح الأضحية تقريبا من جميع ملابسه، ووضع هذه الأشياء فى قطعة مـن ثمـرة قرع مفرغة موضوعة على الأرض ثم أخذ يذبح فوقها كلبا وعـددا كبيـرا مـن الدجاج، واجتهد فى غمرها جميعا بالدم الطازج، وأخذ يغطى الأضـحيات بالـدم بصبر الواحدة تلو الأخرى. أثناء هذا، راح رجال أصغر سنا يزيلون الريش عـن الدجاج ويقطعون اللحم إلى قطع صنعوا منها فيما بعد وجبه جماعية كبيرة تناولهـا كل الأتباع لاحقا. ولم تصاحب هذه الطقوس حالة خشوع خاصة، بل كان كل واحد منهمكا فى أداء مهمته. ثم أخذوا فى إعداد الأدوات اللازمة للشق العام من الاحتفال (ولكنه مع هذا غير مباح للنساء ولمن لم يتم ختانهم). ويتمثل هـذا الطقـس فـى رقصة ليلية يستخدم فيها قناع مصنوع من ريش الجوارح الذى تم تثبيته على قطع من القماش. يقوم مرتدى هذا القناع - الذى يكون فى حالة تجل، أو هذا هـو مـا يظهره - بتغيير صوته ويبدأ، بلغة يضفى عليها الغموض، فـى توصـيل رسـالة محملة بمعان كثيرة يتركها لتفسير الأتباع.

ما قمت الآن بعرضه هو بالفعل وصف، وتحليل لسلوك ما، ولكنـه لـيس حكاية. فهذا الطقس الاحتفالى عبارة عن أحداث متسلسلة مكونـة مـن حركـات

وكلمات، تخضع لقانون معلن (بل أحيانا مكتوب)، يطلق عليه طقس، أى مجموعة من الأحكام والفروض. ولكن كل احتفال هو حدث له خصوصيته. فإذا تحدثنا عن احتفال زواج -على سبيل المثال- اليوم فى فرنسا، فأعتقد أنكم تعرفون بشكل عام كيف يتم، وسوف يحكى أحدكم كيف تمت مراسم الاحتفال بابن العم بول وتقفون عند مواقف غير متوقعة أضفت على الجو بهجة أو عكرت صفو الاحتفال. أو سيتم وصف خصائص الأشخاص المجتمعين بهذه المناسبة. وسيكون هذا سردا أو قصا يمكن أن يشوبه الخيال (يذكرنى هذا بفيلم حفل زفاف، لروبرت ألتمان). وعلى العكس من هذا، إن كان على أن أعرفكم كيف يتم الزفاف فى فرنسا، أو فى وسط اجتماعى ما غير مألوف بالنسبة لكم، فسوف أستعين بزفاف ابن العم بول، وآخذه حالة خاصة تمثل ما يكون عليه هذا النوع من الاحتفالات. وهذا ما فعلته تحديدا مع طقس تقديم القربان.

فما الذى يجعل وصف احتفال وصفا أنثروبولوجيا؟ ولنفترض أن الأمر يتعلق بمشهد حضرته، فهل يمكن أن نقول إن ما أراه هو " الإنسان "؟ بالمعنى المقصود حينما نتحدث عن متخصص فى علم السلوكيات éthologue يقوم بملاحظة عش نمل ليتعرف على السلوك الاجتماعى الخاص بالنمل من حيث هو نوع. وجدير بالملاحظة أنه خلال الحقبة الكلاسيكية بداية من مونتانيى Montaigne وحتى لاروشفوكو La Rochefoucauld كان يمكن اعتبار أن أيا من البشر – مثل هؤلاء المنهمكين فى تقديم قرابينهم، ومثلى أنا نفسى – يمثلون " الوضع البشرى ". ولكن من الصعب اليوم أن نرى أن الصورة العامة للإنسان ممكن أن تقرأ مباشرة من خلال أشخاص منتخبين من مجتمع بعينه، ومنخرطين فى تاريخه، وكأن الأمر يتعلق بجثه مجهولة. ولطالما قيل عن " الأنثروبولوجيا " أنها دراسة تشريحية لجسم الإنسان: أى أنها دراسة على "الحيوان البشرى". فما يقدمه رجل تشريح مثل الدكتور تولب Tulp الشهير الذى رسمه رامبرنت Rembrandt، وما يكشفه

بمشرطه أمام أعين العامة هو بالفعل الإنسان. إن هــذا " الــدرس فــى التشــريح " (المقابل العلمى لحكمة المحدودية الإنسانية التى تشكلها ذكــرى المــوت memento mori) يلغى الخصائص الفردية أو الاجتماعية، ويعرض الوضــع الطبيعــى الــذى تكون عليه أعضاء جسم الإنسان، لنقول: هذا هو الإنســان Ecce homo.(٤٢) ولكــن أن نعيد الحياة لهذه الآلات الممثلة فى الأعضاء المعروضة علــى مائــدة التشــريح فيصبح ما نراه هو "بيير" أو "بول" من جديد، سواء أكان صــعلوكا أم مــن عليــة القوم، فهل يظل "موضوع" الدرس يعبر بهذا عن الإنسان؟.

ومع الوصول للعصور الحديثة نلاحظ " أن تحت العنوان الرنــان "دراســة الإنسان" لا يقوم من يتصدى لهذه الدراسة إلا بدراسة الإنسان فى بلده ".(٤٣) هؤلاء البشر الذين " يفنى الفيلسوف حياته فى تأملهم " كما يقول لا برويير La Bruyère ليسوا فى حقيقة الأمر إلا نماذج من التنوع البشرى الأوروبى. فــرغم استكشــافنا جميع بقاع العالم فإننا لا نعرف من البشر سوى الأوروبيين. وهذا معناه أن الإنسان – باعتباره موضوعا للعلوم الإنسانية – لا وجود له قبل القرن الثامن عشر، كمــا قال فوكو. ولكنه بمجرد أن يوجد، يكون هذا بصيغة الجمع. ولدراسة الإنسان، لا سبيل إذا لأن نبقى محبوسين داخل مقاطعاتنــا نتأمــل أحــوال جيراننــا ونكتــب ملاحظاتنا عنهم، أو حتى أن نستبطن ذاتنا، "فالأرض مليئة بأمم لا نعرف عنها إلا أسماءها، ثم بعد هذا نقول إننا نحكم على الجنس البشرى! " كما يقول، روســو.(٤٤) وبما أن "الفلسفة لا تسافر أبدا " فقد حسمت حكومــة الإدارة أمرهــا(٤٥) وأرســلت

---

(٤٢) هى العبارة التى أطلقها بونس بيلات Ponce Pilate وهو يقدم لليهــود المســيح وعلــى رأســه تــاج الأشواك.(المترجمة)

(٤٣) J.J. Rousseau, Discours sur l'origine de l'inégalité parmi les hommes, (1755), Oeuvres complètes, t. III , Paris, Gallimard, 1964, p. 212

(٤٤) السابق صــ ٢١٣.

(٤٥) دامت هذه الحكومة (Le Directoire) فى فرنسا حوالى ٤٠ عاما من ٢٦ أكتوبر ١٧٩٥ وحتى نوفمبر ١٧٩٩. (المترجمة)

بعض المواطنين من الملاحظين إلى بلاد واقعة فى الجهة المقابلة لها مـن الكـرة الأرضية بعد أن قامت "جمعية ملاحظى الإنسان" - والتى لم تدم طويلا - بإعدادهم للمهمة بهدف "إتقان الأنثروبولوجيا " و لم تدربهم فقط على قياس الجماجم والقـوى العضلية ولكن على "إجراء تجارب على الظواهر الفكرية[٤٦] أيضا. وهـو مـنهج واسع كان ليفى شتروس Lévi Strauss محقا حينما قال إن مـا هـو بالفعـل إلا الإثنولوجيا المعاصرة".[٤٧] حينئذ، وضع بالفعل مشروع ملاحظة منهجية - وفقـا لنموذج التشريح المقارن - يقوم على التنقل، وعلى جمع الملاحظـات وتراكمهـا بصورة متأنية وافية بشأن ما نسميه بالأمم البشرية التى سميت فيما بعد "سـلالات" ونسميها اليوم أعراقا ethnies. وفى عام ١٧٨٨ نشر أستاذ غير معروف فى علـم اللاهوت بلوزان نص "الأنثروبولوجيا أو علم الإنسان العام"، أضاف إليها منذ ذلك الحين وبصورة صـريحة علـم الإثنولوجيـا Ethnologie[٤٨] بجـوار دراسـة "الأنثروبولوجيا الفيزيائية Anthropologie physique.

إن الأمة تتكون من مجموعة من البشر الذين ولدوا على أرضها - أو مـن السكان الأصليين - وقد تم تعريفهم لاحقا بأنهم من يشتركون فى خصائص سلوكية مشتركة. ولا يتمثل ما يمكن تسميته " نموذجا أثنولوجيا " فـى الأخـذ فقـط فـى الاعتبار اختلاف العادات والتقاليد، وهو ما يمكن لأى رحالة - حتى وإن كان على عجلة من أمره- أن يدركه، ولكن عليه أن يراعى التنوع البشرى. وبما أن التنوع

---

(٤٦) ارجع إلى:

J. M. De Gérando, Considérations sur les diverses méthodes à suivre dans l'observation des peuples sauvages, 1799, dans J. Copans et J. Jamin, Aux origines de l'anthropologie française, Paris, J.M. Place, 1994.

(٤٧) - C. Lévi-Strauss, "J.-J. Rousseau, fondateur des sciences de l'homme" (1962), repris Anthropologie structurale deux, Paris, Plon, 1973, p. 46.

(٤٨) M. Duchet, Anthropologie et Histoire au siècle des Lumières, Paris, F. Maspero, 1971, p. 12

الثقافى هو أحد الخصائص المميزة للشعوب الإنسانية (بينما نجد أن للأنواع الحيوانية سلوكا موحدا ومتكررا) لذلك حينما يتعلق الأمر بالإنسان، فعلى العلوم الطبيعية أن تتسع لتكون علما للثقافات: إذ "تسعى الإثنولوجيا (...) - بالنسبة لمنظومة الثقافة - أن تطبق طريقة الوصف نفسها والملاحظة والتصنيف والتفسير التى يطبقها عالم الحيوان أو النبات على منظومة الطبيعة. وبهذا المعنى (..) نستطيع القول أن الإثنولوجيا تعد من العلوم الطبيعية، أو أن هذا على الأقل ما تسعى إليه.[٤٩]

وبالنسبة لباحث الأنثروبولوجيا، الذى أصبح يعرف بأنه أثنولوجيا، فإن إسهامه يتمثل فى إضافة شىء إلى المحصلة الوصفية والمقارنة لشعوب العالم، من خلال الانتقال - إن أمكن - ليدرس على أرض الواقع السكان الأصليين "لأمة" أخرى غير التى يعيش فيها، بحيث يتمكن بعد العودة من أن يصف ما هم عليه، سواء كانوا مجتمعات أمومية، أو من آكلى لحوم البشر، أو متعددى الزوجات، أو يشرطون جلودهم، أو كانوا جبناء. فبدلا من صورة الجماعة العلمية المنكبة على الجثة الأدمية التى يتم تشريحها (وكذلك ديكارت الذى شرح بدوره آليات الانفعالات النفسية، من بعد الجسد) لابد من الآن أن نضع محلها صورة مالينوفسكى Malinowski المنشغل تحت خيمته التى زرعها فى قلب قرية أوماراكانا Omarakana بتسجيل كل ما يراه دالا على حضارة. وهذا يذكرنى بصورة ترجع إلى عام ١٩١٦ وتكاد أن تكون شعارا لهذا العلم ولمنهجه، متمثلا فى الملاحظة من خلال الوجود والمشاركة، بينما لا نرى بالفعل فى هذه الصورة إلا بعض سكان جزر تروبريان[٥٠] جالسين برصانة أسفل طاولة عمل الأستاذ، يتأملون "درس

---

(٤٩)- C. Lévi-Strauss, dans C. Charbonnier, Entretiens avec C. Lévi-Strauss, Paris, Plon/Julliard, 1961, p. 154 - 155

(٥٠)تقع جزر تروبريان Trobriand فى الطرف الشرقى من غينيا الجديدة ومساحتها ٤٤٠ كم. وقدر تعداد سكانها عام ١٩٨٠ بنحو ٤٠٠ ١٧ نسمه. (المترجمة)

الكتابة" المتمثل فى عملية كتابة ملاحظات عنهم والتى يقوم بها الإثنوجرافى، تماما كما يشهد "موديل" رسام عملية رسمه.

ها أنا ذا أمام المشهد الذى تؤدى فيه هذه الطقوس، ملاحظا أنه ليس للإنسان على إطلاقه، وإنما هو أسلوب معين يخص بعض البشر. وما أحاول أن أحيط به علما بصفتى عاملا متواضعا فى البرنامج الأنثولوجى الواسع النطاق، هو سلوك اجتماعى خاص بسلالة معينة، وهو فى هذه الحالة تحديدا سلوك من المفترض أنه خاص تحديدا بالبمبارا Bambara . فمنذ زمن بعيد فى المدن التجارية والمسلمة فى وادى النيجر وعلى طول شبكتها التجارية استخدم هذا اللفظ للدلالة على الفلاحين الوثنيين الذين يعيشون فى الضواحى. وما لبث التصنيف العملى، الذى استخدمه النخاسون ومن بعدهم العلوم الإدارية الاستعمارية، أن أبرز الوجود الفعلى لنمط إنسانى من المفترض أنه قائم بذاته، وهو البمبارا.(٥١) وبما أن البمبارا ليسوا بالطبع نملا – حتى وإن تأملناهم من منظور طبيعى Naturaliste – فلنا أن نعتقد أن لهم أفكارا لا شك أن منها الشخصى، الذى لا ينشغل به الإثنولوجيون على الإطلاق، ولكن منها ما يخص البمبارا بصفة خاصة، أى أنها " تمثلات جماعية " ولهذا، فأنا لا أكتفى بالنظر والسمع، ولكننى أطلب تفسيرات وتعليقات، وأستقصى عن اعتقاد ما وعن عقيدة مشتركة، وأسعى وراء مذهب خفى، بل أسطورة يكون هذا الطقس هو تطبيقها. على أن أدخل هذا الاحتفال ضمن مشهد جماعى– سوف نسميه " ثقافة البمبارا " – هذا المشهد المقدم بطبيعة الحال فى صورة كتابيه (سلسلة من العناوين أو الفصول)، لابد أن يرى ويفهم على أنه شبكة من أشياء متماثلة شديدة التقارب. أى أننى أحاول باختصار أن أعبر عما يشكل " بمبارية البمبارا "،

---

(٥١) ارجع إلى

J. Bazin, " A chacun son Bambara", dans J. L. Amselle et E. M'Bokolo, Au coeur de l'ethnie, Paris, La Découverte, 1985 (rééd. 1999).

وأن أكتب عن الخصائص الأساسية التى تجعل " بمباريا " هكذا. فأينما كان، وأيا كان ما يريد، يظل البمبارى بمباريا، يسلك سلوك البمبارا. فالمواطن الأصلى محل الدراسة الإثنولوجية لا يأتى بتصرف ولكنه يجسده، لأنه سلوك معتاد يميزه عن غيره، فهو يكشف رؤية للعالم ويشهد على "عقلية ما " تخصه هو وتعد غريبة عنى. فهو يعبر عما هو عليه حتى بأقل حركة يأتيها أو لفظ يتفوه به، تماما كما ينم كل حيوان عن خصائص نوعه.

ومع هذا، فإذا كنا بصدد وصف هذا الاحتفال وصفا " أنثروبولوجيا " قياسا إلى أن الأمر يتعلق بالإنسان – أو بالإنسانى – وليس بالبمبارا، فسيتم هذا بصورة مختلفة. فلابد أولا من وضع فرضية أنثروبولوجية. ممكن فى هذه الحالة تحديدا أن تكون الصيغة التى يقترحها فتجنشتاين Wittgenstein (٥٢) بشىء من التردد: "الإنسان حيوان احتفالى ". وليس هذا بتعريف للإنسان وإنما هو إقرار بالشىء (يمكن أن "تبدأ به كتابا فى الأنثروبولوجيا"): " إذا نظرنا كيف يعيش البشر ويتصرفون فى كل مكان على هذه الأرض فسوف نرى أنه علاوة على الأفعال التى يمكن أن نقول إنها حيوانية (مثل الأكل على سبيل المثال) فإنهم يأتون أيضا أفعالا تحمل طابعا خاصا يمكن أن نسميها طقوسا ". وبعد أن نطرح هذه الفرضية على هذا النحو، يتحول " المشهد " الذى حضرته إلى " موقف " أنا جزء منه: فهناك حيوان احتفالى، هو أنا فى هذه الحالة، يشهد احتفالا خلال هذا الموقف. لا أعرف تحديدا ما فعله هؤلاء البشر، ففى سلوكهم شىء يبدو لى غامضا، ولكننى أعرف أنهم يضحون بقربان ما، وأنا لدى بعض الأفكار عن القرابين، ولكن هذا لا يجعلنى طرفا فى هذا الطقس (إلا إذا كان حضورى فى حد ذاته يعكر صفو السير الطبيعى للاحتفال – ولكن متى كان سير هذا الاحتفال أبدا " طبيعيا "؟)، ولكننى

---

(٥٢)- L. Wittgenstein, Bemerkungen über Frazers Golden Bough, trad. fr., Remarques sur le Rameau d'or de Frazer, Paris, Editions l'Âge d'Homme, Paris, 1982, p. 19.

معنى به بصفتى إنسانا. وسيكون الوصف الذى سأقوم به لهذا الاحتفال وصفا على يد حيوان احتفالى. وحتى لا يكون الوضع على هذا النحو، لابد من تخيل وصف لا يكون صاحبه إنسانا (ماذا يقول الآلهة الذين نقدم لهم القرابين؟) - حينما يقوم حيوان احتفالى بوصف احتفال فإنه يضع "احتفالا مكان آخر"، كما "تضع رمزا محل آخر".[٥٣] وبمعنى آخر، حينما يكون وصفى أنثروبولوجيا، فإننى أعتبر الاحتفال، أو أحد لحظاته، مجرد تنويعة من تنويعاته، ولكنها مألوفة أكثر بالنسبة لى، أو هى تنويعات أعرفها بشكل مسبق.

فتجرد المضحى من ملابسه على سبيل المثال لا ينطوى على معنى مضمر لابد من تأويله (مثل أن يكون هذا الفعل عودة رمزية للطبيعة البريه، أو أنه تجرد الإنسان أمام الإله..) ولكنها فقط طريقة مختلفة يبرز بها الطابع الاحتفالى لفعله: إذ يتم ابراز الطابع الاحتفالى الخاص بكل ممارسة احتفالية بطرق عديدة تخص كل جزء من طريقة أدائه. وفى هذا الصدد، سيان أن يتجرد من ملابسه من يقوم بهذا الطقس أو أن يرتدى ثوبا ثمينا يخص عادة هذه النوعية من المناسبات، وسيان أيضا أن تتم هذه الأضحية تحت ظل مجموعة من الأشجار وسط الحقول المزروعة أو داخل معبد أثرى: فهناك طرق عديدة لوضع حدود مكان أو زمان مقدس. واجتهاد المضحى فى جعل دم الذبيحة يسيل على هذه الأشياء ويكسيها هى طريقة مختلفة لحفظ الجزء المخصص للآلهة قبل أن يأتى عليه البشر ويتناولونه غذاء لهم. ففى مكان آخر تحرق العظام والأجزاء غير الصالحة للطعام على المذبح (هذه الطاولة المنصوبة لإله غائب غير متجسد يتلذذ برائحة اللحم) أو يوضع طبق أمام السرير الذى وضعت عليه صورة الإله، ففى هذه الحالة، تغذى بالدم أشياء حاضرة يمكن التعامل معها، يتم إخفاؤها غالبا ولكنها تعرض بشكل لحظى فى مكان محظور. ومن غير المجدى البحث عن معنى للأضحية يخص البمبارا، أو

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٥.

اليونان، أو الأنكا. وكما لاحظ بول فين Paul Veyne [٥٤] إذا كانت هذه الممارسة شائعة على هذا النحو عبر القرون والمجتمعات فذلك لأنها " تحتمل أكثر من معنى حتى أن كل واحد يجد فيها ما يرضيه هو بشكل شخصي". ولعل طابعها الملغز الذي يعد "موضع تفسيرات لا قرار لها "، هو ما يصنع كل نجاحها. فمن غير المجدى إذا أن نعزى إلى هذا الإنسان معتقدا ما، وإلى هؤلاء الناس عقلية تعتقد بشكل خاص فى فاعلية التمائم التى تعد صورة تمثل البدائية منذ عهد الرئيس دى بروس[٥٥] De Brosses والخصوصية الإفريقية منذ هيجل: فلا يوجد دين دون أشياء وأشكال مادية للمطلق، أو تجسيد للسلطة العليا الغامضة التى يحدث بفضلها ما يحدث، وما سوف يحدث. وفى مكان آخر، يخرج الكاهن جسد الإله من حق ذهبى يعرضه على المجلس ثم يتناوله ويمنحه للآخرين ليفعلوا بالمثل..

هذا الوصف – قياسا إلى أنه أنثروبولوجيا – لا يعرض ما هو عليه هؤلاء البشر سواء كانوا بمبارا، أو بابو Papous أو من بالى Bali، وإنما يعرض ما يصنعونه والطريقة التى يتصرفون بها فى ظرف ما. فخصوصية أفعال البشر ترجع إلى أنها " نفذت" بطريقة محددة، وليس بأى طريقة كانت. ومن ثم، يمكن "تفسيرها" لمن يجهلها: بل ويمكن أن نتعلم أن نفعل مثلها. فأنا أقر أولا بوجود علاقة بين هؤلاء البشر حول طريقة تقديم القربان – ثم أصيغ هذه العلاقة وأعبر عنها صراحة على هذا النحو: هنا، وفى هذه الحالة، من المناسب فعل هذا، بمعنى أنه يختلف عما يفعل فى مكان آخر، أو فى ظل ظروف أخرى. مثل هذا القول يفسر " الكيفية " التى تم إتيان الفعل بها، أى أنه عبارة عن وصفة ما. أى أننى أحل ممارسة ما محل رمز (أو قاعدة) يعد التقديم الشفهى أو الكتابى لهذه الممارسة.

---

(٥٤) P. Veyne, "Inviter les dieux, sacrifier, banqueter. Quelques nuances de la religiosité gréco-romaine", Annales. Histoire, sciences sociales, (55e année, n° 1), janvier-février 2000, p. 3 - 42.

(٥٥) رئيس البرلمان فى ديجون Dijon (١٧٠٩ – ١٧٧٧) (المترجمة)

والقاعدة غير الممارسة، فوصف عملية التضحية ليس كإتيانها. ولكن الكتابة عن "كيفية الممارسة " الخاصة بطقس من خلال سلسلة من الإرشادات والتعليمات والنماذج تجعلنى أعرف كيف يتم هنا، الأن، تقديم أضحية بصورة مختلفة. وأن يكون فى كل مكان تقريبا طرق مختلفة للإتيان " بالأشياء نفسها"،مثل تقديم القربان – فهذا حدث أنثروبولوجى.

فإذا كنا نعيد النظر بالفعل فى الأنثروبولوجيا، فلعلنا نتبين الرهان الذى يواجهنا. فماذا ندرس إذا؟ شعوبا أم أفعالا؟ فما نسميه "مجالنا " هل هو معمل ما نجرى فيه بحثا على الطبيعة على نوعيات مختلفة من البشر لتسجيل سلوك أو أقوال وتجميع أشياء كما يجمع عالم الطبيعيات Naturaliste عينات من حصى أو نبات من وسط طبيعى معين؟ أم هو بالأحرى موقف أجد فيه نفسى بصحبة بعض المعاصرين لى، فأحاول أن أعرف ما الذى يقومون به، وأن أفهم كيف يتصرفون – باعتبار أن كل موقف هو لحظة من تاريخ جار يضمنا، وأن هؤلاء الأشخاص وأنا نفسى صناعه كل بطريقته؟

وبصفتنا ملاحظين للإنسان، حينما يكون موضوع دراستنا شعبا أو سلالة فإننا ننتج هذا النوع من الأشياء التى تسمى " ثقافات ". هذه العملية تحديدا هى ما يجب أن نسميها إثنوجرافيا Ethnographie، وتتمثل فى أن نسجل بأية وسيلة كانت (سواء من خلال نص مكتوب أو فيلم أو فى قاعة متحف..) سلسلة من الملامح التى تميز شعبا عن آخر. وحينما نأخذ عدة ملامح مرتبطة فيما بينها مكونة "نمطا" محددا، فمن المفترض أن مجموع هذه الملامح يعبر عن جوهر أو عن "روح الشعب" éthos. فالإثنوجرافيون لا يدرسون ثقافات، وإنما يكتبون عنها. فتصبح الثقافة بقلمهم الخبير أكثر بكثير من مجرد قائمة من الأشكال النمطية المقدمة بشكل كاريكاتيرى يقلل من قيمة الأشياء، قد يفيد فى التحديد العرقى.. وإنما، لأغراض أخرى. ولكن كلما أمعنوا فى جعل هذه الأشياء شيئا فريدا، وكثفوا من دلالاتها

وعقدوا إلى أقصى حد معادلاتها الرمزية المتشابكة، كلما ضاعفوا من استحالة قياسها، وعمقوا الغيرية والاختلاف. وكذلك كلما حددوا "الكلمات التى تستخدمها قبيلة " وحملوها طبقات عديدة من المعانى لا تدخل على الإطلاق ضمن استخدامها اليومى، كلما غرقنا فى مباهج استحالة ترجمة هذه المعانى، وفى نشوة الإحساس بأن الآخر يصعب وصفه.

فالثقافة هى التى نعرف من خلالها أن الآخر مختلف. فهى تجسيد لما نرى به غيرية الآخر. و" علم الطبيعة " يبدأ من حيث يتلاشى الوجه المألوف للآخر ليحل محله الوجه المقلق للآخر- رغم إبهاره - والذى نخطه دائما بأحرف مميزة حينما نكتب عنه إمعانا فى الدلالة على الهوة التى تفصل بيننا. فأن تنتمى عرقيا للبمبارا أو البابو أو البالى أو غيرها، قبل أن تكون شيئا، معناه أنك غيرنا، نحن الأوروبيين، كما يقول روسو، والذين لقبوا بعد هذا "بالغربيين" ليضموا إلينا أيضا أولاد العم القاطنين فيما وراء المحيط. معنى هذا أن " البمبارة " هى أحد الأشكال المتعددة لما يمثله " الآخر" لنا " نحن ". فالحصر الإثنوجرافى يقوم على التركيز على عرق ما، ومن خلاله تكون ملاحظة الإنسان " منا " فى اتجاه " الآخر "، مع محاولة التزام الحياد فى التقييم الأخلاقى، فنحذف باستمرار أشياء تقلل من شأن الموصوف (كلمات مثل متوحش وبربرى أو بدائى، فلاح، شعبى..). ولكن ما الآخر " آخر" إلا قياسا لى، حتى إن تم الاحتفاء به واحترامه كل الاحترام فإنه يظل صورة مغايرة لذاتنا.

وجدير بالذكر أن النشاط الإثنوجرافى، وتحويله إلى كلمات مكتوبة وصور، وتخيل الفروق تبعا لعلامات ظاهرة تدل على اختلاف أساسى، قد تضاعف اليوم وانتشر فى العالم. فلم يعد يقتصر على نظرة الغرب إلى "هؤلاء" الآخرين، المولودين على حدوده، أو إلى المواطنين الأصليين لامبراطوريته الاستعمارية والذين أصبحوا مهاجرين إلى مدنه. فالثقافة أصبحت مكونة من هذه الصور،

إضافة إلى تلك التى يصنعها الآخرون ويقومون بنشرها عن هويتهم، ثم نستهلكها نحن. فالأرض كلها مسكونة الآن بسكان أصليين بشكل موحد. بينما تحول الجدل العام إلى مواجهة واسعة النطاق " لوجهات نظر سكان أصليين ". وكل واحد صنع من نفسه إثنوجرافيا ويباهى باختلافه الثقافى، ويحاول أن يجعل الآخرين يعترفون باختلافه الثقافى باعتباره قرينة وبرهانا على اختلافه الأساسى، حتى أنه لم يكن أبدا هناك هذا الكم من الثقافات. هذه اللعبة هى ما أطلق عليه المجتمع متعدد الثقافات (أو متعدد الأعراق).

لقد أصبح الطرح الإثنولوجى الذى يفسر السلوك البشرى انطلاقا من الانتماء العرقى ينافس بصورة متزايدة الطرح السوسيولوجى الذى يحدد السلوك تبعا للانتماء الاجتماعى. فإذا أخذنا أحد علوم الطبيعة نموذجا متخيلا (كأن نقول إن الأجسام لا "تتبع" قانون الجاذبية كما نتبع نحن قانون المرور..) فلا بد أن هناك مبدأ نشطا غير واع، وإن كان جماعيا، هو المسئول عن الأفعال، وهو الثقافة: فهم يتصرفون على هذا النحو لأنهم مختلفون وهكذا نحن أيضا لأننا نتبع عاداتنا. كما أن الهوية الشخصية تبدو " تعبيرا " نفسيا أو اجتماعيا لهوية " حقيقية " ولقانون وراثى (يديمه نظام مناعى) خاص بكل فرد، كذلك تتكون الهوية الجماعية من أنواع أساسية وفرعية من الجنس البشرى – والفارق ليس بيولوجيا ولا يرجع أيضا لتعديل فى النظام الوراثى ولكنه فارق ثقافى يرجع إلى وضع وانتقال "نظم عقلية" مميزة. ومسألة اعتبار الهوية البشرية "طبيعية" لم تعد ترجع إلى نظرية عنصرية عفا عليها الزمن، وإنما إلى بداهة الغيرية الثقافية الواضحة. هذا النموذج الإثنولوجى الذى يعد الصورة المخففة من فرضية تعدد الأصول، غزا بالفعل خطاب معاصرينا إلى حد أنه يكاد ينتمى اليوم إلى البديهيات التى نجتمع عليها بشأن المعنى المشترك الذى أصبح اليوم عالميا. فبدلا من التاريخ السياسى لعلاقات السيطرة والتنافس أصبح هناك الآن تعايش لعدد غير محدود من الهويات العرقية –

أى مجموعات من "الأفراد المتشابهين ثقافيا، والقادرين علـــى أن يكونـــوا أفـــرادا متشابهين ثقافيا ".(٥٦) أما ممارسة الإبادة العرقية أو طمس الهوية (حسبما يتم إبادة الأحياء ذاتهم أو الاكتفاء بمحو "برمجتهم" الثقافية) وكذلك مختلف الأشكال الطبيعية للتنديد بها تتطلب الرؤية المشتركة نفسها "لحقل إنسانى" مكون من مجموعـــة مـــن الأشياء المتنوعة، ويكون من الآن على بستانيى الكرة الأرضية الحـــاليين الحفـــاظ على هذا التنوع.

وليس من مهام الأنثروبولوجيا – وهى مهمة نقدية لابد من وضـــعها علـــى جدول الأعمال أكثر من أى وقت مضى – تشجيع الغيرية، ولكن مهمتهـــا التقليـــل منها. وإذا كانت الأفعال الإنسانية تبدو لنا أول الأمر غريبة، بل أحيانا عبثيـــة، إلا أن لها –لاشك– وجهة نظر ما، وبمجرد أن نعرفها جيدا فسوف نكتشف أن كل ما فى الأمر أنها "مختلفة " عن أفعالنا: وهذا ما يجعل وصفها أنثروبولوجيا. فحينمـــا يتعلق الأمر ببشر، فلابد أن تكون لدى القدرة على معرفة كيف يتصرفون – فقـــد أثبتت التجربة (كما يبرهن على الحركة بالمشى) أن الرهان قائم. فما بـــين قربـــان الكومو Komo الذى كنت شاهدا عليه ذلك اليوم بالقرب من سيجو Ségou، إلـــى القداس الكاثوليكى المألوف لدينا إلى حد ما، قد تبدو قائمة الأشياء الوسيطة طويلة، ولكنها ليست لا نهائية. وعدد التحولات اللازمة يجعل التعلم إلى حـــد مـــا صـــعبا ولكنه غير مستحيل. فإذا كان هذا هو الحال فلنا بعض العذر فـــى أن نتســـاءل إن كانت تلك بالفعل أفعالا (فإننا لا نفهم التفاعل الكيميائى أو ظاهرة الكسوف ولكننـــا نفسرهما بعلتهما) أو كان هؤلاء الأشخاص بالفعل بشرا.

إن الصعوبة تكمن فى أن كل فعل إنسانى يقـــوم علـــى أســـاس كـــم مـــن الاعتبارات والتدليلات التى يصعب غالبا قولها، دون أن يعزى هذا إلـــى اســـتحالة

---

(٥٦) وهو تعريف أستعيره من توبى ناتان: ارجع إلى

L'influence qui guérit, Paris, Odile Jacob, 1994, p. 183

وصفها أو إلى أنها أشياء غير واعية، أو أنها لا تشكل نظاما لمجرد أن أحــدا لــم يفكر فيها. فكل ما يتفق عليه الفاعلون دون أن يناقشوه أو يقرروه غالبا، ودون أن يكونوا بحاجة للتصريح به ما داموا فيما بينهم، وبما أنه شيء طبيعي، محصلته لها شكل "عالم ما ": نعيش " بداخله " دون أن نطرحه على هذا النحو، وهو " يســرى دون أن نسميه أو نتحدث عنه".(٥٧)

ومن هنا كانت العتامة المرتبطة بالأفعال البشرية أيا كانت، بدءا من أكثرها ألفة بالنسبة لنا، أى أفعالنا. ولهذا كانت مقابلــة " أنثروبولوجيــة القريــب " بــــ "أنثروبولوجية البعيد " لا أساس لها من الناحية المعرفية. فلوصف أبسط الأفعــال لابد من معرفة عالم بأكمله. أى بيان الفروق بين العالم بتأن، بين ما يمكن أن يفعل ومالا يمكن أن يفعل بالنسبة لأوضاع اجتماعية تاريخية ما. ولكن كل عالم هو أحد بدائل سلسلة من العوالم الأخرى التى يدخل ضمنها بالضرورة عالمى أنا. وبما أننا نحن البشر نعرف كيف نتصرف فى عالم ما، فهذا يعطينا القدرة علــى التصــرف بصورة جيدة فى العوالم المتعددة. وبالفعل تتطلب أغلب المواقف من الفاعلين هــذه المهارة. والبعض يعانى من هذا، ولكن البعض الآخر خبير فى الأمــر. وتتمثــل الخبرة الأنثروبولوجية فى التنقل، ليس بعيدا بالضرورة، فأحيانا ما يتم هذا بمجــرد الفكر، أو بتحويل النظرة ولكن بالقدر الذى يسمح باجتياز الاختبار وبمحاولة معرفة عالم غير مألوف. ولأن ما يكون بديهيا بالنسبة لهؤلاء الأشخاص وهم يأتون فعــلا ليس بالضرورة بديهيا بالنسبة لى، أنا، من ينظر إليهم وهم يأتونه، فإن هذا هو مــا يجعلنى فى وضع يفرض على أن أعلم كيف يتصرفون. إنهــا تجربــة لوضــع لا تتعايش فيه عدة عوالم مختلفة فقط – من بينها عالمى الخاص – ولكنها تتواصــل فيما بينها وتتشابك فى الوقت ذاته.

(٥٧) F. Héritier, Masculin/féminin. La pensée de la différence, Paris, Odile Jacob,1996- p. 10.
صدرت الترجمة العربية لهذا الكتاب تحت عنوان " ذكورة وأنوثة، فكرة الاخــتلاف" ترجمــة كاميليــا صبحى عن الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة – ٢٠٠٣. (المترجمة)

وفى النهاية، نحن قادرون على فهم فعل الغير. رغم أن هذا الفهم لا يتم من خلال تأويل للمصرح به والمسكوت عنه، ولا بتخمين المعنى المضمر (العقلى، الداخلى)، فمن الصعب تأكيدا الوصول إليه أو التحقق منه بمجرد ملاحظة السلوك، أى أنها محصلة معرفة غير متحققة تجعل من المستحيل إجراء تغيير الهوية بل تكرس " عبادة التفرد ".[٥٨] وفهم فعل، هو بالأحرى النجاح فى وصفه بطريقة تجعله يبدو لنا كأحد الطرق الممكنة للقيام بهذا الفعل، ولكن بقواعد أخرى، أو فى ظروف أخرى. إن تمزيق النوت الموسيقية الأخيرة لشوبرت بعد وفاته، وتحويلها إلى قطع صغيرة وزعت على تلاميذه المقربين، هى لاشك علامة على الإجلال، نفهمها بالطبع كما يقول فتجنشتاين Wittgenstein،[٥٩] حتى وإن كنا فى هذه الحالة نفضل عدم المساس بهذه النوت الموسيقية وحفظها بمنأى عن كل شىء. هذا التفهم نصل إليه من خلال عمل دؤوب يهدف إلى التعميم، أى إلى تحويل الغيرية بغرابتها الظاهرية إلى اختلاف معروف، يمكن السيطرة عليه.

---

(٥٨) المصدر السابق ص ٣٤.

(٥٩) السابق ص ١٧-١٨.

الجغرافيا: طبيعة ومجتمع ؟ (٦٠)

بقلم مارسيل رونكايولو
Marcel RONCAYOLO

ترجمة: د. كاميليا صبحى
مراجعة: د. محمد على الكردى

لا يسعى هذا المقال على الإطلاق إلى تقديم رؤية وافية للمنهج العلمى الذى تنتهجه الجغرافيا، ولا تاريخ كامل ومنظم للتحولات التى شهدتها، ولكنه يسعى فقط إلى تقديم شهادة عن تجربة ما.

والجغرافيا فى أصلها ممارسة أكثر منها علما. فهى ممارسة تتيح للإنسان أن يعمل على بيئته المباشرة وأن يحدد موقعه منها. فالجغرافيا إذا معرفة أكثر منها علما، وتصورا أكثر منها تحليلا، وفضولا لمعرفة الأماكن والممارسات الأخرى. وخط السير والدليل يعد امتدادا طبيعيا لها. وقد ورثت لاحقا عن "أبوقراط" وضعا صعبا ربطها بالطبيعة والإنسان من خلال تفسير يعطى الأولوية للطبيعة. ولا يدهشنا أنه إلى جانب أدب الرحلات الذى اتخذ فى بداية القرن التاسع عشر مع هامبولد Humboldt شكل الوصفية المنهجية للمناظر الطبيعية، فإن الطب أيضا كان أساسا لأعمال كثيرة أسهمت فى صياغة القوانين الطبيعية ووصف بعض المواقع والسلوك الإنسانى. ويستدعى هذا الوضع أن نتأمله انطلاقا من أنماط سببية متعددة. وبخلاف معظم العلوم، بما فيها العلوم الاجتماعية والإنسانية، فإن النماذج التفسيرية لا تنبع منها ذاتيا. ولعل التفسير الاجتماعى وحده – على سبيل المثال – هو القادر على تحليل المجتمع بذاته. ومن هنا اكتسبت الجغرافيا صورتها التى

---

(٦٠)نص المحاضرة رقم ٩٧ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٦ أبريل ٢٠٠٠.

تتماس مع جميع المجالات والتى تعد بالتدخل لتقييم الموقف بمجرد أن تتخذ الحدود المشتركة صورة أراض إقليمية يتم طرح تساؤلات علمية بشأنها.

بين التحديد من خلال الطبيعة وتحديد الطبيعة

ويتضح لنا أن نموذج الجغرافيا تطور بين مصطلحين: فمع نهاية القرن التاسع عشر، وفى ظل الشكل التقليدى الراسخ للجغرافية الذى دعمه التقدم الباهر للأطروحات البيولوجية، بداية من مرحلة الثباتية Fixisme [٦١] ومرورا بالمرحلة التطورية évolutionnisme [٦٢] التى تحدث عنها لامارك Lamarck ووصولا إلى المرحلة التحولية Transformisme،[٦٣] كانت الأولوية دائما لتعريف الطبيعة كأساس للنشاط الإنسانى وأنماطه طبقا لرايتر Ritter الذى يعد مؤسس الجغرافيا الألمانية، وفيدال دى لا بلاش Vidal de La Blache الذى طرحها أيضا على هذا النحو فى فرنسا، بصرف النظر عن أى تحفظ على فكرة الحتمية[٦٤] الآلية وإمكانيات التأقلم المعروفة لدى الإنسان. ويشهد على هذا تقسيم البشر حسب أنماط الحياة، والاهتمام البالغ بتعريف الأقاليم الطبيعية، والمكانة التى منحها الوصف

---

(٦١) Fixisme الثباتية: نظرية بيولوجيه تقول أن الكائنات الحية تنحدر من أصول نشأت مع بداية الخليقة وأنها تناقلت خصائصها عبر الأجيال دون أن يطرأ عليها تغير. (المترجمة)

(٦٢) évolutionnisme: التطورية – استبعد Lamarck نظرية ثبات الكائنات ثم جاء داروين عام ١٨٥٩ ليتحدث عن نظرية النشوء، وتطور الكائنات. (المترجمة)

(٦٣) Transformisme: التحولية – نظرية تقول إن الكائنات الحية من نبات وحيوان بعيدة كل البعد عن الثبات بل إنها شهدت تحولا تدريجيا عبر الزمن خلال انتشارها على سطح الكرة الأرضية. (المترجمة)

(٦٤) Déterminisme: الحتمية نظرية تقول إن أفعال الإنسان تطرأ عليها تغيرات اجتماعية تحكمها عوامل لا دخل له فيها. (المترجمة)

الجغرافى ذاته باعتباره وصفا أساسيا للتاريخ الإنسانى (ارجع إلى وصف جغرافية فرنسا Tableau de la géographie de la France لمؤلفه فيدال Vidal وهو مقدمة لكتاب تاريخ فرنسا l'Histoire de France للافيس Lavisse ١٩٠٣) . أما اليوم، فإن البيئة والأنواع التى تسكنها والتى يتعامل معها الإنسان الموجود فى مجتمعات ويستخدمها، هى صنيعة هؤلاء البشر، حتى وإن حاولوا الاعتماد على الآليات الطبيعية. ولكنهم قد يفسدوها أيضا، فيتحول التاريخ الطبيعى إلى نوع من التاريخ البشرى أيضا. هذا التحول ينعكس من خلال دراسة التكوينات النباتية على سبيل المثال. كما أن هناك عودة مؤخرا إلى العناصر الأولية مثل الماء والهواء.

فالمسألة ليست مسألة ثورة بقدر ما هى نوبة وعى. وحتى لا نخرج عن موضوعنا، وهو الجغرافيا طبقا للمنظور الفرنسى، نعود ونقول إن هناك تساؤلات استلهمها المؤلفون من أعمال فيدال Vidal. فعلى سبيل المثال، هناك كتاب يتسم بالإبهام ظهر فى مرحلة مبكرة، وأثار جدلا واسعا (وكان هو محل جدل فى حد ذاته)، وهو كتاب مناسبات هدف أساسا إلى إبراز جغرافية فيدال مقابل المدرسة الألمانية والبنية الاجتماعية التى يطرحها المطبقون لفكر دوركايم. ونجد فى هذا الكتاب أبسط تعبير عن الصورة العكسية لهذا النموذج. وسوف أورد هنا نص الفقرة التى أشير إليها، ففيه الكفاية لإعطاء هذا العمل دورا جوهريا (حتى إن لم يعجب هذا أغلب الجغرافيين الذين يزعجهم - بصورة أو بأخرى - أن ينحصروا فى الطبيعة أو السياسة). يقول الكاتب:

"من يدرس تأثير الظروف الجغرافية أو بنية المجموعات الاجتماعية قد يضيع وسطها. ومع هذا نود أن نؤكد على ضرورة إعطاء قيمة أساسية - وليس فقط قاطعة - بل فريدة لهذه الظروف. ولكن من يقلب المصطلحات، ولا يتساءل عن تأثير المجموعات الاجتماعية على الوسط الجغرافى، وإنما (...) عن ملامح "مكان" محدد، أو مجموعة جغرافية لو درست بشكل مباشر أو أعيد تشكيلها

تاريخيا لأمكن تفسيرها من خلال العمل المستمر -إيجابيا كان أم سلبيا - لمجموعة إنسانية أو لشكل من أشكال التنظيمات الاجتماعية. فمن فعلها - وهو حذر - فلن يخشى الوقوع فى خطأ أو خلط أو تعميم مبالغ فيه".(٦٥) وربما طرح المؤلف بهذا أساس الجانب المعرفى ولو بشكل محدود.

بقى إذا تحويل مثل هذه الاعتبارات إلى إجراءات بحثية. فبيير جورو Pierre Gourou على سبيل المثال يرفض تفسير التنظيمات البشرية من خلال وسطها البيئى، وإنما ينطلق من التصور الحضارى الذى قد تنتقل ملامحه جغرافيا من مكان إلى آخر حسب حركة البشر أو انتشار الأفكار. وكان روجيه ديون Roger Dion أكثر حذرا فى طرحه الأمر، فمن خلال تجميع ملف معقد يضم الأماكن الزراعية فى أوروبا الغربية بتنوعها وتشابكها، حاول روجيه ديون أن يحدد دور الجغرافيا الطبيعية ودور التاريخ. وفى نهاية تجربته الخاصة، وتجربة من تبعوه، فسر نقاط الاختلاف من خلال مقابلة العادات الثقافية والعرقية التى بحثها بلوك أيضا، بالأزمنة التاريخية الطويلة التى تلعب دورا فى صالح المجتمعات الزراعية أو الفردية التى يمكن دراستها بطريقة أكثر دقة فى إطار الزمن من خلال مقاومة الفلاحين وسطوة البرجوازية.

الحل المنهجى

يمكن لهذا الجدل أن يقودنا إلى مخرجين: إما الفصل بين الجغرافيا البشرية (التى يمكن تقسيمها أيضا) وجغرافيا المكان، وهذا ما تم تطبيقه بصورة موسعة، فأبرز أصول الجغرافيا كتخصص علمى، وهى فى حد ذاتها أصول متنوعة فى

---

(٦٥) Febvre (L.), La Terre et l'évolution humaine, 1922

العالم، أو وضع وحدة وعلاقة أقل " خطية " بين جميع العناصر التى تشكل وسطا جغرافيا. وقد أعاد التفكير المنهجى التجانس للنظم الطبيعية، ثم جعل الإنسان فاعلا فيها، ليكون كل منهما سببا ونتيجة فى آن. وهو منهج أعطى نتائج بديهية فى مجال تحليل الأماكن التى يقال عنها "طبيعة ". وكانت هناك محاولة - لاقت نجاحا - لمد هذا المنهج ليشمل دراسة الكيانات الجغرافية المصنوعة Artefact كالمدن. وتعد الصيغة الأمريكية التى قدمها برايان بيرى Brian Berry لدراسة المدينة كنظام داخل نظام المدن، نموذجا لمثل هذا التطبيق.

وقد امتد نطاق الدراسة المنهجية مع تطور التحليل الكمى وامتداد البحث التحليلى القائم على المنهج العلمى العقلانى opérationnelle ليشمل المجال الجغرافى. وقد توازى هذا المنهج منذ الخمسينيات مع النزعات التخطيطية. هكذا سعت الجغرافيا إلى تتبع الظواهر المنتظمة وتفسيرها وإبراز تأثيراتها القائمة أو المحتملة وحسابها.

ولكن الحدود لا تقف فقط عند مجرد إمكانيات حسابية، بل تبين أن النظم غير مغلقة - أو لنقل ليس بنفس الدرجة - وأن ثمة خللا ما قد يحدث حتى أنها تستنفد فى بعض الأحيان بصورة ما. وهذا يعنى باختصار أن تكرار حدوث بعض الأشياء ما هو إلا احتمال قابل للمناقشة. ومن ناحية أخرى، فإن مجرد دراسة واعية للوقائع تظهر أن بعض النظم التى تم تعريفها على أفضل نحو، والتى تبدو متجانسة، ليست فى أغلب الأحيان إلا انتهاء لتاريخ طويل لم يأخذ كل عنصر من عناصره مكانه الصحيح منذ البداية، ولم يكن هناك تزامن بين هذه العناصر، كما هو الحال - على سبيل المثال - بالنسبة للنظام الزراعى الذى يضم الوحدات السكنية المجمعة والحقول، إضافة للضغوط الجماعية. وهذا أيضا معناه باختصار أن العيوب لها جاذبيتها الرهيبة. وكيف ننتقل من منطق التكرار (بمحدودية "مهمته" وتوازناته) إلى منطق التجدد؟ ولنضف إلى هذا أن النماذج التى تم وضعها كانت

أقدر على تفسير الماضى (مثل بناء شبكات السكك الحديدية)، وهى نتائج معروفة ومتوقعة بشكل مسبق. ونلاحظ أن كل شيء يعتمد على مدى السيطرة الفكرية على الظاهرة، على مادة من الصعب إخضاعها للتجريب. ولنتذكر ما تم استنتاجه منذ وقت بعيد بخصوص التحليل البيئى العاملى[٦٦] L'écologie factorielle المستخدم فى أغلب الأحيان لدراسة المدن والسلوكيات. ولكن هذا التحليل يظل مرحلة سابقة على التفسير كما يقول بيير جريكو Pierre Grecco . وهذا فرض الرجوع إلى من يلعبون دورا اجتماعيا وإلى الزمن كما حدث بالنسبة لأنظمة معرفية أخرى.

ويتضح هذا جليا فى الجغرافيا. فالتغيرات التقنية فى العالم الحديث طالت بشكل خالص ما شكل ركيزة هذا التخصص، أقصد العلاقة بين القريب والبعيد، وعلاقة الحركة بالزمن والمسافة المادية الحقيقية بالمسافة المتصورة. فما تدرسه الجغرافيا ليس مساحة شاغرة لا يشغلها شيء، فالمساحات تربطها مواقع وأشياء (سواء كانت طبيعية أم مبنية) ويربطها أكثر تهيئة هذه المساحات، إضافة إلى التمثلات والقيم الرمزية المرتبطة بمنطقة ما فى هذه المساحة. وهذا يعود بنا من جديد للجغرافيا باعتبارها علم الأماكن، ولكن فى ظل تطور تقنى ينزع إلى إذابة مفاهيم الزمان والمكان، وإحلال الفكرة الافتراضية مكانها، وبمعنى أدق، إحلال المعانى المجردة محل الحقائق الملموسة سواء بالنسبة للمكان أو الزمان. هكذا تعرف الآن أرضية تخصص ما والمساحة العامة باعتبارها مكانا سياسيا معنويا، ويسير الزمن الحقيقى من سوق للأوراق المالية إلى آخر.

---

(٦٦)يرتكز التحليل العاملى analyse factorielle على مجموعة من التقنيات الرياضية تتيح تحليل شروط التغير الخاصة بعدد من المتغيرات، بردها إلى عدة مكونات أساسية. وهو أساسا جزء من الدراسات الخاصة بالذكاء المستخدمة فى علم النفس، ويسمح التحليل البيئى العاملى بالوصول إلى أفضل الرؤى المستقبلية الخاصة بتنمية المدن فى ظل السياق العاملى الحالى. (المترجمة)

الوضع الحالى لهذا التخصص

فهل معنى هذا أن المخاوف القديمة، بل وموضوع الجغرافيا ذاته آخذين في التلاشى فى إطار تغيير لا يندرج ضمن "موضة " علمية؟ لا سيما وأن هناك اتجاهات جديدة أخرى تدفع إلى العولمة والفردية التى تجعل مثل هذه التقنيات ممكنة. ربما كانت هذه النوعية من التهديدات هى التى تجعل من هذا التخصص موضوع الساعة. وأرى أن هناك ثلاثة أسئلة رئيسية تجعل من التفكير فى الجغرافيا ضرورة ملحة.

فالعالم ينتقل من مرحلة تنظيم الأراضى الإقليمية إلى مرحلة تنظيم الشبكات. فكيف نفكر حاليا فى مسألة الإقليمية territorialité؟ لا شك أن تعريفنا لها لابد أن يتجاوز حاليا كونها مجرد مساحات متتابعة ومحيط دائرى مغلق. فهل يعنى هذا إمكانية وجود تعددية إقليمية (ومقابل هذا هناك الشعوب المنغلقة على ذاتها) أو أراض إقليمية غير متتابعة، أى لا تقع كلها فى المكان نفسه، مثل أراضى البدو الرحل على سبيل المثال التى نبهنا موس Mauss من قبل إلى وجودها؟ وفى المقابل، هناك حديث عن العمل داخل المنزل، وعن إمكانية الوصول إلى الشخص رغم تحركه والتى أفادت منها بعض التطبيقات للوصول إلى المعلومات على سبيل المثال. فهل انعزل الفرد وسط نظم علاقات معنوية أو افتراضية؟ لقد كان فى نجاح فكرة الهاتف المحمول مفارقة حقيقية، فهذا يعنى التمسك بالحركة والحرص على الإبقاء على دائرة الاتصال فى أى مكان يكون فيه الإنسان. ويردنا هذا إلى الموقف اليومى - غير الواضح - من التنقل، أهو ضرورة أم طرف، ومن البيئة المحيطة أو لنقل الوسط المباشر المحيط بالسكان. أيدخل هذا ضمن مشاكل الحياة اليومية؟ ولكن مع تعديل بعض العناصر فإن مسألة الأرض الإقليمية هى ما تقوم عليه الجغرافيا بشكل أساسى باعتبارها أحد أسس العلوم السياسية - مع كل هذه التناقضات التى تؤثر علينا - وهل لنا أن نتخيل مواطنا دون أرض إقليمية؟

النقطة الثانية: وتتعلق بإدخال عنصر الزمن فيما نسميه بتنظيم المساحة المكانية. وليس فى هذا انتصار للفلسفة " الزمكانية " وإنما هو حساب لحقيقة جيدة سارية منذ تحليل النظم. فما يهم بشكل أساسى ليس إيقاع مؤسساتنا البشرية الذى يتكرر ويزداد تباينا، وإنما هو التغير فى الانتقالات الذى يعنى تنظيما آخر للمكان، ودورا آخر للأماكن والتصورات الخاصة بالأراضى الإقليمية. أضف إلى ذلك جانبا معرفيا آخر هذه المرة – يخص مسألة إدخال عنصر الزمن. فلا سبيل للأخذ بتصور الخبراء أو المتخصصين ونحن بصدد تهيئة الأراضى الإقليمية، ولا يمكننا إجراء عملية تحويل أو إسقاط لمجتمع جاهز ليحل محل آخر قائم بالفعل. فلابد من التفاوض فى الأمر. وتقع التغيرات – لا سيما التى تشهدها المدن – بين الذاكرة والمشروع. ويقودنا هذا إلى مفتاح من مفاتيح " منطق الكائن الحى"، حتى وإن كان التماثل البيولوجى مازالت تحفه المخاطر...

أخيرا نصل إلى المخاطر. سيكون من المجدى هنا أيضا أن نرجع الى النظام. فالمخاطر الطبيعية تأخذ أبعادا مختلفة حينما تخترق أنظمتنا – التى تبدو منتظمة. فهى تبرز مناطق الضعف فى مجتمعاتنا. ويضاف إلى هذا المخاطر التقنية البحتة لهذه الحضارة، ونتائج قلب النموذج الذى أشرنا إليه فى بداية عرضنا هذا. فالإنسان لم يعد يتصرف فى طبيعة يفضل فقط الحفاظ عليها، وإنما أصبح يتدخل جزئيا فى تشكيلها، مما يمثل تهديدا لها. وبهذا إن لم تعد الجغرافيا إلى تتابعها الأصلى فستعود على الأقل إلى وحدتها.

تاريخ الفن يشهد منعطفا(٦٧)

بقلم هانز بيلتنج

Hans BELTING

ترجمة: د. كاميليا صبحى

مراجعة: د. محمد على الكردى

دخل تاريخ الفن، باعتباره نظاما معرفيا، مرحلتــه النشــطة كأحــد العلــوم الإنسانية فى الوقت نفسه تقريبا الذى شهد تأسيس المتاحف. واتخذ فى ذلــك الحــين اتجاها متحفيا، وهذا ما يفسر بسهولة ارتكاز موضوعاته علــى الأعمــال القديمــة المعروضة فى المتاحف. ولتصنيف هذه الأعمال، كان لابد من توافر أســماء دقيقــة مصحوبة بالمعطيات التاريخية المقابلة لها. فالبيان التعريفــى الــذى نجــده بجــوار اللوحة كان يتطلب معلومات عن الرسام الذى قام بها، ومكانة هــذه اللوحــة وســط إنتاجه الفنى ممثلا فى أعماله الموجودة فى المتحف. ومع هذا، فإن مجــرد وجــود تاريخ لن ينبئنا بالكثير إن لم نضعه فى إطار من الشرح الخــاص أو العــام الــذى تستمد منه اللوحة معناها. وكذلك لا تأخذ السير الذاتيــة للفنــانين معناهــا إلا عنــد وضعها فى إطار تاريخ عام مثل تاريخ " المدرسة " الفنية التى ينتمى إليهــا الفنــان على سبيل المثال. وقد لعبت " المدرسة الفرنسية " بــالطبع دورا أساســيا بالنســبة للمجموعات الفنية الموجودة فى متحف اللوفر. ويوم كان التصنيف القومى ســاريا، عدت "المدارس" بمثابة تصورات عامة للفن. غير أن انتشارها لم يتزامن مع صعود الأمم الحديثة، وإلا لما وجدت مدرسة فينسيا أو فلورنسا التــى أظهــرت بالفعــل أن إيطاليا كانت تخطو أولى خطواتها لتكون أمة. وقد حاولت أولى كتالوجــات متحــف

(٦٧)نص المحاضرة رقم ٩٨ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٧ أبريل ٢٠٠٠.

اللوفر الابتعاد عن الفنان والمدرسة لتقدم بالأحرى مسيرة الفنون عبر الزمن في صورة حدث عالمي. وهكذا، أصبح "التقدم" الذى تحكمه قوانين محركا لتاريخ الفن الذى وصل مع هذا – سواء فى العصور الوسطى أو فى عصر النهضة – إلى درجة عالية من الاكتمال، حاولت المدرسة الكلاسيكية أن تعيد النظر فى مسألة تجاوزه. فمنذ البداية، كان هناك نموذجان متقابلان من الصعب حل تناقضهما.

وفى عام ١٨١٥، حينما قام كاترمير دى كانسى Quatremère de Quincy، ممثل الحكومة الفرنسية قبل الثورة، بنشر نقده الشهير للمتحف الذى كان لا يزال مؤسسة شابة، فقد أظهر اعتراضه على هذا التغير فى فهم الفن. فمن يجعلون من المتحف شيئا تاريخيا – طبقا لرأى الكاتب – هدفهم " قتل الفن ليصنعوا منه تاريخا". لقد ساد طويلا فى تاريخ الفن نظام المعرفة المكتسبة عن طريق الأعمال المتحفية أو الفن المعروض فى الكنائس والقصور والحدائق. وأخيرا، جاء إنشاء متحف اللوفر فى أعقاب الثورة الكبرى. وبصورة لم يسبق لها مثيل، ومن خلال تجسيد تاريخ للفن العالمى، ليكفل للشعب امتلاك فن لا جنسية له، بعد أن كان حقا مكفولا للقصور والكنائس فقط. أما مسألة المضمون، أى دلالة الأعمال الفنية وموضوعها، فقد تراجعت للمرتبة الثانية. ولم تشع مسألة المضمون إلا فى القرن العشرين بفضل الأبحاث التى قادها المهاجر الألمانى إيرفاين بانوفسكى Erwin Panofsky فى جامعة برينستون باسم علم الأيقونات Iconologie. ومع هذا، وعلى عكس ما قد يشير إليه هذا التصور واسمه، لم ينجح علم الأيقونات قط فى إعطاء منهج عام لتحليل الصور. فاقتصار اهتمامه على الفن من دون الصور غير الفنية جعله لا يسعى لفهم دلالة الأعمال الفنية قياسا لثقافة عصرها وتاريخه، بل على العكس، انصب اهتمامه على بحث ظروف السياق الثقافى فى هذه الفترة التى اتضحت من خلال الأعمال محل الدراسة. هكذا انعزل تاريخ الفن طواعية عن العلوم الإنسانية وطالب باستقلالية الفن، متجنبا ربطه بأية آثار نصية أومادية أخرى تخص التاريخ.

هذه الصورة التوضيحية تتيح لنا شرح الطريق الذى سلكه تاريخ الفن خلال قرنين، هما عمر وجوده. فقد قام منذ البداية بعملية انتقاء جذرية للموضوعات التى يتناولها، ما زالت آثارها ماثلة حتى يومنا هذا. وأود هنا فى عجالة أن أتحدث عن هذا الانتقاء من وجهات نظر ثلاث.

ثلاثة اختيارات وثلاثة استبعادات

- أول مسألة تخص الفن الحديث. فلمدة طويلة، ظل الفن الحديث لا يشكل مادة بحثية مفضلة. ولم يتغير هذا الوضع إلا مع الحرب العالمية الثانية، ولكن هذا التغير أدى منذ ذلك الحين إلى انقسام هذا العلم بصورة تماثل الفرق الذى نلحظه بين المتاحف والأدوار التى تقتسمها (أقصد، متاحف الفن الحديث أو المعاصر والمتاحف الأخرى). وفى هذا الصدد، هناك وجهتا نظر: فقد أثير دوما جدل حول مدى جدية الفن الحديث، وجواز إدراجه بالفعل ضمن التاريخ العام للفن. وقد ظل هناك وفاء - مقصود أم غير مقصود - لتقاليد هذا العلم منذ بداياته التى شهدها مطلع القرن التاسع عشر.

- ولأسباب مماثلة، استبعد تاريخ الفن من موضوعاته الفن غير الغربى. ومازال فهم هذا العلم لذاته (وربما جاز أن نقول: عدم فهمه لذاته) يعانى حتى يومنا هذا من اعتقاده أنه يكتب تاريخا عالميا للفن. مع أن نظرة فاحصة له تجعلنا نتيقن من عدم احتوائه إلا على الفن الأوروبى، ثم منذ عهد قريب، على الفن الأمريكى أيضا. ومعروف أن هذا التناقض جزء لا يتجزأ من إشكالية فهم الحداثة لذاتها، فهى تعلن استقلاليتها عن بقية العالم وتعطى مع هذا لنفسها حق التحدث بلسان العالم كله، وتمثيله بأفكارها الخاصة. ومن ناحيته، فقد تخلى تاريخ الفن بكل سهولة عن فنون العالم الآخر وعهد بهذه المهمة إلى

الإثنولوجيا، مما أسفر عن ذلك الجدل الشهير الخاص بالتساؤل بشأن عرض الأقنعة الإفريقية – على سبيل المثال – على أنها أعمال فنية أم مجرد وثائق أثنولوجية. ونعرف أن هذا الجدل امتد إلى وقت إنشاء أحدث المتاحف في باريس، رغم أن الفنانين الطليعيين سعوا جاهدين مع ظهور التيار المسمى بالبدائية – منذ نحو قرن من الزمان – إلى دفع ما سمى بالفن البدائى إلى مصاف الفن الأصيل.

- ولكن تأثير الفكر التقليدى جعل وجهة نظر ثالثة، تخص شكل هذا الفرع من العلم وأدواته، هى التى تفرض نفسها خلال القرنين المنصرمين. فقد تزامنت أولى خطوات تاريخ الفن مع بداية اختراع الوسائط التقنية الخاصة بالصورة الحداثية ممثلة فى الفوتوغرافيا، وبعدها الفيلم، وهى وسائط رفض تاريخ الفن فى بداية الأمر -عن وعى- اتخاذها كموضوع له. واتجه أكثر بموضوعاته إلى الماضى وإلى المتاحف، فى ظل صراعه مع الإنتاج المعاصر من الصور القادمة من وسائل الإعلام. فقد عرف الفن، وظل يعرف على أساس الأنواع القديمة للتصوير الزيتى والنحت والرسم، وهى أنواع شكلت مجال متحف اللوفر ومقتنياته. وكان هذا وراء تفجر جدل حاد فيما بعد، أقل ما يقال عنه أنه جاء متأخرا، بشأن إدراج الوسائط الأخرى ضمن موضوعاته. ولم تجذب الفوتوغرافيا الانتباه إلا بعد أن تم الاعتراف بها كفن أصلى ووجدت طريقها إلى المتاحف. كان على الفنانين أن يجعلوا هذه الوسائط مقبولة حتى يعيرها مؤرخو الفن اهتماما. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الوضع يتكرر بشكل أوضح اليوم مع وسائل الإعلام. فمازال ينظر للفيديو ولفنون الحاسب الآلى بحذر وكأنهما خيانة للفن ويتهددان هويته. ويتواكب هذا مع ما تقوم به التكنولوجيا من محاولات متناقضة لتحظى بوضع الفن نفسه وتظفر بحرية أكبر على الصعيد الاجتماعى.

نظرة على الوضع

ومع هذا، يمكن وصف الموقف بصورة أخرى غير التى قمت بها، وفهمه على أنه محاولة للحفاظ على المعيار الخاص بتصور فن أوروبى تحديدا، ومقاومة جميع الاتجاهات التى تدفع إلى حله. ويمكن تبرير مثل هذا المشروع بمجرد أن نتأمل وضعه الخاص ونتعرف على دوافعه الذاتية. ولكن مثل هذا الإجراء فى حد ذاته لن يكون ممكنا إلا حينما نلتزم بالتحاور مع أوضاع أخرى بدلا من الاكتفاء بإشاحة نظرنا عنها، وبترك أنفسنا لتشاؤم ثقافى يمارسه على الفن أساسا أشخاص لا يعيرونه الاهتمام الأول. فتاريخ الفن بالفعل حبيس تقاليد ولدت فى زمن مختلف كل الاختلاف، وتحركها مصالح تختلف بدورها كل الاختلاف. والحقيقة أنه لابد من ضخ الحياة دوما إلى شرايين التقاليد من جديد، وإلا تدهور بها الحال لتصبح مجرد تكرار. فالجدل الخاص بالفن المعاصر يتعلق فى واقع الأمر بطقس ما يشى بالنظرة الخارجية الموجهة إلى الفن. فهم يريدون جعل الفن نموذجا دون أن يدركوا أن عددا كبيرا من الفنانين لم يعد يعبر عن قضايا عصره بالابتكارية والحرية نفسيهما، على عكس ما يقوله صناع الرأى العام الرسمى. واسمحوا لى أن أذكر هنا أن شعار جوزيف كوزوث Josef Kosuth أن "الفن يأتى بعد الفلسفة" قد سبق – ولكن فى اتجاه عكسى – تأمل أرتور دانتو Arthur C. Danto حول كون "الفلسفة تأتى بعد الفن".

وبالنسبة لفرنسا، لابد أن نأخذ فى اعتبارنا وجود اتجاهين فى الكتابة عن الفن لا نظير لهما بنفس الأسلوب فى أى مكان آخر، خاصة فى ألمانيا. فقد ظلت الدراسات الفرنسية الخاصة بالفن مدة طويلة فى موقف دفاعى نوعا ما إزاء الكتاب أو الفلاسفة الذين تقدمهم أسماء كبيرة فى الكتابات الفنية. فنظرا للتبكير بإنشاء المتاحف والقيمة التى كان يأخذها " الصالون" ، أصبح النقد الفنى قضية عامة فى هذا البلد، وراح الكتاب يدلون أيضا بدلوهم فى هذا المجال، ولنذكر على سبيل

المثال بلزاك Balzac وجوتييه Gautier وبودلير Baudelaire و فاليرى Valéry وسارتر Sartre وفوكو Foucault وليوتار Lyotard. ومن ثم، ترك التأويل الفنى الساحة خاوية أمام كتابة لا تخضع لقواعد معرفية محددة، وكان الوسيط هو اللغة. وهذا ما يجعلنا نفهم أن الدراسات الأكاديمية عن الفن فى فرنسا نمت فى اتجاه آركيولوجى وانكبت على قضايا داخلية خالصة، تاركة للكتاب المسائل الفنية أو الفلسفية. وتبنت فى ذلك الحين الدفاع عن معرفة الخبراء ضد تأويل الآخرين الحر (وهو نفس التمييز القديم بين الفنانين والهواة والغرباء عن هذا الفن). وعلى العكس من هذا، أخذ تاريخ الفن فى ألمانيا على عاتقه مهمة التأويل.

وبالنسبة للموضوع الذى أتحدث هنا عنه، فإننى أعترف بحساسية موقفى، بما أننى نشرت كتابين يحملان نفس العنوان "نهاية تاريخ الفن". صحيح أن العملين مختلفان، فعنوان الكتاب الأول ينتهى بعلامة استفهام ويعود إلى محاضرة افتتاحية ألقيت فى جامعة ميونخ، وهو للأسف الشديد الكتاب الوحيد المتاح فى فرنسا. أما الكتاب الثانى فيحمل عنوانا ثانويا هو "مراجعة، بعد عشر سنوات". وقد كتبته بعد انتقالى من الجامعة إلى مدرسة الإعلام العليا Hochschule für Gestaltung فى كارلسروه Karlsruhe، حيث أقوم منذ ذلك الحين بتدريس تاريخ الفن فى بيئة تسيطر عليها وسائل الإعلام الجديدة. ويعود اسم هذه المدرسة إلى الـ Bauhaus،[٦٨] أما تسمية " المدرسة العليا " فجاءت لسبب شكلى لا غير. وهناك فارق بين الكتابين. فالأولوية فى الكتاب الأول للمسائل المنهجية، فهو يتناول قبل كل شىء دور الفن الحديث فى التاريخ العام للفن. أما الكتاب الثانى فيهتم بالأحرى

---

(٦٨)تأسست الـ Bauhaus على يد ولتر جروبيوس عام ١٩١٩، ومعنى الكلمة الحرفى هو "بيت المبنى". وكانت تدرس بها الفنون الكبرى والفنون التطبيقية على يد أكبر فنانى هذا العصر بهدف استخدامها فى مجال العمارة. وكان تأثيرها بالغا على القيم الجمالية المعاصرة، مما جعل عددا كبيرا من المدارس والجامعات تتبنى مناهجها التعليمية. كما استعانت الصناعة أيضا بتصوراتها وطبقتها. وقد أغلقت على يد النازيين بعد وصولهم إلى الحكم عام ١٩٣٣. (المترجمة)

بالتغيرات التى طرأت على العالم وأثرت على تاريخ الفن، سواء تم بحثها أم لا. ومثالا على هذا، سوف أكتفى بذكر المجموعات الجديدة المؤلفة من أوروبا الشرقية والغربية، والمسافة التى تزداد اتساعا بين أوروبا والولايات المتحدة، وأخيرا العولمة التى تتضح من خلال تزايد إقامة "البيناليهات" الفنية فى أرجاء العالم. ومع هذا، فإن حديثى عن نهاية تاريخ الفن لا يعنى فى أى من الكتابين ما يمكن أن يتبادر إلى الذهن، أقصد أنه لا يعنى نهاية وظيفة تخصص معرفى خاص، بقدر ما يعنى أن هناك حاجة إلى مراجعة هذا النموذج المعرفى. ومراجعة القواعد التى ظلت حتى الآن فى أذهاننا راسخة باسم تاريخ الفن.

النموذج المعيارى أو القاعدة معيار لتاريخ الفن

هذا النموذج المعيارى مسألة تخص الهوية الثقافية. فهو يضع صيغة متفقا عليها لتاريخ ما نسميه " فن " فى الثقافة الغربية. ومع هذا، لم يتوقف هذا النموذج عن التطور خلال القرنين الماضين، وهذا ما لا نعيه على الإطلاق. ولا يفسر هذا فقط الأدوات الجديدة التى لفتت الأنظار مع التطور الزمنى للفن، ولكن يفسره الانفتاح الزمنى والمكانى على عصور أخرى. فعند افتتاح اللوفر، اقتصرت الأعمال المعروضة على فن الزمن الجميل، أى على فن العصور الوسطى وعصر النهضة. ولم تفض هذه النهضة إلى فن الباروك فى فرنسا (وليس فى البلاد المجاورة) وإنما إلى كلاسيكية " القرن السابع عشر الفرنسى". وفى المقابل، ظلت لوحات ما قبل رافائيل مستبعدة فى هذا العصر على اعتبار أنها "بدائية ". ثم بدأ هذا المعيار يتسع شيئا فشيئا ليشمل العصور اللاحقة، ثم الفن الحديث ولكن بصورة أبطأ، مع استمرار الجدل القائم حتى اليوم حول ما يعتبره البعض معيارا فنيا فيما يعده البعض الآخر مجرد موضة فنية عارضة.

وقد استخدمت في وقت ما مجازا كلمة إطار بدلا من مفهوم المعيار. وطبقا لهذا التصور، فإن تاريخ الفن يعد إطارا، وكل ما يأتى داخله فنا، وكل ما يخرج عن حدوده ليس بفن. صحيح أننا أصبحنا أكثر تحررا فى هذا الشأن منذ ذلك الحين، ولكننا أصبحنا أيضا أشد تناقضا، فرغم اعترافنا بانتماء أشياء كثيرة فى العالم إلى الفن، بما فى ذلك الثقافات البدائية، إلا أننا نرفض إدراجها فى هذا التسجيل السردى الكبير الذى يتيح لنا عادة كتابة تاريخ الفن. أى أننا نحتفظ ضمنيا بحق اعتبار فن ما يرد ذكره فى تاريخ الفن فقط ويخضع لنموذج معترف به. فوجود هذا الإطار الافتراضى الذى يمثل داخله الفن التاريخى يؤكده عدم وجود فئات أخرى عديدة تنتمى لأقليات، ويؤكد بالتالى أن هذا الوضع مجرد نتيجة لخيال أسهمت الثقافة السائدة فى تكوينه. وأذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر الفن النسائى، والنظرة النسائية، وهو موضوع استرعى بعض الانتباه فى مجال دراسات النسب gender studies خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا نجد أن إطار الأشياء المنتمية إلى تاريخ الفن يتسم بضيقه المضاعف: فضيقه داخلى، بما أنه يستبعد الأقليات، وخارجى بما أنه يستبعد فنون الثقافات الأخرى (خاصة ما لا يدخل ضمن الحداثة طبقا للنموذج الغربى). فلا يصل إلى علم الفن إلا ما يسمح له بهذا فى جميع مجالات العلم والثقافة الخاصة بالعصر بعد مراجعة المعيار. ولعل تخصصنا فى مجال تاريخ الفن يمنعنا من رؤية هذا التغير فى النموذج المعيارى. فتجزئة المعطيات المعرفية تجعل كل واحد يشعر أنه سيد الأحداث فى مجال تخصصه، فلا يمثل بالتالى تاريخ الفن، بل مصالحه الخاصة فقط.

مراجعة الإطار

لقد أسهم انفتاح أوروبا على الجانب الشرقى فى تعقيد وضع تاريخ الفن فى هذه المنطقة. ففى دول أوروبا الشرقية وجورجيا حيث ذهبت مؤخرا مع مجموعة

من شباب الباحثين، هم يرغبون أيضا فى أن يمثلوا من الآن فصاعدا ضمن هذا الإطار الذى وصفت من خلاله تراث تاريخ الفن الغربى. ويتخذ هذا التمثل لفن العصور الوسطى شكلا من أشكال المطالبة بلغة مشتركة لجماعة إنسانية قديمة وقبل الحديثة koinê، أو بالنسبة للعصر الحديث انتماء بعض الفنانين المحليين من الطليعة إلى التاريخ الرسمى للفن. وبعد انقضاء عصر النهضة فى العالم الأرثوذكسى الذى بدأ ينتشر فى عصر الباروك فى الدول الكاثوليكية ومن يتصلون بها، لم تكن هناك أيضا رغبة فى أن يتم استبعادهم من الحداثة، باعتبارها تاريخا يبنى الهوية. ومع هذا، حينما نطبق نموذجا لتفسير الثقافة والفن الغربى البحث على وضعنا الخاص دون اجتهاد فى ابتكار تاريخ مواكب للفن له أولويات زمانية ومكانية أخرى، ففى هذا اندفاع ومجازفة ببناء تاريخى متعجل.

لقد اهتم الفنانون الحداثيون فى الغرب طويلا بكتابة تاريخ الفن على طريقتهم، وتدعيم معيار أرادوا أن يمثلوا فى إطاره. أما الطليعيون، فقد تواكبت رغبتهم فى الانفصال عن التراث مع إصرارهم على قيادة تاريخ الفن صوب المستقبل طبقا لمسيرة التقدم. وسعوا بدأب ليقدموا أنفسهم كذروة تاريخ الفن، وفى هذا تلميح إلى أخذهم مشوار التطور الطويل إلى غايته. ومنذ بدأ الفنانون فى الكتابة عن أنفسهم، أصبح عرض تاريخ الفن كله يقوم على تأسيس الحركات الفنية ومبرراتها. صحيح أنه كانت هناك فى المقابل نزعة إلى التحرر من ضغوط التراث، وترك تاريخ الفن ذى الاتجاه الواحد، ومن ثم "الخروج" منه. بدأت هذه النزعة بالهروب إلى ثقافات فنية أخرى (مثل اليابان بالنسبة لفان جوخ والفن الأوقيانى لنسبة لجوجان). وقد أغرت البدائية البعض بترك تاريخ الفن للتقليديين واللوذ بثقافات أخرى لم تكن حتى هذا الحين- والعهدة فى هذا على هيجل- قد عرفت أى تاريخ. وقد أقيم منذ عشرين عاما فى مركز بومبيدو عرض أوحى إلى بعنوان كتابى "نهاية تاريخ الفن". فخلال هذا العرض، أطلق الفنان آرفيه فيشر

Hervé Fischer صفير منبه، معلنا وصول تاريخ الفن إلى نهايته، وهو ما كتب عنه فى كتابه " انتهاء تاريخ الفن ".

وإذا كان باستطاعة فيشر فى ذلك الحين المطالبة بالتحرر من ضغوط التكرار والتجديد على حد سواء، فلا بد من الاعتراف أن مثل هذه المرافعة غير ضرورية حاليا. فقد أصبح من الصعوبة بمكان تبين نموذج تاريخى ملزم وسط الإنتاج الفنى الجديد. وما كنا نعده فيما مضى حرية فزنا بها على التاريخ هو بالأحرى الآن فقدان لهذا التاريخ فى الفن المعاصر. فقدان، لأن الفنانين لم يعودوا يعبأون بإضفاء الشرعية على أنماط عملهم، قياسا إلى أنواع تم تقييمها تبعا للتراث السابق. وهناك عوامل كثيرة مسئولة عن هذا، سوف أعددها أولا بصورة عامة.

فخلال الصراع الطويل بين الثقافة الرفيعة high culture والثقافة الجماهيرية low culture، حققت الثقافة الجماهيرية نجاحا ساحقا، وهذا يعنى أن مفهوم الفن لم يعد يستمد من ثقافة النخبة، ولكنه تبنى على العكس من هذا أشكال وسائل الإعلام ومضامينها.

ويرتبط بهذا أيضا نجاح التقنيات الحديثة أو حتى وسائط الصورة التقليدية للحداثة حيث لم يعد هناك معنى كبير لتصور كاتب يكتب بطريقة واحدة. ومن هذا المنظور علينا أن نفهم أنه منذ السبعينيات بدأ صناع الفيديو فى الظهور بأنفسهم فى الصورة ليبرهنوا جسديا أنهم بالفعل مؤلفو أعمالهم وأن لهم رؤية مبتكرة. وحتى بعد أن تحولت الفتوغرافيا إلى فن، وجدت صعوبة فى الدخول فى خريطة التاريخ التراثى لأعمال فنان، وهو النموذج الغالب فى تاريخ الفن فى ذلك الحين. وأخيرا، فإن فتح الحدود بين الفن الغربى وفن الثقافات الأخرى أدى إلى وضع جديد بالنسبة لممارسة العمل الفنى والتنظير فى علم الفن. وقد اتضحت آثاره أولا على الساحة المعاصرة، حيث لم تعد الطريقة التى كان يعرف بها الغرب الفن قديما صالحة. كما كان لها نتائجها أيضا على موضوعات تاريخ الفن.

ولم يمر كل هذا دون تأثير على تصور الحداثة ذاته. فقد ظل الغرب مرتبطا بنموذج الحداثة الكلاسيكية ارتباطا وثيقا، خاصة فى مجال الفنون التشكيلية، حتى أنه أراد أن ينفصل عن هذا النموذج ويرتبط بما اصطلح على تسميته "ما بعد الحداثة"، بعد أن فقدت النماذج السابقة كل مصداقيتها. وفى الولايات المتحدة، كانت القطيعة مع الحداثة مشهودة، لأن هذه الحداثة لم تدم طويلا. ولكن التطورات الثقافية العالمية والتداخلات بين المركز القديم والدوائر المحيطة أصبحت اليوم تتهدد الحداثة، ذلك أن الثقافات التى لم تتح لها فرصة المشاركة فى تاريخ الحداثة تعطى تعريفا مختلفا تماما لهذه الحداثة. وقد تخلفت عن أزمة الحداثة أزمة فى علم الفن أيضا. فهذا العلم – أو بالأحرى أدواته – أتاح تقديم الحداثة بصورة مميزة ، أولا من الناحية الشكلية (من حيث الأسلوب واستقلاليته عن أى موضوع أو مضمون). ثانيا بأفكاره والطريقة التى يقدمها بها (باعتبار الفن تمثلا لحركة التاريخ). وللحق، فإن دينامية الفن الغربى التى طالما تم التغنى بها استمرت فى الواقع فى تقويض بداياتها من خلال الترويج لأفكار الابتكارية والتجديد والاستقلالية والتى ما لبثت أن تنكرت لها بعد هذا مباشرة. وأخيرا، فقد محت الثقافة الجماهيرية الحدود الفاصلة بين الثقافة الرفيعة بمميزاتها، والثقافة الشعبية بطابعها الاستهلاكى. ولكنها أطاحت أيضا بادعاء الغرب المهيمن أنه فوق الممارسات الفنية الشعبية أو شبه الحداثية الخاصة بالثقافات الأخرى. وبعيدا عن الدفاع عنه دفاعا أعمى ضد باقى العالم، فإن النموذج التاريخى الذى أتاح للفن الغربى هذه القيمة الكبيرة (لاسيما مع الغياب الكامل للثقافات الأخرى) يقودنا حاليا لمشكلات جديدة. فلمدة طويلة لم نشأ أن نأخذ فى اعتبارنا وجود أصول أو تراث محلى لا يستطيع النموذج التاريخى الغربى أن يمثله، ويكفى أن نسوق مثالا على هذا بعض الثقافات الرفيعة مثل ثقافة الصين واليابان بنماذجهما الفنية التى تطورت بصورة مختلفة تماما عبر الزمان والمكان.

مهام جديدة لعلم الفن أو علم فن جديد؟

فأين نقف اليوم تحديدا ونحن نفكر فى الوضع الحالى والأطر المستقبلية لعلم الفن؟

من الصعب أحيانا أن نشرع فى مناقشة هذه المسألة، ما دام أغلب الزملاء فى هذا المجال المعرفى غير مهيئين لهذا الأمر: فهم غير راضين على الإطلاق عن ضياع سلطة المناهج القديمة، ولكنهم أيضا غير راغبين فى تحديد الوضع بصورة جديدة. إن من يخشون فقدان أرض كانوا يحتمون فيها بالتراث كثيرون. أنا نفسى أشعر بالانقسام بين الرغبة فى أن أتواصل مع هذا التراث الذى تربيت عليه، والرغبة فى إضفاء مزيد من الحياة والمرونة من أجل المستقبل، وهذا لن يتأتى إلا من خلال نقد صارم. وقد شهد علم الفن خلال المائتى عام الأخيرة (وهى كل عمره) تحولات مهمة، وسوف يشهد تحولات أخرى فى المستقبل. ولكن نموذجه الخاص هو محل إعادة نظر اليوم. فالأمر لا يتعلق هذه المرة بمجرد استخدام أسلوب سردى جديد فى كتابة المعطيات التاريخية وبإعادة النظر فى المهام التى لابد أن تضطلع بها هذه المعرفة، ولكن بأن نعرف إذا كان الخطاب الرسمى الذى ظل طويلا محل دراسة والذى نسميه تاريخ الفن ما زال باستطاعته أن يحتفظ بالسيادة (السؤال نفسه مطروح بشأن موضوعه، الفن الغربى). علينا أيضا أن نعرف ما إذا كان تصور تاريخ الفن من وجهة نظرنا يمكن أن نصدره إلى بقية العالم ، أو أن علينا بالأحرى بدء حوار مع هذا الجزء الباقى من العالم.

ومن هذا المنظور، أرى من المجدى أن نتأمل الفارق القائم حاليا بين الممارسة والنظرية، أو الفكر المنهجى. لقد شهد التطبيق تغيرات كبيرة أصابت البدايات العلمية بالتآكل البطىء. ومع هذا، فإن هذه التغيرات لم تكن حتى الآن محل تفكير منهجى. هناك سعى جاد لتبنى موقف شديد التسامح، يمكن للجميع أن يكون له صوت فى ظله، وأن يأمل فى بلوغ مستوى جديد من التفكير. وسيكون

من المفيد بالفعل أن نستعرض البرنامج الذى أعلن عن المؤتمر الدولى الثلاثين لتاريخ الفن والذى أقيم فى سبتمبر عام ٢٠٠٠ فى لندن. فبهذه المناسبة، وطبقا للكلمات التى وردت فى البرنامج، سيكون هناك " منبر لجميع ما تم تخيله من تطبيقات فى مجال تاريخ الفن ". ومن أجل هذا، سيتم تقديم " بحوث وموائد مستديرة لمحاضرين قادمين من أرجاء العالم جغرافيا وفكريا". وستتم مناقشة نظريات مثل "ما بعد الكولونيالية والعلاقة بين مختلف الثقافات"، إضافة إلى النظريات "الحداثية الأخرى" و"النماذج غير الأوروبية أو الأمريكية" وكأن هناك بالفعل اتفاقا عاما حول هذه المسائل، أو حوارا ما بين المتخصصين. كما يقترح البرنامج مناقشة موضوع " أدوات التحليل فى تاريخ الفن " التى أثبتت وجودها، مثل إعادة إحياء بعض التيارات الفنية revival أو "الكلاسيكية". هذا معناه أن فى جلسة المؤتمر نفسها سوف تقدم أوراق حول الروكوكو Rococo كما قدمه الأخوان جونكور Goncourt وكذلك عن إحياء الآثار revival monuments الخاصة بثقافة المايا Maya.

ولعلنا نتساءل عما سيقوله المشاركون فى المؤتمر، وإذا كانوا سيصغون إلى بعضهم البعض. والحقيقة، ربما كانت قراءة موضوعات البرنامج واعدة ومحفزة للخيال أكثر من المشاركة فى المؤتمر نفسه. فمن الأسهل تخيل تعددية المراكز وتعقد الموضوعات عن تجربتها من خلال روتين المؤتمر، الذى لا يترك إطلاقا مكانا للحوار الحقيقى (إلا إذا تم بين الكواليس). إذ تقع الممارسة على مستوى آخر غير مستوى الوعى المنهجى المرتبط هنا أيضا بالهوية الثقافية. فالمؤتمر وضع تحت شعار واسع جدا هو "الزمن"، وتحت هذا الشعار تحديدا تدور (أو تتحول) الأسئلة الجديدة المطروحة على الفن، بسبب وجود تقاليد قديمة لبناء التاريخ فى هذا المجال. فما هو زمن التاريخ؟ بل زمن أى تاريخ؟ فالجلسة الأولى لمؤتمر لندن تدور حول موضوع جغرافيا تاريخ الفن Géohistoire de l'art، وهذا معناه أن كل

واحد سيتصور شيئا مختلفا. الزمان والمكان هما تحديدا هنا محل المناقشة، ولم تعد النماذج القديمة قادرة على تقديمها. أى نوع من التاريخ وجدت لها طريقا وفى أى الأماكن؟ فمن خلال كتب تاريخ الفن ظلت الرؤية المطروحة حتى الآن هى أن أوروبا كانت الأرض المختارة لتاريخ الفن، أى أن هذا التاريخ يقتصر على الفن الغربى. ولكن الأمر لن يقف عند هذا الحد، ولن يكون على الأوربيين أن يكتبوا تاريخ الفن العالمى (وهل هناك تاريخ واحد؟). إن ما ينتظر منا هو أن نعرض لتاريخ الفن الأوروبى بصورة جديدة تتيح فتح حوار مع " الآخرين " بدلا من أن يكون هذا التاريخ هو النموذج الأوحد.

ولكننا حينما نشرع فى مناقشة هذه الموضوعات ربما اتهمنا فورا بالمركزية الأوروبية، بل ربما وصل بنا الأمر أحيانا إلى حد اتهام أنفسنا. ولكننا مع هذا ننسى أن أوروبا نفسها ليس لديها إلا نموذج وحيد يفرض نفسه تفسر به تاريخ الفن بالفعل منذ العصور الوسطى. كانت الثقافة الأوروبية فى ذلك الحين قد وصلت إلى أوج وحدتها، ولكننا نقيم اليوم فن العصور الوسطى طبقا لمعايير ومناهج مستمدة من تاريخ الفن الخاص بعصر النهضة والعصور التالية. وهذا يعنى أننا نطبق على العصور الوسطى تصورا للفن لم تصل إليه إلا الحداثة. وهذه ليست كل المشكلة. فمنذ عصر النهضة والبلاد التى أصبحت أمما فيما بعد (مثل فرنسا ومركزيتها، والإمبراطورية الرومانية للأمة الألمانية وخصوصيتها) سلكت مسالك شتى حتى يستحيل الكتابة عن فنهم من خلال نموذج واحد إن أردنا بالفعل أن ننصفهم. الشيء نفسه بالنسبة للحداثة. لقد ظلت باريس طويلا مركزا للفن الحديث. وتبعت توجهات الفنانين الطليعيين من الألمان والهولنديين والإيطاليين عاصمة الفن التى لم تكن تطبيقاتها بعد شائعة فى بلادهم حتى أنهم لم يمارسوها إلا بعد هذا بكثير. وبعد الحرب العالمية الثانية احتلت الولايات المتحدة دور الصدارة فى الفن بعد أن كانت حتى ذلك الحين مجرد تابع لأوروبا فى المجال الثقافى (ونستطيع القول إن فى

مجال الإعلام فقط بدأت الرؤى المستقبلية تظهر فى وقت أسبق). ومع هذا، حتى هذا الوضع لا يمكن أن يمثل الحالة النهائية للأمر. فمن المستحيل أن نتنبأ اليوم بمكان مراكز الإنتاج الفنى فى المستقبل، أو حتى إذا كانت ستمثل مركزا بالفعل بالمعنى القديم للكلمة. فبعيدا عن أن يكون تاريخ الفن نموذجا عالميا فإنه بأسلوب ممارسته الحالى لا يمثل إلا صورة ممكنة للتسلسل التاريخى.

ولو نظرنا إلى الأمر من منظور أقرب سنتبين أن مشكلة علم الفن بدأت تفصح اليوم عن حجمها الحقيقى. فالاعتقاد أن فكرة التاريخ وحدها تطورت بينما ظلت فكرة الفن ذاتها دون تغير هى فكرة خاطئة تماما. ففكرة الفن مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعملية التاريخية التى جرت فى إطار الحداثة. ومن ثم فإن فكرة الفن نفسها هى من نتائج التاريخ. هذا ما طبقته على فكرة العمل الفنى فى كتابى "الروائع الفنية غير المرئية" Le Chef-d'œuvre invisible الذى سيصدر قريبا باللغة الفرنسية. والفن (ars) مصطلح وتصور قديم، ولكنه يدل دائما على أشياء مختلفة حسب استخدامه. ولم يكن فنا مستقلا طبقا للمفهوم الذى اصطلحنا عليه منذ ذلك الحين إلا بدءا من القرن التاسع عشر، وتجلت هذه النوعية من الفن تماما من خلال الأعمال الطليعية. ومع هذا أعيد النظر من جديد فى هذا الفن الطليعى منذ بداية القرن العشرين. والحقيقة أننا نتحدث عن "نهاية الفن" منذ عشرات السنين، فعنوان كتاب أرتور دانتو Arthur C. Danto "ما بعد نهاية الفن" "Après la fin de l'art" اينطوى على نفى مضاعف، بينما المنطق السليم يجعلنا نطرح السؤال على هذا النحو: كيف نستمر بعد نهاية الفن؟ ولا أعنى بهذا إطلاقا أن الفن وصل إلى منتهاه، فمثل هذا التأكيد ليس فيه أى ابتكار ولا علاقة له بالموضوع الذى يشغلنى. وفى دراسة سابقة ذهبت فى حديثى إلى حد مقارنة عملية المضى فى الإنتاج الفنى بسلوك سيزيف Sisyphe العبثى الذى لم يكن تعسا رغم كل شىء حسبما يرى كامو. ومع هذا، يشوب علم الفن حالة من عدم الاستقرار مع وجود تصور مزدوج

للفن والتاريخ، خاصة منذ أن بدأ يتخذ موقفا لا يرتبط بالزمن، وهذه هي الصـــعوبة التي لابد أن يتعايش معها.

ما زالنا بحاجة إلى تصنيف الأعمال الفنية التي يتجسد الفن مـــن خلالهـــا، ولن تكون المهمة الوحيدة لعلم له فكر منهجي، ولابد أن نتســاءل كيــف للفـــن - باعتباره ظاهرة ثقافية أصلية - أن ينفتح على الحـــوار بـــين مختلــف المعـــارف والثقافات. ولنا أيضا أن نتخيل إمكانية ألا يقتصر اهتمام علم الفن علـــى الأعمـــال الفنية المعتمدة، بل أن يشارك في الجدل العام الدائر بشأن الصورة، والذي تطرحه حاليا تخصصات معرفية عديدة. فالصور مختلفة كل الاختلاف عـــن موضـــوعات الفن مع أنها تلعب دورا كبيرا فيه، وأصبحت تلفت نظرنـــا بشـــكل متزايـــد إلـــى مجالات تخرج عن نطاق الفن. ذلك أن أصلها هو الإنسان ذاته، وهي تجعلنا ننظر إليه من خلال وسائل وتقنيات وأشكال عديدة. فما تقدمه من صورة داخلية لأشـــياء وذكريات تظهر في "محل الصور" ممثلا في الإنسان يختلف عن الشكل الخـــارجي الذي تظهره الصور التي تمثل المخيال الجماعي داخل الزمن.

يسعدني أن أرى في مسألة الصور امتدادا للمهام التي يشملها حاليا علم الفن. ولا شك أن هذه المسألة - وسط هذا السيل المتدفق من الصور الذي نواجهه اليـــوم - تلعب دورا أهم وأشمل بكثير من القضية النمطية المثارة حاليا حول تحديد ماهية الفن وحول معرفة إذا كان الفن ما زال اليوم ممكنا.

الباب الثانى

الإنسان، بيئاته وأراضيه

العلوم الجغرافية المحلية، ما قيمتها ؟[1]

بقلم بياتريس كولينيون
Béatrice COLLIGNON

ترجمة: د. منار رشدى
مراجعة: د. محمد على الكردى

ما العلوم الجغرافية المحلية، وما جدواها بالنسبة لمجتمع العلماء المنوط بـه إنتاج المعرفة العلمية؟ للإجابة على هذا السؤال نقول إن الاهتمـام بهـذه العلـوم الجغرافية أمر حديث العهد، وهو يفتح أبواب مجال لم يزل بعد غير ممهد تمامـا، أضف إلى ذلك أن الوقت لم يحن بعد لتقديم محصلتها. وعليه، فـإن هـذا الـنص يهدف إلى تقديم مجمل النتائج الأولية المتاحة وإلى إثارة الـوعى بأهميـة إجـراء بحوث جديدة.

المعرفة المحلية والجغرافيا

استفاض الفلاسفة طويلا فى نقاشهم حول مفهوم كلمة «علم». وأنـا هنـا - وقد عمدت إلى الارتكاز على الأكثر التعريفات شيوعا - أطلق كلمة «علم» علـى «كل ما يضفنى معنى» على موقف أو حدث عن طريـق تعبئـة مجموعـة مـن «وحدات المعلومات» التى يمتلكها مستخدم هذا العلم. فالعلم يبدو إذن بمثابة وضـع وحدات المعلومات فى «تلاحم داخلى»، أما تفعيلها فهو يعرف باسم الحركة. ومـن

(١) نص المحاضرة رقم ٩٩ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٨ أبريل ٢٠٠٠.

خلال هذا المنظور، نقيم شبه ترادف بين كلمتى علم ومعرفة، هذا إذا ما أخذنا فى اعتبارنا فعل العلم ولم نقصر المعرفة على محتواها.

واليوم، يقترح العديد من الباحثين فى مجال العلوم الاجتماعية إطلاق تعبير «العلم المحلى» Vernaculaire على العلوم غير العلمية، وكلمة Vernaculaire من أصل لاتينى ويقصد بها - اشتقاقا - الأسير المولود فى المنزل، وهى تستخدم اليوم للتفرقة بين ما هو موجود فى دائرة ساكن البلد الأصلى وما هو بداخل المجتمع. وعلما اللغويات والهندسة المعمارية هما من أوائل العلوم التى استخدمت هذا اللفظ لبناء فئات علمية. ويقصد «باللغات المحلية» فى علم اللغويات اللغة التى لا يتحدث بها إلا أفراد مجموعة ثقافية أو إثنيه والتى تتيح الاتصال بالخارج بين مجموعات مختلفة. أما فى لغة الهندسة المعمارية، فيقصد بالأبنية «المحلية» تلك التى تنتمى إلى طرز معمارية غير مقننة وغير مكتوبة تتناقلها الأجيال فى قلب المجتمع عن طريق التعلم العلمى. أما «المعمار العلمى» فهو فى لغة المهندسين المعماريين معمار يقوم على خطاب استدلالى وقواعد استنباطية ويتم تناقله بأسلوب نظرى. وهذا ما نراه فى الجغرافيا، حيث العلم المحلى هو المستخلص من التجربة المباشرة والذاتية من الوسط المحيط ومن البيئة. وهو علم تتقاسمه - فى خطوطه العريضة - أفراد مجموعة ثقافية معينة، حيث يعبر عن مفاهيمها المتعلقة بالوسط الجغرافى والأماكن والإقليم.

إن المقولات المستخدمة كافة حتى الآن لإدراك ماهية العلوم غير العلمية لا يتولد عنها غالبا شعور بالرضا. حيث إنها تدركها من منظور التنافس مع العلوم العلمية وترى وجوب إحلال هذه الأخيرة مكان الأولى التى لا يمكن إدراكها كعلوم بل كمعتقدات تشوبها الخرافات. وفى أوروبا يطلق على هذه العلوم لفظ «العلم الشعبى» المقترن بأعمال الفلكلوريين. وهذا اللفظ بما يحمله من مغزى احتقار - فهو علم الشعب، أى الجهلاء - يجعل هذا العلم مرفوضا جملة وتفصيلا. وفى

أمريكا الشمالية يطلق عليه بالأحرى لفظ «العلم التقليدى» ومع بداية التسعينيات، أصبح يعرف تحديدا بالعلم التقليدى البيئى. وهذا اللفظ ليس أفضل، فهو يقصر مجال العلوم على البيئة وينعتها بداية بالبيئية، وهذا ما ينطبق عليها بالضرورة. أضف إلى ذلك أنها تحد العلم فى الحالة التى كان عليها فى الماضى، فالتقليد فى هذا الإطار مقصور على حالة العلم قبل مجابهته بالثقافة العلمية والغربية، وتتناوله من منظور إشكالية مواجهة مع الحداثة. ومثل هذا الاعتراف بهذه العلوم يسير جنبا إلى جنب مع تقدير معنوى ورومانسى لها، إلا أنه يبقى على تعارضها مع المعرفة العلمية.

إذن فالأمر يتطلب بحق تجاوز هذا الأسلوب فى التفكير، والفصل من الآن فصاعدا بين العلوم دون إقامة تعارض فيما بينها وإدراكها بمثابة قطبى - توتر - لنفس عملية بناء معرفة بعينها حول هذا العالم. ولبلوغ هذا الهدف، يتعين علينا إجراء تحليل علمى للعلوم المحلية من شأنه أن يتيح فهما أفضل لهذه العلوم.

ويتحتم هنا وضع هذا الطموح من جديد فى إطار إشكاليات الجغرافيا العلمية، وبخاصة المكانة المتميزة التى تحتلها دراسة العلاقة القائمة بين الإنسان والمكان فى إطار المشروع العلمى للجغرافيا بدءا من تأسيسه فى نهاية القرن التاسع عشر. ولقد رأينا أنه حتى عقدى الخمسينيات والستينيات، كان يتم إعطاء الأولوية الأولى للدراسة الدقيقة لخواص الأماكن. فمن المقرر فى إطار العلاقة القائمة بين المكان والإنسان، أن المكان هو الذى يحتل مرتبة الصدارة. ونتيجة لذلك، فإن الجغرافيا الفيزيائية تبوأت لما يزيد عن ستين عاما مكانة الشرف فى قلب الجغرافيا العلمية، وهذا ما يربطها جذريا بمجال العلوم الطبيعية. ومن وجهة نظر الجغرافيين الجامعيين الأوائل، فإن الهدف يتمثل فى إحلال المعرفة العلمية محل العلم الشعبى غير المعترف به كعلم أو الذى يتم اعتباره - على أحسن تقدير - كطرفه أو نادرة. وإذا كان بناء هذه المعرفة العلمية يوصى بالارتكاز على وحدات معلومات يتم الحصول عليها من سكان على دراية كاملة بإقليمهم من كثرة

ممارستهم اليومية له – وهم مزودو عالم الإثنيات بالمعلومات – إلا أن الاهتمام بهم لا ينبغى أن يتجاوز هذا الحد. ففى الموقع، ثم بعد ذلك فى المكتب، يأخذ عالم الجغرافيا على عاتقه بناء العلم الوحيد الجدير بهذا الاسم وهو علم يحمل بصمة الدقة والصرامة فى جمع المعلومات والتحقق منها عن طريق تعدد التجارب، ويسعى لأن يكون فى متناول الجميع وفى منأى عن أى اتجاه غير عقلانى.

وفى الخمسينيات، ظهرت عملية تسارعت على مر الأيام حتى منعطف السبعينيات وأدت إلى انقلاب المنظور وإعطاء الأولوية فى الدراسات الجغرافية للإنسان وليس للمكان. وهذا التغيير فى النموذج لم يؤد إلى إدراج الجغرافيا فى مجال العلوم الاجتماعية فحسب بل أدى أيضا إلى تغيير نظرتنا إلى العلوم المحلية. وفى الواقع أن عملية بناء معرفة علمية على أرضنا تتسع لتشمل تساؤلا جديدا حول الأسلوب الذى يدرك به السكان إقليمهم ويتفهمونه. وهذا المنظور يستعيد جزئيا بعضا من البرنامج الذى اقترحه إريك داردیل Eric Dardel فى عام ١٩٥٢ – والذى لم يلتفت إليه آنذاك – والذى طرح من خلاله رؤية فينومينولوجية للجغرافيا يتحتم عليها من خلاله أن تنصب على دراسة «الوجود الجغرافى». وقد باتت دراسة ما يعرفه غير العلماء من المحليين اليوم مشروعة، وهذا ما يفتح الباب أمام الاعتراف بحقيقة العلم الذى يحملونه.

تحديد العلوم الجغرافية المحلية

إن بناء معرفة علمية على أسس العلوم المحلية إنما يرتكز – بادئ ذى بدء – على الملاحظة المتأنية لطرائق استخدامها فى منظور تجريبى. ولتحديد الخطوط العريضة لهذه العلوم، سوف أرتكز على مجموعات كبيرة أرستها الجغرافيا العلمية وهى: المكان وعلم الأرصاد والبيئة.

معرفة المكان:

تطرح تجربة المكان الجغرافى لكل منا مشاكل يومية لم نعد ندركها لتمكننا من حلها بسهولة وبواسطة أفعال عادية للغاية. بيد أن كل انتقال هو فى حد ذاته إستراتيجية مكانية تنطوى على قدرة التمركز والتوجه فى المكان بغية القيام بعد ذلك باختيار طريق محدد.

ولكن/ كيف نقرأ المكان الممتد أمام أعيننا وكيف نضفى عليه معنى؟ إن دراسة ممارسات البحارة – قبل عصر الإبحار التكنولوجى المتقدم – مليئة بالدروس والعبر، حيث إننا نستكشف من خلالها سلسلة من الأساليب المنطقية الجغرافية المستخدمة لقراءة المكان. وتقترب جداول قراءة المكان التى أقامها البحارة من الجداول التى اتبعتها الشعوب البدوية فى المناطق الصحراوية، حيث لا يعترض الأفق شيء ويضطر كل إنسان إلى تحديد طريقه بنفسه لانعدام البنايات الدائمة التى أقامها البشر مثل الطرق. وفى المقابل، فإنها بعيدة كل البعد عن الأساليب التى أقامها سكان المناطق المغلقة مثل الغابات والمدن على سبيل المثال. وفى مجتمعاتنا، حيث تتحدد اختياراتنا مسبقا بفعل رسم الطرق الدائمة، تقل الحاجة إلى ضرورة التمكن من علم تقنى، إلا أن هذا لا يقلل من واقع أن تنقلاتنا هى نتيجة اختيارات قائمة على قدراتنا فى قراءة المكان واستخلاص صورة ذهنية عنه، تكون تصورا يتيح لنا فهمه و«السيطرة عليه» بالقدر الكافى الذى يؤمن لنا انتقالنا فيه. وهكذا، فإن العلم المحلى عن المكان يرتكز أول ما يرتكز على سلسلة من العمليات المجردة تتيح لنا اكتسابا مباشرا لوحدات من المعلومات عن المكان، ينتج عن توظيفها المشترك بناء جدول متلاحم وعلمى لقراءة المكان. بيد أن فاعلية هذا الجدول مقصورة على الوسط الجغرافى المرتكز عليه التصور أو على أى وسط مشابه.

إن قراءة المكان تتيح بناء تصور أو صورة ذهنية تمثل إحدى قواعد العلم المحلى عن المكان. والسؤال هو: ما علاقة هذه التصورات بالمكان – المكان

الحقيقى الموضوعى للجغرافيا العلمية - الذى يظهر على الخرائط؟ فهى تتراوح فى بعدها عنه تبعا للأفراد والثقافات. كما أن الاختلاف يكون كبيرا فى كل ما يمس تحديد المكان. وتدعو النتائج إلى الاعتقاد بأن غالبية الأفراد يسيطرون على المكان الذى يشهد تطورهم بصورة سيئة. إلا أنه، رغم هذه السيطرة الضعيفة، فنحن نلاحظ أن الأفراد أنفسهم يعيشون فيه بلا مصاعب جمة ويعرفون كيف ينتقلون من مكان إلى آخر دون أن يثير هذا الأمر فى نفوسهم الانطباع بأنهم قد ضلوا الطريق. وبالنظر للمكان الممثل على الخريطة، فإن الطريق التى يسلكونها لا تكون الأفضل من وجهة نظر الوقت المستغرق أو المسافة المقطوعة. إلا أن لهذه الطرق طابعها العملى طالما أن الأشخاص يبلغون غايتهم المرجوة دون أدنى شعور بالإحباط.

إذن، فالعلوم الجغرافية المحلية يمكن أن ترتكز جزئيا على تصورات تعتبر خاطئة إذا كانت المرجعية تتمثل فى المكان المجسد؛ إلا أنها تكون ذات فاعلية حقيقية محدودة بالإقليم المعروف. فألفة الإقليم - والتى تقع فى مجال الأحاسيس أكثر منها فى مجال التفكير - تعوض نقص المعارف الموضوعية بل وبوسعها أيضا إتمامها إذا كانت جيدة.

أضف إلى ذلك أن فاعلية هذا العلم من منظور جودة الانتقال لا يقاس بتحقيق الحد الأمثل فى الوقت أو فى المسافة المقطوعة فحسب، فالفاعلية لا تعتمد فقط على المعايير العقلية التى يعزى بها إلى مفهوم «الكائن الاقتصادى». ففى الواقع هناك عناصر أخرى تدخل فى الحسبان وترتبط بالمشاعر والسعادة وبتقدير حسى يضاف إلى التقدير العقلى لجودة الطريق.

إذن، فعلوم الأماكن تندرج فى تاريخ يجمع بين الشخصية والعمومية والحسية. فالعلوم المحلية الخاصة بالأماكن تقوم على وحدات معلومات طبيعتها بالغة التنوع وترتبط بين عمليات ذهنية تهيمن عليها عمليات منطقية وبين تأثرية عالية الذاتية.

معرفة الأحوال الجوية:

«ما حالة الجو اليوم؟ وبصفة خاصة: ما الحالة التى سيكون عليها غدا؟» إنها أسئلة متكررة ومنتشرة للغاية حتى وإن كانت أبعد ما تكون عامة. وقد دفعت الضرورة الملحة غالبية المجتمعات إلى تطوير علم محلى خاص بالأرصاد، يقوم على التجارب ويستند إلى ملاحظات عن الأماكن تراكمت على مر الأجيال. ومنها، وعلى أساس كم هائل من التجارب المتكررة قامت قدرة هائلة على التنبؤ يعتمد عليها اتخاذ القرار السريع الذى تفرضه غالبا الأعمال الزراعية أو الرعى أو حتى الأنشطة المتعلقة بفن الصيد لدى الشعوب التى تمارسه.

ويتسم علم الأرصاد هذا بالدقة، كما يقوم على أساس منهج ملاحظة يرتكز على التجربة وعلى تراكم المعطيات على مدار زمنى طويل يتعذر على العالم إنكارها. وهو يحرص أيضا على تفهم أسباب الظواهر التى يقوم بملاحظتها ويقدم تفسيرات صحيحة من وجهة النظر العلمية. بيد أنه، علم محدد بمحليته التى نتجت أولا عن المنظور العلمى الذى شهد تطوره والذى لا يعنى بفهم الدورة المناخية العامة إلا قليلا، وكما رأينا سالفا بالنسبة لعلم المكان، فنحن نجد هنا علما يمكننا من فهم جزئى للظواهر، وإن كان كافيا فى مضمونه. وأهميته العملية المباشرة أساسية بالنسبة لواضعيه، غير أن مسألة عموميته ليست ذات أهمية تذكر.

ولكن، هل طموح هذا العلم محدود بهذه الفاعلية العملية المباشرة، إن تحليل المواقف الناتج عن نوعين من الكوارث الطبيعية المرتبطة بحدث مناخى - الانهيارات الجليدية والعواصف - يكشف النقاب عن رهانات أخرى. فعندما يصيب الانهيار الجليدى - بكل ماله من قوة فتاكة - أبنية أو بشرا، لا يمثل ذلك أى فضيحة، فممرات الانهيارات الجليدية معروفة وتعزى دائما الحوادث إلى عدم الالتزام بالمعلومات الخاصة بالجبال أو إلى الجهل بها؛ تلك الجبال التى تكسبها مثل هذه الحوادث شهرة كانت قد فقدتها. ويضاف إلى جودة التفسيرات الناتجة عن العلم

المحلى والقائمة على إقامة نوع من الارتباط بين سلسلة من المعلومات التي تم الحصول عليها عن طريق الملاحظة المباشرة، ذاكرة لا عمرية تتناقلها الأجيال جيلا بعد جيل. وفى الواقع أننا نجد دائما فى عمق الذاكرة الجماعية آثارا لسابقة لا يهم كثيرا إعادة تخيلها تحت تأثير الحاجة. إذ أن المهم فى هذه الحالة هو تقديم إجابة شافية حول قدرة «الحكمة الجغرافية الشعبية» على اتقاء الحوادث. حيث أن تنشيط الذاكرة يتيح للأفراد إعادة تملكهم لحدث لم يستوعبوه فى حينه لعنفه، كما يمكنهم من تضميد جراح الفزع الذى أثاره. بيد أن العلم المحلى قد ظهر غير ذى نفع عندما ضرب إعصار فرنسا فى يومى ٢٦ و٢٧ ديسمبر ١٩٩٩ على التوالى. ورغم أن العلم الموضوعى قد قدم تفسيرا علميا لهذه الحادثة مكن من فهمها وتبريرها إلا أن الأمر قد بات كارثيا لغالبية الفرنسيين. وإذا ما تجاوزنا الخسارة المادية الفادحة التى أصابت فرنسا على المستويين الفردى والجماعى، علاوة على الفزع الناتج عنها، ينبغى القول أن معلوماتنا عن حالة الجو السائدة فى فرنسا هى التى تزعزعت، حيث أنها لم تشر قط إلى أن إعصارا شديدا بهذه الدرجة يمكن أن يضرب داخل الأراضى. وكان العلم المحلى عاجزا عن تنشيط ذاكرة مطمئنة، كما ظل هذا الحدث المباغت يتجاوز حدود التفكير بل ولا يمكن أن يخطر على بال، أى أنه ظل حدثا كارثيا لعدم تمكن التفسيرات العلمية وحدها ببعث السكينة فى النفوس.

وفى ثقافتنا، التى تعطى التنبؤ، أى القدرة على السيطرة على الأحداث، مكان الصدارة فى العلاقة القائمة بين الإنسان والطبيعة، تتمثل وظيفة العلم المحلى أيضا فى أن يؤصل فى قلوب البشر قدرتهم على السيطرة على بيئتهم بل والهيمنة عليها.

إذن، فالعلوم المحلية ليست عملية فحسب ولا يمكن تلخيصها فى مجموعة من المهارات، فهى تقدم إجابات شافية لمظاهر القلق التى تثيرها الثقافة وتؤدى،

من هذا المنطلق، دور باعث الاستقرار الاجتماعى. ويعزز هذا الدور قيام «الحكمة الجغرافية» التى تنطوى عليها هذه العلوم بوظيفة المرجعية المشتركة، وتسهم بذلك فى تشكيل الهويات وشعور الانتماء إلى المجتمع نفسه.

فالشكل الرمزى للفلاح القادر على التنبؤ بحالة الجو غدا يسخر منه غالبا العلم الموضوعى الذى يبدو غير واثق بدرجة كبيرة فى علم الأرصاد المحلى. لكن، لماذا هذا الموقف؟ ففى أوروبا، على سبيل المثال، هناك اندماج شديد بين علم الأرصاد الجوية والثقافة المسيحية، كما أن الأوقات الرئيسية للمواسم الزراعية تتفق على سبيل المثال مع أعياد القديسين فى التقويم. وهذا ما يؤجج ازدراء الجغرافيين العلماء له فى الماضى وتماديهم أحيانا فى إذكاء نار هذا الشعور حتى يومنا هذا؛ حيث يعتبرونه بصفة خاصة تعبيرا عن خرافات يغذيها الجهل والسذاجة. بيد أن، ما من شخص فى فرنسا يعتقد أن «قديسى الثلج» يستطيعون - بدافع من سبب معلوم لهم فقط - أن يعيدوا الشتاء رغم اعتقادنا بأنه انتهى. وبمنتهى البساطة فإن هذه الفترة الدقيقة بالنسبة للزراعات يمكن التعرف عليها وتصورها فى إطار المنظور السائد. ومن ناحية أخرى، تجدر بنا الملاحظة أنه منذ تعديل التقويم الرسمى الفرنسى فى عام ١٩٦٧ وتغيير تواريخ أعياد القديسين واختلاف الأسابيع الخاصة بها إلا أنها ظلت كما هى فى الذاكرة التى لم تزل رغم ذلك مستمرة فى الرجوع إليها.

ويشهد أسلوب الصياغة هذا، فى الواقع، على الطابع الإدماجى للعلوم المحلية التى تتطور من خلال تداخلها الوثيق فى الإطار الثقافى الخاص وتعبر عن نفسها بشكل متلاحم وليس متعارضا معه. وقد أدى هذا الاندماج القوى بين العلوم المحلية والقيم الثقافية وأشكال التنظيم الاجتماعى فى المجتمع الذى تولى بناءها إلى صعوبة تعرف أى عضو خارج عن هذا المجتمع عليها بل وبالتالى فهمها.

معرفة البيئة:

منذ بدء الخليقة والبيئة تحتل مكانة الصدارة من العلاقة القائمة بين الإنسان والمكان وعليه، فمن المنطقى أن يوليها العلم الجغرافى المحلى أهمية كبرى. ولكن ما الشكل الذى تعبر به البيئة عن نفسها؟ إن البيئة تتصهر فى قصص نشأة الكون وفى النصوص الأسطورية التى تعبر عنها حيث يقدم كل منها تفسيره الخاص للبيئة موسوما بصبغتها الثقافية العالمية. وبالنسبة لنا نحن الغربيين فإن الكشف عن أساليب بناء معرفة غير علمية عن البيئة يكون أيسر فى العلوم الدخيلة لما تحمله من غرابة. فالرواية الأسطورية التى تتناول نشأة الحياة البرية لا تلقن شعب ماوريس (السكان الأصليين فى نيوزيلندا) كيفية تكون وتحلل بيئتهم فحسب ولكن أيضا أسلوب العلاقات الذى يمكن البشر من أن ينشأ فيها بشكل مشروع. ومن شأن التحليل الجغرافى الدقيق لسفر التكوين فى العهد القديم أن يوضح لنا بالمثل قواعد العلاقة بين الإنسان والطبيعة فى الثقافة اليهودية - المسيحية.

والمهم هنا، ليس صحة الأسطورة التى لا تشغل بال شعب ماوريس أكثر من اليهود أو المسيحيين، خلا بعض الجماعات الأصولية الهامشية. والأمر الجدير بالاهتمام هو أن هذه الأسطورة تطرح تصورا متلاحما للبيئة يتيح للبشر أن يقيموا عليه علاقاتهم بها واتخاذ قرارهم بشأن الطرق المقبولة لاستغلالها. فالعلوم المحلية عن البيئة يجب تفهمها على أنها تفسيرات فلسفية وتحليلها على هذا الأساس.

تعريف العلوم الجغرافية المحلية وتقويمها

هناك تعريف أعم للعلوم الجغرافية المحلية يفرض نفسه على أساس الصفات المعينة سالفا. فهى تتخذ - مثل المعرفة العلمية - شكل البنيان الفكرى ولا تقتصر فقط على التطبيق العملى المنبثق عن التجربة الاختيارية، وهى تتكون من التعبئة

المشتركة لوحدات معلومات متنوعة الأشكال ناتجة عن التجربة والتفكير المنطقي المجرد المتعلق بعلوم الهندسة والفيزياء والأحياء..إلخ، علاوة على تأملات فلسفية، تشكل جميعها هذه العلوم.

وتلعب التجربة دورا محوريا فى تشكيل العلوم المحلية لا يقل عن مثيله بشأن المعرفة العلمية؛ إلا أن العلوم الأولى تختلف عن الثانية فى أنها لا تعتمد على المنهج التحليلى ولا على التجارب المتعددة. ومن منظور المنطق التجريبى العلمى، يتعين - على سبيل المثال - تجربة كافة السبل وتحليلها واحدة تلو الأخرى لإيجاد أفضلها وفقا لمعيار أو أكثر، ولما كانت العلوم المحلية غير تحليلية، فإن صحتها تقاس على أساس التلاحم الكلى وطابعها العلمى الفاعل وليس بقدر صحة كل وحدة من وحدات المعلومات التى تم حشدها.

تتمثل العلوم الجغرافية المحلية فى اشتراك كافة الحواس فى تجربة تقيم الدليل على وجود المكان والوسط الجغرافى. وعليه، فإنها ذاتية وظرفية بالضرورة ولا يمكن أن تكون إلا متعددة؛ حيث أنه لو كان الكشف عن صفات مشتركة فى كل علم جغرافى محلى أمرا ممكنا، فإن الهياكل والمحتوى تكون دائما مختلفة اختلاف الثقافات التى جاءت تعبيرا عنها. وفى المقابل، هناك معرفة جغرافية علمية واحدة فقط، والفضل فى ذلك يرجع إلى مبدأ الموضوعية الذى يؤسسها ويضفى طابع الشرعية على نزوعها إلى العالمية.

وأخيرا، تتسم العلوم الجغرافية المحلية بضعف ميلها إلى القياس والكم، كما أنها لا تهدف إلى التنظير، وهذا ما يجعل من انتقالها لعضو خارج المجموعة أمرا بالغ الصعوبة وكذا تقديمها بأسلوب مجرد. وفى المقابل، فإن المعرفة الجغرافية العلمية تقوم فى صورة خطاب نظرى وكمى يهدف على الموضوعية وضمان الاتصال بمجالات أخرى.

والسؤال الذى نطرحه الآن، من وجهة النظر العلمية هو: ما الذى تقدمه لنا العلوم الجغرافية الوجودية والتى تتمثل فى أن نكون «كائنات بشرية على الأرض» وبذلك تساعدنا على تفهم أسس العلاقة القائمة بين الإنسان والمكان. وفى الوقت الذى يتسارع فيه توجه العالم الذى نعيش فيه نحو الاصطناعية، يتحتم علينا أكثر من أى وقت مضى أن نقوم بأفضل تقويم لنتائج تحولات البيئات الطبيعية التى نستخدمها.

ومن ناحية أخرى، وبعد أن أثبتنا أن العلوم المحلية هى علوم نوعية لتعبير كل منها عن قيم ثقافية خاصة يمكن لنا مواصلة التحليل لتبين الأسس الثقافية التى تقوم عليها المعرفة العلمية. فإذا كانت هذه الأخيرة تختلف اختلافا واضحا عن العلوم المحلية، فهى لا تقل عنها اتصالا بالعلم المحلى للثقافة الغربية. وهكذا فإن الإقليم، الذى تم تحديده مبكرا على أنه شكل من الأشكال التى تقوم عليها العلاقة بين الإنسان والمكان والهوية، قد بات اليوم فى أزمة، وهذا يرجع إلى أساليب الانتقال السريعة للبشر وللسلع المادية وغير المادية، الأمر الذى ينشأ عنه ظهور أماكن ربما مترابطة أو متضامنة إلا أنها غير متصلة مما يجعل الإقليم وكأنه يذوب فيها.

ولكن إلام آل الإقليم؟ ألا يزال موجودا، أبو سعنا العيش بدونه؟ كلها أسئلة مثيرة للقلق. وتبدو لى صعوبة إجابة الجغرافيين على هذه الأسئلة كامنة فى نوعية الأدوات التصورية التى صاغوا بها مفاهيمهم، وهى أدوات موروثة من ثقافات مستقرة وزراعية، الإقليم فيها عبارة عن مجموعة من رقع الأراضى المتاخمة لبعضها البعض، وهذا ما دعا لتصورها من المنظور العلمى كمسطح متصل تتألف من مساحات أراض متجاورة. بيد أن هناك ثقافات أخرى تقدم تصورا مختلفا للإقليم يتلخص فى كونه أولا شبكة طرق تؤمن الاتصال بين نقاط وشعوب متفرقة فى الحيز المكانى، فتؤلف إقليما بالمعنى الصحيح للكلمة رغم عدم الاستمرار

المكانى. إذن، فالعلوم المحلية غير الغربية يمكن أن تمثل موردا للعلم، حيث تقدم له أساليب أخرى لتصور العالم.

وهكذا نرى أن بوسع العلوم المحلية - إذا ما تم تفهمها جيدا - أن تمثل قوى مقترحة للعلماء المكلفين بتطوير معرفة علمية ضرورية للجميع أكثر من أى وقت مضى. إن ظرفية العلوم المحلية وغايتها العملية يجعلها قريبة من واقع لا يكف عن التحول ويرغمها ذلك على إعادة صياغة دائمة حتى تتكيف مع التعديلات. وترتبط سرعة هذا التحول بهيكلها المتفاعل والثرى أكثر منه بهيكلها التحليلى؛ مما يمنحها دائما مكانة متقدمة بالنسبة للصياغات العلمية. والحقائق التى تتمكن هذه العلوم من استيعابها فى حركة شاملة، بشكل جزئى وبديهى جزئيا، يستطيع العلم الموضوعى أن يضع لها قواعد الاستنباط وينظر لها. إذن فهذا العلم الأخير سوف يجنى مكاسب جمة من إقامة الحوار مع العلوم الأولى، وهذا ما لن يتسنى دون الاعتراف بقيمتها الحقيقية.

- BERNUS (E.), « Perception du temps et de l'espace par les Touaregs nomades sahéliens », *in* P. Claval *et al.* (dir.), *Éthnogéographies*, Paris, L'Harmattan, 1995.
- BEROUE (A.), *Être humain sur la terre*, Paris, Gallimard, 1996.
- BLAKEMORE (M.), « From Way finding to Map making: the Spatial Information Fields of Aboriginal Peoples », *Progress in Human Geography*, n° 5,1, 1981.
- BONNEMAISON (J.), *Les Fondements géographiques d'une identité — L'archipel de Vanuatu*, livres 1 et 2, Paris, Éditions de l'ORSTOM, 1996 et 1998.
- COLLIGNON (B.), *Les Inuit, ce qu'ils savent du territoire*, Paris, L'Harmattan, 1996.
- DARDEL (É.), *L'Homme et la Terre*, Paris, PUF, 1952, [rééd., Paris, CTHS, 1990].
- LEWIS (D.), *We, the Navigators — the Ancient Art of Landfinding in the Pacific*, Honolulu, University of Hawaii Press, 1994.
- PIVETEAU (J.-L.), *Temps du territoire — continuités et ruptures dans la relation de l'homme à l'espace*, Genève, éd. Zoé, 1995.
- ROBIC (M.-C.), « La stratégie épistémologique du mixte : le dossier vidalien », *La fabrique des sciences sociales, Espaces Temps, Les Cahiers*, n° 47-48, 1991.
- STASZAK (J.-F.), « Dans quel monde vivons-nous ? », *in* J.-F. Staszak (dir.), *Les Discours du géographe*, Paris, L'Harmattan, 1997.
- DE LA SOUDIÈRE (M.), *Au bonheur des saisons — Voyage au pays de la météo*, Paris, Grasset, 1999.
- YOON (H.-K.), *Maori Mind, Maori Land: Essays on the Cultural Geography of the Maori People from an Outsider's Perspective*, Berne/Francfort, Peter Lang, 1986.

الخريطة تخرج من الأدراج [٢]

بقلم إيف جيرمون

YVES GUERMOND

ترجمة: د. منار رشدى

مراجعة: د. محمد على الكردى

يشهد تاريخ علم الخرائط اليوم تحولا حاسما: فمنذ عدة قرون كانت الخرائط - بمختلف أحجامها - إما مطوية، لاستخدام الجمهور العريض مثل خرائط الطرق (دائما ما كانت أماكن طيها مقطعة) وإما محتفظ بها مسطحة بعناية فائقة من جانب الإدارات فى أدراج الأثاث المخصص لهذا الغرض مثل خرائط المساحة. كانت المقاييس تختلف من إدارة إلى أخرى ومن مدينة إلى أخرى كما كانت تختلف معها أساليب الإسقاط. ودائما كانت تتولد مشكلة عن الربط بين مختلف الشبكات (الكهرباء والغاز والمياه والهاتف) أو عن تجميع رقع الأرض المسجلة بين عدد من البلديات المتجاورة أو حتى بين أقسام المساحة فى قلب البلدية الواحدة. وتتمثل ثورة علم الخرائط القائمة منذ عقد الثمانينيات فى إعادة بناء مجمل المعلومات المتعلقة بعلم الخرائط، وهذا الانتقال من الورق إلى المعلومات الرقمية يمثل عملية ضخمة فى حد ذاتها.

إن تأثير تطبيق المعلوماتية على علم الخرائط معاكس تقريبا لتأثيرها على الكتاب. فالمعلوماتية فى مجال الكتابة يمكن اعتبارها خطرا داهما: فلقد أصبحنا نكتب أقل ونولى النص عناية أقل لوجود إمكانية تصحيحه على الشاشة فى كل

---

(٢) نص المحاضرة رقم ١٠٠ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٩ أبريل ٢٠٠٠.
تم تحرير هذه المداخلة بالتعاون مع فرير دياز Freire-Diaz (s) ومارى Mary (J. - F.) ودى نوسيرا Di Nocera (L.) وشوكير Choucair (A.) (جامعة روان) ومولير Muller (J. - CL) (جامعة بوشيد).
البرمجيات المستخدمة: أرك إنفو وأرك فيو وجيوكونسبت و ٣ داستوديو.

لحظة. وبات فى وسعنا نسخ كتب بأكملها ونقلها عبر شبكة الإنترنت ووضعها فى ملفات ما لم نقم بطباعتها. ولكن طبع النص على طابعة وتشبيك أوراقه بعد ذلك لا يمثل تقدما حقيقيا بالنسبة للكتاب. أما بالنسبة للخريطة فالأمر على العكس مختلف تماما. ولقد كانت الخريطة التقليدية تقدم «نموذجا» للعالم مجردا للغاية تحكمه الكثير من الأعراف: فالتمثيل المسطح يستلزم وجود ظلال للإيحاء بالتجسيم، كما كان تصوير عرض الطرق مبالغا فيه لإظهار الطرق الرئيسية بصورة أفضل. إلا أن إمكانيات المعلوماتية ولاسيما التصوير الثلاثى الأبعاد يتيح على العكس من ذلك إقامة تقارب بين الخريطة وبين الفهم الشائع.

ومع لجوء علم الخرائط إلى توسيع مجال عمله، أخذ يتعرض لمخاطر النقد، إلا أنه لم يكن يوجه لهذا العلم عندما كانت الخريطة مقصور استخدامها على المجال الفنى أو عندما كانت تسمح أثناء الحروب بتتبع العمليات العسكرية. بيد أن الخريطة كانت تفتح المجال مع ذلك لاحتمالات قوية للجدل. فبفضل الخريطة «نرى» مباشرة أشياء يمكن للخطاب العلمى أن يخفيها بواسطة عبارات ملتوية مثل: ما المرافق العامة أو المؤسسات الصناعية المقرر «نقلها»؟ ما المسار المقترح لطريق سريع جديد؟ وإذا كانت الخريطة أداة تبسيط، فهل يمكن أن يكون هذا التبسيط مخلا؟ إذ بإمكاننا أن نجعل الخرائط تكذب كما يمكننا أن نجعل الإحصائيات تكذب هى الأخرى. فمواقع الإنترنت تغص بالخرائط غير المعبرة أو المعبرة بشكل خاطئ، مثل بعض المقار الوهمية لمصانع تقدمها الشركات المتعددة الجنسيات على موقعها فى الشبكة.

وقد زعم باسكال – بدافع من سوء النية كما ينبغى القول – أن الجغرافيا – على النقيض من العلوم الفيزيائية التى ينبغى دائما تنميتها للوصول بها إلى درجة الكمال – علم ميت طالما أنه بمجرد وضع خطوط الزوال وخطوط العرض والطول، لا يكون هناك ما ينبغى إضافته. وفى الواقع أن الجغرافيا تستوعب فى

الحال مواقف دائمة الحركة بالرغم من أن الدعامة الورقية تنحرف بها عن هدفها بمنحها طابعا ثابتا لوصف الأوضاع الجامدة فى حين كانت علوم التاريخ والاقتصاد وعلم الاجتماع هى وحدها التى من شأنها التعبير عن التطورات. إن الانتقال بالخريطة إلى الدعامة «غير المادية» يعود بالجغرافيا إلى أصلها، فهى تمكن من تصوير التطور العمرانى وطرق المواصلات والفيضانات أو حتى تخيلها فى تطورها. فى حين أن الخرائط المساحية القديمة كانت مرسومة على أوراق الرودويد للسماح بالقيام بتعديلات عن طريق كشط الحدود القديمة، أما اليوم، فيمكن بمنتهى البساطة القيام بهذه التعديلات على الشاشة.

ولاشك أن تحويل مجمل الخرائط الموجودة فى العالم إلى مجموعة رقمية متناسقة يشكل عملية استثمار باهظة التكاليف ولا يمكن الحصول منها على عائد فى إطار الموازنات السنوية. هناك إذن فارق كبير بين تقدم الأعمال (وتكلفة الحصول على بطاقة رقمية) فى أمريكا الشمالية وأوروبا، وبين التخلف الشديد - كما هو الحال دائما - فى دول العالم الثالث.

وقد بدأ هذا الإحلال الرقمى بمنتهى البساطة عن طريق المسح الضوئى حيث تمت «ترجمة» البطاقة الورقية عن طريق الكمبيوتر، ولكن التقدم لا يزال هزيلا. فالبطاقة الممسوحة ضوئيا يصعب إدخال أى تعديل عليها عند عرضها على الشاشة، كما أنها تشغل حيزا كبيرا من الذاكرة ولا تسمح بتمييز بعض المناطق. فمن الأجدى إذن ترقيم الخطوط الخارجية، فتربط الخطوط بين العقد من أجل تمييز مساحات يمكن أن نرصد لها بعض المعطيات الإحصائية. وفى هذه الحالة، يتطلب إنجاز هذه العملية وقتا أطول، وهذا ما يفسر لنا العديد من أرصدة الخرائط غير المتاحة بعد على دعامة معلوماتية رقمية.

ولتأمين قابلية مقارنة المعلومات الخرائطية التى تم الحصول عليها (من منطقة إلى أخرى وبين كافة الموضوعات المتعلقة بالمنطقة نفسها)، يستلزم إجراء

تدعيم كامل للخريطة على نظام إسقاط (فى فرنسا، على سبيل المثال، يـتم العمـل بنظام لامبير ٢)، وهذا ما لم يكن ضروريا فى مجال علم الخرائط التقليدى حيـث كان من الممكن – فى حالة الضرورة – إجراء الوصلات يدويا. وإذا كـان بهـذا الأسلوب، يتم تحقيق المرجعية الجغرافية للخرائط وتطبيق مقيـاس الرسـم نفسـه عليها، ففى هذه الحالة يمكن إقامة تطابق فيما بينها. وقد أطلق الأمريكيـون لفـظ مرسمة على تطابق طبقات المعلومات الخرائطية، وهى التى تمثل قاعدة «أنظمـة المعلومات الجغرافية». وقد صمم هذا النظام لتقديم الإجابة السريعة والشافية لعـدد من التساؤلات، التى تستلزم دمجا بين مصادر معلومات مختلفة منها علـى سـبيل المثال: ما البلديات التابعة لنوعية معينة من السكان والتى تقع علـى بعـد مسـافة معينة من محول طرق سريعة؟ ما مدى استخدام الأراضى التى شـملها مسـتوى معين من الفيضان؟...إلخ.

وبفضل هذا التقدم التقنى، عادت الخريطة لتتصدر قائمة الأحداث. فبعـد أن ظلت العلوم الاجتماعية، «مناهضة للحيز» على مدى عقود طويلة، عدنا من جديد، ورويدا رويدا، إلى تبنى عادة «التفكير المكانى» فى بعض المسـائل مثـل النقـل والتجهيزات الجماعية وأجهزة العناية...إلخ، وكذا فى أمور الحياة اليومية (خريطة الأرصاد الجوية).

ومن كثرة رؤية الخرائط، نمت الفكرة القائلة بضرورة وضع تقنيات معينـة لمعالجة المعلومات الجغرافية وهى أن «الحيز أمر خاص».

كانت المعطيات الإحصائية التقليديـة «المناهضـة للحيـز» تفـتح البـاب لمعالجات إحصائية تقليدية (مثل المتوسط والتصنيف) يتم استعادتها أحيانا فى شكل بعض الرسوم البيانية. إلا أنه كان فى المقابل، يستلزم لرسم الخرائط أن يتم تحقيق المرجعية الجغرافية لكل المعطيات الإحصائية، أى أن عليها أن تتضمن – عـلاوة على المحددات المعتادة (مثل عدد الموظفين ورقم المبيعات وقطاع الأنشطة،... فى

مؤسسة ما على سبيل المثال) - الإحداثيات الجغرافية باستخدام س وص وفقا لمقياس محدد. ويمكن أن نقول فى هذا الصدد إن تطور علم الخرائط عن طريق الكمبيوتر قد أدخل تعديلا جوهريا على استخدام الإحصائيات فى المجتمع بأسره. (إذ لا يوجد بنك معلومات إحصائية واحد كان يحتوى على المحددات الجغرافية قبل الثمانينيات).

إن تحقيق الالتحاق بين معطيات المصادر المتنوعة يحسن إمكانيات التبادل و«قابلية نقل» المعلومات من كمبيوتر إلى آخر. وإذا كان هذا التصور يقوم بتحسين قدرة علم الخرائط بوصفه أداة إدارة وتفكير بشأن تهيئة الأراضى، فهو يتيح قراءة هذه المعلومة لأكبر عدد من الأفراد. فلم يعد من الممكن قصر المعلومة «الخرائطية» على «صانعى القرار» فحسب، فلقد تعاظمت السلطة التفاوضية «للجمهور» أى الجمعيات بصفة أساسية؛ وهذا ما لم يكن قائما فى عقدى الستينيات والسبعينيات، عندما كانت «دراسات التأثير» الخاصة بالتجهيزات الكبرى تخضع لتحقيقات عامة فى صورة مخططات، إما لا يمكن فك رموزها، وإما من القطع البالغ الضخامة الذى يتعذر معه بسطها بسهولة فى مقار العمودية حيث كان يتم وضعها تحت تصرف الجمهور.

ومن هنا، إذا اتضحت إمكانية إفادة الديمقراطية من التطور الحالى، فإن ذلك يعنى أنه يمارس أيضا التأثير ذاته على الإشكالية العلمية للجغرافيا. ويمكن القول بأن نظام المعلومات الجغرافية هو بمثابة فن حى لرسم الخرائط . فهو يتيح على سبيل المثال القيام بقياسات ميسرة ليس فقط وفقا للمسافات الكيلو مترية بل أيضا لزمن القطع أو لتكاليف الانتقال. ونحن نصل بذلك إلى نموذج «تفاعل الحيز» الذى يمثل جوهر الثورة المتعلقة بنظرية علم الجغرافيا فى القسم الثانى من القرن العشرين. فكل ما يحدث فى نقطة معينة من الحيز الجغرافى يكون له رد فعل على باقى أقسام هذا الحيز، وفقا لكثافة وترتيب يمثلان تحديدا عصب العمل البحثى.

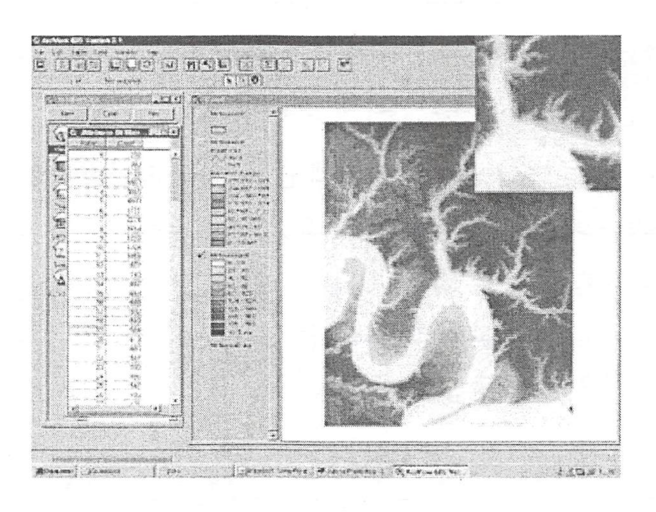
وعليه، فإن أنظمة المعلومات الجغرافية لم تزل تضطلع بالمهمة التقليدية لفن رسم الخرائط، والتي تتمثل في الإعانة المثلى على تحديد الاتجاهات، بيد أنها تضيف إلى ذلك إمكانيات متعددة للمحاكاة تجعل منها أداة تفكير مستقبلية أكثر فاعلية.

الخريطة لتحديد الاتجاهات

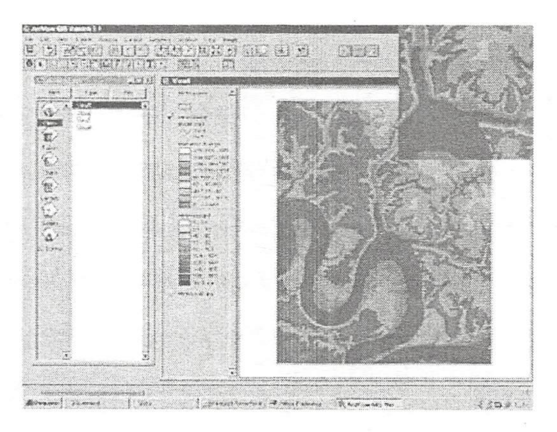
يوضح تحليل مدينة روان Rouen وضواحيها (المتوافر على قرص مدمج ROM-CD) بمنتهى البساطة الإمكانيات المختلفة لتحديد الاتجاهات المقدمة من نظام معلومات جغرافية. وهي تكمن أساسا في إمكانية إقامة التطابق عند الطلب بين طبقات مختلف من المعلومات مثل: الطبوغرافيا والكثافة السكانية والمساحات الخضراء ومستوى التلوث وتوزيع مختلف الفئات الاجتماعية المهنية على مستوى الكتل السكنية الإحصائية...إلخ.

وفي هذا الإطار، يقدم لنا التناول المتعدد المستويات لمسألة المناطق الصناعية المهجورة مثالا متخصصا للغاية للاستعانة به في اتخاذ القرارات في مجال إعادة توزيع الأراضي. فعلى قياس رسم مجمل المدينة وضواحيها (أي عند مقياس رسم الخرائط الموجودة بعاليه) يتم تحديد أماكن الأراضي الصناعية المتاحة، وهذا ما يتيح تحديد موقعها نسبة إلى طرق المواصلات الرئيسية وإلى المركز الحضري. وبالضغط على الفأرة على هذه الأراضي، ننتقل إلى مقياس رسم آخر نحدد من خلاله المحيط المباشر للمنطقة وأماكن المساحات المشيدة وغير المشيدة علاوة على الطرق. ويمكننا تكبير لاحق من رؤية الرسم التخطيطي للمساحات. وعند الضغط بالفأرة على المنطقة يمكننا قراءة ملحوظة تتضمن معلومات محددة بالأرقام مثل (مساحة المباني المقامة وحالتها ومواد البناء وتاريخ وقف النشاط واسم المالك).

ولما كان الورق يلزم بتصوير مسطح للخريطة فإن الشكل الرقمى يتيح تصويرها فى ثلاثة أبعاد. ونحن نحصل على رسم ثلاثى الأبعاد للخرائط اعتبارا من نموذج رقمى لرقعة الأرض وهو قابل للارتفاعات وفقا لتربيعات هندسية: أى وحدة قياس GRID فى برنامج أرك أنفو Arc Info. ويتميز كل مربع من مربعات الشبكة، الذى تحدد موقعه إحداثيات س وص، بإحداث ثالث ض يمثل ارتفاعه. ولم يزل هذا الشكل غير متقن، حيث يوضح تقريب الشكل (١)، أن خطوط شبكة التربيعات الهندسية تظهر عند التكبير. وعادة ما نلجأ إلى تحسين التواؤم مع الأرض عن طريق (تثليث دولونى Delaunay) (الذى وضعه الأمريكيون). حيث يقوم برنامج الكمبيوتر برسم مثلثات مختلفة الأحجام وفقا لارتفاعات زواياها الثلاث، بشكل يسمح بتقديم أفضل ضبط لها مع رسم رقعة الأرض المقدمة من جانب النموذج الرقمى. وبوصل المثلثات بعضها مع البعض الآخر، يصبح هكذا بوسعنا تمليس المنحدرات وتكبير الشكل الثانى الذى يوضح التحسن الذى تم الحصول عليه مقارنة بالشكل السابق.



الشكل (١) التضاريس فى نظام المعلومات الجغرافية لمدينة روان وضواحيها. نموذج GRID



الشكل (٢) التضاريس فى نظام المعلومات الجغرافية لمدينة روان وضواحيها.
نموذج TIN

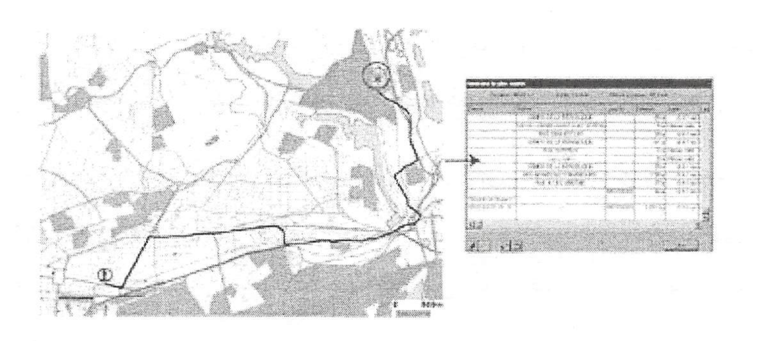
ويمكن تمثيل التضاريس، الممثلة هنا فى شكل سلم للألوان، تبعا لحجمها، كما كان الحال قديما من خلال «مجموعات الرسومات التخطيطية» التى كنا نجدها مرسومة باليد فى كتب الجغرافيا القديمة مع الاختلاف فى إمكانية قيامنا هنا بالدوران حول كتلة الرسومات التخطيطية لرؤية التضاريس من زوايا مختلفة، ويمكن لنا أيضا «إخفاء» إحدى المتغيرات (السكان على سبيل المثال وفقا لكل خانة فى التربيعة الجغرافية) على هذا التصوير الثلاثى الأبعاد.

من أجل استبدال خرائط الطرق القديمة، تم البدء فى تزويد العديد من موديلات السيارات بأنظمة جغرافية مركبة فيها. ولا يزال ثمن هذه الأنظمة باهظا. لذا، فقد تم استخدامها أولا فى سيارات الطوارئ مثل عربات الإسعاف والحريق والشرطة. والنموذج المقدم هنا (شكل ٣) يوضح لنا تنظيم خدمات الطوارئ فى مستشفى لو هافر (Le Havre). وطريقة عمل جهاز الطوارئ الطبى تتم على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: يتم فيها تحديد مكان طالب النجدة الطبية السريعة. وقد قمنا بوضع نظام أوتوماتيكى لتحديد العنوان ارتكازا على دليل هاتف معكوس: وقد تم تحديد مكان كل رقم تليفون فى الضاحية على الخريطة.

وعند ظهور رقم تليفون الشخص المستنجد على الشاشة، يتم مباشرة تحديد مكانه حيث يظهر على الشاشة اسم المقاطعة والشارع وحتى رقم البناية.

ويقدم لنا نظام المعلومات الجغرافية تحديدا لأماكن سيارات الإسعاف. وتبعا لمكان المستنجد يتم الاتصال بأقرب سيارة إسعاف، ويظهر على الشاشة الطريق الواجب عليها أن تسلكه. ويقدم لنا الشكل (٣) نموذجا للطريق. ويوضح كل إطار زمن المسافة على كل جزء من الطريق والزمن الكلى المتوقع. وبالطبع، يتم دائما تحديث بنك المعلومات هذا على أساس المعلومات التى يقدمها المسعفون حول تطور الوضع المرورى واحتمالات تعديل الطرق.



الشكل (٣) نظام المعلومات الجغرافية وتنظيم جهاز الطوارئ الطبى فى الهافر – الطريق بين المستنجد وأقرب إسعاف.

يجرى بعد ذلك أول تشخيص طبى فى الموقع وتبعا له (جروح، أمراض قلب، حروق...إلخ) يتم تحديد موقع مستشفيات الاستقبال المحتملة وتظهر على الشاشة الطرق الواجب اتباعها.

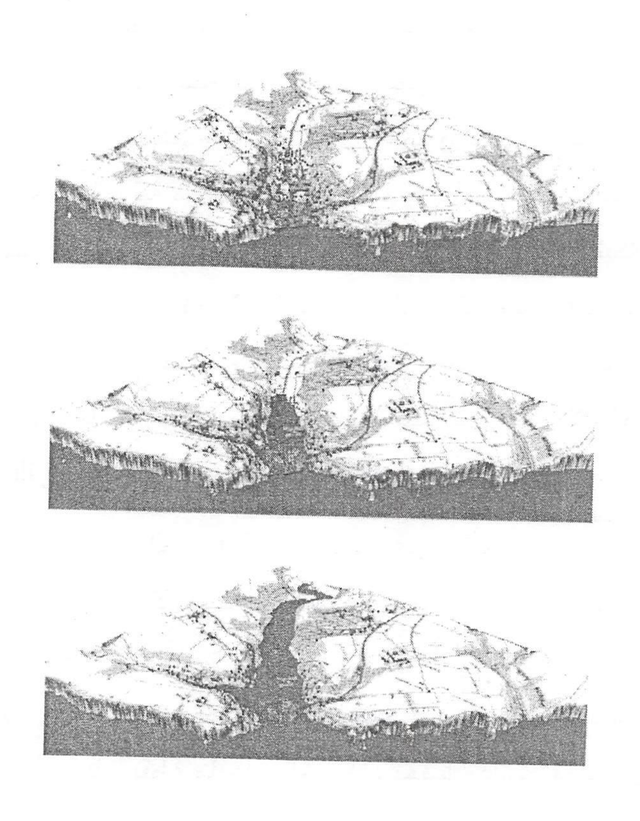
الخريطة لتصور حلول جديدة

يتجاوز نظام المعلومات الجغرافية مهمته الأولى التى تتمثل فى مجرد تحديد وصفى للأماكن، ليصبح أداة تفكير حول الآفاق المستقبلية للتطور، مدعما بذلك برامج المحاكاة (الشكل ٤).

وبوسعنا أن نأخذ إيترتات Etretat على الساحل النورماندى مثالا على ما نقول. فلقد تعرضت هذه المدينة للعديد من الفيضانات بسبب تكرار ارتفاع مياه النهر والذى تزامن مع حركات مد شديدة وأعاصير. وكانت المشكلة القائمة تتمثل فى تقدير حجم الخسائر وفقا لارتفاع منسوب المياه، ويقدم لنا نظام المعلومات الجغرافية SIG تحديدا لأماكن الأبنية ومواصفاتها. (عدد الطوابق - الحالة الراهنة للمساكن) أما النموذج الرقمى الثلاثى الأبعاد للأرض فيسمح بتحديد المناطق المتضررة من الفيضانات تبعا لارتفاعات المياه المختلفة.

ونحن نرى مياه الفيضان على الشكل (٤)، فى منطقة تعلو المدينة بعض الشىء. وإذا كانت مياه النهر لا تستطيع أن تتخذ مجراها نحو البحر، فهى تغمر سريعا الوادى المنخفض. وتقدم لنا صور القرص الممغنط محاكاة لمختلف مراحل تطور الفيضان.

والبعد الثالث المستخدم هنا لتصوير التضاريس، يمكن استخدامه أيضا لتمثيل الأبنية.



الشكل (٤) وادى إيترتات Etretat : محاكاة فيضان

وأحد الموضوعات البيئية التى تثير قلقا بالغا تتمثل فـى تـدهور المشـاهد الطبيعية الواقعة عند مداخل المدن بسبب عمران تجارى يخضع لقيود غير كافيـة. ولقد حاولنا فى تأملاتنا حول واحد من مداخل مدينـة روان Rouen وضـواحيها، اختبار نتائج التعديلات المختلفة للمشهد العمرانى، إلا أننـا لاحظنـا أن الخـرائط المسطحة، لو كنا قد لجأنا إلى استخدامها لكانت دون جدوى تذكر للإعانـة علـى اتخاذ القرار، بينما تظهر المحاكاة بالأحجام أكثر تعبيرا.

وقد تلخصت المرحلة الأولى فى تبسيط المشهد الحالى عن طريق نمذجة طرز الأبنية والعناصر المصاحبة لها: الأجنحة الحديثة العهد والمنازل القديمة المنعزلة والمنازل القديمة المستمرة والمخازن والطرق وأماكن انتظار السيارات والأسوار والسياجات المؤلفة من الأشجار؛ وقد تم رسم كل من هذه الطرز كما تم تخزينه فى «بنك الأنسجة الشبكية»، حتى يتاح استخدامه فى كافة أشكال المحاكاة. وقد أدى البحث عن أفضل موقع لإقامة متجر مركزى فى وسط المشهد العمرانى المحيط إلى اقتراح حلول مختلفة تم تصويرها على «خريطة التضاريس» التى يمكن التجول فيها لمقارنة زوايا رؤية مختلفة. (ويقدم لنا الشكل (٥) إحدى هذه الصور إلا أن القرص المدمج يقدم من جانبه تحريك لمسار الطريق).

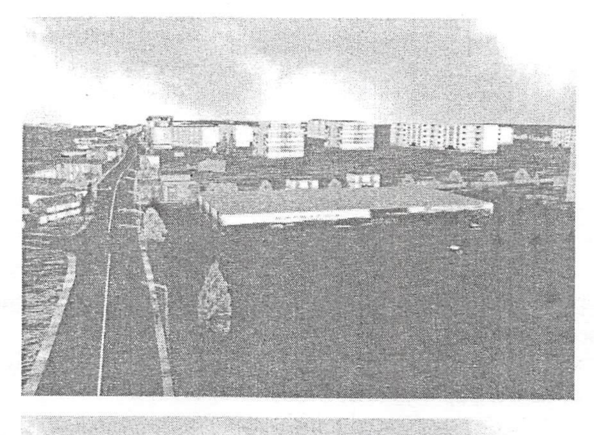
وفى دراسة لإحدى المدن الألمانية بهدف تقديم رسم خريطة الضوضاء، أوضحت خريطة أولى وبشكل تقليدى مختلف مستويات الضوضاء على مدى إحدى فترات النهار.

ويتيح الكمبيوتر استخدام الصوت. وتم وضع «سلم صوت» بوحدات الدسيبل، وعند الضغط بالفأرة على نقطة ما على الخريطة، نحصل على مستوى الصوت الموافق لعدد وحدات الدسيبل فى المكان المعنى. وبعد ذلك، تم إحلال الخريطة الكلاسيكية بصورة ملتقطة من الجو وبنفس مقياس الرسم لتعطينا المظهر الدقيق للمشهد. ولا توضح الخريطة بصورة مرئية مختلف مستويات الضوضاء، حيث يتم الحصول عليها عن طريق الصوت بإضافة طبقة جديدة لنظام المعلومات الجغرافية SIG وهذه الطبقة ليست مرئية بل سمعية. وبالطبع، لا يمكننا تصوير هذه النتيجة التى توصلنا إليها بين صفحات هذا الكتاب؛ فالخريطة قد تجاوزت نطاق الورق..

وهناك مشكلة جديدة تفرض نفسها رغم ذلك، وهى مشكلة الذاكرة الخرائطية. فبالنظر لسهولة إدخال التعديلات على الرسومات الخرائطية والتى أصبحت غير مادية جزئيا، فنحن نوشك على عدم الاحتفاظ دائما بآثار لتعديلات،

وهذا من المفترض أن يؤدى إلى حفظ أهم الوثائق الخرائطية الرقمية بشكل دورى - وليكن خمس سنوات. بيد أنه لم يتم التخطيط بوضوح لهذا الأمر.

فبخروج الخريطة من الأدراج، تفتحت أمامها مجالات تطبيقية جديـــدة. إن الإنجاز الكامل لبرنامج عالمى للرقمية الخرائطية يستلزم ســنوات عديـــدة، إلا أن التوافق الذى سيتيحه بين مختلف دول العالم يمكن اعتباره بمثابة عنصـــر إيجـــابى لعملية الشمولية الحالية. فمعرفة الآخرين بشكل أفضل ربما يعنـــى أيضـــا فهمهـــم بصورة أفضل. وهذا هو بحق هدف الجغرافيا الأول.





الشكل (٥) مدخل مدينة فى ضاحية روان Rouen

الصور التركيبية كأداة للتفكير بالنسبة للعمران

وبوسعنا أن نأخذ إيترتات Etretat على الساحل النورماندى مثالا على ما نقول. فلقد تعرضت هذه المدنية للعديد من الفيضانات بسبب تكرار ارتفاع مياه النهر والذى تزامن مع حركات مد شديدة وأعاصير. وكانت المشكلة القائمة تتمثل فى تقدير حجم الخسائر وفقا لارتفاع منسوب المياه. ويقدم لنا نظام المعلومات الجغرافية SIG تحديدا لأماكن الأبنية ومواصفاتها. (عدد الطوابق - الحالة الراهنة للمساكن) أما النموذج الرقمى للأرض الثلاثى الأبعاد فيسمح بتحديد المناطق المتضررة من الفيضانات تبعا لارتفاعات المياه المختلفة.

المراجع

Pour une présentation rapide et simple, mais un peu plus technique, des SIG, on peut consulter :

- GUERMOND (Y.), « Information, Informatique et SIG » *in* A. Bailly *et al.*, *Encyclopédie de Géographie*, Paris, Economica, 1992.
- CLARKE (K.C.), *Getting Started with Geographic Information Systems*, New York, Prentice Hall, 1999, 2e éd., 338 p.
- *Revue internationale de Géomatique*, tous les numéros, Paris, Hermès.
- DENEGRE (J.), SALGE (F.), *Les systèmes d'information géographiques*, Paris, PUF, coll. « Que sais-je ? », 1996, 128 p.

فضاءات العولمة، بين الموروث والديناميكية [٣]

بقلم كريستيان جراتالو

CHRISTIAN GRATALOUP

ترجمة: د. منار رشدى

مراجعة: د. محمد على الكردى

إن التحدث عن العالم كاسم علم، إنما يعنى استخدام أحد أسماء الأعلام التى تطلق على الحيز. والإشارة من هنا إلى أنه منفرد ومناسب وإلى أنه، غالبا، ما يستخدم صفة من جانب البشر المؤلفين له؛ وهكذا أصبح لفظ «العالم» مماثلا إذن للفظى «أوروبا» أو «لا روشيل» وتعيين مجمل الحيز الذى يعيش عليه البشر كما لو كان إقليما خاصا هو أمر جديد وبالغ القدم فى آن واحد. وهنا، سوف نتناول مفهوم العالم من منظور زمنى مع تبنى أسلوب تفكير جغرافى تاريخى.

إن التحدث عن العالم ليس كالتحدث عن الأرض. فهذه الأخيرة هى حقيقة طبيعية وكوكب منفرد هو الآخر، وإطار بيئى للإنسانية وللعالم ولكنه منظم وفقا لقواعد منطقية طبيعية، بيد أن تولد الارتباط فيما بينهما وتناميه المتزايد اليوم بات أمرا بديهيا، علاوة على أنه أحد سمات المستوى العالمى الذى يشغلنا الآن، وإن كان لم يتواجد دائما.

إن بناء هذا المستوى العالمى هو ما نطلق عليه اليوم اسم «العولمة». وقد أصبح هذا اللفظ يمثل أفقا لا يمكن تجاوزه. وهذا التحديد جذرى وقديم فى آن واحد وسوف نتخذ من هذه الازدواجية القاسم المشترك الأعظم لمسلكنا هنا: وسوف تتيح لنا التغيرات والثوابت المعاصرة التحدث عن العالم على مرحلتين متتاليتين، الأولى

---

(٣) نص المحاضرة رقم ١٠١ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠٠٠.

متعلقة ببناء هذا العالم الخاص على أيدى أوروبا منذ القرن السادس عشر والثانية تتمثل - بعد إعادة دمج هذا البناء بمدى زمنى أكثر اتساعا - فى اقتراحنا لتفسير تنوع أماكن البشرية التى تندرج فيها هذه العولمة التدريجية والحديثة العهد.

إن التحدث عن العولمة يعنى متابعة هذا البناء على المستوى الجغرافى الذى يضم البشرية بأسرها وهو، فى آن واحد، الحيز الممتد على مساحة الأرض وأيضا بناء لزمانية وتاريخ المعمورة المشترك.

التواجد المعاصر فى كل مكان ودوام أماكن العالم

نحن نعيش فى حيز تتكمش مسافاته، وعلى العكس من ذلك، فإن المواقع الرئيسية أماكنها ثابتة لا تتغير وبالطبع، هناك تعديلات فى مواقع الأنشطة (وهذا ما نطلق عليه بداية اسم «إزالة التمركز» وتغير حدود النزاعات، إلا أن غالبية المدن والكثافات والمجموعات الجغرافية الكبرى لا تتحرك قط فى حين أن بوسع مكوناتها أن تبدل من أماكنها، فخريطة كثافات العالم - إذا لم نضع فى حسباننا إلا قيما نسبية - كانت موضوعة منذ ما يزيد عن القرن من الزمان. وأفضل من ذلك أن خريطة المجموعات الكبرى فى العالم القديم (وهذا ما يمثل ثلاثة أرباع الإنسانية على الأقل) لم تتغير من آلاف السنين.

والحق أن هذا الثبات أو الجمود «أفقى» أكثر منه «رأسى» ففضاءات البشر والكائنات الجغرافية التى تختص بها أسماء الأماكن يمكن أن يشملها التعديل بعضها نسبة إلى البعض الآخر: فالمجتمعات تتزاحم وينضم بعضها إلى البعض الآخر وتدمر بعضها البعض. ويمكن أن تحدث عمليات إحلال ولكن عادة فى الموقع نفسه من مساحة الكوكب. وغالبا ما تؤدى هذه النزاعات الجغرافية إلى توازنات،

والتناقضات تأخذ فى أغلب الأحيان شكل الهوية، حيث يتحدد تعريف مجموعة من البشر بسبب تميزها عن الجماعات المجاورة: كما القرية بالنسبة إلـــى المجتمعـــات الريفية الأخرى والأمة أو «العرق» من علاقتها بالجماعات الأخرى المتاخمة التى يمكن مقارنتها بها، وحضارة فى مواجهة مع حضارات أخرى، وهذا المنطق الذى نراه فى لعبة القص والترتيب (puzzle) بين الدولى والعالمى التـــى قمـــت لتـــوى بتوضيحها باتخاذ نماذج أقاليم يمكن أن تتشكل من دمجها جنبا إلى جنـــب، وهكـــذا يتألف المقياس الجغرافى من حيزات متدرجة من الصغر إلى الكبـــر. ومـــن ثـــم بوسعنا أن نميز فى لحظة ما وفى محيط معين مســـتويات متباينـــة - صـــغيرة أو كبيرة - فى حالة نزاع أو تحالف أو مساومة مستمرة فيما بينها. وبـــالطبع، فـــإن ديناميكية الأقاليم هنا أكبر وإن كانت أقل وضوحا وأقل قابلية للرسم على خريطـــة من الديناميكية التى تؤدى إلى تحريك قطع اللعبة المربكة التى أشرنا إليها لتونا.

وتعزيز أعلى المستويات وهو مستوى عالم البشر هـــو عمليـــة مـــن هـــذا الطراز. وليس من اليسير البرهنة عليها مباشرة. وتتولد أحد المظـــاهر الرئيســـية للمقياس الجغرافى من واقع أن العلاقات بين مختلف المستويات هى علاقات قـــوة معقدة. وهو ما يتيح لنا إدراك عمليات تشكيل الأقـــاليم الكبـــرى أو بنـــاء وتأكيـــد الكيانات الكبرى القادرة على أن يكون لها ثقل على المستوى العـــالمى، وبالتـــالى السيطرة على آثارها. وأبرز نموذج لذلك هو التكامل الأوروبى، ولكن يتعين علينا أن نذكر أيضا فى هذا الصدد منظمة التجارة الحرة الخاصـــة بأمريكـــا الشـــمالية والسوق المشتركة لجنوب أمريكا ومنظمة الآسيان.

ولتوضيح علاقة القوة القائمة بين العالم وأقاليمه الكبرى أشـــرع هنـــا فـــى الإجابة على سؤال غريب بعض الشيء وهو: هل توجد زراعة عالمية؟ لا جـــدال فى وجود زراعة فى العالم ولكن هل هى على المستوى العالمى فى كل مكان؟ ففى الدول التى تمتلك مجتمعاتها السبل التى تمكنها من توفير الحماية لطائفة اجتماعيـــة

معينة أو لمزارعيها أو لمعالمها الجغرافية الخاصة بها، فإن زراعتها المحلية تنعم بأقصى درجات الحماية، وهذا هو الحال فى المقام الأول فى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان. ومن هنا فإن التذبذبات العالمية لأسعار المنتجات الزراعية التى تنتجها هذه الأماكن لا تؤثر إلا قليلا على الأسعار الداخلية، وعلى العكس من ذلك، تحدد السياسات الداخلية إلى حد كبير الأسعار العالمية، فالقمح تحدده الأسعار الأمريكية كما منتجات الألبان بفعل آليات التصحيح الأوروبية، وبوسعنا أن نقر فى هذا الشأن أن تأثير هذا المستوى الإقليمى على مستوى العالم يسهم إلى حد كبير فى بخس قيمة الأسعار وفى تفكيك زراعات الدول الفقيرة. وفى المقابل تخضع المنتجات الزراعية الخاصة بالتصدير فى هذه الدول للأسعار العالمية.

وتتوزع هذه النزاعات الرأسية على درجات المقياس الجغرافى متوازية مع متطلبات الضرورات الأفقية التى تتبع عملية التطور فى التحكم فى المسافة. إن التمكن من نقل المعلومات والسلع والأشخاص بسرعة أكبر وبكميات هائلة وبتكاليف أقل قد يؤدى منطقيا إلى الحركة المتزايدة للأماكن الجغرافية. بيد أن عوامل الثبات تغلب؛ فلقد كانت بالفعل الغالبية الكبرى من مدن العالم عواصم مهمة منذ قرنين من الزمان. وأعداد السكان الهائلة تقدم الدليل على ديمومة طويلة، ويتسم توزيع الثروات النسبية بدرجة عالية من الاستقرار. وأصبحت بلاد جديدة مناطق «صناعية» إلا أن الدول التى كانت ثرية فى الماضى استمرت على حالها..إلخ. وتمثل الحركات الحيزية – يقينا – أعدادا غفيرة ولكن التبادلات الاقتصادية العالمية الأساسية تتم بين أعضاء «الثالوث». وعلى النقيض من ذلك فإن أكثر الأماكن فقرا قد أصبحت، منذ عهد بعيد، متمركزة بين خطوط الاستواء.

لقد باء بالفشل التفسير القائل بأن الأسباب ذاتها – الطبيعية بصفة خاصة – قد تؤدى دائما إلى النتائج نفسها. وبخلاف بعض السمات الكبرى فى خريطة العالم

(الإدراك للمناطق القطبية أو للصحارى الحارة)، فإن هذه الحتمية الطبيعية لا تؤتى ثمارها. وهى لا تسمح تقريبا البتة بفهم التمركزات الأولى. غير أن الموروثات ضرورية لفهم أماكن العالم المعاصر. وإذا كانت هناك بصورة شبه دائمة أعداد هائلة من السكان أو مدينة أو أنشطة فهذا لأنه فى الماضى كانت توجد أعداد هائلة من السكان أو مدينة...إلخ.

إن الاستقطاب - هذا المنطق الجغرافى البالغ القدم والمعاصرة - يفسر لنا الارتدادات فى حين يفقد بعد المسافة أهميته، إذ كلما أصبح الانتقال أيسر، كلما جذبنا التمركز بعيدا. وبالطبع يتعين علينا التخفيف من حدة الأمور مع وضع عملية المقياس فى الاعتبار. لقد لعبت السيارة دورا كبيرا فى زيادة الانتشار العمرانى إلا أن تعميم استخدامها مواز لتحول المدن إلى عواصم. فالانتشار على المستوى الأدنى مرتبط إذا ارتباطا وثيقا بالتمركز على المستوى الأعلى. فبعض الديناميكيات مثل العمل عن بعد وكل البداوات الجديدة تؤدى إلى مضاعفة الحركة الفردية وتعقد الاختيارات فى الحيزات المحلية وليس الموقع العام للأماكن. فالأقطاب الكبرى تخرج بالعكس مقواة دائما.

علينا إذن ألا نخلص سريعا إلى نجاح الثبات الجغرافى. إن تشكيلات اللعبة بين مستويات المقياس والأماكن المتنافسة لمستوى واحد - فى ديناميكية تطور دائمة لضغوط المسافة - إنما تسفر عن تعقيد فى الاختيارات بين موروثات متعددة، وبوسعنا أن نميز موروثين مختلفين يقيمان تنافسا فيما بينهما فى التوليفة الشاملة الحالية: فهناك أولا الموروث الناتج عن التوسع الذى أحدثته أوروبا المنشئة للنظام العالمى المعاصر والثانى هو «اللعبات المكررة» لنظام العالم القديم الذى يضم الأساليب المنطقية الموجودة قبل تشييد العالم الحالى..

عالم مشيد من قبل (ومن أجل) أوروبا

لقد تحولت أوروبا فى القرن الخامس عشر نحو الغرب، ومنذ مولدها وهذه الحضارة فى حالة توسع. ومثل هذه الديناميكية ملازمة لتنظيمها الإقليمى فى شكل اقتصاد – عالمى، إذا ما استخدمنا العبارة التى صاغها والرستين وبروديل. فالأمر يتعلق بالعثور على طرق جديدة للحرير والتوابل. كان الأوروبيون يمثلون آنذاك المرحلة الغربية الأخيرة من شبكة الطرق المعقدة التى تغذى مجموعة الأراضى المصمتة التى يطلقون عليها اسم أوروبا وإفريقيا وآسيا. وعبر هذه الطرق، تصل منتجات المناطق البعيدة وبصفة خاصة المواد الغذائية مرتفعة المذاق والتى لا يستطيع الأوروبيون أو لا يعرفون إنتاجها، وهذا يرجع أساسا إلى وقوع أراضيهم فى المنطقة معتدلة الحرارة.

هذا البحث عن شكل مختلف للطرق القديمة سوف يقلب المعمورة رأسا على عقب بخلقه لنظام فضائى مشترك للإنسانية جمعاء وهو العالم. إن الأوروبيين، بسعيهم الدؤوب إلى بلوغ أراض أخرى والاستيلاء عليها فى ظل سماوات مختلفة يمكن أن تنبت فيها محصولات أخرى، قد أعطوا إشارة البدء لعملية تمييز الأماكن على كوكب الأرض، وهى عملية نجمت عنها آثار جغرافية ضخمة. إذ مع الاستقطاب التدريجى لكافة الأماكن التى شهدت تاريخ البشر حول أوروبا، نتجت آثار البعد عن هذا القطب، فقرب المكان أو بعده عن أوروبا أمر على القدر نفسه من الأهمية لتمييز الأراضى فى هذا الإطار العالمى الجديد. وأخيرا، فإن أوروبا عندما أنشأت الحيز العالمى من حولها، أنتجت فى الوقت نفسه الأدوات الخاصة بتصوره. وقد أصبحت ذاتية الحضارة هذه مندمجة فيها إلى الحد الذى بتنا فيه لا ندركها إلا نادرا.

وقد أصبحت أشكال العالم والخرائط الفلكية وتقسيمات وأسماء العالم ولا سيما القارات لا تستمد معناها إلا من كونها إسقاطات للفكر والتصور الأوروبى.

وسوف نتناول على التوالى هذه المظاهر الثلاثة: التحديد التاريخى لنطاقات العالم، الاستقطاب الأوروبى والفكر الأوروبى المتمركز على ذاته. وللشروع فى عرض التفكير الخاص بالآثار الجغرافية التاريخية للمناخ المعتدل فى أوروبا، سوف أتحدث عن تاريخ قصب السكر، الذى بدأت زراعته فى الهند منذ ما لا يقل عن ألفى عام. فهيكل الإنتاج فى شكل مزارع أو مستثمرات زراعية متمركزة حول طاحونة هو هيكل بالغ القدم نتج عن ضغوط الإنتاج الموسع. ولقد نشر العرب هذا الهيكل فى الغرب فى شكل تقنية اجتماعية عرفها الأوروبيون ثم تناوبوها أثناء الحملات الصليبية. ولما كان قصب السكر يحتاج إلى ثمانية عشر شهرا تقريبا حتى يصل لمرحلة النضج ولا يتحمل الطقس الشتوى، فإنه سوف يستخدم أولا الهوامش الجنوبية للحيز الأوروبى. بيد أن هذا الإنتاج المتواضع فى كميته بسبب ضغوط الطبيعة سيكون محل طلب متزايد. ومن هنا بدأ البحث عن أراض حارة. وتمثل جزر أسور ومادير وكنارى الأطلنطية مرحلة مهمة حيث أقام الأوروبيون فيها أولى «مصانع السكر»، وفيها أيضا تعلموا الملاحة عبر المحيطات. ويتيح هذا الانزلاق نحو الجنوب، ورياح الصابيات وما يصاحبها من خبرة تجاوز موقف متناقض: فنسج الروابط فيما بين المحيطات التى سينشأ عنها العالم قد تحقق على أيدى مجتمع كان يمثل ريحا معاكسة إذا جاز القول. وإذا ما كان يسيرا العودة إلى سابق العهد عن طريق اتباع تيار الخليج، فمغادرة أوروبا بالشراع فى مواجهة دوران مناخى عام من الغرب نحو خطوط العرض المعتدلة لم يكن بالأمر الهين.

ومع عبور الأطلنطى اعتبارا من عام ١٥٠٠م، استقدم الأوربيون قصب السكر فى أمريكا الاستوائية، أولا فى شمال شرق البرازيل حيث يقصر الطريق إلى أدنى حد له وتقل مخاطرة بالقدر نفسه ثم فى جزر الأنتيا (القرن السابع عشر) والمحيط الهندى والهادى (القرن الثامن عشر). وقد تزامن إدخال قصب السكر مع العديد من المزروعات الأخرى من «المنتجات الاستوائية» مثل القهوة والكاكاو

والشاى. وقد أسفر ذلك – وفى كل الحالات – عن منطق جغرافى معروف على مستويات أخرى: التخصص المتبادل لأماكن الإنتاج فى النظام الفضائى نفسه، وهو تخصص نادرا ما يكون متساويا وغالبا ما نعبر عنه بلغة المركز والمحيط.

وأخذ هذه العملية الضخمة والبطيئة فى الاعتبار يتيح تجاوز مسألة خاصة بالعالم تتسلط إلى حد كبير على التفكير الجغرافى وهى التلازم النسبى بين الدول الفقيرة والمنطقة ما بين الاستوائية، والواضح بجلاء فى منتصف القرن العشرين فى زمن إزالة الاستعمار.

فإما أن نجد أنفسنا مرغمين على قبول حتمية طبيعية (الوسط الاستوائى مفقر) وإما أن نجد لزاما علينا إنكار هذا التلازم الذى لا يتحقق أبدا بصورة كاملة حيث ينبغى أن نضع فى اعتبارنا نسيج الأقاليم القومية. إلا أن المستعمر الأوروبى قد حول اهتمامه طويلا صوب تلك الأراضى التى تتميز بصفة خاصة باختلافها عن أوروبا ومن ثم بتكاملها معها. ولقد فضل لويس الخامس عشر فى معاهدة باريس لعام ١٧٦٣، أن يضحى ببضعة أسهم من الثلج من فرنسا الجديدة فى مقابل الاحتفاظ بالأنتيا الفرنسية. ولقد كان الأوروبيون – بإنشائهم لتلك الأماكن من أجل تلبية احتياجاتهم – ينتجون أنظمة حيزيه تحت السيطرة ومنبسطة وتابعة. وكانت عملية التخلف الاقتصادى والاجتماعى قد بدأت وتحدد مكانها. وتتدرج إحدى العلامات الرئيسية للتمييز فى الحيز العالمى فى إطار منطق لا تحدده المناطق المناخية ولكن تستخدمها: وهكذا أصبح أساسيا أن نعكس ما يطلق عليه غالبا اسم «الحتمية الجغرافية» من أجل تحقيق المواءمة بين التفكير الناتج عن العقلية الحيزية (هنا ينشئ الأوروبيون نظاما حيزيا له مركز ودائرة) وعلاقة المجتمعات بالوسط التابعة له (فى حالتنا، الضغوط الطبيعية للتنمية) وسوء حظ المناطق الاستوائية لا يقارن البتة بمستقبل المناطق المعتدلة التى كان الأوروبيون يلقون فيها بفائض عملية الانتقال والتحول الديموغرافية مثل مناطق شمال الولايات المتحدة

وكندا «والقرن الجنوبى» لأمريكا اللاتينية وأستراليا ونيوزيلاندا وحتى جنوب إفريقيا فى جزء منها.

وهذا التمييز الإقليمى للعالم اعتبارا من أوروبا المعتدلة يأخذ فى الاعتبار - وبشكل متلازم - المسافة التى تبعد عن هذه البؤرة المنظمة. والحق أن قرب المسافة أو بعدها لا يقاس بالكيلو مترات فحسب أو بالأحرى بالأميال البحرية ولكن - وبشكل ملموس - بالزمن والمخاطر. فلقد ظل الأطلنطى - ولأمد طويل - الفضاء الوحيد المتحكم فيه. فهذا المحيط الذى ظل لآلاف السنين بمثابة أهم حاجز لكل حركات الانتشار، أصبح فى القرن السادس عشر بحيرة أوروبية. لذلك فإن دليل الانتظام الأوروبى للعالم أقدم بكثير منه فى أمريكا، وبشكل غير مباشر بدرجة أكبر فى إفريقيا الغربية منه فى المحيط الهندى وأكثر من ذلك حول المحيط الهادى. وقد تمت السيطرة طويلا على هذا المستوى العالمى البسيط فى البداية ثم المتصلب تدريجيا حتى تم دمجه مؤخرا فى ظروف أقل تباينا.

وتوضح علاقة اليابان بالعالم هذه النوعية من الأوضاع الجغرافية، فالمجتمع اليابانى لم يجد مشقة فى بداية القرن السابع عشر الميلادى فى الانغلاق على نفسه فى مواجهة أوروبا. وإذا كان الأوروبيون لم يسعوا لكسر دائرة هذا الانغلاق حتى القرن التاسع عشر فهذا لأن اليابان لم تكن ذات أهمية من زاويتين: الأولى دولة بعيدة للغاية والثانية أنها تميل إلى الاعتدال.

إن هذا التاريخ الطويل المتعلق بموقع الأماكن نسبة إلى أوروبا والذى يعتبر أحد مقاييس إدراكها على المستوى العالمى إنما هو تاريخ للمسافات أو بالأحرى لوسائل المواصلات - فبقدر ما تتحسن الوسائل التقنية بقدر ما يتقلص الحيز ويتكثف المستوى الأعلى أى الديناميكية العالمية التى يصبح نسيجها أكثر قوة. وعلينا أن نفهم أن التطور التقنى يقصد به وسائل المواصلات بل وأيضا المعرفة إن لم يكن إنشاء الطرق ذاتها عن طريق استكشافها ورسمها على الخرائط

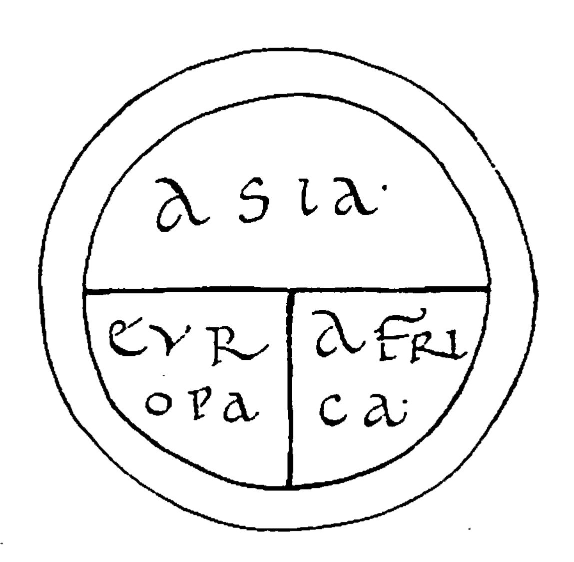
وتنويرها بنقاط إرشادية وتدوين مزاياها والمصاعب التي تنطوى عليها. إذن، فخلق العالم يتمثل أولا فى تصوره ثم تمثيله.

إن كل الصور التى نحتفظ بها فى مخيلتنا عن العالم هى لخرائط فلكية. ويبدو لنا هذا الشكل محايدا. وبالطبع، إن الآثار الوخيمة لاختيارات الإسقاطات المتعلقة برسم الخرائط معروفة للغاية ولاسيما تلك التى تذهب إلى التهوين من المنطقة ما بين الاستوائية (والتى نتذكر أنها تضم الدول النامية..). فنحن غالبا ما لا نلتفت إلى كونها موجهة وأن لها حدودا.

إذن، فاختيار وضع «التوجه» جهة الشمال (ويقصد حرفيا بمعنى التوجه نحو الشرق) وليس جهة الجنوب كما هو الحال فى الخرائط الصينية القديمة إنما هو نتيجة احتلال أوروبا لموقعها الشمالى إلى حد ما وكتابتها انطلاقا من أعلى. وأكثر من ذلك، فإن الموقع المركزى الذى عادة ما نمنحه لمنطقة أوروبا - إفريقيا إنما هو ناتج عن تمركز فى وسط المكان المحرك للعولمة. كما يقول الأطفال الصغار بسذاجة أن الاختيار قد وقع على خط زوال لندن ليكون نقطة انطلاق لأنه فى الوسط. وفى الأساس لم يكن ذلك خطأ تماما، إذ أن أوروبا على أية حال، قامت فى القرن التاسع عشر بتنظيم العالم فعليا من حولها. وفى هذا الحين، كان اختيار تغيير التاريخ فى وسط المحيط الهادى يفرض نفسه منطقيا. وكان الطرفان الأيسر والأيمن لخريطة الفلك تتفقان مع أطراف العالم.

يذهب هذا الإسقاط للذاتية الأوروبية على الكوكب إلى مدى أبعد فى أطر تصورية يمكن أن تبدو حيادية. إن أوروبا هى التى قامت أساسا بتسمية أجزاء العالم وهذا ما يفترض أنها قامت بتقطيعها مسبقا. ومما لاشك فيه أن القارات تبدو حقائق تميل إلى الهدوء، فهى أشبه بجزر كبيرة نتعلم مبكرا فى المدرسة كيف نتعرف عليها ونطلق التسميات عليها. وفى الواقع، كان بإمكان هذا التقسيم أن يكون مختلفا بالتأكيد لو كانت حضارة أخرى - مثل الصين على سبيل المثال - هى التى قامت به.

إن رؤية القرون الوسطى التى تختصر الخريطة التى يطلق عليها اسم «داخل» (شكل ١) هى أساس كل شيء. فهى تستخدم من جديد التسميات اليونانية والرومانية التى تطلق على ضفاف البحر المتوسط وهى إفريقيا فى الجنوب وآسيا فى الشرق وأوروبا فى الشمال. أما أوروبا، وهى رمز المسيحية اللاتينية بعبارة أخرى، فهى تضعها متخذة لمركزها صوب القدس ومرتبة مع الشرق (عدن) إلى أعلى؛ وهذا هو أصل لفظ التوجه «Orienter». وقد تعقدت هذه الرؤية الدينية للعالم بفعل اكتشاف كولومبس، ففى عام ١٥٠٧، عقد العزم على إنشاء قسم رابع للعالم وهو أمريكا.



الشكل (١) خريطة العالم بشكل « T داخل O » من مخطوط ايزودور الإشبيلى (القرن الحادى عشر)

يتخذ علماء القرون الوسطى فى أوروبا اتجاهات العالم القديم اعتبارا من ضفاف البحر المتوسط إلا أنهم يجعلون منها أجزاء من العالم كما يتصورونه.

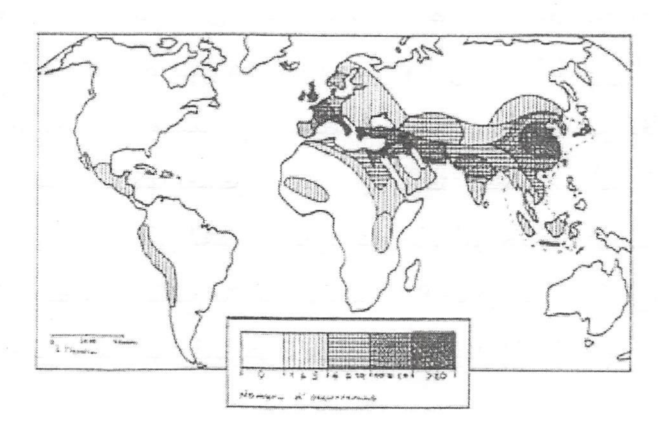
فحرف T يمثل البحر المتوسط (الحاجز الرأسى) والبحران الأحمر والأسود يمثلهما الحاجز الأفقى وفى الوسط نرى القدس.

ومن ناحية أخرى، وعلى مدى عصور طويلة، ساد الاعتقاد أن هناك قارة جنوبية أكبر من الكرة الأرضية تحقق لها التوازن وتحول دون انجرافها إلى أسفل (الجنوب) طالما هناك أراض فى الشمال. وقد بحثنا عن هذه القارة كثيرا بل ورسمناها لسنوات طويلة على الخرائط الفلكية. وكان يتعين علينا أن نعقد النية على التخلى عن هذه الفكرة فى أعقاب الرحلات الكبرى لنهاية القرن الثامن عشر. وفى عام ١٨١٤، اخترعنا هذا الاسم المتناقض الأشبه بغرفة المهملات وهو اسم «قارة» لعجزنا عن التوصل لتسمية أفضل. وفى هذا الوقت، وفى هذه الفترة المولعة بالتصنيفات فى قرن كتاب الموسوعات حدا بنا الأمر إلى العثور على حد بين أوروبا وآسيا، ويمثل اختيار الأورال لهذا الغرض عملية جيوسياسية بالغة الجرأة من صانع خرائط بطرس الأكبر. وكان هذا القيصر يريد إدماج الإمبراطورية الروسية فى «مجموعة الأمم الأوروبية». وكان يتعين لذلك أن يظهر أكبر قدر من أراضيها كما لو كان أوروبيا فعلا.

وحتى نتصور العالم اليوم، لا يسهل علينا التحرر دائما من هذا الموروث الأوروبى، وهذا ينسحب على مجالات عدة تعتبر عالمية ومنها على سبيل المثال تقسيم كافة المجالات العلمية التى تتبناها جامعة كل المعارف نفسها. فكافة العلوم ليست حتما معارف الجميع. وهناك هويات أقدم يمكن استدعاؤها فى جدول الأعمال العالمى.

بزوغ مفاهيم إقليمية قديمة
فى الفضاء العالمى

لقد وضعنا لتونا الخطوط العريضة لمراحل تكون عالمنا حتى بداية القـرن العشرين. إنه حيز يرتكز على أوروبا، هذا المكان الذى هـيمن علـى الأراضـى وهمشها بين المناطق الاستوائية كما ضاعفها لنفسها فى المناطق الأكثر اعتـدالا. وبالطبع إن هذه القراءة بالغة التبسيط.وينبغى علينا أيضا حتى نضع فـى حسـباننا التعقيد الأكبر للعالم فى القرنين العشرين والواحد والعشرين أن لا نغفـل إطلاقـا الموروثات التى عادت لتلعب دورها (الشكل ٢).

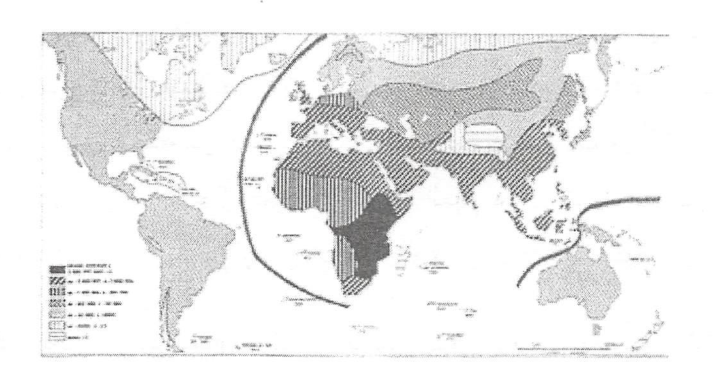


الشكل (٢) مواقع تاريخية

تقدم هذه الخريطة تجميعا لكافة الخرائط الواردة فى أطلس تاريخى يمثل جزءا من مساحة الأرض التى أخـذت فـى الاعتبـار قبـل أن يقـوم الأوروبيون ببناء هذا العالم. وقد وقع الاختيار على أطلس تاريخى يابانى لتجنب المركزية الأوروبية. (أنظـر، شـارل جـاكوب، إمبراطوريـة الخرائط، ١٩٩٢).

ولا شك أن التمييز بين العالم القديم والجديد هو المفتـاح الأول لفهـم هـذه المفاهيم الإقليمية الكامنة فى خلفية الفضاء العالمى.

ونظرا لشكل الأراضى البازغة، فإن أكبر تجمعاتها المتصلة فـى أوروبـا وآسيا وإفريقيا تأوى النوع البشرى منذ نشأته. أما الزحف نحو الأراضى الجديـدة، أمريكية كانت أو تابعة للمحيط فلم يتم إلا مع حلول عهد آخر العصور الجليديـة. فقد حال تراكم الثلوج على مر العصور الباردة دون وصول الزحف البشرى إلـى هذه الأراضى إلا من بضعة عشرات الآلاف من السنين. كما أن الارتفاع اللاحـق لمستوى البحر يعتبر عاملا رئيسيا فى تنوع المجتمعات. وإحدى السمات الرئيسـية لأشكال التعايش هذه ناجمة عن الوجود المشترك لطرازين مع المجتمعات المنبثقـة عن العصر الحجرى الحديث وهما المزارعون والمربون، المقيمون أو المتنقلـون. وكانت المواجهة بينهما حاسمة، إذ اسـتطاعت المجتمعـات التـى يغلـب عليهـا الفلاحون، بسبب احتكاكها بصحراء التتر، أن تتوحد وتنتظم من أجل الـدفاع فـى شكل إمبراطوريات. وعلى العكس، وبعيدا عن هذه المواجهة الجذريـة، يمكـن أن توجد حيزات حضارية تتمتع بلا شك بالوحدة الاقتصادية والثقافية، وإن كانـت لا تؤلف أى مجموعة سياسية، إنها عوالم متعددة المركزية (الشكل ٣).



الشكل (٣)

الاحتلال التدريجى للكوكب من جانب البشر. نحن نميز عالما قديما وهو «الأوروبى - الأسيوى الإفريقى» الآهل بالسكان منذ نحو مليون عامـا ابتداء من المهد الإفريقى للأراضى التى انفصلت عنه بفعل البحار وهـى الأمريكيتين وأراضى المحيط.

وتختلف الديناميكيات التاريخية لهذين الطرازين مـن المجتمعـات اختلافـا كبيرا. فالمنطق الإمبريالى يتمثل فى استهلاك كل تراكم من أجل بناء هذا المستوى الجغرافى الأقصى.

وقد ترك لنا ذلك آثارا ضخمة. وعلى النقيض، فإن إمكانية التحرك والبروز تكون أكبر فى الفضاءات المتعددة المركزية الأكثـر قابليـة للتشـكيل والحركـة. وبالطبع، نحن نتجه بتفكيرنا إلى أوروبا. بيد أن هناك مجتمعات أخـرى وجـدت نفسها فى مواقع بل وفى أشكال مشابهة منها بصفة خاصة اليابان والهند الجنوبية. ومن غير المثير للدهشة أن ينتهى الأمر بأحد هذه المواقع - وهى أوروبا - إلـى الربط بين المواقع الأخرى. فموقعها المركزى، فى نهاية طريقى الحرير والتوابـل إنما يمثل فى آن واحد هامشا اقتصاديا وموقفا محميا.

فى هذا العالم الذى يشهد تنافسا داخليا دائما، تمكنت بعض الأقاليم الصغيرة والمدن الدول من إقامة استقلالها الذاتى والإبقاء عليه لأمد بعيد. وهكذا نشأ خط القمة الأوروبى وهو شبكة من المدن والتجار تولد بها اقتصاد مستقل ذاتيا عن باقى المجتمع وهو الرأسمالية إذا جاز القول. واقتصاد العالم هذا - الممتد تدريجيا على مستوى كوكب الأرض - الذى أعطى الدفعة - ولا يزال - لديناميكية العولمة.

هناك أيضا الأقاليم المقاومة لهذه العولمة. فحتى يتسنى الانطلاق لأمد بعيد بعض الشيء من هذا الحيز العالمى والتمكن من مجابهته، يتعين وجود إقليم كبير ينعم بالموارد الضخمة وبقاعدة سكانية كبيرة فى حيز موحد منذ قديم الأزل. وأنا أصف هنا ميراثا إمبراطوريا. ومن غير المثير للدهشة أن الاتحاد السوفيتى - وهو المناهض لنظام العالم أو هو إذا ما صح القول المكان الذى يسعى إلى تمثيل بؤرة عولمة منافسة - كان وريثا للإمبراطورية الروسية. وهناك تشابه كبير بينه وبين الصين. وعلى العكس، ليس غريبا أيضا، أن اليابان لم تلبث أن احتلت أعلى مراتب السلم العلمية. وباختصار، تتيح المراكز السابقة والمواقع النسبية للمجتمعات، فى داخل تعليلات جغرافية بائدة - وإن أعطت رغم ذلك أشكالا داخلية مميزة - فهما أفضل لكافة أشكال التكامل الخاصة بها. (بما فى ذلك السلبية منها).

الخلاصة: هل يمكن تصور العالم

إن تمثيل العالم وتصوره اليوم يمثل مجازفة لا يستهان بها. فعالمنا يميزه تاريخه الذى كان يمكن أن يكون مختلفا. والأدوات التى تم تشكيلها تدريجيا للسيطرة عليه تحمل هذا الطابع المميز وهو الطابع الغربى. فالمشكلة تتمثل إذن فى إخراج تصور العالم من مكانه وتعميمه.

وفى حدود مجال تخصصى وهو تمثيل الخرائط، فإن البلانسفير أو الخريطة الفلكية، رغم أنها الرمز السائد للعولمة فلقد أصبحت تمثل عائقا هائلا أمام تصور المستوى العالمى. لقد أصبح حيز البشر مغلقا اليوم. فمنذ أن تعادلت التدفقات عبر المحيط الهادئ مع غيرها التى تعبر الأطلنطى - أى منذ الثمانينيات - لم يعد هناك مركز حتى ثنائى القطبية من على جانبى المحيط الأطلنطى؛ بل برزت هناك على حد قول العالم الجغرافى أوليفيه دولفوسى، مخترع مفهوم نظام العالم «سلسلة جزر عالمية تابعة لمدن عملاقة». لم يعد للعالم أطراف خلافا لما هو عليه فى الصور المسطحة سواء كانت على الورق أو على الشاشة.

والأخطر من ذلك أن العالم قد أصبح يتجه بشكل متزايد نحو تعدد المستويات والمقاييس. وباتت المسافات التى نقطعها بانتقالنا سيرا على الأقدام وحتى عن طريق المعلوماتية المتواجدة فى كل مكان - تتنوع بشكل مستمر وأصبحنا نعيش فى هذا الحيز المتعدد المسافات دون التمكن حقيقة من تمثيله. ويفسر ذلك أن وجودنا الاجتماعى يتم على العديد من المستويات الجغرافية المتنافسة دون إدراك مباشر منا بالضرورة. وبالعكس، فإن مقاومة مساوئ مستوى ما (أوروبى، عالمى أو محلى) تترجمها دائما مشاكل متعلقة بالهوية على مستوى جغرافى محدد، ومطالب الهوية فى مجتمع معين تحمل غالبا مدلولا إقليميا.

إذن فحيزات العولمة هى أيضا الأقاليم المناهضة للعالمية. بيد أن، أكثر الوسائل أمنا للخضوع لتأثير ثقل العالم كله يتمثل فى محاولة الهروب منه. ومن هنا، تصبح كوريا الشمالية - التى أصيبت بالإفلاس التام بسبب سعيها للاستقلال العسكرى - أكثر عولمة من الولايات المتحدة التى تعتبر باقى أنحاء العالم باحة خلفية فى أغلب الأحيان.

المراجع

- Beaud (M.) *et al.*, *Mondialisation. Les mots et les choses*, Kharthala, 1999.
- Braudel (F.), *Civilisation matérielle, Économie et Capitalisme*, t. 3, *Le Temps du Monde*, Armand Colin, 1979.
- Dollfus (O.), « Le système Monde », *in Mondes nouveaux, Géographie universelle* (Roger Brunet dir.), t. 1, Belin-Reclus, 1990.
- Dollfus (O.), *La Mondialisation*, Presses de Sciences Po, coll. « La bibliothèque du citoyen », 1997.
- Durand (M.-F.), Lévy (J.) et Retaillé (D.), *Le Monde. Espaces et systèmes*, PFNSP & Dalloz, 1992.
- Grataloup (C.), *Lieux d'Histoire. Essai de géohistoire systématique*, Reclus-La Documentation française, 1996.

معالم الإنسان [٤]

بقلم ميشيل جريزيون

MICHEL GRÉSILLON

ترجمة: د. منار رشدى

مراجعة: د. محمد على الكردى

«كان الموضوع يتعلق بمعرفة ما إذا كانت هناك «مفاهيم دلالية عالمية» أى مفاهيم أولية مشتركة بين كل أفراد الجنس البشرى (...) وقد أصبحت لدى القناعة أن هناك مفاهيم مشتركة بين كل الثقافات وأنها تتعلق جميعها بوضع جسمنا «في الحيز» وقد أصبحت هذه القاعدة الدلالية أساسا لعلم أخلاقي: علينا قبل كل شيء احترام حقوق «جسدية» الآخر.

أمبرتو إيكو، خمسة أسئلة أخلاقية، ترجمة فرنسية، باريس، جراسيه، مارس ٢٠٠٠ ص ١٣٥-١٣٧.

«إن بوابة العصور الحديثة لم تكن» اكتشاف العالم والإنسان بل عقد صلة بين مسلك روتيني للإنسان وبين الوحشية (..). وينمو الحيز الخاص بهما لتمكنهما من إدخال "حيزات جديدة" في مسالك جديدة لبسط النفوذ "خارج الحيزات الخاصة بهم" (..). إن الصدمة الذهبية للعصور الحديثة لا تتمثل في ضياع الوسط بل في ضياع بعد المسافة "مع الآخرين".

بيتر سلوترجيك، ساعة الجريمة وزمن العمل الفنى، ترجمة فرنسية، باريس كالمان ليفى، مارس ٢٠٠٠، ص ١٣- ١٤، ٢١.

(٤) نص المحاضرة رقم ١٠٢ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١١ أبريل ٢٠٠٠.

«(..) إن مجموعة العلاقات بالمكان التى نقابلها فى المجتمعـــات البشــرية: الاتصال والبعد (...). إن الضرورة الحتمية المثيرة للقلق والمتمثلة فـــى أن نحـــدد لأنفسنا وبمطلق الحرية، هويات جديدة إنما تقحمنا فى ألعاب اتصال وتباعد غيـــر مسبوقة يتعين علينا – تحت تأثير العديد من الضغوط – تحديد قواعدها».

جاك ليفى، المنعطف الجغرافى، بـــاريس بلين ١٩٩٩، ص ١٣، ٢١.

«وعليه، فإن ما يثير اهتمامى فى الجغرافيا هى العلاقة الملموسة القائمة فيما بين البشر أو بين البشر من ناحية والطبيعة من ناحية أخرى بما فى ذلك أســـلوبهم فى تسوية المسافات وفى التعرف على التوافق أو الاختلاف، على القريب والبعيـــد وفى التقاء الذاتية من الداخل والموضوعية من الخارج».

دنيس روتاييه، عالم الجغرافى، بـــاريس مطبوعـــات العلـــوم السياســـية، ١٩٩٧، ص ٣٣.

«إذا كنت أعرف شيئا مفيدا بالنسبة لى وضارا لأسرتى فسوف أقصيه عـــن ذهنى. وإذا كنت أعرف شيئا مفيدا لأسرتى وليس لوطنى، فسوف أسعى إلى نسيانه إذا كنت أعرف شيئا مفيدا لوطنى وضارا لأوروبا أو مفيدا لأوروبا وضارا للجنس البشرى، فسوف أعتبره جريمة»

مونتسكيو، خواطر، الأعمـــال الكاملـــة، المجلد ١، بـــاريس، جاليمـــار، ١٩٤٩، مجموعة لابلياد، ص ٩٧٦.

باختصار: «بناتى قبل قريباتهن وقريباتهن قبل الجارات والجارات قبـــل... جان مارى لوبين».

لفظ "المعالم" لفظ شائع الاستخدام حاليا، وهو يستخدم كثيرا فى اللغة العامة بشكل يجعلنا لا نستطيع أن نرى فيه إلا تعبيرا يعكس حاضر زماننا.

نحن نعيش عصورا تضطرم فيها الاضطرابات. ولكن هل علينا الذهاب إلى حد التحدث عن "ضياع المعالم" أو حتى قلتها؟ حقيقة، أن معالمنا العسكرية والسياسية تنزع إلى الطفو كثيرا وأن معالمنا الاجتماعية قد أصابها تشوش بالغ يرجع – بصفة خاصة – إلى التغيرات الهيكلية التى ربما كانت أسرع وأعمق تغيرات شهدها مجتمعنا فى مثل هذه الحقبة السريعة؛ وماذا عسانا أن نقول عن التشكيك فى المعالم ذات الطابع الأيديولوجى والأخلاقى والتربوى (دون التحدث عن تغير مستوى المشاكل وسرعة الثورات العلمية والتقنية بما فى ذلك ثورة المعلومات والاتصالات) بل وعن محاولات إفسادها؟ لن أتناول هنا إشكالية أزمة المعالم، فمناقشة هذا الموضوع يتطلب فتح باب نقاش متعدد التخصصات أو بالأحرى – وهذا أفضل – فيما بين التخصصات.

وأقول هنا إننى قد وجدت لدى مفكرين من غير تخصصى الدفعة التى تتيح لى البدء فى دراسة مراجعة فئات التصور التى أقترح تتبعها.

وأنا مدين أولا لأمبرتو إيكو Umbrto Eco لطمأنته لنا عن معنى البحث ومعرفة ما إذا كان هناك مفاهيم فى مجال المعالم. كانت أبحاثى الأخيرة فى مجال تخصصى قد أتاحت له طرح هذه الأسئلة التى سبقنى إليها بعض الكتاب مثل دنيس روتاييه Denis Retaille وجاك ليفى Jacques Levy، حيث يركز كلاهما على إحدى المشاكل الأولى والمشتركة للجنس البشرى، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات، وهى مشكلة المسافة. أو حتى كيفية تناولها ومعالجتها، كيف تعالج الآخر فى المسافة ومن خلالها؟ وأحد هذه المفاهيم الجغرافية (ويقصد بها هذه المفاهيم المشتركة بين كل أفراد الجنس البشرى وبين كل الثقافات، والتى يطلق

عليها إيكو لفظ "المفاهيم الدلالية") تتمثل فى "معرفة كيفية تصــور المســافة مــع الآخر". "فضبط المسافة" (روتاييه) وهو الضبط المتغير وفقا للأفراد والمجتمعــات والثقافات يأخذ اليوم شكل "حركات اتصال وتباعد غير مسبوقة" (ليفــى)، إذا كــان عصرنا يشهد ما هو "غير مسبوق" فهذا ينبغى أن يترجم فى مجال المسافة/ التباعد أو بعبارة أخرى فى شكل "حركة" جديدة من البحث عن الاتصــال مــع الآخــرين والتباعد عنهم (من يدرى ربما تكون هذه "الحركة" بالمعنى الذى يفيد أن فى مجال الضبط يوجد تخلخل - أو كثير من التخلخل - الذى يصيب العقول بالحيرة حاليــا وهى التى وقعت فريسة الشك فى مسألة المعالم؟).

أما إسهام إيكو الثانى فيتمثل فى السماح لنا بالتذكير أن الجغرافيا، بتناولهــا أساسا لموضوع المسافة بين البشر وكذا بينهم وبين الطبيعة، تستمد هى أيضا مــن ذلك أساسها، أو هدفها الأخلاقى. فهل ينبغى التأكيد على أن الجغرافيا علم أخلاقــى وسياسى فى آن واحد؟

هل تمثل أساسا أخلاقيا فى مجال "ضبط المسافات"؟ نحن نجد هنا اعترافــا ثانيا بالدفعة التى وجدناها؛ فالتأملات اللاذعة لبيتر سلو ترجيك Peter Sloterdijk، التى استعرت منها بعض العبارات التى أبرزتها فى بداية مقالى إنما تثير تســاؤلا كان يوشك أن يكون على نفس قدر روتينية المسلك الذى يستنكره، إذ ماذا - فــى الواقع - يعد أكثر روتينيه من تلك الأفكار الشائعة التى تطلق بشأن الأزمنة التــى تتغير أو لا تتغير أو الأزمنة التى تتغير بسرعة مذهلة (على المســتوى التقنــى أو الاجتماعى) أو بقدر غير كاف أو لا تتغير إطلاقا. كم من الأفكار الشــائعة تطلــق بشأن علوم الظواهر الخاصة بالمكان حيث تصاغ الأحكام غالبا فى صورة يقينيات مثل: بما أننا جميعا لنا جذور "فالأرض ما هى إلا حديقة كوكبية" وماذا عســانا أن نفعل لو كانت عالمية؟ كيف لنا ألا نكون مؤيدين لأوروبا؟ أو فكرة أن "التقدم يحقق التجانس" أو أيضا "أنه ينبغى علينا أن نتعود على الاختلافات أى التسامح."...إلخ.

ولتأملات سلوترجيك الفضل فى أنها تنأى عن السذاجة بل أنها تقدم تشخيصا أفضل لمرضى "نقص المعالم" حيث أرجعه بقدر أقل إلى فقدان الوسط الذى نحن فيه منه إلى المسافة التى تفصل بيننا وبين الآخرين.

وطرحه لإشكالية المعالم المتمثلة فى المسافة الفاصلة بيننا وبين أنفسنا وبيننا وبين الآخرين إنما تثير تساؤلين رئيسيين وهما: ما الذى يتم التعبير عنه لدى الأفراد اليوم؟ ما الدعائم الموضوعية للمعالم التى لم تزل عاملة؟ أو التى أصبحت بائدة أو يتعين مراجعتها لتفهم حقيقة العالم الحالى والتواؤم معه (سواء لقبولها أو لرفضها)؟

وبالنسبة للبحث الفردى عن المعالم يؤكد ٩٥% من الطلاب الذين شملهم الاستطلاع (هذه الاستطلاعات لم تشمل إلا طائفة من الشباب من الطلاب ومن الريف) حاجتهم إلى معالم. مع تأكيدهم على ملاحظة (٥٠% منهم تقريبا) أن وجود عدد مبالغ فيه من القيود بإمكانه أن يحد من حرية الاختيار. وهم يبرزون وجهة نظرهم فى أن الحاجة إلى وجود المعالم تمس طائفتين كبيرتين من السكان: الشباب، فى المقام الأول والأشخاص الذين يعانون من ظروف صعبة فى المقام الثانى. وهم يشيرون أولا إلى شعور الانتماء إلى المجموعة حيث تأتى الرابطة الأسرية لتحتل مكانة الصدارة (٧٥%) يليها بعد ذلك الانتماء إلى الطوائف الاجتماعية - المكانية. وردا على سؤال حول الطائفة الجغرافية التى ينتمون لها تحديدا، جاء ذكر الطوائف ذات المقياس أو المقياسين حيث يأتى فيها ذكر الانتماءات القومية والإقليمية على أعلى المقاييس، أما غيرها من الطوائف فقد جاء ذكرها متفرقا. ولم يأت ذكر أوروبا بشكل ملحوظ (أى اعتبارا من ثلاثة مقاييس) إلا فى الإجابات المتعلقة بالانتماءات التى تزيد على مقياسين فى حين أن العالم لم يأت ذكره بصورة واضحة إلا اعتبارا من أربعة مقاييس. وإجمالا، جاءت أكثر الانتماءات المرجعية المذكورة على المقياس القومى والإقليمى (أى القطاعى) دون

علاقة مشتركة مع الدرجات سواء السفلى (المحلية) أو العليا (أوروبية وعالميـــة)؛ وهذا ما يشير إلى هيمنة الهويات الجماعية التاريخية التى لا تتخذ موقعها اليوم إلا على المستويات الوسطى للوجود فى العالم. أى فى الطرفين الجغرافيين طالمـــا أن المستوى المحلى أو المستويات الفوقومية ضعيفة فى الإدراك على مستوى الـــوعى بالانتماء.

وإذا ما تبنينا المنهج الاستدلالى، يصبح بوسعنا أن نلخص إجابـــة الشـــباب على السؤال الخاص بالمعالم فى أنها تركز على حقيقـــة مزدوجـــة: الانتمـــاءات الدقيقة، المتغيرة والمتطايرة كلما سنحت الفرصة والمرتبطة بوجود ما يشبه القاعدة التى يتم اعتبارها بمثابة مرجعية أو نقطة ارتكاز. انتماءات وقاعدة علـــى شـــاكلة أرض ينتمى إليها الشاب شخصيا ويرتبط فيها بمجموعة اختيـــارات وتفضـــيلات. وهى لا تعدو كونها – كما نرى – تعبيرا مزدوجا لوعى وإسقاط الذات كما كـــان الحال دائما (مسألة انغماسنا فى الإنسانية وفى العالم)، وهو أمر لا يثيـــر فحســـب دهشة الباحث الجغرافى الذى اعتاد دمج المعرفـــة الطبوغرافيـــة (تلـــك المألوفـــة والخاصة باستمرارية الأماكن والأراضى الإقليمية) مع العلوم الطبولوجية (الخاصة بعدم استمرارية الشبكات) وإن كانت اليوم قد أخذت بعدا جديدا مع وجـــود أشـــكال جديدة للولوج إلى العالم.

وإذا كان للخطاب الحديث المعاصر توجه بارز، فهو يتمثل فى تأكيد الأفـــراد على أن يكونوا أفرادا أى على انتمائهم بعيدا عن الادعاءات التقليدية، أى على تأكيـــد أقصى درجات ذاتيتهم بعيدا عن القوالب السابقة الإعداد. أما المظهـــر الثـــانى مـــن مظاهر انتماء الفرد، عندما يأخذ شكل التأثرات الأولى خـــلال اللقـــاءات الاحتفاليـــة الجماعية، فلا يجب اعتبارها متعارضة مع التأكيد الفردى الرئيسى وإنما تعبيرا عـــن الرابطة القائمة مع الخلفية العقلية للفرد، شيء أشبه بالقاعدة الخلفيـــة التـــى يتحـــدث عنها الطلاب والتى ربما يحملها كل فرد فى ذاته؛ قاعدة خلفية تؤمن التقدم للأمام.

ولإحراز التقدم فى عصرنا الحالى، يتعين علينا اجتياز جسر الإنترنت تلك التقنية التى تتيح الآنية والوجود فى كل مكان. ولكن، كيف يمكن تعريف هذه الصفة الثانية؟ نحن نتفهم أن الوقت - بفضل هذه التقنية - قد أصبح لحظة ولكن ما الحال إذن بالنسبة للمسافة، هذه المسافة الحرجة التى تمثل شرطا لوجود الفرد والتى تمثل بالنسبة لنا البعد الأكبر لمشكلة الشخص؟ وإذا كانت تقنية الإنترنت تتيح لنا الاعتقاد بإلغاء وقت الاتصال، فهل معنى هذا أن العالم قد أصبح أصغر حجما لهذا السبب؟ وما الوضع فى الوعى نفسه؟ ولا شك أن افتقادنا للدراسات التجريبية الكافية يدعونا إلى ملاحظة ازدواجية الوضع: فإذا كانت وسائل الإعلام المتزامنة لا تعمل على اختفاء أشكال عدم التواصل إلا بصورة مخادعة، فهى تنقل فى الوقت ذاته عقلية داعية لغزو العالم. ويتزامن ذلك مع الخطر الذى يتحقق وفقا لسلوترجيك: عندما تتساوى لدينا الطريقة التى ننتج بها غير مكترثين بالأرض والكوكب والطريقة التى نعيد بها إنتاجهما (...) وبالعقلية نفسها عندما يتحرر كل ما هو ضيق ومحلى ومرتبط بالأرض ليتحول إلى العالمية والإقليمية، وإلى هذه الأرض الموعودة المترامية الأطراف التى تشمل كل مكان.

ويستمد سلوترجيك سورة غضبه من "الأساليب الروتينية للتوسع" أى من نزوع الإنسان نفسه نحو غزو "آفاق جديدة للجدوى" يحقق من خلالها أهدافه نفسها المتعلقة بالسيطرة والنهب و"فقدان المسافة التى تفصلنا عن الآخرين".

كيف يمكن لنا - فى معرض بحثنا - أن نتحاشى خطر الوقوع فى أسر الاستعدادات العقلية نفسها التى انتقدناها لتونا؟ ويبدو لنا أننا لسنا فى حاجة إلى مفاهيم جديدة فى مجال علاقات الإنسان بالعالم ولكن إلى تجديد العلاقات القائمة بالفعل. ونأخذ مثالا على ذلك مفهوم "المعالم" الذى ينصهر فيه كل شىء، فهو مفهوم بالغ الثراء والتعقيد كمقولة نافعة للحكم على الذات والعالم. وكيف عسانا أن نفعل حتى تصبح كافة المقولات المقترحة متاحة للجميع وتشمل القيم كل المواطنين

شأنها فى ذلك شأن الجغرافيا، بوصفها تخصص مؤهل على كل المستويات من خلال دراسة الزامية فى فرنسا، إنها كلمات بسيطة ينبغى التوقف أمامها لإعادة تحليلها.

ولنأخذ مثالا عليها كلمة "انتماء"، فالكلمة الأساسية قد أصبحت اليوم: الانتماء المتعدد. وهى تنسحب على الفرد انسحابها على التراكيب المؤسسية القائمة. وهى تفترض وجود مواقف متعددة "حسب الطلب" على المستوى المؤسسى كما تفترض وجود هويات متعددة على المستوى الفردى وهى تسمح – على سبيل المثال – بتجاوز هذا المبدأ العتيق القائل باستبعاد الطرف الثالث الذى لا يسمح بأن تكون لنا صفتان فى آن واحد، أو طالما أن هناك طرف أول " أ " وطرف ثان "ب"، فلا يمكن لنا أن نحدث تطابقا بين "أ" و"ب". وبعبارة أخرى، فإن استحالة عملية التطابق هذه (التى أصبحت ملحوظة للغاية فى عالمنا اليوم بسبب عمليات التداخل والضم البالغة الضخامة والتى باتت هناك ضرورة متزايدة للقيام بها على كل المستويات الفوقومية أو التحت قومية) قد تقصر وجود الفرد على مكانه، كما يقضى بذلك هذا المبدأ. والتخلى عن مبدأ "الاختيار ما بين شيئين" فى مجال الانتماء والانخراط الضمنى، إنما يمثل بالطبع ثورة عقلية تفوق فى أهميتها مجرد التصريح بالقيام بها.

إلا أن تعددية الانتماء تستدعى وجود ما يفوق الاستعداد الذهنى أو الجهاز المؤسسى. فهى فى حاجة إلى إجراء وديناميكية تؤديان إلى تراكيب جديدة يمكن أن نلخصها وبمنتهى البساطة فى عبارة من القريب إلى الأقرب (وهى بالغة الضرورة فى مجال علم البيئة أو التواجد المشترك للمجتمعات والدول).

لا أحد أفضل من مفكر عصر التنوير، مونتسكيو، الذى أوضح إجراء من الأقرب إلى الأقرب حيث أبرز أن مقياس المسافات يمكن أيضا أن يصبح مقياسا

للقيم ("لو كنت أعلم بوجود شيء مفيد...") وكان بوسع عبارته أن تصبح نهائية، لو لم يجعلنا التاريخ شاهدين على بعض الانتكاسات عندما يقدم لنا جان مارى لـوبن دليلا عليها عندما يركب التيار المضاد ويردد بلا هوادة استعارته العائلية ("بنـاتى قبل بنات العم...") ومثل هذا الإجراء يمكن أن يؤدى إلى اختيارات متناقضة تعتمد على المبدأ الأصلى: علاقة الفرد بالآخر. وعليه، ففى الحالة الأولى، يشرع أحدهما بتبنى فكرة الضم التدريجى حتى يصل إلى النتيجة "من أعلى" أما فى الحالة الثانيـة فالتوصل إلى النتيجة يكون "من أسفل" فى نهاية تآكل ارتـدادى للآخـر وتباعـد متعاظم تجاه الآخرين يتزامن مع الخصوصية المتضخمة للذات.

وبعبارة أخرى، يشهد العالم اليوم مفردات لغوية جديدة أو علم نحو جديد أو حتى يمكن القول إننا أصبحنا نقرأ المستقبل من خـلال بادئـات الألفـاظ: فهنـاك التعددية Pluri (تعددية الانتماء) المقابلة للأحادية Mono (أحادى الكتلـة، أحـادى الحجر) والتى تفوق متعدد Multi (الوسائط المتعددة) أو حتى عبر Trans (عبـر قومى). وليس معنى ذلك الرغبة فى إعلان وفاة الفئات الراسخة تاريخيـا (أمـم، مناطق، عواصم أكثر منه اعتزام مواءمتها مع التغيرات العالمية مع تحريكها فـى الوقت نفسه بإبراز بادئات الألفاظ التى أصبحت اليوم تتكاثر بشدة).

ويجب القول أن مراجعة المفاهيم ليست مسألة مفردات لغوية أو قواعد لغـة ولكنها أيضا مسألة أخلاق. وأنا أعرف إذا كان يتعين منح الامتياز لمعنى الكلمـات أو معنى الأخلاق حين يتعلق الأمر بتحريك المفاهيم. أو حتى عندما يتعلق الأمر - فى إطار مهمة عملية، سياسية أو أخلاقية - بتحليل مرض أوروبى معاصر علـى سبيل المثال وهو التطرف اليمينى.[٥]

---

(٥) جريزيون M.Gresillo "الفضاء الكبير لتصويت اليمين المتطرف فى فرنسا" فـى D.Pumain et M. F. Mattei المعطيات المدينة، المجلد الثانى، باريس Anthropos - editions Economica، ١٩٩٨.

فلنتعامل معه كمرض ولنطلق عليه اسم "المونوسكالوز" أو مرض المقيـاس الأوحد. وعلم الأوبئة يلقى الكثير من الضوء على هذا الأمر. ففى كـل الحـالات، الفرنسية والنمساوية والدنمركية وحتى حالات البرهنة المتعلقة بالولايات الألمانية، نجد أن جغرافيا التصويت واحدة لا تتغير: فهو فى الأغلب تصويت للأحياء البعيدة (على مقياس البلد ومقياس المناطق الحضرية الكبرى الرئيسية) وتصويت يخـص "التخوم الباردة" - وفقا لتعبير قمنا بصياغته - أكثر منـه "الضـواحى السـاخنة". ويعزز من هذا الواقع، واقع آخر جغرافى جزئى، معروف للغاية وإن كان لا يقـل عنه إثارة للاضطراب. وهو يقوم على أساس المسافة التى تفصل، فى الجوار، بين المقاطعات التى يرتكز فيها التصويت على أساس كراهية الأجانب وبين المقاطعات التى تتواجد بها نسبة مرتفعة من السكان الأجانب المهـاجرين، ونحـن نعلـم أن التعامل مع هذه الظاهرة على أساس المسافة لهو تعامل سديد. فكل شيء يحدث كما لو كان الاستبعاد الإدارى - عن طريق اختيار محل الإقامة لطوائف ميسورة الحال أو متواضعة - يحمل فى طياته شعورا بالخوف أو وهم يغذيه هذا الجوار الحقيقى أو المفترض. وليس بوسع هذه المشاعر أن تجد متنفسا لها إلا عن طريق التعـاظم والتعالى إلا فى الأفق الأوحد الصالح (أى الصالح لضمان إقليمية محمية فى كـل الاتجاهات والتى أثبتت قوتها على مر التاريخ) وهو الأفق القـومى. إن التطـرف اليمينى هو بلا شك تطرف ينبذ من أفكاره جميعها منظور التواجد المشترك، حتـى وإن كان فى طور بدائى مثل التعدد الثقافى من زاوية أنه يقوم على أساس تحـاور الشعوب والسكان وليس التداخل فيما بينها.

حتى وإن كان تصويت اليمين المتطرف لا يشمل إلا بلدانا متواضعة الحجم (باستثناء فرنسا التى تنوح على عظمتها)، فإن الأراضى الإقليمية المشـمولة بـه، سواء تتمتع بوضع قومى (مثل النمسا والدنمرك وفرنسا والنـرويج وسويسـرا) أو بوضع إقليمى (مثل إقليم الفلاندر أو لومبارديا فينينيو أو ألزاس أو بروفانس - ألب

كوت دازور التى يجمع بينها عاملان مشتركان: وهى أنها (شديدة) الرخاء وتغار (بشدة) على تفردها؛ وهذا الواقع يتيح لنا التأكيد عَلى الطابع الأحادى المقياس لهذا الإرغام على كراهية الأجانب الذى أصاب بعض طوائف شعوبها. إن مجموعة أعراض الخوف من الضياع تأخذ شكلا يشبه الرغبة الضعيفة فى التباعد الجذرى والأقصى تجاه أى اختلال خارجى أيا كان مصدره، سواء كان اختلالا رأسيا (أوروبا والعولمة) أو جانبيا (بعض الدول المجاورة أو المهاجرين عموما). ويمثل بحق التطرف اليمينى الحالى مثالا شائعا يستخدم كحد - شاهد للتنديد بهذا المرض المتمثل فى اتخاذ الذات كمعلم واحد.

وتجدر الإشارة أن ترتيب إشكاليات المعالم من منطلق المقاييس يتيح لنا التعامل معها على أساس يرتكز بشكل أكبر على جنس الأشياء والعالمية أكثر منه على التمييز فيما بينها فى انتقائية القومية والإقليمية والشعبية والتطرف. حتى وإن كان تعريف المعلم ليس إلا أحد مكونات هذه التيارات. وهذا يتيح لنا إبراز مفاهيم الحيز كما آثار الزمن. فهل للإرغام على تبنى مقياس أوحد - على سبيل المثال - علاقة بأوروبا والعولمة، بلا شك - ولكن ينبغى أيضا أن نأخذ فى اعتبارنا مفهوم الحيز (تملك، تقسيم...): فنحن نود أن نرى الإقليمية بمثابة ثوابت لا تتغير مع تغيرات الزمن والمقاييس فى الحالات المتعلقة بمعلم الذات الوحيد والأوحد الذى هو معاكس للانتماء المتعدد.

من بين المفاهيم البسيطة التى تفرض علينا الحداثة إعادة دراستها وتحليلها، يبرز مفهوما الحدود والجوار اللذين يستحقان منا بعض الاهتمام، ويمكن تناول هذين المفهومين معا حيث يمثل الجوار البعد الأول للمسافة التى تميزنى عن الآخر والمألوفة لى والتى تدخل فى نطاق مجال معرفتى سواء بداخل أو خارج الحدود. والسؤال هو: ما الذى عسانا أن نفعله بهذه الحدود؟

إن تناقض عصرنا الحالى يكمن فى أنه قد بات من الأيسر - فى بعض المجالات - تخيل عالم بلا حدود أو الدفاع عن فكرة وجود أكثر منه من تصور عالم بلا معالم أو الدفاع عن فكرة إقامته. وعليه، هل يمكن إقامة أحدهما دون الآخر، لربما كان من غير المناسب الدعوة إلى إقامة "القرية الكوكبية" التى ترتكز على مقاييس غير محددة وأكثر إغراء من أن تقر احترامها للتفردات ولثقافات العالم. ومن الجدير أيضا تبنى الحصافة بصدد المتطلبات المعلنة التى غالبا ما تتقلص حينما تأخذ صورة النزعات الإرادية على شاكلة الكوزموبوليتية والتهجين حيث تطوى المراحل وتختلط الوسائل والغايات.

وإذا كان لزاما علينا أن نمعن النظر فى الحدود، فلننظر إليها من زاوية التبادل والاشتراك، لا من زاوية العزل والانغلاق. على هذا النحو، يتفق تغير المضمون بين الحد الفاصل (Frontiere) وحد الاتصال (interface) مع مجمل الخطوات الإجرائية التى سبق عرضها، أى مع الثنائية المفهومية لمبدأ الاتصال/ الانحراف الذى يعد القاعدة المنظمة لمسألة المسافة. ويتفق كذلك هذا التغير مع مبدأ تعدد الانتماءات الذى جعلنا منه الفضيلة المعاصرة العظمى، ومع إجرائية الجوار التى تنتج عن الأقرب للأقرب والتى تربط المحلى بالعالمى والأنا بالعالم والذات بالآخر والأفق بالأفق.

حينئذ يمكننا، من غير شك، الاقتراب بصورة أفضل من الظواهر التى تفرض علينا نفسها من عل، أو بشكل أسوأ، قسرا؛ هذه الظواهر التى تشكلها ليس فحسب حلقات انتماءاتنا التى مازالت هشة وإنما كذلك نقاط عجزنا الحقيقية المرتبطة بهوياتنا: أوروبا والعالم. هل نجرؤ فنضيف بأن غزو هذا الفضاء مازال فى بدايته.

الباب الثالث

القرية الكونية

ظاهرة انتشار المدن الكبرى Mégapolisation
أو تحدى "المدينة - العالمية "ville-monde"[1]

بقلم جيروم مونيه
Jérôme MONNET

ترجمة: مهرشان محمود
مراجعة قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

من مدينة ميجالوبوليس Mégalopolis إلى المدن الكبرى أو Mégapoles

كلمة "ميجالوبوليس" اختارها عالم الجغرافيا جون جوتمان Jean Gottmann عام ١٩٦١ لوصف ذلك الكيان الحضرى الذى تشكل من عدة مدن أو أقطاب على الساحل الشمالى الشرقى للولايات المتحدة؛[2] مستقيا اسم ذلك المكان من اليونان القديم: الذى أسست فيه عام ٣٧٠ قبل الميلاد، مدينة بهذا الاسم على عدة مدن صغيرة فى شبه جزيرة بيلوبونيز لتكون عاصمة للتحالف الجديد. وقد أراد جوتمان أن يصف بذلك كيانا حضريا مختلفا عن الشكل التقليدى للمدينة، لضخامة حجمه (٢٤ مليون نسمة منذ عام ١٩٥٠، ولامتداده ٦٠٠ كم من واشنطون إلى بوسطن) و"هيكله السديمى" الذى يستقطب كحبات مسبحة، ست مدن كبرى. بيد أن هذه الكلمة لم تعد تعبر فقط لدى المتخصصين، عن ذلك الكيان المتفرد، بل صارت تطلق كذلك على طراز من التنظيم الحضرى القائم أيضا على الشاطئ الجنوبى الشرقى من اليابان وأوروبا الغربية.

---

(١) نص المحاضرة رقم ١٠٣ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٢ ابريل ٢٠٠٠.

(٢) جوتمان Gottmann (J.), Mégalopolis. The Urbanized Northeastern Seabord of the United States, New York, The Twentieth Century Fund, 1961.

وفى اللغة الفرنسية، تستخدم الكلمتان "mégalopole" و"mégapole" بالمعنى نفسه دون أن تفصل اللجنة العامة للمصطلحات والمفردات الجديدة فى الأمر عند ترجمة كلمة "megalopolis"[٣] من اللغة الإنجليزية؛ وإن كان لكلمة "mégapole" ميزة مزدوجة: فمن ناحية تبدو هذه الكلمة أكثر بساطة (الأمر الذى يساعد على استحداث الكلمة الجديدة "mégapolisation")، ومن ناحية أخرى، يتيح هذا التمييز بين الكلمتين، القول بأن كل واحدة من هذه المدن الضخمة (أو mégalopolis) الثلاثة تجمع ما بين مدينتين كبيرتين (mégapoles) أو ثلاث مدن كبرى مثل (لندن، باريس، روهر فى أوروبا)؛ وطوكيو وأوزاكا فى اليابان؛ وبوسطن- نيويورك- فيلادلفيا فى الولايات المتحدة).

أيا ما كان الأمر، فإن كل التفسيرات تتلاقى لاعتبار هذه المدن الكبرى أو "mégapoles" بمثابة "الأوزان الثقيلة" فى ترتيب المدن بحسب ثقلها. غير أن بعض التحليلات تؤثر قياس الأهمية الاقتصادية بينما تتمسك أخرى بحجم السكان.

تجمعات من عدة ملايين من الأشخاص

يعتبر تجمع عدد من السكان (فى حيز يعرف بكثافة المبانى) مؤشرا يستخدم عادة لمقارنة الأوضاع الحضرية على كوكب الأرض بواسطة مفهوم التجمع السكانى. وهناك صلة بين التجمع السكنى (الذى يتم من خلاله إحصاء السكان) والكيان الوظيفى (مكان التنقل اليومى، العمل، والزبائن والخدمات...إلخ). وفى المقابل، فإن الأحداث الزمنية التى تختلف عن العمليات الاجتماعية - المكانية

(٣) الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية Journal officiel de la République française du 16 décembre 1998.

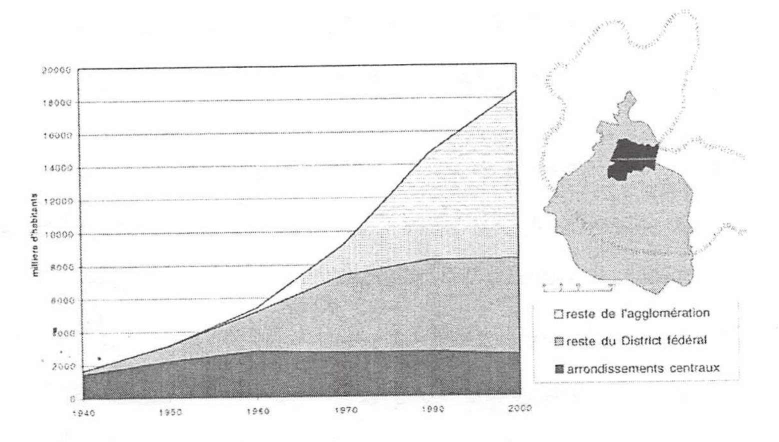
تجعل تجمع السكان نادرا ما يتوافق مع أراضى الاختصاص للكيانات السياسية الإدارية. ومثال ذلك أن التجمعات السكانية فى باريس لا تنحصر اليوم فى بلدية باريس التى كانت تمثل فى نهاية القرن الثامن عشر، المكان المتحضر، بل أصبحت منطقة إيل دى فرانس Île-de- France التى ظهرت إلى الوجود فى القرن العشرين، هى التى تمثل بشكل أفضل الكيان الحضرى المعاصر.

وليس عدد السكان فى أى تجمع سكانى سوى مدخل متميز للوقوف على التغيرات الحضرية التى تنسف الأطر المعتادة الإدارية منها أو الشكلية، لأى تحليل. ففى مدن العالم أجمع، يفقد قلب المدينة سكانه الذين يؤثرون عليه الضواحي، لأن أسعار العقارات والمضار البيئية تشجع على الحركة على حساب محل الإقامة. وكثيرا ما يؤدى هذا إلى ركود أو إلى نقص سكانى فى الكيان السياسى المركزى لأى تجمع سكانى، رغم استمرار التعداد الإجمالى للسكان فى التزايد من ناحية أخرى. ففى مدينة كالمكسيك، لم يعد الكيان السياسى المركزى (الذى يطلق عليه المنطقة الاتحادية أو مدينة المكسيك) يأوى اليوم سوى٤٥% من سكان هذا التجمع السكنى والوظيفى، بعد أن كان يأوى كافة السكان منذ أربعين عاما مضت. (الشكل رقم-١).

وقد أصبح من المتعارف عليه حاليا إطلاق عبارة "مدينة كبرى" على التجمعات السكانية التى تتجاوز حد الثمانية مليون نسمة والتى تطلق عليها الأمم المتحدة باللغة الإنجليزية كلمة Megacities وقد بلغ عدد هذه المدن الكبرى على وجه البسيطة بأكملها ٢٥ مدينة حتى عام ٢٠٠٠ (الشكل رقم ٢). ولكن ليس بسبب اختلاف الحجم، يحدث التباين فى المشكلات التى تمس بانكوك وبكين، التى يقترب عدد سكانها حاليا من الثمانية ملايين نسمة، والمشكلات التى تواجهها طهران بسكانها الـ ٨,٢ مليون نسمة! وإنما يستخدم هذا المدخل لتمييز كيان فرعى أقيم بطريقة مصطنعة وسط كيان يتسم باستمراريته (الشكل رقم ٣).

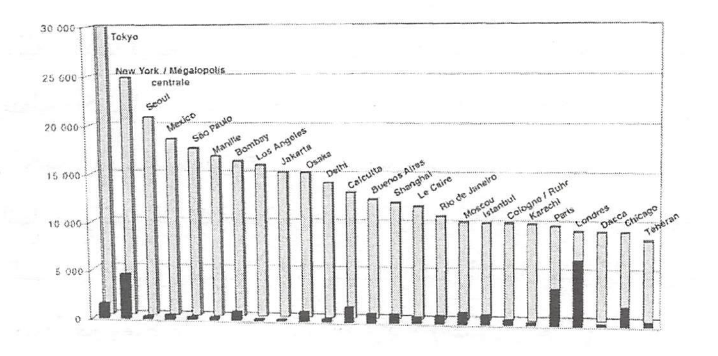
الشكل رقم-١ تطور التجمعات السكانية فى مدينة المكسيك

الرسم البيانى ج. مونيه J. Monnet: بيانات تقديرية: المعهد القومى لإحصائيات الجغرافيا والمعلومات (INEGI)



الشكل رقم-٢ المدن الكبرى الخمس والعشرون التى يزيد عدد سكانها على ثمانية ملايين نسمة (وباللون الرمادى عدد سكانها فى عام ١٩٠٠)

(الرسم البيانى ج. مونيه J. Monnet : بيانات: موريكونى إيبرار Moriconi Ebrard ١٩٩٣ و ٢٠٠٠)

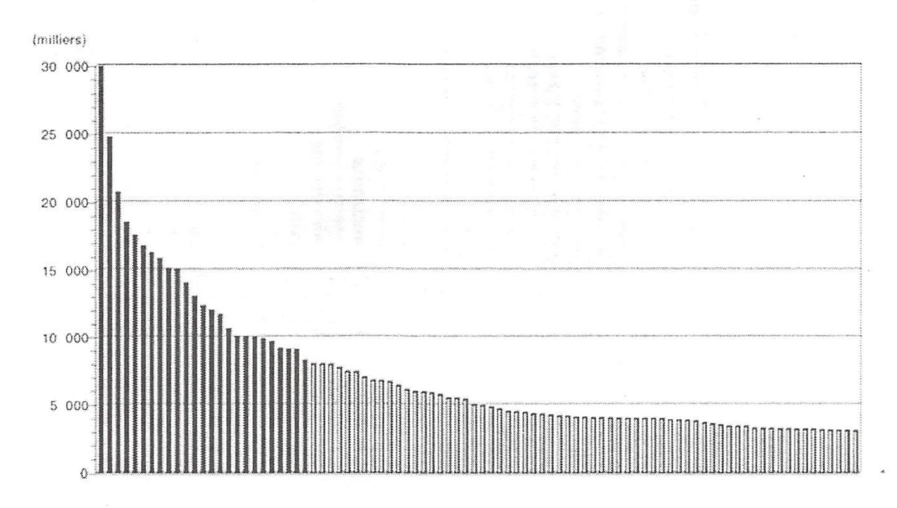


وفضلا عن ذلك، فإن البيانات والمصادر لا يمكن عادة الوثوق بهـا تمامـا وقابلة للمقارنة والمتغيرات مستمرة دائما. وقد اختيرت قاعدة البيانـات الجغرافيـة السياسية(٤) هنا لأنها تنسق المعلومات الإحصائية فى الفترة منذ عـام ١٩٠٠ إلـى عام٢٠٠٠ فى العالم أجمع.

الشكل رقم ٣

التجمعات السكانية التسعين التى يزيد عدد سكانها على ثلاثة ملايين نسمة فى عام ٢٠٠٠

(الرسم البيانى ج. مونيهJ. Monnet : بيانات: موريكونى إيبرار Moriconi Ebrard ١٩٩٣ و٢٠٠٠)

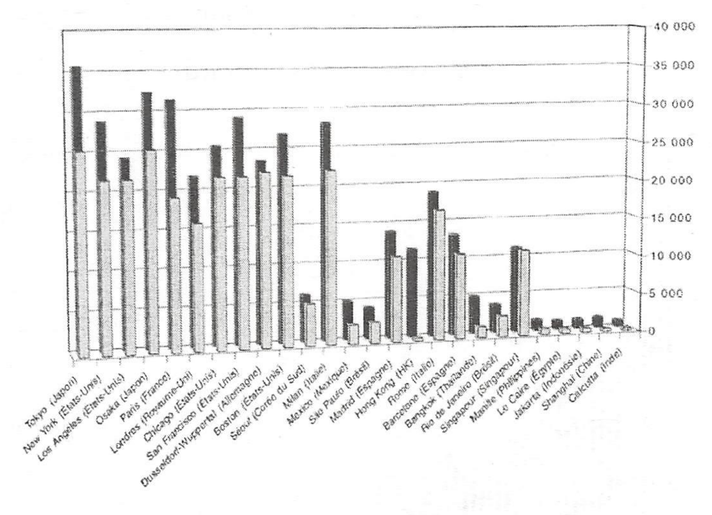


---

(٤) Moriconi-Ebrard (F.), L'Urbanisation du Monde depuis 1950, Paris, Anthopos-Economica, 1993, 372.p. Moriconi-Ebrard (F.), GEOPOLIS. Pour comparer les villes du monde, Paris, Anthopos-Economica, 1994, 246 p Moriconi-Ebrard (F.), "Population estimée des plus grandes agglomérations du Monde", à paraître dans Tableaux de l'économie française 2000-2001, Paris, INSEE,2000. T.E.F., Tableaux de l'économie française 1999-2000, Paris, INSEE,1999, p.17.

مراكز الإنتاج والقرار

تحاول التحليلات الخاصة بالدور الاقتصادى للمدن إلى فهم عملية تركز الثروات، والاختصاصات وأماكن اتخاذ القرار. فمثلا " المدينة العالمية" التى حللها ساسكيا ساسن(٥) Saskia Sassen هى مدينة افتراضية، تشمل العالم أجمع وتوجه الاقتصاد العالمى من عدد صغير من المواقع (نيويورك، لندن، وطوكيو) حيث يتركز أصحاب القرار والخبراء. ومن هذا المنظور، يبدو أن مدن كبرى كثيرة لا تشارك إلا بشكل ثانوى أو هامشى فى الاقتصاد العالمى الرسمى. وتظهرها هذه الدراسات كطفيليات يتعارض النمو السكانى بها مع كل منطق اقتصادى.(٦)



الشكل رقم -٤ قيمة الإنتاج للفرد فى عام ١٩٩٠

---

(٥) Sassen (S.) , The Global City: New York, London, Tokyo, Princeton, Princeton University Press, 1991

(٦) Haeringer (Ph.), " La mégapolisation du Monde. Du concept de ville à la réalité des mégapoles", Géographie et cultures, no 6, 1993, p. 5-ss

Le Bris (E.) et Massiah (G.), " Des villes aux mégapoles". In , Paquot (Th.) dir., Le Monde des villes. Panorama urbain de la planète, Bruxelles, Complexe, 1996, p. 33-ss

(رسم بيانى ج. مونيه J. Monnet بيانات إجمالى الناتج المحلى للفرد بالدولار الأمريكى: بريدوم Prud'homme ١٩٩٦)

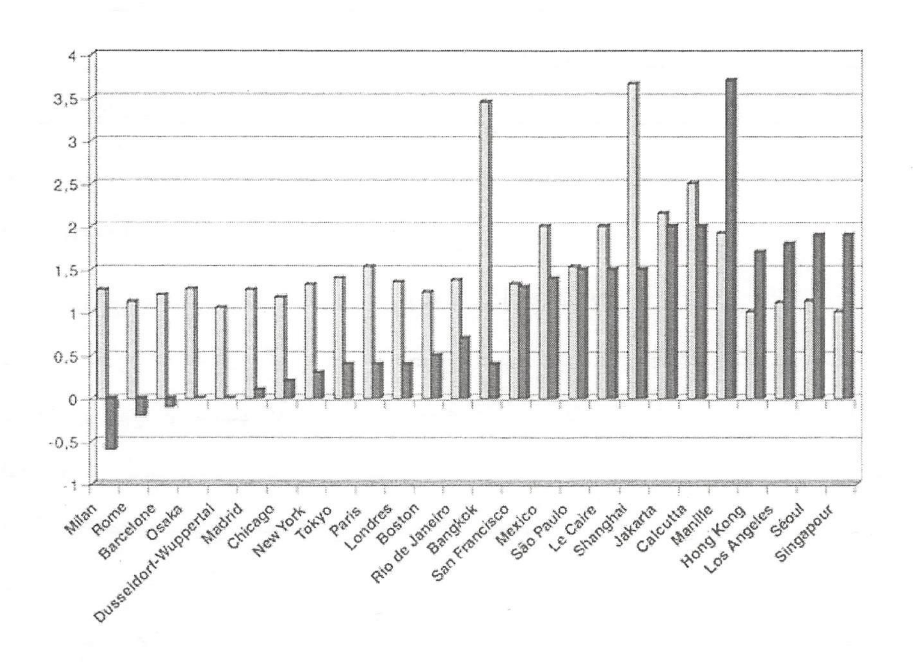
وعلى النقيض من ذلك، أراد الاقتصادى ريمى بريدوم Rémy Prud'homme أن يدلل على أن "الضخم غالبا ما يكون جميلا"(٧) وأن ضخامة الحجم لا تتعارض بالضرورة مع الإنتاجية. ويوضح تحليله لعدد ١٩٢٦ " مدينة كبرى" (القوى العظمى الاقتصادية الحضرية) أنها تنتج كلها مجتمعة أربعة أضعاف ما تنتجه المملكة المتحدة أو خمسة عشر ضعف ما تنتجه الهند، من حيث القيمة. ويمكن تقريب إنتاجيتها بمقارنة إنتاج الفرد بها بإنتاج بلادها: فهو أعلى بصفة منتظمة (بنسبةالثلث فى المتوسط)، أيا كان مستوى التنمية فى البلاد (الشكل رقم-٤). وهذه الزيادة الإنتاجية تكفى لتفسير السبب الذى من أجله يهتم أصحاب الأعمال بمباشرة أعمال فى هذه الأسواق الزاخرة بالعمالة وبالمواد والمستهلكين، وحيث الإنتاجية أفضل. ويبقى منطقيا أن يسعى المزيد من العاملين للانضمام إليها، وهو ما يفسر سبب الهجرة (خاصة من الشباب الذين يسرعون عجلة النمو السكانى) سواء الداخلية أو الخارجية للبلاد.

وبمقارنة معدل النمو السكانى ومعدلات الزيادة الإنتاجية فى التجمعات السكانية الكبرى (الشكل رقم-٥)، نلاحظ أن المدن الكبرى التى يطلق عليها "الميجالوبوليس" أو مجموعة المدن الضخمة الثلاث، التى تقع فى مناطق غنية وقديمة، لها الخصائص نفسها: ركود أو ضعف فى النمو السكانى، إلى جانب معدلات فائض إنتاجي ضعيفة أو معتدلة بالنسبة للبلاد. ويمكن أن نستخلص من ذلك، أن هذه المدن الضخمة لن تشهد، فى الظروف الحالية، توسعا كبيرا. بل على العكس، يبدو من المرجح أن المدن الكبرى فى غربى الولايات المتحدة، وأمريكا

---

(٧) Prud'homme (R.), " Mégavilles: économie et gestion", in: Paquot (Th.), dir., op cit., p. 45-77

اللاتينية وآسيا (عدا اليابان) سوف تستمر فى النمو والتطور. ففى هونج كونج، وسنغافورة وسيول ولوس أنجلوس، فى حين يتراوح النمو السكانى ما بين ١,٥ و٢% سنويا، تتساوى معدلات الإنتاج مع معدلات إنتاج البلاد: وما هو طبيعى بالنسبة للمدينتين الأوليين، اللتين تم إحصاؤهما كمدن- دول، بل وبالنسبة للمدينة الثالثة (تأوى سول أكثر من ٤٠% من السكان الوطنيين)، يبدو أكثر غرابة بالنسبة للوس أنجلوس. فالمدن الكبرى الأخرى، بها أيضا نمو سكانى مرتفع (يزيد على ١% سنويا)، ولكنها تحقق بصفة خاصة معدل فائض إنتاجى كبير (عادة ضعف المعدل الوطنى) يبرز تفوقها الإنتاجى على بلادها وهو ما يقوى على الأرجح من جاذبيتها للنازحين وجاذبيتها الاقتصادية لمدة جيل على الأقل.



الشكل رقم-٥

الفائض من الإنتاج الاقتصادى والنمو السكاني

(الرســـم البيـــانى ج. مونيـــه J. Monnet البيانـــات: بريـــدوم Prud'homme١٩٩٦، تقنيون فى الدراسات والتصـــنيع (TEF) بـــاريس ١٩٩٩ Moriconi- Erbrard ٢٠٠٠)

فليس واردا إذن اعتبار المدن الكبرى مجرد نمو سكانى عملاق بلا علاقـــة بالمنطق الاقتصادى أو الجغرافى. والحقيقة أنها لكونها أقطابا عظمى لتنظيم المجال الأرضى والمجتمعات الإنسانية، وجدت "المدن الكبرى" السبع الأكثر إنتاجيـــة فـــى العالم (وهى بترتيب تنازلى: طوكيو، ونيويـــورك، ولـــوس أنجلـــوس، وأوزاكـــا، وباريس، ولندن، وشيكاغو) ضمن أكثر المدن الكبرى الاثنين والعشرين اكتظاظـــا بالسكان. ثم أن هناك تسع مدن أخرى من هذه المدن الأخيرة يزيد إنتاج الفرد فيها بنسبة ٥٠% (وأكثر) عن إنتاج بلدانهم (بمعدلات تنازلية: شنغهاى، بانجوك، كلكتا، جاكارتا، المكسيك، القاهرة، مانيلا، ساو باولو، باريس). وبالرغم من ذلـــك، فـــإن الصورة العامة السائدة عن المدن الكبرى تبدو أشد حرجا اليوم.

التصـورات الاجتماعيـة للمـدن الـكبرى: مركـز العـالم ونـهايتـه

منذ عهد التوراة، والخطاب الأكثر رؤيوية يتعايش مع التصـــورات الأكثـــر غنائية والأشد حماسة. ولكن المدينة الكبرى قد أصبحت على وجه الخصوص فـــى نهاية القرن العشرين تجسيدا للمسخ الحضرى الذى يطارد منذ القرن التاسع عشر، الخيال الغربى. فقد قام هـــ. ج. ويلز G. H. Wells عام ١٩٠٦، بتحليل "مستقبل أمريكا" مستنتجا بدءا من نيويورك " نوعا من الصورة الهزليـــة العملاقـــة للعـــالم الحاضر، بلغت ضخامته نسبا فائقة تجاوزت كل حد".[٨] وفى السينما، حلت لـــوس

(٨) In Davis(M.) Ecology of Fear, Los Angeles and the Imagination of Disaster, New York, Metropolitan Books, 1998, p. 361 8

أنجلوس محل المدينة الصناعية الأوروبية التى وصفها فريتز لانج Fritz Lang عام ١٩٢٧، فى فيلمه "ميتروبوليس Metropolis"، لتؤكد أفكار وتخيلات مفجعة نجدها حتى فى البطاقات البريدية. سكان المدن أولئك"الجائعون و المخدرون بتأثير المدينة الكبرى" حسب تعبير فرقة الروك المسماه "الكلاش The Clash"،[٩] يدعوهم المغنى لوى شديد إلى الفرار منها ("أيتها المدينة الكبرى، مدينة - عنبر النوم، مدينة القمامة، الليل الدامس و الضباب، والأنوار الاصطناعية، والوحشة القاتلة فى دواخلنا، إننا نحلم فى الواقع من منطلق حريات أخرى"). وفى ألعاب الفيديو، أصبحت طوكيو تبدو، فى الرسوم المتحركة وفى الألعاب التى تحمل اسم mangas، نموذجا لمدينة عملاقة فقدت طابعها الإنسانى، يجسدها أحيانا وحش خطير يغط فى النوم فى باطن أرضها، (ارجع إلى مسلسل المدينة المشئومة "Doomed Megalopolis"). كل هذه "التخيلات التى أوردها الفنانون" تسهم فى تغذية وتشكيل مجمل التصورات الاجتماعية للمدينة الكبيرة.

ويبدو أن هذا الخيال "السلبى" قد فرض نفسه مؤخرا، فى الوقت نفسه التى كانت تتشكل فيه ظاهرة " انتشار المدن الكبرى"، أى انتشار شكل حضرى، ظل يتميز لحقب طويلة بجو من التفرد والاستثناء وهو يكاد يكون قديما قدم التحضر نفسه. فمنذ عام ١٧٥٠ قبل الميلاد وبابل توصف بأنها مركز العالم وظلت تمجد، حتى اضمحلالها، ككيان له نظام مختلف، متفوق على بقية العالم وعلى سائر المدن والأمم الأخرى.[١٠] وقد قام مؤلفون من فروع العلوم والمعارف المختلفة[١١] بتحليل

(٩) The Clash, Ghetto defendant, 1982

(١٠) Nicolet (C.), Ilbert (R.) & Depaule (J.-Ch.) dirs., Mégapoles méditerranéennes. Géographie urbaine retrospective, Paris, Maisonneuve et Larose, 2000, p. 1072

(١١) Eliade (M.), Images et symboles, Essais sur le symbolisme magico-religieux (1952), Paris, Gallimard, 1980.Paul-Lévy (F.) & Ségaud (M.), éds., L'Anthropologie de l'espace, Paris, Centre Georges Pompidou/CCI, 1983, p. 345 Racine (J.B.), La Ville entre Dieu et=

الدور الذى لعبته مدن كبرى متفردة فى تنظيم المكان والمجتمع فى أزمنتها. فكانت تمثل فى فكر مصمميها صورة للعالم ومحوره، بمعنى أنها صورة متميزة للعالم ومركزه. ومن ثم كانت مدينة شانج آن ثم بكين فى الصين وكيوتو فى اليابان، أو تيوتيهوواكان ثم مكسيك - تينوشتيتلان فى أمريكا الوسطى قبل كريستوفر كولومبوس، كانت فى أزمنتها، تفعل ما حاولت أن تفعله الدول - الأمم المعاصرة من واشنطون، وأنقرة، وبرازيليا ونيودلهى: مدن تكون هى العالم أو صانعة العالم، لأن حجمها يبيح لها جعل تنوع عوالمها وتعقدها ملموسا فى جمال تمدينها ومعمارها.

وفى العالم المتوسطى، من العصور القديمة وحتى يومنا هذا، يبدو وكأن كل مدينة كبرى، إنما قامت خلفا لأخرى لتمارس هيمنتها على العالم أجمع، المعروف أو المتحضر، للمعاصرين: روما، والإسكندرية، والقسطنطينية، وبيزنطة- إسطنبول. ثم على مشارف العالم المتوسطى، ولكن فى مركز تنظيم آخر للعالم، لا يفوتنا أن نذكر بغداد التى قال عنها عالم الجغرافيا اليعقوبى عام ٨٩٠:" [بغداد] هى قلب العراق، أعظم مدينة بها، لا تعادلها مدينة أخرى لا فى شرق الأرض ولا فى غربها، من حيث اتساع رقعتها، وأهميتها، ورخائها[...]؛ يقطنها أشخاص مختلفون كل الاختلاف [...]، وإليها تتم الهجرة من كل البلدان، النائية منها والدانية[...]. لكل شعب من شعوب العالم فيها حى، أو متجر أو مركز تجارى: ولهذا نجد فيها متجمعا ما لا نجده فى أية مدينة أخرى فى العالم".(١٢)

وتحيلنا هذه الأوصاف إلى التمثيلات التى تناولها مؤلفوها عن الحضارة، وهكذا، إذا شبهنا فرنسا بالنور والتقدم، وأمكننا أن نفهم ما جاء بقاموس لاروس

=les hommes, Paris, Anthropos-Economica, 1993, p. 354, Monnet (J.) dir., L'Urbanisme dans les Amériques. Modèles de ville et modèles de société, Paris, Karthala, 2000, p. 205.

(١٢) In: Nicolet et alii, p. 695

الكبير Grand Dictionnaire Larousse الذى صدر فى الفترة ما بين عام ١٨٦٦-١٨٧٦: "لا جدال أن باريس هى التى يمكن أن ينظر إليها اليوم على أنها عاصمة العالم. فما لندن سوى مدينة كبيرة، تجمع سكانى ضخم، مركز شعب قوى. أما باريس فهى المدينة، هى الموطن المشترك للحياة العصرية، ونحن لم نوفها حقها حين أسميناها قلب فرنسا وعقلها، بل هى بحق عقل العالم، إنها قلب البشرية"(١٣)

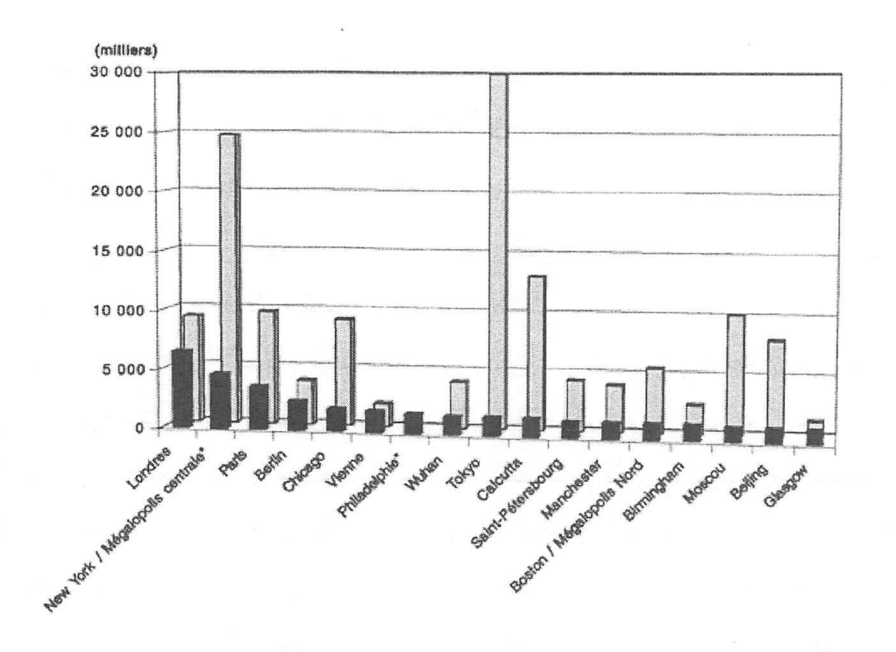
وتزخر الخطب السياسية والإعلامية، بل والأكاديمية، دائما بأمثلة مشابهة. ومن العبث أن نقدم اليوم المدن الكبرى على أنها منعطفات للعالم تتميز بتنوع الأصول، واقتلاع الجذور ومجهولى الهوية. فالمنطق الذى أنتج مدينة كبرى أو مدينتين كبريين للهيمنة بلا شريك على مكان منظم كالإمبراطورية، يمكن التعرف عليه حتى فى أيامنا هذه مثل: لندن وباريس وإمبراطوريتيهما الاستعماريتين فى بداية القرن العشرين، ونيويورك وطوكيو وهيمنتهما الحالية على عالم المال الدولى، ولوس أنجلوس التى لا تفتأ تبسط سيطرتها على الخيال العالمى بفضل التكامل الاقتصادى والثقافى لقطاعات الإلكترونيات، والإعلام وعالم الترفيه.

ظاهرة انتشار المدن الكبرى:
أهى نهاية الاستثناء؟

ظاهرة التحول إلى مدن كبرى يقصد بها تلك العملية التى بمقتضاها تتحول المدينة العملاقة، من مدينة متفردة، إلى مدينة "عادية". ويمكن تفسير ذلك بأنه النتيجة الجغرافية لعمليتين أخريين متزامنتين، شاركتا فى تاريخ العولمة ألا وهما: التصنيع من ناحية، كتغيير جذرى فى ظروف الإنتاج، وبناء وانتشار الدولة-الأمة، كخروج على النظام السابق لحكومات الأفراد والجماعات.

---

(١٣) In: Nicolet et alii, p. 47



الشكل رقم – ٦

التجمعات السكانية التى تزيد على مليون نسمة فى عام ١٩٠٠
وعدد سكانها فى عام ٢٠٠٠

ويتبين من الإحصاء الذى أجرى عام ١٩٠٠، لتوزيع سبع عشرة مدينة يزيد عدد سكانها على مليون نسمة، فى العالم (شكل–٦)، أن هذه المدن الكبرى نمت وتطورت حيثما تزامن تأثير الثورة الصناعية مع كثافات سكانية كبيرة ووجود دول– أمم قوية كانت أيضا عواصم لإمبراطوريات. بهذه العوامل مجتمعة، تصبح المدن التى ما تزال تدرج ضمن المدن الكبرى، بعد مرور قرن من الزمان، هى العواصم السياسية أو الاقتصادية لبلدانها. ولعل إطار الدولة– الأمة والتركز السياسى والإدارى كفيلان بأن يدلاننا على السبب الذى من أجله أصبحت التجمعات السكانية الخمس والعشرون الأكثر ضخامة على كوكب الأرض، مبعثرة اليوم فى ثمانية عشر بلدا مختلفا (بينما السبع عشرة مدينة كبرى التى كان سكانها يزيدون

على المليون نسمة عام ١٩٠٠ كانت موجودة فى تسع دول فقط). فالقاعدة تــربط إذن ما بين المدينة الكبرى والبلد، أى منطقة النفوذ الوطنى: أى أن المدينة الكبرى تظل هى الحد المشترك بين الداخل والخارج.

ومن المنطقى أن يكون للدول المترامية الأطراف جغرافيا مدينتان أو ثــلاث مدن كبرى، كما هو الحال بالنسبة للهند، والولايات المتحــدة والبرازيــل. وهنــا يحضرنا على الفور الاستثناء الصينى، الذى يمكن أن نعزوه إلى نزعة إرادية قوية فى السيطرة على النمو الحضرى: أما الاستثناء المضاد فهو اليابــان، ففيهــا أول وتاسع مدينة عالمية كبرى من حيث الضخامة السكانية (الأولى والرابعة من حيــث الترتيب الاقتصادى). ويجوز لنا القول أن المدن الكبرى الجديدة التى سوف يتجاوز تعدادها عما قريب حد الثمانية مليون نسمة، ستصبح دولا جديدة فى القائمة (مثــل تايلاند، تايوان، بيرو، كولومبيا، نيجيريا) وستضفى أهميــة أكبــر علــى الصــين والهند. وسواء انصب اهتمامنا على استقطاب أراض، أو على الجماهير، أو علــى تنوع السكان، أو على الخيال أو على التمثيل أو إشكاليات إدارة الأراضــى أم لا، فلا نملك إلا أن نلاحظ انتشار ظاهرة التحول إلى مدن كبرى.

أينبغى نبذ الخطب الداعية إلى الطابع الاستثنائى؟

فحيثما كانت مدينة كبرى واحدة تبسط سلطانها بلا شريك على إمبراطورية ذات أبعاد عالمية معروفة، صارت هناك من الآن فصاعدا العشرات منها تتقاســم ذلك المجال العالمى. وحينما كان يمكن لكل عالم من العــوالم أن يجهــل حــدوده، كانت كل مدينة من تلك المدن الكبرى تتسم بالتفرد. أما وقد أصبح العالم من اليــوم فصاعدا، مشاعا مشتركا، صارت كافة المدن الكبرى معروفة لنا، هذه المدن التــى نقرأ عنها أوصافا قابلة لإطلاقها عليها جميعا بالتبادل. وهكذا، تغيــر فــى القــرن العشرين، تصوير الطابع المتفرد للمدن الكبرى بالوصف المعتاد المعــروف بــــ "العملاقة" فى التمثيلات الصحفية، أو الأكاديمية أو السياسية التــى يتبــارى فيهــا

الشعر الغنائى مع القصص الخيالية. وإنا لنأمل أن نجد فى القرن الحادى والعشرين أساليب أقل تشاؤما ومأساوية فى وصف التعقد الاجتماعى والمكانى للمدن الكبرى والقلق الذى تسببه لنا. فهذا أمر حيوى، لأن الشعر الغنائى المشيد بها، بتكراره أركان خطاب ترسخ قديما عن المدينة الطيبة والمدينة الشريرة، يهدف إلى "إضفاء شكل طبيعى" على المدينة الكبرى واعتبارها كيانا مستقلا ذاتيا، فى حين إنها لا تعدو أن تكون سوى نتاج مجموعة من التداعيات المنطقية الاجتماعية التى تمارس بالتفاعل فيما بينها وتدخل جميعها فى نطاق المسئوليات البشرية. فصورة البشاعة تخفى، بدلا من أن تكشف المشكلات التى يعانى منها سكان المدن الكبرى.[١٤]

ثمة طابع آخر استثنائى تلاشى من كثرة المدن الكبرى ألا وهو "الكوزموبوليتية" أو المواطنة العالمية: فهذه المدن كانت تقدم على أنها عوالم كاملة ومعقدة، يتعايش فيها جنبا إلى جنب طرز متعددة من الشعوب والحضارات، أكبر تنوع اجتماعى اقتصادى وكافة ألوان المواقف والخبرات الشخصية. فطالما كانت المدينة الكبرى تصور على أنها مركز للعالم الذى يدور فى فلكها، كانت المواطنة العالمية سمة من سماتها الذاتية، التى تميزها عن المدن والأماكن الأخرى. واليوم تكاد المواطنة العالمية أن تكون فى كل مكان: ولهذا بطبيعة الحال علاقة بعملية العولمة التى ترجع إلى تكنولوجيا المعلومات بقدر ما ترجع إلى التدفقات المالية أو العادات الاستهلاكية ضمن غيرها من الأمور؛ فبينما كانت كوزموبوليتية التجارب تبدو فيما مضى قاصرة على بعض المدن المتفردة التى تترعرع فيها " بيئة إبداعية" متميزة فى المجالات الفنية، والعلمية والسياسية؛ إذا بنا نرى اليوم، بالتوازى مع ظاهرة انتشار المدن الكبرى، تعدد المواقف التى يتعين فيها على

(١٤) Monnet (J.), La Ville et son double. La parabole de Mexico, Paris, Nathan, 1993, 224p. Monnet (J.), " Piti pour les grandes villes!" Cybergeo, no 16, 1997, 3 p. (http://www.cybergeo.presse.fr,rubrique"Points Chauds"). Monnet (J.), "Modernism, cosmopolitanism in Los Angelos and Mexico City", Cybergeo, no 136, 2000, 11p.

السكان أن يتدبروا معا اختلافاتهم. فلنكف عن أن نعتبره وضعا غير عادى، تعايش الفقراء جنبا إلى جنب مع الأغنياء، وتنوع العادات، وتعدد طرق العيش: فينبغى أن نتكيف مع ذلك لكى يتم تنفيذ النظام الاجتماعى والسياسى الذى يقتضيه ذلك الوضع.

هل يلزم القضاء على النظم الحكومية الخاصة؟

ثمة مؤشر على نهاية حالة التفرد تلك، ألا وهو الزوال التدريجى للوضع السياسى الخاص لبعض المدن الكبرى. فطوال قرون مضت، ظلت المدن الكبرى تبنى وتدار على أنها تمثيل مادى للسلطة التى تمارس على إمبراطوريتها. وكانت السلطة قائمة على قدسية وظيفتها كوسيط بين العالمين الميتافيزيقى والفيزيقى أو بين العالم الصغير للقصر أو المعبد، والعالم الوسط للمدينة والعالم الكبير للعالم المحيط. وهذه الصلات وهذه العلاقات تعبر عن نفسها ماديا فى الخطط الحضرية فى شكل تداخل وتراكب لمواقع السلطة. وما يهمنا هنا، هو أن تشبيه المدينة الكبرى بالعالم الذى هى وسطه، يؤدى عادة إلى خلط لوظائف القيادة. فغالبا ما يتم الخلط بين إدارة المدينة والبلاد، بين المدينة الكبرى وإمبراطوريتها. ويظهر ذلك بجلاء فى المؤسسات، بالنسبة للتجمعات المحلية الأخرى بسبب وضع العاصمة المختلف واختفاء أحد الدرجات المعتادة للإدارة الإقليمية. فنجد هناك فى فرنسا، فى قلب باريس المدينة فى وقت واحد مديرية وإدارة، يديرها مباشرة ممثل تعينه حكومة وطنية. بينما فى بيونس أيروس، كما فى مكسيكو، السلطة المكلفة بإدارة العاصمة ممثلة فى شخصية تعادل وزير حكومة اتحادية.

وقد أدت المطالبة بتطبيق الديمقراطية والمشاركة المحلية فى شئون المدينة فى الربع الأخير من القرن العشرين، إلى إضفاء وضع طبيعى على بعض هذه المدن الكبرى، حتى يختار سكانها بأنفسهم حكامهم وسياساتهم، كما فى التجمعات الإقليمية الأخرى: فقد أصبح السادة يتم اختيارهم فى باريس (منذ عام ١٩٧٧)، فى

بيونس إيرس (عام ١٩٩٦)، والمكسيك (عام ١٩٩٧)، وصـــارت هـــذه المشـــكلة مطروحة من الآن فصاعدا فى كل مكان. ومع هذا التحدى الأول يأتى تحد ثان من الدرجة نفسها ألا وهو: أن المدن الأخرى تحتاج ليس فقط، لنواب يمثلون الســكان على المستوى الأكثر تأهيلا لسماع متطلباتهم، وإنما يحتاجون أيضا لهيئات مسئولة عن التعاون بين المنتخبين على المستويات الأكثر قدرة على تلبية تلك الطلبات. بيد أنه من المعلوم أن هذه المستويات ليست واحدة: فهناك حاجة لديموقراطية محليـــة، على مستوى الحى، لسماع المواطنين؛ وهناك حاجة لإدارة منضبطة على مســتوى التجمع السكانى إرضاء لسكان المدن. والمنتخبون فى حاجة لأدوات للعمل معا، إلا أن الوضع السائد اليوم هو تجزؤ المدن الكبرى إلى قلاع سياسية صـــغيرة، تقحــم أحيانا فى هياكل تعاون يشوبها نسبيا بعض الإكراه.

هل يلزم الحد من التجزئة المؤسسية وتشجيع التعاون؟

فى بعض الحالات، يكون للمدينة الكبرى كيان قوى فعال يتــولى إدارتهــا ككل. ففى موسكو، لم تلبث البلدية التى انتخبت، إثر سقوط النظام السوفيتى فى عام ١٩٩٠، أن وجدت نفسها على رأس أراض تضم كل الســكان، وتحــوز ملكيتهــا العقارية، إلى جانب ترسانة من الاختصاصات الواسعة جدا. وكان دور هذا الكيان السياسى مشهودا فى تحديث وإصلاح منطقة موسكو، خاصـــة بـــدءا مـــن عـــام ١٩٩٥.[١٥] أما فيما يتعلق بالتجمعات السكانية فى باريس، فإن الســلطة المخولـــة لمنطقة إيل دى فرانس Île-de- France منذ قوانين حل المركزية عـــام ١٩٨٢، أتاحت لها أن تتشكل تدريجيا كسلطة قادرة على إدارة أراضـى هذه المدينة الكبرى؛ هذا على الرغم من أن المنطقة لا تمارس سلطة حقيقية علـــى الأقســـام الثمانيـــة والبلديات التى تتألف منها وعددها ١٢٠٠بلدية؛ كما أن تعـــاون هـــؤلاء اللاعبـــين

---

(١٥) Vendina (O.), " Le nouveau visage de Moscou et la contribution de la municipalité à la modernisation de la ville", Cybergeo. No 82, 1999, p. 14.

المؤسسيين جميعا ذوى الاختصاصات المختلفة، يتوقف إلى حد كبير على حسن إرادة المنتخبين. وعلى كل، فإن اقتران سلطة مركزية قوية ونشطة بمرتبة مناسبة على مستوى المناطق، يعتبر مجديا، إذا ما قورن بالوضع فى مدن كبرى أخرى.

فى كثير من الحالات، نجد فى قلب المدينة الكبرى كيانا سياسيا مركزيا قويا ونشطا، كما فى "محافظة" طوكيو حيث يتمتع المنتخبون بسلطة " المحافظين" الإقليميين، وهو ما يخل بتوازنات القوة مع الكيانات الأصغر حجما التى تشكل بقية التجمعات السكانية. وفى مدينة مكسيكو، تمثل المجالس البلدية التى يقرب عددها من الثلاثين مجلسا والتى تحيط "بالمركز الاتحادى"، جبهة سياسية مبعثرة هنا وهناك فى مواجهة هذا الأخير وفى مواجهة الدولة الاتحادية التى تضمها. وفى بيونس أيريس يبسط المجلس البلدى الذى يتولى إدارة "العاصمة الاتحادية"، سلطته على أقل من ربع سكان هذه التجمعات السكانية، بينما السلطة على مستوى الأقاليم تمتد إلى أبعد من ذلك بكثير. والوضع نفسه موجود فى البرازيل، حيث تتنازع إدارة المدينتين الكبريين ساو باولو وريو دى جانيرو الكيانات المختلفة التى تشكلها، والدولة الاتحادية، ذات الحكام الأقوياء التى تقع فيها.

ثمة وضع ثالث هو وضع المدن الكبرى التى لا يوجد بها لا مستوى سلطة لائق بالإدارة، ولا كيان مركزى قوى، مثل لندن ولوس أنجلوس. ففى هذه المدينة الأخيرة تمتد سلطة اتحاد حكومات كاليفورنيا الجنوبية (SCAG)، الجهاز المفترض أن يشجع التعاون بين السلطات المحلية، لتشمل مناطق زراعية وصحراوية تبعد عن بعضها المئات من الكيلومترات. ويقتصر تعاون المجالس البلدية المعنية، التى يبلغ عددها مائة وسبعة وستين مجلسا، على إدارة المواصلات، والمياه، والتلوث (من أجل الإفادة من دعم الحكومتين الاتحادية والكاليفورنية). ومجلس لوس أنجلوس البلدى، رغم أنه يضم ربع سكان التجمع، إلا أنه هو فى حد ذاته كيان ضعيف لا يمكن أن يؤثر على الإبراشية أو المجالس البلدية المجاورة (حتى تلك

التى تنحصر كلية داخل أراضيه). فالعمدة مضطر للتفاوض دوما مع مجلس بلدى يمثل فيه الأعضاء الخمسة عشر مناطقهم ككيان مستقل ذاتيا، محدد الحدود بحيث يجسد فى الغالب "عرقا" من الأعراق (الأسود، الإسبانى، اليهودى، إلخ).

الخلاصة:
"اختراع السياسة الشاملة"

منذ ظهرت البشرية على أرض البسيطة، استغرقت نحو أربعين ألف سنة ليصل تعدادها إلى ثلاثة مليارات نسمة فى حين أنها لم تستغرق سوى ٥٠ عاما لمضاعفة هذا التعداد.[١٦] وإذا كان ذلك قد أصبح ممكنا، فلأن عمارة الأرض، منذ نحو عشرة آلاف سنة، تتم من خلال تجمع السكان على مساحات محدودة حتى أن العيش فى الحضر أو المدن أصبح فى عام ٢٠٠٠ الطريقة الوحيدة لاحتلال سكان الأرض للمكان. فظاهرة انتشار المدن الضخمة، التى بدأت فى القرن التاسع عشر أبعد بلا شك من أن تنتهى.

من هذا المنطلق، ينبغى أن نكف عن التفكير فى المدن الضخمة على أنها حالات متفردة ونتوقف عن اختراع الأشكال الأنسب للإدارة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذه الكيانات المعقدة والمركبة بل والمتناقضة. ويبدو أنه من الضرورة بمكان اختراع "سياسة شاملة"، سياسة تكفل التمثيل لكل تجمع سكانى داخل كيانه الكبير مع إعطاء تمثيل لكل نوع من هذه التشكيلات، سواء الجغرافية (الأحياء والدرجات التنظيمية الأخرى فى حياة المدينة) أو الاجتماعية الثقافية (المجموعات المختلفة- كالأصل، والأجيال...إلخ. التى تبعث الحياة فى حقيقتها

---

(١٦) Mayor (F.), avec la collaboration de J. Bindé. Un Monde nouveau, Paris, Odile Jacob, 1999, p. 39.

العالمية) فهذا من شأنه أن يحملنا على تصور إمكان إدارة المدن الضخمة بطريقــة مسئولة كأوساط اجتماعية ومادية، تتــوافر فيهــا الظــروف المواتيــة للتكامــل الاجتماعى، والقدرة الإبداعية والإنتاج.

العمران فى مواجهة الثورة الحضرية الجديدة[١٧]

بقلم فرنسوا آشــر

Francois ASCHER

ترجمة: د. محمد على الكردى

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

لقد برز مصطلح العمران فى فرنسا، مع بداية القــرن العشــرين، وذلــك للإشارة إلى مادة دراسية مستحدثة بهدف إرساء الأسس العلمية لمفهوم المدن. ولقد كان مفهوم العمران غامضا، منذ البداية، وذلك بقدر ما كان يقوم على الخلط بــين إنتاج المعارف الخاصة بالمدن وبين المقترحات ذات الطبيعــة المعياريــة حــول الوسائل الملائمة لتحقيقها.

إن كلمة "العمران" تكتسب أكثر من دلالة وفقا للغات المستخدمة، وذلك بقدر ما تميز الدلالات بين ما يخص تحليل وظائف المدن وبين ما ينصب على صيغ أو أشكال تحققها. على هذا النحو، لا يستخدم مصطلح العمران فى اللغة الإنجليزية إلا قليلا، كما أن حقل دلالاته ينقسم إلى "دراسات المدن"، "تصميم المدن"، و"تخطــيط المدن". أما فى فرنسا، فإن الخلط لا يزال يشوب هذا الموضوع. ومع ذلــك، فقــد برزت بها بعض المفاهيم الجديدة الناشئة للتعبير عن تطور الممارســات المهنيــة بحيث بدأ الحديث عن "هندسة المدينة" و"المشروع الحضرى"، و"إدارة المدينة" بــل و"المعمار الحضرى" أو "التصميم الحضرى".

لقد انبثقت حركة العمران من الثورة التى عرفتها المدينة فى أواخر القــرن التاسع عشر، وهى الثورة الناجمة عن التحولات المجتمعية المتنامية والموجهة لها

---

(١٧)نص المحاضرة رقم ١٠٤ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٣ أبريل ٢٠٠٠.

فى الوقت نفسه. إلا أن مجتمعاتنا تشهد حاليا ضـــروبا مـــن التحـــولات الجديـــدة والعميقة التى تبرز للعيان راهنية الثورة الحضرية الجديدة، خاصـــة وأن العمـــران الحديث، المنبثق عن الثورة الحضرية السابقة، لا يكف عن كشف عدم توافقه مـــع متطلبات العصر الحاضر، الأمر الذى أدى إلى ظهور نوع من العمـــران الجديـــد الموسوم بـــ"ما بعد العمران" والذى يختلف عن العمران السابق فى أهدافه وأدواتـــه المعرفية ووسائل إنجازه.

لقد نشأ العمران مواكبا للثورة الحضرية التى صاحبت الثورة الصناعية

لقد واجه العمران المبتكر خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر أمـــام تعدد الطروحات، نوعين من المتطلبات: أولها ضرورة تكيف المدن مع المجتمعات البازغة وثانيها عملية النمو الحضرى. ولقد لعبـــت الكهربـــاء دورا حاســـما فـــى مساعدته إذ إنها أتاحت - بفضل الترام والتليفون والمصعد، ثم بفضـــل المحـــرك الانفجارى - عملية الاتساع الأفقى والرأسى للمدن، بحيث نجم عن ذاك تغير فـــى مستوى كل شىء فى المدينة، بما يشمل التخصص الوظيفى والاجتماعى للأحياء.

لقد تم استلهام العمران من تصورات عصره ومن جراء توظيف خطـــوات عقلانية ووظيفية تتصدرها العوامل الاقتصادية. ولاشك أن ميثاق العمران، الـــذى أعاد كوربوزييه صياغته، يعد أكمل تعبير عنه، هذا الميثاق الذى نقلت إليـــه كـــل صيغ ومبادئ الفكر التايلورى والفوردية، وبشكل ما أفكار كينز ومجتمع الرفاهية. لقد قـ[illegible] المختصون بالعمران، انطلاقا من هذه الروح، بإعداد ما يشبه جعبة الأدوات المشكلة من مجموعة من الخطط التوجيهية العامة والتفصيلية ومحددات المنـــاطق والكثافة والاستكشاف وتراتب المحاور والطرق والمحطات والمرابد والمتنزهـــات؛

وكذلك من التجهيزات سابقة الاستخدام فى سبيل تنظيم بنية المدن على شاكلة المدارس والمستشفيات والكنائس وغيرها، علما بأن هذه الأدوات لم يزل يستخدمها حتى اليوم وبشكل واسع مهندسو العمران. غير أنها وسائل أصبحت تفقد يوما بعد يوم مواءمتها للاحتياجات الضرورية لمجتمعنا الذى يشهد كثيرا من التحولات العميقة التى تبشر بثورة حضرية جديدة.

التحولات الحالية للمجتمع تبشر بثورة حضرية جديدة

إننا ننخرط فى نمط جديد من الاقتصاد الرأسمالى، الذى تلعب فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا متعاظما؛ كما ترسخ فيه طرائق جديدة من الفكر والعمل؛ وذلك بقدر ما تساعد هذه التكنولوجيا على إحداث التحولات الاجتماعية والإسراع فى وتيرتها وفى إضفاء الأشكال المتميزة عليها. إن هذه التقنيات تمثل صيغ التعبير والأدوات الفكرية الملازمة للمجتمعات الحالية. ولربما تعد هذه القدرة على التفكير الذاتى أحد المفاهيم الأساسية لوصف التحولات المعاصرة. ويعرف عالم الاجتماع الإنجليزى أنطونى جدينز هذا النوع من الفكر على هذا النحو: «**تعد قابلية الحياة الاجتماعية الحديثة للتفكير الذاتى بمثابة اختبار ومراجعة دائمة للممارسات الاجتماعية فى ضوء المعلومات المتعلقة بهذه الممارسات عينها**». لا جرم إذن أن تكون هذه القابلية الفكرية السمة المميزة للحداثة العصرية التى ينعتها بعض المفكرين تارة بـ"الحداثة الزائدة" وتارة أخرى بـ"الحداثة المتقدمة" أو "العالية". إن دينامية الفكر تعمل، بفضل تنمية دور المعارف والمعلومات، على تعبئة الإمكانات التى تتيحها التكنولوجيا سالفة الذكر، والتى تقر جدتها، إلى حد

كبير، فى طابعها الرقمى؛ إذ لاشك أن عملية إنتاج ودوران واستخدام المعارف تفيد من مكتسبات الإنتاجية الهائلة التى توفرها تقنيات المعلومات والاتصال (الألياف البصرية، والأقمار الصناعية...إلخ).

إن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات أصبحت تنتشر فى كل مجالات العلوم والتقنيات والإنتاج والاستهلاك. من ثم، يمكن أن نقيم بينها وبين الموقع الذى احتلته الكهرباء فى الثورة الصناعية والاجتماعية والحضرية السابقة نوعا من التوازى.

لقد تعددت مظاهر الثورة الحضرية الجديدة. ذلك أن نمو المدن قد ارتبط، منذ بدايته، بالبحث عن رفع درجة التفاعلات البشرية إلى ذروتها، كما أن عملية التحضر قد عملت على تعبئة مختلف ضروب تقنيات النقل وعلى تكديس البشر والممتلكات والمعلومات، بينما صاحبت الكتابة والعجلة والطباعة والسكك الحديدية، بالإضافة إلى البرق والخرسانة المسلحة وإلى ما هو أحدث كالترام والمصعد والهاتف والسيارة والمذياع والتلفاز، ديناميات النمو بقدر ما تفاعلت معها. أضف إلى ذلك، أن المجتمع الحضرى بدأ يأخذ من جديد، فى ديناميـة نمـوه الحالى، بأسباب التكنولوجيا. وبالفعل، لقد كانت وتيرة التغيرات، خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة، فائقة السرعة بفضل الانتشار الكثيف للأدوات والتقنيات التى أصبحت شبه تقليدية كالسيارة والتلفاز والفيديو والتليفون الثابت والمحمول والحاسوب ونظام المينيتل والإنترنت. إن كل هذه الأشياء قد شاركت بطريقة مباشرة فى عملية التحولات الحضرية؛ كما كان الأمر، كذلك، بالنسبة إلى أشياء أقل قدرة ظاهريا على الاتصال مثل المبردات التى تفاعلت بشدة مع ظاهرة نمو ضواحى المدن وانتشار المراكز التجارية على أطرافها، وكذلك مع ظاهرة تغير نمط الحياة العائلية، علما بأن ثنائى المجمد والميكرويف أخذ يحل محل المبردات.

إننا، على هذا النحو، قد غيرنا كثيرا من شكل مدننا، إذ أن معظم سكان الحضر لم يعد يعيشون فى تجمعات كثيفة ومتصلة، ولكن فى تجمعات حضرية

"خلفية"، متباعدة، متقطعة، غير متسقة ومتعددة الأقطاب، الأمر الذى اختفت فيه كل حدود واضحة بين المدينة والقرية.

لقد ظهرت فى محيط المدن أنماط جديدة من الأماكن والمراكز مثل الأسواق التجارية الكبرى والمدن الصناعية وقواعد الإمداد والتموين؛ كما تشكلت الفراغات العامة والخاصة من جديد على كافة المستويات: من قلب المسكن الذى ينفتح على العالم بفضل ما دخل إليه من تقنيات الاتصال الجديدة وحتى الفضاءات الخارجية التى أصبح يحكمها بشدة منطق الخصوصيات.

خمسة تطورات عظمى
تميز هذه الثورة الحضرية

نشأة المدن العملاقة: تغير الأشكال والمستوى:

تنبع ظاهرة عملقة المدن من الاستمرار فى عمليات تركيز الثروات البشرية والمادية فى المدن بالغة الأهمية؛ وترتبط هذه الظاهرة بالعولمة، كما تنتج من جراء التوسع فى عملية تقسيم العمل على مستوى العالم. وهى، وإن كان يصعب تجنبها، إلا أنه يمكن محاولة السيطرة عليها، بل واستخدامها حتى بالنسبة للمدن الصغيرة والمتوسطة التى يعتمد مستقبلها، بشكل مؤكد، على علاقات ترابط جديدة بشبكة المدن المركزية.

وتقود ظاهرتا عملقة المدينة والعولمة إلى نوع من "التجانس" (النمط نفسه من الفاعلين الاقتصاديين فى كل البلدان وكل المدن) والاختلاف (إذ يعمل هؤلاء الفاعلون على التكيف مع الظروف المحلية ومتطلبات اللحظة). وهكذا يشكل هذا الوضع إطارا لسياسات التنمية المحلية، كما يفتح مجالا للنقاش وتبادل الصفقات بين الفاعلين المحليين ومتعددى الجنسيات. إن العولمة "توقظ" المحلية، لأنها تنمو بقدر ما تحتك بها.

تحول نسق السيولة الحضرية

تنمو العولمة بفضل تقنيات النقل والاتصال وتعمل على الإسراع من حركة تطورها؛ إلا أن هذه التقنيات لا تطرح، من جديد، للتساؤل حركة تمركز المدن العملاقة، وإن كانت تعمل على تغيير حركة سيولة تنقلات وتموقع الأشخاص والممتلكات والمعلومات. كما أنها تصبح ضرورية للحياة الحضرية بقدر ضرورة الشبكات الأخرى، مع أنها لا تشكل إلا الظروف الضرورية للتنمية؛ وذلك لأن هذه التقنيات تعتمد، بالإضافة إلى ذلك، على الإيجابيات الحضرية الأخرى التى تضفى على المدن قيمتها الحقيقية. إن ما لا يقوم اليوم على قابلية الاتصال من بعد والتقنية الرقمية تزداد قيمته فى الحياة الاقتصادية، كما فى الحياة الاجتماعية، ويشهد على ذلك الاشتعال الحالى لأسعار المكاتب الواقعة فى مراكز المدن إذ أن قابلية الوصول اليسير واللقاء الحى والمعاملة المباشرة أصبحت، أكثر من أى وقت مضى، تمثل الثروة الحقيقية لأماكن العمل والمعيشة.

إن حركة انتعاش الأنشطة الرياضية ومطاعم أوقات الفراغ والراحة، بالإضافة إلى النمو المتزايد لحركة السيولة المرتبطة باللقاءات العائلية والحميمة وبالمناسبات الكبرى، تعد بمثابة علامات دالة على أهمية تجدد العلاقات الحية والخبرة المباشرة فى الحياة الحضرية. نحن لا نتجه نحو مدينة افتراضية ساكنة ومغلقة على نفسها، ولكن نحو مدينة متحركة، حساسة، قابلة للتواصل تقوم على ضوابط جديدة تربط بين حركات التنقل وإيصال المنقولات والاتصال من بعد، مدينة تحركها أحداث تتطلب التواجد المشترك وتقوم فيها نوعية الأمكنة بتعبئة كل الحواس.

إن متعهدى المراكز التجارية وكبار الموزعين أخذوا يدركون تدريجيا أهمية الدينامية الحضرية ودور الآليات الجديدة فى دفع عملية السيولة المادية. أضف إلى ذلك، أن تجارة أوقات الفراغ تبدو، فى قدرتها على الجذب الملموس للمستهلكين،

عاملا ملازما للتجارة الإلكترونية. ذلك أن التجربة الحسية والمناسبات هى مفاتيح المستقبل بالنسبة لنقاط الجذب التجارية.

السيطرة الفردية على شغل المكان والزمان لدى سكان الحضر

إن النزعة الفردية - باعتبارها ملازمة للحداثة منذ قرون عدة- تعبر عن نفسها عبر استقلالية الأفراد المتزايدة وعبر استحواذهم الملحوظ على المكان والزمان. وهى لم تكف، منذ قرون، عن تغيير الأشياء والأماكن والعلاقات الاجتماعية والتأثر بها فى المقابل. ولازالت هذه الدينامية تعمل حتى اليوم بقوة، وذلك بفضل تعبئة تقنيات المعلومات والاتصال. على هذا النحو، يعمل سكان المدن على تملك أو توليد الأشياء والأدوات التى تتيح لهم التكيف مع الحياة الحضرية المعاصرة التى تتسم بالمرونة المضاعفة لأوقات العمل وبالاستقلالية المتزايدة لأعضاء الأسرة الواحدة، وبتعدد الأحداث الصغيرة التى تنزع عن الحياة اليومية طابع الرتابة والروتين وتجبر الأفراد دوما على الاختيار واتخاذ القرارات. إن هذا التطور يبرز بجلاء عبر حركات السيولة الحضرية التى تبعد، بشكل متزايد، عن الانتظام، كما تلزم أفراد الأسرة الواحدة بتعدد وتغير الضوابط التى تحكمها.

فى مقابل ذلك، تساهم هذه الأدوات المتفردة الجديدة فى دفع حالات التطور التى تواجهها فى أولى مراحلها، كما تخلق الأجواء التى تجعلها ضرورية، إذ يصعب علينا، اليوم، أن نعيش بدون سيارة أو بدون هاتف محمول.

بيد أن هذا النزوع إلى الفردية لا يشكل، بقدر ما يمثله، نوعا من استقلالية الفرد فى المجتمع. بل على النقيض من ذلك، إنه يحكم رباط الفرد بضرب من التبعية المتنامية نحو أنساق من التكنولوجيا المعقدة على المستوى الاجتماعى. على

هذا النحو، تصبح أقل أفعالنا اليومية خاضعة لتجهيزات وأدوات معقدة ذات سمات تجارية بعامة. كما أن هذه الآليات الأخيرة غالبا ما تعمل على مساندة، بل ومضاعفة علاقات اللامساواة الاجتماعية بخلقها لمزيد من العوائق الجديدة. وليس من شك فى أن الصعوبات الثقافية، التى تواجهها بعض الشرائح الاجتماعية أو السكانية فى استخدام هذه الأدوات، سوف تشكل بالنسبة لها عوامل مساعدة أخرى من عوامل اللامساواة.

إنه من واجبنا فى تصورنا للخدمات العامة فى المدينة أن نأخذ بعين الاعتبار اليوم تعدد وتنوع احتياجات ساكنيها؛ إذ ليس من الممكن، على سبيل المثال، أن نتصور النقل العام فى صيغته الصناعية فقط، أى فى صورته "الجماعية المتكررة"، التى "توفر" للجميع فرصة التنقل فى الوقت نفسه. لقد أصبح من واجب السلطات العامة أن توفر، من ثم، ضروبا من الخدمات العامة أكثر تفردا بحيث تسمح للجميع بالوصول إلى المدينة فى أى وقت يشاءون.

بزوغ نوع من التضامن الحضرى والفكرى

إننا نتحدث اليوم كثيرا عن أزمة المدينة وانفصام عرى الروابط الاجتماعية، غير أنه لابد من التمييز بين هذه الظواهر المختلفة. ذلك أن الظاهرة الأولى ليست، بالفعل، عملية اختفاء هذه الروابط، وإنما تحللها. وفى الواقع، إن المجتمع يمر تدريجيا من نسيج اجتماعى محدود الوشائج، بالرغم مما يتسم به من قوة واستدامة، إلى مجتمع لا يقل تماسكا عن سابقه. إلا أن قوة تماسك هذا الأخير لا ترجع إلى مرونته بقدر ما ترجع إلى كثافة مكونات نسيجه. من الخطأ إذن أن نأخذ ظاهرة الاختفاء التدريجى للنسيج الاجتماعى القديم على أنها علامة على تحلل المجتمع.

فى مقابل ذلك، نلاحظ انبثاق بعض المشاكل الناجمة عن تطور أشكال جديدة من صور التفرقة الاجتماعية؛ وهى أشكال يمكن إرجاعها إلى ثلاثة أنماط من العوامل.

أولها: بروز اتجاه نحو تكون أحياء مغلقة للفقراء تتجمع فيها الفئات السكانية المقصاة عن حركة التنمية الاقتصادية.

ثانيها: نلاحظ تطور بعض الديناميات الخاصة بتمركزات مكانية "انتقائية" للإقامة تتجمع فيها الشرائح السكانية الموسرة التى تعتبر نفسها متماثلة، فى الدخل وأنماط المعيشة. إننا نقع هنا على مخاطر فعلية تهدد بتفاقم عوامل التفرقة الاجتماعية، بل وبتكوين، كما فى الولايات المتحدة، جماعات معزولة خلف أسوارها. ونحن لم نصل إلى هذا الحد فى فرنسا، حتى وإن انتابتنا بعض المخاوف فيما يخص عملية الاستقطاب التى تتم على أطراف طبقات مجتمعنا بسبب استمرار بعض التجمعات الكبرى فى التدهور، وتحصن بعض "الأحياء الجميلة" أو الوحدات البلدية الجميلة التى تحمى نفسها بطريقة تبعث على القلق.

وأخيرا يتماهى العامل الثالث، بطريقة ما، بعملية التفرقة الاجتماعية، وهو الخاص بتنامى سرعة التنقلات التى توسع من مدى التخصصات الاجتماعية والوظيفية.

على هذا النحو، تظهر فى هذا السياق الحاجة إلى نمط جديد من التضامن الحضرى. ذلك أن تفتت المدن يصبح عاملا مثيرا للقلق، بل وبالغ الخطورة، حتى بالنسبة للفئات السكانية التى تختار مكان إقامتها بمنأى عن المجتمع سواء فى تجمعات مغلقة أو فى "مناطق إقامة مؤمنة": وذلك لأنها لا تستطيع، من جهة، العثور فى هذه المدن المصغرة على كل المعدات وكل خدمات المدينة التى تحتاجها؛ ولأن عملية التنمية المحلية، من جهة أخرى، فى الاقتصاد الحضرى

التنافسى المتنامى تتطلب مستوى معينا من السلام والتماسك الاجتماعيين. من هنا تبرز ضرورة التضامن الحضرى الإقليمى المولد لأشكال جديدة من الرفاهية. إلا أن هذا التضامن يختلف عن تضامن الفترة السابقة، وذلك لأنه ينتج عن وعى أكثر إدراكا للمصالح الجماعية لقاطنى التجمع الحضرى نفسه منه عن التواجد المشترك فى الحى الواحد. إن هذا التضامن ذا النمط "الفكرى" الذى أضفينا عليه، مع فرانسيس جودار، اسم "التضامن الثالث" يقع على امتداد نوعين من التضامن، قد سبق أن ميزهما إميل دور كايم، وهما النمط الميكانيكى والنمط العضوى.

مجتمع المخاطرة

إن هذا التضامن الفكرى جد ضرورى لمواجهة ما وصفه عالم الاجتماع الألمانى أو لريخ بيك بـ"مجتمع المخاطرة"، على اعتبار أن المخاطرة معناها هنا تقدير احتمال وقوع بعض الأحداث. إذ أن المجتمع الحديث يواجه، فى الواقع، تصاعد بعض الاحتمالات بالنسبة للاقتصاد والعنف وانعدام الأمن فى المدينة، وبالنسبة لقضايا البيئة والمخاطر الصحية والغذائية. وليس من شك فى أن المعارف العلمية تزيد من هذه الاحتمالات بفضل تعميقها لمعرفتنا بما قد يترتب عنها من مخاطر. وهكذا تشهد علاقاتنا بالمستقبل وبالطبيعة تحولا جذريا: إذ أن هذه العلاقات ترتبط بقراراتنا، كما تدرك فى صورة نتاج لبعض التصورات الاجتماعية النظرية، الأمر الذى يضفى على المستقبل صورة مغايرة تماما للماضى، كما يضفى عليه طابع التهديد.

فى هذا السياق يزداد بحث الأفراد مثلهم مثل الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين عما يضمن ويؤمن الكوادر القادرة على تحقيق الثقة. ويعد هذا السعى أحد الرهانات الكبرى للتضامن الفكرى وأحد عوامل السياق الذى يجب على كل من

السلطات العامة، والمسئولين السياسيين ومختصى العمران والتنظيم، إعداده وتوظيفه لإقامة هذا النوع من العمران الجديد، الذى نقترح تسميته بـــ"ما بعد العمران".

من العمران الحديث إلى ما بعد العمران

إن ديناميات التحول العمرانى قد انطلقت بالفعل. ومن ثم، علينا إعادة النظر فى مفاهيم "الاستمرارية" و"التجانس" و"المسافة" و"القرب" و"الارتباط" و"الوظـــائف" التى شكلت مصادر العمران المعاصر. وكذلك الأمر بالنسبة لمفـــاهيم "الحـــدود" أو "العبور من الخاص إلى العام" وبين "الحميم" و"الجمعى"، وبين "المصالح المحلية أو مصالح الجماعات" و"المصلحة العامة". ولقد تغيرت أيضـــا الحـــدود والفضـــاءات الخاصة وفضاء الآخر. كما أننا نرى أنفسنا فى مواجهة ظهور أشكال جديدة مـــن الأشياء والظواهر الحضرية التى علينا أن نتعلمها لنصنع منها المدينة كدور السينما ذات القاعات المتعددة، ومسطحات الإمداد والتموين عبـــورا بـــالمراكز التجاريـــة الكبرى والمساحات المخصصة لحفلات الرقص الصـــاخبة ذات الطـــابع الســـرى "rave- parties".

لقد طرأت تطورات مهمة على العمران فى كثير من البلدان؛ ويبقـــى الرهـــان الأكبر وهو قدرتنا على الفعل فى هذا الإطار الجديـــد، أى فـــى اســـتخلاص هـــامش للاختيار والعمل. وهكذا تتغير تدريجيا صيغ التحليل والتصميم والإنجاز وإدارة المدن.

من الحداثة البسيطة إلى الحداثة المتقدمة
بزوغ ما بعد العمران

نحن ندخل فى مرحلة جديدة من الحداثة تتغير فيها بشكل هائل أطر الفكـــر والعمل، وتتجلى فيها أهمية مفاهيم "المرونة" و"الاستجابة" و"التركيـــب" و"التنـــوع"

و"التفاوض" و"التنسيق"، الأمر الذى يستدعى عددا من التغييرات على مستوى تصور العمل العام أو على مستوى أشكال التنظيم الاقتصادى والاجتماعى نفسها. ومن هنا انبثقت ظاهرة ما بعد العمران فى تميزها عن العمران بمجموعة من السمات.

من التخطيط الحضرى
إلى الإدارة الإستراتيجية للمدينة

كان العمران الحديث يحدد ويرسم الخطوط العريضة لمشروع المدينة على المدى الطويل، ثم يستنبط منه خطة عمرانية تهدف إلى إيلاج مستجدات الواقع فى إطار سابق التحديد، أى أن الخطة كانت وسيلة للحد من الاحتمالات.

أما بالنسبة لما بعد العمران، فهو يحدد بعض المشروعات لمدينة بعينها، ثم يجتهد فى التنسيق بينها، ويشرع فى إعداد خطوات إستراتيجية لتنفيذها، آخذا فى الاعتبار، عند التنفيذ، ما يستجد من أحداث، والتحولات التى قد تطرأ، وذلك بغرض مراجعة الأهداف أو وسائل التنفيذ عند الضرورة. أما الإدارة الإستراتيجية فهى ليست آلية للحد من الاحتمالات، وهو ما يعد وهما فى مجتمع مفتوح وفى طور التحول، وإنما "للتكيف" مع الإبهام.

من قواعد الإلزام إلى قواعد الإنجاز

كان العمران الحديث يحدد وسائل تحقيق مشروع المدينة بواسطة قواعد بسيطة ودائمة مثل: تقسيم المناطق، تحديد الكثافة والارتفاعات... إلخ، أى قواعد ذات طبيعة ملزمة.

إلا أن ما بعد العمران يفضل تحديد الأهداف المطلوبة، كما يشجع الفاعلين من القطاع العام والخاص على إيجاد الصيغ المناسبة لتحقيق هذه الأهداف بما يحقق كفاءة أكبر لصالح مجموع السكان ومجمل المشاركين. إن هذا يلزم بابتكار أنماط جديدة من الصيغ لتحديد النوعية الحضرية وقدرة الوصول إلى التجهيزات والخدمات العامة والمعايير التى يجب تحقيقها، والخصائص الشكلية. إن الخطط العمرانية الموسومة بـ"النوعية" تنتمى إلى هذا المنظور الجديد للقواعد التى تعطى الأفضلية للنتائج على الوسائل حتى على مستوى المعمار والمنظر الطبيعى.

من تخصيص المكان إلى طابعه المركب

كان العمران الحديث، المدموغ بفكر التايلورية والفوردية، يبحث عن الإنجاز فى تخصيص وتبسيط الوظائف الحضرية وفى ربطها بالفضاءات المكرسة لذلك.

أما ما بعد العمران، المتأثر بنماذج الإنتاجية والإدارة الجديدة، فقلما يبحث عن تبسيط الجوانب المعقدة من الواقع، ويجتهد قبل كل شىء فى التعامل مع المساحات والوظائف المركبة، إذ أن الحصول على الإنجاز والاستدامة يتم هنا عن طريق التنوع والمرونة والاستجابة.

من التجهيز الجماعى
إلى التجهيزات والخدمات المتفردة

كان العمران الحديث يحبذ الإجابات الدائمة، الجماعية، الكلية، بالغة الاتساق، كما كان يعطى الأولوية لاحتياجات ومتطلبات السكنى والنقل ومشاريع الحضر وشغل أوقات الفراغ.

أما ما بعد العمارة فعليه أن يواجه احتياجات أكثر تنوعا وتغيرا، وهو لا يستطيع أن يغفل عمليات التفرد التى تسم تطور مجتمعاتنا منذ قرون عدة. كذلك تواجه فيه الخدمات العامة تنوعا متزايدا عن السابق من الاحتياجات والممارسات. كما على ما بعد العمران أن يدمج فى مشاريعه ما يطلق عليه فى مجال التسويق "واحدة بواحدة" (one- to- one).

ولاشك أن هذا التطور ليس بجديد؛ فالتجهيز الجماعى المسمى "حمامات- رشاشات" أصبح "صالة الحمام"، والتجهيز الجماعى أو الخدمة العامة لـ"ساعات الحائط" و"الأجراس" صارا يسميان "الساعات الفردية".

إلا أن ما بعد العمران ليس إلى هذا الحد تراجعا للخاصية المجتمعية ولا للتنظيمات أو المنظمات الجماعية. بل على العكس: إذ لو كانت هذه التجهيزات والخدمات تتوجه إلى الأفراد، فإنها توظف تجهيزات جماعية لا تكف تكلفتها وطبيعتها المركبة عن الازدياد. ولكن التجهيزات والخدمات التقليدية، انطلاقا من المتاحف إلى الترام عبورا بالمبانى الجماعية والملاعب، لم تختف مع ذلك. إلا أن تصور وتموقع هذه التجهيزات فى مجتمع متنامى الحركة والاتصالات عن بعد، وفى مدن بالغة التمدد والاتساع لا يتوقفان عن التغير بصورة ملموسة.

من التقسيم بين العام والخاص إلى التداخل بين العام والخاص

لقد عمل العمران الحديث على تطوير المدينة على أساس من تقسيم سائد يمنح فيه القطاع العام المسئولية عن الفضاءات الخارجية والبنى التحتية الكبرى والتجهيزات الجماعية ويكل للقطاع الخاص البنى الفوقية.

أما ما بعد العمران فيواجه تشويشا لهذا النموذج إذ تتقاطع فيه البنى التحتية والتجهيزات المتنامية مع تدخلات القطاعين العام والخاص تحت المسمى الشهير: "مشاركة العام والخاص". كما يقل فيه الاتساق بين اللوائح القانونية والممارسات الخاصة بالفضاء بحيث لم تعد تطابق فيه عمليات التمييز بين "الداخل والخارج" وبين "البنى التحتية والفوقية" وبين "التجهيزات والخدمات". وتشارك التقنيات الجديدة فى إعادة تنظيم هذه التشكيلات بحيث تسمح، مثلا، بفصل الإنتاج عن خدمات النقل وتوزيع سيولة الماء والكهرباء وخدمة الهاتف، مدمرة بذلك - فى السياق الليبرالى الجديد الحالى- الأسس القديمة لصيغ عمل الخدمات العامة. كما تتيح هذه التقنيات عملية تغيير رسوم العبور؛ ومن ثم، تطوير مفهوم تصميم وتمويل البنى التحتية.

من المصلحة العامة ذات المردود
إلى المصلحة العامة الإجرائية

لقد شيد العمران الحديث على مفاهيم مادية أو نفعية للمصلحة العامة والمصلحة المشتركة؛ كما كانت التنظيمات الجماعية تقوم على مبررات تسمو بالمصالح الجماعية على المصالح الفردية (وتتجاوزها نمو المصلحة العامة، أى تلك التى تنتج من الجمع بينها فى سبيل المصلحة المشتركة).

أما بالنسبة لما بعد العمران، فهو يواجه ما يشبه التنوع المتحرك للمصالح والرهانات المتشابكة التى يصعب ردها إلى مصلحة جماعية واحدة؛ فالنواب المحليون والدولة وخبراء العمران أصبحوا أقل قدرة، عن ذى قبل، على تبرير أفعالهم ومقترحاتهم استنادا إلى مصلحة عامة أو مشتركة "موضوعية". وذلك بقدر ما يبرز تقدم العلوم والتقنيات من الظواهر المركبة مالا يمكن رده إلى أشياء كان

يعتبرها خبراء الماضى ضروبا من التعقيدات التى يجب عليهم تبسيطها. إن توصيفا مثل "العام" أو "المشترك" الذى كان ينسب إلى "مصلحة" بعينها، أصبح يعتمد بشكل متزايد على عملية صياغتها وقبول طابعها العام أو المشترك. أى إن إجراءات تحديد المشاكل والمناقشات التى تدور حول مسمياتها تكتسب أهمية متزايدة.

من الضوابط التنظيمية إلى الضوابط التنسيقية

كان العمران الحديث يجتهد فى إيجاد الوسائل التقنية والاجتماعية والاقتصادية والفضائية لحل مشاكل المدينة. كما كان يحدد ضروب التنظيمات الضرورية لتوظيف وتطوير فضاءاتها؛ بالإضافة إلى تنظيمه لها على مستوى النقل والسكن الاجتماعى أو الاقتصادى وغير ذلك.

أما ما بعد العمران، فكان يجتهد، قبل كل شىء، فى تطبيق طرائق لإعداد وتدبير الحلول. كما كان يحبذ فى استخدامه للوسائل التقنية والاقتصادية والاجتماعية والفضائية اللازمة لضبط عملية توظيف وتطوير العمران مبدأ التنسيق بين فاعلى القطاعات العامة والخاصة وبين الإدارات البلدية والفئات الاجتماعية والأفراد.

من حكم المدينة إلى إدارة المدينة

كان العمران الحديث يتطلب حكما للمدينة يتمتع بسلطات قوية بهدف القدرة ليس فحسب على فرض واحترام القواعد التنظيمية، وإنما كذلك على دفع عمليات التغيير والتحول وإعداد المشاريع ذات النمط الجديد. وكانت هذه السلطات تستند إلى نقاط ارتكاز محلية متعددة الأنواع مثل المدرسة والكنيسة والتجارة المحلية. كما كانت تتم إدارة هذا النوع من الحكم بطرق مختلفة وفقا لما كانت توفره البلدان المختلفة من سلطات واسعة أو محددة للإدارات المحلية والإقليمية.

أما بالنسبة لما بعد العمران، فكان يواجه فئات اجتماعية متنوعة، وأفرادا متعددى الانتماءات، ومجالات غير متجانسة وأنشطة تقوم على مشاركات غزيرة وإن كانت وقتية، وكذلك ضعف الوسطاء من فئة المعلمين ورجال الدين وتجار الحي وحراس المباني. أضف إلى ذلك ضرورة اعتماده على أساليب تقنية واقتصادية خاصة أو عامة لا تقوم على منطق متجانس.

فى هذا السياق يتطلب ما بعد العمران ألوانا جديدة من التصور وطرق تنفيذ القرارات العامة والقدرة على المشاورة وتعبئة السكان والفاعلين والخبراء على اختلاف أنواعهم وعلى جميع مستويات اتخاذ القرار. وهذا هو المعنى الذى يشير إليه حاليا مفهوم "إدارة المدينة" أى طريقة إعداد وتنفيذ القرارات العامة.

من الأيديولوجيات الحضرية
إلى المرجعيات والأساليب المتعددة

على هذا النحو يساهم ما بعد العمران فى صناعة مدن متنوعة وفتح مجالات للاختيار وإتاحة عمليات التحول والتغيير؛ كما يعبر هذا الانفتاح عن نفسه بواسطة مصطلحات العمران الحضرى والمعمار، الأمر الذى يضفى، بفضل هذا الفعل، قيمة جديدة على مسألة الأساليب وذلك بتحريرها من إسار الأيديولوجيا والنمذجة التى كانت حبيسة لهما. وهكذا يسعى ما بعد العمران إلى فك ارتباط التضامن بين طرف العمران وطرف المعمار.

ويتحدد ما بعد العمران بأنه:

- عمران للتجهيزات: حيث يقع فيه الاهتمام على التجهيزات أكثر من انصبابه على الخطط التى يناط بالتجهيزات إعدادها ومناقشتها والتفاوض بشأنها.

- عمران فكرى: حيث يصبح فيه التحليل متواجدا دوما، ولا يسبق قـط القاعـدة والمشروع؛ فالمعرفة والمعلومات تعبأ قبل وخلال وبعد الفعل، بحيـث يصـبح المشروع فى تبادله مع العناصر الأخرى أداة كاملة للمعرفة والتفسير.
- عمران تعاضدى: حيث ينبع فيه تصميم وتنفيذ المشاريع من تدخل عدة فـاعلين تلتقى فيه أساليبهم المختلفة بالرغم من تعدد منطقها.
- عمران شديد التنوع يتشكل من عناصر مهجنة وحلول متعددة وأشكال مكـررة واختلافات.
- عمران منفتح أسلوبيا حيث تفتح فيه عملية تحرير التصميم العمرانى من ربقـة الأيديولوجيات الحضرية والسياسية والثقافية مجالا جديدا للاختيارات الشـكلانية والجمالية.

إن الإشارات النصية والوقائعية لبزوغ ظاهرة ما بعد العمران عديـدة فـى جميع أنحاء العالم، وربما يعد أحدثها فى فرنسا الجدل الحالى حول مشروع قـانون "التضامن والتجديد العمرانى". إذ أن اقتـراح إحـلال صـيغ التجـانس الإقليمـى المتطورة وتحرير الخطط العمرانية من إسار قائمة البنود الإلزامية لخطـة شـغل الأراضى (POS) بدل الصيغ الموجهة وخطط شغل الأراضى السابقة يعبر أفضل تعبير عن هذا التطور.

المراجع:

- ASCHER (F.), *Métapolis, ou l'avenir des villes*, Paris, Odile Jacob, 1995.
- ASCHER (F.), *La République contre la ville. L'avenir de la France urbaine*, Paris, Éditions de l'Aube, 1998.
- ASCHER (F.), *Ces événements nous dépassent, feignons d'en être les organisateurs*, Paris, Éditions de l'Aube, novembre 2000.

مستقبل المدن وتصميم نماذجها[١٨]

دونيز بومان

Denise PUMAIN

ترجمة: د. أمانى فؤاد حنا

مراجعة: أ.د. محمد على الكردى

تشكل كل مدينة "كائنا" بذاته منفردا، لساكنها الذى يحياها ويحيا فى ربوعها، وللفنان الذى يتغنى بها، ولكن أيضا بالنسبة لمن يأخذون على عاتقهم إدارتها ويحاولون أن يستشرفوا تنميتها. إن مستقبل أية مدينة بعينها يبدو مفعما بالشك، لا يمكن توقعه. بيد أنه، عندما نتفحصها بجملتها معا، نجد أن المدن يعتريها التحول بانتظام مذهل. وفى تطوراتها تتبدى مواطن تشابه وتماسك وتناغم. كما أن نقاط التماسك لتعبر عن العلاقات المتعددة التى تجعل هذه المدن فى حالة ترابط وتكافل فيما بينها، عن طريق حركات التبادل، وتداول المعلومات، والتنافس الذى تنهمك فيه من أجل التنمية. ولقد صاغ الجغرافيون مفهوم "منظومة المدن" حتى يدرسوا بشكل أفضل علاقات الترابط المتبادلة والمتشابكة فيما بين المدن. إن "منظومة المدن" تتقبل عملية النمذجة،[١٩] أكثر من المدن نفسها. إذ مذ كانت فى بدايتها مجرد أشكال هندسية بسيطة لهيئة المدن، فى منطقة إقليمية أو وطنية، تتطور هذه التصورات الشكلية اليوم لتتجه نحو النماذج الديناميكية التى تتيح دراسة التغير فى العمران الحضرى عن طريق التخييل بالعمليات الرياضية أو بالكمبيوتر، كما تتيح استكشاف مجموعة من التصورات المستقبلة الممكنة بضروب من التوفيق بين بعض القواعد والعمليات الاحتمالية.

---

(١٨)نص المحاضرة رقم ١٠٥ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٤ إبريل ٢٠٠٠.

(١٩)سوف نستخدم أيضا، فى سياق النص، كلمة "النمذجة" للتعبير عن "تصميم النماذج". (المترجمة)

وبنمذجة هذا المفهوم الجديد لمنظومة المدن، يحقق الجغرافيون تغييرا في مستوى القياس؛ إذ نتعدى مستوى المدينة والبيئة القريبة المحيطة بها لنأخذ في الاعتبار الإقليم برمته، وشبكات العلاقات التى تقع فى نطاقه. ويسمح مستوى الملاحظة الأعلى هذا بقطع شوط فى عملية التصور والإدراك، باتباع رؤية مقارنة، ولكنه، بصفة خاصة، يكشف حقائق هيكلية، ونتائج منهجية غير متوقعة غالبا. إن هذه المعرفة الجديدة، التى تتحقق مع نمذجة تطور "المدن"، يمكن أن تساعد على استشراف مستقبل "ال" مدينة. وتضيف نتائج هذه الأبحاث أيضا بعض العناصر للجدل الحالى حول مستقبل المدن. ولنذكر منها بعض الأمثلة: هل كتب علينا بالعيش فى حاضرات تزداد اتساعا؟ هل تمثل التجمعات الحضرية الهائلة، على شاكلة طوكيو أو لوس أنجلوس، شكل العمران الذى تتجه حتما نحوه المدن الكبرى؟ هل مازال هناك مستقبل للمدن الصغيرة والمتوسطة؟ هل من الممكن التدخل لتنظيم توزيع المدن فى منطقة بعينها؟ هل تعد شبكة المدن الألمانية، الأقل تدرجا فى الترتيب من المدن فى فرنسا، أكثر فعالية؟ ما المحتوى الذى يمكن تحديده للأعمال العمرانية التى تتم فى إطار سياسة التنظيم الإقليمى؟ ويمكن أن تتكشف تفسيرات هذه التساؤلات فى ضوء معرفة ديناميكية نظم وأنساق المدن، لأنها غالبا ما ترتبط بتغير العلاقات بين المدن والذى سوف تخلفه عولمة التبادل وتقنيات الاتصال الحديثة.

من الاعتماد المتبادل فيما بين المدن نحو مفهوم منظومة المدن

إن مفهوم منظومة المدن لا يتأتى من إدراك متعجل للأمور. إذ تهتم معظم الأعمال البحثية، بالأحرى، بما يمنح لكل مدينة شخصية خاصة، وبالتحديات التى

تحرك مختلف من تضمهم بين جنباتها، من سكان، ومنتفعين، ومقاولين، وتجمعات إقليمية... ويتعين أن نرتفع فوق منظر المدينة، وتأمل الخرائط ذات المقياس الصغير لنتفحص، فى آن واحد، عددا كبيرا من المدن، قد يقع فى إقليم بإحدى المناطق، أو البلاد، بل فى أوروبا نفسها، على سبيل المثال، ونتجرد من المميزات التى تتفرد بها كل منها حتى نمعن النظر فى المعايير التى تتيح لنا مقارنتها، مثل عدد سكانها، ووظائفهم الاقتصادية، أو سماتهم الاجتماعية، ومقدرتهم على التجديد والابتكار...

وعندما نعتبر أن مجموعة المدن الواقعة فى نفس الإقليم تكون منظومة، فإن هذا يؤدى بنا إلى الاعتراف بخاصيتين أساسيتين لهذه المجموعة: ارتباط المدن بعلاقة بعضها مع البعض، واعتبار كل ما يحدث فى إحداها كفيل بالتأثير فى مستقبل المدن الأخرى. وإذا كانت هذه المقترحات تبدو لنا اليوم سهلة القبول، إلا أنها لا تفرض نفسها تلقائيا عندما نعيد فحصها فى سياق الحقب الطويلة لتاريخ المدن. ومع ذلك، فإن الشكل الحالى لمنظومات المدن لا يمكن فهمه إلا كمحصلة لعملية استغرقت قرونا متعددة من التطور المتماسك، الأمر الذى يفترض قيام نظام المدن المجتمعة فى شبكة بشكل مبكر جدا.

إن عمل منظومات المدن فى شكل شبكات تربط فيما بينها بالكامل بواسطة طرق اتصال متعددة، تربط كل مدينة منها بسائر المجموعة، يعد أمرا حديثا نسبيا، إذ يرجع المؤرخون ظهوره فى الأقاليم الفرنسية إلى أواخر القرن الثامن عشر. فقبل ذلك، كانت الطرق الكبيرة تصل، على سبيل المثال، تخوم الإمبراطوريات العظيمة بعاصمتها، روما أو تنوشتيتلان،[٢٠] ولقد ذكر ماركو بولو، طواعية، المدن التى كانت بمثابة المحطات التى تحدد مراحل طرق إمبراطورية "الخان

---

(٢٠)وهى مدينة قديمة كانت تقع فى المكسيك. (المترجمة)

العظيم". كما استطاعت مدن التجارة الكبرى، مثل تلك الواقعة في مجموعة "الهانس"[21] أن تكون أيضا شبكات إلزامية للتجمع التجارى أو السياسى.

ولكن الوضع الأكثر شيوعا كان، ولفترة طويلة للغاية، نظام المدن المنغلقة على أقاليمها، أو على أسواقها الزراعية أو العواصم الإدارية التى تشكل مراكز الإنتاج الحرفى بالنسبة للسادة الإقطاعيين، ثم المناطق الزراعية المحيطة. ومهما كان حجم وغزارة علاقاتها الخارجية، فإن مثل هذه المدن ترسى تنميتها على أساس تكوين الشبكات وتدخل بالفعل فى علاقة اعتماد متبادل بعضها مع بعض. فعن طريق التجارة، والمبادلات، والهيمنة، بل وبالنهب، تتفرد المدن، بالفعل، بكونها تعيش، ليس على الموارد المحلية لموقعها، ولكن على "وضع جغرافى"، يتطلب موارد تأتى أكثر فأكثر من بعيد. إن نماء المدن يعتمد عندئذ على قدرتها على التجمع فى شبكات، باقتراح أو فرض سبل التجديد على القرى والمدن الأخرى. وهى تبتكر طرقا جديدة باستمرار لتجاوز ضغوط البيئة التى قد تفرضها طبيعة الموارد المحلية على سير التنمية بها. وتأتى الضغوط التى تحد من نمائها، بصفة خاصة، من المدن الأخرى التى تنخرط فى طريق الهيمنة نفسه بهدف السيطرة على أحد الأقاليم، أو على ما تتمتع به الشبكات التجارية من أوضاع متميزة. إن ضبط التنمية فى كل مدينة كان يخضع، ولمدة طويلة، لأكثر المدن قربا منها، ولقد استطاعت منظومة متجانسة من المدن أن تنمو، تدريجيا، بفعل لعبة المنافسات المحلية، حتى قبل أن تتصل المدن فيما بينها بشبكات الاتصال.

ومنذ القرن السادس عشر، كان جيوفانى بوتيرو Giovanni Botero (١٥٨٨)، محلل الاقتصاد السياسى، قد استخلص آليات تلك المنافسات بين المدن المتبارية فيما بينها، فكان ذلك يتم أحيانا على مسافات بعيدة بالنسبة للمدن الأكثر

---

(٢١) La Hanse تجمع المدن التجارية فى البلطيق وبحر الشمال فى الفترة من القرن ١٢ إلى القرن ١٧.

قوة، وكان أساس هذه المنافسة ينبنى على إبراز قيمة إحدى الميزات التى تدعو للمقارنة فيما يتعلق بالسلطة، أو سهولة الوصول إليها، أو التفرد الاقتصادى، أو الجاذبية الجمالية... ويعود الفضل إلى المؤرخين المعاصرين فى تحديد الوقت الذى أصبح فيه اعتماد المدن بعضها على بعض هو العامل الحاسم فى تطور كل منها (وكان ذلك، على سبيل المثال، اعتبارا من القرن السادس عشر بالنسبة للمدن الأوروبية، عندما بدأ التأرجح بين مدن البحر المتوسط ومدن بحر الشمال، فى رأى فرنان برودال F. Braudel). ووفقا لإحدى نظريات تطور منظومات المدن، فإن مثل هذه اللحظات تعتبر مراحل خاصة، أو مراحل تحول وتمايز، فى إطار ديناميكية طويلة الأجل، "ذاتية التنظيم"، صنعتها عمليات الضبط المتبادلة التى تشكل تحولات المدن.

وبالتدريج، استبدلت التفاعلات الداخلية القريبة، التى كانت تتم على مستوى الجوار، وحلت محلها علاقات الاتصال أكثر فأكثر، والتى أتاح تكوين الشبكات امتدادها لمسافة أبعد. إن الربط بين المدن فى هيئة شبكات يسمح بتداول المعلومات، وبنشر الابتكارات التى تظهر فى إحدى نقاط الشبكة، بازدياد مطرد فتحاكيها سائر مدن المنظومة بسرعة كبيرة. كما يستتبع ذلك، بلا شك، الحث على مضاعفة الابتكارات بالتبارى والمنافسة، أو بمجرد المحاكاة. وإنه لذو مغزى أن نجد، عقب قرون من التمدين المحدود، حيث تقترب نسبة سكان الحضر الراكدة به من ١٠%، أن "النقلة الحضرية" التى تعجل بتنفيذ العملية العمرانية، وتؤدى إلى تركيز النسبة الأساسية من سكان البلاد المتقدمة ونصف عدد سكان العالم اليوم فى المدن، قد تزامنت، فى بداية القرن التاسع عشر، مع ثورة وسائل الانتقال التى قد وسعت بشكل كبير من مدى المبادلات بين المدن وزيادة سرعتها. إن ثورة التمدين، على أقل تقدير، على نفس درجة أهمية الثورة النيوليتية[٢٢] بالنسبة لتاريخ

---

(٢٢) المختصة بالعصر الحجرى الأخير. (المترجمة)

البشرية. كما تمثل منظومات المدن، من أوجه كثيرة، شكلا جديدا من "حسن سكنى" الأرض عن طريق الربط بين الأماكن التى تتكامل، وتتنافس، وتأتى بالابتكارات فى شبكة متصلة.

النماذج الهندسية للشبكة العمرانية للمدن

إن عمليات التفاعل الداخلى بين المدن والتى تعد المسئولة عن التشابهات الكبيرة فى الشكل فيما بينها لتتيح لنا أن نعتبر أن منظومات المدن التى تنتمى لمناطق مختلفة فى العالم، إذا ما تجاوزنا تنوع تاريخها، ومستويات التنمية والثقافة بها، تخضع لدراسات يمكن مقارنتها جزئيا. إن تطور المدن عبر القرون العديدة، فى سياق من التنافس المحلى، بهدف الهيمنة السياسية والاقتصادية على الأراضى، قد أحدث أوجه تناسق فى التنظيم المكانى للمدن، يمكن إدراكها على مستوى أراضى الأقاليم أو الدول- الأمم.[٢٣] وسوف يعكف على وصف أوجه هذا التناسق مهندسون سان - سيمونيون[٢٤] Saint-simoniens اشتركوا فى التفكير حول إنشاء خطوط للسكك الحديدية، منذ منتصف القرن التاسع عشر، وإن لم يقم الجامعيون بالتعمق فى نظريتهم واختبارها إلا فى النصف الأول من القرن العشرين.

إن ما يسترعى انتباه من يلاحظون الظاهرة هو تناسق وانتظام التقسيم المكانى للمدن وفقا لحجمها. وهكذا، وفقا للمهندس البوليتكنيكى[٢٥] ليون لالان

---

(٢٣)وهى عكس مفهوم الدولة المركزية. (المترجمة)

(٢٤)من أتباع مذهب سان سيمون الذى نشأ فى فرنسا على يد هذا المفكر، فى أعقاب الثورة الفرنسية. وقد عكف على الإصلاح على المستوى الاجتماعى. (المترجمة)

(٢٥)خريج مدرسة البوليتكنيك (المتعددة الفنون) الشهيرة بفرنسا. (المترجمة).

Léon Lalanne، المتخصص فى السكك الحديدية، المولع بالهندسة، والذى عرض أمام أكاديمية العلوم، عام ١٨٦٣، قوانينه حول "تساوى الأضلاع والمسافات المتعددة"، فإن توزيع الإعمار السكانى ينتظم فى شكل نقاط متناثرة موزعة بدقة على شكل رءوس مثلثات متساوية الأضلاع. وتكون المسافات التى تفصل مراكز التقسيم الإدارى فى البلديات، والمقاطعات، والدوائر الإقليمية، والأقسام ثابتة نسبيا، وفى نسب محددة الواحدة تجاه الأخرى. ويفسر نموذج هذا التقسيم المتناثر المنتظم على أساس أنه ينتج عن توزيع الموارد بين المجموعات البشرية الذين قد رصفوا المساحة المتاحة وفقا لقانون "العوائق المتبادلة" نفسه الذى وضعه بوفون Buffon لتفسير الشكل مسدس الزوايا لخلايا النحل. ولكن جان رينون Jean Reynaud، وهو من مدرسة سان-سيمون الفكرية، الذى كتب مقالا تحت عنوان "مدن" فى الموسوعة الجديدة، عام ١٨٤١، (والذى أعاد اكتشافها روبيك Robic)،[٢٦] طرح فيه تفسيرا وظيفيا لـ"المنظومة العامة للمدن"، تكون فيه موزعة على ثلاثة أو أربعة مستويات متدرجة من المراكز الحضرية، تشع كل منها فى حيز من التأثير السداسى الذى يندمج فى نطاق المركز الأعلى فى المستوى.

ويتضمن هذا النص، الذى يرجع للقرن التاسع عشر، كل المبادئ التى كان يعممها الجغرافى الاقتصادى والتر كريستاليه، Walter Christaller اعتبارا من عام ١٩٣٣، تحت مسمى "نظرية الأماكن المركزية". ويمكن تعليل اندماج مساحات التأثير المتدرجة فى المدن، كل منها فى نطاق المنطقة الأكبر، على أساس أهمية الخدمات التى تؤديها كل منها للإقليم، والدائرة التى تحكمها. ويسعى كريستاليه لتفسير عدد، وحجم، ونطاق اتساع المدن على ضوء المنافع والخدمات التى تسديها

---

(٢٦)م.-ك. روبيك، المساحة الجغرافية، العدد ١، ١٩٨٢.

M.-C. Robic, "Cent ans avant Christaller, une théorie des lieux centraux", L'Espace Géographique.

لشعوب مناطقها المحيطة بها، والتى يطلق عليها "المكملة". وتلعب المسافة التى يستغرقها الوصول للمدينة دورا جوهريا فى هذا الصدد لأن تكلفة الانتقال تضاف إلى قيمة المنافع والخدمات التى يحصل عليها المستهلك أو المنتفع. ومن ثم، أصبح الوصول لمنفعة أو خدمة ما (أى أقصى مسافة يوافق المستهلك أن يقطعها) يرتبط بتكلفتها أو بتكرار استخدامها: فيجب أن تكون تجارة المواد الغذائية، والخدمات الإدارية الأساسية قريبة من العميل إذ أن اللجوء إليها يكون متكررا، بينما يمكن أن تقع أماكن الخدمات التى يرتادها الناس بشكل أندر (مثل الطبيب المختص، قسم الشرطة، الجامعة) فى أماكن أبعد. ويتم اللجوء إلى مفهوم مهم، ألا وهو المركزية لتبرير تجمع المنافع والخدمات التى لها نفس المتناول والقيمة فى مكان مركزى واحد: فيجد العميل وكذلك المنتج منفعتهما فى تجميع المشتروات بالنسبة لعدد مرات الانتقال، ومقارنة المنتجات، وتحديد الأسعار، والإلمام بالمعلومات المتعلقة بالمنافسة. ويصف العديد من المؤلفين حينئذ تدرج المستويات الوظيفية، ويميزون ما يقرب من أربعة إلى ثمانية مستويات للأماكن المركزية فى مقاطعة واحدة، إقليمية أو قومية، يتميز كل مستوى منها بعدد، ودرجة تنوع، والمدى المستغرق للوصول للتجهيزات به وحجم العملاء الذى يقدم خدماته لهم، وهى بكونها مقاطعة متجانسة تصبح قابلة للتماثل مع منطقة التأثير التى تقع فى مداها.

إن الشكل السداسى الذى تمسك به كريستاليه ليصوغ مقترحاته النظرية فى نماذج هندسية، قد لاقى نجاحا كبيرا، وإن كان أقل، فى البداية بالنسبة لجغرافيى أوروبا القديمة الذين رأوا فيه إفراطا فى التمسك بالشكلية، عنه بالنسبة لزملائهم الأمريكيين، مبتدعى "التحليل المكانى".[٢٧] وهناك تناقض آخر جدير بأن يلفت النظر: وهو ما يطلق عليه دراسات "الشبكة الحضرية"، التى نشرت فى فرنسا، فى

---

(٢٧) B. J. L. Berry, Geography of Markets Centers and Retail Distribution, Englewood Cliff, Prentice Hall, 1967.

الستينيات، أولى الأعمال المنهجية للملاحظة المقارنة للمدن، وهى تنشغل بالعلاقات التى تربط بين المدن على نحو يقل جدا عن اهتمامها بتصنيفها فى مستويات متدرجة، تبدأ من البلدة الريفية حتى العاصمة الإقليمية، وبسرد وظائفها، وبرسم حدود مناطق التأثير التى تخضع لها. ويكاد التدرج العمرانى لا يستنتج أبدا من تحليل العلاقات من مدينة لمدينة، ومن ملاحظة التدفق أو المبادلات بين المدن، وهو لا يستغل سوى لقياس اتساع مناطق التأثير وللمساهمة فى تحديد المستويات بين المراكز.

وتتصل هذه الأعمال بالمهام التى تشغل القائمين على إعداد وتهيئة المدن الذين يعدون مراتب التدرج العمرانى لوضع برامج تخطيط مستويات التجهيزات الجماعية. ويكون لهذه الممارسة فائدة اجتماعية معترف بها فى فرنسا عندما يتعلق الأمر بتعريف العواصم الإقليمية - وهى أعلى مستوى للتدرج الحضرى- تلك القابلة لاختيارها كـ"حاضرات للتوازن" (مثل أوترو Hautreux، وروشفور Rochefort، عام ١٩٦٥). والآن أيضا، لا يتردد المعهد القومى للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE)[٢٨].ووفد تهيئة الأراضى والعمل الإقليمى (DATAR)[٢٩] فى أن يطلقوا وصف "الأقاليم القابلة للمعيشة" على المناطق التى تحدد وجودها حول المراكز الحضرية، تلك الروابط التى تصل كل بلدية بالمدينة، والتى يرتادها سكانها عادة. إن هيكلة الحيز المكانى فى هيئة مناطق خدمات دائرية نوعا ما، على أساس التدفق اليومى، ليترجم بشكل ملموس "طغيان المسافة" التى مازالت تطأ بثقلها كإحدى الضغوط على التنقلات. ولقد وسع استخدام السيارات كثيرا، بالتأكيد، من اتساع هذه المساحات وخفف من القواعد التى كانت تفرض اللجوء الإلزامى للمركز الأقرب، وإن كان التعبير فى صورة خرائط عن الصلات

---

(٢٨) اختصار: Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques. (المترجمة)

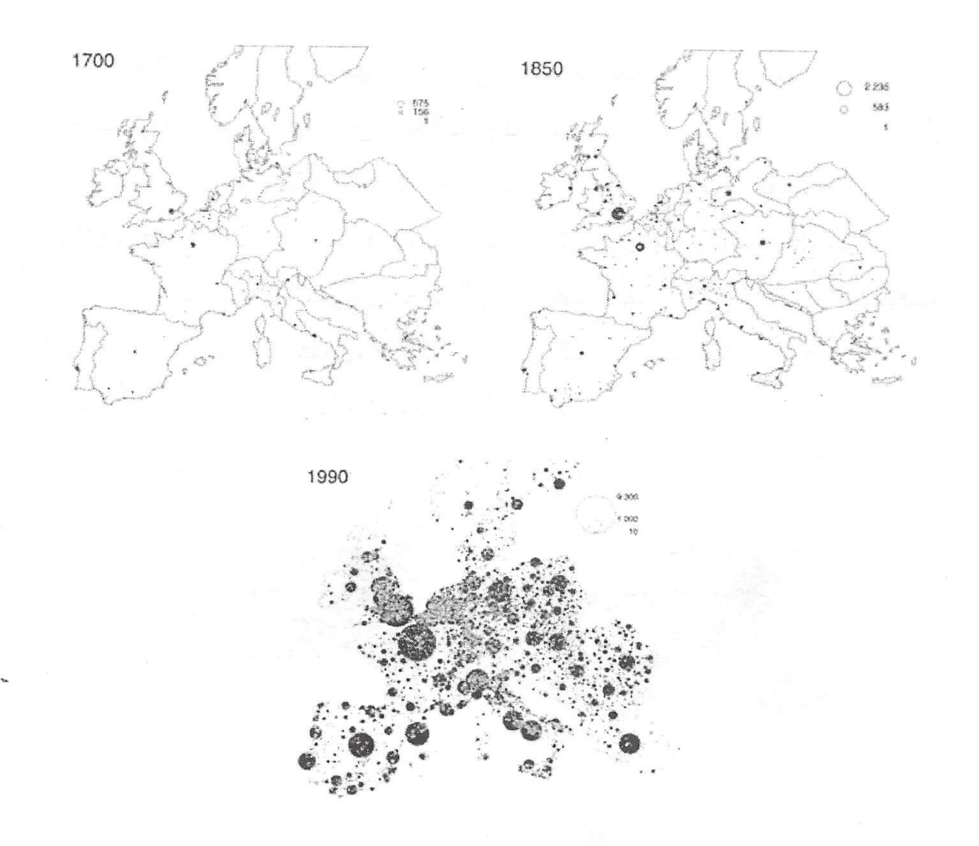
(٢٩) اختصار: Délégation à l'Aménagement du Territoire et à l'Action Régionale. (المترجمة)

التى تربط بين المناطق أثناء قطع المسافات بينها ليظهر تغييرات وفوارق أقل مما كنا نتصور فى النماذج.

نماذج نمو وتطور منظومات المدن

إن التحليلات المقارنة لتحولات منظومات المدن على مـر الـزمن سـوف تضيف عناصر تتيح لنا أن نتعدى سمة السكون والجمود فى الأشكال الهندسية لهذه النماذج الأولية. ولقد بدأ انتشار وإثراء تمثيل الشبكات الحضرية فـى منظومـات خلال الستينيات. ففى عام ١٩٦٤، أبرز ب بيرى B. BERRY، بتعبيره الشـهير "المدن كمنظومات داخل منظومات المدن" ("cities as systems within systems of cities")، مستويين للتنظيم والملاحظة الصائبة ألا وهما: من ناحيـة، المدينـة، التى تعتبر مجموعة من الأحياء والمؤسسات أو الفاعلين الذين تربطهم علاقات فى إطار منظومة، ومن ناحية أخرى، منظومة المدن التى استمر، مع ذلك، فى وصف تنسيقها، على أساس مبادئ نظرية "الأماكن المركزية".

ومن خلال الملاحظة المقارنة لأشكال التوزيعات الإحصائية لحجم ونطـاق المدن، وملاحظة التغيير فى مجموعات المدن العديدة سوف تتولد النماذج التفسيرية التى تأخذ فى اعتبارها، بشكل أكثر اكتمالا، مختلف سمات الشـبكات الحضـرية، وتكون متضمنة، بصفة خاصة، وظائف أخرى غير الخدمات التى تقـدم للسـكان الذين يقطنوها، كما تضع الروابط بين هيكلها المتدرج مع طرق نموها، وذلك فـى إطار نظرية تطورية لمنظومات المدن. (انظر الشكل ١ و٢).



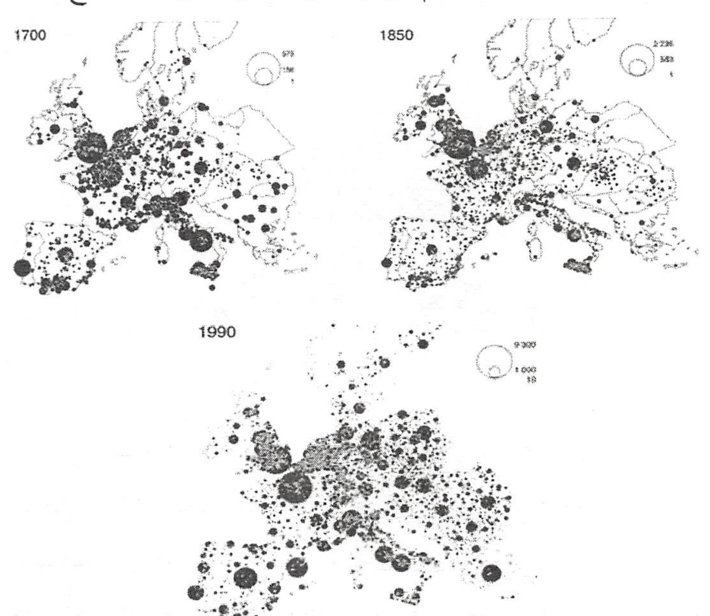
الشكل ١ – نمو المدن الأوروبية: توسع موزع.

يتم تمثيل سكان التجمعات التى تزيد على ١٠٠٠٠ نسمة، فى كل تاريخ، فى شكل دائرة يتناسب مسطحها مع عدد السكان. يتزايد عدد وحجم المدن، ويتم توزيع النمو فى كل أنحاء المنظومة، كما تخضع علاقات الحجم والنطاق لقليل من التغيير: إذ يحافظ التركيب المكانى على شىء من الثبات.

المصادر: موريكونى، MORICONI ١٩٩٣، بيروش BAIROCH وآخرون، ١٩٨٨.

© ا. بروتانيول (D. BRETAGNOLLE)، د. بومان (D. PUMAIN)، ك. روزينبلا (C. ROZENBLAT)، فريق باريس ووحدة دراسات المساحة (UMR Espace)، ١٩٩٩.

وهناك تساؤل طالما حير ملاحظى الظاهرة الحضرية، وهو متعلق بالشكل الإحصائى لتوزيع أحجام المدن ونطاقها. ولقد تدخلت إسهامات شهيرة، مثل مساهمة الجغرافى أورباخ (Auerbach) عام ١٩١٣، أو أيضا إضافة زيبف (ZIPF) عام ١٩٤٩، فى تحديد معالم الجدل الناتج عن تنوع التفسيرات التى كان من الممكن اللجوء إليها لتبرير وجود التوزيع نفسه معمما فى كل الأزمنة وكافة البقاع. ففى كل البلاد، بالفعل، يوجد الكثير من المدن الصغيرة، وعدد أكثر محدودية من المدن المتوسطة الحجم، وقليل من المدن شديدة الاتساع.



الشكل ٢ – تطور الحجم النسبى للمدن. ويتم تمثيل كل مدينة أيضا على شكل دائرة تتناسب مع عدد السكان، ولكننا احتفظنا، لكل تاريخ، بنفس أبعاد الدائرة المتوسطة الحجم، إن ما يبدو إذا هو النمو التفاضلى لكل مدينة بالمقارنة بنمو سائر المنظومة. ويعتبر زيادة التفاوت بين حجم ونطاق المدن وتعزيز الفوارق فى الدرجات اتجاها تاريخيا شديدا. فالمدن الكبيرة قد نمت، فى مجملها، أكثر من المدن الصغيرة والمتوسطة.

المصـــادر: موريكـــونى، MORICONI ١٩٩٣، بيـــروش BAIROCH وآخرون، ١٩٨٨.

© ا. بروتانيول (D. BRETAGNOLLE)، د. بومـــان (D. PUMAIN)، ك. روزينبلا (C. ROZENBLAT)، فريق باريس ووحـــدة دراســات المســاحة (UMR Espace)، ١٩٩٩.

كما أن عدد المدن يتناقص فى كل مكان، فى شكل متتالية هندسية معاكســة لحجم المدن. ولقد تم الاستعانة بالعديد من العمليات والتفسيرات لشرح هذا الشــكل من التوزيع الذى يتسم بعدم التساوى الشديد، شأنه شأن مستويات الدخول لمجموعة من السكان.

ولقد طرح عالم الإحصاء روبير جيبـــرا Robert Gibrat (١٩٣١) إحــدى أكثر التفسيرات المثيرة للاهتمام، فيما اقترح من وصف هذا التوزيع على أســاس قانون إحصائى (يعرف بالتوزيع اللوغاريتمى العادى)[٣٠] الذى يمثل محصلة لعملية توزيع النمو بين المدن. ويشير، بالفعل، "قانون التأثير المتناسب" الذى وضعه إلـــى أنه، فى المتوسط، إذا كانت كل المدن التى تنتمى إلـــى المنظومـــة نفســها تنمــو بالتناسب مع حجمها (أى باختلافات نسبية تكون متساوية فى معـــدلها مـــن مدينـــة لأخرى)، ففى نهاية عدد كبير جدا من المدد الزمنية المتواترة، أيا كـــان التوزيـــع الأصلى وانطلاقا من تغير معدل النمو (المتوسط الحسابى لفروق التغيير)، نحصل على توزيع لوغاريتمى عادى لحجم المدن. إن أهمية هذا النموذج ترجع إلى خضع لمجموعة من الاختبارات الإحصائية على أساس معدل نمو مجموعات المدن التـــى خضعت للملاحظة على مدار مدد زمنية منتظمة، بفضل عمليات تعـــداد الســـكان. ولقد أظهرت هذه الاختبارات بالفعل ميلا قويا فى أن يكون نمو المدن التى تقع فى

---

(٣٠)قانون إحصائى يتعلق بتوزيع متغير اتفاقى مستمر ذى قيمة إيجابية، يتبع اللوغاريتم الخاص به قانونـــا طبيعيا. (المترجمة)

منظومة واحدة بالغزارة نفسها، فى المتوسط، على المدى الزمنى الطويل (مما ينتج عنه ما أسميه " توسعا موزعا" للمنظومة)، مع ظهور بعض التغيرات الشديدة من مدينة لأخرى، على مر الزمن، مما يضفى على نمو أية مدينة على المدى القصير طابع المصادفة التى لا يمكن توقعها. ومع ذلك، فإن النموذج يبخس، بانتظام إلى حد ما، من نمو المدن الكبيرة مع تعزيز التفاوت بين الطبقات داخل المنظومة.

إن النمو الذى يسرى فى كل أنحاء منظومة المدن يصاحب نشر التحولات النوعية، مثل تغيير محتوى النشاطات الاقتصادية، أو الفئات الاجتماعية، والاختيارات العمرانية الحضرية، والتغيير فى السلوك داخل المجتمع الحضرى... أما عملية انتشار الابتكارات وتعميمها، التى كانت بطيئة ومتقطعة فى الماضى، فإنها تسيطر اليوم على تطور المنظومات الحضرية التى تتصل فيما بينها على أعلى ما يكون ذلك. وهى تساهم فى البقاء على التناقضات فيما يتعلق بتدرج المراتب والفروق الوظيفية التى كانت موجودة من قبل داخل نسق السكان. وفى الواقع، إن التغيرات ذاتها التى تحدث تقريبا بالسرعة نفسها فى كافة المدن، والفروق النسبية فيما بينها قلما يعتريها التغير فى الغالب. ولكن عملية نشر الابتكارات تخضع "للتدرج"، فهى، بادئ ذى بدء، تخص المدن الكبيرة، تلك التى تكون، فى المتوسط، أقدر على إحداثها أو على حسن استغلالها، انطلاقا من التعقيد الشديد الذى تكتسبه بسبب اقتصادها ومجتمعها. ويترتب على ذلك، مع مرور الزمن، تعزيز الفوارق فى نطاق وحجم المدن مع تهديد مستقبل المدن الصغيرة التى يتعثر تقدمها فضلا عن تجاوز وسائل النقل السريع لها.

نماذج للتنظيم الذاتي

إن الطريقة التى تنعكس بها هذه التغيرات فى كافة المدن لتذكرنا بطرق التطور التى تلاحظ فى بعض المنظومات المادية أو الحية. ويتعلق الأمر بعمليات

ضبط صغيرة مستمرة، مع تغيرات متأرجحة، ملموسة على فترات تمتد لعدة سنوات، وهى تترجم تقدما تارة، وتارة، تأخرا فى عملية دائمة للتكيف - أو استشراف للتكيف - مع السياق المتغير بسبب التحولات التى تحدث فى المدن الأخرى. وفى الغالب، يتم توزيع هذه التغيرات المتأرجحة بمحض المصادفة بالنسبة لهيكل المنظومة، وهى لا تصمد أمام الزمن. ومع ذلك، عندما تنزع إحدى أطوار التجديدات إلى إعطاء الأفضلية لبعض المدن بصفة خاصة (على سبيل المثال، موانئ التجارة البحرية العظيمة فى القرن السابع عشر، أو المدن التى نشأت من جراء اكتشاف المناجم التى أبرزت قيمتها الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر، أو المواقع التى تنميها سياحة الأعداد الكبيرة، أو أيضا التجمعات المعاصرة التى تلحق بالمراكز الحضرية التقنية، والمدن التى تتميز بخاصية دولية تتخيرها العولمة فى أول الأمر)، نلاحظ حينئذ توسعا تدريجيا فى عمليات التطوير التى تؤدى إلى أن يختلف مصير جزء من المدن عن مدن باقى المنظومة، التى يتغير هكذا هيكلها الكلى. وهناك شكل جديد للاختلاف يمكن تمييزه، وقد نشأ عن توسع التغيرات والذبذبات الصغيرة حول التطور العام.

إن هذه الآلية التى تنتمى إلى النموذج الذى تصفه نظريات التنظيم الذاتى للأنساق الفيزيائية يمكن تفسيرها على أنها تفرع فى تاريخ هذه المنظومات أو الأنساق. وترتبط التفرعات الكبرى بنشر أطوار التجديدات بصورة غير متكافئة إذ تكون شديدة الانتقائية فى تمركزها. وتضفى هذه التفرعات على كل منظومة للمدن، فوق ملكياتها المشتركة، هيئة وتاريخا متفردين. ونحن نميز آثار هذه التغيرات "المباغتة" (على مدى زمن تاريخ منظومات المدن، أى على فترات تبدأ من بضع وخمسين عاما وحتى قرون عديدة) بتعرفنا على "أجيال" المدن المتخصصة (مدن للنسيج، ومدن لصناعة الحديد، والحمامات المعدنية) أو من إدراكنا للتعايش المستديم بين منظومات ساهمت "أحداث" موغلة فى القدم فى

توجيهها. فعلى سبيل المثال، أرست أنظمة سياسية مختلفة شيئا فشيئا، أشكالا معينة من التدرج الحضرى، تدرجا متباينا للغاية فى حالة مثل فرنسا (تصل النسبة من ٧ لـ ١ بين ثقل باريس وليون التى تعد المدينة الثانية) أو متعدد المراكز فى حالة ألمانيا حيث ساعد توحيد الدولة، فيما بعد، على ظهور وبقاء العديد من العواصم الإقليمية ذات الأهمية المتعادلة.

إن منظومات المدن ذاتية التنظيم إلى حد كبير. ومن ثم، يبدو شكلها وتطورها بداية كمحصلة للمنافسات، والمباراة بين الفاعلين الذين استثمروا فى مدينة محددة، وهم يرتكزون فى نشاطهم اللاحق على الموارد التى يمكن تعبئتها وتوظيفها محليا. إن محاكاة ما تم إنجازه فى المدن الأخرى، والتجديد الذى من شأنه توقع دخول المنافسين هما العمليتان الرئيسيتان اللتان تتدخلان على مستوى "أصغر جزئيات" هيكل المنظومة (المستوى "الميكروسكوبى")، ألا وهو مستوى الفاعلين الفرديين. ويتعلق الأمر بعمليات "غير خطية"[٣١] قابلة لأن ينتج عنها تفرعات، أى تعديلات فى الهيكل الذى تحدده الأوضاع النسبية للمدن (فيما يتعلق بثقل المدن، وسماتها الاقتصادية أو الاجتماعية) داخل المنظومة. ولهذه العمليات التى تتفاعل فيما بينها مقاصد محددة للغاية على مستوى الفاعلين، ولكنها تترجم على خلاف ذلك على المستوى المرئى ("الميكروسوبى")، فى تصورات هيكلية وديناميكيات وهى، وإن كانت غير منسجمة، إلا أنها تظهر أوجه الاتساق بين منظومة مدنية وأخرى أكثر أهمية مما قد ننتظره نظرا لتنوع أشكال سير العمل السياسى أو الاقتصادى، أو المعايير الثقافية للمجتمعات المعنية.

إن أوجه التماثل بين كيفية تطور منظومات المدن والمنظومات الفيزيقية ذاتية التنظيم قد أتاحت، بشىء من النجاح، نقل نماذج المعادلات التفاضلية

---

(٣١) المقصود غير البسيطة أو غير المنتظمة.

المستوحاة من الهياكل "العشوائية" غير المحكومة بقواعد[٣٢] أو المتجددة وفقا لنظرية الطاقة المضاعفة.[٣٣] ويتيح استخدام النماذج الرياضية التى تسمح بتخيل التبعات غير التخطيطية والرجوع إلى الحقب التاريخية التى تتعاقب فيها فترات الاستقرار الذاتى وأيضا التفرعات، دراسة تبعات ذلك بصورة أفضل على منظومات المدن التى صنعتها الأحداث، مثل إقامة مدينة جديدة أو إنشاء محور جديد للنقل السريع. وعن طريق التخييل، نستطيع أيضا أن نجرب تفسير بعض الهيئات النمطية لمنظومات المدن، مثل "حالة تضخم الرأس" التى تزداد حدتها فى الدول النامية، أو زيادة التدرج الفنوى فى الدول حديثة التعمير، مع ربطها ببعض ثوابت عملية العمران المدنى لهذه البلاد (ازدواج حضرى داخل سياق النمو السكانى وهو أشد وأحدث بالنسبة لفئة الدول الأولى، وإنشاء المدن فى وقت كانت فيه إمكانات المرور أسرع فى الحالة الثانية). وتظل هذه النماذج، مع ذلك، بعيدة إلى حد ما عن إمكانية الاستخدام العملى. أما النماذج التى تقدم على مستوى المعلوماتية والتى تتيح دمج ثوابت كمية وقواعد نوعية مثل النظم متعددة

(٣٢) D. PUMAIN, L. SNDERS et T. SAINT-JULIEN, Villes et auto-organisation
باريس، إيكونوميكا، ١٩٨٩
و P. ALLEN, Cities and regions as self-organising systems, Models of complexity.
أمستردام، جوردون وبريتش ساينس للنشر، ١٩٩٧.
من المألوف اللجوء إلى النظريات الرياضية والفيزيقية فى مجال جغرافيا المدن ولاسيما إلى هاتين النظريتين اللتين تتناولان مقدرة التنظيم الذاتى للمنظومات وتباينها الهيكلى.
تتناول نظرية الهياكل "المتسربة" أو العشوائية عمليات التنظيم الداخلى فى حالة النماذج العشوائية التى تظهر نتيجة لتفاعل بعض الأفراد فيما بينهم داخل منظومة كبيرة محكومة بقواعد. (المترجمة)

(٣٣) L. SANDERS, Systèmes de villes et Synergétique.
باريس، أنتوبوس، ١٩٩٢. تدرس هذه النظرية التطور الزمانى والمكانى للمنظومات التى تتكون من العديد من التفرعات المرتبطة فيما بينها بصلات تعاون وثيقة. وأصل النظرية المادية يتناول الطاقة المضافة المتجددة. (المترجمة)

المؤثرات(٣٤) فهى أكثر مرونة وتسمح بمراقبة تبعات الأنماط المحلية للتفاعلات الداخلية فيما بين المدن على تطور الهيكل الكلى بأكبر قدر من التفاصيل (على سبيل المثال، تبعات وجود حدود، أو عوائق مادية أو ثقافية على حركات التبادل).

وهكذا، تصبح النماذج التخييلية أداة فريدة للتجريب، لا يمكن استبدالها عندما يتعلق الأمر بفهم تكوين وتطور الهياكل التى تنتج عن التأثيرات الداخلية فيما بين فاعلين كثيرى العدد، مثلما الحال فى منظومات المدن. ولا يزال هناك الكثير مما يجب عمله فى هذا المجال فيما يتعلق بوضع النماذج موضع الاختبار، لاسيما مع نقص قواعد البيانات للنماذج التى يمكن مقارنتها، وذلك قبل أن نتمكن من استخدام النمذجة لاستكشاف إمكان العمران المدنى فى المستقبل.

المراجع

- ALLEN (P.), *Cities and Regions as Self-Organising Systems, Models of Complexity*, Amsterdam, Gordon and Breach Science Publishers, 1997.
- BOTERO (G.), *Della ragion di Stato : Delle cause della grandezza delle città*, Torino, Unione tipografico-editrice torinese, 1588.
- GIBRAT (R.), *Les Inégalités économiques*, Paris, Sirey, 1931.
- LALANNE (L.), « Essai d'une théorie des réseaux de chemin de fer, fondée sur l'observation des faits et sur les lois primordiales qui président au groupement des populations », *Comptes rendus des séances de l'Académie des sciences*, t. 57, 2e semestre, 1863, p. 206-210.
- REYNAUD (J.), « Villes », *Encyclopédie nouvelle*, Paris, Gosselin, t. 8, 1841 (cité par Robic, 1982), p. 670-687.
- PUMAIN (D.), « Vers une théorie évolutive des villes », *L'Espace géographique*, 2, 1997, p. 119-134.

---

(٣٤)س. بورا، ف. جيرين-باس، هـ. ماثيان، ول. ساندرز، "النظم متعددة المؤثرات وديناميكية نظام تأسيس المدن"، التحليل الجغرافى، ٢٨، ٢، ص. ١٦١-١٧٨، ١٩٩٦.

S. BURA, F. GUERIN-PACE, H. MATHIAN, L. SANDERS, "Multiagent systems and the dynamics of a settlement system".

الأمن وعدم الأمن فى المدن(٣٥)

بقلم ألان بوير

Alain BAUER

ترجمة: د. أمانى فؤاد حنا

مراجعة: أ.د. محمد على الكردى

إن الأحداث التى يتم إحصاؤها يوميا فى المدن، وفى شبكات المواصلات، والعمائر المخصصة للسكنى لأغراض اجتماعية، وفى الضواحى، تشير إلى أن عمليات إعادة العمران فى بلادنا تتعدى الحدود دونما توقف، وتدق، عن حق، ناقوس الخطر للمواطنين، ونواب الشعب، والصحفيين.

إلا أن هذه الأحداث لا تمثل، مع ذلك، سوى شق ضعيف نسبيا من مظاهر العدوان المادى أو المعنوى الذى يتحمله ممثلو الإدارات والمرافق العامة أو الخاصة، مما يمارسه المنتفعون، أو العملاء، أو بعض السكان.

فتطور أعمال العدوان، والعنف الذى تتسم به، وصغر سن الشباب الذين يمارسونه لتتجه نحو مساءلة النظام الاجتماعى والسياسى الذى طالما تظاهر بإغفال هذه الحقائق.

إن العنف وعودة ممارسة العنف هما اللذان يحتلان بؤرة الاهتمام ويغذيان المطلب الاجتماعى للأمن الذى لا يعتبر مجرد ذهان جماعى بل تعبيرا عن الواقع. ومع ذلك، فلا جديد فى هذا الموقف، بل الجديد هو انقلاب الاتجاه الذى عمل على اختفاء العنف تقريبا من محيطنا اليومى.

---

(٣٥)نص المحاضرة رقم ١٠٦ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٥ ابريل ٢٠٠٠.

إن الثقافة العمالية، التى كان أبرز ما يميزها المواجهات مع الدولة، والتى قد تخلت عن مكانها تدريجيا - وساعد على ذلك البطالة أو اضطراب ظروف المعيشة - قد تركت فراغا شديدا حيث هيمن على الأذهان والسلوك الشعور بعدم الفائدة الاجتماعية فقط.

وفى هذا المحيط المفعم باليأس حيث تكون أدوات السيادة العامة أقل عددا، أقل قربا، وأقل انفتاحا زمنيا عما هى عليه فى مواضع أخرى، فإن التخلى قد تسبب في حدوث تصدعات كبرى فى العائلات كما فى آليات تشكيل الحس المجتمعى بصفة عامة. ولقد تحولت الأحياء التى كانت تعزل فيها بعض الفئات، فى جزء منها، إلى أحياء "انفصالية" (وفقا لصيغة ماري- بيير سوبتيل Marie-Pierre SUBTIL، صحفية بجريدة لوموند Le Monde).

ومع ذلك، وعلى خلاف العادة، لم يختر السكان المعنيون المواجهة مع المجتمع، بل التماثل والتطابق مع نماذج النجاح التى يعلنها، وقد يلجأون إلى استخدام الطرق غير المشروعة للوصول إلى أهدافهم. ويعتبر البحث عن الملابس الراقية من بيوت الأزياء ذات الأسماء المعروفة، واستخدام وسائل الاتصال الحديثة، وعمل الوشم أو شرط الجلد، وتحديد الأراضى الخاضعة للسيطرة (مع أن أكثر المناطق هدوءا لا تكون أكثرها أمانا بصورة مطلقة)، هو التعبير عن هذه الشخصية الجديدة التى يريد أن يدخل تحت عباءتها أولئك الذين يرفضون نفيهم، مع اختيارهم لآليات تنتمى لنظام العيش القبلى أكثر من الآليات الأشد تقليدية للعصابات والتى قد برزت فى تاريخنا ("الأشقياء"، "القمصان السوداء"، "الصبيان الأنذال"، "الصبيان المتوحشون"، من بعد).

ولكن وقوع هؤلاء الأفراد كضحايا وتعذيبهم اجتماعيا - وهو ما لابد أن نعرف كيف نتقبله، ونحلله، ونفهمه- لن يستطيع أن يبرر التعذيب بالعنف الذى يمارس ضد أشخاص آخرين ينحدرون عامة من الأحياء نفسها ويتعرضون

للصعوبات نفسها. لابد أن نعرف كيف نعترف بوجود هؤلاء الضحايا، ولا نتوقف عند التفكير بشكل عام حول أسباب العنف الاجتماعى. ولكن النظام السياسى قد أعاق مسيرته عجزه عن الاعتراف بالواقع، إذ تناول المشكلات، فى الغالب الأعم، من منطلق القاعدة الثلاثية: عمى البصيرة، انعدام الجدية، وقلة الاحتراف.

جنوح الأحداث يتطور، يتكرر ويتنقل ويتجدد

على مر السنين، برزت مظاهر مرتدة، متكررة الحدوث، وعصابات من الأحداث الجانحين فى الضواحى البعيدة، ثم الضواحى القريبة، من حوادث إجرامية على أولى خطوط المترو منذ افتتاحه عام ١٩٠٠، كما انتشر الإدمان (١٠٠,٠٠٠ مدمن كوكايين فى باريس عام ١٩٢١).

كان انتشار الانحراف المنصب على الاستيلاء على الممتلكات فى أوج تفجره منذ ١٩٦٤، فى أزهى فترات التوظيف الكامل للعمالة. وهكذا، سجلت إحصائية الوقائع الجنائية (المعروفة باسم "الدولة ٤٠٠١" أو STIC FCE) ارتفاعا من ٥٠٠,٠٠٠ واقعة إبان فترة ما بعد الحرب مباشرة لتصل إلى ٤ مليون عام ١٩٩٤، ثم تهبط مرة أخرى إلى ٣،٥ مليون حالة عام ١٩٩٧، لتواصل صعودها منذ عام ١٩٩٨.

ولكن، وهو الأهم، فإن عدد أعمال العنف ضد الأشخاص، والتى كانت فى حالة استقرار نسبى حتى عام ١٩٩٤، قد شهدت تزايدا مفاجئا، سريعا ومستمرا فى اطراد. وهكذا، بوقوع أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ ضحية للعنف الجسدى، حقق عام ١٩٩٩ ذروة تاريخية. ففى أربعة أعوام، أحصى أكثر من مليون ضحية، أى العدد نفسه الذى سجل خلال العشر سنوات السالفة.

ومن وجهة النظر هذه، فإن العنف يشهد ازديادا من النوع نفسه الذى تشغله البطالة فى اهتمامات الفرنسيين. فبعد أن كانتا من المفاهيم المستبعدة (البطالة، والعنف)، فإن انتشارهما يسمح بتمييز أشخاص بذاتهم، يزدادون قربا منا، يعانون من هاتين الظاهرتين (العاطلون، والضحايا).

إن تهدم بنية الخلية العائلية، ونزوح المتقاعدين عن العمل نحو عالم منعزل، وازدياد عدد الأسر ذات العائل الواحد قد أوجد مساحات تخلو من التواجد، أى الرقابة، وخاصة بالنسبة للقصر. وهناك "أيتام الساعة الرابعة والنصف عصرا" وهم تلاميذ المدارس الذين يجدون أنفسهم وقد تركوا لحالهم، إذ أن أهلهم يتأخرون فى أشغالهم أكثر فأكثر، والأجداد لم يعودوا يغطون فترة التناوب، والمدارس لم تعد تبذل قصارى جهدها فى إعطاء الواجبات التى تشرف عليها، مع طرد أكثر التلاميذ مشاغبة، وأصبحت تشهد حالة من التغيب الدراسى نادرا ما يتم معالجته على المستوى الرسمى.

ومن جانبها، فإن الإحصائيات الرسمية لا تزودنا إلا بمعلومات محدودة، كما أنها جزئية (فهى لا تأخذ فى الاعتبار سوى الجرائم والجنح، دون المخالفات أو "التصرفات غير اللائقة")، ومجتزئة التناول (فهى لا تسجل سوى الوقائع الملحوظة والمعلنة)، بينما تشير التحريات عن التعرض لأعمال العنف إلى أنه ما يقرب من نصف هذه الممارسات قد لا يتم تسجيلها، كما أنها غير حيادية (إذ أن أساليب إدارتها وفحصها تتعرض أحيانا لتغيرات موسمية تنأى عن المنهج العلمى).

ولكننا، باسم هذه الإحصائية، وحتى الشهور الأخيرة، قد وضعنا الواقع المعروف فى مقابل الواقع الذى يعيشه المواطنون والذين حاولنا أن نبرهن لهم أن الشعور بعدم الأمان هو من قبيل الهلع الجماعى، أو المبالغة، أو الانقياد.

وهكذا، فإن إدارة الشعور بعدم الأمان كان يمر عادة بمراحل ثلاث متميزة وإن كانت شبه تلقائية:

- النفي: "هذا ليس صحيحا، إنه ذهان جماعي".
- التهوين: "هذا صحيح، ولكنه أقل خطورة مما يقال".
- الاستبعاد اللفظي: "هذا صحيح، وخطير، ولكنه خطأ تقع مسئوليته على عاتق...".

وكان ينبغي انتظار مؤتمر فيلبانت (Villepinte)، الذى عقد فى أكتوبر ١٩٩٧، حتى تعترف الحكومة بأمانة وبشجاعة، أن "الرقم الأسود" الذى وصل إليه الشعور بعدم الأمان كان يتطابق مع حقيقة غير قابلة للنقاش.

ولقد استجابت الدولة بزيادة كبيرة فى التجهيزات والإمكانيات (وإن كانت التعديلات التى تطرأ على المواعيد المحددة، غالبا ما تعوق تأثيرها)، وبتقسيم المدينة إلى مربعات سكنية تقع كل منها فى نطاق مراقبة شرطية خاصة بها (حتى وإن كان عدد المربعات السكنية التى تخضع للمراقبة يتناقص أكثر وأكثر وكذلك عدد أفراد الشرطة المكلفين بذلك)، وبتعديل مساحات التدخل (مع الاعتراف بوجود تجمعات أو أحياء خارج الحدود الإدارية المعتادة)، وبإيجاد الخدمات المركزية المتخصصة، وهى شديدة الفعالية فى مواجهة حالات الإجرام الكبيرة، وإن كانت محدودة جدا بالنسبة لحالات جنوح الأحداث الصغيرة. ومع ذلك، إن لم تكن المدينة مرتعا للجريمة، فهى مكان الشرطة. فلا توجد شرطة خارج المدينة.

ومن كل أوروبا، تستثنى فرنسا من هذا الوضع، إذ أن الشرطة الوطنية، حديثة التكوين (١٩٤٢)، تتولى مهام شرطة الضواحى المجاورة وإن كان نظامها يمنح الامتياز وبشدة لنشاطات الدفاع عن المؤسسات (مهام ذات طابع عام) ويأخذ قليلا فى اعتباره احتياجات المواطنين (الأمن العام).

إن مستوى وعى السكان يتطور بشكل عكسى، فبينما يتلاشى الخوف من العدوان المادى، ينشغل المواطنون بالضوضاء، والروائح، والاضطرابات

والأضرار التى تنشأ فى علاقات الجيرة، مما يتولد عنه مطالبة أكبر تجاه السلطات، التى تجد أن ما توفره من أمن يفقد ترابطه بشكل غريب على المستوى الإقليمى والتقنى.

وتزيد عودة العنف أيضا من هذا الخلل، نظرا لأن الخدمات العامة لم تستعد مكانها إلا منذ بضعة أشهر فقط، فى موقع شرطة الضواحى المجاورة، بحثا عن تلبية الحاجة الأولى للسكان، بينما تتزايد المطالب الثانية أكثر فأكثر.

إن إحياء نظام شرطة الضواحى المجاورة (الدوريات الراكبة العائدة) اعتبارا من ١٩٩٨، يأتى بتعديل ملموس لشرطة الدفاع عن المؤسسات التى كانت تتولاها الدولة تقليديا كى يقترب من منطق حماية الأشخاص والممتلكات. فلنأمل أن يتم ذلك ويحقق غايته.

وكذلك، فإن بدء أول تحقيق قومى كبير عن ضحايا العنف، عام ١٩٩٩، الذى أطلقه المعهد الوطنى للإحصاء والدراسات الاقتصادية، ومعهد الدراسات العليا للأمن الداخلى، قد أدخل فرنسا ضمن الأمم الحديثة التى تحاول أن تتعدى إحصائيات الشرطة التى تعطى لمحة عن نشاطها الفنى أكثر من الاضطرابات التى تتحملها. فهناك، ما يربو على ٣،٥ مليون جريمة وجنحة مسجلة، ١٦،٨ مليون حالة من الاضطرابات تم تسجيلها.

لفترة طويلة، "قضت" الدولة على الجنح بدلا من تعقب الجانحين

بموجب إجراءات نزع صفة الجريمة، ورفع العقاب الجنائى، مع مطلع السبعينيات، عن إصدار شيكات بدون رصيد، ثم عن بعض جنح المرور، ووضع

نظم للتصالح أو الوساطة، أخلت الدولة – وهى التى جــاوز تضـــخم الإجــراءات قدراتها– المحاكم، وخلصت الإحصائيات القضائية من العديد من الوقائع.

وساهمت النيابات فى تثبيت الظاهرة، بحفظها، لنفس أسباب نقص الوسائل، أكثر من ٨ شكاوى من ١٠ (لا يرجع كلها لكون الفاعل مجهولا)، لاسيما فى مجال المخدرات (العقاقير الخفيفة والثقيلة)، بمجرد أن الكميـــة لا تزيـــد عـــن جـــرام أو جرامين.

على ألا ننسى الإشارة إلى صـــعوبات الـــتحكم فـــى ١٧٥,٠٠٠ شـــخص موضوعين تحت المراقبـــة القضـــائية، وخاصـــة الرقابـــة علـــى ٥٠,٠٠٠ مـــن المحتجزين، بالنسبة لجهاز يتكون من ١٧٥ قاضيا لتطبيق العقوبـــات، أو الإشـــارة إلى التعليمات التى تقضى بعدم تنفيذ بعض العقوبات التى تقل عن الحبس لمدة عام كامل فى بعض الدوائر القضائية، بل إلى عدم تسجيل بعض أحكـــام الإدانـــة فـــى الصحيفة الجنائية، لنقص الوسائل لدى كتبة قلم المحاكم.

إن وضع الاقتصاد الخفى، والتوسع فى زيادة أرقام جنوح الأحـــداث الكلـــى بسبب القصر (فلقد تضاعف العدد خلال بضع سنوات ليصل إلى أكثر مـــن ٢٠% بالنسبة إلى مجموع الاستعدادات الموضوعة) ولكن بصفة خاصة التزايد فى أعمال العنف التى تحدث على الطريق العام، يثقل كاهل السكان بالقلق. إن عـــدد القصـــر الجانحين لم يكن أبدا بهذه الخطورة، رغم افتقاد الثقة فى الإحصائيات بالنسبة لمـــن هم أقل من ١٣ عاما، فهم أصغر سنا (٨–١٥ عاما)، بـــل أكثـــر قابليـــة للعـــودة للجريمة، وأكثر عنفا.

وتبدو الهياكل الاجتماعية والتربوية، المنبثقة مـــن قـــرارات عـــام ١٩٤٥ و١٩٥٨، وكأنها لم تعد تسد فى أعمال بعض الشباب الذين، وفقا لمنطق "تكـــران، عصيان، خروج عن السلطة"، أصبحوا يهاجمون كل ممثلى المؤسســـات (رجـــال

الشرطة، رجال المطافئ، وكلاء شركات المساكن معتدلة الإيجار، ووكلاء شركة كهرباء فرنسا، سعاة البريد، وحتى الأطباء)، بما فى ذلك أثناء الكمائن المعدة. وفى الوقت نفسه، فإن عدد القصر الجانحين المسجونين يتزايد ببطء، حتى مع تزايد الاتهام وشدته، وطول مدة العقوبات.

إن سن عدم المسئولية الجنائية المفترضة لدى القصر شهد مدا كبيرا (٧ سنوات، ثم ١٣ سنة، وفعليا ١٦ سنة)، مع الامتياز القضائى الذى يتمتعون به، وأشكال تخفيف العقوبات كلها تظهر اليوم كعناصر إفلات حقيقى من العقاب مع أن ممارسات هذه الفئة العمرية تمثل ما يقرب من نصف أعمال العنف على الطريق العام، وأن دورها أكثر خطورة أيضا فى مجال تهريب المخدرات.

إن الأمر لا يعنى وضع مبادئ قرارات عام ١٩٤٥، و١٩٥٨ موضع الاتهام، وهى التى تتصدى، أساسا، بوسائل زهيدة، للسواد الأعظم من الحالات التى يتم تناولها، ولكن الأمر يتعلق بتساؤلنا عما إذا ما كان بمقدورنا أن نعامل وبالطريقة نفسها سارق الحلوى والمعتدى المسلح، فى زمرة واحدة مع المغتصب، والمبتز بالإكراه.

لقد أصبح جنوح الأحداث ظاهرة ذات دلالة اجتماعية، تتميز باتجاهات للانغلاق فى عالم متكامل، ألا وهو "الحى"، ويتم التحكم فيه بطرق تنم عن التخصيص وتتدرج من رسوم الوشم التى تسم الأفراد للتعرف عليهم إلى السيطرة الإقليمية التى تحددها معابر تكون بمثابة "حدود"، دون أن نغفل استخدام الهواتف المحمولة فى تنظيم التهريب. إن ما يقرب من ١١٠٠ من أحياء فرنسا قابلة للتأثر بذلك، ويكشف نحو ٢٠٠ حى منها عن ظواهر ملموسة لرفض المؤسسات وعن أعمال عدوان متكررة ضد من يمثلونهم، مما يبدو أنه يشكل خاصية فرنسية بين الدول الصناعية.

وبالقدر نفسه، فإن الاقتصاد الخفى، والتهريب المنظم للمنتجات المخدرة يشكلان، أحيانا على العكس، عاملين للاستقرار الداخلى، مثل الإسلام المجاهد. فلأسباب متصلة بالرغبة فى عدم لفت اهتمام الشرطة، يستبدل بالدولة ذات النظام الجمهورى نظام آخر، مما يضع السلطات أمام معضلة معقدة: الاختيار بين إعادة النظام أو الاكتفاء بالغياب الظاهرى للفوضى.

وفى الوقت نفسه، تشكل عودة ظاهرة إدمان الكحوليات، لاسيما بسبب ظهور مشروبات من النوع المختلط "ميكس" أو الجعة (البيرة) التى يدخل فى تركيبها درجة عالية من الكحول، وكذلك انتشار الاضطرابات النفسية الأكثر خطورة، مظاهر جديرة بالملاحظة، وتستدعى اهتمام المتخصصين فى الصحة العامة تماما مثل ممثلى المؤسسات التى تضطلع بالحفاظ على النظام العام. ويبدو أن السمة الذكورية للعصابات المنظمة تشهد تطورا أيضا بظهور عصابات منظمة من الفتيات، وإن كانت هذه السمة ما تزال جزئية إلا أنها ملموسة. كما أن عنف المواجهات فى تصاعد متزايد، والقتل ومحاولات القتل فى ارتفاع مطرد، والاستيلاء على الأسلحة النارية ظاهرة غير نادرة بالمرة.

وتمثل عودة السيطرة على هذه الأحياء هدفا أعظم، ولكنه يمر بمراحل متقاطعة من التوتر والمصادمة.

من النتائج الملموسة والمهام

فى المراكز التجارية، فى مناطق وسط المدينة، وبعض مجموعات المساكن معتدلة الإيجار، وفى شبكات المواصلات، عادة ما تؤتى جهود الوقاية، والتواجد والجهود المبذولة فى الضواحى ثمارها، ولكنها تسبب أيضا تحرك عمليات الجنوح لتتجه نحو مساحات ضعيفة أو سيئة المراقبة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجهود المتناثرة، والأعمال التى تتم على الهامش، والعمليات التى تركز على الآثار أكثر من الأسباب، تؤدى، حتى باسم أحسن النيات الطيبة، إلى نتائج فاسدة تلاحظ، وإن كان نادرا ما يتم تقييمها.

وهكذا، وفيما يتعدى عمليات الوقاية الاجتماعية التى تتسم بحشد الاستعدادات التى تركز على المنحرف (وغالبا ما يعتبرونه ضحية للمجتمع)، ثم عناصر الوقاية من العودة للإجرام أو عوامل إعادة التكيف، تم وضع منطق للوقاية "الموقفية" (تبعا لكل موقف)، يركز على الموقف ويهدف إلى الارتفاع بالمخاطر إلى أقصى درجة والانتقاص من قيمة المكاسب إلى أدنى حد. وعقب فترة من التنافس، تشابك المنطقان شيئا فشيئا لإعطاء نتائج ذات مغزى.

ولكن العملية الأساسية التى تهدف إلى استخدام سلطات الردع، ولاسيما القضائية منها، كوسيلة لإدراك الفعل ذاته أكثر منها كأداة عقاب عن الجريمة، مستمرة فى الضغط وبشدة على طبيعة وأدوات عمل الدولة. وإن كان على الدولة أن تتذكر أن مهمتها الأساسية هى الحفاظ على العقد الاجتماعى الذى يتيح العيش داخل المجتمع.

ولقد كانت الدولة فى رد فعلها، خاصة، تتصرف تبعا لأعمال العنف فى المدينة (فينيسيو Vénissieux، فول-أو-فيلان Vaulx-en-Velin،...إلخ)، فلقد ردت بأسلوب تكديس استعدادات تم تجميعها، بعد ذلك، تحت مسمى "سياسة المدينة". وأضيفت التعبيرات الغريبة، المشتقة من صدر الكلمات التى تتكون منها (QHD, DSU,DSQ,ZUS, ZFU, ZRU, (PDS, PDPD, ZEP CAPS, PLS) ، الواحدة فوق الأخرى، كمستودع حاجيات شديد البعثرة والفوضى. وينطبق الأمر على الوسائل أو الوظائف المرصودة لهذه الاستعدادات. ولقد اتخذت الدولة، لتوها، رد فعل باقتراحها، ولأول مرة أصدرت قانونا يبدأ بإلغاء بعض البرامج قبل إعداد برامج أخرى.

وعلى الدولة، أخيرا، أن تضطلع بعملية إعادة توجيه كبيرة حتى تلبى الاحتياجات التى يعرب عنها السكان، وبدون هذا الاتجاه، فإن مناصرى أكثر الحلول تبسيطا وأكثرها غلوا، الذين "يحتفظون " بكبش الفداء المسئول عن كافة المآسى جاهزا، سوف يتمكنون من إقناع ناخبين يتزايد عددهم أكثر فأكثر، حتى يفوت الأوان.

ولم يعد من الممكن الاقتصاد فى إعادة تأسيس سياسات الأمن العام، وبصفة خاصة، تنظيم وإدارة المعالجة القضائية للاضطرابات التى يتحملها السكان، ولاسيما تلك التى يتسبب فيها الأحداث.

وفيما يتعلق بالرقابة الاجتماعية، فإن الميثاق الجمهورى يفرض الاعتراف بقواعد للحياة العامة يتقبلها الجميع، وتحددها، فى إطار نظام ديمقراطى، أغلبية لا تسىء استغلال الوضع، وتمتثل بصفة منتظمة للانتخاب العام.

ولسوء الحظ، فإن قوة جمود، وسلبية استعدادات الدولة قد نتج عنها أكثر من منطق للطرد والاستبعاد، سواء عن طريق عدم ضمان احترام الإلزام المدرسى (بسبب تبعات هذا التسجيل على المعونات العائلية)، أو باعتبار أن أقصى عقاب للمشاغبين هو الطرد من المنشآت، مما يحولهم إلى "أفضل" عناصر للفوضى.

وكذلك، فإن التسامح اللازم لاستكمال هيكل مجتمع متعدد الثقافات بطبيعته لا يمكن أن يتغاضى عن أكثر القواعد تعارضا مع تقدمنا. إذا كان حجاب "الشادور"، والختان، والضغوط العائلية التى تمارس ضد النساء أو الفتيات الصغار تبدو غير مقبولة، فهل تقبل السرقة والتآمر والسب والشتيمة، أو العدوان؟

وفيما يتعلق باحترام قواعد الحياة المشتركة، فإن الإرادة المشروعة فى حماية القصر قد أدت إلى أن يحل محل عقاب الجانحين مجرد حماية الأطفال الذين هم فى خطر، دون الاضطلاع بمهام خواص العقاب. ولذلك، فإن الشرطة الوطنية

كانت قد ألغت، سرا، الفرق المتخصصة التابعة لها (قبل أن تعكس العملية من زمن قريب)، بينما توصل الدرك إلى العملية العكسية. وسواء تعلق الأمر بالسلوك داخل المواصلات، أو بمجرد الاحتيال وصولا إلى الاعتداء، أو فى المبانى المدرسية: من رنين الهاتف المحمول أثناء الحصص إلى تدمير الأجهزة أو العنف الموجه ضد المعلمين وهيئات العاملين، أو الضغط الذى يمارس على مفتشى رخص القيادة، أو العنف الموجه ضد وكلاء شركات المساكن معتدلة الإيجار (م. م.أ)، هيئات البريد، شركات الصيانة، متعهدى توصيل الطلبات للمنازل، هيئة العاملين بالبلدية، المربين، لا يفلت أى جهاز من الأزمة.

أما مجموعة العاملين "بالجبهة الاجتماعية"، من ممرضى وممرضات المجتمع، فهم فى حالة قطيعة، إذ أن خطاب الألم، النبذ والكراهية الخاص بهم يتم تجاهله بشدة أو التهوين من شأنه. وإذا ما تصدع هذا البناء الاجتماعى أيضا، فلا شيء إذا يمكنه أن يصد طوفان العنف. أما فيما يتعلق بوضع مجموعات العاملين بالشرطة، فيتعين، قبل أن نوجه لهم اللوم، اللازم فى بعض الأحيان، أن نتساءل عن ظروف العمل التى يمارسون مهامهم فى إطارها، وعن حالة أقسام الشرطة، وتشكيلها، عن كوادرهم والرقابة عليهم. فلا تزال هناك أقسام للشرطة لا يحبذ التوجه لها، اللهم إلا إذا كان مرجعنا فى المقارنة الحالة التى كان عليها بعض الأقسام التى تقع فى بعض النظم الدكتاتورية البائسة فى أمريكا الجنوبية.

لقد كان نظامنا الاجتماعى دائما منتجا للعنف، أحيانا لمجرد مناهضة قهر أكبر. وجانب من هذا العنف يكون خلاقا، وهناك جانب آخر، من فرط يأسه، لا يتعدى مستوى الهدم. ولكن يجب علينا أيضا أن نقبل الاعتراف بالبعد العرقى للعنف، ليس عنف الأجانب الذين لا يتعدون - فى مجال الجنوح المعروف- نسبتهم للسكان سوى لفئة واحدة: ألا وهى المخالفات التى تسجلها "شرطة الأجانب"، وهى الجهة الوحيدة تقريبا التى يمكنها معرفتها. ولذلك، فهناك جنوح

للأحداث الفرنسيين الذين ينحدرون من عائلات مهاجرة، ولا يرجع هذا إلى أنهم غير مندمجين فى المجتمع، بل على العكس، إذ يكون عنفهم عادة تعبيرا عن صعوبة تحقيق اندماجهم بالكامل، فيما يتعلق بالمسكن، والعمل، ولكن أيضا فى قضاء أوقات الفراغ أو الحياة العاطفية. إن آليات التفرقة لمتعددة.

ولكننا نسدد جماعيا، ولا شك، خيار السنوات ١٩٦٠-١٩٧٠، عندما كان يتم معاملة أهالى هؤلاء الشباب، الذين تم استقدامهم كأيد عاملة لازمة للتنمية الاقتصادية إبان فترة "الثلاثين عاما المجيدة"،[٣٦] كمجرد عابرى سبيل مؤقتين، ومن ثم، لم يكن من الضرورى السعى لدمجهم فى المجتمع الفرنسى. ولأول مرة فى تاريخ الهجرة إلى فرنسا، وجدت ظاهرة "مهاجرون لفترة محددة". وكان كل شىء معدا لكى يعودوا إلى بلادهم بعد "استخدامهم"، حتى يكونوا تابعين للغة، وثقافة، وإجراءات لا يتقنونها، وهم لا يزالون، فى الأغلب الأعم، غير متمكنين منها حتى الآن.

وأصبح يوجد فى فرنسا الآن مهاجرون فى سن المعاش ("العمر الثالث")، ممن لن يعودوا إلى بلادهم، وسوف تظل تعوقهم اللغة أو الإدارة، ولا يتمكنون دائما من الاقتراب من ثقافتهم، بل والظاهرة الجديدة أنهم سوف يقضون نحبهم فى فرنسا، بل وربما سوف يوارون التراب فى أرضها. ولا يعدم أبناؤهم أو أحفادهم الأسباب لكى يحنقوا على نظام لم يفعل الكثير حتى يستحق الاحترام.

وفيما يتعدى الواقع اليومى، هناك حلول، وإن كان لا يوجد حلول "جاهزة" لتحقيق الأمان، فلا يوجد منها سوى ما هو "على المقاس". ومن واجب المجتمع أن يتفهم أو أن يصلح. ولكن يتحتم عليه أيضا أن يدافع عن نفسه، لأن أبرز ضحايا

---

(٣٦)يطلق على هذه الحقبة بالفرنسية: "Les Trente Glorieuses". وهى الفترة الممتدة من بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٧٥، والتى شهدت نمو اقتصادى كبيرا. وأخذت تسميتها عن عمل للكاتب الفرنسى: J. FOURASTIE ' كتب عام ١٩٧٩. (المترجمة)

العنف العادى هم أيضا أبرز ضحايا العنف الاجتماعى. لقد حان الوقت لإعادة تفعيل العمل السياسى، وذلك بإزالة الحواجز، والحد من الانعزالية فى الاختصاصات الإدارية، مع بث الروح فى "العقود" المحلية للأمان، وقد كانت هذه مبادرة مرحبا بها، واضحة وشجاعة، بدأتها الحكومة أواخر عام ١٩٩٧، وإن كان يبدو أنها تتعثر منذئذ، لاسيما فيما يخص البعد المدنى والاجتماعى، ولكن أيضا التعليمى والقضائى.

إن الوقاية، الردع، العقاب والإصلاح لا يمكن أن تأتى بنتيجة إلا عندما تطبق مجتمعة وبشكل متماسك.

لا شىء يجدى فى البحث عن مرتكبى جريمة ما إذا كان النظام الجنائى، الذى أدان، واتهم، والذى وجد نفسه مضطرا فى الأغلب الأعم من الأحوال إلى "الحفظ الإدارى"، لا يعمل فى اتجاه توقيع العقوبة.

ولا شىء يجدى فى تسجيل الشكاوى إذا كانت إجراءات الملاحقة القضائية لا تستخدم.

ولا شىء يجدى فى شرح القواعد إذا لم يكن هناك أى جهاز يعاقب على تركها.

ولا شىء يجدى فى المطالبة بالقيم الجمهورية إذا كان النظام الجمهورى لا يضمن، مثلما يدعو إعلان حقوق الإنسان والمواطن، الحق فى الأمان وهو غير القابل للتقادم.

ولقد بدأ الباحثون فى تعدى الانقسامات القديمة والأوليات الأيديولوجية المسبقة العقيمة. فمتى يتحقق الجهد ذاته فى جهاز الدولة، فيما يتعدى المنتخبين، ومن سيقوم به من زمرة كبار الموظفين الذين عادة ما تناسوا باسم المفهوم الملكى للنظام، الحياة اليومية للمواطنين؟

المراجع

- Bauer (A.), *Violences et Insécurité urbaines*, Paris, PUF, 5e éd., 2000.
- Bauer (A.), *L'Amérique, la violence, le crime*, Paris, PUF, 2e éd., 2000.
- Bauer (A.), *Les Polices en France*, Paris, PUF, à paraître, 2000.

النقل، الطاقة، السرعة[٣٧]

بقلم جان- بيير أورفوى

Jean-Pierre ORFEUIL

ترجمة: د. أمانى فؤاد حنا

مراجعة: أ.د. محمد على الكردى

منذ أن ترك الجد الأكبر شجرته، لم نكف عن أن نجوب الأراضى والبحار، حتى ولو لم نكن نملك سوى طاقتنا الخاصة والطاقة المتولدة عن الرياح. ومنذ أن وجدت "السلطات العامة"، قامت بتطوير نظم النقل، والتيسير والتحكم فى حركية البشر والممتلكات. وعلى الرغم من أن المواصلات لم تكن تحتكم، حتى نهاية القرن الثامن عشر، إلا على مصادر للطاقة ذات كثافة ضعيفة، إلا أن الإنسان ذهب للقاء أخيه الإنسان، للسراء وللضراء. فلقد أتاحت، منذئذ، مصادر الطاقة ذات الكثافة الشديدة كالفحم ثم البترول، مضاعفة سرعات وسعات وسائل النقل، وغزو الهواء والفضاء.

إن تحليل ديناميكية الحركية ونظم النقل عبر التاريخ سوف تسمح لنا بتمييز الخصائص الرئيسية "للشبكات" وأثرها فى أرض البشر. ولسوف نتساءل بعد ذلك عن آفاق النظم الخاصة بنا وعن المشاكل التى علينا أن تواجهها.

---

(٣٧)نص المحاضرة رقم ١٠٧ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٦ إبريل ٢٠٠٠.

سهولة الحركة للجميع، فكرة جديدة:
من الربط بالمكان إلى الحق فى الحركة

إن مجرد التجول فى متجر صغير للبيع بالخدمة الذاتية ليضع فى متناولنا المنتجات من العالم أجمع، كما أن زيارة لرواسى (Roissy) تعرض أمام ناظرينا أكبر مدن الدنيا، فى متناولنا طيلة الأربع والعشرين ساعة. إن تجربتنا الملموسة لقدرة حركة ووسائل الانتقال أنستنا أنه، على المستوى التاريخى، تعد سمة الحركة "الجماعية" فكرة حديثة العهد.

إن النموذج السائد للتنظيم الاجتماعى حتى القرن الثامن عشر هو، بالفعل، الانتماء التجمعى: إذ نولد فى مكان ما، فنصبح، من جراء ذلك، منتمين لهذا المكان. أما الانتقالات عبر الطرق، فهى، وبشكل خاص، من قبيل عمل "المسافرين المحترفين"، من قساوسة، وعسكريين، وصيارفة، وقطاع طرق، وتجار... وتكون دائرة التعارف-الداخلى فيما بين الأطراف وبعضها، وكذلك التبادل مقتصرة، بالنسبة للسواد الأعظم، على بضعة أميال تحيط بمقر الإقامة.

ويمر هذا النظام بأزمة فى نهاية العصور الوسطى: فتنتقل حيازة الأراضى من أيد إلى أيد، ولا يجد الأفراد بعد مكانهم فى المنظومة الإنتاجية المحلية، ويصبحون "غير مندمجين": هؤلاء هم المتشردون، الذين يسعون بحثا عن حياة أفضل خارج مجتمع منشئهم. وتبذل السلطات العامة جهدها لتصد سيل هذا التدفق وردع التشرد. وحلول عصر التنوير[٣٨] - قبل الثورة الصناعية بكثير- هو الذى شهد ظهور تصور بديل للحياة الاجتماعية، إذ يعتقد تورجو[٣٩] (Turgot)

---

(٣٨) المقصود القرن الثامن عشر الذى شهد النهضة الفكرية والأيديولوجية التى عملت على اندلاع الثورة الفرنسية. (المترجمة)

(٣٩) أحد أبرز رجال الدولة ورجال الاقتصاد فى فرنسا فى القرن الثامن عشر. (المترجمة)

وسميث[٤٠] (Smith) وغيرهما فى انتقال المجتمعات المبنية على الصلة التجمعية إلى المجتمعات التعاقدية، حيث يضمن السوق، ومناطق ومجتمعات السوق الأكثر رحابة، استخدام المواهب كأفضل ما يكون فى خدمة المصالح الشخصية والجماعية. أما الثورة الصناعية والاضطرابات والتحولات السياسية، مثل الثورة الفرنسية التى ستحل النقابات المهنية، فسوف تتولى الباقى: إذ لن يصبح الأفراد، فيما بعد، مرتبطين بالجماعة التى ولدوا فيها، وسيصبحون أحرارا فى تنقلاتهم. وسوف تخرج أجهزة الضمان والحماية الاجتماعية عن حدود التزامها بأقاليم معينة، وإن كانت الحركية ستصبح، من الآن فصاعدا، حقا للجميع: إن التغير فى رؤية المجتمع تجيز حركة انتقال الأفراد.

أربع ثورات تكنولوجية كبيرة

يمكن أن ينظر إلى تاريخ نظم النقل على أنه سلسلة متعاقبة من الاستجابات للأهداف السياسية، أو الحربية، أو الاستراتيجية: الاهتمام بإبراز وحدة إحدى المقاطعات والسيطرة عليها، مثلا، حينما كان تسين تشى هوانج تى (Ts'in Che Houang Ti)،[٤١] قبل الميلاد بقرنين، يقوم بتوحيد أبعاد محاور عربات النقل حتى يتسنى للمركبة أن تسير فى كل أرجاء البلد، نظرا لأن الأخاديد كانت ذات أبعاد واحدة فى كل مكان، أو أيضا عندما كان السان- سيمونيون (Saint - Simoniens)[٤٢] يرون فى السكك الحديدية الوسيلة لتوحيد "مختلف شعوب فرنسا". كما كان تاريخ الانتقالات استجابة لمشكلة استراتيجية: فإن الاكتشافات العظيمة

---

(٤٠) أحد أبرز رجال الاقتصاد البريطانيين فى القرن الثامن عشر. (المترجمة)

(٤١) إمبراطور صينى (٢٩٥-٢١٠ ق. م.)، مؤسس أسرة كين (٢٢١- ٢٠٦ ق.م.). (المترجمة)

(٤٢) السان - سيمونيون هم أتباع مذهب سان - سيمون الذى نشأ فى فرنسا على يد هذا المفكر، فى أعقاب الثورة الفرنسية. وقد عكف على الإصلاح على المستوى الاجتماعى. (المترجمة).

تدين بشدة لانهيار إمبراطورية المغول التى قطعت الطرق الأرضية أمام الشرق الأقصى، وترجع كذلك إلى الرغبة فى التحرر من "تكاليف الوساطة" التى كانت تسدد للتجار من منطقة الشرق الأوسط والبندقية نظير حركة التبادل... إنه أيضا لخليط من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية، مثلا، عندما كان كولبير (Colbert)[٤٣] يسعى إلى تحسين الطرق لإنعاش الزراعة بزيادة المنافذ الخاصة بها، وحتى يجنب باريس ويلات المجاعات.

كما يمكننا أن نقرأ تاريخ نظم النقل أيضا على أساس تاريخ الثورات التى تمس وتؤثر فى الخطوط الرئيسية لهذه النظم مثل إمكانية التشغيل، مدى ما تغطيه من مساحات،السعة، السرعة، الاستقلالية الذاتية، ومن ثم، تتحكم فى نموها، ووصولها إلى أوج ازدهارها أو هبوطها النسبى.

ولقد بدأت أولى الثورات مع التعجيل بنشر وتطوير القنوات المائية التى تفتح مساحات فى السوق أمام المنتجات ثقيلة الوزن والحمولة، وإن كان مدى المساحات التى تغطيها يظل محدودا، لدرجة أنه فى أوج ازدهار الطريق الملاحى، فإنه لا يتكفل إلا بثلث حركات نقل البضائع.

أما ثانى الثورات فهى ثورة وسائل النقل الجماعى فى الحضر والسكك الحديدية، بحيث تقوم وسائل النقل الجماعى بحل مشكلة السعة والحمولة (بالمقارنة باستخدام العربات التى تجرها الخيول)، ومشكلة السرعة والمدى الذى تصل إليه فى تحركاتها (بالمقارنة بالسير على الأقدام). وتضطلع مقدرتها على التنافس بجزء من نجاحها، وإن كانت الطلبات الجديدة، بما فيها، بالتالى حركات التجارة، هى التى توجه سير نموها. ولقد ارتفعنا من نحو عشرين مليون حركة انتقال بالعربات

(٤٣)كولبير (١٦١٩ – ١٦٨٣) هو من أبرز رجال الدولة إبان حكم الملك لويس الرابع عشر، ولقد أولى اهتماما خاصا بكافة أعمال الإدارة العامة. (المترجمة)

التى تجرها الخيول، عام ١٨٣٠، إلى ١,٤ مليار نقلة بوسائل النقل العام مع مطلع القرن. وتحدث السكك الحديدية تغطية مساحية أكثر اتساعا من الطرق الملاحية، وتحقق سرعة وراحة أكثر من وسائل النقل البرى عبر الطرق، كما تعلم المسافر كيف يتجرد عن الطريق الذى يعبره. وفى أوج ازدهارها فى نقل البضائع (حيث كانت تتحمل ثلاثة أرباع السوق عام ١٩٣٠)، كانت تضطلع بحركة تجارية عشرة أضعاف أكثر من الطرق البرية والطرق الملاحية، وذلك قبل قرن من الزمان.

ومع ظهور المحرك الانفجارى، أصبح الطريق البرى ينافس قضبان السكك الحديدية. ويتغير، مرة أخرى، مدى المساحة الذى يتم تغطيته من حيث الاتساع، وتكون الاستقلالية الذاتية هى القيمة الفيصل: فمع السيارة ذاتية الحركة، نصبح وقتما نشاء، حيثما نشاء. وخلال النصف الأول من القرن العشرين، كان الانتشار محدودا فى أوروبا بسبب النظرة لهذا المنتج على أساس أنه للنخبة المنتقاة (على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التى جعلت منه منتجا للجميع). ومع ذلك، فإن انتقال المسافرين عبر الطرق البرية يفوق الانتقال عن طريق خطوط السكك الحديدية فى الثلاثينيات، كما أن مستوى الحركة بالسيارات، بالنسبة للفرنسيين، حاليا، يفوق بمقدار عشرة أمثال مستوى التحرك الذى شهدوه فى أوج الازدهار العالمى لخطوط السكك الحديدية.

ولم تضطلع الثورة الرابعة، ثورة الطيران، بدور تجارى مهم إلا مع نهايات الخمسينيات ومع ظهور الحاملات النفاثة الضخمة. وهى تفصم عرى المسيرة بالنسبة للثورات الكبيرة التى تسبقها مباشرة وإن كانت متسقة مع اتجاهات تطور أنماط استغلال الوسائل الأقدم: إذ لا تعد التغطية المساحية هى النقطة الجوهرية، بل السرعة والحمولة فوق العقد التى تصل المطارات. ويتضاعف النقل الجوى للركاب خمس وثلاثين مرة فى أربعين عاما. ويرتقى منطق النقل الجوى للأعداد الهائلة فى نهاية السبعينيات مع ظهور نظام Hub and spokes ("العجلة

والتفريعات").[٤٤] وينسجم هذا المنطق مع الاتجاهات الكبرى للعصر: إذ أن الطرق السريعة، والقطارات ذات السرعة الهائلة، واللوجستيك، والنقل البحرى... تفضل الحمولة والسرعة عن رفاهة الخدمة.

فى الحياة اليومية، هناك قانون واحد: أبعد دائما، أسرع دائما، فى الوقت نفسه

هناك، فى مقابل "عرض" السرعة زيادة شديدة فى "الطلب" على التحرك بوسائل النقل ذات المحركات. فهل نتحرك بصورة أكبر؟ نعم، بالنسبة للانتقال لمسافات بعيدة، وتشهد على ذلك سياحة الأعداد الكبيرة. أما فى الحياة اليومية، فلا يتم الانتقال، فى المتوسط إلا من ثلاث إلى أربع مرات يوميا، وهو ما لا يزيد تقريبا عن الوضع فى الماضى، وإن كان قد أصبح يغطى مساحات أطول: فمنذ قرن مضى، كانت أماكن العمل وقضاء الحاجات الاستهلاكية قريبة، أما اليوم، فلقد اختفى (أو يكاد) التسوق فى الحى، كما أصبحت المسافات التى تقطع للوصول للعمل ١٥ كم فى المتوسط، فى البلاد الصناعية. ولقد قيست هذه الزيادة فى المسافات بالتناسب مع المكاسب التى حققتها السرعة، حتى ثبت أن زمن تنقلنا فى متوسطه ثابت، بين ٦٠ و٩٠ دقيقة فى اليوم، ويلاحظ هذا "المعيار" فى الدول الصناعية مثل الدول الفقيرة. وفى السبعينيات، طرح زهافى (Zahavi) افتراض أننا نبحث عن أقصى انتفاع من الفرص التى تتيحها المساحة فى الحضر، تحت ضغط الميزانية-الزمن، وضغط التكلفة. كانت البساطة التى طرح عليها تصوره محلا للنقد، غير أن النموذج الذى قدمه يعتبر واحدا من أشد النماذج صلابة وأقلها

---

(٤٤) أى قيام الركاب بتبديل خطوط الطيران لمواصلة رحلاتهم. (المترجمة)

عرضة للتفنيد. ويمكن توضيح ذلك بثلاثة أمثلة: إن العلاقة بين ميزانية زمن الانتقال متساوية فى العواصم الكبرى بأمريكا، وآسيا، وأوروبا، حيث تختلف كثافة ومستويات وسائل النقل المزودة بالمحركات كل الاختلاف؛ لم تتغير فى فرنسا المدد الزمنية المخصصة للانتقال للعمل، منذ عشرين عاما، بينما تضاعفت المسافة. تتساوى العلاقة بين ميزانية-زمن الانتقال للمقيمين فى وسط المدينة، من يتاح لهم كل شئ فى متناول اليد، ولقاطنى الضواحى المحيطة الذين يكونون، عادة، بعيدين عن كل الخدمات. ويستمر النمو عن طريق الوصول إلى وسائل نقل سريعة، مع تحقيق السرعة فى التنقل، مما يحررنا من الحاجة إلى البقاء بقرب الخدمات، ويحول من هيئة مدننا.

تطور الحركة فى فرنسا

لقد قام الباحثون بتحقيقين حول المواصلات فى فرنسا، فى عام ١٩٨٢ و١٩٩٤، وينصبان حول السكان فى المرحلة العمرية من ست سنوات فما فوق، نلخص فيما يلى أبرز نتائجهما:

- ارتفع عدد السيارات من ١٩ إلى ٢٦ مليون، وزادت "الكمترة"، أو المسافة التى تقطعها السيارة سنويا من ١٢,١٠٠ إلى ١٣,٩٠٠ كم. يرتفع نصيب البالغين من حاملى رخص القيادة بنسبة ١% سنويا ويصل إلى ٧٥%. وتكون الحصة المخصصة للسيارة فى ميزانية الأسر ثابتة، بينما تزداد حصة المسكن، مما يحفز على الانتقال لسكنى المناطق الحضرية المحيطة بالمدن.
- ويثبت عدد التنقلات المحلية عند ٣,٣ حركة للشخص فى اليوم. وينخفض نصيب التحركات للعمل، ويتزايد شق التنقل لقضاء أوقات الفراغ لدى فئة السكان على المعاش. يتراجع المشى وركوب الدراجات، وتركد المواصلات

العامة فى حين تتقدم السيارة. تتزايد المسافات التى تقطع بمقدار الثلث، وإن كان الوقت الذى يقضى فى التنقل يثبت عند ساعة واحدة يوميا. وتفسر زيادة الدخول، وارتفاع أسعار المواصلات العامة، والسيارة، والمسكن، وتطوير الطرق السريعة، جوهر التطورات الحادثة.

- تزيد رحلات السفر التى تتعدى مسافة ١٠٠ كم بنسبة ٤٠%. نحن نقضى تسع وعشرين ليلة خارج مسكننا كل عام، فى مقابل ثمانى عشرة ليلة من قبل. تعد معظم هذه الانتقالات شخصية وللترفيه. ورغم التقدم الذى يطرأ على القطار والطائرة، فإن السيارة تضطلع بثلاث أرباع حركات التنقل. تزيد المسافة الكلية التى تقطع بنسبة ٧٠%، ويتحرك كل واحد من المقيمين (من ٦إلى ٩٩ عاما وأكثر!) على مساحة ١٤,٠٠٠ كم خلال السنة.

من المدينة المتراصة إلى المدينة ذات الحقول والأرخبيل الحضرى

كان يمكن أن تصل كثافة المدن الكبرى فى العصور الوسطى، إلى ١٠٠,٠٠٠ نسمة فى الكم٢. وعلى الرغم من ارتفاع عدد السكان من عشرة أضعاف إلى مئة ضعف، فإن هذه الكثافة، وقت الذروة فى المواصلات العامة، كانت قد انخفضت فى المتوسط إلى النصف. ثم انخفضت هذه الكثافة أيضا إلى النصف خلال ٤٠ عاما من انتشار السيارات. ولقد جعلت المواصلات السريعة من النمو الحضرى، والحد من الكثافة، وتخصص المساحات شيئا ممكنا. ولقد ربطت المواصلات العامة النمو الحضرى والتخصيص الوظيفى والاجتماعى للمساحات بإعادة توزيع الكثافة تحت ضغط التخطيط التمركزى الذى ينبع ويتفرع من مركز واحد. وقلب ظهور السيارة هذا الوضع: فعندما تسمح الدخول بتعدد امتلاك

السيارات، وعندما تزيد الطرق العرضية الفرعية من سرعة التنقل فى شكله اللا شعاعى، فإن السيارة تنقل ليس فقط الأشخاص بل أيضا أماكن الإقامة (الإقامة فى الضواحى الحضرية المحيطة بالمدينة) وأماكن النشاط (المتاجر شاسعة المساحات، مراكز الترفيه). وتجد العائلات الفرصة لتصبح من ذوى الأملاك، ولتحظى بما يتيحه الحضر من متع، فى وقت معقول، ولتجد الفرصة للتخلص من التقلبات (الفعلية أو المفترضة) للمدن، كما تجد الشركات، التى تقع بجوار الطرق العرضية الفرعية، فرصا عقارية، وإمكانية جيدة لكى تتمتع بمنظر جيد، مع إمكانية ممتازة للوصول إليها.

وهناك نموذج جديد للنمو الحضرى، أكثر براعة، يتم تنفيذه الآن، ينتفع فيه، هذه المرة، بجودة الخدمات العالية للغاية التى تتيحها الشبكات التى تصل بين الحضر، وهو نموذج تجمع العدد الهائل، والربط بين المدن فى شبكة تشكل أرخبيلا حضريا إقليميا: فالتشارك فى "سوق كبيرة" (للعمل، للاستهلاك، لوسائل الترفيه) قد فسر النمو الحضرى. وتسمح جودة الخدمات التى توفرها الشبكات التى تصل بين المدن اليوم بالإقامة فى مدينة متوسطة مع المشاركة والتواجد فى سوق العمل بمدن أكبر. ويمكن لمدن متوسطة أصبحت أكثر قربا بفضل سرعة الوصول إليها، أن تكون سوقا متفردة للعمل أو للاستهلاك.

وتحظى هذه النماذج بميزات، وإن كانت لا تخلو أيضا من نقاط الضعف. فالاستعمال المكثف للسيارة يظل مكلفا للفئات المتواضعة. إن المنزل الذى يقع على ضواحى المدينة يكرس لتنقلاته، فى المتوسط، ثلاثة أمثال الطاقة التى يستهلكها المنزل "الحضرى" المشابه، الذى يقع داخل المدينة. ويمكن أن تتسبب الكثافة المرورية داخل نطاق الحضر فى مشاكل احتقان المرور وشغل المساحات العامة، بينما يظل مطلب التمتع "بالمدينة الهادئة" ملحا.

النقل فى المدن وتطوره فى العالم

يمكن أن يتم نقل البضائع بالعربات التى تسير فى الطرق البرية، وخطوط السكك الحديدية، والبحر، والجو، والطرق الملاحية، والقيادة، وأيضا استخدام الحيوانات. وفى التسعينات، يقدر بنحو ٧٠٠٠ مليار طن- كم (طك)[٤٥] حجم حركات النقل التجارية العالمية بالسكك الحديدية، وبنحو ٥٠٠٠ مليار للتجارة فى الطرق البرية، و١٠٠٠ مليار للتجارة بالطرق الملاحية، و٧٣ مليار للتجارة عن طريق الجو، و٣٢٠٠٠ مليار للتجارة عن طريق البحر. ويرجع لكل ساكن فى كوكب الأرض نقل ٢٥٠٠ طن-كم بالطرق الأرضية، و٦٠٠٠ طن-كم بالطرق البحرية. وإذا ما كان فى مخيلتنا صورة الرجل قوى البأس، الذى يمكن أن ينقل "طك" يوميا (٥٠ كج على مساحة ٢٠ كم)، فكل ساكن من سكان كوكب الأرض يحتكم على ما يعادل سبعة "مساعدين آليين" بالنسبة للنقل البرى فقط. أما نقل الركاب فيتم بواسطة وسائل متنوعة: السير على الأقدام، الدراجة، الدراجة ذات المحرك، السيارة، الحافلة، القطار، الطائرة. ويقطع كل ساكن من سكان الأرض، فى المتوسط، مسافة ٥٠٠٠ كم فى العام (١٤ كم يوميا)، منها ٦٠٠ كم سيرا على الأقدام أو بالدراجة، و٤٤٠٠ بالنقل بوسائل مزودة بمحرك. وتضطلع السيارة بنصف هذه الحركات، والحافلات بأقل من الثلث بقليل، والسكك الحديدية والطائرة، كل منها، بأقل من ١٠%. ويرتفع التفاوت بين الأشخاص والبلدان كما يرتبط بالتقدم. وبالنسبة للبضائع، وبالاقتصار على السكك الحديدية والطرق، تصل حركة النقل إلى ٧٠٠ طك فى الدول النامية، و٥٢٠٠ طك فى "منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى"، وهو الفارق الذى يقترب من تفاوت الثراء بين الأشخاص. ويمكن لهذه النسبية أن تكون مثارا للدهشة، لأن اقتصاديات الدول المتقدمة يعتريها التفتت أكثر فأكثر، ولكن فى المقابل، يتم تبادل المنتجات على نطاق أسواق أكثر اتساعا،

---

(٤٥)حاصل نقل ٢٠ طن على مساحة ٥٠ كم "يعطى" ١٠٠٠ طن-كم (١٠٠٠طك).

مما ينتج عنه تعويض آثار التفتت عن طريق زيادة مسافات الشحن. وبالنسبة للمسافرين، فيتعين أن يؤخذ بعدان على الأقل فى الاعتبار. أولهما، الاحتكام على وسائل التنقل الفردية، وخصوصا السيارة، وإذا ما قسنا التفاوت بين الجنوب والشمال على أساس معدل التجهيز بالسيارات، فإنه يتراوح بين ١ إلى ٣٠. أما التفاوت فى المسافة التى تقطع بالنسبة لمجموع الوسائل، فإنه يقل عن ذلك، بما أنه يتراوح من ١ إلى ٦،٨، وهو ما يمكن أن يقارن فى مقداره بالتفاوت بين الثروات. ويرجع ذلك بالفعل إلى أن السير على الأقدام، واستخدام الدراجة، وسائر الوسائل ذات العجلتين والمحرك ووسائل النقل العامة تلعب، فى الجنوب، دورا أكثر أهمية جدا مما هى عليه فى العالم المتقدم. كما يلاحظ أيضا التفاوت الكبير فى العالم المتقدم، داخل كل بلد أو حتى كل مدينة. ولذلك، فإن سهولة الحركة فى أمريكا تكاد تكون ضعف الحركة فى أوروبا تقريبا. وهكذا تتسبب أقلية من السكان شديدة التنقل والحركة فى أغلبية التحركات المرورية بالسيارات ومن ثم فى الإحساس بكون المدن "مجتاحة" بالسيارة.

إن ديناميكية الحركة للأشخاص والممتلكات تظل قائمة وفق اتجاه يزيد تصاعدا: فتصاعد معدل نقل الشحنات بالسفن والطائرات يرتبط بالنمو الاقتصادى بسبب الآثار العكسية للتفتت وتجميع السوق. ويمكن تفسير الاتجاهات المتصاعدة المتباينة لنشاطات طرق النقل (أقل من ١% للسكة الحديدية والطرق المائية، أكثر من ٤% للطرق البرية، والبحر والطائرة) على أساس عنصرين أساسيين: الاتجاه نحو التعامل على المستوى الدولى، والذى يتناسب مع طرق النقل البحرى والجوى، وتزايد القيمة بالنسبة لطن البضائع: فكلما علت قيمة الشيء، كلما تم نقله بوسائل سريعة ومكلفة. وبالنسبة للمسافرين، فإن زيادة الدخل تتيح تخصيص جزء ترتفع قيمته (فى البلدان التى فى طريقها نحو زيادة استخدام وسائل النقل ذات المحركات) أو تخصيص حصة ثابتة من الدخل المتزايد لدواعى النقل. ويتيح هذا

الإنفاق المتزايد "شراء السرعة" بغية مد "الغطاء البيئى".[٤٦] ففى البداية، تم استبدال عملية السير الطويل على الأقدام بالدراجات أو بوسائل النقل العامة، ثم بالـدراجات ذات المحركات والدراجات النارية (كما هو الوضع حاليا فى آسيا). واعتبارا مـن مستوى معين من الثراء، ووفقا لسياسات الدول فيما يتعلق بالسيارات (من سياسـة القمع والتقشف شديدة الصرامة كتلك المطبقة فى سنغافورة إلى الانفتاح الكامل فى بانكوك)، فإن امتلاك سيارة يصبح من الأشياء الممكنة. إن امتلاك سـيارة يعنـى النجاح الاجتماعى، ويتيح عادة – ولكن ليس دائما- التنقل بسرعة أكبر، والتمتـع برحلات خارج المدينة، قبل أن تصل هذه الإمكانية، فى مراحل لاحقة، إلى قاطنى المدن الذين يعيشون فى "الضواحى" المحيطة على الحدود.

عطش شديد للبترول

تعتمد وسائل النقل بصورة شبه قصرية على البتـرول (أكثـر مـن ٩٥%)، ولديها كثافة للطاقة (ثقل الطاقة فى الخدمة المقدمة) مرتفعة للغاية. فأكثر أشكال النقل استهلاكا للطاقة تتطور بسرعة، كما أن التفاوت فى استهلاك الطاقـة بـين منـاطق العالم يزيد بنسبة أكبر جدا عن التفاوت فى ثرواتها. ومن كل طنين مـن البتـرول، يذهب طن أو أكثر إلى وسائل النقل –أى ١،٧ مليار طن- وهو ما يعنى ٣٧٨ لتـر وقود لكل ساكن من سكان كوكب الأرض بالنسبة إلى مجموع وسائل النقل. ويمثـل استخدام المركبات الشخصية نصف الاستهلاك، بينما يستهلك النقل البرى للبضـائع الثلث. أما الطيران، فاستهلاكه فى حالة تصاعد شـديد، فهـو يشـكل ١٢ % مـن معدلات الاستهلاك. ويظل الاستهلاك مركزا فى الدول المتقدمة (١٦% من السكان، ٦٤ % من معدلات الاستهلاك): ففوارق الاستهلاك مرتفعة جدا عن فروق الثراء.

---

(٤٦) الاكتفاء وضمان سرعة النقل. (المترجمة)

إن فاعلية الطاقة لوسائل النقل (أى الطاقة اللازمة لإنتاج وحدة حركة) متغيرة للغاية. كما تتطلب وسائل النقل العامة من مرتين إلى ثلاث مرات أقل من الطاقة المستخدمة للسيارة بالنسبة لعلاقة الراكب-الكيلومتر (أى ما يتعلق براكب واحد يتم نقله على مساحة كيلومتر واحد)، أما الطائرة فى الرحلات الداخلية فمن ثلاث إلى أربع مرات أكثر، ويستهلك نقل البضائع بالطرق الجوية من عشر إلى ثلاثين مرة أكثر من النقل البحرى لكل حاوية. وتعد فاعلية الطاقة للسكك الحديدية أفضل من فاعليتها فى الطرق، كما أنها تتمتع، فضلا عن ذلك، بميزة اللجوء عادة إلى استخدام الكهرباء.

وتستهلك وسائل النقل اليوم أربعة أضعاف حجم البترول المستخدم من أربعين عاما. وعلى الرغم من أن هذا التطور يعتمد على ظواهر أساسية (موجات التحول إلى استخدام وسائل النقل المزودة بمحرك والتى تشمل، وبالتتابع، أمريكا الشمالية، أوروبا، اليابان، ثم بعض البلدان النامية، مع انفجار ثورة النقل الجوى)، فإن ازدياد الاستهلاك بعيد عن أن يكون بهذا الانتظام ويعتمد على الظروف العالمية الخاصة بالبترول. وإذا لم نأخذ سوى "منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى" كمثال، فإننا نجد أن معدلات استهلاك وسائل النقل يزيد بسرعة أشد من النشاط الاقتصادى، فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٣، عندما تتناقص أسعار البترول الخام. وفى أثناء أزمات البترول (فى فترة ١٩٧٣-١٩٨٢) تنمو معدلات استهلاك وسائل النقل مرتين أقل من نمو الاقتصاد. ويلعب المستهلكون دورا فى هذه التطورات (فانخفضت المسافة التى تقطع بالسيارة بنسبة ١٥% أثناء الأزمات، ثم ارتفعت بنسبة ١٥% منذئذ). كما يلعب مصنعو وسائل النقل أيضا دورا مهما. ومن ثم، فإن متوسط استهلاك السيارات قد تم قسمته على إثنين فى الولايات المتحدة الأمريكية فيما بين عامى ١٩٧٣ و١٩٨٦، ولكنه قد استقر منذ هذا الحين فى مستوى أعلى من المستوى فى أوروبا: فعندما يكون سعر الوقود منخفضا، لا

تندرج فى هذا السياق تقنيات التحكم فى الطاقة، ويتوجه الطلب نحو المركبات الأكثر ثقلا: إذ يعتمد دخول التكنولوجيا، فى الواقع الفعلى، على الظروف الاقتصادية، التنظيمية أو الضريبية التى لا يمكن أن تحددها سوى السلطات العامة.

وماذا عن الغد؟

مضى خمسون عاما على طفرة التطور المذهل الذى حدث فى مجال الطيران. وإذا ما كنا نعتقد فى حركة التاريخ المطردة، قد يكون من المنطقى إمكانية توقع الثورة القادمة... وتكون ممارسة هذا التوقع صعبة إذ لا يظهر أى نظام يعد جديدا بصورة جذرية. وإذا ما نظرنا إلى السمات الأساسية المميزة للأنظمة، فإننا نحتكم على ثلاثة أنماط كبرى لها: وسائل نقل محلية للأعداد الهائلة (المترو، وشبكة القطارات المحلية السريعة RER)،[٤٧] وهى تكون ملائمة حيث تغلب مقتضيات ضيق المساحة؛ وهناك وسائل النقل للمسافات الطويلة، السريعة، والمهيئة للأعداد الهائلة (النقل الجوى، لوجستيك[٤٨] النقل فى الطرق البرية، القطار ذى السرعة الكبيرة، رحلات "حول العالم"...) التى تحقق الانتقالات الطويلة بأسعار معقولة؛ وكذلك النقل بالوسائل "الذاتية" أى السيارة، والذى يسيطر على السوق فى البلدان المتقدمة.

وهناك مرحلة فاصلة أخرى قد تفترض التوفيق بين الاستقلالية الذاتية والسرعة والسعة المتزايدة. أما هذه الصورة-النموذج، فهى للإنترنت، وإن كان لا يتيح التوصل إلى خاصية الاتصال وجها لوجه، ولا نقل الأشياء ماديا، كما أنه لن

---

(٤٧)وهى موجودة فى فرنسا. (المترجمة)

(٤٨)وهى مجموعة العمليات والوسائل التى تتحكم فى منظومة النقل. (المترجمة)

يحل محل القيام بزيارة لنهر الكـانيون العظـيم،[٤٩] مـثلا، أو إلـى مستوصـف المرحومة الأم تريزا. وفى المقابل، فلا مجال للشك أنه يتعين أن نتعلم كيفية تصور الحركة المادية مع الحركة الافتراضية معا. ولقد علمنا التاريخ أن كل وسيلة مـن وسائل الاتصال قد أوجدت لها مساحة السوق الخاصة بهـا وأن نشـر التبـادلات والانتقالات كان دائما له الأفضلية عن التبديل فى أشكال وسائل النقل. بل والأكثـر من ذلك، فإن التقنيات تدعم بعضها البعض، فلقد صاحب تطور التلغراف (البـرق) السكك الحديدية، أما وسائل النقل ذات السرعات الهائلة فإنها تتطلب تقنية إلكترونية معقدة. فالإنترنت "لا يوقع قرار الحكم بموت" وسائل النقل، ويسـتدعى الأمـر أن تخضع هذه الوسائل للتطوير والتجديد حتى "تتماشى" مع متطلبات، ولكن أيضا مع مقتضيات، القرن المقبل.

وسوف نتطرق للمستقبل انطلاقا من مشكلات الواقع، مـع سـعينا لإيجـاد الطرق التى من شأنها التخفيف منها. ولنبدأ بالمشكلات: إن معظم النظم لدينا تحدها السرعة القصوى: جدار الصوت هنا، حاجز ١٣٠كم/ ساعة هناك، إلخ. وليس من المرجح إلا فى أقل الحدود أن يتم التخلص من هذه الضوابط على المدى الزمنـى المتوسط. وقد يستثنى من ذلك المجال البحرى فقط، بفضل السفن السريعة، إذا مـا نجحت فى ذلك. ثم إن وسائل النقل هى أساس تكوين الآثار الخارجية ذات التـأثير السلبى على الإنسان والبيئة (من ضوضاء، وتلوث، واسـتيلاء علـى المسـاحات العامة بسبب تدفق المرور، الاحتقان المرورى، عدم الأمان على الطـرق البريـة، الإسهام فى تكوين ظاهرة "تأثير الصوبة"؛[٥٠] كما أنه لابد لوسائل النقل أن تكـون فى متناول الجميع، لأنه لا يمكن لمجتمع يعتمد على الحركة أن يتجاهـل هـؤلاء

(٤٩)ويقع فى الأريزونا. (المترجمة)

(٥٠)وهى احتجاز الحرارة وارتفاع معدلاتها بسبب تجمع الغازات الملوثة وتكوينها طبقة سميكة تحول دون انعكاس أشعة الشمس. (المترجمة)

الذين قد يكون وصولهم إلى رفاهيات الحضر اللطيفة، وإلى أسواق العمل أو الاستهلاك من الصعوبة بمكان (الأشخاص المسنون) أو مكلفا (الأفراد ذوو الدخل المتواضع القاطنين فى الضواحى المجاورة لحدود المدينة). أما "الحلول"، فهى تندرج تحت بندين، على الأقل. البند المؤسسى وهو يحدد القواعد المنظمة لشغل المساحة، التشارك فى الطرق، المواصفات الفنية للسيارات، كما أنه يمكنه أن يدير حركة الطلبات بتعريف الأسعار والضرائب... أما البند التكنولوجى، فهو يضطلع باقتراح الممكنات، والفرص الجديدة.

وفى مقدور البند المؤسسى أن يقدم الكثير دون اللجوء للبند الفنى: فتحديد السرعات، والإجبار على ارتداء حزام السيارات قد ساهما فى خفض نسبة عدم الأمان على الطرق؛ ومن الممكن أيضا أن يسهل إيجاد تقسيم آخر فى حارات الطرق من استخدام وسائل النقل "الخفيفة" (مثل الزلاجات، والدراجة)، وتحسين سرعة الحافلات (الأتوبيسات)، كما يمكن لنظم التشارك فى استخدام السيارات أن تساعد الأشخاص ذوى الموارد المنخفضة، على فترات وبصورة غير منتظمة، وأن تتيح بديلا أمام هؤلاء الذين لا يستخدمون سياراتهم إلا قليلا مع المساعدة على نشر تقنيات جديدة للدفع والتسيير؛ أما التوسع الحضرى فيمكن أن يتم توجيهه إلى أنماط تساعد أكثر على التقليل من الاعتماد على السيارات إذا ما كان قد تم إعادة النظر فى المساعدات التى تمنح سعيا للتملك؛ وقد يكون من الممكن التخفيف من التدهور الباعث على القلق بشأن تكاليف وسائل النقل العام وذلك عن طريق تغيير السياق المؤسسى لها. كما يستطيع البند المؤسسى الكثير أيضا لنشر التقنيات، مثلما رأينا بالنسبة "لوعاء التحفيز" الذى اعتمدته أوروبا بعد الولايات المتحدة الأمريكية بعشرين عاما، ولا غنى عنه، بلا شك، فى المساعدة على إدخال تقنيات جديدة.

وفى البند التكنولوجى، هناك مجالان يتعين أن يشحذا الأذهان من الآن وحتى ثلاثين عاما قادمة:

- أولهما دمج تقنيات تكنولوجيا الاتصال مع وسائل النقل التى تعمل على الطـرق البرية (فهذا الاندماج قد تحقق وبشدة فى وسائل النقل الجوى والسكك الحديدية). وبداية، فهذا الدمج قد يكون مفيدا فى تطور زاوية التطرق للحركة "من الوجهـة المجتمعية"، بتسهيل الصفقات من كل الأنواع (تنظيم "التشـارك فـى اسـتخدام السيارة"، تحسين توصيل الخدمات الحضرية بشكل متكامل والوصول بهـا إلـى أعلى درجة... إلخ). ومع ذلك، فإن مجال المساعدة على التحكم وإدارة التـدفق المرورى، من منطق السيطرة على انعدام الأمان وزيادة السـعات والسـرعات، هو الذى يمكن أن يتم فى إطاره تصور خطوات محسوسة للتقدم. وفـى "أدنـى تصور ممكن للوضع"، فإن المنتفعين بالخدمات أكثر دراية بما يحدث فى الشبكة الخاصة بهم (حمولات، أحداث، إلخ)، ويجيدون اسـتخدام معلومـاتهم لصـالح عملهم الخاص، كما يمكنهم، إذا سمح القانون بذلك، أن يحددوا تعريفة اسـتخدام شبكتهم، بصورة تطويرية وأوتوماتيكية، بمجرد أن يتم تحديد المركبات. كما يتم إخبار السائقين، عن طريق الشبكات، بالمشكلات المتوقعة والحلول البديلة، وتقدم لهم المساعدات فى القيادة (على سبيل المثال: الرادار ضد الاصطدام، التحكم فى رحلة الطريق، كشف درجة اليقظة، إلخ)، واستعدادات الطـوارئ (الاسـتدعاء الأوتوماتيكى للنجدة عندما تفلت مخدة الهواء...). ووفقا لهذه الرواية، فإن الشق الأساسى من القرارات يظل بين يدى السائق. وفى رواية أكثر طموحـا، فـإن "اللبنتين التكنولوجيتين" الأساسيتين، ألا وهما تحديد وتعريف المركبات، فإنهمـا توضعان فى خدمة تحويل القيادة إلى عملية آلية، عن طريق التحاور التفـاعلى بين المركبة/البنية الأساسية والمركبات المجاورة. فتقوم المنظومة بالتوفيق بـين الاستقلالية الذاتية وما تأخذه النظم على عاتقها من تحقيق سرعات وسعات أكبر مع مستوى أفضل من الأمان.

- أما المجال الثانى الكبير فهو يتعلق بخفـض اسـتهلاك الطاقـة فـى وسـائل المواصلات وتنويعها. إن وسائل المواصلات تستهلك اليوم أربعة أمثال الطاقـة

المستهلكة منذ أربعين عاما. فإذا ما أخذنا فى الاعتبار زيادة عدد سكان الأرض بنسبة ٥٠ % خلال ثلاثين عاما مع زيادة اقتصادية بنسبة ٢ % للفرد، فيمكننا أن نستشرف زيادة الحركة بنسبة ٨٠ % للفرد، أى زيادة إجمالى الحركة للفرد بنسبة ١٧٠ %، مع تسجيل ارتفاع أشد بالنسبة لاستخدام الطائرة والسيارة. وقد يكون التطور فيما يتعلق بالبضائع، بهذه النسب نفسها، مع زيادات أكبر بالنسبة للطيران، والنقل البحرى للحاويات، والأوزان الثقيلة. وإذا ما ظلت فعاليات الطاقة لمختلف وسائل النقل على مستواها الحالى، فإن الطلب على البترول سوف يتضاعف ثلاث مرات. ويجب أن تواجه هذه الواقعية فى الرؤية مسألة التحكم فى انبعاث ثانى أوكسيد الكربون بغية اتقاء التغير المناخى، وكذلك الالتزامات الدولية التى اتخذت فى هذا الصدد، بشأن الاستقرار المناخى. ولقد التزم مصنعو السيارات الأوروبية بتقليل استهلاك المركبات للطاقة بنسبة ٢٥ % خلال خمسة عشر عاما. ويتكفل مصنعو السيارات بتطوير أنظمة جديدة (مركبات من مزيج من المكونات، مركبات تسير بالكهرباء، وبالغاز، والبطارية ذات الوقود، إلخ)، ويعد ثقل حجم الاستثمارات المطلوبة أحد أسباب استراتيجيات الاتحاد، والدمج، وإعادة الشراء التى لوحظت مؤخرا. ولن تدخل هذه التقنيات الأسواق إلا ببطء، ومؤيدة بدعم فعال من قبل السلطات العامة، فى صورة تنظيمية أو ضريبية، على هيئة خدمات تأجيرية تفيد فى الترويج لهذه التقنيات.

ويتبلور اليقين إذا: إن مستويات الحركة المتصاعدة التى يطمح لتحقيقها سكان كوكب الأرض سوف تتطلب مبادرات تقنية كبرى من قبل مصنعى وسائل النقل، وجهود تنظيم وتوجيه مهمة للتطوير من جانب السلطات العامة.

المراجع

– Beaucire (F.), « Les transports collectifs devant l'extension des banlieues », *in Un siècle de banlieue parisienne*, sous la direction de Fourcaut (A.), Paris, L'Harmattan, 1988.

– Bieber (A.), Massot (M. H.) et Orfeuil (J.-P.), « Questions vives pour une prospective de la mobilité quotidienne », *Synthèse Inrets*, n° 19, 1993.

– Blosseville (J.-M.), *La Route automatisée*, Paris, Inrets, 2000.

– Dupuy (G.), *La Dépendance automobile*, Paris, Anthropos, 1999.

– Gallez (C.) et Orfeuil (J.-P.), « Dis-moi où tu habites, je te dirai comment tu te déplaces », *in Données Urbaines* n° 2, sous la direction de Pumain (D.) et Mattei (M.F.), Paris, Anthropos, 1998.

– Grubler (A.) et Nakicenovic (N.), *Evolution of Transport Systems : Past and Future*, Luxembourg, Autriche, IIASA, 1991.

– Kenworthy (J.) et Laube (F.), *An International Sourcebook on Automobile Dependence in Cities 1960-1990*, University Press of Colorado, 1999.

– Orfeuil (J.-P.), *Je suis l'automobile*, Paris, Éditions de l'Aube, 1994.

– Papon (F.), *Panorama de la mobilité non motorisée au niveau mondial*, Paris, Inrets, 1998.

– Schafer (A.), « The global demand for motorized mobility », *in Transportation Research A*, vol 32, n° 4, 1998.

– Studeny (C.), *L'Invention de la vitesse*, Paris, Gallimard, coll. « Bibliothèque des Histoires », 1995.

– Wiel (M.), *La Transition urbaine*, Bruxelles, Mardaga, 1999.

وسائل النقل الجوى[٥١]

جان- كلود زيف

Jean-Claude ZIV

ترجمة: د. أمانى فؤاد حنا

مراجعة: أ.د. محمد على الكردى

بعد أن نشرع فى تقديم الفاعلين الرئيسيين للنقل الجوى فى العالم وفى فرنسا، سوف نقوم بوصف كيفية تنظيم المهنة وأنماط سير العمل بها. وسوف نأتى، بعد ذلك، بإجابة لعدد من التساؤلات المتعلقة بسير العمل فى هذا القطاع: لماذا التأخير؟ ما هو الارتباك والتعطل؟ هل سيتم أيضا الاستمرار فى طرح النقل الجوى لمتناول العامة؟

لقد تغير مشهد النقل الجوى بشدة عن بداياته مع مطلع القرن العشرين. فبدءا من الطائرة التى قام بتصنيعها كليمون أدير (Clément ADER)، ورحلات الطيران الأولى عبر المانش، مرورا بملحمة نقل البريد الجوى، والعبور الصعب لسلسلة جبال الأند مع مارموز (MERMOZ)، وسانت-إيكسوبيرى (Saint-EXUPERY)، صنع قرن من التقدم التقنى،[٥٢] من هذا الشكل من النقل، عنصرا لا غنى عنه، ولا يمكن إغفاله فى حضارتنا. وفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية هى التى شهدت تطور مهنة ونوعية العرض. فقبل ذلك، كان استخدام وسائل النقل

---

(٥١)نص المحاضرة رقم ١٠٨ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٧ إبريل ٢٠٠٠.

(٥٢)أنظر، فى هذا الموضوع، أعمال كلودين فونتانون Claudine FONTANON، سجل المحفوظات الوطنى للفنون والمهن، ومدرسة الدراسات العليا فى العلوم الاجتماعية، حول تاريخ الميكانيكا فى مجال الطيران. على سبيل المثال: "Histoire de la Mécanique Appliquée après 1880"، منشورات تاريخ وفلسفة العلوم، عدد ٤٦، ١٩٩٨، ص. ٥٧-٨٩.

الجوى مقصورا على صفوة محظوظة، وعلى خدمات مثل البريد. ولقد ساهمت الحربان[٥٣] وبشدة فى تنمية التكنولوجيا، إلا أنه منذ السبعينيات، وخاصة فى الثمانينيات بعد حدوث "الارتباك"، أصبحت وسائل النقل الجوى، حقا، "فى متناول العامة". وهى اليوم فى متناول أكبر عدد من الأفراد.

تنظيم المهنة

التنظيم السياسى

توجد العديد من المنظمات الدولية التى تدير سير العمل للنقل الجوى. فعلى المستوى السياسى، هناك منظمة الطيران المدنى الدولى (OACI)،[٥٤] التى قامت بإنشائها هيئة الأمم المتحدة وقت عقد اتفاقية شيكاغو لعام ١٩٤٤. ويقع مقر منظمة الطيران المدنى الدولى فى مونتريال. أما أهداف المنظمة فهى: "تنمية تقنيات وأصول الطيران الجوى الدولى والنقل الجوى الدولى، وذلك بتوفير الأمان للطيران المدنى فى العالم، وبتشجيع تطوير المطارات والطرق الجوية، ووضع كافة الدول الأعضاء على المستوى نفسه مع ضمان حقوقهم". إن منظمة الطيران المدنى الدولى، بوصفها تنبثق عن منظمة الأمم المتحدة، هى منظمة للدول، ولديها دور أساسى فى وضع اللوائح التنظيمية.

وهناك منظمة أخرى، لها ذات الطابع، تم تأسيسها فى إطار الاتحاد الأوروبى فى بروكسل وهى: اللجنة الأوروبية للطيران المدنى (CEAC).[٥٥] وتتطابق أهدافها ووظائفها مع تلك التى تختص بها منظمة الطيران المدنى الدولى،

---

(٥٣) المقصود الحرب العالمية الأولى والثانية. (المترجمة)

(٥٤) OMCI: Organisation de l'Aviation Civile Internationale L'

(٥٥) CEAC: La Commission Européenne de l'Aviation Civile

ولكن، بالنسبة لأوروبا. ويبلغ عدد أعضاء اللجنة الأوروبية للطيران المدنى إحدى وثلاثين دولة. كما توجد منظمة أوروبيـــة لـــلإدارات العامـــة للطيـــران المـــدنى (DGAC)،[٥٦] تتكون من تسع عشرة دولة، وكـــذلك هيئـــة الطيـــران المتحـــدة (JAA)،[٥٧] التى تلعب، يوميا، دورا نشطا فى سير عمل المهنة: إصدار الشهادات للأجهزة، وضع اللوائح التنظيمية الأوروبية، الأنشطة التى يزاولها طاقم العـــاملين (الجوانب الاجتماعية)، إلخ. وأخيرا، علـــى المســـتوى الأوروبـــى، يجـــب ذكـــر أوروكنترول (Eurocontrol)، وهى منظمة على درجة كبيرة من الأهمية إذ أنهـــا تضطلع بتجميع عمليات التحكم فى النقل الجوى الأوروبـــى فـــى مركـــز واحـــد. ولمنظمة أوروكنترول وحدها الحق فى السماح بحركة الأجهزة. ولا يمكن القيـــام بأى حركة إقلاع دون الحصول على تصريح (وهى الآن، فى الغالب، إلكترونيـــة) منظمة أوروكنترول فى بروكسل.

التنظيم المهنى

تعد الرابطة الدولية للنقل الجوى (IATA)،[٥٨] المنظمـــة المهنيـــة الدوليـــة الرئيسية، ويقع مقرها فى مونتريال، مثل منظمة الطيران المدنى الدولى. وتهـــدف إلى "الارتقاء بالنقل الجوى الآمن، المنتظم، والاقتصادى، لنفع شعوب العالم، وتنمية التجارة، ودراسة مشكلات النقل الجوى." إن معظـــم شـــركات الطيـــران الجويـــة العالمية أعضاء فى رابطة (IATA)، (مسافرون أو شحن حمولات)، ممـــا يتـــيح وضع عدد من اتفاقات المبادلة بين الشركات، مثل قبول تذكرة نقل لشركة أخـــرى،

---

(٥٦) DGAC: L'Organisation Européenne des Directions Générales de l'Aviation Civile.

(٥٧) JAA: Joint Aviation Authority

(٥٨) International Air Transport Association IATA

مظهرة بنظام موحد مضبوط، أو قيام شركة بإصدار تذكرة نقل تخص جـزء مـن رحلات السفر على شركات منافسة. ومن بين النشاطات الرئيسية للرابطة الدوليـة للنقل الجوى (IATA)، يمكن أن نذكر:

- اتفاقيات الشحن التجارية (القبول المتبادل لتذاكر النقل، الاعتـراف بالتعريفـات "المنشورة"،... إلخ.).
- إدارة غرفة تعويضات لتذاكر السفر. وتتيح هذه الغرفة، علـى سـبيل المثـال، التعويض عن الرحلات التى تم القيام بها على شركة ما بموجب تذاكر أصدرتها شركة أخرى. ومن الممكن قياس ذلك بالتماثل مع النظـام المصـرفى، بتشـبيه تذكرة الطيران بالشيك المصرفى. ولإتمام التحـويلات، يـتم اسـتخدام العملـة المناسبة للنقل الجوى، ألا وهى وحدة التحويل المالى Financial Conversion Unit، (FCU). ويتعين، بطبيعة الحال، أن يأخذ مبدأ التعويض فـى اعتبـاره التغيرات المطردة فى العملات الخاصة بمختلف البلدان التى يتم فيهـا إصـدار تذاكر النقل. وهكذا، ففى الماضى، كان من الممكن، فى بعـض الـبلاد، مثـل نيجيريا، إصدار تذاكر على الخطوط المباشرة بين أوروبا والولايـات المتحـدة الأمريكية، أرخص فى السعر مرتين عما إذا كان سيتم إصدارها مـن أوروبـا، وكان يتم، على سبيل المكافأة، التمتع برحلة بين إفريقيا وأوروبا، مع ما يلى:
  - التنسيق بين المطارات المشبعة، المكتظة.
  - خطط السداد المصرفى.
  - الاعتراف بوكالات الرحلات. وتعد هذه المهمة ذات أهمية خاصة لحماية المنتفعين وضمان السداد للشركات. فلا يمكن، بالفعل، لأية وكالـة غيـر معتمدة من الرابطة الدولية للنقل الجـوى (IATA) أن تصـدر تـذاكر طيران، بل يجب أن تستصدرها، سواء بشكل مباشر، عن طريق شـركة طيران، أو بواسطة وكالة أخرى معتمدة. وفى مقدور الوكالة المعتمدة أن

تصدر التذاكر، مباشرة، على طابعتها، عن طريق "نظام التوزيع الإجمالى" الخاص بها Global Distribution System (GDS)، مثل أماديوس AMADEUS، وكذلك على أية شركة عضو فى الرابطة الدولية للنقل الجوى (IATA). ويتم فرض شروط إيفاء[٥٩] غاية فى الصرامة على الوكالات المعتمدة وكذلك شروط للدفع، فى نهاية الشهر، عن طريق الاقتطاع. وكل تأخير فى السداد يؤدى إلى شطب الوكالة المعنية بواسطة الرابطة الدولية للنقل الجوى (IATA).

وفى أوروبا، توجد منظمتان مهنيتان، رابطة الخطوط الجوية الأوروبية Association of European Airlines، (AEA) وهى عبارة عن "IATA" أوروبية، والرابطة الإقليمية الأوروبية للخطوط الجوية European Regional Airline Association (ERAA) التى تضم الشركات الإقليمية التى تخدم المناطق عن طريق نظام هوبز hubs،[٦٠] والشركات الوطنية الكبيرة.

التنظيم فى فرنسا

فى فرنسا، تقع الإدارة المختصة، ألا وهى الإدارة العامة للطيران المدنى (DGAC)، فى قلب وزارة النقل. وتتجمع شركات الطيران فى "الاتحاد الوطنى للطيران التجارى ونقل المسافرين والبضائع". وتسيطر على هذا الاتحاد، وبقوة، شركة "إير فرانس" Air France.

تتكون البنية الأساسية، بداية، من مطار باريس، تلك المؤسسة العامة التى تدير مجموعة مطارات منطقة إيل-دي-فرانس Ile-de-France، وبصفة خاصة

(٥٩)قدرة على وفاء الدين. (المترجمة)

(٦٠)انظر أسفل لتعريف معنى hubs.

رواسي-شارل-ديجــول Roissy – Charles- de-Gaulle، وأورلــى Orly. أمــا مطارات الأقاليم، فعادة ما تديرها غرف التجارة والصناعة مباشرة. وهى تتجمــع داخل اتحاد الغرف التجارية المنوط بها إدارة المطارات.

وتمارس الإدارة العامة للطيران المدنى (DGAC) النشاطات التالية:

- نشاط فنى: إصدار الشهادات للأجهزة، إعداد أطقم العاملين بالملاحــة، التنظــيم العملى للمهام، التحكم فى النقل الجوى.
- نشاط اقتصادى: تخليص إجازات متعهدى النقل الجــوى، مــنح حقــوق النقــل التجارى الجوى، والبرامج، والقيام بالمفاوضات الثنائية مع الدول الأخرى.
- المراقبة: مطابقة الأجهزة للمواصــفات، ومراقبــة مســتخدميها، والتعريفــات، والصيانة.
- التدريب: التصديق على التدريبات، ولاسيما بالنسبة لقادة الخطوط الجوية.

خدمات النقل الجوى لأوروبا

إن كل الحاضرات فى الاتحاد الأوروبى، تقريبا، والتى يتعدى عدد ســكانها ٢٥٠٠٠٠ نسمة، لديها مطار به، على الأقل، خط مباشــر للركــاب (ونجــد فــى الولايات المتحدة الأمريكية مطارات للنقل المنتظم، تقريبا فى كل المدن المتوسطة، اعتبارا من ٣٠٠٠٠ نسمة)، ومن مجمل التجمعات فى أوروبا، والتى يتعدى عــدد سكانها ٢٥٠٠٠٠ نسمة، فقط ستة عشر تجمعا فى ألمانيا، وواحــد فــى إيطاليــا، وثلاثة فى إسبانيا، وثلاثة فى بريطانيا لا يخدمها مطار يقل بعده عن ٣٠ كم.

الاستخدام فى كل قطاع

فى الاتحاد الأوروبى، الذى يتكون من ١٥ دولة، يتوزع عدد المســتخدمين فى كل قطاع كما يلى: الشركات الجوية، ٣٤٠٠٠٠ وظيفة، المطارات الرئيســية،

٦٠٠٠٠ وظيفة، مراقبة حركة النقل، ١٣٠٠٠ وظيفة، المصنعون، ١٦٠٠٠٠ وظيفة، وكالات السفر، ٢٢٠٠٠٠ وظيفة.

غياب التنظيم و"الحريات" فى النقل الجوى

لقد أصبح قطاع النقل الجوى ذا قدرة تنافسية عالية منذ نحو عشرين عاما، ولقد أدت فترات غياب التنظيم إلى تحول عميق فى المهنة.

بدأ هذا الخلل فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مع نشأة أولى الشركات ذات التكلفة المنخفضة Low cost، مثل "ليكر إيروايز" Laker Airways، "ورلد أيروايز" World Airways، أو "بيبول إيكسبرس" People Express.

لقد طرحت هذه الشركات صيغ جديدة للسفر للأشخاص ذوى الدخول المتوسطة. اشتملت هذه الصيغ، مثلا، على تخفيض المبالغ المستحقة للركوب على متن الطائرة إلى لا شىء تقريبا، مع البحث عن أفضل نسبة امتلاء لرحلات الطيران عن طريق مبيعات "آخر وقت"، التى تسمى "ستاند باى" Stand by. وهكذا، كان فى مقدور العميل أن يسافر من لندن "جيتويك" Gatwick إلى نيويورك على شرطة الطيران "ليكر"، بأن يأخذ تذكرة السفر فى الموضع ذاته، ودونما أية ضمان للقيام برحلة الطيران، فى مقابل أقل من ١٠٠ جنيه، فى بداية الثمانينيات.

ولعدم مقدرتها (أو لعدم درايتها) كيف تساير هذه الشركات، فإن الشركات التقليدية قد اندفعت فى برامج تدعيم إخلاص عملائها التى كلفتها الكثير. وهناك بعض الشركات مثل "بان أم" Pan Am، أو "إيسترن" Eastern، مع ما كانت تمثله بوصفها رمزا، قد اختفت فى ذلك العصر. فبالنسبة لشركة "بان أم"، على سبيل المثال، يمكننا أن نعزى إفلاسها إلى ثلاثة أسباب: برنامج تدعيم إخلاص العملاء

الذى كان يتسم بالإفراط فى الكرم مما تولد عنه دين ثقيل يفوق الاحتمال، تتكبده الشركة تجاه عملائها، غياب شبكة داخلية تكون أهلا لهذا الاسم فى الولايات المتحدة الأمريكية، كارثة لوكيربى شمالى اسكتلندا، والتى حدثت فى أسوأ توقيت.

"الحريات"

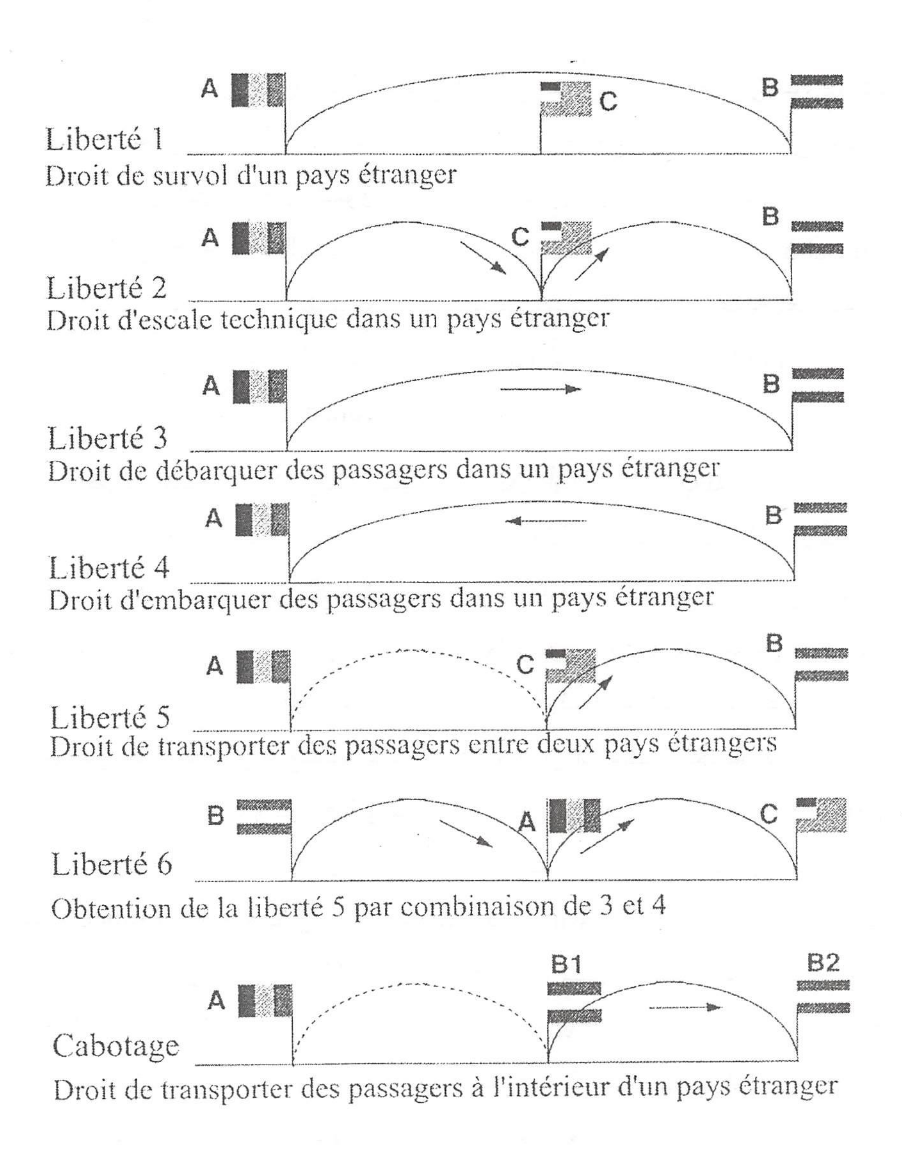
إن "الحريات" الست للنقل الجوى تصف مساحات التحرك الممكنة للمنتفعين.(٦١) ولقد تم تحديدها أولا فى اتفاقية شيكاغو، وقت إنشاء منظمة الطيران المدنى الدولى.(OACI)

إن تعريف هذه الحريات الست هى كالتالى (انظر الشكل ١):

- الحرية الأولى، حق البلد الأجنبى فى التحليق جوا. وقد تبدو هذه الحرية بديهية، إلا أن إلغاءها من قبل بعض الدول التى تكون فى حالة حرب، أو دول معادية يمكن أن يسبب مشاكل خطيرة فى النقل الجوى.
- الحرية الثانية، الحق فى الهبوط، لأسباب فنية، فى بلد أجنبى.
- الحرية الثالثة، إمكانية إنزال ركاب فى بلد أجنبى.
- الحرية الرابعة، إمكانية تحميل ركاب فى بلد أجنبى حتى يعودوا إلى البلد الأصلى. وتمثل الحريتان الثالثة والرابعة الحد الأدنى الإجبارى لتوفير النقل الجوى.
- الحرية الخامسة، الحق فى نقل ركاب بين بلدين أجنبيين. ودمج الحريات الثالثة، والرابعة، والخامسة يعطى إمكانية توفير رحلة طيران، لها إمكانية الهبوط، ويكون إقلاعها من بلد أجنبى، مع هبوط فى البلد الأصلى للشركة، وتكون الوجهة النهائية فى بلد أجنبى آخر.

---

(٦١) أصبح هناك ثمانى حريات الآن: وتحكم الحريتان الأخيرتان الوصول إلى نظام Hubs، أى قيام الركاب بتبديل خطوط الطيران لمواصلة رحلاتهم، ونظام "كود المشاركة" Code Sharing.



الحرية السادسة، الحق فى "ملاحة السواحل"، أى إمكانية تحقيق نقاط ربـط داخلى فى بلد أجنبى دون المرور مرة ثانية على البلد الأصلى.

الوضع فى فرنسا

إن قواعد السوق الأوروبية المشتركة والتى تطبق، اليوم، فى فرنسا، قد أدت إلى السماح بممارسة الحريات الثمان. فلم يعد هناك حد فى الوصول إلى السوق بالنسبة لمتعهدى النقل داخل "السوق الأوروبية"، وإن كان هذا الحد يظل موجودا للآخرين إلا فى حالة "كود المشاركة" code share: ويتيح نظام code share للشركات غير الأوروبية أن تقوم بعرض رحلات طيران فرنسية داخلية لعملائها، يكون لها رقم خاص بها، مثل وضع "دلتا" Delta أو "كونتننتال" Continental مع رحلات طيران "إير فرانس" Air France.

ونظريا، منذ ١٩٩٦، يمكن لكل متعهد نقل أوروبى أن يحقق وصلة طيران فرنسية داخلية مثل باريس– نيس. وفى الحقيقة، هناك قلة من الشركات الأجنبية التى تمارس هذه الحرية. ويمكننا أن نذكر بعض المحاولات مثل تلك التى قامت بها "أليطاليا" Alitaliaبين مدينتى نانت Nantes وليون Lyon الفرنسيتين، وإن لم تحظ بنجاح كبير. وعلى النقيض، فإن الشركات الأجنبية تمارس هذه الحرية، بشكل غير مباشر، بواسطة أفرع مستقلة تملكتها عن طريق التوسع الخارجى (إعادة شراء شركات فرنسية). وكان هذا وضع "بريتيش إيروايز" British Airways، "سويس إير" Swissair أو "ك.ل.م." .K.L.M. واليوم، وخارج مجموعة "إير فرانس" Air France، لم يتبق سوى "سويس إير" Swissair التى، عن طريق مجموعتها "سير جروب" Sair Group، قد أعادت شراء "إير ليبيرتيه" Air Liberté، "أوم." AOM، و"إير ليتورال" Air Littoral، وهى تمثل اليوم شركة متفردة بما تملكه من شركات ثلاث. وتنوى هذه الشركة الجديدة مزاولة منافسة حقيقية للشركة الوطنية على الخطوط الداخلية و"مقاطعات ما وراء البحار" التابعة لفرنسا. وترتب "إير فرانس" دفاعها فى هذه الآونة، بأخذها زمام التحكم فى العديد من الشركات الإقليمية الصغيرة ("بروتوس" Proteus، "بريت إير" Brit Air، "ريجيونال" Régional...).

أنماط الاستغلال

Hubs[٦٢]

من الممكن، أساسا، تمييز نمطين للاستغلال:

- التنظيم الكلاسيكى أو الذى يخدم مسافة "من نقطة لنقطة". وهو يوفر الربط بين نقطة (أ) ونقطة (ب)، ولا يكون مجزيا فى النقل الضعيف.
- التنظيم فى شكل Hub، والذى ينمو أكثر وأكثر، ويتيح الوصول بأدوات الاستخدام إلى أعلى معدل، والارتفاع بمردود الخطوط التى يكون فيها النقل ضعيفا. وعلى المستوى الدولى، فإن أسلوب Hub قد رفع من إمكانيات التنافس.

ولقد ظهر هذا المفهوم فى الولايات المتحدة الأمريكية، فى بداية الثمانينيات، عندما سعت الشركات فى أمريكا المالية إلى الاستحواز على حصص جديدة للسوق دون زيادة التكاليف، مما كان ضربا من المستحيل فى نظام الاستغلال "من نقطة لنقطة". ويستمد المفهوم اسمه من الدراجة: "العجلة والتفريعات" "roue et rayons"، التى يطلق عليها "Hub and spoke".[٦٣] فالمبدأ بسيط، ولكنه يتيح زيادة حركة النقل بشكل كبير.

ولنأخذ مثلا بسيطا فى فرنسا: مدينتى بواتييه Poitiers وريمس Reims. فوجود خط مباشر بين بواتييه وريمس بنظام "من نقطة لنقطة" قد لا يكون مجزيا بشكل كبير. وقد كان يجب العمل عليه بطائرة صغيرة يتعين، مع هذا، مكافأة قائدها، وسداد رسوم المطار ومختلف المصاريف... إلخ، لخدمة مجموعة عملاء، يوميا، يقل عددهم عن خمسة أفراد. وعلى النقيض، فمن مدينة بواتييه، هناك، كل

---

(٦٢)المقصود: مطارات تسمح للركاب بتبديل خطوط الطيران لمواصلة رحلاتهم.

(٦٣)Hub تعنى أيضا نقطة أو مركز، وتتضح إذا الفكرة: مركز الوسط الذى يتفرع عنه الخطوط. (المترجمة)

يوم، طلب شديد على حركات الانتقال من قبل سكان بواتييه الذين يجب أن يتوجهوا إلى مدن فرنسية أو أوروبية مختلفة. وبالعكس، فهناك، يوميا، طلب لا يستهان بــه من أشخاص يأتون من مختلف المدن الفرنسية أو الأجنبية، وجهتهم بواتييه. ومــن هنا، جاءت فكرة "ريجيونال إيرلاينز Regional Airlines" بتنظيم قاعدة واسعة من نقاط التقاء ثم تفرع خطوط النقل الفوريـــة،[٦٤] فـــي مدينـــة كلارمـــون–فيـــرون Clermont-Ferrand، تدير رحلات طيران تأتي من أكثر من خمس عشرة مدينـــة من فرنسا وأوروبا. فبمعدل مرتين يوميا، تقلع طائرة من كل من المـــدن المعنيـــة، وتصل كل هذه الطائرات تقريبا في الوقت نفسه إلى مدينة كلا رمـــون– فيـــرون حيث يتم تنسيق حركات تبديل للركاب من طائرة لأخرى.

وهكذا، مع وجود نقطة التقاء ثم تبديل وتواصل واحـــدة (hub)، يمكننـــا أن نجعل كل من الخطوط المعنية مربحة. فالركاب الخمسة الذين يتجهون من بواتييـــه إلى ريمس، مثلا، سوف يكونون، فيما بين بواتييه وكلارمون– فيرون، في الطائرة نفسها التي تقل ركابا متجهين صوب نيس "Nice"، بيـــاريتز "Biarritz" أو إلـــى ميلانو "Milan"، وفيما بين كلارمون وريمز، سوف يكونون مع ركاب قادمين من بوردو "Bordeaux"، نيس "Nice"، أو بارشلونة "Barcelone".

وعلى سبيل المثال، كان المعدل المتوسط لملء رحلة طيران بين مارســيليا وكلارمون بنسبة ٢٥ %؛ وبعد إنشاء hub شركة ريجيونال إيرلاينز، أصبح معدل الملء المتوسط ٦٠ % مع أكثر من ٨٠ % من الركاب الـــذين اســـتقلوا الطـــائرة كنقطة التقاء ومواصلة نحو ليمـــوج "Limoges"، بواتييـــه "Poitiers"، ديجـــون "Dijon"، ميلانـــــــو "Milan"، ران "Rennes"، روان "Rouen"، ريمـــــــز "Reims"...

---

(٦٤)يعرف هذا النظام، واسع الانتشار في فرنسا، بنظام Les correspondances. (المترجمة)

وفى الولايات المتحدة الأمريكية، يكون المعدل المعتاد لتواصل رحلات السفر على hub واحد بنسبة من ٦٠ إلى ٧٠ %. ويتحمل المنتفعون عامة الوقت الضائع بسبب إتمام الرحلات بأسلوب التواصل، وإن كانوا يتمتعون، فى المقابل، بعرض اختيارات واسعة لوجهات سفر يمكن الوصول لها فى وقت محدد. أما وجود نقاط hub دولية فى أوروبا، مثل شارل-دي-جول (CDG) بالنسبة لإير فرانس، أمستردام (AMS) بالنسبة لشركة KLM، فيوميسينو (Fiumicino) بروما بالنسبة لأليطاليا Alitalia، إلخ، فهو يسمح بمنافسة حقيقية بين الشركات الأوروبية فى المغادرة من المدن الإقليمية. فمن مارسيليا، على سبيل المثال، لا تكون المسافة أقصر إذا ما تم المرور على باريس للتوجه إلى نيويورك عنها إذا ما تم الاجتياز عبر لندن، أمستردام أو فرانكفورت. ففى كل الأحوال، هناك تغيير، وباريس ليست بالضرورة التبديل الأفضل، حتى إذا ما فعلت إير فرانس كل ما فى وسعها بغية تحقيق ذلك.

تنظيم الشركات

خارج المهام المعتادة لسائر الشركات، فلدى شركات الطيران أهداف محددة: طرح برنامج جذاب لرحلات طيران (خطة نقل)، ضمان تحقيق أفضل نسبة امتلاء لرحلاتها (Yield management) عن طريق التسويق الجيد لمنتجاتها، إدارة أطقم العاملين بها وضمان صيانة مجموعة أجهزتها على أفضل ما يكون ذلك.

تصور البرنامج

يجب، دائما، إتاحة العدد المناسب من المقاعد لكل وجهة وصول، مع أفضل زمن تواتر، فى حدود الإمكانيات المالية للشركة. وذلك، على سبيل المثال، ما أدى إلى وجود الرحلات المكوكية أو shuttles، التى ساهمت وبشدة فى زيادة ارتياد

بعض الخطوط. إن المبدأ هو توفير خدمة دائمة بين مدينتين تربطهما علاقات اقتصادية قوية: مثلا نيويورك وواشنطن (اليوم دلتا Delta ويو إس إير U.S Air) أو ساو بولو وريو دى جانيرو (فاريج فاسب Varig,Vasp وترانسبرازيل Transbrasil). وفى عهد أكثر قربا، عندما استبدلت "إير فرانس" برحلات طيران الأيرباص A300 بين باريس ومارسيليا، نيس وتولوز، رحلات منتظمة متعاقبة، مستخدمة طائرات ذات سعة أقل مثل A320 أو بوينج ٧٣٧، لمواجهة منافسة شركتى "إير ليبيرتيه" و"أوم"، زاد بصورة ملحوظة إقبال الركاب على أن يستقلوا هذه الخطوط. وهكذا، يعرف المنتفعون أنه أيا كانت الساعة التى يتقدمون فيها للمطار، هناك رحلة طيران على أهبة الإقلاع نحو وجهتهم، وهم يقدرون هذه المرونة. وعممت الشركة، منذئذ، هذه الخدمة لتشمل مدينة بوردو، كما تنوى أن تطبقها على خطوط أخرى. لقد وضع تصور البرنامج، وفقا للقدرات المالية للشركة، على أساس المعايير التالية: المنافسة (بما فى ذلك التنافس مع وسائل الانتقال الأخرى مثل "القطار السريع جدا" (TGV)، التغيرات الموسمية، ضغوط الصيانة واستعداد أطقم العمل فى المكان المناسب والوقت المناسب، التجهيز بالإنشاءات واستعداد أطقم العمل الأرضى.

امتلاء رحلات الطيران "Yield"

يجب على الشركات أن ترفع نسبة استيعاب رحلات الطيران إلى أقصى حد، عن طريق سياسة وضع تعريفة غاية فى الدقة، وهى تلجأ فى ذلك إلى تقنيات إدارية لتحقيق نسبة الامتلاء المعروفة باسم "Yield Management". وتعتمد هذه السياسة على توزيع الأماكن المتاحة على كل رحلة طيران وفقا لكود التعريفات المختلفة، وحسب الأماكن. ويجب، بالإضافة إلى ذلك، أن يكون هذا التوزيع ديناميكيا فعالا، وتطوريا، وأن يأخذ فى اعتباره آليات التسويق الدارجة تمشيا مع المبيعات. أما النسبة المتوقعة لما يطلق عليه no show (الأشخاص الذين قاموا

بالحجز ولم يتقدموا لركوب الطائرة)، فيتعين أن تؤخذ في الحسبان حتى يتم التوصل إلى نسبة surbooking (قبول حجز المكان الواحد لأكثر من فرد) تكون منطقية إحصائيا. ومن المؤكد أنه لا توجد أية شركة في منأى عن الحوادث الإحصائية، وفي بعض الأحيان، لا يتمكن بعض الأشخاص الذين قاموا بالحجز من الإقلاع. في هذه الحالة، تعرض الشركات تعويضات مالية أو عينية للأشخاص الذين يقبلون السفر على رحلة أخرى.

إن إدخال نظام code sharing (المشاركة في الكود)(٦٥) يجعل أيضا من الرغبة في الوصول إلى أقصى معدلات الامتلاء أكثر تعقيدا، إلا عندما يتم بيع أجزاء بالكامل من رحلة طيران، ككتلة واحدة، لشركة شريكة تأخذ حينئذ مخاطرة معدل الامتلاء.

وحتى تتمكن من طرح برامج جذابة، تجمعت الشركات في تحالفات، تقوم في إطارها بوضع اتفاقيات "مشاركة في الكود". كما يخططون برامجهم معا لمكافأة انتماء العملاء. وبهذه الطريقة، يحظى المنتفعون بعرض إجمالي ومتكامل على مستوى الكرة الأرضية بأسرها. وهكذا، تشمل كل التحالفات المهمة، على الأقل: شركة من أمريكا الشمالية، وشركة أوروبية. ومن التحالفات الرئيسية، يمكننا أن نذكر: "وان ورلد" الذي يضم، ضمن شركات أخرى، "أمريكان إيرلاينز"، "بريتش إيروايز"، "إيبيريا" و"كانتاس"؛ اتحاد "ستار أليونس" الذي يضم، ضمن شركات أخرى، "لوفتهانزا"، "يونيتد إيرلاينز"، "سينجابور إيرلاينز"، "إير كندا"، "ساس"، و"فاريج"؛ واتحاد "سكايتيم" الذي يضم، منذ فترة قصيرة، "إير فرانس"، "دلتا"، "إيرومكسيكو"، و"كوريان إيرلاينز".

---

(٦٥) هي إمكانية أن تقوم شركة بالتشارك في رحلة طيران تتم عن طريق إحدى أجهزتها مع شركة أخرى سوف تقوم ببيع تذاكر على هذه الرحلة كما لو كانت تتبعها، وبالكود الخاص بها. وهكذا، فيمكن لفرد اشترى تذكرة رحلة على "إير فرانس" بين باريس ونيويورك أن يجد نفسه على طائرة تتبع شركة "كونتننتال" أو "دلتا".

البيع

يمكن، اليوم، أن يتم بيع تذاكر الطيران عن طريق قنوات مختلفة: فى منفذ البيع بالشركات، فى توكيلات الرحلات، بواسطة المينيتل، الإنترنت أو فى إطار مجموعة واحدة Package يقوم ببيعها متعهد سفريات، ومن الممكن أن تشتمل سواء على رحلات طيران مباشرة أو رحلات "شارتر" Charter (طائرات بالكامل يتم استئجارها وتكون غير منتظمة).

ونبدأ الآن فى ملاحظة تعميم استخدام التذكرة الإلكترونية e-ticket، وهى سند نقل إلكترونى بالكامل (اختفاء التذكرة "الورقية" المادية). إذ يقوم المنتفع بشراء رحلة النقل من الشركة أو من التوكيل ويتسلم بطاقة ركوب الطائرة، مباشرة، من منفذ التسجيل عندما يقدم رقما معينا، وبطاقة تحقيق الشخصية. ويتيح ذلك، على سبيل المثال، شراء التذاكر عن بعد دون الخضوع لحوادث البريد.

إدارة أطقم العاملين والصيانة

تختلف إدارة أطقم الملاحين من الفنيين (PNT) عنها بالنسبة لأطقم الملاحين من التجاريين (PNC)، من شركة لأخرى. وتؤثر إنتاجيتها، ومستوى الأجر المادى بها، بشكل لا يستهان به، فى ربحية الشركة.

إن الصيانة فى مجال الطيران هى التى تكون، على الأرجح، الأفضل أداء (انظر شكل ٢): إذ يجب أن تقترب إمكانية تشغيل الأجهزة من نسبة ١٠٠ % فى جميع الحالات. كما أن عدم الاستعداد غير المخطط له بإحدى الأجهزة، دون التطرق لوقوع حادثة، أمر غير مقبول، ويكلف الكثير جدا. وفى حالة وقوع حادثة، يتم القيام بتحقيق متعمق، عن طريق "الصناديق السوداء"، بصفة خاصة، والذى يشتمل أحدها على تسجيلات للمحادثات التى جرت بين قائدى الطائرة فيما بينهما، وكذلك المحادثات التى تمت مع غرفة المراقبة، بينما يحتوى الآخر على معلومات

حول سير الرحلة على المستوى الفنى. ومن الممكن منع إحدى طرز الطائرات من الطيران طالما لم يتوصل التحقيق إلى نتائج واضحة، وطالما لم تتخذ إجراءات لتفادى، وبشكل مؤكد، إعادة وقوع سبب الحادثة.

	الزمن فيما بين المعاينات	عدم التحرك	الأيدى العاملة
معاينة "الترانزيت" (العبور)	خلال كل مدة هبوط للتوقف	١٥ دقيقة	١٥ دقيقة
المعاينة اليومية	كل ليلة	ساعتان	ساعتان
المعاينة "أ"	٤٠٠ ساعة	٦ ساعات	٢٠ ساعة
المعاينة "ب"	٤٠٠٠ ساعة	٥ أيام	٨٠٠ ساعة
المعاينة "جـ"	٢٠٠٠٠ ساعة	١٠ أيام	٢٠٠٠ ساعة

شكل ٢

الإيرادات

من الممكن أن تدر الأرباح، بالإضافة إلى بيع التذاكر، من وزن الأمتعة الزائد، الإيجار، الخدمات التى تقدم أثناء رحلة الطيران، العمولات (مبيعات التذاكر على الشركات الأخرى) أو من الخدمات التى تسدى للآخرين (handling).[٦٦]

إن ما يطلق عليه "يلد" (Yield)، هو رقم الأعمال[٦٧] بالنسبة لكل راكب وكل كيلومتر. وتتناقض هذه الثابتة، عامة، مع طول أقسام الرحلة. وتكمن نسبة امتلاء الرحلة (Yield management) فى الارتفاع بنسبة توزيع درجات السفر على مختلف رحلات برنامج طيران معين، إلى أفضل معدل، وبشكل حيوى، لتحقيق أقصى إيراد كلى. وفى المثال المذكور أسفله (شكل ٣)، يكون الدخل على

(٦٦) المقصود تلك الأعمال والخدمات التى توفرها، على الأرض، شركات الطيران أو الشركات المتخصصة لصالح شركات طيران أخرى تكون فقط فى حالة هبوط لمجرد التوقف، وتتمثل هذه النشاطات فى: التسجيل، تنظيم حركة الأمتعة، الوجبات التى تقدم على الطائرة...

(٦٧) المقصود: إجمالى الإيرادات. (المترجمة)

كل راكب: ٣٧٠٦,٥٥ فرنك، وهو ما يمثل ٧٤ % من الدرجة الاقتصادية؛ على فرض أن مسافة السفر ٦٣٠٠ كم، ويكون "الِيلد" حينئذ ٠,٥٩: يدفع ٦١ راكبا (الدرجات F, C,U,Y) ٥٤٠٠٠٠ فرنك بينما يسدد ٢٩٠ راكبا ٧٦١٠٠٠ فرنك. وتعنى الشركات برعاية عملائها الذين يطلق عليهم "أصحاب المساهمة العالية".

المراقبة والتأخير

ما هى الأسباب المعتادة للتأخير؟ من الممكن أن تكون كثيرة، ولكن، على غرفة المراقبة، فى الغالب الأعم، أن تنهى هذه المشكلة (مع أنها، بصفة عامة، لا تكون مسئولة عنها). أما أولى القواعد الأساسية للتحكم الجوى فهى أن الانتظار على الأرض أكثر أمانا من الانتظار جوا. وتتم عملية التنظيم، بالنسبة لأوروبا، فى بروكسل، بواسطة "الوحدة المركزية لإدارة حركة الطيران" (Central Flow Management Unit "CFMU")، داخل منظمة "أوروكنترول" (Eurocontrol).

التعريفة	السعر	عدد الركاب	رقم الأعمال
F	١٤,٠٠٠	٩	١٢٦,٠٠٠
C	١٠,٥٠٠	٢٠	٢١٠,٠٠٠
U	٧,٠٠٠	١٢	٨٤,٠٠٠
Y	٦,٠٠٠	٢٠	١٢٠,٠٠٠
M	٤,٠٠٠	٨٠	٣٢٠,٠٠٠
K	٢,٣٠٠	١٤٠	٣٢٢,٠٠٠
V	١,٧٠٠	٦٠	١١٩,٠٠٠
المجموع		٣٥١	١,٣٠١,٠٠٠

شكل ٣

وإذا ما حدث، لأى سبب، وفوتت إحدى الرحلات زمن إقلاعها، ينبغى أن تمر كل الإجراءات، مرة ثانية، عن طريق بروكسل لتحديد مدة أخرى. إن تخطيط رحلات الطيران يتم بشكل استراتيجى فى j-2، ثم يسير التحكم وفق منهج تكتيكى وفى زمن حقيقى. وهكذا، تصبح المشاكل التى يتعين أن يقوم بإدارتها وحلها، فى زمنها الحقيقى، المراقبون الجويون، مشاكل تشابك وتصادم أكثر منها مشاكل تدفق.

وتتطلب مهنة المراقب الجوى، إذن، تركيزا شديدا للغاية طيلة فترات طويلة إلى حد كبير. كما أن المسئولية التى تقع على عاتق المراقبين تكون هائلة لأنهم لا ينسون مطلقا أن تلك النقاط التى تدور على شاشاتهم تمثل أحيانا المئات والمئات من حياة البشر. ويتم تنظيم فرق المراقبين فى صورة "قطع بازل"، يزود كل منهم بترددات لاسلكية معينة. وتكون المراقبة محددة بعدد الأوضاع المطلوب متابعتها فى الوقت نفسه، ووفق عدد الترددات اللاسلكية المتاحة. إن كل الطائرات، تقريبا، تسير بالسرعة نفسها، ويكون الهدف، إذا، حسن تنظيم الطرق لتبسيط عملية المتابعة (ولكن قول ذلك أسهل من فعله).

٩٠ % من النقل الجوى الأوروبى يكون داخليا، و١٠% فقط من رحلات طيران يتم عبر القارات. وتكون أكثر الشواخص الإذاعية التى تستعمل فى إرشاد الطائرات تحميلا هى تلك الخاصة بمونتليمار (Montélimar). وتمر ٩٠ % من رحلات النقل الجوى عبر منطقة مركزية: بلجيكا، ألمانيا الشمالية، هولندا، سويسرا، شرق فرنسا، شمال إيطاليا. إن فرنسا هى أكثر البلدان التى تتحمل أكبر نسبة من تحليق الطائرات، وأكبر عدد من حركات الطيران. كما لا تكون السماء متجانسة تمام التجانس للتحليق: فالرحلة من استوكهولم إلى لندن تكون بلا مشاكل، ولكن هذا لا ينطبق كثيرا على رحلة باريس/مارسيليا.

وينبغى كذلك أن تؤخذ ظواهر أوقات الذروة فى الحسبان (فى اليوم، والأسبوع، والموسم). إذ يجب أن يسير النقل الجوى فى تدفق ممتد ولا سيما فى

حالة اللجوء إلى تبديل الرحلة فى أماكن الالتقاء لتواصلها علــى طــائرة أخــرى (hubs): فحدوث تأخير واحد كفيل بالفعل بأن يمثل كارثة، ويجلب سلسلة متصــلة من ردود أفعال على مدار اليوم بأكمله.

أما فى فرنسا، فإن عمليات المراقبة تتبع منظمة الإدارات العامة للطيــران المدنى (DGAC)، وتركز حاليا، بثقل كبير، على نوعية الأجهزة: تســعة عشــر رادارا جديدا من الجيل الحديث، تجديد أدوات الرؤية والعرض، ووسائل معلوماتيــة ذات مستوى أداء يتحسن أكثر فأكثر، وتتيح إمكانية أفضل فى توقع المشكلات (فى ساعة كذا سوف تحدث مشكلة التشابك كذا)، وتغييــر لخــرائط خطــط رحــلات الطيران بصورة منسقة، سعيا لتقليل مجموع فترات التأخير.

ويتضح إذا أن المراقبة الجوية، التى تكون مســئولة عــن أمــان الركــاب والتجهيزات، والتى ينبغى أن تواجه، وفى الوقت المناسب كل المشكلات المثــارة، لا تخضع، فى أية حالة من الأحوال، لهدف تحقيق ربحية اقتصادية. ونتساءل فــى هذه الحالة: ما الهدف الذى ترمى إليه بروكسل بمشروعها لخصخصــة المراقبــة الجوية، وما المسئولية التى يستعد أن يتحملها رجال الشرطة الأوروبيون بالنســبة لرحلات الطيران.

قليلا من الرؤية المستقبلية

يمكننا أن نتخيل الكثير من التصورات للنقل الجوى فى الغد: طــائرات ذات سعة كبيرة، مزودة بالعديد من الخدمات على متنها، مثل الإيرباص من طــراز لا نعلمه الآن AXXX... طائرة تزيد سرعتها عن سرعة الصوت، تخلف الكونكورد (ولكن فى غضون كم من الأعوام؟)، تقديم رحلات تخدم المسافات المتوسطة (مــن فئة ١٠٠ كم)، تقوم بها أجهزة ذات تحليق عمودى مثل المشروع (المتقدم للغايــة)،

الـــذى يطلـــق عليـــه "تيلتروتـــور" ("Tiltrotor") التـــابع "للأوروكـــوبتر" ("Eurocopter")[٦٨]

(٦٨)لقد ساهم الأشخاص التالية أسماؤهم فى هذا العمل بالمراجع والنصائح الإرشـــادية، فليتقبلـــوا خـــالص الثناء:

Philippe GRANEL (CNAM), Dominique LEONARDON (Sair Group), Gérard LE HOUX (DGAC), Michel Wackenheim (Aéroports de Paris), Tanguy FAVENNEC (Air France), Michel PERRET (Aéropostale), André HUGUES (Eurocopter), Francis ESPARZA, Xavier SIX (CNAM), MICK والرسام

السياحة والحركة: موروثات، تطورات، تجديدات، واتجاهات[٦٩]

جان- ديدييه أوربان

Jean-Didier URBAIN

ترجمة: د. أمانى فؤاد حنا

مراجعة: أ.د. محمد على الكردى

نظرا لاتساع مداها الحالى، وتطورها الدائم، تعيد السياحة طرح هذا التساؤل الجوهرى: لماذا نسافر؟ إذ أن التحرك للترفيه يتميز بأنه يضع فى مقابل وضوح أسباب رحلات السفر الضرورية، غموض الرغبة التى تدفعه: ماذا يتبقى من رحلة السفر عندما لا يكون هناك سبب حيوى يقتضيها.

ليس فقط أنه لا يوجد باعث ذو أهمية محددة (حيوية أو فلسفية أو مهنية) يبدو وكأنه يحمل هذا الجوال أو هذا المهاجر الباحث عن المتع حملا (عكس الرحالة، اللاجئ، المرسل لخدمة ما، التاجر أو عالم السلالات البشرية)، ولكن، بالإضافة إلى ذلك، فإن "مقتضى الهوى" الذى يدفع من يريد قضاء عطلته يتسق غالبا مع موضوع، ذريعة، سبب، أو حجة بلاغية (من منطلق مضاهاة الأقوال والخطب بالتصرف الفعلى) يتضح أنها لا تكون من قبيل الباعث بقدر ما أنها ذريعة، بل حجة أو كذبة مخلصة يدفع إليها ويوحى بها الحرص على الانسجام مع التصور الاجتماعى لمفهوم قضاء العطلات التى تكون "صحيحة سياحيا". وبالفعل، فوراء بواعث السفر التى تعلن عادة تمشيا مع الطقوس المتبعة (والتى يكون أساسها الاختيار المعقول لوجهة السفر ومجموعة الأنشطة المألوفة المطروحة)

---

(٦٩)نص المحاضرة رقم ١٠٩ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٨ إبريل ٢٠٠٠.

يكمن، عامة، "مشروع وجود"، عادة ما يكون لا شعوريا، تترجمه تصرفات تكشفت وأزيح عنها الستار، وتحجبها تعبيرات القوالب النمطية ذات المحتوى المشوش سواء بالنسبة لمن يقولها أو لمن يستمع لها.

لماذا نسافر؟ هناك تعريف مستساغ يتيح لنا الفرار من المشكلة. السياحة، قد تكون اختراعا لحقيقة السفر للسفر – مما يجعل من السياحة إذا "عملا بلا مبرر"، ينتفى فى ذاته، ومن السائح مسافرا نذر نفسه للبحث عن المتعة على هامش التحركات الإلزامية التى يكون هدفها خارجيا ومستقلا عنها. ولكن، حتى لو كان ذلك باسم المتعة، فإننا إذا قلنا إننا نسافر للسفر ذاته، فذلك لا يجعلنا نتقدم مطلقا. فمن وجهة نظر منطقية، ولكون ذلك يمثل تحولا فى "الفضائل"، المملة، فإنه يحصرنا فى دائرة تحصيل الحاصل؛ ومن وجهة نظر أنثروبولوجية، يكون هذا غير كاف بالمرة لتبرير ممارسة السياحة كنشاط.

ومبكرا جدا، دلت روايات السفر على ظهور السياحة، التى كان ينظر لها على أنها ممارسة غامضة أو غير مجدية للتنقل الذى يثير الريبة، والاستخفاف والغيرة. ومن السخرية إلى الفظاظة فى رؤية السياحة، نجم عن تلك المواقف حكم مسبق متصلب سرعان ما أحاط بهالة من الاحتقار ذلك الأجنبى الغريب التى تكال له الإدانة مضاعفة. وفى الواقع، منذ القرن التاسع عشر، ينظر للسياحة، من خلال شخص السائح، ومن شتى أوجه النظر، سواء على أنها "تحول لمنطق الغزو" فى صورة "استعمار هادئ"،[٧٠] أو كممارسة موروثة ومتدنية للسفر"الحقيقى"، وبالتالى المسافر "الحقيقى"، لأنها تشين هذا النشاط بحق السائح فى وطء الكون بأسره مع كسر حكر النشاط على استخدام الأماكن للمتعة، فما يمثل اكتشافا أو فضولا بارعا لدى المسافر المستنير يتحول إلى انتهاك وتطفل فج من قبل السائح.

---

(٧٠) ج.-ك. بيرشيه، السفر إلى الشرق، باريس، دار نشر ر.لافون (مجموعةBouquins) ، ١٩٨٥.
J.-C. BERCHET. Le Voyage en Orient.

ولنؤكد فى هذه الصدد أن الخطاب المضاد للسياحة، والذى يشين مسافر المتعة، يصدر من جميع الاتجاهات: من ساكن البلد الأصلى مثلما ينبع من أقرانه، أهل المكان (الذين لا يكونون بالضرورة أكثرهم شراسة)، وأيضا من المسافرين لأغراض محددة -"المعتمدين"- الذين يقابلونه فى الطريق (مغامرين ومحترفين أو علماء السلالات) ولكن أيضا من السائح نفسه. وإذا كان ستاندال (STENDHAL) بذاته قد أعلن بفخر عن كونه "سائحا" (لم تكن الكلمة قد دخلت اللغة الفرنسية سوى منذ عشرين سنة، عام ١٨١٦)، فكان ذلك من قبيل التحذلق: مسايرة للموضة أو ولع بكل ما هو إنجليزى. أما فلوبير، (FLAUBERT) فبعد ذلك ببرهة، وفى عام ١٨١٥، أثناء رحلته إلى الشرق، قد أبدى استياءه من الكلمة (التى استخدمها على مضض) وانتهى به الأمر إلى الشعور بالخجل من أن يكون سائحا. ويرسى فلوبير هنا شعورا مشتركا، منتشرا للغاية فى الوقت الحالى، ألا وهو "أن السائح يأنف من السائح"؛ أن السائح هو أول من يشنع على نفسه، أن السائح هو ذلك النموذج عينه للمسافر "السيئ"، "المزيف" أو أيضا "غير المفيد"، وأنه هو الذى يتسبب فى انحدار النموذج المثالى للسفر إلى قوالب جاهزة وأمثلة للمبتذلين، والتابعين، والسلبيين، ومن يسيرون بمنطق القطيع؛ إنه هو الذى يجلب الابتذال والعهر للعالم؛ وبالتالى، أخيرا، إن "السائح هو دائما الآخر"-الضد للمسافر، الذى لا يمكن أن نتشبه به، إلى أى درجة يكون هزأة أو غير مسئول، كثير العدد، غبيا، فظا، سطحيا، أو نهابا، وينعت، دورا فدورا، على أنه "كلب"، قطيع غنم، نملة، خنفساء، أو كطفيليات الشواطئ، شبوط ملقى فى الشمس، كما يقارن بسرب زنابير، أو أرتال من الجراد، سحابة من البعوض أو ينعت بأنه كالبكتريا العملاقة.

إن هذا التصور الفكرى المتوارث ما زال حيا. إذ عادة ما ينظر للسياحة اليوم، ضمنيا أو لاشعوريا، كمادة غير جديرة سوى بقليل من الدراسة بالمقارنة بالموضوعات "الأخطر"، التى تعتبر المادة الأصيلة الراقية لعلم الأنثروبولوجيا

الاجتماعية – سواء كنا نعتبرها نتيجة لمجرد الانتشار التاريخى لنموذج من العادات الأرستقراطية التى تخص الصفوة، المتوارثة من مجتمع بلاط الملك، طبقة الملذات إبان العصر الملكى، أو من الإنجليز، أو من عصر الرومانسية؛ أو كنا نفسرها ونختزلها فى شكل من أشكال الفراغ القدرى، الراسخ والمتفق عليه، واللازم أساسا لتجدد وتوالد قوى العمل.

وسواء رضينا أم أبينا، فإن السائح دلالة لمجتمع: فهو عنصر مساعد، وظاهرة لحالة تحول اجتماعى وثقافى، تدل على الانتقال من النظرية إلى الممارسة، لقارئ يصبح مسافرا، لحالم ملازم بيته يضحى مهاجرا، من إنسان قابع فى مكانه إلى طواف أو رائد، أو مستكشف، وهكذا يتحول ساكن المدينة هذا إلى زعيم قبيلة وقت الصيف. إن الأمر يتعلق بطفرة فعلية.

وهكذا، تشهد هذه التغيرات فى الحركة مناطق وبلدان تجعل من السياحة اقتصادا أساسيا أو صناعة بديلة؛ وأمما (ولنبدأ بفرنسا) تستقبل زوارا أكثر مما لديها من سكان؛[٧١] وإيرادات هائلة تحصد من سوق السياحة؛ وسمات ثقافية تنتشر بسرعة مذهلة، أو تشهد كذلك، على النقيض، مساحات وهويات يرد لها اعتبارها بفضل السياحة –على اعتبار أنها أيضا دعامة للتثاقف، والتنمية، بل والتحرر المعجل به، وزاوية لإبراز قيمة مناحى التراث الطبيعى والإنسانى على مستوى الكون بأسره، على غرار الازدهار العالمى للتنقل والحركة التى تحدثها السياحة.

ولكن، وراء التوسع الإيجابى لهذه الظاهرة التى حدثت، يظل السائح ذاته، برغبته فى السفر، لغزا تقع أسبابه وتبعاته على بلده نفسه. فإبان الخمسين عاما

---

(٧١) إن فرنسا، البلد الأول فى العالم من حيث استقباله للزوار، قد استضاف إثنين وسبعين مليون سائح، عام ١٩٩٩ (فى مقابل إثنين وستين عام ١٩٩٦). وتتجه أوروبا نحو أعتاب استقبال أربعمائة مليون سائح دولى فى العام. ومن المحتمل أن يشهد العقد الأول من القرن الواحد والعشرين زيادة عدد الزيارات السياحية الدولية لتتعدى المليار.

الجارية، تحولت "ذبابة السياحة"، التى لم تكن تنخر سوى الأرستقراطيين والبرجوازيين الأغنياء فى القرن التاسع عشر، لتصبح بمثابة الوباء. ومن المؤكد، أن تعميم الإجازات مدفوعة الأجر فى فترة ما بين الحربين العالميتين كان وراء ذلك، ولكن أكثر ما شجع على هذا "الهوس" الجماعى، بصفة خاصة، كانت أعوام الرخاء الاقتصادى فى فترة ما بعد الحرب.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقدم الاجتماعى، والتقني-الاقتصادى (تحسن الظروف المعيشية وتقليل ساعات العمل، مع زيادة متوسط الأعمار والقدرة الشرائية، وإلحاق الأطفال بالمدارس، وتطور وسائل المعلومات والاتصال، وشبكات النقل، وتجهيز هيئات استقبال السائحين، وهياكل سوق السياحة) قد ساعد على التعبير عن وجود احتياج ما للسياحة، مع خلق الظروف الملائمة لإشباعه "وإن لم تكن هذه العوامل هى الوحيدة التى أحدثت ذلك".

ينبع هذا الاحتياج من سيكولوجية السفر: من الرغبة الجديدة أو المتغيرة الآتية من مكان آخر أو من ذات الموضع، ومن تطور العقليات، والوعى تجاه الحركة، الميول أو الاتجاهات التى تشهد بجملتها على الموقف المتغير لمجتمع ما فى علاقته بالعالم، بالآخر، وبنفسه؛ من تصوره للمكان والزمان؛ لذاته وللآخرين، لأقاربه وللحياة الاجتماعية.

لماذا قام الناس بأسفار هذا عددها، بهدف المتعة، خلال النصف الثانى من القرن العشرين؟ لا يجد هذا التساؤل إجابته فى لوجيستيكية السفر فحسب، ولا فى التنظيم الاجتماعى، أو الاقتصادى أو المكانى للمتعة وقضاء أوقات الفراغ – فهذه التهيئة الثلاثية، التشريعية والترويجية، والفنية عناصر ميسرة وإن لم تكن باعثة، وإنما يجد هذا التساؤل الرد فى طبيعة المتعة المطلوبة، التى يتيح المرور أو التنقل الوصول إليها. فما هى إذا دوافع السائح والأطر النمطية لحركيته؟

فمن قبل، ولأنها كانت من قبيل الضرورة أو الإلزام ذى الدوافع النبيلة، اعتبرت الأسفار من قبيل الأمور المفيدة. كان الترحال، والهجرات، والنزوح نحو المدينة، والنفى أو رحلات الحج؛ التنقل بأهداف علمية، دبلوماسية أو تجارية؛ الإرساليات الدينية، الحملات العسكرية أو التجسسية: كانت كل هذه الأسفار، وبدرجات متفاوتة، تعتبر، وهى كذلك بالفعل، نابعة من سبب ضرورى - لدرجة أن بول موران Paul Morand يقترح وضع تحقيب غاية فى التباين لتقسيم تاريخ السفر، مفترضا أنه من القرن الخامس قبل الميلاد وحتى بداية القرن التاسع عشر، تتابعت "سلسلة لا تكاد تنقطع تقريبا من المسافرين المفيدين"، أعقبهم مسافرون غير ذى جدوى تماما، من أصحاب "رحلة السفر الأنانية، وغنائيات الزوارق أو القوارب، والانغماس فى الأحلام على متن الجندول، واستعراض بلاغة قطع المسافات". وكان روبير ماندرو Robert Mandrou أكثر اعتدالا، وهو الذى حدثنا بالفعل، بصدد القرن السادس عشر، عن "السياح"، مع اعترافه بندرتهم (ولم تكن الكلمة قد وجدت آنذاك) لدى ذكره مونتانى Montaigne، ومدارات رحلة الإنسانيات (Humanisme).[٧٢]

ولكن، مع تقييم ما يلى فى ظل وجود دافع الإلزام التعليمى، أفلا تكون "دورة الجنتلمان الإنجليزى الكبرى" فى القرن الثامن عشر (التى سوف تسير على نفس منوال مبدأ رحلة الإنسانيات)، ودورة رفيق السفر فى القرن التاسع عشر، أو فى أيامنا، الدورة التدريبية اللغوية فى الخارج (أو أيضا ما يسمى "بسياحة الأعمال"، التى تصنف من قبيل الضرورة التجارية)، نابعة، فى قليل أو فى كثير، من حاجة ما، إذا لم تكن حيوية، فهى، على الأقل، اجتماعية؟ ويمكن، بخلاف الحج، على أساس أنه ينبع من دافع دينى - وهو يندرج تحت أشكال أخرى من

(٧٢) R. MANDROU, Introduction à la France Moderne (1500 – 1640)
باريس، دار نشر ألبان-ميشيل، ١٩٦١، ١٩٧٤ و١٩٩٨.

التحركات المحددة التى تنبثق كذلك من منطلق الاحتياجات- أن نضيف كذلك رحلات السفر لأغراض صحية، والتى تنبع من إلزام طبى: علاج، استشفاء من أمراض مزمنة، علاج بحمامات البحر (thalassothérapie)، "الرحلات السياحية" ذات الطابع الطبى التى لا يحكمها، بداءة، البحث عن المتعة بل عن الدواء – تماما مثلما كانت الرحلات السابقة يحددها السعى وراء المعرفة، أو فتح الأسواق التجارية، أو بواعث روحانية.

وهكذا فقط، ومع الإقرار بأننا قد توصلنا هنا إلى دائرة الرحلات الضرورية أو المفيدة فحسب، فإنه يظل هناك الآخرون، كل الآخرين، الذين لا تندرج بواعث رحلاتهم تحت هذه الدوافع، ومع ذلك يسافرون، ويظل عددهم هو الأكبر. ويتميز سفر المتعة بأنه، فى مقابل الشفافية التى تتصف بها دوافع الرحلات الضرورية يظل هناك غموض الرغبة: اللغز الكامن وراء حاجة ما أو ميل معين تخفيه بواعث مبهمة، مسكوت عنها، أو الظروف والملابسات التى تؤدى بالبعض إلى التمسك بالسياحة المفيدة، التى تؤدى وظائف معينة أو نافعة للغير، وتخضع للقواعد الأخلاقية الاجتماعية التى، وإن كانت تطرى على السائح النموذج، إلا أنها تحلم بوجوده أكثر مما تراه فى الواقع.

إن هذه الرؤية الأخلاقية، التى تستند بشدة إلى موروث أيديولوجى (نفى الفراغ: neg-otium)، تسبغ على من يقوم بقضاء عطلته نوايا ليست لديه، ولاسيما الرغبة الثقافية الملحة ومن ناحية أخرى، التعطش لممارسة الرياضة – وهى فعالية عادة ما يصعب تمييزها فى ذات الموقف، وفى حالات عديدة، تمثل أقلية على المستوى الإحصائى، أى أن هذه الفعالية هامشية.

فعلى سبيل المثال، يكشف تحقيق قامت به عام ١٩٩٧، "الجمعية الفرنسية لاستطلاع الرأى" (SOFRES)،[٧٣] أن أكثر من نصف عدد الفرنسيين الذين قاموا

---

(٧٣) Société française d'enquête pour sondage d'opinion. (المترجمة)

بقضاء عطلتهم يصرحون أنهم "لم يقوموا بفعل أى شيء خاص" خلال هذه الفترة، وأن ٩٠% منهم يصدرون مبدأ أنه من الأهم لديهم أن يكونوا وسط عائلاتهم أو أصدقائهم عن أن يقوموا باكتشاف آفاق جديدة. وبالفعل، فإن "الوكالة الفرنسية لهندسة السياحة" (AFIT)، تقدر أن العرض المخصص لممارسة نوع من النشاطات بعينه، سواء أكان ثقافيا أو رياضيا، لا يهم سوى ٧ % من الطلب. ومن ثم، إذا كان هذا العرض لا يثير أى رد فعل فى ٩٣% من الحالات، أفلا يؤدى ذلك إلى القول بأن من يقوم بقضاء عطلته يكون أولا، وفقا لعلم الاشتقاقات اللغوية،[٧٤] مستهلكا للفراغ، -"للعطلة"؟ ولكن أى فراغ إذا؟ ففى هذا الصدد، قال إدجار موران Edgar Moran : "إن قيمة العطلات، هى فى تعطل القيمة".[٧٥]

ولقد ورثت أسفار البحث عن المتعة من القرن التاسع عشر مقصدين أساسيين: مقصد صحى، ومقصد إنسانوى (متعلق بمعتقدات مذهب الإنسانيات "humaniste"). فنحن نسافر لأماكن أخرى كى نستريح، نسترخى، "نعيد بناء الصحة" (فإن فكرة المصيف، المتوارث كذلك من القرن الثامن عشر، وسياحة الطبيعة، سياحة التأمل أو السياحة الرياضية، تواصل اليوم مهمة التجديد؛ وكذلك الحال بالنسبة للسياحة العلاجية، العائلية، سياحة قضاء الأعياد أو سياحة الملاهى أيضا)؛ أو نحن نسافر للتثقيف، للاكتشاف، للاستكشاف، لمقابلة الآخرين (السياحة التثقيفية، سياحة ارتياد المتاحف – وهى الشكل ذاته الذى تم توارثه من القرن السادس عشر–، وسياحة حضور المهرجانات أو السياحة الإثنية الوصفية تخلد بدورها هذه المهمة التربوية).

ومهما تكن مبررات رحلات السفر السياحية مرضية أخلاقيا، فإنه من السذاجة، مع ذلك، أن نكتفى بها، وليكن ذلك لمجرد أن البعض يعودون من

(٧٤) L'Etymologie

(٧٥) أى عدم وجود قيمة. (المترجمة)

رحلاتهم منهكين، مصابين بأمراض، أو قد تعرضوا لحادثة أثناء السفر، إلا أنهم سعداء؛ وأن الآخرين يعترفون بقطعهم المسافات السحيقة وإن لم يفعلوا شيئا، ولم يروا أو يعرفوا عن المجتمعات الغريبة، ولا عن حيواناتها أو نباتاتها.

وإذا ما تعدينا أنثروبولوجيا السياحة، فمن الممكن أن نعتبر أن السائح مسافر عار، هش، لا تحمى الأسباب المحتملة التى تدفعه للسفر سر أحلامه بشكل جيد، وأنه من هذا المنطلق، يكون موضوعا ممتازا لكى نتعرض، عن طريقه، لما قد يمثل فى أعماقه حقيقة السفر – الهياكل الأنثروبولوجية على مستوى التخيل والتى تمثل أصل المفهوم: فكرة السفر. فأى إنسان يسافر، أفلا يكون بداية إنسانا قد طرأت على ذهنه فكرة السفر – إنسانا يجد فى الحركية المادة المناسبة لكى يضع فى شكل مادى صورة عالم آخر، فكرة من المكان الآخر: إسباغ الشكل والمادة على دنيا بديلة؟

وفى بداية الستينيات، طرح عالم الاجتماع هانز ماجنز إنزنسبيرجر Hans Magnus Enzensberger، فكرة أن السائح من طراز الثوار المكبوتين، وهو، لكونه لم يستطع أن يغير "ال"العالم، يغير عالمه هو. وفى الحقبة نفسها، كان بول موران Paul Morand يؤكد على القيمة المدمرة للحركة بتعريفه السفر على أنه عمل "لا اجتماعى". وبدون أن ننضم بالضرورة لأى من وجهات النظر تلك، والتى يمكن أن نراها متطرفة، فالحقيقة، مع ذلك (حتى وإن كانت السياحة ضربا من الهروب المؤقت دائما، فهى تظل منتمية لعالم التمثيل غير الحقيقى)، أن السائح بمثابة بديل عن حالة مجتمع يفرض أنماط معيشية معينة: قواعد علاقات، أشكال للفعل، للقول، للكينونة، للظهور، وللتفكير، ضوابط زمانية ومكانية وأخلاقية تحد من حرية كل إنسان.

السفر، ألا يعنى هذا بالفعل أن يصبح الإنسان شخصا آخر، وفى كل الأحوال: يصبح نفسه مرة أخرى أو يصبح غريبا؟ هو أن يكون مختلفا، بالتأكيد،

ولكن أيضا أن يضع نفسه أو يعيد وضعها فى شخصية يخالها شخصيته؛ أو أن يصبح أيضا "الآخر" فى عين الآخر؛ أو كذلك، أن يخرج من ذاته ويذهب بحثا عن هوية جديدة يتخيلها أفضل أو حقيقية أكثر – الأمر الذى لا يعنى دائما، القطع أو تحول الهوية، ولكن أيضا إعادة امتلاك الذات أو التحكم فيها، ويكون ذلك عادة ليس بهدف الاغتراب أو العودة لسكنى الوطن ولكن بغية أن يعيش الإنسان عاداته بالشكل الأمثل، ذلك ما قد لاحظناه. ويشهد على ذلك عالم المعسكرات، أو الدور الثانوية المخصصة للإقامة أثناء العطلات، أو بيت العائلة، أو قضاء العطلات عند الأصدقاء – وهى أماكن استضافة تستوعب ٧٠% من راغبى قضاء العطلات. وفى ظل عادات مشاركة الطعام، وألعاب التمثيل وتقمص الشخصيات، والتقاليد الخاصة بكل إقليم، فإنهم يخلقون عالما مجتمعيا، بل قبليا، يصبح وجوده مستحيلا فى الحياة اليومية.

والأسباب؟ قد تكون بيئية وعقلية – ويبدو امتداد العمران الحضرى هنا كعنصر أساسى حاسم، إذ أن المدينة تنتج السياحة، وكلما كانت المدينة أكبر كلما نما "إنتاجها" – لدرجة أن العامل الذى يقطن اليوم منطقة باريس يسافر لقضاء عطلته بمعدل أكبر من الموظف الإدارى فى الوسط الريفى (إحصائية صادرة عن المعهد الوطنى للإحصاء والدراسات الاقتصادية INSEE، عام ١٩٩٦).[٧٦]

ويرجع الأمر إلى أن المدينة، بالإضافة إلى عدم الأمن السائد فيها، واختلال إيقاعها، والضغط المرورى الذى تفرضه مساحتها، تحل الرباط الاجتماعى، تعزل الفرد وتحبسه فى دائرته ككائن مجهول، وهى بهذا ترسخ خسارة ثلاثية: خسارة فى الاستقلال الذاتى، فى الشعور بالانتماء لمجتمع، وخسارة فى الشخصية. ويقول الكثيرون إنهم لا يفهمون هؤلاء "البشر" الذين يتكتلون على الشواطئ حيث تتكرر

---

(٧٦) Institut national de la statistique et des études économiques.

الكثافة السائدة فى المدينة. ولكن الأمر لا يعنى إعادة ظهور لوضع معين. فالشاطئ هو المدينة دون جدرانها، دون وطأتها، دون إيقاعها وعتامتها. وحتى إذا كان الأمر محض وهم، خرافة أو أسطورة، فإن الإنسان يستعيد فى هذا العالم شفافية فقدها لمدة عدة أسابيع -جسدية، عاطفية واجتماعية؛ زوجية، عائلية، على مستوى الصداقة وعلى الصعيد العام. أى، باختصار، يستعيد الشعور بأنه موجود.

إن تنوع السياحة ينبغى أن يفهم على أساس أنه الإجابات المعطاة لهذه المحاولة الثلاثية لاستعادة الذات. إن الحاجة مجمع عليها؛ ولكن إشباعها، كما يعرف، بين التقليد والتجديد، إذا لم يكن يتم دائما بشكل شخصى، فهو، على الأقل يكون خاصا، ليس مبتكرا ولكنه متفرد، ليس نادرا ولكنه شخصى.

إن الرغبة فى الاستقلال الذاتى تظهر الآن كأقوى اتجاه. وتترجمها دلائل متنوعة فى مقدورها أن تنقض مبادئ كبيرة. فعلى سبيل المثال، وعلى عكس المبادئ الاقتصادية المعلنة، فإن الازدهار الدائم فى صناعة السيارات يثبت هذا التوجه. فالسيارة علامة انضمام جمعى ضخم لوسيلة مواصلات تسمح بالانفلات من التحركات الجماعية المفروضة، وبخاصة الانتقال بالسكك الحديدية -التى استخدمها، عام ١٩٩٨، ١٢% من عدد السكان الذين يسافرون لقضاء عطلاتهم (بينما استخدم ٦،٥% الطائرة).

وكذلك، فإن تنوع "المنتجات السياحية" (مضاعفة وجهات السفر، المدد، الفترات الزمنية التى يتم قضاؤها، الصيغ المقترحة لقضاء العطلات) يسير فى الاتجاه ذاته. فهو يفتت على مستوى المكان والزمان والروح، إحدى الممارسات التى يطلق عليها "جماعية"، ويفتت استخدام الحرية عن طريق تجمع الاختيارات فى المكان، وأشكال الإقامة أو المرور، فنحن إزاء عملية تفتيت فى صور عديدة لممارسة السفر، يتمكن عن طريق ذلك، كل شخص (الفرد، الزوج أو المجموعة: من عائلة أو جيل أو طبقة أو جنس بعينه) من تأكيد اختلافه واستعادة ذاته فى الاستقلال والهوية.

ومع ذلك، فإن هذه الممارسات مجتمعة، التى تزداد تنوعا أكثر فأكثر، والتى تتوافق معها اتجاهات التجزئة المتصاعدة التى يتبعها محترفو المهنة فى العرض، لا يجب أن تحجب عن أنظارنا "الاتجاهات الثقيلة" التى، فيما يتعلق بأنثروبولوجيا السياحة والسفر، تستند إلى حقائق مميزة للتطور العام فى الحياة الاجتماعية والعقليات. وتفوق هذه العقليات، وتتعدى أو حتى تنمو على هامش هذا العرض التجارى، الذى يجتذبها، بالتأكيد، وإن كان لا يبتلعها. وفى هذا الصدد، فإن مرآة الطلب الذى تمثله السياحة التجارية، إذا كان يعد مؤشرا للاتجاهات، فهو بعيد، مع ذلك، عن أن يكون عاكسا لوضع شامل، ولن يمكننا أن نخلط بين هذا وذاك – مع التذكر أن ٧٧% من الفرنسيين الذين يمضون عطلاتهم يسافرون فى سياراتهم الخاصة، وأن ما بين ٦٠ إلى ٦٥% يقيمون فى دور استضافة غير تجارية ومن ثم تفلت هذه النسب من سيطرة ممتهنى السياحة. إن انفلات السائح خارج الشبكات التجارية الواضحة يكون، فى حد ذاته، علامة على تغير الأزمنة: فوفقا للمعهد الوطنى للإحصاء والدراسات الاقتصادية INSEE، كانت النسبة نحو ٥٥ % فى نهاية الثمانينيات، بينما كانت ٤٥% فى عام ١٩٧٥...

فما هى إذا هذه الاتجاهات القوية؟ إن ازدهار وسائل النقل الدولية لا ينبغى أن يؤدى بنا إلى تقدير أبعاد الظاهرة بأكثر مما تستحق، من ناحية، ولا أن نبالغ فى تقدير نوع الظاهرة، من ناحية أخرى، بأن نجعل منها علامة انفتاح على عالم أصبحت سمتاه الاستكشاف والالتقاء: السعى وراء ما هو حديث والتعطش إلى الآخر.

فمن ناحية، فيما يتعلق بمدى الاتساع الاجتماعى للسياحة الدولية، إذا ما قدرنا أن نسبة ٦٦ إلى ٦٨% من الفرنسيين (ما يقرب من ٧٠% عام ١٩٩٦) يذهبون لقضاء عطلاتهم فى رحلات تستغرق أربعة أيام أو أكثر ("موجز عن السياحة" ٩٩)، فإن الشق الدولى لهذه الرحلات ينبغى أن يقاس نسبيا تبعا للدول.

وفى الواقع، وفقا للمعهد الوطنى للإحصاء والدراســات الاقتصــادية INSEE، إذا كان فيما بين ١٧ إلى ١٩ % من هؤلاء المسافرين لقضاء عطلاتهم يخرجون مــن فرنسا، فإن نسبة ٨ إلى ١٠% يكونون من الســكان الأجانــب المقيمــين والــذين يعودون إلى بلادهم لقضاء إجازاتهم. وبشكل آخر، فإن ٩ إلى ١١% من الفرنسيين الذين يخرجون لقضاء عطلاتهم يتوجهون للخارج، أى ٦% مــن عــدد الســكان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أكثر من ثلثى عدد هذه الرحلات (٦٨% عام ١٩٩٨)، بل ثلاث أرباع العدد (٧٣% عام ١٩٩٧) يتم داخــل أوروبــا (المصــدر: المنظمــة الوطنية للسياحة). مما يحدو بنا أن نقدر أن نســبة الفرنســيين الــذين يمارســون السياحة البعيدة أى التى تتجه خارج الغرب، تنخفض عن ٢% من إجمــالى عــدد السكان –هذا إذا كنا نعتبر أيضا أن الرحلات التى تتوجه إلى إفريقيا، والتى تكــون محل تقدير، مثل الرحلات إلى المغرب أو تونس، أو التى تتوجه إلى أمريكا مثــل الرحلات إلى الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن أن نعتبر أنها تنتمى أيضا إلى هذه الفئة من السياحة. وبالإضافة إلى ذلك، وفقا لآخر المؤشرات، فإن عــدد رحــلات الفرنسيين إلى الخارج يبدو أنه فى ركود، بل فى هبوط، ســواء علــى المســتوى الأوروبى أو على الصعيد الدولى، بما أن العدد قد انخفض فى أوروبا فيمــا بــين عامى ١٩٩٤ إلى ١٩٩٨، من إثنا عشر مليونا إلى عشرة ملايين وتسعمائة ألــف رحلة إقامة.

ومن ناحية أخرى، فيما يتعلق بنوعية هذا التوجه إلى العالم الخارجى لقضاء العطلات، فإننا سوف نلاحظ –حتى مع وجود نسبة أقل (فالتواجد فى الخارج يثير فضول الزائر أكثر ويفتح الشهية نحو التنزه)– أن هذه السياحة تفضل الإقامة فــى مكان محدد عن دورة الرحلات التى تنتهى إلى نقطة الانطلاق، الانحصــار فــى المكان ذاته عن الاكتشاف، التوقف فى مكان توجه الرحلة عن الخروج فى رحلات استكشافية، ممارسة العادات الراسخة عن التغيير، الأمان عن المغامرة، أو السكنى

فى مقر ثابت عن الترحال. ولنفكر فى هذا المقام خاصة فى إسبانيا، أو اليونان، أو البرتغال أو فى تركيا.

وقد يبدو أنه، فى أيامنا هذه، يغلب الميل نحو الثبات فى مكان الإقامة على الترحال: على السائح المقيم لا المتجول؛ على المهاجر لا الرحالة؛ على المستقر لا المستكشف؛ وبالتالى إذا، أيا كان المسافر داخل الوطن أو دوليا، فالأفضلية هى لمن يقضى عطلته على السائح بمعناه الضيق. وانطلاقا من دراسة ميدانية أجرتها "الجمعية الفرنسية لاستطلاع الرأى" (SOFRES) (SOFR)، فإن تقرير وكالة السياحة لخطة ١٩٩٨ تفترض حدوث مدى أكبر لهذا الخلل الحالى فى نسبة توازن السكان الذين يخرجون لقضاء عطلاتهم: فالسائح فى معناه الحقيقى قد يمثل ٢٥ % من العدد –إذ أن الباقى عبارة عن مسافرين لقضاء إجازاتهم، راغبين فى ذلك من تلقاء أنفسهم، وهم يمثلون نسبة ٥٠% تقريبا، وبعض صغار المهاجرين الذين تم ضبطهم، بشكل أو بآخر، عند حدود منع المغادرة لأسباب اقتصادية أو عائلية.

وإذا ما أضفنا على ذلك – بخلاف الهبوط النسبى فى الرحلات الدولية– الزيادة الجديدة فى عدد من يرفضون المغادرة، والذى صعد من ٢٢،٥% إلى ٢٥% فيما بين عامى ١٩٩٤ و١٩٩٨ (وهى نسبة من عدد السكان جامدة، لا يمكن معرفتها بصورة نهائية، ولا يمكن تفسير أسباب استعادتها فقط بالدافع الاقتصادى)، مع تزايد الإقامة مع العائلة فى دور استضافة غير تجارية، وهكذا، فى ظل الحماس السياحى فى العالم، هناك عرض اجتماعى يرتسم فى اتجاه يناقض استشراف المستقبل الذى يكون دائما فى اتجاه تحقيق فكرة مسبقة، قد تقادمت قليلا: ألا وهى فكرة " نسافر أكثر دائما "...

ومع هذا، فإن ذلك لا يعنى أن السياحة منتج فى طريقه للانحسار؛ أو أننا سوف نسافر بمعدل أقل أو لم نعُد نسافر؛ أو أن هذه الدلائل تعلن تلاشى كل حركة (ويكفى القول أنه، فى غضون ثلاثين عاما، امتد خط السير اليومى للمواطن

الفرنسى، فى المتوسط، من أربعة إلى ثلاثين كيلومترا!) وإنما خلف هذه الثورة لقضاء العطلة فى السفر ثم المكوث دون حركة، ربما يكون هناك خيار آخر تتحدد معالمه – "نوع من السفر" مختلف – فى طريقه أن يصلح ثقافتنا المتعلقة بالسفر وأن يحدث تجديدا.

ويعد السفر والإقامة لمدة قصيرة اتجاه آخر، وعرض آخر، نوع من عطلة نهاية الأسبوع الممتدة، حيث تتزايد دلائلها وتتضاعف اليوم: وقد كانت تمثل ٤٩،١% من الرحلات عام ١٩٩٥ وارتفعت إلى ٥٣،٤% عام ١٩٩٧.[٧٧] وهناك نموذج آخر فى طريقه أن يصبح ممارسة معتادة، فالسفر لمدة قصيرة هو ابتكار لضرب من الهروب من عالم السياحة – بما يمثله من حركة خاطفة وفجائية، ومؤقتة، أى وقتية وغامضة. وتشرع ملامح سائح من نوع آخر فى أن تتحدد، تكون أبعاد هذه الملامح الجديدة هى الفجائية، الاختفاء عن الأنظار، الحضور الكلى، والإيحاء بالتواجد فى أكثر من مكان.

إن الفجائية كبعد فى حالة تصاعد، لدرجة أن العملاء الذين يتجاوبون مع هذه الظاهرة الاستراتيجية أصبحوا يشكلون، من الآن فصاعدا، فئة مميزة لدى العاملين فى مجال الرحلات، فيسجلونهم اختصارا تحت بند "مبيعات آخر لحظة"(VDM).[٧٨] ويمثل هؤلاء المسافرون الفجائيون أحيانا ٢٥ إلى ٣٥ % من العملاء. ويجب أن نواجه، فى هذا المقام، نموذجا جديدا للسفر سوف نطلق عليه "ضربة قلب" أو "ضربة عقل" – وهو نموذج جديد من الاستهلاك فى حالة انتشار، لمسافرين بمحض الصدفة، تدرجه البنوك ضمن صيغ متنوعة من القروض–البرقية.[٧٩]

---

(٧٧)مذكرة حول السياحة، ١٩٩٩.

(٧٨) "Ventes de dernière minute"

(٧٩)المقصود: القروض السريعة الخاطفة. (المترجمة)

الاختفاء عن الأنظار؟ على نقيض ما كان يحدث فى الماضى، عندما كان يعد سفر أحد السكان بمثابة حدث الحى الذى لا يتوقف عن التحدث عنه، أصبح القيام برحلة سفر يتم تكتمه أكثر فأكثر فى مجتمعنا المدنى. فلم يعد الناس يسافرون وهم يصيحون فى محيطهم من الفرحة أو الزهو. أصبحوا يغادرون الحياة اليومية وإيقاعها خفية، على أطراف أصابع الأرجل، نحو هدف غامض أو مجهول، وفقا لقوانين التباهى المقلوبة والتى من المحتمل أنها سوف تجد طريقها للتحقق عند العودة، كحدث مسرحى أو كتجل. وهنا يستشعر مدى الحرية.

الحضور الكلى؟ إن السفر هكذا لا يكفى. يجب كذلك الإيحاء بأن المسافرين ما زالوا موجودين بالمكان، بأن يتركوا، ببساطة، الأنوار مضاءة أو أحد أجهزة الراديو مفتوحة؛ والأفضل من ذلك: أنه يمكن أن يتم برمجة العين السحرية التى تستخدم لدواعى الأمان بحيث تخدع ليس فقط اللصوص بل الجيران أنفسهم. ومن الممكن تحويل الخط التليفونى على مكان الإقامة أثناء السفر، ويؤكد جهاز تسجيل الرسائل الملحق بالهاتف الوجود الوهمى لسكان المنزل، ويمكننا -من قبيل أن نشعر الآخرين أننا فى المكان دون أن نكون فيه- أن نستخدم الهاتف المحمول كأداة لعدم تحديد الموقع أو ترسيخ الاعتقاد بعودة التواجد الكاذب فى الموقع.

وفيما يتعلق بإسباغ الشك على التواجد فى مكان محدد مع السفر والتحرك لقضاء أوقات الفراغ والسياحة التى تتم خفية، فلنلاحظ، بمحاذاة ذلك، أنه فى قلب الحياة اليومية، فإن إعادة توزيع زمن العمل أو تقليصه أو تركيزه فى أربعة، بل فى ثلاثة أيام ونصف، مما يفصل الأسبوع إلى شقين متساويين، يساعد على تنمية هذه الاستراتيجية الاجتماعية التى تتسم بالحضور الكلى. ويكون لها تبعاتها فى الواقع الفعلى، فمع ازدهار ظاهرة اتخاذ مقرين للإقامة (والتى بمقتضاها يبدو التعارض بين المقر الأصلى والمقر الثانوى لاغيا)، والانتشار الواسع للحياة المزدوجة، عن طريق الإقامة البديلة والموسمية، فهى تعيد اكتشاف حياة الترحال، بل حتى اكتشاف نوع من التجوال الاجتماعى.

وفى الوقت الذى يكون فيه السائح ليس فقط فى حالة استقلال ذاتى ومختلف ولكن أيضا يتخذ قراره فجأة، وخلسة وحيث (دونما الحديث هنا عن السياحة الجنسية، التى أيضا تمثل ظهورا لسياحة "جماعية" خفية، مما يعتبر علامة أخرى على التعسر) يغادر الفرد الذى يريد قضاء عطلته منزله على أطراف أصابع رجليه حتى يتلاشى فى مكان متباعد تحدوه السرية أو فى مكان قريب خصوصى، فماذا سيكون عليه الأمر غدا فيما يتعلق بالممارسات السياحية والتحرك فى أسفار لشغل أوقات الفراغ عامة؟ هل ستتم فقط لأسباب صحية، أو للتمتع بالطبيعة أو تكون ذات أهداف ثقافية، كما يحلو لنا أن نعتقد، ومثلما كان فى القديم أو أيضا اليوم، من قبيل التباهى؟ يمكن أن يساورنا الشك فى ذلك. إن "ذبابة السياحة" التى كانت تنخرنا بالأمس، قد غيرت نوع السم الذى تنفثه، وهذا "الجنون الذى يعترينا كلنا"، بالطبيعة.

وبوصفها شعيرة جماعية، أصبحت السياحة، من جوانب عديدة، احتفالية متناقضة. فإذا كان من سمات ممارسة الشعيرة تنسيق وتجميع وتوحيد واحتواء السلوك؛ كذلك التحكم وإخضاع المتحرك لمعايير محددة عن طريق تقنينه (يكون ذلك، بالمناسبة فى صورة أوقات خالية يتم شغلها ببرامج للتجول، بخطوط سير تتماشى مع إيقاع المستقبل، ومساحات مجهزة، أو مدد إقامة متفق عليها)، فإن السياحة التى فى سبيلها إلى أن تفرض نفسها، والتى تتفتت فى العديد من العادات الخاصة أو الحميمة، المستترة أو الهامشية (والتى يتحول سوقها إلى مشاع بعرضه على الإنترنت)، وتدعمها استقلاليتها الذاتية وتنوعها اللذان يعرفان حالة من الصعود المستمر، والتى تتحول إلى الطابع الفجائى، المستتر، أى الخارق، فالسياحة، بهذه الصورة، تكون شكلا للحركة لا يكف عن مناقضة ملامحه باعتباره طقسا.

وبوصفها تجربة بديلة، وإلى جانب دوافعها الرسمية، تبدو السياحة فيما يتعلق بسيكولوجيتها، كأنها تعرف أكثر فأكثر على أساس أنها ضرب من التدمير

الرمزى، والتمرد المقبول حيث يجد من يقضى عطلته فى هذه المتعة مهمة أخرى توكيدية: ألا وهى استعادة الذات هامشيا عن طريق الفرار وقتيا من النظام الاجتماعى الشامل.

وبوصفها هروبا، ورغبة فى القيام بإجازة من العالم نحو كون نذهب إليه كيما نجد ذواتنا فيه بصورة أفضل، سوف يصبح هذا السعى فى المستقبل، ردا على حالة مجتمع لم يعد يرضى عنه وإنما يتجنبه، مصدرا للعديد من الابتكارات، دون شك. وبين الطبيعة والثقافة، يمكن أن تظهر هذه الابتكارات عبر طريق ثالث، لا تكون فيه السياحة للطبيعة أو لأغراض ثقافية ولكن للمحاكاة، التى قد ترى مساحات من الألعاب وقد تفتحت لتستبدل بالواقع – ونحن نفكر فى هذا المقام، مثلا، فيما نطلق عليه "منتجات خارج-الأراضى"، وهى أماكن لقضاء العطلات لا تحددها البيئة، ولا التاريخ، ولا الطبيعة، ولا الثقافة، وإنما الشهية تجاه عالم على الهامش، يمكن أن نعيد فيه صناعة دنيانا، كون لنا وحدنا: سنتر بارك (Center Parcs)، "رحلات بحرية نحو اللا اتجاه"

(croisières nowhere)، مخطط لسيناريو رحلات كاملة تنتهى إلى نقطة الانطلاق، أو مدد إقامة متخيلة ووهمية لسياحة جديدة تعرض رحلات سفر "على طريقة كذا"، نوع من التجوال الملاحى الداخلى ومقار إقامة حميمة، حقيقية أو مفترضة، فى مأمن من عواصف العولمة؛ مسيرات على طريقة دنيا الروايات، وجزر حلم الناس بها فى معزل عن اضطرابات يعج بها عالم يتجاوز كل حد، عندما نوجد فيه، أقوياء بدور اخترناه لأنفسنا، نصبح مجددا أسياد نملك ناصية تاريخ حياتنا.

والسائح، من يكون حينئذ؟ وهل يحمل تفسيرا لأنثروبولوجيا برمتها؟ يبدو ذلك، وأكثر من أى وقت مضى، فإلى أية درجة يكون هو الكاشف المثالى لسيكولوجية اجتماعية فى حالة تبديل تام. فالسائح مؤشر لاتجاهات مشاريع الحياة

–أنماطها وتوجهاتها. إنه يسمح لنا أن نبحر ونصعد حتى إلـــى قلـــب أحـــلام أى مجتمع.

فأولئك، ولنعلم ذلك، سواء كانوا مقيمين رغمـــا عـــنهم أو كـــانوا أســـيرى الضواحى أو الأرياف، بينما يعيش الآخرون فى وضع المحاكاة ويحلمـــون بعـــدم الانتماء إلى ذلك العالم، يعدون ممن ينبذهم المجتمع حقيقة. وقمة التناقض تكمن فى الآتى: إن الاندماج الاجتماعى يمر فعلا عبر هذا النفور من الاندماج الذى يحـــدو بنا، دون أن نفكر فى ذلك، إلى أن نسميه... "السياحة" – أى نوعا من اســـتخدامات السفر الذى يشكل، من مناحى كثيرة، حركة تجريبية تهدف إلى اســـتعادة الـــذات، وحيث تختبر أنماط وأماكن جديدة للحياة.

المراجع

- URBAIN (J.-D.), *Sur la plage*, Paris, Payot, 1996.
- URBAIN (J.-D.), *Secrets de voyage*, Paris, Payot, 1998.
- URBAIN (J.-D.), *L'Idiot du voyage*, Paris, Payot, 1999.

الإيقاعات الحضرية
من المدينة إلى الـ "لا مدينة"(٨٠)

بقلم أوليفيه مونجين
Olivier MONGIN

ترجمة: مهرشان محمود صابر
مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

كيف يقدم الخطاب حول النظام الحضرى والمدينة التى ارتبطت بحكم العرف بمفهوم الذوق والأدب؟

ثمة "خطاب أول" يحيلك إلى معرفة كلية، كتلك المعرفة التى تتوافر لمصمم المدن ومهندسها الذى يؤثر مدخلا يرى بالعين المجردة، ذلك الذى يربط فكرة تخطيط المدينة برسم هندسى ونموذج مجسم مصغر، يبرز قيمة ذلك التصميم الهندسى، وحاسة البصر لدى المهندس وفنه، وهو ما يفضى إلى خطط وسياسات حضرية عظيمة، بينما يحيلك "خطاب ثان" إلى تصورات خيالية، إلى شاعرية تسوقنا إلى وصف تصويرى للمدينة، لسكانها، ومشرديها، ودروبها، وصف يختلط فيه إحساس المبدع والشاعر والفنان. فهل ترى ثمة تعارض لا يمكن محوه بين ذلك الذى يرى المدينة من خلال أحاسيسه الذاتية بما تتيحه من جولات ونزهات وبين ذلك الذى تقتصر المدينة فى نظره على رسم هندسى يرسمه بموضوعية وهو بمنأى عنها؟

لا تخطئ فرانسواز شواوى مؤرخة تنظيم المدن إذ تلاحظ أن ثمة فارقا يتزايد اتساعا بين مدينة (الأمس) ولا مدينة (الغد)، بين إيقاعات المدينة الأوروبية رغم ما يحاط بها من وهم واختلاق، والإيقاعات الخاصة بهندسة المدن الجديدة،

---

(٨٠)نص المحاضرة رقم ١١٠ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٩ إبريل ٢٠٠٠..

كائنا ما كان الاسم الذى سيطلق على المدينة المستقبلية (المدينة العظمى méga-cité، أو المدينة العالمية ville globale، أو المدينة الشاملة méta-pole، أو المدينة الكبرىmégalopole...). والحديث عن إيقاعات حضرية ينتهى بنا إلى التطرق إلى تطور الإيقاعات الحضرية فى زمن المدينة وكذلك فى زمن ما بعد المدينة كيما نسجل تحول معنى التحضر من احترام حقوق المواطن ومسئولياته إلى سيادة الطابع الحضرى. فإذا كان مفهوم الإيقاع يتغير تغيرا جذريا حين يتم الانتقال من المدينة إلى ما بعد المدينة، فإن إيقاعات الذوق الحضرى سوف تكشف لنا ما فى علم تنظيم المدن المعاصر من عيب ونقص.

بدن المدينة

فالحديث عن "إيقاع" المدينة يفضى بنا إلى أن نأخذ فى الاعتبار الدروب، والمسارات، والدرج، والطرقات: حركة البدن فى علاقته مع أجساد أخرى ومع البدن الكلى للمدينة. أما الجانب العملى لهذا الإيقاع – أى الذى يمارسه المتجول الهائم على وجهه، والمار– فيتمثل فى المشى؛ بما ينطوى عليه من عدم توقع، وعدم تحديد للوجهة، والمخالفة للعادة، ولكن هذا الجانب العملى ليس بعيدا كلية عن فكرة التشكل بشكل من الأشكال ويندرج تحت رمز البدن. وهذا الرمز هو الصورة التى تبزغ تلقائيا إلى الذهن حين يذكر الشاعر أو عالم الظواهر، المدينة، لأن البدن يرتبط فى أذهاننا من ناحية بعلم الأحياء (فالبدن يربط ما بين الأعضاء، والبدن ينمو ويهرم) كما يرتبط من ناحية أخرى برؤية طبية وصحية (فهى المشروع الصحي– مشروع هوسمان مثلا– لترشيد وعلاج المدينة).[٨١] فكما فى كل بدن

(٨١)بيير سونسو Pierre Sansot، شاعرية المدينة Poétique de la ville، باريس Klincksieck، ١٩٧٣؛ جون كريستوف بيللى Jean Christophe Bailly المدينة تحت العمل La Ville à l'oeuvre، باريس، جاك بيرتوان Jacques Bertouin، ١٩٧٣.

قلب يدق، فإن قلب المدينة يدق هو الآخر بإيقاع ثابت إلى حد ما، وهو عرضة للخلل أو للزيادة المفرطة فى ضرباته، ذلك القلب الذى لا ينبغى بالضرورة أن نخلط بينه وبين وسط المدينة (وعبارة " قلب" المدينة عبارة دارجة مألوفة).

هذا هو السبب الذى من أجله صاحب إيقاعية المدينة إبداعا شعريا- مثل فن الوزن الشعرى بحق لدى بودلير Baudelaire – فالشارع يكنى به عن القصيدة: "تعثره فى الكلمات كتعثره على الأرصفة، مصطدما أحيانا بأشعار طالما راودته فى الأحلام"(٨٢) – كما حظيت هذه الإيقاعية باهتمام فنون التصوير الجديدة التى ظهرت فى نهاية القرن التاسع عشر، كالتصوير الفوتوغرافى Atget)) أو السينما (من زازى فى المترو Zazie dans le métro لـ "مال" Malle إلى يوميات موريتى Journal intime de Moretti ومنها الفسبا تجوب أرجاء روما).

ثلاث صور لشاعرية المدينة تستحق منا ضمن غيرها أن نأخذها، من هذا المنظور، فى الاعتبار: الصورة الأولى تعرض المدن فى هيئة بدن تخترقه إيقاعات متعددة. والصورة الثانية تجوب بقلق بدن "المدينة" حيث الخطر المزدوج فى الذوبان بدنيا وسط الجمع أو الحكم عليه بالنسيان فى غياهب الوحدة، وهو ما ليس بغير ذى صلة مع ما عرف عن الرومانسيين من سأم وكآبة سوداء. والصورة الثالثة تتعلق بمحاولة جعل المدينة بمثابة صورة ذهنية، فكرة، وشكل "متفرد" يتجسد أمام أعين من يجوبه. فالهائم على وجهه لا يشعر بالضياع إذا ما عاش وفقا لإيقاع المدينة. وبعض الكتاب قد أبدعوا فى بيان تلك الصلة التى تربط ما بين الإيقاع والشكل، بين تعددية الأجساد الفردية والبدن الموحد للمدينة التى يجوبونها فى كل اتجاه.

---

(٨٢)يذكر انطوان كومبانيون Antoine Compagnon فى كتابه أضواء المدينة Lumières de la ville، باريس سوى Seuil ١٩٩٩، "Le genre humain" .coll بأن شبه الشارع بالمرأة، والشارع هو الشابة العابرة فى قصيدة بودلير "A une passante" .dans les "Tableaux parisiens".

بدن المدن (بول كلوديل Paul Claudel)

يقارن بول كلوديل فى ديوانه معرفة الشرق Connaissance de l'Est بين بدن باريس وبدن لندن ويطرح فى كلتا الحالتين السؤال التالى: " كيف يمكن لبدن واحد أن يجمع أعضاء شتى، وأجزاء متفرقة؟". ثم يجيب الشاعر على هذا التساؤل مستعينا بصور عديدة لها، ذاكرا العديد من صور إيقاعية المدينة، والعديد من طرق تنظيم حركة ما داخل كيان متكامل. هكذا ينظر لباريس من خلال حركة توسع تدريجى، وقابلية للتوسع وفقا لتعرجات النهر. بينما من هذه الجزيرة التى أصبحت مدينة بمدها من وسطها، تمثل لندن الجانب المضاد إذ " لا وسط لها ولا محور". ومعلوم أن عدم وجود وسط يمكن منه إطالة بدن المدينة، يجعل من لندن "كتلة واحدة، وتجمع كامن لعناصر نشطة، وأعضاء ليس لعضو منها أولوية على الآخر". فبدن المدينة، عضوى فى باريس، ولكنه شبه آلى فى لندن. وبينما بدن لندن بدن صناعى يترجم فيها قرب العناصر بعضها من بعض، بإرادة الإنتاج (الفابريقة)، نجد بدن باريس لا يفتأ يتوالد ويتكاثر (ولا ينتج) وذلك بالاتساع والامتلاء.

وصورة البدن، المأثورة لدى كلوديل، هى قبل كل شىء بيولوجية وعضوية: فإيقاعات المدينة ترتبط بتنظيم محكم بين الأعضاء، أى بين الأطراف. ولما كان البدن سائلا، فإن الإيقاع يستحيل فصله عما لأعضائه من استمرارية. ورغم ذلك، إذا كانت صورة البدن البيولوجى موضحة جلية، فهى تركز على الاستمرارية، عن طريق إيجاد العلاقة، فى حين أن التجربة البدنية الخالصة للمارة، للمشاة والهائمين على وجوههم تتسم بطابع عدم الاستمرارية والنشوز على الإيقاع.

بين الوحدة والاختلاط بالدهماء أو كيفية تجنب التجرد من الذات للاندماج فى المجموع؟ السأم والكآبة السوداء لدى بودلير.

فبالسير على غير هدى فى المدينة يكون المرء عرضة للانجذاب للقاءات تترجح ما بين التجربة المحرمة أو غير المتوقعة والاندماج، أى تجربة الاختلاط بحشد من الناس. فالإيقاع الخاص بالمدينة يدفع بالفرد إما بأن يهيم على وجهه تائها وحيدا أو يجنح إلى التجرد من الذات والاختلاط بالمجموع. ولأن المدينة تنطوى على خطورة مزدوجة- إذ يكون المرء عرضة للضياع فى وحدته أو وسط الناس- يلزمك، كعلاج وحيد للكآبة السوداء والسأم الذى يتولد عن العيش فى المدينة- أن توطن نفسك على أن تكون قادرا على التحليق بذاتك وسط الجمع ومؤتنسا بجوانبها المتعددة فى وحدتك.

واللقاءات من وجهة نظر بودلير تتيح الفرصة للمرء أن يخوض فى المدينة تجربة لم يكن يتوقعها تعزله عمن سواه، فتحبسه فى غياهب الوحدة أو تحكم عليه بالذوبان بين الناس. فيكون الخطر، فى كلتا الحالتين، هو التلاشى، وضياع علامات الاسترشاد التى كان بها يهتدى، وعندئذ لا بد أن يكون رد الفعل على هذا الشعور بالتلاشى المحتمل بأحد أمرين: إما تكثيف العلاقة أو تخفيفها. فإما أن يتيه الفرد فى عزلته بحجرته أو شقته، متخبطا بين حوائطها الأربع وإما أن يغرق نفسه، فى حشد من الناس، هائما على وجهه فى متاهات المدينة. ويعتبر إدجار بو Edgard Poe القريب جدا من بودلير، تلك الجموع من الناس هى المتاهات بعينها.

وفى رأى بودلير، لا يمكن فصل التجربة البدنية للمدينة عن العلاقة المبرمة مع أجساد أخرى. فهناك توازن دائم ينبغى الحفاظ عليه:" أن تكون كثرة فى عالمك الخاص" فى عزلة الوحدة، ومن هنا تكون تجربة الحب أو البحث عن الرفيقة: أو "أن تكون وحيدا وسط الجمع". فينبغى الخروج إلى الخارج، الانطلاق إلى الخارج، فهناك علاقة الداخل والخارج التى تلزمنا بألا نكتفى بالوقوف وراء النافذة. ويصاحب إيقاع

المشى توازن ينبغى اختراعه مع الأجساد الأخرى التى تسكن المدينة. " فبودلير يعلمنا بأن المشى على غير هدى فى المدينة لا يمكن فصله عن طريقة المشاركة التى يراها ممكنة". ففى نظر بودلير لا يوجد خاص أو عام، وإنما ضرورة أن يكون الخاص وسط الجمع وأن تكون كثرة فى مكنون نفسك. ومن هنا لا تتوافق المدينة مع صورة العتبة أو المدخل والممر الذى يولد تجربة نوعية تتميز عن الخاص والعام.

الإيقاعات الحضرية للمدينة

المدينة كصورة ذهنية وبيئة يغلب عليها التوتر (جوليان جراك Julien Gracq)

فى منتصف المسافة ما بين كلوديل وبودلير، من حيث تطرقهما للبدن الكلى وشاعرية التيه، لم يكتف جوليان جراك، بتصور الشكل الخاص بهذه المدينة أو تلك والإيقاع الذى يناسب كل منها، بل وأوضح كيف أن طريقة التجول بمدينة من المدن هى التى تضفى طابعا على تلك المدينة، محددا الصلة بين تفرد المدينة وتنوع المسارات التى تتيحها. فلكى يتضح لك شكل مدينة من المدن، لا بد من أن تجوبها وتتجول بها: وقد عمد ميشيل بيتور Michel Butor كذلك إلى تبيان ذلك فى كتابه "عبقرية المكانLe Génie du lieu" فى معرض حديثه عن إسطنبول بل وعن مدينة المنيا بصعيد مصر.

وقد صدر لجوليان جراك مؤلف بعنوان "شكل مدينة La Forme d'une ville" يتحدث فيه عن مدينة نانت Nantes، وهى المدينة التى كانت كذلك مادة لمعالجة سينمائية من أعمال جاك ديمى Jacques Demy. فقد دفعه الحرص على فهم السبب الذى من أجله تمثل نانت بالنسبة له "مدينة" أو "المدينة" أو "مدينته" بما

تزخر به هذه الكلمة من معنى، خلافا عن أية مدينة أخرى كمدينة أنجه مثلا، الأمر الذى دعا جراك إلى الاهتمام بإبراز العناصر المكونة لأية مدينة.

فهو يرى، بادئ ذى بدء، أنه لا يكون لمدينة من المدن وجود إلا من خلال الدروب والمسارات التى تتواجد بها. فالتجول هو الشرط الأولى للانتماء للمدينة. فبينما كان بودلير يخشى من التيه وسط لانظامية الحضر، واكتشاف المجهول، وعدم الأصالة، نجد "جراك" Gracq يؤمن بأن الحياة فى المدينة تتكون من كل تلك الخيوط المتشابكة التى تخترقها: من دروب حقيقية، قديمة أو حديثة، وتقاطعات طرق، واختلاف وعدم تجانس والعديد من المساحات الفضاء أو المأهولة، المتوافقة مع بعضها أو غير المتوافقة التى تسمح ببناء التجربة الذاتية للمدينة. إنها "منطقة احتكاك، وبيئة تئن من التوتر": "والذى يجعل من المدينة بيئة تئن من التوتر، ليس هو بالفعل تركز المساكن بها، وحالة الاحتكاك الخفية والمستمرة التى تكهرب العلاقات، وتعددية الممكن المتاح أمام الفرد فى حياته وإنما هو بالأحرى – بالنسبة لى – ذلك التعارض القائم بين نظام من المنحدرات الطاردة المركزية بطبيعتها التى تؤدى جميعها بنواة المدينة إلى التفتت والانفصال عند أطرافها، وبين القبضة المركزية القوية التى توازنها وتحفظ للمدينة تماسكها [...]. هكذا تتكون من جديد فى مخيلتى بحيوية صورة مدينة "نانت" نحوا ما على غرار بناء العنكبوت لبيته(٨٣) كذلك فإن شكل المدينة يذكرنا باسمها وبأسماء جميع الأماكن التى نجوبها أو نتجول بها. بل ويذكرنا أيضا ببدن فى حالة من النمو السريع إلى حد ما.

ولكن التجول فى مدينة من المدن لا يأتى عفوا بغير قصد محدد أوعلى غير هدى أو مخالف للعقل والصواب أو بدافع لا معقول أو لمجرد الهيام. فلا يمكن أن يقدم المرء على التجول إلا بناء على أماكن موجودة تشجع على هذا التجول. فإذا

---

(٨٣)جوليان جراك Julien Graq شكل مدينة La Forme d'une ville، باريس، جوزيه كورتى، ١٩٨٥، ص ١٩٩.

كانت تلك الأماكن علامات نقف عندها فى حياتنا العصرية، فهى كـذلك مراحـل، وبدايات جديدة تذكر بأن للمدينة تاريخ، وبأنها مكونـة مـن درجـات وطبقـات جيولوجية متعاقبة ومن ذكريات متعددة تعبر عنها المباني والآثار القائمـة. ولكـن تلك الأماكن التى تحدد خط سير التجول هى مادة " لصورة ذهنية" تتكون وتشـكل التصور نفسه السائد عن المدينة. "إن شكل المدينة يتحدد بـربط تلـك الأمـاكن، والمسارات وبفكرة عن المدينة تمر من خلال اسم المدينة وجميع الأسـماء التـى تحكى تاريخ المدينة (كأسماء الشوارع...)". فخطوط السير إذن تتطلب" مداخل" أو عتبات، وفترات بينية، ودروب تضمن عدم الذوبان فى المدينة (البـدن الكبيـر) أو النظر إلى المدينة على أنها أثر من الآثار أو متحف من المتاحف. الأمـاكن التـى تكثر بها المسارات والتقاطعات والميادين، وتتشابك بها الطرقات تتناغم حاليا، مـع رحابة المكان، مع جميع الإمكانيات الدفينة فى المدينـة التـى مـا تـزال قابلـة للاستكشاف من خلال الآثار وصور ذكريات حية.

ولكن لنسأل أنفسنا، أى الأماكن تشجع على تلك الجولات التى يتشابك فيهـا الماضى بالحاضر؟ أو بعبارة أخرى، ما الذى يجعل من مكان أو تشـابك أمكنـة مدينة من المدن؟ إنها تلك المجالات التى لا تقوم بدور وسيط أو علاقة بين طرفين، بقدر ما تكون "بينية" بل وينشأ عنها أثرا متأرجحا. فبدن المدينة يسرى فيه التـوتر ما بين داخل وخارج، بين فوق وتحت (إذ ننظر للمدينة من أعلى إلـى حـد مـا ونتوارى عن الأنظار فى دهاليزها)، بين العالمين الخاص والعام. غيـر أن إيقـاع المدينة لا يمكن فصله عن أماكن التأرجح تلك التى تحفز على إيجاد علاقة، لـيس بالانتقال بحكم المنطق من طرف منها لطرف آخر، ولكن بالانتقال من طرف إلـى آخر هربا من الاندماج (كما الجمهور المحتشد حول أحد الآثار) أو الانغلاق علـى النفس. فالعلاقة، أو إيقاع البينية، من عوامل النشاز فى إيقاع المدينة، فنحن ننتقـل من طرف لآخر بطريقة متقطعة. وهذه النغمة النشاز قد تكـون مثـارا للخـلاف

أو تؤدى إلى مغامرة التيه، وقد تصل إلى حد الانقلاب رأسا على عقب كالتشقلب فى المهرجانات الذى كان من الطقوس الأكثر اعتيادا فى المدن (التشقلب من فوق ومن تحت). والممثل الهزلى (وكبار السينما الهزلية من أهل المدينة) يقع، و"يدق عنقه" لأنه لم يأخذ الوقت الكافى لاجتياز شارع، أو جسر، أو فتح باب، واحترام المداخل أو العتبات، فهو يهفو لأن ينتقل من مكان لآخر بأسرع طريقة ممكنة دون إضاعة أى وقت. المدينة إذن تكمن فى هذه الوحدة الرمزية التى تحيى ذكرى وتستشرف مستقبلا، ولكنها تتطلب فى الوقت نفسه ضرورة وجود أماكن بداية أو عتبات، وأماكن بينية تحول دون أن يتشكل عدم الاستمرارية بشكل محدد.

فأنى لنا أن نفسر بطريقة أفضل هذه الإيقاعية؟ إنها تقوم على شغف نقل قلب المدينة عن وسطها décentrement، ولا يمكن فصل هذه الإيقاعية عن الأماكن التى تعتبر الممرات فيها هى بحق الطراز الممثل لها (من بودلير إلى جراك مرورا بوولتر بينجامان Walter Benjamin) وهى تستحثنا على أن نأخذ فى الحسبان ذلك النوع من التكافل الذى تتميز به، الذى يعنى إبرام علاقات محددة.

فن نقل قلب المدينة إلى أماكن أخرى Décentrement

هكذا نفهم بشكل أفضل العلاقة ما بين "شكل المدينة"، والفكرة المكونة عن المدينة والتى يتم التعبير عنها باسم علم (يذكرنا باسم مكان، أو موقع جغرافى محدد أو اسم قديم لمدينة، أو بناء، أو أسطورة لا نعرف فى كثير من الأحوال عناصرها الموضوعية: ولذلك لا ندرى أبدا متى وأين تبدأ مدينة من المدن)، وما تتخلله من دروب متناسقة إلى حد ما، ومسارات تتيحها. "إن صورة مدينة نانت التى ارتسمت بشكل تلقائى فى مخيلتى ليست صورة دهليز نشعر فيه بالتيه، وإنما صورة عقدة غير محكمة لشبكة من الطرق المتشعبة، يسرى فى أوصالها السائل

الحضرى حتى يخف قوامه عند الريف كسريان الكهربـــاء إلـــى الأطـــراف [..]. والحقيقة أن الصورة العامة التى كانت ترتسم فى مخيلتى لمدينة نانت بتـــأثير مـــن هذا التكوين لشبكة الطرق المتشعبة هـــى صـــورة متذبذبـــة décentré إلـــى حـــد كبير".(٨٤) فالمدينة لا يكون لها وجود إلا إذا توافرت شوارع وميادين تمكن ســـاكن المدينة من أن يحيا بها وفقا لإيقاعاتها المختلفة. هذا ما تعلمنا إياه شاعرية المدينة: فالمدينة موجودة كبدن ولكن ليس هناك رباط مباشر بين الانتماء للمدينة التى تحمل اسما، وتاريخا وبين إمكانية أن تجد بها إيقاعها الخاص. ولذلك يطغى المسار على عشق الجمال وعلى رونق المدينة: "إن غيبة الجمـــال المعمـــارى الـــذى يســـتلفت الأنظار جعلنى على الفور أقرب إحساسا بالمدينة: ولا غرو، فالمواضع التى تثيرك فى بدن تعشقه لا صلة لها بمقاييس علم الجمال".(٨٥)

هناك من التصورات الخيالية للمدينة ما يفوق عدد المدن ذاتها، وهناك مـــن طرق العيش بها ما يفوق ما بالمدينة من مساحات وأماكن تجعل السير والحركة بها ممكنين. لذلك لا تبدأ المدينة أبدا عند مدخلها الرئيسى. ومن ثم، إذا كان ينبغى على المرء أن يخرج من المدينة، وينتزع من فكره الصورة المرسومة لها فـــى ذهنـــه، ويبتعد عنها بعض الشىء لكى ينفذ إلى أعماقها، فإنه ينبغى النظر إليها من الخارج من فوق هضاب فيزول أو فاس، من فوق هضبة المقطم فى القاهرة أو حتى مـــن الهضاب المحيطة والمطلة على هونج كونج، وعندها ســـيتبين أن حركـــة دخـــول المدينة، والاختلال بين وسطها والمناطق المحيطة بها، بين الداخل والخارج يتكرر بصفة مستمرة فى داخل المدينة ذاتها. فالنظرة الملقاة من الخارج ليست نظرة عين المهندس الموضوعية التى ترسم خطوطا على التصميم الهندسى(٨٦) الذى يرســـمه،

---

(٨٤) Gracq (J) المرجع السابق، ص. ٤٢-٤٥

(٨٥) المرجع السابق، ص ١١١

(٨٦) المرجع السابق ص ٢٠٨

وإنما هى نظرة المتأهب والمستبق لجميع ما تزخر به المدينة من تجـارب سـوف يخوضها تباعا داخل المدينة، وهى ما يمكن أن يطلـق عليـه عمليـات الإزاحـة المطردة عن المركز التى تتبنى عليها التجربة الحضرية. وهذا يعنى القـول بأنـه ليس هناك مركز واحد للمدينة بل العديد من المراكز المتناثرة (وتكون على صورة المركز الأول بقدر ما هناك من إمكانات الانضمام إلى مراكـز أخـرى بصـورة مؤقتة، مع تجنب العودة إلى الاحتشاد من جديد أو الانعزال فى المدينة.

الممرات أو البواكى

والممرات توجد صلة، دون وساطة، بين المدينة الكبيرة والحيـز الخـاص، فهى ليست عنصرا من عناصر مجموعة تربطها صلة بتنظـيم تراتبـى كعلاقـة الشارع بالعمارة، ومجموعة البيوت والحى والمدينة. وإنما هى تمثـل نوعـا مـن المواقع تجعل من الممكن خوض تجربة الحياة فى المدينة علـى أعلـى مسـتوى، تجربة إنشاء علاقة تبرم على مسافة متوسطة ما بين الخاص والعام. فهى تقى من الزحام وتشجع على الملامسة الخفيفة وتشيع جوا مشجعا على الغزل. وقد ذكرهـا جراك فى معرض حديثه عن زقاق بوموراى فى مدينة نانت.[٨٧] وباستخدام كلمـة "ممر" لا نكون فى الحقيقة بعيدين عن فكرة طقوس المرور الخاصة بهذه الممرات فى سياق حضرى يناسب جميع هذه المناطق المحرمة (ميناء نانت بالنسبة لجراك). وهذه الممرات لا تكون دائما مسقوفة، وقد تكون مفتوحة فى الهواء الطلق مثل تلك الأروقة التى تحيط بحدائق القصر الملكى أو بالأحرى تلك التى تلامـس الحـدائق الخفية فى الشوارع المجاورة، المنغلقة على نفسها. ذلك أن المرء يكثـر المـرور بهذه الممرات، متلقطا، متباطئا، متصيدا، متسكعا، متغزلا مطـيلا الوقـوف بهـا

---

(٨٧) المرجع السابق، ص ٩٤.

(جوليان جرين). ولكن هذا المكان ليس "غير موجود"، ولا يمكن أن يعتبر المرء نفسه موجودا فى مكان غير محدد، ولا يمكن أن يكون التواجد به بمحض الصدفة وحدها.

والممر هو خير مثال على ما يحدث من تجارب أخرى فى أماكن شتى من المدينة. فهو لا يمثل رباطا بين المدينة والمسكن، والمسكن الخاص، وإنما هو المكان الذى يتيح "بدء" تجربة بالمدينة، أو "إعادة خوض" تجربة تكافل لا يكون فيها المرء عبدا للجماعة كما أنه لا يقضى عليه بالبقاء وحيدا. وهكذا فإن إيقاع المدينة يأخذ انطلاقته فى مواضع ليست بالأماكن الوسيطة ما بين الخاص والجماعى فى المدينة الكبيرة. فهذا الإيقاع يذكرنا بعالم يبدأ حيث يتفرد، ويتميز عما يمت بصلة سواء إلى المدينة الموجودة أو إلى العالم الخاص الموجود أيضا. إنه شىء آخر ولكن هذه الغيرية ليست غيرية جذرية، تلك التى تفضى إلى الكآبة السوداء والسأم: إنها تجربة التلامس والاحتكاك والتلاقى، تجربة عميقة المغزى إذ هى تقوم فى آن واحد على عدم معرفة الطرف الآخر والاعتقاد بلقاء ما يزال أبدا ممكنا.

لذلك فإن الممر، ذلك الحيز المتوسط ما بين الداخل والخارج، بين الخاص والعام، يمثل، دون أن يقوم مع ذلك بدور الوسيط، تصورا معينا للتكافل، والمخالطة، وطريق للصحبة يجنب الفردية الجذرية، والوحدة والعزلة فى أقسى صورها كما يجنب الاختناق وسط الجماعة ثم الذوبان وسط الجماهير أو الدهماء من الناس.

هذه النظرات المختلفة لشاعرية المدينة تذكرنا بأن المدينة تعد لسببين كيانا له جسد، جسد يربط معا أجسادا يتعين عليها أن تتجنب كلا الأمرين: التلاحم التام مع الجموع التى هى فى حالة اندماج وكذلك العزلة اليائسة التى تولد السأم والكآبة السوداء،كما أن المدينة تساعد على إبقاء أجساد فردية معا، أجساد حرة بغير أن

يحكم عليها بالاختلاط الزائد عن الحد، أو يحكم عليها بالوحدة الموحشة، وهذه الملاحظة المزدوجة ليست بلا صلة بالفكرة القائلة بأن المدينة تتيح للأفراد بأن يشكلوا جماعة، بل وبأن يتميز كل واحد منهم عن الآخر، بل وأن يختلفوا ويتنازعوا فيما بينهم دون أن يقتتلوا، وبأن يعربوا عن خلافاتهم بغير أن يهووا روحا وجسدا فى غمار الحروب الأهلية. فالمدينة، التى سرعان ما أصبحت مرادفا للديمقراطية، هى تحد يتمثل فى جعل أفراد مختلفين عن بعضهم اختلافا جذريا، جاءوا جميعا فى الحقيقة من ريف الأمس، ومن مساكن اليوم، يأتلفون معا فى رقعة موحدة (بقواعد، وإجماع رأى، وهوية، وانتماء تاريخى). فالمدينة كحيز لها مهمة تحقيق إجماع الرأى أو اختلافه.

ألا ترى أن هذا الإيقاع الخاص بالمدينة الذى يمكن وصفه بالتقليدى، شاعرى بلا جدال، ويجب أن يكون مرتعا لأحلام وخيال مؤلفينا؟ كلا، فمن ناحية، هناك مهندس المدن فى عصرنا الحديث الذى يميل من جانبه إلى أن يفكر وهو بمنأى عن الرقعة الكاملة للمدينة (المدينة باسم العلم للشاعر التى تحولت إلى تلك المدينة التى خطط لها مهندس المدن ورجل السياسة)، ولجزئياتها، ولوحدة المعمار بها، والشيء المنظور منفردا (رسم المهندس المصمم والعقارات المبنية بل وتحفة المهندس المعمارى). ومن ناحية أخرى، فإن المدينة المستقبلية الكبرى (كمدن المهندسين المحدثين)- شأنها شأن مجتمع التدفقات فى شبكات (الذى يهمش العلاقة الجسدية بالمكان)- تبين بما فيها من عيب، الدور الحاسم لتلك الممرات الذى يذكرنا بالفكرة القائلة بأنه لا وجود لمدينة من المدن إلا بوجود منطقة احتكاك بها، ومنطقة توتر ومناطق تأرجح. فماذا عساها تعنى كلمة هندسة المدن إن هى جردت من نفس إمكانية توافر مثل تلك الممرات بها؟

من المكان إلى التدفق

مهندسو المدن، والنسيج الحضرى والمربع السكنى

ما يتوسط المربع السكنى هو حيز من المكان لا هو من المدينة الكبرى والبنية الأثرية ولا هو من العالم الخاص، وإنما هو حيز يدخل فى نطاق ما يوصف بالوسيط لما يتيحه من إمكانية إشاعة الإحساس بالمشاركة ودماثة الخلق بين المجتمع: فالتكافل بين أجزاء النسيج الحضرى (بالطرقات وتقسيمات الأراضى والمبانى) لا يمكن بحال فصله عن نوع ما من التكافل الاجتماعى.

يمثل المربع السكنى الحيز الخاص الذى يمكن فيه حدوث إيقاع، وزمانية لساكنه ويتيح له تجنب التطلع إلى ما هو أعلى (التطلع إلى ما هو جماعى: كالمواصلات، والحمامات الشعبية وفى لغة مهندس المدن جميع الأدوات الخاصة بالسير والنقل والاتصالات، أى بتسريع الحركة)، أو إلى ما هو خاص (التآلف والود). فالمربع السكنى ليس أداة اتصال، ولكنه يتيح فرصة خوض تجربة على مسافة متوسطة ما بين المدينة (بمعناها المجرد) والمسكن الخاص، فهى تقاوم فكرة الإفراط فى تخطيط مدينة أو يوحد ما بينها وبين المدينة، كما ترفض تصور البناء الحضرى فى شكل بناء ذى طابع فريد، على نحو ما أراده المهندس المعمارى الحديث المتأهب دائما لتصور شيء جميل متفرد دون أن يراعى وضعه بطريقة مبتكرة فى مساحة أكبر وأرحب. ومن هذا المنظور، قام مؤلفو كتاب "الأشكال الحضرية"، من المربع السكنى إلى المنزل الطولى المتوازى السطوح حيث استعرضوا تباعا تكتل بيوت هوسمان فى القرن التاسع عشر، مما ساقهم إلى التعرف على العديد من التجارب: باريس هوسمان (١٨٥٣-١٨٨٢)، المدن-الحدائق فى لندن (١٩٠٥-١٩٢٠)، توسعات امستردام (١٩١٣-١٩٣٤)، فرانكفورت الجديدة (١٩٢٥-١٩٣٠)، والمدينة المشرقة للوكوربيزييه. Le Corbusier. فبالمنزل الطولى المتوازى السطوح نصل إلى فكرة عنصر

موحد، مدينة مارسيليا المشرقة مثلا، التى تمثل فى آن واحد الخاص والمدينة، سفينة تمخر عباب بحر لا نهاية له وصومعة يختلى فيها الفرد بنفسه.

المحدثون ونهاية الممر أو الباكية

ومع النزعة إلى التحديث، تغيرت الميول والاتجاهات، فدفع المربع السكنى والممر معه، ثمن ذلك التغير. وفى الوقت نفسه الذى انفصم فيه تشابك الوظائف وانفصلت عن بعضها البعض، حدثت ميوعة فى الإيقاعات وانفتاح مباشر من الداخل على الخارج.

ولم يلبث الحيز الخاص تبعا لتصور المهندس الحديث فى المدينة الكبرى، أن انفتح مباشرة على الخارج، فشيدت العمائر على أوتاد إمعانا فى الخسف من شأن البيئة الحضرية، وأدخلت الممرات فى قلب العمائر، ولم تعد الشوارع سوى طرق اتصال متوازية، وانفصلت الوظائف عن بعضها البعض كما حدث فى نظرية تحديد المناطق zonage لطونى جرنييه Tony Garnier الذى ميز ما بين السكن كمرادف للخاص، والمتسع من المكان الذى يتسم به ما هو جماعى.. إلخ. "أما عدم مبالاة لوكوربيزييه Le Corbusier بالمكان، فتتوارى فى الخطاب، وراء تصوير رائع تطغى فيه المناظر الطبيعية. ومثلما لا يوجد للمدينة المشرقة اسم ولا موقع، فإن "وحدة" السكنى ليس لها أرض، فهى تتأبى على ذلك، وتنأى عنه، وتجثم على أوتاد وتتجرد من ذاتيتها. والوتد ليس فقط وسيلة لرفع البناء، أو لجعله أكثر ظهورا للعيان، وإنما هو رفض أن يكون للمارة أية علاقة ممكنة غير مجرد التأمل. ومن ثم تداعت الأمور بعد ذلك: أصبح الوتد مواكبا لرفض "شارع - الممر"، وانفجر الشارع إلى طرق متعددة وأزقة داخلية - ولم يعد ذلك الشارع يستخدم لا كممر (لكثرة الشقق) ولا كشارع (غيبة النوافذ، والتلاقى وجها لوجه

ومنع اللعب...). ولما أصبح من المتعين على الشارع ألا يستخدم كممر، فقد أصبح الممر شارعا [...] ومن ثم انمحى كل ما من شأنه أن يشير إلى حياة حضرية: ولم يعد هناك " ركنا أو قصادى أو جنبى.."

فلا تنافر، ولا ممرات، ولا تأرجح ولا مناطق احتكاك، وإنما مبان وأماكن متراصة الواحدة تلو الأخرى، وليس المراد بها تكوين مجموعة متكاملة طالما لا بد من الانتقال " من الواحدة للأخرى" مع تجنب تجربة الممر التى تولد عنها هى ذاتها مفهوم دماثة الخلق.. وإذا بنا نشهد ظهور مجال يقلب رأسا على عقب علاقات الخاص والعام، ويمنع فى الوقت ذاته ظهور مجالات لا تحيل إلى الكل أو الجزء، إلى وحدة عقار يفاخر به مالكه أو مهندسه المعمارى العبقرى. مع الانتقال من شكل للتجمع يقيم فواصل، وعتبات، وممرات، وينشئ علاقة متغيرة بالوقوف فى الوسط بين الخاص التام والعام التام، إذا بالإيقاع الحضرى يتجزأ ليتحول من إيقاع متعدد الأنغام (انظر حوار باختين Bakhtine) منسجم مع بعضه إلى حد ما إلى عدد من الإيقاعات متعددة الأصوات، كل يطالب باستقلاله الذاتى الكامل.

ومن ثم لم تلبث التجربة الحضرية بمفهومها الحقيقى أن تلاشت ومعها تلاشى شكل المدينة. ولم تعد المدينة تحمل اسم علم، وإنما أصبحت اسما لذكريات قد تثيرها فى الأذهان ونقوم بزيارتها فى المتحف أو مجرد علامة جغرافية بسيطة لا تذكرنا بأى "شكل" ممكن. فكم تغنينا بمدينة الشعراء، وكم رسمنا صورة رامبو Rimbaud على الجدران الخراسانية بالمدينة، وكم رسمنا صور طبيعية خيالية وكم تذكرنا أسماء العظماء من أجدادنا القدماء وأطلقنا هذه الأسماء على شوارعنا، أيا ما كان الأمر فلا يمكن خلق مدينة بمرسوم ما.

واليوم يندر أن تجد فكرا من ذلك النمط الذى كان يحكى قصة حارة من الحارات، ولعلنا نرى بحق روح المدينة يحتفظ بمدلول قوى خلافا لما يرد فى سياق الحنين إلى الماضى، كما نرى أنه لم يعد فى الإمكان فرض إيقاعات

حضرية، فهى لا تولد بمعجزة من المعجزات. وهناك اليوم الكثير من المدن التى لم تنزلق فى موجة التحديث المطمس المعالم فكثير منها حظى بتجديد أنقذها. ولكن هذا لا يمنعنا من حق التساؤل إلى أين ستقودنا مدينة الغد التى يحدثوننا عنها فى معرض الحديث عن مجتمع بشبكات والتى لا ينبغى علينا أن نخلط بينها وبين المدينة المستقبلية.

علاقة المكان بالتدفق

ألا ترى أن المتغيرات المعاصرة، الاقتصادية منها والإعلامية والتكنولوجية، تجثم على روح مدن الغد؟ ألا ترانا ننزلق من المدينة إلى ما بعد المدينة، أى إلى عالم يسود فيه النظام الحضرى على حساب أدب وذوق مدينة الأمس بإيقاعاتها المتميزة بها؟ إذا كانت ضرورة مضاعفة الاتصال، وإحلال سبل الاتصالات، والسير بخطى أسرع وكسب الوقت، إذا كانت إمكانية العيش فى زمن حقيقى، بسرعة الضوء، يغير من تجربتنا المادية من أعماقها، فهل ينبغى لذلك أن نضحى بإيقاع الأمس فى المدينة الذى كان من خلاله يتم ذلك التبادل الرائع الذى كان بقدر ما ينأى بالنفس عن الذوبان فى الجماعة (الحشد) يحفظ لها مكنون أسرارها (إذ من الممكن أن نخفى مشاعرنا وأهواءنا)، والذى كان يساعد على نشأة تجربة حضرية متميزة تجعل من المدينة ملجأ آمنا للحرية وليس مجرد حيزا مجهولا يضم كافة صور الاختلال العقلى مجتمعة مما سبق الإشارة إليه؟ يجوز لنا أن نسوق فرضا بأن مجتمع الشبكات يضخم ويعمم ما لم يكن يخص سوى وحدة واحدة، أو عقار واحد فى حالة المدينة الحديثة التى يصممها المهندسون. فلم يعد ما نشهده من اختفاء زمن الممر والفصل ما بين الوظائف الذى يصاحبه تمييع للعام والخاص، يتعلق بمستوى إنتاج متفرد يخدم عبقرية المهندس المعمارى. وإنما

يشجع الاتصال المتبادل على المستويين الإقليمى والعالمى، على فصل الأماكن والوظائف وتركيز العام والخاص فى مكان واحد. فما كان يحدث على مستوى أى بناء أصبح يتشكل اليوم على المستوى العالمى. فإن صح هذا الفرض، فمن حقنا أن نتساءل متعجبين من كل خطاب يتحدث عن نهاية التحديث؛ لأن المجتمع بشبكات قد ساعد - على العكس - على تبسيط الرؤية المستقبلية بوصله مجال التدفقات بحيز الأماكن.

فالتنظيم الحضرى لمجتمع بشبكات مزدوج أى ذو وجهين، لأنه يجزئ بقدر ما يربط ما بين نوع من الأماكن المميزة. فبينما تمثل المدن التقليدية أقطابا مستقلة ذاتيا، يربط هذا التنظيم الحضرى للشبكات المواقع الخاصة بالشبكة على حساب الأماكن الأخرى: فنجد أنفسنا إزاء ربط يحقق الاستمرارية بين ما هو موصل بها ويبعد الذى ما زال على هامش الشبكة. وبدلا من مدينة الأمس الموحدة للوشائج، نجد حيزا متواصلا مستمرا بين المواقع التى تم ربطها ببعضها. وبالتوازى مع ذلك صارت أماكن المرور التى كانت محظية بالأمس لما كان يتم من خلالها من تبادل فى المدينة على أرفع مستوى، مواقع للربط المتبادل، مواقع انتقالية، ووسيطة، الهدف منها كسب أكبر قدر من الوقت.

هكذا يبدو أن منطق التدفقات تغلب على منطق المكان، الذى سبق شرحه باستفاضة. وهنا نتساءل هل منطق التدفقات هذا فى سبيله إلى القضاء على التجربة الخاصة بإيقاع المدينة، كتجربة معقدة وهشة، على أساس أنها عنصر وهمى بقدر ما هى حقيقة ملموسة؟ إنه من المؤكد بالطبع أنه من السابق لأوانه قول ذلك.

إلا أنه يمكن مع ذلك طرح أربع افتراضات هى:

- تتفق فرنسواز شوويه مؤرخة تنظيم المدن، المحبذة لتطبيق فكرة "ما بعد المدينة" فى أشكال واقعية، والمهندس المعمارى بول فيريليو Paul Virilio

المعارض بشدة من جانبه لعواقب التكنولوجيات الجديدة على تنظيم المكان، على التأكيد على أن أجسادنا ما تزال هى الوحيدة المؤهلة للمقاومة. فمن الممكن أن نعيش على مستوى أقطارنا والشبكة ولكن هناك مساحات تتبع أكثرمن أجسادنا يمكن أن يكتب لها البقاء فى نطاق مغاير لنطاق دماثة خلق المدينة التقليدى.

- فى كتابه "تنظيم المدن فى مواجهة المدن القديمة" L'Urbanisme face aux villes anciennes، يحذرنا جوستافو جيوفانينى Gustavo Giovannini مهندس المدن الإيطالى من أمرين:" من ناحية، من السطوة المخولة للشبكات الفنية فى تنظيم المكان، مع تحكم مقاييس الإعداد العالمية والإقليمية وما تتبعه من منطق فى الربط بالشبكة الرئيسية، وكذلك لتصميم المهندس المعمارى كإنتاج المواد التقنية المستقلة ذاتيا. ومن ناحية أخرى من متحفة التراث الحضرى والإقليمى".[٨٨] ولمواجهة هذين الاتجاهين، يقترح الكاتب إدماج المدن والأنسجة القديمة فى الحياة المعاصرة. ولكن أنى يمكن لهذا الوصل ألا يتحول إلى مزيد من الربط؟

- يرى عالم الاجتماع مانويل كاستل Manuel Castells من جانبه أن ثمة توازن مطلوب تحقيقه بين حيز التدفقات وحيز الأماكن. ولكنه يقدم الأماكن باستقرارها وثباتها كعالم مواز لعالم التنظيم الحضرى للشبكات والتدفقات. فهل يا ترى سوف تحدث تجارب متوازية أو متقاربة؟ من المحتمل أن ينتج عن التدفقات فى شبكات "انعدام للأماكن"، بينما ستظل هناك أماكن تتبع إيقاع مدينة الأمس أو المدينة المحدثة. ولكن الاختلال بين هذا المنطق وذاك واضح جلى. "فما زال الناس يعيشون فى أماكن. ورغم ذلك كما تنتظم الوظائف والسلطة فى

---

(٨٨)فرنسواز شوويه Fraançoise Choay، مدخل إلى ج. جيوفانينى G. Giovannini، الهندسة الحضرية فى مواجهة المدن القديمة" باريس، طبعة لوسوى Seuil، ١٩٩٨، ص ٢٩.

مجتمعاتنا فى مجال التدفقات، فإن الهيمنة الهيكلية لهذا المنطـق تغيـر تغيـرا جذريا مفهوم وحيوية هذه الأماكن. فالتجربة المعاشة، بترسـخها فـى أمـاكن محددة، لن تلبث أن تجد نفسها منفصلة عن السلطة، كما ستصير المعانى أكثـر بعدا دائما عن المعرفة. ومن ثم يهدد الانفصام الهيكلى بين هـذين المنطقـين، بقطع الاتصال الاجتماعى".(٨٩)

- ويركز آخرون على الطابع الافتراضى للمدينة المستقبلية. ولكن ذلـك الفـارق بين الحقيقى والافتراضى.. أليس هو ما كان يوفره الإيقـاع الخـاص بثقافـة حضرية تتدرج فى سياق زمنى؟ فما بالك إذن بالتمييز الواجب إجـراؤه بـين تجربة افتراضية وتجربة حضرية يغذيها الخيال ذاته، خيال السـيرياليين مثلـه كمثل خيال الكتاب فى المدينة، على كثرتهم اليوم؟"

إن تجربة المدينة التى تضفى خصوبة على الخيال لا يمكـن فصـلها عـن زمنية، عن تجربة فعلية فى الزمن، بينما الافتراضى يتميز بإلغاء الزمن ذاته طالما أن الزمن الحقيقى للمدينة العالمية ليس سوى زمن سرعة الضوء. فلكـى تعـيش تجربة المدينة، لا بد أن يكون أمامك وقت، وقت يمكنك أن تضـيعه. لقـد كتـب مانويل كاستيل Manuel Castells يقول فى كتابه " مجتمع بشـبكات": "إن نظـام الاتصال الجديد يغير تغييرا جذريا المكان والزمان، الأبعـاد الأساسـية للتجربـة الإنسانية. فالأماكن تفقد نفس جوهر مغزاها الثقافى والتاريخى والجغرافـى، لكـى تدمج فى الأماكن الوظيفية منتجة حيزا من التدفقات يحل محل حيز الأماكن. حتـى الوقت نفسه يمحى حين يتم برمجة الماضى والحاضر والمستقبل للتفاعل فيما بينهم فى رسالة واحدة. ومن ثم يكون مجال التدفقات والوقت اللازمنـى هـى الأسـس المادية لثقافة جديدة، ترقى وتضم مختلف نظم التخيل التى نقلهـا التـاريخ: ثقافـة

---

(٨٩)مانويل كاستل، المجتمع فى شبكات La Société en réseaux، مجلد ١. عهد المعلومات L'çre de l'informatin، باريس، طبعة فايار Fayard، ١٩٩٧ ص ٤٨٠.

الطابع الافتراضى الحقيقى حيث يكون الوهم هو الحقيقة التى لا تزال فـــى طـــور التكوين.[٩٠]

ولكن ثمة عنصر آخر يجب أخذه فى الاعتبار، ألا وهو إنشاء مدن يقل فيها شيئا فشيئا الاهتمام ببعد الصراع الذى تتسم به المدينة. فلا بد من مراعاة الفـــارق المتزايد بين المدن الهادفة إلى جمع الشمل والمدن الكبرى التى توقـــف، وتفــرق، وتؤثر الفرقة على الوحدة.

إن مدينة الأمس الواحدة والمتعددة فى آن واحد كانت قد اخترعت إيقاعـــات حضرية تشجع على التراكب والتعشق، أما اليوم فيزود الناس عن أنفسهم من مدينة يزداد شعورهم فيها بعدم الأمان. فهل ترى ذلك علامة على أن التجزئـــة ســـوف تتغلب على الإرادة الديمقراطية فى العيش معا رغم اختلاف الآراء، مخاطرين فى ذلك بإنشاء مناطق، لن "يمروا فيها أبدا"، هى بؤر العنف؟

---

(٩٠) المرجع السابق، ص ٤٢٤.

الباب الرابع

معرفة التاريخ

ما التاريخ الثقافى؟[1]

باسكال أورى

Pascal ORY

ترجمة: د. زينب الخضيرى

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

ثم شبح يلازم الأدبيات التاريخية المعاصرة. فلم يعد يمر أسبوع دون أن يظهر فى اللغة الفرنسية عمل ينتسب صراحة أو ضمنيا للتاريخ الثقافى. فنحن نعيش الزمن الذى إذا ما ظهر فيه كتاب عن حرب ١٩١٤-١٩١٨، فهو يقدم نفسه - وهو على حق فى هذا - على أنه "بحث فى التاريخ الثقافى" Essai d'histoire culturelle (لستيفان أودوان - روزو Stéphane Audoin- (Rouzeau، وقد درس فيه "روجيه شارتييه" Roger Chartier "الأصول الثقافية" Les Origines culturelles للثورة الفرنسية بعد جيلين من دراسة "دانيال مورنيه" Daniel Mornet "لأصولها الفكرية" Les Origines intellectuelles de la Révolution française. وضاعفت من صورة النجاح موجة "الدراسات الثقافية" Cultural Studies فى البلاد الأنجلوفونية. وسنرى فيما بعد أن منظور هذه الدراسات لا يمكن الخلط بينه وبين ذلك الذى نعبر عنه هنا. وبالرغم من ذلك فإن حقيقة النجاح مما لا يمكن إنكاره.

إن التوقف عند تفسير الظاهرة ذاتها سيكون فى حد ذاته تدريبا تثقيفيا جديرا بالاهتمام. ويمكن بسهولة من الآن فصاعدا اعتبار فرضية استبدال الثقافى بالشعائرى - هذه الفرضية غير المحسوسة وإن كانت قديمة - فرضية مبتذلة،

---

(١) نص المحاضر رقم ١١١ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢٠ إبريل ٢٠٠٠.

وليس ثم دليل على أننا لسنا هنا مع ذلك بصدد واحد من أكثر المداخل فاعلية لما يسمى بالتأويل. وفضلا عن ذلك فالأمر ليس ذا بال: فعدم إخضاع التحليل للتفسير لهو أيضا مسعى تثقيفى.

وفى المقابل، فإن ما يعنى مؤلف هذه السطور، الذى عرف نفسه منذ أكثر من ربع قرن بكونه يعمل فى هذا المجال، فى وقت كان المصطلح من أكثر المصطلحات ندرة وأقلها تأكيدا (Maurice Crubellier "موريس كروبلييه) هو الاستجابة هنا - فى الذروة الجلية للظاهرة - إلى النقدين اللذين يوجهان لها عادة: نقد كونها مجرد ناتج للموضة، ونقد لعدم وضوحها التصورى.

إن إنكار المشروعية اعتمادا على حجة الموضة الفكرية، ليس له فى الحقيقة أى أساس بما أن النظرة التثقيفية، ستولى على وجه التحديد، اهتمامها الأكبر لما يسمى بالموضات، التى هى ليست بالنسبة لها، إلا التسمية السلبية للسيطرة. إلا أنه بالإمكان أيضا الاستدلال فى هذا الشأن بوضع الإنتاج التاريخى الراهن فى الاعتبار، وهو الذى أتاح لنا استخدام من الآن فصاعدا، الأدوات الأولى للتركيب، بدءا من الوجيز الجامعى (مثل Goetschel "جوتششيل" وLoyer "لوير") وانتهاء بمجموع المقالات الإبستمولوجية (مثل مجموعة Rioux "ريوو" وSirinelli "سيرينللى")، كما أتاح توالى سلسلة بأكملها من المؤلفين الذين جعلوا من التاريخ الثقافى - مثلما فعل الأستاذ Jourdain "جوردان"[٢] - نثرا، ابتداء من "فولتير" وانتهاء بـ Lucien Febvre "موسيان فيفر"، مرورا بـ Michelet "ميشليه". إلا أن أكثر الاختبارات لفتا للنظر هو ذلك الذى يتخذ فى فرنسا معيارا له البيبليوجرافيا، التى قدمها بالتوازى بشكل مدهش، بعض أساتذة البحث التاريخى مثل أستاذ العصور الوسطى Georges Duby "جورج دوبى"، والحداثى

(٢) "جوردان" هو الشخصية المحورية فى مسرحية "موليير" Le Bourgeois gentilhomme. (المترجمة)

"إيما نويل لوروا لادورى" Emmanuel Le Roy Ladurie، والمتخصص فى القرن التاسع عشر "آلان كوربان" Alain Corbin. أما الاتهام بعدم الوضوح التصورى، فإن كل ما سيلى سيكون محاولة لدحضه.

تعريفات

لنضع، دفعة واحدة تعريفا "للثقافة"، ذلك التعريف الذى يترتب عليه كل الباقى، والذى كان فى أغلب الأحيان مائعا ومختلفا عن حقيقتها. ونعتقد، على عكس كثير من العقول النابهة أو الدعاة الطيبين، أن من الممكن تماما إعطاء حدود دقيقة لهذا الاسم المهيب. والحدود الدقيقة لا تعنى بالضرورة الحدود الضيقة، بما أن المقترح هو إعادة جمع "مجموع التمثيلات الجماعية الخاصة بمجتمع ما"، تحت هذا المفهوم. وكل كلمة من هذه الكلمات بدءا من الكلمة الأولى تستحق التفسير، إلا أننا لابد وأن نكون قد أدركنا أن المفهوم الأساسى هو مفهوم "التمثيل"، بما يفترضه ضمنيا من علاقة محتملة الجدلية، بين معطى حسى واشتقاقاته. إن مصطلح "شكل التعبير" الذى يكاد أن يكون مبتذلا، يعبر بالفعل بشكل جيد إلى حد ما عن المعنى به هنا، دون أن يكون فضلا عن ذلك ثم أى احتياج لافتراض أنه "يعبر" عن أى شيء كان. فالمحتوى المفترض يمكن أن يكون مستوعبا تماما بالشكل، الذى هو هذا النوع من حضور التمثيل الذى يكتفى بنفسه فى نهاية الأمر.

يبدو التاريخ الثقافى، فى ضوء هذا، وكأنه نوعية من التاريخ الاجتماعى، أى كأنه "تاريخ اجتماعى للتمثيلات". ونحن هنا أمام كل ما سيميزه عن التواريخ النوعية.هذه التواريخ الخاصة "بالفنون، والعلوم" أو "بالأفكار" قد شغلت وحدها طويلا المجال الذى كان يعرف وقتها بأنه منوط بالثقافة، بينما نوعيتها الفكرية فى صورتها الأصلية هى النقيض للمسار الثقافى. وها هى بالفعل مؤسسة على الحكم القيمى – الجميل بالنسبة لتاريخ الفنون، والحق بالنسبة لتاريخ العلوم، والخير

بالنسبة لتاريخ الأفكار – ومرتبطة بالبحث المبدئى الذى يركز على التفرد. ومما لا شك فيه أن الأمر هنا يتعلق بالوضع القديم لهذه الفروع المعرفية، إلا أن هذا لا يهمنا كثيرا فى هذه المرحلة. وفضلا عن أن النزعة الأحادية التى أدت إلى جعل هذه التواريخ نظرية طويلة عن التفردات الإبداعية، لم تختف أبدا من هذه المجالات، فإن المكانة المتزايدة التى تعطى لهذه "الأعتاب" (وفق Gérard Genette "جيرار جينيت") بالقياس للمكانة التى تمنح للبيت نفسه، لهى بشكل خاص الدليل على أن من بين الطرق الجيدة لوضع تاريخ ثقافى، طريقة وضع تاريخ للفنون كما فعل Gérard Monnier "جيرار مونييه"، وتاريخ للعلوم كما فعل Dominique Pestre "دومنيك بيستر"، وتاريخ للأفكار مثل Régis Debray "رجيس ديبراى".(٣)

هذا الارتباط المزدوج فى آن واحد بالبعدين الجماعى والبينى للظواهر يبرر بدوره، على كل، الأولوية الثلاثية المعطاة لكل من المقاس، والذى يلعب دور الوساطة، وبالطبع الاجتماعى أو بتعبير أدق ذو القابلية لأن يكون اجتماعيا. وهكذا لن يكون المقاس مرادفا للمقدر كميا وذلك لسببين وجيهيين على الأقل:

- ليس كل ما ينتمى للمجال الثقافى محددا كميا.
- فضلا عن ذلك ليس كل ما فيه مما يمكن قياسه بالضرورة كميا.

وفى المقابل ليس هذا سببا لإخراج مسألة المقادير من الإطار، وهى التى بدونها سيكون من المستحيل وضع مسألة السيطرة وعلاقات القوة فى الحسبان. وما هو أكثر بداهة أيضا هو أن التاريخ الثقافى سيضع الوساطة فى الصدارة، أى أنه سيصبح تاريخا لتداول الأشياء الممثلة ولتحقيق تواصلها، بالقدر نفسه الذى سيضع فيه فى الصدارة كذلك تعبيرات الجماعة عن الجوهر المفترض لأى من النشاطات

---

(٣) ريجيس ديبراى (ولد فى ١٩٤٠) وهو ثائر وكاتب فرنسى من أهم أعماله La Révolution de la révolution "ثورة الثورة" (١٩٦٧)، زامل "تشى جيفارا" فى الحرب الشعبية فى أمريكا اللاتينية

الاجتماعية. وفضلا عن ذلك كان لابد، فيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، من الانتظار حتى الربع الأخير من القرن العشرين لنشهد ظهور تاريخ ليس هو تاريخ الفيزياء إنما هو تاريخ الفيزيائيين، وتاريخ ليس هو تاريخ الصحافة إنما هو تاريخ الصحفيين، وتاريخ ليس هو تاريخ القصص المرسومة إنما هو تاريخ الرقباء عليها.

وتحتم فظاظة العبارة الرد عند هذه النقطة من التدليل على "ثلاثة أنماط من الاعتراضات، آتية مباشرة من التواريخ النوعية. الاعتراض الأول هو اعتراض على الطابع الشخصى العميق، إن لم يكن بصريح العبارة طابعا فرديا، للتمثيل، والمصاحب لاشتباه فى سوء تعامل مع الموضوع. قد يكون من السهل الرد عليه على طريقة القليل من الجدال اللفظى، بالتذكير بأننا نصطدم هنا بحدود العلم، أى علم، الذى هو أصلا تعميمى، إلا أنه سيكون كافيا بلا شك التذكير بأن الأمر برمته يتعلق بعملية الإبراز، وبأن ما يبرز هنا هو التكييف، والتعديل. من السهل، فى نهاية الأمر، قلب القضية رأسا على عقب، والتركيز فى البداية على كل واحدة من الحتميات والقولبات.

والاعتراض على الدور الذى يلعبه ما لا يبسط ليس هو بدوره أكثر قبولا بالمرة. إن الميزة الممنوحة للتمثيل الانعكاسى لا تستبعد بالمرة الفائدة العميقة للتمثيل– القطيعة، الحامل أحيانا لما هو فريد، وفى أحيان أخرى للمنقول. وليس للصادم المدوى، من حيث هو حجر عثرة، بالنسبة للتثقيفى، هذا الطابع الحاسم، إن لم نقل المقدس، الذى كان له فى التاريخ القديم، تاريخ رواة النوادر والسرياليين مجتمعين. ولا نستنتج من كون "فرومنتال هاليفى" Fromental Halévy أكثر إفادة بشكل مباشر لفهم عصره من Lautréamont[٤] "لوتريامون" أن لوحة Olympia

(٤) Lautréamont (Isidore Ducasse) "لوتريامون" (إيزيدور دوكاس) كاتب فرنسى (١٨٤٦-١٨٧٠) اعتبرت كتاباته بمثابة الثورة الشعرية وأعتبرها السيرياليون تدشينا للاعقلى. والإشارة هنا إلى أن "لوتريامون" كان ثائرا على عصره وليس مصورا له. (المترجمة)

"أولمبيا"[٥] لـــ Manet "مانيه" لا تقول لنا هى أيضا الكثير - بواسطة البرهان بالخلف - عن القيم السائدة، فى هذا العصر.

سنمنح قدرا أكبر من المصداقية للاعتراض على الاستقلال الذاتى "لحياة الأشكال" (وفقا لتعبير Henri Focillon "هنرى فوسييون"). ونحن نلمس هنا بالفعل أخص ما فى سيرورة نظام التمثيل، عبر التقاليد الشكلية التى يوظفها. فإن لكل من فن التصوير التاريخى وسينما هوليود الكلاسيكية قوانينهما، المدونة أو غير المدونة، التى لن يخرقها الإنتاج العادى أبدا، وهذا ما ينبغى معرفته بداية. فلو كان مؤرخ الثقافة أكثر تمكنا من معرفة الأساليب، وفنون الخطابة الخاصة بنظام التمثيلات المدروس، التى تتراوح بين المبتذلات وقواعد "الأنواع"، لحرم على نفسه الكثير من الإحباطات.

المتن

يبدو لى أن ما ينتج عن كل ما سبق، إن لم يكن هو نوعية الوثيقة الخاصة بسؤال التثقيف، فهو على الأقل وضعها الحالى والذى يتأسس، إلى حد كبير، كنقيض للوضع التقليدى. ويمكن تلخيصه فى صيغتين مقتضبتين: "كل شىء هو مصدر" و"كل شىء هو أمر عام".

ولا تعنى القضية الأولى أبدا أن جمع الوثائق ليس له حدود. إنما هى تعنى على وجه الخصوص رفض الأولوية التقليدية للأرشيف الحكومى وللوثيقة المكتوبة، فى حين أن الدورة التمثيلية تفضل عليهما الوثائق المقدر لها الذيوع،

(٥) الإشارة هنا للوحة "أولمبيا" "لمانيه" التى نحا فيها منحى جديدا فى التصوير بواسطة استخدام جديد لتوزيع الألوان والظلال لتحديد الخطوط، ولذا لم يكن معبرا فيها عن السائد فى عصره إنما خارجا عليه. (المترجمة)

سواء أكان ذيوعا دوريا أم لا، وتعتمد بالقدر نفسه على أقل تقدير على كل من الصورة والكلمة. وبالطريقة نفسها يتضح، فى مقابل تقديس الوثيقة المحفوظة، الذيوع المقنن للوثيقة الثقافية، الذى يكون، باستثناءات قليلة، موضوعا للإعلان على الملأ. ولا يعنى هذا أن الكشف عن الأسباب المستورة لإنتاج ما تكون غايته منفعة رمزية، ليس له أية فائدة. فمعرفة الأسس المالية أو السياسية الخفية لعملية ثقافية ما تتيح يقينا تقدير قيمة غايتها، فضلا عن أن ثم دائما نوعا من السذاجة فى الاعتقاد أن حقيقة شىء ما تكمن فيما خفى منه. ولنترك جانبا الحقيقة (حقيقة الشىء) – التى أساءت للتاريخ بما فيه الكفاية –، ولنكتف بالهوية (هوية الشىء): فهى موجودة كلية فى الظاهر الخارجى.

لنسلم مع ذلك بأننا لم نتبين بعد أبرز خصائص الوثيقة الثقافية. إن هذه تكمن أساسا فى التميز الذى تمنحه هذه النوعية من الرؤية إما للأغلبية، أو للجماهير. وهذا هو سبب اهتمامها بالأمور الواسعة الذيوع، بما أنه من المتفق عليه أن طابعها الثقافى يمكن أن يكون – وفقا للظروف – إما معلنا أو مضمرا. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، فإن الاختلاف التام الذى سيميز بين البطاقة البريدية والطابع البريدى الذى تنقل بواسطته سيكون أن الجانب الوظيفى للأولى ضعيف، بينما هو قوى فى الثانى، والمهم أن كليهما وثيقة ذات شحنة ثقافية هائلة، على عكس ما قررته الأدبيات التاريخية الكلاسيكية طويلا.

ومع ذلك سنكون مخطئين لو أننا أرجعنا معايير اختيار الكيان الثقافى لهذا البعد الكمى وحده. وسيكون أكثر ما يشغلنا هو ما تمثله الوثيقة أو ما يمثله المجال، الأمر الذى يحمل دارسى الثقافة على الاهتمام فى المقام الأول بالفنون وبالأنواع التى تسمى بالشعبية، أو بالثقافة التى تسمى بالجماهيرية، أو بالشائع الفكرى. ولنأخذ نمط التناول الأحادى كمثال: إنا نرى أن الأمر سيتمثل فى هذه الحالة فى منح بعض التقدير فى نهاية الأمر إلى هؤلاء المؤلفين، وإلى كل هذه الأعمال أو

الوسطاء الناجحين سواء أكان Marcel Pagnol "مارسيل بانيول"، أو Cyrano de Bergerac "سيرانو دى بيرجيراك" لـ Edmond Rostand "إدمون روستان" أو Maurice Chevalier "موريس شيفالييه". وأشعر على الدوام بشيء من المتعة بالتذكير بأن ثمة ثقافة ما تمتد من Goya "جويا" إلى Chantal Goya "شانتال جويا"،[٦] وإن لم يكن للحكم القيمى الشخصى للباحث - بداهة وعلى كل - أية علاقة بالموضوع.

وكقاعدة علمية سليمة ينحصر الأمر كله فى منهج تحليل الوثائق المذكورة وفى الاحتياطات الثلاثة التى يحتمها الاختيار الإبستمولوجى الأصلى.

يرتبط الاحتياط الأول بشكل آلى تقريبا بالاختيار الجماعى. وهو يبرز قيمة المؤشرات الثقافية التالية- إن لم تكن كأدلة حاسمة فعلى الأقل كأسس للبرهنة: عدد نسخ الطبعات أو المبيعات، أسعار الأعمال الفنية، المساحات التى تشغلها فى وسيلة إعلامية، عدد أعضاء جمعية، التحقيقات واستطلاعات الرأى، إلخ. وفى هذا الصدد فإن الضجة الصغيرة التى كان قد أثارها علم الاجتماع الدينى لـ Gabriel Le Bras " جابرييل لوبرا" فى وقته، تتجدد اليوم بشكل دورى. ولنذكر بالمناسبة أن فرنسا تضع فى متناول الباحث ذخيرة بالغة الدقة من الإحصائيات الثقافية، لعبت دور النموذج للبلدان الأخرى، وأمكنها كذلك فى بعض الحالات المحدودة إلى حد ما، الحث على إعادة بناء ذخيرة قديمة، وذلك لوجود إدارة ثقافية قديمة وطموحة بهذا البلد. ولنذكر أيضا أن مسيرة التثقيف عولت على منطق العينات فى مقابل المحاولات القديمة الأكثر تقليدية المعولة على الاصطفاء.

وسيكمن الحذر أيضا فى اختيار الموقع. وسيتمثل كلية فى تحديد موقع الوثيقة؛ فالموقع الذى نتحدث "منه" مقدم بل مهيمن على ما يقال، كما أنه سيكون

---

(٦) هى مغنية معاصرة تغنى للأطفال، والمقصود هنا أن الثقافة لابد وان تشمل المهم والبسيط. (المترجمة)

من المهم، كخطوة تأويليه سليمة، التمييز على الدوام بين العديد من مستويات القراءة، بدءا من التسطيح الدلالى وانتهاء بأشكال التأويل المتعددة سواء أكانت معاصرة أو استرجاعية.

وثم احتياط أخير سيذكر دوما، فى مقابل التصور البطولى للثقافة الذى يذهب إلى أن كل ما فيها بازغ ومبتكر، بأن الابتكار (حيث لابد من أن نجد فيه الأصل اللغوى «الفرنسى» لكلمة "العثور على النفيس") ليس فى حد ذاته شيئا وإن كان هو كل شيء بالنسبة لما عداه. وعندئذ يمكن لجزء لا يستهان به من طاقة الباحثين أن يوجه لدراسة الذيوع، سواء فى الزمان أو فى المكان. فعلى سبيل المثال لقد بدأ الاهتمام بالكاد بتاريخ التبسيط العلمى، وفضلا عن توسيع رقعة الفضول - التى صارت تشتمل منذ ذلك الحين على حالات الفشل أو التعثر بقدر ما صارت تشتمل على ومضات العبقرية، والتى صارت تشتمل على أشعة N "إن" عام ١٩٠٠ بقدر ما صارت تشتمل على أشعة "إكس" - فإنا سنتعلم كيف نضع فى الاعتبار الفوارق المكانية - الزمانية بين مرحلة التصنيع من قبيل الاكتشاف العلمى والابتكار التقنى، ومرحلة "النشر" بالمعنى الدقيق للكلمة، وأخيرا مرحلة التعميم. وبالطبع لا ينبغى فهم الابتكار هنا بالمعنى التقنى الضيق، حتى لو أن تاريخ الانتقال من اللاسلكى للراديو على سبيل المثال يقدم دليلا بارزا على ذلك؛ فقد يخص الأمر هنا نسقا جديدا للأشكال الجمالية أو الفكرية، من قبيل التجريد فى التصوير على سبيل المثال، ولكنه قد يخص أيضا اليوجا أو فن الطهى الجديد.

المجال

مما لا شك فيه، أننا نتبين بشكل أفضل، فى ضوء ما سبق، مساحة المجال المفتوح فى الوقت نفسه الذى نتبين فيه حدوده. وسنكتفى هنا بإعطاء خطوطه العامة، بما أن التاريخ فى رأينا، على غرار الحرب كما كان يراها نابليون، هو

"فن بسيط، وكله إنجاز". وفى الإمكان تماما جمع معالجات التاريخ الثقافى فى ثلاثة أنماط، وثلاثة فقط. وبالطبع يمكن لهذه المعالجات الثلاث أن تنفصل وأن تمتزج من جديد. ولا ينفى هذا مع ذلك ضرورة انفصال أنماط المعالجة بعضها عن البعض الآخر، نظرا لتولد نمط من البحث المتخصص عن كل واحد منها. ولذا أقترح التمييز بين كل من المعالجة المعاملية، والمعالجة العملية والمعالجة الشكلية.

ستبرز الأولى تأثيرا لحتمية ثلاثية على النسق الثقافى، الذى سيبدو عندئذ أكثر من أى وقت آخر، نسقا ذا نوعية خاصة، هى حتمية العوامل التقنية التى تصدر هى نفسها عن أساس علمى، وحتمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وأخيرا حتمية العوامل السياسية. إن الثقافة "هى فى المقام الأول مسألة تقنية"، أى هى مجموعة نتائج مترتبة على غيرها، كما هو الحال مع "الكهرباء الساحرة" – فهل هى التى اخترعت على سبيل المثال، فى المسرح، المخرج بالمعنى الحديث للكلمة؟ –، وهى نتائج مباشرة، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالمواد الخام (كالمواد البلاستيكية..)، أو بأجهزة الإنتاج (كصنع الأدوات) أو بالطبع بأنظمة البث، سواء شبهنا أم لا القرنين المنصرمين بعصر "الاتصالات". وقد أبرز تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية، حالة معينة من حالات الوضع الاقتصادى الذى يتمحور حول ثنائية الرخاء والأزمة، ووضع السياسة الاقتصادية الذى يتمحور حول ثنائية السوق والتدخل، وذلك بجعلها(هذه الحالة) تتقاطع مع تقدير أكثر دقة لعلاقات القوى بين الثقافات، التى قد تكون فى مكان ما إما "مهيمنة" أو "مهيمن عليها" وفى مكان ثان علاقات قوى بين ثقافات عالمية وأخرى شعبية، وفى مكان ثالث علاقات قوى بين ثقافات فى حالة ازدهار وأخرى فى حالة انحدار. سيكون هذا هو موضع تحليل الدور الذى تلعبه إستراتيجيات المكافـأة المادية أو الرمزية للشركاء (مثل Francis Haskell "فرنسيس هاسكيل") وللمنتجيـن (مثل Jéan-Yevs Mollier "جان – يف موليير") ولغيرهم من الرعاة (مثل Krzysztof Pomian

"كرزيزتوف بوميان ")، من قبيل المفكرين، سندرسهم فضلا عن ذلك على الدوام بشكل أفضل، من المنظور الجماعى للإنتليجنتسيات.

وستتضمن العوامل السياسية كذلك طبيعة النظام القائم ومناهجه – وفيما يخص هذه النقطة الأخيرة فإن الدراسة المغرية للرقابات ينبغى أن تخفف من حدتها دراسة الممول "الفعلى" للدعايات – لتشرع بعد ذلك فى طرح السياسات الثقافية، وفى طرح فى خط متواز، التزام الاتجاهات الثقافية: وهذه هى الزاوية الأخرى لمقاربة قضية المثقفين، الذين عرفوا فى موضع آخر بأنهم منتجو الثقافة الذين يقفون موقف منتجى الأيديولوجيا.

إن كل ما سبق لا يستبعد بداهة وجود تبادل ثقافى بالمعنى الدقيق لكلمة ثقافى، (وفقا لـــ Erwin Panofsky "أروين بانوفسكى")، ولا إمكانية وجود أشياء تمزج بحكم طبيعتها بين الأنماط الثلاثة، مثل الجيل الذى يعمل حول وقائع مبلورة، وحول قيم مشتركة وأشكال وظيفية نمطية، منتقلا من المعلم للتلميذ.

ومع ذلك فالأكثر شيوعا هو انتظار المؤرخ الثقافى فى ميدان الممارسات، بشرط، فى هذه الحالة أيضا، تصنيف هذه فى سلاسل وفق ما إذا كان المجتمع الثقافى هو الذى شيدها أو شيدتها ما قد أسميه بالحساسية الثقافية، والمرتبطة على التوالى بدائرة العام أوبدائرة الخاص.

يجب إعادة وضع الأولى (أى سلاسل الممارسات المرتبطة بدائرة العام) فى دورة تمثيل تتناسب ديناميكيتها الاجتماعية مع الثالوث الوظيفى الكلاسيكى: الإنتاج والوساطة والتلقى. وذلك بشرط عدم قصر الإنتاج على المبدعين الفنيين فحسب، وإنما إعطاء مكانة لائقة فيه للممثلين وللفنيين وللمبدعين الثقافيين، وبشرط عدم قصر الوساطة على التعليم والإعلام وإنما إضافة النشر الثقافى إليها – من مكتبات عامة ومتاحف، ..إلخ، وأخيرا بشرط التذكير كما فعل Roger Chartier " روجيه

شارتييه" بأن التلقى ليس مرحلة سلبية إنما هو مجال وعلاقة استعمال، وبالتالى هو مجال إعادة إبداع. وهكذا دواليك.

طرحت الحساسية الثقافية الأسئلة على ممارسات " الثقافة المعاشة" المتميزة، - لسهولة التدليل عليها-، عن ممارسات "الثقافة الموجهة". فبعبارة أخرى، نحن هنا فى قلب فاعلية العمل التمثيلى فى الحياة اليومية. ويمكن أن نتبين هذا العمل - وبالتالى يمكن دراسته - من خلال الأنماط الثلاثة الكبرى للتملك الإنسانى للبيئة وهى: العادات الاجتماعية للجسد، وعادات الفضاء المنزلى وعادات النشاطات الترفيهية. يشتمل النمط الأول على الأعماق المفترضة للسلوكيات السكانية التى اعتبرت ثقافية على الأقل بدءا من Philippe Ariés " فيليب أرياس"، وعلى ما أطلق عليه Erving Goffman " أرفين جوفمان " فيما سلف "تصوير الحياة اليومية"، وعلى العناية بالجسد كما يتصورها Georges Vigarello "جورج فيجاريلو"، وعلى التغذية أو الملبس كما حللهما أمثال Jean Louis Flandrin " جان - لويس فلاندران " وDaniel Roche " دانيال روش ". ويتوفر لدينا قدر أقل من الدراسات التاريخية الطموحة عن الفضاء المنزلى، الذى يمتد من دراسة الإسكان إلى دراسة " الفنون المنزلية " الشهيرة الأثيرة فى مرحلة ما بين الحربين، وبالرغم من أن الكتابات الفنية والاجتماعية والأنثروبولوجية قد ساهمت فى هذا المجال مساهمة تعترف بقيمتها، وكاشفة ومضيئة، فإنا نجد للمؤرخ قدرا كافيا من الحضور المبكر. فى مجال الأنشطة الترفيهية، سواء أكانت ألعابا، أو رياضات (على سبيل المثال Pierre Arnaud "بيير أرنو"، وChristian Pociello "كريستيان بوسييلو")، أو سياحة (مثل - Catherine Bertho Lavenir "كاترين برتو - لافنير") أو "احتفالا" خلايا استكشف بفضل عمل Mona Ozouf "مونا أوزوف" الرائد.

وهنا أيضا من البديهى القول - ولذا فلنقله - أن ثم بالضرورة تأثيرا متبادلا بين المجتمع والحساسية الثقافيين، يأخذ على سبيل المثال شكل الجهد الدعوب لتقنين

الممارسات المحسوسة للثقافة العلمية، التى تبدو وكأنها وجدت خصيصا من أجل هذه الوظيفة.

ويمكننا التوقف عند هذا الحد وعدم التجرؤ على الاعتراف بأننا نصنع تاريخا ثقافيا لنصل بفضله يوما لدراسة محيطات المخيلات الاجتماعية بعد أن نكون قد حققنا دراسة بحار البنى. لنشرع فى الطموح بذلك، بما أنه حجر الزاوية لجملة هذا البناء. وحتى لو كان هذا الاستكشاف مازال بالكاد فى بداياته أو بمعنى أدق مازال ارتجاليا، فمن المؤكد أن الهدف النهائى هو تحليل هذه المخيلات، بواسطة تخيلاتها أولا، ثم بواسطة الأنظمة التى تزعم منحها معناها. لقد فتح Alain Corbin" آلان كوربان "، وهو يتناول الحساسيات الشمية ثم السمعية، الطريق للمحاولات اللاحقة لإعادة بناء ولتفسير المخيلة الفيزيقية (من قبيل " الطبيعة "، والحواس، والأجساد، وأعمار الحياة...). وما أصبح بالفعل حاليا أكثر عددا هو المحاولات، الناجحة عموما (مثل Les lieux de mémoire " أماكن الذكرى " تحت إشراف Pierre Nora " بيير نورا ") التى تتناول المخيلة العرقية (صورة الذات، صورة الآخر). ونسجل هنا، بشكل عابر، النمو الحالى للأبحاث التى تتناول المخيلة الثالثة، المخيلة العرقية، والتى ينبغى أن ندرج فيها (وفقا لــ Antoine de Baec " أنطوان دى بيك ") الأبحاث الأولى لأمثال Dominique Kalifa " دومنيك خليفة"، وAnne-Claude Ambroise-Rendu" "آن – كلود أمبرواز–راندو" عن "الحوادث" التى ليست وقائعا اجتماعية وإنما هى وقائع خطابية، وأداة للنفاذ الحاد لقلب نسيج الخيال الجماعى.

وختاما، فمن الأيسر أن يجد الإنسان نفسه فى مجال المعالجة المعتمدة على الأنساق، إذا ارتضينا بذل الجهد للفصل بين نمطين من إعادة البناء العقلى، اللذين يختلط كل منهما بالآخر فى بعض الأحيان وهما الميثولوجيا التى تنتمى لدائرة العاطفة، وبنيتها قليلة إن لم تكن عديمة الوضوح، والإيديولوجيا التى تنتمى لدائرة

المفهوم والتى تطرح نفسها على أنها واضحة البنية. ومن السهل أن ننسب لهذين الصنفين المثبطين، أبحاثا رائدة فى وقتها، ينتسب للصنف الأول Jean Delumeau "جان دلومو" الذى انطلق منذ أكثر من ثلاثين عاما فى مشروع، كان فى وقته مرعبا، هو مشروع دراسة L' Histoire de la peur "**تاريخ الخوف**"، وتنتسب للصنف الثانى أبحاث Norbert Elias " نوربير إلياس " وFrancis Haskell " فرنسيس هاسكيل " اللذين كتبا فى وقتهما بلغة لم تعد تستخدم إلى حد ما، إما عن تاريخ الإيديولوجيا الجمالية ("الذوق")، وإما عن تاريخ الإيديولوجيا الأخلاقية، حيث تعالج آداب السلوك تحت مسمى "حضارة العادات والتقاليد" كلا من الأخلاق الباطنية والأخلاق الظاهرة؛ وربما ما لم يدرك بالقدر الكافى من هذا الأخير (تاريخ الإيديولوجيا الأخلاقية) هو حجم تأثيره على المجال الجمالى، الذى تتحكم فيه، وعلى مجال الأخلاق، الذى تناضل - وتنجح فى ذلك غالبا - من أجل تتبع تطوراته إن لم يكن من أجل دفعه إليها.

ويمكن لكل هذه الأبحاث بالطبع أن تتحقق فى شكل جدلى، بواسطة دراسة العلاقات بين الأنساق، سواء أكانت علاقات زمانية (مثل تاريخ الذاكرة، والموضات، وأنواع الحنين للماضى المختلفة، اتباعا لخط Alois Riegl "ألوييس ريجيل") أم كانت علاقات مكانية، وفى هذه الحالة ثم اقتناع بضرورة إيجاد نسق للتأريخ للمثاقفات فى العصر الراهن، بين الثقافات المهيمنة وتلك الخاضعة، وبين الثقافات الأصلية وتلك الوافدة. إن تواريخ الاستشراق، والتحزب لما هو إنجليزى أو للأمركة، لهى على أجندة هذا البحث، بما أن من المتفق عليه أن الأمر لا يتعلق هنا بإعطاء أية أولوية معنوية للبحث الذى يتناول الخاضع لمجرد أنه كذلك على عكس "الدراسات الثقافية" Cultural Studies الأمريكية السيئة النية.

وإذ ما بلغت هذا الحد، فإنى واع تماما بأن الأصوات التى قد تكون وفقا للظروف مرتابة، أو شكاكة أو ساخرة، والتى ذكرت فى البداية، قد تزداد حدة، وقد تردد سويا ثانية النقد الكبير الأخير الداحض: " نحن نسلم لكم بأن مقولتكم ليست بقدر الغموض الذى كانت تبدو لنا عليه فى البداية، إلا أن عليكم الاعتراف بأن "العناية بكل شىء" حلت فى نهاية المطاف محل الرضاء "بأى شىء". ويمكن أن يكون الرد على هذا الاتهام بأحادية الثقافة، بل بالإمبريالية، أن يكون فى آن واحد داخليا بسيطا وطاعنا، وإن كان بالإمكان الرد كذلك وبوجه خاص بسلسلة من الردود الصغيرة الخارجية، الأكثر أكاديمية بطبيعتها.

ويمكن للرد الأول أن يتلخص فى صيغة بسيطة: ليس كل ما فى الموضوع المدروس أمرا ثقافيا، بمعنى أن لا شىء يفلت تماما من الثقافة. فأى فرع من فروع العلم ليس على الدوام إلا نظرة بعينها، للعالم، يفترض فيها أنها ليست محايدة – أى أنها ليست مطلقة –، وإنما هى ملتبسة – أى هى نسبية. فالقلم أو الكمبيوتر الذى استخدمه فى هذه اللحظة هو فى حد ذاته شىء اقتصادى، ونتاج عملية إنتاجية معينة، وإن كانت دراسة السوق التى سبقتها، مثلها مثل الإستراتيجية التجارية التى حددت الجانب الجمالى فيه أو الدعاية له، تتبع التحليل الثقافى.

وسيكون الرد الخارجى أكثر تعقيدا بالضرورة، نظرا لكونه يستهدف تحديد موضع كل من النظرات الأخرى، سواء أكانت فروعا علمية متقاربة أم كانت "تخصصات" تاريخية. وهنا ينبغى أن يكون لدينا من الشجاعة ما يحملنا على تأكيد أنه ليس ثمة إلا ثلاثة أنماط من القراءة فى قلب النشاط التاريخى: القراءة الاقتصادية، وهى قراءة أولية لكونها تنظر للإنسانية من زاوية الحفاظ عليها، والقراءة السياسية التى تنظر لها من زاوية التحكم فيها، والقراءة الثقافية التى تنظر لها من زاوية تمثيلاتها. ويمكن تعريف التواريخ الأخرى، من قبيل التاريخ الفكرى

أو التاريخ الدينى، إذا لم تكن جزءا من التاريخ الثقافى، يمكن تعريفها بأنها رؤى مستعرضة. وهكذا ظل تاريخ العلاقات الدولية لمدة طويلة مرادفا لتاريخ العلاقات السياسية الدولية، على حساب العلاقات الاقتصادية والعلاقات الثقافية، بل ظل على جهل بها، وهى التى اكتسبت بالتدريج حق المواطنة. وكذلك كان الوضع بالنسبة للتاريخ الاجتماعى بمعناه الكلاسيكى – إذا جاز لى هذا القول – الذى استقل أخيرا عن المواجهة بين العمل والنضال، تلك الترجمة المحلية للمواجهة بين الاقتصادى والسياسى، ليستوعب البعد الأنثروبولوجى: فلم تعد اليوم دراسة مدينة من الضواحى مجرد ترتيب لاستراتيجيات المشاريع، والأحزاب والسلطات العامة الخاصة بها، بل باتت تعنى بتضمين التحليل كل من سير عمل البنى العائلية أو الجماعية، واستخدام الرمزى، ووظيفة الخيال، ..إلخ.

هل يمكن أن نقول ثانية، بهذا الصدد، ماذا تبقى مما يختص به التاريخ؟ أليس من المسموح به الانتهاء إلى هذه النتيجة: إن التاريخ الثقافى ليس إلا علم اجتماع ثقافيا استرجاعيا، ودراسة عرقية للمجتمعات المندثرة؟ لو فعلنا لكان ذلك استهانة باختلافات المناهج، ولكان استهانة فى المقام الأول بالاختلافات بين أنماط البحث الخاصة بكل علم. ويمكن للمؤرخ الثقافى – لكونه مهددا على الدوام بأن يلقى به إلى هامش العلم من قبل الراديكالية الإبستمولوجية التى تعلنها علوم المجتمع الأخرى، ومن بينها علوم النفس الاجتماعية والمعجميات الاجتماعية الأخرى – يمكنه على العكس، التطلع إلى وضع إستراتيجى اعتمادا على السلطة المنبرية المزدوجة التى تمنحه إياها الصفتان الباطنتان للموضوعات التاريخية، ونعنى بهما التعددية والتسلسل الزمنى، فهى (أى السلطة المزدوجة) بمثابة دعوة لإعادة النظام لفوضى قائمة. أما التعددية فهى نتاج للاعتراف بتعددية دلالات الأشياء المذكورة، كما هى نتاج لتبين التناقضات الداخلية، بل الحميمة، فى الذوات، فى مقابل التصورات الاختزالية لما هو اجتماعى خالص أو لما هو نفسى خالص.

فالإنسانى – سواء أكان فرديا أو جماعيا – قابل لعدد لا نهائى من التأويلات المتقاطعة، وهو على وجه الخصوص قادر تماما على أن يخترق فى الوقت نفسه من قبل توجهات مختلفة بل متعارضة – وربما لا يكون تعريف الثقافى بأنه موقع تقاطع المستويات، تعريفا سيئا إلى حد كبير. أما منظور التطور الزمنى فهو يجبر على وضع الظروف، سواء أكانت مكانية أو زمانية، أم كانت موقعا أو عصرا، موضع الاعتبار.

وباختصار فإن اتهام هذا التخصص العلمى أحيانا بالنسبية المطلقة ليس هـو أقل مفارقاته، فى حين أنه مثله مثل الطفل فى قصة "الملك العارى"، لم يوجد إلا ليذكرنا خاصة بأن سهم "زينون الإيلى" إن لم ينته به الأمر دائما لأن يصيب هدفه – وإلا كنا آلهة – فهو يصيب دائما مكانا ما – بما أننا مجرد بشر.

هل الماضى أمامنا: عند مصادر علم الآثار[٧]

بقلم آلان شناب

Alain SCHNAPP

ترجمة: د. زينب الخضيرى

مراجعة: بشير السباعى

ثم يقين لدينا أن الماضى هو جزء منا، فهو عنصر حميم وقوى من عناصر ذاكرتنا الشخصية والجماعية بحيث أن المجتمع أو الفرد المحرومين من الذاكرة يكونان كالمشوهين. ومع ذلك فنحن نتقبل هذه البداهة، وهى أن الذاكرة لابد لها وأن تتخلى عن جزء منها للنسيان، إذ أنها لو أثقلت بقدر مفرط من الذكريات قد تحرمنا من الحياة. فعالم الآثار الذى يناضل من أجل المحافظة على بعض آثار، ضئيلة فى أغلب الأحيان، لمبنى مهدد، وعالم السلالات البشرية الذى يجمع ما تبقى من طقس دينى، والعالم اللغوى الذى يبذل أقصى جهد للعثور على آخر المتحدثين بلغة فى سبيلها للزوال، جميعهم يعرفون شيئا من ذلك؛ فقد اختبروا بدرجات مختلفة التوازن الصعب بين الذكرى والنسيان، ذلك التوازن الذى يبحث عنه كل منا.

إن واجب التذكر هو أصل تأسيس معارفنا الحديثة، فهو الذى أدى بنا إلى اختراع التاريخ وإلى ممارسة ما نسميه بعلم الآثار، أى دراسة مخلفات الماضى المادية. لا وجود لقدامى البشر إذن بدون بشر الحاضر، البشر المحدثين الذين نعتقد، بدون مبرر كاف، إنهم معاصرون لنا. وعندما نكتشف أن الماضى يعنى بالنسبة لبعض الشعوب، ومنها على سبيل المثال الشعوب الآشورية - البابلية، ما هو أمامنا، وأن المستقبل، بالتالى، يعنى ما هو وراءنا، فإن ذلك يدهشنا ويقلقنا. كل

---

(٧) نص المحاضرة رقم ١١٢ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢١ إبريل ٢٠٠٠.

هذا يحدث وكأننا نسينا هذه الملحوظة "لفرنسيس بيكون" فى مطلع القرن السابع عشر:

"إن الرأى الذى يكونه الناس عن العصور القديمة غير مفصح بالمرة عن الكلمة نفسها وغير مطابق لها. يجب ألا يعتبر كل من كبر عمر العالم وطوله عصرا قديما حقيقة إلا من حيث نسبتهما لعصرنا، فهما ليسا كذلك بالنسبة لعصر شباب العالم، أى لعصر القدماء. إن هذا العصر قديم وأكثر شيخوخة بالنسبة لعصرنا، ولكنه بالنسبة للعالم نفسه أكثر قدما وأصغر عمرا".

إن بشر اليوم (بشر القرن السابع عشر بالنسبة "لبيكون") هم بحكم تعريفهم أكثر شيخوخة من بشر الأصول، ولذا فمن غير المجدى اعتبار أن المرجعية تأتى من العصر القديم. إن معاصرينا، الذين هم ورثة كل البشر الذين سبقوهم، يمتلكون قدرا أكبر من المعرفة والتجربة، ولقد استعاد "باسكال" الفكرة نفسها. يقول:

"إن الذين نسميهم قدماء كانوا حقيقة جددا فى كل شيء، وكانوا يشكلون حقيقة مجموع البشر؛ وبما أننا أضفنا لمعرفتهم تجربة القرون التى تلتهم، فإن بإمكاننا العثور فى داخلنا نحن على هذه العصور القديمة التى نبجلها فى الآخرين".

الذاكرة ضرورية إذن للبشرية، وعندما نفكر فى بشر البدايات على أنهم قدماء، فنحن لا نرتكب فحسب خطأ فى المنظور، إنما نحن ننسى أنهم هم أيضا كان عليهم الاضطلاع بواجب التذكر. وإن لم يكن فى مقدورنا الوقوف على وسائل التذكر الخاصة بأهل أكثر مراحل ما قبل التاريخ بعدا، فقد ظهر، مع اختراع الكتابة فى مصر، وفى بلاد ما بين النهرين، وفى الصين، شغف بالماضى اتخذ أشكالا متنوعة، وتبدت إرادة لإقامة علاقة بين الماضى والحاضر، لا مجال للشك فيهما: إن تاريخ العصور القديمة ليس اختراعا حديثا، فقد كان ضرورة بالنسبة لحكام الإمبراطوريات الكبيرة ولكتبتهم بقدر ما هو ضرورة لنا.

أثريو العصور القديمة

إن واحدة من أقدم الوثائق المتاحة لنا، لتكوين فكرة عن علاقة أهل الشرق القديم بالماضى هو تمثال فى متحف القاهرة يغطى قاعدته نقش هيروغليفى يخبرنا بأن ابن رمسيس الثانى (١٢٩٠-١٢٢٤ ق.م) وهو الأمير الكاهن أحمس، قد أكتشف - فى قاعة كان مسئولا عنها - لإقامة الشعائر الدينية فى منف، تمثالا لواحد من السابقين عليه القدامى، هو الأمير كاواب، ابن الفرعون "خوفو" (حوالى عام ٢٦٠٠ ق.م). ولقد مجد أحمس نفسه بهذا الاكتشاف بأن نقش على التمثال رسالة وجهها للأجيال اللاحقة عربونا للذكرى وللتقوى. وذلك لأن احترام كل من الطقوس الدينية وأهل الماضى لهو أحد شروط استقرار الإمبراطورية وصلابة مؤسساتها. فالذكرى بالنسبة للحكام الشرقيين أداة سياسية ودينية لابد للكتبة الملتحقين بخدمتهم من إتقان استخدامها. ولذا كان عليهم فك رموز الكتابات القديمة، ووضع تسلسلات زمانية دقيقة، وتحديد التقاليد الضرورية لتحقيق احترام الماضى. كانت هذه مهمة هامة، إذ كان لابد على الدوام من القيام بالتشييد والترميم فى المعابد الضخمة فى الإمبراطوريات؛ فتتابع العمائر وتراتبها بعضها فوق البعض الآخر كان هو القانون هنا، فممارسة الشعائر تستحث على المزيد منها. ولذا نمى الكتبة، لمواجهة هذه المطالب، معارف متخصصة أتاحت لهم إعادة اكتشاف منشآت قديمة وتأويلها بما يحقق أعظم مجد لحكامهم.

لقد كرس أبناء بلاد ما بين النهرين، الذين كانت تشغلهم أكثر من المصريين المحافظة على منشآتهم الضعيفة المبنية بالطوب النيئ وترميمها، جهودا كثيرة لإحياء العصور القديمة. بل اخترعوا تقنية تتيح للبنائين الجدد التواصل مع البنائين القدامى. إن أحجار الأساس الموجودة فى أساسات حوائط المعابد والقصور لهى مؤشر ثمين على هذا التواصل مع الموقع وبواسطته. ولقد عثر فى موقع "لارسا" فى العراق على واحد من أعجب الأمثلة على هذه الممارسة. ونعنى بهذا حجر

أساس موقع عليه من قبل الملــك Nabonide "نابونيــدوس"[8] (٥٥٦-٥٣٩ ق.م) يحكى لنا بأدق التفاصيل كيف عثر أثناء ترميم هيكل على حجر أساس المعبد الأول الذى بنـــاه "حــامورابى" الشــهير (١٧٩٢-١٧٥٠ ق.م). مــلأ هــذا الاكتشـــاف "نابونيــدوس" غــرورا، وقارنـــه باكتشـــاف أحــد أســلافه Nabuchodonosor "نبوخذنصر"[9] (٦٠٥-٥٦٢ ق.م) الذى لم يستطع العثور فى الموقع نفسه، لكونــه أقل إلهاما من الآلهة، إلا علـــى معبــد ملــك أقــل قــدما هــو Burnaburiash "بورنابورياش" (١٣٥٩ - ١٣٣٣ ق.م). وحتى لا نخطئ، فقد أضاف "نابونيدوس" إلى نقش حامورابى القديم، نقشه هو، والفارق بينهما أكثر من ألف عام. إلا أن هذا النقش لم يكفه. فقد وضع الملك وهو بصدد ترميم المعبد بواسطة معمارييـــه، فـــى الموقع، إشارة واضحة للأزمنة القديمة، مهمتها أن تدرك وأن تحدد بكونها ماضـــيا بعث للحياة، ماضيا حيا.

كان الحكام يحتاجون، لدمج الماضى فى الحاضر، وللتدليل على امتداد حكمهم وإمبراطوريتهم، لكتبة وكان على هؤلاء بدورهم تنمية تقنيات تتيح لهم إعادة اكتشاف الماضى وترشد خطاهم فيه. ومن هنا كان اهتمامهم بجمع النقوش القديمة وبتسجيلها على ألواح صغيرة، تلك النقوش التى خلفوا لنا نماذجا عديدة منها، اكتشفها لحسن الحظ علماء الآثار فى أيامنا هذه.

إن معرفة الماضى، أو عبادة الماضى، سمة إذن من سمات السلطة. لقد أدرك سادة إمبراطوريات الشرق القديمة ذلك جيدا: فسعى فنهم المعمارى والجنائزى إلى تحدى الزمان. كان يجب تسجيل علامة لا تمحى فى الأرض يكون من شأنها مقاومة تقلبات الفصول المتوقعة، والكوارث الطبيعية، والمخربين

---

(٨) "نابونيدوس" هو آخر ملوك أسرة الكلدانيين فى بابل. لم يكن من أسرة "نبوخذ نصر"، إنمـــا يحتمــل أن يكون مغتصبا للعرش، وسقطت مملكته على يد قورش العظيم الفارسى. (المترجمة)

(٩) الذى يجعله الكتاب المقدس أبا لآخر ملوك بابل. (المترجمة)

المتوقعين. إنها عين فكرة الفراعنة الذين مجدوا سلطانهم بالأهرام وأخفوا عن العيون وعن اللصوص الثروات التى توضع مع الموتى. فى هذه النوعية من المقابر يبرز البناء ويستتر الكنز. وفى بعض الأحيان تصبح المقبرة اختزالا للواقع، بل تصبح نموذجا مصغرا للإمبراطورية. ولهذا عرفنا بفضل المؤرخ الصينى "Sima Quiam" "سيما كويان" (فى نهاية القرن الثانى ق.م) أن Qin Shihuang "قين شيهوانج"، أول ملك للصين الموحدة، دفن فى النصف الثانى من القرن الثالث فى ضريح ضخم كان قد بنى فيه نوعا من النموذج العملاق لإمبراطوريته. ذلك التقليد أكدته حفريات Xian "شيان" الأخيرة والتى أدت إلى اكتشاف الجيوش المدفونة، تلك الجيوش التى كانت تدافع عن أسوار المعبد. أما المقبرة نفسها فلم يعثر عليها بعد.

ولكن هل قالب الطوب، أو الحجر، أو الرخام، هى أحسن سياج للذاكرة؟ لقد ارتفعت فى اليونان أصوات للدفاع عن فرضية أخرى. كان أولها صوت Pindare "بنداروس"[١٠] فى القرن الخامس قبل الميلاد، الذى قال لنا إن قصائده أكثر صلابة من الحجر. فالقصيدة ستحيا بحياة لا مادية لن تستطيع أبدا القضاء عليها "أمطار الشتاء، التى هى ميليشيات لا ترحم من السحب ذات الزمهرير المكتوم"، طالما ثم أناس يتذكرونها. ففى مقابل نقوش الحكام، وفى مقابل الألواح الصغيرة التى كانت تودع باحتفالية فى باطن الأرض، أعلن اليونان أن الذاكرة يمكن أن تستفيد من المعرفة، وأن البحث Historia[١١] يمكن أن يكشف عن أمور خفية أو منسية، أى باختصار أن النشاط النقدى للبشر بإمكانه الاستفادة من الوثائق حتى يتجسد فى سرد معقول سيطلق عليه منذ ذلك الحين التاريخ. وسيعطى اليونان والرومان لهذا

---

(١٠) هو أعظم الشعراء الغنائيين عند اليونان (٥١٨-٤٢٨ ق.م). (المترجمة)

(١١) Historia هى الكلمة اليونانية القديمة التى كانت تعنى البحث والتى هى أصل ما يدل فى أغلب اللغات الأوروبية على التاريخ. (المترجمة)

التاريخ، الذى أسسه هيرودوت فى اليونان، منهجا ومضمونا: مثل التحقق من المصادر ونقدها، ومضاهاة المعلومات بعضها بالبعض، والبناء المعقول للمروية. ولتحقيق ذلك تساءلوا عن آثار البشر الذين سبقوهم، والتى لم تعد تتمثل فحسب فى عمائر الملوك، وفى نقوش الحكام، إنما صارت تتمثل أيضا فى أنماط الحياة، وفى الأعمال الفردية للبشر سواء أكانوا مشهورين أم مغمورين. كان ميلاد التاريخ هو بشكل ما تحرير للكتبة، الذين تحرروا من وصاية الحكام والأمم، ليكتبوا كما قال هيرودوت "تاريخ الإغريق والبرابرة" أى التاريخ العام. وهكذا استعار المؤرخون - لتأسيس علوم الآثار، والتاريخ، والآثار الخاصة بهم - من أثريى الإمبراطوريات، طرق عملهم مثل قراءة النقوش، وتحديد تاريخها، ومحاولة استغلال الآثار المادية فى بعض الأحيان (كالجبانات، والأسلحة، والأبنية) لتحديد هوية سكان الماضى. إن هذا البرنامج متضمن فى ثنايا أعمال بعض أثريى ومؤرخى العصر اليونانى - الرومانى القديم، وخاصة فى أعمال Varron "فارون"[١٢] التى ضاعت للأسف.

لقد قضى تماما كل من اليهودية - المسيحية وانهيار الإمبراطورية الرومانية فى القرن الخامس قبل الميلاد، على هذا الجهد الهائل من أجل تصنيف الماضى، وعلى هذه الرغبة فى المعرفة التى كانت تذهب إلى حد طرح السؤال عن وجود بشر قدامى، سابقين على الطوفان أو على الطوفانات، عاشوا على الصيد وعلى جنى الثمار وأكتشفوا استخدام النار. والسبب فى ذلك أن المدة المؤرخ لها فى العهد القديم كانت قصيرة جدا إلى الحد الذى يستحيل معه قبول تاريخ الإنسان الطويل الذى كان قد استشعره الفلاسفة الأيونيون، من بعد أهل ما بين النهرين، أى قبول هذه "الأكذوبة الشنيعة" التى تذهب إلى أن البشر أقدم بكثير من الوحى التوراتى".

---

(١٢)ماركوس فارون (١١٦-٢٧ ق.م) من أوائل الموسوعيين الرومان. عالج العديد من الموضوعات فى أعماله (حوالى ٧٤ عمل) التى لم يتبق منها إلا شذرات. كان مصدرا مهما للمعلومات لكتاب رومان وعلى رأسهم فيرجيل والقديس أوغسطين. (المترجمة)

عصر النهضة والعودة للقديم

لم يكتشف الأوروبيون، فى نهاية القرن الخامس عشر، إيطاليا فحسب، إنما أكتشفوا أيضا نوعا من كتابة التاريخ كانت قد اخترعت فى روما. هى تقنية معرفية تستخلص الماضى من الكتب كما تستخلصه من التنقيب فى الأرض. كان "بترارك" هو من اخترع العودة للقديم ومن أشاد به. وكان الأثريون الرومان فى عصر النهضة هم خلفاؤه وامتداده الذين وضعوا أسس علم النقوش، وعلم المسكوكات وعلم الحفريات، أى الدعائم المؤسسة للعلم الذى سبق علم الآثار الحديث. ولا يرجع ذلك لأن رجال الدين فى العصور الوسطى كانوا مخربين للآثار كما وصفهم تقليد متحيز. إنما الأمر ببساطة هو أن علماء العصور الوسطى كانوا يرون فى الأشياء والعمائر مخلفات للماضى، لا أدوات للمعرفة بالإمكان تحديد تاريخها وتصنيفها. أعطى رجال الدين الإيطاليون لأوروبا - بواسطة فك رموز النقوش الرومانية، وبتصنيف العملات، وبوصف عمائر روما القديمة - تصورا جديدا للماضى سرعان ما غزا أوروبا. كانت نشأة المنهج الجديد لاسكتشاف الماضى الذى اعتدنا اليوم على تسميته بعلم الآثار، فى روما فى القرن الخامس عشر من خلال أعمال Flavio Biondo "فلافيو بيوندو". بالقطع كان ثم اهتمام بالعصور القديمة قبل "بيوندو"، إلا أن أصالة كل من Roma Instaurata "تجديد روما" (عام ١٤٤٦) وItalia Illustrata "إيطاليا المجيدة" (عام ١٤٥٣) ترجع إلى الرغبة فى وصف العمائر، وتحديد تاريخها، أى تعود باختصار إلى الرغبة فى حكى التاريخ من خلال أنقاضه. هذه المقاربة التى كانت قد حققت مجدا فى العصور القديمة مع Pausanias "بوزانياس" تلاشت ببطء خلال فترة العصور الوسطى. وقد عادت مرة أخرى كنوع من التسجيل التاريخى فى عصر النهضة لأنها واكبت نوعا جديدا من الشغف، هو عودة إلى العصور القديمة ترسخت كانتصار للمعرفة. إن استكشاف العالم، بالنسبة لرجال عصر النهضة، لا ينفصل عن استكشاف الماضى: فلابد من امتلاك العلم بالماضى حتى نؤسس فنون وعلوم الحاضر. فرضت روما نفسها فى إنجاز هذا البرنامج، ليس فحسب لكونها

عاصمة المسيحية وبالتالى لكونها واحدة من عواصم المعرفة، إنما أيضا لأن العلماء، والفنانين والمهندسين الذين كانوا يتسابقون على بلاط البابا والكردينالات كان عليهم اعتبار أن مثل هذا الماضى الفخيم لهو زينة المدينة الحديثة. كان لابد - لبناء، وتهيئة وتعمير روما الباباوات - من تنظيف روما القديمة وتنقيتهما وفى كثير من الأحيان التنقيب فيها. لم يكن إذن كل من ملاحظة العمائر القديمة والتنقيب فيها عملا تأمليا فحسب بل كان رهانا ماديا وتقنيا ورمزيا.

إن عمل "بيوندو" ليس معزولا، بل هو يندرج فى حركة شغف واسعة شهدت ازدهار علم النقوش وعلم المسكوكات والطوبوغرافيا، ولا تقتصر على روما: فسرعان ما أرادت كل دولة إيطالية الاستئثار، مثلها مثل البابا، بأثرى يكون فى الوقت نفسه مهندسا ومعماريا وخبيرا مثل Pirro ligorio "بيرو ليجوريو" الشهير، وأراد كل ملك أن تكون له مجموعته الأثرية التى لا تنفصل عن قصره وعن غرفة اللوحات أو العجائب: انتشر عشق العصور القديمة فى إيطاليا ثم فى أوروبا انتشارا سريعا جدا، وسرعان ما أصبح لكل من إنجلترا بفضل Leland "ليلاند"، وللإمبراطورية الألمانية بفضل Celtis "قلطيس" وللبلاد الإسكندينافية بفضل Olaus Magnus "أولاوس مانيوس"، من يلعب دور "بيوندو" بالنسبة لها. واكتسب كل بلد من بلاد أوروبا فيما بين ١٥٥٠ و١٦٥٠ أسلوبه الأثرى الخاص. لم تفلت فرنسا من هذه الحركة لوجود شخصية Nicolas Fabri de Peiresc "نيقولاس فابرى دى بيريسك" الموسوعية، أمير الأثريين صاحب الفضول غير المحدود، وإن لم يكن يوجد لديها قبل القرن الثامن عشر أى منقب عن الآثار بل سيفشل هؤلاء الأثريون فى إنتاج شيء توازى قيمته قيمة "تجديد روما"، وقيمة Britannia "بريطانيا" لـ Camden "كمدن"[١٣] أو Germania "جرمانيا" لـ Clüver "كلوفر".

(١٣)كمدن (وليم) (١٥٥١-١٦٢٣) أشهر المؤرخين الإنجليز فى عصر إليزابث الأولى، امتاز بالموضوعية العلمية وبنشر المخطوطات والوثائق.

ولا يعنى هذا أن عشق الآثار القديمة فى فرنسا كان أقل بروزا مما هو فى بلدان أخرى، إنما يعنى أنه كان يتحقق بشكل مختلف. فلقد صار الفرنسيون، منذ القرن السادس عشر أكثر شغفا بالآثار الرومانية القديمة من التجول فى بلاد الغال: ولقد أبرز ذلك Noël Taillepied "نوويل تايبيه" فى تأريخه "لدولة وجمهورية الغال" الذى صدر فى ١٥٨٥ بقوله: "إن الغرباء يبذلون جهدا ويشقون فى بحثهم عن أعمال الغال القدامى أكثر مما يفعل المزارعون والقرويون من أهل البلد: حتى يكاد يبدو للوهلة الأولى (وهو ما ليس صحيحا) إنه لم يوجد قط عالم فى بلاد فرنسا هذه". ويكفى أن تفكر فى فضول "رابليه" تجاه حفريات روما، وفى حماس "بيريسك" لآثار تونس أو سيرينا للاقتناع بأنه كان قد بدأ يتكون فى ذلك الحين ما يمكن تسميته بأسلوب فرنسى للشغف بالآثار يهتم بالتاريخ العالمى أكثر مما يهتم بالتاريخ المحلى. وثمة اكتشافات رئيسية ثلاثة على أرض بلاد الغالة القديمة تشهد بهذه الخصوصية. لقد اكتشف تمثال قديم فى عام ١٦٥١ فى Arles "آرل" وأعتبر أنه "لديانا": فاشتعل على الفور سجال إذ اعتقد بعض أثريى باريس (وكانوا على حق فى ذلك) أنه تمثال "لفينوس". وكان الدرس الأخلاقى الذى لقنه التاريخ لأهل مدينة "آرل" محزنا: لقد أودع التمثال الذى عهد به لنحات الملك Fançois Girardon "فرانسوا جيراردون" لترميمه فى فرساى فى عام ١٦٨٤. وبالرغم من فضول العلماء المحليين، وبالرغم من الانفعالات المحتدمة، فإن هذا الاكتشاف المذهل لم يؤد إلى حفريات أو إلى تنقيبات منظمة. واكتفى الملك، لعدم حصوله على كمية التماثيل الرومانية التى يريدها من السوق الرومانى، بتمثال فينوس الذى عثر عليه فى "آرل". لم يسفر الفضول الجمالى عن فضول أثرى. وهذا ما حدث أيضا عند اكتشاف قبر ملك الفرنجة Childéric "شيلدريك" عام ١٦٥٣ فىTournai "تورنيى" (وكانت وقتذاك لآل Habsbourg " هابسبورج") فبعد أن أودع الكنز الجنائزى فى فيينا وبعد أن أذاعه الابن العظيم لطبيب الأرشيدوق Léopold Guilaume "ليوبولد جيوم"، أهدى فى عام ١٦٦٥ إلى لويس الرابع

عشر. ومما هو أكثر دلالة التأثير الضئيل للتنقيب عن جبانة "كوشيريل" الميغاليثية في نورماندي والتى أكتشفت فى عام ١٦٨٥. وبالرغم من أن دقة الحفرية والاستخراج كانت مما لا عهد لتلك الفترة به، فإن الحدث لم يلق إلا دعاية ضئيلة للغاية.

ولقد أدى كل من تطور الأيديولوجيا الملكية، ومولد نظام الحكم المطلق، بالحكام إلى الاهتمام بالعصور القديمة وخاصة فى فرنسا. ويمكن اعتبار سفارة الماركيز De Nointel "دى توانتيل" الشهيرة قبل الباب العالى فى عام ١٦٧٠ بداية لاهتمام السلطات – كما كان حال لويس الرابع عشر – بالمخطوطات، وبالميداليات وبعمائر العالم اليونانى. ولقد أثرت رحلة "توانتيل" بقوة فى خلفائه. كان بصحبته "ثلاثة أو أربعة بنائين، معهم الأدوات الضرورية لنزع ورفع أثقل الرخامات. لم يعد سفير من المشرق من بعده بهذا الكم من الأشياء الجميلة". وبالطبع، فإن الأمر هنا لا يتعلق بعلم الآثار وإنما هو يتعلق بجمعها، ونحن نعرف أن الاختصاص الأساسى للأثريين فى تلك الفترة كان جمع الأشياء القيمة وفقا لما كان متبعا فى غرف تحف كاردينالات روما. ولقد قام Tournefort "تورنفور" بدءا من عام ١٧٠٠ – لحساب "أكاديمية النقوش والآداب" – برحلة علمية لليونان تبعها الكثير من الرحلات. وما يثير الدهشة فى الرحلات للشرق فى القرن السابع عشر وفى بداية القرن الثامن عشر، هو دور الإنجليز والفرنسيين: ففى تلك الفترة كان الألمان يحلمون باليونان وإن كانوا لا يذهبون إليها أبدا، أما الفرنسيون والإنجليز فقد كانوا يندفعون إليها، وإن كان علينا هنا تسجيل اختلاف بينهم. ففى حين كانت أغلب الرحلات الإنجليزية رحلات خاصة يمولها الأعيان، كان الرحالة الفرنسيون ممولين مباشرة من الدولة. كان تنامى جمع كل من التحف والمعارف جزءا من مجال ممارسة السلطة. ونحن نجد هنا نمطا من المقاربة يميز بشكل نهائى بين الرؤية البريطانية والرؤية الفرنسية لغزو الماضى. لقد منحت فرنسا نفسها –

بتأسيسها للأكاديمية الصغيرة التى سرعان ما أصبحت "أكاديمية النقوش والآداب" – مؤسسة عامة مكلفة بتنمية دراسة الآثار لصالح السلطة الملكية. وبالطبع سرعان ما وجدت أكاديميات فى الأقاليم، إلا أن المؤسسة الأقرب من السلطة الملكية والتى تلقى منها الحظوة والإمكانيات كانت هى التى تفرض نفسها على الأخريات بدون نقاش. والخلاصة فإن بعض سمات النسق الفرنسى للمعرفة التاريخية كانت قد أرسيت منذ النصف الثانى من القرن السابع عشر. كانت باريس هى التى تتحكم وهى التى تصوغ التقاليد، وكان المتحف الملكى ومقره المكتبة الملكية هو الذى يحتفظ بأكثر الأشياء قيمة وندرة. وقد تدعم العلم الفرنسى، بالرغم من لمعان "بيريسك" المنحدر من إكس، من حيث هو نشاط تحميه وتتحكم فيه السلطة المركزية.

وهكذا فرض نوع فرنسى خالص من الأثريين نفسه فى عصر التنوير. ويمكننا القول إن بعض المعالم البارزة لعلاقة الفرنسيين بعلم الآثار كانت قد أرسيت بالفعل عشية الثورة: كان الأثريون هم رجال من العاصمة يهتمون فى المقام الأول – مثلما فعل Montfaucon "مونفوكون" الشهير – بالآثار الكلاسيكية. كانوا قليلى الاهتمام باستكشاف الموقع: فقد كان الكونت Caylus"كايلوس"، ومثله بالطبع Winckelmann"وينكيلمان" وهو واحد من ألمع أثريى القرن الثامن عشر، عالما نظريا، ملاحظا، جامعا للأفكار وللوقائع التقنية دون أن يكون رجل موقع من قبيل A.A. Rhode "أ.أ. رود" فى ألمانيا، وO. Rudbech "أ. رودبيك" فى السويد أو W. Stukeley "و. ستوكلى" فى إنجلترا. لم يكن لديه أية نزعة خلاصية إنجيلية مثل تلك التى كانت لدى "رود" أو "رودبيك" ولا أية إرادة لإقامة تواصل بين دين السكان القدامى فى ممالك بريطانيا العظمى وكنيسة إنجلترا كما كان الحال عند "ستوكلى"، إنما كانت لديه إرادة شبه وضعية للشرح وللتصنيف، أى أن يجعل من الأثرى فيزيائيا. يقول:

"أريد أن يكون سعينا للإبهار أقل من سعينا للتعليم، وأن نلحق فى أغلب الأحيان طريقة المقارنة، التى هى بالنسبة للأثرى بمثابة الملاحظات والتجارب بالنسبة للفيزيائى، بشهادات القدامى. إن الفحص الدقيق لعدة أبنية، بعد التقريب بينها، يكشف عن وظيفتها كما يكشف فحص العديد من آثار الطبيعة المركبة سويا بنظام عن مبدأها: وترجع فاعلية هذا المنهج إلى كون أفضل طريقة لإقناع الأثرى والفيزيائى، هى مواجهة الأول بوثائق جديدة ومواجهة الثانى بتجارب جديدة".

ليست إمكانية مساهمة العلوم الفيزيائية فى علم الآثار بالفكرة الجديدة. فقد سبق لها الظهور عند الطبيعيين والفيزيائيين فى القرن السابع عشر.

وبينما تلونت علوم الآثار الأوروبية فى القرن الثامن عشر بالفعل- ولأسباب مختلفة - بالشغف الإثنى والقومى (مثل دور القوط فى سكاندينافيا، والعلاقات بين الجرمان والكلت فى ألمانيا، والاحتكاكات بين الاسكاندينافيين وأهل الغال والفرنسيين فى بريطانيا العظمى)، فقد خلف الأثريون الفرنسيون، شأنهم شأن الأثريين الإيطاليين فى تلك الفترة، مناظرات من هذه النوعية للمؤرخين الذين كانوا يتنازعون منذ عصر النهضة لمعرفة ما إذا كان الفرنسيون فى الأصل، غاليين أم فرنجة أم رومان. ولقد جنبهم هذا المناقشات التى تبدو لنا اليوم مثيرة للسخرية، وإن كانت قلة الفضول هذه حيال المسائل المحلية أو القومية قد لجمت فى الوقت نفسه اهتمام جمهور المثقفين بعلم الآثار: لقد كان الفضول الأثرى لدى الفرنسيين أقل خصوصية، وأكثر عالمية من فضول سائر الأوروبيين فى تلك الحقبة. فبزغت فى سكاندينافيا فى تلك الحقبة فكرة تأسيس وتنمية خدمة أثرية عامة، وأزدهرت فى ألمانيا وإنجلترا المبادرات المحلية، وبدا الميل للآثار مقصورا على "كبار المسئولين فى الدولة". كانت الجمعيات الدينية، وكان الأمناء، ومهندسو الكبارى هم الذين ساندوا أبحاث "كايلوس" أو أبحاث كل منTurgot "تورجو" أو Necker "نيكر" فيما بعد. كان الميل للماضى، الذى كان يشمل كل الصفوات الأوروبية، أكثر ارتباطا بالدولة فى فرنسا وأكثر مركزية مما هو عليه فى أى بلد آخر.

لقد ضاعفت الثورة بشكل ما هذه الملامح الأصلية. وسيكون لانحلال الأكاديميات، ولبزوغ فكرة الأمة، ولتحويل نظام الملكية عواقب متضاربة على الشغف بالماضى. فمما لا شك فيه أن اختفاء الجمعيات الدينية وخاصة جمعية Mauristes "علماء شمال إفريقيا المسلمين" كان كارثة هائلة بالنسبة للبحث الإنسانى. وينطبق هذا أيضا على الجامعات والأكاديميات.وعلى العكس من ذلك كان لإنشاء مدارس مركزية، ولإنشاء متحف "التاريخ الطبيعى"، ولتحويل "اللوفر" إلى متحف، تأثير طيب على الدراسات الأثرية. وصحيح أن القس Grégoire "جريجوار" اخترع مصطلح Vandalisme "هدم النفائس" لوصف كل أنواع الهدم التى ستنال من التراث الفرنسى، إلا أن شخصيات نادرة مثل Alexandre Lenoir "الكسندر لونوار" صاحب متحف العمائر الفرنسية، الذى كان يراد له أن يكون نموذجا للمتحفية التاريخية والقومية، التى ستقضى عليها للأسف عودة الملكية، ستصمد أمام مخربى النفائس. إن ما يميز الأثريين الفرنسيين فى بداية القرن التاسع عشر هو القطيعة. القطيعة مع نهج خاص فى التأريخ اقتصر على رجال الدين والنبلاء، والقطيعة مع الفضول العالمى فى الحقبة السابقة. أراد الأثرى الثورى بالأصالة Legrand d'Aussy "لوجران دوسى" أن يكون مؤسس علم الآثار الفرنسى، وسعى، لكونه قد إطلع جيدا على أسلافه الأنجلو سكسونيين، إلى تزويد تاريخ فرنسا القديم، بتاريخ جنائزى يبدأ من الموقع، من الحفريات، ومما عثر عليه. وكان هذا برنامجا مناضلا يتناقض مع برنامج مثل "كايلوس" أو Beauménil "بومنيل" اللذين يعتبران الرسم فعلا تأسيسيا. وقد أخذ "لوجران دوسى" على الأوروبيين الذين كانوا يقومون بالحفريات فكرة التنقيب، واستكشاف الموقع، فلم يكن يبحث عن أشياء ثمينة، وليس مسكونا بسراب العصر القديم، إنما كان يريد أن يفهم تعاقب البشر على هذه الأرض التى يطلق عليها اسم فرنسا. كان

برنامجه إذن هو برنامج علم آثار قومى (وليس قومى الإيديولوجيا) ومعارضا فـى ذلك المتحمسين من كل نوع مثل Coret La Tour d'Auvergne "كوريـه لاتـور دوفرنى" (وهو أشهر ضابط مدفعية لدى نابليون) أو Cambry "كـامبرى"، الـذين كانوا يريدون – تدفعهم لذلك حمية كلتية قومية– بعث هؤلاء الغال الذين خانهم كل من الرومان والفرنجة. لقد واكبت بدايات القرن التاسع عشر فى فرنسـا الحركـة الرومانتيكية، وكانت فرصة مواتية لإيمان كلتى لا يعادلـه إلا الولـع "بأوسـيان"، Ossian أو نجاح الجرمان فى ألمانيا. إلا أن الدراما الفرنسية تمسكت بكون الحدث الأول للتاريخ الوطنى اختلط بهزيمة Alésia "أليزيا" وليس بالنصر الذى تحقق فى غابة Teutoburg "توتوبرج": وللتطهر من هذه المأساة البدائية احتاج الأمر لمـا لا يقل عن قرن بأكمله من نكران الذات الموضوعى ومن العمل العلمى.

علم الآثار وما قبل التاريخ والشعور الوطنى

لقد بين عالم الآثار البريطانى Glyn Daniel "جلاين دانييل" كيف أن علـم الآثار فى النصف الأول من القرن التاسع عشر قد شلته عقبتان رئيسيتان: الضباب والطوفان. كانت المسألة الكلتية فى فرنسا تتعلق بهذين العاملين. كان الكلت يحـيط بهم الضباب إذ لم يكن فى الإمكان عمليا قول أى شىء عـن أصـولهم، وكـانوا مرتبطين بالطوفان، إذ كان كثير من الأثريين، بدءا من "كامبرى"، ينسـبون إلـيهم بناء الميغاليثات.[١٤] كان قوام مشكلة الأثريين الأساسية إذن هو الخروج من الحلقة المفرغة للتأريخ المرتكز على حادثة الطوفان من أجل إفساح مكـان فـى نسـق التسلسل التاريخى الخاص بهم للاكتشافات المتزايدة العدد على الدوام، والتى كانت

(١٤) هى أبنية حجرية قديمة تمتاز بالبساطة والضخامة، وجدت على طول ساحل غرب أوروبا وترجع إلـى الألف الثانية قبل الميلاد. (المترجمة)

توحى بوجود مدة زمنية طويلة. ومن المثير للدهشة ملاحظة أنــه ســيظهر فــى سكانديناڤيا، وبشكل خــاص بفضــل أعمــال Christian Jürgensen Thomsen "كريستيان يورجنسن تومسون" التجديدية، نسق جديــد للتسلســل التــاريخى، هــو التسلسل وفق العصور الثلاثة: الحجرى والبرونــزى والحديــدى، بينمــا كانــت اكتشافات العديد من أثريى فرنسا، وعلى وجه الخصوص اكتشافات Boucher de Perthes "بوشيه دى بيرت"، تكشف عن وجــود بشــر فــى العصــر الحجــرى، معاصرين لحيوانات العصر نفسه.

إذا كان ابتكار مفهوم ما قبل التاريخ هو فى أغلب الأحيان مغامرة قومية شارك فيها بالجهد بوجه خاص الإسكانديناڤيون والألمان والإنجليز على التوالى، فإن اكتشاف عصر ما قبل التاريخ كان مغامرة أممية لم يكن لينتهى بها "بوشيه دى بيرت " أبدا إلى النجاح لولا مساعدة الجيولوجيين الإنجليز. وقد يفسر الركود الطويل لعلم ما قبل التاريخ (التاريخ الأول) المعاصر فى فرنسا بأن هذه كانت المكان الذى تنسب إليه التصنيفات الكبيرة للعصور الحجرية. إلا أنه ينبغى بلا شك أن نرى فى ذلك أحد آثار القطيعة بين باريس والأقاليم. يقينا كان قيام علم ما قبل التاريخ ثمرة لملاحظات للمواقع قام بها رجال جد مختلفين كان أعظمهم مكانة من هم من الأقاليم مثل Jouannet "جوانيه" وTournal " تورنال"، و"بوشيه دى بيرت" وLartet "لارتيه". إلا أن هذه المناظرة كانت تستمد جذورها فى باريس، من "أكاديمية النقوش والآداب"، ومن "أكاديمية العلوم"، ومن "متحف التاريخ الطبيعى". ولم يكن الأمر كذلك بالنسبة للماضى الأقرب، أى من العصر الأول إلى الحقبة الرومانية. كانت أبحاث من قبيل أبحاث الكونت Alexandre de Laborde " الكسندر دى لابورد": Les Monuments de la France Classés chronologiquement et considérés sous le rapport des faits historiques et de l'étude des Arts. "عمائر فرنسا مصنفة زمانيا ومن زاوية العلاقة بين

الوقائع التاريخية ودراسة الفنون" إمتدادا لمشاريع القرن السابق، ولم يكن بها من تجديد إلا فى نوعية إعادة نشرها. ربما يفسر ركود المناهج والمشاريع هذا بأنه لم يعد هناك نبلاء ولا علماء تتوفر لهم الوسائل الضرورية لهذا النوع من البحث، وبأن الدولة لم توجد لنفسها مؤسسات قادرة على أن تحل محل رعاة العلوم والفنون الذين اختفوا. ومع ذلك فقد اخترع Aubin – Louis Millin "أوبان – لويس ميلان" (١٧٥٩–١٨١٨) عالم الطبيعة والأثرى مصطلح "الآثار القومية" فى هذا السياق: هكذا سمى "ميلان" مرجعا من خمسة أجزاء نشره عام ١٧٩٠ وجعل عنوانه الفرعى هو الآتى: "مرجع العمائر لخدمة التاريخ العام والخاص لفرنسا، من قبيل المقابر، والنقوش، والتماثيل، والزجاجيات، والجدرانيات.. إلخ، المأخوذة من الأديرة، والصوامع، والقصور والأماكن الأخرى التى صارت عمائر قومية". كانت العلاقة التى يقيمها "ميلان" بين ماضى البلاد وفكرة الأمة واضحة. ومثله مثل "لوجران دوسى"، ومثل القس "جريجوار"، كان خائفا من التهديدات بالهدم التى كانت تثقل على الموروث التاريخى لبلد هو فريسة لانقلاب اجتماعى ذى أبعاد غير مسبوقة فى ذلك الحين: ولذا سعى للجمع بين المثل الأعلى التنويرى والعمل الثورى. لم تعد الآثار إغريقية، ورومانية، وحتى كلتية فحسب، إنما أصبحت قومية. ونتيجة لذلك، اتسعت دائرتها، وأصبح كل من العالم الوسيط والعالم الحديث على علاقة بعلم الآثار فى التعريف الفضفاض الذى صار منذ ذلك الحين تعريفها: يقينا، أصبح الأمر يتعلق بتصور أكثر عصرية من تصور "كايلوس". وكان "ميلان" هو الباعث لكلمة جديدة، كان قد استخدمها فى القرن السابع عشر الأثرى Jacob Spon "جاكوب سبون" من ليون وإن أعطاها هو معنى أكثر اتساعا مما كان يفعل أسلافه.

"إن علم الآثار هو إذن معرفة كل ما له علاقة بعادات وتقاليد القدامى: والملم به يسمى بعالم الآثار، أو العالم بالتحف القديمة باللغة العامية؛ إلا أن الاسم

الأول يطلق عادة على من يدرس العادات والتقاليد، ويطلق الاسم الثانى على من يدرس العمائر: ويطلق على هذا الأخير أيضا اسم دارس الرسومات الأثرية".

إن علم الآثار الحديث هو وريث عصر التنوير وإن كان يدين للدول القومية فى القرن التاسع عشر بإيجاد تشريع وآليات أتاحت المحافظة على ما يمكن المحافظة عليه من مخلفات الماضى. إن تحدى القرن القادم هو تحويل هذا الموروث إلى إطار أكثر قدرة على احترام القيم العالمية للبحث فى الماضى وعلى تفعيلها: كان الآشوريون - البابليون على حق: إن الماضى أمامنا.

التاريخ فى حوزة النوع[١٥]

بقلم ميشيل بيرو

Michelle PERROT

ترجمة: د. أنور مغيث

مراجعة: بشير السباعى

تزايد اهتمام السرد التاريخى بالنساء وبالاختلاف بين الجنسين بعد أن كان يتجاهلهما: هذا هو موضوعى. متى ولماذا وكيف تطور هذا الحقل البحثى الجديد الذى يسمى تاريخ النساء، تاريخ النوع؟ أى دلالة؟ أى تأثيرات؟ يتعلق الأمر بمسار متأخر بدأ منذ ربع القرن الأخير، وهو مسار سريع ومازال يجد فى أيامنا هذه الكثير من أشكال سوء الفهم والمقاومة وذلك لأنه يمس تنظيم المعارف والسلطات والنظام الرمزى للعالم.

أدعوكم إذن إلى هذه النزهة التاريخية. فالمؤرخ هو وسيط يعمل استنادا إلى انتمائه الاجتماعى والزمنى والفكرى والنوعى وسيرة حياته الخاصة. يمكن أن تكون ذاتيته عقبة، لكنها أيضا قد تكون رافعة، أو مفتاحا لفهم العالم. إن التاريخ عملية معقدة تتداخل فيها أنساق القيم التى عاشت لأزمان طويلة والنظرة الحاضرة.

وطأة الصمت

ما يهم فى البداية هو معرفة قدر الصمت الذى يلقى بثقله على النساء. أهن وحدهن؟ لا. فالنسيان قدر عام. إنه يخيم على ملايين بل مليارات من الحيوات

---

(١٥)نص المحاضرة رقم ١١٣ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢٢ أبريل ٢٠٠٠.

المدفونة التى لن نعرف عنها شيئا؛ ولا نستطيع معرفة شيء عنها لأنه لا توجد أى آثار تدل عليها، أو أننا لا نهتم بالبحث عنها. إلا أن هناك أنواعا من النسيان تكون أكثر عمقا من غيرها: نسيان الفقراء، وعديمى العائلة، هذا المنبر الحافظ للـذاكرة؛ نسيان الشعوب المهزومة والتى يتم تدمير آثارها بصورة منتظمة.

بالرغم من ذلك يعد نسيان النساء ذا طبيعة خاصة؛ إنه يعبر عن مكانهن فى هذا العالم، والاعتبار الذى نعيره لهن. هذا النسيان يمتد علـى مسـتويات عديـدة تتراكب وكأنها أنواع من الصمت تغلف بعضها بعضا.

يرتبط النسيان أولا بصمت النساء فى التـاريخ، وهـو الصـمت المـرتبط باحتجابهن عن الأنظار فى المجال العام؛ وهو احتجاب منطقى: فهن أقل حضورا. هذا الاحتجاب عن الأنظار جرى رفعه إلى مستوى مبدأ، بوصفه جوهر أنـوثتهن نفسه. كان فيثاغورث يقول: "امرأة فى مكان عام هى دائما إمرأة فى غير مكانها". وإذا ظهرت فيه فإننا ننكرها ونمحوها، وخصوصا عندما يتعلـق الأمـر بأحـداث سياسية لا ينبغى لها أن تشارك فيها، أو يتعلق بالإبداع الذى لا يمكنها المنافسة فيه.

من هنا - وهذا هو المستوى الثانى - جاء ضعف الآثـار التـى تركتهـا النساء. ونظرا لعدم وجود التسجيل، جعل الانتقال الذكورى للاسم عبر الأجيال من إعادة تكوين شجرة النسب النسائية أمرا مستحيلا. كما أن الإحصائيات، فى أغلـب الأحوال، هى قيم عددية جمعية تحجب النسـاء مـن خـلال تعبيرهـا المحايـد، وخصوصا فيما يتعلق بعمل النساء الريفيات أو الحرفيـات وأيضـا فـى حـالات الإضراب المختلط. هن "تتوارى خلف" هم.

ونظرا أيضا لعدم حفظ الآثار. فالوثائق العمومية، المتاحة للجمهور، تتحدث عنهن قليلا. وكذلك الحال مع الأرشيفات الخاصة التى يحتفظ بها الناس العـاديون، نجد فيها القليل من أرشيفات النساء. هذا الضـعف فـى الآثـار يطـرح مشـكلة

"المصادر". إنه يتعارض مع هذا الفيض الهائل من أشكال الخطاب والتمثيلات والكلمات والصور التي تتعلق بالنساء. "إن الحديث عنهن لا نهاية له".

بالرغم من كل هذا تتغير كثافة الآثار الباقية بتغير الزمن تبعا لوصول النساء إلى أنماط من التعبير، وتبعا لتمكنهن من انتزاع حق الكلام والكتابة الذي يرسم مسار تاريخهن نفسه. والحال أن إنتاج آثار يعني امتلاك المكان والاندماج ماديا في الزمان.

والمستوى الثالث أخيرا هو صمت السرد الذي هو التاريخ كله. هذا السرد فضل لزمن طويل المجال العام: الأحداث السياسية والعسكرية والدينية، عهود الحكم والحروب وانجازات الأبطال وعظماء الرجال. ولاسيما في الثقافة الغربية، الإغريقية – الرومانية، واليهودية – المسيحية والتي تخرج النساء من مجالات التفاعل في الدولة وفي التاريخ، والتي تقرن بين الأنوثة والسلبية أو تعتبرها جمالا ينبغي حجبه.

هذا الصمت بشأن النساء يمتد إلى الاختلاف بين النوعين بوصفه عامل تغير. ينظر إلى هذا الاختلاف في حقيقة الأمر على أنه أساس ثابت لفكر رمزي يقوم على ثنائية رجل/امرأة؛ ويوجد بوجه عام النساء بالطبيعة والسلبية، والرجال بالثقافة والفعل والإبداع. وقد بينت فرنسواز إرتييه Françoise Héritier أن مثل هذا التصور لما تسميه التكافؤ La valence التفاضلي للجنسين كان عنصرا ثابتا في نظام العالم. ويضيف المؤرخ الذي يتبنى هذا الحكم بالنسبة إلى الماضي، وخلافا لرأي عالم الأنثروبولوجيا عبارة حتى وقتنا الحاضر. لأننا لا نستطيع أن نستنتج المستقبل من الماضي.

وهكذا أزيحت النساء إلى دائرة إعادة الإنتاج، فأصبحن خارج مجال الإبداع والتغيير والتاريخ. إن المرأة، بألف ولام التعريف، هي بصورة ما، غير تاريخية

ahistorique والاختلاف بين الجنسين لا يعد مجالا لحدث أو لسرد. بينمـــا تكـــون التصورات عن اختلاف ثابت بين الجنسين والتى نجدها فى الفكر الفلسفى أو الدينى القديم، قد تم تجديدها وتكرارها réitérées بل وتدعيمها حتى عندما أصبح التـــأريخ فى القرن التاسع عشر تخصصا علميا أو على الأقل أكاديميا. وذلك لأسباب هـــى فى آن فكرية وسياسية. فكرية: كانت أنثروبولوجيا مورجـــان Morgan وبـــاخوفن Bachofen (والتى يرجع إليها إنجلز وماركس) تطورية. كانت تعتقد فـــى وجـــود عصر أمومى فى الأصل، هادئ وسعيد ولكنه ساكن يتمحور حول إعادة الإنتـــاج. ولكى يصير هنا تقدم كان يلزم أن يستولى الرجال على الســـلطة. وهكـــذا دخـــل التاريخ إلى العالم بواسطة العنف والحرب التى هى قابلة المجتمعات. إن التـــاريخ ابن الكلمة والرجولة.

هذا التصور للأمور يتناسب تماما، من الناحية السياسية، مـــع فرنســـا فـــى القرن التاسع عشر. جعلت الثورة الفرنسية، ثورة حقوق الإنســـان، مـــن التقســـيم الجنسى للمهام وللأدوار وللمجالات (العام للرجال والخاص للنساء) مبدءا للحكم.

إنها تستبعد النساء من السياسة. وتملأ بالضجيج الرواية التاريخية التى تهب نفسها للاحتفاء بعظماء الرجال. رجال الثورة وجنود الإمبراطورية - يا بونابرت- هم أبطال مواطنة صيغت على نمط الذكورة. وهذا التاريخ الذكورى هـــو أســـاس هوية وطنية كما تصورها لنا حتى اليوم كتب التاريخ المدرسية. مكان المرأة، فـــى هذه الملحمة الذكورية، محدود فيما عدا بعض البطلات (جان دارك): "صغار النساء" بجانب "عظماء الرجال". والعمل الفكرى لمـــؤرخ مثـــل جـــول ميشـــليه (Jules Michelet الذى يهتم كثيرا بالنساء) يعد فى هذا المقام بالغ الدلالة.

أما فيما يخص الاختلاف بين الجنسين فقد اعتبر مسألة تخص الأنثروبولوجيا وليس التاريخ. ومدرسة الحوليات Annales، رغم نقدها الشديد للتـــاريخ السياســـى التقليدى، لا تهتم بهذه المسألة. إنها تهتم بما هو اقتصادى واجتماعى وبالطبقات أكثر

من اهتمامها بالنوع الجنسي، وتهتم بالكمى والجماعى أكثر من اهتمامهـا بـالفردى وبالسيرة الذاتية. هذه هى ملامح المنظر التاريخى حول سنوات ١٩٧٠.

ولكن منذ تلك الفترة تغيرت الأمور. وانقطع الصمت.

شرخ فى جدار الصمت: قدوم تاريخ النساء

هناك سلسلة من العوامل المختلطة تفسر هذا التغيير فى الكتابة التاريخية

عوامل علمية:

تهيئ أزمة النماذج الإرشادية التفسيرية – ماركسية، بنيوية- لتجديد نظرى. ويرافق هذه الأزمة وعى بأن التاريخ سرد وبناء وعلاقة ماض/ حاضر، تتـداخل فيها بصورة شرعية، ذاتية السارد (ولا ينبغى الخلط بين الذاتية والتحيز). وتعتبـر تأملات بول ريكور Paul Ricoeur جوهرية فى هذا الصدد.

وكذلك الحال، وإن كان بصورة أخرى، مع تأملات ميشـيل فوكـو. كـان ميشيل فوكو يقدم، بنقده للإنسان بوجه عام، وللقيم الكونية موضع الثقة، وبانفتاحـه مع موضوعات أخرى: الجنون، السجن، العائلة ككيان للسـلطة، الجـنس كموقـع للمعرفة والجسم كمركز لما يسميه السياسة البيولوجية biopolitique، وباهتمامـه "بالحيوات الشائنة vies infâmes" وبالاضطرابات النفسية الداخلية، وبمسألة النـوع (وإن لم يستخدم قط هذا المصطلح)، نقول كان يقدم أدوات لتاريخ للنساء. وكتـاب إرادة المعرفة(1976) La volonté de savoir ، وهو الجزء الأول من كتاب تاريخ الجنس، الذى بقى على حال كونه مجرد مشروع، كان من المفروض أن يتضـمن جزءا عن "المرأة الهيستيرية". كل هذا يمثل عوامل مشجعة على التجديد.

كما جدد التخصص العلمى التأريخى نفسه تحالفاته. فبواسطة الأنثروبولوجيا وبواسطة الديموجرافيا (علم السكان) يعود التاريخ إلى العائلة التى أهملها طويلا وعن طريقها يعود إلى الحياة الخاصة، الزوجين، الحب، الجنس، النساء. وتعد كتابات جورج ديبى Georges Duby من هذه الوجهة نموذجية. من دراسته عن اقتصاديات ماكونيه[١٦] Mâconnais (1953) إلى **"نساء القرن الثانى عشر"**(1996) Dames du XII siécle مرورا بكتابه **"الفارس والمرأة ورجل الدين"**(1981) Le Chevalier, La Femme et Le Prêtre وهو بحث حول دور الزواج فى المجتمع الإقطاعى.

هذا التعدد فى مجالات التخصص قد فجر تاريخا فقد طموحه فى أن يكون "شاملاً". ولكن بمضاعفة موضوعات التاريخ، بدا "تاريخ الفئات" هذا مناسبا لتاريخ النساء.

"التاريخ الجديد" (هكذا نسمى الجيل الثالث من مدرسة الحوليات، أى جيل السبعينيات) كان يضع فى الصف الأول من اهتماماته مسألة الحساسيات sensibilités (Alain Corbin) ومسألة التمثيلات. وبطبيعة الأمور يمر تاريخ النساء أولا من خلال تاريخ التمثيلات لأنه يتم تمثيلهن قبل وصفهن وإدراكهن فى واقعهن الاجتماعى (ومن المفهوم طبعا أن الأمر لا يتعلق بمعارضة الواقع الاجتماعى بأى واقع آخر).

لقد كان الظرف الفكرى بالفعل مهيأ لكتابة أخرى للتاريخ.

عوامل سوسيولوجية:

ترتبط هذه العوامل بحضور النساء فى الجامعة، سواء كن طالبات أو معلمات. فى القرن التاسع عشر، كانت الطالبة، بحسب تعريف القواميس، هى

---

(١٦)إقليم يوجد فى شرقى سلسلة الجبال الوسطى بجنوبى فرنسا. (المترجم)

"رفيقة الطالب". وكانت النساء الأجنبيات هن أول من عدل الصورة، فـي نهايـة القرن التاسع عشر. وكان إقرار شهادة بكالوريا عامة للجنسين عـام ١٩٢٤ هـو الذى فتح بالفعل عصر الطالبات الـذى تمثلـه سـيمون دو بوفـوار Simone de Beauvoir، وكوليت أودرى Audry Colette وسيمون فيل Simone Weil وكـن من الحاصلات اللامعات على درجة التأهل للتدريس agrégation. واليوم تشـكل الطالبات ٦٥% من أعداد طلاب الجامعات. وهذا التجديد لجمهور الدارسين يحمل فى ذاته إمكانيات كثيرة وأشكال فضول معرفى مختلفة. ومن جانـب المعلمـات، لوحظ وجود حركة مشابهة وإن كانت متأخرة عنها زمنيا. لقد ظلت المرأة الأستاذة لزمن طويل "غير مرغوب فيها" كما يوضح ذلك ترشيح جنيى بيانكى Geneviève Bianquis للسوربون فى فترة ما بين الحربين، وهى متخصصة لامعة فـى الأدب الألمانى، ورفض ترشيحها بحجة أنه لا يوجد لديها الحنجرة اللازمة للحديث فـى مدرج. أول امرأة أستاذ (أدب) كانت مارى -جان دورى Marie -Jeanne Dury عام ١٩٤٧. واليوم يوجد ٣٣% من المعلمات وفقط ٣١% مـن الأسـتاذات.[١٧] ويظل مجال التاريخ، وهو الذى يحظى بقيمة عالية فى ثقافتنـا الوطنيـة، مجـالا ذكوريا نسبيا.

عوامل سياسية:

وأخيرا هناك عوامل سياسية مرتبطة بحركة تحرر النسـاء فـى سـنوات السبعينيات. بالتأكيد لم تكن كتابة التاريخ هى هم هذه الحركة الأول. ولكن كانـت لهذه الحركة آثار كثيرة عليها. أولا، بدأ الاهتمام بالبحث عن آثار traces رغبة فى العثور على أسلاف وكشف نشأة généalogie كفاحات النساء، وجعلها مرئية. وقد

---

(١٧) يقصد بالمعلمات من يقمن بالتدريس فى المرحلتين الإعدادية والثانوية من التعلـيم، أمـا الأسـتاذات Professeurs فيعملن بالجامعة. (المترجم)

تمت الإغارة على مكتبة مارجريت دوران Marguerite Durand الكائنة حينئذ فى الدور الأخير فى مبنى بلدية الحى الخامس بباريس.

كما كانت هناك إرادة فى "القطيعة المعرفية" تخترق مجمل العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتتخذ أكثر أشكالها بروزا فى الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع (انظر أندريه ميشيل Andrée Michel وكريستين دلفى Christine Delphy) عنها فى الفلسفة أو فى التاريخ. ودون الدخول فى تحديد حلقات هذا المسار المتعرج سوف أذكر فقط سماته الأساسية: تعدد التخصصات، فتعددية موضوع المرأة أطاحت بالحدود بين التخصصات العلمية التى بقيت فى فرنسا العقبة الأساسية فى وجه خلق الدراسات النسوية Women´s studies؛ وكذلك دور الفكر النسوى الأمريكى الذى كان، من جهة أخرى، يستخدم فى الغالب أعمالا فرنسية، تعيد اكتشافها الباحثات الأمريكيات؛ وأيضا طموح المشروع وكثافة المناظرات التى كانت تتسم بالعنف فى أغلب الأحوال بين تيارات النزعة النسوية. وفى فرنسا، كان هناك نصيرات الخصوصية النسائية essentialistes اللاتى كن يشددن على الاختلاف الجوهرى الذى لا يمكن اختزاله والذى يجد جذوره فى الجسد والأمومة؛ واللاتى يستندن على التحليل النفسى (مجلة النفس والسياسة Psych et Po وأنطوانيت ـوكAntoinette Fouque، لوس إريجاراى، Luce Irigaray، جوليا .ريستيفاJulia Kristeva) ويجذبن الأديبات (هيلين سيكسو Hélène Cixous ؛ لكتابة النسائية). ونصيرات النوع الإنسانى العام universalistes (التيار الغالب في فرنسا) يرتكزن على كتابات سيمون دو بوفوار، وهن يشجبن الاختلاف وكل .. ة عن الأنثوية الطبيعية، حيث يرين فيها فخا يؤدى إلى حبس النساء؛ وكن يطالبن بالمساواة وليس بالخصوصية، ويؤكدن على الطابع التاريخى للتمييز بين الجنسين. وقد جمع هذا التيار بين مؤرخات وعالمات اجتماع. ولم يعد السياق الحالى مشابها لما كان، ولكن فى السنوات ما بين ١٩٧٠-١٩٨٠ كان فكر

مجلة[١٨] Queer (الذى ينسب إليه غالبا ميشيل فوكــو وجوديــت بــوتلر Judith Butler) يتلعثم بآرائه الأولى.

يمكن لنا أن ندرك مدى خصوبة وثراء السجال الفكرى والوجــودى الــذى يتخلل تطور تاريخ النساء دون أن يكون هــذا التــاريخ واعيــا دائمــا بوضــوح بالرهانات التى تخترقه.

تاريخ النساء، تاريخ النوع

منذ بداية سنوات السبعينيات تكون حقل بحث حقيقــى، حــول الجامعــات ومدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية بباريس، ولاسيما بفضل الأطروحــات والكتب المنشورة. ومحاولة تركيب نظرى تمثلت فى كتاب "**تــاريخ النســاء فــى الغرب**" والذى ساهم فى شرعية هذا المجال والاعتراف به، حتى وإن لــم يســتفد بالدعم المؤسسى الذى كان يطمح إليه، وهو ما يطــرح مشــاكل تتعلــق بتطــور الأبحاث وبالمهنة بالنسبة لشباب الباحثين وكذلك مشاكل فى نقل المعرفة.

المحتويات:

لقد انطلقنا من النساء منظورا إليهن وهن أقرب ما يكن إلى الأدوار التقليدية (مغاسل، كنائس، صالونات)، وأقرب ما يكن إلى جسدهن: المرأة الأم، ربة البيت، الراهبة، العاهرة؛ لنتجه إلى تاريخ للنساء فى المجال العام بالمعنى المزدوج لهــذه

(١٨) Queer مجلة كانت تهتم بالدراسات الخاصة بالجنسية المثلية ونقد الصيغ الاجتماعية التقليدية للجــنس. (المترجم)

الكلمة: المادى (المدينة ville) والسياسى (الدولةcité). وبناء عليه تم الاهتمام بالعمل المأجور، والنضالات العمالية، والنزعة النقابية، والفعل الاجتماعى، والنزعة النسوية والمناداة بحق المرأة فى الاقتراع suffragisme والمواطنة.

الإشكاليات:

وقد تطورت فى الاتجاهات الآتية:

ـ من تاريخ التمثيلات وأنواع الخطاب إلى التاريخ الاجتماعى المهموم بإدراك واقع النساء فى تعدد مواقفهن وممارساتهن ووجودهن المتفرد. من هنا جاءت أهمية المصادر الخاصة (رسائل متبادلة، يوميات، سير ذاتية، وإن كان بصورة أقل).

ـ من المرأة الضحية إلى المرأة صانعة مصيرها، المتمردة فرديا أو جماعيا (تاريخ النزعات النسوية البالغ الثراء). وقد قادنا هذا إلى التفكير فى العلاقات بين الذكور والإناث من منظور السلطة، بطرح مسألة أشكال السلطة: فى العائلة، وفى الدولة (التمثيل السياسى، من الملكات إلى الناخبات إلى عضوات البرلمان) وفى المخيلة (أهمية رأس المال الرمزى)؛ وأيضا مسألة العنف، والإغواء ورضا النساء بأدوارهن، وبسلطتهن المضادة غير الرسمية والخفية. لأن صمت النساء قد لا يكون مجرد انسحاب دفاعى بل قد يكون أيضا شكلا من أشكال المقاومة، (من صمت البحر Silence de la mer لفيركور Vercors إلى أمهات ميدان مايو فى بوينوس أيريس).(١٩)

---

(١٩)مظاهرة قامت بها أمهات المناضلين المعتقلين فى سجون الدكتاتورية العسكرية بالأرجنتين عام ١٩٧٧. وتوجد بالأرجنتين الآن جمعية تواصل نضال هؤلاء الأمهات من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان. (المترجم)

لقد تم طرح كل قضية السيطرة الذكورية. وقد أعاد طرحها كتاب بيير بورديو Pierre Bourdieu (1998) La domination masculine [٢٠] الذى أثار اهتماما ومناظرات كثيرة. إذ عزا بورديو إلى السيطرة الذكورية سطوة بنيوية قوية لدرجة تستبعد كل تاريخ. إن وطأة السيطرة على الخاضعين لها -والمقصود هنا النساء- شديدة إلى الحد الذى يجعلهن تقريبا غير قادرات على صنع تاريخهن ولا حتى التفكير فيه وكتابته. إن النزعة النسوية التى تطالب بالمساواة ليست إلا محاولة من قبل النساء ذوات الوضع المتميز من أجل الحصول على امتيازات المسيطرين بما فيها التمثيل المتكافئ parité مثل هذا النسق لا يترك مكانا كبيرا للحرية وللتاريخ. ومن هنا جاء تأجج المناقشة.

- من المرأة إلى النوع: وهذا، دون شك، هو التطور الأكثر ثراء من الناحية النظرية، وهو ما يفتح أكثر من طريق بالنسبة للتطورات اللاحقة. إن تاريخ النساء فى فرنسا قد أعلن عن نفسه منذ البدء وعن قصد بأنه تاريخ عقلانى رافضا البقاء فى جيتو خاص بـ"تاريخ" خالص للنساء، معلنا عن طموحه فى إعادة صياغة مجمل التساؤل التاريخى. كانت المؤرخات فى مجملهن ينتمين إلى الاتجاه القائل بنوع إنسانى عام ويحملن إرث سيمون دو بوفوار التى كانت ترفض فكرة الأنوثة الطبيعية أو الفطرية. إذ كانت تقول: "نحن لا نولد نساء: لكننا نصبح نساء". ولقد بينت فرانسواز تيبو Françoise Thébaud كيف جاء "زمن النوع Gender"، ودخول المفهوم والمصطلح، والذى ليس من السهل إدخاله فى فرنسا بسبب المعنى النحوى لكلمة "نوع Genre "، ولكنه أصبح من الآن فصاعدا مستخدما على الأقل فى العلوم الاجتماعية والإنسانية وإن كان يجد بعض التحفظ وخصوصا فى مجال التاريخ.

---

(٢٠) ترجمه إلى العربية أحمد حسان وصدر عن دار العالم الثالث بالقاهرة، ٢٠٠١.

إن دور الأنجلو – أميريكيات بإعادتهن قراءة المؤلفين الذين تساء معرفتهم فى فرنسا مثل سيمون دو بوفوار وميشيل فوكو ودريدا، كان حاسما فى هذه المسيرة النظرية: من آن أوكلى Ann Oakley (1973) إلى جوان سكوت Joan Scott (1983).

بم يتعلق الأمر؟ باختلاف بين الجنسين ولكنه ليس مرتبطا بالطبيعة، وإنما هو اختلاف مبنى بواسطة الثقافة والتاريخ: اختلاف أنتجته التاريخية historicité ويجدر بالتالى تفكيكه على جميع المستويات: الخطاب والممارسة، والسياسة والمنزل، العام والخاص، الواقعى والخيالى. إن النوع هو أداة تحليل تسمح بالخروج من الوصف ومما هو إمبريقى وتخترق كل المقولات، إنها طريقة صارمة لرؤية الأشياء بصورة مختلفة ولإعمال النقد فى كافة القواعد المتبناة. إن النوع مبضع يشرح البداهات.

وهكذا تكون فكرة طبيعى ابتداعا قام به الخطاب العلمى، ولاسيما الخطاب الطبى، وبشكل أساسى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وهذا ما تبينه بعض الدراسات الحديثة (توماس لاكور Thomas Laqueur 1996؛ ديلفين جاردى Delphine Gardey وليانا لوى 2000, Leana Lowy).

لا يجوز أن نخلط بين البيولوجى و"الطبيعى". فى هذا المجال، وتعد تأملات عالمات الأنثروبولوجيا ومؤرخات العلوم من أنصار الحركة النسائية، واللاتى يواجهن أكثر من غيرهن الواقع النسوى الذى يبدأ من البداهة البيولوجية الزائفة، تأملات جوهرية. إذ تجعل من نقد الجسد المصنف جنسيا corps sexué انطلاقا من مفهوم النوع أكثر ضرورة وإلحاحا حيث إن التعارض بين الجنس (بيولوجى) والنوع (ثقافى) قد يؤدى بنا فجأة إلى التعارض القديم بين الطبيعة والثقافة. فى حين أن الجسد تاريخى. هناك تاريخية للجسد كما أن هناك إضفاء لطابع جنسى على اللغة وخصوصا اللغة العلمية. المجازات المستخدمة لوصف التخصيب مثيرة فى هذا الشأن. فلقد اعتقدنا، لزمن طويل، فى السلبية النسائية التامة. وأن السائل

المنوى هو الخالق الوحيد. وتم اكتشاف تكون البويضة فى القرن التاسع عشر، ولكن تم تغليفها من جديد فى المجاز الرجولى: الحيوان المنوى "يخترق" البويضة ovocyte السلبية. والمنظورات الحالية لعلم الأجنة الذى تم تجديده تجعل من السائل المنوى والبويضة "شريكين فعالين بصورة متبادلة".

- وفتح النوع منظورات أخرى: عن رجولة وتاريخ الرجال بوصفهم رجالا؛ وعن الممارسة الجنسية بوصفها معيارا. النوع يجعل الرجال مكشوفين ككائنات مصنفة جنسيا ليست رجولتها بأكثر طبيعية من أنوثة النساء. وهذا مجال واعد للبحث العلمى ويتقدم بشكل ملحوظ فى الولايات المتحدة (جورج موس Georges Mosse؛ ودافيد هالبرن David Halperin) وفى فرنسا (أندريه روك André Rauch؛ ودانييل فلزر-لانج Daniel Welzer-Lang). وقد انتقل أندريه روك المتخصص فى تاريخ الألعاب الرياضية، من لعبة الملاكمة إلى دراسة **الجنس الأول** Premier sexe (2000). فى هذا الكتاب الأخير يهتم بتنوع الممارسات التى تنتج الرجولة فى القرن العشرين: المواطنة السياسية كناد للإخوان، خدمة عسكرية، رياضة وتنافس.

إن إعادة كتابة تاريخ الحرب العالمية الأولى (ستيفان أودوان - روزو - Stéphane Audoin Rouzeau، آنيت بيكر Annette Becker) تلقى الضوء على عملية "القسوة" البالغة التى ميزت هذه الحرب، ونتائجها على العلاقات بين الجنسين والتى تخضع لجدل كبير: تحرر للنساء؟ أم العودة إلى نظام الجنسين، الرجال على الجبهة والمرأة فى الجبهة الداخلية تحل محلهم، وتداويهم كما يقتضى التقليد الأنقى عن المرأة التى تساعد، وتعانى فى صمت من عذاب الحداد وعنف المحتل؟

- النوع وأشكال الممارسة الجنسية. ويؤدى مفهوم النوع إلى التساؤل عن شكل الممارسة الجنسية. هل الشكل الغالب للجنس وهو ممارسة الجنس مع المختلف فى النوع هو الشكل الوحيد؟ منذ متى وكيف تم بناؤه كقاعدة إلى درجة استبعاد،

وكبت، ووصم الأشكال الأخرى للممارسة الجنسية؟ هذا السؤال كان فى مركـز الكتابين الأخيرين لميشيل فوكو "استخدام اللذات" Usage des plaisirs، "وهـم الذات" Le Souci de soi، أو أيضا فى كتابات دايد هالبرن. وهذا المؤلف يشـدد على دور القرن التاسع عشر فى تثبيت الهويات الجنسية التى لا تسم الشخصـية بأكثر مما تسمها الأذواق الغذائية. إن التعارض الحاسم بين الأنواع الجنسية ليس حقيقة كونية، بل اختراع متأخر غربى وبرجوازى.

إن تاريخ الجنس ينتزع شيئا فشيئا حقه فى الوجود بعد أن ظل زمنا طـويلا مكبوتا. وأصبح الجسد المصـنف جنسـيا موضـوعا للتـاريخ. ويـدأ الاهتمـام بالممارسات الجنسية غير المحسومة والمبهمة، تلك الممارسـات التـى تتلاعـب بالنماذج الشائعة: مخنثين، ومعدلى جنسهم والمتنكرين فى ثيـاب الجـنس الآخـر وألعاب الفجور Mauvais genre. وفوق كل ذلك ممارسات الجنسية المثلية. وهـو تاريخ صعب بسبب نقص المصادر حيث أن الحظر قد أدى إلى التـوارى وإلـى تدمير الآثار. ولكن تأتى صعوبته أيضا بسبب عدم وجود السؤال والنظرة اللـذين، كما هى الحال دائما، يبتدعان المصادر وينتجان السرد. والكتاب الأخير لفلـورنس تامانى Florence Tamagne "تاريخ الجنسية المثلية فى أوروبا ١٩٠٠-١٩٤٠" Histoire de l'homosexualité en Europe 1900-1940 (2000)، يوضح إلـى أى مدى يكون البحث تابعا للتساؤل. والكتاب يستند على باقة هائلة من النصـوص وعلى شهادات من كل لون. ويسرد البناء البطىء والصعب لهوية جنسـية مثليـة، أسيرة بين إدانة (عقابية أو أخلاقية) وخطاب طبى يصمها بالقدرنفسه: إن لم تكـن الجنسية المثلية خطأ، فهل هى مرض؟ وعلى الرغم من الخطوات التحررية الهائلة بل وأحيانا المتسارعة fulgurantes فى سنوات ١٩٢٠-١٩٣٠، فإن القمع النـازى (محاكمات ومعسكرات اعتقال) الذى يساوى بين الجنسيين المثليين وبين اليهـود ــ فهم جنس ينبغى القضاء عليه ــ يظهر بصورة مأساوية إلى أى درجـة أصـبحت

الجنسية المثلية شأنا من شئون الدولة، وإلى أى درجـــة أصـــبح الجســـد والجـــنس مركزين، وليسا هامشين، للسياسة البيولوجية biopolitique.

وفى داخل الجنسية المثلية، يؤثر انعدام التناظر على السحاقيات المهمـــلات من جانب نصيرات تحرر المرأة، كما تأثرن أيضا بالجانب الرجولى فى الجنســـية المثلية. بالرغم من الدراسات الرائدة لـــ م. ج. بونيه M.J.Bonnet، فـــإن تـــاريخ السحاقيات قد أهمله تاريخ النساء والذى ساهمن مع ذلك مساهمة كبيرة فى بنائـــه. ومازال أمام هذا التاريخ أيام زاهرة.

وهكذا نرى حجم السجالات التى أثارها وغذاها تاريخ النساء وقد اســـتحوذ عليه النوع. ما الطبيعة؟ الجسد؟ الجنس؟ الشخص؟ ما الهوية الجنسية؟ وفى النهاية ما معنى الاختلاف بين الجنسين فى جميع مستوياته بما فيها مستوى التاريخية؟

إن تاريخ النساء، الذى ولد من الصمت المثير للقلق الذى كان يطبق علـــيهن وينفى وجودهن الفردى والجماعى، والذى انبثق ضد تصورات وضد سلطات كانت تفرض عليهن التبعية، كان قبل كل شىء لذة كبـــرى للمعرفـــة ولاكتشـــاف قـــارة مجهولة. ثم بدا بعد ذلك ناقدا لتراتبية جنسية فى القيم، قدمت بوصفها ثوابت وذات طابع عام جذاب، ولكنه لم يكن كذلك بعد إلا بشكل مضمر. ومن هنا جاء مشروع الإسهام فى تحويله إلى واقع.

إنه تاريخ أنجبه عصره، مندرج ومتكشف فيه، وهو يطمع فى فهم عصـــره هذا وتغييره.

المراجع

– AUDOIN-ROUZEAU (S.), *L'Enfant de l'ennemi*, 1914-1918, Paris, Aubier, 1995.

– BARD (C.), *Les Garçonnes. Modes et fantasmes des années folles*, Paris, Flammarion, 1998 ; Id. (sous la direction de), *Un siècle d'antiféminisme*, Paris, Fayard, 1999.

– BEAUVOIR (S. de), *Le Deuxième Sexe*, Paris, Gallimard, 1949.
– BECKER (A.) et AUDOIN-ROUZEAU (S.), *Retrouver la guerre, 14-18*, Paris, Gallimard, 2000.
– BOURDIEU (P.), *La Domination masculine*, Paris, Le Seuil, 1998.
– BONNET (M.-J.), *Un choix sans équivoque. Recherches historiques sur les relations amoureuses entre les femmes XVI-XX^e^ siècles*, Paris, Denoël, 1981 ; *Les Relations entre les femmes*, Paris, Odile Jacob, 1995 (édition revue et complétée).
– BUTLER (J.), *Gender trouble. Feminism and the subversion of Identity*, New York, Routledge, 1990.
– CORBIN (A.), *Les filles de noce. Misère sexuelle et prostitution aux XIX^e^ et XX^e^ siècle*, Paris, Aubier, 1978 ; *Historien du sensible. Entretiens avec Gilles Heuré*, Paris, La Découverte, 2000.
– CORBIN (A.), LALOUETTE (J.) et RIOT-SARCEY (M.), (sous la direction de), *Les Femmes dans la Cité au XIX^e^ siècle*, Paris, Créaphis, 1997.
– DELPHY (C.), *L'Ennemi principal*, 1. *Économie politique du patriarcat*, Paris, Syllepse, 1998.
– DUBY (G.), *Le Chevalier, la Femme et le Prêtre*, Paris, Hachette, 1981 ; Id., *Images de femmes*, Paris, Plon, 1992.
– DUBY (G.) et PERROT (M.), (sous la direction de), *Histoire des femmes en Occident. De l'Antiquité à nos jours*, 5 vol., Paris, 1991-1992.
– DUBY (G.) et PERROT (M.) (sous la direction de), *Femmes et Histoire*, Paris, Plon, 1993.
– EPHESIA (collectif), *La place des femmes. Les enjeux de l'identité et de l'égalité au regard des sciences sociales*, Paris, La Découverte, 1995 (important colloque tenu à Paris en 1995 ; mine de renseignements).
– FEBVRE (L.), *Amour sacré, amour profane. Autour de l'Heptaméron*, Paris, Gallimard, 1944 (rééd. Folio. Histoire, 1996).
– FOUCAULT (M.), *La Volonté de savoir*, t. 1 de *Histoire de la sexualité*, Paris, Gallimard, 1976.
– FRAISSE (G.), *Muse de la raison*, Aix, Alinéa, 1989 (rééd. Gallimard, 1995) ; *La Raison des femmes*, Paris, Plon, 1992 ; *La Différence des sexes*, Paris, PUF, 1996 ; *Les Femmes et leur histoire*, Paris, Folio/Gallimard, 1998.
– GARDEY (D.) et LOWY (L.) (sous la direction de), *L'Invention du naturel. Les sciences et la fabrication du féminin et du masculin*, Paris, Éditions des archives contemporaines, 2000.
– GEORGOUDI (St.), BACHOFEN, « Le matriarcat et le monde antique », *in* Schmitt-Pantel (P.) (sous la direction de), *Histoire des femmes en Occident. I, L'Antiquité*, Paris, Plon, 1991, p. 477-493.
– HALPERIN (D.), *Cent ans d'homosexualité et autres essais sur l'amour grec*, Paris, EPEL, 2000 (trad. de l'américain).
– HÉRITIER (F.), *Masculin/Féminin. La pensée de la différence*, Paris, Odile Jacob, 1996.
– LAQUEUR (T.), *La Fabrique du sexe. Essai sur le corps et le genre en Occident*, Paris, Gallimard, 1992 (trad. de l'américain, 1990).
– LE DOEUFF (M.), *Le Sexe du savoir*, Paris, Odile Jacob, 1999.
– MOSSE (G.), *L'Image de l'homme. L'invention de la virilité moderne*, Paris, Abbeville édition, 1997 (trad. de l'américain) ; *De la Grande guerre au totalitarisme. La brutalisation des sociétés européennes*, Paris, Hachette Littérature, 2000.
– OAKLEY (A.), *Sex, Gender and Society*, Londres, Temple Smith, 1972.

– PERROT (M.), *Femmes publiques*, Paris, Textuel, 1997 ; *Les Femmes ou les silences de l'Histoire*, Paris, Flammarion, 1998.
– RAUCH (A.), *Le Premier Sexe. Mutations et crise de l'identité masculine*, Paris, Hachette-Littérature, 2000.
– RIPA (Y.), *Les Femmes, actrices de l'Histoire*, France, 1789-1945, Paris, Sedes, Campus, 1999 (excellente synthèse).
– SCOTT (J. W.), *Gender and the Politics of History*, Columbia University Press, 1988 ; *La Citoyenne paradoxale. Les féministes françaises et les droits de l'homme*, Paris, Albin Michel, 1998 (trad. de l'américain, 1996).
– SOHN (A. M.) (sous la direction de), *Une histoire sans les femmes est-elle possible ?*, Paris, Perrin, 1998.
– TAMAGNE (F.), *Histoire de l'homosexualité en Europe (1900-1940), Paris-Londres-Berlin*, Paris, Seuil, 2000.
– THÉBAUD (F.), *Écrire l'histoire des femmes*, préface d'Alain Corbin, ENS-Fontenay, 1998 (indispensable mise au point historiographique ; importante bibliographie).
– WELZER-LANG (D.), *Les Hommes violents*, Paris, Lierre et Coudrier, 1991 ; (sous la direction de), *Nouvelles approches des hommes et du masculin*, Toulouse, Presses Universitaires du Mirail, 2000 (par un sociologue pionnier en France de l'étude de la masculinité ; importante bibliographie).

NUMÉROS SPÉCIAUX DE REVUES

– *Les Cahiers du GRIF*, 37/38, printemps 1988, « Le genre de l'Histoire ».
– *Genèses*, 6, décembre 1991, « Femmes, genre, histoire ».
– *Clio*, 10/1999, « Femmes travesties : un mauvais genre » dossier présenté par Chr. Bard et N. Pellegrin.
– *Travail, genre et société*, 3, 2000 « Le genre masculin n'est pas neutre ».

التاريخ والذاتيات[٢١]

بقلم آلان كوربان
Alain CORBIN

ترجمة: د. زينب الخضيرى
مراجعة: بشير السباعى

عنوان الموضوع الذى اقترح على يكفى وحده للدلالة على اتساعه. فالطريقة التى يتلقى بها الفرد، ويفسر ويتذكر وينسى ما يكون فى نظره مجرى التاريخ، والذى يجد نفسه وقد تشكل وفقا له (هو مجرى التاريخ)، إنما تنتج عن مسيرته ووضعه الاجتماعيين، وعن أشكال التطبع التى مر بها، وعن تمثيلاته للعالم، وللآخر ولذاته - سواء كونت نسقا أم لا. وعن معتقداته، وعن ثقافته المعرفية الأساسية، وعن تكوينه الشعورى وعن الأحداث التى حددت إيقاع حياته.

ينبغى لى أن أحدد هذا الموضوع بشكل أدق. ولذا سأكتفى اليوم بمعالجة الكيفية التى يساهم بها كل من الوعى بالهوية، وتمثيلات الذات وذاكرتها فى تحديد الطريقة التى تفسر بها الذات ما يأتيها من الخارج، وسوف أتوقف للنظر فى صدى ما يجب علينا تلخيصه بكلمة "تاريخ"، والذى نتصوره هنا على أنه مجموعة من المعارف والتجارب.

فإذا ما حدد الموضوع بهذا الشكل، فإنه يلزمنا بفحص عدد من المقدمات الضرورية، محددين بوضوح أن الأمر يتعلق بأفراد عاشوا فى الشطر الأول من القرن التاسع عشر (من ١٨١٥ إلى ١٨٦٠). ولذا فقد نظمت حديثى وفقا لثلاثة تساؤلات.

---

(٢١)نص المحاضرة رقم ١١٤ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢٣ إبريل ٢٠٠٠.

سيرة الأفراد الراحلين
والتى يدونها ينهار موضوعى - هل هى مشروعة ؟

إذا كان هذا الموضوع قد أقترح على، فمرجع ذلك إلى أن الذين أقاموا دورة المحاضرات هذه قد أدركوا الاهتمام المتزايد الذى يولى للتاريخ الخصوصية الفردية، ولكونهم يعلمون جيدا أن المؤرخين صاروا يرفضون دراسة ماهية الإنسان العادى فى جماعة متجانسة الفكر. إن تراجع النماذج الإرشادية الكلية إنما يشكل أساس المشروعية الحالية لتاريخ الذات.

هل يمكن الوصول إلى تاريخ الذات بالرجوع إلى الوراء، وإذا كانت الإجابة بنعم، فكيف يكون ذلك؟ إن الهجمات على نوع السيرة الشخصية قديمة وعديدة. ويرجع النقد العنيف لها إلى عدة قرون سابقة، وإن كنت سأكتفى بالمائة عام المنصرمة.(٢٢) فأولئك الذين كانوا هم أنفسهم أنصارا لتاريخ علم النفس الجماعى، والعقليات أو الحساسيات، قد أدانوا جنس السيرة الشخصية. لقد هاجمها Gabriel Monod "جابرييل مونود" الذى كثيرا ما اتهم هو نفسه بالوضعية، فى Revue historique عام ١٨٩٦، بينما اجتهد Ferdinand Brunetière "فردينان برونيتيير" فى بيان حدودها فى حقل النقد الأدبى. وأوصى François Simiand فرنسوا سيميان فى عام ١٩٠٣، فى Revue de synthèse بـ " بالانتقال من الخاص إلى الظواهر المنتظمة، وإلى العلاقات الثابتة". وكتب Lucien Febvre "لوسيان فيفر" يقول، فى ١٩٢٢: "ليس الإنسان، أبدا ليس الإنسان، وإنما المجتمعات الإنسانية، أى

(٢٢)فيما يتعلق بهذه النقطة وبما يليها، من بين الأعمال المعنية.

P.Levillain, "Les Protagonistes de la biographie", in R. Rémond, Pour une histoire politique, 1988; A. Levallois, "Psychanalyse et histoire: le règne éphémère de la psychohistoire et l'avènement de la biographie historique en France," Construire l'histoire, monographies de la Revue française de psychanalyse, Paris. PUF, 1998; et colloque de Nîmes consacré à la biographie, 1999.

الجماعة المنظمة". كان موضوع الفضول بالنسبة لمؤرخ العقليات هذا، عندما كان يبدو وكأنه يخالف وصيته هو شخصيا، هو إنسان زمن بعينه، قرن بعينه، فرد مجرد ينتمى عالمه المعنوى، والشعورى، وتصرفاته الحسية إلى الثقافة التى ينتمى هو إليها. والمفارقة أن هذا النقد تكون ثم انتشر بينما كانت السيرة الشخصية تسود بلا شريك تقريبا فى موجزات التاريخ الأدبى.

وإذ ازداد الشجب حدة فى منتصف القرن العشرين. فقد وجه، جان – بول سارتر– خاصة فى "الغثيان" – ضربات أكثر فظاظة وتحديدا ضد السيرة الشخصية.[٢٣] إذ ما الذى يمكننا معرفته عن إنسان بالرجوع إلى الوراء – خاصة إذا كان الأمر يتعلق بإنسان راحل –، مع وضعنا فى الاعتبار حقيقته المتعددة الأوجه، والتجليات العرضية للأنا، وغياب وحدة الهوية، وافتقاد ثبات الحياة وتماسكها وتجانسها كما تشهد على ذلك تجربة عيشها بالفعل؟ أليست السيرة الشخصية فى نهاية الأمر مجرد طريقة للتوحيد بين معارف الكاتب وفقا لتسلسل مرجح للأحداث، وللتصرفات، وللمشاعر وللإنفعالات، بهدف خلق تجانس يحققه من يقوم بإضفاء طابع كلى على المعلومات، أى باختصار، مجرد نتاج لمنطق فرضه عين شكل سرد السيرة الشخصية؟ إن هذا التوفيق الخادع بين "طبقات الدلالات غير المتجانسة وغير القابلة للاختزال" (كما قالت Françoise Gaillard "فرانسواز جايار") ليس غير استباق للمعنى؛ أو بالأحرى، ليس إلا نتاجا لبناء مسبق للمعنى. إن طغيان الشكل يؤدى إلى وضع مشروعية مشروع السيرة الشخصية نفسها موضع الشك.

لقد تخلى Roland Barthes "رولان بارت" من جانبه، عن البحث عن وحدة الحياة المعيشة، واكتفى، بواسطة عملية تفتيت، ببضعة عناصر بسيطة – هى

---

(٢٣) انظر مداخلة F.Gaillard "ف. جايار" فى الندوة المذكورة التى أقيمت فى نيم، فى فبراير ١٩٩٩.

"البيوجرافيمات" (السير الجزئية) – ، أى ببضعة تفاصيل تصور حياة متجزئة إلى جزئيات؛ إلى أشلاء، سيرة مثقوبة ومتشظية. وإذ طرح "ميشيل فوكو" السؤال: "من هو المؤلف؟" فقد تخلى عن استعادة هوية جوهر فردى، إذ أن الذات بالنسبة له ليست إلا وقعا لغويا. وبشكل أوسع فقد تأسست البنيوية، على إعلان موت الذات، إذ اعتبرت أن الإنسان نتاج للأنساق الرمزية المكونة للمجتمع، مما جرد السيرة الشخصية من كل قيمة، بما أن الفرد لا يمتلك، على أكثر تقدير، سوى حرية الوعى أو عدم الوعى بخضوعه.

لقد تأثر المؤرخون بالتحذيرات الأكثر دقة التى صاغها Pierre Bourdieu "بيير بورديو" عام ١٩٨٦، أكثر مما تأثروا بلعبة المبالغة فى إبراز انعدام القيمة. وبالرغم من أن "بورديو" كان مدفوعا برغبة تجاوز التعارض، العبثى فى نظره، بين الفرد والمجتمع، ومع أنه كان واعيا بالمأزق المزدوج الذى مثلته كل من الذاتية والبنيوية، بالرغم من هذا فهو لم يكن أقل إدانة – على طريقته – لـــ "وهم السيرة الشخصية". فقد انضم "بورديو" إلى الذين رفضوا اعتبار الحياة "كلا، أى نسقا متجانسا وموجها"، وكأنها تسير "وفق ترتيب زمانى هو فى الوقت نفسه ترتيب منطقى"، وكأنها تتضمن دلالة واتجاها بينما الواقع هو انقطاع، وتجاور لعناصر متباينة. فما الحياة الا مسار يوحد "سلسلة من المواقف يشغلها على التوالى نفس الفاعل فى فضاء هو ذاته فى صيرورة". "فاحداث السيرة الشخصية تعرف بأنها مواقع وتنقلات فى الفضاء الاجتماعى"، مما يترك للفرد إمكانية " التدخل كفاعل مؤثر فى مختلف المجالات " التى يشغلها أو التى يعبرها، وإذ رجع "بورديو" إلى الموضوع نفسه فى كتابه Choses dites " أشياء قيلت" فقد عرض فيه باستفاضة لمفهوم الــ (habitus) "التطبع" الذى عرفه بأنه اجتماعى متجسد وبالتالى متفرد.

إلا أن ثمة حركة لإعادة إضفاء الشرعية على جنس السيرة الشخصية كانت قد بدأت منذ عدة سنوات، عند ظهور مقالة عالم الاجتماع هذا فى عام ١٩٨٦.

ومن قبل، كان " جان – بول سارتر" قد حاول أن يتجاوز بواسطة L' Idiot de la famille "أبله الأسرة" لا تجانسات حياة شخص، بأن اجتهد فى العثور على شكل وجودى لنسق الكسر والجرح؛ هو مظهر عصابى قادر على إقامة تجانس كينونة الإنسان. وبذلك لن يكون مفتاح أعمال فلوبير حدثا صادما، أى تجربة أساسية، ولا حتى سلسلة من الصدمات المسببة للألم، إنما سيكون بنية سيكولوجية، هى العصاب الذى أتاح له الإنتاج، ووجد تجليا موضوعيا له فى أعماله.

لم يتمكن أكبر مؤرخى ما كان يسمى وقتذاك بالعقليات، أولئك أنفسهم الذين كانوا قد أدانوا السيرة الشخصية، لم يتمكنوا من مقاومة إغراء الانصياع إليها، مع اجتهادهم فى تجديد نوعيتها: وكان هذا هو وضع "لوسيان فيفر" الذى كتب السيرة الشخصية "للوثر" وGeorges Duby "جورج ديبى"، المولع بـــ Guillaume Le Maréchal "جيوم لو ماريشال" وJacques Le Goff "جاك لو جوف" مؤلف كتاب Saint Louis "القديس لويس"، وهو ما سنعود إليه.

ومنذ آخر الثمانينيات (من القرن العشرين) ومؤرخو الأدب والمتخصصون فى العلوم الإنسانية يضاعفون مؤتمراتهم – بدءا من مؤتمر Cerisy "سيريزى" (١٩٨٩) إلى مؤتمر Nîmes "نيم" (١٩٩٩) – والأعداد الخاصة لمجلتى Le Débat "المباحثة" (١٩٨٩) و La Revue des sciences humaines (١٩٩١)، جاعلين بذلك السيرة الشخصية فى حالة العودة. وكان هذا يتناسب والانجذاب إلى كل ما يتعلق بالكتابة عن الذات، وبالكشف عن مكنون الذات، وموقعه قلب هذه الدائرة الخاصة التى كانت وقتذاك موضوعا لسلسلة مميزة من الأعمال، التى نشرت فى دار نشر Seuil "سوى" بإشراف Philippe Ariès "فيليب أرييه" وGeorges Duby "جورج ديبى".

ولقد نشر محررو مجلة **Annales** "الحوليات" فى عام ١٩٨٨ على أثر "تحولهم الحاسم" Tournant critique، وقد بهرهم الـــ **microstoria** "التاريخ

المصغر"، نشروا مقال Giovanni Levi "جيوفانى ليفى" المكرس لـــ "تقاليد السيرة الشخصية". فقد أبرز "ليفى" بدوره التجزئة الهائلة لأية حياة فردية برجوعه لا إلى رواية Faulkner "فوكنر" **Le Bruit et la Fureur** "**الضوضاء والغضب**" كما فعل "بيير بورديو"، وإنما إلى رواية Sterne "سترن" **Tristram Shandy** "**ترسيترام شاندى**". لكنه رأى، أنه" ليس ثم بالفعل أى نسق معيارى محكم البناء بالقدر الذى يتيح استبعاد أية إمكانية للاختيار الواعى، للتلاعب أو لتفسير القواعد". وهكذا تتوفر بالنسبة لكل فرد مساحة حرية واضحة تجد على وجه التحديد مصدرا لها فى لا تجانسات التخوم الاجتماعية، كما يتولد عنها تغيير اجتماعى. وحتى قبل أن يعلن "جاك لوجوف" فى مجلة le Débat عام ١٩٨٩، أن السيرة الشخصية تمثل "تتمة لا غنى عنها" لتاريخ المجتمعات كان Philippe Levillain "فيليب لو فيلان" - مستلهما Louis Dumont "لوى دومون" ومعتبرا أن الظواهر الاجتماعية هى محصلة سلوكيات وليست أنساقا - قد لفت النظر إلى أن "الأفراد اذا كانوا يصاغون من قبل المجتمعات، فإنهم يظهرون اختلافات (مازالت) تتطلب تفسيرا". ووفقا له فإن اكتشافات علم الجينات، التى تدل على أن كل فرد يختلف عن سائر بشر كل من الماضى، والحاضر والمستقبل، إنما تفرض عودة للاهتمام بالتفرد.

كانت هذه المناظرات تتم بينما كان يتكشف عطش شديد إلى السيرة الشخصية فى قلب الجمهور المثقف. ومما لا شك فيه أن علينا أن نرى فى ذلك، فضلا عن عوامل أخرى، التأثير المتزايد - المتحقق بما يشبه التشبع - للتحليل النفسى الذى كانت مكانته العلمية قد أخذت تضعف. هذه الرغبة الملحة حثت على تهذيب الممارسات. ولقد ترتبت وقتذاك على الاتهام بالإدانة، أو على الأقل على عدم الارتياح الذى كان يشعر به كاتب السيرة الشخصية، ترتبت سلسلة من أساليب الاجتناب: مثل اللجوء الى جمع النصوص التى كتبتها الشخصية موضوع الدراسة، بل إلى لصق بعضها بالبعض الآخر؛ ومثل البناء، من الصفر، لموضوع جديد

مكون من استعراض الأقنعة التى ارتدتها على التوالى [الشخصية موضوع الدراسة]؛ ومثل تحليل الثنائى المكون من كاتب السيرة الشخصية والشخصية أو تحليل استراتيجيات بناء السيرة الشخصية. كل ذلك ساهم فى رسم الشكل العام لـ "عمل بيوجرافى" يشتمل على كل تكتيكات الحياة التى يحكمها الاهتمام بالدخول فى التاريخ أو البقاء فى الذاكرة. ومن هنا أهمية السلوكيات التى تهدف فى مجتمعنا إما إلى استباق التأويل البيوغرافى أو إلى الإعراض عنه ؛ ومن هنا أيضا هذا الرواج الجديد لتلك الدكاكين التى تقترح على كل فرد كتابة تاريخ حياته وكأنه يلتقط لنفسه صورة فوتوغرافية.

ما هو إذن الحجم الاجتماعى لتمثيل للذات متمايز عن الوعى بالانتماء للجماعات التى تندرج فيها الذات؟

لنقتف إذن أثر الذين يؤمنون، وقد جذبهم تاريخ التفرد، بمشروعية الأبحاث ذات العلاقة بالسيرة الشخصية وهى فى "حالة عودة". وثم أمر أولى آخر: على المقتنع بمشروعية البحث فى الطريقة التى يندرج بها التاريخ فى ذاتية فرد ينتمى لحقبة بعينها، عليه أن يتساءل أيضا بالقدر نفسه عن حجم تمثيل الذات، عند هذا الفرد، وعن المحافظة على اتساق هذه الهوية بشكل مستقل عن كل ما يحيط بها ويتحكم فيها.

والحال أن علامات، وآثار تعميق هذا الوعى بالهوية الفردية واتساعه الاجتماعى، كانت بالفعل عديدة، خلال الثلثين الأولين من القرن التاسع عشر. وهكذا رأينا انتشار عادة تسجيل تمثيلات الذات فى التاريخ. فحدد عدد من الأفراد، لأول مرة، موقع وجودهم فى إطار زمانى. ومنذ ذلك الحين فصاعدا، أصبح من يجهلون تاريخ ميلادهم نادرين ونمت عادة الاحتفال بأعياد الميلاد. وتحقق تفرد

أنظمة الأسماء بواسطة التوسع فى منظومة الأسماء الشخصية. وانتشرت رغبة تسمية القبور بأسماء أصحابها. وازدادت إجراءات تحديد الهوية إتقانا وتعددت إجراءات تسجيل البشر وازدادت دقة – من قبيل تحديد الحالة المدنية وعملية حصر التعدد، والسجلات الضريبية وسجلات التجنيد، والقوائم الانتخابية...– ، مما ساهم فى ترسيخ الهوية الفردية. وضاعف انتشار المرآة ثم البورتريه والفوتوغرافيا– قبل تسجيل الصوت – من الوعى بالذات، ومن الاهتمام المولى لمسيرة الحياة الخاصة ومن الانشغال بترك أثر.

ومما ساعد على مضاعفة الإحساس بالأنا، وعلى إثراء تمثيلات الماضى، وبوجه خاص على إثراء تمثيلات مستقبل الذات، عدم الاستقرار المتزايد فى المواقع الاجتماعية وكثافة الحراك الاجتماعى. وبالطبع، فإن الانشغال بمستقبل الذات، فى عالم آخر افتراضى، كان يتلاشى، فى الوقت نفسه الذى كان يتلاشى فيه الاعتقاد فى حياة أخرى سرمدية، فى حين كان يكثف الإحساس بالعمق الزمانى بتأثير من الاكتشافات المتعلقة بقدم كل من الكوكب والإنسان. وضعف الانشغال بالخلاص، فى الوقت الذى كانت تتحقق فيه خيبة الأمل فى العالم. إلا أن هذا الاستخفاف النسبى قد عوض، فيما يعنينا، بإضفاء طابع الذاتية على التساؤل وبالمواجهة الحادة للغاية لانعدام اليقين.

وفى تلك الفترة، أضيف كل من الفولكلور المحيط بمجلس التحري[٢٤]، وجمع الهدايا التذكارية، إلى الاحتفاليات بأول تناول للقربان، وذلك بينما كانت الطقوس الفردية قليلة الأهمية يعاد ترتيبها، وتتضخم وتتضاعف فى أغلب الأحيان. وتزايدت فى الوقت نفسه عمليات الإحاطة بالذات التى تهدف الى الحيلولة دون ضياعها. ومما لا شك فيه أن لا الاعتراف، ولا المصارحة، ولا المراسلة ولا كل

---

(٢٤)ظل هذا المجلس مكلفا فى فرنسا حتى عام ١٩٧٠ بالتحرى عن لياقة المقيدين فى سجلات التجنيد. (المترجمة)

أشكال البوح، حققت من قبل هذا الانتشار الاجتماعى أو هذه الكثافة. إن وضع جدول زمنى، قبل استخدام الأجندة، ووضع سجل علاجى يسجل تطورات الحالة الصحية، والكتابة اليومية للمذكرات الخاصة، والتضاعف المتزايد للسير الذاتية لأناس عاديين وتضاعف توزيع رموز الذات - مثل خصل الشعر، والميداليات وبطاقات المناسبات الدينية التى تحمل صور المسيح، إلخ - والعادة المتزايدة لحفر الأحرف الأولى من الاسم على لحاء الأشجار ثم عادة جمع الأشياء وملء ألبومات الصور الفوتوغرافية، كل ذلك يشهد على تعميق الوعى بالذات.

ومما هو مميز أيضا: أن الحاجة إلى كسر المسار الرتيب للحياة الشخصية وإلى تحقيق تحول فى إيقاعاتها وإلى خلق علامات فارقة فى الحياة الفردية قد حفزت على السفر وحثت على تنوع التجارب. وطوال الثلث الأول من القرن التاسع عشر الذى رأى، فى آن واحد، بناء الفرد وهو يزداد قوة والثنائية القديمة للجسم والنفس وهى تتكون مرة أخرى، والطب النفسى وهو يتحدد، كانت معالم "داء العصر" ترتسم، أى كان يرتسم كل من الإحساس بتمزق الذات، والرغبة فى المصالحة وفى التجميع المتناغم لعناصر الكينونة الحميمة. وبشكل خاص أبرز هذا الاحتياج إلى تحقيق التناغم كل من Maine de Biran "مين دى بيران" و Amiel "آميال" اللذان عاودا الحديث عن أشكال الثنائية المأسوية لكل من الجسم والنفس، والتأمل والفعل، والوحدة والاندماج الاجتماعى، والإدراك العقلى والإحساس.

ويتوافق التوسع المذهل فى إنتاج الخيال الروائى وفى استهلاكه مع هذا التحديد الدقيق للتصورات عن الذات. فالرواية فى هذا العصر تحمل القارئ على مضاعفة الوعى بتاريخ حياته هو، أى بهذه النزعة الفردية التى طالما أدينت آنذاك. وهى - أى الرواية - تتيح تعيين مواقف عاشها القارئ والإعلان عن استحقاقات للذات كانت غير ملحوظة حتى ذلك الحين، و"الاندراج فى أوضاع مؤلمة نمطية"[٢٥] وتصور المستقبل الذاتى بشكل أفضل، والشعور برغبات جديدة، وبتوقعات جديدة، وبآلام جديدة أيضا، ناشئة من تبين الفارق بين تحليل المرء

---

(٢٥)وهى موضوع أبحاث Judith Lyon- Caen "جوديث ليون قايين".

لظروفه الحياتية – الذى أصبح بذلك ممكنا – وبين التصورات عن الوضع المرغوب فيه. ويجب ألا ننسى ذلك: أن تسجيل التاريخ فى الذاتيات الفردية إنما يخضع لتخطيط الطموحات. وباختصار، فان القراءة، كما تشهد بذلك الرسائل الموجهة إلى الروائيين تتيح "وصفا للذات عن بعد، بالرجوع إلى نماذج الشخصيات الروائية "[٢٦] وتيسر فى الوقت نفسه، تبين الذات لهويتها. وعندئذ يتكثف وعى بتاريخ الذات، يضع فى الاعتبار المؤثرات.

ومن هذا المنظور، فإن موضوع حديثى يثير بالنسبة للمؤرخ مشكلة أساسية كرست لها كتابى الأخير **Le Monde retrouvé de Louis - François Pinagot** "**عالم لويس فرانسوا بيناجو المسترد**": ما الحجم الاجتماعى للتاريخ الفعلى للذات، إذا ما تأملنا القرن التاسع عشر؟ هذه هى النتيجة التى وصلت إليها فى بضع كلمات: إن هذا التاريخ يقتصر على أشخاص ينتمون إلى صفوة قادرة على ترك آثار لها علاقة بالكتابة عن الذات، وعلى بعض الأفراد الذين أصابهم الدافع للحديث عن أنفسهم، صدفة فى حياتهم، لأنهم صادفوا عقابا أو إحسانا. ومن هذا المنطلق يستخدم المؤرخون بكثرة سجلات كل من العدالة وما يعبر عن المحبة الإنسانية لكونها تلقى ضوءا سريعا على أفراد من العامة من شأنه أن يكشف، فى أقصى الحالات، بعض لحظات حياتهم، وبعض نتف من انفعالاتهم وأحاسيسهم.

كيف نقيم تأثير التاريخ على بناء الهوية الفردية ؟

بعد هذه التساؤلات الأساسية المختلفة، وبعد أن تأخرنا بالطبع طويلا جدا، لنأت إلى ما يشكل بالذات موضوعنا: ما ثقل الوعى والذاكرة الذاتية على تمثيلات التاريخ، وخاصة التاريخ الذى يتحقق أثناء حياة الفرد موضوع الدراسة؟ وما

(٢٦) الملحوظة السابقة نفسها.

التأثير الذى يمارسه اقتحام تاريخ خارج عن الذات، وإن كانت الذات تشعر أنها مغمورة به، على تمثيلات الذات؟

ويحملنا هذا بالطبع على التساؤل عن هامش الاستقلال الذاتى للتأويل بالنسبة للفرد، مما يحيل إلى كل مكتسبات علم النفس الاجتماعى، وإلى اكتشافات محللى التمثيلات الجماعية والتمثيلات الاجتماعية والتى تم إنجازها، إذا ما اقتصرنا فى الحديث عن ذلك على فرنسا، بدءا من نشر أعمال "إميل دور كايم" إلى إصدار أعمال Serge Moscovici "سيرج موسكوفيتشى". كيف تتمفصل الذاكرة الذاتية، ذات المعالم المتغيرة باستمرار، والخاضعة على الدوام للضغوط وللتناقضات ولأشكال من الاجترار، ولأنماط إعادة بنائها، كيف تتمفصل مع الأطر الاجتماعية للذاكرة؟ كيف يخضع تاريخ الذات أو يقاوم تاريخ العائلة والجماعة، فى وقت - الشطر الأول من القرن التاسع عشر - كان مهووسا بإثبات الأنساب؟ كيف كان ذلك فى وقت انتشرت فيه فى الريف - حيث تعيش أغلبية السكان - عادة - نقش تاريخ التأسيس فى واجهة البيوت العائلية؟ كان البناة النازحون من Limousin "ليموزين" للعمل فى باريس - وليس هذا إلا مثالا لأجعلكم تفهموننى - يستقبلون الأحداث التى تحدث فى المدينة الكبيرة بشكل مختلف عن استقبال عمال العاصمة لها. وكانوا لكونهم مهووسين برغبة المحافظة على تراثهم، أو سداد ديون العائلة أو دفع دوطة إحدى الأخوات، يعيشون فى زمن آخر، وفقا لتصورات أخرى للزمن؛ وكانوا يجدون أنفسهم مندرجين فى أطر ذاكرة مختلفة عن أطر العمال الباريسيين المستقرين فى الحاضر وفى رؤى مستقبلية أكثر تواضعا.

لقد كرس العديد من المؤرخين، من بينهم Jean - Clément Martin "جان - كليمان مارتان" المتخصص فى تاريخ حرب الـ Vendée "فانديه" و Philippe Joutard "فيليب جوتار" وهما بروتستانتيان من Cévennes "سيفين"، كرسوا جهودهم لدراسة تاريخ بناء الذكرى فى قلب "الجيتوهات التذكيرية" وتاريخ كل من

مسارها المتخفى وإعادة تنشيطها وإعادة ترتيبها؛ وبينوا مدى تأثير هذه السيرورات المعقدة على تكوين الهويات. وبالنسبة لمن يدرس مزارعى الشطر الأول من القرن التاسع عشر – وهذا مثال آخر – فإن تاريخية مفهوم الموروث – وهو تصور متحرك لو كان هناك تصور كهذا –، والاهتمام المولى لكنيسة الجماعة، أى لـ "كنزها" ولأجراسها، وتسجيل العادات المحلية والنضج البطىء لمفهوم المجتمع التقليدى، هى بمثابة المرشحات، وبمثابة المؤثرات الوسيطة التى يجب أخذها فى الاعتبار، إذا ما أردنا إدراك اختراق التاريخ للذاتيات. ولن يكون فى الإمكان فهم انبثاق الثورة فى وعى سكان الريف ولا فهم ذاكرة استقبالها الجماعية ولا الدوارات الانتقامية التى دشنتها بدون مثل هذه الإحالات إلى الهوية الاجتماعية والإقليمية.

ولا تتوقف قائمة الأوليات والمؤثرات الوسيطة التى يجب إعدادها من منظور موضوعنا عند هذا الحد. ومن الأجدر قبل محاولة تقدير تأثير التاريخ على الذاتيات التساؤل – بالنسبة لكل فرد – عما كان بإمكانه معرفته عن هذا التاريخ؟ ماذا كان يعرف عنه حقيقة، وبواسطة أية وسائل تعليمية؟ هل كان يشعر أنه مهتم، وبما كان مهتما على وجه التحديد؟ فالمؤرخون يميلون بشدة بالفعل إلى فرض ذيوع اجتماعى ضخم للمعرفة التاريخية ولاهتماماتهم. ما الأساس الزمانى الذى كان يقوم عليه نسق التصورات الخاصة بالذات موضوع الدراسة؟

كان النصف الأول من القرن التاسع عشر لحظة تغيير مكثف لتصورات الزمان، الجيولوجى والاجتماعى والسياسى، ولحظة بزوغ علم الإنسان. إلا أن المعرفة التاريخية، كما نفهمها، كانت بالرغم من ذلك صعبة المنال بالنسبة للأغلبية الهائلة من السكان. ولذا فيجب ألا يدهشنا لا عدم دقة تعبير: "زمن الملوك والسادة" الذى يشير إلى ما هو بالنسبة لنا النظام القديم، ولا تعبير الثورة[٢٧] إذا ما أدركت

---

(٢٧) المقصود الثورة الفرنسية. (المترجمة)

هذه بشكل إجمالى بدون التقسيمات الأكثر دقة المعتادة بالنسبة لنا، أو إذا جزأت على أحسن الأحوال وفقا للأحداث المحلية التى تركت أثرا فى الذاكرة. وكان تصور الأغلبية للعصور الوسطى إشكاليا. كان إدراك الزمان يختلف من فرد لآخر. وهكذا فرضت الحرب لأهلية، التى كانت وقتئذ حاسمة، بعض التصورات عن الأجل المكتوب لكل شيء، ومنها خاصة تصورات الإيمان بإمكانية تغيير العالم فى يوم واحد، وتحقيق قطيعة جذرية فى الحال. والحال أن هذا الإيمان كان، بلا شك، محصورا فى فئات اجتماعية دون سواها. ففى تلك الفترة لم يكن سكان الريف والمناضلون الباريسيون يعيشون فى نفس الزمان السياسى ولا كان لهم التصور نفسه لعمر الأنظمة ولا كانوا يشعرون بالرغبة نفسها فى التأثير على التاريخ القومى.

تتطلب إذن المعرفة الجيدة بالرابطة بين تفسير سير التاريخ وبناء الهوية الفردية، معرفة نماذج المعلومات عن الماضى ومعرفة تمثيلات الماضى الرسمية، المتعددة أحيانا. وهو ما يستلزم وقفة مع تدريس التاريخ - بما فى ذلك التاريخ المقدس، الذى يخلق عمقا زمانيا فى عقل التلميذ - بالشكل الذى قدم واستقبل به؛ مع العلم جيدا بأن التاريخ هو بناء مستمر قوامه المحو، والبعث، وإعادة التفعيل، وإعادة الكتابة. فما القنوات التى يغزو بها التاريخ عندئذ الذات؟ هى الاستماع لموعظة يوم الأحد التى يلقيها القس، ولخطاب العمدة، أو لأصوات الأجراس، وهى قراءة النشرات الرسمية والإعلانات، والصحف، وهى الإشاعة على وجه الخصوص.

ويبقى تأثير التجارب المعيشة بشكل مباشر. إذ يجب على المؤرخ أن يتحرى عناصرها. كما أن عليه التساؤل عما استطاع الشخص المعنى القيام به، هو نفسه، فى هذه الظروف؛ وعليه معرفة ما إذا كان قد تدخل حينذاك للتأثير على الآلية نفسها التى يفرض بها سيطرته. وهذه الأمور هى معطيات أساسية من حيث

أن الهوية الفردية غالبا ما تبنى وتتم المطالبة بها بالإحالة إلى التجربة المعيشة فى الزمن القصير للحدث الذى يجسد الحياة. نحن هنا إذن فى قلب موضوع حديثنا، ونحن كذلك فى ميدان صعب بشكل خاص: إن عمل إعادة البناء يضيق بالفعل بالتاريخية وبالتالى بنسبية مفهوم الحدث.

علينا قبل كل شيء أن نحذر من تفسير ردود فعل الفرد الذى ندرسه من زاوية الحدث وفقا لصورته التى بنيت له بعديا، أو من زاوية واقع ليس بالفعل الواقع نفسه الذى تحققت معايشته. وينبغى للمؤرخ أيضا أن يجتهد فى التمييز بين الصدمة التى أحدثها الحدث، وبالتالى بين استقباله المباشر، وبين الطريقة التى تلقى بها الفرد موضوع الدراسة، المراحل اللاحقة لعملية تكوين هذا الحدث نفسه. وهذا يميل إلى نقل رهان التاريخ من البحث عن الحقيقة الواقعة إلى تحليل آثار إعادة البناء المستمرة لما نكتب عنه على أنه كان هذه الحقيقة.

إن هدفنا ليس هو التوقف هنا عند عمليات بناء الحدث إنما هو التوقف عند الصدمة التى يحدثها هذا الأخير، الصدمة التى تحول فى النهاية إلى نسق تصورات كانت إلى ذلك الحين عائمة فى ذهن الفرد، مما يتيح لها أن تنتظم، وأن تأخذ معنى، وأن تحدد الالتزام، عند الحاجة لذلك؛ وذلك دون أن ننسى أن علينا أن نضع فى الاعتبار البلبلة المحتملة التى تتولد عن تناوب معان مختلفة يكتسبها حدث من النوع نفسه. وهكذا اتهمت الحروب الأهلية التى عدت، فى عام ١٨٣٠ بطولية فى نظر من تولوا السلطة آنذاك، وأتهمت فى عامى ١٨٣٢ و١٨٣٤ بكونها بربرية، ثم احتفى بها مرة أخرى فى فبراير ١٨٤٨، ثم أدينت فى يونيو من العام نفسه. إن من لا يضع فى اعتباره هذا التناوب لا يمكنه إدراك أخطاء التقييم ولا انقلاب الالتزامات، ولا نزاهة عدم الفهم المؤثرة فى هذا التاريخ.

لابد لنا من تتبع هذه الأحداث الخالقة للتجانس فى قلب نسق تصورات الشخص موضوع الدراسة بقدر ما يتيح هذا فى نهاية الأمر – وهذا هو محور

فضولى - إدراج المشاعر والانفعالات فى المسيرة التاريخية؛ ومنها على وجه الخصوص الرغبة، والفرح، والحماس، والمعاناة، واليأس، والرعب. وحتى أحقق إدراكا أفضل لاحتياج عملية دمج المعرفة فى المعتقدات والتصورات إلى عامل مساعد هو العامل الانفعالى، فإننى سأستدعى بسرعة ثلاث تجارب: الحرب، والثورة وبناء المواطنة.

سأتحدث قليلا عن هذه التجربة الأساسية، أى عن هذا الانبثاق العنيف للتاريخ الشامل فى حياة الأفراد والذى يتمثل فى احتمال الحرب، وفى اشتعالها، وفى مسارها، وفى الغزو، وفى الاحتلال. لقد بين المؤرخون أن الاقتلاع من الجذور المصاحب للحياة فى الثكنات والمصاحب بشكل أقوى لحملات ما وراء البحار، قد استثار فى القرن التاسع عشر الشعور بالذات، واستثار هذا الحنين للوطن الذى اعتبره الأطباء والعسكريون فى ذلك الحين مرضا حقيقيا. أما الحرب فهى تسبب آلاما تستحث الكتابة عن الذات، سواء بشكل مباشر أو استرجاعى، وتغير رؤية العالم. وهى، بهذا المعنى، شأنها شأن الحادث العنيف، والمرض الخطير، الحدث الأهم عبر مسار الحياة. هائلة هى البيبليوغرافيا - حتى وإن قصرنا الأمر على الأعمال الصادرة حديثا - المكرسة لبناء ثقافة الحرب ولإضفاء البربرية على العقول وللتكتلات الجديدة التى تولدها الحرب.

إلا أنه كانت ثمة تجربة أخرى قوية لنقش التاريخ فى الذاتيات الفردية، فى نهاية القرن الثامن عشر. ففى زمن التطور السريع للحساسيات هذا، أثار تعايش الفرح مع الرعب الذى بثته المذبحة التى غطت بالدماء الفضاء العام، أثار ردود فعل انفعالية متضاربة بسبب اختلاف البنية العاطفية للأشخاص المعنيين. وكان المشاهد ذو النفس الحساسة، والذى ينأى بنفسه عن نشوة القتلة وعن عمليات تقطيع الأجسام وامتهانها، يشعر، أمام رأس مقطوعة ومشهرة فى رأس حربة، وأمام رؤية المذبحة، وأمام صخبها وروائحها، كان يشعر بالرغم من كل شىء بقرب

الحقارة منه أو باحتمال وجودها فى ذاته، تلك الحقارة التى ترسخ الشعور بالرعب. إن المرور بتجربة الحدث تنقش فى اللحم تصورات ستؤثر لاحقا على تأوليها لهذا الحدث، حتى لو كذبت حيوية المشاعر المباشرة التى استثارها هذا التسجيل العنيف فى التاريخ من قبل الذاكرة الرسمية، بعد إعلان هذه لتقييمها للحدث.

إن الحرب الأهلية - التى أعود إليها - تمثل فيما يبدو لى معملا أثيرا لدراسة ما له علاقة بحديثنا. فيها يتحقق التحول الغامض للمواطن إلى ثائر. وتتكون الهويات الفردية والجماعية، فى هذا المكان وفى هذه اللحظة المأساويين، كما تتجلى أو تزداد عمقا. تخالف الحرب الأهلية التصور المألوف للزمن، وهى تفتتح ذلك الزمان الخاطف الذى هو تجريب لنمط من أنماط الحياة. وهى تبرز فى الوقت نفسه الذاتيات بواسطة إعلاء شأن نسق للسلوك. ويأتى فى قمة هذا النسق المحرضين الذين يناضلون بحماس بدافع من قناعاتهم. ويشارك آخرون خشية اتهامهم بالجبن، حفاظا على شرفهم. ولا يشارك البعض الآخر فى الحركة إلا بشكل جزئى ويكتفون بالقيام بمهام ثانوية تعرضهم بدرجة أقل للخطر المباشر. والبعض الآخر لا يطالبهم الثائرون إلا بمشاركة رمزية. وبالنسبة للبعض يكون الانضمام إلى صفوف الثائرين آليا بشكل ما عندما تندرج الحرب الأهلية فى المسار الاعتيادى للأمور، إذ لا تكون أحيانا إلا امتدادا لديارهم، وبإمكاننا تتبع حصر المواقف التى تبرهن تعدديتها على تفردها.

تميل دراسة مراحل ونماذج بناء المواطنة إلى جعل اهتمام مؤرخى هذه الحقبة يتمحور حول مركز. وهى تخص حديثنا. إن الانضمام إلى الحرس الوطنى فى عام ١٨٣٠، وتعلم ممارسة الانتخاب بفضل قانون ١٨ مارس ١٨٣١ الذى جعل المجالس البلدية انتخابية، والمشاركة فى فرحة أعياد السيادة، وقد عادت مرة أخرى لتصبح احتفالات قومية فى هذا العام نفسه، ولتمثل مناسبات فريدة للتآلف مع السياسة، كل ذلك غير مشاعر الانتماء، ووسع من أفق الذات، وحث على تمفصل

المحلى والقومى فى الوعى. وتوج تأسيس حق الاقتراع العام فى مارس ١٨٤٨ والمعارف التى تتطلبها ممارسته، وخاصة معرفة الرهانات المفاهميمة التى يفترض فيها أنها تؤسسه؛ وقد حث على تفرد بطيء للقناعات والممارسات السياسية، التى ظلت بالفعل، مندرجة فى الأطر الاجـــتماعية، لزمن طويل. ولقد صار حق التصويت فى نهاية القرن، كما بين ذلك Pierre Vallin "بير فالان" فيما يتعلق بالمزارعين الحمر فى ليموزين، صار ممارسة معبرة عن الهوية، وتأكيدا للذات.

وفضلا عن ذلك فإن اختراق التاريخ القومى للذاتيات الفردية فى هذا المجال يتحقق بواسطة أشكال منطقية متعددة، غالبا ما تكون مضللة وتعمل فى الوقت نفسه، وفقا للرغبات ولأشكال الــقلق بــل ولأشكال الكرب الــتى يجب توضيحها كما حاولت أنا عمل ذلك بالنسبة لمقتل Alain de Moneys "ألان دو مونى" فى Hautefaye "هوتفاى"، فى أغسطس ١٨٧٠.

لقد اتخذ عرضى، نظرا للوقت المتاح، شكل سلسلة من التساؤلات أو شكل برنامج مخطط بالكاد، أكثر مما اتخذ شكل حصر للنتائج. تخضع عملية بناء الهوية الفردية للعديد من العوامل، ولا يمثل تأثير التاريخ الشامل، ولنكرر ذلك، إلا أحدها. ولا يقل عن ذلك أهمية التساؤل عن كيفية تأثر تصورات الذات وذاكرتها ونسيانها بتجربة مسار التاريخ الذى يجد الفرد نفسه غارقا فيه بالأسلوب الذى يحكم به على هذه التجربة. ومما لا شك فيه أن هذه هى وسيلة التغلب على المفارقة التى برزت منذ البداية. يشعر مجتمعنا بعطش شديد إلى السيرة الشخصية، يسارع المؤرخون، ومنهم من يهاجم هذا التصنيف، إلى إشباعه؛ وذلك فى الوقت الذى تطرح فيه بعمق قضية الوضع العلمى للسيرة الشخصية ومشروعيتها.

وكلما تعمق وأتسع الوعى بالذات وباستقلاليتها، كلما تأججت الرغبـــة فـــى التلاقى بأخوة القلق، مع العلم بأن سيرهم الشخصية تمثل مشاريعا مستحيلة، نظـــرا لتأرجح تجانس الذات.

ما التاريخ الاجتماعى؟[٢٨]

بقلم جوفريه كروسيك

Geoffrey CROSSICK

ترجمة: د. زينب الخضيرى

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

متى بدأت دراسة التاريخ الاجتماعى؟ على الذين يبحثون عن نقطة بدء التاريخ الاجتماعى الفرنسى أن يتطلعوا إلى ما هو سالف على تأسيس **Annales d'histoire économique et sociale "حوليات التاريخ الاقتصادى والاجتماعى"** فى عام ١٩٢٩، وأن يعنوا بالذين كتبوا عن الشعب فى الماضى - أى Guizot "جيزو" وMichelet "ميشيليه"، وFustel "فوستيل".[٢٩] كان "ميشيليه" واعيا بجدة كتابه L'Histoire de France "تاريخ فرنسا" الذى شرع فى إصداره بدءا من تاريخ عام ١٨٣٣. يقول فيه:" هنا أيضا أنا مضطر للقول إننى كنت منفردا. لم يكن يقدم من قبل إلا التاريخ السياسى، وقرارات الحكومة، والقليل عن المؤسسات. ولم يكن يوضع أبدا فى الحسبان ما يصاحب هذا التاريخ السياسى ويفسره ويؤسسه جزئيا من ظروف اجتماعية واقتصادية وصناعية، ومن ظروف خاصة بالأدب والفكر". كما أن على الذين يرجعون تأسيس التاريخ الاجتماعى فى بريطانيا العظمى إلى نمو التاريخ الاجتماعى والاقتصادى فى الجامعات فى العقود الأولى من القرن العشرين، قراءة الفصل الثالث الشهير من كتاب Macaulay

(٢٨)نص المحاضرة رقم ١١٥ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢٤ أبريل ٢٠٠٠.

(٢٩)المقصود هنا Fustel de Coulanges "فوستيل دى كولانج" المؤرخ الفرنسى (١٨٣٠-١٨٨٩) وأشهر مؤلفاته- La cité an tique "المدينة القديمة". (المترجمة)

"ماكولاى"[٣٠] History of England "**تاريخ إنجلترا**" الذى كتب فى الخمسينيات من القرن التاسع عشر. يتناول "ماكولاى" فى فصل مكثف من فصوله عنوانه "حالة إنجلترا فى عام ١٦٨٥" ذات الموضوعات التى صارت بعد قرن من الزمان هى موضوع التاريخ الاجتماعى: إحصاء السكان، والزراعة، والجماعات الاجتماعية، والتعمير، والطبقة العليا، والقراءة، والاتصالات، والأجور، بل كرس فيه فقرة لتأثير الأدب الفرنسى على الكتاب الإنجليز، ومما يسعد المستمعين معرفته أنه اعتبر هذا التأثير إيجابيا. وباختصار، فإن المتخصصين فى التاريخ الاجتماعى يبالغون من أمر جدة مجالهم عندما يعلنون عجزهم عن تبين كونه يستمد أصوله من تراث فكرى أكثر أتساعا. فتاريخ التاريخ الاجتماعى إذا سمحتم لى استخدام هذا التعبير، لهو تاريخ طويل.

غير أن التاريخ الاجتماعى بدأ يعرف ازدهارا فى المجال الجامعى خلال العقود الأولى من القرن العشرين حيث ارتبط ارتباطا وثيقا بفرع آخر فى بداية نشأته هو التاريخ الاقتصادى. وكان يطرح نفسه حينذاك كعلم معارض لأنه كان يستبدل بدراسة الملوك ورجال السياسة،دراسة الناس العاديين، كما كان يستبدل بدراسة الأحداث، دراسة الصيرورة والحقب الزمانية الطويلة. وكانت علاقاته بالتاريخ الاقتصادى قوية قبل أن تتراخى بعد مرحلة ما بين الحربين (العالميتين). وهكذا كان تأكيد مؤرخى "الحوليات" فى فرنسا على صيرورة الحقبة الزمانية الطويلة، وعلى تحليل البنيات فى الزمان هو الذى جعل من التحليل الاقتصادى أساسا ضروريا لدراسة صيرورة التغيير الاجتماعى. أما فى بريطانيا العظمى فقد أخذت علاقات التاريخ الاجتماعى بالتاريخ الاقتصادى مسارا مختلفا تمثل فى الإصلاح الاجتماعى والاقتصاد- السياسى، وكذلك فى الحضور القوى للنساء

---

(٣٠) Macaulay (Tomas) توماس ماكولاى (١٨٠٠-١٨٥٩) مؤرخ وسياسى إنجليزى كان يبرز فى كتاباته الجانب الفنى لأبطال التاريخ. (المترجمة)

اللاتى لعبن دورا رئيسيا فى تطور التاريخ الاقتصادى فى بريطانيا العظمى. فى فترة الحركات السلمية والاتجاه للعالمية دافعت Eileen Power "إيلين باور" أستاذة التاريخ الاقتصادى فى London School of Economics "مدرسة لندن للاقتصاد"، عن تعميم دراسة التاريخ الاجتماعى، الذى يبرز،فيما أكدت، التشابه بين الأمم أكثر مما يفعل التاريخ السياسى. سأعنى فى هذه المداخلة بالتاريخ المعاصر الذى أعرفه بشكل أفضل، ولو حدث أننى تساءلت عن تجربة البلاد الأوروبية الأخرى، فسيكون حديثى خاصة عن التاريخ الاجتماعى فى فرنسا وفى بريطانيا العظمى.

يقينا كانت فترة الستينيات والسبعينيات من هذا القرن[٣١] هى العصر الذهبى للتاريخ الاجتماعى من حيث هو علم. فنمو الجامعات وتمايز العلوم، والثقة الممنوحة للعلوم الاجتماعية التى صاحبت الحماس الحداثى، وذلك الجيل الذى بدا له أن نبذ التاريخ التقليدى لهو أمر مهم، والتأكيد فى عام ١٩٦٨ على التأريخ لمن ظلوا طويلا متجاهلين – النساء،والعمال، والفقراء، والأقليات العرقية: هذه المجموعة المتباينة من القوى أنتجت تاريخا اجتماعيا كان هو نفسه غير متجانس كما أنتجت بلبلة سواء فيما يتعلق بتعريف العلم أو بالمنهجيات التى يجب استخدامها.

وما ساند بشائر التاريخ الاجتماعى فى أوروبا كان الحماس لما لم يتحقق منه بقدر ما كان للتصور الواضح لما هو عليه. وأحب أن أؤكد على أربعة أوجه رئيسية.

أما أول هذه الأوجه فهو الالتزام تجاه هؤلاء الذين أهملوا منذ زمن طويل من قبل المؤرخين. وفى البداية كان التأريخ للطبقة العاملة هو التربة التى أنبتت التاريخ الاجتماعى الجديد فى كل من بريطانيا العظمى وفرنسا، فتحول اتجاه

---

(٣١)المقصود هنا القرن العشرين إذ ألقيت هذه المحاضرة عام ٢٠٠٠. (المترجمة)

دراسة الطبقة العاملة والنقابات والأحزاب السياسية نحو الانشغال بالعمال أنفسهم وبعلاقاتهم الاجتماعية وبثقافاتهم؛ وذلك بفضل عناية مجموعة منتقاة من المؤرخين الماركسيين، كان من بينهم Edward Thompson "إدوارد ثومبسون" صاحب كتاب **The Making of the English Working Class "تكوين الطبقة العاملة الإنجليزية"** (عام ١٩٦٣) و Eric Hobsbawm"إيريك هوبزباوم" صاحب كتاب **Labouring Men "رجال عاملون"** (عام ١٩٦٤).

وثانيا، كان الأمر يقتضى دراسة هذه الجوانب من حياة الناس الذين تجاهلناهم طويلا والتحول من دراسة السياسة من أجل الاهتمام بما يكون نسيج وممارسات الحياة اليومية: الأسرة والطفولة والشباب، والجريمة وأوقات الفراغ، والممارسة الجنسية والاستهلاك، والمشروبات والرياضة. كان ذلك تاريخا اجتماعيا واضح التصور "من القاعدة للقمة" وكان هذا الاسترجاع للحيوات العادية من الماضى يمثل بالنسبة لكثير من المؤرخين عملا من أعمال الالتزام السياسى.

وكان التاريخ الاجتماعى، فى بعد ثالث،هو تحليل بنيات المجتمعات فى الماضى. فقد شهدت مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين تنامى النموذجين الماركسى واللابروسى (نسبة لـــ Labrousse " لابروس"). ونوه بالجماعات الاجتماعية، واعتبرت الظروف المادية هى المحددة لكل من تكوينها وسلوكها. لننظر لمثال الدراسات التى تناولت البورجوازية، ثم تناولت توزيع الثروة، والتى تلت رسالة Adeline Daumard "أدلين دومار" **La Bourgeoisie Parisienne de 1815 à 1848 "البرجوازية الباريسية فيما بين ١٨١٥ و١٨٤٨"**، حيث اعتبرت البورجوازية معطى وحيث كان حد بنيتها الداخلية هو توزيع الثروة. صارت الجماعة الاجتماعية وموقعها فى البنية الاجتماعية هما الشغل الشاغل الأساسى للتاريخ الاجتماعى، وأصبح التاريخ الاجتماعى فى هذا المشروع التحديثى يعنى بالبنى وبالتحليل الشامل أكثر مما يعنى بالتجارب الفردية.

ذكر Labrousse "لابروس" فى كلماته الاستهلالية فى Saint-Cloud "سان كلو" هذه العبارة المستفذة: " ليس الإنسان، ليس الإنسان ومرة أخرى ليس الإنسان أبدا هو موضوع التاريخ إنما موضوع التاريخ هو: المجتمعات الإنسانية، أى الجماعات المنظمة".

لقد عرفت بريطانيا العظمى فى الفترة نفسها نوعا مختلفا إلى حد ما من التاريخ الاجتماعى، كان انشغاله بالبنى وبالقياس الكمى أقل من انشغاله بالتجارب وبالهويات،وكانت حقيقة الجماعة الاجتماعية تتبدى بالنسبة له لا فى الجداول الإحصائية وإنما فى السلوكيات وفى الأفعال. ومع ذلك فقد وجد التاريخ الاجتماعى سواء فى بريطانيا العظمى، أو فى فرنسا فى الستينيات والسبعينيات فى الجماعات الاجتماعية مقولاته المنظمة. وفى بريطانيا العظمى حيث كان بإمكان النزعة التجريبية حمل المرء على الاعتقاد بأن جمع المعطيات سيصبح عنصرا أساسيا فى التاريخ الاجتماعى، وجهت ضرورة إنسانية وشعبية الأمور لوجهات أخرى. وتسيد " إدوارد تومبسون" الذى كان كتابه "**تكوين الطبقة العاملة الإنجليزية**" هو أكثر مؤلفات التاريخ الاجتماعى البريطانى تأثيرا فى عصره. وكانت أصالة "تومبسون" تكمن فى تقديمه لمفهوم الطبقة على أنها ظاهرة تنبثق لا من البنى وإنما من العناصر التى كان "تومبسون" يضعها فى قلب الصيرورة التاريخية وهي: الفعل والصراع،والتجربة والوعى. كان مؤرخا ماركسيا يعتبر أن التغييرات المرتبطة بالتصنيع الرأسمالى، هى الإطار الأساسى لتكوين الطبقة، وإن كان يتجنب التحليل البنيوى ويفضل إظهار تفاصيل كل من التجارب الفردية والأحداث المميزة. كان هذا التناول من حيث أكثر جوانبه إيجابية، يحمل المؤرخين على اعتبار الطبقة شيئا لا ينتج فحسب عن تغيير اقتصادى، وشيئا لا يوجد على شاكلة الشرائح التراتبية فى كل سكونى، وإنما هى شيء يتكون من نسيج العلاقات الاجتماعية المتغير، ذلك النسيج الذى ساهم العمال أنفسهم فى نسجه بقدر كبير. ولقد شجع تأثيره الهائل

العديد من الدراسات المحلية،ومن استكشافات ثقافة الطبقة العاملة، كما شجع علـــى توضيح ضمنى لتشظى التجربة والطبقة العاملة لن يصبح توضيحا بينا إلا عنـــدما انتهت موضة التحليل الطبقى. يمكن اعتبار كتاب "تكوين الطبقة العاملة الإنجليزية" هو كتاب التاريخ الاجتماعى الماركسى العظـــيم الـــذى قـــوض دعـــائم التـــاريخ الاجتماعى القائم على التحليل البنيوى للطبقات.

كان للتاريخ الاجتماعى بعد رابع، هو أكثر الأبعاد طموحا، وهو وضع تصور كلى للتاريخ يوحد بين جزئيات تخصص بدا وكأنه فقد بلا عودة كل إحساس بالكلية. أعلن Asa Briggs "أزا بريجز"[٣٢] فى كتابه **A Social History of England** **"التاريخ الاجتماعى لإنجلترا"** (عام ١٩٨٣): " إن التاريخ الاجتماعى سواء بالنسبة لى أو بالنسبة لجيل جديد من الباحثين هو تاريخ المجتمع. فهو يعنى بالبنى وبصيرورات التغير. وليس ثمة شىء غريب عنه". والمسألة الجديرة بالاهتمام هى معرفة لما اعتبر التاريخ الاجتماعى حين ذاك هو القوة القادرة على خلق الوحدة حيث كان يسود التشظى. واجتهد هذا التاريخ الاجتماعى الأكثر طموحا فى السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، فى تنظيم هذه الاهتمامات بالبنية الاجتماعية وبالطبقات وبأنماط الاحتجاج وبالحركات الاجتماعية وببنى الثروة، واللا مساواة وبالسلطة، وبالإيديولوجيا، وبالثقافة والتى قد كونت نواة لعلم مهدد على الدوام من قبل انتفاضاته المركزية الذاتية.

كانت فترة الستينيات والسبعينيات من القـــرن العشـــرين، بالنســـبة للمهـــتم بالتاريخ الاجتماعى فترة تدير الرأس، إذ كان هذا التاريخ يزداد على الدوام ابتعـــادا عن التاريخ الاقتصادى ويتحد بشكل انتقائى بعلوم أخـــرى. لقـــد اتحـــد التـــاريخ

---

(٣٢) هو مؤرخ بريطانى ولد عام ١٩٢١،ومن أهم أعماله أيضا Essays in labour History "أبحـــاث فـــى تاريخ العمل" (١٩٧٧) وهـــو المشـــرف أيضـــا علـــى إصـــدار "موســـوعة لونجمـــان" Longman Encyclopedia. (المترجمة)

الاجتماعى على الدوام بعلوم أخرى، اتحد فى البداية بعلم الاجتماع وبالجغرافيا، ثم اتحد بشكل متزايد بالأنثروبولوجيا، وبعلم الأجناس وبعلم اللغات، وهى العلوم التى كانت تتناسب أكثر مع تغير موضوع التاريخ الاجتماعى. إن انتقال الاهتمام من علم الاجتماع للأنثربولوجيا من حيث هى علم اجتماعى أكثر إغراء يبرز بوضوح الطابع المتغير للموضوع الذى تحول من التحليل الشامل للتحليل الدقيق،من البنية الاجتماعية للثقافة. لقد ساعدت الأنثروبولوجيا المؤرخين فى الاحتفاء بمغايرة الماضى وبخصوصيته. وبشكل مواز كان التاريخ الاقتصادى يتغير بانقسامه إلى مجالات ذات اهتمامات متزايدة التباين: تاريخ المشروعات وتاريخ اقتصادى كمى مهموم بتطبيق كل من النظرية الاقتصادية وبآلية القولبة الاقتصادية. إلا أن لا تاريخ المشروعات ولا نظام القياس الاقتصادى الكمى وفرا التربة الصالحة للتبادلات التى كان قد قدمها التاريخ الاقتصادى القديم الأكثر ميلا للطابع الأدبى. ونتيجة لهذا اتسعت الفجوة بين المجالين على حساب التاريخ الاجتماعى.

إذا كان بإمكان سنوات الستينيات والسبعينيات أن تبدو عصرا ذهبيا غير متجانس وإن كان مثيرا بالنسبة للتاريخ الاجتماعى، فإن السنوات العشرين الأخيرة قد شهدت مشروع "التاريخ الاجتماعى" نفسه وهو يتحلل. فقد ظهر بسرعة نقد أولى يتهم التاريخ الاجتماعى بأنه تجاهل أهمية الوقائع المعاشة المختلفة؛ وتاريخ ينطلق من أسفل ويؤكد أهمية الحياة اليومية العادية. إلا أن المرحلة الثانية من الانفصال عن معالجات العصر الذهبى كانت مختلفة. لم تعد منشغلة بإبراز أن ثمة أمورا عديدة كانت تنحى من الصورة التى كان يرسمها التاريخ الاجتماعى، بقدر ما كانت منشغلة بإبراز أن ما كان ينحى كان هو فى الواقع المهم. وبأن التحليلات الواسعة، والنماذج البنيوية، التى انتهى النقاد الأنجلوسكسونيون إلى تسميتها "بالسرد الميتافزيقى" meta –narratives كانت وهما. وهكذا أصبح التأكيد على هذه الهويات المتعددة، على هذه الحقائق الواقعية المعقدة التى كانت تسحقها أوهام

التحليلات الواسعة مما أثار مناظرات من قبيل تلك التى أثيرت بين المؤرخين الألمان Alf LÜdtke "ألف لودك" وJÜrgen Kocka "جورجن كوكا" حول أهمية العقلانية فى التحليل التاريخى. لم يكن هذا النقد يطالب بالضرورة بالاهتمام باللغة وبالخطاب، ولا بتنمية نقد "ما بعد الحداثة" ولكنه خلق عالما يسر فقدان الثقة فى التاريخ الاجتماعى الواسع ظهورهما وأعطاهما سلطة الإقناع.

كان قوام الوضع – التحديثى فى جوهره – لعلم التاريخ الاجتماعى فى عصره الذهبى هو الإتيان بإجابات كبيرة عن أسئلة كبيرة. كان يجد هذه الإجابات بأشكال مختلفة، إما بالاعتماد على التحليلات الفيبرية (نسبة لفيبر) النظرية للتاريخ الاجتماعى الألمانى، أو على طموحات التحليل البنيوى للمعطيات فى فرنسا، أو على المعالجات الأكثر تجريبية لمفهوم الطبقة فى بريطانيا العظمى، وإن كان مقتنعا بأن الماضى يمكن أن يفهم ويدرك بالاستعانة بالمعطيات وبالمصادر، وبالمفاهيم وبالنظرية. ولم يكن ظهور نظرية ما بعد حداثية هو الذى قوض هذه المعالجات فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة، إنما الذى فعل ذلك فى الواقع كانت هى الشكوك التى كانت توحى بها هذه المعالجات نفسها، والتى شاركت فى فقدان الثقة فى المشاريع الفكرية الحداثية التى باتت توصف بأنها ما بعد حداثية وتولد عنها فيما بعد بنية تحتية لنظرية أكثر إحكاما. ما هى إذن المخاوف والشكوك التى خلقها المشروع فى عصره الذهبى؟

كان أولها تساؤلا عن طابع المعطيات التى يقوم عليها التحليل البنيوى الاجتماعى على نطاق واسع. ولقد شهدت العشرون سنة الأخيرة إعادة صياغة للمفاهيم التى يقوم عليها تحليل المعطيات على نطاق واسع فى التاريخ الاجتماعى، الأمر الذى ساعدنا على سبيل المثال على فهم كيف أنه لا يمكن تصور التدرجات المهنية، وطرق تقديمها فى شكل جداول، على أنها تنبع من الواقع الاجتماعى ذاته وإنما على أنها تنبع بالفعل من المشاغل المعاصرة. لقد وجه هذا الإلحاح، على

خصوصية هذه المصادر وبنائها التاريخى والتى كانت تعد فيما مضى حقائق يقينية ينبغى تصنيفها وتحليلها، وجه انتباهنا إلى الأنماط التى يشكل بها المجتمع صورته الخاصة من خلال المعطيات التى يجمعها وينظمها.

وإذا كانت الشكوك الخاصة بالمصادر هى إحدى القوتين اللتين حطمتا يقين العصر الذهبى، فإن التساؤلات الخاصة عن المقولات التقليدية لهذا العلم كانت هى القوة الثانية. وكانت نماذج التاريخ الاجتماعى فى سنوات ازدهاره، تطبق على البنى والطبقات والجماعات الاجتماعية، ثم انزوت هذه الرؤية فى السنوات التالية. ففى الوقت الذى بدأ فيه Thompson "ثومبسون" وآخرون يركزون، فى فترة العصر الذهبى، على تفاصيل الهويات ودور الفاعلية الإنسانية فى بناء هذه الهويات، كانت ترسى أسس عملية تقويض للمفاهيم الكبيرة بواسطة الفحص الميكروسكوبى لخصائص التجربة. لم تشهد السنوات الراهنة التفكيك التجريبى للطبقة، من حيث هى فئة، مع إظهار حقيقة تنوع الهويات فحسب، إنما شهدت أيضا تفكيكها (أى الطبقة) النظرى بواسطة ضربات ما بعد البنيوية وما بعد الحداثة. ولهذا يؤكد المؤرخ البريطانى Patrick Joyce "باتريك جويس": "لقد باتت الحكمة المتلقاة بالفعل ثقلا ميتا، إذ يحول ثباتنا على مفهوم الطبقة [...] دون أن تكون ثمة رؤى أخرى للنظام الاجتماعى".

ويمكن ملاحظة مسار تغيير النماذج فى تطور الأعمال التى وضعت عن البورجوازية. كان العمل الممثل لذلك فى الستينيات هو عمل Adeline Daumard "أدلين دومار" عن باريس، الذى يصنف الشرائح الداخلية للبورجوازية بواسطة تحليل كمى للثروة وللمهن. كان Agulhon "أجولون" قد بين فيما تكون صور الحياة الاجتماعية أساسية بالنسبة لنمو البورجوازية، وكان "ثومبسون" و"أجولون" قد مهدا لمعالجات أكثر عناية بدراسة الأجناس والثقافة وتركز على نشاط الطبقات بشكل عام وبالتالى على نشاط البورجوازية. وبدت البورجوازية عندئذ بفضل

جهود Morris "موريس" فى بريطانيا العظمى وChaline "شالين" فى فرنسا، وكأنها ظاهرة أكثر تعقيدا، ليست نتاجا فحسب للصيرورات الاقتصادية وإنما هى مما يجب بناؤه. وكشفت الدراسة المدققة عن Leeds "ليدز" فى بداية القرن التاسع عشر التى قام بها "موريس" عن كيفية تمكن طبقة متوسطة منقسمة أساسا بسبب السياسة، والدين، والنشاط المهنى والثروة، من إدراك ذاتها ومن أن يكون سلوكها هو سلوك الطبقة الاجتماعية الواحدة. كان موريس يضع فعل المشاركة فى قلب الطريقة التى تمكنت بها بورجوازية "ليدز" أن تحيا لا كفئة إنما كطبقة. وأخيرا تحول كتاب المؤرخ الأمريكى Dror Wahrman "درور وهرمان" **Imagining the Middle Class** "**تخيل الطبقة المتوسطة**" عن دراسة البنى الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك عن دراسة العلاقات الاجتماعية ليؤكد أن الطبقة البريطانية المتوسطة تكونت خلال المناظرات التى صاحبت الإصلاح السياسى فى بريطانيا العظمى فى بداية القرن التاسع عشر. تكونت الطبقة المتوسطة، فى رأى "وهرمان" من حيث هى فئة معنوية وسياسية فى الخطاب، فأسفر ذلك عن جماعة اجتماعية. لم ير فى الرواية الفخيمة عن نشأة طبقة جديدة، وصفا للمجتمع إنما رأى فيها تبريرا للإصلاح السياسى. لقد أصبحت الطبقة فى جوهرها تكوينا خطابيا.هكذا تقدم لنا الدراسة التطورية للبورجوازية الأوروبية تطور نماذج التاريخ الاجتماعى.

لقد شهد العقدان الأخيران التخلى عما أسماه الكتاب الأنجلوسكسونيون "بالروايات الفخيمة" للتاريخ الاجتماعى. وعندما نجح "ف.م.ل ثومبسون" فى إنجاز كتابه "**تاريخ بريطانيا الاجتماعى**" **Cambridge Social History of Britain** فى ثلاثة أجزاء فى أوائل الثمانينيات، قرر أن تمثل فيه كل من الطبقة، والعلاقات الاجتماعية، والأجناس، والصراع الاجتماعى، من حيث هى مجرد قضايا أكثر تحديدا، بينما كانت هى الهيكل لمثل هذا العمل فى الماضى. وظهر واضحا فى نهاية هذا العقد، عالم اجتماعى أكثر تعقيدا بكثير، كما ظهرت عوامل فعالة وهويات عدة. ونحن نرى هذا التأكيد الجديد على عدم تجانس العلاقات الشخصية

فى مجموعة الأبحاث المنشورة تحت إشراف Bernard Lepetit "برنارد لوبيتى" Les Formes de L'expérience "أشكال التجربة". وذهبت Nancy Green "نانسى جرين" فى كتابها **Une autre histoire Sociale** "**تاريخ اجتماعى آخر**" إلى أنها بحثت عن " تحليل لا يحبس الفواعل فى مقولات متشيئة" وإن كان يعترف مع ذلك بالبنى والضغوط التى تربط بينها. لقد بات منذ ذلك الحين التأكيد على الخاص، هو الوسيلة لبناء الإدراك الاجتماعى.

لقد تغيرت المتغيرات التى يعول عليها الباحث فى التاريخ الاجتماعى. لقد تحول عن متغيرات من قبيل إحصاء السكان، والطبقة، والاقتصاد والتكنولوجيا والجغرافيا، إلى مجموعة جديدة من العوامل اختفى منها تقريبا الاقتصاد والتكنولوجيا، وباتت الطبقة والجغرافيا غير موجودتين فيها إلا من خلال ما يمثلهما، وصارت المتغيرات الأساسية هى الثقافة، والتمثيل والهويات. ولعب تاريخ النساء دورا حاسما فى هذا التطور، فجعل الاهتمام يتحول من الفئات الثابتة مثل فئتى الرجال والنساء إلى هويات أكثر هشاشة وموضع خلاف، مرتبطة بالـ Gender أى بهوية الجنس. ومؤخرا وضعت القوى المقترنة بتحول علم اللغة وبما بعد الحداثة، تحديا للأسس الإبستمولوجية للبحث فى التاريخ الاجتماعى فى البلاد الأنجلوسكسونية، إلا أن أهم تحد بالنسبة للتاريخ الاجتماعى مسجل فى قلب هذه العمليات: والمقصود هنا تفتيت مركزية "الاجتماعى" وتجزئته، من حيث هو موضوع للتحليل. لقد حلت الهويات محل البنى فى قلب هذا العلم، وهذه الهويات ليست فحسب متعددة، وغير ثابتة وهشة، وإنما هى أيضا مكونة بشكل خطابى، وفقا للقناعات الجديدة. لقد ابتعدنا عن تحليل الجماعات الاجتماعية،بصرف النظر عن أسسها الاقتصادية.

كانت اهتمامات **Alltagsgeschichte** "**تاريخ الأجناس**" فى ألمانيا،واهتمامات الـ **Microstoria** "**التاريخ الدقيق**" فى إيطاليا تختلف فى آن

واحد فيما يتعلق بموضوعات البحث وبالأسس المفاهيمية، إلا أنها كانت تبرز التحدى المطروح على التاريخ الاجتماعى الطموح فى عصره الذهبى. كان تاريخ الأجناس يبحث عن إدراك كيفى أكبر للحياة اليومية، إدراك تحققه ما يسميه Hans Medick "هانس ميديك" "بالأنماط العرقية للمعرفة". فالاهتمام بالتجربة الذاتية وبالدلالات على مستوى التاريخ الدقيق سيتيح إدراكا أفضل لغوامض الحياة، وإجابة أفضل عن الأسئلة الكبيرة. كما أننا نجد فى **"التاريخ الدقيق"** الإيطالى نقدا نسقيا للتاريخ الاجتماعى وتقديما لمنهج ولنظرية إبستمولوجيين بديلين. طالب كل من Ginzburg "جينزبورج" وPoni "بونى" فى بدايات الحركة أن يتحرر علم التاريخ فى إيطاليا أكثر من **"الحوليات"** ليركز على التاريخ العرقى للحياة اليومية. وبفضل مجموعة من المؤرخين الذين التفوا حول مجلة **Quaderni Storici** **"الفصلية التاريخية"** فى الثمانينيات، ظهر **"التاريخ الدقيق"** ليعيد تحديد إدراك الظواهر الاجتماعية فى الماضى بواسطة إعادة بناء التوجهات، والعلاقات الفردية، والجماعات الصغيرة.

لقد حدث تغير فى تصور الطريقة التى يدرك بها مؤرخ التاريخ الاجتماعى الواقع الاجتماعى. هو تغير فى التوازن بين إدراك الواقع الاجتماعى بواسطة دراسة البنى والتكتلات الاجتماعية على نطاق واسع من جانب، وإدراكه بواسطة دراسة استراتيجيات العوامل الفردية من جانب آخر. وعلينا أن نضيف تصورا ثالثا لهذين التصورين، تصور يقتضى نفى كل إمكانية لإعادة بناء الواقع الاجتماعى فى الماضى، تكون مقطوعة الصلة بالخطابات التى تشيدها. لابد من التوصل، وفقا لتعبير المؤرخ الإنجليزى James Vernon "جيمس فرنون" لصياغة مفاهيمية "للاجتماعى" من حيث هو بناء خطابى.

لقد تفتت التاريخ الاجتماعى إلى عدد هائل من التخصصات الفرعية تتمايز بعضها عن البعض بمتخصصيها: التاريخ الريفى، وتاريخ النساء، وتاريخ الجنس،

والتاريخ الشفاهى، والتاريخ الثقافى، وتاريخ إحصاءات السكان، وتاريخ الأسرة، والتاريخ الاجتماعى، وتاريخ الطب... إلخ. وهى ليست تخصصات جديدة ولكنها كانت تعتبر نفسها فيما سبق أجزاء ضمن "مشروع التاريخ الاجتماعى". اختفى المشروع حاليا واختفت معه القوة التحليلية "للاجتماعى" التى كانت تتيح الربط بينهما. لقد وجدت عملية تحويل النشاط البحثى لوظيفة نفسها تواجه اندثار الطموحات الكبيرة للتاريخ الاجتماعى. ولقد أدى هذا إلى تجزئة العلم.

ربما لا يكون ثمة الكثير مما هو مشترك بين الاتجاهات الحالية المختلفة التى لخصتها للتو، اللهم إلا كونها تبرز السقوط من أعلى القمم التى كانت تصيب الرأس بالدوار فى الستينيات والسبعينيات. ويكفينا إلقاء نظرة على افتتاحية العدد الأول للمجلة البريطانية **Social History** "**التاريخ الاجتماعى**" عام ١٩٧٦، وهى نص حماسى ملئ بالأفكار، ويشيد بهدف وانتقائية هذا الموضوع، ويحلم بتاريخ اجتماعى سيكون أكثر من مجرد فرع من فروع العلم. ثم علينا مقارنتها بافتتاحية العدد الخمسين عام ١٩٩٢، حيث يتجنب التقديم الدفاعى تجنبا تاما لهجة البيان، بل "يتجنب أية محاولة لتقييم تقدم العلم. إنها نموذج جيد للافتتاحية المترددة فى أوقات اللايقين. قد يكون ما اسميته بفقدان الثقة هو، بتعبير أكثر دقة، فقدان الثقة فى رؤية خاصة للتاريخ الاجتماعى. فمن الواضح أننا لا نستطيع أن نتخيل رجوعا لهذه الرؤية للتاريخ الاجتماعى بقدر ما لا نستطيع تخيل رجوع للإطار الثقافى والسياسى أو الأيديولوجى الذى نمت فيه.

ويقينا بإمكاننا الندم على بعض جوانب ما فقدناه كالقدرة على غرس التحليل الاجتماعى فيما هو اقتصادى، على سبيل المثال، وكإمكانية استكشاف بنى العلاقات الاجتماعية. وإن كان بإمكاننا الاحتفاء بكون إدراكنا للمجتمعات فى الماضى قد بات أكثر استجابة للوسائل التى بفضلها نكتشف هذه المجتمعات، وتصوراتها عن نفسها، وبناء وإعادة بناء الهويات، والتحدى الذى يطرحه التحليل الميكروسكوبى

على تصورنا للتحليل الواسع. إن العلوم لا تظل بلا حراك. وكما قال Daniel Roche "دانييل روش" فى ندوة شارع[٣٣] Ulm منذ اثنتى عشرة سنة، فإن ما يحدد قدرة الاجتماعى من حيث هو شكل للبحث التاريخى هو كونه "تواصلا". والمطلوب الآن، هو القدرة على إعادة تشييد العلاقات. فللتاريخ الاجتماعى موهبة رهيبة للتمحور حول الذات. ومؤخرا شاهدنا ندوة "مدرسة المعلمين" فى عام ١٩٨٩، وعدد "للحوليات " و"المنعطف الحرج" فى العام نفسه، والمناظرة الخاصة بتحول علم اللغة، والعديد من الإصدارات. وبينما برهنت الندوات والمجلات والكتب فى فرنسا على قدرة حقيقية على التحليل، فقد انتهى الحال بالمناظرة الموازية فى بريطانيا العظمى لأن تكون جدلا لاذعا حول بناء خطاب الماضى وصراعا مانويا شل المناظرة الخاصة بالتاريخ الاجتماعى، وقلص إمكانية تنمية تلك "التواصلات".

هل التاريخ الاجتماعى إذن فى حالة تحول، سيخرج منها يوما وقد استقر؟ هل له مستقبل؟. كتب Antoine Prost "أنطوان بروست" فى ١٩٩٢ يقول متنبئا إن التاريخ الاجتماعى هو " بناء تاريخى، كانت له بداية ومن المحتمل أن تكون له نهاية". لا يمكننا إعادة بناء تاريخ اجتماعى قديم،ولا إشكاليته ومناهجه. أيا كان شكنا ببعض الاتجاهات التاريخية الإبستمولوجية الحالية، فقد فقدنا براءة العصر الذهبى الحداثى للتاريخ الاجتماعى، فقدنا إيماننا البريء بمقولاتنا، وبمعطياتنا وبقراءتنا، وبنانا التحليلية. وما يزال التاريخ الاجتماعى بمعناه الواسع شائعا جدا بل ومايزال خصبا. ومع ذلك فبما أنه متجزئ إلى عناصره المكونة له، وبما أنه يقوض القاعدة المفاهيمية لأبحاث الماضى، وبما أنه يتخلى عن الروايات الميتافزيقية وعن الطموحات الكبيرة، وبما أنه يذيب مفهوم الاجتماعى ذاته، فكثيرون هم الذين كانوا سيعرفون أنفسهم فيما مضى بكونهم باحثين فى التاريخ

---

(٣٣)يطلق اسم شارع أولم Rue Ulm على Ecole Normale Supérieure "مدرسة المعلمين العليا" الموجودة فى هذا الشارع إذ ثمة مدارس معلمين أخرى فى أماكن أخرى. (المترجمة)

الاجتماعى، صاروا لا يعتبرون أنفسهم اليوم عاملين فى إطار علم واحد. قال Léon Blum "ليون بلوم"(٣٤) موجها خطابه الشهير لزملائه وهو على وشك ترك الـ S.F.I.O (٣٥) فى مؤتمر تور عام ١٩٢٠ "أثناء انطلاقكم للمغامرة، لابد لأحد أن يظل ليحرس البيت القديم" هل ثمة اليوم من يبقى لحراسة بيت التاريخ الاجتماعى القديم، أم أن علينا إلقاء نظرة للوراء مشوبة بالحب والحنين، وغلق الباب، والحلم ببيوت جديدة؟

ترجمه عن الإنجليزية Jean-François Sené
"جان - فرانسوا - سونيه"

---

(٣٤)كاتب وسياسى فرنسى (١٨٧٢ - ١٩٥٠) كان عضوا فى الحزب الاشتراكى الفرنسى، وكان معاديا للبلشفية ورئيسا للـ S.F.I.O. وكان رئيسا لأول حكومات المقاومة. (المترجمة)

(٣٥)هى اختصار Société Française de l'Internationale Ouvrière "الجمعية الفرنسية للطبقة العاملة العالمية". (المترجمة)

L'histoire vue d'ailleurs

التاريخ منظورا إليه من موقع آخر[٣٦]

بقلم عبد الله العروى

Abdallah LAROUI

ترجمة: د. أنور مغيث

مراجعة: بشير السباعى

إذا طرحت عليكم سؤالا: متى ولد العلم؟ ستقولون لى فى القرن السابع عشر أو فى القرن الثامن عشر، أو فى زمن اليونان بحسب درجة درايتكم بالموضوع، ولكنكم فى جميع الأحوال ستجيبون وبلا تردد. ولكننى لو سألتكم متى ولد التاريخ؟ فهناك احتمال كبير أن تردوا: ماذا تقصد بذلك، التاريخ التاريخ، التاريخ المكتوب، التاريخ العلمى؟

وسنحاول الآن أن نوضح هذا الاختلاف فى رد الفعل تجاه المفهومين السالفين: مفهوم العلم الذى يبدو لنا محددا بوضوح، ومفهوم التاريخ الذى يبدو، وبلا شك، غامضا بصورة جوهرية فى أى لغة من اللغات وفى أى ثقافة من الثقافات. بالنسبة لى يتعلق الأمر فى المقام الاول بأن أحدثكم عن التاريخ منظورا إليه من موقع آخر، ويفهم من ذلك من وجهة نظر غير غربية، وهذا صحيح جزئيا ولكننى أعنى أساسا التاريخ منظورا إليه بصورة أخرى فى وقتنا الراهن، من قبل من يلاحظون تطور عالمنا الذى يتجه نحو التنميط المتصل.

ولعله أمر ذو دلالة أن كل تساؤل عن موضوع التاريخ يتخذ سريعا شكل العدوان. فى الواقع عندما نفكر برهة فى المصطلح فى أى لغة من اللغات، نعى

(٣٦)نص المحاضرة رقم ١١٦ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢٥ أبريل ٢٠٠٠.

مباشرة أنه ملتبس، وهو ما أشار إليه الكثيرون منذ زمن طويل، كما أننا نعي قبل ذلك أنه يهيئنا لأن نطرح بعض الأسئلة على حساب البعض الآخر. في اللغات اللاتينية على سبيل المثال تحيل الكلمة إلى حكاية وتجذب بالتالي الانتباه إلى الجانب الأدبي وتقنية السرد، ونوعية الأسلوب، في حين أنه في اللغة العربية تشير كلمة تاريخ إلى الزمن وإلى العد والتأريخ، وتجذب نظرنا إلى الإدارة والعدالة والتنجيم: وهو ما كان يسميه المشرع الفرنسي جان بودان Jean Bodin في القرن السادس عشر التاريخ الرياضي.

إن التفكير في الكلمة يعني البدء في تأمل الشيء. هذا إذا لم يواجه هذا المشروع عوائق جمة. نحن نولد في إطار تراث لحضارة ولدولة ولعرق ولطبقة ولقبيلة..إلخ، وعن طريق التعليم نتبنى "ذاكرة" تمت صياغتها وإعادة صياغتها مرارا عبر الأجيال. وحتى عندما نتخصص ونكون ملمين بأسرار المهنة لا نخرج من التراث: بل يصبح المرء أرشيفيا، معلما، مدافعا عن الحقوق، ونكسب معارف أكثر اتساعا وأكثر تحديدا ونعتاد أكثر على مناهج جديدة دون أن نضع رؤية محددة لنا عن الماضي موضع المساءلة، لا ماضينا الخاص ولا ماضي الآخرين، وهذه الرؤية هي التي تشكل أساسا للذهنية العامة.

صحيح أن كل جماعة تعرف الخلافات والشقاقات، والمؤرخ ينحاز لأحد المعسكرين. بل إننا لاحظنا أنه عندما يكون الصراع أكثر احتداما ودواما تحرز الدراسات التاريخية تقدما هائلا. كما أننا لاحظنا أيضا أنه كلما كانت الخطوات الإجرائية أكثر تعقيدا وتحديدا وتنوعا كلما مال الجوهر إلى التمسك بالوجود مضفيا على نفسه رونقا.

كل كتب الكتابة التاريخية historiographie تبدأ مع توكيديدوس Thucydide مع التأكيد على أن عقليته النقدية قد نشأت بسبب كونه يحكي قصة حرب أهلية بين الديمقراطية الأثينية والارستقراطية التي تجسدها إسبرطة. وكانت

هذه، فيما يقال، أول مناسبة تطلق ميلاد التاريخ العلمى. ألسنا هنا إزاء أول مناسبة وآخر مناسبة، البداية والنهاية؟ عندما نتابع تطور هذا النوع من التاريخ خلال الجمهورية الرومانية وزمراتها، ومقاطعة فلورنسا مع معسكريها المتصارعين الجيلف Guelfes والجيبلان Gibelins، وأوروبا الإصلاح الدينى مع البروتستانت والكاثوليك، والثورات الحديثة بملكييها وجمهورييها، نلاحظ نوعا من الاستمرارية، ولكن استمرارية لأى شىء بالضبط؟ فى كل مرحلة يروى فيها التاريخ يكون أكثر ثراء وأكثر تفصيلا وأفضل توثيقا وأفضل تمثيلا، ونقول ذلك وفى ذهننا المؤرخ ميشليه Michelet. ولكن أليست هى المسرحية نفسها؟ ماذا يتغير؟ وماذا يبقى؟ ماذا تعنى كلمة "التاريخ" فى ذهن القارئ؟ القول بأن التاريخ هو تاريخ الصراع بين الطبقات، هل هو حقيقة ندركها مباشرة أم أننا نستدل عليها من كون المؤرخ فى كل مرحلة يلجأ إلى النموذج الدرامى نفسه حتى وإن صاغه بصورة جديدة باسم الممثلين الذين يتغيرون فى كل مرة؟ منذ قرنين ونحن نكتب تاريخ الثورة الفرنسية ولم نجب على هذا السؤال.(٣٧)

إن ما قدمناه هنا كمثال من بين أمثلة أخرى هو فى الواقع المحور الأساسى للفكر التاريخى فى الغرب. انطقوا كلمة التاريخ وسوف تتزاحم الذكريات المدرسية فى أذهانكم، وهى الذكريات التى انتهينا للتو من الإشارة إليها. ومؤخرا، وبمناسبة ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبى رأينا كيف يعمل هذا المفهوم الذى لا يخص المؤرخين ولا رجل الشارع وإنما يخص الوعى الجمعى. وسوف نطلق على هذا المفهوم من الآن فصاعدا المفهوم التقليدى، فى الغرب بالطبع، ونقترح أن نبين لكم أن هذا المفهوم قاصر فى المطلق، فيما يخص باقى العالم وفيما يخص الواقع الأوروبى نفسه.

---

(٣٧) François Furet, Penser la Révolution française, Paris, Gallimard, 1978; Alfred Cobban, le Sens de la Révolution française(1964) trad.fr., Paris, Julliard, 1984.

كيف لنا أن نحدد سماته؟ فلنكتف بأربع ملامح رئيسية:

- التاريخ هو تاريخ الإنسان الذى يفعل والذى يدرك والذى يتكلم ويكتب. من هنا جاء شيوع هذا النوع من الكتابة التاريخية للسياسة، وللاستراتيجية، وللكلام المدروس. والمؤرخ ينظر إليه على أنه سكرتير البطل الذى هو من حيث المبدأ قائد استراتيجى وخطيب. وكل ما هو سلبى، يعوزه البيان والوضوح ولا يجاوز مستوى الفطرة، يحسم أمره على أنه غير تاريخى. ولكن يقفز إلى ذهننا فجأة سؤال سوف يلح علينا طيلة مناقشتنا. ما أهمله التاريخ التقليدى- عن وعى أو بلا وعى؛ هنا تكمن الصعوبه كلها - هل يستحق أن يعاد احتواؤه بواسطة وسائل خلفية ويرفع إلى مستوى ما هو تاريخى؟ حينئذ هل ستوضع موضع المراجعة صلاحية ما سميناه فى كل مرحلة فى التقدم المنهجى "التاريخ الجديد" والمعرفة الجديدة؟ نعم؛ هل هو مجال جديد للبحث؟ بلا شك؛ تاريخ جديد؟ ربما. لقد ثار الفلاسفه ضد سيطرة "الذات" واعتبروا أن كل مالا يكون عملية مستقلة عن الوعى لا يعد علميا: فهم إما رفضوا الاعتراف بسيادة التاريخ على باقى العلوم الإنسانية وإما وضعوا التاريخ نفسه على قدميه.[٣٨] ومن الملاحظ اليوم أن المشروع قد فشل ليس فقط مع المؤرخين المحترفين لكن أيضا مع القارئ بوجه عام. فكلما ابتعد المؤرخ عن "الذات" متناولا موضوعات أقل ألفة وشيوعا كلما هجره القارئ لصالح الصحفى و"كاتب اليوميات" والروائى. وإذا كان المفهوم التقليدى قد خرج سالما من المحاكمة التى عقدت له فذلك لأنه يمثل قاعدة الوعى العام.

- التاريخ استمرارية. وسواء كان موضوع الدراسة ثقافة كما هو الحال مع هيرودوت أو إمبراطورية كما هو عند تيتوس ليفيوس Tite-Live أو أسرة مالكة كما هو عند مؤرخى العصور الوسطى أو حضارة كما هو عند فولتير أو حزب

(٣٨) Claude Lévi-Strauss, La Pensée sauvage . Paris, Plon, 1962; Roland Barthes, Essais critiques . Paris, Seuil, 1964; Louis Althusser, Lire le Capital, Paris, Maspero,1968.

عند ماكولاى Macaulay، فإن هذا الموضوع يتم تناوله من زاوية تطور عضوى إلى هذه الدرجة أو تلك بحيث إنه قيل إن كل تاريخ هو تاريخ سير وتراجم.[٣٩]

– عندما نجمع بين الوحدة والاستمرارية سنجد أنفسنا مضطرين إلى استنتاج أن التاريخ الذى يستحق أن يروى يدور فى مجال محدد ليس بالضرورة هو الوعى ولكنه على أى حال مجال إنسانى؛ وانطلاقا منه نعين ما هو فوق بشـــرى supra-humain وما هو تحت بشرى infra-humain. وهما ينتميان إلى أشكال أخرى من المعرفة. لايعد علم الأساطير تاريخا للآلهة مثلما لايعد علم التاريخ الطبيعى تاريخا للحيوانات. لا يوجد تـــاريخ دون تمثيـــل أى دون انحيـــاز ذى صـــبغة إنســـانية anthropomorphiste.

– ومن هنا فالتاريخ يعرض على من يمارسه زمنه الخاص الذى هـــو فـــى الواقع زمن الخبرة اليومية. ويمكن لنا دائما أن نزيح ساعة الصفر فى تقويم زمنى معين (الأولمبياد، تأسيس روما، حياة يسوع المسيح، أو النبى محمد.. إلخ)، يمكـــن لنا أن نعتقد يقينا أو بارتياب أن التاريخ سينتهى يوما ما ولكن بين هـــذين اليـــومين المحددين بصورة نسبية لا يوجد تاريخ لا يكون تسلسلا زمنيا Chronologie تؤيده البداهة.

بعد تشخيصه على هذا النحو يبدو التاريخ قبل كل شىء صـــيغة بلاغيـــة. فليس صدفة أننا منذ عشرين عاما أعدنا اكتشاف تحليلات قديمة إبتداء من تحليـــل أرسطو. إن الذين يتحدثون اليوم عن الإبستمولوجيا لهم تكوين معرفى كلاسيكى فى حين أنهم قبل ذلك كانوا متخصصين فى العصور الوسطى وقبل كل هؤلاء كـــانوا متخصصين فى الحقبة الحديثة.

---

(٣٩)وهى فكرة عزيزة على كل من دلتاى W. Dilthey وبوركهارت Jacob Burckhardt
أنظر التعليق فى:
R.Collingwood, The Idea of History (1946)Oxford, OUP,1961.

فى هذا المنظور الشائع بين الثقافات التقليدية، وإن كانت أوروبا التى كانــت أكثر نماذجه سطوعا تميل إلى اعتباره خاصا بها، يكون التاريخ صــيغة لــلإدراك تنطبق بالطبع على الماضى ولكنها يمكنها بسهولة أن تلحق به الحاضر والمســتقبل لتخضعهما لقانونها، أى تقديمهما فى شكل أحداث تطرأ Advenu.[٤٠]

كلما اطمأن التاريخ إلى إجراءاته كلما أصبح إمبرياليا أكثر فأكثر وذلك فــى اتجاهين مختلفين؛ ونحن نعرف اشتباكاته مع مجالات أخرى يروق له أن يســميها مجالات مكملة. إنه يتسلل إلى كل مجال منها ويجعله ينفجر من الداخل. بــل إننــا رأيناه يغزو علم الفيزياء لكى يدخل إليه النسبية والفوضوية من خلال نظريته عــن النماذج الإرشادية Paradigmes [٤١] وليست هذه الإمبريالية الداخلية هــى التــى تهمنا هنا، ولكن الإمبريالية الأخرى الخارجية التى يوجههــا التــراث التــاريخى الغربى ضد تراثات أخرى ليجعل منها مجرد موضوعات لبحثه. وهــى إمبرياليــة تظهر عدم وعيها بأن هذا التراث قد تسنى له السير على دروب أخــرى أو علــى درب كدربها ولكن بتصميم وثبات.

لقد بنى التراث الغربى بالتأكيد من خلال عمليــات إلحــاق متتابعــة (هــل أوروبا الغربية هى التى ألحقت بها اليونان القديمة أو العكس؟ هذه أيضــا مشــكلة أخرى شائكة) ولكن التاريخ الغربى الحديث يبدأ بعملية إلحاق مثيرة، هــى عمليــة إلحاق مصر القديمة ويكفى زيارة أحــد المعــارض العديــدة والشــعبية دائمــا، المخصصة للحضارة الفرعونية، حتى نرى إلى أى حد يبدو أن هذه الحضارة الآن تشكل جزءا من الوعى الأوروبى أكثر من انتمائها إلى وعى الشرق المعاصر.

---

(٤٠)كثير من روايات الخيال العلمى هى روايات تاريخية مقلوبة.

(٤١) Thomas Kuhn, La Structure des révolutions scientifiques (1962), trad fr., Paris, Flammarion, 1983

إنها حركة الإلحاق نفسها التى أنتجت هذا البناء الهائل المسمى بالاستشراق. ولا يفيد فى شيء إنكار الروابط التى تربط هذا الاستشراق بالاستعمار لأن هذا لا يقدم أدنى حكم على قيمته العلمية أو على دوره التاريخى. وأفضل دليل على أن هذه الصلة موجودة هى أن الاستشراق فقد براءته، وأن نظرية التاريخ التى كانت أساسا له بدأ السجال بشأنها يتزايد كلما تقدمت حركة الاستقلال.(٤٢)

تظل هناك نقطة ينبغى التشديد عليها. نحن نتحدث عن التراث التاريخى الغربى، وهو فى الواقع يتأسس كل مرة فى داخل بلد معين. فهناك على سبيل المثال ماكيافيللى إيطالى وآخر فرنسى وآخر ألمانى. فى كل تاريخ قومى يعمل المفهوم نفسه ويفسح المجال لصيغة التعبير نفسها ولكن لا تكون النتيجة أبدا واحدة. لا يوجد ميشليه إنجليزى كما لا يوجد ماكولاى Macaulay فرنسى. وفى ألمانيا نشأ مفهوم التاريخ العالمى Universelle والذى سرعان ما تعرض لانتقادات فى مواطن أخرى. وعندما كتب ليبولد فون رانكه Léopold von Ranke تاريخ الشعوب الجرمانية واللاتينية لم يجد استقبالا جيدا لكتابه، لا فى فرنسا ولا فى إنجلترا.

ولكن إذا لم يكن ممكنا تعميم مفهوم التاريخ المتبلور انطلاقا من معايير واحدة بسهولة على مستوى أوروبا الغربية (ولا نتحدث عن أوروبا الجنوبية أو الشرقية) فكيف يمكن تصور تطبيقه كما هو على شعوب أكثر بعدا؟ ها نحن نرى أن مثل هذه المحاولة ما كان يمكن تصورها خارج سياق وضع السيطرة الذى خلقه الاستعمار. كان بمقدور جان بودان فى زمنه أن يعترف بأن العرب قد بدأوا الجغرافيا التاريخية Géo-histoire، وكان يمكن لفولتير أن يقول أن الفرس لو

---

(٤٢) K.M. Pannikar, L'Asie et la domination occidentale, Paris, Seuil, 1954; Mohammed Cherif Sahli, Décoloniser l'histoire, Paris, Maspero, 1965.
ولا يمكن أن ننكر أثر النزعة القومية خارج أوروبا على فكر أرنولد توينبى.

حظوا بحكم أفضل لكانوا قادرين على استعادة مجدهم الغابر. لكن بالنسبة لماركس وبالنسبة لتوكفيل، حكم التاريخ على الشرق حكما لا رجعة فيه. كل شعب مستعمر كان مقدرا له موت لا مناص منه من قبل المؤرخ الغربى الذى يمكنه وهو مستريح الضمير أن يعتبر نفسه مختصا بماضى هذا الشعب على نحو ما فعل مع شعوب العصور القديمة.

وفى إطار اليونسكو، وهى مؤسسة دولية مفتوحة لشعوب غير أوروبية، ظهرت حدود مفهوم التاريخ الموروث من التراث الغربى. وقد رأينا ذلك عندما طلب من متخصصين بارزين كتابة تاريخ البشريه، إذ وجد المشروع فى الحال عراقيل يصعب تجاوزها مما أدى إلى نشر نتائج سنوات من الجهد والبحث كما هى دون أن تكون مرضية، ولا توجد هناك ولا صفحة واحدة تشهد على أن البشرية كان لها تاريخ واحد.

لو تبنينا بلا تحفظ مفهوم التاريخ كما وصفناه سالفا ولو طبقنا بلا تبصر المنهج الناجم عنه، فعن من وعن ماذا نتحدث عندما نكتب عن تاريخ الاكتشافات الكبرى أو عن غزو أمريكا وعن غزو الصين واقتسام إفريقيا... إلخ؟ فلنقارن كل ما قيل منذ قرن من الزمان عن اليابان من جانب وعن تركيا أو إيران من جانب آخر. إننا نعاين هنا والآن النجاح الاقتصادى والتكنولوجى لدى البلد الأول وبالطبع نبحث فى ماضيه مما يذكرنا بما نعرف عن ماضى أوروبا قبل الصناعية (إقطاع، بيروقراطية، ضرائب، مؤسسات دينية، مدارس فكرية، أخلاق اجتماعية...إلخ) وفى المقابل نلاحظ صعوبات تكيف البلدين المسلمين مع الحداثة ونغلق عيوننا عن كل ما يشكل عقبة فى وجه هذه العملية. ألا يوجد هنا ما يمكن تسميته بالدور المنهجى؟ من الممكن بالطبع تبريره بصورة بعدية فى إطار النظرية العامة للنزعة التاريخية، وهو نفسه الموقف الذى دافعت عنه فى الكثير من أعمالى ولكن ليس قبل توضيح كل الالتباسات التى يتضمنها المفهوم التقليدى للتاريخ.

كان هذا المفهوم هو أحد أوائل ضحايا التحرر من الاستعمار وهو الذى طالما أدى خدمات للإمبريالية، كما أنها أيضا لجأت إليه ليكون لديها ضمير مستريح. ولنعد قراءة بعض صفحات من مونتسكيو عن الشرق ولماكولاى عن الهند وحتى عن إيرلندا ولبيركهارت Burckhardt عن الإسلام ولإنجلز Engels عن الشعوب السلافية...إلخ، حتى نقتنع بأن تحرير التاريخ من الاستعمار هو مشروع فى تقدم مستمر. وفى كل مكان نستمر فى وضع بديهيات الآخرين موضع المساءلة.

لقد كانت رغبة إفريقيا، فى أقليم ما تحت الصحراء Sub-Saharienne، فى أن يكون لها تاريخ هو بالفعل تاريخها هى التى طرحت مشاكل رهيبة لعلماء الإبستمولوجيا. ما هو بالضبط ما قبل التاريخ؟ هل هو فكرة مرتبطة بالزمن؟ هل هو بنية لا زمنية؟ عندما نكتب تاريخ مجتمع معين من خلال تقنيات علم الآثار وحدها ألا يحدث ذلك تشويها فى المنظور؟ لا يكفى أن نرد: "نحن نفتقد إلى وثائق ولا نستطيع الذهاب أبعد من ذلك". هذه هى إجابة المساعد الفنى. إن ما يتعلق به الأمر هو ألا نطلق اسم التاريخ على ما ليس كذلك. فهذا يعنى عنادا فى الحصول على تاريخ حسب منظوراتنا الخاصة.[٤٣] هل يمكن أن نعتقد ولو للحظة أن مجتمعا ما يمكن أن يقتنع أنه لا تاريخ له، أو أن تاريخه بارد وذلك لمجرد أنه لا يقدم أرشيفا من نوع معين؟

وكذلك طرحت إفريقيا ما تحت الصحراء بقوة مشكلة أخرى وهى القيمة الوثائقية للشهادة الشفاهية أو بشكل أكثر تحديدا، ما وزن تاريخ مجموعة إنسانية لا مصدر له سوى الذاكرة وحدها؟ ما الفرق بين توثيق تحفظه الذاكرة ومنظم فى إطار مهنة لها بنية مركبة، وتوثيق آخر تقوم به الكتابة تحت حراسة مهنة يمكن

---

(٤٣) هذا ما يشعر به أستاذ للتاريخ غير غربى عندما يطالب بالتعليق على عبارة: لا وثائق، لا تاريخ.

مقارنتها إجمالا بالأولى؟ هذا التكافؤ الوظيفى هو ما أراد التأكيد عليه المرحوم الشيخ هامباتى با Hampathé Ba عندما أطلق عبارته الشهيرة: "إن عجوزا يموت يعنى مكتبة تحترق". هل يغير التاريخ بوصفه صيغة بلاغية طبيعة الحكاية الشفاهية عندما يجعل منها إرهاصا لوثيقة prédocumentأى أن عليها الانتظار حتى تكتب لتصبح مقبولة تماما؟

هذه الإشكالية الجديدة دفعت كثيرا من الباحثين إلى اكتشاف أنها لم تكن خاصة بإفريقيا لا بالأمس ولا اليوم. كما انكب نقاد أدب منذ وقت طويل على أصل الملحمة فى اليونان وفى البلاد الإسكندنافية وفى القوقاز. وهكذا فتحت دروب جديدة لمقارنة الملحمة والتاريخ باعتبارهما نمطين لصيغة رسالة شفاهية، وهو ما يؤكد على أن التاريخ، كما يمارس فى الغرب، هو فى جوهره بلاغة.(٤٤)

وباحثون آخرون تذكروا أن هناك تراثا آخر هو تراث الإسلام وقد وضع قواعد بالغة الصرامة لكى يصدق على الشهادة الشفاهية قبل أن يعزو لها قيمة معيارية. إن منهجية الحديث (تراث شفوى يخص القرون الأولى) تصل إلى مفهوم للتاريخ مختلف عن التراث الغربى ومضاه له فى آن.

التأمل نفسه سمح بالكشف عن جانب مهم من النشاط الإنسانى، فشل التاريخ التقليدى أن يعبر عنه بصورة مطابقة للواقع وهو تاريخ المستبعدين، من لا صوت لهم، من يخرجون عن النمط. إن التاريخ المباشر الذى يتكون انطلاقا من وثائق مكتوبة ليس دائما مرادفا للتاريخ الشفاهى الذى يدور على الموضوع نفسه.

ينبغى لنا أيضا أن نشير إلى تجربة الباحثين الهنود والهنود الأمريكيين الذين يعملون، ليس فى مجتمعات تكون الوثيقة المكتوبة فيها حديثة نسبيا، ولكن فى داخل مدن كبرى هائلة تفلت من قبضة السلطة المركزية. ورغم ذلك يجدون الوسيلة

---

(٤٤) Georges Dumézil, Mythe et épopée , Paris, PUF,1968

لتنظيم أنفسهم. هنا نواجه أشكالا جديدة من التواجد الاجتماعى لا يستطيع أى مجال بحثى خاص أن يلم بها. هؤلاء الباحثون يتحدثون عن التاريخ البديل الذى يضم فى طياته كل الاقتضاءات التى أشرنا اليها سابقا: المباشرة، الاستبعاد، والشفاهية؛ هو تاريخ يتأسس اليوم بجانب التاريخ الآخر الذى لا يعبر عن نفسه بالأشكال نفسها والذى لا يمكن آنئذ التعامل معه حسب النماذج نفسها.(٤٥)

وهكذا نرى أن كل هذه الأسئلة ما كان لها أن تطرح بالدقة والصرامة نفسيهما ، إذا تسنى لها ذلك يوما، دون التحرر من الاستعمار. إن المؤرخ الغربى أو تلميذه الشرقى يميل إلى الاعتقاد بأنها مجالات جديدة تفتح أمام البحث، ويكفى القليل من الخيال حتى يتم تطبيق القواعد التقليدية على الواقع الجديد.

بعد إفريقيا ما تحت الصحراء وبعد الهند وأمريكا نأتى إلى الإسلام لأنه هو الذى يطرح على المفهوم التقليدى للتاريخ التحدى الأكثر قوة. وأعتقد أن الصين التقليدية لديها ما تقول فى هذا الصدد، ولكن أين يمكننا الاستماع إليها؟ أفى الجامعات الأمريكية؟ أم فى تايوان؟ أم فى لغة الصين الرسمية؟ فلنكتف بالإسلام بما أنه يسمعنا صوته. وربما يكون مكبرا بسبب وسائل الاتصال مع مراعاة ألا نستنتج من ذلك نتائج متطرفة. إن مفهوم التاريخ يعد مركزيا فى الإسلام وهو، فى آن، قريب من مفهوم التاريخ فى الغرب ومختلف عنه. إنه أكثر محدودية وأكثر عمقا طالما كنا نتحدث عن الإنسان العاقل الذى يتحرك ويتكلم ويخطط ويأمل. وإذا كان الإسلام يطرح على الغرب مشكلة كبرى - والعكس أيضا صحيح - فذلك لأنه كان هناك استعمار وتحرر من الاستعمار. فى كلا الجانبين وفى كلتا الحالتين لم يتخذ أى منهما الوجه الذى اتخذه فى أماكن أخرى. لا يتعلق الأمر هنا بإلغاء هذا

---

(٤٥) Alternative Histories and Non-written Sources: New Perspectives from the South. Workshop in La Paz, Bolivia, May 12-15, 1999.

الاختلاف بصورة اصطناعية، ولا بتضخيمه بالحديث عن حرب الحضـــارات.(٤٦) هناك اختلاف وتعارض وسجال ولكن لا يوجد ولا يمكن أن يوجد حرب من منطق مفهوم التاريخ نفسه الذى ورثه كل طرف من المتعارضين ويدافع اليوم عنـــه. إن الصراع الخفى بين الاثنين هو داخلى وخارجى فى آن بالنسبة لكل طرف وهو مـــا يسمح بالنظر إلى التاريخ بصورة مختلفة وبالتالى إثرائه.

إن القصور الذى ولد به الاستشراق التقليدى هو أنه لم يـــتمكن مـــن رؤيـــة الإسلام، رغم النوايا الحسنة لكثير من ممثليه، إلا من الخارج. لقد كان الغربيـــون فى الغالب يعيبون على الشرق أنه لم يؤسس علما للآخر، "اســـتغرابا"، وأرادوا أن يروا فى هذا النقص علامة لا تمحى على الدونية. ومهما يكن ما نعتقده فـــى مثـــل هذا النقص يمكننا أن نجزم، دون الوقوع فى مفارقة، أنه النتيجة القصـــوى للحكـــم المسبق الاستشراقى. إن ظهور علم استغراب، كما رغب فيـــه الغربيـــون، كـــان سيبرر بصورة بعدية المشروع الاستشراقى. وكان سيعترف لـــه بالأســـبقية. فـــى الحالة الراهنة كلا العلمين، يعتبران منتجات فرعية للنزعة التاريخية الغربيـــة. إن الصمت البادى للإسلام يقلق الغرب بصورة ظاهرة لأنه يجعل بطولاته نسبية.(٤٧)

يميل كل طرف لأن يظل مخلصا لتراثه. الإسلام يدرس من خلال عمليـــات يتم باستمرار التذكير بها وتأكيدها، والغرب يفعل الشىء نفسه. فى هذه الظـــروف يديم كل طرف كينونته. وعى واضح بالذات يعنى نقاء أكبر. هنا تكـــون النزعـــة التاريخية هى الطريق الملكى للأصولية، والنزعتان تشكلان فى واقع الأمر مفهوما واحدا. وهذا بديهى فى حالة الإسلام بما أنه قد صنع لنفسه مجدا، إذ يقـــاوم وحـــده

---

(٤٦) s Press, 'Roman Hersog , Preventing the Clash of Civilizations, New York, Saint Martin 1999. Réponses á Samuel Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World order. New York, Simon and Schuster,1996.

(٤٧) المستهدف هنا هو الإسلام السنى الذى يتفادى بوضوح السجالات الخاصة بالإلهيات.

عوادى الزمن.[٤٨] وهذا أيضا هو اللوم الذى يوجه إليه تحت المصطلح سيئ التعريف وهو التعصب Fanatisme. ولكن أغلب الظن أن الموقف ليس مختلفا إلى حد كبير فى الغرب رغم القبول العام فيما يبدو بالإصلاح المذهبى والتتابع المتسارع للمدارس التاريخية المتعارضة. ونكتشف أكثر وأكثر الأصولية الغربية فى الموطن الذى لا نتوقع وجودها فيه: فى الكتابة التاريخية للثورة الفرنسية، وفى السياسة اللغوية لكل دولة. وفى فلسفة حقوق الأنسان، فيما يخص السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبى...إلخ. إن نظرية التاريخ السارية فيه، رغم التنوعات المحلية،هى نظرية تراث. والإسلام الذى لا يمتلك فقط نظريته الخاصة عن التراث وإنما يزعم أن نظريته هذه هى النظرية العامة لكل تراث، إنما يعمل كمرآه ترد إلى الغرب صورة خصوصيته وليس صورة تفرده. وهذا يفسر جزئيا العبوس الذى يظهره هذا الغرب تجاهه واللطف الذى يبديه على سبيل المثال تجاه البوذية أو أيضا الصوفية التى تعد فى الإسلام غير أرثوذكسية وبالتالى لها نظرية أخرى عن التراث.

هل يمكن الإفلات من نزعة أنا وحدية Solipsisme فى النظر إلى التاريخ حسب ما حددناه، والخروج من التراث دون تبنى تراث الآخرين بصوره أوتوماتيكية؟ هل يمكن أن ندرس بصورة مقبولة كل أشكال التراث عندما نضع أنفسنا كل مرة خارج كل منها؟ كيف لنا أن نتأكد أننا بالفعل موجودون خارج تراثنا؟[٤٩]

على المستوى النظرى، فيما يبدو، تنصب النزعة النسبية كمينا للمؤرخ أينما يذهب. منذ ما يقرب من ثلاثة قرون، والآن وبعد استيعاب الدرس المستخلص من

---

(٤٨)الاستمرارية البنيوية للغة العربية التى رفعت إلى مستوى المعجزة، والتى تزيد من صعوبة إجراء أى إصلاح لغوى، ومن هنا قبول المعجم العربى كما هو مع ما يطرحه ذلك من عوائق.

(٤٩)من هنا يأتى التباس النزعة الغربية للعداء للغرب مع تأكيدها على الحق فى الاختلاف والذى يبدو غير مقنع لمن يعترف لهم بهذا الحق.

المآسى التى ولدتها الحروب الدينية، والصراعات الحزبية والاستعمار والمواجهات العرقية، نسعى إلى أن نفصل العدالة عن التسامح طالما أن هذا التسامح يبدو متسما بالنسبية وربما بالشك.(٥٠)

كل بناء التاريخ العلمى – نظرية الفعل الإنسانى مختزلـــة إلـــى محـــدداتها المادية، وهى نظرية قد ظهرت لدى أجيال ساعدها تقدم علم الآثـــار والبيولوجيـــا وعلم النفس والبنيوية ورهاب Phobie الذات– لم يكن فى نهايـــة الأمـــر ســـوى محاولة بطولية للهروب من النزعة النسبية. وهى أيضا طريقـــة لتجـــاوز مفهـــوم التاريخ الشائع فى الغرب. ولهذا السبب وجدت المحاولة ومازالت تجد بـــلا شـــك أصداء واسعة فى الثقافات الأخرى. ومع ذلك كنا قد بينا أنه قد تم اعتبارها، سواء عن حق أو عن باطل، خارج الموضوع.

إن الغرب بعد فشل إمبرياليته السياسية قد عاد إلى تراثه، وهذا أمر نلاحظه كل يوم، ويضرب صفحا عن كل ما كان يقدم على أنه تاريخ إنسانى، فى حين أنه لم يكن سوى معرفة بالطبيعة ووصف للأشياء ودراسة للدم والأعصاب. عندما لفظ الغرب من الخارج قام هو نفسه فى نهاية الأمر بلفظ كل من يستهدف تجاوزه. وإذ وجد الغـــرب نفسه على الشاكلة التى أرادها دائما، اتجه إلى الالتقاء بالأصوليات الأخرى.

أعلنت دائما أن تحليل النظرية وحدها يؤدى بشكل شبه تلقائى إلـــى فلســـفة الصراع. الطريق الوحيد للخروج من التناقضات هو أن نولى وجهنا شطر ما يفعله كل منا وليس الاكتفاء بالاستماع لما يقوله أو يكتبه.(٥١) النظرية الوحيـــدة للتـــاريخ التى يمكن أن تجعلنا متفقين هى تلك التى تدرس الفعل الجمـــاعى اليـــوم، الفعـــل الشرعى والمسئول.

---

(٥٠)يرفض المسيحيون الشرقيون أن يكونوا ذميين كما يرفض المهاجرون العرب أن يكونوا ضيوفا.

(٥١) عبد الله العروى، مفهوم العقل، مقالة فى المفارقات، بيروت–الدار البيضاء، ١٩٩٦.

لقد كان الاستعمار مشروعا لتحقيق الكونية، على مستوى الكوكب، مؤسسا على فكرة تقليدية محدودة للتاريخ. وقد أوقفته حركة مقاومة هى أيضا كونية، وهى أيضا مؤسسة على فكرة، رغم اختلافها، ليست أقل محدودية، وبالرغم من ذلك استمرت النزعة القومية الثقافية على طريقها فى تحقيق هذه الكونية. وثورات الشرق الكبرى التى كان يبدو أنها جاءت لتغيير مجرى الأحداث عملت فى النهاية على تسارعه.

ومع ذلك قامت هذه الحركة أثناء حركة تسير فى الاتجاه العكسى. إننا نعمم التعليم من أجل أن نوحد وننمط. ومن دون أن نريد نعمل على إحياء للغات والثقافات والتقاليد التى كنا نعتقد أنها قد دخلت إلى النسيان بصورة نهائية. كانت هذه هى الخبرة الاستعمارية وهى خبرة الدول الجديدة التى نشأت بعد الاستقلال: يبدو المجتمع موحدا كلما كان مسالما أو منتصرا أو مزدهرا؛ وما أن يعرف بدايات نشاط حتى يتعرض لفشل أو يقع فى أزمة يبدأ بعدها فى التفكك حسب خطوط قطيعة خفية منذ وقت طويل بالنسبة لأغلب السكان. وكل هذا تم باسم التاريخ وضده، بالأمس فى عصر الاستعمار واليوم حيث يستمر الاستقلال. إن منطق ما تم زعزعته – متى؟ سوف يعمل بلا شك لزمن طويل. إننا نكتشف أن مفهوم التاريخ الذى باسمه تصرفنا –كغزاة أو كوطنيين، كمدافعين عن الدولة أو محامين عن الجماعة – هو مفهوم ضيق، محدود، مختزل لدى رواده– لو كان هناك رواد– ولدى من تبنوه مؤخرا.

إذا كنا نتجه اليوم إلى "نزعة تاريخية" معينة من دونها لا يمكننا إدراك محكمة دولية للعدل، وحق عام فى التدخل، وهيئة دولية للتجارة...إلخ، فستكون نزعة مختلفة عن تلك التى راجت فى القرن الماضى والتى اعتبرتها أوروبا سلعة خاصة بها ويجب عليها تصديرها.وسوف يتعلق الأمر بنزعة تاريخية للفعل وليس للمفاهيم المسبقة، نابعة من الحاضر وليست مستنتجة من إرث تم تفصيله حسب

المقاس، إنها نزعة تاريخية وذاتية تتضمن جانبا كبيرا من النزعة النسبية.

تحقيق الكونية وتحقيق الخصوصية، عولمة وتخصص، تسير معا يدا بيد. والسبب فى ذلك هو أننا بلا شك مقتنعون جميعا بحدودنا الخاصة. العلم مفتوح نظريا على اللانهائى، وليس التاريخ. الفرد فان. الثقافات والحضارات تتطور وبالتالى تموت بصورة ما. والإنسانية فى مجموعها ليست متأكدة من مستقبلها. التاريخ يخص الجميع منذ أن أصبحت السماء لا تحمى أحدا بصورة خاصة.

المراجع

- Aron (R.), « Comment l'historien écrit sur l'épistémologie. », *Annales*, VI/1971, 1319-1354.
- Azmeh (A.), « Muslim History : Reflections on periodisation and categorisation », *The Medieval History Journal*, London, 1, 2, 1998, 195-231.
- Carr (E.), *What is History ?*, London, Pelican Books, 1964.
- Collingwood (R.C.), *The Idea of History*, Oxford U.P., 1946.
- Danto (A.C.), *Narration and Knowledge*, New York, Columbia University Press., 1985.
- Hodgson (M.), *Rethinking World History*, Cambridge, CUP, 1993.
- Khalidi (T.), *Arabic Historical Thought in the Classical Period*, Cambridge, CUP, 1994.
- Laroui (A.), *Mafhum a-Tarikh (Le Concept d'histoire)*, Beyrouth/ Casablanca, 1992.
- Laroui (A.), *Islam et histoire*, Paris, Albin Michel, 1999.
- Rancière (J.), *Les Mots de l'histoire. Essai de poétique du savoir*, Paris, Seuil, 1992.
- Veyne (P.), *Comment on écrit l'histoire ? Essai d'épistémologie*, Paris, Seuil, 1971.

الباب الخامس

إنتاج الثروات وانتقالها :

أبعاد الاقتصاد المعروفة بدرجة كبرت أو صغرت

اقتصاد وابتكار[١]

بقلم جان ايرفيه لورينزى

Jean-Hervé LORENZI

ترجمة: د. أمل الصبان

مراجعة: د. محمد الكردى

يحيل هذا الموضوع "اقتصاد وابتكار" فى الحال إلى موضوع العلاقات بين التقدم التقنى والتنمية. والحق أن هاتين الكلمتين الهمجيتين إلى حد ما (التقدم التقنى والتنمية) تعنيان بالنسبة لنا جميعا فى يومنا هذا أخبارا طيبة: فالتنمية كما نراها تظهر مرة أخرى فى أوروبا وتترجم عن طريق امتصاص تدريجى للبطالة. ولكن هذا يتضمن أيضا تساؤلات أكثر صعوبة ولاسيما حول ما نطلق عليه البطالة التكنولوجية، أى فكرة أن الآلة سوف تحل تدريجيا محل الإنسان ومن ثم تحرمه من وظيفته. والأمر يتعلق بهذا الصدد فى التفكير فى السؤال التالى: هل يعد التقدم التقنى والابتكار نعمة أم نقمة بالنسبة لنا؟

وسوف نسوق هنا بعض الكلمات بمثابة تقديم لمفهوم النمو الاقتصادى الذى يعد مفهوما معقدا ومركزيا. فالنمو الاقتصادى هو فى آن واحد انعكاس لقدرة أمة ما على خلق ثروة ووحدة قياس لمقارنة التطورات المتوازية فى مختلف دول العالم. والنمو ظاهرة تتسم بالتقدم والحداثة فى آن واحد؛ فهى قديمة لأنها ميزت تطور الحضارة الغربية ولم تمثل بذلك مجرد دليل للظهور الرائع للمجتمع الصناعى فى القرن الثامن عشر، إذ كان المفهوم معروفا بالفعل أثناء فترة انطلاق الرأسمالية التجارية فى القرن السادس عشر، ولكن النمو فى الوقت نفسه مفهوم

---

(١) نص المحاضرة رقم ١١٧ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠٠٠.

جديد، إذ استلزم قياسه مستوى علميا متقدما ووجود وحدة قياس (الأمة، والقطاعات الصناعية) لم يتم بلوغها إلا فى نهاية القرن الثامن عشر. وبالفعل تتزامن بداية النمو الاقتصادى – التى يتسنى لنا قياسها – مع ظهور الثورات الصناعية.

وتتسم فترة النمو الاقتصادى الحديثة بزيادة كبيرة فى عدد السكان وإنتاجية الفرد وكذلك بنسبة عالية لتراكم رأس المال تفوق مثيلاتها التى كانت سائدة فى الأزمنة السابقة، كما تتسم هذه الفترة أيضا باستخدام متزايد للتكنولوجيا التى تستند على العلم. ويرى كيزنتس Kuznets أنه فى خلال المائة عام الماضية أى اعتبارا من منتصف القرن التاسع عشر، كانت نسبة نمو إنتاج الفرد عشرة أمثال النسبة السائدة خلال الفترة الطويلة التى فصلت بين نهاية العصور الوسطى ومنتصف القرن التاسع عشر (٢% مقابل ٠,٢% سنويا)، كما زادت نسبة نمو السكان فى خلال هذه الفترة حوالى أربع أو خمس أمثال ما كانت عليه (١% مقابل ٠,٢% إلى ٠,٢٥%) وهكذا كانت نسبة نمو الإنتاج الكلى أربعين أو خمسين مرة أسرع مما كانت عليه خلال الفترة السابقة.

وبعيدا عن نسب النمو المرتفعة يرى كيزنتس أن النمو الاقتصادى الحديث يتسم قياسا بالمعايير القديمة بنسبة إنتاجية عالية (أى للمنتج بالنسبة للأيدى العاملة ورأس المال وعوامل إنتاج أخرى)، وبتعبيرات هيكلية فى الاقتصاد يعد أبرزها تحول اتجاه الزراعة نحو الصناعة ثم بعد ذلك نحو الخدمات، وبتغيرات اجتماعية وأيديولوجية ولاسيما التحضر والعصرنة، وبدعم قوى للعلاقات الاقتصادية الدولية. بيد أن هذا النمو لم يظهر سوى فى بعض مناطق العالم واستمر التفاوت كبيرا بين المنتجات الاقتصادية للفرد فى الدول المتقدمة والدول النامية اقتصاديا.

وقياسا على المعايير السابقة، إذا كانت نسبة النمو الاقتصادى قد اتسمت بالارتفاع فى دول العالم المتقدم كلها خلال المائة عام الماضية، فإن نسب نمو مختلف الدول تظهر تفاوتات مهمة فى فترات أقصر. وفضلا عن ذلك، كانت نسب النمو الاقتصادى لهذه الدول نفسها جد متفاوتة على مدى فترات أقصر. وإذا ما

نظرنا إلى أهم الدول الصناعية لاستخلصنا أن نسبة النمو الاقتصادى المسجلة خلال المائة عام الماضية تراوحت بين ٢% بالنسبة لبريطانيا العظمى وفرنسا وما يقرب من ٤% بالنسبة للولايات المتحدة واليابان. ومنذ بداية القرن العشرين، شهدت الاقتصادات الغربية فترات نمو قوية تناوبت مع فترات تباطؤ. فالسنوات الثلاثون الشهيرة (١٩٤٥ - ١٩٧٣) تمثل بلا نزاع العصر الذهبى للدول الصناعية، وهى الفترة التى تراوحت خلالها نسب النمو بين ٢,٥% و٦,٢% فى دول أوروبا الخمس عشرة. وكانت الصدمة البترولية الأولى التى وقعت عام ١٩٧٣ بمثابة نهاية هذه الفترة المزدهرة، إذ دخلت الاقتصادات الغربية فى فترة طويلة من الكساد حيث تراوحت نسبة النمو السنوى فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٣ و١٩٩٤ بين ٠,٧% إلى ٢,٨%. ويعد التطور التقنى المسئول الرئيسى فى مجال تفسير هذا التطور غير الموائم. فالتطور التقنى متهم بالنضوب فى الوقت الذى تنخفض فيه إنتاجية عوامل الإنتاج بصورة لا يمكن علاجها. وإجمالا فإن التقدم التقنى والإنتاجية عنصران رئيسيان فى تفسير الجمود المستدام للتنمية.

وتضع النهضة الاقتصادية الحديثة التقدم التقنى مرة أخرى فى موقع مركزى بالنسبة للتنمية الاقتصادية. وهكذا نجد فى مطلع القرن الحادى والعشرين اتفاقا عاما فى الرأى يقول بأن التقدم التكنولوجى هو محرك التنمية الاقتصادية ومكاسب الإنتاجية وارتفاع مستويات المعيشة على المدى الطويل. وتقودنا كل هذه العناصر المتضافرة إلى التساؤل عن العلاقات بين الاقتصاد والابتكار فى رؤية تتسم بالطابع التاريخى والنظرى والتجريبى فى آن واحد. وموضوع هذا الجزء الأول هو دراسة مختلف هذه العلاقات على الصعيد الكمى.

ظلت العلاقات بين التطور التقنى والتنمية غير مفهومة لفترة طويلة، وسيشكل هذا المظهر موضوع الجزء الثانى من هذا العرض. واهتم الاقتصاديون فى بادئ الأمر باستخلاص قوانين إنتاج فى نظام توازن ثابت، ولم يولوا انتباههم للنمو الاقتصادى إلا اعتبارا من الحرب العالمية الثانية، دون الحديث مع ذلك فى

البداية عن دور التقدم التقنى، واكتفوا بعد ذلك بتحليل التقدم بوصفه متغيرا خارجيا عن التنمية. ومؤخرا أولت النظرية الاقتصادية اهتماما خاصا لدور التطور التقنى فى التنمية.

وفى الجزء الثالث من مبحثنا، نقدم المسائل المتعلقة بالعلاقة المعقدة بين التقدم التقنى وفرص العمل وذلك فيما يتعلق بالبطالة وتعديل هياكل العمالة.

وأخيرا نختتم بالسياسات العامة فى مجال البحث والابتكار ونسوق كمثال سياسة الابتكار الأوروبية الحالية والتوصيات لصالح تغيير توجه الأعمال السياسية بغية تجهيز الثورة الصناعية الثالثة.

التقدم التقنى والابتكار والنمو الاقتصادى:

كما رأينا يعد النمو الاقتصادى ظاهرة قديمة.

وتكتسب أعمال أ. ماديسون[٢] أهمية خاصة لتقديمها تحليلا عن النمو العالمى خلال فترة طويلة. ويظهر الكاتب أن النمو العالمى قد شهد انتشارا كبيرا اعتبارا من ١٨٢٠ (جدول ١).

	إجمالى الناتج المحلى بمليار دولار ١٩٩٠	إجمالى الناتج المحلى للفرد بالدولار ١٩٩٠	السكان (بالمليون)
١٨٢٠	٦٩٥	٦٥١	١٠٦٨
١٩٩٢	٢٧٩٩٥	٥١٤٥	٥٤٤١
تفاوت ١٨٢٠/١٩٩٢	٤٠	٨	٥

المصدر: كتاب ماديسون.

جدول ١: النمو العالمى بين ١٨٢٠ – ١٩٩٢.

(٢) Maddison (A). l'économie mondiale 1820 – 1992. Paris – OCDE, 1995.

ونستخلص من الجدول السابق أن إجمالى الناتج المحلى قد تضاعف أربعين مرة خلال مائة وستين عاما، بينما بلغ إجمالى الناتج المحلى للفرد عام ١٩٩٢ ثمانية أمثال ما كان عليه عام ١٨٢٠ وأن عدد سكان العالم قد زاد مما يقرب من مليار إلى خمسة مليارات نسمة ونصف مليار. وقد قادت هذه الملاحظات العامة المؤلف إلى تحليل التطور الذى سجلته أوروبا الغربية. ومن ثم يتسنى لنا استخلاص أن الابتكار والتقدم التقنى يؤثران بصورة كبيرة على النمو اعتبارا من النصف الثانى للقرن التاسع عشر.

اتجاهات نمو الإنتاجية فى الدول المتقدمة:

وقبل أن نعطى نبذة عن تطور الإنتاجية التى تم رصدها فى الدول المتقدمة منذ أكثر من قرن، يبدو لنا لزاما تقديم عدد من التعريفات عن مفهوم الإنتاجية. ففى القرن الثامن عشر كان الفيزيوقراطيون[٣] يستخدمون بالفعل لفظ الإنتاجية لوصف ملكة الإنتاج، وفى القرن العشرين عرف رجال الاقتصاد الإنتاجية بوصفها نسبة يمكن قياسها بين الإنتاج والعوامل اللازمة له. ويتطلب الإنتاج عاملين: رأس المال والعمل. والمفهوم الأكثر استخداما للإنتاجية هو الذى يتعلق بعامل العمل، إذ يعتبر كبار الاقتصاديين – مثل كينز Keynes أو ماركس Marx – العمل العنصر الوحيد المباشر للإنتاج. ومن ثم تعرف إنتاجية العمل بوصفها النسبة بين حجم الإنتاج وحجم العمل اللازم لتحقيقه.

وعند تحليلنا لإنتاجية العمل أيضا على فترة طويلة، يتسنى لنا استخلاص تحسن ملموس لإنتاجية العمل فى معظم الدول الأوروبية فى المرحلة الثانية للتحليل. ويعد التقدم التقنى تفسيرا لهذا التحسن.

---

(٣) الفيزيوقراطية: مذهب الاقتصاديين الذين يعتبرون الزراعة مصدر الثروة الوحيد. (المترجمة)

	١٨٧٠ – ١٩١٣	١٩١٣ – ١٩٥٠
ألمانيا	١,٩	١,١
بلجيكا	١,٢	١,٤
فرنسا	١,٨	٢
إيطاليا	١,٢	١,٨
هولندا	١,٢	١,٧
السويد	٢,٣	٢,٨
المملكة المتحدة	١,٢	١,٦

مصدر: ماديسون (أ).[٤]

جدول ٢: نسبة نمو الإنتاجية (إجمالى الناتج المحلى بالنسبة للفرد فى الساعة) فى دول أوربا الرئيسية.

تباطؤ الإنتاجية وعلاقته بالتطور التقنى: لغز سولو Solow:

والحق أنه اعتبارا من الصدمة البترولية الأولى (١٩٧٣) وحتى فترة قريبة، تباطأ نمو الإنتاجية فى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، وحدث هذا التباطؤ خلال فترة إسراع التطور التقنى بفضل تطور تكنولوجيا المعلومات وانتشارها، وتم إطلاق اسم "لغز سولو Solow" على المزج بين التقدم التقنى السريع وتباطؤ الإنتاجية.

وتتمثل إحدى تفسيرات هذا اللغز فى فترات التواؤم المقترنة بتعلم التكنولوجيات الحديثة.

(٤) Maddison (A.), "Les Phases du développement Capitaliste", Economica, 1981.

هل يفسر التقدم التقنى الفارق بين نسب النمو؟

أثارت التنمية الاقتصادية القوية والمستمرة التى حدثت بعد الحرب ظهور سلسلة من الأعمال التجريبية التى تسعى إلى الاستدلال على مختلف العوامل المفسرة للنمو الشامل ومساهمتها النسبية فى هذا النمو. وكانت الأعمال التجريبية تهدف أساسا إلى عزل التقدم التقنى عن العناصر الأخرى. وفى الخمسينيات أجريت سلسلة من الأبحاث من بينها مقال د. سولو[٥] (١٩٥٧) الشهير. ويذكر سولو: "أن نسبة نمو المنتج الكلى تفسر عن طريق إجمالى نسب نمو العوامل - رأسمال وعمل - المرجحة بفضل نصيبها فى المنتج، وكذلك عن طريق متبق يلخص أثر التقدم التقنى الذى يتسم هو نفسه بالاستقلال عن تطور حجم هذه العوامل".

وللتحقق بطريقة تجريبية، يؤكد سولو أن التقدم التقنى يفسر نسبة نمو تتراوح من ١: ٢% فى الولايات المتحدة فى النصف الأول من القرن العشرين، أى أكثر من ٥٠% من نسبة النمو الإجمالى.

العلاقات الجديدة بين التقدم التقنى والتنمية:

الثورة الصناعية الثالثة فى الولايات المتحدة:

تفضى معاينة موقف الاقتصاد الأمريكى إلى موقف شبه إجماعى: فمنذ ما يقرب من عشر سنوات، وحالة الاقتصاد الأمريكى فى ازدهار رائع. وقد بدأ الحديث عن قلة الأيدى العاملة بيد أن المرتبات لا تتفاقم مع ذلك، ومكاسب الإنتاجية تتبع نمو إجمالى الناتج المحلى.

---

(٥) Solow (R), "Technical change and The Aggregate Production Function", Review of Economics and Statistics, no. 39, p. 312 – 320, 1957.

هل يقف الاقتصاد الأمريكى فى مرحلة جديدة للنمو المستدام تولدها التكنولوجيات الجديدة؟ يؤكد المدافعون عن نظرية "الاقتصاد الجديد new economy" الأمريكى على دور التكنولوجيات الجديدة فى الثورة الصناعية الثالثة، ويؤكدون أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف تقلب الهياكل الاقتصادية خلال الألفية القادمة رأسا على عقب، كما حدث فى القرن الثامن عشر مع آلة البخار.

وتقوم حجتهم الأساسية على أن الابتكار يسمح بتحقيق مكاسب إنتاجية ومن ثم بتحقيق التنمية. وقد يسمح الانتشار المكثف للتكنولوجيات الجديدة بزيادة الابتكارات الثانوية ويؤدى إلى زيادة المكاسب الإنتاجية، وقد تشجع هذه المكاسب فى الإنتاجية بدورها تنمية مستدامة دون تضخم. وتقوم نظرية الخبراء الاقتصاديين تلك على الملاحظات الإحصائية للاقتصاد الأمريكى فى مجال نسب النمو والعمل.

وبصورة أكثر دقة، ترتكز الثورة الصناعية على تكنولوجيا المعلومات وبصفة خاصة على تطبيق الابتكارات التى ظهرت فى مجالات معالجة المعلومات.

وفى الفترة ما بين ١٩٨٥ و١٩٩٧، خلقت الولايات المتحدة ٢٢ مليون فرصة عمل. وتزامنت هذه الفترة مع الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، كما تزامنت مع إعادة التنظيم المذهل للشركات الأمريكية. وأصبحت الولايات المتحدة مرجعية بالنسبة للدول الصناعية الكبرى فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية ولاسيما فى مجال السياسة العلمية والتكنولوجية. ويعد الابتكار دون جدال فى قلب الحوار عن "الاقتصاد الجديد" الأمريكى.

التقدم التقنى والثورة الصناعية:

التحليل بأسلوب أنظمة التقنية:

تعتمد الرؤية هنا على إظهار أنه من خلال التاريخ، تم ملاحظة الكثير من فترات التوقف فى إيقاعات التنمية الاقتصادية، وجاءت هذه التوقفات خلال فترات

الابتكار المكثفة. وسوف نسعى من ثم إلى فهم سبب ارتباط هذه التوقفات – الثورات الصناعية – ارتباطا مباشرا بالنهضة الاقتصادية والابتكار.

وخلال الزمن استطعنا ملاحظة أن الابتكارات ظهرت بطريقة متقطعة وأن فترات التنمية جاءت بعد فترات كساد. ومن هنا نستطيع فهم وجود علاقة سببية محتملة بين عدم استمرارية الابتكار والتوقفات الملاحظة فى التنمية. ولفهم هذه العلاقة يتم استخدام طريقة تحليل الأنظمة التقنية.

وتتمثل هذه الطريقة فى ملاحظة كيفية تنظيم مختلف التقنيات فيما بينها لتكون هيكلا، وكيفية تطور هذا الهيكل مع الوقت تحت تأثير الابتكار.

ولنأخذ الثورة الصناعية الأولى كمثال. ففى القرن الثامن عشر كانت البنية التحتية مقامة وجاهزة لاستقبال نهضة تقنية ولاسيما فى فرنسا وبريطانيا. ويظهر التاريخ أن نقطة الانطلاق كانت من بريطانيا. وكان هذا البلد هو الوحيد الذى قدم مجموعة من العناصر المهيأة. فكان رأس المال متوفرا فيه أكثر من أى بلد آخر كما شهدت الزراعة فيه تطورات مهمة اعتبارا من القرن الثامن عشر. وتم استبدال نظام الحقول – الثلاثة – (زراعة فى الربيع والخريف وفترة استراحة الأرض) بخيار زراعة الحبوب الغذائية واللفت والنفل، وأدى هذا التغيير فى أسلوب زراعة الأرض إلى زيادة عائد الأرض وسمح بزيادة الإنتاج الغذائى. ومن جهة أخرى – وهو أمر أساسى – حرر هذا التغيير عددا كبيرا من العمال وجعلهم فى متناول الصناعات الناشئة بصورة متوازية. وشهدت نهاية القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر توالى ظهور العديد من الاكتشافات التقنية.

وتعد آلة البخار رمزا لأول نظام تقنى لنهاية القرن الثامن عشر. ويرى مانتو Mantoux أن آلة البخار لا تتعدى كونها مضخة، فهى تقوم على تقنية بسيطة، ومع ذلك فقد مثلت الحدث الأعظم والقاطع للمرحلة الأخيرة للثورة

الصناعية الأولى. وسمحت آلة البخار بإضفاء القيمة على التقنيات والآليات المحدودة حتى ذلك الحين، إذ يسمح استخدامها فى المناجم بنقل الفحم إلى أى مكان بسعر معتدل. ونشأ نظام تقنى يقوم على ماكينة البخار وأتمته شبكة النسيج وتطوير الزراعة.

ماهية الابتكار:

ولنختتم بتعريف الابتكار، فعادة ما يستخدم لفظا الاختراع والابتكار فى الأدب الاقتصادى بمعنى واحد، ولكن حتى يتسنى فهم الدور الذى يضطلع به نشاط الابتكار فى التنمية، يتعين إثبات ما يميز المفهومين بطريقة جلية.

تنتج الاختراعات من مسيرة اقتصادية عقلانية وتفضى إلى اكتشافات توجه لعرضها فى سوق بغية الابتكار أولا ثم نشر هذه الابتكارات ثانيا.

والابتكار هو قرار استغلال اختراع وخلق استثمار بالمعنى الواسع، والابتكار هو مزيج من أنشطة مختلفة تتراوح بين البحث والتطوير مرورا بالاختراع ثم الاستثمار لتصب فى السوق.(٦)

التجديد فى الفكر الاقتصادى:

إذا كان من الثابت فى تاريخ الفكر الاقتصادى أن مجموعة صغيرة من الاقتصاديين عكفت على المسألة التى نطرحها، فمع ذلك يمكننا الحديث بسرعة عن بعض الاستثناءات المعروفة والتى يمثلها آدم سميث ودافيد ريكاردو وكارل

(٦) Richard (F), Recherche, invention et innovation. Paris – La Découverte, 1994.

ماركس وبصورة أقرب لنا جوزيف شمبيتر Joseph Schumpeter الذين يشكلون مرجعية فى هذا الموضوع.

الرواد الأوائل: آدم سميث ودافيد ريكاردو:

يعد تعريف التقدم التقنى بوصفه محددا للتنمية الاقتصادية تعريفا قديما.

آدم سميث:

يؤكد آدم سميث فى الفصول الثلاثة الأولى لكتابة "ثروة الأمـم"(٧) أن الآلات المقترنة بتقسيم العمل وحرية التجارة تعد عوامل النمو المطرد للإنتاجيـة والعمـل وانخفاض الأسعار ومن ثم تحسين الرفاهية. وحتى وإن كانـت أسـباب الابتكـار خارجية، فإن نوعية العمل وأساليب تخصيص الموارد وتقسيم العمـل تتخـذ هنـا طابعا داخليا. وإذا كان آدم سميث لا يميز التقسيم التقنى والتقسيم الاجتماعى بـين الصناعات، فقد كان له الفضل فى اقتراح رسـم تخطيطـى لمحـددات الابتكـار التكنولوجى: "الذى يعد نتاج مهارة العمال وعمل العلماء أو المنظرين". وفى بنـاء سميث "يعد التبادل والفائدة التى يمكن أن تنشأ منه الحافزين اللذين يدفعان المقـاول إلى تطوير تقسيم العمل والتخصص، ومن ثم التقدم التقنى".(٨) ويظهـر أن تقسـيم العمل يسمح بزيادة فاعلية الإنتاج ولذلك فهو يقترح أنه كلما تم تنفيذ الإنتاج علـى نطاق واسع، كلما كانت أساليب الإنتاج أكثر فاعلية بفضـل التخصـص المتزايـد الدقة. ويعد مصنع الدبابيس الذى يقدمه آدم سميث نموذجا غير عادى للتخصـص

---

(٧) Smith (A). Essais sur la nature et les causes de la richesse des nations (1786), Paris, Gallimard, 1976

(٨) Le Bas (C. H.), "L'économie de l'innovation", Economica, 1995.

فى الأعمال عن طريق تقسيم العمل. وكما يؤكد المؤلف تأتى زيادة إنتاجية العمل من ثلاثة عوامل هى:

- تحسين كفاءة العاملين عندما يركزون فى عمل واحد.
- اقتصاد الوقت المرتبط بعدم الانتقال من عمل إلى آخر.
- الحافز الناتج عن اختراع آلات لاختصار العمل.

ويظهر كيف يمكن لهذه العوامل الثلاثة زيادة كمية الدبابيس التى ينتجها الفرد إلى ٢٤٠ مثلا.

مقاربة كارل ماركس:

يمكن اعتبار تحليل التقدم التقنى عند كارل ماركس كنقطة بداية لكل تحليل جاد للتكنولوجيا وآثارها. ولن يتسنى لنا فى هذا السياق تكرار كل التحليل الماركسى للتقدم التقنى، ولكننا سنكتفى فى هذا السياق بتقديم عناصره الأساسية. والنقطة الأولى هى اعتبار التكنولوجيا العنصر المركزى فى تطور المجتمعات. ولإيضاح هذه الفكرة، يذكر ماركس أن "الآلة فى زمن الثورة الصناعية تحل محل العامل وأدواته. وهذا هو السبب فى إحلال محرك محل الإنسان بوصفه أيضا قوة محركة".[٩] والنقطة الثانية تتعلق بالربط بين الابتكار والعمل مع اعتبار علاقة الصراع بين رأس المال والعمل.

وبالنسبة لماركس، يعد ظهور الصناعة الكبيرة نتيجة لتطور الآلية التى تعتمد على تطبيق تكنولوجى للعلوم الطبيعية. ونتيجة لذلك يرى المؤلف أن الصناعة الكبيرة أصبحت محرك التقدم التكنولوجى وتطبيق العلم على الإنتاج.[١٠]

---

(٩) Lorenzi (J. – H.) et Bourles (J.), "le choc du progès technique", Economica, 1995.

(١٠) Marx (K), Fondements de la critique de l'économie politique (1857 – 58), Paris Anthropos (Tome II), 1969.

وفى الكتاب الثالث من رأس المال Capital، يؤكد ماركس علـــى نتيجتـــين للابتكار أولاهما تتعلق بتأثير الابتكارات على خفض تكاليف العناصر الثابتة فـــى رأس المال والثانية تتعلق بدور الابتكارات فى اقتصاد رأس المال المتداول. وفـــى الحال الأولى يؤكد ماركس على إمكانية خفض الابتكارات فى فترة الإنتاج ومن ثم زيادة الأرباح وخفض مخزون السلع الذى يجب إمساكه عند مستوى معـــين مـــن الإنتاج.

وبما أن الابتكار يزيد القيمة المضافة مع بقائه دائما نوعا من توفير العمـــل Labour saving فمن ثم تزيد نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المـــال المتغيـــر. ويذكر ماركس أن الهدف الأساسى من الرأسمالية يكمن فى قيمة التبادل وزيادتهـــا المستمرة، إذ يتضمن التقدم التقنى وخصائص أساليب الإنتاج الرأســمالية خفضـــا لاستخدام قوة العمل وظهور البطالة وبعد ذلك الأزمة.

شمبيتر Schumpeter أسس اقتصاد الابتكار:

ينطلق تحليل شمبيتر فى كتابه الشهير "رأسمالية واشـــتراكية وديمقراطيـــة Capitalism, Socialism and Democracy" من تقليـــد مـــأخوذ عـــن ســـميث: "فالنشاط الاقتصادى محكوم بالعملية الرأسمالية" المولدة للعادات الفكرية التى تنـــتج الابتكارات. ومع ذلك يتميز تحليل شمبيتر بطريقة أساسية عـــن بـــاقى التحلـــيلات بتناول يختص بالانقطاعات وعدم الاستمرارية، يضطلع فيه التقدم التقنـــى بـــدور محرك التاريخ الذى يخدمه عامل اقتصادى استثنائى: المقاول. ويرى شـــمبيتر أن الابتكار وهو العامل الأساسى للإنقطاعات قد نشأ بصورة أساسية من الإنتاج وليس تحت ضغط المستهلكين. ويمكن للابتكار أن يأخذ أشكالا خمسة: السلعة الجديـــدة، وأسلوب الإنتاج الجديد، والمنفذ الجديد، والمصدر الجديد للمواد الخـــام أو الســـلع الوسيطة وتحقيق تنظيم جديد مثل خلق احتكار.

ويرى شمبيتر أن الابتكار يقع فى قلب الديناميكية التاريخية وذلك عن طريق تدخل عامل مركزى جديد. ويضطلع المقاول بهذا الدور الفاصل، فالمقـــاول هـــو المبتكر إذ ينفذ توليفة جديدة من المنتجات أو العوامل. وتزيد نسب التطور بفضـــل سلوك بعض المقاولين الذين يدينون – بواسطة ابتكاراتهم – النظام القائم متحملـــين فى ذلك مخاطر الفشل بما أنهم يعملون فى عالم ملىء بالتقلبات.

ولا يتقدم النشاط الاقتصادى بصورة منتظمة ولكن تتناوبه مراحل الازدهار والانحسار، كما تتخللها فترات أقصر من الأزمات والانتعاش. ومن ثـــم يصـــاب إيقاع التقدم التقنى بتوقفات تشكل أصل الأزمات فى عمل النظام. ويقول شمبيتر إن هذا التقسيم غير المتساوى فى الوقت إنما يرجع إلى عدم استقلالية الابتكارات فيما بينها وإلى تحليل علاقاتها وفقا للأثر الذى يقدمه ابتكار كبير، عن طريق انتشـــاره وعن طريق النموذج الذى يقدمه هذا الابتكار للفروع الأخرى.

الابتكار بوصفه نتاجا لآليات السوق:

تنبثق النظرية الكلاسيكية الجديدة للتنمية بطريقة مباشرة من نموذج ســـولو Solow وتقدم التقدم التقنى بوصفه عاملا ثابتا، يتمثل فى نسبة معينة يتم تحديـــدها خارج نموذج النمو وهذا هو السبب فى اتخاذها طابعا خارجيا.

ويتم تبرير التناول الكلاسيكى الجديد للتقدم التقنى الخارجى بحجتين:(١١)

- يعتمد التقدم التقنى على قوانين الطبيعة لا على قوانين الاقتصاد.
- يدخل البحث ضمن اختصاص الحكومات ويستجيب للمعايير غير الاقتصـــادية (الدفاع عن السلطة) ويستفيد الاقتصاد من آثار هذا الجهد الذى لا يحدده.

---

(١١) Guellec (D.), Economie de l'innovation, Paris, Repères, 1999.

وإذا كان النموذج الكلاسيكى الجديد قد تم إدانته بوصفه شديد البساطة، فيرجع له الفضل فى استخدامه كأساس لتقسيم مصادر النمو فى إنتاجية العمل ورأس المال والإنتاجية التامة للعوامل، كما يولد عددا من الأعمال التجريبية التى تسعى إلى قيام إسهام التقدم التقنى فى التنمية الاقتصادية.

وحتى يومنا هذا، فقد تم اعتبار التقدم التقنى بوصفه عنصرا خارجيا، ولم يتم تناول مسألة إيقاعه. ولقد قدم البحث عن النماذج التى يبقى فيها جزء من التقدم التقنى داخليا أول إجابة اقتصادية كلية تدخل فى الإطار التقليدى.

التقدم التقنى والعمالة:

العلاقة المثيرة للجدل بين التقدم التقنى والعمالة:

غالبا ما يتم الإشارة إلى التكنولوجيا بوصفها قوة مدمرة للعمالة، وتمثل "النظرية التكنولوجية للبطالة" الأساس الاقتصادى لهذه النظرية. وترجع هذه النظرية إلى ريكاردو. فقد أكد هذا الأخير فى الواقع على أن الزيادة فى الإنتاجية التى تنشأ من التقدم التقنى تخفض فرص العمل المتاحة.

أما ألفريد سوفى(١٢) Alfred Sauvy فيقول: "المؤكد أن الآلة تقضى على فرص العمل، بما أن هذا هو هدفها الأساسى نفسه". وصاغ المؤلف – الواعى بالنتائج المباشرة للابتكار فى قطاع ما على فرص العمل – نظرية باسم "الصب déversement". والسؤال الذى يطرحه يدور حول نقل استخدام إضافى قوة الشراء الناتجة عن خفض التكاليف فى القطاع المبتكر إذ كى نحافظ على العمل فى هذا القطاع، يتعين أن تكون هناك مرونة كبيرة للطلب إزاء السعر، أى أن المنتجات يجب أن تكون جديدة "إلى حد ما". وبما أن هذا لا يكفى بصفة عامة

---

(١٢) Sauvy (A). La Machine et le chômage. Pairs. Dunod. 1980.

لإلغاء انخفاض فرص العمل الأصلية، فيتعين البحث عن وظائف في قطاعات أخرى حيث توجه نحوها هذه القدرة الشرائية الإضافية. ويلاحظ بالفعل أن انخفاض سعر منتج يزيد من القدرة الشرائية للمرتب والذى يمكن فى هذه الحالة تخصيصه لشراء منتجات أخرى. ومع ذلك لا يستطيع سوفى تأكيد أن هذه الآلية الخاصة "بالصب" ستسمح للنظام باسترداد توازنه فيما يتعلق بفرص العمل.

ابتكار واقتصاد جديد: التقدم التقنى وتعديل تنظيم العمل:

إذا كان من الصعوبة بمكان استخلاص مدى قدرة التقدم التقنى على خلق فرص العمل أو على العكس القضاء عليها، فيوجد على الأقل حل توفيقى: فالتقدم التقنى يعدل هيكل العمل بصورة مستديمة.

وهناك إثبات حالة يفرض نفسه: إذا كانت التكنولوجيات الجديدة تقضى على فرص العمل فى بعض قطاعات النشاط، ولاسيما أن قطاع العمل يحتاج تأهيلا كبيرا، فهى تخلق فرصا أخرى تحتاج مؤهلات أخرى، فالتغير التقنى لا يقضى على فرص العمل ولكنه يعدل العلاقات بين الإنسان والعمل. ويعد تحول التنظيم الاجتماعى للعمل وتكييف الأيدى العاملة أحد الشروط المهمة لنجاح نشر التكنولوجيات الجديدة، ويمكننا بالفعل استخلاص أنه فى ظل اقتصاد عالمى يقوم بطريقة متزايدة على المعرفة، فإن العمل الذى لا يتطلب مؤهلات يترك مكانه لأعمال تتطلب مستوى عاليا من التأهيل.

ويسمح تحليل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(١٣) بالتأكيد على أن خلق فرص العمل فى الدول الأعضاء سواء فى الصناعة أو الخدمات يميل إلى تفضيل العمل المؤهل استجابة للتغيرات التقنية الكبرى.

---

(١٣) OCDE (1996), op. cit.

ويتسنى لنا كذلك استخلاص، أنه فى مجال العمليات الخاصة بتحويل الخامات إلى مصنوعات، فإن الصناعات التى تستخدم التكنولوجيا العالية تخلق فرص عمل كبيرة تحتاج أساسا إلى تأهيل، بينما لا تخلق الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة فرص عمل وتسجل الصناعات ذات التكنولوجيا الضعيفة تقلصا واضحا فى فرص العمل. وتتطلب الصناعات الجديدة المتطورة بفضل التكنولوجيات الجديدة نسب استثمار جد عالية فى مجال البحث والتنمية (R & D) بيد أنها تشهد أيضا أعلى نسب نمو وخلق لفرص العمل.

وتعد سياسة الابتكار فى يومنا هذا الوسيلة الأساسية لتدخل المجموعة الأوروبية وتجد اللجنة الأوروبية مصدر إلهامها الأساسى فى الابتكار ومن ثم فيما نطلق عليه النموذج التقنى – الاقتصادى الجديد لاقتصاد المعرفة.

وفى الواقع، إن السياسة الأوروبية للبحث والتنمية لم تنجح فى بلوغ غاياتها فيما يتعلق بتشجيع أنشطة الابتكار، ولم تنجح فى حشد الأموال اللازمة أو تشجيع فرص التعاون الصناعى.

إن النقد الأساسى لسياسة البحث والتنمية الأوروبية يتعلق بعدم كفاية الموارد المالية التى تظهر فى صورة قيمة المصروفات الأوروبية للبحث والتنمية، فالموازنة المخصصة للبحث والتنمية لاتصل إلا إلى ١,٩% من إجمالى الناتج المحلى الأوروبى، بينما تخصص له الولايات المتحدة واليابان على التوالى ٢,٥%، ٢,٦% من إجمالى ناتجهما المحلى.

وبعيدا عن إعادة توجيه الائتمانات نحو القطاعات الأكثر تطورا، يتعين قبل كل شيء وضع نظام أوروبى للبحث. ومما لا شك فيه أنه إذا كانت الرغبة تتجه فى هذا النحو، فالجهد المالى يتعين أن يرتكز على مثيله فى الولايات المتحدة.

سوق ومنافسة[١٤]

بقلم أدمون ألفانديرى

Edmond ALPHANDÉRY

ترجمة: د. أمل الصبان

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

شحذ موضوع "السوق" و"المنافسة" عقول أكبر الاقتصاديين اعتبارا من آدم سميث Adam Smith ومن بعده ريكاردو Ricardo وكورنو Cournot، وفالراس Walras، وباريتو Pareto .. وفى الحقبة المعاصرة يتعين بصفة خاصة ذكر أسماء الاقتصاديين الذين حصلوا على جائزة نوبل مثل ج. ستيجلر G. Stigler، م. فريدمان M. Friedman، ج. دوبرو G. Debreu، وم. آليه M. Allais، ور. كواز R. Coase، وجى هيكس J. Hicks .. فهم يشكلون جميعا فرعا من الاقتصاد يتم تعليمه تحت مسمى الاقتصاد الجزئى، ومن العجلة محاولة تناول هذا الفرع فى مقالة واحدة، وبالإضافة إلى ذلك فإن الموضوع يخضع طواعية للحوار السياسى. فالواقع أن الأسواق فى مركز حركة مجتمعاتنا. فهى تضع الشروط لإنتاج السلع والخدمات وكذلك لاستهلاكها، وتقسيم الدخول، والتبادلات الاقتصادية. كما تشكل الأسواق ظروف حياة الناس وتضطلع بدور فاصل فى تنظيمنا الاجتماعى. فما الغريب إذن فى أن يحدد الرجال والنساء مواقفهم السياسية بناء على حكمهم على اقتصاد السوق؟.

ولمحاولة تجنب المأزق الذى يتسبب فيه علاج مثل هذه المسألة الحساسة بصورة لا يمكن تفاديها، سننطلق من التمييز الشهير الذى وضعه جى. ن. كينز J.

---

(١٤)نص المحاضرة رقم ١١٨ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٠٠.

N. Keynes – والد كينز الكبير– بين الاقتصاد الإيجابى (والذى فيما يتعلق بموضوعنا يتناول الوصف التحليلى لمواقف الوحدات المحاسبية الاقتصادية وتداخلها فى الأسواق)، والاقتصاد المعيارى (أى الاستخدام الممكن لكل شخص لهذه "الأداة" ليكون حكمه الخاص على طريقة عمل اقتصاد السوق) والفن – أى كما يسلك المهنى وهو يستخدم هذه الأداة القوية والتى تتمثل فى آليات الأسعار لفهم الظواهر الاقتصادية الحقيقية والمساعدة من ثم فى اتخاذ القرار.

كيف تعمل الأسواق: تدريب على اقتصاد إيجابى:

السوق بوصفها نقطة لقاء بين المشترين والبائعين لنفس السلعة.

هناك العديد من الأسواق المختلفة: بدءا بسوق ميدان القرية وحتى السوق المفترضة عن طريق الإنترنت مرورا بأسواق المواد الأولية أو المنتجات المالية. ويتم تحليل ظاهرة العولمة التى نعاصرها بوصفها اتساعا جغرافيا للأسواق سواء للبائعين الذين زاد عددهم بحثا عن العملاء عبر العالم، أو للمشترين (ولاسيما عبر الإنترنت).

وبغية تحليل الأسواق استخدم الاقتصاديون اعتبارا من آدم سميث وسائل وأساليب تقوم على تحليل موقف العناصر "الرشيدة" (إذ يتم تعريف الرشاد بأنه حماية مصالح الإنسان الخاصة).

وفى سوق بعينها، هناك بطبيعة الحال وكلاء يقدمون المنتج وآخرون يطلبونه. ويتم بلوغ السعر "المتوازن" عندما يتساوى العرض (الكمية المعروضة بهذا السعر) مع الطلب (الكمية المطلوبة بهذا السعر).

والمؤكد أنه ليس هناك ما يمنع أن يتم تبادل السلع "خارج السوق" عن طريق اتفاق بين المشترى والبائع، بسعر متفق عليه بينهما. ولكن إذا ما أدخلت السوق التنافس، فنحن لا نرى السبب فى أن يحرم المشترى "الرشيد" نفسه من

إمكانية شراء نفس السلعة بسعر أقل من مورد آخر، بما أن القيمة التى سيوفرها يستطيع أن يستخدمها هو نفسه بطرق أخرى. أما البائع الذى يخضع "لسعر السوق"، فهو يملك أيضا الضمان بأنه لا يبيع بسعر أقل من سعر السوق بالنسبة للتبادل "خارج السوق"، بمعنى أنه لا يحقق خسارة بالنسبة لما كان يمكن أن يحصل عليه إذا ما باع سلعته لمشتر آخر. إن العناصر التى تؤثر على السوق تتسم "بالعقلانية"، وتكافئها السوق حيث تسمح لمن كان من شأنه قبول الشراء بسعر أعلى من سعر السوق بتحقيق فائض (وهو ما نطلق عليه فائض المستهلك) وكما تسمح للبائع الذى كان من شأنه قبول البيع بسعر أقل من سعر السوق بتحقيق فائض أيضا (وهو فائض المنتج).

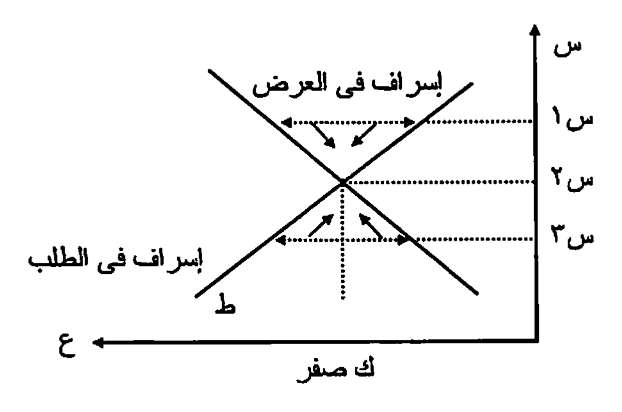
ولنعد الآن إلى تكوين السعر فى سوق السلعة.

التوازن:

الطلب (الكمية المطلوبة) هو منحنى تنازلى بالنسبة للسعر. وهذا يعنى أنه عندما يرتفع السعر تقل الكميات المطلوبة.

أما العرض (الكمية المعروضة) فهو منحنى تصاعدى بصفة عامة: إذ تزيد الكمية المطروحة من السلعة عند زيادة سعرها.

وعند تقاطع هذين المنحنيين، تساوى الكمية الإجمالية المطلوبة بهذا السعر الكمية المطروحة كاملة.



شكل ١

والسعر الذى يتشكل عند تقاطع العرض والطلب يتمتع بموقف "توازن ثابت"، لأنه إذا سعى منتجون لسبب أو لآخر لبيع سعر س١ > س صفر سنجد في هذه الحالة أن كمية العرض أكبر من كمية الطلب (إذن سيكون هناك إسراف فى العرض)، ويعود السعر بطريقة تلقائية إلى موقف التوازن الأول، والعكس صحيح إذا ما قل السعر عن سعر السوق (ففى هذه الحالة يكون الأمر متعلقا بإسراف فى الطلب).

وشكلت منحنيات العرض والطلب بصورة بديهية مادة لدراسات متأنية قام بها المتخصصون فى مجال الاقتصاد.

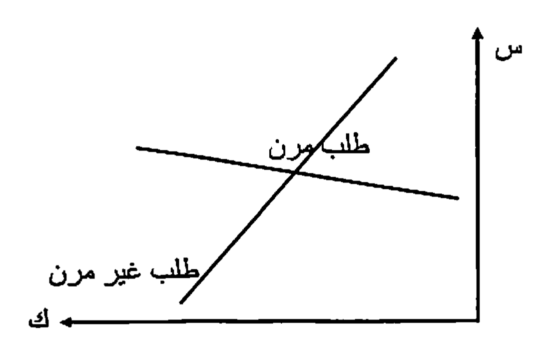
منحنى الطلب:

تشكل الكمية المطلوبة من سلعة ما خلال فترة بعينها بسعر معين مجمل الكميات التى يحتاجها كل من يهتم بشراء هذه السلعة من السوق. وتشكل من ثم منحنيا نظريا (ويطلق خبراء الاقتصاد عليها منحنى الكميات التقديرية): فهى تبنى

بناء على أساس تساؤل ما الكمية التى يطلبها كل عميل عند كل مستوى سعرى؟ وهناك ملحوظتان يتعين الإشارة إليهما:

بداية، تتسم كل منحنيات الطلب بالتنازلية، ولم نجد أى استثناء فى هذا المجال. والمؤكد أنه يتعين ملاحظة أن منحنيات الطلب تتضمن متغيرا واحدا وهو سعر السلعة، وكل العوامل التى يمكن أن تؤثر بعد ذلك على الطلب (مثل عائد العميل، وأسعار السلع الأخرى إلخ) يمكن اعتبارها وسيطا أو معيارا ثابتا (إنها شروط بقاء الأشياء الأخرى على حالها Ceteris paribus).

وبعد ذلك، نجد أن انحدار المنحنى يشكل عنصرا مهما إذ يعبر عن المرونة. وهكذا فإن الطلب على سلعة قليلة المرونة لا يتأثر بتذبذبات السعر (شكل ٢).



شكل ٢

منحنى العرض:

يتم بناء منحنى العرض بنفس الطريقة وذلك بجمع مواقف الشركات على منحنى يعبر أيضا عن مرونة العرض بالنسبة للسعر (شكل ٣).



شكل ٣

أما بالنسبة لموقف الشركات الذى يفسر كمية السلعة التى تقدمها كل منها بهذا السعر فهو يقوم على "تحقيق الحد الأقصى" من الأرباح التى تتوقعها الشركة عند كل مستوى من مستويات السعر ولكن لماذا نأخذ بهذا المعيار؟ لأن اقتصاد السوق يقوم بشكل أساسى على إتاحة الفرصة للناس للاستثمار فى الأنشطة الأكثر جلبا للربح بالنسبة لهم. واعتبارا من اللحظة التى يختارون فيها إنتاج سلعة بعينها، فهم يسعون إلى تحقيق أكبر فائدة من ذلك.

وعندما يتعلق الأمر بتحديد مستوى الكميات المعروضة بسعر معين، فإن نظرية "تحقيق الحد الأقصى" من الأرباح تقتضى اتخاذ القرار "تأسيسا على الهامش". لماذا؟ ببساطة لما يلى: إذا ما انطلقنا من كمية منتجة (ك) وافترضنا أنه

عند إنتاج وحدة إضافية (أى ك + ١)، فإن المنتج يحقق عائدا إضافيا يبلغ ١٠٠، ولكن هذه الزيادة لا ترفع تكلفة الإنتاج إلا بـ ٧٠، فهو إذن مستفيد من إنتاج هذه الوحدة الإضافية لزيادة ربحه بـ ٣٠ (=١٠٠ – ٧٠). وإذا ما أنتج من جديد وحدة إضافية تبلغ فى مجملها (ك + ٢) وبلغت إيراداته ١٠٠، ولكن وصلت تكلفته الإضافية ١٠٠، فهو من ثم لا يكسب شيئا إضافيا. وفى حالة إنتاج وحدة إضافية (ك + ٣) تنخفض إيراداته الهامشية (أيضا ١٠٠) عن "تكلفته الهامشية" (أى زيادة التكلفة الإجمالية إنتاج (ك + ٣) وإنتاج (ك + ٢)، لتصل إلى ١٢٠ على سبيل المثال)، ويقل إجمالى ربحه بمقدار ٢٠، ولهذا يتعين عليه وقف الإنتاج عند (ك + ٢) أى عندما تتساوى إيراداته الحدية مع تكلفته الحدية.

وهذا الأمر يفترض بطبيعة الحال تكلفة متزايدة أى عائد هامشيا متناقصا: فكلما أنتج وحدة إضافية، اضطر إلى استخدام حصة متزايدة من عناصر الإنتاج، ولاسيما من العمل. ويعد هذا القانون الخاص بالعوائد المتناقصة – والذى يرجع إلى مالتوس Malthus وريكاردو Ricardo – أساس منحنى العرض الذى يلتبس – فى حالات المنافسة – مع منحنى التكلفة الحدية.

ويفتح منحنى العرض الباب لنمطين من الأسئلة:

الأول خاص بأجر عناصر الإنتاج ولاسيما العمل. وقد رأينا لتونا أن هذا الأجر يعتمد بصفة أساسية على موقف الشركات التى تعرض السلعة التى تخدم هذه العناصر فى إنتاجها، وهذا هو دور النظرية التى يطلق عليها "التقسيم" والتى تتعلق بالبحث عن القواعد التى تتحكم – انطلاقا من آليات السوق – فى تكوين الدخول ولاسيما المرتبات. وكان هذا العلم القديم – بما أنه يرجع إلى آدم سميث – موضوعا لنظريات أكبر رجال الاقتصاد مثل ريكاردو Ricardo، وكينز Keynes وهيكس Hicks.

والنمط الثانى من الأسئلة يتعلق بمفهوم "التكلفة"، وعادة ما يفهم غير الاقتصاديين هذا المفهوم بمعنى عكسى، فرجال الاقتصاد ليسوا بمحاسبين، فهم لا يقدرون التكاليف بحساب قيمة "التكاليف التاريخية للإنتاج"، فحساب القيمة بهذه الطريقة يمكن أن يؤدى إلى خيبة أمل خطيرة. إن إنتاج شخصين لنفس السلعة بتكلفة مختلفة لا يعنى أن لهذه السلعة قيمتين مختلفتين، ولنسوق هنا مثالا نموذجيا: إذا ما عزمتم على استثمار مدخراتكم (٢٠٠٠٠٠ فرنك) لتمويل نشاط جديد، فبما أنكم ستقدمون هذا المبلغ فمن البديهى ألا تضمنوه فى هذه "التكاليف التاريخية"، ولكن هذا المبلغ إذا كان موظفا على سبيل المثال بعائد ٥%، لحقق لكم ١٠٠٠٠ فرنك، ويتعين إضافة هذه "التكلفة البديلة" التى تبلغ ١٠٠٠٠ فرنك إلى تكاليف نشاطكم الجديد.

ومن ثم فإن التكلفة الحقيقية لأحد عناصر الإنتاج بالنسبة للاقتصاديين، تتمثل فى تكلفة الفرصة أو التكلفة البديلة، أى الحد الأقصى من القيمة التى يمكن لهذا العنصر إنتاجها فى مكان آخر.

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بالتكاليف: من الذى يتحملها؟ إذا كان الذى يتحملها هو المنتج والبائع، فإننا بصدد التكاليف الخاصة. ولكن تتحمل المجتمعات بعض التكاليف وهى التكاليف الاجتماعية، فالتلوث تكلفة اجتماعية، ومن ثم فنحن نتحدث عن عوامل خارجية سلبية. ولكن على النقيض عندما يؤدى نشاط شركة على سبيل المثال – بفضل الآثار التكنولوجية – إلى تقديم ميزة للمجتمع، فإننا نتحدث عن عوامل خارجية إيجابية. وكيف لنا التعامل مع العوامل الخارجية التى لا يتكفل بها السوق بطريقة تلقائية؟

مختلف أنماط الأسواق المحتملة الوجود:

هناك نموذجان على طرفى نقيض: المنافسة الخالصة والتامة، والاحتكار، وبينهما المنافسة الناقصة.

المنافسة الخالصة والتامة:

إن نموذج المنافسة الخالصة والتامة يقوم على الفرضية التالية: فى السوق المعنية يتعين على كل المشترين وكل البائعين قبول السعر كما هو. فليس لأحد الطرفين التأثير الذى يمكنه منفردا من تعديل السعر.

وعندما تعمل الأسواق بهذه الطريقة، فى إطار التوازن العام الذى وضعه الفرنسى ل. فالراس L. Walras، أى بالأخذ فى الاعتبار تفاعلات كل الأسواق بعضها بالنسبة لبعض، نجد أن العملاء التجاريين سواء كانوا منتجين أو مستهلكين فى وضع يعتبر بصورة إجمالية أحسن وضع بالنسبة لهم فهم فى "الوضع الأمثل".

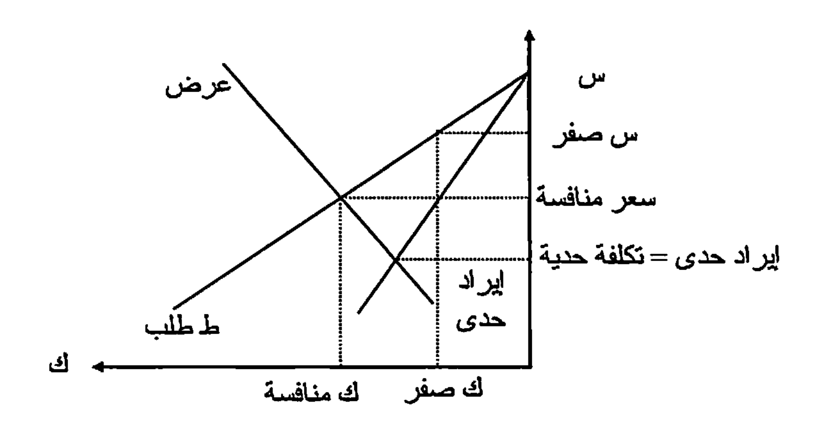
الاحتكار:

يتم تعريف الاحتكار بأنه الوضع الذى يسيطر فيه البائع على الإنتاج ومن ثم على بيع السلعة المعنية.

ويمكن بسهولة إظهار ما إذا كان ممكنا أن يتصرف المحتكر كما يحلو له، فإن المستهلك ينال خدمة أقل عما إذا كانت هذه السلعة من إنتاج شركات فى وضع تنافسى (شكل ٤).

إذ إننا نجد فى هذه الحالة المحتكر - وعلى نقيض المنافسة التامة حيث يتعين على المنتج قبول السعر كما هو - يبيع الكميات المطلوبة بالسعر الذى يحدده

هو نفسه. وإذا ما خفض سعره، فهو يعلم أن الكميات التى سيبيعها سوف تتبع منحنى الطلب. ومن ثم يمكن للمحتكر أن يتصرف كما يحلو له بالنسبة للأسعار والكميات "لتحقيق الحد الأقصى من الربح". وسوف يفعل ذلك إلى الحد الذى تتساوى فيه إيراداته الحدية مع تكلفته الحدية. ولكن منحنى الإيرادات الحدية لا يتطابق مع خط الأسعار الأفقى كما هو الحال بالنسبة للمنافسة. فالأمر يتعلق بمنحنى تنازلى يقع أسفل منحنى الطلب. لماذا؟ لأنه فى حالة المنافسة التامة والخالصة، كان الإيراد الحدى للوحدة الإضافية المنتجة هو سعر السلعة، ولكننا نجده هنا أقل من ذلك، لأن عند إنتاج وحدة إضافية يقوم المحتكر بخفض سعره: إذن فالسعر (ك + ١) وحدة مبيعة يخفض بالقدر نفسه إيراده الحدى. وتقع الكمية المبيعة عند تقاطع منحنى الإيراد الحدى والتكلفة الحدية.



شكل ٤

وبالنسبة لوضع المنافسة التى تأخذ فيها الشركات منحنيات تكلفة حدية تختلط قيمتها مع قيمة المتحكر، يخسر المستهلكون بطريقة مضاعفة: فيتعين عليهم مع المحتكر دفع سعر أعلى والاكتفاء بكمية أقل.

المنافسة الناقصة:

وتتسم بعاملين كبيرين هما: عدد البائعين، وتنويع المنتج المبيع.

وفى الحالة الأولى يتم الحديث عن مجموعة صغيرة من المتحكمين فى سوق المنتج: عدد صغير من الشركات تتقاسم السوق (أحيانا شركتان: ويعرف ذلك باسم الاحتكار الثنائى). وتعمل سوق البترول فى شكل احتكار مجموعة صغيرة من الشركات. وفى هذه الحالة نثبت أن الشركات المقصودة لها مصلحة فى التعاون لتقاسم السوق فيما بينها. ولكن يكون من الصعوبة بمكان الحفاظ على تماسك المجموعة من اللحظة التى يمكن لمنتج الاستفادة من هذا الاتفاق الجماعى بالسعى إلى أن يصبح الوحيد الذى لا يحترمه، مما ينقص معه بالنسبة للآخرين أية فائدة من الحفاظ على اتحاد المنتجين (الكارتل) هذا.

وفى الحالة الثنائية نجد أن فى سوق بعينها تقوم كل شركة ببيع منتج خاص بها ولكن الشركات الأخرى التى تبيع سلع مماثلة تتوجه إلى العملاء أنفسهم، ونجد ذلك فى حالة المنتجات التى تحمل علامات.. إلخ، ففى هذه الحالة تعمل الشركات وفقا لقواعد ترجع بعضها إلى وضع الاحتكار وبعضها الآخر إلى وضع المنافسة.

وعلى المدى الطويل، أى عندما نترك الوقت اللازم لدخول الشركات الجديدة فى السوق (طالما هناك أرباح يمكن تحقيقها)، يمكن عندئذ إثبات أن الكميات المنتجة أقل من التى كان يمكن إنتاجها فى وضع المنافسة التامة. ونجد أنفسنا هنا فى وضع دون الأمثل بالنسبة للمنافسة الخالصة والتامة ولتزودنا بهذه الأدوات لنرى الآن كيفية الاستخدام الأمثل لها.

الاستخدام على المستوى المعيارى:

كلنا يعرف استعارة أبى الاقتصاد السياسى آدم سميث والتى تقول: إن هناك يدا خفية تنتهى إلى أن كل الناس وهم يحاولون تحقيق نفعهم الخاص يصلون - دون أن يكون ذلك هدفهم - إلى الارتقاء بمنفعة المجتمع كله.

والحق أن آلية الأسعار تعد وسيلة رائعة تسمح كل يوم بالقيام بملايين عمليات التجارة، أغلبها دون طوابير انتظار ودون تبذير ودون اعتراض الأطراف المشاركة فى عملية التبادل.

وانتهت هذه السمات الظاهرية للمنافسة بأن جعلت منها مثلا اجتماعيا أعلى أو بالأحرى أيديولوجيا. وهكذا فلا يزال حتى يومنا هذا باسم فضائل المنافسة يتم منع الاتحادات الصناعية ومعاقبة استغلال المناصب المسيطرة وتعقب اتحادات المنتجين وأحيانا تأميم الاحتكارات.

وكان من البديهى أن يكون لهذا النظام مناهضوه على جانبى الساحة السياسية.

فهناك بداية من يعتبرون أن السعى بأية وسيلة لتحقيق المنافسة الخالصة والتامة يلغى الحافز الأساسى لحركية (ديناميكية) الاقتصاد والتى تتمثل فى تحقيق الربح الذى يمكن الحصول عليه بإيجاد منتجات جديدة، وتكنولوجيات جديدة ومن ثم احتلال موقع مسيطر لوقت معين فى سوق بعينها، وبالنسبة لهؤلاء - حسب موقف باسكال سالان(١٥) - فإن قانون المنافسة يجب أن يكتفى بالتصريح لكل شخص بالنفاذ داخل كل الأسواق، وإذا كان يجب أن يكون هناك فوائد عالية فهذا القانون يسمح بتحقيق الربح من منطلق "سيطرة" شركة على السوق، ومن ثم سنجد أن هناك رجالا قادرين على النفاذ داخل هذا السوق. وفى هذا المنظور "الهايكى"

(١٥) Pascal Salin, la Concurrence, Que sais – je?, P U F, 1995.

للمجتمع، فإننا ننتظر من التنظيم الحر للأنشطة الإنسانية تحقيق أكبر قدر من الفاعلية بشرطين: أن يتم احترام حقوق الملكية بطريقة صارمة وإزالة كل المعوقات أمام الحرية الفردية.

بيد أن العدد الأكبر من مناهضى نموذج المنافسة هذا موجودون فى الجانب الآخر من الساحة. وهم يروجون لحجج مختلفة.

هناك بداية نواقص الأسواق[١٦] ويمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات:

- أولا، هناك سلع يطلق عليها "سلع عامة" لا يمنع استخدام مستهلك معين لها استخدامها من قبل باقى المستهلكين. فالخدمة التى يقدمها الدفاع القومى على سبيل المثال تعد "سلعة عامة" ولا يتسنى للسوق بصورة بديهية تقديم هذه الخدمة التى تكفلها الجماعة.

- وتأتى بعد ذلك كل العناصر الخارجية: فيعد التلوث الناتج عن مصنع تكلفة بالنسبة للعملاء الآخرين لا يتحملها من يقوم بالتلويث. ونقول إن التكلفة الاجتماعية (التى تتحملها الجماعة) تفوق التكلفة الخاصة. وهذه التكاليف التى لا تعالجها السوق بطريقة سليمة تستلزم تدخل الجماعة.

- وهناك أخيرا حالات العائدات ذات المقاييس المتزايدة: فكلما زاد إنتاج الشركة، كلما زادت كمية السلع المنتجة (وذلك عندما تزيد بطريقة مماثلة كل العناصر اللازمة لإنتاجها). وتنخفض التكلفة الحدية على المدى الطويل، وينطبق ذلك على شبكات السكة الحديد وشبكات توزيع المياه، وتتجه الشركات نحو التوسع، ونصل إلى أوضاع احتكار "طبيعية"، ومن ثم يتعين علينا تنظيم هذه الأنشطة لأن السوق لا تقدر على ذلك وحدها.

---

(١٦) Bernard Salanié, Micro – économie, les défaillances du marché, Paris, Economica, 1998.

ويجب منح تقدير خاص "لسوق العمل"، فالبطالة التى يتم تحليلها فى النظرية "الكلاسيكية الجديدة" بوصفها زيادة فى عرض المأجورين للعمل عن طلب الشركات، يجب امتصاصها بطريقة آلية بخفض الأجور، بيد أن التوازن التلقائى يعد صعب المنال. وتمثلت الإضافة التى قدمها كينز Keynes للنظرية الاقتصادية فى تقديم أدوات تحليل جديدة وهى الاقتصاد الكلى، وكذلك اقتراح سياسات لمقاومة انعدام التوازن المستمر فى سوق العمل.

كما يقوم الاعتراض على السوق والمنافسة على خيارات معيارية.

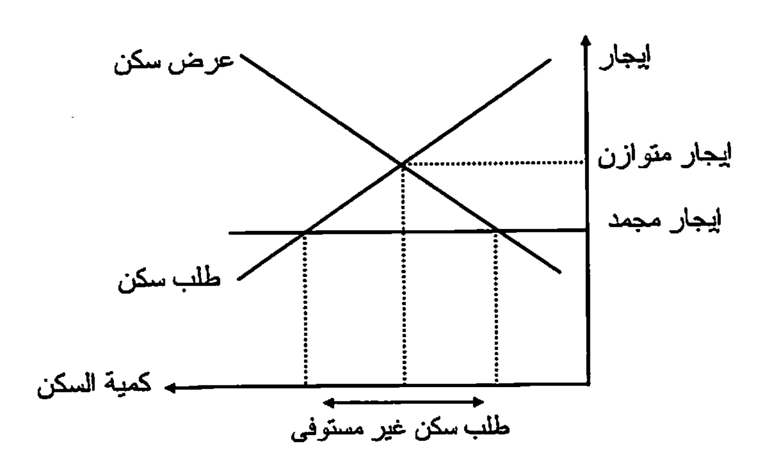
بداية يدين الرافضون لتقسيم العوائد التى تنتج تلقائيا (نتحدث عن العائدات الأولية) عن آليات السوق تلك الآليات ولاسيما بسبب أجور عناصر الإنتاج. والواقع أنه تم وضع سياسات لأغلب اقتصاداتنا لإعادة توزيع الدخول بغية تصحيح هذا التوزيع الأول الذى تقوم به هذه السوق.

وفى سياق آخر، نجد البعض يثور ضد قوى السوق "الطبيعية" التى تشكل حياتنا الاجتماعية بل والقومية. وفى هذا الإطار يعترض على العولمة الذين يرون أن قوانين السوق الدولية تضر بخصوصياتنا الثقافية وهوامش مناوراتنا القومية.

ومن ناحية أخرى، يعتبر البعض من قبيل الصدمة رؤية أسعارسلع منها ما هو أساس لحياة كل منا (الإيجارات) يتم تحديدها بحرية دون رقابة الجماعة. وذلك هو الشعور الذى أوحى بسياسات حول رقابة الأسعار وتثبيت الإيجارات والحد الأدنى للمرتبات.

ومع ذلك فنحن جميعا نقر بأن سياسات التدخل المباشرة فى الأسعار لها آثار ضارة على المدى الطويل تؤدى إلى نتائج اجتماعية مناقضة للنتائج المرجوة، ومن ذلك أنه تعين التخلى عن تثبيت الأسعار فى فرنسا عندما تم التيقن بأنه عند خفض عائد بناء المساكن، كان ذلك يؤدى إلى ندرة عرض المساكن المتاحة وبالتالى إلى

صفوف انتظار طويلة وكذلك إلى ظلم اجتماعى (شكل ٥).



شكل ٥

وهذا هو السبب فى تردد الحكومات فى التأثير مباشرة على الأسعار، فالحكومات تفضل حاليا التأثير سواء قبل تشكيل الأسعار عن طريق ضرائب أو لوائح، أو بعد تشكيلها عن طريق إعادة توزيع العوائد.

وأخيرا يأخذ النمط الثالث من النقد طابعا أخلاقيا. إنها كناية "الثعلب الحر داخل حظيرة الدجاج المفتوحة" الشهيرة. فالسوق تنادى بمبدأ المنافسة بين الناس. والأكثر قدرة على التواؤم مع قوانينها هم أيضا الذين "ينجحون" بصورة أفضل. ومكان الناس فى "اقتصاد السوق" هذا والدوافع التى تحثهم على التوصل لهذا الاقتصاد لا توافق بالضرورة مقياس القيم الذى يسعى البعض إلى تحسينه فى مجتمعاتنا. غير أن الأداء الجيد لآليات السوق يفترض أيضا احترام القواعد الأخلاقية والتشريعات. والشىء الأكثر إثارة للسخرية هو تضمين قانون السوق داخل قانون الأقوى.

والمؤكد أن أنصار اقتصاد السوق الذين لا ينكرون بصفة عامة ما فيه من عيوب لا يكفون عن تأكيد فاعليته. وبانهيار سور برلين وبتعميم هذا الاقتصاد فى العالم ألا نكون قد امتلكنا الدليل على تفوقه؟ ثم ألن يكون اقتصاد السوق مثل الديمقراطية أسوأ أساليب الإقصاء عن كل الآخرين؟ ونرى ذلك جيدا، فالحوار يؤدى إلى الساحة السياسية، وكل يحسمه وفقا لمعاييره الخاصة.

بعض نماذج الاستخدام العملى لهذه الأداة للرد على مشكلات ملموسة:

تعد نظرية السعر فى البداية أداة فعالة لمن يبذل الجهد الضرورى لتعلم استخدامها، ففى "علبة أدوات" السيد روبنسون الشهيرة، نجد أن هذه النظرية هى إحدى الأدوات الأقوى لفهم الظواهر الاجتماعية التى تقع نصب أعيننا ولتجنب الأخطاء التى يمكن أن يكون لها تبعات ثقيلة، ولنسق مثالين بسيطين.

الإيجار وقيمة الأراضى:

نسمع أحيانا البعض يقول: كلما كان سعر الأرض اللازمة لبناء مسكن للإيجار مرتفعا، كان الإيجار مرتفعا. وهذا التفكير الذى يبدو بديهيا يقوم على حساب التكاليف عن طريق إضافة "التكاليف التاريخية" التى يشكل ثمن الأرض جزءا منها. ويعرف رجل الاقتصاد جيدا أن العلاقة تأخذ اتجاها عكسيا: فالإيجار يحدده العرض والطلب على المسكن فى هذا المكان. ويتم تحديد سعر الأرض اللازمة للبناء وفقا لعائدها أى إيجارها. وأفضل دليل على ذلك هو أنه إذا ما هجر السكان عمارات المنطقة المعنية لأسباب بعينها، ينهار سعر الأرض.

نموذج آخر: هل يمكن لاتحاد شركات البترول النجاح فى زيادة سعر البترول بصورة غير محددة؟

عندما نجحت فى السبعينيات الدول الأعضاء فى منظمة الأوبك مرتين فى إحداث قفزة فى سعر البترول، شك بعض رجال الاقتصاد فى قدرتها على الحفاظ بطريقة مستدامة على السعر بهذا المستوى المرتفع. وبالفعل خلال فترة طويلة انخفض سعر البترول، وعلى الرغم من استمراره فى التذبذب وفقا للاحتياجات (فالظروف العالمية تدعم الأسعار فى الوقت الحالى) فإنه رجع عدة مرات إلى مستواه "الحقيقى" لما قبل عام ١٩٧٣ (أى بطرح الزيادة فى المستوى العام للأسعار). ما السبب فى ذلك؟ لقد شجع السعر المرتفع على التنقيب. لم يتمكن اتحاد الشركات من منع دخول منتجين جدد فى السوق، وقام هؤلاء المنتجون بهذه الطريقة بخفض الأسعار. أما بالنسبة للمستهلكين فقد خفضوا استهلاكهم. والحق أن الذين بنوا سياسات على أساس سعر بترول مرتفع بصورة مستدامة لم يقوموا بالاختيارات الرشيدة.

ولنلخص ما قلناه: هل تتسم الأسواق بالفاعلية؟ هل تتسم بالإنصاف؟ بالنسبة لفاعليتها التى يتم تعريفها بأنها قدرتها على إنتاج ثروة، إذن إذا ما قبل الناس سيطرة قوانين اقتصاد السوق، فإن غالبية رجال الاقتصاد يؤكدون اليوم أن الأسواق فعالة. وفى المقابل نجد الحكم الذى يمكن أن نطلقه على اقتصاد السوق باسم الإنصاف متسما أكثر بالذاتية.

ويتجنب الاقتصاديون هذه العقبة باستخدام هذه الأداة من آلية الأسعار لتفسير الواقع والمساعدة فى اتخاذ القرار. وفى هذا المجال، نجد لهذه الأداة إضافة كبيرة ولاسيما فى بلد كبلدنا كان لديه دائما الميل إلى استيعاب استخدام أداة (آلية الأسعار) لضمان نظام (اقتصاد السوق).

دورات وتذبذبات اقتصادية(١٧)

بقلم جيلبير أبرهام – فروا
Gilbert ABRAHAM-FROIS

ترجمة: د. أمل الصبان

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

"ستأتى سبع سنوات تعيش مصر فيها فى رخاء، ثم تليها سبع سنوات مجاعات"
(سفر التكوين)

يعد اليقين بعدم استقرار الظروف أمرا جد قديم، ففى الاقتصادات الزراعية، تعد أزمات المعيشة بديهية يتم استشعارها بقوة مثل فيضانات النيل فى مصر القديمة، ومجاعات العصور الوسطى .. ونجد حتى فى "العهد القديم" فكرة أولى عن صفة الدورية فى حكمة البقرات العجاف والبقرات السمان، فالأمر يتعلق بحلم فرعون يفسره له يوسف (وكان ذلك دون شك نحو عام ١٧٠٠ قبل الميلاد) فى الاقتباس السابق. وظهرت بعد ذلك أزمات لها طابع مختلف تماما بحلول الثورة الصناعية. ومع ذلك فإن السمة الجديدة للظاهرة يصعب تقديرها، فقد تم إدراكها ببطء، بداية لأن التصنيع محدود من الناحية الجغرافية: فعلى سبيل المثال نجت كل من فرنسا وألمانيا الأقل تطورا من الأزمة الصناعية الأولى التى وقعت عام ١٨٢٥ فى بريطانيا. والسبب الثانى يتمثل فى النمو المتزامن – فى بعض الحالات – لنوعين من الأزمات: وينطبق ذلك على أزمة عام ١٨٤٨ فى فرنسا التى كانت

---

(١٧)نص المحاضرة رقم ١١٩ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢٨ أبريل ٢٠٠٠.

فى الوقت ذاته أزمة معيشة (ومن ثم أزمة "نظام قديم") وأزمة صناعية (أزمة سكك حديدية).

مؤسسو تحليل الدورات:

يعد التحليل الذى قام به كليمان جـوجلار Clément Juglar فـى كتابـه المعنون: فى الأزمات التجارية وتكرارها المنتظم فى فرنسا، وإنجلترا، والولايـات المتحدة Des crises commerciales et leur retour périodique en France, en Angleterre et aux Etats – Unis والمنشور عام ١٨٦٢ أول تحليل للـدورات الاقتصادية. ويبرهن المؤلف فى هذا العمل المبتكر على وجود حركـات منتظمـة ودورية للنشاط والأسعار يتراوح متوسط فترتها من تسع إلى عشر سنوات ويطلق عليها دورة "جوجلار"، وكذلك "قصيرة" أو دورة "متوسطة" مقابل أنماط أخرى من الدورات.

وعلى سبيل المثال، بعد جوجلار بستين عاما برهن ج. كيتشين J. Kitchin بصورة قاطعة على وجود دورات "صغرى"، تبلغ مدتها تقريبـا حـوالى أربعـين شهرا، و"تدخل" بطريقة ما فى إطار دورة جوجلار.

وفى فترة ما بين الحربين، لفت ن. كوندراتيف N. Kondratieff الأنظـار إلى وجود دورتين طويلتين، تجاوزت مدتهما خمسين عاما، بدأت أولاهما نحو عام ١٧٩٠ بنقطة ارتداد عالمية فى عام ١٨١٥ ومرحلة تقلـص انتهـت نحـو عـام ١٨٥٠، وهو التاريخ الذى بدأ فيه تطور مرحلة توسع دورة كونـدراتيف الثانيـة. وقد بلغت هذه الدورة ذروتها نحو عام ١٨٧٣، وشهدت نهاية القرن التاسع عشـر مشكلات اقتصادية وأزمات كبيرة كانت من أبـرز سـمات فتـرة انكمـاش دورة

كوندراتيف الثانية التى انتهت نحو عام ١٨٩٦. وفى هذا التـاريخ ظهـرت فتـرة توسع دورة كوندراتيف الثالثة بنقطة ارتداد نحو عام ١٩٣٠. ويجـدر فـى هـذا الصدد الإشارة إلى أن بعض الكتـاب المعاصـرين يـرون أن دورة كونـدراتيف الرابعة بدأت نحو عام ١٩٤٠ بنقطة ارتداد عالية نحو عام ١٩٧٠.

وحاول ج. شمبيتر J. Schumpeter تفسير الـدورات الطويلـة بموجـات اختراعات مثل ماكينة البخار والنسيج بالنسبة لدورة كوندراتيف الأولى، والصـلب والسكك الحديدية بالنسبة للدورة الثانية والمحرك الانفجارى والكهرباء والمنتجـات الكيماوية بالنسبة للدورة الثالثة. ومن هذا المنطق فإن فترة النمو الاقتصادى الجديدة لا تتعدى كونها نقطة انطلاق لدورة كوندراتيف جديدة ترجـع إلـى الاختراعـات الأساسية مثل المعلوماتية والشبكة العنكبوتية (ويب) وأشكال التنظيم الجديدة. وكان لهذا المؤلف نفسه من جانب آخر رؤية جد منهجية عن "التقسيم الداخلى" لمختلـف أنماط الدورات: فتشتمل كل دورة كوندراتيف على ست دورات جـوجلار Juglar تتراوح من "تسع إلى عشر سنوات، وتنقسم كل دورة جوجلار إلى ثـلاث دورات كيتشين Kitchin تتجاوز كل دورة منها ثلاث سنوات (شكل ١).

السمات الأولى للتذبذبات:

تتسم هذه الأعمال بعدد من الاهتمامات. ويتمثل الاهتمام الأول بالرغبة فـى "استنتاج العناصر المنتظمة"، ولذا يعد لفظ "دورة" فى هذا الصدد مناسـبا إذ يحيـل إلى فكرة عالم تحكمه قوانين تماثل إلى حد كبير قـوانين الفيزيـاء: ويعـد مثـال المنحنى الجينى النموذج المثالى لحركة منتظمة تماما من حيث مـداها ودوريتهـا. ويبدو جليا أن الحركات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية لا تولد هذا الكمال الحسابى إلا من بعيد، ومن ثم فإن كلا من لفظ "تذبذبات" أو "تقلبات" يبدو أكثر مواءمة ويتم

استخدامهما بصورة أكبر، بيد أن المسمى "دورة" يظل مستخدما فى نهايـــة الأمـــر وذلك رغبة فى التأكيد على صفة تواتر النشاط.

دورة طويلة	ازدهار توسع كبير (مرحلة أ)	كساد طويل (مرحلة ب)
الثورة الصناعية : منسوجات قطنية، حديد، طاقة بخار	١٧٨٩ – ١٨١٦	١٨١٦ – ١٨٤٧
سكك حديدية	١٨٤٧ – ١٨٧٣	١٨٧٣ – ١٨٩٦
مركبات، كهرباء، منتجات كيماوية	١٨٩٦ – ١٩٢٠	١٩٢٠ – ١٩٤٠؟

شكل ١ – دورات كوندراتيف

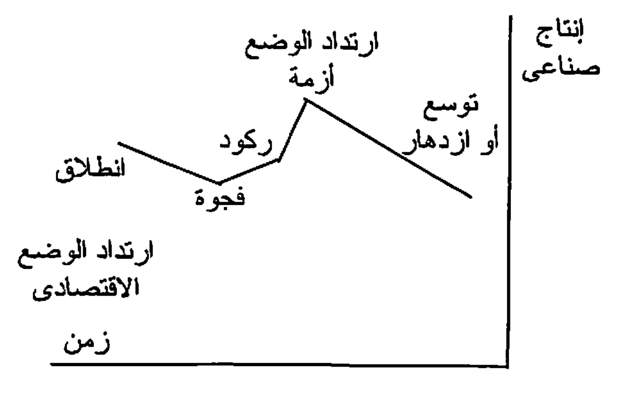
وتتناول الدراسات فى آن واحد كلا من "تفاوت الأسعار والإنتاج والعمـــل" وبالنسبة للمجموعة الأولى من المؤلفين الذين يهتمون بمشكلة نهاية القرن التاســـع عشر وبداية القرن العشرين، يبدو جليا أن هذه الأنماط الثلاثة من المتغيرات (سعر ونشاط وعمل) تتفاوت فى الاتجاه نفسه وذلك خلال مختلف مراحل تلك الفترة.

ونجد فى هذه السمة تناقضا كبيرا مع التطورات التالية: ففى نهاية الستينيات تم نحت اللفظ الجديد "الركود التضخمى" (Stagflation) ليصف الحالة التى لم ترد من قبل والتى تتمثل فى التعايش بين التضخم وارتفاع الأســـعار وركـــود النشـــاط والعمل، وسوف نتحدث فيما بعد عن انخفاض النشاط التضخمى (Slumpflation) لوصف حالة التعايش بين التضخم وانخفاض النشاط.

ولم يتم التفكير فى إمكانية الربط بالاتجاه الطويل. فقد تم وضع النظريات الأولى عن الدورات فى البداية بوصفها تذبذبات منتظمة إلى حد ما حول اتجاه أفقى طويل المدى، وهكذا لا نجد فى هذه التحليلات الأولى أى ربط بين تذبذبات أوضاع النشاط والنمو الطويل المدى.

ومع ذلك فهناك استثناء مهم، وهو الذى ظهر من تحليل ماركس الذى يحاول فى دراسته "رأس المال" دمج تحليل الأزمات فى عملية التراكم على المدى الطويل. ومع ذلك لم يترك ماركس نظرية كاملة ولكن بعض العناصر لنظرية الأزمات، وأصبح تأثيره على الفكر الاقتصادى السائد فى آخر القرن جد محدود. وظهرت امتدادات مهمة لفكره فيما بعد وتمثلت بصورة خاصة فى كتابات توجان بارانوفسكى Tugan – Baranovski، وافتاليون Aftalion، ولسكور Lescure، وشمبيتر Schumpeter، وجودوين Goodwin.

ويشكل "تقسيم" الدورة مادة لتحليلات عميقة، ويرى غالبية المحللين أن الدورة التى تمتد على عدد من السنوات تنتقل من ذروة – وهى "الأزمة" – إلى ذروة أخرى، أو من حد أدنى – وهو الانتعاش – إلى حد أدنى آخر. وتتمثل المراحل الانتقالية فى "النهوض" (أو الرخاء) و"الركود". والجدير بالملاحظة فى هذا النمط من التمثيل أن الأزمة تعد لحظة أو فترة من الدورة (شكل ٢).



شكل ٢ – تقسيم الدورة

وتجدر الإضافة بأنه خلال الثلاثين عاما المجيدة[١٨] استحدث لفظ "كساد" للتعبير عن انخفاض نسبة النمو، وتم الاحتفاظ بمفهوم "الأزمة" للإشارة إلى مواقف انخفاض مستوى المتغير الذى يتم دراسته. ويتعين علينا فى هذا الصدد التذكير بأنه منذ الصدمة البترولية الأولى التى وقعت فى ١٩٧٣ - ١٩٧٤، انخفضت بالتأكيد نسبة نمو إجمالى الناتج المحلى فى فرنسا، ولكنها لم تصبح سلبية إلا فى ١٩٩٣ (بالإضافة إلى أنه تم الحد من الانخفاض: حوالى -١%، وبصورة مؤقتة) وذلك لأنه اعتبارا من ١٩٩٤ عادت نسبة النمو إيجابية مرة أخرى (وزادت عن ٢%).

ويتعين تعديل لفظ "أزمة" بمزيد من التبصر ولاسيما أن موقف عدد من الاقتصادات - ولاسيما العالم الثالث ودول الشرق - كان أشد خطورة: فقد تم فى الفترة الأخيرة تسجيل انخفاضات هائلة، وانهيار الإنتاج الوطنى ومستوى المعيشة (بنسبة تصل أحيانا إلى ٣٠ أو ٥٠%)، ومن هنا نستطيع أن نستنتج أن كلمة واحدة يمكن أن تحيل إلى مواقف جد مختلفة.

هل انتقلنا من فترة الثلاثين عاما المجيدة إلى فترة "العشرين عاما الثقيلة"؟

فى عام ١٩٦٧ عقد مؤتمر دولى كبير حول موضوع: هل دورة الأعمال مهملة؟ وكان لفيف من الاقتصاديين قد اعتقدوا أنهم وجدوا فى أدوات الاقتصاد الجزئى المستوحى من مذهب كينز Keynésianisme المبسط وسائل إدارة الوضع الاقتصادى بتعديل سياسة الميزانية والسياسة النقدية. وقد شهد تحليل الدورات الاقتصادية الذى أهمل لفترة بل وأغفل خلال السنوات الثلاثين المجيدة منذ بداية السبعينيات تجديدا كبيرا.

---

(١٨) عبارة تطلق على فترة النمو التى عرفتها فرنسا بين عام ١٩٤٥ وعام ١٩٧٥. (المترجمة)

وعادة ما يستخدم لفظ "أزمة" لتمييز الوضع الذى ظهر اعتبارا من السبعينيات، وهو يثير مع ذلك مشكلة بما أن متوسط مستوى معيشة الأسر الفرنسية لم ينخفض بل زاد بنسب كبيرة، ويمكننا القول بأن متوسط مستوى المعيشة الحالى للأسر الفرنسية أعلى مما كان عليه فى ذلك الحين بنحو ٣٠ إلى ٥٠%. ومن البديهى أنه لا ينبغى أن تخفى هذه الزيادة المتوسطة ارتفاع نسبة البطالة وزيادة التفاوتات داخل المجتمع.

وفضلا عن ذلك تظهر دورات وتذبذبات فى مختلف المستويات فى إطار النمو البطىء. ويتسنى لنا بالفعل المقابلة بين فترات نمو قوية (السنوات ٧٠ – ٧٣، ٧٦ – ٧٩، ٨١، ٨٧ – ٨٩) وفترات كساد (٧٤ – ٧٥، ٧٩ – ٨٠، ٨٢ – ٨٤، ٩٠ – ٩٣). وكانت الفترات التى انخفض فيها إجمالى الناتج المحلى نادرة وقصيرة، فلم يحدث ذلك إلا فى ١٩٩٣.

لماذا نهاية الثلاثين عاما المجيدة:

كثيرا ما يتم تحديد تاريخ ١٩٧٣ – ١٩٧٤ كنهاية لفترة نمو مطرد ومنتظم وإيعاز مسئولية إنهاء فترة مباركة – والتى تأخذ طابعا أسطوريا – وهى فترة الثلاثين عاما المجيدة إلى الصدمة البترولية. والجدير بالذكر أن عالم الاجتماع الفرنسى جان فورستيه Jean Fourastié هو الذى نحت هذه التسمية – الثلاثين عاما المجيدة – ليصف بطريقة حادة الفترة ما بين ١٩٤٥ و١٩٧٥.

بيد أن الصعوبات ظهرت بالفعل قبل هذا التاريخ. فقد ظهرت عبارة "الركود التضخمى" فى بريطانيا اعتبارا من نهاية الستينيات لتعبر عن صعوبة المواءمة بين التوظف الكامل واستقرار الأسعار. فقد اتسمت نهاية الستينيات وبداية السبعينيات بارتفاع كبير فى المرتبات فى بلدان صناعية عدة. ويعكس التخلى عن نظام التعادل

الثابت الذى وضعه بروتن وودز، وخفض قيمة الدولار، والتعويم العام للعملات مدى المشكلات وذلك قبل صدمة البترول.

ونشأت أكبر الصراعات الاجتماعية حول تقسيم القيمة المضافة (أو العائد القومى)، وأظهر مجموع التحليلات حول موقف الصناعة فى فرنسا وفى مجموع الدول الأوروبية توترات شديدة القوة لتقسيم القيمة المضافة منذ منتصف الستينيات. وقد زادت هذه التوترات بزيادة سعر الطاقة الذى يمكن تأويله كانتقال للثروات نحو الخارج. ولكن بلغت التوترات حول تقسيم الدخل القومى أقصى حدودها.

وإذا عدنا للوراء لعدة عقود، فإن نسبة إجمالى فائض الاستغلال إلى القيمة المضافة – وهو ما نطلق عليه بلغة المحاسبة الوطنية "نسبة الهامش" وفى علم المصطلحات التقليدية "حصة الأرباح" – قد ارتفعت فى بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كلها .O.C.D.E. باستثناء بريطانيا – خلال النصف الثانى من الستينيات. وهذه الحركة التى توقفت منذ بداية السبعينيات فى غالبية البلدان امتدت حتى ١٩٧٣ فى فرنسا، وانهارت هذه الحركة عام ١٩٧٥، وظلت ثابتة تقريبا خلال نهاية العقد ثم تعرضت فى بداية الثمانينيات لتدهور جديد يمكن إيعازه لزيادة حصة عبء المرتبات فى القيمة المضافة (وهى زيادة ترجع لا إلى زيادة المرتبات ولكن إلى زيادة الأنصبة الاجتماعية). ويسمح تطور حصة المرتبات فى القيمة المضافة بتأكيد هذا التشخيص.

وفى الوقت ذاته زادت البطالة وكانت تلك الزيادة كبيرة بصفة خاصة فى حالة فرنسا حيث زادت نسبة البطالة من حوالى ٢% خلال الستينيات (أى حالة من شبه العمالة الكاملة) إلى حوالى ١٢% فى الثمانينيات. وتطور التضخم، وبعد دفعة قوية بصورة خاصة خلال الصدمة البترولية الأولى، وجد الاقتصاد الفرنسى صعوبة فى خفض متوسط نسبة البطالة دون حد الـ ١٠%.

واعتبارا من ١٩٨٣ تحسنت نتائج الشركات، وهناك ظاهرتان تفسران هذا التطور الإيجابي: تتمثل الأولى في التباطؤ الواضح في ارتفاع سعر استهلاك السلع الوسيطة (ولاسيما الطاقة في أعقاب الصدمة البترولية المضادة)، والثانية في وقف زيادة المرتبات التي كانت ترجع بصورة كبيرة إلى خطة تقشف موروا - ديلور Mauroy – Delors.

وازدادت حركة الانتعاش اعتبارا من ١٩٨٤، وبلغت نسبة الهامش عام ١٩٨٦ مستوى يفوق نسبة ما قبل الصدمة البترولية. وهذا ما يفسر جزئيا اللغز الذي تشكله قلة نتائج الانهيار المالي الذي وقع عام ١٩٨٧.

فيما يتعلق بالأزمات المالية:

لماذا لم يكن عام ١٩٨٧ صورة مكررة من عام ١٩٢٩؟

كان انهيار بورصة وول ستريت في أكتوبر ١٩٨٧ بنفس قوة الانهيار الذي وقع عام ١٩٢٩. وسادت حالة من القلق البالغ في مجمل العواصم وفي الأسواق المالية كلها، وكانت التنبؤات غاية في التشاؤم، ومع ذلك تم تكذيب تلك التنبؤات في الشهور التالية، فلم يتأثر النمو العالمي على الإطلاق، وكان عام ١٩٨٨ فترة من الانتعاش الكبير للنشاط الاقتصادي في فرنسا.

ولكن كيف يمكن تفسير هذا اللغز؟ بغية تفسيره يتعين الرجوع إلى عنصر أساسي لأزمة ١٩٢٩، فقد كان لانهيار بورصة وول ستريت نتيجة أساسية تمثلت في تحطيم النظام الائتماني الأمريكي، وعندما وصل روزفلت إلى الحكم عام ١٩٣٣ تعين عليه اتخاذ إجراءات عاجلة لإصلاح النظام المصرفي الذي كان يعاني من انهيار تام. وتفسير ذلك يعد أمرا بسيطا: فقد ترك بنك الاحتياط الفيدرالي - وهو "بنك بنوك" الولايات المتحدة - السوق لتعمل بحرية ورفض مساعدة البنوك

التى تسبب انهيار السوق المالية فى تعثرها. ويجدر فى هذا الصدد الإشارة إلى أن انهيار البورصة لا يؤدى فحسب إلى إفلاس المضاربين الجسورين وربما عدد من الأسر التى تنخفض بشدة محافظ أسهمها وبالتالى ثروتها، ولكن يمتد أثر هذا الانهيار فتفلس البنوك التى يتكون الجزء الأكبر من أصولها من السندات ومن ثم لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها ببيع السندات التى لا تجد لها مشتريا. ومن هنا ينتج هذا الأثر المركب من تعاقب الانهيارات الذى يفسر بصورة كبيرة الآثار الوخيمة لانهيار البورصة عام ١٩٢٩.

وفى ١٩٨٧ لم يتكرر هذا الخطأ الإدارى والمتمثل فى رفض بنك الاحتياط الفيدرالى فى التدخل، فقد أعلن البنك غداة انهيار البورصة أنه سيتدخل بأسلوب السوق المفتوحة، أى أنه سيقف إلى جانب البنوك المتعثرة، وبالفعل تدخل سريعا وبطريقة متواضعة نسبيا، إذ أدى الإعلان عن تدخل بنك الاحتياط الفيدرالى والإيمان بفاعليته إلى تهدئة الأمور، فلم ينقض المودعون على ودائعهم وذلك لأن "المقرض الأخير" أعلن عن استعداده للتدخل عندما تدعو الحاجة.

وهذا ما يمثل أحد أسباب الفرق الجوهرى بين آثار الانهيارين اللذين وقعا فى ١٩٢٩ و١٩٨٧. ويتعين الإضافة بأنه بالنسبة لوضع فرنسا فإن استعادة الشركات لوضعها بتصويب الحسابات الختامية يعد عنصرا إضافيا يفسر أن الأمر لم يقتصر على عدم وجود أزمة بل وأنه حدث توسع اقتصادى أدى إلى خلق فرص عمل كثيرة عام ١٩٨٨، واستمر هذا التوسع بصفة أساسية خلال الجزء الأكبر من العامين التاليين.

سبب الكساد فى الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣:

هناك ثلاثة أمثلة توضيحية يتعين ذكرها:

المثال الأول يعيد سرد الطلاق الألمانى - الأمريكى الذى وقع فى ١٩٨٩ - ١٩٩٠ وانحياز السياسة النقدية إلى ألمانيا. فقد بدأت فى عام ١٩٨٩ حركة لخفض أسعار الفائدة لمكافحة الكساد العالمى، ولكنها أخذت أبعادا كبيرة فى الولايات المتحدة وبريطانيا، ولكن ألمانيا كانت تواجه مشكلة نوعية تتمثل فى إعادة الاتحاد بين الألمانيتين، ولمكافحة التوتر الذى يهدد بالظهور قرر البنك المركزى الألمانى الإبقاء على النسبة على المدى القصير (التى يطلق عليها نسبة لومبار) ثم زيادتها. وحذا بنك فرنسا حذو البنك المركزى الألمانى لأسباب مالية (الحفاظ على تعادل سعر الفرنك والمارك إذا كان الفصل بينهما فيما يتعلق بنسب الفائدة سوف يؤدى بالضرورة إلى الإضرار بهذا التعادل)، واقتصادية ("القضاء على" توقعات التضخم بصورة نهائية)، وأخيرا سياسية. واستمر الربط بين الفرنك والمارك فى منظور وضع عملة موحدة (اتفاقات ماستريخت).

وفى الوقت ذاته فقدت السلطات العامة السيطرة على السياسة النقدية، وظل السلاح الوحيد الذى تملكه لمكافحة الأزمة هو سياسة الميزانية. وقد ترتب على ذلك انفجار فى عجز الميزانية، فارتفع من حوالى مائة مليار فى ١٩٩٠ - ١٩٩١ (١,٥% من إجمالى الناتج المحلى) إلى ما يقرب من ٣٥٠ مليار عام ١٩٩٤ (٤,٧% من إجمالى الناتج المحلى).

واستمر خفض أسعار الفائدة على المدى القصير الذى بدأ فى خريف ١٩٩٢ أثناء ١٩٩٣ وأصبح التفاوت بين فرنسا وألمانيا جد ضعيف فى نهاية ١٩٩٣، ولكن شهد عام ١٩٩٤ ارتفاعا مأساويا لأسعار الفائدة على المدى الطويل وكان محرك هذا الارتفاع بلا شك هو اتساع نطاق عجز الميزانية وزيادة الديون.

وقد أسهم فقدان السيطرة على أدوات التنظيم التقليدية وعدم تطبيق خفض أسعار الفائدة (سياسة الائتمان) وزيادة شدة قيد الميزانية فى تفسير انتهاء التوسع الاقتصادى وامتداد فترة الكساد وصعوبتها ولم يظهر مخرج للأزمة إلا فى ١٩٩٧ – ١٩٩٨.

"الاقتصاد الجديد" ارتداد فى الوضع الاقتصادى أم نظام نمو جديد:

إن النمو الذى تشهده الولايات المتحدة اعتبارا من ١٩٩١ يبدو استثنائيا من أوجه عديدة:

- من حيث القوة: فقوة النمو تبدو بديهية بصفة خاصة اعتبارا من ١٩٩٦ حيث زاد إجمالى الناتج المحلى بنسبة سنوية تناهز ٤%.
- من حيث ضعف التضخم: حتى وإن بدت الضغوط التضخمية منذ عدة شهور وكأنها قادرة على التدخل جزئيا بسبب زيادة أسعار البترول المترتبة على سياسة مراقبة الأسعار التى وضعتها منظمة الأوبك.
- من حيث زيادة مكاسب الإنتاجية: فقد زادت بالفعل مكاسب الإنتاجية.

وهناك ثلاثة تفسيرات مطروحة فى وقتنا هذا:

- الفرضية الأولى تقول بإمكانية ظهور "اقتصاد جديد" يتسم بارتفاع مستمر لنسبة النمو المحتملة، الذى يمكن تحقيقه عن طريق أثر تكنولوجيا المعلومات الجديدة على إيقاع تراكم رأس المال والتقدم التقنى.
- وهناك تفسير ثان أقل تفاؤلا إلى حد ما يرى أن الأمر يتعلق بارتفاع انتقالى لنسبة النمو المحتملة الذى قد يؤدى إلى استخدام أكبر وأكثر مرونة لعناصر الإنتاج وذلك بصفة خاصة على أثر الإصلاحات التى طرأت على سوق العمل والسلع.

- وأخيرا هناك تفسير ثالث يرى أن الولايات المتحدة قد استفادت ببساطة من المزج بين سياسة الميزانية والسياسة النقدية ومن تركيبة من عناصر نشأت بصورة أكبر من الظروف يبدو بعضها من الصعب تحمله، وقد أسهمت "فقاعة" البورصة فى زيادة النشاط ولكن خطر تنفيس "الفقاعة" وظهور أزمة مالية يشغل بال عدد من المؤلفين والمسئولين.

ومن البديهى أن تتسم تضمينات هذه التأويلات الثلاثة بالاختلاف.

العولمة المالية[١٩]

بقلم فيليب مارتان

Philippe MARTIN

ترجمة: د. أمل الصباان

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

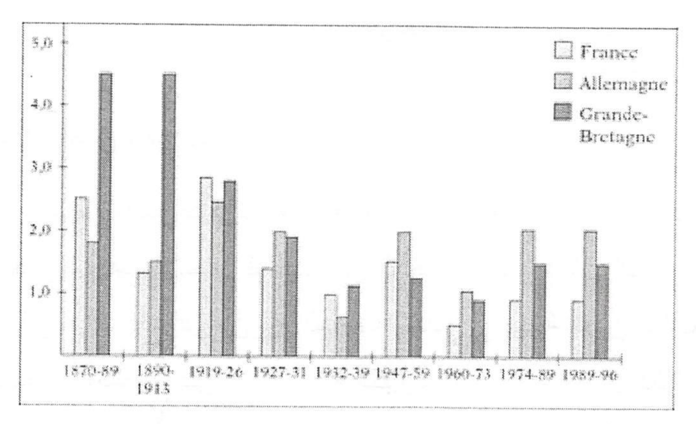
العولمة بين الأمس واليوم:

عادة ما يتم تقديم ظاهرة العولمة المالية الحالية وكأنها ظاهرة غير مسبوقة، وقبل الاندفاع فى هذا الاتجاه، قد يبدو من المجدى الرجوع إلى الوراء بصورة سريعة ومقارنة الموقف الراهن مع الموقف السائد فى نهاية القرن التاسع عشر قبل انهيار الأسواق العالمية على أثر الأزمة الكبيرة التى وقعت خلال الثلاثينيات من القرن العشرين. وتعد المقارنة بين صافى حركات رؤوس الأموال ونسبة الدخل وسيلة لتحديد كم ظاهرة العولمة المالية بين الأمس واليوم. ومن وجهة النظر تلك فإن الأسواق المالية كانت تتمتع فى ذلك الوقت على الأقل بنفس قدر الدولية الذى تتمتع به اليوم (شكل ١). وهكذا كان صافى تدفقات رؤوس الأموال يمثل حوالى ٥% من إجمالى الناتج المحلى لبريطانيا فى نهاية القرن الماضى مقابل نصف هذه النسبة فى يومنا هذا. وبين هاتين المرحلتين للعولمة انخفضت تلك التدفقات بصورة كبيرة فى نهاية العشرينيات أكثر من نهاية الخمسينيات والستينيات وهى فترة كانت فيها القيود التنظيمية على رؤوس الأموال كثيرة، وكان التطور شديد الشبه بين كل من ألمانيا وفرنسا. أما بالنسبة للدول الصاعدة فى ذلك الوقت وفى يومنا هذا فإن المقارنة تثير الدهشة بصورة أكبر: فقد وصل عجز الحسابات الجارية (وبالتالى

---

(١٩)نص المحاضرة رقم ١٢٠ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢٩ أبريل ٢٠٠٠.

إدخال رؤوس الأموال التى تمول هذا العجز) بسهولة إلى ١٠% من إجمالى الناتج المحلى لبلدان مثل استراليا أو الأرجنتين أو كندا فى نهاية القرن التاسع عشر، وبالمقارنة وصل عجز الحساب الجارى لتايلاند – وتم التنديد به بوصفه مرتفعا بصورة خطيرة – فى عام ١٩٩٦ إلى حد أقصى بلغ ٨% من إجمالى الناتج المحلى.



شكل ١

صافى حركات رؤوس الأموال بالنسبة المئوية

من إجمالى الناتج المحلى ١٨٧٠ – ١٩٩٦ (مصدر: تايلور – ١٩٩٦)

وأمام هذه الأرقام التى تعطى طابعا نسبيا للأهمية الكمية للعولمة الاقتصادية، يمكننا التساؤل عن سبب عدم إثارة عولمة القرن الماضى انتقادات ومخاوف ومعضلات أثارتها العولمة فى يومنا هذا. وبصفة خاصة لم يظهر المفهوم الذى يقول بإمكانية خدمة السياسات النقدية القومية فى تقليل أثر تداعيات الكساد إلا فى الثلاثينيات مع الثورة الكينزية Keynésienne. إن القيود التى تفرضها العولمة المالية فى يومنا هذا على ممارسة هذه السياسات الاقتصادية الكلية القومية لم يتم استشعارها بهذا الوصف، فقد اتسمت أزمات نهاية القرن التاسع

عشر بالكثرة والقوة ولكن تم تحملها بطريقة سلبية. وفى يومنا هذا يؤدى بنا الضغط الديمقراطى إلى أن نتوقع بطريقة مشروعة من السياسات الاقتصادية القومية علاج هذه الأزمات والحد من آثارها فيما يتعلق بالبطالة.

وفيما يتعلق بالعولمة المالية، يتعين الخوض فيما هو أبعد من مقارنة صافى تدفقات رؤوس الأموال، ففى نهاية القرن التاسع عشر استخدمت الغالبية العظمى من تدفقات رؤوس الأموال فى تمويل البنية الأساسية (وبصفة خاصة السكك الحديدية) وفى شراء سندات المديونية العامة، ومن ثم كانت تدفقات رؤوس الأموال فى معظمها تدفقات طويلة المدى (لأكثر من عام) وتتضمن نسبيا قليلا من القروض من المؤسسات المالية أو من الاستثمارات فى حافظة الأوراق المالية قصيرة المدى.

والموقف اليوم مناقض لذلك تماما: فالتدفقات قصيرة المدى أكثر بكثير من التدفقات طويلة المدى. وهكذا فإننا نجد أن فى سوق الصرف لا تبقى صافى المراكز لغالبية المداخلين فى متوسطها مفتوحة إلا لمدة حوالى عشرين دقيقة، ولذا يصعب النظر إلى أفق أقصر من ذلك. ففى يومنا هذا تقدر حصيلة إجمالى التعاملات فى سوق الصرف بحوالى ١٧٠٠ مليار دولار يوميا (مقابل ٦٠٠ مليار فى ١٩٨٩ وأقل من ٢٠٠ فى ١٩٨٦). وتمثل هذه الحصيلة التى يتم تبادلها يوميا مبلغا يفوق إجمالى الناتج المحلى السنوى لفرنسا بحوالى ٢٠%. ومن ثم فإن الأسواق المالية تتمتع اليوم بدرجة تكامل غير مسبوقة بالنسبة للتدفقات على المدى القصير. وإذا ما عقدنا مقارنة بين نمطى العولمة – التى حدثت فى الأسواق المالية والتى حدثت فى أسواق السلع – لاستخلصنا أن تجارة الأصول المالية قد زادت خلال الخمس عشرة سنة الماضية بسرعة تفوق ثلاثة أمثال تجارة السلع. ومن ثم فإن الأسواق المالية هى التى تشهد بصورة أكبر عملية العولمة. فمن الناحية العملية تمس هذه العملية كل أنحاء المعمورة باستثناء إفريقيا. وأصبحت الانقلابات الحادة

لحركات رؤوس الأموال إحدى السمات الحديثة للأسواق المالية الدولية، ففى عــام ١٩٩٦ تم استثمار سبعين مليار دولار فى إندونيسيا وكوريــا وماليزيــا والفلبــين وتايلاند. وخلال النصف الثانى من ١٩٩٧ أخذ أكثر من مائة مليار دولار ســريعا الطريق العكسى. ومنذ بداية ١٩٩٩ استعادت دخول رؤوس الأموال فى هذه البلدان إيقاعا مماثلا لما كان عليه قبل ١٩٩٧.

ومن ثم فإن للعولمة المالية بعدين، أحدهما زمانى والآخــر مكــانى. فقــد انخفض الوقت بالنسبة للمتعاملين فى الأسواق الذين يتعين عليهم التفاعل المســتمر مع المعلومات الجديدة. وأصل هذا القصر فى الأفق الزمنى تكنولوجى فى المقــام الأول ولم يكن موجودا خلال المرحلة الأولى من العولمة، ويرجع إلــى الوصــول المستمر لمعلومات جديدة. أما المظهر الثانى للعولمــة الحاليــة فيتمثــل فــى أن الجغرافيا الطبيعية لا تكتسب أهمية كبيرة بالنسبة للظواهر المالية، فيمكن لأزمة أن تبدأ فى منطقة من العالم ثم تنتشر فى باقى العالم دون الاعتداد بالحدود والمسافات. وتعد الأزمة الآسيوية التى وقعت فى ١٩٩٧ خير نموذج لظاهرة العدوى تلــك، إذ بدأت الأزمة فى شهر يوليو بخفض قيمة العملة فى تايلاند وإفــلاس العديــد مــن البنوك والمؤسسات فى البلاد، ثم انتقلت بعد ذلك إلى كوريا الجنوبية التــى كانــت منهكة من جراء إفلاس عدد كبير من المجموعات الصناعية الكبيرة. وسريعا مــا اتسع نطاق اضطرابات أسواق الصرف وأسواق الأسهم لتصل فى الخريــف إلــى دول أخرى فى المنطقة مثل ماليزيا وإندونيسيا والفلبين وتايوان وهونج كــونج ثــم فى ١٩٩٨ إلى أمريكا اللاتينية وروسيا. وأثبتت حالة شبه الإفلاس التى تعرضــت لها قاعدة المضاربة الأمريكيــة LTCM - التــى تعــد نتيجــة غيــر مباشــرة للاضطرابات فى الأسواق الروسية – أن الأسواق المالية فى الدول الغنيــة ليســت بمنأى عن المشكلة التى بدأت فى بلد آسيوى صغير.

المكاسب المتوقعة: الاتفاق العام فى الرأى فى واشنطن:

بغية فهم سبب قيام عديد من الدول بعضها تلو البعض بخفض بل وبإلغاء القيود التنظيمية لحركة رؤوس الأموال، يبدو من المفيد الرجوع إلى الأرباح التى كان يؤمل جنيها من مثل هذه العملية. بينما يوجد شبه اتفاق عام فى الرأى بين الاقتصاديين حول مكاسب تجارة السلع (وهو اتفاق عام فى الرأى لا يشارك فيه باقى أفراد الشعب)، فهم منقسمون بصورة أكبر حول التبادل الدولى للأصول المالية وتحرير التجارة. والذين يرون أن تحرير التجارة لن يحقق نتائج أكبر مما تم تحقيقه، يتحدثون عن التماثل بين تجارة السلع وتجارة الأصول، فتجارة الأصول المالية هى فى نهاية المطاف تبادل لسلع مؤجلة، فعند شرائنا لأصول مالية أجنبية نكون قد استبدلنا سلع اليوم مقابل سلع مستقبلية. وإذا كان هناك فائض فى المدخرات فى أوروبا على سبيل المثال تحسبا لهرم السكان، فإن هذا الفائض يمكن استثماره فى الدول النامية حيث فى المقابل هناك حاجة لتمويل الاستثمارات التى يمكن الاعتقاد بأن عائدها أكبر مما هو عليه فى أوروبا. وإذا كان من الممكن تلخيص العولمة المالية فى تحرير هذا النمط من التجارة فإننا لا نرى كيف تولد كل هذا النقد الموجه إليها. وبالفعل فحتى أشد النقاد للعولمة المالية لا يبغون الحد من هذه التدفقات لرؤوس الأموال الخاصة التى تمول الاستثمارات طويلة المدى. ومن هذا المنظور فإن العولمة المالية توفر فرصة غير مسبوقة للدول النامية لتمويل حركة النمو فيها.

وهذا النمط من الآراء مهم ولكنه لا يكفى لتبرير الموقف السائد فى وزارة المالية الأمريكية وصندوق النقد والبنك الدوليين خلال التسعينيات والذى أطلقنا عليه "اتفاق واشنطن العام فى الرأى". فقد مثل هذا الاتفاق القاعدة الأيديولوجية التى سمحت بتبرير الضغوط الممارسة على الدول النامية لتحرير حركات رؤوس الأموال فى أسرع وقت بما فيها رؤوس الأموال قصيرة المدى. وتمثل الهدف

المعلن فى أن العولمة المالية وبصورة أعم انضمام الدول الفقيرة إلى سوق عالمية سيسمح لهذه الدول بالنمو. وكان هناك هدف ثان تم الإعلان عنه بطريقة أقل وضوحا وتمثل فى توفير مساعدة حقيقية للتنمية أصبحت تحظى بقدر أقل من الشعبية فى الولايات المتحدة. وكما يلاحظ جيفرى ساخ Jeffrey Sachs فإن أمريكا كانت بهذه الطريقة تنشر فى العالم رؤيتها عن الفقر والتى تقول بأنه لا داعى لأن يقوم الأغنياء بمساعدة الفقراء إذ سيسمح السوق لهؤلاء الأخيرين بأن يصبحوا أغنياء يوما ما. ويمكن لهذه السياسة أن تبدو وقحة ولكن إذا ما كانت قد حققت نجاحا ربما ما عارضها أحد.

وأدى تتابع الأزمات المالية فى الدول النامية إلى اتهام هذا التفاؤل مجددا بطريقة كبيرة. فعلى الصعيد التجريبى أوضحت الدراسات التى أجريت مؤخرا أن تحرير حركات رؤوس الأموال هو العنصر الذى يسمح بالتنبؤ بالصورة الأكثر تأكيدا بوقوع الأزمات، وقد صدق ذلك بالنسبة لأمريكا اللاتينية خلال الثمانينيات، وبالنسبة لآسيا فى عام ١٩٩٧، وأوروبا فى بداية التسعينيات وأزمة النظام النقدى الأوروبى. وحتى قبل أزمة آسيا التى طرأت عام ١٩٩٧، كان واضحا أن الآراء التى تؤسس "اتفاق واشنطن العام فى الرأى" تبالغ فى الدور الإيجابى للانفتاح على أسواق رؤوس الأموال الدولية لتحقيق التنمية. والمؤكد أن الدراسات التجريبية تظهر أن البلدان التى حررت حركات رؤوس الأموال قد شهدت فى المتوسط نسب نمو أعلى من غيرها، ولكن الأثر كان ضعيفا من الناحية الكمية وتنقصه القوة. وفى النهاية فإن معجزة أوروبا الاقتصادية خلال السنوات الثلاثين المجيدة تحققت دون تحرير حركات رؤوس الأموال، كما ترجع المعجزة الاقتصادية الآسيوية فى الجزء الأكبر منها إلى الادخار القومى الذى بلغ نسبة ٣٠% من الدخل. والاستثمار برأس المال الذى يعد بطريقة ميكانيكية مصدر النمو تم تمويله أساسا عن طريق هذا الادخار القومى وبعد ذلك بفترة عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية. وكان

أيضا من بين أسباب النجاح الآسيوى ذلك الجهد الضخم للاستثمار فى رأس المال البشرى (تعليم وصحة). بيد أن رؤوس الأموال الخاصة لا تجد الحافز لتمويل استثمار رأس المال البشرى أى هذا الطراز من رأس المال الذى يكون عائده بالنسبة للمجتمع أكبر، فعندما يمول مستثمر أجنبى بناء مصنع، فإن هذا المصنع يشكل الضمان الجانبى فى حالة غياب المقرضين. وفيما يتعلق بالتعليم فإن هذه الآلية غير موجودة، ففى حالة غياب المقرض لا يستطيع المستثمر "وضع يده على رأس المال البشرى" الذى تم اكتسابه. وهذا ما يفسر السبب فى كون هذا النمط من الاستثمار - الذى نقول تكرارا إنه الأنفع للمجتمع - لا يتم تمويله عن طريق تدفقات رؤوس الأموال الخاصة. وإذا كان الخروج مما يطلق عليه الاقتصاديون "مصيدة الفقر" مشروطا بهذا النمط من الاستثمار فإننا نرى السبب فى كون العولمة وحدها لا يمكن أن تشكل الحل للتخلف.

عولمة بإيقاع غير منتظم:

هناك كليشيه منتشر يقول بأن رجال الاقتصاد قد لا يرون لأسباب أيديولوجية عيوب الأسواق، وبالنسبة للأسواق المالية فإن هذا الكليشيه بعيد تماما عن واقع البحث الاقتصادى المالى: فمنذ ١٩٧٠ أدخل الاقتصاديون سواء فى الولايات المتحدة أو فى أوروبا - فى نماذجهم فرضيات مثل عدم تطابق المعلومات ومواقف المنافسة غير التامة والتوقعات شبه العقلانية وظواهر الاضطراب والتكيفية ...إلخ.

ولنتناول حالة عدم تطابق المعلومات التى تعد سمة أساسية للأسواق المالية. فبسبب تفوق المقترضين فى مجال المعلومات على المقرضين فيما يختص بقيمة مشروعاتهم ومخاطرها، فيمكن للمقترضين اختيار مشروعات محفوفة بالمخاطر:

وإذا ما نجح الرهان على الاستثمار فإن المقترض هو الذى يكسب كثيرا، أما إذا حدث العكس فإن المقرض هو الذى يخسر. وعندما انفتحت فجأة الدول الصاعدة فى منتصف السبعينيات على حركات رؤوس الأموال تعرفت على مختلف أنماط السلوك الخاص بالأسواق المالية والتى يطلق عليها صدفة أخلاقية. وفجأة أمكن تمويل استثمارات فى أسواق رؤوس الأموال الدولية بنسب فائدة وبالتالى بتكاليف أقل بكثير. ومع ذلك لم يتم دعم نظام الرقابة الحذر لهذه الدول، والأسوأ من ذلك تم منح ضمانات لبعض المقربين من السلطة على استثمارات مالية يقصد بها المضاربة. وأدى سعر الصرف الثابت بين عملات هذه البلدان والدولار إلى اعتقاد المستثمرين بأن الاقتراض بالدولار لا ينطوى على مخاطر، وكان لظاهرة الصدفة الأخلاقية أكبر الأثر بسبب إضفاء الطابع الاشتراكى على مخاطر الاستثمار أى نقلها إلى الدولة. وهذا النمط من المشكلات لا يقتصر على الدول النامية، فقد نتج انهيار بنك الكريدى ليونيه Crédit Lyonnais أيضا عن مزج بين تحرير يسمح بتمويل ميسر للاستثمارات وضمان ضمنى تقدمه الدولة عن المخاطر التى يتحملها مسئولو البنك. وفى حالة آسيا يسرت العولمة المالية زيادة تراكم رؤوس الأموال وولدت فقاعة نجمت عن المضاربة بالأصول المالية مما أدى إلى الخلاف حول مصالح خاصة عديدة. وهذه المصالح الخاصة – التى كانت مرتبطة أحيانا بغسيل الأموال القذرة مثلما حدث فى تايلاند – استفادت تمام الاستفادة من هذا الخليط المتفجر الذى مزج بين الانفتاح على أسواق رؤوس الأموال والاستدانة بسعر منخفض وإضفاء الطابع الاشتراكى على المخاطر. وهذا المزيج له أثر منعش على الاقتصاد لأن الاستثمار – وخاصة غير المنقول – يزيد نسب النمو قبل أن يؤدى فى نهاية المطاف إلى الأزمة.

وانفجرت الفقاعة بخفض قيمة العملات بالنسبة للدولار مما أدى إلى إعادة تقييم قوى للديون التى حررت بالدولار (والتى زادت بنسبة ٤٥% فى حالة تايلاند)

مما أدى إلى تصفية حادة للاستثمارات. ففى تايلاند على سبيل المثال انهار الاستثمار فى الفترة ما بين عامى ١٩٩٦ و١٩٩٨ إلى ما يقرب من ٥٠% كما انخفض الدخل فى هذه الفترة نفسها بما يزيد عن ٨%، بينما كان يزيد فى السنوات السابقة بنسبة تناهز ١٠%. وبسبب زيادة البطالة وغياب الحماية الاجتماعية بصفة خاصة، أثرت الأزمة بقوة على الأكثر فقرا وأدت إلى زيادة الظلم وعدم المساواة.

ألا تعد هذه الأزمة أحد آثار العولمة المالية؟ ربما تسرع صندوق النقد الدولى والحكومات فى فتح الأسواق المالية قبل وضع اللوائح والنظم اللازمة أو دعمها بينما كان الأفضل فى البداية إصلاح الأسواق ثم فتحها. إذن فالأمر لا يتعلق إلا بخطأ فى الجدول الزمنى. ومن ناحية أخرى، ألم تستعد هذه البلدان حركة النمو بصورة أسرع مما كان متوقعا؟ من هذا المنظور فإن الخطأ لا يقع على جانب واحد ولا يجوز إدانة العولمة المالية فى حد ذاتها. فالحكومات هى المسئولة فى المقام الأول عن الأزمة، فقد قدمت هذه الحكومات الضمانات لمستثمرين كانوا يخفون بطريقة مصطنعة مدى المخاطر التى يخوضونها. وإذا ما تبينا هذا التفسير للأزمة فسيكون السبيل الأول الذى يتعين علينا خوضه هو الثقة التامة بالأسواق. والرأى الذى يؤيد عدم التصرف يقول بأنه فى مواجهة هذه الأزمات المتكررة، يتعلم السوق من أخطائه الخاصة وبأنه تلميذ أفضل من الحكومات. ولم تكن النتائج التى توصلت إليها مجموعة البحث التى شكلتها مجموعة الدول السبع الصناعية بعد الأزمة الآسيوية مباشرة بعيدة عن هذا الرأى، فقد تمثلت توصيتها الأساسية فى مطالبة حكومات الدول الصاعدة بقدر أكبر من الشفافية. والمؤكد أن نقلا أفضل للمعلومات سوف يعود بالفائدة بصورة أولية على استقرار الأسواق. ومع ذلك فقد نندهش من أنه إزاء الأزمات المالية الكبرى التى حدثت فى الثمانينيات والتسعينيات تمثلت الإجابة الوحيدة – بصورة تكاد تكون كاريكاتورية – فى ضرورة وضع المعلومات المتعلقة بميزان مدفوعات الدول الصاعدة على صفحة الويب. والشىء

الذى يثير الدهشة فى تلاحق هذه الأزمات منذ أزمة ديون ١٩٨٢ وحتى أزمة البرازيل فى ١٩٩٨ هو إلى أى درجة لم تستفد الأسواق بخبرة من أزمة إلى أخرى.

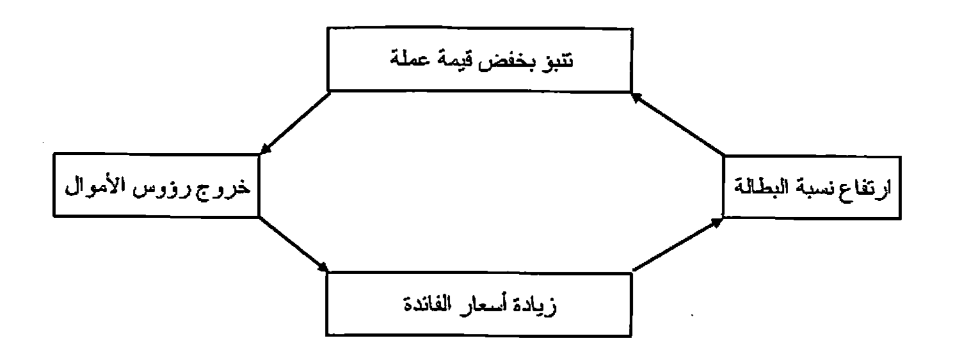
وتتمثل الإجابة الثانية الأكثر طموحا على الأزمة – والتى تشكل موضوعا للمناقشة حتى يومنا هذا – فى ضرورة وضع لوائح حذرة أكثر صرامة للمؤسسات المالية للدول الصاعدة يمكن تطبيقها فى البنوك الدولية الكبيرة وصناديق المضاربة. وتستهدف هذه اللوائح خفض تعرضها للمخاطر. ويبقى أن هذه المناقشات لم يتم تطبيق نتائجها بصورة عملية فى الدول الصاعدة.

اختلالات المالية المعممة:

وفى إطار هذا التفسير الأول للأزمة التى قيل عنها "أساسية"، فإن العولمة المالية تقتصر على إظهار بل وتضخيم المشكلات الأساسية التحتية مثل نظام مالى تحكمه قواعد غير كافية وضمانات على الاستثمارات المعرضة للمخاطر علاوة على المحسوبية والفساد. وهناك تفسير آخر ممكن وهو ذلك التفسير الذى يدين بصورة أكثر جذرية نظام عمل الأسواق المالية الدولية. ويقوم هذا التفسير على وجود ظاهرة خاصة بالمالية نطلق عليها التنبؤات القابلة للتحقق ذاتيا. وتوصف التنبؤات بأنها قابلة للتحقق ذاتيا عندما يكون عمل الفاعلين المبنى على التنبؤ بحدث نوعى كافيا لتوليد الحدث نفسه. وفى مجال الفيزياء يعد هذا النمط من العمليات مستحيلا: فلا يمكن لجسر أن ينهار ببساطة لمجرد اعتقادنا بأنه سينهار. ولكن فى مجال الاقتصاد فى المقابل فإن الاعتقاد بأن أزمة يمكن أن تطرأ يمكن أن يشكل مصدرا لهذه الأزمة نفسها، مثبتا هكذا بصورة لاحقة التنبؤ. وقد انتقلت إمكانية التنبؤات القابلة للتحقق ذاتيا خلال عشر سنوات من وضع الفضول الفكرى إلى وضع النظرية التى يقبلها العديد من الاقتصاديين بل غالبيتهم العظمى.

وتقوم آلية أزمة يتم استقراؤها من تنبؤات قابلة للتحقق ذاتيا دائما على عملية دائرية تختلف طبيعتها باختلاف الأزمة.

ولنأخذ على ذلك بداية مثال الهجوم المضاربى على الفرنك الذى وقع فى أغسطس ١٩٩٣. ففى هذا التاريخ عدلت الأسواق فجأة توقعاتها مشككة فى قدرة فرنسا على الإبقاء على سعر صرف عملتها الثابت أمام المارك الألمانى فى إطار النظام النقدى الأوروبى. ولمنع خروج رؤوس أموال ضخمة كنتيجة لتغيير هذا التنبؤ، اضطر بنك فرنسا زيادة أسعار الفائدة. ومع ذلك أدرك المضاربون أنه خلال فترة تزداد فيها البطالة بصورة كبيرة فإن هذه السياسة القائمة على أسعار فائدة كبيرة تعد مستحيلة من الناحية السياسية، مما حقق التنبؤ القائل بأن فرنسا ستضطر إلى خفض قيمة عملتها. وفرض خفض فعلى لقيمة الفرنك نفسه فى أغسطس ١٩٩٣ مما أكد بصورة لاحقة تنبؤات المضاربين. ويمكننا تلخيص هذه الآلية بالرسم الدائرى التالى (شكل ٢).



شكل ٢ – التنبؤات القابلة للتحقق ذاتيا

إن تغير تنبؤ الأسواق هو الذى يؤدى إلى ظهور الأزمة لا التعديل الأساسى فى الموقف الاقتصادى. وتفرض الأسواق المالية قراراتها على الحكومة.

ولنفترض الآن أن الأسواق لم تتنبأ بخفض لقيمة العملة، فى هذه الحالة لما احتاج بنك فرنسا زيادة أسعار الفائدة لحماية العملة ولما زادت البطالة، ومن ثم نستطيع القول بأن سعر الصرف كان محتملا على الصعيد السياسى. وفى الشكل السابق يكفى قلب كل العبارات، فنحن نعيش إذن حالة توازنات متعددة بما أن اختيار أحد السيناريوهين الممكنين (أزمة أو لا أزمة) يعتمد بصورة كاملة على تنبؤات الفاعلين فى الأسواق المالية، وهذا الموقف يعتمد أساسا على فهم دوافع الحكومة بطريقة استراتيجية. وهكذا فإن تغييرا فى مزاج المضاربين يمكن أن يؤدى بطريقة جد جادة إلى الانتقال من توازن إلى آخر.

وهذا الرسم النظرى للتنبؤات القابلة للتحقق ذاتيا بتحقيق توازنات عديدة (أزمة / لا أزمة) تم تطبيقه بصورة طفيفة الاختلاف بالنسبة للأزمة الآسيوية. ففى الحالة الآسيوية نبع انعدام التوازن من دائرية تختلف طبيعتها قليلا. فانخفاض قيمة العملة الذى تم بخفض قيمة الأصول وزيادة قيمة ديون هذه البلدان بالدولار خفض قدرتها على الاستثمار وأدخلها فى حالة كساد كادت أن تؤدى هى نفسها إلى انهيار العملة.

وقد نعتقد أن هذا النمط من التحليل يدين عقلانية المضاربين فى الأسواق، ولكن الأمر ليس كذلك. فبالفعل طالما تتحقق تنبؤات الفاعلين بصورة لاحقة، فهم ليسوا مخطئين، ومن وجهة النظر تلك فإن الفاعلين يتسمون بتمام العقلانية. ومع ذلك فإن الانتقال الحاد من توازن إلى آخر - والذى يعرف حالة الأزمة - يؤدى إلى وضع يمكن اعتباره من وجهة نظر المجتمع غير عقلانى (حالات إفلاس، بطالة). وتمثل أحد دروب بحث الاقتصاديين الجديدة فى فهم كيف يمكن أن يؤدى دمج المواقف العقلانية من وجهة نظر كل فرد إلى نتيجة غير عقلانية بالنسبة للمجتمع ككل. ويمكن القيام بالتحليل نفسه على ظواهر الذعر الإيمانى فى الأسواق المالية حيث تبيع كل الأسواق لتنبؤها بأن الأسواق الأخرى ستبيع أيضا.

فالمتفرجون فى المسرح الذين يندفعون بصورة جماعية نحو باب الخروج عند حدوث حريق يتصرفون بطريقة عقلانية من الناحية الفردية ولكنها تؤدى على المستوى الجماعى إلى موقف غير عقلانى.

وإذا ما تبنينا – شأننا شأن الاقتصاديين فى الولايات المتحدة وأوروبا – التفسير الثانى للأزمات سنجد أن التشخيص الثانى للعولمة المالية أكثر تشاؤما ومقتضياته السياسية أقل تقليدية. فإذا كنا نرحب بالشفافية ودعم الإجراءات الحذرة إلا أنها غير كافية لوقف هذا النمط من الآلية للتحقيق الذاتى. وفى هذه الحالة يصبح من الممكن النظر إلى إجراءات شديدة الأثر مثل فرض ضريبة على حركات رؤوس الأموال مما يؤدى إلى عدم تشجيع إدخال رؤوس الأموال قصيرة الأجل وبصورة خاصة الاستدانة بالعملة الأجنبية. وعادة ما تذكر تجربة شيلى حيث يتم فرض الضرائب (بنسبة منخفضة ومتغيرة) على إدخال رؤوس الأموال قصيرة الأجل. وبالفعل تعد شيلى الدولة الأمريكية اللاتينية الوحيدة (بالرغم من انفتاحها على الصعيد التجارى) التى لم تصب بالعدوى الآسيوية. ويشبه فرض الضريبة على إدخال رؤوس الأموال – إلى حد ما – مشروع ضريبة توبن Tobin على المعاملات فى سوق الصرف الذى سلطت عليه الأضواء فى فرنسا، ويمتاز فرض الضريبة الجديدة على مشروع توبن بأن الدولة نفسها هى التى تديره دون حاجة إلى تعاون دولى، ولا يتطلب موافقة الدول؛ فالولايات المتحدة على سبيل المثال عارضت دوما هذه الضريبة.

ويستتبع عدم الاستقرار الملازم للأسواق المالية الدولية تكاليف ضخمة بالنسبة للدول الصغيرة التى لا تمتلك سوى وسائل قليلة سواء للتنبؤ بأزمة مالية أو للتخفيف من آثارها الاجتماعية. وهذا الوضع لا ينطبق تماما على الولايات المتحدة وأوروبا، فبالنسبة لهذه المجموعة من الدول تعد التغيرات الكبيرة لأسعار الصرف التى تستتبع حرية حركات رؤوس الأموال مكلفة دون شك ولكنها ضعيفة نسبيا.

ويؤدى حجم الاقتصاد الأمريكى ومنطقة اليورو إلى جعل هذه الاقتصادات أقل اعتمادا على تغيرات أسعار صرفها: إذ تمثل الصادرات حوالى ١٤% من إجمالى الناتج المحلى الأمريكى ورقما أقل بالنسبة للصادرات خارج منطقة اليورو بالنسبة لأوروبا. ويمكن تفسير تكوين منطقة اليورو كاستجابة لعولمة مالية تسمح بالحد من تبعات عدم استقرار سعر الصرف، ومن المقرر أيضا أن تسمح للبنك المركزى الأوروبى بتطبيق سياسة نقدية أنشط (على غرار السياسة النقدية الأمريكية) دون أن تعوقها آثار هذه السياسة على سعر الصرف. وتجبر العولمة المالية الحكومات بالفعل على الاختيار ما بين استقرار سعر الصرف واستقلال السياسة النقدية. ويمكن لمنطقة اليورو اليوم تفضيل الخيار الثانى، ويبدو أن بعض المسئولين السياسيين لا يفهمون هذه النقطة إذ يطالبون باستقرار أكبر بل بوضع شبه ثابت لسعر صرف اليورو مقابل الدولار. وقد يستتبع ذلك بطريقة آلية أن يتم تقرير السياسة النقدية الأوروبية فى واشنطن.

التمييز بين مختلف أنماط العولمة:

تتعدد عيوب الأسواق النقدية ولا توجد حجة نظرية أو عملية تسمح بالتأكيد على أن مكاسب العولمة المالية تفوق تكاليفها ولاسيما بالنسبة للدول النامية. والحق أن العولمة ليست بالكتلة المبنية بحجر واحد والتى يتعين إما اعتناقها أو رفضها فى أبعادها كافة. وتدافع الحجج النظرية والعملية بصورة أكثر إقناعا لصالح تكامل أسواق السلع أكثر من أسواق الأصول قصيرة المدى. وفشلت كل استراتيجيات الانغلاق على التجارة الدولية التى تبنتها الدول النامية فى السبعينيات والثمانينيات، ومع ذلك تعد سياسات التعليم والحث على الادخار والاستقرار السياسى عناصر على الأقل بنفس قدر الأهمية وربما أصعب من حيث التطبيق.

وفى الحديث عن العولمة ليس للاقتصادى أن يأخذ موقفا مؤيدا أو مناهضا لدور الأسواق ولكن يتعين عليه التركيز على تكاليف التكامل وميزاته المقارنة. ويمكننا أيضا أن نقدم الحجة التى تقول بأن العولمة المالية غير المسيطر عليها كما شهدناها فى التسعينيات مع توالى الأزمات التى ولدتها تلعب ضد العولمة الأخرى الخاصة بسوق السلع. وقد تعلمنا أن العولمة لا يمكن الرجوع فيها وذلك من خلال تجربة المرحلة الأولى من العولمة التجارية والمالية فى نهاية القرن التاسع عشر والتى انهارت خلال الثلاثينيات. وبإضفاء الطابع الأيديولوجى البحت على الحوار حول العولمة – برفض السوق أو تأييده بصفة عامة – فإن ذلك يؤدى إلى رفضها أو قبولها بصورة كاملة دون أى تمييز. ويتمثل الدور الشاق الذى يضطلع به الاقتصادى فى هذا الحوار فى التمييز بين الأسواق وتحديد عيوب بعض الأسواق دون تلطف وذلك بغية الدفاع عن الذين يعتقد أنهم يؤمنون بتفوق مكاسب التكامل.

المستهلك على حق[٢٠]

بقلم روبرت روشفور

Robert ROCHEFORT

ترجمة: د. أمل الصبان

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

المستهلك هو الملك:

منذ زمن طويل هناك حكمة فى مجال التجارة تقول: "الزبون على حق". ومع ذلك فقد تحكم العرض فى السوق طويلا. واليوم تنقلب الأوضاع إذ يقوم رجال الصناعة والموزعون بالعرض ولكن المستهلك هو الذى يقرر، ويبدو الموقف وكأنه ينطوى على لغز: فنحن نعتمد على الاستهلاك، ولا يمر يوم دون أن نضطر إلى إخراج عدة مرات بعض النقود أو بطاقة ائتمانية ولكننا لم نتمتع أبدا بهذا القدر من الحرية فى قبول أو رفض شراء كل السلع المعروضة علينا. إن ضخامة حجم السلع المعروضة فى السوبر ماركت تحث بالتأكيد على استهلاك أكثر مما نحتاج إليه، ولكنها تجعل كل حركة شراء اختيارية. فلم تدخل سلعة قط فى المنافسة مع هذا العدد الضخم من السلع والخدمات والتى تكون أحيانا بعيدة تماما عن طبيعة السلعة نفسها. فإذا ما أردت على سبيل المثال أن أقضى سهرة سهلة دون عناء تجهيز وجبة طعام هل سأفضل تجهيز بيتزا مجمدة أو الخروج إلى مطعم للأكل؟ وإذا ما قررت العناية بجسدى هل سأقوم بإجراء علاج بحمامات مياه البحر أم سأشترى جهازا رياضيا للاستخدام المنزلى؟ ويؤدى الابتكار إلى الوجود المستمر لسلع جديدة فى أجنحة المحلات وعلى الرغم من ذلك يفشل حوالى ٧٠%

---

(٢٠)نص المحاضرة رقم ١٢١ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠٠٠.

من المنتجات الجديدة، فالمستهلكون لا يختارونها أو لا يختارونها سريعا. وتزيد سلطة الموزعين المتزايدة من أهمية خيار المستهلكين وسرعته. ولما كان الموزع الذى يمتلك مساحات واسعة لا ينتج بنفسه، فهو يسحب من أرفف العرض أى منتج لا يفرض نفسه فى الحال.

وبعيدا عن الصيغة فإن القول بأن "المستهلك هو الملك" يعنى ببساطة أن الشركات التى تطور منتجات وخدمات موجهة إليه ينبغى عليها السعى الدائب لفهمه ومن ثم استقطابه بأسرع ما يمكن. والسؤال الذى يثور هو كيف يصبح ذلك ممكنا وكيف تتصرف هذه الشركات؟ ولنبدأ "بإعادة تعريف" هذه العملية التى تتسم بالطبيعية والبساطة فى آن واحد وهى الاختيار بالنسبة لمستهلك لأية سلعة أو خدمة.

ففى بلد غنى تخضع عملية الاستهلاك لمنطق مزدوج، فكل منتج يتم شراؤه وكل خدمة يتم استهلاكها يجب أن تستجيب لحاجة يستشعرها المستهلك، ذلك هو المنطق الوظيفى لعملية الاستهلاك. ويتعين أيضا أن تواجه عملية الاستهلاك نوعا من الانتظار المتخيل للمستهلك لحفز رغباته ومتعته فى الاستهلاك. ولذا تجسد كل سلعة أو خدمة بعدا غير مادى يعبر عن نفسه عن طريق العلامة والشكل التخطيطى والتغليف والدعاية .. إلخ.

ولا يفصل المستهلك بين حاجته وانتظاره المتخيل، فهذان العاملان يتحدان ليشكلا معا الطلب. وبالطريقة نفسها يتعين على السلعة الاستهلاكية توظيف الأبعاد الوظيفية وغير المادية لتشكل عنصر عرض جذاب.

ويتطور البعد الوظيفى بفضل الابتكار التقنى، ويتقدم هذا البعد أيضا بالإشباع السلعى المتزايد لاحتياجات المستهلك التى تقبلها الأجيال الشابة بسهولة والأجيال الأكبر بصورة أكثر تحفظا فيتطور كل جيل فى تسويق أساليب الحياة.

ويتبع البعد غير المادى تطور آفاق الانتظار المتخيلة للمستهلك والتى تعتمد هى نفسها على أنظمة قيم المجتمع بأسره. ويمكننا الاستدلال على مراحل عدة منذ نصف قرن. ففى الخمسينيات والستينيات كان العمل بالأجر عنصر إدماج داخل المجتمع وكانت طبقات المجتمع تأخذ شكلا هرميا وكان المجتمع يقوم على تنظيم عائلى قوى. وشعر المستهلكون بالزهو لإمكانية حصولهم على علامات ثرائهم مثل السيارة والأدوات الكهربائية المنزلية والإجازات .. إلخ، ودخل العالم فى الوقت ذاته فى مرحلة الإنتاج النمطى والاستهلاك الجماهيرى.

وتتسم فترة السبعينيات والثمانينيات بتطور قطاع الخدمات وتأهيل الأيدى العاملة، وبدأ الحديث عن الحركية، ولم يعد الهيكل العائلى يفرض قيودا على السلوك وأخذ الفرد يمتدح لنرجسيته. وهنا ظهر الطابع غير المادى للاستهلاك وعمل بنشاط فظهرت التجزئة والفصل الشديد بين نوعيات المستهلكين والانتشار المصطنع للعرض والدعاية القائمة على أنماط الحياة وأساليبها.

وفى حقبة التسعينيات حدث انقلاب حاد فى الأوضاع، فانتشرت البطالة مما غمس المستهلكين فى حالة قلق، وولد الخوف من المستقبل نوعا من انقباض للسلوك وأدى إلى الانغلاق على الذات، وراوج الاستهلاك مكانه وتحدث البعض حتى عن نهاية مجتمع الاستهلاك! وبذلت قصارى جهدى – مع آخرين – لإظهار أن الأمر ليس كذلك وأننا نشهد تغيرا لسلوك المستهلكين. وظهر عنصر غير مادى جديد للاستهلاك مرتبطا بأوقات الأزمة وهو "بعث الطمأنينة". والموضوعات المرتبطة بهذا العنصر وهى الطابع المحلى والعائلة والتقاليد والصحة وأخيرا التضامن ولكن إلى حد معين بطريقة مزدوجة.

ولكن اعتبارا من نهاية التسعينيات بدأت الأشياء فى التغير من جديد وظهر "المستهلك المقاول". وهذا النموذج الذى يتسم بالحركة بصفة خاصة والمتعطش للمنتجات التكنولوجية الجديدة كالهاتف المحمول والحاسوب المنزلى أدى إلى زيادة النمو خلال سنوات طويلة.

ويتمثل الفارق الأساسي أو بالأحرى التناقض بين المستهلك المقاول والنماذج السابقة له والتقليدية فيما يتعلق بالاستهلاك فى تلاشى الحدود بين مختلف الأوقات ومختلف أماكن الحياة، فقد ولى زمن وقت العمل المنفصل عن الوقت المخصص للحياة الأسرية والترفيه، فهذه الأوقات تتداخل الآن بحيث لا يمكن الفصل بينها. كما ولى زمن المكان المخصص للعمل والمنفصل عن المكان المخصص للحياة الخاصة، فالمكانان سيتعايشان دائما ولكن تقل حدود الفصل بينهما، فسوف يكونان أقل انفصالا عن الماضى وسيمتد كل منهما داخل حدود الآخر. كما ولى زمن الاستمتاع باللحظة كسمة بديهية للاستهلاك دون الاكتراث بالغد، ويسعى الآن المستهلك إلى البحث عن التوازن على المدى الطويل والتحمل المسئول لرأسماله الإنسانى فى مجالى الصحة والتعليم.

ويمكن تعريف المستهلك المقاول بسمات ثلاث: ضرورة تخصيص جزء متزايد فى حياته الخاصة لالتزامه المهنى، واستخدام مجموعة من الأدوات التى كانت حتى الآن مخصصة لحياته المهنية لأغراض خاصة، والقدرة على إدارة عالمه المنزلى بطريقة مهنية. وسأعطى ثلاثة أمثلة على ذلك: اصطحاب أعمال إلى المنزل لأدائها فيه دون الذهاب إلى المكتب لمدة يوم أو يومين، واستخدام الهاتف المحمول الذى خصصه له صاحب العمل لمعرفة أخبار أبنائه، أو بالعكس استخدام الهاتف المحمول الخاص به للاتصال بزميل عمل، وإدخال وكلاء عموميين عدة فى منافسة لتحمل مجموع عقود تأمين الأسرة.

والعمل الذى يستلزم كفاءة قدم لمن يؤديه كفاءة بدأ فى استخدامها لخدمة مشترياته الخاصة. فالسكرتيرة التى تتفاوض لحساب صاحب العمل لشراء أثاث مكتبى سريعا ما تكتشف أنها تستطيع الحصول على تخفيض يتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠% على طلبيتها، وكيف يتسنى لها نسيان هذا الأمر عندما تشرع بعد ذلك فى شراء احتياجاتها الخاصة من الأدوات المنزلية الكهربائية أو فى شراء مقر إقامة للإجازات؟

وستزداد حدة هذا التدخل بين الكفاءات المهنية والخاصة مع تطور التجارة عن طريق الإنترنت. وتقدم لنا تقنيات البيع بالمزاد نموذجا لذلك، لقد غدت عمليات الشراء المهنية (الأعمال مقابل الأعمال) أكثر تشابها بمعاملات الحياة الخاصة.

ولكن المستهلك الذى يعد ملكا.. عاريا.

منذ عشرين عاما يعتمد التسويق على التقسيم، فبغية الإطراء على الفردية، يطرح على كل مستهلك اقتراح ما يمكن أن يميزه عن جاره. وكان هذا التقسيم يقوم فى البداية على أساس الطبقات الاجتماعية ثم على المجموعات العمرية، ثم أضحى التقسيم أشد حدة ليصل إلى مرحلة "الشريحة" (مجموعة صغيرة من المستهلكين يتمتعون بذوق وأسلوب معيشة نوعية). وغدا الشعار فى الولايات المتحدة هو واحد لواحد (One to one) أى التقسيم حتى آخر مرحلة، وهذا ما يعنى الفردية المطلقة .. إنه عصر "على المقاس" يبدأ فى كل المجالات. وبالنسبة للخدمات، يعد ذلك أمرا هينا نسبيا (البنوك والرحلات)، أما بالنسبة للسلع الصناعية فالأمر يبدو أكثر تعقيدا ولكن يمكن تحقيقه (طلبيات وتصنيع فى الوقت ذاته بمساعدة الحاسوب: أحذية ونظارات ودرجات وحاسوب واعتبارا من الآن السيارات). والأمر يتعلق بالتوجه إلى المستهلك بوصفه "شخصا"، أى فى تفرده وفى تجسيده لمشروع نوعى يحمله ويسعى لتحقيقه وهذا شىء جيد .. وإذا كان الأمر على النقيض من ذلك يتعلق بمعرفة كل شىء عنه وأحيانا رغما عنه فإن ذلك يعد محاولة جديدة للاستغلال.

ومثلما حدث فى السبعينيات والثمانينيات عندما ظهرت موضة "أساليب الحياة" التى شكلت المرحلة الأولى لعملية التقسيم، نشهد فى يومنا هذا ظهور موضة التقنيات الفردية للتسويق السلوكى على أساس "معالجة قواعد بيانات"، وهى

عبارة عن معالجة فى الوقت ذاته لكوبونات الدفع وقوائم العملاء التى يتم القيام بها بفضل بطاقات الثقة التى تتخللها استجوابات اجتماعية نفسية تستهدف التعرف على أذواق العملاء وأفضلياتهم.

فنحن مهددون بالظهور طوال اليوم على شاشات أجهزة حاسوب شـركات تعرف كل شىء عنا بحجة سهولة الطلب والتسليم والتسديد، وذلك فى احترام لنص وإن لم يكن لروح قانون المعلوماتية والحريات لأنه فى أسفل صفحات النماذج نجد هذه الصيغة الشهيرة المكتوبة ببنط جد صغير: "نحتفظ لأنفسـنا بحـق نقـل هـذه المعلومات للشركات التى نرتبط بها بصـورة تعاقديـة إلا فـى حالـة إخطارنـا برفضكم". فكل شىء يقال ولكن هل من المؤكد مع ذلك أن يتمكن أحد بالفعل مـن خرق ما تبقى من غموض فى التركيبة التى تتكون من آلاف الخيارات التى نقـوم بها يوميا فى حياتنا كمستهلكين؟ إن هذا الأمر غير مؤكد. بيد أن رجل الإحصـاء يعرف جيدا أن النتيجة لا تعنى علاقة سببية وأنـه لا يعـرف إلا المفهـوم الأول معرفة جيدة.

ولكن هذه التقنيات بالغة الخصوصية تتضمن خطرا آخر يتمثل فى تعميـق الفروق الاجتماعية فى مجال الاستهلاك فضلا عن تقسيم النسيج الاجتماعى. فكلما أصبحنا قادرين على معرفة الخصائص المميزة لشريحة العملاء التى يجتذبها كـل منتج بصورة دقيقة كلما سعينا إلى زيادة تسويقها بناء على هذه المعـايير. وكـان التوجه على نطاق واسع لجمهور قليل التباين يجبر على خفض الطـابع النـوعى للخطاب وجعله أكثر سلاسة.

ومع هذه التقنيات الجديدة لن يكون هناك رقابة ذاتية. فإذا لم يمس الخطـاب المفرد بصورة مؤكدة سوى الأزواج الباريسيين الذين تتراوح أعمـارهم بـين ٣٥ و٤٥ عاما ويحصلون على عائد سنوى يزيد عن نصف مليون فرنك، فإننا سنتوجه مباشرة للهدف فيما يتعلق بالخدمات المالية والمقترحات غيـر المنقولـة ومقاصـد

السياحة وبطريقة جد سرية إذا كانت هى الاستراتيجية السليمة التى يتعين تطبيقها.

ويجب عدم استبعاد أن تنتهى دراسة غير متحفظة لتفاصيل مشترياتنا كلهـا فى المحلات وكذلك استغلال مفصل للعديد من الاستجوابات التى نكون قـد أجبنـا عليها بطريقة تلقائية (ولكن عن طريق طعم يتمثل فى الوعد بهدية فى المقابل) إلى إحداث رد فعل رافض للمستهلك أو على الأقل لمجموعة من المستهلكين أو مقاطعة أو حصار له. ولا ينبغى على الإطلاق إغفال أن أحد عناصر قوة استخدام العملـة الورقية فى معاملات الحياة الجارية تتمثل فى ضمان بقاء الهوية مجهولة. وإذا كان تعميم العملة البلاستيكية (الخاصة ببطاقات الائتمان والإخلاص) وتطـور الشـراء "عن طريق شبكة الإنترنت" (online) يجب أن يتم ترجمته عـن طريـق وضـع علامة إسمية ودائمة على كل المشتريات تؤدى إلى زيادة الفـروق الفرديـة فـى العروض التجارية، فإن ذلك كله قد يشكل فى آن واحد تراجعـا للحريـة الفرديـة ولمبدأ الديمقراطية الذى يتجه نحوه مجتمع المستهلكين منذ نصف قرن.

العمل بين الماضي والمستقبل[٢١]

بقلم الآن توران

Alain TOURAINE

ترجمة: د. أمل الصبان

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

كلنا يعلم أن الأول من مايو كان فى البداية يوم الاحتفال بحركة نقابية على المستوى العالمى استهدفت الحصول على يوم عمل لمدة ثمان ساعات. وانطلقت المبادرة فى هذا الصدد من الولايات المتحدة فى جو من المواجهات الاجتماعية شديدة الحدة ولاسيما فى نطاق السكك الحديدية، وهذا ما أدى بالحكومات ومن بعدها منظمة العمل الدولية إلى التحديد الصارم لمدة العمل. ونظمت مظاهرة نقابية فى الوقت الذى كان العمل النقابى فى عداد ما نطلق عليه عملا نقابيا ثوريا - والأحرى أن نقول: عملا نقابيا ذا تأثير مباشر - أظهرت قوة ضغط العمل النقابى على مراكز اتخاذ القرار السياسى. بيد أن الأهمية التاريخية لهذا اليوم يمكن لها التأكيد على فكرة أن هذه الاحتفالات - شأنها شأن الحركة العمالية وفكرة العمل نفسها - التى اتسمت فى المجتمعات التى كنا نطلق عليها قبل كل شىء مجتمعات صناعية تنتمى إلى الماضى أكثر منها إلى المستقبل، وكلنا يعلم جيدا أن الأول من مايو الذى يعد عيد العمل هو يوم بلا عمل، ويمكن أن نطلق عليه حتى عيد الربيع. ويمكننا الإضافة أن العمل لا يظهر بصورة عامة بوصفه المكان المركزى لمجتمع حتى وإن لم يعترض أحد على طابعه اللازم ووجوده المكثف سواء فى المجتمعات أو فى حياة الأفراد. والآن قل الحديث عن العمل وندر عن العمال وندر أكثر عن طبقة العمال، وذلك لتنوع طبيعة مجموع السكان العاملين والجزء الذى يحتله فيه

(٢١) نص المحاضرة رقم ١٢٢ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١ مايو ٢٠٠٠.

عالم العمال الحقيقى - الذى لم يشكل قط أغلبية - وشهد تراجعا شديدا ومن المتوقع أن تزداد حدة تراجعه. ويبدو العالم العمالى كما بدا من قبله العالم الزراعى - حتى ولو بقدر أقل - كقطاع يتراجع بينما تشكل الكتلة المكونة من خليط لما نطلق عليه الخدمات ثلثى مجموع السكان العاملين وتسهم بنسبة أكبر فى تكوين الناتج القومى. وهذا ما دفع بالبعض إلى الإدلاء بخطابات مغالى فيها حققت نجاحا مؤكدا، ويرجع هذا النجاح فى جزء منه إلى موهبة الذين كانوا يعبرون عن هذه الأفكار وفى جزء آخر إلى الشعور السائد بأننا نعيش ما يمكن أن نطلق عليه بصورة غير دقيقة تماما "نهاية العمل"، أى نهاية مجتمع وحضارة ونفسية تقوم على العمل كما لو كان العمل قد دخل فى عالم الأدوات والأجهزة والحسابات بينما انفصلت الشخصية الفردية وكذلك الحياة الجماعية عن واقع هذا العمل، وقد قالها كثيرون: "يعد مجتمعنا بصورة أقل مجتمعا إنتاجيا عنه مجتمع استهلاك واتصالات، ودفع تطور قطاعات نشاط جديدة الكثير طواعية إلى التفكير بأن الإنتاج ومن ثم العمل يحتلان موقعا تتناقص أهميته فى مجتمعاتنا وبصفة خاصة فى مستقبلنا.

وإذا كنت قد تحدثت عن هذه الموضوعات التى استرعت انتباه كثيرين خلال السنوات الماضية وذلك لأعين منذ البداية الهدف الذى أحدده لنفسى فى هذه المحاضرة، سوف أحاول أن أثبت لكم أن فكرة نهاية العمل لا تقوم على أى أساس سواء فى الواقع الموضوعى للاقتصاد أو فى وعى مواقف وممارسات الذين يعملون والذين لا يعملون. ومن ثم يمكننا إيجاد هدف جدلى فى حديثى، ولكننى لن أتحدث بطريقة بديهية بنبرة جدلية.

الموقف الحالى للعمل:

سوف أبدأ بالوصف السريع للموقف الحالى للعمل. إن أكثر الأمور التى تثير الانتباه والتى لا يتم مناقشتها كثيرا لا تتمثل فى كسب العمل أو فقده للأهمية

ولكن فى أننا نعيش فى مجتمع يعانى شطرا كبيرا منه سواء من شظف العيش أو الفقر أو من اللاعمل وهما فئتان تتداخل كل منهما فى الأخرى.

وبالنسبة لفرنسا التى لا تعد على الإطلاق حالة قصوى يتراوح عدد السكان الذين يعيشون فى حالة من الفقر وغياب الاستقرار فى العمل ما بين ١٢ إلى ١٣ مليونا، وهذا يعنى أن حالة الفقر وعدم استقرار العمل تخص ٢٠% من السكان. وإذا ما نظرنا إلى العمل بصورة أكثر مباشرة عجبنا من معرفة الأرقام التى قدمها رجال الإحصاء ولاسيما رجال إحصاء الاتحاد الأوروبى فى بروكسل، فمنذ عدة سنوات قبل الوصول إلى أدنى المستويات كانوا يتحدثون عن ٥٠% من الأشخاص القادرين على العمل والذين لا يعملون بالنسبة لمجمل الاتحاد الأوروبى. وفى فرنسا يبدو هذا الرقم أعلى بكثير من الواقع، فيمكننا الاعتقاد بأن ٣٠ إلى ٣٥% من سكانها القادرين على العمل لا يعملون. ففى الواقع فضلا عن الذين يعانون من البطالة المعلنين والمقيدين يتعين إضافة الشباب الذين يشغلون وظائف صغيرة أو يلتحقون بدورات تهدف بصورة واضحة إلى امتصاص البطالة أكثر من الإعداد لحياة مهنية وكذلك شباب آخرين لأن عدد الطلاب الذى نمى على فترة طويلة زاد عما كان متوقعا وذلك لاعتقاد عدد كبير من الشباب وعائلاتهم بأن فرص إيجاد عمل تعد أفضل عند دراسة خمس سنوات بعد الحصول على البكالوريا بدلا من دراسة عام أو اثنين بعدها. وهناك فئة مهمة بصورة خاصة فى فرنسا وهى فئة الذين يكفون عن العمل قبل بلوغ السن القانونية للمعاش، وتعد هذه النسبة أكبر بين النساء عنها بين الرجال، ولكن بالنسبة للفئتين فإن الغالبية لا تصل إلى سن المعاش وهى لا تزال تعمل. وتعد فرنسا من بين الدول التى تصل فيها هذه النسبة إلى أدنى مستوياتها ومن ثم فإن التوقف عن العمل يحدث مبكرا عن طريق المعاش المبكر أو طرق أخرى. وأما عن آخر فئة يتعين أخذها فى الاعتبار فهى فئة السيدات اللاتى تزيد أعمارهن عن خمس وأربعين أو خمسين سنة، والتى لا تقيد نفسها فى

الوكالة الوطنية للعمل ANPE لاعتقادهن بعدم توافر أى فرصة لـديهن لإيجـاد عمل وهو حكم يتفق لسوء الحظ مع الواقع فى أغلب الأحيـان. ومـن ثـم فـإنكم تدركون أن ما نشهده اليوم لا يعد فى المقام الأول فقدانا لأهمية العمـل أو معنـاه ولكنه تراجع مادى للعمل. فمجتمعاتنا عاجزة عن تـوفير العمـل لمـن يـأملون الحصول عليه لتحقيق عائد مستقل. ولا طائل من إضافة ما نعرفه جيدا وهـو أن غالبية التعيينات التى تمت خلال السنوات الماضية كانت لفترة محددة وبالسـاعة، بحيث أن ٢٠% فقط من الأعمال كانت تقتضى التفرغ ولفترة غير محددة.

ولكن يتعين علينا الخوض فى هذا المضمار ولنعترف بأنه يسـيطر علينـا شعور قوى بأننا نعيش فى مجتمع سوق أكثر منه مجتمع إنتـاج. ولنتحـدث عـن مظهرين أو ثلاثة لهذه الرؤية العامة. المظهر الأول يتمثل فى أن هرم المرتبات تم استبداله اليوم بالفصل بين ثلاث فئات اقتصادية مهمة، الفئة الأولى هى كـل مـن ينتمون إلى أعلى عالم المرتبات أو أسفله وبالتالى إلى هرم المرتبات، والثانية وهى أن العدد الضخم الذى تحدثت عنه من "البعيدين عن العمل"، والثالثة هـى الأعـداد المتزايدة ممن لا يقفون فى نطاق هرم المرتبات ولكن فوقه والذين يؤجرون وفقـا لعلاقتهم بالسوق أكثر من مستوى تأهيلهم أو مسئوليتهم فى مشـروع مـا. وهـذه الكلمة تؤدى بنا إلى فهم مظهر آخر بنفس قدر الأهمية عن تحول مجتمع منتج إلى مجتمع سوق. ففى كتاب شهير لروبرت ريتش Robert Reich وزير العمل السابق للرئيس الأمريكى كلينتون خلال فترة رئاسته الأولى أظهر المؤلـف أن الشـركات تجنح إلى التضاؤل بسبب تعدد المقاولين من الباطن وإنشاء شبكات تميل عناصرها إلى التمتع بقدر متزايد من الاستقلال. واستخدم ريتش عبارة "مستخدمى الرمـوز" لتعيين الذين يظلون داخل الشركة وهم قبل كل شيء مموليـون وكـذلك مهنيـون ورجال قانون وتكنولوجيا واقتصاد وخبراء حسابيون وأطباء أو رجال قانون عمل .. إلخ، وبتعبير آخر تحتل الشركة موقعا بلا شك مركزيا ولكن أقل حجمـا عمـا

سبق بين عالم التكنولوجيا من جانب وعالم الأسواق من جانب آخر. ومنذ ثلاثين عاما كانت أفكار جون جالبريث John Galbraith مقبولة بصفة عامة وهى تلك التى تنشر أفكار بيرل Berle وميرز Mears التى سادت قبل الحرب عن انتصار الهياكل التقنية للقيادات على أصحاب الأسهم، ولكننا نشهد اليوم حركة معاكسة لها، فما أطلق عليه الأمريكيون ومن بعدهم الإنجليز سيطرة "Governance" يشير إلى عودة المساهمين إلى السلطة عن طريق فرض خياراتهم على قيادات الشركات. فبينما أكدت نماذج شهيرة مثل آى. بى. إم (I.B.M.) وكوداك والشركات اليابانية الكبيرة على أهمية دمج "نموذج تيوتا" داخل الشركات، نعيش فى يومنا هذا تطورا معاكسا، حيث تولى الأهمية لتعريف مراكز الإنتاج المسئولة فى السوق عن مكاسب الشركات وعن زيادة هذه المكاسب ويستعيد المساهمون المنظمون – ولاسيما عبر صناديق المعاشات – وخاصة فى أمريكا الشمالية السلطة اليوم ولديهم القدرة التى عادة ما يمارسونها حاليا فى إقصاء رئيس شركة يؤخذ عليه – حتى وإن حقق نتائج هائلة على المستويين التكنولوجى والتجارى – عدم تحقيق أرباح كافية. وفى الوقت ذاته يتراجع نصيب العمل فى توزيع الناتج القومى. وأخيرا هل هناك ما يدعو للتذكير بأن حياتنا السياسية والاجتماعية لا تنتظم قط حول فئات محددة بمكانتها فى علاقات الإنتاج الاجتماعية؟ لقد قبلنا طويلا فكرة أن اليمين كان يمثل بالأحرى أصحاب رأس المال والمقاولين، واليسار كان يمثل أصحاب الأجور. والحق أن نسبة أصحاب الأجور لا تتوقف عن التزايد فحسب – مما أدى بصورة شبه آلية إلى انتصار اليسار، ولكننا نجد فضلا عن ذلك أن العمال ورؤساء الشركات لا يمثلون معا إلا أقلية تتناقص فى مجموع السكان العاملين. والسؤال الذى يثور هو أين عسانا نضع الكوادر وحتى الكوادر العليا؟ وأين يقع مكان صغار المقاولين من الطراز التقليدى أو على النقيض المقاولين الجدد الذين يبدأون الطريق؟ ولا تحصل هذه الأسئلة كلها بسهولة على إجابة ذات نمط سياسى، إلى الحد الذى نشك عنده فى أن أنظمتنا السياسية تستحق أيضا أن يطلق عليها

ديمقراطيات تمثيلية. ففى الواقع تتراجع العلاقات فى كل مكان بين المطالب الاجتماعية المنظمة والتمثيلات السياسية بل وتتلاشى أحيانا، ولا تعكس كلمات مثل اليمين واليسار أو اشتقاقاتها تناقضات ملموسة حول الرأى العام، ونحن نعرف ذلك جيدا ولاسيما فى أوروبا حيث قبلت دول عديدة الفكرة التى أعلنها تونى بلير فى بريطانيا عن الطريق الثالث (Third Way) وهو طريق يختلف عن الليبرالية الحادة وعن الاشتراكية الديمقراطية التى كانت سائدة فى الماضى القريب. ألم يتحدث المستشار الألمانى شرودر نفسه من مركز جديد، أى ألم يتحدث دون الإشارة إلى أى فئة أو تناقضات اجتماعية؟ فبالفعل من الذى يدرك التناقضات الكبرى بين سياسة تونى بلير فى بريطانيا ورئيس الوزراء اليمينى أثنار فى إسبانيا؟ إن المواجهات الاجتماعية أقل ظهورا عما مضى. فلدينا جميعا الميل إلى معارضة موقف القطاعات المحمية والقطاعات المفتوحة أمام المنافسة أو القطاعات الحديثة والقطاعات التقليدية أكثر من معارضة موقف الفئات المحددة اجتماعيا أى الطبقات الاجتماعية.

وقد قلت ما يكفى حتى أستطيع تقديم تفسير عام لهذا التراجع للعمل الذى تحدثت للتو عن عدد من مظاهره، وهو التفسير الذى يبتعد عن فكرة أن التسلية والاستهلاك يتفوقان بصورة متزايدة على العمل. فبالفعل يتعين اعتبار مجتمعاتنا دائما من وجهتى نظر وأن نحصل لها على تعريفيين مختلفين.

ويتمثل التعريف الأول فى انتماء هذه المجتمعات إلى ما نطلق عليه طرازا مجتمعيا أى نمطا عاما لتنظيم اجتماعى. وبهذه الطريقة تحدثنا عن مجتمع صناعى ومن قبله عن مجتمع تجارى ومنذ عدة سنوات اعتدنا الحديث عن مجتمعنا وهو مجتمع المعلومات أو الاتصالات، وجميعنا يقبل أن يتم تعريف مثل هذه الأنماط من المجتمعات عن طريق كل من قوى الإنتاج والتمثيلات العامة للحياة الاجتماعية ومفهوم محدد عن الزمان والمكان .. إلخ، وكذلك عن طريق علاقات وصراعات

اجتماعية. ومن ثم لدينا يقين بأن الفاعلين والرهانات والصراعات الاجتماعية لمجتمعنا المعلوماتى لا يمكن أن تكون هى نفسها الخاصة بالمجتمعات الصناعية، فقد انتقلنا من ثقافة طاقة إلى ثقافة معلومات ومن الطبيعى أن يطرأ تعديل عميق على المجتمع فى مجمله.

ولكن هناك طريقة ثانية لتعريف مجتمعاتنا، لا بالنمط الذى تنتمى إليه ولكن بأسلوب تطويرها وأسلوب تحولها وتغيرها التاريخى. تحدثت منذ لحظة عن المجتمع الصناعى، وهو أمر يختلف بالتأكيد عن الحديث عن أسلوب التصنيع. فالمجتمع يتسم بأنه صناعى وتتم فيه عملية تصنيع تحت قيادة برجوازية قومية أو أجنبية أو دولة قومية أو أجنبية. وفى هذا المنظور تحديدا يتم استخدام كلمات مثل الرأسمالية والاشتراكية والتبعية والاستعمار .. إلخ، ولا يتعين بصفة خاصة الخلط بين فئتين من المفاهيم، فالمجتمع الصناعى والمجتمع الرأسمالى لا يمثلان تعبيرين مترادفين أو متناقضين، فهما يختلفان حيث يعد الحديث عن مجتمع صناعى طريقة لتعريف نمط من المجتمع بينما يصف تعبير "مجتمع رأسمالى" نمطا من التحول ومن الدخول فى مجتمع صناعى أو مجتمع ما بعد الصناعة، وهذا ما يقودنى إلى الفرضية التالية؛ فخلال الربع الأخير من القرن تراجع تعريف مجتمعاتنا بوصفها أنماط مجتمعات أو بالأحرى بوصفها أساليب للإنتاج أو أساليب للعمل التاريخى وتم تعريفها بصورة أكبر عن طريق أسلوب تطويرها، أى ما نطلق عليه عولمة، أى انفتاحا عالميا للتجارة والتبادلات وتوسعا كوكبيا لمجموعات الإنتاج والتى يمكن أن نطلق عليها بطريقة أكثر تقليدية المرحلة الجديدة للتطور الرأسمالى فى الأساس، أى المرحلة التى قادت فيها العناصر الخاصة أو شبه الخاصة للحركة الاقتصادية التغير الاجتماعى أكثر مما قامت به أمة وطنية أو عبر وطنية. وعندما نتحدث عن العمل فإننا نتخذ من نمط مجتمع الإنتاج مرجعية لنا، فعندما نتحدث عن سوق فنحن لا نستند إلى نمط من المجتمع ولكن إلى أسلوب تطوير وتحول

تاريخى. ويبدو من الأهمية بمكان أن أختم هذا الجزء من عرضى بأن أقــول إنـــه عبر انتقالنا من مجتمع عمل إلى مجتمع لا عمل، انتقلنا من مجتمع يرتكـــز علـــى نفسه وعلى تنظيمه وإنتاجه إلى رؤية ديناميكية وتاريخية أكثر من كونها اجتماعية. وهذا ما نقصده عندما نقول بإننا انتقلنا "من مجتمع إنتاج إلى مجتمع سوق". وهـــذا لا يعنى بأى صورة كانت أننا دخلنا فى مرحلة غير محددة وربما قاطعـــة حيـــث تشكل السوق التى تمثل إرادة التغيير أساس مجتمعنا. وعلى النقيض سأشـــير بعـــد لحظة أنه اعتبارا من الآن يمكننا مرة أخرى مشاهدة قيام مجتمـــع إنتـــاجى جديـــد وبالتالى يكتسب مفهوم العمل أهمية مركزية بعد أن كان قد تم استبعادها من بـــؤرة اهتماماتنا بفضل تنامى موضوع العولمة الذى يتضمن إعادة تخصـــيص المـــوارد وبالتالى يطرح أزمة العمل من جديد. لذلك يتعين أيضا ربط زيادة الظلم والاستبعاد فى غالبية الدول الغنية أو الفقيرة بهذا الموضوع العام.

عودة مجتمع الإنتاج:

وأعود مرة أخرى إلى فرضيتى الثانية، إننا نعود إلى مجتمع الإنتـــاج، ولا يكتفى إدراكنا لحياتنا الاقتصادية والاجتماعية بالتحليل أو التمثيل بعبارات التجـــارة الدولية، فنحن نعطى للتكنولوجيا وتنظيم الإنتاج وبالتالى للعمـــل أهميـــة متزايـــدة، ويتسنى لى القول بأننا نخرج من مرحلة انتقالية ليبرالية أو رأسمالية وأننا نعـــرف أنفسنا بطريقة متزايدة بوصفنا مجتمع معلومات واتصالات. وعلى أى حـــال لقـــد شهدنا فى بداية القرن التاسع عشر فى بريطانيا بصفة خاصة وكذلك فـــى بلجيكـــا وشمال فرنسا ما أطلقنا عليه ثورة صناعية والتى كانت بالأحرى فى هـــذه الفتـــرة ثورة رأسمالية. وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر انطلاقا مـــن النمـــوذج المهم لصناعة الكيمياء فى ألمانيا بدأنا فى إيلاء أهمية محورية لتحـــولات الإنتـــاج ولتنظيم العمل اعتبارا من تايلور Taylor بصفة خاصة. وفى هذا الوقـــت أيضـــا

اكتسبت الشركات والنقابات أهمية متعاظمة حتى رسمنا لأنفسنا شكل مجتمع صناعى.

ونتحدث اليوم بصورة صريحة عن مجتمعنا من جديد بعبارات الإنتاج، بينما كنا لا نتحدث منذ خمس سنوات سوى عن العولمة أو بالأحرى عن انتصار التبادلات المالية على التبادلات الاقتصادية، ولا نتحدث اليوم سوى عن الاقتصاد الجديد ونحن على قناعة الآن بأن الأمر يتعلق بشيء آخر يختلف عن مضاربات البورصة التى رفعت بصورة مذهلة مؤشر ناسدك Nasdaq أو السوق الثانى ثم أخضعتهما لتصويبات عنيفة. وهذا الاقتصاد الجديد الذى لا يرتبط فحسب بصناعات المعلومات والاتصالات ينطبق فى بلد كالولايات المتحدة على أكثر من نصف الوظائف التى تم استحداثها بالملايين فى هذا البلد خلال العقد الماضى. وفى دول أخرى – أصغر حجما – كان أثر الاقتصاد الجديد أعظم. فأيرلندا التى يبلغ فيها دخل الفرد أقل من ثلث مثيله فى جارتها بريطانيا، لحقت بجارتها وبالتالى بغالبية دول الاتحاد الأوروبى، ويرجع هذا التقدم بالغ السرعة إلى استيراد مشروعات عالية التكنولوجيا. وهناك حالة مثيرة أيضا وهى حالة إسرائيل وهى بلد يستطيع التفاوض اليوم على إعادة بعض أجزاء من أراضيه الحالية وذلك لأنه على امتداد الساحل من تل أبيب وحتى حيفا أقيم شريط طويل يبلغ بضعة عشرات من الكيلومترات ويوفر اليوم بفضل الشركات التكنولوجية الجديدة التى تتمركز هناك جزءا مهما من إنتاج الدولة. ومن المحتمل أن تعوض أوروبا الغربية فى سنوات قليلة تأخرها فى هذا المجال عن الولايات المتحدة وبالتالى سنكون قد دخلنا بطريقة جماعية فى اقتصاد المعلومات. وعن طريق الحاسوب والهاتف المحمول وكل الوسائط المتعددة وبصفة خاصة التجارة على الإنترنت نشهد فى يومنا هذا ظهورا سريعا لمجموعة من الأنشطة الاقتصادية لم نكن لنتخيل أهميتها منذ عشر سنوات. وهناك واحد من أهم الكتب التى نشرت خلال السنوات الأخيرة من تأليف مانويل كاستلز Manuel Castells ويتناول مجتمع المعلومات. والمؤلف خبير فى علم

الاجتماع، ولد فى إسبانيا وعاش سنوات طويلة فى باريس، ويوضح فى كتابه كيف يمكننا بصورة واضحة وفى كل أنحاء العالم تعريف الأشكال الجديدة لتنظيم الزمان والمكان والحياة فى الحضر والعمل وهى السمات الرئيسية لمجتمع المعلومات الجديد. ونستطيع أن نضيف معه أنه لأول مرة تعد التكنولوجيا نقطة انطلاق شبه مطلقة فى مجتمعنا. وعندما كنا نتحدث عن تنظيم العمل فى مجتمعات ريفية تقليدية، كنا على علم بأن نظام العائلة والإدارة السياسية والاجتماعية والمعتقدات الدينية تمتزج مع النشاط المهنى. وكذلك نجد فى المجتمع الصناعى أن تنظيم العمل "التقنى" لا ينفصل عن تنظيمه "الاجتماعى". وأخذ الجزء الأكبر من الترشيد الذى حدث فى القرن التاسع عشر شكل تعظيم تأثير تنظيم العمل – أى الإدارة – على العمال الذين يعدون المنتجين المباشرين. وعلى النقيض تؤدى اليوم تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة نفسها إلى نتائج لا يمكن إيعازها إلى أسلوب تنظيم اجتماعى أو أسلوب إدارة سياسى أو بصورة أقل إلى معتقدات دينية. وهذا لا يعنى على الإطلاق أن كل أشكال حياتنا الاجتماعية يتم تحديدها عن طريق هذه التكنولوجيات ولكن – هذا شيء جد مختلف – إن هذه التكنولوجيات لا يتم تحديدها بطريقة فاصلة عن طريق مظاهر أخرى للحياة الاجتماعية. ولقد أدركنا مؤخرا أن التفوق الذى حققته الولايات المتحدة منذ عشر سنوات إنما يرجع إلى قدرتها على ابتكار هذه التكنولوجيات الجديدة ونشرها واستخدامها، وكنا خلال السبعينيات نتحدث عن انحطاط الولايات المتحدة وكنا نحبذ المقارنة بين الولايات المتحدة ونجاح اليابان كمخترعة لمفهوم الشركات الكبيرة الجديدة حيث يلتقى فيه الجانب الإنسانى والتكنولوجى. وخلال العقد الأخير انقلب الموقف فجأة، وأحرزت الولايات المتحدة تقدما كبيرا على أوروبا فى الوقت الذى دخلت فيه اليابان فى أزمة طويلة لم تخرج منها بعد وترجع أصولها إلى انفجار "فقاعة" مالية كان النظام المصرفى لهذا البلد قد أدى إلى ظهورها وزيادتها بطريقة غير مسئولة. وبينما لم نكن نتحدث منذ عدة سنوات سوى عن الأوضاع المالية الدولية، نكتشف اليوم أن

النجاح الأمريكى إنما يرجع إلى أسباب داخلية أكثر من الأسباب الخارجية على الرغم من عدم وجود أسباب لنفى أهمية العجز الاقتصادى ووصول رؤوس أموال خارجية إلى الولايات المتحدة. لقد سمعنا جميعا عن سيلكون فالى Silicon Valley، ولكن حتى تاريخ قريب كان يعترينا الشعور بأن الأمر يتعلق بمكان استثنائى به أحدث التقنيات لا يؤثر إلا بصورة جد جزئية على مجمل الحياة الاقتصادية. واليوم يبدو من المستحيل الدفاع عن وجهة النظر تلك، ولاسيما أننا نعلم عن طريق دراسات عدة إلى أى درجة لم يكن النجاح الأمريكى راجعا إلى الابتكارات التقنية فحسب ولكن بالأحرى إلى القدرة على الربط بين الابتكارات التقنية والأبحاث العلمية من جانب وإلى تحول حاد ومفاجئ لأساليب إدارة الشركات من جهة أخرى. ويمكننا إضافة أننا انتقلنا أو بالأحرى أن الولايات المتحدة قد انتقلت قبلنا من تمثيل معين للعالم إلى تمثيل آخر ومن صورة محددة للعالم تتسم بالتحديد والتخطيط والثبات إلى ما يطلق عليه ادجار موران Edgard Morin التعقيد أى شبكة من عوامل تدفع إلى الحركة وإلى الاعتماد المتبادل غير المتوقع بحيث أصبح الشىء الأكثر أهمية هو القدرة على التواؤم مع مواقف غير متوقعة بدلا من وضع خطط تفترض ثباتا للبيئة لا نستطيع فى الواقع ضمانه فى المستقبل، والحديث عن الاقتصاد بدلا من العولمة يعنى إيلاء الأولوية مجددا للعوامل الاقتصادية الخالصة وكذلك الاجتماعية للتنمية بدلا من الأوضاع الاقتصادية الدولية، وهذا يعنى أيضا إيلاء أهمية مركزية مجددا للعمل.

معنى العمل بين الماضى والحاضر:

وانطلاقا من هذه الملاحظات التى يمكن أن نصفها بالموضوعية، يتعين علينا الآن الدخول فى عالم التمثيلات، أى عالم المعنى الذاتى للعمل. هل زادت

أهمية العمل أم نقصت فى تجربتنا الشخصية عما كان عليه الحال فـــى الماضـــى؟ وهنا أيضا نستنتج أن مثل هذا الحكم يعد غير موائم لأن للواقع طبيعـــة مختلفـــة: فالتغير الملاحظ ذو طبيعة نوعية أكثر منها كمية.

ومن اليسير أن نعيد إلى أذهاننا مفهوم العمل الذى يمكن أن نسميه بالتقليدى، إذ أن هذا المفهوم عن العمل لم يختف. فقد تم تعريـــف العمـــل بوصـــفه العلاقـــة الأساسية التى تربط بين الفرد والمجتمع، كما كان يتم اعتبار الأسرة أو المدرســـة بوصفهما أدوات الربط بين الأجيال. وعندما كنا نذكر كلمة عمل، كنا نتحدث فـــى الوقت ذاته عن واجباتنا وحقوقنا عن المعارف والمنفعة، ومن ثم كنا نعبر دائما عن أنفسنا بعبارات اجتماعية. ولذا غالبا ما تم معالجة موضـــوعات العمـــل بعبـــارات سياسية ولاسيما عندما كان يتم الحديث عن ديكتاتورية البروليتاريا وعن جمهورية العاملين أو عن ديمقراطية صناعية أو عن ديمقراطية اجتماعية. ومن الثابت بما لا يقبل الجدل أن مثل هذه التصورات قد فقدت الكثير من قيمتها وأن فئـــات التحليـــل والعمل تلك التى كانت تنتمى فى آن واحد إلى الحياة الفردية وإلى التنظيم الجماعى للمجتمع تحتل موقعا تتناقص مركزيته فى تجربتنا. وربما تمثلـــت أهـــم مظـــاهر التحولات التى نعيشها وخاصة منذ نصف قرن فى الفصل المتزايد بين مشـــكلات النظام الاجتماعى ومشكلة الفاعل الاجتماعى. ويمكننا القول بأن النشاط الاقتصادى وبصفة خاصة خلال السنوات الخمس والعشرين التى تحدثت عنها – تم تعريفه – بعبارات غير شخصية خاصة بالسوق ومن ثم خاصة بمنطـــق الـــربح والعقلانيـــة والتبادل بينما من جانب آخر شهدنا تطور التعريفات عن الذات ومن ثم عن الهوية بعبارات العمل. ففى كل أنحاء العالم نشاهد تحت أشكال جد مختلفة نمو سياســـات للهوية ترتكز أحيانا على الأمة أو العرق وأحيانا أخرى على الديانة أو الجـــنس أو السن أو أساليب الاستهلاك. وهكذا يتم الفصل بين عالمين أحدهما يمكن أن نطلـــق عليه صفة الموضوعية والآخر يمكن أن نطلق عليه صفة الذاتية. وبقدر ما يتعمـــق

بالفعل هذا الفصل تفقد مختلف طرق تعريف الذات فى صورة عامل أو مهنى أو حرفى - وكل هذه الفئات مرتبطة بالعمل أو كما كان يقول علماء علم الاجتماع مرتبطة بالعمل المنجز achievement - من أهميتها إزاء عودة ما يطلق عليه علماء الاجتماع أنفسهم اللامدون (ascription) أى الأوضاع الموروثة من جنس ولغة وأمة وجماعة اجتماعية أصلية .. إلخ، ومن ثم يبدو عند هذا المستوى أن نظرية نهاية العمل تجد أخيرا تبريرا لها لأننا إذا ما عرفنا أنفسنا من جهة بطريقة موضوعية عن طريق مشاركتنا فى عالم التكنولوجيا والأسواق وإذا ما عرفنا أنفسنا بطريقة مختلفة تماما على مستوى تجربتنا الشخصية عن طريق - على سبيل المثال - الأصل أو الذوق أو المشروعات فمن الواضح أنه لا يوجد شىء مشترك بين مجال التجربة هذا ومجال التنظيم الاجتماعى. فنحن من جهة مشاركون فى السوق عن طريق إنتاجنا ومن جهة أخرى مستهلكون أو وسطاء، ولكن ما يميز موقفنا هو الفصل بين وجهى تجربتنا الشخصية والجماعية أكثر من الأهمية المتعاظمة لإحداهما.

بيد أن هذا الفصل بالتحديد وبالتالى فكرة انحطاط العمل نفسها وكذلك تصورنا لأنفسنا كمنتجين أو عاملين هو الذى يطرح مشكلات بهذه الخطورة حتى إننا لا نستطيع اعتبار مثل هذا الفقدان لأهمية مفهوم العمل كشىء محتمل ودائم، لأننا ندرك بطريقة متزايدة أن الفصل بين عالم الاقتصاد وعالم الثقافات أو الهويات يعد من قبيل الكارثة، وأدى بالفعل فى عالمنا إلى كوارث تثير قلقنا، إذ إنه إذا لم يتم تعريف الشخص إلا عن طريق هويته فإننا لن نستطيع سوى خلق "جماعة من المتماثلين" وبالتالى القضاء على من يختلفون عن هذه الجماعة وهذا ما يقود إلى ظاهرة كره الأجانب والعنصرية وعدم التسامح. ومن جهة أخرى، إذا لم يكن للحياة الاجتماعية سوى أهداف اقتصادية وإذا كانت التبادلات هى غاية فى ذاتها، وإذا كان الاقتصاد ينفصل عن مجمل المجتمع والثقافة، فإن حياتنا محددة تماما

بالمنطق الداخلى للاقتصاد وإذا كان هذا المنطق يفرض نقل عشرة ملايين فرنسى أو برازيلى إلى الجهة الأخرى من العالم فينبغى علينا قبول ذلك. ومن كلتا الجهتين يعترينا شعور حاد بأن الهمجية تهددنا. فليس من الممكن أن نمارس حياة اجتماعية إذا ما عشنا من ناحية فى عالم من التدفقات الخالصة داخل شبكات ومن ناحية أخرى فى وسط من الهوية الخالصة يرفض كل ما هو مختلف.

ومن ثم ليس من قبيل التصنع التأكيد على الدور المهم الذى يضطلع به العمل والإنتاج فى إمكانية استمراريتنا كمجتمع، أى بوصفنا أفرادا يحافظون على نوع من التكامل أو يخلقونه بين أدوارهم الاقتصادية وهوياتهم الثقافية. ولدى غالبيتنا يقين متنام بالمخاطر التى تحدثت عنها للتو، ولكن كيف يتسنى لنا إقامة جسر أو حتى نوع من التكامل بين هذين النصفين لعالمنا وتجربتنا؟ ويبدو لى أن هناك وسيلتين للربط بين هذين الاتجاهين المتناقضين الأولى هى النداء إلى العمل الذى استعاد أولويته فى مجمل الآليات الاقتصادية ولاسيما الأسواق، وهو يركز معنى الحياة الاقتصادية مجددا على "كل منا" وكذلك علينا بصورة جماعية. والوسيلة الثانية تتمثل فى الوقت ذاته فى الدعوة إلى "معتقدات"، فعندما تكون هذه الدعوة منفصلة عما يصنع الجماعة أى عن القوانين والعادات والطقوس فإنما تتحول إلى أداة للتمركز على أنفسنا. وتسمح لنا هذه الحركة المزدوجة بأن نصبح فاعلين يتم تعريفنا فى آن واحد عن طريق "المعتقدات" و"العمل" وننتظم من ثم فى شكل وحدة وجود وتجربة وفكر. وتأتى أهمية العمل اليوم بدرجة أقل بكثير من أهمية العمل لاستمرار حياة المجتمع والأفراد كما تعتمد بطريقة متضائلة على تصور العمل كطريق للخلاص أو تصوره كلعنة ولكن بالأحرى تتولد هذه الأهمية من أن العمل شأنه شأن المعتقدات والمشروعات التى توجه سلوكنا تبدو لنا كعناصر أساسية لهويتنا الخاصة ولبنائنا لذاتنا بما أن هذا البناء يتم تعريفه قبل كل شىء بالقدرة على الربط بين نشاط تقنى يقوم على استخدام أداة ومعتقدات أو

مشروعات ثقافية. ولنقل ذلك بتعبير آخر، فالعمل يكتسب أهمية أساسية لدى غالبيتنا حيث إنه يبعث لدينا الاعتزاز بأنفسنا والاعتزاز بالآخرين، فالعمل هو الشيء الذى يسمح لنا بأن نعترف ببعضنا البعض لا بوصفنا ننتمى إلى نفس نظام تقسيم العمل، ولكن بوصفنا نسعى جميعا لبناء هوية ديناميكية قادرة على الربط بين هذا النشاط التقنى وتوجهاتنا الثقافية. وتذكرنا الملاحظات الحالية كيف أن لضياع العمل والبطالة مظاهر تؤدى إلى الإخلال بنظام الشخصية لدرجة أننا تحدثنا عن صدمة ناجمة عن انتفاء النظام الاجتماعى وفى الوقت ذاته عن جنوح نحو السلبية وفقد روح المبادرة. ونجد مجددا أهمية العمل لا بوصفه واجبا أو قوة تغيير تاريخية أو بوصفه أداة للتقدم أو على النقيض أداة لتعاسة الإنسان ولكن بوصفه يقينا بأننا نخلق من خلال العمل وبواسطة وضع مشروعات شخصية وجماعية هوية لا تتسم بالجماعية ولكن بالابتكار بحيث تسمح بالاتصال بين تجارب مختلفة يجمعها قاسم مشترك يتمثل فى محاولة الجمع بين نشاط تقنى وتوجهات ثقافية لزيادة قيمة الفرد.

ولكن نحن بعيدون عن فكرة نهاية العمل والصور التى تضفى رونقا على مجتمع الاكتفاء الذاتى وأوقات الفراغ والمتعة! وكم هى مناظر مؤلمة تلك التى نراها عندما نشاهد حولنا تعاسة من لا يجدون عملا أو من يمارسون نشاطا فى ظروف مضنية مقابل دخل زهيد! ولكن الأمر لا يعنى أيضا بأن نقبل ألا يتم تعريفنا إلا عن طريق التبادلات الاقتصادية والمالية الدولية. والنتيجة التى أطرحها عليكم يمكن التعبير عنها بأسلوب تاريخى: فبعد الحرب العالمية الثانية ولمدة تتراوح ما بين عشرين أو ثلاثين عاما تختلف باختلاف البلاد، تحدثنا جميعا عن الإنتاج وأحيانا عن التخطيط ودائما عن البناء أو إعادة البناء الاقتصادى، وحصلنا فى ذلك الوقت على رؤية عن العمل تتسم بالشمول والاجتماعية، فقد كان العمل نشاطا اقتصاديا وأداة للاندماج الاجتماعى وكذلك أداة لخلق الأمة أو دعمها، وكان

الحديث عن العمل يقتضى تكوين مفهوم عن المجتمع يتسم أساسا بالإنتاجية والتفاؤل. وبعد ذلك شهدنا خلال الربع قرن الأخير اختفاء هذا التصور. وخلال بضعة سنوات ألغيت سياسات الإنتاج والتنمية تلك بسبب الأزمات الداخلية وكذلك تباطؤ النمو أو التدخلات الخارجية ولاسيما المالية. والآن ندخل فى فترة ثالثة، فنحن لا نعيش بعد مشروعا شاملا "للتنمية" كما كنا نقول من قبل، ولكننا لم نعد نقبل ما تمنيناه أو اعتقادنا بعدم قدرتنا على تفاديه وهو أن نصبح مجتمع سوق، ولا يرجع موقفنا هذا إلى أن مثل هذا الحل يبدو لنا مليئا بالتهديدات فحسب ولكن لأنه لا يوافق الواقع الذى يمكن ملاحظته. فإننا نرى فى كل مكان أن الاقتصاد لا يمكن فصله عن ظروف التنظيم الاجتماعى والسياسى وعن الثقافة والتعليم. ونحن الآن بعيدون عن العقود الأخيرة بقدر بعدنا عن العقود التى سبقتها غداة الحرب، فنحن نملك رؤية أكثر فردية عن أنفسنا، ونفكر فى تاريخ حياتنا ونحاول أن نتشكل ونحمى هويتنا أى استمرارية صورتنا عن أنفسنا ونحن نمر بظروف لا تكف عن التغير والاختلاف وتهددنا دوما بالانفصال وعدم الاستمرارية. ومن ثم يتمثل هدفنا الأساسى فى أن نتشكل بوصفنا ذوات لتاريخنا الخاص، ولكن حتى يتسنى لنا إيجاد أو استعادة هذا النوع من الاستقلال أى القدرة على العمل المؤثر على أنفسنا وعلى بيئتنا، أى القدرة على أن نتحول إلى فاعلين اجتماعيين، يتعين علينا مناهضة سيطرة السوق وكذلك سيطرة مبدأ الحياة داخل جماعة وذلك بالاستناد إلى مبدأين إيجابيين يتمثل أولهما فى تعريفنا بوصفنا كائنات عمل أى نشارك بطريقة مباشرة ونشطة فى مجمل الحياة الاقتصادية وثانيهما أن نؤكد أنفسنا بوصفنا كائنات مشاريع وعقائد. إن الربط بين هذين الجانبين لتجربتنا من شأنه وحده أن يجعلنا قادرين على تحسين أو على النقيض على تدهور ظروف حياتنا ومستوى العدل فى مجتمعنا وقدرتنا على إتاحة التعايش بين أفراد وجماعات مختلفة.

اقتصادات غير رسمية وإجرامية
الوجه الخفى للعولمة[٢٢]

بقلم فيليب إنجيلار

Philippe ENGELHARD

ترجمة: د. أمل الصبان

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

العولمة الحقيقية هى عولمة الفقر:

لا تعد "الحداثة" أكثر الأشياء الموزعة بالعدل على وجه المعمورة، إذ يبلغ متوسط عمر الفرد حوالى ثمانين عاما فى الدول "الغنية" بينما يبلغ أربعين عاما فى الدول الأكثر فقرا. وتنزع الإحصاءات نحو تقليل الحقائق، ولكنها تطرح علينا فى حدتها سؤالا: لماذا هذا الظلم إزاء الحياة والمرض والموت؟

وهذا السؤال لا يمكن له سوى أن يطرح نفسه بقوة: هل يمكن التفكير فى "الحداثة" أو أحد متغيراتها فى أنحاء أخرى من العالم؟ هل لا تزال "الحداثة" ممكنة فى يومنا هذا؟

يتعين فى البداية معرفة ما أعنيه "باقتصاد حديث ومجتمع حديث".

يتسم اقتصاد "حديث" بسوق متنوعة ومتكاملة، وبتكنولوجيا تتواءم مع مشكلات الإنتاج التى يتعين عليها حلها، وكذلك بمستوى إنتاجية يسمح لغالبية السكان العظمى بتوفير احتياجاتها الخاصة والجماعية بصورة مناسبة.

---

(٢٢) نص المحاضرة رقم ١٢٣ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢ مايو ٢٠٠٠.

ويتم تعريف هذا الاقتصاد بنوع من "تقنين" أساليبه التكنولوجية وإجراءات إدارته وتمويله وبحثه وابتكاره وتخطيطه. ويزدهر هذا الاقتصاد فى الأوساط الدولية والسياسية والقانونية القادرة على توليد قدر كاف من الأمن والحريات الفردية والجماعية والتعليم والتجهيزات اللازمة فيما يتعلق بالخدمات والبنية التحتية العامة.

ومن ثم تتضمن الحداثة الاقتصادية "شيئا" يشبه سيادة القانون واعتناق الغالبية لحد أدنى من القواعد والقيم بحيث يتم معاملة كل فرد بطريقة منصفة، وهذه القيم التى يصادق عليها قانون أساسى ودستور تفترض حدا أدنى من حرية الأفراد وأمنهم ينتزعها القانون من تعسف السلطة العامة والقضاة. وتبعث هذه القيم والقوانين نوعا من الثقة لا يتسنى دونها لاقتصاد غير مركزى – حتى ولو كانت الدولة هى التى تقوم بتنسيقه إلى حد ما – أن يعمل، ويدعم هذه الثقة نوع من التضامن يمنع عدم المساواة المغالى فيه على المستويين الاقتصادى والاجتماعى. وكانت شعوب العالم كلها تمتلك بالقوة قدرة التوصل إلى اقتصاد وإلى مجتمع يقترب بصورة قلت أو كثرت من النموذج الذى رسمته للتو، فعلى سبيل المثال عندما درس جاك جودى Jack Goody بعناية التاريخ الاقتصادى المقارن لكل من الهند وأوروبا لم يظهر أى فارق جوهرى يمكن عن طريقه تبرير فكرة تفوق ثقافى أوروبى أو أية سمة خاصة اجتماعية أو سياسية كان من شأنها أن تؤدى بالهند إلى الفقر والفوضى.

فقد أدى قرنان من السيطرة الغربية إلى نسيان أن تركيبة مخ الإنسان العاقل Sapiens واحدة فى كل أنحاء العالم، فالمشكلات التى واجهتها الإنسانية كان من المفروض أن تؤدى فى النهاية إلى حلول مماثلة – ولكن ليست متطابقة – فى معظم أرجاء المعمورة، فعلى سبيل المثال عندما نعقد مقارنة بين تطور التقنيات فى أمريكا وفى باقى العالم خلال فترة ما قبل التاريخ تعترينا الدهشة من تماثل الحلول وأساليب التنظيم.

وعلى أى حال فإن الفروق بين مستويات التنمية بدأت فى التاريخ وفى وقت متأخر بكثير عما نعتقد. فيلاحظ أنجوس ماديسون Angus Maddison الذى أنجز عملا جبارا – بمحاولة دراسة النمو اعتبارا من ١٨٢٠ وحتى ١٩٦٠ على مستوى كل القارات – أن الفروق ظهرت بين القارات ولكنها ليست بعد شاسعة، فيبلغ إجمالى الناتج المحلى للفرد حوالى ١٥٤٠ دولار فى آسيا و٢٢٣٨ فى أمريكا اللاتينية ويبلغ فى كوريا الجنوبية فى الفترة نفسها ١٣٠٠ دولار بالنسبة لإفريقيا فهذا الرقم ليس سيئا للغاية إذ يبلغ ١١١١ دولار. ولكن الفرق اليوم مختلف تماما: فيبلغ إجمالى الناتج المحلى للولايات المتحدة ثمانين مثل مثيله فى إفريقيا جنوب الصحراء.

إن نمو مجمل دول الجنوب لا يمكن إنكاره ولكن منذ عشرين عاما نتناسى أن النمو والتطور يعدان شيئين مختلفين تمام الاختلاف. فالتطور يتم ترجمته فى صورة تنوع الاقتصادات وتكاملها. وتثير هاتان السمتان أنماطا من التعاون المتزايد بين مختلف الأقاليم والقطاعات والشبكات، وتساعد أشكال التعاون نفسها على الابتكار، وتزيد الإنتاجية مدفوعة بزيادة فى الطلب وتوسع فى الطبقة المتوسطة مما يؤدى بالتالى إلى زيادة النمو.

ويتضخم الفقر لعدم كفاية التطور، والنمو – إذا ما حدث – لا يمس سوى بعض قطاعات الاقتصاد. ولا يؤثر إطلاقا الرخاء النسبى لهذه القطاعات على باقى الاقتصاد، فالنمو يشبه الفقاعة التى تتمدد دون أن تؤثر على الفقر، أو بالأحرى يستشعر الفقراء شدة فقرهم إزاء الثراء المتعجرف للأقلية.

ولا ينتج اقتصاد الجريمة من الفقر، ولكن يوفر الفقر لهذا الاقتصاد أسلحة وبصفة خاصة جيشا احتياطيا. ويتحول هذا الجيش أيضا إلى التعصب السياسى والدينى وإلى الإرهاب. وهناك منحدر آخر للعولمة، فإذا لم تتفجر أزمة البيئة سريعا، فإن الفلاحين المطرودين من الريف سوف يزيدون لا محالة عدد البؤساء فى المدن، ومن ثم سوف تتضاعف لعدة مرات قوة قنبلة الفقر الموقوتة.

اقتصادات إجرامية وغير رسمية

اقتصادات شعبية:

يبلغ متوسط دخل الفرد في الغرب حوالى عشرين ألف دولار، وتتناسب تكلفة وظيفة فى الصناعة الحديثة مع هذا الدخل إذ تبلغ ثمانين ألف دولار. وبالمقارنة يعيش مليار شخص بأقل من دولار يوميا. والحق أن تكلفة الدخول فى الاقتصاد الحديث جد مرتفعة حتى إنها تشكل عائقا لا يمكن تجاوزه بالنسبة للجزء الأكبر من سكان العالم الثالث. إن الشعوب الأكثر فقرا لا تملك سوى اختيار بناء "اقتصاد آخر" أو إعادة تنشيط دوائر تبادل تقليدية. وسوف أطلق مسمى "اقتصادات شعبية" على اقتصادات التبادلات غير الرسمية تقريبا، والتى يقوم هيكلها على العلاقة الاجتماعية ومنطق البقاء.

وتنفصل أسعار هذه الاقتصادات الشعبية وتكاليفها عن مثيلاتها فى السوق العالمية: فترتبط من ثم بالإنتاجية الضعيفة للفقراء وقدرتهم الضيقة على التمويل أو ببساطة على "ثقافتهم". ويعد هذا الانفصال بلا شك ممكنا لأن تكاليف "الاقتصاد الشعبى" لا تضيف مجمل قيمة العمل وسلع الإنتاج المستخدمة والضرائب، وهذه الإضافة نفسها لا تتم لأن التبادلات تدخل فى نظام للعلاقات الاجتماعية التضامنية لتشكل من هذا المنطلق نوعا من الإرضاء وبالتالى من "الربح غير المرئى". وهناك عاملان يؤثران بصورة لا يمكن إنكارها على هذا النمط من الاقتصاد. يتمثل العنصر الأول فى ضعف السيولة النقدية الذى يجبر الشركاء إلى ممارسة نوع من الأسعار المعتدلة، ويتمثل الثانى فى أن قرب الاقتصاد الحديث يسمح بإعادة معالجة النفايات والمواد التى يمكن استردادها بتكاليف ضعيفة، بيد أن طبيعة الإنتاج نفسها هى التى تسمح بضبط التكاليف والأسعار على دخول الفقراء الضعيفة لاستخدامها أساليب إنتاج اقتصادية فى رأس المال شديدة التكييف فى العمل. وفى

ظل غياب نوع من التنظيم الاجتماعى سريعا ما تتحول الاقتصادات الشعبية إلى اقتصادات استغلال شديدة الشبه بتلك التى كانت سائدة فى مطلع النظام الرأسمالى.

وتظهر بعض التنبؤات بالأرقام لهذا "الاقتصاد الشعبى" فى بعض البلدان أن "هذا الاقتصاد الثانى للعالم" ليس خيالا: ٧٠% من سكان الهند والبرازيل والمكسيك يدخلون فى هذا القطاع غير الرسمى وكذلك دون شك ٨٠% من سكان إفريقيا.

ومن ثم نستطيع القول بأن الجزء الأكبر من الإنسانية لا يعيش فى "الحداثة" ولا فى "اقتصادات عادية"، فهو يعيش حياة تتسم بالبؤس أحيانا وبالشح أغلب الأحيان حيث ترسم ملايين المشروعات الصغيرة الفردية أو العائلية "اقتصاد آخر للعالم" ذى تشعبات معقدة. وبطريقة ما تعد الاقتصادات الشعبية "إجابة على الفقر" ولكنها إجابة غير كاملة. فبسبب نقص رأس المال والتدريب الكافى لا يستطيع هذا الاقتصاد سوى تقديم دخول ضعيفة تثير بدورها طلبا ضعيفا. وبالتالى لا يحفز قط هذا الطلب الضعيف صغار المنتجين على القيام بجهود إنتاجية.

ومن جهة أخرى يؤدى ضعف الخدمات العامة والقدرة المنخفضة للاقتصاد الشعبى إلى إدانة الفقر، وهناك مثال توضيحى على ذلك فى زامبيا حيث تقل المصروفات العامة للفرد هناك أربعين مرة عن مثيلاتها فى بريطانيا. ففى الواقع يترجم الفقر بطريقة مأسوية فى صورة احتياجات لا يتم إشباعها من "الخدمات الأساسية" مثل مياه الشرب والصرف والصحة والتعليم والطاقة والمواصلات .. ومن ثم فإن سهولة الحصول النسبية على هذه السلع والخدمات هى التى تجعل الحياة محتملة أو غير محتملة.

وبصورة إجمالية يعيش فقراء الجنوب دون شك بطريقة أفضل مما تفترضه الإحصاءات، وذلك عند عدم تعرضهم للحروب والنهب والتمييز العنيف والأوبئة القاتلة. فتقديم المساعدات والمهارة وشجاعة المرأة تسهم بالكثير فى تحمل العناء.

ويبقى أن فقراء الجنوب يعيشون فى "توازن هش" يهدده فى أغلب الأحيان بصورة لا يمكن علاجها كل من المرض والموت. ويعيش اليوم سكان العالم الثالث مثلما كان يعيش سكان المناطق الفقيرة فى أوروبا فى مطلع القرن ولكنهم يتحملون فضلا عن ذلك عبء الحداثة من تلوث وازدحام وعدم أمن كاف ..

الاقتصادات الإجرامية:

ويطفو اليوم اقتصاد آخر أكثر تشعبا ولكن أيضا أكثر اختفاء وهو "الاقتصاد الإجرامى". ويضرب هذا الاقتصاد بجذوره فى الفقر وكذلك فى العادات القديمة (المافيات الإيطالية – الأمريكية واليابانية والصينية). وينفجر الاقتصاد الإجرامى مع تدهور العنصر السياسى وقاعدة القانون والأخلاقيات، وهذا التدهور الذى نلحظه فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق أدى إلى نشأة متعمدة لاقتصادات مافيا.

ولا تستهدف هذه الاقتصادات الاستجابة إلى أسواق عادية للسلع والخدمات بقدر ما تستهدف إعادة توظيف موارد غالبا ما تكون ضخمة نتجت عن النهب أو الأنشطة غير المشروعة.

ونشرت مجلة كومرزانت Komerzant أن روسيا تضم أكثر من ١٣٠٠ تنظيما إجراميا. ووفقا لدراسة أجرتها أكاديمية العلوم فى موسكو عام ١٩٩٤ تسيطر المافيا التى ارتبط جزء منها بالأباطرة القدامى الذين تم ترقيتهم ليصبحوا أصحاب رأس المال على ثلثى التراث غير المنقول والتجارة. وقد صرح الإنتربول أن ٤٠% من إجمالى الناتج المحلى الروسى بين أيدى المافيا. إن التساؤل عن كيفية وسبب الوصول إلى هذا الموقف الذى يفتقد إلى الصواب لا يدخل فى نطاق الفضول الفكرى، فيتعين فهم أن القانون ليس له أى تأثير حقيقى على حياة الناس،

فالبحث عن حماية أو امتياز غير قانونى يكون دائما أكثر إغراء من الاستشهاد بقانون للحماية من إسراف السلطة أو الوقوع تحت وطأتها عندما يخرقون القانون. إن القانون بالمعنى المفهوم فى الديمقراطيات الغربية لم تتح له قط فرصة النفاذ داخل العقول، وهذا هو السبب فى أن الجميع فى روسيا - وكذلك فى إفريقيا - يعتقدون أنه من الأفضل العيش فى حالة من التشوش، ولكن لا يفصل بين "مجتمع مشوش" والمافيا المعممة إلا خطوة واحدة. ففى فترة القياصرة كان القيصر يمارس سلطته بطريقة شبه مطلقة، ولم يعدل الاتحاد السوفيتى بصورة أساسية موقفه حول هذا الشأن، فقد تم تعويض التعسف عن طريق السلطة التنظيمية لإدارة مدققة نجحت فى فرض سيطرتها بمساعدة حزب قدير. ولكن اعتبارا من برجنيف تراخت اليقظة، وانتشر الفساد بسهولة ولاسيما بسبب ندرة الموارد القومية التى استنزفتها المصروفات العسكرية، وزاد من حدة هذه الندرة التخطيط المركزى الذى فشل فى السيطرة على العلاقات الاقتصادية التى تتزايد تعقيدا. وحاول "اقتصاد خفى" سد عيوب التخطيط، وعمت حالة اللاقانون وعادات المافيا.

وتحول الاقتصاد إلى اقتصاد سوق لصالح "قائمة المتميزين" وفى يومنا هذا لا يستشعر "الرأسماليون الجدد" الحاجة إلى لعب لعبة السوق، فالاقتصاد الذى يظهر فى روسيا اليوم ليس اقتصادا رأسماليا والمجتمع ليس مجتمعا قانونيا ولكنهما اقتصاد ومجتمع مافيا.

وإزاء الفساد والتهريب الضخم للأموال العامة بذل القائمون "بالإصلاحات" قصارى جهدهم حتى تنفتح دول الجنوب والشرق - حتى الأكثر فقرا - على السوق العالمية. وتمثل منطقهم تقريبا فيما يلى: إذا كانت هذه الدول تتسم بروح العشيرة والمافيا فإن نظام السوق سوف تجبرها على حد أدنى من القواعد.

وفكرة أن السوق تفرز الفضيلة تعد من قبيل الخرافة؛ فالسوق تؤدى دورها بصورة مقبولة فى حالة وجود أخلاق يحترمها غالبية الفاعلين. ويرى المدافعون

عن فكرة السوق المولدة للفضيلة أننا قد نجد أنفسنا فـــى موقـــف مماثـــل للقـــرون الوسطى المسيحية إذ نجحت الكنيسة – بعد تحالفها مع التجار والسلطة الملكيـــة – من تأديب الإقطاعيين وفرضت عليهم قواعد أخلاقية وقانونية (مهادنة الرب علـــى سبيل المثال)، واستكمل مشروع الملك هذا العمل. ولكن هذا التماثل يعـــد خادعـــا، ففى المجتمع العالمى المعاصر، لا يوجد مثيل لسلطة الكنيسة التى تعد النقطة الثابتة لمجتمع العصور الوسطى.

ويرجح البعض أن تراكم رأس المال يتبع دروبا ملتوية أحيانا بيـــد أن كـــل شيء سيعود إلى النظام. ولكن ليس هناك ما يدلل على ذلك: فلـــيس لاقتصـــادات المافيا أية مصلحة للعمل لصالح رخاء الجماعة، بما أن الجماعة قـــد تســـير ضـــد سلطة "الأوصياء". وبالفعل يمارس الأخيرون هذه السلطة بإعادة توزيـــع الـــدخول على أتباعهم وفى أغلب الأحيان على الطبقة الدنيا من الشعب التـــى يحـــاولون أن يحققوا لأنفسهم لديها نوعا من الشرعية. وإذا كان اقتصاد المافيا قادرا على إحداث نوع من التطور، لما خفى ذلك! ولما كان جنوب إيطاليا فى المؤخرة بعـــد شـــمال إيطاليا الذى يدعى أن العالم الثالث يبدأ من روما، ويظهر بتصميم يدعو إلى القلـــق رغبته فى الاستقلال، والمؤكد أن دخل الفرد فى كولومبيا كان من الممكن أن يكون أقل ارتفاعا دون التجارة غير المشروعة فى جميع النوعيات، ولكن الأمر يتعلـــق فى هذا الصدد بنمو لا "بتطور".

عولمة الجريمة والطابع غير الرسمى:

إن هذا الاختلاط يملك كل فرص الانتشار؛ فنجد بالفعل أن مســـاندة بعـــض الدول لهذه العصابات والجماعات الإرهابية قد قلت عما ذى قبل، والحركات الأكثر قوة هى التى تقاوم لقدرتها على الدخول فى مزاد ضد السلطات القائمة أو الباقيـــة

منها. وتستمد جماعات مثل الطريق المضيء وتوباك أمارو Tupac Amaru في بيرو ونمور التاميل في سريلانكا والمحاربين في العصابات في الفلبين ويانا في إسبانيا وفرنسا حرب عصابة الـ UMRG في جواتيمالا والجماعة الإسلامية في الجزائر وغيرها من تجارة المخدرات موارد جديدة بتكاليف زهيدة .. ولكن بغية الوصول إلى هذه النتيجة يتعين عليها التواطؤ مع المافيا ومن ثم التنازل عن بعض نزاهتها أو فكرة نقائها الثابتة.

وتتسم العمليات الإجرامية بالتفاعلية، وبطريقة تدريجية تنتهي عولمة الإجرام بإفساد الاقتصادات الرسمية والشعبية التي تقيم فيما بينها هي نفسها علاقات معقدة. إن مجرد وجود "جنات ضريبية" تسهل الحدود التي تسمح بالتبادلات بين الرأسمالية الرسمية والرأسمالية الإجرامية وبين المافيا والإرهاب. ويتم إعادة تشكيل الأموال القذرة بسهولة، ولكن هذه العملية ما كان لها أن تتم دون "العولمة المالية".

وترجع العولمة المالية في الأصل إلى الدولارات البترولية وكذلك إلى زيادة النفقات العسكرية الأمريكية الموجهة لتعويض تأخر الولايات في سباق التسلح. ولتمويل هذه الزيادة الكبيرة في النفقات، أصدرت الخزانة الأمريكية أذون خزانة، وأدى شراء غير الأمريكيين بطريقة جماعية لهذه الأذون إلى الارتفاع الشديد لسعر الدولار وأسعار الفائدة، وأصبحت مشكلة الديون مشكلة لا يمكن حلها بالنسبة للعديد من دول الجنوب التي زادت فقرا. وفي الوقت ذاته أدت سلاسل الاضطرابات المالية إلى القضاء على آخر الحواجز التي كانت تحمي الرأسمالية المالية، واستلزم وجود نقطة مرور داخل المناطق "ذات الكثافة القانونية العالية"، وتمثلت تلك النقطة في الجنات الضريبية، واضطلعت البنوك التي يطلق عليها "حوالة hawala" بدور الوسيط أو المعبر.

وفي الوقت ذاته لم تبق الاقتصادات الشعبية منغلقة بحكمة في جيتو الفقر، فهذه الاقتصادات شبه الخفية كونت بطريقة تدريجية شبكات قوية، وتكثفت هذه

الشبكات بطريقة ملحوظة فى إفريقيا. إن أحد التحديات الحالية لنهر الكونغو يتمثل فى مراقبة التبادلات الرائعة غير الرسمية التى تتطور فيه. فقبائل الماما بنز mama benz فى توجو وبنين ونيجيريا وغانا نسجت منذ زمن طويل علاقات تجارية مثمرة فى غرب ووسط إفريقيا. وهناك بعض التجار الأفارقة الذين يفتحون منافذ لأنفسهم فى قارات العالم كلها: فنجد على سبيل المثال الباول باول Baol Baol المنظمين عادة بصورة جيدة تحت رعاية الجمعيات الدينية فى نيويورك وباريس وروما ولندن ومدريد وفالنسيا وحتى هونج كونج .. وقد نجحت سيدات من الولوف Wolofs فى مجال تجارة الجملة الإلكترونية فى نيويورك (حيث أسس من يطلق عليهم الولوف إذاعة محلية بلغتهم)، وتمتد "شبكات عربية" للتجارة والإنتاج فى منطقة تتضمن جنوب أوروبا والمغرب العربى، وتتطور تيارات تجارية غير رسمية بلا شك بين روسيا ودول الشرق وتركيا ومجموع دول البلقان والهند وأفغانستان والصين.

وينزلق هذا الاقتصاد العالمى الجديد فى الفجوات التى لا يقدر الاقتصاد الرسمى على سدها بسبب نقص التصور أو المعلومات، أو ببساطة لأن الكميات التى سيتم تبادلها لن تكون مربحة بالنسبة "للفاعلين الرسميين" الذين يضطرون إلى حساب كل تكاليفها، ولكن الأمر يختلف بالنسبة "للمشغلين الشعبيين" الذين يعتمدون على التضامن العائلى أو العشيرى الحر أو الاضطرارى. وباتباع هذا النموذج من التواطؤ العائلى والعرقى ظهرت شركات متعددة القوميات حقيقية فى تونس والتى تؤدى الأقليات المشتتة من الصينيين واللبنانيين واليونانيين والأرمن إلى ازدهارها. ولا تمتنع بعض الحكومات عن المشاركة القوية فى هذه التبادلات غير الرسمية وذلك بإغراق أسواق الدول الفقيرة بمنتجات مقلدة بأسعار زهيدة.

منطق "السوق الرسمية" سيقضى بصعوبة على الفقر والجريمة:

يبدو جليا أننا على طريق نمو جديد كان قد بدأ فى الظهور فى الستينيات ولم نكن قد شهدنا مجيء آثار ثورة الاتصالات لأنها تخفت بسبب انهيار النموذج التكنولوجى القديم وأزمة السبعينيات التى كانت فى جزء منها نتيجة لهذه الثورة. واليوم لم يعد هناك شك فإسهام تكنولوجيات جديدة فى نسب نمو الولايات المتحدة زاد ثلاث مرات فى غضون خمس سنوات .. ولقد أكسبتنا التجربة الأمريكية قوة ولذا فنحن نميل إلى أن نرى فى العولمة والثورة التكنولوجية والنمو الحل لمشكلتى الفقر والجريمة ومع ذلك لا تبدو الصورة بهذا الإشراق لأسباب ثلاثة:

السبب الأول: يتمثل منطق الرأسمالية الرسمية الخاضعة لضغوط تنافسية متزايدة فى خفض الأسعار والتكاليف - ومن بينها تكاليف العمل إلى أدنى حد. وهذا الخفض للتكاليف يتوافق مع ضرورة تحقيق عائد مرتفع لرؤوس الأموال الخاصة وهذه الضرورة هى فى ذاتها نتيجة للعولمة المالية، وينتج عن ذلك انفصال متزايد بين "التكاليف الخاصة" للشركات التى تخفض و"التكاليف الجماعية" والتى تبدو بصورة واضحة متزايدة. إن ما يتناقص سعره فى السوق لا يعوض بالتأكيد التكاليف المتزايدة للبطالة ومرونة العمل والإجرام وتناقص المواقف الأخلاقية والإضرار متعدد الأشكال بالبيئة. وإذا ما وازنا بين تكاليف ومزايا الخاص والجماعى فى الاقتصاد المعولم فليس هناك ما يثبت أننا سنستنتج أن الإنسانية قد ربحت بحق، فهناك مجال للتفكير فى عكس ذلك حتى لو كان من الصعوبة بمكان سياق دليل كمى، وربما يؤدى النمو إلى حصول الأشخاص المؤهلين على عمل لوقت كامل، ولكن احتمال استبعاد بعض أفراد الجماعة وفقر الأشخاص ضعيفى التأهيل ليس بقليل حتى فى أوروبا. ومن الآن فصاعدا من المتوقع أن يعيش على الأقل خمسة ملايين شخص فى فرنسا وثمانية ملايين فى بريطانيا و١٥% من سكان الولايات المتحدة دون حد الفقر، وفى هذا البلد نفسه

انخفض متوسط المرتب الحقيقى بالساعة بنسبة ٢٠% بـين عـامى ١٩٧٠ و١٩٩٥ بينما زاد إجمالى الناتج المحلى للفرد بأكثر من ٣٠%! ومن البديهى أن العمل لوقت كامل الذى يقتضى التفرغ لن يصبح مطلقا هـو نفسـه. وفـى الوقـت ذاتـه يـتم الاعتراض بصورة أكبر على الموارد العامة المخصصة لمكافحـة الفقـر والتعلـيم وإعادة الاندماج الاجتماعى، وسوف تتزايد هذه المعارضة ولاسـيما ونحـن نـدخل عصر "المنافسة الضريبية"، وفضلا عن ذلك تمول صناديق المعاشات حوالى نصف رؤوس الأموال النظيفة لكبرى الشركات الأوروبية، وسوف يتردد إداريوها بطريقـة أقل عن الماضى فى تعيين مجالس إدارة ملائمة لها، وسوف تمارس هذه المجـالس – مقابل التهديد بالتشهير وحتى بنقل المقر – كل الضغوط الممكنة لصـالح خفـض الضريبة. ولكن سيكون ذلك بمثابة نهاية الدولة الاجتماعية مع خطـر تفـاقم الفقـر وخفض القدرة الجماعية على تمويل انتماء الجماعات الثقافية والعرقية التـى يتزايـد اختلافها عن الجماعة. ودون "مقاومة اجتماعية" كافية سوف تزدهر فى أوروبا أكثر من أى وقت مضى الجريمة والمافيا بجميع أنواعها والإرهاب والهامشية.

السبب الثانى: ليس هناك دليل على أن النمو الاقتصادى الفعلـى سيسـتمر بإيقاع ثابت، فاليوم أصبحت الموضة فى اعتبار الولايات المتحدة كنموذج. وغالبـا ما يغيب عن نظرنا أن اقتصاد الولايات المتحدة هو اقتصاد غاية فى الحركة فـى بعض القطاعات الحديثة ولكنه يتراجع فى قطاعات عديـدة أخـرى. فالاقتصـاد الأمريكى هو "اقتصاد ثنائى": فشأنه شأن اقتصاد بعض دول العالم الثالث، لا يفيـد نموه الكبير سوى بعض أصحاب الامتيازات. والمؤكد أن العمل لوقت كامل لم يعد موجودا تقريبا، والسبب فى ذلك يرجع ببساطة إلـى أن النمـو شـديد الضـعف للإنتاجية الأمريكية الذى نتج هو ذاته عن توسع معتدل لرأسمال الفرد تم تعويضـه بصورة أكبر فى مجال خلق الوظائف عن طريق نمو إجمالى الناتج المحلى. فضلا عن ذلك سمحت سوق عمل قليلة الإلزام بتعيين أيدى عاملة منخفضة الأجـر فـى

قطاعات ذات إنتاجية ضعيفة ونظرا لقلة زيادة الإنتاجية وتضاعف عدد الوظائف وبقاء تقسيم الدخل القومى بين العمل ورأس المال على ما هو عليه كان انخفاض أجور العاملين ذوى التأهيل الضعيف أمرا لا يمكن تفاديه.

ولقد دعمت سياسة نقدية ماهرة عملية النمو الأمريكى الذى غالبا ما اعتمد على تكثيف العمل ربما لغياب وسائل أخرى. وعلى عكس ما زعمه البعض كان انخفاض عجز الموازنة العامة نتيجة للنمو ولا سبب له. ومن ناحية أخرى جذبت التكلفة المعتدلة للواردات (ولاسيما البترول) حدوث توترات تضخمية. وكان العجز الخارجى الضخم – حوالى ٣,٥% من إجمالى الناتج المحلى عام ١٩٩٩ – من شأنه أن يترجم فى أى دولة أخرى فى صورة "تعديل" صارم، ولكن الدخول القوى لرؤوس أموال أدى إلى تجنب الكساد حتى الآن. وبالإضافة إلى ذلك أسهم نمو البورصة – مطلق العنان نسبيا إلى حد ما – فى حفز استهلاك الأسر، وهذا يعنى أن النمو الأمريكى شديد القابلية للتأثر: فبمجرد انخفاضه لسبب أو لآخر سيتفجر الفقر حتما، والجدير بالذكر أن الفقر قد انخفض بصورة لا تقبل الجدل خلال السنوات الماضية. وما ينطبق على الولايات المتحدة ينطبق بالمثل على أوروبا مع وجود فروق ملحوظة.

ونحن لا نقسم اليوم إلا "بالاقتصاد الجديد" ولكن ألا يحمل لنا هذا الاقتصاد بعض المفاجأة. والمؤكد أن الإنتاجية قد تم تنشيطها بفضل السيولة الكبيرة لشبكات الاتصال والمعلومات، وهذا ما يفسر قوة "النمو المحتمل"، ولكن "النمو الفعلى" ينخفض بانخفاض الطلب. وإذا كانت نسبة نمو الطلب الإجمالى أقل من العرض المفترض، ينخفض النمو وتزيد البطالة، وليس هناك ثمة ما يثبت أن تكنولوجيات المعلومات سوف تنشط بالطريقة نفسها كلا من الاستهلاك والاستثمار.

السبب الثالث: ليس هناك ما يثبت أن العولمة الرسمية ستستطيع الوفاء بوعودها. إن قابلية الاقتصادات للنفوذ والحركة المتنامية للسلع ورؤوس الأموال

والأشخاص تجعل صياغة قواعد القانون اللازمة لحسن أداء الأسواق أمــرا أكثــر صعوبة، كما تصبح عقوبة خرق هذه القواعد نفسها أكثر تعقيدا وأعلى تكلفة. وفى حالة عدم المراقبة الكافية على تطبيق هذه القواعد تتحول الأسواق إلى اقتصـــادات إجرامية بل وإلى اقتصادات مافيا.

ولكن إذا ما استمر الفساد والإجرام فى طريقهما الذى يثير القلــق فســوف تتزعزع قواعد السوق "الرسمية" نفسها وتختص "الثقة" التى تشكل حجــر زاويــة النظام، وقد نشهد بعد ذلك نوعا من إنزواء العولمة الرسمية.

ومن جهة أخرى تنتشر العولمة الاقتصادية فى شكل شبكات قويــة للســلع والخدمات والصور والمعلومات. وتخص شبكات الصور والمعلومات فى يومنا هذا العالم بصورة شبه كاملة لأنها تعمل بتكاليف بسيطة (راديو وتليفزيون ..)، بيــد أن الرخاء لا يخص سوى ربع الإنسانية، والمستبعدون عن شبكات الرخاء لن يكــون لهم بالضرورة موقف سلبى، وسوف يستشعرون الحقد بصــورة أكبــر لإدراكهــم المتزايد بمصيرهم لاسيما بفضل شبكات الصور والمعلومــات. مــن ثــم فــالتنبؤ بتوجههم مرة أخرى نحو الاقتصاد الإجرامى والإرهاب والأصولية بكل أنواعهــا ليس بالتشاؤم المفرط.

خاتمة:

من المتوقع أن تنشط خلال العقد المقبل ظواهر مثــل الوقاحــة والإجــرام والطرق الملتوية والفقر وذلك إذا ما تركنا منطق الاقتصاد الحالى للنمو. وتتمثــل المسألة الأساسية إذن فى معرفة كيفية تجنب ظهور عالم تتزايد فيه عدم المســاواة والتقسيم والعنف، ويمكننا فى هذا الصدد رسم الخطوط العريضة لدروب التفكيــر والعمل.

يرتكز الدرب الأول على تنسيق أفضل بين الدول فى مكافحة الجريمة، وذلك مع وجود الخطر البديهى المتمثل فى ممارسة الشرطة لضغط متزايد ومن ثم تحديد للحريات وهو ما نراه يظهر بالفعل فى الولايات المتحدة وأوروبا، وسوف تتضاعف شبكات المعلومات والرقابة والأمن وقد بدأت بالفعل فى الانتشار. إن خطر تشديد الرقابة يوما بصورة ضخمة على وجودنا بل وعلى آرائنا السياسية ليس بضعيف، إن ردع التجاوزات والجريمة يمكن أن ينتهى يوما بالقضاء بطريقة خادعة على حقوق الفرد والديمقراطية.

إن للردع حدودا، ويتعين احترام هذه القاعدة، ولكن نادرا ما نتساءل عن سبب أو أسباب خرقها. فلماذا يتعين علينا احترام القاعدة القانونية بصورة مطلقة؟ إن إغراء الادعاء "بعدم رؤية الشيء أو عدم أخذه" يظل كبيرا إن لم يدعم احترام القانون شيء أقوى من الخوف من العقوبة، فالقاعدة القانونية تكون ضعيفة الأثر إذا لم تكتسب مشروعيتها من القانون الأخلاقى، وتستحيل الحياة فى المجتمع نفسه دون نوع من "الدماثة" التى تحيل هى أيضا إلى الصلاح والأخلاق. لقد اعتقدنا بسذاجة أن المجتمع ليس له أى أساس سوى "العقد الاجتماعى" ومن ثم العقل، ولكن هناك شيئا أقوى وذو طابع رمزى ينتج عن التربية الأولى والنموذج الفاضل.

وما ينطبق على المجتمع ينطبق بالقدر نفسه على السوق بصورة بديهية، إن فكرة الصلاح والدماثة يمكن أن تبدو بعيدة عن الاهتمامات التجارية، ولا يكف آدم سميث Adam Smith – الذى لا نذكر عنه إلا "اليد الخفية" عن التأكيد على ضرورة توافر "المحبة" لعمل السوق.

ولكن ما هى مشروعية الحقوق الإنسانية بالنسبة لملايين من السيدات والرجال يعيشون بطريقة لا إنسانية؟ ما هى مشروعية القانون والأخلاق إن لم نحقق فكرة العدالة الكامنة فى الحقوق الإنسانية وفى المنطق الإنسانى وإن لم نضمنها فحوى حقيقية، وبتعبير آخر فحوى اقتصادية وسياسية؟

وتتمثل الأولوية بداية فى وضع "عقد تضامن" حقيقى مع الدول الفقيرة يجب أن يشمل جانبين تكميليين: توفير السلع والخدمات الرئيسية للشعوب بتكاليف قليلة وكذلك دعم أسواقها الداخلية بمساندة اقتصاداتها الشعبية، ويتطلب ذلك التخلى عن الفكرة القائلة بأن كل الاقتصادات خاضعة لنفس "السياسة الاقتصادية" التى تفترض النمو عن طريق الصادرات التى تواجهها أسطورة السوق الكوكبية التى تحمل الرخاء. ويتعين علينا الرجوع هنا إلى هذا التمييز القديم، وإن كان لازال قائما، وهو القائل "بأن النمو والتطور فئتان مختلفتان". ودون هذا التمييز سوف نحقق بلا شك نموا ولكن سيستمر الفقر فى التكاثر.

إن المطالبة بالتطور لا بالنمو فحسب لا يخص سوى دول الجنوب الفقيرة ففى اقتصاد معولم تتضامن كل أشكال الفقر. والسؤال الذى يثار هو كيف ينبغى التصرف حتى لا يبنى مستبعدو الشمال ضعيفو الكفاءة عالما رابعا فى مناطق رخاء الغرب؟

إن تكاليف المقاومة الاجتماعية جد مرتفعة رغم كونها ضرورية وذلك عن طريق برامج إعادة الدمج والدعم المدرسى والشرطة القريبة وبرامج التأهيل أو إعادة التأهيل وخطط ترميم الأحياء الفقيرة .. ومن جهة أخرى ينبغى أن نكون قاصرين حتى لا نرى أنه عند معدل معين للنمو يعتمد عمل الأشخاص ضعيفى الكفاءة على التكلفة الاجتماعية للعمل. وقد بذلت جهود لخفض هذه التكلفة ولكنها لا تزال على استحياء، فلا يمكن خفض التكلفة دون زيادة الموارد العامة. إن زيادة الضرائب لا يمكن التفكير فيها من الناحية السياسية وقد تؤدى إلى خفض النمو وبالتالى يتحمل الفقراء الأعباء .. وكان روبير مانديل Robert Mundell الحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد قد اقترح خفض النفقات العامة إلى النصف خلال عشر سنوات وذلك لدعم التنمية. والحل الوحيد يتمثل فى فرض ضريبة على حركات الأصول الدولية (ضريبة توبان Tobin) أو الداخلية (حالة البرازيل).

إننا نجرم العولمة، ولكن لدينا العولمة التى نستحقها، وإذا ما تركنا السوق لتملى قانونها فلن يكون لدينا قانون أو سوق ولكن عالم مافيا تستحيل فيه الحياة، ولذلك هناك حاجة ماسة إلى سلطات مضادة.

وتكمن السلطة المضادة الأولى فى النقابات التى أصبح التنسيق بينها ضروريا أكثر من أى وقت مضى. وتتمثل السلطة المضادة الثانية فى المستهلكين، فالمستهلكون يصوتون ببطاقاتهم الائتمانية ودفاتر شيكاتهم، فليقاطعوا إذن الشركات التى لا تلعب اللعبة الاجتماعية والاقتصادية بطريقة سليمة! والمستهلكون هم فى الوقت ذاته مدخرون، ولذلك عليهم أن يقرروا الاستثمار بواسطة البنوك التعاونية وفى الشركات التى لها سلوك أخلاقى، وسوف تنتهى الدول بحذو حذوهم!

ولا نستطيع نفى السلطة المتزايدة لجمعيات المستهلكين والمنظمات غير الحكومية، إن هذه السلطة لا ينبغى التقليل من قيمتها فلقد أدت إلى قلب اتفاق الاستثمار متعدد الأطراف وقمة سياتل، وتم إعلان مقاطعة علامة نايك لأن أحد مقاوليها من الباطن كان يستخدم أطفالا. ومنذ غرق مركبة إريكا Erika، تعرف الشركات أنها لا تستطيع الاكتفاء باحترام القوانين المعمول بها، فقد بدأت فى التخمين بأنه يتعين عليها تقديم حسابات للرأى العام الدولى، ولن يكون أمامها بعد ذلك سوى خيار سن مواثيق أخلاقية واجتماعية. وفى فرنسا يرى كل من الاتحاد الفرنسى الديمقراطى للعمل والاتحاد العام للعمل ومؤخرا الحزب الاشتراكى أن مشاركة العمال فى ملكية المشروعات وسيلة للتأثير على القرارات الاستراتيجية للشركات وهى محقة فى ذلك. ففى بريطانيا تضع النقابات أموالها لدى بنك صديق وهو يونيتدترست United Trust وهو لا يستثمر إلا فى أصول أخلاقية. ويبقى علينا أن نأمل ألا تتأخر حركة "المقاومة" تلك عن القوى المعادية لها.

الباب السادس

أوجه المجتمع:
المجتمعات والهويات والمجموعات

الملكية الاجتماعية[1]

بقلم روبير كاستل

Robert CASTEL

ترجمة: بشير السباعى

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

ما الداعى إلى التفكير فى الملكية الاجتماعية؟ لقد بدا لـى أن هـذه الفكـرة يمكن أن تشكل مدخلا ممتازا لاستيعاب بعـض الرهانـات الرئيسـية للمسـألة الاجتماعية الراهنة، وخاصة المعارضة الراهنة للدولة فـى دورهـا الاجتمـاعى كضامنة للتماسك الاجتماعى.

وقد تألفت الملكية الاجتماعية أساسا من توفير أشكال حماية للعمل: بحيـث يتمكن العامل، بدءا من عمله، بناء أمنه. وقد لعبت الدولة دورا أساسيا فـى هـذا البناء. وما نسميها بـ «دولة الرعاية الاجتماعية» – وإن كان من الأنسب تسميتها بالدولة الاجتماعية سعيا إلى تفادى كل دلالة إحسانية – إنما تتدخل قبل كل شـىء كأداة لاختزال انعدام الأمن الاجتماعى – وكأداة لتقديم الخـدمات، وذلـك بقيامهـا خاصة بتوفير حقوق وأشكال حماية وخـدمات بهـدف مكافحـة انعـدام الأمـن الاجتماعى. والوسيلة الرئيسية التى سمحت للدولة بلعب هذا الدور الحـامى هـى إيجاد شكل أصيل للملكية: هو الملكية الاجتماعية – المختلفة عن الملكية الخاصة – والتى كفلت الأمن لأولئك الذين كانوا خارج الملكية، خاصة أولئك الذين لم يكونـوا يملكون سوى عملهم كمصدر للعيش أو للبقاء. وقد فعلت الدولة ذلك علـى نطـاق واسع بحيث أن ما يسمى بأزمة أو بتراجع الدولة الاجتماعية، أو دولـة الرعايـة

(١) نص المحاضرة رقم ١٢٤ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٣ مايو ٢٠٠٠.

الاجتماعية، يمكن تفسيره إلى حد بعيد بأنه أزمة أو تراجع للملكية الاجتماعية.

ومن ثم فسوف ينصب حديثى على التآزر العميق الذى يوحد بين الدولة الاجتماعية والملكية الاجتماعية، فى آن واحد، فى سيرورة بنائهما المتزامن والتى سمحت بكفالة الأمن للجميع أو للجميع تقريبا، وفى «أزمتهما» الحالية فى الرفض الذى يستهدفهما، وذلك خاصة بسبب ضغط الأيديولوجية والممارسات الليبرالية الجديدة.

الطبقة غير المالكة

لكى نفهم جيدا طبيعة وأهمية الملكية الاجتماعية، يجب البدء مما كان عليه الوضع قبل أن تفرض نفسها، وخاصة وضع أولئك الذين كانوا محرومين من الملكية ولم يكونوا يملكون غير قوة سواعدهم لتدبير أسباب العيش، أى غالبية العمال. وكان هذا الوضع، لزمن طويل، رهيبا إلى حد بعيد. والحق، ودون مبالغة، أن من كانوا لا يملكون شيئا، كانوا لا شيء، من الناحية الاجتماعية. وسوف أقتصر على شهادة واحدة حينما بدأت المسألة تنطرح فى أواخر القرن الثامن عشر، وإن كنت لا أختار هذه الشهادة بشكل عشوائى، لأنها شهادة القس سييس، الملهم الأول لإعلان حقوق الإنسان والمواطن – ومن ثم فإنه ليس مفكرا رجعيا بشكل خاص. ففى ملاحظة ترجع إلى مستهل ثمانينيات القرن الثامن عشر، يتحدث عن «أولئك التعساء الذين حكم عليهم بأداء الأعمال الشاقة، أولئك المنتجين لمتعة الآخرين، والذين يحصلون بشق الأنفس على ما يقيم أود أجسامهم المعانية والتى تحتاج إلى الكثير، ذلك الحشد الهائل من الأدوات ذوات القدمين والذى لا يملك غير أيد لا تكسب سوى القليل ونفسا مهمومة». وقد طرح سييس سؤالا رهيبا إلى أبعد حد: «هل تسمون أولئك بشرا؟».[٢] وهو إذ يفعل ذلك، فإنه لا يعبر، أو لا يعبر فقط فى اعتقادى، عن احتقار طبقى. فهو يقدم رصدا يتميز بطابع سوسيولوجى.

(٢) Sieyès (E.), Textes choisis, Paris, Éditions des archives contemporaines, 1985.

فهؤلاء الأفراد «الذين لا يملكون غير أيد لا تكسب سوى القليل»، هم حرفيا من سوف يسميهم ماركس بالبروليتاريين «منتجى متعة الآخرين»، وإن كانوا لا يملكون شيئا ولا يعدون شيئا بالنسبة لأنفسهم. أو أنهم، بالأحرى - لأن البروليتاريا الصناعية لم تكن موجودة بعد - ذلك السديم من صغار الحرفيين ومن المياومين، والعمال اليدويين فى المدن والأرياف، «أهل الكد واليد» كما كان يقال آنذاك، والذين كانوا يكافحون يوميا ليكفلوا لأنفسهم البقاء. وهم لم يكونوا بائسين فحسب، بل كانوا فاقدين للاعتبار من الناحية الاجتماعية، ومن ثم موضع احتقار، حتى فى نظر المفكرين المستنيرين (كان فولتير يسميهم بـ«الأوباش»).

ويمكننا أن نرى فى ذلك ظهور المسألة الاجتماعية الحديثة، فى وجود «طبقة غير مالكة»، كما قال أحد كتاب العصر. والواقع أنها نواة العمال الحديثين بأجر والتى بدا أنها قد حكم عليها بالبؤس وبفقدان الاعتبار الاجتماعى. والحال أن هذه المسألة التى تظهر فى أواخر القرن الثامن عشر فى فرنسا وفى أوروبا الغربية سوف تصبح المسألة الكبرى للقرن التاسع عشر، وسوف تتخذ مكانة متزايدة المحورية باطراد مع التصنيع. لأن العامل الصناعى إنما يصبح رأس حربة السيرورة الإنتاجية، وهو ضرورى لإنتاج الثروات. وقد أصبح البروليتاريون أوفر عددا باطراد إلا أنهم ظلوا محرومين من الممتلكات ومن الحماية. ومن هنا خطر رؤية انتصاب وتطور جمهور فى مركز الهيكل الاجتماعى نفسه يتألف من شبه «أدوات ذوات قدمين»، إذا تحدثنا كسييس، ويتكون من عمال ومن عائلاتهم البائسة، يجرى النظر إليهم أيضا على أنهم عديمو الأخلاق وخطرون، وعلى أنهم تكاثر لـ «برابرة جدد»، لو استخدمنا تعبيرا رائجا آنذاك، فى قلب المصانع والمدن. «طبقات عاملة، طبقات خطرة».

والحال أن بالإمكان قول أن هذه المشكلة إنما تتفاقم مع التقدم فى القرن التاسع عشر لأن اعتماد العمل المأجور يكتسب طابعا معمما مع تطور التصنيع والنمو الحضرى. ويبدأ إدراك واقع أن العمل المأجور، بوجه عام، هو حالة لا

سبيل إلى ردها ثم إن توسعها إنما يرتبط ارتباطا عضويا بتحولات المجتمع الحديث. وفى الأغلب الأعم، فعندما يكون المرء عاملا بالأجر، فإنه سوف يظل عاملا بالأجر مدى الحياة. كما سوف يكون هناك عدد متزايد باطراد من العمال بالأجر فى المجتمع الحديث، لن تصبح غالبيتهم من الملاك. ويمكننا أن نرى بوضوح المشكلة التى يطرحها وضع عمالى يبقى فى حالة البؤس وفقدان الاعتبار هذه التى هى بوجه عام حالتهم. وسوف تنمو فى قلب المجتمع الحديث جماهير أوفر فأوفر عددا بشكل مطرد، فى حالة انعدام دائم للأمن، وهى جماهير غير مندمجة فى المجتمع الصناعى وتنذر بالسقوط فى الضياع أو باللجوء إلى التمرد وإلى هدم النظام الاجتماعى.

ابتكار الملكية الاجتماعية

ابتكار الملكية الاجتماعية هو الرد الذى جرى تقديمه لهذه الصعوبة الجسيمة. وسوف تتألف الملكية الاجتماعية من توفير أشكال حماية ومن توفير الأمن لوضع العامل نفسه. وكان هناك فى الواقع رد آخر ممكن: هو القضاء على الملكية الخاصة وإحلال الملكية الجماعية محلها، وهذا الخيار طرحته آنذاك مختلف تيارات الاشتراكية الثورية، كما طرحه الماركسيون. إلا أن من الواضح أن الحكام والطبقات المالكة لم تكن تريد شيئا من ذلك. ويمكن قول أن ابتكار الملكية الاجتماعية كان الأسلوب الهادف إلى اختزال الحل الجذرى، الثورى، المتمثل فى تحقيق الملكية الجماعية. وقد سمح بالخروج من المعضلة، وبالعثور على طريق ثالث بين المدافعين عن الملكية الخاصة، أنصار الوضع القائم الذين حكموا بانعدام الوجود الاجتماعى على غالبية من العمال، من جهة، وأنصار اشتراكية جماعية، أو شيوعية، والتى سوف تفرض نفسها أيضا اعتبارا من عام ١٩١٧ فى روسيا تحت

الشكل الذى سوف يسمى بـ«الاشتراكية القائمة فى الواقع»، من جهة أخرى. وسوف يجرى التمكن من الإفلات من هذه المعضلة بتوفير الأمن للعمل نفسه، وبالشروع، انطلاقا من العمل، ببناء دعامات توفير حمايات متكافئة أو شبه متكافئة مع الحمايات التى توفرها الملكية الخاصة للملاك. وهذا تحديدا هو ما سوف يؤدى إلى تطور الملكية الاجتماعية.

وقد جرى تداول كلمة «الملكية الاجتماعية» فى أواخر القرن التاسع عشر، فى أوساط تلك الأسرة من المفكرين المرتبطين بالجمهورية الثالثة [١٨٧٠ـ١٩٤٠] الساعين إلى إيجاد هذا الطريق الوسط بين الليبراليين المتمسكين بمبدأ حرية الاستثمار، من جهة، و[الاشتراكيين] المتمسكين بمبدأ الثورة الاجتماعية الجذرية، من جهة أخرى. والحال أن أحد هؤلاء الكتاب، وهو ألفريد فوييه الذى نشر فى عام ١٨٨٤ كتاب **الملكية الاجتماعية والديمقراطية**، قد قدم أوضح تشخيص وجدته للملكية الاجتماعية: «بوسع الدولة، دون أن تنتهك العدل، بل وباسم العدل، أن تطلب للعمال حدا أدنى من الاحتياط ومن الضمانات بالنسبة للمستقبل، لأن هذه الضمانات لرأس المال البشرى والتى تشكل حدا أدنى من الملكية ضروريا لكل مواطن حر ومتساو حقا مع الآخرين إنما تعد ضرورية بشكل متزايد باطراد وذلك لتجنب نشوء طبقة من البروليتاريين محكوم عليها لا محالة إما بالعبودية أو باللجوء إلى التمرد».(٣)

وبهذا الاستشهاد، الثرى إلى حد بعيد، يمكننا أن نرى كيف جرى صوغ دور جديد للدولة (وهو نواة الدولة الاجتماعية التى يمكنها ويجب عليها التدخل باسم العدل والتى تنتهك تابو الليبرالية الرافضة لكل تدخل عام فى المسألة الاجتماعية) وأسلوب تدخل هذه الدولة نفسها، أو صوغ أسلوب له الأولوية على أية حال: وهو

---

(٣) Fouillée (A.), La Propriété sociale et la démocratie, Paris, 1884.

أسلوب يجب أن يشجع على ضمانة إلزامية وأن يلزم العمال بتوفير الضمانات لأنفسهم حيال المخاطر الاجتماعية. وهو ما سوف يمنحهم أمنا بالنسبة للمستقبل، بدلا من العيش «يوما بيوم» تحت رحمة أبسط طارئ. كما يجرى تحديد محصلة هذه العملية: فهى توفر ما «يشبه حدا أدنى من الملكية»، أو معادلا للملكية، يكفل للعامل حدا أدنى من الاستقلال، أو من الموارد الضرورية حتى لا يعتمد على الآخرين، وحتى يتمتع بقدر من الحرية، ويكون مواطنا كالآخرين - أى كأولئك الآمنين لأنهم ملاك. وأخيرا فإن الهدف السياسى للعملية إنما يجرى إعلانه بوضوح أيضا: فالأمر يتعلق بتبديد خطر الهدم الذى يتمثل فى بروليتاريا أو فى طبقة عاملة تشكو أوضاعها من انعدام الاستقرار ولن «تخسر شيئا سوى أغلالها»، كما سوف يقول ماركس.

ذلك هو البرنامج الذى سوف يشكل محورا رئيسيا للقوانين الاجتماعية للجمهورية الثالثة، بل وبما يجاوز هذه القوانين، إذ سوف يشكل نواة تطور هذه الدولة الاجتماعية التى يمكننا أن نرى الآن بشكل أفضل أنها تعمل أساسا كقوة اختزال لانعدام الأمن تكفل حدا أدنى من الأمن لأولئك الذين كانوا يشكون من الانعدام الدائم لأمنهم [الاجتماعى]. والحال أن سياسة اختزال المخاطر هذه إنما تمر بإيجاد نمط غير مسبوق من الموارد التى تتميز بوظائف مماثلة لوظائف الملكية الخاصة. ويمكن قول أن الملكية الاجتماعية نظير للملكية الخاصة، فهى ملكية من أجل توفير الأمن. وبعبارة أخرى، فإنها تختلف عن الملكية الخاصة مع لعبها أحد أدوارها الأساسية. وهى ليست ذخرا خاصا يتم التصرف فيه بحرية فى السوق. فهى تعتمد على منظومة حقوق والتزامات. كما هو الأمر فى حالة التقاعد مثلا: فالمرء لا يمكنه بيع حقه فى التقاعد، إلا أنه ما أن يتم الوفاء بالالتزامات القانونية المرتبطة به والتى تضمنها الدولة، يحصل المرء على معاش يكفل هذا «الحد الأدنى من الملكية» الذى تحدث عنه فوييه. ودون أن يكفل ذلك المعاش الترف،

فإنه ينقذ على الأقل من البؤس ومن فقدان الاعتبار ويبدد تلك الدراما الحقيقية التى كانت فى الأغلب الأعم حالة العمال المتقدمين فى العمر والذين لم يعد بوسعهم العمل والذين كانوا محكوما عليهم، ما لم يتمكن أبناؤهم من إعالتهم، بأن يتعفنوا ويموتوا فى دور العجزة. والحال أن هذا المصير قد مثل مصدر خوف مزمن بالنسبة لجزء كبير مما كان يسمى فى الماضى بـ«الشعب».

المسألة إذا هى مسألة تغيير ملحوظ تماما قياسا إلى حالة البروليتاريين عند بدايات التصنيع، والذين كانوا يبددون حياتهم حرفيا فى كسب عيشهم. وهكذا فإن هذا الشكل للملكية الاجتماعية إنما يوفر قيدا معينا على الهيمنة الكاملة للسوق على العمل. فضرورات تحقيق أقصى ربح ممكن لم تعد تسيطر سيطرة تامة على حالة العامل، فهى تعترف بمقابل اجتماعى يجب دفعه من أجل حماية العمال. ويمكن قول أن السوق قد جرى، إلى حد ما، تدجينها وتقييدها بإطار مراعاة الحماية الاجتماعية. ومن الواضح أن ذلك لا يعنى إلغاء السوق وإنما يعنى إيجاد حل وسط يبدو لى أنه نواة ما سوف يسمى بـ «الحل الوسط» الاجتماعى، والذى سوف يبلغ أوجه فى سبعينيات القرن العشرين - وهو حل وسط بين متطلبات السوق، أى الشروط الضرورية لإنتاج الثروة، من جهة، ومتطلبات تأمين شروط حد أدنى من الأمن الاجتماعى لمن يعدون المنتجين الرئيسيين لهذه الثروة، أى العمال والعاملات بأجر، من جهة أخرى.

توسع الملكية الاجتماعية

هذا العرض، العمومى جدا، للملكية الاجتماعية، ينطوى على فجوتين مهمتين تتطلبان بعض التدقيقات حتى نتوصل إلى تمثيل أشمل للرهانات الدائرة اليوم حول الملكية الاجتماعية.

أولا، لقد توقفت عند لحظة انبثاق المفهوم فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والتى أفضت فى مرحلة أولى إلى إنجازات عملية جد متواضعة، إن لم نقل مثيرة للسخرية. فالقانون الخاص بمعاشات العمال والفلاحين والذى صدر فى فرنسا فى عام ١٩١٠بعد عشرين سنة من المناقشات الشرسة لم يمس غير عدد جد محدود من الناس لأنه، من جهة، لم يتعلق إلا بالعمال الأفقر الذين لا يحصلون إلا على أدنى الأجور و، من جهة أخرى، كانت الغالبية العظمى من العمال تموت قبل سن التقاعد. ومن ثم فإن المسألة هى معرفة كيف جرى تعزيز هذه الإنجازات الأكثر من هزيلة والتى تعود إلى أوائل القرن، ثم كيف جرى توسيعها بحيث تشكل بنية ما سماه فرانسوا ايوالد بـ «مجتمع تأمينى»[٤] قاد إلى «تأمين» جميع العاملين بأجر أولا، بل وفيما بعد إلى «تأمين» جميع السكان من الناحية العملية ضد المخاطر الاجتماعية الرئيسية. كيف حدث الانتقال من المجتمع الصناعى إلى مجتمع يتميز بتعميم العمل المأجور، إلى «مجتمع عاملين بأجر»؟ إن التحولات، التى لا يمكن عرضها هنا، كانت طويلة الأمد ومعقدة، وقد أفضت إلى العديد من النزاعات وكان دور الدولة فيها مهيمنا. لكن ما يمكن قوله على الأقل، هو أن «مجتمع العاملين بأجر» ليس فقط مجتمعا تحصل فيه غالبية السكان العاملين على أجور، بل هو أيضا وبشكل خاص مجتمع أدت فيه أشكال التأمين والحماية، التى تطورت فى البداية بدءا من تأمين وحماية الأجراء العمال، إلى تأمين الجميع من الناحية العملية. ويمكننا أن نضيف أن «مجتمع العاملين بأجر» هذا هو المجتمع الذى مازلنا فيه إلى الآن، بالرغم من التهديد الذى يتعرض له، وهو المجتمع الذى وصلنا إليه بفضل تعميم الملكية الاجتماعية.

ويجب طرح مسألة ثانية، ترتبط أيضا بالأولى. فقد قدمت الملكية الاجتماعية انطلاقا مما أعتقد أنه نواتها، أو على الأقل منجزها الأكثر أصالة: التحويل المباشر

---

(٤) Ewald (F.), L'Etat Providence, Paris, Grasset, 1986.

للعمل إلى الأمن عن طريق التأمين الإلزامى والذى لاشك فى أن حق التقاعد والحصول على معاش، والذى ينطوى عليه، يمثل النموذج الأكثر وضوحا لحماية مبنية انطلاقا من العمل ويكفل حماية العامل المأجور حال خروجه من العمل وإلى آخر حياته. لكن الملكية الاجتماعية لا تنحصر فى هذا النوع من الإعانات الاجتماعية. فهى تتألف أيضا من ضمان مشاركة الأفراد غير المالكين فى منافع وفى خدمات جماعية توفرها الدولة. وفى المقام الأول، يعرف حقوقى من أوائل القرن العشرين تطور ونمو الخدمات العامة على النحو التالي: «هو كل نشاط يجب تأمين وتنظيم تحقيقه من جانب الحاكمين لأن تحقيق هذا النشاط ضرورى لتحقيق ولتنمية التكافل الاجتماعي ولأنه يتميز بطبيعة يتعذر معها تحقيقه على نحو تام وناجز دون تدخل القوة الحكومية».[٥] وهذه الفكرة عن «التكافل الاجتماعي» (والتى تشكل إعادة صياغة لمبدأ «التضامن العضوي» الذى طرحه إميل دوركايم) إنما تعد فكرة جوهرية. فهى تعبر عن ضرورة صون آصرة روح تبادلية تعبر عن اشتراك المواطنين فى كيان جماعى واحد بحيث يواصلون، فى وجه مخاطر التفكك الاجتماعى - أى فى وجه ما يسمى اليوم بالاستبعاد - «تكوين آصرة اجتماعية» بأقوى معنى للكلمة، وتأمين تكامل البعض مع البعض الآخر، وتكوين ما يسمى فى اللغة السياسية بالأمة وما يسمى فى اللغة السوسيولوجية بالتلاحم الاجتماعى. والحال أن «القوة الحكومية»، أى الدولة الاجتماعية، هى التى تبنى إمكانات هذا التكامل بوضعها منافع وخدمات مشتركة تحت تصرف الجميع. وهكذا فإن دورا رئيسيا للدولة الحديثة إنما يتمثل فى أن تكون قوة توزيع منسق للخدمات باسم الصالح العام. وهذا ضرورى لأن المشاريع الاستثمارية الخاصة - وذلك تحديدا لأنها تمثل مصالح خاصة - لا يمكنها تولى هذه المهمة على نحو كاف ومرض.

---

(٥) Duguit (L.), Le droit social, Le droit individuel et la transformation de L'État, Paris, 1908.

والواقع أن هذا المفهوم عن الخدمة العامة سوف يفضى بعد الحرب العالمية الثانية، فى إطار اقتصاد موجه يستلهم أفكار كينز، إلى تـأميم بعـض المشـاريع الاستثمارية. وتتمثل الفكرة فى أن السلطات العامة يجب أيضـا أن تـدير بعـض المشاريع لأن المنافع التى تنتجها تمثل مصلحة جماعية لا يمكـن تـرك إدارتهـا للمبادرة الخاصة.

ويمكننا أن نرى أن هناك تفاوتات قوية فيما بين هـذه الأشـكال المختلفـة للملكية الاجتماعية، والتى يجب أن نضيف إليها على الأقل السكن الاجتماعى، وهو وسيلة أخرى لتمكين غير المالكين من الحصول على منفعة أساسية. وأنا لا أزعـم أن الملكية الاجتماعية تمثل وحدة مفهومية مطلقة (وأيا كان الأمر فـإننى أعتـرف بأننى غير قادر على توضيحها بالكامل)، لكن هذه المنجـزات المختلفـة للملكيـة الاجتماعية إنما تتسم على الأقل بالهدف نفسه والذى يمكن تسميته بـرد الاعتبـار الاجتماعى إلى غير المالكين. فهم، بالرغم من حرمانهم من الملكية الخاصة، إنمـا يشاركون من الآن فصاعدا فى الثروة الاجتماعية، أكان ذلك من خلال التمتع بأمن اجتماعى على شكل منظومات تأمين تكفلها الدولة، أم على شـكل التمتـع بمنـافع وبخدمات جماعية موضوعة تحت تصرفهم من جانب السلطة العامة ضمن منطـق ليس هو منطق السوق الخالصة. وسوف أزعم أن هذين القطبين للملكية الاجتماعية هما اللذان يؤسسان مواطنة اجتماعية بأقوى معنى للكلمة. وإذا كان لهذه الفكرة عن المواطنة الاجتماعية، والتى أصبحت اليوم عرضة لتشويـش مسرف، معنى يتميز بالدقة وبالتحديـد، فإنه يبدو لى أن ذلك هو المعنى المميز لها. فلم تعـد الملكيـة الخاصة أساسا وحيدا للمواطنة. وذلك لأن من لا يملك إنما يتمتع هو أيضا بحقـوق اجتماعية وبضمانات اجتماعية. وهو يشارك فى الحصول علـى إعانـات وعلـى خدمات جماعية تكفلها الدولة وتعمل بذلك كنظير للملكية الخاصـة بالنسـبة لغيـر المالكين.

تفكك الملكية الاجتماعية

بعد أن قدمنا هذه الإيضاحات حول طبيعة ووظائف الملكية الاجتماعية، كيف يمكننا تحليل رفض وزعزعة الملكية الاجتماعية ودور الدولة التي تشكل دعامة لها، وذلك في إطار «أزمة» مجتمع العاملين بأجر؟ فهذه الأزمة التي لاشك في أنها أكثر بكثير من مجرد أزمة عابرة، إنما ترمز إلى إعادة تكوين جد عميقة للعلاقات فيما بين ما هو اقتصادى وما هو اجتماعي، كما ترمز إلى تهديد «الحل الوسط الاجتماعي»، الذى أشرنا إليه بالفعل، والذى تشكل الملكية الاجتماعية عموده الفقارى. ومن غير الممكن هنا عرض محصلة التحولات الملحوظة التي حدثت منذ خمسة وعشرين سنة. ومن ثم فسوف أقتصر على توضيح أثرها على مختلف جوانب الملكية الاجتماعية التى ميزتها - وهو ما يثبت أيضا بشكل عكسى الوحدة النسبية على الأقل للفكرة [فكرة الملكية الاجتماعية] لأن أشكالها المختلفة قد تأثرت كلها اليوم، حتى وإن كان بشكل متفاوت.

قلت إن تأميم بعض المشاريع الاستثمارية كان يمثل صدارة الملكية الاجتماعية فى قلب القطاع الاقتصادى نفسه فى إطار اقتصاد موجه من النمط الكينزى، حيث تولت السلطة العامة المسئولية المباشرة عن إدارة بعض المشاريع باسم الصالح الجماعى العام. وهذا القطاع هو أيضا القطاع الأكثر عرضة للاختزال بين قطاعات الملكية الاجتماعية ولا شك فى أنه فى حالة تصفية تامة، وحتى فى ظل حكومة اشتراكية تشتد سيرورة خصخصة المشاريع المؤممة. وأعتقد أن بالإمكان قول إن هناك اتجاها يحقق انتصارا فى كل مكان فى العالم، وهو اتجاه يتمثل فى رد إنتاج أو إدارة المنافع والخدمات ذات القيمة السلعية بشكل مباشر إلى دائرة السوق.

وما يحدث على مستوى الخدمات العامة بالمعنى الأصيل للمصطلح إنما يبدو لى أكثر تعقيدا. فمن جهة، نرصد اتجاها عاما إلى تسيير إدارة هذه الخدمات

بما يتماشى مع نمط تسيير الخدمات الخاصة. إذ يدور الحديث فـي ذلـك القطـاع أيضا عن الكفاءة وعن المرونة فى الخدمة المقدمة إلى الزبائن، إلخ، وهو ما لا يعد شائنا فى حد ذاته بالضرورة. لكننا نرصد أيضا اتجاها إلى الإحالة إلـى القطـاع الخاص، اتجاها إلى خصخصة خدمات كانت قد أنشئت فى الأصل والبدايـة مـن جانب السلطات العامة. ففى فرنسا، مثلا، كانت السلطة العامة هى التى اسـتحدثت شبكات الاتصالات اللاسلكية، اعتمادا، من جهة أخرى، على تكاليف باهظة تحملها المشتركون. لكن الدولة كانت هى وحدها القادرة على هذا النوع من الاستثمارات، أو أنه، على أية حال، لم يكن يهم القطاع الخاص، لأنه لم يكن مربحا. والحال أنـه قد جرى مؤخرا خصخصة الهيئة الفرنسية للاتصالات اللاسـلكية، جزئيـا علـى الأقل، لأن الأمر يتعلق الآن بمنافع يمكن أن تكون مربحة. كما أن هذا الاتجاه إلى تحويل العام إلى خاص اتجاه عام، اشتد بشكل خاص فى بعض البلدان كإنجلترا فى عهد رئاسة السيدة ثاتشر للوزارة البريطانية.

وهذا التوجه يطرح سؤالا أساسيا: هل هناك منافع لا يمكـن تسـويقها، أى تتميز بطبيعة تحول دون إعادتها إلى السوق، وحتى إذا كانت هذه المنـافع قابلـة للبيع؟ إذ أن بالإمكان «إضفاء طابع سلعى من جديد عليها» مع التأكـد مـن أنهـا سوف تواصل أداء وظيفتها الجماعية، أى سوف تواصـل دورهـا كـأدوات لـــ «التكامل الاجتماعي» كما قال ليون ديجى؟ إننى أفكر بشكل خـاص فـى تلكمـا المنفعتين الأساسيتين المتمثلتين فى التعليم والصحة، العمودين الرئيسـيين للخدمـة العامة. فهنا أيضا نشهد صعود روح إدارية وحسابية. ومن المؤكـد أن الحـرص على تخفيف عبء النفقات العامة حرص مشروع، لكن المسألة هى معرفة مـا إذا كان يمكن اختزال تكلفة خدمة عامة إلى مستوى ثمنها فـى السـوق. لأن وظيفـة الخدمة العامة هى جعل الصدارة للصالح العام ولاشك فى أن السلطة العامـة هـى وحدها التى يمكنها أن تكون ضامنة لهذا الصالح العام، وذلك ببساطة لأن منطـق

الخاص هو منطق الربح. وهناك توتر، إن لم يكن هذا التوتر تناقضا، بين هذين المنطقين، واليوم يميل تقدم منطق التسليع إلى اختزال صدارة السلطة العامة ومكانة الدولة الاجتماعية على حد سواء.

والتوتر نفسه فاعل من خلال إعادة التشكيل الحالية للحماية الاجتماعية. وفى حين أنه عبر تأسيس التأمين الإلزامى الذى أفضى إلى أمن اجتماعى معمم تأكدت الملكية الاجتماعية بالشكل الأكثر وضوحا، ففى هذا المجال أيضا، يجرى الحديث عن «أزمة» لمنظومة الحماية هذه وهى أزمة تتجلى بادئ ذى بدء على أنها أزمة تخص تمويل هذه المنظومة. والواقع أنه إذا كان يتعين تمويل الجانب الرئيسى لمنظومة الحماية عن طريق أقساط اجتماعية بدءا من العمل، فسوف يتضح لنا أن البطالة الواسعة وتزايد هشاشة الوظائف وتقدم أعمار السكان العاملين، إلخ، إنما تهدد بوقف آليات التمويل. ومن هنا بعض الإصلاحات، التى جرى تطبيق بعضها بالفعل كالتمويل الجزئى لمنظومة الحماية عن طريق الاكتتاب الاجتماعى المعمم، ويجرى التخطيط لبعضها، كما هى الحال فى المناقشات الجارية حول تمويل نظم التقاعد والمعاشات.

إلا أنه فيما وراء مسائل التمويل هذه، أليس الشىء المعرض للتهديد هو منطق منظومة الحماية الاجتماعية نفسه؟ لقد تمثلت ذروة الحماية الاجتماعية فى تأمين مجمل السكان عبر تدابير عامة ذات مهمة عمومية. وخلاصتها تأمين الجميع، أو الجميع تقريبا، من خلال ترتيبات متجانسة عامة. بما يعد منطقا مخالفا لمنطق المساعدة الذى يتألف من توزيع إعانات عاجلة على شرائح من السكان لأنها تمر بمصاعب خاصة، بحسب منطق الاستهداف الخاص، أو كما يقال فى أميركا الشمالية، بحسب منطق التمييز الإيجابى. وهكذا نشهد تكاثر ما يسمى بالحدود الدنيا الاجتماعية، أى الإعانات المخصصة بحسب أوضاع الموارد لجماعات تمر بمصاعب خاصة. وفى فرنسا اليوم سبعة حدود دنيا اجتماعية،

آخرها هو الحد الأدنى من الدخل الذى يسمح بالاندراج فى المجتمع.

ودون أن نشجب هذه الترتيبات الجديدة التى تشكل سبلا للسعى إلى مواجهة وضع أصبح أكثر صعوبة، فإننا يجب أن نتساءل ما إذا لم نكن بازاء تحويل لنظام الحمايات نفسه. فبدلا من نظم عامة لحماية مجتمع العاملين بأجر، سوف نكون بازاء نظام حماية يتميز بسرعتين: تأمينات عامة وراسخة لأولئك الذين ما يزالون مندمجين اندماجا قويا بهياكل مجتمع العاملين بأجر، وإعانات خاصة لأولئك الذين جرى فصلهم عن الترتيبات العامة والذين يجرى منحهم تعويضات، ولكن بدءا من دونيتهم. وهى إعانات ليست فقط أدنى من الإعانات المستمدة من العمل، وإنما تهدد أيضا بأن تكون دليلا دامغا وذلك بقدر ما أنها تعطى على أساس قصور أو على الأقل على أساس معاينة أن الفرد لم يعد ينتمى إلى النظام العام المشترك.

ألا نشهد بذلك، عبر هذه التحولات، تمييعا عميقا لمفهوم التضامن نفسه والذى يتمثل أقوى معنى له فى تكافل الأطراف والفرقاء قياسا إلى الكل؟ فاليوم، غالبا ما يميل التضامن إلى أن يصبح شكلا من أشكال العطف والإحسان على بعض الفئات المتروكة إلى هذا الحد أو ذاك لمصائرها، والتى يجرى مع ذلك تقديم بعض الإعانات العاجلة إليها، ولكن وفق موقف يشبه منطق فعل الخير بأكثر مما يشبه الاعتراف بمواطنة اجتماعية حقيقية. وتلك هى حال «مخصصات التضامن النوعية» الممنوحة للعاطلين عند سقوط حقوقهم، أى عند تجريدهم من الحقوق التى كانت مرتبطة بالعمل والتى اندرجت فى منطق الحماية الاجتماعية. ولو عممنا هذا الكلام فسوف يكون بوسعنا أن نتساءل ما إذا كنا لا نشهد الآن بالفعل نوعا من ثأر الملكية الخاصة من الملكية الاجتماعية. والحال أن الملكية الاجتماعية لم تلغ قط الملكية الخاصة. بل إن بالإمكان الدفاع عن الأطروحة التى تذهب إلى أنها قد أنقذتها إذ اختزلت الخيار الجماعى. لكن الملكية الاجتماعية قد قيدت هيمنة الملكية الخاصة إذ كفلت الأمن الاجتماعى لغير المالكين. وربما كان ما يعود إلى الصدارة

هو وجه المالك، وإن كان فى صور جديدة للغاية من جهة أخرى. فهو لم يعد مالك الأرض الذى كان مسيطرا فى المجتمع قبل الصناعى، كما لم يعد صاحب الريع الذى رسم صورته كتاب كبلزاك والذى كان بالغ القوة فى القرن التاسع عشر بل وبعد ذلك، ولا هو قطب الصناعة فى عصر التصنيع العظيم، بل هو بالأخص رأس المال المالى، البحث عن الربح لأجل الربح، أيا كان الثمن. وإذا ما انتصرت هذه الملكية انتصارا مطلقا، فلن يعود هناك مكان للملكية الاجتماعية وللدولة الاجتماعية كسلطة تنظيم، تعمل فى آن واحد على اختزال انعدام الأمن وعلى توفير الخدمات العامة، حتى نعيد إلى الأذهان الدورين الرئيسيين اللذين قامت بهما فى مجتمع العاملين بأجر.

على أننا لم نصل إلى ذلك اليوم، ليس بعد على الأقل. ويبدو لى أن التشخيص الذى يمكن تقديمه انطلاقا من الوضع الراهن هو التشخيص الذى يشير إلى تفكك الملكية الاجتماعية وليس إلى انهيارها. ومن المؤكد أننا نرصد تزايدا للهشاشة الاجتماعية، لكنها هشاشة اجتماعية ما تزال محاطة بالحمايات وما تزال تتخللها الحمايات. فالأمن الاجتماعى، الذى أعرفه، مايزال موجودا فى فرنسا وفى العالم كله تقريبا. كما أن الدولة الاجتماعية موجودة، بل وبالإمكان الإدعاء بأن تدخلاتها لم تكن قط بمثل ما هى عليه اليوم من وفرة وتنوع، حتى وإن لم تكن فعالة دائما. وعلى سبيل المثال فإن قانون التأمين الطبى العام الذى أجيز إنما يعتبر مدا للحماية الاجتماعية إلى أولئك الذين كانوا مستبعدين منها إلى الآن. ولا شك فى أن الدولة الاجتماعية تتعرض للرفض وللتهديد، لكنها لا هى ميتة ولا حتى محتضرة. فما يزال دورها الحامى قويا، كما تثبت ذلك بشكل عكسى أيضا حدة الهجمات التى تتعرض لها من جانب الأيديولوجية الليبرالية. والحال أن التحليلات التى تتنبأ بانهيارها هى تعميمات وحيدة الجانب لاتجاهات قوية تنزع إلى الخصخصة وتجتاز بالفعل الوضع الراهن. لكن هذه الاتجاهات ليست مهيمنة. وهذا

الوضع الراهن يتضمن الكثير من الحدود بحيث يتعذر الإدعاء بأن المستقبل قد تقرر، وذلك بقدر ما أنه سوف يتوقف أيضا على ما سوف نفعله، أو ما لن نفعله، اليوم لتحمل أعبائه.

خلاصة

مثل ابتكار الملكية الاجتماعية ما يشبه ثورة لم تتم الإشارة دوما إلى أهميتها لأنها كانت ثورة صامتة، تحققت فى أمد طويل – قرن على الأقل – دون انقلابات عنيفة، وهو ما لا يعنى دون نزاعات. لكنها أحدثت تغيرا عميقا فى الوضع الاجتماعى لغالبية سكان المجتمعات الغربية وتوصلت إلى القضاء من حيث الجوهر على حالة الهشاشة وانعدام الأمن الاجتماعى الدائمة التى كانت المصير المزمن لغالبية العمال. وهذا ليس حكم قيمة، بل ما يشهد عليه التاريخ الاجتماعى منذ مستهل القرن العشرين. وعلى أساس هذا التحليل، فإننى أؤكد – وهو ما قد يكون حكم قيمة وإن كنت أتبناه – أن الملكية الاجتماعية فكرة تستحق النظر وأنه سوف يكون من المناسب التفكير مرتين قبل إعلان أنها فكرة بالية وأن الوقت قد حان للانتقال إلى شيء آخر – إلى قبول هيمنة السوق التامة مثلا. ولا يعنى ذلك بالضرورة أنه يجب الاحتفاظ بها قائمة فى ذات الصورة التى اتخذتها فى «الحل الوسط الاجتماعي» فى أوائل سبعينيات القرن العشرين مثلا. فالواقع أن هناك ما لا يمكن رده فى التحولات التى حدثت منذ خمس وعشرين سنة وزعزعت مجتمع العاملين بأجر زعزعة قوية. لكن المسألة التى ماتزال لها راهنيتها ومازال جوهرية هى مسألة معرفة ما إذا كان بالإمكان إعادة نشر الملكية الاجتماعية فى سياق جديد يتميز بقدر أكبر من الحركية ومتطلبات القدرة على المنافسة والمزاحمة المتزايدة، إلخ. هل بالإمكان إقامة أشكال جديدة لحل وسط بين، كما قلت، الشروط

اللازمة لإنتاج الثروات والتى تحيل إلى متطلبات السوق التى قد تكون مشروعة، من جهة، والشروط اللازمة لضمان الحماية والاعتراف الاجتماعى لأولئك الذين ينتج عملهم هذه الثروات، من جهة أخرى؟ من الواضح أن هذا سؤال آخر، وهو يطرح صعوبات رهيبة. لكنه يفرض نفسه إذا ما سلمنا بالأهمية التى اكتسبتها، وماتزال تكتسبها، الملكية الاجتماعية فى مجتمع العاملين بأجر. لأننا إذا عجزنا عن تقديم إجابة عنه، فمن المؤكد أننا سوف نخرج من مجتمع العاملين بأجر، ولكن من أسفل، وذلك بالمجازفة بإعادة التواصل، باسم السعى إلى الكفاءة وإلى القدرة على المنافسة مهما كان الثمن، مع تلك المهانة التى تميز بها الوضع العمالى والتى أشرت إليها فى البداية لكى أوضح ما كان عليه عالم العمل بوجه عام قبل تدشين الملكية الاجتماعية. والخلاصة أننا نجازف، باسم الاحتفال بمستقبل متحرر من القيود ومن اللوائح التنظيمية ومن بيروقراطيات الدولة، باستعادة أقدم أشكال البؤس العمالى وانعدام الأمن الاجتماعى.

الجمعيات والديمقراطية:
الفرادة الفرنسية[٦]

بقلم مارتين بارتيلمى

Martine BARTHÉLEMY

ترجمة: بشير السباعى

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

تستعد السلطات السياسية وأوساط الجمعيات للاحتفال بالذكرى المئوية لصدور قانون عام ١٩٠١ والخاص بتنظيم الجمعيات. وقد تسارع نمو منظمات العمل الطوعى خلال الربع الأخير من القرن العشرين. وأصبحت الجمعيات مدعوة الآن إلى تخفيف أزمة الوساطات التقليدية فيما بين السلطة السياسية والمواطنين. فإلى أى حد تعتبر الجمعيات رأس حربة الديمقراطية؟ سوف أحاول الإجابة عن هذا السؤال فى ثلاث خطوات. فبعد التذكير بأصول النموذج الجمعياتى الفرنسى سوف أقدم عرضا لبعدى الدمج والاستقلالية، وبعد ذلك سوف أقدم عرضا للسياق الراهن ولحدود الحل الجمعياتى.

النموذج الجمعياتى الفرنسى

المقصود بالجمعية هنا هو تجمع إذ يبدأ من المجال الخاص يتدخل فى المجال العام؛ وتستند الجمعية على أشخاص خاصين، لكنها تتميز فى آن واحد عن السوق وعن المجال الخاص والعائلى، كما تتميز عن المجال العام بمعناه الدقيق

(٦) نص المحاضرة رقم ١٢٥ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٤ مايو ٢٠٠٠.

والذى يقتصر على سلطة الدولة. والحال أن مفهومى «التشارك الجمعياتي» و«العام» إنما ينتميان إلى المجتمع الحديث ويسيران يدا بيد مع انبثاق النزعة الفردية، أى مع إمكانية تصور المجتمع ليس بعد ككيان مراتبى من الطوائف والمراتب الاجتماعية، وإنما ككيان مؤلف من أفراد يعتبر وجودهم المستقل سابقا على اندراجهم فى جماعات انتماء.

عندئذ تنطرح مسألة الآصرة الاجتماعية والسياسية ومسألة المواطنة. وكانت الإجابات المقدمة لهذه المسألة مختلفة من مجتمع إلى آخر. فالمجتمع الفرنسى إنما يضع السمات المميزة للمجتمع التقليدى، والمتمثلة فى الطائفة والهيراركية والمقدس، من جهة، فى تعارض مع السمات المميزة للمجتمع الحديث، والمتمثلة فى الأمة والنزعة الفردية والمساواة والتنظيم العقلانى للسلطة، من جهة أخرى، فارضا على هذا الاختلاف التمايز بين العام والخاص. فالشأن العام الذى يحدد مجال السياسة والمواطنة إنما يتأسس على آصرة مباشرة فيما بين الفرد والأمة. والنزعة الفردية العقلانية للتنوير تضع ضمانة الحقوق الفردية فى السيادة القومية، حيث يتمسك بهذا المبدأ كل من الليبراليين والجمهوريين فى آن واحد. وسوف تضع الدساتير الجمهورية السيادة القومية فى الشعب، بما يعنى أن الدولة، وهى هيئة السلطة، يجب أن تتصرف بما يتماشى مع صالح أكبر عدد ممكن من الناس وأن تتدخل تدخلا مباشرا فى الحياة الاجتماعية.[٧]

والحال أن المثل الأعلى الثورى، عبر السيادة الشعبية ومن خلال الأمل فى الاقتراب قدر الإمكان من الحكم المباشر، إنما يستبعد من الناحية النظرية كل شكل لجماعة وسيطة بين المواطن والأمة. والتهديد الذى تمثله الكنيسة إلى أواخر القرن التاسع عشر إنما يشكل عقبة أمام اعتراف الجمهوريين بالتشارك الجمعياتى؛ بينما

---

(٧) Claude Nicolet, L'Idée républicaine en France (1789-1924), Paris, Gallimard, 1982.

تكمن العقبة الفلسفية فى الخوف الماثل دائما من الحرمـــان مـــن حريـــة الضـــمير الفردى لصالح سلطة أو مرجعية ما تجسدها هذه المنظمة أو تلك. ومن ثـــم فـــإن التراث الجمهورى إنما يتميز بأصالة لا جدال فيها. فكل شيء يحدث وكأنما هـــذا التراث يرفض جزئيا الحداثة على نحو ما اعترف بها وعرفها الأنجلو- ساكسون، أى العمل على تأكيد فى قلب المجتمع المدنى للطاقات الفردية وتنظيمها عن طريق انضباط ذاتى يتم اختزاله إلى أدنى حد ممكن وعن طريق دولة مختزلة إلى أدنـــى حد ممكن، وذلك لصالح حد أقصى من الحرية. ولهذا ســـببان رئيســـيان: تطـــور الملكية المطلقة والممركزة، والذى شجع على الترسيخ المبكـــر لمفهـــوم الخدمـــة العامة، ثم أهمية الكنيسة الكاثوليكية والعقيدة الدينية اللتين سوف تؤسس الجمهورية ضدهما مطالبتها بالحرية.

والحال أن حرية تنظيم الجمعيات إنما تعد مكفولة على المستوى الدســـتورى فى غالبية بلدان أوروبا الغربية، بما فى ذلك فرنسا، وذلك منـــذ قـــرار المجلـــس الدستورى الصادر في١٦ يوليو/ تموز ١٩٧١. وإذا كان أى تشريع خاص لا ينص على وضعية المنظمات الطوعية فى الولايات المتحدة، فإن فرنســـا ليســـت البلـــد الوحيد فى أوروبا الذى أرسى تعريفا قانونيا للجمعيـــات. وبالمقابـــل، فـــإن هـــذه الجمعيات لا تعنى دائما أداء نشاط خال من المصالح. فالقانون الصادر فـــى الأول من يوليو/ تموز ١٩٠١ يجمع بين حريتين، حرية الأفراد فى أن ينشئوا عن طريق الاتفاق فيما بينهم جمعية وفى أن ينسحبوا منها عندما يشـــاءون وحريـــة تشـــكيل الجمعيات دون أية رقابة مسبقة وتسيير عملها بالشكل الذى ترتأيه، مـــع مراعـــاة القيود المتصلة بالجمعيات التى تضم أجانب. وتوضع الجمعية فى المجال الخـــاص لكن الحظر الذى يمنعها من اقتسام المكاسب إنما يضعها بشـــكل صـــريح خـــارج السوق، وحيازة الشخصية القانونية والإمكانات المرتبطة بها إنما تخضع لإعـــلان بذلك وتتوقف، فيما يتعلق بـــ «أقصى حجم لها»، على الاعتراف بها عن طريـــق

مرسوم كجمعية منفعة عامة. والحال أن الجمعية، التى كانت مستبعدة إلــى ذلــك الحين من الحقل الاجتماعى، قد اكتسبت شرعية لا جدال فيها وإن كانت شــرعية ممنوحة من السلطة العامة ومؤطرة بها. وبعيدا عن القيمة القانونية، فإن قانون عام ١٩٠١ إنما يتميز بقيمة الرمز: فهو ثمرة حل وسط بين روح التنــوير والتــراث الجمهورى، من جهة، ومعاداة النزعة الفردية التى تضفى شرعية علــى مســاهمة تجمعات المجتمع المدنى فى الديمقراطية، من جهة أخرى.

أشكال منطق نمو الجمعيات

على أثر أليكسيس دو توكفيل، جرى على نحو منــتظم التــذرع بــالتراث الجمهورى وبالمركزة وبصدارة السياسة لشجب تخلف الفرنسيين فى مسألة النمــو الجمعياتى ولإضفاء طابع مثالى على النموذج الأميركى. وتعتمد هذه المعاينة على اختلافات ثقافية لا سبيل إلى إنكارها. وهكذا فإن التوزع الدينى للمجتمع الأميركــى وتشظى البروتستانتية إنما يفسران كيف أن دمج الأفراد فى الطائفة الدينيــة يجــد ترجمة له فى ميل قوى إلى تشكيل الجمعيات: فنحو ثلثى المنظمات الطوعية فــى الولايات المتحدة سوف يرجعان إلى أصول دينية.

ولا سبيل اليوم بعد إلى الشك فى حيويــة الواقع الجمعياتى، بما فــى ذلــك فــى فرنســا: فهنــاك الآن ٧٠٠ ٠٠٠ جمعية، حيث يــتم تشــكيل أكثــر مــن ٦٠٠٠٠ فى العام الواحد، وتنتمى نسبة ٤٥% من الفرنسيين إلــى جمعيــات. وإذا كان جزء أقل من ذلك بكثير من السكان يندرج فى هذه الجمعيــات بنشــاط، فــإن ثمانية فرنسيين من كل عشرة تهمهم الحياة الجمعياتية، والهبات والأعمال الطوعية.

ويعبر نمو الجمعيات عن تحول شبكات العلاقات والوضعيات الاجتماعيــة. ويرجــع تكاثــر التجمعات إلى التعقيد المتزايد للحياة الاجتماعيــة وإلــى تنــوع

الرهانات وإلى دخول عدد متزايد الأهمية باطراد من الأفراد فـي هـذا التعقيـد. والشكل الجمعياتى ليس مجرد شكل للتشارك الاجتماعي: ففى داخـل الجمعيـات، تنمو وتتجدد الوضعيات الاجتماعية وتتبلور الحركـات الاجتماعيـة. وأخيـرا، فـإن الطبيعة المزدوجة للجمعية إنما تضفى عليها هوية سياسية: فهـى، فـى آن واحد أو بالتعاقـب، أداة تعبير وتقرير ذاتى للمصير من جانـب المـواطنين وأداة رقابة اجتماعية وإضفاء للشرعية السياسية. فمصير الديمقراطية لا يتقرر فى مجرد السياسة ذات الطابع المؤسسى و«المتحققة»، والتى تعتبر الدولة موقعهـا، وإنمـا يتقرر أيضا فى الحركة الاجتماعية والتجمعات المنبثقـة مـن المجتمـع، أى فـى السياسة «التى يتم التشاور بشأنها».(٨)

ولا يمكن، لا فى الولايات المتحدة ولا فى فرنسا، تشـبيه نمـو المنظمـات الطوعية على نحو متسرع بسيرورة دمقرطة. فمنـذ منعطـف القـرن، نجـد أن أيديولوجية محافظة بدرجة عميقة تمـزج بـين المبـادئ المسـيحية والداروينيـة الاجتماعية تحيط بنمو الجمعيات الأميركية: فهى تجعل مـن الإحسـان والعمـل الطوعى واجبا دينيا يفرض نفسه على أولئك الذين سمح لهم تفوقهم «الطبيعي» بأن يكونوا أغنياء ومراكمين للثروات عبر الاستثمار. وعلى مدار جيلين، سوف تؤدى هذه الأيديولوجية إلى تكريس فشل دولة الرعاية الاجتماعية وذلـك بـالرغم مـن تدهور الوضع الاقتصادى والاجتماعى وبالرغم من عجز المنظمات الخيرية عـن الوفاء بالأهداف التى حددتها لنفسها.

والحال أن تداخل سلطة البلديات مع الشبكات الجمعياتية إنمـا يعـد اليـوم واضحا فى البلدين على حد سواء. وبحكم محدودية عددهم والأسلوب الذى يحددون به أنفسهم والاعتراف الذى يتمتعون به فى داخل البلديات، يصل مناضلو الجمعيات

---

(٨) Nicolas Tenzer, La Société dépolitisée, Paris, PUF, 1990.

إلى تكوين نخبة حقيقية قابلة لتقديم مرشحين وأشكال دعم لهذه القائمة الانتخابية أو تلك. وتمثل الحياة الجمعياتية بالنسبة للفاعلين فيها وسيلة مهمة للصعود الاجتماعى – السياسى. ومن حيث الجوهر، فإنها تفشل فى التزود بقاعدة شعبية. وإذا كانت توفر دراية بمحركات الحياة العامة والفعل الجماعى، فإنها تفترض أيضا حيازة أرصدة ثقافية خاصة. ودمج الأفراد فى الجماعة المحلية والذى تحققه أو تسهله المشاركة فى الجمعيات إنما يعد هو نفسه انتقائيا: فالجمعيات توفر ساحة لإعادة تكوين «الاستبعادات»، حيث تبدو المشاركة فى هذا التجمع أو ذاك بمثابة شبه واجب اجتماعى أو مصدر مكانة وهيبة.

والواقع أن نمو إنشاء الجمعيات ونمو معدل انتماء الفرنسيين إليها، وهو نمو أكثر اعتدالا من حيث مقاييسه، إنما يترجمان صعود الحركات المكرسة للدفاع عن قضايا مختلفة، كقضية البيئة أو النزعة النسوية أو مكافحة العنصرية، ويترجمان، منذ أواسط ثمانينيات القرن العشرين، تكاثر أو استئناف مسيرة الجمعيات الخيرية وجمعيات المهاجرين وجمعيات المساعدة على الحصول على عمل أو على سكن والدفاع عن المحرومين من وثائق الإقامة. وبالمقابل، فإن القطاعات التاريخية المتمثلة فى التعليم الشعبى أو رعاية الأسرة أو العمل الصحى والاجتماعى إنما تشهد تراجعا فى جزء نسبى من إنشاء الجمعيات وتعانى على نحو مباشر من أزمة الروح الكفاحية. أما نمو الجمعيات المتمحورة على أعضائها والتى لا تهدف إلا إلى إشباع حاجاتهم فهو يشكل ملمحا آخر لنمو الجمعيات. والحال أن الأخويات وأندية المرحلة الثالثة من العمر والجمعيات المؤلفة حول هوية ثقافية أو حول هواية من الهوايات، وهى جمعيات متزايدة العدد باطراد، لا تعبر بشكل سافر لا عن إرادة تأثير اجتماعى ولا عن الرغبة فى الاضطلاع بعمل حيال السلطات العامة، حتى وإن كانت قادرة فى ظروف معينة على الدخول إلى المجال العام (على غرار جماعة القنص وصيد السمك والطبيعة والتراث).

وأخيرا، فإن بعض الجمعيات، المنخرطة فى النشاط الاقتصادى، إنما تجد نفسها فى الواقع على تخوم عالم الجمعيات وعالم السوق، كجمعيات الوسطاء أو جمعيات التدريب أو إدارات الأحياء. وهناك جمعيات أخرى، يتم إنشاؤها أو إدارتها بشكل مباشر من جانب جماعات عامة بهدف الإفلات من قيود القانون العام، تشهد على إساءة استخدام قانون عام١٩٠١ من جانب السلطة العامة نفسها، كما تشهد على موقفها الملتبس حيال المصالح الخاصة.

وفى وجه التفاؤل الليبرالى والمناوئ للدولة، وهو التفاؤل الذى أعرب عنه توكفيل، يمكننا أيضا أن نضع السيرورة الجدلية التى تحكم حركة المجتمع المدنى وتوسع الدولة، والتى لا يمكن اختزالها فى درجة المركزة. وفى كل مكان، فى أوروبا وفى أميركا الشمالية، يؤدى بناء الدولة – الأمة فى القرن التاسع عشر إلى تغذية نمو الفعل الجماعى ونمو الحياة الجمعياتية. وفى كل مكان، نجد أن قيام دولة الرعاية الاجتماعية إنما ينطوى على تطور أشكال جديدة للتعاون مع القطاع الجمعياتى، بين الدولة والجمعيات. واعتبارا من الحرب العالمية الثانية، أسهمت السلطة السياسية – الإدارية إلى حد بعيد فى تنظيم التكامل بين الفعل العام والمنظومة الجمعياتية، خاصة فى الشأن الاجتماعى والتعليمى. ولا تكمن الخصوصيات الفرنسية فى واقع تداخل المؤسسات العامة والتجمعات الجمعياتية بقدر ما تكمن فى تأطيره الحقوقى وأشكاله الرمزية والسياسية، وهى أشكال جد كاشفة لنزعة جمعياتية فى خدمة المنفعة العامة.

ومنذ قانون عام ١٩٠١، ضاعفت الإدارة من عدد اللوائح التنظيمية المتصلة بالجمعيات وذلك، فى آن واحد، من أجل تشجيعها ومن أجل مراقبتها. فالجمعيات تستمد جانبا على الأقل من مشروعيتها من الامتيازات والصلاحيات الممنوحة لها: ويظل التعامل مع الدولة إحدى أولوياتها. ولا يندرج التفاعل المستمر بين الأوساط الجمعياتية والسلطات العامة فى إطار مؤسسى رسمي: ففرنسا تفلت من نظام

العلاقات التعاملية المتداخلة بين الجماعات والسلطات العامة، على نحو ما قد يكون موجودا فى سكانديناقيا أو فى ألمانيا أو النمسا. وبالمقابل، نجد أن القطاع التعليمي والمصالح العائلية قد قدمت منذ عام ١٩٤٥ توضيحا نموذجيا لشكل من أشكال «الكوربوراتية [الطائفية] من النمط الفرنسي»، وهو شكل يتولى فيه المحترفون أو المستفيدون إدارة نشاط اجتماعى بدعم من الدولة.[٩] وقد عرفت مشاركة الجمعيات فى تحديد السياسات العامة تسارعا بعد تداول السلطة فى عام ١٩٨١، وهو تسارع ساعد عليه «التداخل السياسي» بين مناضلى الجمعيات ودعاة النزعة النسوية ومناهضى العنصرية أو أنصار حماية البيئة و«حلفائـ»ـهم فى الحكومة.[١٠] ذلك أن الجمعيات القديمة والجديدة على حد سواء معنية بتداخل الفعل العام والحركة الاجتماعية وبالمواجهة بين منطق الدمج ومنطق الاستقلالية.

على أن منطق الاستقلالية هو الذى انتصر، منذ أواخر ستينيات القرن العشرين. وفى تواز مع ارتفاع الأعداد السنوية للجمعيات المنشأة، يظهر عدد معين من السمات المشتركة. إذ تنشأ صلة متميزة بين الانتماء إلى الطبقات المتوسطة، التى تشهد صعودا سافرا، والاعتماد على الجمعيات. فالشكل الجمعياتى يستولى على الحياة اليومية ويظهر بوصفه الدعامة الأولى للمطالب وللاحتجاجات التى غالبا ما تتذرع بروح ثورة مايو/ آيار ١٩٦٨. وأخيرا، فإن قيم التضامن والعلاقات الإيجابية بين الأفراد والديمقراطية المحلية إنما تصبح المرجعية السائدة.

والحال أن الفرادة الفرنسية لا تعبر عن نفسها فى الجمع بين هذه النضالات الاجتماعية الجديدة والجمعيات، وإنما فى الانتماء إلى أيديولوجية جمعياتية حقيقية.

---

(٩) Bruno Jobert, Pierre Muller, L'État en action. Politiques publiques et corporatismes, Paris, PUF, 1987.

(١٠) Calliope Spanou, Fonctionnaires et militants. L'administration et Les nouveaux mouvements sociaux, Paris, L'Harmattan, 1991.

والواقع أن التمايز بين العام والخاص، والذى ميز النموذج الأصلى لعام ١٩٠١، قد أخلى المكان تدريجيا فى التمثيلات الجماعية لمجال جمعياتى مستقل، مبنى حول مفهوم المصلحة الجماعية والنزع المزدوج للقيمة عن العام، البيروقراطى، وعن الخاص، الفاسد الذى لا تهمه سوى المصلحة.[١١] وقد تغيرت وضعية الفرد: فهو بالأمس كان موضوع تطبيع ديموقراطى، أما اليوم فهو مدعو إلى المشاركة وإلى التعبير عن إمكاناته. ولحمة هذه الأيديولوجية هى التشديد على فشل أو على أزمة الوساطات الاجتماعية - السياسية التقليدية. والحال أن البعد النقدى حيال النظام الحزبى وحيال السياسة المحترفة إنما يعتمد يسارا على الإعلاء من قيمة الأشكال «غير الممركزة» و«النوعية» للنزاع، بينما يعتمد يمينا على رؤية حداثية وتعددية للتعبير وللمشاركة الاجتماعيين. ويشترك التسيير الذاتى و«الليبرالية المتقدمة» فى شجب توسع الدولة وفى تمجيد «المجتمع المدني». وهذا الخطاب الجمعياتى إنما يعيد احتياز التيمات السائدة فى أواخر القرن التاسع عشر: إذ يجرى تفعيل أسطورة الاقتصاد الاجتماعى، ورد الاعتبار إلى قيم التضامن والعمل الطوعى، أما مبدأ الدعم الذى يؤدى بموجبه تدخل الدولة إلى دعم المستويات المحلية أو النسيج الجمعياتى الذى ما يزال أوليا فهو يسند المطالبة باللامركزية ويكمن خلفها.

والجمعيات لا ترفض بدرجة واحدة من الحدة الأحزاب كلها. إذ تنشأ علاقات متميزة بين الأوساط الجمعياتية واليمين الليبرالى كما تنشأ بشكل خاص بين هذه الأوساط والحزب الاشتراكى. ومن المعروف أن تجديد هذا الحزب وصعوده إلى السلطة إنما يرجعان إلى نمو الجمعيات وإلى إمكاناتها الكفاحية. وقد انتقلت السلطات العامة تدريجيا من موقف يتميز بالريبة إلى عناية جديدة بالجمعيات. واعتبارا من عام ١٩٨١، أخذ خيار الاشتراكيين الجمعياتى يكتسب طابعا ملموسا

---

(١١) Jacques Chevallier, «L'association entre public et privé», Revue du droit public et de la Science Politique, no 4, 1981.

وأخذ يشكل امتدادا لسياسة فاليرى جيسكار ديستان الخاصة بتفعيل الجمعيات. وعلى أساس هيمنة الليبرالية الاقتصادية، يترافق الإعتراف المؤسسى بالعالم الجمعياتى مع انحدار العمل النقابى ومع الأفول النسبى لبعض الحركات الاجتماعية.

التجديد الجمعياتى وحدوده

مع تسعينيات القرن العشرين، تغذى عدة عناصر اللجوء إلى الجمعيات: البطالة المتصلة وتزايد الهشاشة الاجتماعية وانعدام ثقة الفرنسيين المتزايدة بالطبقة السياسية وبالأشكال التقليدية للمشاركة، وتراجع الأيديولوجيات المعولمة وتشظى العلاقات الطبقية. ومحل اختزال التماس تدخل الدولة والذى نودى به فى السبعينيات، حلت المطالبة بدولة أخرى، دولة «تفعيلية» تعتمد على مبادرة وتعبئة الفاعلين المحليين والمشروعات الاستثمارية والمنتجين والجمعيات. وأصبحت هذه مسئولة عن إنتاج التشارك الاجتماعى والتضامن والمواطنة. وقد عينت السلطات العامة لها دور ترجمة وتأطير المطالب الاجتماعية وحفز روح المسئولية لدى المواطنين. وقد التقى هذا الدور المحدد للجمعيات مع طموحاتها والتى تتمثل فى تأكيد نفسها كمواقع مستقلة لممارسة الديمقراطية فى الحياة اليومية، قريبة من المواطنين ومستقلة عن أجهزة النقابات والأحزاب والدولة.

وترد اليوم مختلف المبادرات الجمعياتية عن طريق أعمال هادفة، على مستوى المشروع السياسى، على أحوال اجتماعية أو «مدنية» ملحة، كالفقر أو التخلف المدرسى أو «الحرمان من الاندراج فى المجتمع» أو العنصرية. وعلى الجانب الإنسانى للرد على الأحوال الملحة، يضاف حشد من الجمعيات الجديدة إلى الجمعيات التقليدية التى تكرس جهودها للعمل الاجتماعى. وعلى الجانب

الاحتجاجى، فإن تحمل المسئولية أو الدفاع عن الجماعة إنما يترافق مع شجب أكثر نقدا للوضع السياسى والاجتماعى. وفى الحالتين، فإن إشكالية الدفاع عن حقوق الفرد إنما تحكم الجانب الرئيسى من المبادرات. ويشكل السعى إلى التحالفات فى العمل خاصية رئيسية لإنشاء ولتعبئة الجمعيات. ولا توجد حاجة البتة إلى الاتفاق على ما قد يكون عليه مجتمع الغد كشرط للعمل المشترك اليوم: وتكمن هذه القناعة فى أساس الإنشاء، بالغ الاتساع، لشبكات أفقية ولتجمعات للجمعيات.

أما فيما يتعلق بالنمو الجديد للجمعيات الثقافية والرياضية فهو يرمز إلى الأفول النسبى لبيداجوجيا [تربية] الانتماء الوطنى التى ميزت كبرى منظمات التعليم الشعبى وقضاء وقت الفراغ التقليدى، وذلك لصالح شواغل استهلاكية إلى هذا الحد أو ذاك. فروح «الرياضة للجميع» تميل إلى إخلاء المكان فى آن واحد لرياضة المنافسة وللنشاطات الرياضية من النوع التجارى والفردى أكثر. ويؤدى تشجيع الأعمال الثقافية أو تنمية المشاريع الثقافية المحدودة الممولة «بحرية» من جانب السلطات المحلية إلى اختزال منزلة الفكرة التى تتحدث عن حق جميع الأفراد فى الوصول إلى الممارسة وإلى التدريب.

وينمحى «المناضل» التقليدى لصالح فاعل فردى «ملموس».(١٢) والحال أن نموذج الكفاحية السائد فى التراث الجمهورى الفرنسى قد جرى تصوره بوصفه تعبيرا عن رؤية شاملة للعالم. ومن خلال اندراج التجمعات فى شبكات سياسية وأيديولوجية (مسيحية، علمانية، اشتراكية، شيوعية، إلخ) فإن هذا النموذج إنما يعد نموذجا سياسيا بشكل أساسى. وتجد المقارنة بين الكفاحية النقابية والحزبية والكفاحية الجمعياتية تبريرا لها فى الكفاحية التعددية، والتى تعد سمة مميزة لليسار الجديد فى سبعينيات القرن العشرين. والحال أن انحسار هذا الشكل التاريخى

---

(١٢) Jacques Ion, La Fin des militants ?, Paris, Éditions de L'Atelier, 1997.

والسياسى للكفاحية لا ينحصر فى هبوط أعداد المنتمين والمرصود في المنظمات الحزبية والنقابية، أو فى المنظمات الجمعياتية، فى بعض الحالات. فهو يتضح أيضا فى التحولات النوعية لدوافع الانتماء الفردى ولأنماط ولأهداف الالتزام فى المجال العام. فهذا الالتزام لم يعد يفترض موقف انتماء عاما إلى نسق أيديولوجى، بل يفترض أشكالا مرنة وعملية للانتماء إلى الجماعة وللعمل المشترك، سعيا إلى تحقيق أهداف محددة. والحال أن المثل الأعلى الكفاحى قد تحدد فى آن واحد باندراجه فى التاريخ القومى وبشحنته الهوياتية. واليوم يميل إلى أن يحل محل هذا المثل الأعلى البعد المحلى والأفق العالمى، من جهة، والمباشرة والمصلحة العامة، من الجهة الأخرى. أما الحظوة التى يتمتع بها العمل الطوعى فهى علامة أخرى على التجديد. فالعمل الطوعى إنما يطرح نفسه بوصفه عملا غير مجبر، يتوجه إلى الآخرين أو إلى الجماعة المحلية، وذلك قبل أن يكون، بداهة، انتماء إلى جماعة. وتنوع أنماط الالتزام وفئات المتطوعين تنوع واسع، لكن المسألة هى دوما مسألة التزام متواضع.

ولدى النظرة الأولى، فإن النمو الجمعياتى الأخير يبرر قدرا عظيما من التفاؤل. فهو يدل على إحياء صحى للديموقراطية المحلية وعلى تعبير مشروع عن التضامنات أو عن الجماعات الثقافية والجماعات التى لها مصلحة مشتركة تدافع عنها. وتعلن الديمقراطية الجمهورية مثلا أعلى هو تأمين المساواة فى الحقوق للجميع، وهو ما ينفيه رصد المجريات الواقعية الملموسة. والحال أن الحركة الجمعياتية إنما تطمح إلى التعريف بهذه المجريات الواقعية وأخذها فى الحسبان بهدف السعى إلى تجديد الديمقراطية. فهل ستصل إلى ذلك؟ إن نموذج «المواطنة الجمعياتية» قد حل، فى التسعينيات، محل النموذج الذى طرحته ثورة مايو/ آيار ١٩٦٨ عن «المجتمع المدني». على أن الاحتفاء بالاستقلالية بل وتطور الشكل الجمعياتى إنما ينطويان على عدد من الحدود.

إن تداخل الدولة والمجتمع إنما يبطل الأيديولوجية التى تتحدث عن «كل جمعياتي». والحال أن التوترات بين نمطى العمل الجماعى، حيث ينبنى النمط الأول حول الدولة وحول ما هو قومي، بينما يتمحور النمط الثانى حول استقلالية الجماعات وحول الفعل المحلى، قد ازدادت حدة منذ أواسط ثمانينيات القرن العشرين. ويتحمل الاشتراكيون إلى عام ١٩٩٣ جانبا مهما من المسئولية عن التباين الذى بات من الواضح اتساعه بين المثل الأعلى والمجريات الواقعية: ففى كثير من الحالات، تغلب منطق الدولة على الحركة الاجتماعية أو على الديمقراطية المحلية، وذلك حتى مع أن الأوساط الجمعياتية كانت قد علقت آمالا عظيمة على وصول الاشتراكيين إلى السلطة. والحال أن الدعوة إلى المشاركة والموجهة إلى السكان، خاصة سكان الأحياء أو الضواحى المسماة بغير المحظوظة أو التى تمر بموقف صعب، غالبا ما تترافق مع البيروقراطية والاستخدام الذرائعى، بما يؤدى، بشكل عكسى، إلى كبح الديناميات المحلية.

وقد أدت اللامركزية إلى تغيير الموقف. فقد جسدت إدارة الدولة تحكيما جغرافيا متكافئا نسبيا واستمرارية معينة لتمويل الهياكل الجمعياتية، عن طريق الدعم. وبالنسبة للتجمعات الجمعياتية، يخلق تعزيز صلاحيات الجمعيات المحلية وتجزئة السياسات العامة موقفا تتزايد باطراد صعوبة التعامل معه، وهو يتمثل فى تفاقم النزاعات مع الشركاء المحليين وفى التفاوتات المتزايدة بين الكومينات أو بين الإدارات وفى مزاحمة الخدمات التجارية وفى الاعتماد على المساعدة العامة.

ولا شك أن هناك حاجة إلى إعادة تعريف تكامل الجمعيات مع السلطات العامة. لكن واقع مساءلة الدولة لا يجب أن يقود الجمعيات إلى إهمال مسئولياتها هى عن قصور الديمقراطية. والواقع أن كل شيء إنما يتسابق على جعل الجمعية نقيضا لملاذ للديموقراطية: اختيار الأشخاص الأكثر كفاءة، لعبة الدمج وروح التكيف. وإذ تستعيد اليوم كبرى الجمعيات لحسابها المطالبات بالمواطنة، فإنها غالبا

ما تسعى إلى الفوز بشرعية لدى السلطة العامة، مع ما ينطوى عليه ذلك من احتمال تحولها إلى جمعيات محترفين فى الديمقراطية التشاركية. ويعرف عدد من التجمعات، الصغيرة أو الكبيرة، تحول عدد من مسئوليها إلى وجهاء، كما يعرف ضعفا فى تجديد القادة وتحللا من الإجراءات الديمقراطية. فعالم الجمعيات لا يفلت من التناقض بين المثل الأعلى الجمهورى الخاص بالسيادة التامة وضرورات الحياة السياسية التى تقود إلى الاستعاضة عن إرادة المواطنين بإرادة ممثليهم.

وتحتم إعادة الحيوية إلى الديمقراطية ورد الاعتبار إلى السياسة كسرا لاحتكار التمثيل الذى تحوزه السياسة المؤسسية والأجهزة القيادية للأحزاب. إلا أنه إذا كانت الجمعيات ترغب فى العمل على تحقيق تحول اجتماعى حقيقى، فإن عليها هى نفسها أن تتجه إلى تسييس لأشكال تدخلها فى المجال العام. وهذا يفترض أن أسطورة حركة جمعياتية تسوى جميع الخلافات لابد لها من أن تخلى المكان لاعتراف بالنزاعات ولتحديد للرهانات. وهذا يفترض أيضا أن المبادرات والتعبئات المحددة لابد من تجاوزها ودمجها فى رؤية اجتماعية كما يفترض أن ممارسات التضامن لابد من ربطها بدلالات سياسية. وأخيرا فإنه يفترض إعادة التفكير فى تآزر بين النسيج الاجتماعى والفعل فى المؤسسات، وذلك بما يسمح بإيجاد تمفصل بين حركات المجتمع المدنى والمجتمع السياسى. وفى هذا، فى النهاية، يكمن سر الديمقراطية.

المنظورات القبلية
أو تغير النموذج الإرشادى الاجتماعى[١٣]

ميشيل مافزولي
Michel MAFFESOLI

ترجمة: بشير السباعى
مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

من شأن التغيرات المهمة فى القيم والتى هى بسبيلها إلى الوقوع فى مجتمعاتنا، فى نهاية القرن العشرين هذه، أن تلزمنا بأخذ مسافة عن المجريات الراهنة حتى يتسنى لنا الحكم عليها بشكل أكثر موضوعية. وهذا هو ما يمكننا عمله مع بقاء حكمنا، فى مرحلة أولى، بالغ العمومية. ويمكننا، بعد ذلك، اقتراح «رافعة أو أداة منهجية» لمحاولة فهم هذه التغيرات فى القيم التى أشرنا إليها للتو؛ مستخدمين فى الوصول إلى ذلك مجازا، هو مجاز «القبلية» (وهو أسلوب آخر للحديث عن تكاثر الجماعات الاجتماعية الصغرى)، والتى تشكل ظاهرة منبثقة وصاعدة فى أيامنا، تستتبع سلسلة بأكملها من الآثار والنتائج المهمة بالنسبة لصياغة وهيكلة الفرد ولصياغة وهيكلة الحياة الاجتماعية برمتها.

العناصر الأساسية الأنثروبو – سوسيولوجية

لكى نحدد بسرعة بالغة الإطار الذى سوف أطرح ضمنه افتراضاتى، يجب التذكير ببعض المعطيات المميزة للحداثة، وهى معطيات مبذولة وشائعة على أية حال.

---

(١٣)نص المحاضرة رقم ١٢٦ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٥ مايو ٢٠٠٠.

هناك أولا مفهوم الـ épistémê [مجموع المعارف المنضبطة (مفهوم العالم، العلوم، الفلسفات...) المميزة لجماعة اجتماعية، فى عصر من العصور]. وعبر هذا المفهوم، يشير الفيلسوف الفرنسى ميشيل فوكوه إلى أننا، فى نهاية الأمر، موضع تفكير بأكثر من كوننا نفكر، وموضع فعل بأكثر من كوننا نفعل. وباقتراحه مفهوم الـ épistémê كموضوع للمناقشة، قصد ميشيل فوكوه أن أشكال التمثيل والتنظيم الاجتماعيين إنما تتميز بملمح مزدوج: من جهة، شىء سوف يصوغ بشكل عميق وبأسلوب تحتى خفى التمثيلات الاجتماعية، ومن جهة أخرى، واقع أن هذه التمثيلات الاجتماعية تتميز هى نفسها بسلسلة بأكملها من الآثار على التنظيم الاجتماعى، وإن كان ذلك لا يتم بالضرورة التفكير فيه أو جعله موضوعا للإدراك والوعى أو التعبير عنه لغويا بصفته تلك. ويمكن قول الشىء نفسه عن الاكتشافات العلمية. وهكذا فإن كاتبا مثل توماس كوهن يقدم المعاينات نفسها التى يقدمها ميشيل فوكوه. فعن طريق مفهوم النموذج الإرشادى (paradigme) (والأكثر مرونة من مفهوم النموذج modèle)، يوضح كيف أن هناك قالبا تتقاطع، إنطلاقا منه، فى المجال العلمى، أساليب تمثل العالم.

ومفهوم الحوض السيمانطيقى [الدلالي] الذى اقترحه جيلبير ديران مستلهما مفهوم اللاوعى الجمعى عند يونج هو أيضا مفهوم يستحق النظر فيه وأخذه بعين الاعتبار. فجيلبير ديران يستخدم صورة الحوض الدلالى لكى يوضح كيف أن من شأن الأشياء الصغيرة أن تفضى إلى أشياء أكثر أهمية. فالسيل يفضى إلى تشكل النهر فى أسفل الوادى، وهو نهر سوف نسميه وسوف نشق له قنوات وسوف ينتهى إلى فقدان معالمه فى الدلتا، ثم يؤول إلى صب مياهه فى البحر، إلى أن تبدأ من جديد دورة جديدة.

وبالأسلوب نفسه، يمكن استحضار حقل مياه جوفية من شأنه، مع أننا لا نراه، أن يدعم الحياة دعما عميقا، أى أن يدعم أساليبنا فى الوجود والكينونة.

وهذا هو ما يمكن تسميته بالمحيط الاجتماعى، والذى يشمل مفهوم روح العصر، وهو مفهوم أبرز هيجل فى القرن التاسع عشر أهميته. وهكذا، فحتى قبل نشوء وتكوين الأفراد أو الفاعلين الاجتماعيين أعضاء المجتمع، هناك شىء ما يتجاوز كل واحد، ويتجاوز عمومية وكلية المجتمع. والحق أن هذا الشىء «غامض»، بأبسط معنى للمصطلح، أى أنه ما يربط، ما يوحد الناس فيما بينهم.

وهذا، هنا، أسلوب آخر لتسمية وتعيين الثقافة، ليس الأعمال الكبرى التى تؤلف الثقافة، وإنما تلك الركيزة التحتية، تلك الخلفية التى يسبح فيها كل واحد دون أن يلحظ ذلك. فهى، من حيث الجوهر، ما يرضعه المرء مع لبن أمه، وما تشربنا إياه التربية. ونحن هنا بازاء ثقافة تصوغنا. وفى الوقت نفسه، فإن مفهوم الـ épistémê هذا ليس معطى خاصا بالأزمنة الحديثة. فبالإمكان تطبيقه على كثير من الحقب الأخرى، وذلك بحسب تطور دورى يجب أخذه فى الحسبان حتى نحسن تقدير ملاءمة هذا الكلام. إلا أنه لا مفر من أن تنطرح عندئذ مسألة الانتقال من épistémê إلى آخر.

إن الانتقال، أو اكتمال épistémê وبدء épistémê آخر، إنما يعد مسألة صعبة، لا يمكن التفكير فيها وفهمها إلا بقدر كبير من الرزانة والتعقل. ويمكن التمسك بفكرة طرحها سوروكين، عالم الاجتماع الأميركى الذى تخصص فى علم اجتماع الثقافة. فهذا الكاتب يستخدم فكرة التشبع. وهو يوضح كيف أنه، فى لحظة معينة، يفقد بنيان ثقافى عام بداهته. وعندما تتبدد هذه البداهة تحديدا، فإننا سندخل تدريجيا فى نوع آخر من الـ épistémê. فبما يشبه إلى حد ما ما يحدث فى علاقات الصداقة أو الحب، تتلاشى بداهة الحب أو بداهة الصداقة، ذات يوم، دون أن يكون بوسعنا العثور على سبب محدد لذلك. وببساطة، سوف نتذرع بالفتور أو بالإنهاك المترتب فى نهاية الأمر على التاريخ المشترك الذى تقاسمناه لوقت طويل مع شخص ما، كما لو أن كل شىء لابد له، بشكل شبه تلقائى وآلى، أن يناله الإنهاك.

ويمكننا أن نتساءل ما إذا لم يكن شيء من هذا القبيل يمارس تأثيره بالفعل في مجتمعاتنا، خلف ما نسميه عادة بالأزمة.

ونحن لا نعرف بشكل بالغ الوضوح ما يجب أن ندرجه تحت مصطلح الأزمة هذا، ما لم نتفق بشكل متزايد باطراد على الاعتراف بأن هذه الأزمة ليست أو لم تعد مجرد أزمة اقتصادية، كما أنها ليست أزمة سياسية فقط، ناهيك عن أن تكون مجرد أزمة ثقافية. ولا مراء فى أن من الأجدر بنا أن نتحدث هنا عن زوال للبداهة. وعندئذ فإن هذا إنما يعنى أنه، فى لحظة معينة، يكف كيان اجتماعى أو بالأحرى حضارى عن معرفة ماهيته. فهو يكف عن معرفة ماهية الأساطير الكبرى التى تحرك حياته. وهو يكف عن الثقة بماهيته. ولنتذكر هنا صيغة للروائى التشيكى - الفرنسى ميلان كونديرا فى روايته خفة الكائن التى لا تحتمل [والمترجمة إلى العربية فى ترجمتين متميزتين]: «هناك تجارب حب مصيرها مصير الإمبراطوريات، فعندما تتوقف فاعلية الفكرة التى تقوم عليها، تختفى مع اختفاء هذه الفكرة».

ومن كثير من النواحى، يمكن تصور أن الفكرة التى شكلت أساس الحداثة قد وصلت إلى درجة التشبع. فما شكل، إلى الآن، الهيكل الذى قامت على قاعدته بنية المجتمع، قد استنفد أغراضه بشكل ما، وذلك إلى الدرجة التى أصبح من الممكن عندها لشيء آخر أن يولد.

أسطورة الحداثة

من الأهمية بمكان أن نرجع مرة أخرى إلى سوروكين. فالواقع أن هذا الكاتب إنما يوضح أن هناك من الناحية الإمبريقية نمطين من الكيانات الاجتماعية، نمط عقلانى أو نمط حسى.

وقد صاغ نيتشه بطريقته هذا التفرع الثنائى عندما أشار إلى التوازن بين أبوللو [إله النور والوضوح والفنون] وديونيزوس [إله النبيذ والنشوة الحسية]. كما أن مؤرخين للفنون قد استعادوا هذا التمييز، مثل والتر باتير. وبالمثل، فإن عالم الاجتماع كارل مانهايم قد طرح الفكرة نفسها. أما فيما يخصنى، فقد أعدت أيضا استخدام هذه المفاهيم لكى أشير إلى أن شيئا ما لابد أنه قد شكل الحداثة حول صورة أبوللو الرمزية. لكننى، من وجهة نظر سوسيولوجية، أفضل صورة بروميثيوس، ذلك الذى سرق النار من الآلهة، ذلك الذى سوف يتضح من خلاله عدد معين من المواقف الإيجابية فى شخصه وفيما يتعلق بالعالم. والافتراض الذى أذهب إليه هو أن صورة أبوللو أو بروميثيوس الرمزية هذه إنما تخلى المكان الآن، خفية أو بشكل معلن إلى هذا الحد أو ذاك، لصورة ديونيزوس الرمزية.

وبعبارة أخرى، فإن مجتمعا أكثر حسية إنما يحل شيئا فشيئا محل المجتمع العقلانى الذى كانه المجتمع الحديث. والواقع أن صورة بروميثيوس أو أبوللو الرمزية، ومن ثم كل ما سوف يميز الحداثة، إنما ينتظم حول بعض الكلمات المفتاحية الكبرى.

فما الذى يمكن أن تكون عليه، الآن، الكلمات المفتاحية للحداثة؟

مفهوم الزمن مفهوم
زمن غائى مستقبلى

عندما نود التوصل إلى فهم عميق لكيان اجتماعى، يجب أن نعرف على أى عنصر من عناصر الثالوث الزمنى يشدد هذا الكيان: على الماضى أم على الحاضر أم على المستقبل.

فنحن نرصد مجتمعات سوف ينقلب الزمن بالنسبة لها إلى الماضي: وتلك حالة المجتمعات المسماة بالتقليدية، والتى لا يتجدد شىء بالنسبة لها، فكل شىء إنما يحدث وفقا للتقاليد وللتراث، أى وفقا لما صار ماضيا بالفعل.

وعلى العكس من ذلك، تشدد مجتمعات أخرى على الحاضر.

وهناك مجتمعات ثالثة سوف يتشكل كل شىء بالنسبة لها من زاوية المستقبل. وقد عمل المجتمع الحديث على هذا الأساس، متخذا من المستقبل مرجعا له، وذلك مع النتيجة التى ترتبت على ذلك والمتمثلة فى أسطورة التقدم، والتى تعد تعبيرا رئيسيا عن الزمن الغائى المستقبلى.

ومن الصعب للغاية أن نعرف لماذا اتجهت مجتمعاتنا على هذا النحو إلى هذا المفهوم عن الزمن الغائى المستقبلى. ولا نملك سوى معاينة ما حدث، اعتبارا من القرنين السابع عشر والثامن عشر بل وفى القرن التاسع عشر أيضا، حيث سوف يبلغ توجه المجتمع هذا من زاوية مستقبله ذروته.

وهكذا فإن فلسفة التاريخ الهيجيلية كلها، ومختلف تحليلات الفلاسفة أو علماء الاجتماع، كأوجست كونت، كلها، قد جرت من زاوية ما سوف يأتى. فاليوم لا قيمة له إلا من زاوية الغد. وهو ما يشير إليه فرويد أيضا فى فكرته عن «ترحيل أو إرجاء المتعة».

وهذا المفهوم عن الزمن الغائى المستقبلى، عن الزمن منظورا إليه من زاوية المستقبل، هو أحد العناصر الأولى لتكوين épistémê الحداثة. ويمكن القول أننا هنا بازاء مفهوم مشروعاتي: فالمشروع الذى سوف يتحقق فى المستقبل هو عنصر تكوينى للفرد. وبالأسلوب نفسه، فإنه عنصر تكوينى للكيان الاجتماعى برمته.

أما العامل الموجه لهذا الزمن الغائى المستقبلى، أى واقع أننا لن نفكر فى العالم إلا من زاوية المستقبل، فهو أسلوب لزيادة ولإعمال حدة العقل.

العقلانية

من المؤكد أن العقلانية هى إحدى خصائص الكائن البشرى، لكن هذه العقلانية، فى لحظات معينة من تاريخ الإنسان، تتخذ لدى الإنسان توجها خاصا ونوعيا. وأنا أرجع هنا إلى فلاسفة مدرسة فرانكفورت الذين أوضحوا جيدا كيف أن العقلانية rationalité قد أصبحت فى القرن التاسع عشر روحا عقلانية rationalisme. والمصطلح أكثر دلالة، فى الألمانية. فالـ Zweckrationalität هو عقل يتوجه من زاوية غاية. ووفق هذا المنظور، «لا معنى إلا لما له وجهة مستقبلية»؛ وبهذا نفسه يصبح عديم المعنى ما ليست له وجهة مستقبلية. ومن هذه الزاوية، فإن تعدد معانى المصطلح فى الفرنسية إنما يصبح لافتا لأنه يسمح بالإشارة إلى أننا لن نحتفظ هنا، فى داخل تلك الطاقة الإنسانية العظمى التى هى العقل، إلا بنمط واحد من هذا العقل، أى بشىء لا يعطى معنى إلا من زاوية المستقبل. وقد جرت ترجمة ذلك بـ«العقلانية الذرائعية»، وهو ما يعبر عنه جيدا هذا المفهوم عن الحداثة والذى يعنى أن كل شىء لن تكون له قيمة إلا بقدر مساعدته على تحقيق المنفعة أو بقدر استناده إليها. ويمكننا هنا أن نرجع إلى

هايدجر عندما يتحدث عن «الأدواتية». وبدءا من ذلك، فإن سلسلة بأكملهـــا مـــن الآثار والنتائج الاجتماعية سوف تستحق الانتباه.

السيطرة

العنصر الثالث فى تكوين هذه الأسطورة التى تخص الحداثة هو الســـيطرة، أى صورة لمنطق السيادة، على الذات وعلى العالم.

فالمفهوم النفعى الكبير للعالم والذى يكتسبه كل إنسان بشـــكل تـــدريجى مـــن خلال التربية والاندراج الاجتماعى، هو واقع أن من المناسب أن يسيطر المرء على نفسه. وهذا هو المفهوم الاقتصادى للحداثة: اقتصاد الذات، اقتصاد العالم. إذ يتعـــين على الفرد أن يتمكن من امتلاك هوية مسيطرة على نفسها وأن يتمكن، كنتيجة لذلك، من أن يسيطر على العالم، بالاشتراك مع آخرين وصلوا إلى هذه الســـيطرة نفســـها على الذات. ويجدر التذكير بهذه الصيغة التى نجدها عنـــد كـــورنى فـــى مســـرحية Cinna أو **عفو أغسطس**، وذلك تحديدا فى عصر هو عين بداية الحداثة. فالواقع أن سينا يقول: «إننى سيد نفسى، كما أننى سيد العالم، أنا هذا السيد. وأريد أن أكونـــه». وهكذا فإن الشعراء غالبا ما يملكون المقدرة على بلورة الزمن بشكل جيد.

أما محور هذا المخطط التصورى للحداثة، والذى هو بمثابة البداهـــة، فهـــو الفرد أو النزعة الفردية.

النزعة الفردية

تظهر النزعة الفردية بوصفها التعبير النظرى عن الحداثة. وهى تندرج فى إطارها العام. ومن المؤكد أن مبدأ الفردنـــة principium individuationis هـــو

النقطة الجوهرية التى يمكن تصور الحداثة انطلاقا منها، والنقطة الجوهرية التى نصوغ جميع أنساقنا انطلاقا منها. لكن إعادة إدراج هذا المبدأ أيضا فى الحداثة إنما توضح لنا أنه ظاهرة محددة، فهو لم يكن موجودا دائما؛ وهو لن يوجد دوما بالضرورة. ويمكن قول أن مبدأ الفردنة هذا قد وصل إلى درجة التشبع فى المجريات الواقعية، فى حين أنه لم يصل إلى هذه الدرجة فى رءوسنا، أو على الأقل فى رءوس جماعة المثقفين، أى أولئك الذين يملكون القدرة على عمل وقول شيء ما.

وبإمكاننا أن نحدد بسرعة أصل وتطور مبدأ الفردنة هذا.

عندما يطرح رينيه ديكارت مبدأ الكوجيتو ايرجو سوم [أنا أفكر إذا أنا موجود]، فإنه يوضح جيدا، قياسا إلى ما كان عليه الفكر الجماعى فى العصر الوسيط، أنه ما من فكر هناك سوى الفكر الفردى. ثم إن الصيغة اللاتينية فى مجملها إنما تعد أكثر إثارة للانتباه: cogito ergo sum in arcem meum «أنا أفكر إذا أنا موجود فى معقل فكري». وهذه الصيغة توضح جيدا «التسوير أو التسييج» الخاص الذى هو تسييج تكوين الفرد فى بداية الحداثة. كما توضح هذه الصيغة جيدا هذا الاختلاف الأساسى قياسا إلى فكر سابق كان جماعيا. وليس من المستحيل أن نعود فى زمن لاحق إلى فكر جماعي.

والحال أن الإصلاح الدينى، فى ذات الوقت تقريبا كالديكارتية، قد أدخل هو أيضا شيئا ينتمى إلى النزعة الفردية، فمع الإصلاح الدينى لم تعد العلاقة بالله مسألة جماعية. وقد أدخل لوثر وكالفن مبدأ حرية الاختيار، والذى يعبر عن علاقة فردية سوف تقيمها «الأنا» مع آخرية مطلقة.

وقد فعل جان-جاك روسو الشيء نفسه. فمن الواضح أنه انطلاقا من فرد عقلانى يمكن تصور عقد اجتماعى، كما سوف يظهر ذلك مع الثورة الفرنسية

الكبرى [١٧٨٩] ومجموعة القوانين النابوليونية. وأخيرا فإن الكلمة المهيمنة، بما يشكل تتمة لما قلته عن ديكارت والإصلاح الدينى وفلسفة التنوير، هى كلمة الاستقلالية، الفرد المستقل، كما هو واضح. ولنتذكر أصل المصطلح autonomos: أنا قانون نفسى. ويبدو لى أنه فى هذا يكمن محور الحداثة، فى هذا المفهوم عن الفرد الذى يحدد لنفسه قانونه، والذى يمكنه بعد ذلك الاجتماع مع أفراد مستقلين آخرين سعيا إلى صنع التاريخ. وبدءا من ذلك ينبنى العقد الاجتماعى (الذى نرى جيدا هشاشته فى أيامنا) والمواطنة، التى لاشك فى أنها جماع ما يؤسس المثل الأعلى الديمقراطى. وقد أوضحت حنه أرندت كل ما يدين به هذا المثل الأعلى للفرد.

القبلية

فى مقابل هذا المخطط التصورى الذى عرضته للتو، وفى مقابل رموز الحداثة، فإن أطروحتى، الإمبريقية، هى أننا نواجه الآن تغايرا [تفكيكا لتجانس] هذا النموذج التوحيدى الذى كان إلى الآن نموذج الحداثة:

ـ ليس هناك تنظير لما هو بسبيله إلى الوقوع فى مجتمعاتنا الغربية؛ إلا أنه بما أننا علماء اجتماع وعلماء أنثروبولوجيا، فإننا ملزمون بمعاينة تشبع وإنهاك واتساع متواصل لنفاذية مسام الدولة-الأمة. فهذه الدولة-الأمة، وهى تعبير سياسى عن العقد الاجتماعى وعن المثل الأعلى الديمقراطى، إنما تصل إلى درجة التشبع ويمكن حشد سلسلة بأكملها من العناصر لبيان ذلك، أكان بشكل عنيف بل ودموى فى بعض البلدان، أم بشكل أكثر تحضرا وأكثر رقة فى بلدان أخرى.

ـ والشىء نفسه ينطبق على المؤسسات الكبرى التى تشكلت فى القرن التاسع عشر أساسا: الأسرة، المؤسسة العلاجية، المؤسسة الجامعية، بل والمؤسسة الكنسية (فالكنيسة الكاثوليكية لم تصل إلى إنجاز قوامها إلا فى مجمع الفاتيكانI فى

عام ١٨٧١، وهو المجمع الذى أضفى على الكنيسة إجمالا «طابعا رومانيا» [نسبة إلى روما، مقر الكرسى الرسولى الكاثوليكي]). وهكــذا فــإن جميــع المؤسســات الاجتماعية، أيا كانت، قد أصبحت أكثر نفاذية بــاطراد فـــى أيامنـــا. ويمكننـــا أن نستحضر، لأجل تكوين صورة، نسيجا اجتماعيا يظل كاملا، إلا أنه بســبيله إلـــى التعرض لهجوم العث من كل جانب. وهذا «التعرض لهجوم العث» إنما يولد فـــى المؤسسات وفى المشاريع الاستثمارية وفـــى أوســاط التربيـــة والتعلـــيم والعمـــل الاجتماعى كيانات ميكروسكوبية؛ أكانت زوايا للصـــلاة أم جمعيـــات محـــدودة أم جماعات صغرى أم، وهذا أفضل، ما أسميه بالقبائل.

– ويكمن عنصر آخر من عناصر هذا التغاير لنموذج الحداثة فـــى تشـــبع مشابه لليقينيات الأيديولوجية الموروثة. فالفكر كان يتغذى على أفكار كبرى، علـــى «تلك المرويات والسرديات المرجعية الكبرى» (إذا استعدنا تعبيرا لجان-فرانســوا ليوتار) التى قد تكون الماركسية، أو الفرويدية من نواح معينة أو الوضعية. وهـــذه الأفكار الكبرى وصلت بدورها إلى درجة التشبع، وأصـــبحت ذات نفاذيـــة عاليـــة بشكل متزايد باطراد. وهذا لا يعنى أنها لم تعد موجودة، بل يعنـــى أنهـــا ليســـت موجودة إلا فى حالة مخلفات زالت بواعثها، وليس كمرجعيات يجب للمرء تحديـــد موقعه حيالها. ونحن نواجه اليوم نوعا من البرقشة، مـــن اللمامـــة الأيديولوجيـــة المتنافرة، من الأيديولوجيات الخفيفة المتنقلة، المتعددة والمتنوعة، أى نواجه شـــكلا من أشكال «بلبلة [نسبة إلى مصير سكان بابل] الفكر».

ــ وفى إطار هذا التغاير أو هذا الافتراض للتغاير السياســـى والمؤسســـى والأيديولوجى، يبدو من الضرورى أن نتساءل عما عرفته للتو بأنه محور الحداثة: أى الفرد، مع هويته النوعية، الجنسية [ذكر/ أنثى/ خنثى]، الأيديولوجية، المهنية.

فالآن يبدو أنه يتعين على الفرد أن يخلى المكان لشىء آخر. ويبقى أن نعثر على المصطلح الذى يشير إلى هذا الشىء. وفيما يخصنى، فقد اقترحت مصـــطلح

«الشخص»، بالمعنى الأصلى لمصطلح (persona). وهذا يعنى أننا بازاء «أقنعة» وأننا لا نحوز هوية بقدر ما نحوز تمييزات. فكسب الهوية كان إلى الآن قمة التربية والتعليم، وذروة الاندراج الاجتماعى. لكننا نشهد الآن انتقالا من الهوية إلى تمييزات متعددة. ويبدو لى أن هذا الانتقال يؤسس مولد، وقد يكون من الأفضل أن أقول إحياء، الأشكال القبلية للوجود الاجتماعى. وهكذا فإن القبلية مجاز مفيد للسعى، مؤقتا، إلى تسجيل التشبع الذى تحدثنا عنه ولتسجيل واقع أن الفرد أو النزعة الفردية إنما تتلاشى اليوم لصالح كيانات صغرى وأشكال جماعاتية. وغالبا ما اعتدنا التشديد على الفرد أو النزعة الفردية فى أيامنا. والواقع أن ما يسود الآن هو «القرابات الاتحادية» التى لم تعد من فعل البعض، بل من فعل عدد كبير جدا والتى تصوغنا على شكل قبائل فى داخل مؤسساتنا. وهذا أمر صارخ الوضوح فى العالم الجامعى؛ وهو صارخ الوضوح أيضا فى المجال الدينى حيث يعتبر تطور الشيع أمرا بديهيا. والواقع أن جميع المؤسسات إنما تتشظى فى كيانات ميكروسكوبية.

وفى ذلك فإن فكرة الاستقلالية التى كانت فكرة تكوينية للحداثة إنما تخلى المكان لشىء آخر. ويمكن الحديث عن قانون الآخر، بما يعنى واقع أننى لم أعد قانونى الخاص. فقانونى هو الآخر. وأنا لا أوجد إلا فى الآخر وبعقله، إلا فى نظر الآخر وبهذا النظر.

وفى هذا الصدد فإن «موضة المستقبل» إنما تستحق الانتباه: الموضة الملابسية، الموضة اللغوية، الموضة الجسدية، الموضة الجنسية. فهناك، كما فى ظاهرة الموضة، شىء يتأسس فى مجتمعاتنا، لا يستند بعد إلى الإرادة، بل يستند إلى العدوى. فهو شىء أشبه ما يكون بالحمى. فالموضة حمى؛ والحمى تؤدى إلى أوبئة. وأعتقد أن شيئا من هذا القبيل يستقر فى جميع المجالات. والفكر نفسه لا يفلت من هذه الظاهرة. وهذا واضح جدا بشكل خاص. وبينما يتوجب على المرء

أن يفكر بنفسه، فإننا نرى تشكل كيانات صغيرة، عصبوية، متعصبة، يعارض بعضها البعض الآخر.

ففى تعارض مع العقد الاجتماعى، مع ذلك الملمح العقلانى الاختيارى الذى تنطوى عليه فكرة العقد الاجتماعى هذه، يبدأ فى التشكل أسلوب آخر للوجود، وشكل آخر للاندراج الاجتماعى. والحال أن هذا الأسلوب الآخر للوجود سوف يعيد استثمار عناصر كان التحليل الاجتماعى قد أهملها: عنصر العاطفة وعنصر الانفعال. والواقع أن الانفعال والعاطفة لا ينتميان فقط إلى ما هو عاطفى أو انفعالى، بل هما يشكلان بشكل واضح بيئة نوعية خاصة تستند إلى سيرورات العدوى، إلى واقع أن سلسلة بأكملها من «البيئات» الماكروسكوبية أحيانا، الميكروسكوبية غالبا، إنما تشكل تربة الحياة الاجتماعية الخصبة.

وبهذا المعنى، فإن **الإنسان السياسى أو الإنسان الاقتصادى** سوف يخلى المكان أكثر فأكثر، للأحسن وللأسوأ، **لإنسان جمالى**. والحال أن هذا **الإنسان الجمالى** سوف يشكل نفسه بالاستناد إلى العواطف المشتركة. وفى القدرات على تفعيل العاطفى والانفعالى تحديدا، سوف يتعين علينا من الآن أن نفكر فى هذا **الإنسان الجمالى**، ركيزة ما أسميه بالقبلية.

مراجع

– MAFFESOLI (M.), *L'Ombre de Dionysos. Contribution à une sociologie de l'orgie*, Paris, Le Livre de Poche (coll. Biblio-essais) 1991.

– MAFFESOLI (M.), *Le Temps des tribus. Le déclin de l'individualisme dans les sociétés de masse*, Paris, La Table Ronde, 2000.

– MAFFESOLI (M.), *Au creux des apparences. Pour une éthique de l'esthétique*. Paris, Le Livre de Poche (coll. Biblio-essais), 1993.

– MAFFESOLI (M.), *Du nomadisme. Vagabondages initiatiques*, Paris, Le Livre de Poche (coll. Biblio-essais), 1997.

الوساطة. وسطاء[١٤]

جان-فرانسوا سيز

Jean-François SIX

ترجمة: بشير السباعى

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

استولت كلمة على السنوات العشر الأخيرة: «الوساطة». وقد تشظت هذه الكلمة وتذررت، حرفيا: فقد جرى استخدامها والتذرع بها فى قطاعات جد مختلفة. فهناك «وساطة» جزائية، عائلية، قضائية، ثقافية وثقافية متبادلة، اجتماعية، إلخ. والوسطاء موجودون فى المحاكم، وفى البنايات والأحياء، والمشاريع الاستثمارية والبنوك، وشركات التأمين والتعليم القومى، والمستشفيات والأبرشيات والصحف، إلخ. فلنحاول، فيما يتعلق بالوساطات المتعددة ذات الأهمية، أن نعثر على خيط هاد يسمح بالتمييز فيما بينها.

مقاربة وصفية

للاضطلاع بمهمة التمييز هذه، سوف أتقدم بحذر. وبالإمكان التمييز بين شكلين رئيسيين للوساطة: «الوساطة - البيت» و«الوساطة - البستان».

«الوساطة - البيت»

· يبنى البيت من مادة صلبة، لأجل استخدامات متباينة، وذلك بحسب مشيئة توجيهية تعين له غاية محددة؛ وهكذا فإن البيت المعنى قد يكون سكنا خاصا أو

(١٤)نص المحاضرة رقم ١٢٧ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٦ مايو ٢٠٠٠.

مكتبا. و«الوساطات – البيت» تؤسس من أعلى؛ ولها بيت تتخذه مقرا لهـا؛ ولهـا وظائف تقوم بها، كما أن لها وجهة محددة جيدا.

فالجمهورية، على سبيل المثال، قد قررت منذ ما يزيد قليلا عن ربع قـرن بناء «بيت – وساطة»؛ ويمكن للمرء أن يقرأ علـى لوحتـه المعدنيـة: «وسـيط الجمهورية». وهو بيت مهمته استقبال أولئك الذين وقعوا فى نزاع مع بيت آخـر، هو الإدارة، سواء لأنها قد أساءت استقبالهم أو أحبطتهم. وعلى أثـر ذلـك، فـإن مؤسسات أخرى، عامة وخاصة، قد أقامت بيـوت وسـاطة تخصـها، كـالبنوك وشركات التأمين وهيئة البريد والشركة القومية للسكك الحديدية الفرنسية والبلديات والأسقفيات وقنوات التليفزيون والصحف.

وهذه البيوت تابعة لمن أنشأها. فلو أخذنا على سبيل المثال «الوسيط» الذى نصبته القناة الفرنسية الثانية، فسوف نجد أنه جد مرتبط بالقناة الفرنسـية الثانيـة، فهى قناته؛ وحتى إذا كان يعلن استقلاله أمام المشاهدين، فإن القناة الفرنسية الثانيـة هى التى تدفع له راتبه.

وهدف هذه المواقع التى أقامتها المؤسسات هو إقامة أو اسـتعادة الاتصـال فيما بين المؤسسة ومن يتعاملون معها. فعندما اغتالت الشـركة القوميـة للسـكك الحديدية الفرنسية سقراط، على المستوى المعلوماتى أعنى، مما أدى إلى صـرف زبائنها عنها، تداركت الأمر وأنشأت بيت وسطاء لإعادة الأمور إلى سواء السبيل.

وقد جرى إنشاء هذه البيوت لتلبية حاجات القضية ولإرضاء الزبائن الـذين خسرتهم المؤسسات ولرفع لافتة براقة أو لرفع الشأن ولتقديم «خدمة» إلـى مـن يلجأون إلى مؤسسة من المؤسسات. وتلك هى حالة الجمعيات الكبرى التـى تريـد تقديم «خدمة» إلى أعضائها – فالاتحاد القومى للجمعيـات العائليـة مـثلا يقـدم للعائلات «خدمات وساطة وتوفيق وإصلاح لذات البـين» – لكنهـا أيضـا حـال

الجمعيات الصغيرة التى تتهمك فى مثل هذا النشاط بما يؤدى إلى إنجابها، هى أيضا، للعديد من بيوت الوساطة الصغيرة.

ومن المفروض فى هذه البيوت أن تلبى عددا من الحاجات: فعبر شبكة المصاعب الراهنة المعقدة، يحتاج كثيرون إلى التوجه إلى بيوت من هذا النوع، وذلك بهدف العثور على المعلومات أو المساندات الضرورية. وبما أن كل شىء يزداد تعقيدا، فإن هذه البيوت إنما تنمو كنبات الفطر. وقبل دخول بيوت الوساطة هذه، يجب أن نعرف إلى من تنتمي: فبيت الوساطة هذا قد يكون تحت رعاية حزب سياسى متطرف، وهذا البيت الآخر قد يكون تحت رعاية شيعة من الشيع. ثم إن أسعارها المتباينة، تكون مجانية عند البعض وباهظة عند البعض الآخر. وبيوت الوساطة هذه تحذو حذو عصرنا وحذو انفجار وتكاثر الخدمات: بل إنها أحيانا ما تكون متحركة؛ ومثال ذلك مدرسة الآباء التى أقامت، بالاشتراك مع مدينة باريس، خدمة وساطة عائلية عبر التليفون.

«الوساطة – البستان»

إلى جانب الوساطات – البيوت، يوجد شكل آخر أكثر تكتما بكثير، هو شكل «الوساطة – البستان». وبالمقارنة مع الوساطة – البيت، فإننا بازاء وساطة ليس لها أى مبنى، فهى مكان مفتوح، لا باب له ولا نوافذ، ومفتوح للكافة: فهى لا تعرف نطاقا مضروبا حولها ولا مجال لإغلاقها. والحال أن الوساطة – البيت الناشئة عن مؤسسة إنما تعد بالضرورة سلطة: سلطة تحديد موعد للقاء مع من يطلب مثل هذا اللقاء، وسلطة تقديم العون إلى من هو فى حاجة إلى مثل هذا العون ويطلبه؛ ويرعى هذه الوساطة وسطاء مستعدون لتجنيبك المخاطر ولسد ما لديك من قصور. أما الوساطة – البستان فهى بلا أية سلطة؛ فهى وساطة تتم فى لقاء

يتميز بالندية، حيث يمكن للمرء عقد الصلات التى قد يتمنى المرء تنميتها أو وقفها، متقاسما مع الآخر مشاهد وأحداث ساحة الحياة فى المجتمع، متحدثا معه عن بستانه الشخصى. فليس هناك، هذه المرة، من يقوم بالعمل نيابة عنك، وكأنه مساعد غيور على مصالحك: فكل طرف يلتقى بالطرف الآخر فى هذه الوساطة وبيد كل منهما معزقته ومدمته، على بساط الأرض، أى على مستوى واقع يومى واحد.

وهذا الموقف غير مألوف وغير لائق بالنسبة لكثيرين من معاصرينا الذين استقروا على أسلوب تقديم المساعدة المجرب. فالوساطة - البيت أسهل لأنها تستعيد، دون أن تجدد، تلك الأساليب الثنائية الخاصة بالعرض والطلب. وهى أساليب، يجب أن نكرر ذلك، قادرة على تقديم وعلى مواصلة تقديم خدمات عديدة. أما فى الوساطة - البستان، فإن المرء لا يمكنه أن يكون سلبيا، إذ يجب على الطرفين دخولها معا، بموقف نشيط وإيجابى.

موقف إيجابى وفى الوقت نفسه مستريح وهادئ: فالمرء يتنزه، فى بستان، والحديث هناك حديث بين أصدقاء؛ ولا يسعنى، هنا، أن أمنع نفسى عن تذكر أولئك الفلاسفة القدماء الذين كانوا يناقشون أمور الفلسفة فى بستان على مشارف أثينا. أولئك الفلاسفة الذين انتموا إلى مدرسة أرسطو والذين كانوا يسمون بـ«المشائين» (أتمشى: pateo). وقبل هؤلاء كان هناك منافسوهم المنتمون إلى المدرسة الأفلاطونية المسماة بـ«الأكاديمية» والمستقرون فى داخل المدينة.

وأن يكون المرء «وسيطا»، وينتظر فى داخل مكتب - فى حمى المؤسسات - طالبى الوساطة، فهذا شىء. وشىء آخر أن يكون المرء فى الهواء الطلق وأن يمتزج بالجميع وبكل واحد، وينصت إلى ما يحدث ويلاحظه، ويستكشف الواقع من حوله، ويتحدث مع البعض ومع البعض الآخر، فى وساطة مشتركة.

والحال أننا بازاء شكلين ونوعين وبنيتين وأسلوبين مختلفين.

مقاربة فينومينولوجية

ما يهمنا هنا هو التساؤل عن غاية كل من التيارين، عن الهدف الذى يسعى إليه كل منهما.

الوساطة - النزاع

التيار الذى وصفناه فى الوساطة - البيت يهدف إلى إيجاد حلول لنزاع من النزاعات. وهذا على جميع المستويات: النزاع بين الدول، بين زوجين، أو فى أحد الأحياء أو فى مشروع استثمارى. وعندئذ فسوف يتعلق الأمر بتطبيق أساليب لإزالة النزاع الناشئ. ويمكن مقارنة الوسطاء المنتمين إلى هذا التيار بالأطباء الذى يكافحون المرض بالأساليب الملائمة أو أيضا برجال إطفاء يجتهدون فى إطفاء الحرائق المتمثلة فى النزاعات.

وفى هذا التيار، فإن النزاع، السيئ فى حد ذاته، هو الذى يشغل المكانة المركزية وهو ما يجب العمل على ملاشاته. وعندئذ فسوف يكون الوسطاء من هذا النوع ملائكة تقضى على النزاع، هدفها استعادة الفردوس المفقود، والانسجام الأصلى الذى عكره النزاع.

وتقترح عدة مراكز للوسطاء أساليب تقانية لمحو النزاع. فغرفة التجارة والصناعة بباريس مزودة بمركز للوساطة وللتحكيم يسعى إلى معالجة «المنازعات فيما بين المشاريع الاستثمارية». فما هى أداة هذه الوساطة؟ إنها المفاوضات، سعيا إلى التصدى للمنازعات بكفاءة أفضل وسعيا، بالأخص، إلى ملاشاتها على نحو أفضل.

وهذا التيار - ما يسمى بـ «الوساطة المؤسسية» - إنما تتركز وجهته على حسم النزاع. وسواء أكنا بازاء غرفة التجارة والصناعة تلك أم بازاء وسيط

الجمهورية، فإن الهدف واحد: إنهم يقدمون العون والمساعدة فـي حالـة النـزاع، فهم«خالقون للحلول». وتلك مهمة لا ينقصها أن تكون جد نافعة فى عالمنا الذى هو ساحة نزاعات بشكل متزايد باطراد. «الطلب - تلبية الطلب»، «النـزاع - حـل النزاع»: إن الوسطاء إنما يقومون هنا بعمل ثنائى صارم.

«الوساطة - اللقاء»

الهدف الذى تسعى إليه الوساطة غير المؤسسـية هـو اللقـاء. أى تـوفير «الإحساس بالآخرين». وفى هذه الوساطة، ليس هناك «وسيط»، بالمعنى الـدقيق للمصطلح. فذلك الذى نخاطبه بوصفه وسيطا سوف يرد: « أنا لست وسيطا. فأنـا لا أملك حلا أقترحه عليك وليست لدى نصائح أقدمها لك؛ فأنـا لسـت مستشـارا. ولست «عليما ببواطن الأمور» ». وهناك، بالنسبة لنا جميعا، أسـلوبان لمواجهـة مشكلة من المشاكل: ويتألف الأسلوب الأول من حل المشكلة حلا تقانيا، بالاعتمـاد على خبير فى الموضوع، هو الوسيط الفنى، الثنائى؛ وفى كثير من الحالات، يتعين اللجوء إلى هذا الفنى. أما الأسلوب الثانى فهو مختلف تماما: فعندما أتحـدث إلـى شخص ما، شخص ما لن أنظر إليه باعتباره فنيا بل باعتبـاره صـديقا، شخصـا أتحدث معه بندية، فإنه لن يعطينى نصائح، حتى ولو كانت حكيمة. وهو لن يحكـم على، ولن يعطينى درسا فى الأخلاق؛ بل سوف ينصت إلى وسوف يطرح من آن لآخر، كصديق، سؤالا؛ والحال أن اللقاء الذى سوف نجريه سوف يكون، فى حـد ذاته، عاملا فى تحريك مواجهتى للمشكلة. وهكذا فإننا سوف نحيا سـويا تجربـة توفيق، فيتلقى كل منا من الآخر ونتغذى على ما سـوف نتقاسـمه وعلـى الثقـة المتبادلة التى يمنحها أحدنا للآخر. وحتى إذا كان هذا الشخص أو هذا الفريـق قـد جاء على وجه الحصر للنظر فى نزاع، فإنه لن يكون قد ضيع وقته: فمـن شـأن

اللقاء أن يساعده على قياس هذا النزاع قياسا أفضل وعلى أخذ مسافة كافية تسمح له بالرؤية الموضوعية للأمور وعلى أن يدرك بشكل أفضل الإمكانيات الإبداعية التى يمكن استخلاصها من النزاع نفسه. وعندئذ تكون الوساطة رهانا على الكلام، على المحادثة التى تؤتى هى نفسها ثمارها، رهانا على تبادل للحديث يوافق عليه الناس بحرية وبسخاء روحى.

أما إذا كنت وسيطا أو إذا ما اعتبرت نفسى وسيطا، فإننى إنما أضع نفسى إلى حد ما فوق الآخر أو بشكل أعلى؛ ويساورنى إغراء تقديم أفكارى وتحويل الآخر إلى تبنى وجهة نظرى، والعمل على دفع الأمور إلى الأمام بأسرع ما يمكن حتى يتسنى الوصول أخيرا إلى ضفة الحل. لكننا، فى وساطة مع هذا الشخص، إنما نتحدث ونتبادل الآراء ونستفيد بشكل متبادل من اللقاء فى حد ذاته، وهو لقاء قد لا يسفر عن حل لكنه ينشئ أواصر إنسانية.

وبوسع كل واحد منا معايشة هذه الوساطة فى كل مكان: فى الأسرة وفى العمل وفى الحى وفى جمعية من الجمعيات، بحسب الأحداث اليومية. والحال أن هذا اللقاء الذى لا يتميز بأية علاقة قوة مع الآخر هو لقاء سخى، ومصدر فرحة وبهجة.

الثنائى والثلاثى

اللقاء، الوساطة، يسعى إلى الندية، ندية قائمة بين أصدقاء أو بين مواطنين.

وهذا لا يحدث من تلقاء نفسه. فعالمنا مبنى، مبنى بالدرجة الأولى على القاعدة الثنائية، قاعدة «السادة والمسودين»؛ مع كل ما تنطوى عليه هذه الوضعية من استراتيجيات هادفة إلى اختزال أو إلى إزالة الآخر، فى نسيان لواقع أن بوسع

المرء الاستفادة حقا من آصرة سخية مع الآخر. والحال أن المتمسكين بعلاقة ثنائية خالصة من هذا النوع، والذين لا يرون، غالبا، إلا ما يقـع فـى دائـرة بصـرهم المحدودة، لا يحبون الطرف الثالث الذى هو بالنسبة لهم، بحكم طبيعتـه، مصـدر إزعاج. وأنصار القطبين هؤلاء، كالوسطاء مثلا، لا يحبون الوساطة وإصلاح ذات البين. وهذه ليست مفارقة، بل هى معاينة لواقع الأمور.

والحال أن الشغف غير العادى بكلمة «الوساطة»، إنما يجد ترجمة له فـى تفريخ وسطاء عديدين، وهو ما يصدر فى أغلب الأوقات عن شعور طيب: تقـديم المساعدة، تزويد الآخر بحل لمنازعاته، الانكباب على دراسة مشكلاته؛ فكل هـذا نبيل، وإن كان يتميز أحيانا بما سماه أحد الفلاسفة بـ«إغراء فعل الخيـر». لكنـه يصدر أحيانا عن هدف آخر: إذ يحدث أننا نخلق بصورة مصـطنعة حاجـات أو مشكلات لكى يتسنى لنا الرد عليها بشكل مصلحى؛ ويحدث أن بعـض الوسـطاء ليسوا غير فاعلين خبثاء يتاجرون بكل شىء وبأى شىء.

أسس تاريخية

الوسطاء يتبنون مفهوما ثنائيا. أما الوساطة فهى ثلاثية بشكل جذرى. فكيف نفهم الوساطة فى جوهرها نفسه، البعد الثالث، تلك الوساطة التـى هـى شـاملة، والموجودة والتى تسعى إلى الوجود فى كل الأمكنة والأزمنة؟ لكى أجيب عن هـذا السؤال، أود أن ألجأ إلى فلاسفة يبدون بعيدين لكنهم يبدون أيضـا قـادرين علـى التعبير عن الوساطة وعلى شرحها.

نحن الغربيين نفسر علامة الـ Yin وعلامة الـ Yang على أنهما الأسود والأبيض، دون أن ندرك أنه، بالنسبة للطاوى، يوجد، بين الـ Yin والـ Yang مكان يسمح لهما بالتمفصل أحدهما مع الآخر، وبمعايشة أحدهما للآخر. وقد عبر عن ذلك المفكر الصينى فرانسوا شينج فى مقال نشر فى صحيفة **ليبراسيون** (٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩): «كل فكر حقيقى متفاعل. فهذا هو ما يولد من منطق الواحد أو الاثنين. وهناك شأن كبير للثالث الذى حاز بعض الصينيين القدماء حدسا سمح لهم بتسميته بنفس الفراغ-الأوسط، وهو النفس الذى يسمح بتقاطع متناغم، ممكن جدا، بين الـ Yin والـ Yang ؛ فهو النفس الذى يربط فيما بين الأشياء الحية وينقلها دوما إلى أبعد مما هى عليه.». نحن هنا إذا بازاء دينامية، حركية، وبازاء تجاوز.

والوساطة هى الثلاثة: فهى الـ Yin والـ Yang و«نفس الفراغ-الأوسط» معا. فبين كائنين يلتقيان ويرتبطان معا بشكل أو بآخر، هناك بالضبط الآصرة، «الفراغ - الأوسط»، التى تنشأ بينهما، وقد تكون صداقة أو حبا، شيئا مشتركا بينهما ولا ينتمى لأى من الاثنين، هو العلاقة فيما بينهما. وحتى بالنسبة لخصمين متواجهين، فإن علاقة تنشأ فيما بينهما، فالنزاع نفسه قائم، واقعى، كتوتر قد يكون بناء ومساعدا على حدوث تحول. ويقول فرانسوا شينج: «علاوة على الكائنين فى ذاتهما ومنفصلين، فإن هناك ما ينبثق بينهما، ما يجرهما إلى الصيرورة والتحول». ولابد من الاعتماد على «ما بين» الاثنين، أى على «الثالث القادر على السمو بالاثنين دون أن يقضى عليهما».

وما يكمن فى صميم هذه الحكمة هو الشيء الجوهرى فى الوساطة والتوفيق: انتفاء السلطة؛ وما تسميه الطاوية بـ«انتفاء الفعل»، الـ wu-wei، لا يتميز بأى سكون أو بأية سلبية؛ فهو فعل أرقى، هو فعل ترك الأمور تنمو وتنضج

بدلا من الرد بسرعة وفورا وبدلا من إقامة حاجز عبر نوع من الروح النشاطية أو تحطيم الأمور عبر نوع من الروح التدخلية.

فى الغرب

فلسفة العلاقة هذه جرى صوغها منذ وقت مبكر فى الغرب. ويجب التذكير بأرسطو وبتحليله للصداقة؛(١٥) فهو يميز، من زاوية الغايات، ثلاثة أشكال للصداقة، بحسب ما إذا كان المرء يسعى إلى المصلحة أو إلى المتعة أو إلى الفضيلة. والشىء المشترك فيما بين هذه الأشكال هو أنها تميل ثلاثتها كلها إلى الندية فيما بين من يمارسونها. لكن الشكل الثالث هو ما يهمنا هنا - ومن الواضح أننا بازاء علاقة أخلاقية: فالأصدقاء يتعرفون على أنفسهم، فى داخل هذه العلاقة، كأشباه، لأنهم يسعون معا إلى خير مشترك؛ إنهم يتعرفون على أنفسهم فى ندية وفى تبادلية فى السعى إلى الأفضل.

ويرى أرسطو أن هذه العلاقة لا تتميز بطابع خاص خالص، فقد قال أن الصداقة هى «الآصرة الاجتماعية التى يولى لها المشرعون قيمة أعلى من قيمة العدالة نفسها».(١٦) وإذا كانت العدالة تتألف من إعطاء كل واحد ما يستحقه، فإن الصداقة إنما تؤدى إلى تمكين المرء من التخلى عما يستحقه. وهكذا رأى أرسطو فى الصداقة صميم الآصرة الاجتماعية.

وهذه الفلسفة عن الطرف «الثالث»، أى عن العلاقة، موجودة اليوم فى الغرب. وإذا كان لابد من ذكر أسماء، فلنذكر هوسرل أو مارتن بوبر، الذى يميز العلاقة فيما بين الأشخاص تمييزا بالغ الوضوح عن العلاقة بين الذات والموضوع،

---

(١٥) Livres VIII et IX de L'Éthique à Nicomaque, Paris, Vrin, 1994.

[وقد ترجم أحمد لطفى السيد هذا الكتاب إلى العربية تحت عنوان: الأخلاق إلى نيقوماخوس].

(١٦) Ibid., VIII, 1, 1155 a 22.

أو لنذكر جابرييل مارسيل، الذى يعرف الحب بأنه «مساءلة متقدة وتبادلية»، أو لنذكر تلميذه بول ريكور. ففلاسفة العلاقة هؤلاء إنما يستجيبون استجابة جد خاصة فيما يتصل بـ«نزع تشيؤ» الكائن الإنسانى الغارق فى منظومة تقانية - علمية- اقتصادية ذات قوانين تفلت إلى حد بعيد من سيطرة الإنسان.

فعلى أى شىء يشددون؟ على أن العلاقة بين الأفراد تنشئ أواصر لها قوامها الخاص، قيمتها الخاصة، الناشئة عن تصور وعن تاريخ. ومن شأن الانتهاك، أيا كان، نفسيا أم جسديا، أن يدخل وقفا للاستمرارية، أن يدخل قطيعة فى العلاقة؛ فهو يحطم الشىء الذى هو، فى الإنسان، أكثر الأشياء فرادة وأكثرها عمومية. فإذا ما حدث انتهاك فى العلاقة بين أب وابنته، فإن ما يصاب هو علاقتهما الفريدة، وهو، فى الوقت نفسه، علاقة الأبوة والبنوة العامة. وبالمثل، فإن ما يصاب فى خيانة الصداقة هو المابين، علاقة «المابين»، بين واحد وآخر. وهى إصابات تحدث من جراء إرادة تبدو، من طرف واحد، كلية الجبروت، وتستخدم القوة، القوة التى، كما تقول سيمون فيل، «تحول كل ما هو إنسانى إلى شىء».

وهذه الفلسفة عن العلاقة هى «ما بين»: فهنا لا نتحدث عن علاقة «حيال»: حيال الذات أو حيال الآخر، وإنما عن علاقة «بين»: بين كائنات فريدة دوما ومختلفة دوما أحدها عن الآخر. فالناس يكتسبون فرادتهم واختلافهم عبر علاقتهم، عبر علاقتهم نفسها؛ وكل علاقة حقيقية هى مصدر للهوية ومراعاة لها.

وليست المسألة مسألة علاقات خارجية ومجردة بين أفراد كل منهم متشبث بموقفه، أفراد طافحين على أنفسهم وكاملين فى أنفسهم، بل هى أواصر تنشأ على الفور بين أفراد، أواصر تتعقد عبر مسار الحياة وأفعالها، عبر الزمن، كأواصر المواطنة مثلا: وهذه الفلسفة عن العلاقة ليست أولا أو بشكل وحيد فلسفة فردية تبادلية، بل هى فلسفة سياسية. وعلى المؤسسات السياسية أن تتحمل المسئولية وأن تدافع عن الحرية والمساواة الضروريتين لهذه العلاقة.

وكما كتب إيمانويل ليفيناس: «تبدأ الذات من علاقتها، من واجبها حيال الآخر [...]. الآخر الذى هو غريب عنك ومحايد، الذى لا ينتمى لا إلى طبيعة اهتماماتك ولا إلى طبيعة عواطفك، ومع ذلك يراعيك. إن آخريته تهمك. والعلاقة من نوع مختلف عن المعرفة التى تقتحم فيها الدراية الشيء، وهو النوع الذى يجرى اعتباره النمط الوحيد للعلاقة مع الكائنات».(١٧) والحال أن الكلام هو مخاطبة للآخر، ومناشدة له، وبوح له؛ فاللغة آصرة اللقاء مع الآخر.

و«الثالث» [أى العلاقة] صعب؛ ذلك أن الانفتاح على الآخر، على الحدث غير المتوقع، هو مهمة، هى مهمة التوفيق، وهى مهمة يتعين دوما معاودتها، بشغف وبحماسة يتعين متابعتها ومواصلتها على مدار حياة المرء.

هناك إذا، من جهة، وسطاء، وهناك، من جهة أخرى، الوساطة، ثقافة ثنائية وثقافة أخرى تماما، ثلاثية. وقد أشار مفكرون مثل د. ر. ديفور إلى عدم إمكان اختزال هاتين الثقافتين، إلى معركتهما المتصلة التى لا تلين. لكن هذه المعركة بالتحديد يمكنها تعزيز وتشذيب هوية كل من الفريقين، هوية كل فى دوره الخاص.

أى مستقبل للوساطة وللوسطاء ؟

وسطاء

لا يتطلب الأمر أن يكون المرء كاتبا جهبذا لكى يعلن أنه سوف يكون هناك المزيد والمزيد من الوسطاء وذلك فى جميع قطاعات المجتمع؛ بل وسوف يكون هناك، بفضل الإنترنت، وسطاء-آلات سوف يردون على كل مشكلة. وسوف ينتظم

---

(١٧) E. Lévinas, Entretiens avec F. Poirié, Paris, Babel, 1966.

هؤلاء الوسطاء فى طوائف هدفها تتبع النزاعات الخاصة فى كل قطاع، بأساليب فنية خاصة. وهذه الروح الكوربوراتية [الطائفية] موجودة بالفعل. وإحدى الخصائص الأكثر تمييزا لها هى تجمع الوسطاء العائليين من خلال اللجنة القومية لجمعيات وخدمات الوساطة العائلية؛ وهى لجنة لها موقعها على الإنترنت ولها مجلة تحمل عنوان لو **ميدياتور فاميليال** [الوسيط العائلي]. وهذه اللجنة تعرف مهمتها بالاختصاص فى المنازعات العائلية وهدفها هو حلها. فهل سوف تنجح هذه الطائفة فى العمل على نيل اعتراف بمهنة الوسيط العائلى من جانب السلطات العامة التى تبدو الآن جد متحفظة تجاه مثل هذا الاعتراف؟

فما الذى سوف تكون عليه، فى المجتمع، وظيفة هؤلاء الوسطاء الذين اكتسبوا قواما وطابعا مؤسسيا؟ يسعى كتاب صدر مؤخرا تحت عنوان **الوساطة، الوسطاء**[١٨] إلى الإجابة عن هذا السؤال. ويمهد للكتاب رائد لتيار «الوساطة-النزاع»، هو ايبير توزار، الذى يعرف الوساطة بأنها «إجراء». وخاتمة الكتاب، غير الموقعة، إنما تتمحور حول النزاع. وهى متشائمة جدا بشكل غريب فيما يتعلق بمصير الوسطاء، الذين يجرى تعريفهم بأنهم لا يملكون ثقلا حقيقيا للعثور على «حلول لمشكلات اليوم»، وهى حلول «لا تتوقف فى الواقع على الأشخاص بقدر ما تتوقف على النظم». فما هو موقع الوسطاء، فى هذه الظروف؟: «بوسعهم أن يؤدوا وظيفة نذير اجتماعى وناقل لمقترحات تتعلق بإدخال تغييرات على النظم».[١٩]

لكن الوساطة إنما تجد لها تعريفا آخر مختلفا، فى هذا الكتاب، من جانب كاتبين، هما ج. سالزيه وج. ب. فوش: «حيال التأزم الاقتصادى والاجتماعى، تبدو الوساطة كمهدئ. وبالإمكان استخدامها كمهدئ مخدر، يبقى على وجوه خلل

---

(١٨) La Médiation. Les médiateurs. Paris. Érès. 1999.

(١٩) Op. cit. p. 296.

المجتمع الحالى بجعلها محتملة. إلا أن بالإمكان استخدامها كمهدئ حافز وذلك بخلق دينامية حياة أفضل للجميع».[٢٠] والحال أن الوساطة المعرفة بأنها «مهدئ» هى فكرة تجرى استعادتها فى الخاتمة: «هل سنخدع الجماعات السكانية عن طريق الوساطة البنجية بإعطائها وهم سلطة معطاة على مستوى بالغ المحدودية؟».[٢١] والواقع أن ما يزعج هؤلاء الكتاب هو، بشكل واضح، غياب السلطة الفعلية للوسطاء، وهى سلطة يريدون امتلاكها، بل ويسعون إلى نيلها من جانب السلطات العامة عبر الفوز بثقة هذه السلطات. ولا يمكننا أن نرى كيف يمكن لهذه الوساطة «البنجية» أن تؤدى إلى «حياة أفضل للجميع». اللهم إلا إذا كانت هذه الحياة الأفضل سباتا هائلا يؤدى إلى هدوء المجتمع وهدوء البيوت والشوارع والمكاتب والورش.

ومن حسن الحظ أن وسطاء آخرين إنما يسعون إلى هدف آخر؛ وإذا كان هذا الهدف ثنائيا، وإذا كان لا يبتكر جديدا بالفعل، وإذا كان يتألف، فى نهاية المطاف، من شكل جديد للمساعدة الاجتماعية بالمعنى الواسع، إلا أنه له على الأقل فائدته ونبله، كما أنه لا يختزل الوساطة إلى مجرد جرعة أفيون للشعب.

الوساطة

رأينا أن الوساطة، من حيث كونها وساطة بالفعل، إنما تسعى إلى الثلاثى، كهدف لها. وفى هذا الباب، ليست المسألة مسألة نظر إلى الكائنات والأحداث على أنها إما سوداء أو بيضاء. فالثلاثى مختلف عن ثنائى «اعرف نفسك بنفسك» حيث يبقى المرء فى زجاجة مقفلة، فى سكون تكرارى. ذلك أن الثلاثى يطلب الخروج إلى الخارج، يطلب الوجود الفعلى فى العالم، والدخول فى الحياة وترك الحياة

(٢٠) Ibid., p. 155.

(٢١) Ibid., p. 296.

تستولى على المرء، والجرأة على مواجهة الواقع والجرأة على تحمل المرء للمساس به، أكان مساسا من جانب زرقة السماء أم انفصالا أم إهانة أم كلمة حب. العيش بكثافة، إثمار هذه الآصرة، هذه العلاقة التى تتمثل فى الوجود مع كائن أو مع فريق تقابله، فى مشهد جديد أو حتى فى نزاع.

وبوسعنا الأمل فى أن هذه الوساطة سوف تشق طريقها فى عام ٢٠٢٥، وأنها سوف تصمد للوسطاء وتقاومهم. أولئك الوسطاء الذين لن ينجحوا فى التغلب عليها، حتى وإن اجتهدوا فى الإيحاء بأنهم قادرون على الرد على جميع الأسئلة، وعلى تخفيف جميع الأوجاع، وملء الفراغ وسد الصدع الفاغر اللذين أصبحا من أقدارنا.

فالوساطة «وجود-مع-الآخر» و«وجود-من أجل-الآخر». وبهذه الصفة، بهذه الصفة وحدها، سوف يكون بوسعها أن توجد حقا فى عام ٢٠٢٥. وهو ما يعنى أنها لا يمكن، أنها لا يجب أن تدرج فى إطار من اللوائح ومن القوانين. وأن تقوم مؤسسات، لتلبية حاجات ملحة، بتنظيم وسطائها، أجهزة وسطائها، كتائب وسطائها، فإن ذلك إنما يرجع إلى مهمتها، الثنائية. لكن الوساطة شىء آخر.

أى شىء؟ الإخاء. فالإعلان العالمى لحقوق الإنسان والصادر فى عام ١٩٤٨ يؤكد، بدءا من مادته الأولى، أن «جميع البشر يولدون أحرارا ومتساوين فى الكرامة وفى الحقوق» – وهنا نكون فى الثنائى، مجال العدالة، مجال القوانين التى يجب عليها العمل على مراعاة هذه الكرامة وهذه الحقوق. لكن الإعلان يضيف: «إنهم [البشر] يجب أن يسلكوا بعضهم حيال بعض فى روح الإخاء». وهنا نكون بازاء هدف أخلاقى، واجب أخلاقي: «إنهم يجب». ولا يمكن استبعاد أحد من ذلك: «جميع البشر». وهذا السلوك، هذه «الممارسة»، هى واجب وهى مسلك يجب إنجازه فى تبادلية متواصلة، فالإعلان يقول: «بعضهم حيال بعض».

والإعلان يضع الإخاء فى مكانه بالضبط: بعد الحرية والمساواة. وكان ليون بلوم قد قال فى عام ١٩٤٥: «إنه [الإخاء] يترتب عليهما. إذ لا يمكن أن يوجد إخاء إلا بين بشر أحرار ومتساوين». والوساطة إخاء إيجابى؛ فهى تتطلب أن نعمل أولا من أجل الحرية ومن أجل المساواة، ويجب ألا ننسى ذلك، وإلا فإننا سوف نجعل من الإخاء، من الوساطة، موقعا للمثل العليا الجميلة وللمشاعر الطيبة وخواء.

والحال أن تحقيق الإخاء، الوساطة، بشكل ملموس إنما يعد مهمة ضخمة. ويقول لنا ليفيناس أن «الإخاء الحقيقى هو الإخاء بحكم أن الآخر يهمنى؛ وهو أخ لى من حيث كونه غريبا».[٢٢] والآخر آخر، وأنا مسئول عنه فى غرابته ذاتها؛ ونحن لن نكون شيئا واحدا، نسخا مكررة، ولذا فأنا لست مسئولا عنه لأنه يشبهنى وإنما لأننا آخرون أحدنا بالنسبة إلى الآخر. ويتحدث ليفيناس عن لقاء «الواحد بالآخر»، عن آصرة حية ويعرف الإخاء بأنه «ترفق فردى من جانب الإنسان تجاه الإنسان». وعن هذه الآصرة بالإنسان الآخر، يقول ليفيناس أنها مجازفة جميلة تستحق الإقدام عليها. فدون «الفعل التواصلي»، دون الترفق، دون الآصرة، دون الثقة المتبادلة، دون الضيافة المتبادلة، من الوارد لقلب الإنسانية، فى عام ٢٠٢٥ أو قبل ذلك، أن يصبح رسم قلب كهربائيا مسطحا بشكل متزايد باطراد، أن يصبح عالما من بعدين محددا تحديدا تقانيا دقيقا. وحيال هذا الخطر يكمن رهان الوساطة، البعد الثالث. وهذا يتوقف على تحملنا للمسئولية، يتوقف علينا كلنا: فالوساطة بين أيدينا.

---

(٢٢) Op. cit. p. 129.

الهوية والعولمة[٢٣]

زيجمونت باومان

Zygmunt BAUMAN

ترجمة: بشير السباعى

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

فى تقديم لمجلد يتضمن مجموعة من الدراسات نشر فى عام ١٩٩٦، لاحظ ستيوارت هول: «حدث انفجار خطابى حقيقى فى هذه الأعوام الأخيرة حول مفهوم الهوية».[٢٤] وقد مرت عدة سنوات منذ هذه الملاحظة ودشن الانفجار سيلا حقيقيا. فأى جانب آخر من جوانب الحياة المعاصرة لا يستثير مثل هذا القدر من الاهتمام من جانب الفلاسفة والمتخصصين فى العلوم الإنسانية وعلماء النفس. وقد أصبحت «الهوية» مؤشرا يتم من خلاله فهم وفحص الجوانب الأخرى للحياة الاجتماعية. وهكذا فإن المناقشة حول العدالة والمساواة إنما تميل إلى أن تخاض من زاوية «الاعتراف» بالهوية؛ ويجرى الحديث عن الثقافة من زاوية هويات مختلفة لها طابعها الهجين والخلاسى - فى حين أن السيرورة السياسية يجرى التنظير لها هى أيضا فى الأغلب حول محور مشكلات حقوق الإنسان (الحق فى هوية منفصلة) وسياسات الحياة (بناء الهوية والتفاوض عليها وتأكيدها).

ونحن نعرف منذ هيجل أن بومة مينرفا تميل عند هبوط الليل إلى نشر جناحيها باحتراس: فالحكمة تجئ فى آخر النهار، عندما تكون الشمس قد غربت

---

(٢٣)نص المحاضرة رقم ١٢٨ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٧ مايو ٢٠٠٠.

(٢٤) Hall (S.), « Who needs Identity? » in Hall (S.) et du Gay (P.) éd., Questions of Cultural Identity, London, Sage, 1996, p. 1.

ولا يعود من السهولة بمكان رؤية الأشياء. فالمرء لا يرى ما هو مرئي بجلاء، كما أنه لا ينتبه إلى ما هو موجود وماثل دائما - بل إنه ينتبه إلى الأشياء بمجرد إختفائها. وبحسب الخلاصة القصيرة التي قدمها آرلاند آشر، فإن «العالم من حيث كونه عالما لا يتكشف لي إلا عندما تسوء الأمور».(٢٥)

والحال أن اكتشاف أن الأشياء لا تحتفظ بشكلها إلى ما لا نهاية وأنها قد تكون مختلفة عما كانته للتو إنما يعد بالفعل تجربة ملتبسة. وانعدام إمكانية التوقع يستتبع الكرب والخوف: وإذا كان العالم مليئا بالحوادث وبالمفاجآت، فإن المرء لا يجب له البتة أن يخفف يقظته وحذره. لكن طابع الأشياء غير المستقر والهش والمرن قد يساعد أيضا على إيقاظ الطموح والعزيمة: فبما أن أي حكم من أحكام الطبيعة ليس دائما أو غير قابل للإلغاء، فإن بوسع المرء أن يحلم بحياة مختلفة، أكثر إشباعا وأكثر إرضاء. وإذا ما وثق المرء علاوة على ذلك بقوة تفكيره وبقوة عضلاته، فإن بوسعه العمل والتصرف بما يتماشى مع متطلبات تحقيق هذه الأحلام، بل قد يكون بوسعه تحقيقها في الواقع. وقد أشار آلان بيرفيت إلى أن الحركية الملحوظة، غير المسبوقة والفريدة، التي يتميز بها مجتمعنا الرأسمالي الحديث، شأنها في ذلك شأن جميع أشكال التقدم المثيرة التي أحرزتها الحضارة الغربية في هذين القرنين أو القرون الثلاثة الأخيرة، من شأنها أن تكون مستحيلة لولا مثل هذه الثقة: الثقة الثلاثية بالذات وبالآخرين وبالمؤسسات الاجتماعية المعمرة التي يمكن للمرء أن يدرج فيها مشروعاته وأفعاله في الأمد الطويل.(٢٦)

والواقع أن الارتباك والإقدام، والخوف والشجاعة، واليأس والأمل، إنما تولد معا، لكن حجم كل منها إنما يتوقف على الإمكانات التي نتمتع بها. فأولئك الذين

---

(٢٥) Ussher (A.), Journey through Dread, New York, Devin-Adair, 1955, p. 80.

(٢٦) Peyrefitte (A.), La Société de confiance : essai sur les origines du développement, Paris, Odile Jacob, 1998.

يملكون سفنا قوية وجبارة إنما يرون البحر باعتباره ساحة للمغامرات المثيرة للحمية؛ وأولئك المحكوم عليهم بالإبحار على زوارق صغيرة خطرة إنما يؤثرون البقاء فى مأمن. والمخاوف والمباهج الناجمة عن عدم استقرار الأمور إنما تعد موزعة بشكل جد متفاوت.

والحال أن الحداثة، بتحريكها العالم، قد أثبتت هشاشة الأشياء وانعدام استقرارها وفتحت على أوسع نطاق إمكانية إصلاحها وكذلك الحاجة إلى إصلاحها. وقد أثنى ماركس وإنجلز على الرأسماليين، البورجوازيين الثوريين الذين تمكنوا من «إذابة كل ما هو صلب وإضفاء طابع دنيوى على كل ما هو مقدس» - تلك الأطر المتحجرة التى شكلت عقبة فى وجه ملكات الإنسان الإبداعية على مدار قرون عديدة. أما أليكسيس دو توكفيل فقد رأى أن الأشياء الصلبة التى تمت إذابتها على حرارة الثورة الحديثة كانت فى حالة تحلل بالغ قبل وقت طويل من بداية الصياغة الجديدة الحديثة للطبيعة وللمجتمع. ولا أهمية كبيرة لهذه النقطة؛ فالطبيعة البشرية كانت دوما مرمية فى **البوتقة** melting pot مع بقية مخلوقات الرب. ولم يعد ولم يكن بالإمكان بعد النظر إليها على أنها «معطى ثابت». على العكس، لقد أصبحت «مهمة»، مهمة لا يملك «كل» رجل و«كل» امرأة سوى تنفيذها بمفرده تماما وبأفضل ما لديه من إمكانات. وهكذا جرت الاستعاضة عن «المصير المكتوب منذ الأزل» بـ«مشروع الحياة» وعن «القدر» بـ«الاستعدادات والميول والنزعات» وعن «الطبيعة البشرية» بـ«هوية» يتعين على المرء بناؤها ومحوها وإدخال المواءمات عليها باستمرار.

وقد احتفى فلاسفة الرينسانس بالآفاق المثيرة الجديدة التى يتيحها الطابع «غير المنجز» للطبيعة البشرية للأذكياء وللجسورين. وقد أعلن ليون باتيستا آلبيرتى أن «بوسع البشر عمل كل شىء إن شاءوا ذلك». بينما أعلن بك دو لا ميراندول «إن بوسعنا أن نصبح مانريد». والحال أن ضفدع أوفيد، الذى كان

بوسعه أن يتحول متى شاء من شاب إلى أسد أو إلى دب أو إلى ثعبان، إلى حجر أو إلى شجرة، والحرباء، تلك الأستاذة العظيمة فى إعادة التجسد الفورى، قد أصبحا النموذجين للفضيلة البشرية المتمثلة فى تكوين الذات والثقة بها والتى جرى اكتشافها آنذاك.(٢٧) وبعد ذلك بقليل، حدد جان-جاك روسو القابلية للكمال بأنها الصفة الشاملة الوحيدة التى أضفتها الطبيعة على الجنس البشرى. وقد شدد على واقع أن قدرة الإنسان على تحويل نفسه بنفسه هى الجوهر البشرى الوحيد والسمة الوحيدة المشتركة بيننا كلنا.

وهو ما لا يعنى بالضرورة أن البشر محكوم عليهم بالتقلب وبالسير على غير هدى... وربما كان الضفدع يمثل رمز القدرة على خلق الذات، لكن الوجود الضفدعى ليس بالضرورة الخيار الأول للبشر الأحرار. والأشياء الصلبة القديمة يمكن أن تذوب، لكنها تذوب بهدف صب أشياء صلبة جديدة يكون لها شكل أفضل من شكل الأشياء التى تحل محلها - أى بهدف تحسين سعادة الإنسان. كما أنها سوف تكون أكثر صلابة ومن ثم أكثر فاعلية مما كان بوسع الأشياء القديمة أن تكون عليه. ولا يجب لإذابة الأشياء الصلبة أن تكون سوى المرحلة الأولية للمشروع الحديث - إذ يجب أن تجعل العالم أكثر مؤاتاة وأكثر ملاءمة لسكنى الإنسان. وتتألف المرحلة الثانية من صوغ إطار جديد - صامد ومقيم ومتين. ولابد من أن تلحق الهزيمة بنظام ما دام بالإمكان الاستعاضة عنه بنظام آخر تكون له هذه الوظيفة بما يتماشى مع معايير العقل والمنطق.

وقد شدد إيمانويل كانط على واقع أننا كلنا - كل واحد بيننا- نحوز ملكة العقل، تلك الأداة القوية التى تسمح لنا بالمقارنة بين الخيارات المتاحة لنا وبالقيام باختيارات فردية. ولو أحسنا استخدام هذه الأداة، فسوف نصل كلنا إلى استنتاجات

(٢٧) Davies (S.). Renaissance View of Man. Manchester. Manchester University Press. 1978. p. 62 sq.

واحدة وسوف نقبل كلنا شريعة للتعايش يقدمها لنا العقل على أنها الشريعة الأفضل. ولم يكن المفكرون متفائلين كلهم إلى هذا الحد الذى أمكن أن يصل إليه كانط؛ ولم يكونوا واثقين كلهم بأن كل واحد منا سوف يتبع طريق العقل بملء إرادته. وكما ارتاب فى الأمر روسو، أليس من الوارد أننا يجب أن نرغم أنفسنا على أن نكون أحرارا؟ وأليس من الوارد أن هذه الحرية حديثة الاكتساب بحاجة إلى استخدامها «من أجل» الناس بأكثر مما «من جانب» الناس؟ وأليس من الوارد أننا بحاجة دوما إلى مستبدين، وإن كانوا «مستنيرين» ومن ثم أقل غرابة فى أطوارهم، وأكثر حزما وكفاءة من مستبدى الأمس، لأنهم يحددون وينفذون مشاريع يمليها العقل من شأنها أن تضمن استخدام الناس حريتهم استخداما لائقا؟ إن الافتراضين يبدوان مستساغين ولكل منهما سواء بسواء أنصاره المتحمسون وأنبياؤه ودعاته. ويمكن القول بأن أفكار تأكيد الذات وبناء البشر لأنفسهم إنما تحمل فى ذاتها بذور الديمقراطية ممتزجة ببذور الشمولية. وكان لابد للعصر الجديد، عصر المجريات الواقعية المرنة وحرية الخيار، أن يؤدى إلى مولد توائم غريبة: حقوق الإنسان – ولكن أيضا ما سمته حنه أرندت بـ«الإغراء الشمولى».

ولدى النظرة الأولى، لا يبدو أن لهذا الكلام من علاقة بموضوعنا، لكن هذا ليس غير وهم. فالواقع أن عدم إنجاز الهوية وخاصة المسئولية الملقاة على عاتق الفرد عن تحقيقها وإنجازها إنما يحتفظان بصلة حميمة مع جميع الجوانب الأخرى للوضع البشرى. وعبثا جرى إدخال الهوية فى عصرنا، فهى لا تعدو أن تكون «شأنا خاصا» أو «هما خاصا». فواقع أن فرديتنا نتيجة إنتاج اجتماعى إنما يعد الآن من البديهيات، لكن مقابل هذه البديهية إنما يحتاج إلى استعادته وتكراره: فشكل تشاركنا الاجتماعى، ومن ثم المجتمع الذى نتقاسمه إنما يتوقف بدوره على مفاهيمنا عن واستجاباتنا لمهمة «التفردن».

وما تعلمنا إياه فكرة «التفردن» هو كيف يتحرر الفرد من التحديد الممنوح والموروث والفطرى لشخصيته الاجتماعية؛ وهو توجه يعتبر بحق السمة الأكثر

وضوحا وأصالة للوضع الحديث. وبكلمة، فإن «التفردن» يحول «الهوية» البشرية من «معطى» إلى «مهمة» - وذلك بمنحه الفاعلين المسئولين عن تحقيق هذه المهمة وتحمل نتائج (وكذلك الآثار السلبية المترتبة على) أدائهم؛ وبعبارة أخرى، فإن التفردن إنما يحقق استقلالية **من الناحية القانونية** وليس بالضرورة **من الناحية الفعلية**. والحال أن المفهوم الذى يذهب إلى أن مكانة الفرد فى المجتمع هى منحة (منشودة أم لا) لم تعد له صلاحية. وكما عبر عن ذلك جان- بول سارتر بشكل جيد، فإنه لا يكفى أن يولد المرء بورجوازيا، إذ يجب أن يحيا حياة بورجوازى. ولم يكن ضروريا ولا ممكنا قول الشىء نفسه عن الأمراء أو الفرسان أو أحلاس الأرض أو سكان المدن فى العصر قبل الحديث. فضرورة أن «يصبح» المرء «ما هو عليه» إنما تعد الخاصية الأخص للحياة الحديثة. والحال أن الحداثة إنما تستعيض عن «تحديد» المرتبة الاجتماعية بـ«تحديد للذات» إجبارى وإلزامى. ودعونى أكرر أن هذا ينطبق على كلية العصر الحديث - على جميع الحقب وجميع قطاعات المجتمع.

والآن، إن كانت تلك هى الحال، فما هو السبب فى أن «الانفجار» الحقيقى للشواغل المتعلقة بالهوية لم يظهر إلا خلال الأعوام الأخيرة؟ ما الجديد الذى حدث، فى نهاية الأمر، لهذه المشكلة القديمة قدم الحداثة نفسها؟

أجل، هناك بالفعل شىء جديد، وهو شىء يفسر الانزعاج الحالى تجاه مهمات يبدو أن الأجيال الماضية قد حققتها بشكل روتينى ودون أن يطرأ عليها شىء. إلا أنه فى الوضع الدقيق الذى يتقاسمه خالقو الهوية، فإن تنويعات مهمة تميز الحقب المتعاقبة للتاريخ الحديث.

فبمجرد تحطيم أطر «المراتب الاجتماعية» الجامدة فى بداية الحقبة الحديثة، نجد أن مهمة «التحديد الذاتي» للرجال وللنساء كانت مقتصرة فى البداية على تحدى العيش «فى تماش مع الواقع»؛ أى التماشى بشكل إيجابى مع الأنماط

الاجتماعية المقررة ومع نماذج السلوك، وذلـك باتبـاع صـيغة «التثـاقف» دون انحراف عن المعيار.

والحال أن انهيار «المراتب الاجتماعية» لم يترك الأفراد يسيرون على غير هدى: فقد جرت الاستعاضة عن «المراتب الاجتماعية» بـ«الطبقات». وفى حـين أن المراتب الاجتماعية كانت مسألة معطى، فإن الانتماء إلى طبقة كان، إلى حـد ما، شيئا يتعين تحقيقه. والطبقات، على عكس المراتب الاجتماعية، يجب أن تكون «موحدة»: ولابد من تجديد أعضائها وتأكيدهم وتثبيتهم رسميا فى مسلكهم اليومى. وبعبارة أخرى، فإن الأفراد «الذين تحرروا من تثبيتهم» كان عليهم أن يسـارعوا على الفور إلى ممارسة حقهم الجديد فى تقرير مصـيرهم بأنفسـهم فـى السـعى المسعور إلى «تثبيت جديد» لهم. والحال أن التوزع الطبقى، بالرغم من أنـه قـد تشكل مبكرا ولم يكن مجرد «نتيجة للوسط الذى ولد فيه المرء» كما من الوارد أن يكون الأمر قد حدث على هذا النحو بالنسـبة للـ estates أو للـ Stande أو للـ«états» [المراتب الاجتماعية قبل الحديثة]، قد مال إلى أن يصبح صلبا وغيـر قابل للتغير وصامدا فى وجه التلاعب الفردى شأنه فى ذلك شـأن الحيـازة قبـل الحديثة للمرتبة الاجتماعية. وكانت الطبقة ونوع الجنس [ذكـر/ أنثـى] إطـارين للخيارات الفردية. فالإفلات من قيودهما لم يكن أسهل بكثير من مساءلة مكانة كـل واحد فى «سلسلة المخلوقات الربانية». وإذا لم تكن تلك هى الحال فـى النظريـة، فإن الطبقة ونوع الجنس [ذكر/ أنثى]، فى النوايا وفى الأهداف العملية على الأقل، كانا يشبهان بشكل غريب «حقائق من حقائق الطبيعة»؛ وكانت المهمة الباقية أمـام غالبية الأفراد هى «أخذ المكان» فى الخانة المحددة والتصرف كشاغلين طبيعيـين لها.

وأنا أرى أنه فى هذه المسألة تحديدا يعتبر تفردن الأمس مختلفا عن الشـكل الذى اتخذه التفردن فى عصر الحداثة «السائلة» حيث نجد، ليس فقـط «المواقـع»

الفردية في المجتمع، وإنما «المكانات» التي قد يكون بوسع الأفراد الوصول إليها ونشدان احتلالها، في حالة اختلاط مستمر ويصعب أن تكون أهدافا لـ«مشاريع حياة». وهذه الهشاشة والحركية الجديدة التي تتميز بها الأهداف إنما تؤثر علينا كلنا، سواء أكنا مؤهلين أم غير مؤهلين، مثقفين أم غير مثقفين، عازفين عن العمل أم عاملين. وهناك القليل جدا، بل ليس هناك على الإطلاق ما يمكن للمرء عمله من أجل «تثبيت المستقبل» باتباع المعايير الجارية إتباعا متواصلا.

وكما قال دانيال كوهين، فإن «من بدأ مشواره عند ميكروسوفت ليست لديه أدنى فكرة عن المكان الذي سوف ينهي فيه هذا المشوار. أما بدء المشوار عند فورد أو رينو فقد كان من شبه المؤكد، على العكس من ذلك، إنهاؤه في المكان نفسه».[٢٨] فليس هناك سوى الأفراد الذين ينتقلون من مواقعهم. كما أن نقاط الوصول والدروب التي تقود إليها تتحرك هي أيضا. و«انعدام الثبات» هو من الآن تجربة تملك كل الفرص في أن تتكرر عددا معينا من المرات خلال مدار الحياة الفردية (إحدى عشرة مرة في حالة شاب أميركي، بحسب كلام ريتشارد سينيت). والرجال والنساء مرغمون على أن يكونوا دون توقف بسبيلهم إلى الركض دون وعد بالراحة ولا ضمان بالوصول إلى وجهة يمكن فيها للمرء أن يكف عن الحرب وأن يستريح وأن يتوقف عن تعذيب نفسه. وليس هناك أي أمل في «تثبيت نهائي جديد» في نهاية المشوار. والحال أن البقاء على الدرب قد أصبح أسلوب الحياة الدائم لأفراد يتم «نزع تثبيت»ـهم بشكل دوري.

وقد أوحى ماكس فيبر في مستهل القرن العشرين بأن «العقلانية الذرائعية» هي العامل الرئيسي الذي يحكم السلوك البشري في حقبة الحداثة، وربما كانت العامل الوحيد الذي يتمتع بفرصة الخروج سليما من المعركة فيما بين الدوافع.

---

(٢٨) Cohen (D.). Richesse du monde, pauvreté des nations, Paris, Flammarion, 1997, p. 84.

وبالنسبة لفيبر، يبدو أن مسألة الأهداف كانت قد وجدت حلا لها وكان ما بقى من مهمة الرجال والنساء الحديثين هو اختيار أفضل الوسائل للوصول إلى الأهداف. ويبدو أن انعدام اليقين فيما يتعلق بالكفاءة النسبية للوسائل وبتوافر هذه الوسائل هو المصدر الرئيسى لانعدام الأمن وللكرب، المميز للحياة الحديثة.

وسواء أكانت وجهة نظر فيبر صحيحة أم لا فى مستهل القرن العشرين، فإننى أعتقد من جهتى أن صحتها قد تبخرت تدريجيا فى اتجاه أواخر القرن العشرين. ففى أيامنا، ليست «الوسائل» هى المصدر الأول لانعدام الأمن وللكرب؛ فالوسائل قد تم إنتاجها بإيقاع متزايد السرعة، وذلك بما يتجاوز الحاجات المعروفة والمعتبرة ضرورية. فالوسائل تجئ فى البداية - أما الحاجات فسوف تأتى بعد ذلك. والحال أن وفرة الوسائل هى من الاتساع بحيث أصبح يتعين البحث عن الحاجات التى قد تخدمها. وهكذا جاء الدور على الحلول لكى تبحث باستماتة عن مشكلات لم يتم التعبير عنها بعد ويمكنها حلها. أما الأهداف فقد أصبحت أكثر توزعا وتفرقا وانعداما لليقين بكثير: لقد أصبحت مصدر الكرب الأعظم؛ «المجهول الأعظم فى الحياة». وإذا كنتم تبحثون عن تعبير مقتضب لكنه مستوعب لحالة الهشاشة الجديدة هذه، فهاكم صياغة لها أفضل من كثير من الصياغات الأخرى، وهى عبارة عن إعلان قصير ظهر مؤخرا فى باب «بحث عن وظائف» فى صحيفة يومية إنجليزية: «طالب عمل يملك سيارة ويمكنه الانتقال وينتظر عروضا».

وهكذا فإن «مشكلة الهوية» التى تلاحق الرجال والنساء منذ مجئ الأزمنة الحديثة قد تغيرت فى الشكل والجوهر. لقد كانت بالأمس من نوع المشكلات الذى يواجهه الحجيج والذين كانوا يجدون صعوبة فى حلها: مشكلة معرفة «كيف الوصول إلى هناك؟». أما نوع المشكلات الآن فإنه أكثر شبها بالمشكلة التى يناضل ضدها يوميا الصعاليك والأشخاص الذين بلا مأوى ثابت أو بلا أوراق إقامة

رسمية: «إلى أين يمكننى، إلى أين يجب على الذهاب؟ وإلى أين سوف يقودنى هذا الدرب الذى سلكته؟». فالمهمة لم تعد استجماع ما يكفى من القوى أو العزيمة للتقدم خبط عشواء على طوال ممرات السير الممتدة نحو الأفق. فالمهمة هى اختيار المنعطف «الأقل خطرا» عند مفرق الطرق «الأقرب»، وتغيير «الاتجاه» قبل أن يصبح الطريق المواجه عصيا على الاجتياز، وقبل أن تتغير معالم هذا الطريق أو قبل أن تتغير الوجهة المتوقعة أو تفقد فتنتها. وبعبارة أخرى، فإن المعضلة التى تعذب الرجال والنساء عند منعطف هذا القرن ليست هى معرفة كيفية الوصول إلى الهويات التى يختارونها وكيفية جعل الناس المحيطين بهم يعترفون بها، بقدر ما هى معرفة أية هوية يجب اختيارها وكيف يمكن الاحتفاظ بالحذر وباليقظة ما أن يتم سحب الهوية المختارة من السوق أو ما أن تفقد قدراتها الإغرائية. فالهم الرئيسى والأكثر إيلاما ليس هو معرفة كيفية العثور على مكان ضمن إطار صلب لطبقة أو لفئة اجتماعية ولا كيفية الاحتفاظ بهذا المكان، فى حال العثور عليه، وتجنب الطرد أو النفى منه. فما يزعج هو الشك الذى لا علاج له فى أن هذا الإطار الذى تم كسبه بعد معركة شرسة سرعان ما سوف يجرى إلغاؤه أو تبخره فى دخان.

وفى تحليله الذى أصبح منذ أربعين عاما كلاسيكيا، توصل ايريك هـ.ايريكسون إلى تشخيص أن الاضطراب الذى كان يعانى منه المراهقون آنذاك هو «أزمة هوية». ويرى ايريكسون أن «أزمة الهوية»، عند البالغين، هى مرض يتطلب تدخلا طبيا علاجيا؛ وهى بالمقابل مرحلة عادية ولكنها عابرة فى التطور الشخصى «السوي»، تبلغ عادة نهايتها الطبيعية عندما يصبح اليافع أكثر نضجا. وردا على مسألة ما يجب أن يكون عليه شخص فى صحة طيبة، «ما هى شاكلة الهوية عندما يكون المرء واثقا بأن له هوية»، أجاب ايريكسون بالحديث عن «الإحساس الذاتى باتساق وباستمرارية حافزتين».

فإما أن رأى ايريكسون قد أصبح عتيقا أو أن «أزمة الهوية» قد أصبحت فى أيامنا أكثر من مرض نادر يصيب المراهق وأكثر من حالة عابرة من حالات المراهقة. فـ «الاتساق» و«الاستمرارية» شعوران نادرا ما يجربهما هذه الأيام الشبان أو الكبار. بل إنهما لم يعودا محل اشتهاء. وحتى إذا كان هذا الحلم مرغوبا فيه، فإنه مصبوغ بالهواجس التحذيرية وبالمخاوف الخبيثة. وكما أثبت ذلك محللا الثقافة، زبيشكو ميلوزيك وتوماش شكودلاريك،[٢٩] فإن آفة كل الصيغ الهوياتية هى «أننى أنقذ حريتى عندما أبلغ هدفى؛ أننى لا أكون نفسى، عندما أصبح شخصا ما». وفى عالم مشكالى قوامه القيم المتبدلة والدروب المتغيرة والأطر المرجعية المختلطة، فإن حرية الحركة إنما ترتفع إلى مستوى القيمة الأسمى، أى القيمة التى تعلو على جميع القيم، وشرط الوصول إلى جميع القيم الأخرى، الماضية والحاضرة وإن كان بالدرجة الأولى القادمة. والمسلك العقلانى فى عالم كهذا إنما يتطلب ترك الخيارات، بأكبر عدد ممكن، مفتوحة، وواقع أن حيازة هوية تتيح مرة وإلى الأبد «اتساقا» و«استمرارية»، ليس من شأنه إلا أن يسفر عن سد باب الخيارات أو ضياعها. وكما لاحظ ذلك كريستوفر لاش، فإن الهويات التى يجرى البحث عنها فى أيامنا هى من النوع الذى «يمكن للمرء تبنيه والتخلص منه مثلما يبدل المرء ملابسه. وإذا كان يتم «اختيارها بحرية»، فإن الاختيار «لم يعد ينطوى على التزامات مع ما يترتب على هذه الالتزامات من نتائج»، وهكذا فإن حرية الاختيار إنما تساوى فى الممارسة العملية الامتناع عن الاختيار».[٣٠]

وفى جرينوبل، فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٧، تحدث بيير بورديو عن «الهشاشة» التى «تعد اليوم منتشرة فى كل مكان» و«تتسلط على الوعى واللاوعى

---

(٢٩) Melosik (Z.) et Szkudlarek (T.). Kultura Tozsamost i Edukacja. Cracovie. Impuls. 1998. p. 89.

(٣٠) Lasch (C.). The Minimal Self : Psychic Survival in Troubled Times. Londres. Pan books. 1984. p. 38.

الباطن». والحال أن هشاشة جميع المرجعيات التى يمكن تصورها وانعدام اليقين المتوطن فيما يتعلق بالمستقبل إنما يؤثران تأثيرا عميقا على أولئك الذين أضيروا بالفعل وعلى جميع الآخرين بيننا الذين يمكنهم الثقة بأنهم سوف ينجون من آثار المستقبل. ويؤكد بورديو: «إن الهشاشة، إذ تجعل كل مستقبل غير مؤكد، إنما تحول دون كل توقع عقلانى وتحول، خصوصا، دون هذا الحد الأدنى من الإيمان والأمل فى المستقبل وهو الحد الأدنى الذى لابد من التمتع به لأجل التمرد، خاصة التمرد الجماعى ضد الحاضر، حتى الحاضر الأكثر تعذرا على الاحتمال. [...] ولأجل تصور مشروع ثورى، أى طموح مدروس إلى تحويل الحاضر قياسا إلى مستقبل يمكن التخطيط له، لابد من امتلاك حد أدنى من السيطرة على الحاضر».[٣١] ومن الواضح تماما أن السيطرة على الحاضر، الثقة بإمكانية سيطرة المرء على مصيره الخاص، هى ما نفتقر إليه فى مجتمعنا المؤلف من أفراد وحيدين. ويتضاءل بشكل مطرد أملنا فى أننا بتوحيد قوانا وبالسير إلى المعركة متخاصرين سوف يكون بوسعنا الوصول إلى تغيير قواعد اللعبة؛ ومن الوارد تماما أن المخاطر التى تخيفنا والكوارث المسئولة عن مكابداتنا لها أصولها الاجتماعية الجماعية، إلا أنه يبدو أنها تحل بكل واحد منا بمحض الصدفة، كـ «مشكلات فردية»، من نوع المشكلات التى لا يملك المرء سبيلا إلى مواجهتها أو معالجتها إلا بشكل فردى، أو، فى أفضل الحالات، بجهود فردية.

ويبدو عندئذ أن هناك القليل من الاهتمام بتحديد أنماط أخرى للعيش المشترك، بتصور مجتمع يخدم على نحو أفضل قضية الحرية والأمن الاجتماعى، بصوغ مشاريع من أجل عدالة مكفولة على المستوى الاجتماعى، إن كان من المستحيل العثور على فاعل اجتماعى قادر على الانتقال من القول إلى الفعل. ولا

---

(٣١) Bourdieu (P.), « La précarité est aujourd'hui partout », in Contre-feux, Paris, Liber Raisons d'agir, 1998, p. 96-97.

شك أن تبعياتنا تعد اليوم عالمية ومعولمة حقا، فى حين أن أفعالنا ما تزال محلية. ويبدو أن السلطات المسئولة عن «الوضع» الذى نواجه فيه مشكلاتنا تعد خارج مرمى جميع القوى الفاعلة التى أنتجتها الديمقراطية الحديثة خلال تاريخها الذى بدأ منذ قرنين. وكما أكد ذلك مانويل كاستل، فإن السلطة الحقيقية، السلطة العالمية والتى كانت ترتبط فى السابق بوحدة ترابية، إنما تتسرب وتتدفق فى حالة السيولة بحرية تامة، وذلك فى حين أن السياسة، المحصورة اليوم كما فى الماضى فى إطار الدول – الأمم، تظل كما فى السابق «مسمرة بالأرض».

والواقع أننا بإزاء حلقة مفرغة. فالعولمة السريعة لشبكات السلطة يبدو أنها تتداخل وتتعاون مع الحياة السياسية المخصخصة؛ فالاثنتان تحفز كل منهما الأخرى، وتدعم إحداهما الأخرى وتعزز إحداهما الأخرى. وإذا كانت العولمة تهدم قدرة المؤسسات السياسية القائمة على التصرف بشكل فعال، فإن انسحاب الحياة السياسية الجسيم نحو الشواغل الضيقة للهوية الشخصية إنما يحول دون تبلور أنماط أخرى للفعل الجماعى تقع على ذات مستوى عالمية «شبكة التبعية». ويبدو أن كل شىء قد توافر بالفعل لكى تتحقق «فى آن واحد» عولمة «شروط» الحياة «و» تجزئة وتذرير وخصخصة النضالات فى سبيل الحياة. والحال أنه فى هذه الأطر يجب أن نفحص بعناية ونفهم المنطق واللا منطق المتوطن الذى يحكم «الشواغل الهوياتية» المعاصرة والأفعال التى تنتجها.

وكما لاحظ ذلك أولريش بيك، فإنه لا وجود لأى حل «بيوجرافي» للتناقض الكامن فى صميم النظام، حتى وإن كان من نوع تلك الحلول المفروض علينا أن نكتشفها أو أن نوجدها. فلم يعد بالإمكان أن يوجد أى رد عقلانى على «التهشيش» المتسارع للشروط الإنسانية ما دام مثل هذا الرد مقتصرا على الفعل الفردى. والطابع اللاعقلانى للردود الممكنة «حتمي»، وذلك بالنظر إلى أن امتدادات «سياسات الحياة» وشبكة القوى التى تحدد هذه «الشروط» قد أصبحت بشكل خالص وببساطة عديمة النظير ومنفلتة الزمام.

فإذا ما لم يكن بوسع المرء أو إذا كان لا يعتقد أن بوسعه عمل ما هو مهم فعلا، فإنه يتجه عندئذ إلى أشياء أقل أهمية أو حتى إلى أشياء قد لا تكون مهمة بالمرة ولكن المرء يمكنه عملها أو يعتقد أن بوسعه عملها. وإذ يوجه المرء اهتمامه وجهوده إلى مثل هذه الأشياء، فإن من الوارد أيضا أن يتصور أنها مهمة إلى حد ما، للحظة على الأقل... ويؤكد كريستوفر لاش أن «الناس، بما أنهم لا يملكون أى أمل فى تحسين حياتهم بأى شكل من الأشكال المهمة، إنما يتصورون أن الشىء المهم هو السلامة الشخصية النفسية: التصالح مع أحاسيسهم، أكل الغذاء الصحى، أخذ دروس فى فن البالية أو فى رقصة هز البطن، الانغماس فى حكمة الشرق، ممارسة رياضة الجرى، تعلم «التواصل»، التغلب على «الخوف من المتعة». ومع أن هذه الممارسات والمساعى ليست مؤذية فى حد ذاتها، إلا أن رفعها إلى مستوى البرنامج وتغليفها ببلاغة الأصالة وامتلاك زمام الوعى إنما يعنيان انسحابا من ساحة السياسة».(٣٢)

وهكذا نجد تنويعات هائلة ومتزايدة دوما من «التسليات البديلة» والتى تشكل أعراضا مميزة للتغير الذى يقود الأشياء المهمة، ولكن التى لا يملك المرء عمل شىء حيالها، إلى الأشياء الأقل أهمية أو التى لا أهمية لها على الإطلاق ولكن التى يملك المرء التعامل معها أو السيطرة عليها.

والحال أن النشاط الملتهم للوقت وللطاقة والذى يتألف من تركيب وتفكيك وإعادة ترتيب الهوية الشخصية هو أحد أقوى هذه الأدوية البديلة. واسمحوا لى أن أكرر ما قلته: إن هذا النشاط إنما يجرى فى ظروف أقل أمنا بشكل خاص؛ والأهداف التى يترسمها الفعل هشة بمثل ما أن نتائج الفعل غير مؤكدة. وغالبا ما تقود الجهود إلى ما يكفى من الإحباط اللازم لكى يسمم الخوف من الفشل النهائى

---

(٣٢) Lasch (C.), The Culture of Narcissism, New York. Warner books. 1979. p. 29-30.

بهجة النجاحات المؤقتة. وليس غريبا أن تذويب المخاوف الشخصية في «قوة الأعداد»، بالسعي إلى جعلها غير مسموعة في هرج ومرج الجمهور الحاشد، هو بمثابة غواية متصلة يجد عدد كبير من «بناة الهوية» صعوبة في مقاومتها. ففي هذا التذويب تكمن غواية إدعاء أن «تشابه المخاوف» المعيشة «على المستوى الفردي» هو الذي «يؤلف الجماعة».

إلا أنه كما رأى ذلك بوضوح إيريك هوبسباوم، فإن كلمة «الجماعة» لم تستخدم قط بمثل هذا الأسلوب مفرط الاستخفاف ومفرط الخواء إلا خلال الحقبة التي صار من الصعب فيها العثور على الجماعات، بالمعنى السوسيولوجي للمصطلح».[٣٣] فالرجال والنساء يبحثون عن جماعات يمكنهم الانتماء إليها انتماء أكيدا وإلى الأبد في عالم يتحرك ويتغير فيه كل شيء آخر ويعد فيه كل شيء آخر غير مؤكد.[٣٤] ويكرر جوك يونج هذه الفكرة بشكل موجز وموجع: «يجرى اختراع الهوية حتى مع أن الجماعة تنهار».[٣٥] والحال أن الاهتمام الذى تلقاه هذه «الهوية» والمشاعر التى تحفزها إنما تدين به «الهوية» لواقع أنها «بديل للجماعة»، دواء بديل لهذا «المقام الطبيعي» المزعوم الذى لم يعد متوافرا في سياق العولمة السريعة. ولهذا السبب عينه، يمكن تصور الهوية بحرية على أنها ملاذ مريح للحصول على الأمن والثقة. على أن المفارقة هى أن الهوية لكى تتيح ولو مجرد حد أدنى من الأمن وتلعب بذلك دورها العلاجى إنما يتعين عليها إعطاء فكرة زائفة عن منشأها، ويجب عليها إنكار واقع أنها ليست سوى دواء بديل، بل ويجب عليها علاوة على ذلك العمل على إطلاق شبح هذه الجماعة التى حلت الهوية للتو محلها. فالهوية إنما تنمو على قبر الجماعات وتزدهر كوعد ببعث الأموات.

---

(٣٣) Hobsbawm (E.), The Age of Extremes, Londres, Michael Joseph, 1994, p. 428.

(٣٤) Hobsbawm (E.), « The Cult of Identity Politics », in New Left Review, 1996, 217, p. 40.

(٣٥) Young (J.), The Exclusive Society, Londres, Sage Publications, 1999, p. 164.

و«عصر الهوية» مشحون بالصخب وبالغضب. فالبحث عن الهوية «يفرق» و«يفصل». والطابع الهش للخلق الوحدانى للهوية إنما يحفز أولئك الذين يخلقونها إلى البحث عن خطاطيف يعلقون عليها معا مخاوفهم وكروبهم الفردية لكى يؤدوا طقوس التعويذ فى صحبة أفراد آخرين مرعوبين ومكروبين هم أيضا. أما أن مثل هذه «الجماعات الخطاطيف» توفر ما يأمل المرء فى أن توفره، أى توفر الثقة الجماعية فى مواجهة المخاطر الفردية التى نتعرض لها، فهذا أمر لا جدال فى أنه قابل للنقاش. لكن إقامة متراس فى صحبة أفراد آخرين إنما يوفر بالفعل فرصة لالتقاط قصير للأنفاس فى مواجهة الوحدة. وسواء أكان ذلك فعالا أم غير فعال، فقد تم عمل شىء، وبوسع المرء أن يعزى نفسه بفكرة أنه قد خاض معركة. وكما يؤكد ذلك جوناثان فريدمان، ففى عصر العولمة الذى نحياه، نجد أن «أحد الأشياء التى لم تحدث هو اختفاء الحدود. على العكس، إذ يبدو أنها تظهر فى كل ركن لشارع فى كل حى مهدم من أحياء عالمنا».(٣٦)

والحدود لم تخلق لفصل ولحماية هويات «قائمة» بالفعل. وكما أوضح ذلك فريدريك بارت، عالم الأنثروبولوجيا النرويجى الشهير، فإن الحالة المعاكسة تماما هى التى حدثت: فالهويات «الجماعاتية» هى تعرجات لخطوط حدود مضطربة. وبوسعنا القول مع أرنست رينان أن الجماعة، شأن الأمة، إنما تحيا بموجب استفتاء يومى. وبمجرد إقامة المواقع الحدودية جرى استثمار الأساطير التى تتحدث عن قدمها بينما جرى الاعتناء بإخفاء تاريخ منشأها الحديث جدا بالتذرع بتواريخ وبحكايات عن أصولها الموغلة فى القدم. وهدف هذه الخدعة هو إعطاء فكرة خادعة عن واقع أن فكرة الهوية (إذا ما استشهدنا مرة أخرى بكلام ستيوارت هول)

---

(٣٦) Friedman (J.), « The Hybridization of Roots and the Abhorrence of the Bush ». in Featherstone (M.) et Lash (S.), Spaces of Culture. Londres. Sage Publications. 1999. p. 241.

لا «تومئ إلى اتجاه»، بل هي «قاعدة ثابتة تنتشر من البداية إلى النهاية عبر تقلبات التاريخ».[٣٧]

وبدلا من الكلام عن الهويات، الموروثة أو المكتسبة، ولأجل صون الاتصال بالمجريات الواقعية للعولمة، ربما كان من الأنسب إذا أن نتحدث عن «صوغ الهوية»، عن نشاط لا نهاية له، غير مكتمل دائما، غير منجز ومفتوح، كلنا منخرطون فيه، بحكم الضرورة كما من باب الاختيار سواء بسواء. والفرص قليلة في أن تتوقف التوترات والمواجهات والنزاعات التي ينتجها هذا النشاط. والحال أن البحث المسعور عن الهوية ليس أحد مخلفات زمن ما قبل العولمة، لم يتم القضاء عليه كليا بعد وإن كان محكوما عليه بالفناء إذا ما استمرت العولمة. فهذا البحث هو على العكس من ذلك نتيجة ثانوية وفرعية لاجتماع العولمة بالضغوط الفردية وبالتوترات التي تنتجها العولمة. وحروب صوغ الهوية لا هي متعارضة مع العولمة ولا هي عقبة في وجهها بل هي ثمرة شرعية ورفيق طبيعي وأمين للعولمة. وبعيدا عن أن تؤدي هذه الحروب إلى وقف العولمة فإنها إنما تشحم آلياتها وتطلق حركتها.

---

(٣٧) Hall (S.), art. cit. p. 3.

التعددية الثقافية، التعددية عموما
الروح الجماعاتية[38]

آلان رينو

Alain RENAUT

ترجمة: بشير السباعى

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

جاءنا مصطلح التعددية الثقافية من كندا. ففى مستهل سبعينيات القرن العشرين، اضطلع بيير إليوت ترودو والليبراليون، الذين كانوا فى السلطة فى أوتاوا آنذاك، بالدفاع تحت هذا العنوان، ضد سياسة استيعاب ثقافى للمهاجرين، عن مبدأ الاعتراف من جانب السلطة العامة بالتنوع الثقافى وبالتعددية الإثنية. وكانت المسألة مسألة استفادة من واقع أن كندا لا تكف عن تكوين نفسها اعتمادا على المهاجرين القادمين إليها، سعيا إلى إغراق المطلب الذى أعربت عنه الأقلية الناطقة بالفرنسية والتى تشكل الأغلبية فى كيبيك والداعى إلى اعتراف أقوى بهويتها. ومن الناحية الاستراتيجية، كان من الوارد فى الواقع أن يكون من الذكاء إعلان أنه فى كندا، «حتى وإن كانت هناك لغتان رسميتان، فإنه لا وجود هناك لثقافة رسمية وأن أية جماعة إثنية لا تملك صدارة على الجماعات الإثنية الأخرى»: وبما أن الحكومة الاتحادية قد جعلت من التعددية الثقافية برنامجا لها، فقد سعت إلى سحب المطلب الكيبيكى واستبعاد خطر الانفصال الذى ينطوى عليه. وبفضل هذا المسعى، أصبحت التعددية الثقافية مبدا دستوريا مسجلا فى الميثاق الكندى للحقوق وللحريات منذ عام ١٩٨٢.

---

(٣٨)نص المحاضرة رقم ١٢٩ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٨ مايو ٢٠٠٠.

على أن هذا الانبثاق لبرنامج التعددية الثقافية لا يجب أن يخفي أن المبدأ الذى جرى تأكيده بهذا الشكل قد اندمج بمنطق قوى، لا يمكن اختزاله فى المعطيات الخاصة لهذا السياق، فى ميراث الليبرالية السياسية. فالتعددية الثقافية التى جرى تعريفها على أنها مراعاة لتعدد الثقافات، إنما تمدد فى الواقع أمد الرهان نفسه الذى قامت على أساسه المجتمعات الليبرالية منذ الحروب الدينية الإنجليزية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر. فالمجتمعات التى مزقتها تلك الحروب قد أدركت أنه يتوجب عليها، لأجل السماح للجماعات الطائفية بالتعايش فى داخل هذه المجتمعات، أن تدشن مبدأ التسامح حيال المعتقدات: وهكذا انبثقت ضرورة قبول تعددية مفاهيم الخير بوصفها تعددية كامنة فى صميم المجتمعات التى لم يعد بوسعها تصور أن يكون نسق وحيد للمعايير أو للقيم مسجلا فى سماء الأفكار أو فى ماضى التراث. ومنذ ذلك العصر، يكون المجتمع ليبراليا من ثم إن جعل من هذه التعددية قيمة، مؤكدا أن الموقف المناسب الوحيد حيال هذه التعددية هو التسامح و، من جانب الدولة، الحياد، ولو بقدر ما أن عدم التسامح مع هذه التعددية من شأنه أن يقود المجتمع إلى الانفجار. والحال أن برنامج التعددية الثقافية الحالى إنما يتماشى من حيث الجوهر مع مرحلة جديدة لهذا الرهان الليبرالي: فلو اعترفنا بالفعل بأن تعددية أنساق القيم تجد تجسيدا لها، ووراء الأديان، فى تعدد الثقافات، فكيف لا نأخذ بعين الاعتبار أن مما يكمن بشكل أصيل فى صميم منطق المجتمعات التى تضم جماعات ثقافية متباينة أن تصل إلى استقصاء هذا التعميق للتعددية الليبرالية الذى يبدو أنه لابد أن تمثله التعددية الثقافية؟

ومن تعددية مفاهيم الخير إلى التعددية الثقافية، يبدو أن النتيجة لابد أن تكون طيبة وقوية، وإن كان بشرط عدم تهشيش قوام المجتمعات الديمقراطية – الليبرالية نفسه. والحال أن إحدى المشكلات الرئيسية لهذه المجتمعات، منذ مولدها، قد اتصلت بالفعل بالأسلوب الذى جازفت به تعددية مفاهيم الخير المعترف بها

والمكفولة فيها بأن تضعف فى هذه المجتمعات قوام الآصرة الاجتماعية. والواقـــع أن قبول نقل مكان التعددية إلى الثقافات ما كان يمكن أن يكون له معنى ما لم يكن بالإمكان اتقاء إمكانية ازدياد تجذر مثل هذه المجازفة. وهذه المجازفة إنما يجـــرى تحديدها اليوم بشكل متواتر باطراد على أنها مجازفة تمزق جماعاتى للمجتمعـــات المتعددة ثقافيا، والمعرضة لأن تتجزأ أو إلى أن تتفكك إلى مجموعة متنوعة مـــن الجماعات المنغلقة على نفسها: فإذا ما استتبع مبدأ التعدديـــة الثقافيـــة مثـــل هـــذا الانحراف الجماعاتى، فإن التوسع الثقافى للتعددية من شأنه أن يضـــع المجتمعـــات الليبرالية فى تناقض مع أنفسها ومع مشروعها الخاص بتحقيق التعـــايش المشترك بين أفراد يعترفون بما بينهم من اختلافات.

ولكى أتناول هذا الملف المركب، قررت ألا أبقى فيه على مستوى المواقف المبدئية، المجردة،[٣٩] بل أن أنظر إلى هذه المسائل من زاويـــة أكثـــر إجرائيـــة، انطلاقا من تفكير فى المناقشة التى دارت فى فرنسا حول اللغات الإقليمية والأقلية. وإذ أستحضر هذه المناقشة التى ما تزال حامية، والتى ترتبط ارتباطا وثيقا بمســـألة التعددية الثقافية، فإن هدفى هو أن أبين من خلال أى شىء تسمح هـــذه المناقشـــة الفرنسية، فى مرحلتها الأحدث، بجعل الخيارات الماثلة أكثر قدرة على التمثيل ومن ثم قابلة للنقاش بشكل أسهل مما هى عليه الحال عنـــدما ننظـــر إليهـــا فـــى كـــل عموميتها. والحال أن الأهمية السياسية والفلسفية لمثل هذه المناقشة إنمـــا تتجـــاوز بكثير مسائل كمسائل معرفة ما إذا كان يجب على جهاز الأمن الاجتماعى أن يوفر استمارات مكتوبة باللغة البريتونية وما إذا كان يجب ترجمة القانون المـــدنى إلـــى اللغة الأوكسيتانية، وما إذا كان يجب لمحاكمة أن تدور باللغة الباســـكية أو باللغـــة

---

(٣٩)بالنسبة لهذه المناقشة الشاملة، فإننى أحيل القارئ إلى:

Mesure (S.) et Renaut (A.), Alter ego. Les paradoxes de L'identité démocratique, Paris, Aubier, 1999.

الكورسيكية: وهى مسائل كثيرة تخفى الرهان الحقيقى والذى يتصل بالاعتراف بالتنوع الثقافى.

المنطق الأوروبى، المنطق القومى

فى ١١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٧، أعلن ليونيل جوسبان، رئيس الوزراء الفرنسى، فى كلمته الاختتامية لقمة مجلس أوروبا، والتى ألقاها فى ستراسبورج: «إن أوروبا بحاجة إلى تأكيد هويتها، والتى تتألف من تنوع تراثها اللغوى والثقافى. وفى هذا الصدد، فإن اللغات والثقافات الإقليمية إنما تستحق اهتماما خاصا تماما من جانبنا: إذ يجب علينا صونها وتوفير شروط الحياة لها». وفى ٢٣ يونيو/ حزيران ١٩٩٩، عندما اضطر جاك شيراك، رئيس الجمهورية، إلى النظر فى طلب طرحه الأوتيل ماتينيون [مقر رئيس الوزراء] يتعلق بالإصلاح الدستورى المطلوب كى يتسنى التصديق على الميثاق الأوروبى الخاص باللغات الإقليمية، رفض رئيس الجمهورية تأييد إجراء كهذا. ولا يمكن للمرء فهم حيوية المواجهات فيما بين وجهات النظر والتى حدثت بين هذين التاريخين دون الانتباه إلى الأسلوب الذى دارت به هذه المناقشة فى الواقع بالارتباط بسيرورتين متعارضتين. فالسيرورة الأولى تؤدى إلى استخدام المؤسسات الأوروبية. أما السيرورة الثانية فهى تتصل بالتذبذبات التى تخضع لها السياسة اللغوية والثقافية لفرنسا بسبب التبدلات الانتخابية.

فعلى المستوى الأوروبى، جرى فى ٥ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٢، اعتماد ميثاق اللغات الإقليمية أو الأقلية من جانب اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا. ويقترح الميثاق على الدول الموقعة قائمة من التعهدات التى تعبر عن مثل أعلى قوامه التسامح اللغوى. وقد سمح إجراء تصديق مرن بأن تدخل الوثيقة حيز

التطبيق بالنسبة لسبعة بلدان اعتبارا من أول مارس/ آذار ١٩٩٨. ولم تكن فرنسا واحدا من هذه البلدان.

وعلى الجانب الفرنسى، فإن ما نشهده فى العقدين الأخيرين هو فى واقع الأمر سيرورة أخرى تماما. ففى عام ١٩٩٢، وهو عين العام الذى اعتمد فيه مجلس أوروبا ميثاق اللغة الإقليمية، أضيفت إلى المادة الثانية من دستور عام ١٩٥٨هذه الصيغة القاطعة: «لغة الجمهورية هى الفرنسية». أما أن فرنسا لم تكن منذ ذلك الحين واحدة من البلدان الأولى التى دشنت سيرورة التصديق على الميثاق، فليس فى ذلك ما يدعو إلى الاستغراب. والواقع أن نزاعا قد أخذ فى التعمق بين منطقين متعارضين، المنطق الأوروبى والمنطق القومى، وهما منطقان تأكدا بعد ذلك فى الحياة السياسية الفرنسية نفسها.

فباسم الحكومة، وبموافقة رئيس الجمهورية، قام بيير موسكوفيتشى، الوزير المفوض للشئون الأوروبية، بالتوقيع بالأحرف الأولى على الميثاق الأوروبى فى بودابست، فى ٧ مايو/ آيار ١٩٩٩: وبوصفها البلد الثامن عشر الموقع على الميثاق، أصبح بوسع فرنسا أن تعلن استعدادها للتصديق فى عام ٢٠٠٠ عليه، وهو تصديق يفترض موافقة مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية. بيد أننا عرفنا آنذاك أن المجلس الدستورى، تحت إلحاح من رئيس الجمهورية، قد رأى فى ٢٠ يونيو/ جزيران أن الميثاق يتضمن بنودا تتعارض مع الدستور. ويجب التذكير بأنه قد جرى من ثم تجريم نقطتين:

ـ إن التعهد، من أجل تشجيع استخدام اللغات الإقليمية، بـ«مراعاة الحاجات والأمانى التى عبرت عنها الجماعات التى تستخدم هذه اللغات» (الباب الثانى)، إنما يعنى الإقدام على خيار يتعارض «مع المبادئ الدستورية الخاصة بعدم جواز تقسيم الجمهورية، وبالمساواة أمام القانون وبوحدة الشعب الفرنسي». وبشكل أدق، فإن مثل هذه البادرة إنما تساوى منح حقوق خاصة لـ«جماعات»، فى حين

أن «المبادئ الأساسية» لدستورنا، إذ تكفل «المساواة أمام القانون لجميع المواطنين دون تمييز بسبب الأصل أو العرق أو الدين» (المادة ١)، إنما «تتعارض مع الاعتراف بحقوق جماعية لأية جماعة أيا كانت، محددة بوحدة الأصل أو الثقافة أو اللغة أو العقيدة».

ـ إن الاعتراف لكل فرد بـ«حق لا يبلى» فى «ممارسة لغة إقليمية أو أقلية فى الحياة الخاصة والعامة» (الديباجة) إنما يساوى أيضا التعهد باتخاذ «ترتيبات تتعارض مع الفقرة الأولى من المادة الثانية للدستور» والتى تنص، منذ عام ١٩٩٢، على أن «لغة الجمهورية هى الفرنسية»: ومثل هذه الترتيبات إنما تميل بالفعل إلى «الاعتراف بحق فى ممارسة لغة أخرى غير الفرنسية ليس فقط فى الحياة الخاصة وإنما أيضا فى الحياة العامة».

ولا يتطلب الأمر مجهودا لفهم أن رأى المجلس الدستورى هذا قد ساعد بقوة على نجاح المحاولة. ففى ٢٣يونيو/ حزيران ١٩٩٩، رفض رئيس الجمهورية الاضطلاع بالتعديل الدستورى الذى افترضته مواصلة السيرورة والذى كان رئيس الوزراء قد طالب رئيس الجمهورية بتدشينه: وهو منظور أعلن رئيس الوزراء الآن أنه يتميز بطبيعة من شأنها «المساس بالمبادئ الأساسية لجمهوريتنا». فهل كان محقا، أم أنه قد أخطأ؟ من الناحية التاكتيكية على أية حال، نجد أن مصلحة الإيليزيه [رئاسة الجمهورية] وأوتيل ماتينيون [رئاسة الوزراء]، المفهومة تماما، أصبحت تتمثل فى تهدئة النزاع، خاصة وأن العملية، من زاوية الألاعيب السياسية، كانت تهدد بأن تكون باهظة التكلفة. وهكذا جرى وضع نهاية مؤقتة لمناقشة كشفت، كما سوف يبين ذلك تحليل للحجج المستخدمة فى المعسكرين، إلى أية درجة يمكن لمفارقات الهوية الديمقراطية أن تظل عصية فى بلدنا على تحمل المسئولية عنها بشكل واضح تماما.

الحجج المطروحة

عند تحليل حجاج خصوم التصديق على الميثاق نجد أنه يتركز أساسا على ثلاثة اعتراضات:

ــ إن تبنى المطلب الهوياتى بهذا الشكل إنما يعنى فى الواقع تهديد المفهوم الجمهورى عن الأمة من حيث كونها تستند إلى إرادة مشتركة فى بناء مستقبل مشترك قوامه التقدم. وبما أن الهوية الجمهورية تتجاوز النزعات الخصوصية، فمن غير الوارد أن يدخل فى منطقها تنظيم جماعات لغوية ما فى قلب الدولة-الأمة: وباختصار، فإن الانتماء إلى مثل هذا الميثاق إنما يصدر عن فلسفة معادية للجمهورية، يمكن تمييز شبح الروح الجماعاتية فيها عادة.

ــ تحت مظهر مجرد سياسة دفاعية عن اللغات التى تسئ الجمهورية معاملتها، يختفى أيضا هجوم سياسى واسع ضد مبدأ الدولة-الأمة نفسه: فعندما يرى الميثاق أن بوسع المجالس المحلية إجراء مداولاتها باللغة الإقليمية المعنية وعندما يتسنى بذلك تأسيس أواصر متميزة فيما بين الأقاليم التى، مع انتمائها لدول مختلفة، تتكلم لغة واحدة، فإن ذلك إنما يعنى بالفعل الإسهام فى مشروع سياسى لأوروبا أقاليم، يكون بديلا عن المشروع السياسى لأوروبا الأمم. وبصرف النظر عن التحفظات التى يمكن توجيهها حيال المضمون الكامن فى صميم مثل هذا المشروع، فإنه سوف يجد ترجمة له على أية حال بالنسبة لفرنسا فى إضعاف للدولة-الأمة وللقيم التى تنطوى عليها.

ــ إن الميثاق، بإشارته فى بابه الثانى إلى «جماعات» يتوجب على الدولة الاعتراف بها من حيث كونها جماعات كما يتوجب عليها تمويل احتياجاتها، إنما يميل أخيرا إلى إدخال كيانات وسيطة جديدة، بين الفرد والدولة، وهى كيانات يتوافر كل ما يبرر الخوف من أن يتسنى لها أن تشكل فى الحياة السياسية قوى

تريد مقابلا ماليا للدعم الذى يمكن أن تقدمه لهذا الطرف أو ذاك. والأهم من ذلك أن عين مفهوم صاحب الحقوق الديمقراطية سوف يتحول من الفرد إلى أصحاب حقوق جماعيين يشبهون طوائف عهد النظام القديم، ويتمتعون بحقوق خاصة وبامتيازات نوعية.

وعلى الجانب الآخر، فإن حجاج أنصار التصديق على الميثاق إنما يسمح هو أيضا بظهور ثلاثة اعتبارات رئيسية:

ـ تحت سيطرة اليعقوبية، فعلت الجمهورية كل شيء من أجل خنق، بل ومن أجل حظر، استخدام اللغات الإقليمية؛ وهكذا فإن فرسان جول فيرى السود قد فرضوا استخدام الفرنسية على أطفال لم تكن الفرنسية لغتهم الأم، وذلك بحيث أنه باسم الحريات التى جرى العبث بها على هذا النحو كما بالنظر إلى الإفقار الذى جرى إنزاله بتراث فرنسا وأوروبا والبشرية الثقافى، لابد من الابتهاج بالإحياء الممكن لبعض هذه اللغات: ففى عالم يسلك درب العولمة، كيف يمكن الامتناع عن تشجيع طموح الناس إلى مواصلة صون هويتهم وجذورهم؟

ـ ثم إن رفض الميثاق إنما يعنى تهديد مكانة فرنسا نفسها فى الجماعة الأوروبية. فمن جهة، سوف نجد أن فرنسا، بعدم اعتمادها هى نفسها نصا يعد اليوم مفروضا على كل بلد راغب فى الانتماء إلى مجلس أوروبا كشرط لاندماجه فى الجماعة الأوروبية، إنما تغامر فى النهاية بوضع نفسها على هامش هذه الجماعة. ومن جهة أخرى، من المؤكد أن فرنسا محقة فى التذكير بوجوب احترام تعدد الثقافات، أكان ذلك بهدف التصدى لتدفق منتجات الصناعة الثقافية ذات النمط الواحد أم بهدف مواجهة هيمنة الإنجليزية كلغة اتصال. وإذا كان ذلك كذلك، فكيف يمكن لاحترام التعدد الثقافى أن يقتصر على التعدد اللغوى للغات الرسمية للدول؟ وإذا كان من الوارد أن يؤدى شكل حقيقى للاندماج السياسى إلى أن يجعل من الجماعة الأوروبية ساحة جديدة للمواطنة، فعندئذ تنطرح مسألة معرفة ما هى

الوضعية الحقوقية التى يمكن تحديدها فى هذه الساحة لتنوع الانتماءات الثقافية التى يتعرف الأفراد فيها على أنفسهم، بما فى ذلك فى تكويناتهم القومية القائمة. وفى أفق كهذا، هل سنبقى كلنا جد مقتنعين بأنه على المستوى الأوروبى أيضا سوف يكون منح حقوق متساوية للمواطنين متعارضا تعارضا صارما مع الاعتراف بحقوقهم فى احترام هويتهم الثقافية المتميزة فى تنوع أشكال التعبير عنها؟ وباختصار، إذا كنا نأمل فى ألا يؤدى البناء الأوروبى [الموحد] غدا إلى منع أشكال الحياة الثقافية والإثنية والدينية التى تضمها الجماعة الأوروبية من التعايش وإذا كنا نأمل فى ألا يؤدى إلى منع الأفراد من تطوير هذه الأشكال بحرية، فلماذا لا تنطبق القناعة نفسها منذ اليوم فى داخل الدول-الأمم أنفسها، ولو لمجرد التمهيد لهذا الانتقال الأعظم شأنا من الانتقال إلى عملة موحدة؟ ومن ثم فإن أهمية اعتراف ممنوح للتنوع اللغوى الداخلى لا تقاس بعدد الأفراد المعنيين: فأن تتابع نسبة أقل من ٣% من التلاميذ الدروس المقترحة بهدف تعليمهم لغة إقليمية، فهذا معطى دال على الحالة التى توجد فيها الآن اللغات المحلية بعد قرون من المركزة اللغوية؛ ومع ذلك فإن هذا المعطى لا يمكنه رهن الثقل الرمزى الذى يمكن أن يكون له فى تعزيز الضمانات المكفولة للتعددية اللغوية عبر برنامج تعليمى باحترام لتنوع اللغات والثقافات سوف يكون ضروريا بشكل متزايد باطراد وذلك بقدر ما أن أوروبا السياسية [الموحدة] سوف تصبح واقعا.

ـــ ومن المؤكد أن قرار المجلس الدستورى يتماشى تماشيا تاما مع التعديل الدستورى لعام ١٩٩٢ والذى جعل من الفرنسية «لغة الجمهورية»: على أن المشكلة التى طرحها التصديق على الميثاق، بدلا من أن تجد تسوية لها عبر مراعاة لهذا المنطق، ألا يجب النظر إليها بالأحرى على أنها المؤشر على أن التعديل قد شهد على انحراف مزعج فى مفهوم الهوية الجمهورية عينه؟ فالواقع أن المشروع قد تحمل بذلك المسئولية عن وضع علامة هوية ثقافية على قدم المساواة

مع هذه المبادئ الرئيسية للجمهورية والمتمثلة فى حكم الشعب بالشعب أو شعار «الحرية والمساواة والإخاء». والحق أن هذه الإضافة [أى التعديل المذكور] التى جرى إدخالها بمناسبة هبة قومية ضد اتساع استخدام الإنجليزية، قد محت مفهوما للأمة يرجع إلى قرنين: فمحل الأمة المدنية، المبنية على المواطنة وعلى إرادة العيش المشترك، ظهر بذلك ميل إلى إحلال أمة إثنية، مبنية على مشاطرة تراث ثقافى يجد تربته فى وحدة للغة. ولأول مرة وبشكل جد مهيب، فإنه يبدو أن قيم الانتماء قد انتصرت، فى فرنسا، من ثم على قيم حقوق الإنسان. فبذريعة إنقاذ الهوية، بل والاستثنائية الثقافية لفرنسا، أدى الخيار المنجز فى عام ١٩٩٢ فى واقع الأمر إلى تهديد الخصائص المميزة للنموذج الجمهورى الفرنسى والقابلة لأن تكون صالحة لكل البشرية والتضحية بها: ففى تعارض مع «جماعة المواطنين» التى تشكلها أمة الجمهوريين فى نظر أفضل المدافعين عنها،[٤٠] يبدو من ثم أن هذه الأمة قد اختارت المجازفة بانحراف إثنوى يجعل من فرنسا البلد الوحيد فى الاتحاد الأوروبى الذى يكرس دستوره الوضع الانفرادى للغة رسمية دون الالتفات إلى وضعية اللغات الأخرى التى حققت لنفسها، تاريخيا، انغراسا على أرضها. وبهذا المعنى، فإن الخطر الجماعاتى لن يكمن فى تشظى المجتمع الفرنسى، هذا التشظى الذى جرى التعبير عن الخوف منه، بقدر ما أنه يكمن فى الخيار الذى اتخذه أنصار السيادة الفرنسيون بادئ ذى بدء: فهذا الخيار يخدم انكفاء قوميا على النفس سوف يؤدى إلى تشظ جماعاتى لأوروبا، يحبس الجماعات السكانية فى جماعات قومية سوف تلتف كل واحدة منها من جديد حول هوية ثقافية ولغوية متميزة ومتجانسة من الناحية العامة.[٤١]

---

(٤٠) Schnapper (D.), La communauté des citoyens. Sur L'idée monderne de nation, Paris. Gallimard. 1994.

(٤١) كشف عن هذا العنصر المكون لحجاج خصوم التصديق على الميثاق

Étienne (B.). Giordan (H.). Lafont (R.). Le temps du pluriel. La France dans L'Europe multiculturelle. La Tour d'Aigues. Édition De L'Aube. 1999.

وبوسعنا أن نسلم، انطلاقا من المواجهة بين هاتين السلسلتين من الحجج، أننا بإزاء مناقشة محيرة. فمن جهة، لا شك فى أن اتساع الأمور محل النقاش اتساع ملحوظ (من مفهوم صاحب الحقوق إلى مفهوم الأمة، ومن مصير الدول – الأمم فى البناء الأوروبى الموحد إلى العلاقة بين الروح الجمهورية والروح الجماعاتية). ومن جهة أخرى، وبسبب عين تعقيد هذه الرهانات، فإن أيا من هذين الموقفين الماثلين ليس قابلا للتعامل معه باستخفاف، ولا معارضته بالموقف الآخر معارضة الخطأ بالصواب أو الشر بالخير. ويبدو أن الأكثر معقولية هو أننا هنا بإزاء نموذجين يملك كل منهما تماسكا نسبيا ويتماشى مع خيار يحيل فى نهاية الأمر، شأن كل خيار قابل لأن يكون محل حجاج، إلى خيار للقيم: وفيما يتعلق بهذا البعد عينه والخاص بالاختيار بين الموقفين الماثلين، أود أن أطرح أيضا بعض الملاحظات الأخرى التى من شأنها توضيح دوافع خيارى الخاص المؤيد لتعددية ثقافية معتدلة.

الحقوق فى الهوية الثقافية حقوق فردية

قناعتى هى أن سيرورة التصديق على الميثاق الأوروبى يجب إعادة تحريكها بأسرع ما يمكن، ضمن شروط من شأنها أن تجعل دلالتها وأهدافها أكثر وضوحا.

فالشرط الأول الذى يتعين الوفاء به حتى يتسنى استئناف مسيرة السيرورة هو إدخال تعديل على المادة الثانية من دستور عام ١٩٥٨. ذلك أن النص الذى يجعل من الفرنسية وحدها، دون مزيد من التحديد، «لغة الجمهورية»، سوف يعرض بلدنا، إن لم يجر تعديل هذا النص أو إن لم يجر استكماله، إلى سلسلة من المصاعب التى ليس من شأن الاعتراض الذى تم على ميثاق اللغات الإقليمية إلا

أن يبقى أحد أمثلته. ومن شأن مثال صادم أن يكون كافيا لإعطاء فكرة عن هذه المصاعب. فبموجب تفسير للدستور لم يكن من شأن التعديل الذى تم فى عام ١٩٩٢ بعد ذلك سوى صوغه بشكل قاطع، لم تصدق حكومة بالادور على الميثاق العالمى لحقوق الطفل فى أغسطس/ آب ١٩٩٠ إلا فى مقابل تحفظ غريب، يدل على الآثار الوخيمة المترتبة على تمسك الجمهوريين بواحدية اللغة.

فالواقع أن المادة ٣٠ من ميثاق حقوق الطفل الذى اعتمدته منظمة الأمم المتحدة فى عام ١٩٨٩ قد نصت على أنه «فى الدول التى توجد فيها أقليات إثنية أو دينية أو أشخاص من أصل إثنى محلى، لا يمكن حرمان الطفل المحلى أو المنتمى إلى واحدة من هذه الأقليات من الحق فى أن تكون له حياته الثقافية الخاصة وفى أن يعتنق ويمارس ديانته الخاصة أو فى أن يستخدم لغته الخاصة فى اشتراك مع الأعضاء الآخرين لجماعته». وقد قبلت الحكومة الفرنسية الميثاق محددة أن المادة ٣٠ هذه «لا مجال لتطبيقها فيما يخص الجمهورية». والحال أن هذا الرفض لبعد مهم من حقوق الطفل، وهو رفض أملاه، منذ عام ١٩٩٠ بالفعل، عزوف عن الاعتراف بالإشارة إلى جماعات ثقافية قد يكون الأطفال أعضاء فيها، سوف يمليه هذا العزوف نفسه بدرجة أكبر بكثير من خلال إعلان واحدية اللغة الذى جرى إدخاله فى عام ١٩٩٢ فى دستورنا. ومن ثم فمن المتوقع أن يقود خيار كهذا فرنسا إلى مصاعب متكررة فى كل مرة يتعلق فيها الأمر بالانضمام إلى ميثاق دولى، جاعلة من حقها فى تأكيد هويتها الثقافية، خاصة اللغوية، أحد الحقوق الأساسية للكائن البشري: فهل يمكن لدولة ديموقراطية، تفخر بأهمية إسهامها التاريخى فى تكوين وبلورة مفهوم قيم النزعة الإنسانية الحقوقية أن تتمسك تمسكا مقيما بوضع نفسها على هامش عمل قوامه تعميق وإثراء حقوق الإنسان؟

ولذا فمن غير الممكن تصور إصلاح الضرر الذى أصاب اللغات الإقليمية بالموافقة على تهشيش لما كان الوجه المقابل لذلك: فمما لا سبيل إلى إنكاره أن تعليم

الفرنسية المقدم لجميع الأطفال قد أسهم في بناء وحدة قومية قادرة على الصمود في وجه أخطار التاريخ. ومن ثم يجب وزن حدود المشكلة: فالمسألة إنما تتمثل في تصحيح الجهر بعقيدة جامدة قوامها واحدية اللغة، والذى جرى إدخاله على الدستور، دون إضعاف الفرنسية وتدمير الوحدة القومية. وقد جرى طرح اقتراحات متنوعة في هذا الصدد. وأود أن أطرح بدورى اقتراحا من هذه الاقتراحات.

سوف يكون بالإمكان تماما تصور إعادة صياغة المادة الثانية من الدستور بأن ندخل فيها، وذلك بموجب روح تعديل فرعى جرى استبعاده خلال مناقشة عام ١٩٩٢، الإشارة إلى ضرورة «احترام اللغات والثقافات الإقليمية والجهوية في فرنسا». وسعيا إلى توضيح وضعية كل من الفرنسية واللغات الإقليمية أو الأقلية، لماذا لا ننص في الواقع على أنه، مع أن «الفرنسية هى اللغة الرسمية الوحيدة للجمهورية»، فإن هناك اعترافا من جهة أخرى بصفة «لغات قومية» (بمعنى لغات مندرجة في تاريخ أمتنا) باللغات الإقليمية أو الأقلية بحسب معايير محددة بعناية؟[٤٢] فالدستور، بكفالته على هذا النحو فارقا واضحا بين وضعية اللغة الرسمية ووضعيات اللغات القومية، من شأنه أن يكفل صدارة الأولى، كشرط لا غنى عنه لوجود جماعة مواطنين، والاعتراف بالثانية - وذلك في آن واحد لما كانته، أى من حيث كونها ناقلات تحتوى لحظات من تاريخ هذه المجموعة من الجماعات السكانية التى كونت أمتنا، كما لما مازالت تمثله بالفعل، أى من حيث هى أبعاد للعالم الثقافي يحدد بعضنا بالإحالة إليه جانبا من هويتهم.

وإذا ما تم الوفاء بهذا الشرط الدستورى، فسوف يبقى احتواء الاعتراض الرئيسى الآخر الذى طرحه القاضى الدستوري: هل يتماشى الميثاق أم لا يتماشى

---

(٤٢)صيغت هذه المعايير من جانب التقرير الذى يحمل عنوان لغات فرنسا، الذى سلمه في ٥ مايو/ أيار ١٩٩٩ برنار سيرليجلينى، مدير المعهد القومى للغة الفرنسية، إلى وزيرى التعليم القومى والثقافة. ويحدد التقرير قائمة من ٧٥ لغة مختلفة، يتم التحدث بثلثيها في دوائر وأراضى ما وراء البحار أساسا.

مع عين مفهوم الحق، الموروث من الليبرالية السياسية الحديثة، والذى يجعل من الفرد بوصفه فردا الصاحب الوحيد والفريد للحق؟ ألن ينطوى ذكر الجماعات الثقافية أو اللغوية على اعتراف بحقوق، لا تعود مجرد حقوق فردية، بل تكون جماعية؟ فالاعتراف بحقوق جماعية إنما يتألف من إدخال صاحب حقوق آخر غير صاحب الحقوق الفرد، كما يتألف من وضع الاعتراف بهذا الأخير فى تنافس مع الاعتراف بصاحب حقوق آخر(هو جماعة الثقافة أو التقاليد) يصبح بالإمكان، قياسا إليه، إضفاء طابع نسبى على الإعلاء المطلق من قيمة الحريات الفردية: ومن ثم فإننى أعتقد أن كل موقف من هذا النوع هو موقف مغامر بصورة عميقة. وبهذا المعنى، يبدو لى أن من الحكمة عدم تأييد وثيقة من شأنها، فى حال قبولها دون مزيد من التحديدات أو مراعاة الفروق فى ظلال الأمور، أن تضعف الضمانات المكفولة لحريات ولحقوق الفرد.

ومن هذه الزاوية، من المهم مع ذلك الانتباه إلى التحديدات التى رأت الحكومة الفرنسية، عند توقيع الميثاق، أن من المناسب تقديمها. فالـ«إعلان التفسيري» المؤرخ فى ٧ مايو/ آيار ١٩٩٩ ينص على أنه، فى قراءة فرنسا للوثيقة، فإن «استخدام مصطلح جماعات الناطقين لا يخلع حقوقا جماعية على الناطقين باللغات الإقليمية أو الأقلية»: فالجماعات سوف تفهم هنا على أنها مجرد مجموعات من الأفراد لا ينطوى اعتبارهم «جماعات» على الاعتراف بكيان أعلى للأفراد الذين يكونونها بهذا المعنى، كما أن الإشارة إلى مثل هذه الحقوق فى الهوية اللغوية لا تخلع البتة أية حقوق على جماعات أو على أقليات بصفتها هذه، بل على أفراد يجرى النظر إليهم من زاوية انتمائهم إلى مجال ثقافى ويعتبرون هم أنفسهم أنهم يتقاسمونه مع آخرين.

ولا يبدو لنا أننا هنا بازاء ذريعة براجماتية، بل أننا بازاء إشارة إلى أن مثل هذه الحقوق اللغوية والثقافية هى، من ثم، ليست حقوقا جماعية على الإطلاق، بل

حقوق للفرد فى أن تكون له هوية ثقافية يعتبرها مكونة لجزء منـــه. ومثـــل هـــذا التفسير الذى سوف يستحق جهرا به وإعلانا سافرا له، من شأنه أن ينطوى علـــى ميزتين على الأقل.

ففى المقام الأول، سوف يندرج فى موقف أوسع يســـمح بســـد ثغـــرة فـــى إعلانات حقوق الإنسان - بالدعوة إلى تضمينها حقوقا ثقافية، على شـــكل حقـــوق للفرد فى اختيار واحترام هويته الثقافية، ضمن تنوع أنماط التعبير عنها.(٤٣)

كما أن من شـــأن الإشـــارة إلى أن الحقوق اللغوية حقوق فرديـــة وليســـت حقوق جماعات، أن تترتب عليها آثار مباشرة ومهمة على القيمة العملية للاعتراف باللغات الإقليمية. وسوف أقتصر هنا على التوقف أمام اثنين من هذه الآثار.

بحسب المنظور الذى تم الدفاع عنه هنا، سوف يكون بوسع الأفراد إبـــراز حقوقهم اللغوية كضرورات لها الوضعية ذاتها (أى كحقوق فردية) التى لحقـــوقهم الأساسية، أى كضرورات يتعين على الدولة أخذها فى الحسبان: وهكذا فإن الحقوق اللغوية سوف تفلت لأول مرة من أن تكون مجرد ترتيب تسامح عادى من النـــوع الموجود فى فرنسا منذ اعتماد قانون ديكسون Deixonne (١٩٥١). فهذا القانون، المهم بحد ذاته، وإن كان اليوم غير كاف، يتيح إمكانية تعلم للغات الإقليميـــة لكنـــه يترك تدشينه، على المستوى المحلى، للمبادرة الحرة من جانب المدرسين. وهنـــا، بالمقابل، سوف يتمركز الترتيب من جديد على مطالبة الأفـــراد أنفســـهم بحقـــوقهم الثقافية واللغوية، عندما يودون الإشارة إليها لكى يعبروا عن التمثيل المتوافر لديهم عن أنفسهم: وفى هذا المنظور، سوف تجد الدولة نفسها مدعوة إلى تنظـــيم تعلـــيم يلبى هذه المطالب المعترف بها على أنها تعبر عن حقوق.

---

(٤٣)حول هذه النقطة انظر:
Meyer-Bisch (P.) (éd.). Les droits culturels. Projet de déclaration. Paris et Fribourg, Éditions Unesco et Éditions Universitaires, 1998.

وهناك أثر آخر لمثل هذا التعريف للحقوق اللغوية يعد مهما تماما هو الآخر لقياس المعنى المحدد للترتيب الذى جرى طرحه بهذا الشكل. فمادام الفرد وحده هو الذى سوف يكون صاحب هذه الحقوق، فإن تعليما للغات الإقليمية (أو تعليما مقدما باللغات الإقليمية)، مفهوما على هذا النحو، لا يمكن إلا أن يكـون اختياريـا: فـلا الجماعات ولا المدارس ولا الدولة سوف يكون من حقها فرضه على الأفراد وعلى العائلات – وذلك بما يتماشى مع مفهوم للتعليم يظل مندرجا فى إطـار الليبراليـة السياسية. ومنذ تلك اللحظة، لن يكون هناك ما يدعو إلى الخوف من أيـة صـدارة لجماعة من الجماعات، لأن مثل هذا التعليم سوف يجرى تقديمه خـارج المقـرر الإجبارى، دون إلحاق ضرر من أى نوع بتعليم الفرد.

خلاصة

هكذا يشهد مثال الحقوق اللغوية على ما يمكن أن يعنيه الاعتراف بحقـوق ثقافية فردية، والذى أعنى به برنامج تعددية ثقافية معتدلة. فهذا البرنامج يخلع على الحقوق فى الهوية الثقافية عين الوضعية التى تخلعها الدولة على الحقوق الأساسية الأخرى، جاعلة من احترامها ضرورة قطعية مكونة للمجال السياسى الديمقراطى. ومثلما يعهد إلى الدولة بالاهتمام بكفالة تعايش الحريات الفردية المرتبطة بمثل هذه الحقوق، فإنه يترك للفرد حرية اختيار هويته الثقافية. وهذا المنظور إنمـا يسـتبعد كل نظام يمكن فيه للجماعة تنظيم تعليم أعضائها عبر اعتماد تـدابير قسـرية قـد تراها ضرورية لتأمين البقاء الفعلى والفعال للغتها، حتى لو تطلب ذلك الهدف الحد من الحريات الفردية. والحال أن كل ترتيب من هذا النوع إنما يبدو بجلاء متنافيـا مع منظور تظل القيمة الأولى بالنسبة له هى قيمة المساواة فى الحريات الأساسية. وهذا هو السبب فى أنه لا يبدو من المستحيل مراعاة أن فرنسا، بتوضيحها علـى

هذا النحو لقيمة الميثاق، سوف يتسنى لها أن تلعب أحد الأدوار التى تزعم لعبها فى العالم: إثراء تمثيل حقوق الإنسان، وفى هذه الحالة عبر تضمين مبادئ الجمهورية نفسها تعددية ثقافية معتدلة من خلال تأكيد حقوق الفرد.

الباب السابع

الأسرة والأجيال:
القبائل وأعمار الحياة

أنثروبولوجيا الأسرة[1]

بقلم فرانسواز إيريتييه

Françoise HÉRITIER

المترجمة: سحر سربانة حبيب

مراجعة: د. محمد على محمد الكردى

عندما نتحدث عن أنثروبولوجيا الأسرة، نجد أنفسنا وقد اصطدمنا للتو بمشكلة تعريف هذا المصطلح العسير. فلم يكن من الممكن وضع تعريف شامل لهذا المصطلح على الرغم من أن الواقع الذى يعبر عنه نجده قائما فى كل المجتمعات الحاضرة والسالفة. كما اتضح أن "نمط الزواج" الأحادى[2] هو الأكثر شيوعا وإن لم يكن النمط الوحيد. أما نماذج المجتمعات القائمة على مبدأ تعدد الزوجات فهى توضح أن نمط الزواج الأحادى لم يكن من قبيل النظام الطبيعى؛ ويفترض، فضلا عن ذلك، أن الزواج الأحادى قد نشأ كمحصلة لمسيرة طويلة من الإنجازات على مدى عملية التطور الحضارى. ومنذ عهد القبائل الرحالة البدائية التى اتسمت بالاختلاط الجنسى، مرت الإنسانية بمراحل مختلفة قبل أن تصل لمرحلة التهذيب الحضارى الذى أفضى بها إلى مبدأ الزواج الأحادى. إلا أن ما يدحض وجهة النظر هذه هو أننا نجد داخل المجتمعات البدوية الرحالة أو شبه البدوية الصغيرة الحالية، نمط الهيكل الاجتماعى ذاته، أى الزواج الأحادى بشكله المتعارف عليه حديثا مع ما يتسم به من استقلالية حديثى الزواج فى المسكن، ودفء العلاقات العائلية فيما بينهم، والمثابرة على حفظ وحدة الرباط العائلى حتى

---

(١) نص المحاضرة رقم ١٣٠ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٩ مايو ٢٠٠٠.

(٢) الزواج من امرأة واحدة. (المترجمة)

بعد رحيل الأبناء. ولا يمكن النظر إلى نمط الزواج الأحادى على أنه إنجاز حديث يحسب لتاريخ البشرية إذ أن هذا الشكل ربما كان النسق العادى لأشكال التنظيم الاجتماعى البدائية الشبيهة التى تعود لماضى البشرية.

إن الزواج الأحادى، الذى يعد أساس نظام العائلة القائمة على الزواج، هو إذا نظام متبع فى القديم وكذلك فى الوقت الحالى فى أنماط مختلفة من المجتمعات، ولكنه ليس النظام الوحيد. وقد ينتج عن ذلك إمكانية وجود أنظمة اجتماعية مستقرة بدون هذه المؤسسة مع التحفظ بأنه حتى فى المجتمعات التى تقنن مبدأ تعدد الزوجات يظل الزواج الأحادى هو النمط الأكثر شيوعا للارتباط. ويتماشى هذا الأمر مع إحدى المعطيات الديموجرافية الأولية؛ حيث إن نسبة المواليد من الجنسين (sex ratio) تكاد تكون متوازنة. إن المجتمعات القائمة على مبدأ تعدد الزيجات تكون، فى الواقع، غير متكافئة، لأن الرجال لا يتبوءون فيها، على نحو واحد، مكانتهم كأزواج وأرباب أسر، فالأقلية منهم فقط هى التى تتمتع بزمرة من الزوجات أو الخليلات. ويفرض هذا النظام أوضاعا زوجية متباينة للزوجات، ولكنه يستلزم أيضا من الزوج المشترك - الذى يرتبط بأكثر من امرأة - أن يعدل فى واجباته إزاء كل بيت أسسه بالزواج وتجاه أبنائه، كما يفرض هذا النظام وضع قواعد محددة تقرر حقوق كل ابن من الأبناء فى الميراث أو التركة.

وحتى فى القواسم المشتركة بين الزوجات اللاتى يشتركن فى الحياة مع رجل واحد: ألا وهى ممارسة الجنس وتبادل الحب وجذب انتباه الرجل، وهى عناصر مليئة بالمؤثرات والصراعات، فينبغى أن تستقل كل زوجة عن الأخرى فى إقامتها وأسرتها.

وبالنظر فقط لهذه الملامح، فإن هذا النمط من الارتباط يندرج تحت التعريف الأشمل لمفهوم الأسرة والذى اقترحه ليفي- شتراوس (Lévi STRAUSS) عام

١٩٥٦[٣]: "ترتكز الأسرة على مبدأ الارتباط المستديم نوعا ما، ويقره المجتمع، بين رجل وامرأة وأبنائهما"، باستثناء الحالة التى يقيم فيها هذا الرجل علاقات مع نساء أخريات فى آن واحد، وفى إطار مقبول اجتماعيا. ولا يقام لهذا التزامن فى العلاقات الوزن نفسه فى حالة تعدد أزواج المرأة وهى، فى شكلها التقليدى، الحالة التى تقيم فيها المرأة علاقات مع مجموعة من الأشقاء حيث يقوم كل منهم، بدوره، بمعاشرتها جنسيا لفترة معينة، فينسب الأبناء تارة إلى الأخ الأكبر، وتارة إلى الجميع.

ومن المنظور الغربى، فإن النظام العائلى القائم على الزواج الأحادى يقر بعقد زيجات مقبولة اجتماعيا، لأكثر من مرة، وعلى فترات زمنية مختلفة من قبل الأفراد أنفسهم، وفقا لشروط ينظمها القانون. ويتسم هذا النظام العائلى بعدة ملامح:

- يعد الزواج أو أى شكل آخر من أشكال الارتباط الذى يقره القانون أو العرف هو أساس تشكيل أسرة جديدة، قائمة على اتحاد الزوجين وأبنائهما ومن قد يجمعهم رباط الدم الواحد.
- يرتبط أفراد العائلة بعلاقات نسب معترف بها اجتماعيا، ويدخل فى إطارها البنوة الشرعية، وتحكمها الحقوق المتبادلة والواجبات.
- يفرض، على الجنسين، فى إطار هذه الواجبات، الاضطلاع بواجبات معينة.
- تفرض الأنظمة الصارمة عدم ممارسة العلاقة الجنسية إلا بين الزوجين، -مؤسسى العائلة-، ولا يمكن ممارستها بين الآباء والأبناء ولا بين الأخوة والأخوات، وحتى فى حالة الزواج الثانى لا تمارس هذه العلاقة بين الحمى أو الحماة وأى من أبناء أحد الزوجين ثمرة زواج سابق.

---

(٣) كلود ليفى شتراوس « La Famille »، ص ٦٥ - ٩٢ فى كتاب « Le Regard éloigné »، باريس، دار النشر Plon، ١٩٨٣.

وأخيرا، فإن الأسرة هى ذلك المكان الذى تزدهر فيه مشاعر مركبة وتترسخ فيه ثقافة مشتركة متبادلة.

وتعد بعض هذه الملامح من الثوابت الراسخة التى يتسم بها النظام الأسرى: حيث تمثل الأسرة مجالا للتعلم ولإظهار مشاعر متعددة الأشكال، وكذلك مجالا لممارسة الحقوق والواجبات، وتمثل، بالأخص، مجالا ينهى بصورة ثابتة عن ارتكاب زنى المحارم، مما يضاعف، وإن كان "سلبيا"، امتياز حق ممارسة العلاقة الجنسية بين الزوجين مؤسسى العائلة ومنجبى الأطفال. وهناك بعض ملامح أخرى تتسم بثبات أقل، وهو ما يظهر فى مفهوم الزواج أو شكل الارتباط الذى يقره المجتمع وما يعنيه هذا ضمنيا من نتيجة مزدوجة: كون هذا الارتباط قد عقد بين أحياء، من جهة، وبين رجل وامرأة، من جهة أخرى. وهناك نماذج لنزعات عرقية (إثنية) تكشف العكس؛ أمثلة تزيح النقاب بشكل واضح عما يتفتق عنه الذهن من بدع بشرية: هكذا الحال فيما يسمى "زواج الأشباح" لصالح الزوج المتوفى فينسب أبناء الزوج الثانى إلى الزوج المتوفى وليس إلى والدهم الجسدى على اعتبار أن المتوفى قد سدد التعويض الزوجى عن ذلك. وبالتالى، فإن تخيل وجود حق يجعل بالإمكان أن يصبح المتوفى أبا حتى بعد وفاته. وهناك كذلك الزواج بين النساء الذى ينتشر فى بعض المجتمعات الإفريقية، حيث تصبح إحدى النساء، قادرة على المستوى الاجتماعى أن تتصرف كرجل، بمثابة زوج لامرأة أخرى وأب لأبنائها القادمين، وتقوم بتفويض أحد الخدم (أو أحد الأشخاص الذين يتم استغفالهم) فى ممارسة حقها فى العلاقة الجنسية فقط دون التمتع بأى حقوق أخرى. وفى هذه الحالة بالتحديد، التى قام بوصفها علماء الأنثروبولوجيا انطلاقا من أرض الواقع فى قبائل النويير(Nuer) فى إفريقيا الشرقية أو بين سكان نيجيريا، لاتوجد ممارسة نشطة للعلاقات الجنسية المثلية (الشذوذ الجنسى).

وفيما يخص نسب الأبناء، فإن لكل مجتمع قواعد تحدد شروط هذا النسب الذى من شأنه خلق حقوق وواجبات متبادلة. وتتباين هذه القواعد وتتغير من حيث

تحديد مصدر النسب الذى يعتد به، من الأب قصرا أم من الأم، أم من الاثنين فى آن واحد، أو إذا ما كان يعتد بكل أصول النسب (نظام بنوة لا متميزة[٤] أو طبيعية[٥] مثل النظام المتبع فى فرنسا)، كما يجب إضافة احتمالين آخرين، نادرا ما يتم الإقرار بهما. وتختلف هذه القواعد كذلك وفقا لمدى شرعية علاقة الارتباط ووضعها.

وفى هذا الوضع أيضا، لا يمكن ملاحظة أى قيود تنشأ من الوضع الطبيعى، الفسيولوجى الحيوى الذى يفرض قانونا واحدا، بل على العكس من ذلك، إذ تتبدى هنا إحدى السمات الأساسية للواقع الاجتماعى: ألا وهو التعسف الظاهرى الذى تتسم به الأعراف الشرعية. ولم الظاهري؟ لأننا نلاحظ بالدراسة العملية أن هذه الأنماط المعروفة لنسب الأبناء تنتج عن العلاقات التى يمكن أن تنشأ بصورة منطقية بل ورياضية بين أى من الزوجين وأبنائهما من الجنسين، فى تركيبة كتب عنها بوفون (BUFFON) وذكرها ليفى شتراوس (Lévi-STRAUSS) فى مقدمة كتابه "تاريخ الأسرة" ("L'Histoire de la Famille") كالآتى: "يبدو أن كل ما يمكن أن يكون، يكون".[٦]

ومع ذلك، تأتى العديد من العادات الاجتماعية المعترف بها تماما، على مر التجارب التاريخية والعرقية، لتعدل من هذه القواعد المحددة: سواء فى حالات تأجير الأرحام فى روما أو الالتزام بقوانيننا التى تسمح بإيداع الأطفال لدى الأقارب، وهى ظاهرة شائعة فى منطقة الأقيانوسة (أوشانيا) (Océanie)، وبالتالى

---

(٤) (المترجمة) المقصود: نظام بنوة تكون فيه لسلالتى الأم والأب وظائف واحدة فى المجتمع.

(٥) قرابة رحم. (المترجمة)

(٦) بوفون، Histoire naturelle, générale et particulière. الخطاب الأول: "مدخل لطريقة دراسة ومعالجة التاريخ الطبيعى" ذكره كلود ليفى - شتراوس،فى مقدمة Histoire de la Famille، ص: ٩-١٣، الذى أصدره أندريه بورجيار، كريستيان كلابيش- زوبير، مارتين سيجالين، وفرانسواز زونابند، باريس، دار النشر Armand Colin، ١٩٨٦.

فإن مهمة تربية الأطفال تعهد إلى آخرين وليس إلى والديهما حتى ولو كانا مرتبطين بعلاقة الزواج القانونية.

فليس بغريب إذا أن تثير هذه النقاط -المتعلقة بطرفي الارتباط ونسب الأبناء- تساؤلات جدية في مجتمعاتنا، سوف نتطرق إليها لاحقا.

ألا توجد أنماط أسرية أخرى قادرة على البقاء غير تلك القائمة على الاتحاد الجنسى للوالدين منجبى الأبناء، والمرتبطين برباط الزوجية؟ والإجابة أننا نجد أثرا لهذه الإمكانية فى ثقافتنا ذاتها، من خلال الاعتراف بوجود بعض المجموعات التى يطلق عليها أيضا لفظ "أسرة". وإننا نعتبر أنه يندرج تحت مفهوم الأسرة، وفقا لـ ليتريه (Littré): "كل الأشخاص، سواء أكانوا أقارب أم لا، الذين يعيشون تحت سقف واحد"؛ "مجموعة الأشخاص الذين تربطهم صلات دم واحدة مثل الأب، الأم، الأبناء، الأخوة، الأعمام والأخوال، أبناء الأشقاء، أبناء العمومة وأبناء الأخوال...إلخ "الأشخاص من دم واحد الذين يعيشون تحت سقف واحد"، ويضيف معجم لاروس (Larousse) إلى هذا التعريف: "مجموع الأجيال المتعاقبة والمنحدرة من نفس الأسلاف" و"مجموع الأفراد الذين تربطهم علاقات قرابة أو مصاهرة ونسب".

إن قرابة العصب والمصاهرة (التى استبعدها ليتريه (Littré) بشكل غريب)، والإقامة المشتركة، كل تلك المجموعات من المفاهيم لتعبر عن حقائق ملموسة. ومن خلال هذه التعريفات، نلحظ وجود مفهومين محتملين للأسرة: الأسرة "كمجموعة منزلية تعيش تحت سقف واحد" والأسرة باعتبارها "مجموعة الأقارب الذين تربطهم صلات عصب ومصاهرة".

ومن الممكن ألا تكون مجموعة الأفراد التى تعيش فى بيت واحد أسرة قائمة على ارتباط زوجين؛ حيث إنها قد تجمع أبناء من زيجات مختلفة؛ ولا يتطلب ذلك بالضرورة وجود الوالدين (وهى الأسر ذات العائل الواحد كما نطلق عليها فى لغتنا

الدارجة الحالية، فى حين تدرج الحالة السابقة تحت مسمى "أسر معادة التشكيل").
ونجد أيضا فى أعرافنا أشكالا أخرى عديدة لأنماط الأسر: كأن يتواجد معا تحت سقف واحد، مجموعة من البالغين العزاب الذين تربطهم قرابة الدم، وغالبا ما يكونون، على الأخص، مجموعة من الأخوة والأخوات؛ أو مجموعة من الأسر الممتدة، وإذا كنا أغفلنا هذه النماذج إلا أنها تواجدت فى الغرب ولاتزال تتواجد فى مناطق أخرى فى العالم. كما نجد هناك أيضا تجمع العديد من الأجيال تحت سقف واحد، كما نجد عائلات متعددة من الأشقاء، أو كذلك بعض المجموعات التى ترتبط فيما بينها بعقود صريحة أو ضمنية (ومن هنا جاءت تسمية "العائلات الصامتة" التى كانت تطلق على هذه التجمعات والتى اختفت آخرها من فرنسا فى منطقة تيار(Thiers) مع بدايات القرن) وكانت تجتمع بغرض زراعة الأراضى واستغلالها، تحت قيادة رب وربة العائلة اللذين كانا غير متزوجين، وفى هذه التجمعات كانت تتم تنشئة الأبناء معا، وكان الجميع يتناولون الطعام على نفس المائدة.[٧]

وبالنظر إلى الإقامة، والتكافل الاقتصادى والقانونى، وكذلك ودونما أدنى شك الاعتبارات العاطفية، نرى أنه فى الغرب، يتم الاعتراف فى أنماط مختلفة من التجمعات، بالحق فى تكوين الأسرة بصورة شرعية، وعلى نفس نهج الطريقة القديمة، أى بالمشاركة فى نفس إناء الطعام أو مكان الاستدفاء.

إن المفهوم الثانى يصف الحقيقة المعقدة لصلة القرابة التى يعرفها كل فرد، متضمنا فى ذلك المجتمعات التى تسود فيها قواعد النسب الأحادية. وتكون صلة القرابة معروفة، سواء كانت مذكورة أو منسية، فإن هذه الأسرة تقوم على روابط الدم، ثم على علاقات مصاهرة تلازم كل فرد مولود طوال حياته. ويرتبط كل طفل

---

(٧) فرانسواز زونابند، "De la Famille. Regard ethnologique sur la parenté et la famille"، ص. ١٥-٧٥، مأخوذ من L'Histoire de la Famille، المرجع السابق، الجزء الأول.

بروابط الدم بأسلافه وبأنسبائهم. ولكن بالنسبة لكل من والديه، فإن روابط الدم بالنسبة لأحد الأزواج لا تمثل للآخر سوى قرابة مصاهرة. وتتكرر هذه الظاهرة فى كل جيل: إذ تعتبر كل أسرة زوجية جديدة نقطة تلاق لأصلين مختلفين من العائلات يتم دمجهما من خلال الأبناء فى ظل نظام صلة الدم الواحد، حيث ستسود بين هؤلاء الأبناء قاعدة النهى عن ارتكاب زنى المحارم وهو الأمر الذى لم يكن ينطبق بالطبع على آبائهم.

وعندما يكون النسل أحاديا، فإنه يقتطع فى هذا النسق الكلى شقا يحتل المرتبة الأولى من الوجهة القانونية، إن لم يكن من الناحية العاطفية، على اعتبار أنه المجال الذى تمارس فيه الحقوق والالتزامات. وإن كانت توجد بعض حالات لمجتمعات يحتل هذا الجزء السلالى من قرابة العصب كل الصدارة، لتصبح بذلك "الأسرة بمفهوم صلة الرحم" هى الأسرة التى تعيش فى بيت واحد. وليس من قبيل المصادفة إذا أن نجد مثل هذه الحالة داخل المجتمعات القائمة على النسب الأمومى، حيث يعيش كل أفراد الأسرة الذين ينحدرون من النسب نفسه معا، ملتزمين بواجبات متبادلة قائمة على المساعدة، والتعاون، والمسئوليات إزاء أبناء بناتهم، وينمو فيما بينهم جميع أنواع المشاعر المسموح بها عدا مشاعر الرغبة التى يتم التحكم فيها بصرامة. ولا يمكن ممارسة الجنس بشكل مقنن بين مجموعات الأزواج التى تعيش معا ممن قد يقتصر هذا الحق عليهم حيث إن النهى عن زنى المحارم يحول دون ذلك بين الأقارب الذين تربطهم صلة الدم. فنجد أن أزواج السيدات اللائى ينتمين للمجموعة يقومون بزيارتهن أثناء الليل، وهو النظام المعروف باسم "الزوج الزائر". ويسكن الرجال مع شقيقاتهم من الأم داخل مجموعتهم التى تربط بينها صلة الرحم، ويقومون بممارسة نشاطاتهم من إعالة الأسرة، وعمليات الإنتاج، والاستهلاك، وتربية أبناء مجموعتهم من أنجال شقيقاتهم، دون التطرق إلى الممارسات الجنسية.

ولم نعتبر أن وجود مجتمعات قائمة على النسب الأمومى ليس من قبيل المصادفة؟ إن النساء هن اللاتى يلدن الأبناء من الجنسين خلال مرحلة طويلة تشمل فترة الحمل، والرضاعة، والتربية، وتنتهى باستقلال الأبناء بأنفسهم. ولهذا الواقع الذى لا يمكن التغاضى عنه نتائج اجتماعية متنوعة. وعليه، فإن المجتمعات القائمة على النسب الأمومى تنكر أى أهمية للروابط الأبوية باستثناء دور الأب فى الممارسة الجنسية التى تؤدى لإنجاب الأبناء، وذلك على الرغم من وجود اتحادات زوجية مستقرة يقيم فيها الأزواج فى معيشة مشتركة ويغدق الآباء على أبنائهم بمحبتهم. وهناك مجتمعات أخرى كذلك لا تولى أى اهتمام لدور الأب، وهى تشكل عائلات تربطها صلات رحم من جهة الأم وتتكفل بحماية أبناء بناتها. وفى هذه الحالة، فإن وجود الأب إذا لا يكون ضروريا عندما يعوض عنه وجود الخال. وعلى الصعيد الآخر - وإن كان لا يجب خلط هذا الوضع مع مبدأ التطور الزمنى التاريخى للظواهر إذ أن الأمر يتعلق بمجموعة من الاحتمالات المطروحة والتى تظهر للوجود على اعتبار أنها أوضاع ممكنة الحدوث- نجد أمامنا مجموعة متباينة من المجتمعات منها ما يقر بحق النسب الأبوى أو الأمومى وصلة الرحم. فتارة تكون المشاركة المميزة لكل من الجنسين معترفا بها فى العملية الإنجابية، وتارة تختفى مشاركة المرأة فى هذا الأمر، ولكن فى كل من الحالتين فإن حمل المرأة ينحصر فى إطار اتحاد رباط الزوجية الذى ينتج عنه الإنجاب، حيث تنتقل المرأة بعد زواجها من وصاية أقاربها الذكور الذين تربطها بهم صلات الدم لتعيش تحت وصاية زوجها وأقاربه. ولأهمية تحكم الرجال فى مجمل العملية الإنجابية وتسلسل النسب لصالحهم، عليهم أن يقيموا مع زوجاتهم ويبقوا عليهن بجوارهم. فليس بمستغرب إذا أننا لا نجد فى النظم الاجتماعية القائمة على النسب الأبوى نظير الكيانات العائلية فى النظم القائمة على النسب الأمومى حيث تجتمع مجموعات من الأقارب بالعصب، من الأخوة والأخوات الأشقاء معا، وتكتفى الزوجات بزيارة أزواجهن دون الإقامة معهم فى حين تظل حقوق نسب الأبناء بين يد الأزواج. إن

عدم توافق هذا النظام العائلى قد يكون كبيرا، وإن كان ذلك لا يمثل السبب الوحيد لغيابه، إذا ما أردنا أن نأخذ بعين الاعتبار أن عدم الانسجام فى المجتمعات التى تعتمد على نظام النسب الأمومى يحدث عندما يقترن أساس الارتباط فى العائلة المبنية على الزوجية بقاعدة أن تقيم الزوجة مع زوجها. ويبدو أننا نواجه مسألة معقدة غاية فى الصعوبة على نحو خاص، تجمع ما بين أحقية إقرار النسب إلى الأب، وبين أنظمة تصورية ترفع من شأن دور العنصر الذكورى فى العملية الإنجابية، وبين الحصر والتحكم فى عملية تخصيب وحمل الأنثى فى نطاق اختلاف التكافؤ بين الجنسين الذى هو أساس الهيمنة الذكورية.

وفى أكثر النماذج المعروفة للعائلات القائمة على النسب الأمومى والتى تكون مجموعة بيتية واحدة يعيش أفرادها تحت سقف واحد (مثل: سينوفو، نافارا، نايار...) (Sénufo nafara, Nayar...)، نجد أن علاقة الزواج موجودة، وإن لم يستوجب الارتباط أن يقيم الزوجان معا فى مكان مشترك، أو الاضطلاع بمجمل واجبات الرعاية التى تقع على عاتق الزوج - الأب فى الأنظمة الزوجية الأخرى.

وهناك حالة لجماعة أصبحت، مؤخرا، مثارا للمناقشات على صفحات الجرائد وفى أدب الأنثروبولوجيا المتخصصة فى دراسة القرابة، وهى تخص جماعة عرقية فى الصين يطلق عليها "نا" "Na" أو "موسو" "Moso" والتى وصفها أحد الكتاب الناطقين بالفرنسية بأنها "مجتمع بلا أب ولازوج".[٨] وقد يتعلق الأمر، بلاشك، بإحدى الأنظمة القائمة على النسب الأمومى حيث يعيش الأقرباء ممن تربطهم صلات الدم من جهة الأم، سويا فى بيت واحد. ولكن، وفقا للكاتب، فإن هذه الجماعة التى تمارس الجنس فى زيارات خاطفة بين العشاق قد لاتعرف علاقة الزواج العائلى أو الأبوة. وينبغى التوضيح أن بعض علماء علم (الإثنولوجيا)

(٨) كاى هويا، مجتمع بلا أب ولا زوج. جماعة النا بالصين، باريس، بوف، ١٩٩٧.

.Cai Hua. Une société sans père ni mari. Les Na de Chine. Paris. PUF. 1997

الآخرين[٩] ينكرون حقيقة هذا التوصيف؛ موضحين أن هناك مصطلح (أدا) المستخدم فى لغة هذه الجماعة للتعبير عن الأب، وأن نسبة الأبوة المنسوبة إلى أفراد بعينهم تصل إلى ٨١%، وأن نسبة ٦٠% من العلاقات الجنسية الليلية التى تتم بالتراضى بين الشباب، تتحول إلى علاقات مستقرة، وفى مسكن واحد، حتى ولو كان أساس العلاقات الأسرية الموجودة بينهم معتمدا على النسب الأمومى. ولكن، فى كل من الحالتين، يحرم زنى المحارم تماما؛ فإن من يمارسون الجنس وإنجاب الأولاد يكونون، بالضرورة، من خارج الجماعة.

وقد شكلت هذه الحالة الدراسية مشكلة، ليس فقط لأنها تشكل نمطا نادرا غير مألوف للأسرة، ولكن بالأكثر لأنها قد تبدو وكأنها تدحض نظرية ليفي- شتراوس (Lévi-STRAUSS) الخاصة بالتبادل والتى تمثل الأساس الذى ترتكز عليه التحليلات الأنثروبولوجية عن الأسرة.

ولكن ما هذه النظرية؟ يؤكد ليفي- شتراوس (Lévi-STRAUSS) على أنه من الممكن تحليل مفهومى القرابة والأسرة وفقا لمبدأين يطرحان غالبا وكأنهما مطلقان: أحدهما يضع فى المقام الأول ما نسميه بالسلسلة، أى تسلسل النسب وتعاقب الأجيال التى تربطها صلات الدم، بينما يضع الآخر فى المقام الأول تركيب النسيج العائلى، أى العلاقات الضرورية التى ترسيها المصاهرة بين تلك السلاسل من الأفراد التى تربطهم صلات الدم. وتؤكد نظرية ليفي- شتراوس (Lévi-STRAUSS) على أن علاقة المصاهرة هى أساس عملية تكوين المجتمع

---

(٩) Chuan-Kang Shih. "Tsese and its anthropological significance. Issues around the visiting sexual 9 system among the Moso". L'Homme 154-155, 2000: 697-712. numéro spécial: Question de parenté.

شوان-كانج شيه، "Tsese and its anthropological significance. Issues around the visiting sexual system among the Moso"

الإنسان، ١٥٤-١٥٥، ٢٠٠٠: ٦٩٧-٧١٢، عدد خاص، مسألة القرابة.

البشرى، والتى بدونها لربما وجدت الجماعات البشرية المبنية على الأساس العائلى البيولوجى فى نفسها القدرة على الإنجاب وعلى إشباع حاجتها الجنسية وإن ظلت منغلقة على ذاتها، ووقعت "فريسة للجهل والخوف والكراهية". "وبمقاومته للميول الانفصالية للأقارب الذين تربطهم صلات الدم، فإن النهى عن زنى المحارم قد نجح فى خلق شبكة من علاقات المصاهرة التى من شأنها وضع الهيكل للمجتمعات، وبدونها ما كانت المجتمعات لتبقى".[١٠]

فى مجتمعات صغيرة كهذه، فإن المصادفات الديموغرافية ومخاطر الحياة قد تؤدى إلى عدم التكافؤ دائما فى العدد بين الشركاء من الجنسين لضمان البقاء على الحياة، وبالتالى، يجب اتخاذهم من أماكن أخرى سواء عن طريق الحيلة أو العنف. وهكذا ظهر الخيار الذى طرحه تيلور(TYLOR)،[١١] فى القرن الماضى: فإما القتل على يد من هم خارج الجماعة أو التزاوج معهم. إن مبدأ النهى عن زنى المحارم هو نتيجة لهذا الاعتقاد حيث يكبت الرجال رغباتهم فى الاستحواذ وممارسة الجنس مع بناتهم وأخواتهم ويستبدلوهم ببنات وأخوات رجال من جماعات أخرى ويتخذونهم زوجات لهم. ومن تبعات القيمة الإيجابية للنهى عن زنى المحارم يتولد التضامن بين الجماعات وذلك عن طريق تبادل القدرات الإنجابية بين المجموعات المختلفة والتى تستتبعها التبادلات الاجتماعية. وينتج عن ذلك أن التبادل الاجتماعى والزواج من خارج الجماعة ينشآن عن مبدأ التحريم. وبغية تأكيد هذه المصاهرة بين الجماعات التى تربطها صلات الدم، يستوجب وجود عقد: وهو الزواج. ولجعل هذا الاتحاد القائم بين فردين، كذلك، ارتباطا نهائيا فإن توزيع المهام التى تقع على عاتق كل من الجنسين – وهو الذى لا نرى له أيضا أساسا من الطبيعة – يجعلهما معتمدين بعضهما على بعض.

---

(١٠) كلود ليفى شتراوس، من كتاب le Regard éloigné، ص. ٨٤.

(١١) إ.إ. تيلور، « On a method of investigating the development of institutions »، Journal of the Royal Anthropological institute، ١٨، ١٨٨٨: ٢٤٥ – ٢٧٢، ص ٢٦٧.

فى إطار هذا السيناريو الغريب والمركب، ينشأ المجتمع ومعه الصيغ التعاقدية التى تربط بين المجموعات الأسرية التى تجمع بين كل منها قرابة العصب الواحد، ويتم ذلك عن طريق إيجاد أشكال جديدة من العائلة تختلف اختلافا جذريا عن النظام السابق الذى ربما نعتقد أنه لم يكن يشكل فعلا نظاما اجتماعيا بما أنه كان قائما على الاكتفاء الذاتى والخوف والعدوان ولم يكن يعرف الغيرية. وليس من الضرورى هنا أن نتصور وجود فكر يعلى من قيمة الإرادة ويتسم بالابتكار، بل يكفى فى الواقع "أن يحرم أمرا واحدا فقط لكى ينطلق، حتى خارج نطاق مسألتى الإرادة والإدراك، نظام تبادل عام".

وبذلك أصبحت الأنساب عن طريق الزواج والعائلة والمجتمع تعتمد كلها على بعضها البعض.

ومن خلال مثال الـ"نا" "Na" التى تقدم كمجتمعات بلا أب أو زوج، نستنتج أن حظر ارتكاب المحارم، الذى كانوا يمارسونه على نطاق واسع، لم يؤد إلى إبراز ضرورة اتباع نظام الزواج. كما يمكن أن نستنتج أيضا أن المجتمع الهادئ والمستقر يمكن أن يوجد بدون هذه الهياكل.

إن التشكيك فى صحة المعطيات المتعلقة بخصائص الشعوب يقلل من أهمية هذا الانتقاد المحتمل لنموذج ليفى شتراوس. ويضاف إلى ذلك نقطتان على قدر من الأهمية: إن العشاق الوالدين يصنفان خارج المجموعة مما يؤدى إلى حدوث تبادل اللقاح من جهة، أو الاكتفاء من جهة أخرى - وهذا هو الأهم - بفرض حظر لكى ينطلق نظام التبادل المعمم حتى لو لم يتم ذلك بصورة رشيدة وفى إطار قواعد المصاهرة.

وفى إطار عام حيث تتحقق فعليا كافة الأشكال الممكنة والواردة فى توقيت ما، فان هذا النموذج للعائلة التى تنتمى لأب واحد والتى تحظر التعايش مع

أزواج/آباء يمثل الشكل الأكثر تطرفا من بين كافة الأشكال التى يمكن رصدها فى نظام نسب الأم.

ومن هذا المنطلق، فان نظام النسب إلى الأم يبدو فى الجهة المقابلة مقارنة بالأشكال المعاصرة الناتجة عن نظام أقرباء الرحم وكذلك مع أشكال نظام نسب الأب الأكثر غلوا.

وكتب ليفى شتراوس: "لم يعد من قبيل المفاجأة ألا يمنح الزوج، أى الذى يتخذ المرأة زوجة له، مكانة مميزة فى النظام تماما مثلما لا تعطى هذه المكانة للخال، أى للمانح".

وفى إطار مستقبلى، تبقى هذه النظرية صالحة مع تحفظ وحيد تقريبا غالبا ما ينظر إليه خطأ على أنه نقطة الضعف التى تتعثر أمامها النظرية، ألا وهو فى الواقع المتعلق بمسألة الرجال الذين يتبادلون النساء فيما بينهم.

وكثيرا ما أوضح ليفى شتراوس تلك النقطة حيث بين أن هذا العرض يتناسب مع الحقيقة التى رصدت فى غالبية المجتمعات من جهة وأنه من منظور أكثر تجردا، فإن وضع هذا العرض فى صورة معكوسة لا يغير شيئا من أشكال المصاهرة التى تصنف فى إطار التبادل المعمم والموجه أو التبادل المحدود من جهة أخرى.

ورغم ذلك، فإنه لكى يتم مبادلة الشقيقات والبنات بواسطة أشقائهن ووالدهن، يجب أن يكون هناك أصلا نوع من التكافؤ التباينى بين الجنسين.

ولفهم تلك النقطة، يجب أن نتحول إلى النظريات المحلية التى تقدم أنظمة تعرض للتكاثر ولتنشئة الطفل. وهى تمثل بصورة أساسية مصادرة فكرية لخصوبة المرأة قبل أن تكون مصادرة اجتماعية عبر حظر ارتكاب المحارم وإقامة تبادل بين الجماعات. وما يتم تبادله فعليا هو ما ينتج عن قدرة النساء على إنجاب أطفال

من الجنسين، فتلك النقطة تعد أقوى علامة على القابلية الاجتماعية بما أنها تعنى إمكانية التوليد والاستمرارية.

ولنتناول من منظور مختلف القضية الأساسية المرتبطة ضمنا بتعريف الأسرة. والقضية هنا لا تتعلق بمعرفة الأشكال التى توجد فى إطارها الأسرة أو كيف جاءت للوجود بقدر ما هى تتعلق أكثر بمعرفة لماذا هى موجودة بهذه الأشكال التى ترغم على صياغة شكل اجتماعى عبر تبادل الفرد، خاصة أنه لا الرغبة الجنسية ولا غريزة التكاثر أو غريزة الأمومة أو العلاقات العاطفية بين الزوج والزوجة وبين الأب والأطفال ولا حتى كل هذه العناصر مجتمعة تفسر وجود الأسرة ككيان مستمر عبر الزمن.

ومع ذلك، فإذا كانت الأسرة لا تعد نتاجا منطقيا للضرورات الطبيعية، فإنها تستند إلى معطيات عضوية لا يمكن تجاهلها وعلى مجموعة مركبة من الاحتياجات والعواطف لا يشاطر الإنسان الحيوان إلا فى بعض منها فقط.

والمعطيات العضوية معروفة جيدا فهى تتمثل فى جنسين تكون العلاقة بينهما ضرورية من أجل التكاثر ومن أجل رغبة كل واحد منهما فى الآخر، وهو ما يتولد عنه أصول متعاقبة ينتج عنها بالتبعية تولد مشاعر من الألفة تكون أقوى بين من يعيشون معا مقارنة بمن هم ليسوا جزءا من سلسلة الإنجاب، وتشكل هذه الأصول قرابة العصب الواحد. وإن كانت فى النهاية النساء هى التى تلد إذا ما أصبح للرجال أبناء.

وانطلاقا من هذه المعطيات، يمكن تصور وجود عالم مكون من وحدات سكنية على الأرض تأسست بناء على نسب الرحم وتغذيها مشاعر الألفة الأسرية وضرورة التضامن. وكما أسلفنا، فان عملية تمييز داخلية تقوم على أساس تفضيل الجنس وتتزامن معها عمليات استبعاد وحظر، تكفى لإطلاق عملية تبادل بين الأصول داخل المجموعة الواحدة أو حول محيطها عندما يزداد حجمها اتساعا

بصورة لافتة. غير أن الجديد الذى تأتى به نظرية ليفى شتراوس هو التأكد من حقيقة أن هذه العمليات الأولية التى تتم داخل وحدات يجمع بينها العصب الواحد ليست كافية فى حد ذاتها لتوفير الاستقرار والسلام والتماسك إذا لم تكن مقرونة فى الوقت نفسه بعلاقات تربطها مع مجموعات العصب الواحد الأخرى.

والعامل العضوى حاضر بقوة فى هذا المقام، غير أنه لا يلعب دورا مؤثرا إلا من خلال منظور القانون الاجتماعى والرمزى، خاصة أنه يجب أن يؤخذ فى الحسبان القاعدة العريضة من الاحتياجات والمشاعر التى تسعى الأعراف الاجتماعية إلى تقنينها وتتمثل في: تلبية الاحتياجات الأولية للشخص ولأولاده من صلبه ولأقربائه وتلبية احتياجاته الجنسية والتى تم تحديدها أصلا داخل مجموعة أقرباء العصب الواحد عن طريق سن مزايا ومحرمات، بجانب ضرورة الوثوق بالقريب والامتثال للجماعة وأن يقبل من جانبها وأن يحظى بالحماية ويتولى بنفسه الحماية . وهناك احتياجات أخرى تبتعد أكثر عن تلك التى يمكن أن يتشارك فيها الإنسان والحيوان. وكل واحدة من هذه الاحتياجات لها بالطبع انعكاساتها الإيجابية داخل المجموعة الواحدة كما أن لها فى المقابل تداعيات سلبية ليس فقط بالنسبة للمجموعات الأخرى الخارجية وإنما داخل المجموعة نفسها.

وإذا كانت هناك قاعدة واحدة ضمنية أو صريحة يمكن أن تحكم الصراعات بين مختلف الاحتياجات والمشاعر المرتبطة بها داخل مجموعة أقرباء العصب الواحد، فإنه فقط عن طريق تجاوز وتوسيع نطاق هذه القواعد بحيث تمتد إلى من تتم مصاهرتهم أولا ثم إلى أشكال أخرى من المحالفة، ينشأ مجتمع يكون قابلا للاستمرارية بفضل ما يتبلور من شكل جديد للوحدات الأسرية التى تؤسس بناء على إطار تعاقدى بين المجموعات الأجنبية.

وبذلك تبدو المؤسسة الأسرية من المعطيات ذات الصفة العالمية تماما مثل حظر ارتكاب المحارم. فهى تصيغ استنادا إلى معطيات طبيعية – بالرغم من أن

أشكالها لا تمليها الطبيعة - مجموعة متغيرة الشكل تضم فى ثناياها كافة الأشـــكال التى يمكن لبشر أن يتصورها فى وقت من الأوقات.

وهذه المجموعة متعددة الأشكال تتحقق من خلال الإدارة المعقـــدة لجوانـــب متعددة من الحقائق: فهناك فئات ممثلة ذهنيا على أساس الذكور والإنـــاث، وهـــى تمثيلات على أساس الجسد والتكاثر وآثار تترتب على التناسل وما ينتج عنه مـــن قرابة العصب الواحد والنسب القانونى. كما أن هناك الحاجة لوجود قواعد من أجل التطابق مع أقرباء العصب الآخرين ولأن توضع من خلال المصاهرة والخـــروج من المجموعة قواعد التضامن وعمليات التبادل بكافة الأشكال مع آخـــرين غيـــر أقرباء العصب. وهذا كله يعنى فى الواقع حدوث عملية إعادة صـــياغة أو تشـــكيل مستمرة تجعل من الزواج عملية مصاهرة بين مجموعات العصب الواحـــد التـــى يتعدل بالتالى محيطها وامتدادها ليس فقط مع مولد كل طفل ينـــتج عـــن الـــزواج التعاقدى بين والديه وإنما أيضا مع المبادئ والأوضاع المتعلقة بالـــذكور والإنـــاث وبمن هو مطابق للمجموعة ومن هو مختلف عنها والذى ينبغى العمل على التأليف بينهما، فيكون من الملائم دوما المزج بين الأنا وبين الآخر من أجل توليد الذريـــة. وبذلك فان العائلة تبقى دوما، أيا كان شكلها، ذلك المكان الصغير الذى لا غنى عنه من أجل ضبط الرغبة والتعرف على العواطف البشرية وإدارة تلك العواطف التـــى تنشأ نتيجة للاحتياجات والمؤثرات النفسية الأولية والتى يحســـن دومـــا توجيههـــا الوجهة الصحيحة. إنها مقر القانون الاجتماعى والقانون الرمزى. وإذا كـــان مـــن الممكن إشباع الرغبة الجنسية بدون حياة مشتركة وبـــدون عواطـــف وإذا كانـــت احتياجات الحياة الأساسية يمكن تلبيتها فرديا أو فى إطار تجمعات غير دائمة، فإن الأسرة تقدم ما هو أبعد من العلاقة الجنسية الضرورية وما هـــو خـــارج نطـــاق ضغوط الوقائع الطبيعية. فهى تجسد تركيبة طوعية من الملامح الخاصة فى إطار شكل من الاتحاد متعارف عليه ويكون المسكن المشترك هو الشكل الأكثر تجســـيدا

لها، كما أن العشرة التى تنشأ فى إطارها تترتب عليها التزامات قد يكون من بينها أحيانا الاقتصار على زوج أو زوجة واحدة والوفاء ولكن من المؤكد أنه يترتب عليها طول مدة الزواج، سواء كان ذلك فى ظل وجود أطفال أم لا. كافة أشكال العائلة إذن تتسم بطابع متحضر قوى بحيث إنها لا تقوم فقط بتكوين المجتمع بل إنها أيضا تشكل الكائن الاجتماعى.

وربما ترجع هذه الخصوصية الإنسانية – كما يقول باتريك تور الذى كان أفضل من أوضح هذه الفكرة – إلى أن عملية الانتخاب الطبيعى، من منطلق أنها تهدف إلى ضمان بقاء أفضل للنوع، انتقت لتحقيق هذه الغاية التحضر الذى اتجه بدوره فى مسار يتعارض فى حد ذاته مع الاصطفاء الطبيعى، بما أن التحضر تطلب من خلال بوابتى الأخلاق والمؤسسات استبعاد السلوكيات القابلة للاستبعاد وتطوير الغرائز الاجتماعية وأشكال العائلة فى المقام الأول، ثم العمل على الإعلاء من القيمة الأخلاقية لمساعدة الفقراء والمعدمين.

ولكن كيف تندرج فى إطار هذا التحليل التغيرات المعاصرة؟، وما هى هذه التغيرات أصلا؟.

البعض يتحدث عن حقائق موضوعية تتعلق بالجانب العضوى، وأبرزها – حتى لو لم يكن تأثيرها يمكن ملاحظته على الفور – يتمثل فى إطالة مدة العمر. فقد أصبح الآن ممكنا أن تعيش خمسة أجيال معا فى فترة زمنية واحدة بينما حتى الماضى القريب لم يكن ممكنا لأكثر من ثلاثة أجيال أن تعيش معا فى فترة واحدة.

وبدا مرجحا أن هذه الحقيقة مقترنة بعوامل أخرى توشك أن يكون لها تأثير سلبى على استقرار الأزواج.

وبطريقة أكثر صراحة، فإن ظهور العديد من التقنيات المرتبطة بالإنجاب لا يمكن ألا تكون بلا تأثير على المؤسسة الأسرية. ومن المؤكد أن الإنجاب بوسائل

طبية مساعدة لا يمتد سوى إلى فئة قليلة العدد من البشر. وفى المقابل، فإن منع الحمل بوسائل اصطناعية بجانب طول مدة العمر يعدان من بين أبرز ملامح القرن العشرين. وفى إطار ثقافاتنا الغربية، أصبح استخدام وسائل منع الحمل جزءا لا يتجزأ من حياة النساء. وهذا الإقبال الحماسى والسريع على وسائل منع الحمل (ثلاثة عقود) يرجع إلى أن تلك الوسيلة تتيح للنساء أن يأخذن قرارهن بأنفسهن فيما يتعلق بشؤونهن. وليس بالضرورة أن تقرر النساء إنجاب عدد أقل من الأطفال لأنه تبقى لديهن دوما الرغبة فى الإنجاب مثلما كان الحال فى الماضى، ولكنهن قد يقررن إنجاب الأطفال فى وقت لاحق لكى تتمكن من تخصيص فترات زمنية، تماما مثل الرجال، لتحقيق الذات على المستوى الشخصى، وهو الذى يتأتى مثلا عن طريق ممارسة مهنة ما. غير أن النقطة المهمة تكمن فى أن حرية القرار التى تكتسبها النساء من خلال وسائل منع الحمل تكون أيضا بمثابة الرافعة التى تتيح لهن تحقيق المساواة مع الرجل والخروج من دائرة سيطرته. وإذا كنا قلنا فى السابق أن خصوبة المرأة هى التى تم الاستيلاء عليها وتوزيعها بين الرجال، فإن الانعطافات فى العلاقة بين الذكر والأنثى التى ظهرت لاحقا ستتغير بالضرورة وبصورة ملحوظة العلاقات داخل المجموعة الأسرية أيا كانت.

ومن الصعب الادعاء بأن تلك النقطتين (إطالة العمر وتقنيات الإنجاب) بجانب المطالبة بالحرية الفردية يقفن وراء النفور من المؤسسة الشرعية للزواج. غير أن هذا التغير فى النظرة تجاه الزواج الشرعى يظل ملمحا اجتماعيا مؤكدا ما نطلق عليه العائلات المعاد تشكيلها والتى تقدم كأمر جديد. وفى المقابل، ينبغى الإشارة إلى أن العائلات المعاد تشكيلها فى الوقت المعاصر تعمل على أن تبرز أكثر الملامح الخاصة للعائلات التى تشهد زواجا جديدا للأرامل فى الأزمنة السابقة، كما أنها تقر، بطريقة أكثر ذكاء لكنها واضحة، ضمن الفضاء الاجتماعى تقليدا يكون فى مصلحة الزوجين ويشبه تعدد الأزواج، ولا يحكمه إطار متناغم ولكنه يقبل التكرار. لا يوجد إذن فى كل ما سبق شىء جديد.

وبالإضافة إلى هذه الحقائق العضوية والملاحظات الاجتماعيـة المباشـرة، حقيقة أن الخروج من إطار الزواج يقترن ليس فقط بالعائلات المعاد تشكيلها ولكنه يقترن أيضا وبصورة خاصة بالعائلات ذات ولى الأمر أو العائل الواحد، وقد يكون ذلك إشارة ضمنية إلى المجموعات الأسرية التى تكون النساء فقط هـى المسـئولة عنها والتى تحدثت عنها صحيفة "لوموند" بتاريخ الأول من أبريل، فكتبت أنه يـتم وصم تلك النساء بالعار بطريقة ظالمة، وهو ما يعد دليلا على أن نظام العائلة التى تكون نواتها الزواج موجودا بقوة، غير أنه فى ظل غياب النسب عن طريـق الأم، قد يكون من الخطأ أن نشهد عودة إلى مجموعات العصب الواحد عن طريق الرحم وليس عن طريق الأب.

إلى جانب هذه الحقائق، يوجد المطلب المزدوج المتمثل فى شرعية الأزواج مثليى الجنس لتولى أمر العائلة. وقد منح ميثاق "باكس" الشرعية للمطلـب الأول. ولا يعد ذلك تقدما كما يقال، لأن ذلك سيتطلب تسجيل حالات الزواج بـين مثليـى الجنس على سلسلة تطورية من حضارة تتعارض مع آلية ملاحظة السلالات التـى تضع على قدم المساواة كافة الأشكال الاجتماعية. إن ذلك ببسـاطة يعـد عمليـة تحديث معاصرة لأمر كان خفيا إلى عصرنا. وبجانب الأمثلة ذات الطابع المؤسسى لحالات الارتباط بين النساء بدون جنسانية، لا نعرف أطرا شرعية للارتباط بـين الرجال ويرافقها تشكيل عائلات، وإنما نشهد ممارسـات معينـة وبـالأخص فـى المجتمعات الهندية حيث يمكن للرجل أن يلعب دور امرأة بجوار رجل آخر. وقلب الأوضاع هنا مثالى: فمن ناحية (حالات ارتباط بين نساء) فهو إطار شرعى ولكن بدون جنسانية، ومن ناحية أخرى هناك ممارسة بسيطة تستند إلى النشاط الجنسى. وهذا التناقض الذى يظهر من خلال قلب الأوضـاع مـرده المصـير المختلـف المخصص لكل من الجنسين ضمن عملية الإنجاب: فالنساء الأزواج يمكن لهـن أن يتمكن من الولادة بواسطة رجل يوظف لتلك المهمة لفترة محددة ولا يقيم مع النساء

الأزواج المثليين. أما الرجال الزوجين فعليهما أن يكلفا أحد بتلك المهمة أو بواسطة امرأة كطرف ثالث.

غير أن الأمر لا يخلو فى الحقيقة من تخيل لأوهام فى أدبياتنا حيث نجد الصور التى تظهر رجلا حاملا أو رجلا يقوم بالإرضاع.

وإذا كان التخيل موجودا، وإذا أخذنا فى الاعتبار ذلك القانون الذى يقضى بأن كل ما يتم التفكير فيه كأمر ممكن ينتهى به المطاف لأن يصبح بالفعل ممكنا، فإنه سيكون طبيعيا أن تكتفى "باكس" الميثاق المدنى للتضامن "PACS"بإعطاء الإطار لهذا الممكن خاصة أن التواصل التاريخى للعديد من العوامل يسمح بذلك.

إن الأسرة أساسها اجتماعى وليست قائمة على أساس عضوى، وإذا كانت الأمانة تقتضى بأن نضيف أنه إلى يومنا هذا قد صمم وقنن النظام الأسرى على أساس جنسين مختلفين يتكاملان ويترابطان، فإنه لا يمكننا فى الوقت نفسه القول بأنه توجد موانع على أسس أنثروبولوجية قد بقيت على حالها. وهذا يعنى أن الأمر يتعلق فعلا بشىء من التجديد تم عن طريق تحديث إطار تخيلى كان حتى وقتنا الحالى محروما من شكله المؤسسى الكامل. إلا أنه من المهم أن نحدد المخاطر. فحتى لا يتهم مشروع القانون بأنه يقر نوعا من "الزواج الرخيص القيمة" بالرغم من الشعور العام الذى كان يعتبره شكلا ثانيا للارتباط يمكن الخروج منه بسهولة أكثر من الإطار الأول، وإن كان يتضمن أيضا مشاعر التضامن والحقوق والواجبات – فقد كانت هناك العديد والعديد من النصوص والمسودات السابقة على النص الذى تم التصويت عليه، التى كانت تقضى بتطبيق حالات الارتباط بين الأشقاء وبين الشقيقات أو بين الأشقاء والشقيقات، كما كانت تقضى تلك النصوص، من منطلق الرغبة فى إقصاء فكرة الزواج عن مشروع القانون، بإمكانية إبرام ارتباط بين أكثر من اثنين.

غير أنه إذا كان من الممكن أن نتوقع، لأن هناك عدة عوامل تدفع إلى ذلك، تحديث أمر ممكن كان أصلا موجودا فى نطاق الخيال البشرى، فإن الأمر سيختلف تماما إذا كان يتعلق بزعزعة نظامنا الاجتماعى فى أصوله وبداياتــه. ففــى حــال أقرت مثل هذه النصوص، لربما أصبح ممكنا التفكير فــى مخيلــة الــرأى العــام بارتكاب المحارم بين أقرباء العصب الواحد وبالتالى الجمع بين أكثر مــن زوج أو زوجة، وهو ما سيؤدى من جهة إلى تدمير أساس العلاقة الاجتماعية، ومن جهــة أخرى إلى التراجع فعليا عن مبادئ المساواة بين الجنسين والتى تبقــى فــى هــذا الإطار على الأقل لا غنى عنها لمجتمعنا.

أما تولى زوجين مثليى الجنس أمر الأطفال، فهو مطلب مــن نــوع آخــر تعرض للعديد من الانتقادات، خصوصا على الصعيد الرمــزى نظــرا للصــعوبة المفترضة بالنسبة للأطفال أن ينشئوا أنفسهم دون أن يتمكنوا مــن الرجــوع إلــى الجنس الآخر الغير موجود مع زوجين من مثليى الجنس. كما أنــه مــع زوجــين مختلفى الجنس يمكن توزيع العلاقة مع الأطفال ما بين الحنان والحزم وفقا لجــنس الأبوين على أساس أن كل جنس (وتجدر الإشارة إلى أن تلك مقولة خاطئة) يعتبــر مؤهلا "من الناحية الطبيعية" على أن يتميز أكثر بأحد هاتين الصــفتين، غيــر أن الأمر ليس بتلك البساطة، فهذه المشاعر تتوقف بدرجة كبيرة على الخيارات وعلى ما تفرزه الثقافات من تكليفات لكل جنس. وبالنسبة لليفى شــتراوس، فــإن قطبــى الحنان والحزم يمكن توزيعهما على رجال وفقا لأوضاعهم داخل الأسرة سواء كان أحدهما أب والآخر خال، كما أن مدلول ومضمون تلك الصفتين يمكــن أن يتغيــر بحسب تصنيف الأنظمة وفقا لنظام النسب التابع للأب أو للأم، ففى حالــة النســب للأب، تكون السلطة للأب والحنان الواقى من جانب الخال فى حين أنه فــى حالــة نظام النسب إلى الأم، يكون الحزم من نصيب الخال والحنان الواقى من قبل الأب.

السؤال إذن لا يتعلق بأدوار كل جنس وبالتكوين النفسى للطفل بقدر ما هــو مرتبط بالقبول الاجتماعى وبتحديد إطار شرعى (كيف يمكن أن يكون الأبوان مــن

جنس واحد) وكل تلك الأمور تعتمد بالطبع على الإرادة الشعبية وعلى القرار السياسى.

إن مؤسسة العائلة لا تعتمد على أسس طبيعية (الرغبة الجنسية - غريزة الأمومة - متطلبات تربية الأطفال - مشاعر الحب والارتباط) كما أنها ليست مرتبطة بالقواعد التى تسهم فى إعطائها شكلها الخاص والتى تنظم عملية الانتساب والمصاهرة، وإنما هى تقدم إطارا يتسم بالاستقلالية وبالاستمرارية وكذلك بتناغم كبير من حيث وظيفة كل عضو بها. ويبقى أن كافة الاحتمالات أو معظمها عندما تتطابق مع مواقف تم التفكير فيها مسبقا أو تخيلها أو تم حتى تصورها فإنها تكون فى حكم المتحققة أو فى طريقها لذلك. غير أنه من الممكن مستقبلا أن تكون هناك احتمالات أخرى لم يتخيلها الإنسان، وبالتالى لم يتعامل معها بعد لأن الملاحظات والمتابعات التى تمكن من إجرائها لم تكن تسمح له بذلك.

حول أزمة الحياة الزوجية(١٢)

بقلم فرانسوا دى سانجلى

François DE SINGLY

ترجمة: د. جيهان حسن عبد النبى

مراجعة: د. سلوى لطفى

شهدت الأسرة منذ منتصف الستينيات العديد من التحولات نذكر منها على سبيل المثال: تطور المعاشرة غير الشرعية بين الرجل والمرأة، وخروج المرأة بوجه عام وربة المنزل بوجه خاص للكسب والعمل، زيادة حالات الانفصال وحالات الطلاق بالإضافة إلى ظهور أنماط جديدة للحياة الخاصة (كالأسر ذات العائل الوحيد أو أسر الزواج الثانى). إن هذه التغيرات ليست متساوية فيما بينها إلا أن ظاهرة واحدة تطرح تساؤلات ألا وهى الطلاق. فعلى الرغم من التأييد القوى للرأى العام بشأن تبسيط إجراءات الطلاق بواسطة ما يسمى "بالطلاق المدنى" الذى قد تتشابه إجراءاته إلى حد كبير وإجراءات عقود الزواج، فإن الطلاق يعد فى الوقت ذاته ظاهرة مثيرة للقلق لما له من تداعيات قد تنعكس على الأبناء ولكونه يمثل أحد "المخاطر الاجتماعية" التى أوردها أولريخ بـك Ulrich Beck (١٩٩٢، ١٩٩٥). إن الحب فى العلاقات الزوجية أو العلاقات غير الشرعية لا يمثل أية ضمانات لاستمرار هذه العلاقة بل على العكس تماما: فالحب طائر حر يمكنه الطيران بعيدا بعد استكانته بجوار شخصين محظوظين، يترعرع الحب فى ظل المناخ الحر، فهو يحمل بين طياته بذور الانفصال، وما من إطار يمكنه احتواءه، فما الحب إلا مغامرة. ونحن جميعا نعلم أن دوام العلاقة الزوجية اليوم بين اثنين مدى الحياة غير مضمون. فمما لا جدال فيه أن الحياة الزوجية حياة غير مستقرة.

---

(١٢)نص المحاضرة رقم ١٣١ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٠ مايو ٢٠٠٠.

إن أكثر أسباب عدم استقرار الحياة الزوجية شيوعا هو الإفـراط والمبالغـة فيما ينتظره الشريك من الطرف الآخر وهو مـا يطلـق عليـه تضـخم الآمـال (ل.روسيل L.Roussel ١٩٨٩). فالرجل يتمنى امرأة تجمـع بـين دور العشـيقة ودور الزوجة الصالحة والأم الحنون.. امرأة تستطيع أيضا التوفيق بـين حياتهـا العملية وحياتها الشخصية. وكذلك الأمر بالنسبة للمرأة، فأحلامها لا تختلـف عـن أحلام الرجل. إن الجمع بين كل هذه الأدوار فى وقت واحد ليس بالأمر الهين، لذا – وفى ضوء هذا التفسير لظاهرة الطلاق – قد تكمن عملية الإصلاح المأمول فـى الحد من متطلبات كل من الزوجين ولكن دون تحديد أى من هذه المتطلبات سـوف يتم التنازل عنه. فمن خلال واقع الحياة الزوجية، لم يسـبق أن أبـدى أحـد مـن الزوجين أية رغبة فى تقليص ما ينتظره من الشريك الآخر. فكلا الطرفين لا يريد التنازل عن شيء مما يصبو إليه بل أن كليهما يفضل الانفصال أملا فى إمكانية بدء حياة جديدة. وبما أن المجتمع ليس بإمكانه اقتراح أية حلول – ولاسيما أن فـرض أى نموذج أخلاقى للحياة الخاصة يعد أمرا مستحيلا – وبما أن الأفراد يعتبرون أن الدولة ليس من شأنها تمييز شكل خاص للحياة الزوجية، فالمجتمع – استنادا إلى ما سبق – يأخذ على عاتقه مهمة التنظيم، وهو ما تم بالفعل فى الثمانينيات بعد إقـرار حق الطلاق باتفاق الطرفين مع إلزامهما باستمرار العلاقة الأسرية بينهما. فالطلاق يتم إذن مقابل ضرورة قبول الشريكين فكرة الفصل بين العلاقة الزوجية التى يمكن فسخها والعلاقة الأسرية التى لا تقبل الانفصام.

نماذج مثالية لحياة زوجية مستقرة

ازدواجية الحياة:

من مكاسب فكرة الفصل بين العلاقة الزوجيـة والعلاقـة الأسـرية إتاحـة البالغين المتمتعين بالحرية إمكانية فض العلاقة بينهما، هذا إلـى جانـب اسـتفادة

الأطفال منها فى بعض الأحيان عندما يكون هذا الانفصال أكثر ملاءمة لظـــروفهم المعيشية.غير أن كفة البالغين غالبا ما تكون الأرجح. فكيف يتم إعادة التـــوازن؟، حاولت بعض الكتابات التقدمية تحقيق خطوة إيجابية فى هذا الاتجاه بتعديل قواعـــد الحياة الزوجية بشكل يساعد على استمرارها ويقضى على رغبـــة الطـــرفين فـــى الطلاق[١٣]. وهكذا أثار برتران روسيل Bertrand Russell ضـــجة كبيـــرة عـــام ١٩٢٩ عندما قدم فى بحثه "الزواج والأخلاق" نموذجا مثاليا لحياة زوجية توفق بين مصالح الآباء ومصالح الأبناء، فروسيل Russell ضد فكرة الطلاق حتى لو كـــان باتفاق الطرفين. فهو يرى أن "الزواج بمثابة شركة بين اثنين يتعين عليهما العمـــل سويا من أجل استمرارها طالما كان الأطفال فى مرحلة سنية صـــغيرة". فـــالزواج يمثل بالنسبة له نظاما اجتماعيا يضطلع فى المقام الأول بتوفير الحماية للأطفال من منطلق "الإقرار بأولوية حقوق الطفل"، فاستقرار حياتهم أمر لا جدال فيه.

ينبغى إذن على الوالدين إذا كانا فى حالة عدم ارتياح، تسوية مشاكلهما دون التعدى على حقوق أطفالهما. ويقدم برتران روسيل Bertrand Russell فـــى هـــذا البحث نموذجا للحياة الزوجية يماثل نمط الزواج البرجوازى حيث كان باســـتطاعة الزوج - على عكس الزوجة - اتخاذ خليلة له بصفة دائمة نسبيا. أما المـــرأة فـــى تلك الآونة فلم تكن تتمتع بمثل هذه الحرية وذلك لأن طبيعة تكوينها كانت مرتبطـــة دائما بمخاطر الإنجاب مما يهدد النظام الأسرى والاجتماعى. فقد ظل الزواج فـــى الغرب وعلى مدى سنوات طويلة يمثل الإطار الوحيد للتناسل داخل الأسرة، ممـــا كان يسمح بالتمييز بين الأطفال الشرعيين والأطفال غير الشرعيين ممن ليس لهـــم الحق فى الميراث، وقد كان هذا التمييز هو أحد الأسباب الجوهرية التى أدت إلـــى استمرار ارتباط الحياة الزوجية[١٤] بالحياة الأسرية.

---

(١٣) لا ترتكز هذه المقترحات إذن - بخلاف بعض الحلول الدينية - على التضحية من جانب البالغين.

(١٤) لا يزال الأزواج حتى يومنا هذا يحصلون فى مقر العمدية على كتيب عن الأسرة يذكرهم بارتبـــاط=

ونظرا لإمكانية الفصل بين الخصوبة والخصائص الجنسية من ناحية والبحث عن تحقيق مبدأ التكافؤ بين الجنسين من ناحية أخرى، يرى روسيل Russell وجوب تعديل نمط الزواج البرجوازى فيما يتعلق بنقطتين أساسيتين مع الأخذ فى الاعتبار مصلحة كل من الزوجة والأبناء (بالنظر إلى الأبناء من الآن فصاعدا على أنهم أفراد جديرون بالاحترام لا على أنهم تراث ملكية). فالمرأة أيضا لها الحق فى حياة مزدوجة تجمع فيها بين الزوج والعشاق. وفى إطار هذا النموذج للحياة الزوجية تصبح للفرد البالغ هوية تختلف باختلاف الأحوال: فتتسم شخصيته بالثبات والاستقرار حينما يقوم بدور الأم أو الأب (وفى ذلك تلبية لاحتياجات الطفل) ثم ما تلبث أن تصبح الهوية غير ثابتة عندما يتحول الفرد إلى إنسان فى حاجة إلى إشباع رغباته العاطفية والجنسية (وفى ذلك تلبية لاحتياجاته الخاصة). أما فيما يتعلق بتعريف طبيعة الحياة الثانية فيظل غير واضح، فهى إما أن تكون حياة عاصفة للغاية تتوالى فيها العلاقات واللقاءات وإما أن تكون حياة أكثر استقرارا فى حالة الاكتفاء بعشيقة مميزة.

ومن هذا المنطلق، إذا كانت الحياة الزوجية تتسم بعدم الاستقرار فالسبب فى ذلك لا يكمن فى تضخم متطلبات الشريك إزاء الطرف الآخر فحسب، بل فى التعارض بين الرغبات العاطفية والجنسية للنساء والرجال من ناحية واحتياجات الأبناء من ناحية أخرى. لذا ينبغى أن يتمتع البالغين بنوع من الحرية دون أن يؤثر ذلك على تربية الأبناء واستقرار حياتهم. فيتعين على النساء والرجال الخضوع لمتطلبات تلك المؤسسة – مع إمكانية تعديل بعض قواعدها – ليس مراعاة للنظام

=البنوة والبنوة الشرعية بجوهر الزواج. ونود الإشارة هنا – مثلما تبين لنا من خلال الحديث عن الإصلاحات الخاصة بقانون الأسرة – إلى الحيرة التى يجدها رجال القانون فى تأييد نظام الزواج مقارنة بأنماط أخرى للحياة الخاصة ولاسيما أن المعايير الاجتماعية الجديدة (والمعايير القانونية الأوروبية) لا تقبل التمييز بين الأطفال الشرعيين وغير الشرعيين على اعتبار أن هؤلاء الأطفال ليست لديهم أدنى مسئولية عن ماضى آبائهم.

الاجتماعى أو لبعض المعايير الأخلاقية بل من أجل مصلحة الأبناء، وهنا يكمن الفرق بين الزواج على طريقة روسيل Russell والزواج البرجوازى. وتصبح هذه التعديلات ضرورية فى حالة عدم ملاءمة القيود التى يفرضها الزواج الأحادى للبالغين، ولأن هذه التعديلات مرتبطة بميولهما العاطفية وشهواتهما الجسدية. ويقترح سيرج شوميه Serge Chaumier فى كتابه "الانفصال العاطفى" (١٩٩٩) La Déliaison amoureuse نموذجا للحياة الزوجية – لا يختلف كثيرا عن النموذج الذى عرضه روسيل Russell[١٥]– يعتمد على مفهوم عدم توحد الزوجين، وهو "شكل جديد من العلاقة يسمح بوجود طرف ثالث" بل والاعتراف به. فهو نمط لزواج "منفتح" على غرار العلاقة التى كانت تربط سارتر بسيمون دى بوفوار والتى كانت تتسم "بعدم وصول العلاقات الثنائية للطرفين إلى درجة التوحد على حساب تلاشى شخصية أحدهما أو كليهما" (صفحة ٢٠٧). فالرجل والمرأة لكل منهما مغامراته العاطفية الخاصة التى من المفترض ألا تؤثر على الحياة الزوجية التى لم تعد قائمة على الوفاء الجنسى.

إن مثل هذا "الانفتاح" قد يكون من شأنه جعل الحياة الزوجية أكثر استقرارا نظرا لعدم كبت الرغبات الشخصية، على عكس نظام الزواج الأحادى القائم على الوفاء الجنسى الذى يقضى بكبح جماح الأهواء والرغبات الشخصية والعزوف عن التعبير عنها. ففى عصر تسوده النزعة الفردية التى تستوجب تحقيق الذات وتقتضى أن يتمتع الرجل والمرأة كل بحريته، نستطيع أن ندرك أن الوفاء قد أضحى شيئا منتقدا وهو ما يفسر نجاح "نظرية الجسد العاشق" (٢٠٠٠) "La Théorie du corps amoureux" لميشيل أونفراى Michel Onfray. لذا فإن

---

(١٥) ترجع هذه المقارنة إلى المؤلف بما أن س. شوميه S. Chaumier لم يتطرق إلى مسألة الأطفال ولم يذكر ب. روسيل B. Russell فى قائمة مصادره.

تغيير المفهوم الكلاسيكى للأسرة التى يتعين زعزعتها أمر واجب(١٦): "لقد حقق النظام الأسرى الكلاسيكى نجاحا كأداة تعويضية عن كبت الغرائز البشرية بواسطة نظام الجماعة، فبينما تهدد الغريزة الجنسية بنشر الفوضى والعنف الناجمين عن طاقة عنيفة لا ضابط لها، تحد الأسرة من الرغبات وتكبح جماحها بوضعها داخل إطار اجتماعى مقبول" (٢٠٠٠، صفحة ٢٣٤).

إن التشخيص الذى توصل إليه أصحاب النماذج المثالية من النقاد يتلخص فى أن الشهوة الشخصية والحياة الزوجية لا يؤديان إلى توافق الشريك مع شريكه. فهم ينتقدون التعارض بين الحب العذرى والعلاقة الزوجية. إن المصالح المتعلقة بالأنساب والمواريث – والتى تتطلب استمرار الحياة الزوجية لمدة طويلة – لا تتلاءم وانقاد العواطف. فالحب داخل إطار مؤسسة الزواج يتسبب فى اضطراب ذى طبيعة مزدوجة: ويتمثل هذا الاضطراب فى تصدع العلاقة الزوجية لعدم صمودها أمام علاقات مفاجئة قدرية من جهة ولضعف الشهوة الجنسية لعدم توافقها مع الحياة الزوجية من جهة أخرى. وهكذا يظل التعارض بين الشهوة الجنسية والحياة الزوجية قائما. فما السبيل إذن لإيجاد حل لمشكلة التعارض بين مؤسسة مستقرة ومشاعر عاطفية متقلبة؟

لحل هذه المشكلة يمكننا اتباع إما نموذج أونفراى Onfray الذى يدعو إلى تعدد العلاقات العاطفية خارج نطاق الزواج أو تطبيق نظرية روسيل Russell وشوميبه Chaumier التى تدعو إلى الزواج "المنفتح" (أو العلاقة المنفتحة)، وهو النموذج الذى يتيح للأبناء أن يشبوا وسط والديهم تحت سقف منزل واحد بينما يستطيع الوالدان إقامة علاقات خاصة بكل منهما خارج إطار الحياة الزوجية.

---

(١٦) نجد صدى لهذا الموضوع فى بحث بعنوان "فناء الأسرة" Mort de la famille (1972) للطبيب والمحلل النفسى د. كوبر D. Cooper الذى يرى أن القمع يؤثر بشدة على الأطفال أيضا. راجع R.D. Laing , 1972.

وبوسعنا أيضا اتباع النظرية الحديثة كما يتصورها المعاصرون، وهى حياة سعيدة تمر بمراحل عديدة تخضع لإيقاع "فوضى الحب" «le chaos de L'amour»، (U.Beck , E.Beck-Gernsheim , 1995) حيث تستمر فيها العلاقة بين الشريكين طالما يتواجد عن الطرفين الرضا من العلاقة الزوجية.

نموذج للحياة الاجتماعية مقسمة إلى مرحلتين:

من الصعب أن يعود الزمن إلى الوراء، تحديدا إلى النصف الأول من القرن الماضى حيث كان الحب والزواج يكملان بعضهما البعض (ف.دى سانجلى، ١٩٩٣ -F.de Singly , 1993): فقد أخلت النزعة الفردية بالنظم الاجتماعية وبشرعية التنظيم الاجتماعى والسياسى للحياة الزوجية، وزعزعت أيضا المعايير الأخلاقية التى تدعو إلى عدم التعبير عن الرغبات الجنسية. فما زال هناك تصور آخر قدمه ليون بلوم Léon Blum من خلال بحث له بعنوان "فى أمور الزواج" "Du mariage" عام ١٩٠٧. فمن أجل التصدى للصراع القائم بين الحب ونظام الزواج، تصور ليون بلوم Léon Blum – لوعيه بخطورة هذا الصراع حتى وإن لم يستخدم المصطلحات نفسها – نموذجا لحياة مقسمة عدة مراحل (وهو مختلف تماما عما هو مطبق اليوم). وفيه يقوم الفرد – خلال المرحلة الأولى من حياته – بإقامة علاقات جنسية متعددة أو بالارتباط بعلاقة أو أكثر من علاقة عاطفية. ثم تأتى المرحلة الثانية التى يهدأ فيها تأجج مشاعره، ولا يتردد فى بدء حياة زوجية. ويضرب لنا المؤلف مثلا لامرأة[١٧] تتطلع إلى حياة جديدة بعد أن خاضت تجربة المرحلة الأولى فيقول: "سيأتى اليوم الذى ستشعر فيه المرأة بالإجهاد من فرط الإثارة وتعدد العلاقات العاصفة فتصبح فى حاجة إلى الهدوء والاستقرار، فترحب

---

(١٧) لقد أثار هذا البحث ضجة كبيرة حيث كان ليون بلوم Léon Blum يطالب بالمساواة بين الجنسين فيما يتعلق باللذة الجنسية.

حينئذ بالأفكار الجادة والقيام بأعمال مفيدة فى الحياة، تلك الأعمال نفسها التـــى لـــم تكن تمثل بالأمس القريب سوى عقبة من العقبات فى طريق الحب، كإدارة المنـــزل والعناية به وإقامة علاقات اجتماعية ومحاولة تنمية الثروة وتربيـــة الأطفـــال بـــل والاضطلاع ببعض المهام المفيدة للمجتمع أحيانا " (1948 , p.34-35).

إن طرح مثل هذا النموذج لحياة مقسمة مرحلتين لا يعد أمرا غريبا تمامـــا بالنسبة للرجال والنساء فى عصرنا الحالى. ففيلم "تايتنيك" "Titanic" يمكن تفســيره – من وجهة نظرنا – وفقا لنظام بلوم[١٨] Blum. فالبطلة روز التقت علـــى ظهـــر السفينة برجل مهم فى حياتها – جاك – وارتبطت معه بعلاقة حب قصـــيرة جـــدا ولكنها عنيفة فى الوقت ذاته. وقد كان لهذه العلاقة دور حاسم فى تكوين هوية هذه المرأة حيث مكنتها من معرفة ماذا كانت وماذا تريد ألا تكـــون. (F. de Singly, 1996). ثم تزوجت روز بعد ذلك برجل لم يظهر على الشاشـــة، وأنجبـــت منـــه أطفالا. ونحن عندما نشاهدها على الشاشة نعتقد أنها عاشت حيـــاة ســـعيدة بـــدون مفاجآت. لقد عرفت روز نوعين من الحب، حب عنيف وآخـــر متعقـــل، والنـــوع الأخير هو الذى يتلاءم دون غيره مع الحياة الزوجية. ويبدو أن المعاصرين يتفقون ولو جزئيا على فكرة وجود نوع من التعارض بـــين الشـــهوة الجنســـية والحيـــاة الزوجية. فى الواقع حين يطرح السؤال "ما هو الحب بالتحديد"، يجيب ٥١% مـــن الرجال والنساء بأن الحب هو "الزواج وتكوين أسرة" بينما لا تزيد نسبة من يـــرون أن الحب هو "حالة من العشق" عن ١٤%.[١٩] وهذا لا يعنى تنـــازلهم عـــن حلـــم معايشة قصة حب عنيفة ولاسيما أن هذا اللون من الحب يمثل مادة خصبة للخيـــال القصصى والسينمائى، بينما لا يتجسد الحب المتعقل سوى فـــى مشـــاهد العطـــف

---

(١٨) هناك، فى واقع الأمر، ثلاث مراحل متعاقبة فى حياة روز بما أنها قد مرت بفترة خطوبة تم فســخها فيما بعد نتيجة لإعادة تكوين هويتها تأثرا بعلاقتها مع جاك.

(١٩) طبقا لاستطلاع الرأى الذى أجرته femmes Ifop-Emap عام ١٩٩٩ على عينة تمثل نمـــاذج مـــن النساء والرجال.

والحنان بين زوجين عاشا معا لفترة طويلة. ويتحقق النمــوذج الطوبــاوى الــذى طرحه ليون بلوم عندما نتأمل سلوك الشباب فى حياتهم الخاصـــة. إذ نلاحــظ أن عددا كبيرا منهم يقيم عدة علاقات خاصة قبل الزواج وهم يؤجلون الدخول فى حياة أكثر استقرارا.

بيد أن نمط الحياة العصرية لا يتلاءم ونموذج ليون بلــوم ذو المــرحلتين. فالرجال والنساء أصبح بإمكانهم نسج خيوط علاقة عاطفية جديدة قد تكون المشاعر فيها أكثر تأججا من التجربة الأولى. فقد كانت فكرة ليون بلوم تعتمد على إمكانيــة كبح جماح عاطفة الحب فى مرحلة الشباب. غير أنه لم يضع فى تصــوره الآثــار المرتبطة فى مجملها بنظرية التفرد فى المجتمعات الحديثة ولا سيما أن سن النضج نفسه يتفاوت بين الشباب. فما الحياة اليوم إلا سيناريو معقد لسلسلة مــن المراحــل المتماثلة التى تتعاقب. فهى تمضى تدريجيا دون ورقة طريق مسبق، وتتشكل تبعــا للظروف والمصادفات بل تبعا لتطور الظروف نفسها. فالتنشئة الاجتماعية للشخص البالغ لم تكتمل بعد (F.Dubet, 1995)، فالفرد البالغ يستطيع – بخلاف الأطفال – التعبير عن حاجته إلى تعديل نمط حياته وتغيير شريكه فى الحياة من أجل تكــوين هويته.

تناقض رغبات الأفراد الراشدين

فى ضوء تلك النماذج المثالية نجد أن نهايات الأزمات الزوجية تلتقــى فــى نقطة واحدة، ألا وهى أن استقرار العلاقة بين الزوجين يعد فــى الأســاس مطلبــا خارجيا لا يتعلق بالشريكين بل يتعلق بالأطفال أو المجتمع. وتفترض النماذج ضمنا أن الحرية – وإن أمكن العلاقات الحرة – لدى الأشخاص الراشــدين تعلــو كــل اعتبار آخر خلال مرحلة كبيرة من حياتهم على الأقل. وعند هذا الحد من التفكيــر

يجب إعادة طرح المشكلة بأسلوب مختلف. فإذا كانت الرغبة لدى الشخص البـــالغ فى أن يظل حرا هى رغبة شديدة إلى هذه الدرجة كما يرى على سبيل المثال كـــل من روسيل Russell وشوميه Chaumier وأونفراى Onfray، فعلينا أن نتســاءل ليس عن سبب ارتفاع نسبة الانفصال أو نسبة الطلاق بل عن سبب عدم ارتفاعهـــا بقدر أكبر من ذلك؟ لماذا إذن يعيش اثنان معا طالما ستظل هذه "الحريـــة الغاليـــة" حبيسة أو محجمة بشكل أو بآخر (ا.سوشون A.Souchon)؟. تقوم إحدى الســـيدات التى تعيش بمفردها بشرح سبب تفضيلها لنمط حياتها فتقول: "لقد نجوت بنفسى من جحيم حياة متواضعة تجمعنى بزوج متواضع تحت سقف منـــزل متواضـــع، إنـــه الموت على نار هادئة. كانت لدى دائما أحلام بالحرية وممارسة الكتابة والتمثيـــل فى السينما. لم تسفر هذه الأحلام عن شيء ذى قيمة بعد، لكـــن حيـــاتى نابضـــة دائما... فأعيد تشكيل عالمى من جديد من خـــلال مناقشـــات لا نهايـــة لهـــا مـــع الأصدقاء، وليال تعج بلقاءات ذات طابع مختلف فتتفتح عيناى كل صـــباح علـــى الآمال والوعود.. فأى من هذه المجالات سأقتحم اليوم لكى أحقق لنفسى شيئا مـــن النجاح؟" (J.- C. Kaufmann, 1999, p.160-161). إن هذه السيدة تفضل الحريـــة وترى أن الحياة الزوجية دائما ما تكون مصدرا للقيود.

إذا كانت الحياة الزوجية لا تزال تحتفظ بجاذبيتها رغم كل شـــيء، فهـــذا لا يرجع إلى فكر بعض الأفراد المحافظ (الذى ربما قد يؤدى إلـــى تقييـــد حـــريتهم) فحسب، بل لشعور بالرضا لا يتحقق بسهولة فى ظل أية علاقة أخرى. وتعبر سيدة أخرى تعيش بمفردها أيضا عن المطالب التالية: "لا أرغب فى علاقة عابرة برجل أمارس معه الجنس بجرأة ووحشية لليلة واحدة. إننى لا أرغب فى الحصول علـــى زوج، كل ذلك لا يعنينى، تكفينى فقط علاقة عارضة مع شخص جـــذاب، حنـــون ومحب.. شخص أتبادل معه الحوار، أتحدث إليه.. شخص أشعر معه بالحياة" (J-C Kaufmann, 1999, p.162). إن هذه السيدة ترغب فيمن يعترف بها، فهى تريـــد

أن تغمض عينيها بين ذراعى رجل دون أن تستيقظ فى الصباح لتجد نفسها أسيرة لزوج ولحياة روتينية، مكبلة بأعباء منزلية ظالمة. إن الحياة الزوجية بمفهومها التقليدى والحياة بدون زواج كلتيهما مرفوضتان. فهاتان السيدتان تبحثان عن مخرج ثالث.. حياة تجمع بين اثنين يتمتع كل طرف فى نطاقها بحريته واستقلاله الذاتى ويستطيع فى الوقت نفسه إشباع رغباته من خلال علاقة عاطفية مستقرة نسبيا. فكثير من النساء والرجال يرغبون فى أن تجمعهم "حياة مشتركة ولكن حرة"، فهم يرغبون ألا يتعرضوا لحيرة الاختيار بين "الحياة بدون زواج" و"الحياة الزوجية".

الحاجة إلى الأمان:

للحياة الزوجية أو العائلية وجهان. فهى تحد من حرية الفرد من ناحية وتقدم له إطارا يلبى احتياجاته من ناحية أخرى.. كحاجته إلى اكتشاف ذاته من خلال شريك محب ومتفاهم، وحاجته إلى الأمان والاستقرار أيضا. لذا فالفكر السائد فى المجتمعات المعاصرة حول مفهوم هذا النظام الاجتماعى يشوبه بعض الغموض لا سيما لدى الأشخاص الأكثر تأثرا بالنزعة الفردية ممن يرون أنفسهم فى شخصية بطل رواية دوجلاس كنيدى Douglas Kennedy "الرجل الذى أراد أن يعيش حياته" (١٩٩٨). فبطل هذه الرواية يريد الفرار من حياته الزوجية، فيسافر على ظهر سفينة مع أحد أصدقائه المقربين وبينما تسير السفينة فى مجراها يتساءل قائلا.. "لما لا ننطلق؟ نتجه شرقا، نعبر المحيط، نلوذ بالفرار؟ فنحن بينما نحلم دائما بحياة تتسم بقدر أكبر من الحرية ننغمس أكثر فأكثر فى التزاماتنا وواجباتنا المنزلية. نطوق إلى الرحيل والانطلاق بعيدا بلا قيود أو أثقال ومع ذلك نستمر فى عرقلة مسار حياتنا بمزيد من الأعباء التى تقيد خطانا وتمنعنا من الحركة. إن

الخطأ خطؤنا لأنه إلى جانب تمسكنا بحلم الحرية والهروب من الواقع تتجاذبنا المسئوليات بقوة.. التزامات المهنة والأسرة، الهموم المنزلية والأعباء المالية.. كل ذلك يعيدنا مرة أخرى إلى أرض الواقع ويمنحنا الشعور بالأمان الذى طالما بحثنا عنه. باختصار، إن كل ذلك يدفعنا كل صباح إلى النهوض من الفراش. وإذا كان لا مفر من تحديد اختيارنا، فالحياة الزوجية تمنحنا الشعور بالراحة النابعة من اليقين بضرورة هذه الحياة. ولكن، إذا كان جميع من أعرفهم من الرجال يعتريهم غضب داخلى لوقوعهم فى "مصيدة" الحياة الزوجية، فإننا لا نزال – جميعا – نسير بمحض إرادتنا تجاه هذا الفخ ونستقر فيه" (ص١٠٣).

إن الحياة الزوجية والحياة الأسرية تمنحان الشعور بالأمان ليس للأطفال فحسب بل للبالغين أيضا مثلما يشير أنتونى جيدنز Anthony Giddens فى كتاب له بعنوان "العصرية وتحقيق الهوية" (١٩٩١) Modernity and self-identity (1991). فالشعور بالأمان ليس مطلبا تقليديا مهددا بالاندثار فى ظل المجتمعات الحديثة المتطورة. وإذا كانت المخاطر التى تعترض الحياة الزوجية هى فى المقام الأول مسئولية الرجال والنساء كنتيجة غير مباشرة لبعض تصرفاتهم على المستوى الشخصى أو الجماعى (u.Beck, 1992)، فهذا لا يعنى أنهم على قناعة بهذه المخاطر، بل على العكس من ذلك يسعون من أجل وضع حد لها، وإلا فبم نفسر أن يكون الوفاء[٢٠] هو السمة الأساسية المطلوب توافرها لدى الشريك الآخر رغم

(٢٠) تؤكد جميع التحقيقات هذا الترتيب.

ففى استطلاع الرأى الذى أجرته Ifop-Emap femmes عام ١٩٩٩ والذى سبق الإشارة إليه، وردا عن سؤال حول الصفات المطلوب توافرها فى الشريك الآخر، حصلت سمة الوفاء على ٤٧% من مجمل الآراء بينما حصلت سمة المشاركة على ٤٥%، أما سائر السمات الأخرى فقد حصلت على النتائج التالية: ٣٨% لشريك يشعر الطرف الأخر بسعادة لإنجاب أطفال منه، ٣٠% لشريك يولى الاهتمام بالطرف الآخر، ١٥% لشريك يمنح الأمان، ١٤% لشريك يمارس الحب جيدا، وأخيرا ٥% لشريك يتقاسم مع الطرف الأخر الأعمال المنزلية.

سيطرة النزعة التحررية؟. إن الوفاء بمثابة وثيقة تأمين ضد مخاطر الحياة أو بمثابة اتفاق على الثقة المتبادلة التى قد تجيز بعض الهفوات بشرط عدم التمييز فى هذا الصدد بين الطرفين. إن الوفاء يعطى إحساسا بالأمان يتمثل فى التأكد من أن هناك شخص يوليك أهمية كبرى وأنه سيظل يوليك هذا الاهتمام للأبد.

من الممكن أن يتحقق هذا الوفاء طبقا لما ينص عليه العقد المبرم بين الشريكين فيما عدا شرط قصر المعاشرة الجنسية على العلاقة الزوجية، وهو ما طبقه سارتر وسيمون دى بوفوار فى علاقتهما، فقد كانت تربطهما علاقة حب أساسية لم تحل دون وجود علاقات أخرى عارضة فى حياة كل منهما. بيد أن المنزلة الأولى هى للعلاقة الأساسية التى تجلب نوعا من التوافق مع الذات مثلما ذكرت سيمون دى بوفوار قائلة: "كانت ثقتى به ثقة عمياء حتى أنه كان يمنحنى الأمان الكامل تماما مثل والدى فى الماضى ومثل الرب.. كنت أشعر فى كنفه بالأمان التام".(ج.بارى، ١٩٨٥، ص٣٧٠ J.Barry نقلا عن سيمون دى بوفوار). فقد كان الاثنان – كتاب "قوة الأشياء" La force des choses (١٩٦٣، ج.بارى J.Barry ص٣٨٩ نقلا عن سيمون دى بوفوار) – قد تعاهدا، فيما يبدو، على التوفيق بين حرية كل منهما الشخصية واحترام هذا الشعور بالأمان المتبادل بينهما حتى جاء اليوم الذى شعرت فيه سيمون دى بوفوار بما يزلزل هذا الأمان عندما روى لها سارتر "بسعادة بالغة" عن الأسابيع التى أمضاها مع دولوريس Dolorès (التى كان يرمز إليها بـ م..M) مما جعلها تشعر بالقلق فقالت: "وفجأة تساءلت عما إذا كان متمسكا بـ M أكثر منى.. فى علاقة استمرت أكثر من خمسة عشر عاما، وما نصيب التعود فيها؟.. كنت أعرف كيف سأجيب عن هذا التساؤل ولكننى أجهل إجابة سارتر.. بدأت أراه أكثر غموضا.. أفهم من حديثه أن M. كانت تبادله تماما نفس العواطف والانفعالات وتشاركه اللهفة والرغبات ... ربما كان ذلك يشير إلى وجود نوع من الاتفاق العميق بينهما لم يشعر به سارتر معى، فكان

بالنسبة له أثمن من توافقنا معا. كنت أريد أن يؤكد هو ذلك بنفسه، فسألته: "قل لى بصراحة من منا أقرب إلى قلبك، أنا أم هى؟"، فأجابنى: "أنا متعلق بشدة بـــ M. ولكننى أعيش معك أنت". كان لهذه الإجابة أثر الصدمة على سيمون دى بوفــوار: "فهمت ما كان يعنيه سارتر" "أنا احترم ما تعاهدنا عليه، لا تطلبى منى المزيد".

كان هذا الإحساس بالصدمة يعبر عن حالة معانـــاة. فســيمون دى بوفـــوار كانت تريد ألا تتوقف منزلتها لدى سارتر عند حدود مجرد وعد بينهما بـــل كانـــت تأمل فى المزيد، كانت تأمل أن تظل ترى مشاعر الحب تنبض فى عينيه. فالحـــب هو مزيج من مشاعر التقدير والأمان. إن علاقة الزواج المفتوحة أو أى نوع آخر من أنواع الارتباط المفتوح له أيضا حدوده، فهذا النوع من الارتباط يمـــنح مزيـــدا من الحرية الشخصية لكن دون أن يشعر الشريك أنه مهدد أو فقـــد منزلتـــه لـــدى الآخر. إن العلاقة الناجحة التى يتوفر فيها ضمان عنصرى الحرية والأمان لكـــلا الطرفين لا تتطلب تقديم بعض التنازلات وبذل بعض الجهود من أجل التكيف مـــع الآخر فحسب بل تتطلب أيضا وبشكل خاص قيام كلا الطرفين خلال الحياة اليومية بإظهار بعض مظاهر الاهتمام التى تثبت على الأقل أنه يمثل شيئا ذا قيمة لديه.

المستقبل

يريد الإنسان المعاصر الاحتفاظ بحرية الحركة وحرية الفكـــر بحثـــا عـــن تحقيق ذاته، فهو على يقين أيضا أن العلاقة العاطفية هى السبيل للكشف عن الذات وتدعيم الهوية الهشة. إن الإنسان المعاصر لا يميل إلى عزلة النرجســية. فهـــو لا يرفض "الدفء الأسرى" (كوفمان، ١٩٨٨ – J-C. Kaufmann, 1988) ولكنـــه لا يقبل فى الوقت نفسه أن يحرق هذا الدفء جناحيه. فهو يحلـــم بالحريـــة والحـــب ويرغب فى الوقت نفسه فى إقامة بيت وتكوين أسرة. إن الصراع الناشئ بين كـــل

هذه المطالب لم تعد تحكمه المبادئ الدينية بما أن أغلب المعاصرين لا يبغون اتباعها. فقد كانت هذه المبادئ تخضع هذه المطالب لنوع من التصنيف مع إعطاء الأولوية للزواج وتكوين الأسرة. كما أن المعايير النفسية مهما بلغت من قوة (R. Castel, 1981) لا توفر التقنين المناسب للقيم والمطالب. فـ"حقق ذاتك" يمكن التعبير عنها بشتى الطرق، وهنا تكمن جاذبية متطلبات مجتمعات النزعة الفردية، غير أن الوجه الآخر لهذه المجتمعات يفتقر إلى "الإشارات" اللازمة لإقامة حياة مستقرة.

إن التنسيق بين الاحتياجات الخاصة والقدرة على الموازنة بينها أصبح أمرا يشوبه الغموض مما يعرض مستقبل الحياة الزوجية إلى المزيد من عدم الاستقرار:[٢١] إن أطوار الحب الذى تغلب عليه النزعة الحسية وأطوار الحب ذى النزعة الأسرية تتعاقب فى حياة الإنسان بشكل عشوائى (مما يحول دون تطبيق نموذج ليون بلوم Léon Blum للحياة الزوجية). فالحياة الزوجية يمكن أن تتخذ فى المستقبل شكلا أقرب لنموذج روسيل Russell وشوميه Chaumier أو حتى نموذج أنتونى جيدنز Anthony Giddens الذى يطلق عليه اسم "العلاقة الخالصة" – وهى علاقة اجتماعية "جوهرية المرجع، تعتمد بصفة أساسية على الإشباع والتعويض الجنسيين النابعين من العلاقة ذاتها" –، ويجيز هذا الشكل للعلاقة الفصل بين الحياة الزوجية والمعاشرة الجنسية (1992 , 1991, p244). غير أن هذا التساهل من شأنه خلق مناخ يهيئ الفرصة لهذه العلاقة الخاصة لكى تكون وسيلة ترسيخ للهوية من أجل دوام الثقة المتبادلة بين الطرفين. ولابد – فيما يبدو لنا – أن تظهر هذه العلاقة المحورية فى صورة نمطية لعلاقة عاطفية متعقلة. غير أن خطر الشهوة قد يطرأ من جديد ليعيد توزيع احتياجات الفرد من حنان وزواج وأسرة.

---

(٢١) إن فسخ الميثاق المدنى للتضامن (PaCS) أيسر من إجراءات الطلاق باتفاق الشريكين. وهناك اتجاه قوى يدعو إلى إقامة طلاق مدنى يتم بموجبه تيسير الإجراءات أيضا.

المراجع

1. BARRY (J.), *À la française. Le couple à travers l'histoire*, Paris, éditions du Seuil, 1985.
2. BEAUVOIR (S. de), *La Force des choses*, Paris, Gallimard, 1963.
3. BECK (U.), *Risk Society : Towards a New Modernity* (1re éd. allemande 1986), Sage pub., Londres, Sage publications, 1992.
4. BECK (U.), Beck-Gernsheim (E.), *The Normal Chaos of Love* (1re éd. allemande 1990), Cambridge, Polity Press.
5. BLUM (L.), *Du mariage* (1re éd. 1905), Paris, A. Michel, 1948.
6. CASTEL (R.), 1981, *La Gestion des risques*, Paris, éditions de Minuit, 1981.
7. CHAUMIER (S.), *La Déliaison amoureuse. De la fusion romantique au désir d'indépendance*, Paris, Armand Colin,1999.
8. COOPER (D.), *Mort de la famille*, trad. fr., Paris, Seuil, 1972.
9. DUBET (F.), *Sociologie de l'expérience*, Paris, Seuil, 1995.
10. GIDDENS (A.), *Modernity and Self-Identity*, Stanford University Press, Stanford, 1991.
11. GIDDENS (A.), *The Transformation of Intimacy. Sexuality, Love and Eroticism in Modern Societies*, Stanford, Stanford University Press, 1992.
12. KAUFMANN (J.-C.), *La Chaleur au foyer*, Paris, Méridiens-Klincksieck, 1988.
13. KAUFMANN (J.-C.), *La Femme seule et le Prince charmant*, Paris, Nathan, 1999.
14. KENNEDY (D.), *L'homme qui voulait vivre sa vie*, trad. fr., Paris, Belfond, 1998.
15. LAING (R. D.), *Politique de la famille*, trad. fr., Paris, Stock, 1972.
16. ONFRAY (M.), *Théorie du corps amoureux. Pour une érotique solaire*, Paris, Grasset, 2000.
17. ROUSSEL (L.), *La Famille incertaine*, Paris, Odile. Jacob, 1989.
18. RUSSELL (B.), *Le Mariage et la morale* (1re éd., 1929), trad. fr., Paris, 10/18, 1997.
19. SINGLY (F. de), *Sociologie de la famille contemporaine*, Paris, Nathan, 1993.
20. SINGLY (F. de), *Le Soi, le couple et la famille*, Paris, Nathan, 1996.
21. SINGLY (F. de), « Penser autrement la jeunesse », *Lien social et politiques*, 2000, n° 43, p. 9-21.
22. SINGLY (F. de), *Libres ensemble. L'individualisme dans la vie commune*, Paris, Nathan, 2000.
23. TAYLOR (C.), *Grandeur et misère de la modernité*, Québec, Bellarmin, 1992.

الأسـرة والـقـانون والـبـنـوة[٢٢]

بقلم كاترين لابروس ـريو

Catherine LABRUSSE-RIOU

ترجمة: د. جيهان حسن عبد النبى

مراجعة: د. سلوى لطفى

إن القوانين المدنية والاجتماعية والجنائية لا تتضمن أى تعريف للأسرة على الرغم من أن القضايا الأسرية تشغل حيزا كبيرا بها. وربما يرجع السبب فى ذلـك إلى أن كل فرد يعرف ما هى الأسرة ولديه تجارب وارتباطات أسرية سواء كانت ناجحة أو فاشلة. أما فيما يتعلق بالبنوة فـلا أحـد يسـتطيع إنكـار ضـرورتها، فاستمرارية الحياة وتعاقب الأجيال يثيران لدينا العديد مـن علامـات الاسـتفهام. فالقانون فى حد ذاته كلمة غامضة وتحتاج بنوده إلى تعريف، ففيه تختلط المعطيات بعضها ببعض سواء كانت قديمة أو حديثة. فالحاضر لا يلغى الماضى بل يندمج به ويجدده. وعليه تتشابك المصادر على اختلاف منابعها وطبائعها لتشكل قانونا يرمى إلى تنظيم الحياة الإنسانية باستمراريتها وتواصلها بين الأجيال فيتحدد علـى هـذا الأساس ما يدين به الخلف للسلف.وإذا قمنا بدراسة البنوة على مر التاريخ وما طرأ على هذا النظام من تغيرات سيتضح لنا أن البنوة هى أحـد العناصـر المؤسسـة للأسرة. فهى عبارة عن صلة تربط الابن بأبيه وأمه وتحدد مكانـه فـى سلسـلة النسب. أما الإطار القانونى لهذه العلاقات فبنود القانون هى التى تحدده. غيـر أن البنوة – وهى أساس صلة القرابة – تعد نظاما منفصلا لا يتعلق بالعلاقة بين الرجل والمرأة وما يثمر عنها من أطفال. أما الزواج – وهو أساس الارتباط – فهو يسمح

(٢٢)نص المحاضرة رقم ١٣٢ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١١ مايو ٢٠٠٠.

دون شك لكلا الزوجين بالانفصال عن دائرة النسب الخاصة بكل منهما، إلا أنـــه - حتى وقت قريب - كان يعتبر أحد مصادر التمييز بين الأطفال الشرعيين والأطفال غير الشرعيين. فالبنوة هى إذن النظام الذى يحقق فى آن واحد التمييز والصلة بين الجنسين من جهة وبين الأجيال من جهة أخرى.

وإزاء نظامى البنوة والأسرة ينبغى على القانون عـــدم اســتخدام المنطـــق المزدوج الخاص بمعالجة الادعاءين أو المصالح المتعارضة، بل يتعين عليه تبنـــى منطق آخر ثلاثى الأبعاد وهو منطق يوائم طبيعة القانون نفسه، بما أنه يمثل طرفا ثالثا فى حالة الفصل بين طرفين متنافسين أو بين خصمين. وفى ظل قانون البنوة، تتفاوت درجة الارتباط بين المجتمع والأسرة والفرد، أو بين الأب والأم والأبنـــاء، أو بين الزوجين وسلسلة النسب الخاصة بكليهما، أو بين الابن والوالدين والجـــدود، وأيضا بين الابن بالتبنى والوالدين الأصليين إن خطر نشوب صراعات بـــين هـــذه الأطراف يتزايد نظرا لصعوبة تحقيق التوازن بين حقوق كل منهم ..الأمر الـــذى يعد دائما مثارا للجدل.

إذا كان نظام البنوة يعانى فى وقتنا الحالى من أزمة فهذا ليس بالشىء الجديـــد الذى يثير الدهشة. فالثورة العلمية الحديثة والتكنولوجيا الحيوية والمطالبـــة بحقـــوق الطفل الذاتية وكثرة الصراعات وهشاشة العلاقات الزوجية، كلهـــا قـــوى أدت فيمـــا يبدو إلى زعزعة كيان البنوة فى العصر الحالى. وقد أصـــبحت القـــوانين الخاصـــة بالبنوة هى الشغل الشاغل للمشرع فى فرنسا كما فى العديد من الدول الأخرى التـــى لا تكف عن إدخال بعض التعديلات على بنود هذه القوانين. إن مهمة رجال القـــانون شائكة، إذ يتعين عليهم الدفاع عن البنوة ذاتها التى أصبحت اليوم ترتكز على أســـس متناقضة وغير ثابتة، فبدت كما لو كانت الخيوط التى تشكلها والتى ترجع إلى أسس بيولوجية ونفسية واجتماعية قد انفصلت عن بعضها. كما يتعين عليهم أيضا الـــدفاع عن القانون - الذى طالما أسفرت التعديلات التى تتم بداخله عن خســـائر - وذلـــك

بواسطة قوانين استثنائية أو اتفاقيات خاصة أو استراتيجيات أسرية تؤدى فى أغلب الأحيان إلى لفظ الشخص من الأسرة وليس إلى إقرار انتسابه إليها. إن الدفاع عن القانون كوسيلة ضمانية للهويات الشخصية والانتقال من جيل إلى آخر يقتضى نوعا من المرونة والقدرة الحذرة على تعديل وتهيئة بنود القوانين بما يتيح للمجتمع إدارة الحياة وتنظيمها.إذا كان التعديل أو التجديد فى أى قانون ليس بالأمر اليسير، فإن الأمر يزداد صعوبة فيما يتعلق بقانون البنوة أكثر من غيره من المجالات القانونية الأخرى. فالطريق ضيق بين التقليد الأعمى والمقاومة المستحيلة وغير المبررة.

وبناء على ما تقدم، فإن تناول موضوع البنوة من وجهة النظر القانونية لا يمكن أن يتم دون الرجوع إلى تاريخ هذا النظام بأنماطه المختلفة التى لا تزال سارية حتى اليوم. فالقانون الحديث يتجدد دون أن يقدر أو يلزم برفض ما سبق إلغاء النصوص القديمة، تماما مثلما يفعل بعض الأبناء فى كل جيل جديد عندما يتحررون من آبائهم ولكن دون إنكار لهم. ففى ضوء هذا الماضى يتم فهم المتغيرات والقضايا الحاضرة. غير أن عملية تحليل التطور الذى طرأ على هذا القانون لا يجب أن تخضع لنزعة التطوير من أجل التطوير فهناك بعض المتشددين الذين يقاومون الرغبة فى التكيف ولا يرغبون فى الوقت ذاته فى مخالفة القوانين. ولهذه الأسباب سوف أقوم بداية بطرح الوظائف الثابتة لأى نظام للبنوة، ثم أنتقل بعد ذلك إلى دراسة بعض القضايا المعاصرة المتعلقة بالأسرة والبنوة فى القانون المدنى المعاصر. وقضايا ثابتة من جهة وقضايا معاصرة من جهة أخرى.

المتطلبات الثابتة لقانون الأسرة والبنوة

إن قانون الأسرة والبنوة قديم قدم البشرية نفسها، فهو يتوافق مع أحد هذه القوانين القليلة الجامدة التى تمنح الأشخاص هوية خاصة بواسطة بعض العلاقات

التى تنشأ منذ لحظة الميلاد. فالضرورة القصوى تحتم أن يفرض القانون نفسه وأن يسبق تواجده توجد الفرد ذاته، بسبب قوة الصراعات وصعوبة تحقيق التوازن بين العلاقات الاجتماعية.

وقد تبين لنا على مر التاريخ الطويل أن التوازن بين مقومات نظم البنوة واستقرار العلاقات الناتج عن هذا التوازن، كلها مطالب ملحة من أجل محاولة تنظيم فوضى الحياة والسلوكيات الشخصية والجنسية ومن أجل كبح الرغبات الانفصالية أو الاندماجية وذلك لإتاحة الفرصة – دون ضمانات – لكل إنسان لتكوين أسرة دون منعه من التحرر منها. فالقانون هو المختص وحده دون غيره بتنظيم شجرة الأنساب لكل شخص فى المجتمع، فلا وجود للهوية الشخصية أو الاجتماعية دونها. وبهذه الطريقة تنتظم – بواسطة القانون – العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة.

ويهدف قانون البنوة إلى تحقيق نوع ما من التوازن بين هذه المقومات الثلاثة، فهو – مثلما ذكر بيير لوجوندر Pierre Legendre – يعمل على "الربط بين العوامل البيولوجية والاجتماعية واللاشعورية بواسطة أساليب قانونية تكون بمثابة القاعدة التى تنظم تسلسل النسب بالنسبة للفرد". إن التغيير الداخلى الذى تتسم به نظم القرابة والمصاهرة له حدوده وتجاوز هذه الحدود يعنى تحولا حقيقيا ولكنه نادر الحدوث لما له من مخاطر. وتنقسم هذه الحدود الخارجية إلى نوعين: النوع الأول يتعلق بالمادة التى يحكمها القانون أما النوع الثانى فيتعلق بالقانون فى حد ذاته وبأنماط التشريعات وبالقضاء فى العصر الحديث. وفى ضوء وجهة النظر المزدوجة هذه قد نتساءل: هل نحن فى زمن التكيف أم زمن التحولات؟

يرتكز قانون البنوة على بعض الثوابت التى أخرجها علم الأنثروبولوجى إلى النور. إن هذه الثوابت تضع قانون البنوة فى قالب واحد تمتزج فيه العوامل الطبيعية والثقافية بشكل دائم مما يعطى لهذا القانون دلالته ووظيفته الرمزية. غير

أن حاجة الأفراد والمجتمع إلى تجديد مفهوم ووظيفة البنوة أصبحت مطلبا حيويا في عصر يخضع فيه الإنجاب لعنصر المنفعة، وتتحكم فيه النزعة الفردية.. عصر تراجع فيه مفهوم الإنجاب وارتد إلى حيث الفوضى وعدم التمييز.

وسواء أردنا أو لم نرد فإن القانون – حتى وإن برع بكل ما لديه من فنون الخيال فى صياغة الواقع – هو المنوط بتنظيم المسائل المتعلقة بالأسرة والبنوة بناء على عوامل طبيعية تفرض نفسها نظرا لطابعها الخارجى الذى لا يمكن التغاضى عنه: فالطفل يولد نتيجة علاقة جنسية بين رجل وامرأة هما بطبيعة الحال الأب والأم، فيتم تصنيفه تبعا للنوع وتبعا لازدواجية العوامل الوراثية للأم والأب معا. وهناك اختبارات لتحديد الجينات الوراثية يتم إجراؤها اليوم لتؤكد نسب بعض الأطفال لآبائهم، كما أن هناك اختبارات أخرى تشكك فى المقابل فى نسب بعض الأطفال إلى أمهاتهم. فعملية الإنجاب لم تعد تقتصر – بسبب هذه التقنيات – على زوجين بعينهما بل أصبحت هناك تعددية، وقد ترتب على ذلك تفكك رباط الجسد ورباط الكلمة. إن هذه التقنيات الحديثة لا تؤثر إطلاقا على ضرورة وجود جنسين مختلفين للقيام بدور الأب والأم وهى عناصر الأبوة والأمومة الثابتة منذ قديم الأزل. فطبقا لنظام الطبيعة يأتى الميلاد قبل الموت، وكذلك فالابن يخلف الأب، فإذا مات الابن قبل الأب، حل محله الحفيد – إن وجد – فى الخلافة بدلا من أبيه. وهذا ما نطلق عليه أن تمثيلات تتابع الأجيال تعيد النظام الطبيعى للوفيات الذى أخل به عنصر الصدفة. غير أن الخيال لا يتدخل إلا بخط تنازلى سوى على الخلف، فالزمن لا يعود للوراء فيما يتعلق بقوانين الميراث. وهكذا يقوم القانون بتشكيل المعطيات الطبيعية دون إنكار لها. ولهذا السبب قضى القانون الفرنسى، فى عام ١٩٩٤، بقصر عمليات التلقيح الصناعى عن طريق متبرع على زوجين مرتبطين يختلفان فى النوع ولا يزالان على قيد الحياة ولديهما استعداد لاستقبال طفل. إن التقنيات الحديثة المستخدمة بحجة الرغبة فى الحصول على طفل ليست

سوى مصانع للإنتاج البشرى. فهل تكفى الحدود المتفق عليها لسد الثغرة التى سببها غياب الحدود الموضوعية للطبيعة ولا سيما أن التقنيات الحديثة تعمل على تقويض مبدأ البنوة ذاته؟. إن تحكم التكنولوجيا البيولوجية فى عملية الإنجاب من شأنه تهميش علاقة الرجل بالمرأة بل تخطى حدود الموت إلى جانب تغذية الأوهام والخيالات وفتح المجال أمام إمكانات تتعارض مع أسباب وجود قانون البنوة فى حد ذاته. إن الجهود التى يقوم بها المشرع من أجل الدفاع عن عمليات التلقيح الصناعى عن طريق متبرع – وذلك بإدراجها داخل القانون العام – لا تخفى وجود الهجوم على البنية القانونية ذاتها لعدم قدرتها على التكيف فى هذا الصدد.

إن التمييز بين الأفراد داخل نظام شجرة الأنساب يعد من الثوابت الطبيعية والثقافية التى أنشئ من أجلها خصيصا هذا النظام. فنحن جميعا نعلم أن الأخ ليس والد شقيقه وأن الزوجة ليست أخت زوجها. فالقانون يحدد لكل فرد دوره الخاص داخل سلسلة النسب بحيث يستحيل تبادل هذه الأدوار. إن هذا النظام من شأنه التمييز بين الأفراد – بواسطة تطبيق قانون الزواج الخارجى وتحريم الزنا بالمحارم– وتحديد هويتهم وذلك بتوثيق العلاقة بينهم بما لهم وما عليهم من حقوق وواجبات كل حسب دوره داخل الأسرة. فبعض القضاة يرفضون تلقائيا طلبات التبنى المقدمة من الجدود لتبنى الأحفاد مع عدم وجود نص يمنع ذلك. فهذا النوع من التبنى من وجهة نظرهم يؤدى إلى أن يحتل الجد مكان الأب وبالأخص أن تحتل الأم مكان الأخت بطفلها. بيد أنه يستحيل على الفرد أن يحتل مكانين مختلفين فى آن واحد داخل سلسلة النسب، وهو ما ينص عليه القانون المدنى ولكن بتحفظ شديد: فطفل زنا المحارم لا ينسب إلا لأحد الأبوين فقط وغالبا ما تكون الأم. كما لا يمكن تصور وجود أكثر من أم أو أكثر من أب لطفل واحد سوى فى حالة التبنى البسيط الذى غالبا ما تكون آثاره شديدة التعقيد. فهل يكون الوعى بضرورة التمييز فى النسب – وهو ما تتسم به كل نظم البنوة – وراء الرفض شبه العام لتجارب

الاستنساخ البشرى بغرض التكاثر الذى يهدد بإنتاج مواليد بلا هوية؟ على أية حال، فإن مجتمعنا يتصدى - على ما يبدو - بحزم لزنا المحارم على أمل أن يتصدى القضاء لهذا النوع من العلاقات ويصدر حكمه بإدانتها.

إن البنوة هى العامل الأساسى فى تحديد الهوية الشخصية والاجتماعية. فالأطفال مجهولو النسب أو مجهولو الهوية أو الأطفال الذين تم انتزاعهم من أسرهم الأصلية يعيشون بكل أسف - كما يطلق عليهم اليوم - مبتورين بلا نسب وبلا كيان. فالأطفال يسعون إلى كشف ما يحاول الآباء إخفاءه تلبية لمصالحهم الخاصة، مؤكدين بذلك على وجود تعارض مباشر بين حقهم فى الاعتراف ببنوتهم وحق أبويهم فى إنكار هذه البنوة والتنصل من رباط الدم الموجود فعلا. إن القانون الفرنسى - بحكم ارتكازه منذ عهد الثورة على مفهوم حرية الإرادة بغض النظر عن العوامل البيولوجية - يواجه أزمة حادة فيما يتعلق بمسألة البنوة، فهو لا يجد أية صعوبة فى تنظيم العلاقات غير الشرعية أو فى عدم وجود أحكام شرعية تتعلق بالأنساب.

وأخيرا تحديد وضع الفرد بواسطة نظام البنوة نتيجة التميز بين مكانة الأفراد فى سلسلة النسب يخلق نوعا من عدم التماثل مما يؤدى إلى تصنيف العلاقات فيما بين أفراد الأسرة الواحدة: فالعلاقة المتبادلة بين الأب والابن لا تتسم بالتماثل، فإذا كان كل منهما يستطيع أن يكفل الآخر، فللأب والأم وحدهما حق الوصاية على الطفل القاصر. وكذلك الحال بالنسبة للأخ والأخت، فهما متساويان فى الميراث غير أنهما يحرمان الجدود من الميراث. فلا يتساوى الأفراد فى الميراث نظرا لتفاوت درجة قرابتهم. إن مبدأ المساواة المدنية الذى يطالب بالمساواة فى الحقوق والواجبات بين جميع الأفراد لا ينطبق على الأسرة إلا بصورة نسبية لأنه يتعارض مع مبدأ تباين الأوضاع والأدوار واختلاف الحقوق والواجبات لكل فرد داخل الجماعة. فإذا كان مبدأ المساواة بين الشريكين فى الحياة الزوجية قد أمكن تحقيقه -

على الأقل على الصعيد القانونى - فالفضل فى ذلك يرجع إلى تطبيق مبدأ الزواج الأحادى. فالبنوة داخل أى نظام تعتمد على رؤية هذا النظام لمفهوم الارتباط بين الجنسين وتعريف صلة المصاهرة وصلة القرابة انطلاقا من رباط الزواج. وبعد أن تم تطبيق مبدأ المساواة بين الأطفال الشرعيين وغير الشرعيين يبقى أن نعرف أيا من الطرفين السبب فى تكوين الأسرة: الطفل أم الأزواج؟.

وعلى أية حال، فالتمييز بين الأفراد يجعل من الأسرة - باعتبارها شبكة من العلاقات الشخصية والعلاقات المتعلقة بالميراث - جماعة تختلف عن الجماعات الأخرى بما لها من سمات خاصة بها: فأفراد الجماعة فى أى مجتمع أو أية رابطة يتمتعون جميعهم بالمكانة نفسها بل يمكن لبعضهم شغل مكان البعض الآخر. فمما لا شك فيه أن داخل الأسرة: زوجة الأب أو زوج الأم قد يقومان بتربية أطفال من زواج سابق لأحدهما ولكنهما لن يكونا مطلقا أبا أو أما لهؤلاء الأطفال، فهما شريكان وليسا من الأقارب. فزوج الأم لا تربطه صلة قرابة بأبناء زوجته من زوج سابق وكذلك الحال بالنسبة لزوجة الأب. وهنا تكمن المشكلة الدائمة التى تتعلق بحقوق وواجبات المربى أو المربية تجاه أطفال الشريك الآخر من زواج سابق. فإذا كان يتطلع - كما يأمل كثير من الناس - إلى أن يصبح أبا لأطفال شريكه بواسطة التبنى فلابد أن نعى جيدا الخطر الذى يهدد هذا الطفل من جراء إلغاء نسبه إلى الأب الأصلى، هذا لأن كل شىء يتم تحديده فى إطار نظام عائلى.

فقانون الأسرة والبنوة هو فى واقع الأمر مجموعة من التشريعات المعيارية شديدة التعقيد على الرغم من أن العوامل التى تحكمها هى فى الحقيقة شديدة البساطة، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن نظام الأسرة والبنوة - إن وجد - نظام يعنى بالأشخاص والممتلكات فى إطار من الروابط المتنوعة وما يترتب عليها من آثار مشتركة. وإذا كان بالإمكان وبصورة حتمية تناول كل عنصر من عناصر هذا النظام على حدة ووفقا للمنطق الخاص به: هناك الأمومة أو الأبوة، وسلطة الآباء،

والالتزام بالنفقة، والاسم، أو الحق فى الميراث، فإنه من الصعب جدا فى الوقت نفسه عزل أحد هذه العناصر عن مجمل العناصر الأخرى. وفى ضوء ما سبق، هل يرغم أبناء الزواج الثانى لرجل مطلق على سداد دين النفقة عن والدهم المتوفى لصالح الزوجة الأولى؟. وهل يتعين حماية أطفال الزواج الأول ولاسيما فيما يتعلق بالمزايا والهبات التى يمنحها والدهم والدتهم للشريك الثانى؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، فهل يسرى ذلك أيضا على طفل غير شرعى من امرأة أخرى غير الزوجة؟ وما حدود التكافل الأسرى فيما يتعلق بالنفقة أو الميراث؟. وبالإضافة إلى ما سبق فكل عنصر يحدد الآخر إلى حد أن ما يثبت على أحد العناصر يؤثر على العنصر الآخر. فعلى سبيل المثال، الأبوة تؤدى إلى الأبوة وهذا غير موجود فى العلاقة الخارجة عن إطار الزواج، وهذا بدوره يؤدى إلى إعطاء اسم الزوج إلى الطفل. أما البنوة التى يقرها القضاء فهى تلزم الأب أو الأم برعاية الأطفال وتربيتهم، فتحدد صلة القرابة حينئذ الحق فى الميراث وفقا للحدود التى ينص عليها القانون كما ينتج عن إنكار النسب أو إنكار البنوة انهيار تام للنظام بأسره وما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية.

إن هذه القضايا برمتها تعد مثارا للجدل فى القانون المعاصر، لأن احترام تجانس مجموعة النظم الاجتماعية يصطدم اليوم بمجتمع تسوده النزعة الفردية.. مجتمع أصبح يفضل الاعتماد بشكل مباشر على الحقوق الشخصية – سواء بالنسبة للطفل أو الشخص البالغ – أكثر من اعتماده على الروابط التى تترتب عليها هذه الحقوق. ففى حالة عدم وجود ما يسمح بتصنيف وتحديد هذه الحقوق، تصبح البنوة ساحة للقتال ويصبح القانون الوضعى محلا للتناقضات وهو ما يعوق وظيفة القانون والقاضى.

فإذا نظرنا إلى القانون سنجد أن كثرة المصادر القانونية – سواء على المستوى القومى أو الدولى – تكشف عن حقيقة واضحة وهى أن قانون الأسرة

والبنوة فى طريقه إلى الانهيار تحت ستار حقوق الإنسان. فربما يكون هناك تغيير فى القانون ذاته يضطره إلى التخلى عن بنوده وقواعده المعيارية. فهناك العديد من الأمثلة التى قد تسمح بإثبات تحلل مفهوم حالة الأشخاص التى تعتبر البنـوة أحـد عناصرها الجوهرية، وهو المفهوم الذى يرتكز على مبدأ عدم قابليـة التصـرف. ويدل هذا المبدأ على عجز إرادة الفرد وعجز العقد على تعديل الوضع الشـرعى، ولاسيما أن إنشاء وتفكك الروابط الأسرية تحكمه قواعد عامة. فـإذا كانـت إرادة الأفراد لها دور فى تأسيس نظام البنوة فإن هذا النظام يرتكز بدوره على مبدأ عدم قابلية التصرف ولا ينتج عنه أية عقود خاصة كما سبق وأشارت محكمـة الـنقض فيما يتعلق بنظام الأم البديلة. بيد أن مبدأ عدم قابلية التصرف فـى طريقـه إلـى الزوال، فلم يعد معمولا به إلا بصفة استثنائية. وهكذا قد لا يكون أمام القانون العام سوى تخصيص بعض الحقوق والسـلطات الملزمة لطرف واحد بحيث ينتج عنها -على أحسن تقدير - إبرام عقود قد تنشأ أو تتفكك بموجبها الروابط الأسرية تبعـا للمصالح الخاصة التى قد يتفق أو يختلف عليها الأفراد أنفسـهم المتحكمـين فـى أحوالهم وأحوال أبنائهم. نحن فى الحقيقة لم نصل بعد إلى هذه المرحلـة، وعلـى افتراض أن الأمور قد وصلت إلى هذا الحد فإن حق التعاقد له أيضـا مقتضـياته القانونية، فحرية التعاقد تستلزم ضمنا الالتزام وتحمل التبعـات. كمـا أن تغييـر المعايير القانونية لا ينم بالضرورة عن وجود قصور أو إهمال: فإذا كـان وضـع الأسرة قد أصبح فاسدا ولم يعد يفرض أى جزاء على الأخطاء، فمن الممكن تطبيق هذا الجزاء من خلال مجالات قانونية أخرى كالالتزامات المدنية على سبيل المثال.

ومما يبعث بصورة أكبر على القلق تحول القانون نحو ضوابط أخرى غيـر معتادة أضفى عليها المجتمع قيمة معيارية. وهذا ينطبق أيضا على ما يطلق عليـه القانون الاجتماعى الذى يدعو إلى تكييف نظام القانون وفقا للعادات والأفعال. بيـد أن هذه العادات تتسم فى واقع الأمر بتنوعها الشديد مما يحـول دون اسـتخلاص

قواعد عامة منها. فالمشرع بحاجة دائما إلى تكوين حكم بشأن العادات التى ينبغى على القانون توخى الحذر إزاءها فلا يتأثر بها ولا يتجاهلها فى الوقت نفسه. وفى كل الأحوال، يزخر تاريخ القانون بالعديد من الأمثلة التى ترشدنا إلى كيفية التعامل مع طبيعة العادات دون التخلى عن السيطرة الدائمة عليها: ألا نستطيع على سبيل المثال التعامل مع المعاشرة غير الشرعية بين شخصين مختلفين جنسيا على أنها زواج غير رسمى كما كان يقره القانون الكنسى قبل انعقاد المجمع الكنسى فى مدينة ترنتو Trente بإيطاليا فى القرن السادس عشر؟ إن الأصعب من ذلك هو محاولة التكيف مع القوانين العملية ولا سيما القوانين التى تتعلق فى الوقت الحاضر بعلم الوراثة وتجارب الإخصاب الصناعى، فعندما يميل القانون الوضعى إلى الالتزام بهذه القوانين، يترتب على ذلك تحول جذرى لمعنى قانون البنوة لأن علم الأحياء يختص بالخلايا والجينات أكثر من اختصاصه بالأشخاص، كما أنه عرضة للتأثر بالمذاهب الفكرية والأوهام التى لا يتسنى للقانون نفسه التعرض لها دون خسائر. فالقانون عندما يساند التجارب العلمية التكنولوجية – التى تعتبر مصدرا للتناقضات وعرضة للأحكام القضائية التعسفية – فهو يتحمل تبعاتها والآثار المترتبة عليها.

وإذا نظرنا إلى الوظيفة القضائية سنجد أنها قد أصابها أيضا الخلط والالتباس. فالمحاكم المختصة بأحوال الأسرة والطفل عديدة ومتنوعة (فمنها محكمة أول درجة لقضايا الأحوال الشخصية، وقاضى المسائل الأسرية الخاصة بالطلاق وتبعاته، وقاضى الأحداث، إلخ...)، وربما أن هذا ليس كافيا، لقد تم تكليف محامى الأطفال فى عام ٢٠٠٠ لضمان حقوق الطفل والدفاع عنها. إن تزايد دور القاضى فى تدارك وإدارة الأزمات الأسرية – كدوره مثلا فى حماية الأطفال – يواكب فقدان الثقة فى القانون نفسه ٠ غير أن دور القانون محدود للغاية فى هذه المجالات التى يبدو فيها دور علماء النفس أو الوسطاء ودور تقنيات

التكييف النفسى والاجتماعى أكثر فاعلية من دور الأحكام القضائية القاطعة. كما أن التعاقد والمفاوضات المستمرة قد يكونا أكثر فاعلية فى تسوية المنازعات لأنها تفترض رغم كل شيء إمكانية التحاور بين الأفراد للتوصل إلى اتفاق. إن استبعاد الطرف الثالث فى القضايا التى يطلق عليها قضايا تبادلية أو التى تعتمد على التفاوض لا يتناسب مع قانون الأسرة، غير أن النظام القضائى المدنى والجنائى على السواء هو وحده المنوط بالفصل فى قضايا البنوة والتى غالبا ما تكون قضايا مأساوية. ولا يستطيع هذا النظام الفصل فى مثل هذه القضايا دون سند قانونى أو استنادا فقط إلى مصلحة الأبناء التى تعد معيارا مفيدا وجديا عندما يتعلق الأمر بتنظيم السلطة الأبوية أو بإيجاد بديل لها فى حالة عجزها عن القيام بدورها. غير أن هذا المعيار ذاته قد لا يصلح لإقرار البنوة أو لتحديد النسب.

ويبقى أن نعرف هل يقوم القانون الخاص بنا بدوره تجاه هذه المتطلبات وكيف يتم ذلك، مع الأخذ فى الاعتبار صفة النسبية التى يتسم بها تاريخ هذا القانون.

الأسرة والبنوة فى القانون المعاصر

يتفق أغلب رجال القانون على استنكار ما بقانون الأسرة والبنوة من تعقيدات بالغة وعدم تماسك، وينتقدون أيضا عدم وجود نوع من التنسيق بين القوانين المدنية والاجتماعية والمالية، كما يعيبون على بعض القوانين رداءة أساليبها الفنية ويندددون بسوء عمليات الإصلاح الدائمة غير المرضية على الإطلاق لبعض النظم كنظام البنوة على سبيل المثال. فكثير من رجال القانون يعتريهم القلق وكثيرا ما يثار بينهم جدل بشأن الحلول التى تأتى بها الأحكام القضائية كالحكم باستخراج جثة للبت فى قضايا ادعاء أو إنكار النسب كما لو كنا نستطيع أن نجعل الجينات تتحدث نيابة عن الشخص المتوفى.

هناك بعض المشاريع التى تتعلق بإصلاح القوانين جارى إعدادها من خلال بعض الدراسات والأبحاث العلمية التى يقوم بها علماء الاجتماع (مثل ا.تيرى I.Théry) وبعض رجال القانون (مثل F.Dekeuwer – Défossez). ولدراسة بعض مظاهر هذا الموضوع، يتعين علينا إلقاء نظرة إلى ما سلف من قوانين، ومحاولة فهم ما ينبغى تعديله فى قانون البنوة، كما يتعين علينا أن نتساءل عن المعنى الجديد الذى اكتسبه هذا الرباط الأساسى. إن قوانين البنوة الأوروبية تختلف فيما بينها اختلافا جوهريا حتى فى أوروبا، غير أن القوانين الوطنية تخضع جميعها الآن لإشراف محكمة حقوق الإنسان الأوروبية التى تحاول إرساء قواعد مشتركة دون ادعاء فرض نوع من التوحيد عليها. بيد أن مصدر هذه المبادئ المشتركة هو حقوق الإنسان التى أصبحت اليوم نقطة ارتكاز مهمة يستند إليها أى حل قانونى. هذا غير أن الاستناد إلى حقوق الإنسان دون غيرها لا يقدم أية حلول دون مساندة النظم المدنية، فحقوق الإنسان هى وحدها المصدر لإعادة تشكيل قانون الأشخاص والأسرة الذى يهتم بالطفل بصفة أساسية، ويجعل منه المستفيد الأول من هذا القانون.

يقسم التاريخ القرنين الماضيين إلى حقبتين: تمتد الحقبة الأولى من عام ١٧٩٢ إلى ١٩٦٠، وتمتد الثانية من ١٩٦٠ إلى يومنا هذا. إن التغييرات التى طرأت على القانون فى الحقبة الأولى مرتبطة بالتاريخ السياسى للدولة، فى حين أن التغييرات التى تمت فى الحقبة الثانية إبان الجمهورية الخامسة هى تغييرات أملتها التطورات الاجتماعية التى أسهمت فى تنمية بعض مبادئ الثورة (١٧٨٩) داخل النظم الأسرية. ولكن نظرا لعدم إمكانية استعراض تاريخ القانون على مدى قرنين أو أكثر، ونظرا لصعوبة دراسة العوامل العديدة التى أدت إلى تطوره، سوف اكتفى بتناول ثلاث قضايا من شأنها الكشف عن مدى صعوبة تفعيل القوانين الأساسية المتعلقة بمجال كل منها. وتتعلق هذه القضايا على التوالى بالمجالات التالية: البنوة الشرعية والبنوة الطبيعية، الأمومة والأبوة، وأخيرا البنوة بالتبنى.

إن التفرقة فى الحقوق بين الأطفال الشرعيين والأطفال الطبيعيين- والتى كانت تطبق بصورة كبيرة حتى عام ١٩٧٢ – فى سبيلها إلى الزوال. فقد كانت بعض المشاريع الطوباوية – إبان الثورة – قد عزمت على تحقيق المساواة فى الحقوق بين الأطفال جميعهم، غير أن القانون المدنى كما نعلم – عندما أعاد بناء الأسرة على أساس نظام صلب للزواج – قد حكم على الطفل المولود خارج إطار الزواج بمصير تعس وهو أن يصبح طفلا بلا أسرة. وجدير بالذكر أن الثورة لم تكن فى صالح الأبناء الطبيعيين فهى قد فضلت حقوق الأباء على حقوقهم. فقد تخلت عن تقاليد القانون الكنسى الذى كان يجبر الرجل على تحمل المسئولية تجاه الأطفال الذين ينجبهم (بما فى ذلك أبناء الزنا) وذلك بهدف معاقبة العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج.هذا وقد كان اللجوء إلى القضاء لإثبات نسب الأبناء الطبيعيين أمرا محظورا وقتئذ على اعتبار أن إقرار البنوة الطبيعية لم يكن ليتم إلا بناء على اعتراف إرادى بها. وقد تم السماح بإقامة دعاوى البنوة الطبيعية مرة أخرى ولكن فى أضيق الحدود عام ١٩١٢ ثم على نطاق واسع فى عام ١٩٩٣. ونلاحظ فى هذا الصدد الاتفاق مجددا بين القانون الحديث والقانون الكنسى الذى كانت السلطة المدنية قد حاولت تحجيمه لاستبعاد الأبناء غير الشرعيين من الميراث. أما اليوم فقد أدى الإثبات العلمى للنسب إلى سهولة إلزام الأب بتحمل المسئولية تجاه الأطفال الذين ينجبهم، بينما كانت الثورة تميل إلى عدم معاقبة الأب انطلاقا من مفهوم لإقرار البنوة الطبيعية القائم على الاعتراف الإرادى بها.

إن المساواة فى الحقوق بين الأطفال جميعهم بغض النظر عن ظروف إنجابهم يعد إنجازا حديث العهد، تم فرضها من منطلق تحقيق نوع من العدالة، هذا إلى جانب تزايد عدد المواليد خارج إطار الزواج منذ عام ١٩٨٠. ومما لا ريب فيه أن تطبيق المساواة لن يكون بالأمر اليسير خاصة فيما يتعلق بالحق فى الميراث وتحديدا بالنسبة لأطفال الزنا، وذلك لأنه يتعين أن يتوافق هذا الحق مع

حقوق الزوج الباقى على قيد الحياة. ولابد فى هذا الصدد أن نتذكر أنه من أجل ضمان فاعلية تحقيق المساواة بين الورثة - وكانت هذه المساواة قد أنشئت المبدأ فى تلك الآونة لصالح الأبناء الشرعيين وحدهم - قام رجال الثورة بتطبيق إجراءات خاصة ومشددة ضد الهبات والوصايا. إن المساواة بين الأطفال الشرعيين والأطفال الطبيعيين مهدد بالفشل بسبب الحرية الممنوحة فى تحرير الوصية ولا سيما إذا أخذت فى التزايد.

إن المساواة فى الحقوق لا تمنع من وجود بعض الاختلافات فى أساليب إثبات البنوة، غير أن هذه المساواة لابد وأن ينعكس أثرها على العلاقة بين نظام البنوة والأبوين، بيد أن الأمور تبدو شديدة التناقض فى هذا الصدد. فمن جهة، يجب أن يتم الفصل بين نظام الزواج ونظام البنوة الذى قد لا ينجم عنه سوى علاقة استقلالية للأم من جهة وللأب من جهة أخرى. ولكن، بخلاف ذلك، يتم تقويم دور الأبوين معا بناء على سلطتهما وتنشئتهما للطفل، حتى أنه يتم إلزامهما - فى حالة الانفصال - بالاستمرار فى المشاركة فى ممارسة سلطتهما الأبوية. ونجد فى ذلك تعبيرا عن الرغبة الدفينة فى إقامة نظام زواج دائم يرجع الفضل فى استقراره لوجود الطفل نظرا لممارسة الوالدين سلطتهما الأبوية معا. ومهما قيل فى هذا الشأن، سوف نظل نعارض فكرة فصل نظام البنوة - أو على الأقل ما يترتب عليه من آثار- عن رابطة الأب والأم. إن هيكل الحياة الزوجية لا يزال قائما بكل ثقله وأعبائه وأوهامه ليمنع إمكانية استمرار الحياة الأسرية بعد فشل العلاقة الزوجية.. وهى فكرة غير واقعية. وفى المقابل، وفى حالة عدم انفصال الزوجين، يمكننا أن نتصور أن المساواة فى الظروف بين الأطفال الشرعيين والأطفال الطبيعيين سوف تنعكس آثارها على حقوق الزوجين كليهما، وهو ما يمكن أن ينطبق كذلك على العلاقات غير الشرعية، ولكن جاء الميثاق المدنى للتضامن (PaCS) ليقلب الموازين رأسا على عقب بل ليتسبب فى المزيد من التصدع الأسرى. فهذا العقد يعد بلا

جدوى الأطفال أو بالإنجاب، بل هو عقد يتعلق بصفة مطلقة باثنين يرغبان فى إقامة علاقة زوجية، فهو يقضى بالاستقلالية التامة لكل من الشريكين فيما يتعلق بالبنوة التى يجب أن تنفصل من الآن فصاعدا عن العلاقة الزوجية. فقد يصبح النموذج المثالى لنظام البنوة هو البنوة الطبيعية حيث يكون لكل من الوالدين الحق فى إقامة صلة بنوة خاصة به بعيدا عن الطرف الآخر. ولكن هل هذا هو ما نصبو إليه إذا كنا نزعم تكييف القانون مع واقع اجتماعى لا يزال يحكمه نموذج الحياة الزوجية؟

إذا تلاشى التمييز بين الأطفال الشرعيين والأطفال الطبيعيين، فلا يزال التمييز بين الأبوة والأمومة قائما، فإثبات كل منهما لا يخضع للقواعد نفسها ويرجع ذلك لأسباب طبيعية. فإلى أى مدى تفرض هذه الاختلافات نفسها؟ وكيف لا يتم التمييز بين دور الأب ودور الأم عندما لا يكون لهذه الاختلافات ما يبررها؟ إن هذا التساؤل يتعلق بدور الإرادة بالنسبة إلى الحقيقة البيولوجية. وفيما يتعلق بهذه القضية، حدثت فى الآونة الأخيرة تحولات جذرية تتمثل فى انتقال بعض السلطات- التى تمثل مثارا للجدل - لصالح الأم. فطبقا للقانون القديم، كانت عملية الولادة فى حد ذاتها كافية لتحديد هوية الأم والطفل ولإثبات الأمومة، ثم تم استبعاد هذه القاعدة فيما يتعلق بمسألة البنوة الطبيعية فيما بعد عندما طالبت الثورة وطالب القانون المدنى الأم بتقديم اعتراف رسمى بأمومتها. ويبدو أن القضاء الأوروبى سوف يرغمنا على الرجوع إلى المبدأ القديم مما ينتج عنه تقليص أو إلغاء حق الأم فى عدم الاعتراف بطفلها أو حقها فى عدم الإفصاح عن هويتها أثناء الوضع. وقد يكون ذلك فى مصلحة الطفل ومناسب أيضا فى نظر الأب. هذا لأنه فى عام ١٩٩٣، فتح هذا القانون - شبه الخالى من التناقضات - المجال على مصراعيه أمام دعاوى إثبات الأبوة الطبيعية، كما أجاز عدم قبول دعوى إثبات الأمومة فى حالة عدم إفصاح الأم عن هويتها أثناء الولادة. وعندما يكون فى استطاعة الأم، قبول التخلى عن حق التبنى دون إنكار لصفتها كأم، فإن سلطتها غير المألوفة هذه

والتى تتعلق بالبنوة تعد أمرا غير مقبول، هذا فضلا عن إهدار حقوق الطفل وحقوق الأب. وفى المقابل، فإن الدعاوى التى تشهدها ساحات المحاكم هى فى أغلب الأحيان دعاوى تتعلق بالأبوة. لأن الأبوة، فى الواقع، هى المشكوك فى أمرها إذا ما أثبتت الحقيقة البيولوجية عدم صحة الأبوة الشرعية لأنها لا تتوافق مع الحقيقة. ويشهد هذا المجال تطورا هائلا إذ أصبحت الحقيقة البيولوجية معيارا شبه قاطع للبت فى قضايا النسب. فحتى عام ١٩٧٢، وفيما يتعلق بنظام البنوة الشرعية، كان رفع دعوى إنكار للأبوة أمرا فى غاية الصعوبة. فالبنوة – حتى وإن كانت أمرا وهميا – قد كانت نظاما راسخا بسبب استنادها إلى الزواج وافتراض الأبوة، بيد أن السماح بإقامة العديد من دعاوى إنكار النسب من شأنه – باسم الحقيقة البيولوجية – التشكيك فى نسب الأطفال جميعهم سواء كانوا شرعيين أو طبيعيين مما يشكل خطرا يهدد صلة البنوة بصورة كبيرة. وقد يتعين على المشرع القيام بتعديل هذه الظاهرة المتعلقة بالأحكام القضائية بشكل جوهرى، والتى تعتبر تعبيرا عن الرغبة فى رفض الطفل والقضاء على الوهم القديم بوجود رابطة الدم والتى تم أحياؤها من جديد بواسطة علم الوراثة. إن ذلك يرغمنا على مراجعة المعنى المقصود بالحقيقة: فالدليل البيولوجى يصلح فى الحالات التى تكون فيها البنوة غير مثبتة، لأن هذا الدليل من شأنه دفع الآباء والأمهات إلى تحمل مسئوليتهم تجاه الأطفال الذين أنجبوهم ورفضوا الاعتراف بهم.

وإذا لم يتم استخدام هذا الدليل فى أضيق الحدود، فسوف ينذر بأوخم العواقب عندما يكون الهدف منه تحطيم بنوة مثبتة بالفعل بإرادة الآباء، الذين يضطلعون فعلا بمسئوليتهم تجاه هؤلاء الأبناء. وتكمن المشكلة فى سهولة الوصول إلى المعامل، حتى وإن كانت تخضع للرقابة القضائية، وكثيرا ما يلجأ القضاة إلى طلب الإثبات العلمى لأنه يبدو الوسيلة المثلى للفصل فى المنازعات. ومن المحتمل، إذا لم نأخذ حذرنا، أن يأتى اليوم الذى يتسبب فيه علم الوراثة فى الحكم

بعدم جدوى قانون البنوة. فقد يكفي حينئذ، أن يكون الإبلاغ عن ميلاد الطفل مرفقا به شهادة طبية تثبت التطابق البيولوجي بين روابط النسب المعلنة. وقد تنعدم في هذه الحالة الثقة فى الكلمة المنطوقة، فتلك الثقة هى التى تفرض الالتزام بالبنوة وليس وجود دليل مادى جامد. وأخيرا، فمن الملاحظ وجود تناقض بين مخالفتنا القانون العام القائم على حقيقة بيولوجية مفترضة وقابلة للمنازعة أمام القضاء وذلك فيما يتعلق بالإخصاب الاصطناعى عن طريق متبرع وإيجاد نوع من البنوة لا يمكن إنكارها ولا تقبل المنازعة على غرار البنوة الناتجة عن العلاقة الجنسية، بينما كان من الممكن اختيار نظام التبنى. إن الحلول التى اتخذت عام ١٩٩٤ في هذا الصدد تتفق بشكل لافت للنظر مع الفكرة القديمة عن الأبوة المفترضة، بيد أن هذا الافتراض كان قائما على الحقيقة المصداقية وليس على خدعة منظمة. وقد نتساءل ألا يمكن أن يسفر هذا التطور عن ظهور نوع جديد من التمييز بين الأطفال تبعا لظروف إنجابهم سواء كانت طبيعية أو اصطناعية إلا إذا جاء اليوم الذى يسمح فيه للطفل بمعرفة أصوله البيولوجية باسم حق الطفل فى التعرف على هوية المتبرع بالنطفة أو بالبويضة. وقد ينجم عن ذلك إقرار الفصل بين البنوة البيولوجية والبنوة الإرادية وهو ما يحاول القانون جاهدا الحيلولة دون حدوثه.

إن هذا الفصل لم يتم السماح به إلا فى حالة: التبنى، وهى بنوة الغرض منها إيجاد أسرة لطفل مجهول النسب، وكذلك منح أطفال لمن حرم من الإنجاب أو لديه عدد محدود منهم. إن تعدد القوانين التى تتعلق بنظام التبنى يعد مؤشرا على وجود خلل ما فى هذا النظام. إن وضع حد للتمييز بين الآباء الأصلية وآباء التبنى، وتحديد شروط يتم بموجبها انتقال أطفال من البعض لينسوا إلى آخرين، وتنظيم "سوق" التبنى الدولى كلها أمور دقيقة وشائكة. أليس من الأنسب الاسترشاد بالممارسات القديمة التى كانت تعتمد على استضافة الطفل دون وجود نية لضمه مما يترتب عليه إقرار التبنى؟ وهل من الممكن إقرار البنوة بناء على التجربة مثلما تعتبر العلاقة غير الشرعية بين الرجل والمرأة نوعا من الزواج بناء على الممارسة.

هل يمكن أن تختفى هذه التناقضات إذا كان للطفل ولاحترامه واحترام حقوقه الأولوية فى إصدار القانون؟

فليست بالنيات ولا بالكلمات تتحقق قدسية حقوق الطفل، مما يجعلنا نتعامل معه على أنه شخص بالغ فى حين أنه لا يزال طفلا، بل وأحيانا على أنه عدو لوالديه. إن الواقع القانونى والاجتماعى يختلفان عن أيديولوجية هذه الحقوق مما يلقى أحيانا بظلال الشك حول مصداقيتها. غير أنه إذا أردنا تناول هذه الحقوق بصورة جدية، لابد من الاهتمام أولا بواجبات والتزامات البالغين تجاه الطفل أكثر من الاهتمام بحقوقهم. ففيما يتعلق بالقانون الخاص فهناك دائما دائن ومدين، وهذا ما ينص عليه القانون المدنى. فلا يكفى أن نطالب بالحقوق، بل يتعين علينا وضعها فى حيز التنفيذ وهذا يقتضى تعديل نظم القانون الوضعى، لأن الطفل غالبا ما يكون الورقة الرابحة فى المنازعات القضائية وأحيانا يكون ذريعة لحصول الآباء على حقوقهم عندما يكف هؤلاء الآباء عن النظر للطفل على أنه مصدر خالص للسعادة الأسرية والتجارب الاجتماعية. فتطبيق حقوق الطفل يفترض وجود قانون أساسى تم إعادة النظر فيه بالإضافة إلى ضمانات إجرائية معدلة.

إن رجال القانون يعلمون عن تجربة أن الأسر التى كان أندريه جيد André Gide يعبر عن كراهيته لها فى أعماله فى حاجة لقانون بل لقليل من القوانين المنظمة إذا ما كانت تتسم بالترابط والتوافق، وهذه تعتبر صرخة للتعبير عن الرغبة فى عودة تلك "الأسر المغلقة" وذلك "الحرص الشديد على السعادة". إن رجال القانون يعلمون أيضا أن القانون هو أحد الوسائل النادرة للحيلولة دون انفصال أواصر العلاقات الأسرية عندما تكون الأسرة بؤرة للأطماع والصراعات كما وصفها فرنسوا مورياك François Mauriac فى روايته "عقدة الأفعى" Nœud de Vipères.

المراجع

- CARBONNIER (J.), *Droit civil, T. 2, La famille*, Coll. Thémis/Droit privé, Paris, Presses Universitaires de France, 20° ed., 1999.
- DEKEUWER-DÉFOSSEZ (F.), *Rénover le droit de la famille, Propositions pour un droit adapté aux réalités et aux aspirations de notre temps*, Rapport au Garde des Sceaux, ministre de la Justice, Collection des rapports officiels, Paris, La documentation française, 1999.
- DELUMEAU (J.), ROCHE (D.) (dir.), *Histoire des pères et de la paternité*, Paris, Larousse, 2000.
- LEFEBVRE-TEILLARD (A.), *Introduction historique au droit des personnes et de la famille*, Coll. Droit fondamental, Paris, Presses Universitaires de France, 1re éd., 1996.
- LEGENDRE (P.), *L'inestimable objet de la transmission, Étude sur le principe généalogique en Occident*, Paris, Fayard, 1985.
- MEULDERS-KLEIN (M.-Th), *La personne, la famille, le droit*, Bruxelles, Bruylant, Paris, L.G.D.J., 1999.
- THÉRY (I.), *Couple, filiation et parenté aujourd'hui, Le droit face aux mutations de la famille et de la vie privée*, Rapport à la ministère de l'Emploi et de la Solidarité et au Garde des Sceaux, ministre de la Justice, Paris, Éditions Odile Jacob, La Documentation française, 1998.

تنازع الجنسين(٢٣)

بقلم جينيفياف فراس

Geneviève FRAISSE

ترجمة: د. جيهان حسن عبد النبى

مراجعة: د. سلوى لطفى

فى عام ١٩٤٩ كانت الكاتبة سيمون دى بوفوار Simone de Beauvoir تؤمن بفكرة أولية – انتقدتها هى نفسها فيما بعد – ألا وهى عرض تاريخ تحسين أوضاع الحركة النسائية على أنه صراع متكرر ومتواتر. ففى مقدمة عملها "الجنس الثانى" كتبت قائلة: "عندما نتنازع لا نفكر جيدا".

على أن المجادلة هى أمر من الأمور المنطقية وهى عبارة عن مجموعة من الألفاظ والحجج والأفكار والأفعال. المجادلة ليست مناجاة ولكنها تبادل للحديث مع متحدث آخر. وهكذا فنحن نختلف فى الرأى وبكل مودة مع سيمون دى بوفوار. فالنساء مثلهن فى ذلك مثل الرجال فى مجادلة مع الجنس الآخر. والنزعة إلى تحسين وضع المرأة هى جزء من هذه المجادلة الواسعة. والنزاع على حقوق المرأة – الذى يعرف الجميع جيدا مدى إثارته – يدلل دائما على حجة متينة ألا وهى أن النساء يفكرن.

وعلينا عند فهم التاريخ الطويل لمطالب المرأة، تتبع الخيط الأساسى لمبدأ المساواة بين الجنسين وهو مبدأ قديم ولكن تأثيره التاريخى متغير. فمنذ عصر النهضة ترسخت فى الأدب فكرة المقياس المشترك بين الجنسين. ومن هنا نشأ الجدل المتعلق بالجنس الأفضل – المرأة أم الرجل – وهو الجدل الذى لم يظهر

---

(٢٣)نص المحاضرة رقم ١٣٣ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٢ مايو ٢٠٠٠.

تأثيره إلا بعد نشأة هذه اليوطوبيا الخاصة بالمقياس المشترك الذى يعرف بـ"المساواة". فالمساواة تستلزم فى الواقع مساحة متجانسة يمكننا من خلالها التفكير والحلم إلى تحقيق هذه المثالية للجنسين. فالجدل حول تميز الرجل أو المرأة يعتبر حائلا دون تحقيق هذه المثالية القوية ولكنه يعتبر كذلك فى الوقت نفسه القاعدة الأساسية لها. فالقيمة المفترضة لهذا الجنس أو ذاك تغذى إما الحلم بتفاهم أفضل أو الكابوس بهزيمة محتملة، وهو أمر يتوقف على الظروف. وحتى ذلك الحين فإن المساواة تبدو أمرا مستحيلا.

والجدل فى هذا الصدد لم ينقض والدليل على ذلك هو الحوار الدائر حول قيم وقدرات المرأة فى المجال السياسى أو غيره. ومنذ قيام الثورة الفرنسية قايضت المساواة بتحولها من مجرد فكرة إلى مبدأ. ولقد أفسح هذا المبدأ – أى المساواة بين الجنسين – المجال أمام المطالب مما أدى إلى نشوب مواجهة حقيقية بنفس قدر التطلعات الواقعية. ولقد امتلأ هذا المجال بالحجج التى تؤيد أو تعارض المساواة وطغت قضية اللامساواة والنقد الموجه لسيطرة الرجل على الجدل حول القيم الخاصة بالجنسين. وتحولت القضية إلى صورة من صور التراشق البلاغى الحديث واستمرت القضية حتى اليوم لتأخذ كل أشكال نضال المرأة. غير أن الوعى أو الإلمام بالإجراء السياسى الواجب اتخاذه فى هذه القضية لا يزال ضعيفا: فالبعض لا يزال ينفى سيطرة الرجل على الرغم من شموليتها، والبعض الآخر يجهل التاريخ القديم لمقاومة المرأة، وكلا الجانبين يتجنب كثيرا الجمع فى نظرياته بين السيطرة والمقاومة مكتفين فى ذلك بالتحليلات أحادية الجانب. والبعض الأخر يؤكد أن مبدأ المساواة أصبح أمرا واقعا وهذا يكفى، والأمر لا يتطلب إلا التطبيق. وسوف أعود لهذه الفكرة الساذجة عند التطبيق الواضح لأحد المبادئ.

والجدل يتطور عبر العصور، فبعد أن أخذت قضية الديمقراطية وتطبيقاتها مجراها بدأنا منذ ذلك الحين حقبة الصراع وتبادل الحجج وأصبح الجدل يدور حول

هدف مشترك ألا وهو المساواة إذ أننا لا نتصور تأكيد اللامساواة. ولا طائل من أن يلعب البعض دور المخادع أو يتظاهر به. فلقد أصبح هناك إطار مشترك يحاول كل بدوره التعبير عنه بأنه هو الأكثر عدلا والأكثر مساواة. فالجدل يدور الآن- على الأقل ظاهريا - حول الوسائل لا الهدف. والنقاش حول التكافؤ أصبح يتعلق في الأعوام الأخيرة بالنزاع بين الرجل والمرأة.

ومن يقل جدلا يقل خلافا. وتبرز أحد الجوانب المهمة للنزاع حول التكافؤ في أنه يظهر التعارض ليس فقط بين الرجل والمرأة ولكن بين المرأة والمرأة. بالتأكيد كان هناك دائما نساء متحفظات على التحرر ورجال مؤيدون لموقف المرأة. ولكن عندما يتعلق الأمر بالتكافؤ نجد أن النزاع يدور بكل وضوح بين المرأة والمرأة. وهناك بعض الآراء المتشائمة والثائرة من هذا النزاع كما لو أن هذا الموقف يدل على ضعف المرأة أكثر مما يدل على ضعف القضية نفسها. والأمر من وجهة نظرى يختلف تماما. فالخلاف أظهر بكل وضوح أن عدد النساء كان كافيا حتى تتعدد آراؤهن وتختلف. ولقد ولى عهد المرأة البطلة والمتحدثة باسم النساء والمرأة الفريدة. لقد نجح اليوم عدد كبير من النساء فى تحقيق شهرة فى المجال الفكرى والممارسة الديمقراطية فى آن واحد. وهكذا فالخلاف يعتبر من وجهة نظرى أحد العلامات الايجابية: فقد كان عددنا كبيرا حتى أننا لم نستطع الاتفاق على رأى. والساحة العامة التى تبرز هذا الجدل - أى الصحافة والمؤلفات - ساعدت إلى حد أوسع على إشراك المرأة فى صنع التاريخ. غير أننا نرى أن المرأة فيما يتعلق بالجدل الدائر حول "المثقفين" - وهو الجدل الذى اشتعل مجددا فى فرنسا - لم تحرز تقدما. فالتواجد المتواضع للمرأة فى المجالات العامة لا يزال هو الوضع السائد حتى الآن.

الدائرة الأولى للتنازع: المستوى الطبيعي والمستوى الشمولي

عند حديثنا عن المرأة تختلط الدلائل التصورية للحوار السياسى ولهذا علينا أن نسعد باستمرارية جدية الجدل. فأشكال الجدل فى الفترة الأخيرة تظهر إلى أية درجة تظل مشكلة المساواة بين الجنسين مشكلة غير مكتملة، إذ تشكل مسألة السذاجة التاريخية المغلوطة عقبة على مستويين من مستويات الحجج: المستوى الطبيعى للتقدم والتحقق من المستوى الشمولى.

وقبل أن نناقش معنى التكافؤ، علينا التسليم بأن فكرة تشريع قانون يصحح وضع اللامساواة فى مجتمعنا بين الرجل والمرأة يمكن أن يثير الحنق. فالبعض يعتقد عدم جدوى إصدار قانون إذ أنهم على قناعة بأن التاريخ يحقق تقدما مستمرا وتدريجيا، أى أنه سيؤدى فى نهاية المطاف وبطريقة حتمية إلى الحد من اللامساواة. ولكى لا نبالغ فإن البعض منا يستطيعون القول بأن الديمقراطية – منذ بدء تدوين تاريخ تطورها – يواكبها تطور حتمى للمساواة بين الجنسين. فلنتناسى تحفظ الديمقراطيين الأوائل بعد قيام الثورة لمنح المرأة "حق المواطنة" وحقوق أخرى ولنتجاهل التفرقة الاقتصادية الحالية أو الاستهانة بالاستغلال الجنسى للمرأة الذى يتجدد بصورة دائمة. إن الاعتقاد فى تحقيق تقدم واضح وتلقائى ومستمر يتصدى لأى وضع واقعى يتم رصده. غير أن الاقتناع بتلقائية تحقيق تقدم المساواة بين الجنسين يؤدى إلى نتيجة طبيعية مثيرة للدهشة ألا وهى التحفظ على الرغبة فى سن قانون "لتنفيذ" المساواة. كما لو أن مسألة الجنسين تخالف القاعدة البسيطة المعروفة والقائلة بأن اكتساب الشخص للمساواة لا يتم إلا بالإكراه. فالمساواة ليست عملية تلقائية وبديهية ولكنها مكتسبة. وأفضل مثال على ذلك هو إلزامية التعليم المطبق فى فرنسا منذ أكثر من مائة عام بمقتضى قانون يمثل إكراها لكثير من الآباء والأبناء. وذلك على الرغم من عدم اعتراض أى شخص على المدرسة والتعلم واكتساب المعرفة. فالجدل يقوم إذن على قاعدة أولية مثيرة للدهشة مفادها

أن إصدار قانون خاص بالتكافؤ قد يعتبر انتهاكا للمجرى الطبيعى للديمقراطية !

بالإضافة إلى هذا المستوى الطبيعى المؤمن بتلقائية التقدم هناك المستوى السياسى أى السلطة السياسية: فالشمولية لا جدال عليها فهى محايدة، هذا هو مجمل القول. وإذا كان البعض – المدركين للهوة بين القول والفعل – يؤيد فكرة قانون مصحح للأوضاع (خاص بالتكافؤ) فهناك الأصوات التى تحتج على الخطر الذى يتهدد سلامة الشمولية. من ذا الذى يفكر بجدية فى القضاء على مرجعية الشمولية؟ من فى فرنسا يطالب بتجزئة الشمولية؟ لا أحد على حد اعتقادى. ومع ذلك وكما انعكس رأى البعض فى الاعتقاد بإحراز تقدم مستمر وأكيد فى المساواة الديمقراطية بين الجنسين، تذرع البعض بالخطر الذى يهدد الشمولية بتغير صورتها إذا ما تحولت إلى واقع ملموس. وبصورة أوضح فإن فاعليتها قد تضعف بعد استنادها إلى التعبيرات الواقعية الفريدة فى حين أن واقع تاريخها يشهد جيدا على تعثر أدائها: فالجميع يدرك أن الشمولية ترتكب – منذ قرنين – إفكا باستخدامها بصفة خاصة تعبير "الاقتراع الشامل" الذى كان يعنى منذ عام ١٨٤٨ وحتى عام ١٩٤٤ – أى ما يقرب من قرن – الاقتراع المذكر فقط. هل سنقضى على فاعلية هذه الشمولية إذن إذا ما انتقلنا من الوهم الخاص بتطبيق المبادئ الكبيرة لكى نجد حلولا حقيقية تطابق المبدأ بالواقع؟ ولماذا عند كل محاولة للتوفيق بين الشمولية والتفرقة نثير دائما المطلب الفئوى، وبالتالى افتراض تغلب الجانب الفردى على الشامل؟ إن لعنة "تراجع الهوية" تمنع من إدراك أن المرأة تطالب باندماجها فى الشمولية وليس تفتيتها، فهى تعمل على مشاركة الغير فى "اتساع المجالات التى تثبت فيها هويتها".

المساواة والشمولية: هاتان هما الكلمتان القديمتان للسياسة الديمقراطية اللازمتان لصنع تاريخ الجنسين. ونحن نقترح الاستناد إليهما كى نكتشف هذا التاريخ. ففى دائرة الحجج الأولى اشتعل الجدل بالادعاءات التى لجأت إلى النظرية

التقليدية لعلم السياسة دون الرجوع إلى التجربة التاريخيـة لمفاهيمهـا أى تجربـة الصعوبات التى واجهت الديمقراطية عند تطبيقهـا لمبـدأ المسـاواة واحترامهـا الشمولية. والأمر الغريب على ما يبدو هنا هو أن كل أنماط النقد المتراكمة التـى أوردها التاريخ عن القرنين التاسع عشر والعشرين لم تتطرق إلى هذين المفهومين. وهكذا نلاحظ مرة أخرى كيف أن التاريخ المميز للجنسين يمثل إشكالية. وبالتـالى فالرأى المباشر للجنس المعنى أقوى من معرفة التاريخ.

وهكذا نرى أن هناك ثلاثة آراء تمثل عقبة أمام الفكـر الخـاص بسياسـة الجنسين: الرأى الذى ينكر اللامساواة بين الرجل والمرأة ويتغاضى عـن الواقـع (الأرقام والإحصائيات وحدها هى التى تبرهن على إثبات عكـس هـذا الإنكـار) والرأى الثانى الذى يؤكد على التطور الحتمى والهادئ للمساواة ويـرفض إرسـاء العلاقة بين الجنسين على إلزام سياسى، والرأى الثالث الذى يركز على أهم المبادئ الأساسية ويتجاهل التعارض - المعـروف جيدا - بين الشمولية والسيطرة. وهكذا فإن تاريخ الجنسين يجب أن ينطلق من هذه المبـادئ الثلاثـة: الواقـع الملمـوس للامساواة، ووجود علاقة سيطرة ومقاومة لكل جنس من الجنسين، وحقيقة السيطرة الذكرية. والغريب أن زعماء هذا الجدل لا يربطون دائما بين هذه العوامل الثلاثـة مما أدى إلى إشعال الجدل والحيلولة دون التوصل إلى وقفة تاريخية.

الدائرة الثانية للجدل: المبدأ والمفهوم والأداة

تبدو الدائرة الأولى للجدل وكأنها "الوجـه المخـالف" للسياسـة الرئيسـية باعتقادها الساذج فى إحراز تقدم وبثقتها العمياء فى الشمولية وتصريحاتها المعلنة. والدائرة الثانية تقودنا - فى المقابل - إلى اعتبارات أقل تقليدية.

وفى استطاعتنا الآن التعليق على إدراج لفظ "التكافؤ". "فالجدل حول التكافؤ" الذى بدأ فى التسعينيات حدد هدفه بوضوح: غياب المرأة عن التمثيل السياسى. ثم قام بعد ذلك ببلورة مجمل المطالب الجديدة للمرأة. ولنبدأ بملحوظتين عن ضرورة استخدام لفظ جديد للتعبير عن المساواة بين الجنسين. الملحوظة الأولى للإشارة إلى المرحلة النهائية لمعركة المساواة واقتسام السلطة أى "اتخاذ القرار" وفقا للمصطلح الأوروبى. فبعد مرور قرنين من الزمان على النضال من أجل الحقوق المدنية والسياسية وحق الفرد فى التصرف فى جسده وفى التعلم وفى العمل آن الأوان لكى نشارك فى الشئون المدنية على أعلى مستوى. فالتكافؤ إذن هو التعبير عن القضية النهائية للامساواة أى السلطة.

والملحوظة الثانية تتعلق باللفظ نفسه وفاعليته من حيث المعنى والسياسة. فلقد أتاحت كلمة "تكافؤ" الفرصة لتجنب استخدام مصطلح "النزعة النسائية" الذى يعتبر دائما فى فرنسا مصطلحا غير مهذبا أو بالأحرى ملعونا ومعبرا عن صورة هزلية. فرجل السياسة الفرنسى استطاع أن يقضى على مصطلح "النزعة النسائية" بطريقة غير مباشرة بفضل استخدام لفظ "التكافؤ". وإذا كان قد حول هذا التكافؤ إلى ملف سياسى فالفضل فى هذا يعود إلى أوروبا بسبب التمثيل السياسى المتواضع للمرأة فى فرنسا وهى الدولة التى تأتى فى المرتبة قبل الأخيرة فى أوروبا وبالتحديد قبل اليونان. فنقائض الأمور قاتلة فى فرنسا وهو أمر معروف جيدا. وملف "التكافؤ" يجمع بالتالى بين الضرورة الملحة لحل المشكلة والفرصة المواتية لاستخدام لغة متجددة قادرة على هذا الحل.

من هنا بدأ الجدل المرتبط بماهية لفظ "التكافؤ" فى حد ذاته. وأصبح التساؤل المطروح هو: هل يعتبر "التكافؤ" مبدا جديدا – بعيدا عن المساواة – يعمل على استكمال أحد المبادئ الرئيسة للجمهورية؟ أم هو مجرد لفظ حاذق قادر على النهوض بالمساواة؟ لقد كان العنوان الفرعى للمؤلف الرائد "إلى السلطة أيها

المواطنون" واضحا عندما قام بتعديل مسميات الجمهورية: "فالحرية والعدل والمساواة" تعنى بكل وضوح أن الإخاء يجب أن يفسح المجال للتكافؤ. وبعيدا عن المساواة قد يصبح لفظ التكافؤ فى الواقع هو المصحح لكلمة إخاء، والمعنى الحرفى للكلمة يقصد به فى الواقع الجانب الذكرى للمجتمع: فهى جمهورية الإخوان دون الأخوات. هل هو إذن مبدأ مصحح للإخاء أم مبدأ بديل للمساواة؟ لقد بدأ الجدل ولم يتمكن من اختصار التساؤل المبدئى عن المفهوم، إذ يمكننا الموافقة على لفظ تكافؤ دون أن نرى فيه مبدأ جديدا. ولكن هل فى استطاعتنا إضافة أى شيء إلى الصيغة والأمل والمتطلبات المتضمنة فى مبدأ المساواة؟ الرد بالسلب لأن هذا المبدأ قائم بذاته.

وإذا كان التكافؤ ليس بالمبدأ الجديد فهو إذن عبارة عن لفظ أكثر من كونه مفهوما وهو أداة لتنفيذ المساواة. وإذا كان أداة فمن اليسير بالتالى إدراك أنه يتطلع فى آن واحد إلى اقتسام السلطة السياسية وكل مركز من مراكز النفوذ الذكرى داخل وخارج السياسة. لقد اتضح أن هذه الأداة كانت الأفضل وكانت تعبر عن التفرقة النهائية والأخيرة فى معركة النزعة النسائية أى السلطة. وعند انتقادنا للسلطة الذكرية، كنا نعنى بكل وضوح جميع أشكال اللامساواة التى تنطوى عليها هذه الثغرة. وهكذا عادت الحركة النسائية إلى الظهور بكل قوة. فالتكافؤ كان هدفا أكثر منه أداة وغاية أكثر منه وسيلة. لهذا ظلت المخاطرة الفلسفية كاملة.

وأعتقد أن الوضع كان يتلخص فى الآتى: التكافؤ كان صوابا من الناحية العملية وخطا من الناحية النظرية وسوف أعكس النظرية الكنطية (المتعلقة بالفيلسوف كانط) التى تنص على أن الصواب من الناحية النظرية قد يكون خطا من الناحية العملية. وأننى أبغى هنا التمييز بين قيمة أداة التكافؤ وصعوبة تطور هذا اللفظ الجديد. فلقد كان واضحا أنه من المستحيل إرساء التكافؤ من الناحية الفلسفية، كما أن التكافؤ ليس بالمبدأ الجديد للجمهورية ولم يكن يستمد قوته من

مفهوم استنباطى. فإننا لا نؤسس الجانب السياسى على البيولوجى ولا أيضا على طبيعة الاختلافات بين الجنسين.

فالتكافؤ ليس بالمبدأ الجديد للجمهورية وليس بديلا بالمرة للإخاء وليس مكملا للمساواة، فهو ينحصر بالأحرى فى بعض النعوت مثل التكافؤ "السياسى" والتكافؤ "اللغوى" والتكافؤ "العائلى". واللفظ يستحق كل هذه النعوت. ولكن لماذا نتحدث فى هذا الصدد بالذات عن هذه النعوت؟ ذلك لأنها تحدد المجالات التى يتم التشكيك من خلالها فى نفوذ الرجال. فالكل يعرف أن الجدال على تأنيث أسماء المهن بدأ مع حكومة ١٩٩٧ التى تقلدت فيها النساء مهام وزارية مهمة (العمل والقضاء) أن الجميع يعرف أيضا أن الخلط بين معنى الموقد (Cuisinière) كجهاز منزلى و(Cuisinière) الطاهية الإنسان لم يكن يشكل أى قلق لكائن ما كان (وكذلك الحال بين لفظى (Cadre) الذى يعنى إطار لوحة و(Cadre) بمعنى كادر وظيفى أعلى). ولكننا نجد أن استخدامات اللفظ المؤنث تثير عند البعض مشكلة وذلك فى المجالات التى يسود فيها نفوذ الرجل مثل لفظ "الحاكمة" على سبيل المثال أو الزوجة أو الموظفة، وهذا يتوقف على الظروف ويعتبر أمرا مقلقا. والحديث عن التكافؤ اللغوى يعنى تحديد مخاطر النفوذ فى اللغة. فهل يمكن للنفوذ أن يتجلى من خلال خصائصه الجنسية؟ الكثير يعتقدون أن الأمر يجب أن يظل على حياد وبحياد.

عندما نطرح تعبير "تكافؤ عائلى" فإننا نسلك النهج نفسه: فإذا كان التكافؤ يعتبر فى آن واحد أداة لتحقيق قدر أكبر من المساواة ومفتاح الفوز بالمشاركة فى مجالات السلطة فإنه يمكننا القول بأن الأسرة هى المكان المفضل لإرساء المساواة وتوازن السلطات. فالزوجان يمثلان العالم الصغير للمساواة المحتملة والعلاقة التى يسودها الحب – فى إطارها العائلى – هى علاقة نفوذ.

وفى المقابل فإن المجال الاقتصادى والمهنى لا يتصف بالتكافؤ إلا عندما نتحدث عن "التدرج الوظيفى" و"القيادة". فمن غير الملائم استخدام مصطلح "تكافؤ

اقتصادى" إذا كان الأمر يتعلق بمسألة المساواة المهنية وخاصة المتعلقة بالمرتبات أو اللامساواة فى تقلد مختلف المناصب. فالتكافؤ لا يتأتى إلا فى مجال التنافس على النفوذ. وحتى إذا كان هذا اللفظ قد أدى إلى ظهور النزعة النسائية دون التصريح بهذا وإذا كان قد أتاح ظهور العديد من التطلعات مثل حصان طروادة الذى يصطحب معه العديد من المحاربين ويؤدى إلى نشوب المعارك فإنه يجب أن نحتفظ فى أذهاننا بالمعنى الدقيق له، فهو يعبر عن المساواة فى مجالات النفوذ. والمجال الاقتصادى ما هو إلا جزء من هذا النفوذ بل وأبعد من ذلك فالمجال المهنى يطالب بتطبيق مبدأ المساواة بنفس قدر مبدأ الحرية. فالعمل بالنسبة للمرأة يمثل الحرية فى المقام الأول.

والنعوت التى تطلق على التكافؤ تقوم باستكمال مجالات مخاطر السلطة دون التطرق لمسألة عدم المساواة والعنف بين الجنسين. خلاصة القول يمكننا إدراك أن التكافؤ السياسى هو أحد مخاطر الديمقراطية التى تتفوق على خطر إصلاح نظام التمثيل الجمهورى (توازن أعداد الناخبين).

وعلينا التركيز على اتجاهين عند تأملنا للوضع. الأول يتعلق بالنفوذ كممارسة والثانى يختص بالفوز بالسلطة كاستراتيجية شاملة. والنفوذ كممارسة يدعونا إلى التأمل فى ماهية اللفظ ذاته. فالنفوذ السياسي- فى الديمقراطية - يتجسد فى السلطة الشعبية التى تنتخب الممثلين وتشكل الحكومة. وفى هذا الصدد تظهر ذكورة السلطة خاصة عند مباشرة الحاكم لوظيفته. من هنا كان علينا أن نقترح طرح عكس هذا التفكير انطلاقا من التعريف الخاص بالحاكم على أولئك الذين يقولون أن المناضلات من أجل التكافؤ يرتكزن على الجانب البيولوجى (الفرق بين الجنسين) لاقتسام السلطة مع الرجل. الأمر الذى يدعونا لطرح التساؤلات الآتية: كيف يحقق انتزاع السيادة الديمقراطية تفوقا أكيدا أكثر مما يحققه انتزاع سلطة الحكم من الرجال؟ هل هناك بالفعل تمييز جسدى عندما يتعلق الأمر برئيس

الحكومة فى الجمهورية؟ ألا يقتصر منصب الحاكم على نـوع الجسد؟ ومن يقـل "جسدا" يقل "جنسا". والأحرى بنا أن نتساءل كيف يعتبر التمييز الجنسى جزءا مـن الحكم بدلا من إظهار التخوف من اعتماد الجانب السياسـى علـى الفـرق بـين الجنسين؟ ولقد برز هذا التساؤل أثناء الإصلاح التأسيسى فى حكومة جوسبان حيث يتدرج البند المتعلق "بمساواة الرجل والمرأة فى تقلد المهام والوظائف" فى المادة ٣ التى تتناول بالتحديد مسألة السلطة: مما يفسر انطلاق الجدل السياسى فيمـا بعـد. فالنزاع كان يرتكز فى بدايته على التمثيل الجمهـورى ثـم انتهـى بالديمقراطيـة والحاكم. فالتكافؤ ليس مبدأ جديدا ولكنة قد يؤدى إلى زعزعة الحكم الحديث بشدة.

ولقد ترتب على الحركة المطالبة بالتكافؤ نشأة الحركة النسائية فى مجملهـا. ولم يعد هناك مبرر للتقيد بحدود فيما يتعلق بالتشكيك فى النفوذ الـذكرى. وهكـذا أصبح من الممكن تفسير تصاعد النقد النسائى على أنـه هـو "الجانـب الحقيقـى والواقعى للتطبيق العملى" لمبدأ التكافؤ. غير أننا يجب أن نتحرى الدقـة بصـورة أكبر فنقول إن انتصار المشاركة فى السلطة السياسية إنما هو انتصار للمساواة "من أعلى". فهل يمكن ألا تقتصر هذه المساواة على الصفوة وتتحول إلى نقطة انطـلاق تحقق المساواة للنساء جميعهن؟ هذا هو التحدى الذى تواجهه اسـتراتيجية التكـافؤ ومثاليتها.

أساس النزاع: التعارض والمحاكاة

ترجع استحالة إرساء أساس فلسفى للتكافؤ إلى أن إبراز الاختلافـات بـين الجنسين يأتى من خارج المجال السياسى. وإذا ما أدركنا أن هذه الاختلافات قائمـة على الدوام لتفهمنا أن المرجعية البيولوجية لا تتعارض مع السياسة. والدليل علـى ذلك هو استرجاع التقاليد التاريخية التى تنهل منها حركة التكافؤ مصدرها. التقليـد

الأول هو الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والثانى هو التأكيد المثالى والثورى على المساواة بين الجنسين. والتقليد الأول يستلزم سن القوانين لترجمة المبدأ إلى واقع والثانى يعتقد فى إمكانية تشييد عالم جديد.والتكافؤ مبدأ مثالى يتطلب تحقيقه إصدار قانون. وتلاقى هذين التقليدين أمر ملحوظ ويرجع إلى صعوبة الربط بين الديمقراطية والتفاوت الجنسى.

وأختتم قولى بتحديد النواتين المحتملتين لهذه العلاقة كما تتجلى اليوم فى الجانب العملى والنظرى على حد سواء: النواة الأولى تتعلق بالتصنيف الفئوى للشمولية ومحاكاة المطالب والثانية تتعلق بالتعارض بين الاعتداد بنوع الجنس فى السياسة وعدم الاعتداد به فى المجال الاجتماعى.

وتأخذ النواة الأولى شكل التعارض: فمن الواضح أن النساء لا يمثلن فئة مثل الفئات الأخرى حيث أنهن يمثلن نصف المجتمع. هذا من جهة ومن جهة أخرى يبدو واضحا أن ترجمة الشمولية التى تطالب بها النساء إلى واقع تنتقل إلى الفئات الأخرى وبخاصة فئة الأعراق. أحرى بنا إذن أن نقول إن التكافؤ ليس مطلبا مقتصرا على مجموعة بعينها لأن عدوى هذا المطلب تنتقل إلى الفئات الأخرى المحرومة منه. وإذا كان فى هذا الأمر تعارض فإنه لا يثير مخاوفنا.

والنواة الثانية تعبر عن انعكاس غريب لإدراج اللامساواة بين الجنسين فى المجال العام. فلقد نشأت فى الحقب الأخيرة حركة مزدوجة: الأولى تربط الإقرار القائم على الاعتداد بنوع الجنس بحركة التكافؤ والثانية تعمل على إعداد تصور لا يعتد بالجنس فى المجال الاجتماعى (على سبيل المثال: كثير من الأمهات غير متزوجات ولكن هناك أيضا عائلات أحادية العائل). فالاعتداد بالنوع الجنسى فى السياسة وعدم الاعتداد به فى المجال الاجتماعى هما حركتان متعارضتان ومعاصرتان لبعضهما البعض. ولقد تولد فى القرن التاسع عشر حوار سياسى محايد وآخر اجتماعى يرتكزان بصورة قوية على نوع الجنس. فإلى أين يقودنا هذا

التعارض فى الرؤية الخاصة بمفهوم الجنسين علـــى صـــعيد التـــاريخ السياســـى والاجتماعى؟

وإذا كان الجدل قد أصبح من الآن فصاعدا صورة المناقشة حول الجنســين، علينا إذن الاستمرار فى معالجة المشاكل انطلاقا من التاريخ الذى هو فـــى طـــور التشكيل.

المراحل العمرية الجديدة فى الحياة[٢٤]

بقلم زافييه جولييه

Xavier GAULLIER

ترجمة: سحر سربانة حبيب

مراجعة: د. محمد على محمد الكردى

تعد مراحل العمر من الحقائق المعروفة جدا فى ظاهرها: فلكل منا تجربة شخصية ولكل منا علاقة حميمة قوية تربطه بمرحلتى الشباب والشيخوخة. لكن الوضع الحالى لهذه المسألة أكثر تعقيدا وغموضا مما يبدو عليه. غير أن الفكر السائد على كل المستويات الفردية والعائلية والمؤسسية والسياسية هو أننا مازلنا نفكر فى أغلب الأحيان فى الحياة الإنسانية كما لو أنها مازالت تنقسم إلى ثلاث مراحل كبيرة متعارف عليها: المراهقة والنضوج والشيخوخة، على الرغم من أن هذه الكلمات لا تغطى أبدا المدة الزمنية نفسها ولا المضمون نفسه. إن محاولات حصر الحقائق الجديدة عن المراحل العمرية أظهرت صعوبة تحليلها بما فى ذلك مستوى الكلمات المعبرة عنها: تشويش الحدود بين الأعمار كلمة معممة. فإننا بصدد الحديث عن: مرحلة ما بعد المراهقة والمراهقة اللامتناهية (لو برا Le Bras) مقتبل العمر (جالون Galland) مرحلة ما قبل النضج (بيترو Pitrou) الشباب الناضج (دو سينجلى de Singly) نتحدث عن المتقاعدين والمسنين وسن ما قبل التقاعد وكبار السن والأبكار والشيوخ ومن هم فى العقد الثالث والرابع من العمر. وماذا نقول عن مرحلة النضج؟ فإننا نستخدم مصطلحات: مرحلة النضج الجديدة (ماجنونى Majnoni) المرحلة الأولى والثانية للنضج (روسل Roussel)

---

(٢٤)نص المحاضرة رقم ١٣٤ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٣ مايو ٢٠٠٠.

المرحلة الثانية للنضج (شـيهى Sheehey) مرحلـة منتصـف العمـر والنضـج (جونيالون نيكوليه Gognalons Nicolet)، مرحلة السلك المهنى الثـانى (جوليبيـه Gaullier)، ومراحل أخرى عديدة.

إن تشويش الحدود بين الأعمار قائم فى كل مراحل دورة الحياة ولا سـيما أنه من الصعب أن نرى جليا أن المواقف التى تواجه الأعمار المختلفة غالبـا مـا تحكمها العاطفة، وذلك فى مجتمع شغله الشاغل عامل السن: الخوف من الشيخوخة والتنكر لها وإنكار الموت، وهما مرتبطين بنظرية عمرية موسومة ينظر لها نظرة متدنية، مما يعيق كبار السن من أن يعيشوا حياتهم ويعيق كذلك الشـباب مـن أن يشيخوا. إن أسطورة الشباب، وهو سن غير ملموس، بمـا أن الوضـع الحقيقـى لمرحلة الشباب غير مرغوب فيه بالضرورة، بل مثال مجرد لكل الأعمار "تميـز الشباب" هو إضفاء قيمة للطفل الذى يصبح غالبا الطفل الملك. وتقع مرحلة النضج فى فترة من الحياة تتميز بقصرها أكثر فـأكثر، وهـى بـين مرحلتـى الشـباب والشيخوخة اللذين لا ينتهيان فهو عمر مشكوك فى وجوده، فعلماء النفس يتحـدثون عن عدم النضج والطفولية فى حياة البلوغ والرشد (بوتينيه، لوجونـدر Boutinet, Legendre).

وهناك سؤالان يطرحان نفسهما فى التحليلات التى قمنا بها: ما العمل فـى مسيرة الأعمار وتنظيم الأوقات الاجتماعية (أوقات العمل، الفراغ، التنشئة، الحيـاة العائلية والاجتماعية) من إجمالى دورة الحياة؟ وما العمل بالنسبة لديناميكية الأعمار وما تمثله من نوع علاقات من مثل (التضامن، الصراع، التنافس، اللامبالاة...إلخ) حافظت عليها الأعمار فيما بينها أو الوضع الخاص بالأشـخاص تجـاه بعضـهم البعض (سمات خاصة، مساواة أو لا مساواة...إلخ)؟

ولنأخذ فى الاعتبار الفرضية التى وضعناها والخاصـة بالسـمة التطوريـة والمتنوعة للأعمار، فنحن لا نقدم عرضا مصطنعا لموازنـة متماسـكة للوضـع

الحالى، ولكن بصورة أبسط فنحن ننظر إلى مسيرة الأعمار وديناميكيتها من خلال أربعة أبعاد ألا وهم: طول العمر، الحياة المهنية، الحياة العائلية والمراحل الحرجة. مما يتيح لنا طرح بعض الأسئلة تخص الحاضر والمستقبل عن طريقة العيش معا متساوين ومختلفين.

الأعمار وطول العمر

لقد سبق وتحدثنا بحق عن كتاب ثورة طول العمر (فوريت ١٩٩٧ Forette) ولكن ينبغى أيضا الإضافة أننا بصدد محظور اجتماعى نرفض تماما مواجهة نتائجه سواء على الصعيد الاجتماعى أو على سبيل المعرفة.

إن طول العمر ما هو إلا وقت أطول لكل على حدة: كيف تم شغل هذا الوقت؟ وما هى تلك التجربة الجديدة للوقت التى تحدث عنها الكثيرون؟ (روسل Roussel ١٩٨٣).

إن طول العمر هو إحدى أشكال الشيخوخة السكانية والتى تزداد بقوة، فعلى مدار قرنين تجاوز معدل العمر من ٣٦ إلى ٧٨ عاما ومعدلها فى الوقت الحالى ٨٢ عاما بالنسبة للنساء و٧٤ عاما بالنسبة للرجال وهو يزداد بمتوسط ثلاثة أشهر فى العام حتى لو أن التفاوت بين الجنسين والمجموعات الاجتماعية كبير. فى عام ١٩٥٠ كان عدد البالغين المائة ٢٠٠ وقد وصل عددهم فى الوقت الحالى حوالى ٨٠٠٠ وسيصبح عددهم حوالى ١٨٠٠٠ فى عام ٢٠١٠. إن تلك الإطالة فى معدل الحياة يتم دون زيادة مدة العجز (روبين Robine ١٩٩٦). ويتوقع الخبراء أن متوسط معدل الحياة يجب أن يستمر فى الارتفاع. ويتساءل علماء الأحياء حول إمكانيات تجاوز معدل الحد الأقصى لطول عمر الجنس البشرى (١٢٥ عاما).

ويتعادل مثل هذا التقدم فى السن وازدياد عدد الأجيـال: فنجـد أن هنـاك مجتمعا يتعايش فيه ليس فقط ثلاثة أجيال بل أربعة وخمسة أجيال. ومـن خـلال دراسة حالية فقد تم إحصاء أكثر من ٢٠٠٠ عائلة لهم من الأجيال خمسة. مجتمـع معمر ومتعدد الأجيال.

وكان بالإمكان الاعتقاد بأن مثل هذه الزيادة فى معدل الحياة تقسم بـالتوازن بين الأعمار المختلفة ولكنه لم يكن الوضع كذلك. ولقد تعثرت دورة الحياة بسـبب ازدواجية الحركة من إطالة معدل الحياة عامة وإقلال معدل الحياة المهنيـة. فـى بداية القرن العشرين، كانت نسبة ٧٠% من فترة الحياة مكرسة لعمل فى حين أنها فيما بعد لم تعد تمثل أكثر من ١٥ إلى ٢٠% أى ٤٠٠٠٠ ساعة فى بداية القـرن الواحد والعشرين مقابل ٧٨٠٠٠ ساعة فى عام ١٩٨٠. وعلى التوازى، فإن الجزء الأكبر من الوقت المكتسب تم تخصيصه لسن التقاعد: فلقد توصلنا إلـى أنـه فـى بعض العقود ازداد سن التقاعد عشر سنوات خمس منهم بسبب طول العمر وخمس بسبب نهاية مبكرة نسبيا للحياة المهنية.

وإذا ما أضفنا أن شيخوخة السكان زادت من عدد من هم أكبر من ٦٠ عاما (١٩% من السكان الحاليين، ٢١% فى عام ٢٠٠٥، من ٢٦ إلى ٢٨% فى عـام ٢٠٢٠، من ٣٠ إلى ٣٩% فى عام ٢٠٥٠) فمن المؤكد أن مجتمع طـول العمـر سيصبح أكثر فأكثر مجتمع غير عامل.

وهكذا فإن دورة الحياة المتغيرة تقلب من موازين الأعمار: فالمرحلة الأولى من الحياة محملة بالأثقال فهى مرحلة التكوين والعمل وتكوين أسرة أمـا المرحلـة الثانية فعلينا اختراع ملامحها فالجزء الأكبر منها يكون جديـدا حيـث أن النشـاط الإنتاجى والعملية الإنجابية قد تمتا فى المرحلة الأولى. وفى سن الخمسين تكـون المرأة فى منتصف حياة النضج تمثل دورة الحياة بالنسبة لها ٢٢ سنة من التنشـئة، و٣٥ عاما من العمل، وتقاعدا طويلا يصل إلى ٢٧ عامـا (لـو بـرا ٢٠٠٠ Le

Bras). وفى سن الـ ٦٠ معدل حياة الرجال الآن يعد ٢٠ عاما و ٢٤ عاما بالنسبة للنساء، وفى عام ٢٠٤٠ سيصبح هذا المعدل على التوالى ٢٥ و ٣٠ عاما.

ولمواجهة هذا الوضع، فقد رأينا فى الستينيات ظهور ما نسميه بالحقبة الثالثة من العمر وكانت بمثابة خطوة جديدة ممكنة فى مراحل الحياة لأسباب عديدة (لازلات ١٩٨٩ Laslett) وهى: امتداد معدل الحياة فى صحة جيدة، ارتفاع معاشات المتقاعدين واكتشاف قيم جديدة لهذه السن (الاكتفاء الذاتى، التطور الذاتى والاندماج مع المجتمع). ولكن حاليا فإن العمر الثالث لا يكفى أبدا لإدارة الجزء الثانى من الحياة التى تمتد وتصل الآن من ٥٠ إلى ٩٠ عاما إذا ما أخذنا فى الاعتبار طول العمر والعمل فى نهاية مدة الخدمة. إن تهيئة دورة الحياة والأعمار بمثل هذه الطريقة تثير العديد من الأسئلة حول تقسيم الأوقات الاجتماعية طوال فترة الحياة: مرحلة التكوين والعمل، الحياة العائلية والحياة المهنية، الوقت الحر وسن التقاعد...إلخ. إن السعى نحو تحقيق موازين جديدة أمر أصعب مما يبدو عليه. فإن الأفكار البسيطة للربط بين تقليل ساعات العمل (الـ٣٥ ساعة) والمد من الحياة المهنية أو الربط بين نفس عملية تقليل ساعات العمل وطريقة جديدة فى عيش الوقت الحر لا تندرج فى جدول أعمال "إعادة بناء المجتمع".

المراحل العمرية والحياة المهنية

إن الوضع الحالى للأجور أدى بدوره إلى ظهور العديد من التحليلات: لقد تم الحديث عن أزمة، عن طفرة، وعن متغيرات طرأت على المسألة الاجتماعية، كما تم وضع تفسيرات عامة عن نهاية فترة حصول العامل على راتبه، ونهاية مدة خدمته، وحلول مجتمع وقت الفراغ. ولكن تلك الأبحاث لم تتطرق أبدا للتغيرات فى الأعمار والأزمنة الاجتماعية على الرغم من كونها أمرا محوريا، خاصة فى فرنسا.

وفى الواقع، فإن هذا الوضع اتخذ سمة حل وسط متفق عليه اجتماعيا يرمى إلى قصر الوظيفة على فئة عمرية بعينها: وهى فئة متوسطى السن الذين تتراوح أعمارهم بين الثلاثين والخمسين عاما (وزارة العمل، ١٩٩٥). ليس فقط البطالة بمجملها لها أهميتها – فنحن نعرف ذلك – ولكن تقسيم العمل يختلف بشدة تبعا للعمر: فهناك ارتفاع فى معدل النشاط لمن يتراوح عمرهم بين الثلاثين والخمسين عاما (معدل أكثر ارتفاعا من الولايات المتحدة)؛ بينما تعد البطالة، وعدم الثبات فى وظيفة، والتعطل من نصيب الشباب وهم فى مقتبل حياتهم المهنية، وكذلك العاملين المسنين فى نهاية حياتهم المهنية. ونجد أن فرنسا لديها أكبر الطلاب سنا وأصغر المتقاعدين سنا.

وفى فرنسا، يعد معدل نشاط الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥٥ إلى ٦٤ عاما هو الأقل مقارنة بالدول الأخرى (وفقا لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادى): فهو يمثل ٤٤% بينما يزيد بعشرين درجة فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (أى ٦٤% و٦٦%) كما يزيد ٤٠ درجة فى السويد واليابان (٨٠,٥% و٨٥%). إن الخروج من الحياة المهنية أصبح يأتى مبكرا أكثر فأكثر، فمن ٦٢ عاما سنة ١٩٦٩ أصبح الآن ٥٨ عاما. كما أصبح دخول نفس الحياة المهنية متأخرا أكثر فأكثر: فمن ١٨ عاما (سنة ١٩٦٩) وصل إلى ٢٢ عاما (سنة ١٩٩٧). ونحن نعرف خطورة ما تمثله البطالة والتعطل بالنسبة للشباب، ولكننا على دراية أقل بكون تفاوت الرواتب بين شباب العاملين (ثلاثين عاما) والعاملين المسنين (٤٥ عاما) قد ارتفع بصورة ملحوظة فى الثلاثين عاما الأخيرة: فقد ارتفع من ٧% إلى ٢٤%. وترتب على هذه الأزمة حدوث فجوة فى معدلات الأجور كانت لصالح القدامى على حساب شباب العاملين على الرغم من كونهم معدين بشكل جيد، كما أدت إلى زيادة تراكم عوامل اللا مساواة المرتبطة بالعمر (فيما يخص الأجور، الترقيات، التدرجات الوظيفية) (بودلو Baudelot, ٢٠٠٠).

لكن ارتفاع الأجور فى نهاية مدة الخدمة ساهم فى الحث على تسوية المعاش مبكرا. إن ديناميكية الأعمار إذن ليست بمنصفة، فهى لا تعدل بين المراحل العمرية الثلاثة بل وغير منصفة أيضا داخل ذات المرحلة العمرية الواحدة.

وفى ظل هذا التنظيم العمرى المتبع فى الحياة المهنية، فإن مسيرة الأعمار أصبحت غير مستقرة واعتراها التحول. فنموذج عمل اليوم الكامل لم يعد فقط غير موجود بل أيضا أصبح التطور الوظيفى لا يتبع خطا مباشرا بعد أن كان متواصلا فى الماضى، يبدأ ويتوافق مع ترك الفرد لعائلته الأصلية فى سن مبكرة، ثم عمله فى وظيفة مستقرة فالزواج (ماندراس، Mendras, 1950) وتتوافق النهاية أيضا، التى تأتى فى سن متأخرة، مع إنهاء الحياة المهنية، والحصول على معاش ويلى ذلك فترة إعاقة الشيخوخة. إن نموذج الجيل الحالى الآن يجنح نحو تفضيل الحصول على قوة إنتاجية مرتبطة بوظائف قصيرة المدى، ولكنها مكثفة ومختارة. لذا فعلى الشباب وكبار السن، مواجهة عقد من السنين يمتاز بالمرونة، وتختلط فيه اللوائح والأنشطة والعوائد والدخول المتنوعة، إلى جانب التنقل بين الوظيفة والعائلة والاستقلال الذاتى وقد تتوفر أو تنعدم الخبرة. إنها ثقافة المصادفة. فالتوافق لم يعد موجودا لا للشباب ولا للمتقدمين فى السن. وأصبح تسوية المعاش قبل أوانه (ما قبل تسوية المعاش) والحصول عليه متأخرا مع انخفاضه، إلى جانب كون عملية إعاقة الشيخوخة قد أصبحت مرتبطة بمن هم فى سن طاعنة.

لقد أصبح واضحا للكثيرين ضرورة إلغاء مثل هذا النموذج فى العمل الذى يعتمد على السن: حيث إنه مكلف ماديا واجتماعيا. ولكن بمقدار ميل الآراء إلى ضرورة تعديل وضع الشباب بمقدار ما أصبح من المفضل الاستمرار فى تسوية المعاش مبكرا إلى درجة أن التقاعد أى "حرية الوقت" أصبح أمرا شعبيا شائعا.

وفى السياق الجديد لسوق العمل، والوظيفة والمهن، ماذا أصبحت عليه الشيخوخة أو بالأحرى ما أصبح عليه التخوف من الشيخوخة، بما يتسم به من

ديناميكية الأعمار التى يتضمنها (التكافل بين الأجيال)، وإدارة دورة الحياة التى يتطلبها (التحكيم بين وقت العمل ووقت الفراغ)؟

لقد تغير وضع المتقاعدين فى المجتمع بصورة شديدة، ففى الخمسينيات كانت الشيخوخة تعنى الفقر بالنسبة للكثيرين؛ أما اليوم فإن متوسط مستوى الدخل للمتقاعدين يعادل مستوى دخل العاملين. فلقد حدثت عملية إعادة توازن لمستوى المعيشة بين الأعمار العاملة وغير العاملة: وهذا هو "العصر الذهبى" للتقاعد حتى لو كان هناك تفاوت كبير فيما بين المتقاعدين.

إن المشكلة التى يعانى منها المتقاعدون تكمن فى مستقبلهم، آخذين فى الاعتبار الوضع الديموغرافى (وصول أجيال عديدة من زمن انفجار المواليد إلى سن التقاعد ابتداء من عام ٢٠٠٥، التزايد الثابت للعمر المديد...) كذلك الوضع الاقتصادى (العمل – الحياة المهنية – الرواتب). هل هى نهاية التكافل بين الأعمار (ففى "التوزيعات" يقوم العاملون بدفع المعاشات للمتقاعدين)؟ هل سيزداد عدم المساواة تفاقما بين الشباب وذوى الأعمار المتوسطة والمتقاعدين؟ هل هذه هى بداية تطبيق نظام التأمينات الخاصة الرأسمالية التى يتم إدارتها بموجب دورات حياة الأفراد ودون أن يكون لها علاقة بالفئات العمرية؟ إن الجدل المثار حول تمويل المعاشات (نسبة الأقساط والإعانات – سن التقاعد وطريقة الفهرسة، والتقسيمات والتحويل إلى رأسمال) هو جدل حول ما نود القيام به فيما يخص العلاقات بين المراحل العمرية والأجيال وحول المجهودات المالية المبذولة التى يجب على كل مرحلة عمرية تحقيقها لتقوية المساهمة فى نظام التوزيعات، وحول ما جرت العادة فى أن نسميه اليوم الإنصاف بين الأجيال.

إن مسيرة الأعمار هى الرهان الثانى لإصلاح المعاشات. ففى الأساس، كان التعريف لمفهوم مخاطر سن الشيخوخة هو تأمين الدخل حينما يعجز الفرد عن العمل لأسباب متعلقة بالسن (الشيخوخة). ماذا يكون الوضع إذن حينما يمتد سن

التقاعد عمليا من خمسين إلى تسعين سنة، وحينما يكون سبب التقاعد مرتبط بمشاكل فى العمل أكثر من أن تكون السن هى المعوق عن العمل، وحينما يتم الفصل بين الشيخوخة المهنية والشيخوخة الاجتماعية (يتم فيها الحصول على معاش) وبين الشيخوخة البيولوجية (بسبب كبر السن)؟ إن مخاوف الشيخوخة تغطى أكثر فأكثر مخاوف أخرى مختلفة: وهى مخاوف انتهاء مدة الخدمة ومخاوف الوقت الحر ومخاوف الاعتماد على الآخرين، ثلاثة أبعاد يمكن العمل على إدارتها معا أو على النقيض، تمويلها بطريقة مختلفة آخذين فى الاعتبار مدة الحياة ومخاطر استمراريتها.

على التوازى، نرى أنه قد طرأ تعديل على صورة التقاعد: فعلى مدار وقت طويل كان التقاعد يعنى الانسحاب والشيخوخة والراحة والفقر، أما الآن فإن سن التقاعد يعاش وكأنه بداية مرحلة جديدة فى الحياة، مرحلة طويلة يتمتع فيها المتقاعد بالصحة الجيدة والدخل الكافى والوقت الحر المطول بلا خضوع ولا تبعية للرواتب: نكون متقدمين فى العمر ولا نكون مسنين (شيوخ) حتى إذا كانت الخبرة توضح أنه من أصعب الأشياء فى الحياة أن يتحول الوقت الذى كان مخصصا بالكامل للعمل إلى وقت فراغ كامل وأن اختراع أساليب جديدة فى الحياة للانسجام مع المجتمع وتطور الذات هو أكثر تعقيدا مما نتخيل.

إن السيناريوهات المستقبلية للحياة المهنية ما هى إلا أحكام فردية وجماعية تختص بديناميكية الأعمار ومسارها والاختيارات بين العمل والوقت الحر وبين الحصول على أجور أو معاشات وبين الاندماج فى المجتمع والاكتفاء الذاتى. فهل سنتوجه إلى وظائف تحدد فيها فترة الخدمة ويزداد معدل أقساط التأمينات الاجتماعية فيها أكثر فأكثر ومدة الحصول على المعاش تكون طويلة الأجل ومعدلات المعاش ضعيفة مع وجود صعوبات فى الاندماج فى المجتمع؟ هل سنتوجه إلى مجالات عمل تمتد فيها فترة الخدمة بمعدل أقل لأقساط التأمينات

الاجتماعية ومدة الحصول على المعاش تكون قصيرة ومعدل المعاشات مرتفع نظريا لكنه مرتبط فى الواقع بظروف العمل؟ أم سنتوجه إلى موازين أخرى تحكمها الأزمنة المختلفة فى الحياة؟ (جوليه Gaullier, 1999).

الأعمار والمراحل الحرجة

إن امتداد الأجل، والحياة المهنية والحياة العائلية جميعهم قلبوا موازين الأعمار القديمة، فلم تعد دورة الحياة قاصرة على المراحل العمرية الثلاث (ألا وهى الشباب، والرشد، والشيخوخة) ذات النزعة المحددة فى كل منها، وهى مراحل تتتابع بلا توقف. إن دورة الحياة التى تتخذ من مرحلة الرشد-البلوغ محورا لها، قد أبرزت ما أطلقنا عليه أزمة المراهقة، وهى تناول التحول إلى مرحلة النضج من منظور نفسى، وكذلك أيضا أزمة التقاعد بالنسبة للرجال، وسن اليأس والمعاناة من العش الشاغر (أى رحيل الأبناء من بيت العائلة) بالنسبة للنساء. فما هو الوضع حاليا؟

نحن نريد أن نوضح كيف يبرز تطور المجتمع فى نظرنا، ثلاث مراحل جديدة فى الحياة للوجود، وهى مراحل حرجة، تعيد طرح مسألة الأعمار القديمة، بل وتبحث أيضا فى المفاهيم الخاصة بالبلوغ، والنضج، والشيخوخة، والفردانية. إن التحولات معطيات خاصة، ومحاولة تفسيرها مثار للجدل.

وتتسم مرحلة الشباب، كما رأينا، بتفاوتات شديدة مقارنة بالمراحل الأخرى وذلك فى مجالات العمل، والأجور، والرعاية الاجتماعية. وهى أيضا مرحلة من الصعب الإحاطة بها.

إذا كان ببلوغ الرابعة والعشرين من العمر، فى الستينيات، يكون السواد الأعظم من الشباب قد تركوا عائلتهم ولهم وظيفة ثابتة، وتزوجوا، فليس الوضع

هكذا الآن: فإن مرحلة الشباب العمرية امتدت لتصل إلى الخامسة والعشرين، والثامنة والعشرين، والثلاثين... وأصبحت تتسم بالحركة والمرونة، وأيضا بالتنقلات العديدة بين الأنشطة المتنوعة، كذلك اتسمت بالإطالة في المراحل التعليمية، وضعف معدل النشاط، مع ارتفاع نسبى فى البطالة، وعدم الثبات الوظيفى بصورة ملحوظة. وكذلك فإن الإطالة فى المراحل التعليمية أدت بدورها إلى ترحيل سن الزواج وإنجاب الأطفال. إن مجمل هذه المرحلة من الشباب "الذى لا ينتهى" يعاش بطرق شتى، سواء أكان ذلك إيجابيا أم سلبيا نوعا ما: فهو شباب مختلف، له عدة سرعات (جالون Galland، ١٩٩٧).

وهذا الوضع يكشف بداية عن ظاهرة نجدها الآن فى جميع المراحل العمرية ألا وهى: أنه لم يعد هناك بداية ثابتة للانتقال من حالة عمرية إلى أخرى (مرحلة الشباب ٢٤ عاما، ومرحلة التقاعد ٦٥ عاما). واستبدلت الفواصل الواضحة وحلت محلها عمليات ومسارات أطول، وتعديلات تدريجية، وأنشطة متقلبة غير متزنة. وكل شيء يحدث كما لو كان ينظر لتلك الحدود الفاصلة العنيفة بين الأعمار على أنها محض سلبية (فالتقاعد "كالساطور"، "المقصلة") على الرغم من أن تلك المراحل الفاصلة كانت غالبا ما تعاش فى بعض الأزمنة وكأنها تقدم وارتقاء لحماية الأفراد.

ويتم تفسير المرحلة الشبابية الجديدة سواء على أنها تأخر، أو كمرحلة انتقالية أو كأنها مرحلة عمرية جديدة. فتأخر المرحلة الشبابية هو حدث ديموغرافى واقعى، تم التوصل إليه بالمقارنة مع عصور سابقة، ولكن هذا التناول يظل مرتبطا بالأحداث المحيطة (تاريخ نهاية المرحلة الدراسية، وتاريخ الالتحاق بأول عمل، وتاريخ إنجاب أول طفل...إلخ) وهو لا يفسر أسباب هذا الأمر إلا أنه يضع افتراضا – غير مثبت – أن الأمر يتعلق فقط باختيارات فردية.

أما كون المرحلة الشبابية مرحلة انتقالية فهو تفسير يصر بالضبط على غموض المرحلة الشبابية الجديدة التى يتم تعريفها فى صورة تختلط فيها الملامح

التى تنتمى إحداها للمراهقة والأخرى لعمر النضج. ولكن هذا التفسير يفترض فيه معرفة ما هى المراهقة وحياة النضوج - والوضع ليس هكذا طالما أن كل شىء متغير. ويقودنا ذلك إلى الاستحضار من المجهول إلى المعلوم. إنه لحل كسول، يتعين الحذر منه، ولاسيما أنه، فى الوقت الحالى، يتم تطبيق مفهوم "الانتقالية" على العديد من الأحداث الجديدة.

وتبقى فكرة أن المرحلة الشبابية الجديدة هى مرحلة عمرية جديدة: فإجمالى أبعاد الوجود معنى بها (النشأة والإعداد، الوظيفة، العائلة، أوقات الفراغ...)؛ ويعد محتوى تلك الأبعاد جديدا كذلك تتابعها؛ فإن أنماط التعايش الاجتماعى والعمليات المتعلقة بالهوية تختلف عن مثيلاتها الخاصة بأزمة مرحلة المراهقة.

وترتبط المرحلة العمرية الجديدة بظاهرتين: تطور الرأسمالية ونمو الفردانية. وتوضح الدراسات التى تقوم بها الشركات جيدا لماذا توجد حالة من الاضطراب فى بداية الحياة المهنية، وأسباب عدم كون هذه الظاهرة مرتبطة بالظروف المحيطة (جولييه Gaullier، ١٩٩٩). إن الفردية التحررية تضفى قيمة على الاختيارات الشخصية والتنافسية، وعلى التحرك فى مجالات مختلفة وتراكم الخبرات، وكذا قيم العمل والعائلة، ولكن تبرز أيضا نقد المؤسسات (شركات وزواج)، مع التوازنات الجديدة بين العمل وما هو من خارج العمل.

إن حالة الشباب هى بالفعل مجتمع الغد، وهى المرونة على الطريقة الفرنسية التى تبدأ بالشباب وأصحاب الرواتب المتقدمين فى السن. أهى المرحلة الشبابية الجديدة؟ إنها مرحلة الشباب الناضج.

إن منتصف العمر هو مرحلة سنية جديدة، تغطى فترة نهاية الحياة المهنية وبداية التقاعد (تقريبا من سن الخمسين حتى الخامسة والستين). فلم يعد الأمر يقتصر فقط على أزمة التقاعد التى حدثت خلال العقود السابقة، ولا على الإحالة

للمعاش إبان الستينيات، ولكن الأمر أصبح يتعلق بظاهرة حديثة مرتبطة بالإصلاحات التى طرأت على سن التقاعد (إطالة مدة الحصول على الحصص الخاصة بالمعاش الكامل، والتقليل من مستوى النفقات، والتقاعد المتدرج...) كما تعلق أيضا بعدم الثبات الوظيفى خلال العقد الأخير من سنوات العمل (ما بين سن الخمسين والستين). وتزداد أهمية هذه المرحلة العمرية من حيث العدد مع وجود جيل يعانى من الانفجار فى عدد المواليد.

وتصبح المرونة سمة عامة لنحو خمسة عشر عاما، مع وجود لوائح وجداول مواعيد ووظائف مختلفة، ولكن أيضا مع وجود أنشطة متعددة مزدوجة وغير مدفوعة الأجر. وفى الوقت ذاته، فإن مجموع أبعاد الوجود يخضع للتحول: الجيل الركيزة، الأزواج، وخصائص الممارسة الجنسية، المواريث والترمل، الصحة والشيخوخة (سن اليأس...). إنها المرحلة العمرية التى تتسم بتعديلات الهوية والتى تكتسب أهميتها لا سيما أنه، مع حداثتها، لا يتوفر لها مرجعيات مشتركة قد تستطيع تقليل الريبة فى مصداقيتها. كما أن هذه المرحلة العمرية هى سن البالغين المتقدمين فى العمر، الذين يقعون فى ملتقى طريق الشيخوخة (جونيالون-نيكوليه Gognalons-Nicolet، ١٩٨٩) وهى السن التى بدأت تثير اهتمام علماء النفس الفرنسيين (ميليه، Millet ١٩٩٣) وإن كانت معروفة جيدا، منذ زمن بعيد، فى الولايات المتحدة تحت مسمى "Middle Age".

إن مرحلة منتصف العمر هذه أعطت مجالا للعديد من التفسيرات موازية للتفسيرات المتعلقة بمرحلة الشباب، ككونها مرحلة انتقالية بين العمل الرئيسى والتقاعد؛ تسوية مبكرة للمعاش (معادل لظاهرة التأخر عند الشباب). إن الأمر يتعلق، فى الواقع، بظاهرة جديدة مرتبطة – هنا أيضا – بتطور سوق العمل والرعاية الاجتماعية مثلما يرتبط بتطور الفردية: جاذبية التقاعد ووقت الفراغ، وهموم الاستقلال بالذات، الاهتمام بالأنشطة الحرة، والجماعية، والثقافية.

ومن خلال تلك المراحل الثلاث الحرجة، يمكننا فهم أسباب تساؤل البعض عن مرحلة البلوغ والنضج. هل يمكننا أيضا، فى ظل مجتمع فى تغير سريع ودائم، التطرق إلى الحديث عن مرحلة للنضج تم تعريفها، لفترة طويلة، على أنها نتيجة لإنضاج المراهقة: أى حالة ثابتة على المستوى النفسى والاجتماعي؟ إن مفهوم مرحلة النضج، هو أيضا، فى حالة من التغيير.

أعمار المستقبل

لقد سبق وتحدثنا عن التشويش بين حدود الأعمار. ويتضح لنا أكثر الآن كيف أن مسار وديناميكية الأعمار تختلف عن مثيلاتها فى الثلاثين سنة المجيدة، كما يتضح لنا أيضا كيف أن التنوع يطرأ فى كل مكان: فالتغيرات ليست بمكتملة ولا بمتشابهة لكنها تختلف وفق القطاعات. أعمار متغيرة، أزمنة متقلبة، دورات حياتية مرنة: تلك الميول تكشف مشاكل حاضرة ومستقبلية. فإننا نواجه ثلاث سيناريوهات.

إن سيناريو "عودة الثلاثين سنة المجيدة" يلح على استمرارية الأعمار الثابتة والمنفصلة بوضوح بعضها عن بعض. ونتحقق من هذا فى العمل، الحماية الاجتماعية، المؤسسات المدرسية ويعد الاهتمام بعامل السن من أهم السمات الفرنسية للسياسات الاجتماعية العامة والخاصة. كل هذا يحدث وكأن التنظيم السكانى لا يتم إلا من خلال فرض فئات عمرية مع احتمالية خلق مشاكل أولية وأخرى موسومة. وفى الحقيقة فإن الجدل يعد سياسيا: فبالنسبة للبعض تعد الأعمار الثابتة طوقا حديديا علينا تجاوزه بالمرونة، وللبعض الآخر هى معايير تعمل على حماية الأفراد فى مواجهة الأمور العرضية.

وفى مقابل السيناريو الأول، يوجد مجتمع لا يعبأ بالأعمار ويرتكز على النزعات الفردية الزائدة والتحررية المتطرفة. وفيه نجد أن التواتر الجماعى والمؤسسى يميل إلى الزوال والعمر يصبح أمرا خاصا وثانويا.

إن مجتمع بلا أعمار يعنى مرونة معممة، الأولوية فيه تعطى فقط لأصحاب الكفاءة إلى جانب تنمية اختيارات الأفراد وكذا العلاقات المشروطة.

فى مجال الأحياء يظل عامل الإمكانية يلعب دورا كبيرا، فبفضل التقدم فى مجالى تكنولوجيا الأحياء والطب أمكن تحويل كل ما كان من المعتقد أنه من الطبيعى التحكم فيه إلى فعل حضارى وذلك فيما يخص السن والشيخوخة والتناسل والموت سواء كان ذلك يتم عن طريق الجينات أو بفضل استخدام الأدوية. والتحدى هنا سياسى وأنثروبولوجى: هل من الممكن أن يعيش مجتمع بلا مؤسسات جماعية وبلا معايير ورموز وبلا أعمار تحد من التقلبات وعدم المساواة؟

وأخيرا فإن سيناريو كفاح الأجيال يحتسبه البعض وكأنه مستقبل المجتمع، وفى القرن الواحد والعشرين سيحل هذا الصراع محل صراع الطبقات فى القرن التاسع عشر. وحقيقة أننا قد شهدنا زيادة اللامساواة بين الأعمار سواء فى العمل والرواتب والرعاية الاجتماعية. ويقلق البعض ليس فقط من الشيخوخة السكانية لكن أيضا من شيخوخة الكيان الانتخابى الذى فى استطاعته تدعيم اللامساواة لصالح المتقاعدين وكبار السن.

ويتضح فى الحقيقة من خلال تحليل مفصل (جولييه Gaullier١٩٩٨) أن احتمالية الصراع العام للأعمار والأجيال هى إلى حد ما ضعيفة وذلك لعدة أسباب: عدم تجانس كل عمر، تغيرات ضعيفة وصعبة، تضامن العائلات والأهداف المختلفة للرعاية الاجتماعية لكل عمر..الخ. خاصة أن الوضع العام جعل الأعمار وخاصة الشباب يتحفز أكثر للاندماج فى المجتمع بدلا من رفضه. ولقد أثيرت حديثا

أسطورة صراع الأجيال (أتياس- دونفو، أربير، ٢٠٠٠ Attias-Donfut-Arber).

وفى المقابل فإن ضرورة إبرام اتفاق جديد New Deal بين الأعمار والأجيال أصبح أمرا ملحا بالنسبة للتلاحم الاجتماعى وديناميكية المجتمع وذلك للكفاح ضد الصدع الاجتماعى الجديد، ألا وهو زيادة حدة اللامساواة المتعلقة بالأعمار (خاصة اللامساواة التى يعانيها الشباب) حيث إن عامل السن فيها مرتبط بالمجموعات الاجتماعية ونوع الجنس. إن تقسيم دورات الحياة يمكن أن يتطور مستقبلا ليصبح على النحو التالى:

- بالنسبة للطبقات الغنية الحصول على قدر تعليمى طويل الأجل يتبعه العمل فى وظيفة دائمة يعمل فيها كل من الزوجين فى مهنة معينة (لا يتعلق الأمر بأنهما يعملان فقط) ويعقب ذلك سن التقاعد والحصول على معاش كبير مع القيام بأنشطة ذات حوافز مادية. أما فيما يتعلق بالأعمال المنزلية فإن هذه الطبقة توظف من يتكفل بها. أما بالنسبة لتوقعات الحياة لهذه الطبقة فإنها عادة تكون لفترات أطول من الطبقات الأخرى ولا تشهد معوقات.

- أما الطبقات الفقيرة فإنها تتلقى تعليما بدائيا مختصرا وفوضويا وعادة ما تلتحق هذه الطبقة بوظائف غير مضمون الاستمرار فيها، ويقوم أفراد هذه الطبقات بالأعمال المنزلية بأنفسهم ويكون المقابل المادى للتقاعد ضعيفا ولا يتوفر القيام بأى نشاط عقب تقاعدها وتكون أعمارها عادة أقصر ولا تتمتع بحالة صحية جيدة (لو دويجو – توليس ١٩٩٩ Le Duigou – Toulisse)

وهناك ضرورة وضع مشروع ومعايير ملائمة لما يمكن أن يكون عليه مجتمع لكل الأعمار: مجتمع بالفعل معمر، ومتعدد الأعمار، متعدد النشاط، ومختلط، كما سبق وأن تناولناه بالتحليل فى موضع آخر (جولييه ١٩٩٩ Gaullier). نعيش معا متساوين، ومختلفين.

المراجع

- ATTIAS-DONFUT (C.), *Générations et âges de la vie*, Paris, PUF, 1991.
- ATTIAS-DONFUT (C.), *La Solidarité entre générations, vieillesse, familles État*, Paris, Nathan, 1995.

- BAUDELOT (Ch.) et ESTABLET (R.), *Avoir trente ans en 1968 et en 1998*, Paris, Seuil, 2000.
- BOUTINET (J.-P.), *L'Immaturité de la vie adulte*, Paris, PUF, 1998.
- FORETTE (F.), *La Révolution de la longévité*, Paris, Grasset, 1997.
- GALLAND (O.), *Sociologie de la jeunesse*, Paris, Armand Colin, 1997.
- GAULLIER (X.), *Les temps de la vie, emplois et retraite*, éditions Esprit, Paris, 1999.
- GAULLIER (X.), « Âges mobiles et générations incertaines », *Esprit*, oct. 1998.
- GAULLIER (X.), « Les nouveaux âges de la vie », à paraître.
- LASLETT (P.), *A Fresh Map of Life*, Weidenfeld & Nicholoson, Londres, 1989.
- MILLET (L.), *La Crise du milieu de la vie*, Paris, Masson, 1993.
- PITROU (A.), « De la transformation des classes d'âges à l'évolution des rapports sociaux », *Sociologie et sociétés*, vol XXVII, n° 2, automne 1995.
- ROUSSEL (L.) et GIRARD (L.), *Revue démographique et âges de la vie*, vol. *Les âges de la vie*, tome 1, *Travaux et documents*, n° 96, Paris, INED et PUF, 1983.
- VALLIN (J.), éd, *L'Avenir de l'espérance de vie*, Paris, INED et PUF, 1993.

العلاقات بين الأجيال[٢٥]

بقلم لويس شوفال

Louis CHAUVEL

ترجمة: سحر سربانة حبيب

مراجعة: د. محمد على محمد الكردى

وهكذا نرى العديد من التركيبات التعبيرية الطريفة التى تلتقط على مر الأيام والتى تهدف إلى اختصار تنوع المجموعات فى مجمله فى كلمة واحدة جيل "ذهبى" جيل "مضحى به"، "مقاوم للصدأ"، من "١٩١٤" من "١٩٦٨" "ميتران" "مولينكس"، "الشرنقة"، "الكونجورو"، "الحرباء" وهكذا كل تلك التركيبات التعبيرية المبتكرة التى تهدف إلى تلخيص تنوع المجموعات فى كلمة واحدة، وكل ما يربط المرء بها هو انتماؤه من الصبا إلى نفس العصر. وإذا كانت كلمة "جيل" لا يجب أن تغطى إلا هذه الصفة فلا جدية هناك وعلينا التخلى عن نطقها.

لهذا فبدون كلمة "جيل" يكون من المستحيل التفكير فى المستقبل الديموغرافى والخاص بالصحة والمعاشات والتعليم أو التطرق لأى موضوع هام على هذا النحو. وخلف تلك التعسفات يكمن منهج للعلوم الاجتماعية يهدف إلى فهم الديناميكيات المتباينة، الصراعات والانشقاقات ، العلاقات الاجتماعية والسياسية التى غالبا ما تكون عنيفة وأحيانا تكون غير مرئية ولكن عواقبها تكون أكثر جسامة. وكلمة "جيل" مدلولها مثل "طبقة" اجتماعية وهى إحدى تلك الكلمات الغنية المليئة بالمعانى التى تغطى مصالح وأوضاع جماعية معقدة تنشئ فى آن واحد رابطة وصراعا، و"جيل" تماما مثل "طبقة" كلمة تصر لها الأسنان، وهى مثار

---

(٢٥)نص المحاضرة رقم ١٣٥ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٤ مايو ٢٠٠٠.

للمجازفات السياسية والاجتماعية الكبرى. كلمة خطيرة تسير فيها المعرفة بالديموغرافية والاقتصاد والتاريخ وعلم الاجتماع بمحاذاة السياسية والسلطة.

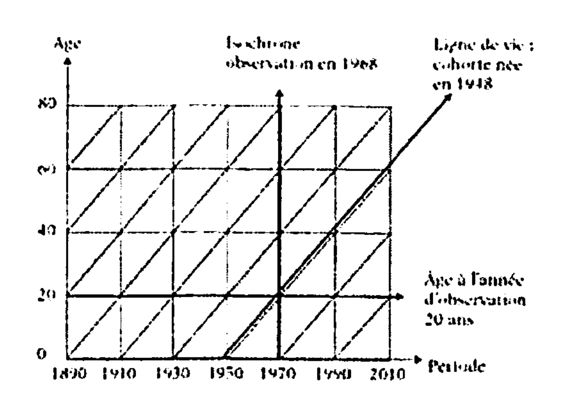
إن التعمق فى مفهوم كلمة جيل يتيح لنا فرصة الإلمام بمختلف عمليات التغير الاجتماعى ورفع النقاب عن الظلم الواقع غير المرئى وتفهم المشاكل الحالية التى تواجه الشباب فى التكيف مع الحياة الاجتماعية والاندماج فيها وإثارة أسئلة جديدة حول التنظيم الاجتماعى والسياسى والتدخل العام. "جيل" هو جزء من تلك الكلمات التى هى فى غاية التعقيد، والتى من المستحيل استيفاء كل جوانبها. إن معناها الحديث فى العلوم الاجتماعية يمكن إيضاحه بكلمة أخرى تطابقها فى المعنى وهى "زمرة مواليد"، إن الثنائى "جيل وزمرة" هو - إذا صح القول - المعادل للثنائى "طبقة وفئة" اجتماعية. إن زمرة المواليد ما هى إلا مجموع الأفراد المولودين فى نفس السنة ليس أكثر. إنها مجموعة أخلت نفسها من كل محتوى اجتماعى وتاريخى وسياسى وأبطلت فاعلية كل مظاهرها الذاتية. تعد الزمرة أداة للعلوم الاجتماعية التجريبية وهى عبارة عن مجموعة إجرائية غير محددة الملامح يتميز أعضاؤها بالتنوع اللانهائى: أغنياء وفقراء، رجال ونساء، إناس من كل الأصول، دون أى فرق، ودون أن يكونوا، من قبل، فى جماعة يوحدها قدر، ليس هناك ما هو أكثر حيادية من هذا.

ولهذا فإن الزمرة تضع أمام كل واحد حقيقة صارمة: فكل فرد يرمز لعمره بـ"a" يساوى فترة قياس عمره "p" ناقص سنة ميلاده "c":"a = p – c". وليس من قبيل الوحى، ولكنه على درجة أهمية معادلة:[٢٦] "$E=mc^2$" الخاصة بالنسبية: ومن كانوا قد بلغوا سن العشرين عام ١٩٦٨، أصبحوا فى الثانية والخمسين من العمر عام ٢٠٠٠، والانفجار فى المواليد الذى حدث عام ١٩٤٥ كان مقدمة لانفجار

---

(٢٦) الطاقة تساوى مربع سرعة الضوء.

السكان من كبار السن عام ٢٠٠٥. إن أفطع أطفال العصر الذهبى للســتينيات قــد أصبحوا أجدادا فى بداية القرن الواحد والعشرين (شكل ١).



شكل ١

رسم بيانى لــ"ليكسى - بيكر - فرفيش - بريسا"

وتذكرنا الجماعات هكذا بأن التاريخ الاجتماعى هــو مصــير الجماعــات المختلفة وفيها تكون العلاقات متشابكة بعضها مع بعض وأحيانا تخضع لأنظمة لا نهائية من التدريبات والتتابع، وخلاقة بعضها لبعض بصورة إبداعيــة، ويــدخلون أحيانا فى علاقات معقدة من النزاعات بين عدم صبر الــبعض وإحــلال الــبعض الآخر محل غيره، ومن هنا ظهرت كلمة "جيل" فى علم الاجتماع. فنحن نتحــدث عن أجيال اجتماعية وهم جماعات تتقاسم صفات مشتركة دون ضرورة لمعرفتها. فإذا كان لتلك الجماعات روح المصير الواحد وروح الانتماء فنحن بصــدد الــتكلم عن أجيال تاريخية. إن الجيل التاريخى بالنسبة للجماعة (الزمــرة) مثــل الطبقــة الاجتماعية الماركسية (فى ذاتها ولذاتها) بالنسبة للفئة الاجتماعية. فإن الجيل الــذى

كان عمره عشرين عاما فى عام ١٩٦٨ يمتلك هذا الوعى. وجيل ١٩١٤ لديه نفس الوعى ولكن بطريقة أقل مدعاة للحسد.

وللتكلم عن الجيل من الناحية الاجتماعية أو التاريخيـة، يجـب أن تكـون الزمرة حاملة لسمات ملازمة لها طوال فترة حياتها. إن الهوية والوضع الاجتماعى لجيل ما سيتبلور ان خلال فترة التنشئة الاجتماعية والتدرب على الأنظمـة التـى يعمل بها المجتمع، ومن خلال ضبط إرادة الفرد والامكانات الاجتماعية المتاحة له من خلال الشروط الاجتماعية التاريخية. يبدو أن تلك الشروط المحـددة للشـباب تترك آثارا لا تنعكس بما يكفى على المسار التابع للأجيال. وسنعود لهـذه النقطـة لاحقا.

ومن الواضح أن كلمة "جيل" هى كلمة معقدة وقوية ويجب علينـا معرفـة حدود هذه الكلمة حيث إن استخدامها خطير. فإن الزمرات هم مزيج مخـتلط مـن المجموعات الاجتماعية. وهذا المزيج يتكون من عنصـرين أحـدهما: أن تكـون المجموعات المختلفة المكونة للجيل تتقاسم معا نفس التغيرات على التوازى وفـق سياق مشترك بينهم، وأن تكون ديناميكية نقاط الالتقاء والاختلاف هى ذاتها السياق الذى يستند عليه الجيل. وكمثال، فلدينا جيل ١٩١٤، الجيل الـذى ضـحى بـدماء شبابه المجاهد. وعلى نحو آخر لدينا مثال لأجيال سنوات ١٩٢٠ – ١٩٤٥ حيـث تقلصت الهوة بين الطبقات الاجتماعية بسبب انخفاض وقع الظلم مع توسع الرعاية الممنوحة من قبل دولة العناية والتدرج التصاعدى المستمر الـذى اسـتفادت منـه الطبقات المتوسطة العاملة بأجر والذى عاد عليها بالنفع. إن تلك الأجيال المختلطة تتكون من طبقات اجتماعية مختلفة عن بعضها البعض، ولكن أعضاءها على دراية معا بديناميكية خاصة بهم وهى مختلفة تماما عن الديناميكية المعروفة لدى الأجيال المولودة فى بداية القرن العشرين أو المولودة فى نهاية الخمسينيات والتى تعرضت أكثر للامساواة.

التمايز الاجتماعى وعدم المساواة بين الأجيال

إذا ما فكرنا فيما يميز بالأكثر الأجيال بعضها عن بعض، لوجدنا أن تناقضات القيم وأساليب الحياة تأتى على التو فى أذهاننا، حيث إن الأجيال القديمة قد نشأت فى مجتمع يفرض المحاذير على الإجهاض ومنع الحمل وكانت للثقافة الدينية التقليدية قوتها وللمؤسسة الزوجية سلطتها...إلخ. إن أهم ما ميز جيل ١٩٦٨ أنه أدان على وجه الخصوص الأطواق الحديدية الأخلاقية والاجتماعية التى أحاطت بعنق الحياة الجنسية، كما أدانت بصورة عامة الأساليب القمعية للحياة البورجوازية فى بداية القرن العشرين. وإذا ما أردنا البحث عن الاختلافات التمثيلية بين الأجيال لوجدنا أكبر فجوة بين جيل عام ٦٨ وآبائهم.

وهناك مظهر للتمايز بين الأجيال يعد فى هيئته ثانويا، ولكنه يجسد اللامساواة بينهم وقد يأخذ هذا التمايز أشكالا مختلفة بناء على طريقة تقبل المجتمع له وما يوفره من وسائل للاكتفاء الذاتى والمستوى المعيشى وما يتبعه من رفاهية مادية ومعدل استهلاك وصحة ومعدل الحياة وثبات أو تغير الظروف المتاحة...إلخ. ونحن نجد هنا الفكرة التى صاغها Emmanuel Kant عن اللامساواة وهى سمة حتمية وباطلة قائمة بين الأجيال: فهناك وضع لا تماثلى من المتعذر إصلاحه ألا وهو أن الأجيال الحديثة – ونتيجة لكفاح الأجيال السابقة لهم – فإنهم يرثون عنهم مجتمع مهيأ أكثر رفاهية وجمالا ويزدادون فيه نموا وغنى فيما يخص المستوى المعيشى والصحة..إلخ... ويعد هذا الأمر دينا – فى عنق الأجيال الجديدة تجاه من سبقوهم الذين عانوا من مجتمع غير مرغوب فيه وضحوا فى سبيل أن يهيئوا للاحقين عالما أفضل – لا يمكننا الإبراء منه. إن إحدى وقائع اللامساواة الكبيرة والتى تعتمد على الحظ منذ الولادة هى أن نكون ضمن الأجيال الحديثة ولا يسعنا إلا أن نقدم التحية للأموات، خاصة وأن فى أعناقنا دينا تجاه أجدادنا لا يمكننا الإيفاء به إلا لأولادنا والعمل بدورنا على تهيئة عالما أفضل لهم.

بالرغم من ذلك فإن هذه القاعدة المتبعة منذ أمد بعيد والمتعلقة بقانون ارتقاء الأجيال شهدت بعض الاستثناءات على المدى المتوسط. فالذين ولدوا على التقريب عام ١٨٩٤ كان من المفترض أن يتهيئوا للاستمتاع بحياة أفضل من سابقيهم. لكن لأنهم عاصروا عشرين عاما من حقبة غير مواتية فإنه قد أبيد القسم الأكبر من جيلهم فى حروب الخنادق. والذين هربوا من هذه الحقبة عانوا من الركود الاقتصادى المتزامن بين الحربين، إنه "الجيل المضحى به". فالامتيازات التى تستفيد منها الأجيال اللاحقة على حساب الأجيال القديمة شيء غير منتظم.

وإذا ما رمينا البصر إلى نهاية القرن العشرين فإن هذا الامتياز الذى تستمتع به الأجيال اللاحقة سيكون مشكوكا فى أمره. فإنه وللمرة الأولى فى عهد سلمى، يعانى الأطفال من ظروف معيشية غير مواتية أكثر من آبائهم وذلك بسبب دخولهم إلى مجال العمل وهم فى سن صغيرة. وكما أوضح بودلو Baudelot وجولاك Gollac فإنه فى السبعينيات كان تفاوت الأجور بين من هم فى سن الخمسين ومن هم فى الثلاثين يمثل ١٥% مما ترك مساحة ضيقة للتقييم وفق الأقدمية. وفى عام ١٩٩٣ أصبح التفاوت يمثل ٤٠% مما أحدث فجوة بين الكبار والصغار. والاستدلالات عن كل جماعة أوضحت أن الشباب الذين تم تقييمهم بالأمس هم ذاتهم المسنين المتمتعين بالأفضلية فى الحاضر، ففى خلال عشرين عاما انتقلت زيادة الـ٢٠% بكاملها إلى الأجيال المولودة قبل ١٩٥٠ الذين أطالوا ديناميكية إثرائهم بواسطة سلبيتهم نفسها إلى ما بعد الثلاثين سنة المجيدة؛ أما البعض الآخر فيتحدث عن عملية استحواز على الثروة.

يمكننا أن نستعرض قائمة طويلة من مؤشرات الإحصاءات الاجتماعية التى توضح الصدع بين أجيال انفجار المواليد (المولودين بين عامى ١٩٤٥ و١٩٥٢ أو ١٩٥٣) وبين من ولدوا بعد هذا التاريخ: فبعضهم شهد سرعة غير عادية فى الحصول على فرص للدخول إلى شرائح ذوى الرواتب المرتفعة والالتحاق

بوظائف ذات قيمة أفضل وسرعة فى الارتقاء الاجتماعى وانفجار الاستهلاك والبعض الآخر كبح جماحه. وهكذا وبصورة عامة فإن الأجيال التى ولدت قبل عام ١٩٢٠ لم تستفد على الإطلاق من ازدهار القرن الذى قارب على الانتهاء. وقد تميز عهد الأجيال اللاحقة، التى دخلت فى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية، بالنمو الاقتصادى وتقدم "دولة العناية". وقد استفاد هذا الجيل من التقسيم العادل للاغتناء. وقد بلغ النمو الاقتصادى هذا أوج ازدهاره بالنسبة للأجيال الأولى لعصر انفجار المواليد الذين استفادوا من الازدياد الضخم للوظائف من المرتبة الثالثة فيما بين عامى ١٩٦٥ و١٩٧٥(تصميم الكونكورد – الفضاء الجوى، والطاقة الذرية – الالتحاق ثانية بالعمل فى مجال التعليم وتطوير الرعاية الطبية وإنشاء بيوت الطلبة الجامعيين إلخ... تطور كبير للجامعات والأبحاث..). على النقيض فإن الأجيال التى ولدت اعتبارا من الخمسينيات قد شهدت ركودا كسر القاعدة السائدة بأنه بصورة ميكانيكية يعيش الجيل اللاحق حياة أفضل من أسلافه. وبهذه الطريقة فإن جيل انفجار المواليد قد تفوق على الأجيال السابقة له، وهذا أمر طبيعى يتسق مع قاعدة الارتقاء الاجتماعى على الأمد الطويل وهى القاعدة التى تحكم أيضا مصير الأجيال التالية، الأمر الذى يعد، بالنسبة لها، حالة استثنائية.

إن الصعوبات التى واجهت الأجيال اعتبارا من منتصف الخمسينيات وحتى منتصف التسعينيات لم تمثل قط فى الواقع أى اهتمام بالنسبة للإحصائيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع. وبالنسبة للكثيرين فإن تلك المشاكل كانت خاصة بمرحلة الشباب، إذ أنه بعد الوصول إلى مرحلة النضج سرعان ما يتم تداركها وحلها.

ومنذ عام ١٩٩٥ مع ملاحظة أن الأجيال المولودة فى عام ١٩٥٥ والتى وصلت إلى سن الأربعين لم تكن قد عوضت بعد تأخرها فى مرحلة سنية مبكرة، نرى أن هذا الوضع دعم فرضية أثر الأجيال: أى أنه عند مرحلة سنية معينة لا

يمكن للجيل أن يتدارك ما فاته وأن التاريخ الاجتماعى لا يعيد ما مضى إلى جيل لم يسع لتدارك ما فاته واللحاق به.

والأسوأ أيضا هو أن لا نهتم بالمعدلات ولكن بالتراتب الداخلى لكل جيل فيكون إثبات الحالة هو شغلنا الشاغل. إن القادمين الجدد هم حاملو بناء اجتماعى أكثر تفاوتا، مما سبقه. كما أن ما يميز اتساع الرعاية الممنوحة من "دولة العناية" حتى بداية السبعينيات كان العمل بلا توقف على جعل جيل القادمين الجدد أكثر تساويا من الأجيال السابقة له من خلال أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية. وإذا كان نمو المساعدات الاجتماعية قد ساهم فى التقليل من إمكانية رؤية التفاوتات الاقتصادية الصارخة، وذلك منذ نهاية الثمانينيات، فإن تلك التفاوتات تقوى فيما بين جزء من الشباب الأكثر حظا الذى عمل على الاستمرار فى الانسجام مع المجتمع أكثر من سابقيهم ومن هم قد فضلوا الابتعاد عن الالتزام بمجتمع يعتمد فى معيشته على راتب وظيفة ثابتة من خلال "الحد الأدنى للتنمية لأجور المهن المتعددة"، وذلك معيار الحد الأدنى وتأمين معاش لائق فى نهاية الحياة العاملة. وعلى النقيض فإنه منذ انتشار البطالة الجماعية خاصة المرتكزة على الشباب فإن التدرج الاجتماعى للدخول فى الحياة بدا غير متساو. أما الانتعاش القائم منذ عامين فيعد ظاهرة قاصرة على بعض القطاعات التى تهيمن فيها الوظيفة المؤهلة ويستفيد منها شباب الطبقات المرفهة أكثر من الآخرين. وهنا، من وجهة نظر هيئة الهيكل الاجتماعى يكمن نوع من التطور المحدد الذى تنهار فيه "دولة العناية" ومبدأ المساواة مع تبدل الأجيال. فبالأمس كان الفقراء مسنين وكان الفقر فى انحسار. أما اليوم فإن الفقراء شباب والمستقبل، لو جرؤت على قول ذلك أمامهم مفتوح.

الاندماج الاجتماعى بين الأجيال: إضفاء طبائع متميزة فى التنشئة الاجتماعية

إن ظاهرة الجيل تأتى من إدراك حدث مبكر فى حياة الزمرة ويكون له نتائجه الملموسة فى جميع أعمار الحياة.

إن فكرة جيل ترتكز على فكرة التنشئة الاجتماعية وهى أن التنشئة أوالتكيف التدريجي للشباب على مرحلة النضج يكون له انعكاساته القاطعة طوال مسارهم اللاحق. ولقد أذهلنا فى الواقع تفاوت أشكال التنشئة الاجتماعية للأجيال المتتابعة فهو واضح فى المحيط العائلى أكثر منه فى محيط العمل. محيطان يتحركان بديناميكيات متوازية.

فلقد كان النموذج القديم مؤسسا على الدخول المبكر إلى حياة الاستقلال الاقتصادى بالاعتماد على التوظف الكامل والحصول على حقوق الرواتب للجميع وعلى الإيرادات الهامة بالمقارنة مع ما كان يحصل عليه الأهل، وعلى الثبات الوظيفي والمستوى المعيشى والتحكم فى التطور الاجتماعى بمناقشة إجمالى الأمر مع شركاء المجتمع. فى الثلاث سنوات التالية للانتهاء من الدراسة كان معدل البطالة ٥%. وكان للنموذج العائلى الذى تكون خلال الثلاثين سنة المجيدة سمات متجانسة لسمات محيط العمل فكان هناك مدخل سريع إلى الاستقلالية وانفتاح على كل شيء وثبات واستقرار لأمد طويل ومنذ قريب تم العمل على إدخال الشباب هذا العالم بالاعتماد على جاذبية الاستقلال المادى المبكر وارتفاع مستوى المعيشة بالمقارنة بمستوى معيشة الأهل فى مقتبل حياتهم.

إن هذا النموذج الجديد من الصعب تحديد هويته. فهو مؤسس على بقايا جزئية من النموذج القديم وتعايشه مع أشكال جديدة مثال العمل المرن والعائلة المعاد تكوينها، وتمنح هذه الأشكال، على الأقل ظاهريا، بدائل مرنة للأشكال

الصارمة الماضية (الغابرة). غير أنه بالنسبة لجزء كبير من السكان فإن التأخر فى بدء وضع معيشى مستديم ومستقل وإرجاء اجتياز عتبة مستقبل أبـدى كالوظيفـة والعائلة المستقرة المستقلة يخفى وراءه اندثار نموذج الفرد البالغ. فلم يعد نمـوذج الفرد البالغ يمثل معيارا شاملا وموحدا! إن شباب اليوم لم يعد فقط يمثـل خطـوة نحو سن البلوغ لكنه بالأحرى يمثل البحث عن وضع داخل نظام مشـكوك فيـه، حيث إن مداخله ومعالمه غير مستقرة. وفى الواقع، إن نموذج الفرد البـالغ ينـدثر وأصبح مشكوكا فيه بشدة فهو متعدد ومتنوع ومرن ولا يترك أبدا مجالا للنقـد. إن المشكلة الأساسية تكمن فى أن كل الذين لم ينجحوا فى إيجاد مراكز اجتماعية لهـم قبل سن الثلاثين فإن الأمر يكون تقريبا محسوما للأبـد وفـق تبلـور الظـروف الاجتماعية لكل منهم. ولهذا فإن فرص الوصول إلى مراكز اجتماعية رفيعة لابـد من حسمها قبل سن الثلاثين.

إن المشكلة الحالية التى نواجهها هى نقص نماذج التنشئة التى جعلتنا نستمر فى الاعتقاد بوجود نموذج للفرد البالغ المنفتح على كل شىء، حيث من المفتـرض أن يتجه الشباب إلى هذا النموذج على الرغم من أن المرونة الزائدة فـى الأيـدى العاملة الشابة يضاعف من مخاطر الفشل. فلا يمكننا توجيه رسالتين فى آن واحد: كونوا "بالغين وثابتين" و"كونوا مرنين وطيعين" دون أن يتسبب هذا فـى إضـعاف الشخصيات الهشة التى تتكبد عناء هذا الضغط المزدوج وهذا الإيعـاز المـزدوج المتناقض والقيد المزدوج كما سبق وقال Gregory Bateson.

إن الإخفاق فى تحقيق التنشئة الاجتماعية وضعف عملية الـدمج والتكامـل الاجتماعى لهما نتائجهما المؤثرة على المتبقى من الحيـاة. وهنـا نجـد التسـاؤل المشترك الذى طرحه كل من Durkheim و Halbwachs حول العلاقة بين التكيف الاجتماعى والانتحار. وابتداء من أجيال الخمسينيات نجد أن الانتحار كان إحـدى المؤشرات النادرة التى ارتفع معدلها بشدة، فلقد تضاعف المعدل بالنسبة للأجيـال

المولودة اعتبارا من عام ١٩٥٥ بالمقارنة مع الأجيال السابقة لهم بعشر سـنوات. ذلك أن وراء الـ١٠٠٠٠ حالة انتحار سنويا – وأكثرهم أقل من خمسين عامـا – يكمن كم من الاخفاقات المادية والاجتماعية، وخاصة من هم فـى الأربعـين مـن العمر الذين يقع العبء بصورة خاصة على عاتقهم، وهم يعانون من البطالة لأنهـم كبار تجاوزوا مرحلة الشباب وأصغر من أن يأملوا فى الحصول على تقاعد قريب، ولعله لا توجد ظروف أفضل من هذه لخلق جيل مصاب بانفصام الشخصية.

تنظيم الأجيال:
من العلاقة السياسة إلى العقد الاجتماعى للأجيال

إن الثورة الميمونة التى قامت بها أجيال ١٩٦٨ ضد من هم أكبر عمرا، قد عبرت عن تفاوت خارق بين الأجيال الجديدة – أجيال السلام والرخاء – والأجيال القديمة – أجيال الحرب والأزمات، والتعاون مع العدو، والمقاومـة. إن اخـتلاف القيم، والروح الاجتماعية، والفوارق فى مستوى المعيشة يتيح لنـا فرصـة تفهـم أسباب ذلك التفاوت. ومن المدهش استنتاج أن "علاقة" "هوة" أو "حرب" الأجيال لم تحدث فى سياق كان الشباب فيه أقل حظا: بل على العكس، فإن الجيل المتمرد كان جيلا متميزا تاريخيا، فى حين أن أجيال أعوام ١٩١٤ و١٩٢٩ و١٩٤٠ لم يبـذلوا أبدا أى مقاومة ضد المصير المشئوم الذى كانوا عرضة له.

ولقد قامت مارجاريه ميد (Margaret Mead)، فى دراسة، أصـبحت مـن الكلاسيكيات، بشرح معنى "هوة الأجيال". ففى المجتمعـات التـى تشـهد تغيـرا اجتماعيا بطيئا، والمجتمعات المسماة "بدائية" أو"تقليدية" يحتل الأقدمون، بما يملكون من تراكم المعرفة، موقع العلم، والمسئولية، والسلطة. وفى مقابل ذلك، فإنـه فـى المجتمعات التى تحدث فيها انتقالات سريعة، (أمريكا أو أوروبـا فـى السـنوات

١٩٤٥-١٩٧٥)، فإن معرفة الأجيال القديمة قد فقدت من قيمتها بسبب التقدم الذى حدث على كل الأصعدة، وهو ما يجنح نحو تجريد خبرات الأسلاف من أهليتها فى مواجهة ابتكار أنواع جديدة من أساليب الحياة ترنو وتتوق للمستقبل. ولقد نتج عن هذا انشقاق كبير بين القدماء والشباب، فالأولون يرون أن سلطتهم تزعزعت، ووضعت موضع الإدانة، بل واغتصبت، أما الآخرون الذين يعرفون أنفسهم على أنهم باعثى بل ومحركى التقدم، فهم يطالبون بالاستقلال الذاتى وحرية الاختيار وذلك ما يعارضه القدماء. إن "الهوة بين الأجيال" قد تكون، ببساطة، الفارق فى الأزمنة الجمعية التى تأتى بها مختلف الأجيال: فبعضها يجر الماضى والبعض الآخر يحمل المستقبل بين جنباته.

إن سرعة التغير الاجتماعى قد يحدد إذا، وبصورة آلية، إسقاط القدامى من مكانهم على عجل. ومن ثم، ستكون رؤية العلاقة بين الأجيال كمجرد محصلة بسيطة ناجمة عن سرعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ولكن سيكون من قبيل النظرة المنتقصة، رؤية العلاقة السببية من هذا المنظور فقط. إن الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال هى، فى المحصلة، أيضا، ديناميكية سياسية، وينبع ذلك من وجهات نظر مختلفة.

يتعين عدم إغفال أنه فى فرنسا، كان متوسط عمر الممثل النقابى أو السياسى ٤٥ عاما وذلك سنة ١٩٨٢ وأصبح ٥٤ عاما سنة ١٩٩٧: أى معدل الشيخوخة زاد ١٢ عاما خلال خمس عشرة سنة. إننا بصدد نفس الجيل تقريبا، فالذين تقلدوا الحكم وهم فى الأربعين من العمر فى الثمانينيات أصبحوا الآن فى الخمسين من العمر فى التسعينيات ويشرفون على الستين من العمر على مشارف القرن الواحد والعشرين. يتم تمثيل بعض الأجيال إذا، بطريقة مبالغ فيها، ضمن أفراد الهيئة السياسية سواء فى سن مبكرة من فترة شبابهم أم متأخرة فى مرحلة نضجهم. وفيما يتعدى تعددية الأحزاب والاختيارات الأيديولوجية، نجد أن التجانس

داخل الجماعات يلفت النظر. ويوجد هنا الدليل على وجود مشكلة سياسية بين الأجيال. ولكنها ليست مشكلة بسيطة تخص مجموعة العاملين فى السياسة ولكننا أيضا بصدد مشروع سياسى.

ومنذ عهد قريب، فى الستينيات، كان هناك اتجاه للتدخل العام بصورة تكتلية، يوجهه مشروع سياسى قوى يعمل على تحقيق المساواة والتقدم، وبناء "دولة العناية" والخدمات العامة ذات الجودة، وقد ساهم فى دمج الشباب مبكرا فى المجتمع، هذا الاندماج الذى كانت تتمناه وتشجعه السلطات الشعبية وهو الذى حرمت منه الأجيال السابقة حيث كان ما يميزها بصورة خاصة الأزمة الكبيرة والحرب.

ومنذ عشرين عاما، كان التباطؤ الاقتصادى الذى عانى منه الشباب المقبل على الحياة العملية بدرجة أكثر عنفا من أى فئة أخرى من الشعب، ناجما عن نقص شديد ليس فى تعداد العاملين العموميين ولكن فى الوظائف العامة المطروحة: ولقد رأى شباب اليوم تقلص الفرص المطروحة له للدخول فى فئة العاملين فى الوظائف العامة بنسبة الثلث وذلك مقارنة بمن يكبرهم بثلاثين عاما. إذ نجد أن الأماكن الشاغرة فى مجال الطب المفتوحة أمام الأعداد المحدودة تم قسمتها على إثنين، فى سياق ننتظر فيه، خلال الثلاثين سنة القادمة، ازديادا شديدا فى المطالب الصحية؛ إذ أن هرم الأعمار فى المهن المتعلقة بالأبحاث والتعليم العالى أصبح الآن مقلوبا.

ويفكر البعض فى أن "آلهة الاقتصاد فى حالة غضب ويطلبون القرابين" وهم فى انتظار زمن الأبقار السمان (سنوات الخير). ويمكن أن يكون هناك تحليل آخر. نحن نعيش بالفعل أزمة اجتماعية فى عملية النقل، ليس نقل التراث ولكن المشروعات السياسية طويلة الأجل. ومنذ عهد قريب، فإن كبار أبناء الجيل – الذين تحملوا تبعات الأزمة الكبيرة والحرب – ارتضوا بتقديم تضحيات كبيرة (زيادة الضرائب والاستقطاعات، الاستثمارات الشعبية المتزايدة، التوسع فى العمل

الحكومى) وكان ذلك بهدف توريث الأجيال القادمة مجتمعا أفضل، يتمتع كل فـرد فيه بنشأة أفضل ويكون فيه النظام الصحى بما فيه من وسـائل الانتقـال مـثلا ذو جودة أعلى، مجتمع تغطى فيه، عامة، احتياجات الفرد والجماعة بشكل أفضل. أما اليوم، فإن فكرة تكوين مجتمع أفضل يورث للأجيال القادمـة هـى فكـرة غيـر مطروحة بتاتا. ففى أفضل الأحوال، تكون الفكرة مدعاة للابتسـام، وعلـى أسـوأ الظروف، فإنها تقلب أسطورة كبيرة اليوم: (أسطورة الحياة الأبدية والشباب الدائم). وهكذا فإن الأزمة هى أزمة نقل، فمنذ سنوات ينظر للشاب وكأنه شخص مـزعج جاء ليكدر مسيرة عالم تستقر فيه الأجيال مكتفية بذاتها.

إن إجمالى التفاوت بين الأجيال الذى قمت بوصفه ينتج عن قصور عام فى إعداد تقسيم سياسى طويل الأمد للموارد والأعباء الجديدة الناتجة عن تغيرات فـى معدل النمو. وفى حالة التباطؤ الاقتصادى فإنه يكون من الصعب الإيفاء بـالوعود الضمنية التى قدمت للأجيال السابقة بإحراز تقدم اقتصادى وفى نفس الوقت دمـج الأجيال الشابة فى المجتمع عن طريق إشراكهم فـى الاسـتفادة مـن الإنجـازات الاقتصادية البسيطة التى تتحقق. وبدلا من تقسيم الثروات بـين مجمـل مكونـات المجتمع المعاصر فإننا نجد أن هناك اتجاها ضمنيا إلى تفضيل إعطاء المكتسـبات الاقتصادية للأجيال القديمة وتهميش الأجيال الشابة القادرة على العمل.

إن عدم وجود "سياسة تحكم الأجيال" من المفترض أن تكون سياسة طويلـة الأمد تساهم فى التنمية الاجتماعية قد أدى إلى ظهور فروقـات اجتماعيـة غيـر منظورة ولا يمكن السيطرة عليها. وفى ضوء حاجات المجتمع الملحة، اتضـح أن السياسات الاجتماعية وسياسات توظيف الشباب لا يمكن تطبيقهـا، ويرجـع ذلـك بصورة خاصة إلى أن هذه السياسات اعتمدت نهج الاعتـراف الجمـاعى بالقيمـة الاجتماعية الدنيا للشباب وذلك عن طريق خلق فرص عمل غيـر دائمـة وغيـر مجزية لهم بينما كان إلى عهد قريب توجد فرص عمل دائمة وتثبيت سـريع فـى

الوظائف. وفى الواقع أن هذه المشكلة تتعلق بصورة خاصة بالشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٤٠ عاما، أى أجيال الشباب الأكبر سنا والتى يظل قسم كبير منها غير مندمج بصورة جيدة فى المجتمع.

وهكذا فإن الأمر يتم بهذه الكيفية حيث ينهار التطور الاجتماعى مع تبدل الأجيال. ويضر بصورة خاصة بالأجيال الناشئة التى لا تحظى بقدر كاف من الحماية ولا تتمتع بتنظيم جيد يمكنها من التوافق، ومن زاوية التلاحم الاجتماعى تتسم هذه العملية بالخطورة بما أنها قد تؤدى إلى الحاق الضرر بالنقاشات العامة حول "التضامن بين الأجيال" والذى ينتظر أن تزداد اتساعا مع حلول عام ٢٠١٠ خاصة بين الأجيال التى ستطالب بالحصول على زيادة قصوى فى رواتبها وبين الأجيال التالية التى لن تكف عن تحميل الأجيال السابقة المسئولية، بل أنها ستعتبرها مخطئة فى حقها بقدر تسببها فى تحميلها بصورة ظالمة تبعات فترات التباطؤ الاقتصادى.

وعلى سبيل المثال، نحن نعلم من الآن فصاعدا وبلا تحيز أن عدد الشباب المؤمن عليه يقوم بتمويل المعاشات اليوم، ولكنه فى النهاية لن يستفيد من هذا النظام إلا فى حالة استطاعته سداد قدر كاف من الأقساط السنوية (المرحلة الدراسية وفترات البطالة بلا تعويض) إلا أنه فى استطاعتهم مد فترة الخدمة إلى ٦٥ أو ٦٨ عاما. ونحن نضع القليل من المسئولية الجماعية على عاتق الأجيال القديمة أمام وضع اجتماعى قد استفادت منه وعليها الاستعداد لتوريثه للأجيال الجديدة ألا وهو إهمال التوظف الكامل وإهمال أشكال الأجراء الثابتة المنفتحون على كل شيء، شكوك جذرية مرتبطة بعدم القدرة على الحصول على الحقوق الاجتماعية وافتقار نسبى لشباب العاملين وزيادة معدلات الفروقات الاجتماعية...إلخ. ومهما كانت الإصلاحات الجديدة التى ستطرأ على المعاش فإنه أمر فريد أن نلاحظ أن الأجيال التى كان يجب أن تعانى من النتائج – دفع حصص

كبيرة من الاشتراكات أو اللجوء إلى ادخار إجبارى من الراتب أو الاثنين معـا – غير معنية بهذا الجدل. ومع ذلك فإن الكثير من هذه الأجيال الجديدة هـم أساسـا مواطنون حتى إذا كان البعض ليس له الحق بعد فى التصويت فهم بالنسبة للأغلبية قائمون معنا. ويعد من الخطر دعوة الأجيال الجديدة للدخول فى دائرة الجدل هـذه لأنه من المؤكد أن رأيهم بجوانبه المتعددة لابد وأن يختلـف عـن رأى الأجيـال القديمة، وسيكون أيضا أكثر خطرا أخذ القرارات دون الرجوع إلى الأجيال الجديدة لأنها ستتذكر فى المستقبل القريب كيف أنها لم تصدق على تلك الاتفاقيات المبرمة بين الأجيال والتى تم إعدادها دون موافقتها. إن التصرف على هذا النحـو يمثـل موقف الهدامين فى دولة العناية وجماعـة الضـغط علـى الضـامنين وعلمـاء الأيديولوجيا المسئولين عن أموال المعاشات، حيث سيقوم هـؤلاء باسـتثمار هـذا الجدل ليكون أداة هدم أكثر منها أداة عدل. علينا أن نخترع دوافع للسياسة الخاصة بالأجيال.

توقع المخاطر في القرن الواحد والعشرين وكيفية إدارتها[٢٧]

بقلم دونى كسلر

Denis KESSLER

ترجمة: سحر سربانة حبيب

مراجعة: د. محمد على محمد الكردى

لكل مجتمع تنظيماته التى يتصدى من خلالها للمخاطر التى تواجهه. اعتقد البعض أن تنظيم المجتمعات يعتمد على العلاقة بين الجنسين. البعض الآخر رأى أن تكوين تلك المجتمعات يعتمد على ملكية وسائل الإنتاج والعلاقة بين الطبقات الاجتماعية. ونعتقد أن المخاطر والطريقة التى يمكن للمجتمع أن يواجهها بها هما اللذان سيميزان المجتمع بالديناميكية الخاصة به ويتجسد هذا فى إقامة المؤسسات وسن التشريعات والقواعد واتباع أساليب لتوزيع الدخل القومى والثروات. ومن جهة أخرى فإن الجدل السياسى يتمحور دوما حول المشاكل المتعلقة بإدارة الأخطار. وهكذا فإننا نتطرق إلى قضايا مثل تلك التى تتحدث عن مستقبل المتقاعدين، غرق سفينة والتداعيات الجسيمة التى يسببها ذلك على البيئة والآثار التى تنجم عن العواصف العاتية، انتشار فيروس ما أو ظهور مرض جنون البقر. فى المجتمعات الديمقراطية الكبيرة نجد أن إدارة المخاطر حاضرة بقوة إلى درجة أنها تحظى باهتمام الساحة السياسية كلها، فنجد أن كل طرف يعرض حلا للقضية من وجهة نظره للقضاء على هذا الخطر واقتلاعه من جذوره أو تخفيف عواقبه. وفى الحقيقة إن السياسية الحديثة تعبر بقوة عن ما يظهره بحث التاريخ: فنجد أن مسألة المخاطر ملازمة قطعا للتنظيم الاجتماعى.

---

(٢٧)نص المحاضرة رقم ١٣٦ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٥ مايو ٢٠٠٠.

وبطبيعة الحال، فإن المخاطر تتواجد بكافة أنواعها: إن مخاطر الحرب الخارجية أو الحرب المدنية كانت عوامل أساسية أسهمت فى تكوين الدول الحديثة، مثلما كانت مخاطر الأوبئة سببا دائما فى الإطاحة بالتنظيمات الاجتماعية بالإضافة إلى المخاطر التكنولوجية: فنجد أن التكنولوجيا الجديدة هى مصدر للثروات ولكنها محفوفة بالمخاطر، ففى التاريخ الاقتصادى المعاصر نجد أن المخاطر المالية لها أهميتها الخاصة فكم كانت الأزمات المالية الكبيرة (التضخم وتدنى سعر الصرف وانهيار البورصة) سببا أساسيا فى تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية والعمل على إقامة المؤسسات المالية المعاصرة، وأخيرا فإن المخاطر الاجتماعية تحتل مرتبة الصدارة فى النقاشات العامة المعاصرة. وتلك كانت بعضا من المخاطر الأساسية التى تمنح – بجانب مخاطر أخرى – للمجتمعات هياكلها الخاصة من خلال محاولتها التصدى لها.

وتميز القرن العشرون خاصة النصف الثانى منه بالمواجهة الجماعية للمخاطر الاجتماعية وذلك عن طريق إيجاد نظام التأمينات الاجتماعية وخاصة التأمين الصحى الإجبارى. وبعد أن كان خطر الإصابة بالمرض ذا طابع فردى أصبح خطرا اجتماعيا. وكان ذلك الخطر محور جدل واسع مثلما كان الحال عام ١٩٩٥ أو اليوم حول مستقبل المعهد القومى للفنون والمهن (CNAM). ويقاس على ذلك تأمين المعاش الإجبارى والخوف من أن يصبح المرء مسنا وبلا عمل، فقد كانت تتم إدارته يواجه فى إطار العائلة فى القرى أو فى إطار التضامن بين اتحاد المهن. إن إقامة نظم جماعية تهدف لرعاية المسنين من مخاطر الشيخوخة غداة الحرب العالمية الثانية أصبحت لاحقا رهانا سياسيا رئيسيا فى المستقبل. وشهد خطر التعطل عن العمل تطورا مماثلا. ولم يقر المجتمع بخطر البطالة إلا فى عام ١٩٥٨ الذى شهد إنشاء "الاتحاد القومى المشترك بين المهن للعمل فى مجالات الصناعة والتجارة" (UNEDIC). ولم يكن خطر البطالة معترف به علنية

من قبل طالما أنه كان فى وضع لا يتطلب تدخل الدولة أو حتى الجماعة.

إن المخاطر الكبيرة مثل البطالة والمرض والشيخوخة أو ما تبقى من الحياة تستلزم تدخل السلطات العامة مع مضاعفة التدابير التى من المفترض أنها تحد من هذه المخاطر إلى جانب توفير الإمكانيات اللازمة للتعويض عن آثارها السلبية. وتشهد على ذلك التشريعات التى أقرت مثل تلك المتعلقة بالكوارث الطبيعية التى حدثت عام ١٩٨٢أو بالمسئولية المدنية للسائق التى أصبحت إجبارية فى فرنسا خلال القرن العشرين أو زيادة صناديق الضمان التى تسمح للدولة بتعويض ضحايا المخاطر على اختلاف أنواعها سواء كانت آفات زراعية أو اعتداءات. إن تعدد حالات تدخل السلطات العامة أدت إلى أنه فى عام ١٩٩٨ تم تخصيص حوالى ٣٠% من الدخل القومى الفرنسى أى حوالى ٢٥٠٠ مليار فرنك لصالح الإدارة الجماعية للمخاطر. وكان من المعروف أن آلية تلك النفقات تلتهم جزءا متزايدا من الدخل القومى. وقد شهد النصف الثانى من القرن العشرين حدثا بارزا تمثل فى تصاعد مستمر فى جهد الجماعة الذى يرمى إلى المشاركة فى مواجهة المخاطر. ومثالا على ذلك التأمين ضد البطالة فإن معدل حصة صاحب العمل والعامل تمثل ١% من الإيرادات فى عام ١٩٥٨ بينما تجاوز هذا المعدل اليوم الـ٦%. ونجد أيضا أن حجم المعاشات فى إجمالى الناتج المحلى (PIB) قد زاد الضعف خلال عشرين عاما. وتبرر الدولة زيادة تدخلها بأنه يرجع إلى قدرتها المفترضة على تحمل المخاطر التى يرفض أغلبية المواطنين تحملها.

وحيث إن المخاطر الاجتماعية تمثل قضية سياسية جوهرية فى المجتمعات المعاصرة فقد وجدت الدولة فى هذا الأمر مبررا جديدا لتدخلها فى إدارة المخاطر. فبدون هذا التدخل لن تكون نتائج إدارة المخاطر مرضية سواء للفرد أو الجماعة. وترتكز هذه التدخلات على أربع فرضيات سلوكية لطالما تم التطرق إليها طيلة العقود الماضية. وهكذا فإن معظم المواطنين يفترض فيهم أنهم ليس لديهم معلومات

كافية عن المخاطر التى يمكن أن تواجههم وهم أيضا يسيئون تقدير الفترة الزمنية لحياتهم، ومن ثم سن تقاعدهم، كما يمكن افتراض احتمالات الإصابة بمرض خطير أو خطر فقدان الوظيفة والتواجد لفترات طويلة بلا مصدر رزق. أما الفرضية الثانية فتتناول قسما كبيرا من الأطراف الاقتصادية الفاعلة خاصة العائلات التى ليست لديها قدرة على الصبر " فتكون الأفضلية بالنسبة لهم هو الحاضر" الذى يعيشونه وهو ما ينم عن قصر النظر. وبما أنهم لا يعيرون اهتماما للمدى الطويل ومصير الأجيال المقبلة فإن الدولة فى المقابل تعرض لهم أفقها الزمنى الأرحب والمعروف عنه أنه لا يزول. كما تتكفل الدولة بالمشاكل الناجمة عن التوقعات والاحتياطات التى لا يتمتع المواطنون بالكفاءة المناسبة لإدارتها. والفرضية الثالثة ترجح عدم وعى عدد من الفاعلين من حيث كونهم مستعدين لتعريض أنفسهم للخطر بلا أدنى ضابط سواء عن جهل أو أنهم لا يقدرون تبعات المخاطر ويكونون فى النهاية سببا فى زيادة احتمالية حدوث المخاطر. وتلك هى فرضية ضعف النفور إزاء المخاطر التى إذا لم نخشها بصورة كافية فليس لدينا السلوك المناسب للتصدى لها. وفى النهاية هناك فرضية تسمى الأنانية الواقعة فى إطار تدخلات الدولة، وفيها يكون الممثلون فاقدى الحس تلقائيا تجاه الصعوبات التى تواجه الآخرين وفى كل الأحوال يكونون فاقدى الحس أكثر من الأول كما توضحه ضعف الترابطات الأسرية أو القروية أو المهنية. وإذا لم تعد مختلف المنشآت التابعة للمجتمع تأخذ على عاتقها المخاطر، وإذا لم تعد الأسرة تستوعب المخاطر كما كانت تساهم فى هذا من قبل فعلى الدولة أن تحل محلهما.

ولقد بررت الدولة زيادة تدخلاتها طوال القرن العشرين بحجة الأزمات المالية الناتجة عن التضخم الزائد أو تدنى سعر الصرف. كما أرجعت الأسباب أيضا إلى ضعف المحصلات الفعلية للأسواق المالية بالإضافة إلى أزمات البورصة. إنه ليس صدفة إذا كان انهيار البورصة عام ١٩٢٩ قد أعطى مجالا لسن الكثير من

التشريعات فى الولايات المتحدة الأمريكية ومنها قانون جلاس - ستيجول لعام ١٩٣٣ (Glass-Steagall Act) أو نشأة نظام المعاش الإجبارى للجميع. وأخيرا فإن الدولة بررت ذلك بارتباك أسواق تغطية المخاطر. وقد يكون العرض غير كاف فعدد قليل جدا من الفاعلين يقبلون إدارة واستيعاب المخاطر. وقد تكون هناك مشاكل أيضا ناجمة عن تضاد الاختيار فى تلك الأسواق حيث إنه فقط الذين يدركون الأخطار ويودون الوقاية منها هم الذين سيتجهون نحو من يمتهنون تغطية المخاطر. وغالبا ما استخدمت الدولة هذه الحجة لتأسيس التأمين الإجبارى.

إذا كانت مساهمة الدولة فى الرفاهية الجماعية أمر لا يقبل الجدل، فإن تدخلها فى إدارة المخاطر هو اليوم فى موضع المساءلة. ويرجع ذلك فى المقام الأول لأسباب اقتصادية كلية ذلك أن تكلفة الاستقطاعات الاجتماعية وقيمة أقساط التأمينات تطرح مشكلة تنافس الاقتصاد الفرنسى مع عالم مفتوح وتنافسى. فالتدخل الأوروبى والعملة الموحدة تجعل النماذج الاقتصادية والاجتماعية للبلاد المعنية فى وضع المنافسة. وذلك لأسباب اقتصادية أو اجتماعية جزئية. فقد يكون لتدخل الدولة تأثيرات سلبية تتضح بدرجة أو بأخرى: فيمكن أن تكون هناك تأثيرات سلبية للتأمينات الإجبارية على عروض العمل - كما أوضح Rueff أو على عروض الادخار والتى تجعل من غير المجدى تقديم عروض ادخارية. من الممكن أيضا الاشارة إلى فرضية "المؤثرات الأمنية للسن الكبير" والتى تخص الخصوبة ويصدق عليها لا سيما فى البلاد التى فى طور التنمية: فحينما يتم العمل بنظام تقاعد فإنه سيقل ميل الأزواج لأن يكون لهم عائلات متعددة الأفراد تلك التى كانت تتحمل من قبل عبء كبار السن. وقد اتضح هذا من خلال إدخال أنظمة التقاعد فى المكسيك أو أندونيسيا حيث هبط معدل الخصوبة بشدة.

إن تدخل الدولة يضعف فى النهاية مبدأ المسئولية التى كانت لب التكوين الاجتماعى فى القرن التاسع عشر. إلا أنه من خلال وجهة النظر هذه فإن القرن

العشرين قد اتسم بأربعة تطورات كبيرة: تدنى الاهتمام بالخطر الذى يواجه الأفراد، مع الاهتمام المستمر بأشكال التأمين الجماعى وهو تحرك ليس له مثيل ضد المخاطر الخارجية الناتجة عن الحربين العالميتين والحرب الباردة، ثم اتساع دائرة المخاطر المرتبطة بتطور التكنولوجيا الجديدة وذلك فى ظل ظهور الطاقة النووية والسيارات والكهرباء ووسائل الانتقال الجوية أو البحرية أو أيضا تطور الصيدلة، وكذلك استمرار مخاطر الكوارث الطبيعية فليس هناك ما يستدعينا للتفكير بأنها قد تختلف كثيرا عما كانت عليه فى الماضى من زلازل وأعاصير وزوابع وفيضانات وانزلاقات أرضية..إلخ. وبالنظر إلى الكوارث الكبيرة التى حدثت خلال السنوات الأخيرة فى كل من فنزويلا والصين وتركيا وعواصف فى أوروبا فإننا نخشى أيضا من سرعة تواتر تلك الأحداث.

وهذا هو حال عالمنا والطريقة التى كانت تراقب وتدار بها المخاطر حتى الآن. والقرن المقبل يجب أن يكون قرن التغيير العميق فى علاقتنا بالمخاطر. ويتضح لى أن هناك ثلاث أسئلة أساسية يجب طرحها: أى شكل ستأخذ إدارة المخاطر الفردية والجماعية؟ ما التنظيمات التى سيتبعها المجتمع للتعامل مع المخاطر الجديدة؟ وما التطورات المتوقعة فى علم الأخطار؟

فى البداية يجب الإصرار على أن محيط الأخطار غير ثابت ولا ينتهى. بل على العكس هو فى تطور مستمر فمخاطر اليوم ليست هى نفس المخاطر من خمسين عاما ولن تكون نفس المخاطر فى خلال الخمسين عاما القادمة. ماذا يغير من الأخطار؟ فى المقام الأول تأتى التغيرات التى تطرأ على العالم. فكل مرة تظهر تكنولوجيا جديدة يتولد معها خطر جديد. بل يمكننا التقدم فى القول بأن التكنولوجيا هى الدافع الرئيسى للأخطار الجديدة. وفى المقام الثانى، يجب الإشارة إلى التغيرات الديموغرافية وهى ليست فقط فى سن التقاعد ولكن أيضا فى المرض أو كل مخاطر الحياة كما يتضح من الجدل الحالى الحديث إلى جانب مخاطر

التبعية. ونحن لا نتحدث عن التبعية القائمة منذ خمسين عاما حيث إنهـا أصـبحت مادة سياسية منذ عشرين عاما. العامل الثالث، تطـورات الطبيعـة. إن التغيـرات الطقسية تماما مثل استغلالنا للطبيعة تغير من محيط الأخطار. وهكذا فـإن تـدفق الأمواج التى يمكنها اقتلاع المنازل بعد نوبة من الأعاصير العاتية غالبا ما يرجـع سببها إلى طريقة استغلال الإنسان للطبيعة. ويعد التقدم الاقتصادى عـاملا آخـر مشارك فى تغيير محيط الأخطار. فكلما كانت الدولة غنية كلما خصصـت جـزءا هاما من ثرواتها لحماية مصالحها. وبالإمكان أيضا أن نتناول الأمر مـن الوجهـة العكسية، إذا ما عرفنا أن رخاء – الفرد أو الأمة – يؤدى إلـى رؤيـة محـدودة للأخطار المحيطة. وهذا ليس بشىء يذكر. أما العامل الكبير والأخير الذى يفسـر التغيرات التى تطرأ على محيط الأخطار هو ضرورة تحمل المسئولية والتى تتضح خاصة فى تطور القواعد السياسية وأحكام القضاء. وهكذا نرى أنه عنـد ظهـور خطر طبى يظهر معه مسئولية الطبيب. إلى جانب الغمـوض الملـح الـذى يلـم بعنصرى الصدفة والمسئولية. وتتعثر علاقة الطبيب بمريضه.

إن محيط الأخطار يتغير ولكن بماذا نسمى تغير المخاطر؟ يمكننا أن نحـدد لهذا التغير أربعة أبعاد. البعد الأول، ظهور خطر جديد: الاستنساخ مـثلا. مـا أن أصبح الاستنساخ حقيقة حتى قام فورا عالم نظريـة الخطـر بالاهتمـام بنتائجـه المتوقعة. وفى نفس الوقت هناك اختفاء حدث لبعض المخاطر. فالطاعون لم يعـد موجودا، ولا داء السعار أو الحوادث الناتجة عن آلات البخار التى كانـت الشـغل الشاغل فى القرن التاسع عشر. التطور الثالـث الرئيسـى وهـو تغييـر توزيـع الاحتمالات. فإنه من الممكن توزيع الاحتمالات على مدار الوقت. حقا إن حـوادث الطريق معدلها ليس ثابتا تبعا للوقت. وإنه حقيقى أيضا بالنسبة للمخاطر الاقتصادية مثل البطالة: ذلك أن معدل البطالة لم يكن ثابتا على مدار الثلاثين عاما الأخيـرة. إن الخطر يختلف فى اللحظة التى يتغير فيها توزيع الاحتمالات. إذ لا يوجد شـىء

مشترك بين مجتمع معدل البطالة فيه ٢% كما كان عام ١٩٥٨ عند إنشاء L' UNEDIC وحينما يصل المعدل إلى/أو يتعدى الـ ١٠% كما فى التسعينيات. وعندما يكون معدل البطالة بين السكان العاملين هو ١٠% وعندما نستخدم ما نسميه بـ"معدل تكرار" البطالة، فإن فئات بأكملها من السكان يكون لديها احتمال كبير بأن تجد نفسها بدون عمل على الأقل مرة واحدة فى حياتها. إن توزيع الاحتمالات إذا هو أمر قطعى لمعرفة حقيقة ظاهرة ما. والبعد الرابع من تغير الأخطار هو تطور متوسط وتغاير النفقات. بالإضافة إلى تواتر الأخطار، فإنه فى الحقيقة لشيء أساسى معرفة متوسط وتغاير النفقات الناجمة عن وقوع تلك المخاطر إلى جانب تقييم المخاطر نفسها.

بالنسبة للإحصاء السكانى تعد تلك الإشارات مهمة للغاية وتعطى مجالا للعديد من الدراسات. ونلاحظ حينئذ أن منحنيات البقاء يتغير شكلها من جيل لآخر. ففى خلال نصف قرن، انتقل الخطر الديموغرافى من خطر كبير جدا ينذر بالموت قبل سن ٦٠ – ٦٥ عاما إلى خطر البقاء على قيد الحياة بعد سن التقاعد بمعدل من ٢٠-٣٠ عاما. وعندما نتحدث عن تغيرات محيط الأخطار يجب أن نكون دقيقين جدا: فأى أخطار تظهر وأى أخطار تختفي؟ وكيف تنتشر تلك المخاطر بين السكان وما هى فرص وظروف انتشارها؟ إن النمذجة ضرورية فى مثل هذه الحالة، إذ يجب تمييز الأخطار الفجائية والأخطار المختارة، الأخطار الاجتماعية والأخطار الفردية، الأخطار الشخصية والأخطار التى يتعرض لها الآخرون، الأخطار المحسوبة والأخطار الناتجة عن الطيش، الأخطار المتوقعة والغير متوقعة. ومن خلال نمذجة من هذا القبيل يمكننا إدراك عالم المخاطر بصورة أفضل ومواجهة تقلباته.

وفى القرن الواحد والعشرين ستكون هناك ثلاثة اتجاهات كبيرة سيحدد من خلالها تطور المخاطر وهى: توسع محيط الأخطار، التغيرات فى طبيعة الأخطار وإدارة جديدة لكيفية مواجهتها سواء على المستوى الفردى أم الجماعى.

إن محيط الأخطار هو بحق فى توسع حيث إن معدل اختفاء الأخطار التـــى كانت موجودة فى القديم أقل سرعة من معدل ظهور الأخطار الجديـــدة. ويمكننـــا سرد العديد من الأمثلة: تزايد الأخطار الناجمة عن تطور تكنولوجيـــا المعلومـــات الجديدة والاتصالات، فيروسات نقل المعلومات، قرصنة مواقع الإنترنـــت وتـــأمين الصفقات خاصة التى تتم من خلال وسائل الاتصال الجديدة، حماية حقوق الملكية، الأعطال المتنوعة والحوادث العارضة لشبكات الاتصال...إلخ. يجب أيضا التذكير بالتأثير المتسلسل وتوسيع نطاق الأخطار الناتجة عن النشاطات الصـــناعية. وقـــد رأينا هذا فى شبكات التغذية حينما يكون لإنتاج مصنع تأثيره على ملايين الزبـــائن من خلال شبكات التوزيع فى فرنسا وخارجها. فضلا عن ذلك، هناك تغييـــر فـــى حجم الأخطار حيث نجد نموا مستمرا فى سعتها. ففى بداية القرن العشرين إذا مـــا تحطمت طائرة ينتج عن هذا ضحية واحدة ثم اثنان ثم عشرة ثم خمسون. أما فـــى القرن المقبل وباستخدام طائرات مثل A3XX سيكون هناك خطر الكوارث الجوية المميتة أكثر مما حدث فى غرق السفينة تايتانيك. ونجد أن الكثافة والمدنية تلعـــب دورا مهما فى تغيير حجم الأخطار، فإذا ما طابقنـــا هـــذا بـــالخرائط الجغرافيـــة الموضحة للأخطار الطبيعية والنمو الاقتصادى والبشرى فى العالم سيتضح لنـــا أن سكان العالم يتمركزون فى المنـــاطق المحفوفـــة بالأخطـــار: الديموغرافيـــة فـــى كاليفورنيا أكثر ديناميكية - على الرغم من كونها منطقة تعانى الزلازل - عنها فى الغرب الأوسط حيث لا توجد زلازل على الأطلاق. والظاهرة الثالثة تتقاطع مـــع توسع محيط الأخطار وتعميم المخاطر الناجمة عن المسئوليات: فهناك اتهام زائـــد موجه لمسئولية العاملين فى قطاع الصحة، وفى الشركات إزاء المستهلكين، وإلـــى إدارة النتائج المالية أو الاستراتيجيات الاقتصادية المتبعة فـــى الشـــركات، وإلـــى أصحاب الأعمال إزاء الموظفين...إلخ. إن شمولية الأخطار الناجمة عن العولمـــة الاقتصادية والمالية تشترك أيضا فى توسيع محيط الأخطار: مخاطر مالية نظامية، جرائم اقتصادية ومالية، مشاكل السلب التكنولوجى. وأخيرا، فإن الأخطار المرتبطة

بظهور أوبئة عامة جديدة مثل الإيدز، فيـــروس الأبيـــولا، مـــرض كروتســـفيلدت جاكوب يمكنها أيضا التسبب فى توسيع محيط الأخطار.

وإذا كان محيط الأخطار فى توسع فإن طبيعة الأخطار نفسها تتغير. وهكذا فهى بلا انقطاع داخلية المنشأ أكثر منها خارجية المنشأ. وحتى وقتنا هذا، كنا نعتقد أنه لا توجد علاقة بين الأخطار وسلوكيات من يتعرض لها من أفراد تمامـــا مثـــل إصيص الزهور الذى يسقط نتيجة الرياح، فإن هذه مجرد صدفة. والأكثر من ذلك نلاحظ فى المقابل أن سلوك العاملين يتفاعل مع الخطر فيمكن أن يكون هذا السلوك سببا فى الأخطار من جهة ومن جهة أخرى قد يحدد الخطر نفسه ســـلوك هـــؤلاء العاملين. ومثال على ذلك ما نراه فى قيادة السيارات، العادات الغذائية أو التمارين الرياضية. ومن جهة أخرى، فإن المخاطر اليوم أصبحت تدريجيـــة أكثـــر منهـــا مفاجئة كما كانت فى الماضى، فنجد أننا نتحدث عن الأمراض التنكسية حيث إننـــا نرصدها مبكرا وتتسبب فى تدهور صحة الفرد تدريجيا. وكما أشرنا فى السابق أن التبعية خطر يفرض نفسه. فهى عملية مستمرة ومتطـــورة تختلـــف كثيـــرا عـــن الحوادث التى كانت تمثل أساس الأخطار المادية فى الماضى. هناك أيضا خســـائر تتسبب فى إصابة البيئة تدريجيا. وتلك المخاطر الجديدة تضاف إلى قائمة المخاطر العرضية وينتج عن ذلك مشكلات صعبة من حيث تحديد تاريخ حدوث الكـــوارث. وتعد الأخطار أيضا أكثر ترابطا ببعضها وأقل عزلة. وهكذا فإنه يبدو أن التعرض إلى مادة الأمينت مع إدمان التدخين تزيد أربعة أضعاف من خطر الإصابة بنوع ما من السرطان، كان يفصل بين هذين الخطرين منذ وقت قصير مضى. وأخيرا فإن الأخطار تكون متوقعة أكثر منها عرضية كما كانت فى الماضى. ومن جهة أخرى فإن كثير من التقدم العلمى يتخذ هذا الاتجاه: أصبح يمكن التنبـــؤ بالطـــب خاصـــة باستخدام عنصر الجينات كذلك علم الأرصاد الجوية وعلم الـــزلازل كـــان لهمـــا الفضل فى حسن معرفة الكوارث الطبيعية..إلخ

وإذا كان محيط الأخطار فى اتساع وطبيعة الأخطار مختلفة: فإنه لا ينتج عن هذا إلا إدارة جديدة للأخطار. إن الأربع فرضيات التى اتسم بها السلوك فى القرن العشرين لا يمكن فحصهم الآن. أولا لظهور سلوكيات جديدة فى مواجهة الأخطار. كما أصبح الأفراد لديهم المعلومات الكافية كما عن الأخطار والوضع لم يكن هكذا منذ خمسين عاما. إن أمراض الليستريا، إلتهاب الأنسجة المخية أو جنون البقر تم اكتشافها فى توقيتها تقريبا. وقد تمت إدانة كل تهاون فى نقل مثل هذه المعلومات فى وقتها. فنحن نجتاز إذا مرحلة كان الخطر فيها غير معروف جيدا والمعلومات المتوفرة عنه مشكوكا فيها إلى مرحلة أخرى تنتقل فيها المعلومة فوريا وعلى الملأ لدرجة أنها قد تثير فى بعض الأحيان ردود أفعال متفاوتة. ونجد فى التطور الثانى من التعامل مع الأخطار أن الأفراد أصبحوا ينتمون إلى "السلالة العائلية" أكثر من ذى قبل. وأصبح أفقهم الاقتصادى له بعد طويل أكثر من ذى قبل. فهم يعلمون أن معدل الحياة قد ارتفع بشدة فأصبح سلوكهم متطورا يرمى إلى أمد بعيد. وهذا ما نسميه "تأثير الاستعلان" فالحصول على معلومات زائدة حول الأخطار أدى إلى أن يكون لديهم إرادة قوية وقائية ضد تبعات المخاطر. وأخيرا فإن العاملين أثبتوا تفكيرهم المنطقى بطريقة أفضل فى إدارة المخاطر ورغبوا فى أن يكونوا جزءا فعالا من هذه الإدارة. فمن المدهش على سبيل المثال طلبهم الدخول فى مجال المعلومات الطبية.

وفى ظل هذه الفرضيات الجديدة والخاصة بسلوك الأفراد فى مجابهة الأخطار، فإنه يمكننا مواجهة بعض التطورات الكبيرة فى طرق إدارتها. وفى المقام الأول فنحن ننزلق من طرق العلاج إلى طرق الوقاية. لقد اتسم القرن العشرون بمعالجة الكوارث بينما على القرن الواحد والعشرين أن يركز على طرق الوقاية. الوقاية من الأخطار أى التقليل من تكاثرها والتقليل من متوسط نفقاتها واقتلاع الأخطار الجسام. غير أن هذه الوقاية يجب أن تكون متوافقة وأفضليات

الأفراد والضرورات الاقتصادية. يوجد إذا بحث أمثل بين الأخطار المقبولة وطرق الوقاية منها. ففى الإمكان التقليل من السرعة على الطريق، ولكن طالما أن السرعة ليست معدومة فسيكون هناك دائما حوادث طريق من ثم تكون الموازنة بين تـوفير الأمان والفعالية أمرا ضروريا. والوسـائل الوقائيـة معروفـة: التشـريع، إدانـة المسئولين لغياب الوقاية وإحداث التطورات فى مجال الاختبـارات والفحوصـات واستخراج الشهادات أى اليقين من أنه فى الإمكان محاصرة الخطر أو اقتلاعه عن طريق التعامل معه بصرامة.

وهناك ميل كبير فى تطور إدارة الأخطار وهو ظهور تصـور الاحتيـاط المختلف عن تصور الوقاية. وإذا كانت الوقاية تخص الأخطار التى يتم السـيطرة عليها فإن الاحتياط يرجع إلى أخطار معروفة إلى حد ما، من الصـعب توقعهـا، فليست هناك قوانين احتمالية تنص عليها، حيـث نجهـل السياسـات المخصصـة بالاحتياط والنتائج عامة تكون لأمد بعيد جدا. وهكذا، فإنه ربما فى جيلين أو ثلاثـة تم التعرف بدقة على نتائج الهيئات المعدلة وراثيا. ويرمز إلى هـذا النـوع مـن الخطر بـ"مبدأ الاحتياط". فمن الطرق العلاجية إلى الطـرق الوقائيـة والآن مـن الطرق الوقائية إلى الطرق الاحتياطية فلقد شهدنا بالفعل تغيـرات جوهريـة فـى التعامل مع الأخطار.

ونستخلص من هذا، أنه يجب الإشارة إلى أربعـة نمـاذج مسـتقبلية لإدارة المخاطر. أول ذى بدء، توفير المعلومات واختيار الوسيلة حيث إنه ينـتج عنهمـا مشاكل ضخمة. فكلما اقتربنا من الخطر على المستوى الفردى كلما ابتعـدنا عـن الخطر الجماعى المتمثل فى المعدلات والتواتر والإحصـائيات. وحيـث إن إدارة المخاطر ستكون أكثر اعتمادا على الفرد، فإن ذلك سينتج عنه ظهور مشاكل فـى الحصول على المعلومات الكافية عن المخاطر واختيار وسائل التعامل معها. إنـه الجدل الناتج عن حل رموز الجنس البشرى، أو أيضا الجدل حول معرفة غامضـة

جدا للسلوكيات العملية فى قيادة السيارات. على سبيل المثال هل يجب وضع جهاز مراقبة داخل السيارات لمعرفة سرعة سير العربة؟ فى يومنا هذا هناك ميل للتصدى نحو هذا بغية احترام خصوصية الأفراد. لكن البعض يتطلع لتنفيذ مثل هذا الإجراء بغرض التقليل من المعدلات المرعبة لحوادث الطريق. وهذه هى كل مشكلة الحصول على معلومات وحدودها. أما فيما يخص سرية المعلومات ومراعاة الناحية الأدبية للوصول إليها فهذا الأمر معقد للغاية: نحن نعرف هذا عن الطب الوراثى أو الطب المتوقع للمستقبل. وبسبب الحصول على المعلومات تنتج مشاكل الاختيار: فإلى متى يمكن معالجة الأخطار بصورة فردية واستخدام هذه المعلومة المانعة للوصول لتعامل فردى مع الأخطار؟ وهناك تطور ثان يخص تحمل المسئولية وتبادل المعونة أثناء مواجهة الأخطار. إذ كيف يتم فى آن واحد دعم مسئولية كل فاعل لمواجهة الأخطار مع ضمان تغطية مرضية فى تبادل المعونة لمواجهتها؟ فهناك جذب بين حقيقتين: "الأفراد مسئولون وعليهم التعامل مع المخاطر التى يواجهونها" و"أن المجتمع المنظم عليه حماية الأفراد لمواجهة الأخطار التى تداهمهم مع محاولة تحذيرهم منها بصورة جماعية". وهناك أيضا تطورات كبيرة متوقعة خاصة بالتجديد والتكيف. وهكذا فمن الممكن التذكير بتطور التغيرات المتعاقبة للمخاطر، بالإضافة إلى حلول ضمانية كلاسيكية. يجب أيضا الإشارة إلى اللجوء إلى وسائل سفسطائية مثل[٢٨] Cat Bonds و degree derivatives. أما النشاط التالى للأخطار فى القرن الواحد والعشرين هو ما نسميه monitoring وسيمثل تجديدا ضخما آخر. وهكذا فإنه سيكون هناك إشراف على الشركات للتأكد من أنها تدخل هذا النظام الإدارى الجديد بكل مراحل تطوره للتعامل مع الأخطار. وفى المجال الطبى هناك "إدارة دورة الحياة managed life cycle" أو "الرعاية الإدارية managed care" بدلا من تقديم تعويض مادى بعد

---

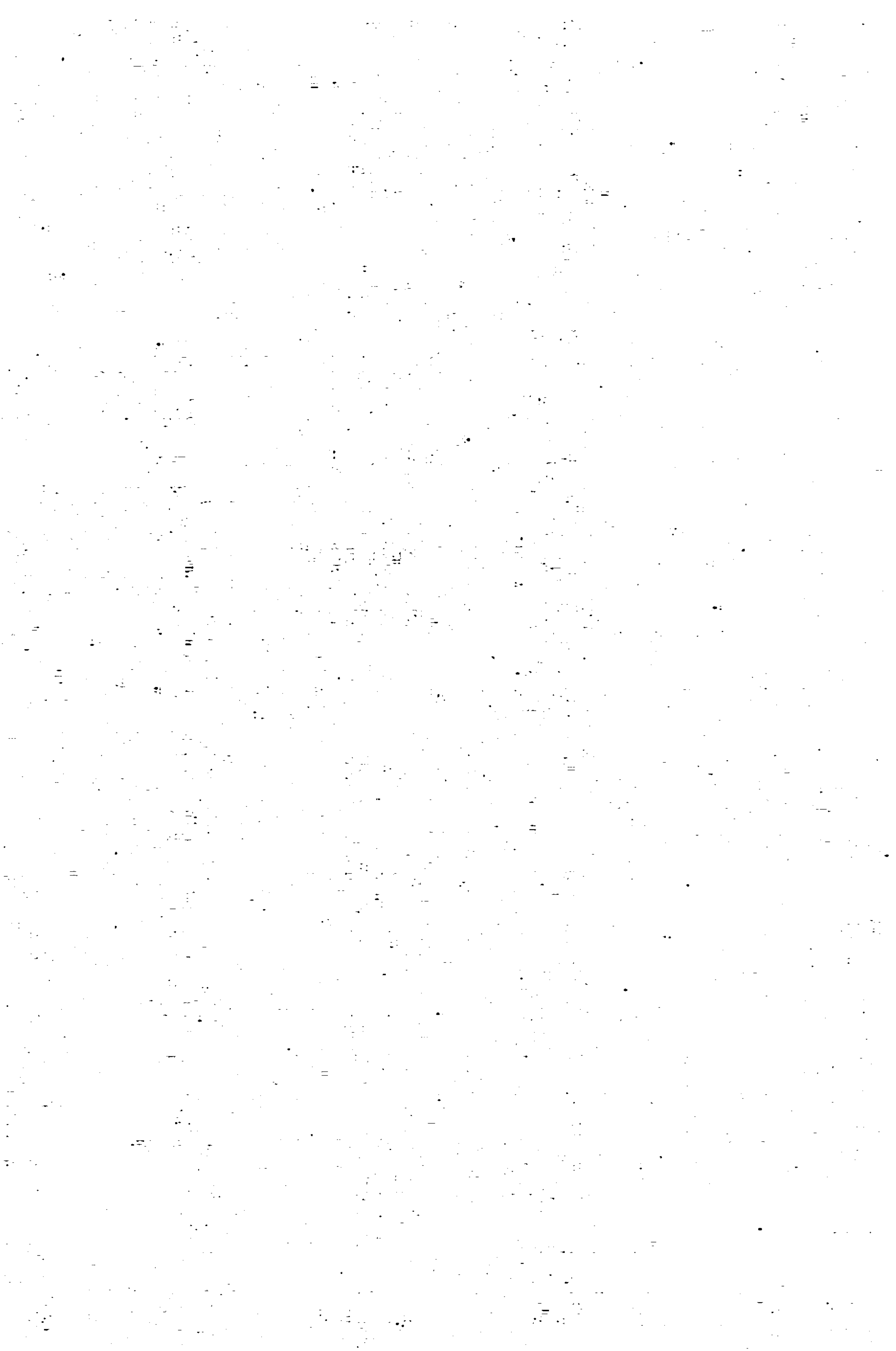
(٢٨) وسيلة تأمين ضد الكوارث الطبيعية (الزلازل، الأعاصير...) خارج نطاق المخاطر التى تغطيها شركات التأمين حيث أن تكلفتها باهظة للغاية لذا يتم الاستعانة بشريحة كبيرة من المستثمرين للمساهمة فى مثل هذا النوع من التأمين. (المترجمة)

فترة المرض، فإن هذا النظام يساعد المريض على استرداد صحته بعد فترة المرض عن طريق التدريبات الرياضية وتغيير الأنظمة الغذائية....إلخ. وفي النهاية نواجه مشاكل في تحديد أسعار هذا النظام وكيفية التعاقد عليه.

إن توافق المؤسسات التي تتعاون في إدارة الأخطار أمر ضروري. فنحن بحاجة إلى قوانين جديدة لحل المنازعات الأدبية. إن المعلومات، الاختيار، التبادل، الاستبعاد، التمييز... كل هذه المصطلحات يجب أن تكون دقيقة إذا ما أردنا تطبيقها في الإدارة الجديدة للمخاطر. إلى أي مدى يمكننا الذهاب؟ إلى أي مدى لا يجب أن نذهب؟ ونحن في بداية هذا القرن، علينا تنظيم معايير جديدة لسداد الديون وأسواق جديدة مع تحديد دور جديد للدولة. على مدار القرن العشرين، سعت الدولة إلى التدخل كثيرا وبصورة مباشرة في إدارة الأخطار مما أثار مشكلات سياسية ضخمة. وبالنسبة لإطار إعادة هيكلة إدارة الأخطار فإن الدولة مطالبة بتغيير دورها. ومما لا شك فيه أن تواجدها هدفه وضع المعايير مع اشتراك مباشر لا يذكر في إدارة المخاطر. ومن جهة أخرى نحن نتوجه إلى علم مدمج بالمخاطر. ففي المجتمع، معظم العلاقات يتم تحالفها من خلال عقود لتشاطر المخاطر: عقد العمل، عقد الزواج، منتج مالي، عقد إيجار...إلخ. وشيئا فشيئا استحوذ العلم على مجال المخاطر هذا لتقسيمه إلى عناصر بسيطة، وتصور الصيغ التركيبية للتغطية اللازمة للمخاطر والعمل على الإعداد التدريجي لـ"جدول مندليف" للمخاطر ومشاطرة المخاطر. وإذا ما عمل كل مجتمع على تنظيم إدارة المخاطر على المستوى الفردي والجماعي مع إيجاد القواعد العلمية لعقود المشاطرة التي هي أكثر توافقا مع تلك الأوضاع من حيث إنها تحث الآخرين على تحمل المسئولية وعلى تبادل التعاون وتنمية طرق الوقاية وتنفيذ مبدأ الحذر، وإذا كان في الإمكان ابراز حلول فضلى لإدارة المخاطر التي نواجهها في حياتنا سيكون القرن الواحد والعشرون علامة في تقرير مصائرنا. وإذا ما توصلنا لهذا ربما تكون المخاطرة هي القيمة الإيجابية الوحيدة للقرن الواحد والعشرين.

الباب الثامن

ما عمل الغد ؟



مستقبل العمل
وظائف اليوم والغد[1]

بقلم برنار برونـاس

Bernard BRUNHES

ترجمة: د. منى جلال حسن

مراجعة: د. نعمت مشهور

كان عام ٢٠٠٠ بالنسبة لفرنسا منعطفا مهما خاصة فى مجال التوظيف، ليس لما يحمله هذا الرقم من سحر خاص، وإنما لتزامن العديد من الأحداث التى كان يمكن أن تقع فى تواريخ أخرى أو فى بلدان أخرى.

كما شهد هذا العام أوج انتشار شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت" واجتياح التقنيات الرقمية الجديدة للمنشآت الفرنسية، وشهد كذلك نموا اقتصاديا جديدا صحبه انخفاض هائل فى معدل البطالة الذى ظل فى ارتفاع مستمر طوال ربع قرن، وفى نهاية القرن الماضى ومع بداية القرن الجديد أدخلت أوروبا عملة "اليورو" وانطلقت نحو وحدة لا رجعة فيها.

وفى ظل هذه الأحوال تصبح دراسة التغيرات العميقة التى تؤثر فى مجالى العمل والتوظيف أمرا لا غرابة فيه. فقد راجت خلال التسعينيات دراسات وأطروحات تناولت بقدر كبير من التشاؤم بل ومن الإحباط موضوع نهاية عصر العمل. ومع بروز ما يسمى بـ"الاقتصاد الجديد" توجهت الأنظار نحو الآثار المترتبة على تطبيق التقنيات الرقمية على العمل والتوظيف.

---

(١) نص المحاضرة رقم ١٣٧ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٦ مايو ٢٠٠٠.

وما نشهده اليوم فى الواقع ما هو إلا تسارع وتيرة ما اتخذ من إجراءات طوال فترة الأزمة. فقد أدى ازدياد البطالة وخاصة فى فرنسا إلى حجب، ولو بشكل جزئى، الجوانب الايجابية والتغيرات الهيكلية العميقة التى يظهرها اليوم بوضوح الانتعاش الاقتصادى من ناحية وسرعة التحولات التكنولوجية من ناحية أخرى.

وموضوع دراستنا له أبعاد عديدة جديرة بالبحث، منها على سبيل المثال: التغير الذى طرأ على مضمون العمل ذاته والذى سيؤدى إلى القضاء نهائيا على نظرية تايلور فى تنظيم الإنتاج ليحل محلها نموذج جديد لا يخلو من عيوب، وتلك العلاقة الجديدة بعامل الوقت والتى أظهرها التشريع الخاص بخفض ساعات العمل، ثم خضوع ظروف العمل لمتطلبات الفرد أو ما يمكن أن يطلق عليه شخصنة ظروف العمل مما يعنى الطعن فى تشريعات بأكملها من قانون العمل وفى أنماط التنظيم الجماعى. وجدير بالذكر أن التغيرات التى تشهدها هذه المجالات واحدة فى كل الدول الصناعية. فالعولمة واتساع نطاق الاتحاد الأوروبى يؤديان إلى انقسامات دولية جديدة فى عالم العمل. وعلى هذا ينبغى صياغة عقد اجتماعى جديد سواء فى فرنسا أو فى كافة أنحاء أوروبا من أجل محاربة خطر ازدياد التفاوت بين الأفراد فى العمل وفى الأجور.

تغير مضمون العمل

من علاقة بين الإنسان والآلة إلى علاقة بين شخصين

يترتب دائما على إدخال التكنولوجيا الحديثة ازدياد الاعتماد على الآلة بدلا من العامل فى عملية الإنتاج. ولقد كان هذا هو الحال دائما مع كافة الاختراعات

الحديثة ابتداءا من نول النسيج إلى الآلة البخارية. ولكن وتيرة التحولات التى نشأت عن التكنولوجيا الحديثة أسرع بكثير من تلك التى نتجت عن اختراع الآلة البخارية أو الكهرباء. حيث ترتب على التكنولوجيا الحديثة حدوث تغيرين مهمين ذى تـأثير عميق، يتمثل أولهما فى الخطر الذى يهدد ملكة الذكاء الخلاق وثانيهما فى التغيـر العميق لعلاقة الإنسان بالزمان والمكان نظرا لما تتيحه التكنولوجيا الحديثـة مـن اتصالات فورية لا تعبأ بالمسافات، فضلا عن كونها زهيدة التكاليف.

ظهور وظائف جديدة فى مجال الصناعة

إن الآثار الواقعة على مضمون العمل ذاته ليست كلها آثارا ظـاهرة وذلـك لعدة أسباب منها: إن التقدم التكنولوجى فى تطور مستمر ومن الصعب توقعه سلفا، ولكن الأهم من ذلك هو أن النشاط الإنسانى لا يمكنه أن يتغير بالسرعة نفسها التى يحدث بها التقدم.

ومما يدل على ذلك أن مضمون العمل فى العديد من المنشآت أو الورش لم يطرأ عليه أى تغيير منذ عدة عقود. ولكن فترة التحولات الحاليـة تشـهد ازديـاد الفجوة بين الشركات التى بدأت على شبكة الإنترنت وبين الصناعات القديمة الآخذة فى الاندثار.

ونلاحظ أن علاقة انفراد العامل بآلته لإنجاز ما هو مطلوب منه فى انحسار دائم، فى حين تزداد الأعمال التى تستلزم طبيعتها التقاء فردين، حتى وإن تم هـذا اللقاء من خلال جهاز الكمبيوتر أو الهاتف أو جهاز يضمهما معا.

ونلاحظ أيضا انخفاضا مستمرا فى أعداد العمـال أو المـوظفين المكلفـين بانجاز أعمال ذات طبيعة تكرارية سواء فى مجال الصناعة أو فى مجال الخدمات التى تقدم إلى الجمهور- كقطاعى البنوك والتأمين- والتى كانت فى السابق تخضع

كالصناعة لمذهب تايلور فى تنظيم الإنتاج. وفى مقابل هذا تنشأ وظـائف جديـدة سابقة على عملية الإنتاج كالوظائف المرتبطة بالبحوث والتسـويق أو تاليـة لهـا كالعلاقة مع العملاء. وقد تجتمع هذه الوظائف فى نفس المنشأة أحيانا أو قد تمارس فى غيرها من المنشآت. ونلاحظ كذلك أن الإنتاجية الظاهرة للعمل الـذى يؤديـه العامل أو الموظف الأساسى تستمر فى الارتفاع بينما تنخفض أعداد من يقومـون بهذه الأعمال. هذا فى الوقت الذى تزدهر فيه الأنشـطة التكميليـة ويحـل محـل الوظائف المندثرة وظائف أخرى ذات طبيعة مختلفة.

الاقتصاد الجديد

إن أحد عوامل قوة الاقتصاد الأمريكى(مثل اقتصاد بعض الدول الأوروبيـة وخاصة فى البلاد الإسكندنافية) يكمن فى قدرته على ربط أنشطة الإنتاج الصناعى بأنشطة الخدمات المرتبطة به مما يتيح له التقدم باستمرار. وترجع الانجازات التى تم تحقيقها مؤخرا إلى القدرة على تطويع نتائج البحوث لاحتياجات الصناعة، وإلى قيام كل مجال بتمويل أنشطة المجال الآخر، وإلى تـرك مسـاحة كبيـرة لـروح المبادرة – فردية كانت أو جماعية – من أجل استحداث تقنيات ومفـاهيم جديـدة، وإلى تسهيل عمليات الاتصال وإلى مضاعفة دوائر المعلومات. وبالمثل فإن التقـدم الاقتصادى فى أوروبا سواء الذى تشهده الآن أو ما سيحدث فى المستقبل مرجعـه إلى القدرة على تطوير تكنولوجيا المعلومات، سواء فى مجـال الصـناعة أو فـى المجالات القريبة منها.

وفى مجال العمل سيكون هناك حتما فائزون وخاسرون فى هذا الرهان. فأما الفائزون فهم أولاء الذين يطلق عليهم الاقتصادى الأمريكى روبرت رايـخ لقـب "محترفى استخدام الرموز" ويعنى بهم هؤلاء المهندسين أو رجـال المـال الـذين

يجيدون الاستفادة من كم المعارف المتداولة على شبكة الإنترنت، وهم الذين يتقنون إعادة صياغة المعلومات وإعادة نشرها، وهم الذين لهم القدرة على الابتكار في مجالات الاقتصاد والمال والتكنولوجيا بفضل تعاونهم الجماعى، فهؤلاء يجيدون استخدام أدوات الاتصال إجادة تامة ويسايرون كل تقدم وتطور يحدث في هذا المجال، وهم الذين يألفون كل ما هو جديد فى أساليب الاتصال وهم الذين يتحدثون الإنجليزية وهم أيضا الذين لا يترددون فى الوثوب فى أى طائرة والسفر من أجل أصغر الأمور، ولهؤلاء تقدم خيارات الأسهم[٢] والمكافآت الكبيرة.

ولكن "الاقتصاد الجديد" - هذا التعبير الغامض والأجوف بعض الشيء - ليس بحاجة إلى تعيين "الأبطال فقط"، إنما هو بحاجة أيضا إلى "الصغار" وهؤلاء الصغار يشكلون طبقة عاملة جديدة فى ازدياد مستمر؛ هل يجوز أن نسميها "البروليتاريا الإلكترونية؟ "فهؤلاء هم الذين يعملون أمام شاشات الكمبيوتر وفى مراكز لتلقى المكالمات الهاتفية. وتقتضى طبيعة عملهم الرد الفورى على استفسارات محدثيهم - سواء كانوا عملاء أم لا- والتى تصل إليهم عبر الهاتف أو البريد الإلكترونى أو شبكة المعلومات. ويجب أن تتوفر فيهم سرعة البديهة وقدر من الثقافة بالإضافة إلى إجادة اللغات الأجنبية عند الحاجة. وكيفية الأداء فى هذا المجال، حتى وإن كان الاتصال غير مباشر، لها أهمية كبيرة وتستلزم مستوى عال من التعليم بالرغم من أن العمل يتسم بالتكرارية ويبعث سريعا على الملل وينبغى فى المستقبل اختراع أو إيجاد مهنة لهؤلاء الذين يتم توظيفهم اليوم بأعداد كبيرة

وسوف تضطر المنشآت الكبيرة، لدى تحولها إلى ممارسة أعمالها عن طريق شبكة المعلومات، وهو ما يسمى بـ e-business ثم لدى استخدامها الهواتف المحمولة المتصلة بالشبكة، وهو ما يعرف بـ m-business إلى تطوير

---

(٢) خيارات الأسهم تعنى توزيع أسهم مجانية من أسهم الشركة على العاملين المتميزين ويدر هذا النظام أرباحا طائلة فى حالة ارتفاع أسهم الشركة فى سوق الأوراق المالية. (المترجمة)

أساليبها التجارية وصلاتها بالعملاء؛ ولئن كان من الصعب اليوم التنبؤ بمصير موظفى هذه المنشآت فإن الشيء المؤكد أن انقلابا كبيرا سيحدث فى مجال الوظائف.

ومن بين المستفيدين من هذا التطور، نذكر على سبيل المثال الموظفين المختصين بالإمداد، فمن المعلوم أن بوسع المرء أن يتعاقد على طلبية ما على شبكة المعلومات، وهذا يعنى ضرورة ارتفاع مستوى أداء عمال الشحن والنقل، سواء فيما يتعلق بآجال التسليم أو بنوعية الخدمة المقدمة.

الخدمات المقدمة إلى الأفراد

إن التطور الاقتصادى ينطوى على نوع من المفارقة ينعكس أثرها على مجال الوظائف. ففى الوقت الذى يجعل فيه المنتجون من شبكة المعلومات المنتشرة فى كافة أنحاء الأرض دينهم وديدنهم، تنمو نوعية من الخدمات هى أقل أنواع الخدمات اعتمادا على التقنيات الحديثة وأكثرها إنسانية. ونعنى بها الخدمات المقدمة إلى الأفراد كالاحتياج مثلا إلى الخدمات التى ترتبط بكبار السن فى المجتمع أو بتربية الأطفال أو بتقديم بعض أنواع الخدمات التى تحتاجها الأسرة (بما أن معدل عمل النساء يقترب تدريجيا من معدل عمل الرجال) أو بالحاجة إلى توفير خدمات أمنية أو وظائف تقتضى إنشاء أقسام للتعامل مع الجمهور فى المدن الكبيرة أو الخدمات المرتبطة بتطور وسائل الترفيه نتيجة انخفاض ساعات العمل، وتحظى كل هذه الخدمات المقدمة إلى الأفراد بازدياد الطلب عليها باستمرار، ولكن ضعف إنتاجية هذا النوع من الأنشطة المنخفضة الأجور يباعد بينها وبين قطاع التجارة. كذلك فإن الضغوط التى تمارس على السلطات العامة من أجل تخفيض الضرائب تجعل السلطات تحجم عن زيادة المعروض من هذه الخدمات. ولذا ينبغى الاعتماد

فى المستقبل على قطاع الخدمات (الاقتصاد الاجتماعى – الاقتصاد التضامنى – عالم قائم على الترابط) وتظهر الإحصاءات الأوروبية وخاصة الفرنسية تراجعا فى هذه الخدمات مقارنة بالولايات المتحدة.

ويتضح مما تقدم أن قطاع الخدمات هو مجال ممتاز لتطوير مجال التوظيف، مما يتطلب تأقلما وتكيفا من جانب الهياكل المؤسسية والنظم الضريبية. أما من الناحية الثقافية، فنحن نتفهم الصعوبة التى سيواجهها رجال ونساء قضوا الجزء الأول من حياتهم المهنية داخل ورش أو مكاتب، عندما يتحولون إلى العمل فى قطاع الخدمات المقدمة إلى الأفراد. ولكن هذا ما سيحدث حتما خلال الجيل القادم.

وقد خلصت دراسة أعدتها مؤخرا إدارة تنشيط البحوث والدراسات والإحصاء التابعة لوزارة العمل الفرنسية إلى نتائج غاية فى الأهمية تكشف عن التطور الذى تشهده المهن فى الوقت الحالى. وذلك من خلال تحليل التغيرات التى حدثت فى فرنسا فى الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٨. ففى خلال هذه السنوات الخمس لوحظ انخفاض عدد العاملين فى مجالى الزراعة والصيد بنسبة ٤٤% (فقدان ٨٢٠,٠٠٠ وظيفة) وبنسبة ١٣% فى مجال البناء والأشغال العامة (٢٤٠,٠٠٠ وظيفة) وبنسبة ١٤% فى مجال الإنتاج الصناعى (عاملين وفنيين ومهندسى إنتاج ٥٨٠,٠٠٠ وظيفة).

أما المهن التى تشهد نموا كبيرا، فهى المهن المرتبطة بتقديم الخدمات للأفراد (زيادة فى مجال الصحة قدرها ٣٨% وفى قطاعات أخرى بنسبة ٥٣%) كالسياحة والمطاعم (+٢٩%) الاتصالات (+٥٧%) العمل الاجتماعى والثقافى والرياضى (+٦٤%) التدريب (+٢٠%) الأمن والصيانة (+٢٢%).

نهاية مذهب تايلور

الهرم المسطح

أن إحدى السمات المميزة لمنشأة القرن الحادى العشرين هو اختفاء أهرامات السلطة - وهو الاتجاه الذى بدأ منذ ما يقرب من ربع قرن - وفى ظل هذا التدرج كان العامل الأساسى مجرد منفذ لأوامر عامل ماهر، هو نفسه يقوم بـــدور الناقــل لاختيارات وضعها موظف كبير، يعمل بدوره فى إطار حدود ضيقة وضـــعها لـــه رئيسه، وهكذا دواليك. ولكن هذا التدرج التقليدى لم يصمد عمليا إلا فى المنشــآت العامة وفى الإدارة، وحتى هذين القطاعين حاولا على قدر مختلــف مـــن النجـــاح توزيع المسئوليات وجعلها لامركزية.

وهذا التطور، الذى أسهمت فى الإسراع بوتيرته أساليب الاتصال الحديثـــة وجعلته ضروريا وممكنا فى آن واحد، له نتائج عدة على وظائف المستقبل وطبيعة العمل ذاته.

فسيؤدى هذا التطور بادئ ذى بدء إلى اختفاء خصوصية كبار المـــوظفين، أى المسئولين عن أنشطة مرؤوسيهم. فالمنظور مختلف اليوم حيث لم يعد العامـــل الأساسى مجرد منفذ لمجموعة من الأوامر يطلب إليه القيام بها فى وقـــت محـــدد، وإنما تطورت عنده ملكة اتخاذ المبادرات، وقد يتمتع بالقدر نفسه من الاســـتقلالية التى كان يتمتع بها سابقا الموظف الكبير فى الوقت الذى فقد فيه هـــذا الأخيـــر أى سلطة على العامل. ولكن هذا لا يعنى أن الضغوط التى تمـــارس علـــى العامـــل أصبحت أقل مما كانت عليه فى الماضى. على العكس من ذلك، فإن العامل عندما تحول من مجرد منفذ للأوامر، وأصبح له هذا القدر النسبى من الاســـتقلالية فـــى اختيار الوسائل التى تعينه على بلوغ الهدف المحدد له (الذى من الممكن أن يكـــون طموحا) أصبح يشعر بشكل أكبر بضغوط رب العمل عليه، وهو ما يفسر ازديـــاد اتهامات "التحرش المعنوى"

وتتسم طبيعة العلاقة التى تربط بين رب العمل والعامل بالوضوح الكامل، فلم يعد العامل مجرد منفذ للأوامر أو الشخص الذى يكتفى بإنجاز ما يوكل إليه من أعمال فى وقت محدد، وإنما أصبح وضعه يقترب أكثر فأكثر من وضع العامل الذى يتمتع باستقلاليته والذى يتم تعيينه ومكافأته وترقيته تبعا لقدرته على بلوغ الأهداف المحددة له، ولكنه أصبح فى الوقت نفسه محروما من أوجه الرعاية التى ترتبط عادة بوضع العامل.

التنظيم الإدارى الذى يتخذ شكل شبكة

سيصبح العامل الذى يتمتع باستقلاليته أكثر اعتمادا على الآخرين وعلى البيئة المحيطة به ويصبح جزءا من شبكة، حتى وإن كان أقل خضوعا لرئيسه المباشر. فإذا استثنينا صغار الحرفيين (لكن كم ممن تبقى منهم استطاع الحفاظ على استقلاليته فى الوقت الذى أصبح فيه التجار وكلاء للمصانع لكبيرة؟) فسنجد أن المنشأة، أيا كان حجمها، هى فى الحقيقة جزء من شبكات متعددة، لأن ازدهارها يعتمد على العقود المبرمة مع الجهات المكلفة بالعمل ومع المقاولين من الباطن والممولين والإدارات المختلفة. والهرم المسطح الذى أشرنا إليه سابقا هو نفسه متداخل فى عدة أهرامات أخرى.

وحتى فى داخل المنشأة الواحدة هناك عدة عوامل تؤدى إلى القضاء على عزلة الوحدات المكونة للمنشأة والى تداخل أنشطتها، وإلى إحلال نظم إدارية على هيئة مصفوفة رياضية حيث يجد فيها كل عامل نفسه مضطرا للتعامل مع جهات عديدة، محل أهرامات السلطة المريحة. وذلك فضلا عن التدفق الدائم للمعلومات من خلال الكمبيوتر والبريد الإلكترونى اللذين أصبحا من الأدوات الأساسية للجميع.

ولهذا التطور أثر هام أيضا على طبيعة العمل ذاته. فإذا ما نحينا جانبا الأنشطة التى لها علاقة بالجمهور أو بالتجارة أو بقطاع الخدمات، فسنجد أن العامل أو الموظف الكبير مضطرين إلى تخصيص قدر كبير من ساعات العمل للاتصال بالآخرين. وتصبح القدرة على الإيصال وعلى انتقاء المعلومات وتوطيد الصلات مؤهل النجاح الرئيسى لأى عامل. ولكن الحقيقة أن الجميع ليس مؤهلا لذلك، وهناك شك فى أن النظام التعليمى يراعى هذا التطور.

وإذا كان لفظ الكوادر يطلق اليوم على الكوادر الإدارية والكوادر العليا، فإنه سيطلق فى المستقبل على كل موظف يتحمل قدرا من المسئولية، لذا فإن عمل المؤسسة من خلال شكل الشبكة الذى سبق أن بيناه سيكون محفوفا بالمخاطر. إذ بدلا من أن يكتفى كل مسئول بتوطيد صلاته مع عدد محدود من الرؤساء والمرؤوسين، فسيجد أن شبكة اتصالاته تتسع لتشمل العديد من الجهات داخل المنشأة وخارجها. لذا ينبغى عليه أن يتعلم كيفية انتقاء قنوات اتصاله والتى أصبحت لا تحصى مع ظهور البريد الإلكترونى والهاتف المحمول، حتى يتكون تدريجيا شكل جديد من أشكال الإدارة.

الكفاءات والمؤهلات

إن المنشآت التى تحقق نجاحا هى المنشآت القادرة على الابتكار. والمنشآت القادرة على الابتكار هى المنشآت التى تجيد تنظيم العمل الجماعى. فلم تعد الابتكارات الجديدة تأتى نتيجة جهد باحث واحد كما فى السابق، وإنما أصبحت نتاج عدة عقول وثمرة عدة كفاءات تعمل سويا، وهذا يعنى نهاية نظرية تايلور فى تنظيم الإنتاج.

إن اختفاء هذا الشكل من التنظيم القائم على تفتيت المنشأة إلى خلايا صغيرة يجهل بعضها بعضا له تأثير عميق على المميزات الواجب توافرها فى العاملين.

فالتقييم لم يعد ينصب فقط على مفهوم المؤهل التقنى وإنما امتد ليشمل مفهوما آخر هو مفهوم الكفاءة. والمؤهلات يتحصل عليها بالتعليم والتدريب ويمكن التثبت منها بالاختبارات والمسابقات، ويتم قياسها بطريقة موضوعية. أما الكفاءات فهى تضيف إلى المعطيات التقنية الصرفة عناصر المهارة والتواصل وهى مهارات يصعب إلى حد كبير قياسها، لأنها تتألف من مجموعة غير متجانسة من القدرات قد تكون فطرية أو مكتسبة بطرق غير تقليدية بالمقارنة بالدورات التدريبية التقليدية. وإن الكفاءة مزيج من عناصر متعددة، ولا يمكن الاعتماد عليها عند إعداد ترتيب عام نظرا لغياب عنصر التقدير الموضوعى، وقد تكون الكفاءة المعترف بها فى منشأة ما غير معترف بها فى منشأة أخرى لعدم وجود شهادات أو تصديق كتابى يثبتها.

لذلك فالنصيحة التى يمكن إسداؤها إلى الشباب الذين يدخلون سوق العمل فى بداية القرن الحادى والعشرين هى الحصول على مؤهل لأنه فى جميع الأحوال هو أساس كل كفاءة مع تنبيههم إلى أن هذا المؤهل وحده لا يضمن لهم فرص الحصول على العمل أو الاستمرار فى حياتهم المهنية، وإنما عليهم أن يهتموا باكتساب وتنمية كفاءات ومهارات جديدة تتناسب مع احتياجات سوق العمل.

علاقة جديدة بعامل الوقت

إيقاعات جديدة

خفض ساعات العمل خلال القرن

فى بداية القرن الحادى والعشرين، انخفضت ساعات العمل السنوية بمقدار النصف تقريبا مقارنة بما كانت عليه فى القرن الماضى. على الأقل فيما يخص

عمال وموظفى المنشآت والمصانع. لذا ينبغى مراعاة هذا الواقع عند محاولة التنبؤ بتطور العمل خلال العقود القادمة لأن انخفاض ساعات العمل يعتبر نتيجة مباشرة لارتفاع الإنتاجية. وما من شيء يدل على احتمال تباطؤ إيقاع التقدم المحرز في مجال الإنتاجية خلال القرن العشرين بل العكس هو الصحيح.

وغنى عن القول أن خفض ساعات العمل لن يسرى بشكل متساو على كافة مجالات العمل، فقد أظهر تطبيق القانون الخاص بخفض ساعات العمل إلى ٣٥ ساعة العديد من أوجه التفاوت القائمة بين المجالات المختلفة، ففى الوقت الذى يؤكد فيه المديرون وكبار الخبراء ممن وقعوا فى شرك الاقتصاد الجديد أو استمالهم عالم المال الدولى أنهم يعملون ٧٠ ساعة أسبوعيا، أى ضعف الوقت المحدد، نجد أن ساعات العمل الفعلية فى بعض أقسام القطاع العام تصل إلى ٣٠ ساعة فقط. على أية حال فإن ساعات العمل ستنخفض أكثر وأكثر فى المستقبل مما سيؤدى إلى تغير تدريجى فى علاقة الإنسان بالعمل.

وقد يتلاشى دور العمل كأداة من أدوات التكامل الاجتماعى وكأساس من أسس التماسك الاجتماعى ليحل محله أو يكمله على الأقل أنشطة غير مدفوعة الأجر تحتل أهمية متزايدة فى حياة كل فرد. وخلال عقد أو عقدين سيصبح حديث مؤيدى ومعارضى القانون الخاص بخفض ساعات العمل إلى ٣٥ ساعة قد عفى عليه الزمن.

الانتقال من أوقات العمل الجماعية إلى أوقات عمل فردية

فى المصنع التقليدى تبدأ خطوط الإنتاج وتنتهى فى ميعاد محدد. وهو الحال نفسه بالنسبة للإدارة بفهومها التقليدى. وهذا النظام القائم والمستقر ظاهريا بدأ يهتز تدريجيا تحت تأثير "مرونة" ساعات العمل. والواقع أن هذا النظام حديث نسبيا،

ففى القرون الماضية كانت الزراعة والحياة فى الريف مرتبطة بدورة الشمس وبالظروف المناخية. وفى القرن التاسع عشر ابتدعت الصناعة ساعات عمل محددة غير عابئة لا بفصول السنة ولا بصحة العامل ولكن مع نهاية القرن العشرين أخذ هذا الإيقاع الثابت فى التغير تدريجيا، وسيشهد القرن الحادى والعشرين اختفاءه.

ولاشك أن ساعات العمل المحددة تمثل طريقة غاية فى البساطة لتنظيم الوقت، فهى تضمن أن العامل سيتفرغ للاهتمام بشئونه الخاصة أو العائلية فى غير هذا الوقت الإجبارى (مما يعنى الإقرار بأن وقت العمل هو الذى يحدد الأوقات الأخرى) وهى تضمن بساطة الإدارة إذ تتيح للمشرفين أن يجدوا موظفيهم فى أى وقت يحتاجون إليهم فيه، وهى فى المقام الأخير تضمن عدم مناقشة عقد العمل بما أن الاتفاقية الجماعية هى التى تحدد بنوده.

إن التحول نحو ساعات عمل متغيرة يلبى احتياجات أصحاب المصانع وطموحات العاملين بدرجة يصعب معها إيقاف هذا الاتجاه، كما يحدث اليوم. والسؤال الحقيقى يتلخص فى قدرة العاملين وممثليهم على التفاوض مع أرباب العمل بحيث لا يمكنهم فرض ساعات عمل تتعارض مع مصلحة العاملين دون التفاوض معهم.

وبوسع المرء أن يتنبأ دون مجازفة بأن ساعات العمل فى القرن الحادى والعشرين ستكون متغيرة ومتماشية مع احتياجات العامل والمنشأة، وسيتركز التفاوض الاجتماعى فى المستقبل على هذا المجال وعلى مجال الأجور. ونحن نشهد الآن النذر الأولى لثورة فى مجال العمل النقابى والحوار الاجتماعى والاتفاقات وقانون العمل.

مراحل الحياة

إن الطلبة الذين يتأهبون لبدء حياتهم المهنية يتوقون إلى معرفة كل شيء عن مستقبل المهن المختلفة وعن أنواع الوظائف التى ستزدهر خلال القرن الحادى والعشرين. ولكن يجب ألا تخدعنا التنبؤات فى هذا الصدد. لأن تجربة التنبؤ التى حدثت فى الماضى محبطة للغاية. ففى السبعينات والثمانينات كان يعتقد أن التطور فى نظم المعلومات يستلزم زيادة كبيرة فى أعداد المبرمجين ثم طرحت فى الأسواق أجهزة (كأجهزة الماكينتوش ثم الحواسب الشخصية ثم برامج الويندوز) يسرت على الجميع استخدام أجهزة الكمبيوتر دون الحاجة إلى تعليم.

لذا فليس بمقدور أى شخص أن يتنبأ اليوم بالتخصصات التى ستحتاجها شبكات الاتصال فى المستقبل. وما نعلمه اليوم على وجه اليقين بشأن وظائف المستقبل قليل للغاية وسبق أن أشرنا إلى أن المهن التى ستزدهر فى المستقبل هى الخدمات بأنواعها المختلفة، وهى التى تضع "المنتج" وجها لوجه مع "المستهلك" أى الوظائف التى تقدم خدمات مباشرة، ونستثنى منها الخدمات التى تقدمها البنوك وأجهزة الإدارة لأنهما سيختفيان حتما.

ومفهوم كلمة "خدمات" ينطبق على أشتات متفرقة من الخدمات ابتداء من الخدمات ذات القيمة المضافة العالية كالخدمات المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة إلى أبسط أنواع الخدمات كاستقبال الجمهور مثلا ولكن القاسم المشترك بين كل أنواع الخدمات هو أن القدرة على التواصل مع الآخرين وكيفية التعامل معهم والملكات الإدارية سيكون لها الأولوية.

ومع الزيادة المتوقعة فى سرعة التقدم التكنولوجى، ليس فقط فى مجال تقنيات المعلومات وإنما فى ميدان التكنولوجيا الحيوية وغيره من الميادين، ستنتفى الحاجة إلى المؤهلات والخبرات. وخلال العقدين القادمين ستؤدى التغيرات

الاقتصادية الكبيرة والحياة فى ظل العولمة الاقتصادية إلى أن تصبح المؤسسات فى حالة هدم وإعادة بناء دائمين.

إن كل شاب يدخل سوق العمل اليوم يعلم أنه سيضطر، خلال حياته المهنية التى تمتد نحو ٤٠ سنة، إلى تغيير تقنيات عمله أكثر من مرة وإلى تقلد وظائف مختلفة داخل المنشأة الواحدة بل وإلى تغيير المنشأة التى يعمل بها. ولا يمكن أن يقنع بمؤهله الذى حصل عليه فى بداية حياته وإنما يعلم جيدا أن التدريب المستمر والتعلم الدائم هما وحدهما الكفيلان بالمحافظة على فرصة فى الحصول على عمل. وهذا الواجب الذى يملى عليه التدريب المستمر ليس مقصورا عليه وحده وإنما ينبغى على أرباب العمل الذين سيتعاقبون على تشغيله من جهة وعلى السلطات العامة من جهة أخرى أن يعاونوه ليضمنوا له فرص عمل فى المستقبل. وقد لخص موظف هولندى رفيع المستوى هذه الثورة التى تفرض نفسها على الجميع بقوله: "إن الارتباط بالمدرسة يجب أن يمتد ليشمل التعليم طوال الحياة".

التقاعد

إذا كان الفصل بين المرحلة التعليمية والعمل (أى بين الطفولة أو المراهقة وبين سن الرشد) ينبغى أن يختفى تدريجيا أفلا يجب أن ينطبق هذا أيضا على الطرف الآخر من الحياة العملية؟ ونقصد به فترة التقاعد عند سن الستين أو ما قبل ذلك، فالإنسان يتقاعد عند سن الستين وقد يمتد به الأجل إلى سن الثمانين أو التسعين أى سنوات طوال من الراحة والترفيه. وهذا الواقع يفرض علينا سؤالا آخر هو الآتى: كيف يمكن تنظيم المجتمع والاقتصاد بشكل يسمح للجماعة الاستفادة من الخبرات الإبداعية والإنتاجية لمن بلغوا الستين أو السبعين؟ وبدلا من أن ندخل فى حسابات جديدة غالبا ما تكون محبطة حول كيفية تمويل رواتب

التقاعد فى الوقت الذى تطول فيه مدة التقاعد وتقصر مدة العمل أليس من الأجدى البحث عن وسائل لتأخير سن الخروج على المعاش ومكافأة الأنشطة الإنتاجية التى يقوم بها المسنون ومحاولة تنظيم العمل داخل المنشأة ليكون أكثر تلائما مع الاحتياجات والقدرات الخاصة لمن هم فى سن الخمسين أو الخامسة والخمسين؟ وتوجد بين العمل المدفوع الأجر الذى يقوم به الإنسان العامل وبين الأنشطة المجانية التى يقوم بها المتقاعدون منطقة يجب الاهتمام بها. لذلك فإن الحديث عن العمل فى القرن الحادى والعشرين يعنى التطرق إلى إظهار آثار الطول المتوقع فى متوسط عمر الإنسان على العمل.

حياة مهنية متجددة

نحن هنا فى صلب مشكلة التوظيف والعمل خلال السنوات والعقود القادمة فالعمل المثالى الذى كان يحلم به إنسان نهاية القرن العشرين كان دائما عبارة عن رحلة منتظمة واضحة المعالم، فالإنسان الحاصل على شهادة كان يلتحق بأية منشأة ثم يبدأ فى صبر صعود درجات السلم الوظيفى والترقى حتى يبلغ سن التقاعد.

وتشكل النهاية المحتومة لهذا النموذج صدمة مروعة لأى مجتمع لاسيما أنه واكبتها أزمة اقتصادية لأنه من الصعب التكيف مع نمط جديد حيث تختفى الثوابت ويتولد القلق. وستصبح الحياة المهنية لغالبية المواطنين عبارة عن سلسلة متعاقبة من فترات الانقطاع عن العمل بعضها يحدث إراديا والآخر إجباريا. وستصبح فترات التأهيل والتيسيرات المقدمة للوالدين من أجل تربية الأطفال أو تقلد وظائف مختلفة والانتقال من منشأة إلى أخرى والعمل نصف الوقت فى فترات ما قبل التقاعد جزءا من حياة أى عامل، هذا فيما يتعلق بفترات الانقطاع عن العمل لأسباب إرادية. أما فترات الانقطاع لأسباب إجبارية فستوجد أيضا. وهنا تنشأ

الواجبات التى يجب أن يضطلع بها أرباب العمل والدول. فإذا كان لا يمكن إلـزام أى منشاة بالإبقاء على وظائف لم تعد نافعة لها فإنه يمكن إجبارها على التأكد مـن أن موظفيها قادرون على إيجاد فرص عمل وعلى السعى لإعادة تأهيلهم.

من المعروف أن المواطن الفرنسى المتوسط يقضى فى عمله أقل من ١٠% من إجمالى عمره لذا ربما وجب التفكير فى كافة الأوقات التى تتشكل منهـا حيـاة الإنسان والتى لا يمثل وقت العمل إلا عنصرا من عناصرها.

عقد اجتماعى جديد

بدأت المهن المرتبطة بالإنتاج الصناعى فى الاختفاء أو فى تغيير موطنهـا. ويحدث هذا فى البلدان ذات التكنولوجيا المتطورة إما لأن الآلات حلت محل هـذه المهن أو لأن هذه الصناعات انتقلت إلى بلدان ذات مستوى معيشى منخفض حيـث الأيدى العاملة رخيصة التكاليف. لكن التكنولوجيا الحديثة التـى تواكـب العولمـة تفرض خلق وظائف جديدة فى مجالى المعلومات والاتصال، والازدهـار الكبيـر الذى حدث فى هذا النوع من الوظائف فى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة خـلال السنوات الماضية بدأ يحدث فى فرنسا ومن المتوقع له الاستمرار بقوة. ومع ذلـك فإن مجتمعاتنا تعانى نقصا كبيرا فى الخدمات التى تقدم إلى الأفراد.

إن التحول العميق الذى نشهده الآن والذى تمتد جذوره إلى عشـرين عامـا مضت سيستمر خلال العقدين القادمين ولكن بسرعة ستصـيب الـذين ستشـملهم قرارات إغلاق المصانع أو تخفيض عدد العاملين بها بصدمة مروعة، ولـذا فـإن مجتمعاتنا بحاجة ضرورية إلى أن تتعلم كيف تنظم، على نحو أفضل مما كان متبعا فى الماضى، الفترات الانتقالية التى تمر بها.

أما التغير الآخر فيتمثل فى شخصنة ظروف العمل ويمتد إلـى التوظيـف والمكافآت مما يفقد العامل شعوره بالاستقرار والحماية وهو ما كانت تـوفره لـه الإتفاقات الجماعية. ولذا فإن قانون العمل فى مجمله بجانبه التشريعى والتنظيمـى والإتفاقى بحاجة ملحة إلى تغيير عميق حتى لا تصبح كلمة "المرونة" مرادفة لعدم الثبات أو عدم الاستقرار.

إن الشركات التى سيكتب لها النجاح هى الشركات التى ستعرف كيف تحشد المعارف (التعليم المستمر والبحوث سيكونان مصدر كل ثـروة) وتحـافظ علـى التماسك الاجتماعى فى آن واحد بحيث لا تترك على قارعة الطريق من يعـانون من التحولات الفائقة السرعة.

إن الاقتصاد الجديد بحاجة إذن إلى عقد اجتماعى جديد.

تطور قانون العمل[٣]

بقلم فرانسوا جودو

François GAUDU

ترجمة: د. منى جلال حسن

مراجعة: د. نعمت مشهور

يرجع الفضل فى ميلاد قانون العمل فى العصر الحديث إلى عملية التصنيع، فهل ستكون نهايته على يد "الاقتصاد الجديد"؟ أفلا يوشك قانون العمل أن يصبح، دون أن يختفى، قانون الصفوة وحكرا على أصحاب الامتيازات؟ فبمقدور مدير شركة ما أن يجمع بين مركزه الاجتماعى وعقد العمل فى الوقت الذى تحول فيه السائق أو العامل الذى يقوم بتوصيل الطلبات إلى المنازل إلى عامل مستقل. وهذا ما دفع جيرار ليون كان أن يكتب فى عام ١٩٩٠: "لم يعد التناقض بين الأجير وغير الأجير هو ما كان يعتقد فى الماضى، أى طبقة من "الضعفاء" يتلقون رعاية و"أقوياء" بلا رعاية وإنما بدأ يرتسم فى الأفق اتجاه معاكس فهناك " أقوياء" يحميهم قانون اجتماعى و"ضعفاء" متروكون غالبا لحرية الاقتصاد".

وسواء كان الأمر يتعلق "بانهيار قانون العمل" أو على الأقل بعدم قدرته على تنظيم التصرفات القائمة فإن نموذج قانون العمل الذى التزمت به المجتمعات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية كان يرتكز على عدة معتقدات أصبحت الآن محل إعادة نظر. ومن بين هذه المعتقدات:

- الاعتقاد فى التقدم (إن تعبير " الضمان الاجتماعى" مأخوذ من " قانون الضمان الاجتماعى " الأمريكى الصادر فى ١٤ أغسطس ١٩٣٥ وهو أمر قد يبدو غاية فى الغرابة اليوم).

---

(٣) نص المحاضرة رقم ١٣٨ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٠٠.

- الاعتقاد باتساع طبقة العمال، وهو اعتقاد شكل عام ١٩٦٠ نقطة التقاء بين الآراء الماركسية التى كانت تبشر بأن طبقة العمال ستقضى تدريجيا على كافة أشكال المنشآت الصغيرة وبين آراء المؤيدين لعلم الإدارة الذين لاحظوا أن من يدير المنشأة لم يعد هو صاحب رأس المال وإنما العمال المتخصصون. وبما أن العمل بأجر أصبح هو مستقبل البشرية فقد أصبح تعبير " قانون العمل" يشير إلى قانون العمل المدفوع الأجر.
- الاعتقاد بأن مصير كل فرد هو أن يصبح عاملا فى منشأة كبيرة (وهو ما يمثل نقطة التقاء أخرى بين الماركسية والاعتقادات الاقتصادية الليبرالية التى كانت سائدة فى هذا الوقت).

وفى مثل هذه الظروف كان التطبيق الجزئى لقانون العمل فى ذلك الوقت أو عدم فعاليته، إذا أردنا استخدام اللفظ الشائع، يبدو أمرا غير ذى أهمية لأنه كان يطبق بشكل أفضل فى المدينة عنه فى الريف وفى المنشآت الكبيرة عنه فى المنشآت الصغيرة. ومع التقدم ومع الهجرة من الريف إلى المدن ومع تركز أنشطة المنشآت ازداد تطبيق قانون العمل. وعلى أساس هذه المعتقدات المشتركة أصبح العامل يتمتع بعمل دائم وبرعاية اجتماعية ضد صروف الدهر، وبالرغم من تباين الأساليب القانونية المستخدمة حدث نوع من " النتائج المتعادلة". ذلك أن وضع العامل فى مصنع سيارات بدترويت لا يختلف كثيرا عن وضع نظيره الذى يعمل فى بيلانكور بفرنسا. وفكرة " العمل مدى الحياة" هى الدليل على ذلك.

وبالرغم من ذلك، فلم يختف العمل بدون أجر، وأصبح إنشاء وظائف جديدة فى ظروف جديدة يتم بصفة خاصة فى المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وأعيد النظر فى المعتقدات التى كان يرتكز عليها قانون العمل وفى نموذج العمل مدى الحياة. وأصبح عدم تطبيق قانون العمل أمرا مقلقا لاسيما وأنه لا يمكن اعتباره كأنه شيء عفى عليه الدهر بما أن تطبيقه يشهد تزايدا فى أكثر قطاعات الاقتصاد تقدما، ومن هنا يمكن التحدث عن " أزمة قانون العمل".

ولكن هل يمكن مع تغير الفترات الاقتصادية تحديد عناصر التوازن الجديد؟ فى الحقيقة يصعب تصور سبل التطور الممكنة دون دراسة الظروف التى أدت إلى إعادة النظر فى قانون العمل الخاص بالفترة السابقة.

إعادة النظر فى قانون الفترة السابقة

الدول الغربية تشهد تطورا مشتركا

إن الدخول فى فترة أزمة يجعل المنشآت تغير من سياساتها المتعلقة بإدارة الأيدى العاملة بها. فتتجه إلى تسريح العاملين بها وإلى تغيير إجراءاتها فى التوظيف بحيث لا تعطى أجرا لأى يد عاملة إلا إذا كانت بحاجة ماسة إليها، ومن هنا أصبحت فكرة "العمل مدى الحياة" تحتاج إلى إعادة نظر.

طرق مختلفة حسب حالة كل بلد

يتوقف استقرار التوظيف فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية مثلا على قوة النقابات بشكل أساسى. فإن القانون لا يحمى العامل ولكن يساعد النقابة على خلق علاقة قوة تمكنها من أن تفرض على أرباب العمل شروط التوظيف التى ترتضيها ولكن عن طريق التفاوض الجماعى وبعد المرور بخلافات حادة. ولا يستلزم خرق هذه القواعد بالضرورة تعديل عقد العمل وإنما يكفى فقط إضعاف سلطة النقابات وهو ما فعله رونالد ريجان ومارجريت تاتشر فى بداية الثمانينيات.

لكن المسألة لم تحسم بهذا القدر من الوضوح داخل القارة الأوروبية. فقد ظهر اتجاهان فى غالبية بلدان القارة:

- يأتى حق التسريح لأسباب اقتصادية فى المقدمة. ولتسهيل تسريح أعداد كبيرة من العمال تم تعميم المعاش المبكر.

- أصبحت عقود العمل غير محددة المدة وبكامل الوقت هى الاتجاه السائد حتى كادت عقود العمل لأجل محدد أن تختفى. وبدأت الحكومات فى اتخاذ تدابير مرنة ففى فرنسا صدر عام ١٩٧٢ القانون الخاص بالعمل المؤقت ثم قانون عام ١٩٧٩ والمرسوم الصادر عام ١٩٨٢بشأن عقود العمل لمدة محددة ثم قانون عام ١٩٨٢ الخاص بالعمل جزء من الوقت. وفى ألمانيا صدر عام ١٩٨٥ قانون أدخل مرونة على عقود العمل محددة المدة أو لجزء من الوقت، واتخذت إسبانيا تدابير مماثلة عام ١٩٨٤، ويطلق على هذا الاتجاه " تنويع أشكال التوظيف".

وفى الواقع لا يوجد اتجاه عام نحو إلغاء اللوائح والتنظيمات ولكن "العمل مدى الحياة" لم يعد يشمل سوى نسبة متضائلة من السكان.

إعادة النظر فى تنوع القواعد المطبقة على العاملين

فى الفترة السابقة كان قانون العمل يتجه إلى تحقيق قدر معين من التجانس؛ بالطبع كانت هناك فروق (عامل / موظف / كبار موظفين) ومع ذلك تفرض النقابات، حتى فى الولايات المتحدة (حيث يتم التفاوض الجماعى على مستوى المنشأة) نوعا من التوحيد فى ظروف العمل على مستوى الفرع فى صناعة ما. وغالبا ما ترى المنشآت أن هذا فى صالحها أيضا لأنها تضمن بذلك توحيد ظروف المنافسة فيما بينها، ولهذا السبب تقبل المنشآت فى أوروبا التفاوض مع النقابات على اتفاقيات تخص أحد فروع الصناعة.

لكن الاتجاه نحو تقريب النظم والقوانين قد انعكس. لماذا؟ السبب في ذلك يرجع أولا إلى تنوع أشكال المنشآت. فإلى جوار المنشأة الحرفية توجد المنشأة التى تدار على أساس مذهب تايلور حيث العمل المتسلسل، والمنشأة الكبيرة التى تقدم خدمات تحتاج إلى أيدى عاملة كثيرة ورخيصة كالمحلات التجارية الكبرى، ومنشآت التكنولوجيا العالية ومنشأة ما يسمى " بالاقتصاد الجديد"، لذا أصبح من الصعوبة بمكان تصور قانون موحد للعمل حتى عندما تتماثل احتياجات المنشآت، فإن شدة المنافسة فيما بينها تدفع كل واحدة منها إلى إنشاء نظام أكثر ربحية من نظم منافسيها، لذا فإن المفاوضات التى تتم بين النقابات العمالية وأرباب العمل على مستوى المنشآت تزدهر فى البلاد التى تشهد تقدما فى مجال المفاوضات النقابية التى تتم على مستوى فرع من فروع الصناعة كما هو الحال فى فرنسا وألمانيا وإيطاليا ولكن على حسابها. ومع تنوع القوانين والنظم يصبح من الطبيعى أن تسعى كل منشأة إلى استغلال هذا التنوع. فيتم مثلا تحويل إدارة ما إلى فرع مستقل لإخراج الموظفين من الاتفاق الجماعى الذى يحكم الشركة الأم أو تحويل بعض الخدمات إلى التعاقد من الباطن، كما يحدث منذ أمد بعيد، وذلك لكى لا تخضع إلى قواعد يعتقد أنها مواتية أكثر من اللازم.

وتنوع القوانين الجماعية غالبا ما يلازمه نوع من شخصنة علاقة العمل، بمعنى أن عقد العمل لم يعد قياسيا أو موحدا وإنما أدخلت عليه بنود خاصة – كبند التنقل بين الوظائف مثلا أو بند عدم المنافسة، وهناك أيضا بنود لصالح العامل كالبنود الخاصة بضمان التوظيف. فقانون ١٩ يناير ٢٠٠٠ والمعروف بقانون "أوبرى ٢"[٤] الذى خفض ساعات العمل إلى ٣٥ ساعة أسبوعيا نص على نظام يتيح تقسيم ساعات العمل على مدار أيام السنة، ومن ثم تختفى ساعات العمل الجماعية فى هذا النظام.

---

(٤) باسم مارتين أوبرى وزيرة العمل فى الحكومة الاشتراكية السابقة التى كان يرأسها ليونيل جوسبان. (المترجمة)

ويصبح التنوع فى النظم والقوانين أكثر وضوحا مع ظهور العمل المستقل. ومما لاشك فيه أن العدد الإجمالى للعاملين المستقلين فى تناقص مستمر بسبب استمرار الهجرة من الريف إلى المدن ولكن العمل الذى لا يدفع عليه أجر يعود للظهور ثانية فى أكثر قطاعات الاقتصاد ديناميكية، صحيح أن هناك بعض حالات تحايل كسائقى سيارات النقل مثلا، ولكن بما أن الذين لا يتقاضون أجرا غالبا ما يكونون فى حالة تبعية اقتصادية(٥) فإن السؤال الذى يطرح نفسه يتعلق بوجود قانون اجتماعى يطبق عليهم.

والأمر الذى لا ينبغى أن نخفيه هو أن تنوع وتعدد قواعد العمل قام أيضا على طموحات العمال الذين يسعون دائما إلى تحسين ظروفهم بشكل إيجابى يتمشى مع احتياجاتهم، لذلك فإن النقابات عندما تكون بصدد التعامل مع إدارة ذكية تجد من الصعب عليها رفض التفاوض على تقسيم ساعات العمل على مدار أيام السنة. وربما كان بحث العاملين عن هوامش جديدة يتحركون فيها من أجل التوفيق بين حياتهم المهنية والشخصية فى ظل ظروف يزداد فيها عدد العائلات التى تتكون من أب وأم عاملين يفسر الشعبية التى تلقاها فكرة خفض ساعات العمل، وخاصة القانون الذى خفض ساعات العمل إلى ٣٥ ساعة أسبوعيا والذى طالما اتهم بأنه قانون ذو طابع موحد ولكن تطبيقه أظهر أنه يسمح بتوزيع ساعات العمل المحددة قانونا على أيام السنة. ربما كان هذا المطلب من جانب العاملين يندرج فى إطار الاتجاه نحو تنويع القواعد والقوانين.

وهنا نتساءل ألا يزال مفهوم التبعية أو المرءوسية يجد مكانا له اليوم مع ازدياد كفاءة العاملين وفى ظل وجود سبل جديدة لتنظيم العمل بفضل تطور التكنولوجيا الحديثة فى مجال المعلومات والاتصال وبعد أن حل العمل على شكل شبكة محل نموذج التنظيم الوظيفى؟

---

(٥) حالة العامل الذى يحصل أو لا يحصل على أجر قبل الشخص الذى يستخدمه عندما يحصل من العمل الذى يقوم به لهذا الشخص على الموارد الضرورية لمعيشته. (المترجمة)

إن تبعية العامل لرب العمل تمثل فى العديد من النظم القانونية معيارا لعقد العمل فإذا استخدمت شخصا ودفعت له أجرا وكنت مشرفا على عمله فما هو إلا أجير مما يحتم على احترام قواعد قانون العمل. وإذا حاولت أن أدلس بجعل العامل المرؤوس عاملا مستقلا فسأخسر أول دعوى ترفع ضدى.

أينبغى التخلى عن مفهوم المرءوسية لصالح التبعية الاقتصادية مثلا؟

هناك من الأسباب القيمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن قانون العمل سيظل يتخذ من المرءوسية عنصرا مميزا لعقد العمل. أولا: لأن المنشأة التقليدية ستحتفظ بمكانة مهمة فى الاقتصاد قدر ما يستطيع المرء أن يتصور، وثانيا: لأن تزاوج التكنولوجيا الحديثة مع ربط علاقة العمل باحتياجات الفرد تفرض على العامل قيودا جديدة. هل هناك مرءوسية أكثر من حالة عامل يضطر إلى الرد على الهاتف المحمول خلال فترة راحته؟

ومع إدخال نظام توزيع ساعات العمل المحددة قانونا على أيام السنه فى النظام القانونى الفرنسى أصبح من الصعب على العامل أن يعرف مقدما مواعيد العمل، إذ من حق رب العمل أن يغيرها على أن تكون مدة الأخطار خلال سبعة أيام من العمل الفعلى.

إن المرءوسية لم تمت، ولكن وجود قانون مهيمن جنبا إلى جنب مع امتلاك أرباب العمل لسلطة غاية فى القوة قد يكون من الخصوصيات الفرنسية.

مظاهر الخصوصية الفرنسية

لم يكن بالإمكان فى فرنسا إلغاء القواعد واللوائح[٦] على نحو فظ كما حدث فى إنجلترا والولايات المتحدة. أولا لأن الرأى العام الفرنسى كان يعارض دائما هذا النهج - باستثناء فترة قصيرة - ثم لأن إلغاء نظام معقد من القوانين أصعب بكثير من الناحية التقنية من إضعاف النقابات عن طريق إنهاكها بنزاع أو أكثر يتم اختياره بدقة.

ولكن بين البلاد الأنجلوسكسونية والدول اللاتينية، ومن بينها فرنسا، أى بين القطب الذى يعتقد أن " النقابة هى كل شيء" وبين الذى يرى أن " الدولة هى كل شيء" توجد مجموعة من الدول ذات أنظمة مختلطة ـــ كألمانيا وهولندا والدول الإسكندنافية ـــ تجمع بين قدر كبير من التشريعات الحمائية واتفاقيات جماعية فى غاية التطور بالإضافة إلى أشكال متعددة من الاشتراك فى الإدارة والمشاركة فى اتخاذ القرار. ففى هذه البلاد أمكن التفاوض ـــ كما حدث فى ألمانيا عام ١٩٨٤ وفى بداية التسعينيات، وفى هولندا والدانمارك ـــ بشأن الإجراءات التوفيقية على مستوى ثنائى (يضم نقابات العمال وأرباب العمل) أو ثلاثى (النقابات/ أرباب العمل/الدولة).

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هو لماذا تعذر فعل الشيء نفسه فى فرنسا؟ فى الحقيقة يرجع ذلك لسببين: ضعف النقابات العمالية وضعف نقابات أرباب العمل، ويرجع ضعف النقابات العمالية إلى انخفاض معدل الانضمام إليها للغاية، أما ضعف نقابات أرباب العمل فيرجع إلى فقدان سلطتها على رؤساء المنشآت. وعندما يكون المرء ضعيفا فإنه يخشى المواجهة، والتفاوض يعنى فى الأغلب

---

(٦) إلغاء القواعد واللوائح هى سياسة تهدف إلى إلغاء أكبر قدر ممكن من اللوائح والتشريعات التى تفرض قيودا على العناصر الفاعلة الاقتصادية وهى سياسة تمارسها غالبية الدول الكبرى فى ظل ممارستها للتحرر الاقتصادى. (المترجمة)

المواجهة (أنظر ما حدث فى الإضرابات الألمانية التى وقعت عام ١٩٨٠) وبسبب هذا الضعف ولأسباب ترجع إلى الأعراف الفرنسية اعتاد الشركاء الاجتماعيون، ومنهم أرباب العمل، على ترك مهمة القيام بالخيارات الصعبة للدولة.

ولذلك اضطرت الدولة، فى أواسط السبعينيات، إلى إيجاد حلول أخرى غير التوفيق عن طريق التفاوض أو إلغاء القواعد واللوائح واتجهت نحو أسلوبى الإعفاء والاستثناء.

الإعفاء والاستثناء

الإعفاء مم؟ من الأعباء الاجتماعية[٧] لأن الأجر فى فرنسا مثقل بأعباء كثيرة. والاستثناء مم؟ من قواعد قانون العمل. فعلى سبيل المثال يقتصر عقد العمل محدد المدة على إنجاز الأعمال غير الدائمة. لكن القانون يذكر على سبيل الاستثناء أنك إذا قمت بتوظيف عاطل ترك عمله منذ فترة طويلة يمكنك أن تلحقه بوظيفة ثابتة دون أى تحديد، بل ويمكن للقانون أن يقول إذا ألحقت من يمرون بظروف صعبة من الشباب بعمل يمكنك القيام بذلك دون إبرام أية عقود معهم. ومن الأمثلة على ذلك الدورات التدريبية التى عرفت باسم دورات بار[٨] وأعمال المنفعة الجماعية فى الثمانينيات، وعلى غرار ما يحدث اليوم فى المنح التدريبية التى تديرها الإدارة العامة للتوظيف.

ويمثل الإعفاء من الأعباء الاجتماعية والاستثناء، أى اللجوء إلى الحافز المالى والحافز القانونى، إحدى الدعائم الرئيسية التى ترتكز عليها سياسة التوظيف.

---

(٧) الأعباء الاجتماعية هى الالتزامات المالية التى تفرضها السياسات الاجتماعية على المنشآت المختلفة كاشتراكات التأمينات الاجتماعية والمبالغ الواجب تخصيصها للخدمات الاجتماعية إلخ. (المترجمة)

(٨) باسم ريمون بار رئيس وزراء فرنسا فى ذلك الوقت. (المترجمة)

وقد أصبح هذا النظام الذى يجمع بين هذين الأسلوبين - والذى تم التفكير فيه من أجل التشجيع على التوظيف - من الأدوات الرئيسية لخفض ساعات العمل.

وعملا بالقانون تم تخفيض ساعات العمل القانونية. ولكن نظرا لأن الأمر يتعلق بخفض ساعات العمل الفعلية وليس فقط باجبار صاحب العمل على دفع زيادة فى الرواتب عن الساعات الإضافية التى تزيد عن ٣٥ ساعة فقد ورد فى القانون ما يأتى: إذا قمت بتخفيض عدد ساعات العمل فى المنشأة فسوف تتحمل أعباءا اجتماعية أقل (شق الإعفاء) ويمكنك عند التفاوض مع النقابة أن تدخل نظام توزيع ساعات العمل المحددة قانونا على أيام السنة (شق الاستثناء؛ فى حالة عدم التوصل إلى اتفاق جماعى يجب الالتزام بالقواعد الناشئة عن مراسيم عام ١٩٣٦ المحددة لساعات العمل الأسبوعية).

إن الجمع بين الإعفاء والاستثناء قد أثبت فعاليته وأتى بثماره ولكنه يمكن أن يفتح الطريق واسعا أمام تجاهل القانون.

لا شك أن تجاهل القانون يمثل خصيصة أخرى من الخصائص الذاتية الفرنسية

كان الفرنسيون يسخرون فى السابق من العمال الإيطاليين لأنهم يعملون بطرق مخالفة للقانون ولكن فرنسا أيضا تتجاهل القانون. وهذا التجاهل للقانون يتعاظم بشكل خاص فى مجال عقود العمل غير الموحدة (كعقد العمل محدد المدة أو العمل المؤقت أو المنح التدريبية) من جانب وفيما يتعلق بفترة العمل وعدد ساعاته من جانب آخر، وهما المجالان اللذان يحتل فيهما أسلوب الاستثناء أهمية كبيرة.

ولاشك أن التحقق من عقود العمل غير الموحدة أمر أيسر بكثير من إحصاء عددها. فمن بين ملايين عقود العمل غير الموحدة التى تبرم كل عام لا نعلم عدد العقود المعيبة فيها ولكننا نعرف أنها كثيرة، والأمر نفسه ينطبق على احترام

القواعد الخاصة بساعات العمل. فقد أجرى تفتيش العمل منذ عدة سنوات دراسة في مدينة باريس وضواحيها تبين فيها ارتفاع معدل انتهاك اللوائح والقوانين فيما يتعلق بساعات العمل القصوى أو الساعات الإضافية وأوقات الراحة. ولم تكن هذه المخالفات تتعلق بشكل خاص بالمنشآت التى تأخذ بنظام توزيع ساعات العمل على أيام السنة (لقلة عددها نسبيا فى تلك الفترة) ولكن يبدو أن الاستثناء أو مخالفة القانون أصبحت تنتشر لدرجة أن من لا يستفيد منه أصبح يمنحه لنفسه.

إن توزيع ساعات العمل على أيام السنة ليست أمرا مفزعا، وإنما هو نظام يتطور وينمو فى جميع البلدان لأسباب موضوعية. ولكن يحق للمرء أن يتساءل عما إذا كان تعميم اللجوء إلى الاستثناء بوصفه وسيلة عامة لتكييف قانون العمل يؤدى إلى الاستخفاف بقيمة القاعدة القانونية. فهل يكون دور النقابات هو التفاوض على مخالفة القانون؟

اختلال دور النقابات

تسعى النقابات فى ألمانيا والسويد بل وفى إنجلترا والولايات المتحدة لأن تكون قوية بشكل يمكنها من الحصول على امتيازات فى إطار التفاوض الجماعي. ولكى تكون قوية لابد لها من المال لتتمكن من تمويل الإضرابات أى تمويل أعضائها. وتتجه النقابات فى سعيها إلى اجتذاب الأفراد للانضمام إليها إلى تفضيل أعضائها على من سواهم (فالاتفاقيات الجماعية فى ألمانيا مثلا لا تطبق إلا على أعضاء النقابات).

أما فى فرنسا فإن النقابات اتخذت، تحت تأثير الفوضوية النقابية[(٩)] وأسطورة "المساء العظيم"[(١٠)] موقفا عفى عليه الزمن — فحتى الآن توجد فى فرنسا نقاباتان

---

(٩) مذهب ثورى معاد للدولة نشأ من انضمام أعداد كبيرة من الفوضويين إلى الحركة النقابية. (المترجمة)

(١٠) وهى أسطورة الاشتراكية نشأت من الثورة التى ستولد " مساء يوم عظيم " وتعمل على إنهيار النظام القديم. (المترجمة)

يمثل القضاء على طبقة العمال وطبقة أرباب العمل بالنسبة لهما هدفا من الأهداف الواردة فى نظامهما الأساسى. إذ تزعمان أنهما تمثلان مصالح الطبقة العاملة بل وحتى الصالح العام. وكون المرء عضوا فى نقابة ما لا يعنى أى مزية بل على العكس من ذلك وبالإضافة إلى هذا فإن النقابات تسعى إلى اجتذاب أفراد مؤمنين بها أكثر من مجرد كونهم أعضاءا وهذا ما يفسر قلة عدد النقابيين. وتعد الإضرابات نوعا من الحريات العامة أكثر من كونها سلاحا اقتصاديا ولذا كادت أن تنعدم فعاليتها فى القطاع الخاص، نظرا لعدم توافر المال اللازم لتمويلها لدى النقابات.

وأصبحت النقابات الفرنسية تعانى من ضعف كبير عندما انهارت الأيديولوجيات التى كانت تستند اليها لدرجة أن أعضاء النقابات من العاملين فى القطاع الخاص الفرنسى يشكلون بين ٥ % و٦ % فقط مقارنة ب ١٣% فى الولايات المتحدة و٣٠% فى انجلترا وأكثر من ٥٠ % فى ألمانيا وأكثر من ٩٠% فى السويد.

ولتعزيز النقابات الضعيفة أصلا صدر منذ عام ١٩٨٢ القانون الذى حدد ساعات العمل بـ ٣٩ ساعة وأعطى النقابات الحق فى قبول الاستثناءات. ولكن يبدو أن هذا التدبير كان بمثابة هدية مسمومة كما يقولون، لأن النقابة عندما تتفاوض مع أرباب العمل على الاستثناء أو مخالفة القانون ألا تكون فى الواقع فى وضع من يتخلى عن الدرع الذى يحميه؟ فبإمكان النقابة أن تأذن لرب العمل باستبعاد قاعدة ملزمة قانونا ولهذا فإن رب العمل بحاجة إلى التفاوض معها ولكن بمجرد انتهاء المفاوضات تعود النقابة إلى ما كانت عليه من ضعف.

وما أغرب الوضع الذى توجد فيه النقابات الفرنسية الآن فهى تتلقى دعما من الدولة بينما تخصص جل نشاطها للسماح لأرباب العمل بمخالفة القانون الذى تسنه الدولة. ألا تزال النقابات الفرنسية بحصولها على هذه الأموال وبممارستها لهذه الامتيازات منظمة خاصة أم تراها قد أصبحت نوعا من "الوكالات" على النمط الأمريكى؟

إن القانون الألمانى الذى يحدد ساعات العمل والصادر عام ١٩٩٤ يوفر للعاملين نفس الحماية التى يوفرها القانون الفرنسى، مع الفارق أن القانون الألمانى يقع فى حوالى ١٥ صفحة تكملها المفاوضات الجماعية أما القانون الفرنسى فيقع فيما يقرب من مائة صفحة فضلا عن المراسيم والنشرات (إن كثرة اللوائح والقواعد تعنى المرونة فى صورتها الفرنسية). ومن الأصلح دائما للنقابات أن تتفاوض لكى تضيف إلى القانون لا.لكى تنتقص منه.

إن النظم المختلطة التى تجمع بين قدر كبير من التشريعات والمفاوضات الجماعية المتطورة أو سبل أخرى من الرقابة الاجتماعية هى التى تمكنت من مواجهة الأزمات على أفضل وجه. ويعاون على تطبيق القانون داخل المنشأة إما التواجد القوى الدائم للنقابات أو السلطات التى يمتلكها المندوبون عن الموظفين والعمال (فلجنة المنشأة[11] فى ألمانيا مثلا تتمتع نظريا بحق النقض على سياسة التوظيف، أما فيما يتعلق بالرقابة الاجتماعية، فإنه من الصعب الاستهزاء بجزء بأكمله من اللوائح إذا كان من الضرورى عرض القرارات التى يتم اتخاذها كل شهر على المندوبين المنتخبين) أما القانون فإنه يوفر للنقابات الحماية من الصدمات أو الضربات التى تتلقاها بهدف إضعافها.

سبل التطور

يمكن تصور العديد من مسارات التطور، لذا يجب التفكير فى المخاطر وفى الأسباب التى تبعث على الأمل على حد سواء.

(١١) لجنة المنشأة هى لجنة تشكل من مندوبين عن إدارة المؤسسة ومندوبين عن العمال وتعنى بتنظيم العمل وتحسين ظروفه ورفع مستوى الكفاية الإنتاجية. (المترجمة)

المخاطر

فقدان المصداقية فى إلغاء القواعد

عندما تطالب "حركة منشآت فرنسا" بإبرام "عقد عمل جديد" فهـى تعـرف الاتفاق الإطارى الذى أبرم بين أرباب العمل والنقابات على الصعيد الأوروبى فـى ١٨ مايو ١٩٩٩ والذى ينص على: " أن عقود العمل غير محددة المدة تمثل الشكل العام لعلاقة العمل" وهذا النص يحد من طموح " حركة منشآت فرنسا".

فما هى إذن الأسباب التى أدت إلى تراجع الأخذ بأيديولوجية إلغاء اللـوائح والقوانين؟ هناك عدة افتراضات منها: تأثر الفئات العليا من العاملين بالصـعوبات الاقتصادية؛ إدراك المنشآت أن نجاحها أصبح يقوم على توظيـف اليـد العاملـة المؤهلة تأهيلا جيدا وبالتالى يصبح إخضاعها لقانون عمل منتقص منه أمرا غيـر منطقى بالمرة؛ رغبة الطبقة الحاكمة فى العيش فى مجتمع متحضر وهناك أيضـا الخوف من انحراف المجتمعات الحضرية على الطريقة الأمريكية على اعتبـار أن هذا الانحراف يعد، من بين جملة أمور، احدى عواقب القانون الاجتماعى الـذى لا يوفر حماية كافية للعمل.

ربما تكون عدم فعالية قانون العمل السبب الذى وفق بين طرفين كان بينهما تعارض كبير فى الثمانينيات، إذ ما جدوى حرق قانون العمل مثلما تصور البعض آنذاك إذا كانت المنشآت تتمكن من الوصول إلى ما تريده؟

خطر الجمود

إن خشيتنا مما قد يعترى القانون الاجتماعى من جمود وسـكون ينبغـى أن تفوق خشيتنا من الإلغاء الجذرى للوائح وقواعد قانون العمل، خاصة هـذا الشـكل

من الجمود الذى يمكن أن يختفى وراء بعض أوجه التقدم الحاصل فى مجال تطبيق القوانين الأساسية.

هذا الافتراض مصدره ما يحدث فى أمريكا. فعندما يطالع المرء مجلة أمريكية عن قانون العمل يهوله الاهتمام الكبير الذى تحظى به القرارات الخاصة بالتمييز والتعليقات الواردة عليها.

ونحن ندرك أن مكافحة التمييز لها الأهمية الأولى فى الولايات المتحدة، ففى أوج ازدهار قانون العمل حدث اتفاق غير مكتوب بين النقابات وأرباب العمل فى أحد قطاعات صناعة السيارات بقصر الوظائف الدائمة على البيض. ولأن التمييز كان على أشده فى الولايات المتحدة فقد خصص له جزء بأكمله فى التشريع الأمريكى الذى يتميز بدينامكية كبيرة ابتداءا من قانون الحقوق المدنية الذى صدر عام ١٩٦٤، يستوى فى ذلك التمييز القائم على أساس الجنس أو النوع أو السن أو بسبب حالة الحمل أو الإعاقة.

ومع هذا فإن قراءة المجلات الأمريكية المتخصصة فى قانون العمل تترك فى النفس شعورا ما بالضيق والقلق. فحيثما يشتكى العامل الفرنسى مثلا من التسريح غير المسبب فإن العامل الأمريكى ليس أمامه فى الحقيقة وسيلة للطعن. وغالبية المنشآت لا توجد بها نقابات وعلى العامل المتضرر من مستخدمه أن يلجأ إلى الوسيلة التى يمتلكها وهى الشكوى من وقوع تمييز ضده.

وبالرغم من أن التشريعات المتعلقة بالتمييز تعتبر ضرورية فإن ازدياد المنازعات الخاصة بالتمييز ازديادا هائلا يعد من علامات مرض قانون العمل وليس من علامات صحته، فقانون العمل الأمريكى لا يزال يعانى من ضعف النقابات وغالبا ما يكون اللجوء إلى القوانين الخاصة بالتمييز بمثابة طعن.

وبالمثل فإن ازدياد دعاوى "التحرش المعنوى" ضد أرباب العمل ليست بالطبع من علامات صحة قانون العمل الفرنسى، فهى تعكس ضعف الرقابة الاجتماعية وهو عيب لابد من معالجته.

فلنتخيل الآن أن قانون العمل الأوروبى بقى على ما هو عليه أى قليل السعى إلى التقدم – بالرغم من أن فائدته أعم مما يقال عنه – ولنتخيل أن قانونى العمل المعمول بهما فى فرنسا وفى إنجلترا، وهما اللذان يمثلان حصان طروادة، لم يطرأ عليهما أى تقدم، ولنتخيل أن تدويل أسواق رأس المال قد زعزع استقرار القوانين الاجتماعية لبلدان شمال أوروبا وأن تطبيق مبادئ الإدارة الجماعية أو كما يطلق عليها corporate governance [(١٢)] قد أضر بالمبدأ الألمانى الخاص بالمشاركة فى القرار وبأشكال التفاوض الاجتماعى المتعددة فى بلدان شمال أوروبا (بدأ بعض رجال الطبقة الحاكمة فى ألمانيا فى البعد بأنفسهم منذ الآن عن الإدارة الجماعية). فمن الجائز جدا أن يتجمد قانون العمل على هذه الحال وأن ينهار عند هذه النقطة دون أن نتبين ذلك، لأن الطعن القائم على التمييز سيزداد فى نفس الوقت على غرار ما يحدث فى الولايات المتحدة.

وينبغى عدم إنكار أهمية الدور الذى يضطلع به الاتحاد الأوروبى للنهوض بالمساواة بين الجنسين. فلولاه ما كنا قد أنجزنا ما حققناه من تقدم فى الآونة الأخيرة. ولكن مبدأ عدم التمييز هو مبدأ يحكم الحياة الاجتماعية بكاملها وهو ليس من مبادئ قانون العمل (يتفق تماما مع صورة السوق العادلة). فما الجدوى إذن من هذا المبدأ إذا كان العامل الذى لا يقع عليه أى تمييز لا يتمتع بأى حق؟ إن الخطر هو أن نكون غير قادرين على الاتفاق على ما يشكل النواة الصلبة لقانون العمل – من قبيل الحد الأدنى للأجور أو التفاوض الجماعى أو مكان العمال فى المجتمع

(١٢) العلاقة بين مساهمى المنشأة ومديريها كما يحددها ميثاق الرابطة وسياسة الدولة وقواعد القانون. (المترجمة)

التجارى الأوروبى - أو أن يتحول قانون التمييز إلى شكل من التشريع لغياب التشريع اللازم.

كذلك لا ينبغى الوقوع فى تصوير أوجه الشقاء فى المجتمع. فقد كافح قانون العمل منذ البداية للتخلص من سطوة سيدات البر والإحسان ولعله ينبغى عليه الآن أن يسعى للهروب من هذا الشكل من أشكال " الأبوية الجديدة" التى يقوم بها رؤساء المنشآت. فإن الوظيفة الأولى لهذا القانون هى تقنين العلاقات بين العاملين والعاملات المؤهلين جيدا والذين يملكون كافة أدواتهم من ناحية وبين منشآت بحاجة إلى خدماتهم لتحقيق مكاسب مالية. فقانون العمل ليس كما قيل هو " قانون من أساءت اليهم الحياة" بل هو فى المقابل يعكس القوة الجماعية للعاملين الذين يحاولون فى سعيهم من خلال تجمعهم إلى التخلص من ضعف موقفهم فرادى. إن قانون العمل يحمى الضعفاء ولكن ألا يعنى وجود قانون العمل أن العاملين أقوياء؟

وكما أن العاملين يقيمون فيما بينهم علاقات تضامنية فإن قانون العمل يتضمن أحكاما فى صالح العاملين الأكثر ضعفا كالمرضى والمعاقين والمسنين. وبالرغم من أهمية هذه الأحكام فإنها لا تمثل إلا نتاجا فرعيا، ولكى يكون للضعفاء حقوقا ينبغى أولا الاعتراف بحقوق كل فرد. وهناك من الأسباب ما يجعلنا نأمل فى تحقيق هذا. ولعل التقرير الذى قدمه ألان سوبيو إلى اللجنة الأوروبية عام ١٩٩٩ يصب فى هذا الاتجاه.

أسباب الأمل

تقرير سوبيو وفكرة الحالة المهنية للأفراد

لم يعد نظام العمل التقليدى يمنح العاملين أفقا مهنيا يمكن التنبؤ به بدرجة كافية خاصة فى ظل الظروف الاقتصادية الجديدة. وبعد أن يؤكد التقرير هذه الحقيقة يناقش اتجاهين وإن كان يستبعدهما:

- هو يستبعد أن يحل عقد العمل محل القانون أو محل القواعد التى يتم إلغاؤها.
- وهو يستبعد أيضا فكرة فصل الحقوق الاجتماعية عن إدماج الأفراد فى المجال الاقتصادى. وعلى هذا يكون هناك رفض أيضا للفرضية القائلة بإعطاء الجميع "إعانة عالمية" دون أى مقابل. ومما لاشك فيه أن هناك تأييدا لفكرة أن العمل سيظل لفترة طويلة هو الركيزة الأساسية للاندماج الاجتماعى. إن وظيفة العمل كأداة تكامل اجتماعى ستحل إلى حد ما محل الحاجة إلى حماية الضعفاء عند وضع قانون العمل أو على الأقل فإنها تضيف إليه أساسا آخرا.

ولكى يحصل كل فرد على وضع اجتماعى معترف به يقترح التقرير تحديد " الحالة المهنية للأفراد". وقد وضع مفهوم الحالة المهنية انطلاقا من مفهوم الحالة المدنية. وكما أن لكل فرد حالته المدنية (كالاسم واللقب إلخ...) يصبح من الممكن لكل فرد، بعد مراعاة الحقوق الأساسية التى يعترف بها الدستور والنصوص الدولية كالحق فى العمل وحق التدريب المهنى، أن يسجل نفسه فى الحالة المهنية.

إن مفهوم الحالة المهنية مفهوم مجرد، ويشمل عددا من القواعد مهمتها تمكين الفرد من تحديد وضعه إزاء العمل. وتهدف بعض هذه القواعد إلى ضمان الانتقال المهنى الآمن: كالانتقال بين الوظائف ـ وهو حق الإصلاح الوظيفى ـ والانتقال بين التدريب والعمل والانتقال بين العمل بأجر والعمل بدون أجر. ويتعلق الأمر بتوفير الأمن حيث لا يتوفر فى الوقت الحالى. وعندما يمنح الشاب أو العامل المفصول، فى مقابل "حق العمل " الذى ينادى به الدستور الفرنسى، حقوقا جديدة كالحق فى التدريب والحق فى الحفاظ على حد أدنى للأجر والرعاية الاجتماعية فإننا بهذا نيسر التنسيق بين المراحل المتعاقبة للحياة المهنية.

ولا جدال أن هذه الحياة ستشهد ازدياد فترات الانقطاع عن العمل، لا لأن هناك تراجعا فى عقود العمل مدى الحياة فحسب ولكن أيضا لتغير احتياجات وطموحات العاملين كاحتياجهم إلى التدريب مدى الحياة أو إدخال أشكال من العمل

الطوعى فى حياتهم العملية أو تخصيص فترات الانقطاع عن العمل للحياة الشخصية.

لا تهدف الحالة المهنية - حسب فهمى لتقرير سوبيو - إلى أن تحل محل قانون العمل لأنها أشمل منه (لأن العامل يبقى فى إطار القواعد الحالية أثناء سريان عقد العمل) ولأنها تستهدف أيضا العامل بدون أجر.

وفكرة الحالة المهنية يمكن أن تؤدى عمليا إلى ما يأتى:

- تكييف سير العمل فى الخدمات العامة فى مجالى التوظيف والتدريب (كتنظيم التدريب المهنى للعاملين بدون أجر مثلا).
- تطوير بعض الأساليب التعاقدية بشكل يسمح بتنسيق مرحلتين من مراحل الحياة العملية. فيمكن على سبيل المثال تعليق عقد عمل الشاب (لفترة خمس سنوات) للسماح له بقضاء فترة اختبار فى منشأة أخرى، ويحق للشاب أن يحتفظ أثناء فترة الاختبار بعقد عمله. فإذا لم تكلل فترة الاختبار بالنجاح يحق للشاب أن يعود إلى عمله الأول. ويطبق نفس الأسلوب على الإجازة لتأسيس منشأة.
- تطوير "حقوق السحب الاجتماعية" وهو ما يمثل تطبيقا آخر من تطبيقات التقرير. وقد يبدو التعبير غريبا ولكنه يعبر عن مؤسسة قائمة بالفعل وهو نظام توفير الوقت.

فبدلا من أن يقوم العامل بتوفير المال فى حساب مصرفى فإنه يدخر حقه فى مكافأة مؤجلة فيمكنه مثلا أن يغذى حسابه بتخصيص جزء من راحته التعويضية التى له الحق فى الحصول عليها بعد قيامه بساعات عمل إضافية. وبعد ستة أشهر يمكنه أن يأخذ إجازة منفصلة عن إجازته المدفوعة الأجر وينبغى على رب العمل أن يستمر فى دفع أجره بأن يسحب من حقوقه المدخرة لديه، وتوجد آلية شبيهة بهذا النظام فى العديد من البلدان الأوروبية. والسبب فى اللجوء إلى هذه الآلية غاية فى البساطة: فتوزيع ساعات العمل حسب الاحتياجات الفردية قد

ضاعف من الاحتمالات التى يمكن أن يكون فيها العامل متقدما أو متـأخرا عـن متوسط ساعات العمل. وتؤدى عملية حساب ساعات العمل التى يجب على العامل أن يؤديها تجاه رب العمل (أو حساب ساعات العمل التى عملها سلفا) إلى تصـور نظام يعرف بـ "حساب توفير الوقت" على أن يكون مسقطا على فترة ستة أشـهر أو سنة.

وعلى هذا فإن فكرة الحالة المهنية للأفراد يمكن أن تجعل لمظاهر التطـور التى حدثت فى القارة الأوروبية معنى، ولكن ما يهم بشكل أساسـى هـو تحسـين الوضع الفردى للعامل، إلا أن ضعف الرقابة الاجتماعية كما رأينا يمكن أن تفـرغ كافة الحقوق الفردية من مضمونها.

ما سبل تعزيز الرقابة الاجتماعية؟

اتخذ التفكير فى هذا الموضوع عدة اتجاهات ولكن تقريـر سـوبيو يقتـرح اتجاها يتمثل فى تطوير التفاوض الجماعى على مستوى الإقليم. وهذا النـوع مـن التفاوض يتم بين اتحاد أو أكثر لمجموعة من النقابات على مستوى المحليات وبين أرباب العمل وله ميزتان:

- يمثل التفاوض على مستوى المحليات السبيل الوحيد الكفيل بتنظيم ظروف العمل داخل المنشآت الصغيرة والوسطى.
- يخل تنويع مواعيد العمل بالخدمات الجماعية (كوسائل النقل والمـدارس) التـى كيفت أداءها لتتمشى مع أوقات العمل الموحدة. وإعادة تنظـيم مواعيـد عمـل الخدمات العامة وطريقة أدائها حسب إيقاعات العمل الجديدة يسـتلزم تفاوضـا محليا على مستوى ثلاثى يشمل المحليات والنقابات وأرباب العمل.

ولعل مما يدعو إلى الأمل الموقف الذى اتخذه مؤخرا اتحاد نقابات العمل الفرنسى الديمقراطى عندما أيد الانتقال من الصفة التمثيلية[١٣] للأقلية إلى الصفة التمثيلية للأغلبية[١٤] (وهو موقف يتفق مع الإعلان السابق الصادر عن اتحاد النقابات العام للعمل). فى ظل الوضع الحالى (و هو الوضع الذى نشأ عن الحرب الباردة حيث كان الهدف آنذاك هو مساعدة أصغر النقابات المنافسة لأن اتحاد النقابات العام كان يتمتع بأغلبية كبيرة) يمكن لنقابة تمثل الأقلية، بشرط أن يكون لها صفة التمثيلية أن توقع على اتفاقية جماعية حتى وإن قابلت بعض العقبات. ولكى تتمتع النقابة بصفة التمثيلية يكفى أن تكون منضمة لاتحاد يتمتع بصفة التمثيلية على المستوى الوطنى أو منضمة إلى اتحاد يضم نقابات مهنية مختلفة. وهناك مقولة لكاتب بارز تذكر أن " بما أن كل النقابات تتمتع بالصفة التمثيلية فليس لأى واحدة منها هذا الحق" والقانون الحالى لا يولى أهمية كبيرة لحجم النقابة أو مدى تواجدها إذ لا يترتب على قلة أو كثرة عدد أعضاء النقابة أى فرق فى المعاملة، وعلى هذا تصبح الموافقة على الطلب الذى تقدم به اتحاد نقابات العمل الفرنسى الديمقراطى بمثابة الخطوة الأولى على طريق تعزيز الرقابة الاجتماعية.

إذا كانت نقابة أرباب العمل ترغب حقا فى إعادة تأسيس قانون العمل بإعطاء الاتفاقات التى يتم التفاوض بشأنها مكانة أكبر، فإنه ينبغى عليها أن تؤيد ذلك الطلب المقدم من النقابتين اللتين تتمتعان بالأغلبية، لأنه لا يمكن الجمع فى آن واحد بين قانون يتوخى الحذر ونقابات ضعيفة فى بلد أوروبى يطالب فيه الرأى العام بقانون اجتماعى.

---

(١٣) هى صفة النقابة التى تلبى بعض المعايير القانونية التى تضمن أهميتها ونفوذها وتتمتع بامتيازات كبيرة فى القانون النقابى المشترك. (المترجمة)

(١٤) هى النقابة أو النقابات التى حصلت على أكثر من نصف عدد أصوات الناخبين المسجلين فى آخر انتخابات مهنية ويمكنها فى بعض الحالات الاعتراض على تطبيق اتفاق أبرم مع إحدى المنشآت ولم تكن قد وقعت عليه. (المترجمة)

علم الإدارة والتصور الاجتماعى(١٥)

بقلم جان بيير لوجوف

Jean-Pierre LE GOFF

ترجمة: د. منى جلال حسن

مراجعة: د. نعمت مشهور

يعرف علم الإدارة بأنه نشاط برجماتى ووظيفى يهدف إلى تحسين عملية إنتاج السلع والخدمات من حيث فعاليتها وإنتاجيتها ونوعيتها. ويستخدم هذا النشاط أساليب توجيهية وتنظيمية وإدارية هى عبارة عن أدوات وتقنيات محايدة ومجرد وسائل تخدم هذا الهدف.

وهذا هو التناول المبسط للغاية لعلم الإدارة الذى يهدف إلى الاستجابة إلى المتطلبات الوظيفية والمنطقية المرتبطة بمجال من مجالات الأنشطة المختلفة. ويخضع هذا النشاط بدوره لمنطق معين ولقيود اقتصادية لا يمكن التقليل من شأنهما، ومع ذلك فإن هذين البعدين الواقعيين لا يستوفيان تماما حقيقة علم الإدارة.

ونحن نبحث عن استيفاء التصورات التى يطرحها علم الإدارة من خلال قياس الفارق الموجود بين هذه التصورات وبين الحقيقة كما يفهمها هؤلاء الذين يواجهون الواقع يوميا.

وهذا هو الإطار الذى يبدو لنا أنه من الممكن الحديث فيه عن "أيديولوجية إدارية". ونحن لا نعتزم وضع تصنيف لمختلف تيارات علم الإدارة، وإنما نحاول تحديد المواضيع الرئيسية التى تشكل تلك الأيديولوجية. ومن هذا المنطلق ينبغى

---

(١٥) نص المحاضرة رقم ١٣٩ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٨ مايو ٢٠٠٠.

التأكيد على ثلاث نقاط رئيسية. أولا: إن الأيديولوجية الإدارية تقدم صورة مشوشة عن أوجه التطور فى كافة المجالات، ثانيا: إنها تقدم مفهوما عن الإنسان الجديد الذى تأقلم مع هذا التطور، وثالثا: إنها تقوم بإعادة تشكيل السلطة مما يؤدى إلى خلط الأدوار والمسئوليات.

وتتجاوز هذه الأيديولوجية حدود المنشأة وتتغلغل فى كافة قطاعات الأنشطة. ويبدو لنا أن انتشارها بهذا الشكل يدل على وجود عملية تفكيك وإعادة تركيب لخيال أو تصور اجتماعى يجد صعوبة فى التصالح مع الديمقراطية، ويواكب عملية "تحديث" تبحث عن شرعية وجودها وعن معناها.

عالم فوضوى بلا معنى

إن الخطاب الخاص بعلم الإدارة يتجاوز مع تنوعه مجرد الحديث عن أوجه التطور العديدة الراهنة ويرسم لها صورة مشوشة تجعلها تستعصى على الإدراك والسيطرة. وتعتمد الأيديولوجية الإدارية الحديثة على طريقتها نسقا ثوريا ينفصل عن الماضى ويلفظه. وغالبا ما تعرض التغيرات التى تحدث فى كافة المجالات على أنها تغيرات جذرية "ثورية"، وكثيرا ما نقرأ عبارات مثل "التغير الجذرى فى مجال العمل" و" إعادة تشكيل الإطار المؤسسى للعمل بشكل جذرى" و"الثورة التكنولوجية" و"ثورة المعلومات" و"ثورة الذكاء..." إلخ. ويصبح التكيف مع هذه التغيرات تكيفا ثوريا أيضا لأن التقدم والتطور الذى يحدث فى كافة المجالات يفرض بطبيعته طرائقا جديدة للعيش والتصرف والتفكير. والثورة التى تولدها الأيديولوجية الإدارية هى ثورة ثقافية ومستمرة، ولكنها خلافا للأيديولوجية الثورية ليس بإمكانها وضع الخطوط العريضة لمستقبل مشرق.

ويبدو من الوتيرة التى تتجدد بها العوامل التى تؤدى إلى حدوث التغيرات أنه من الصعب بمكان إيجاد عناصر تهيئ الاستقرار وتتنبأ بما قد يحدث من تطور.

فالبيئة المحيطة متحركة (إن صح هذا التعبير) وعملية الإنتاج تموج بتحولات متسارعة. وقد ذكرت اختصاصية فى هذا المجال أن الوظائف تتغير وتتبدل بدرجة كبيرة حتى أنه حين نضعها تحت الملاحظة نجد "أنها بالفعل فى طور التغير وإعادة التشكل". فكيف يمكن أن نميز خبرات هى فى حالة تحديث دائم ومستمر لكى نتمكن من الإعداد "لوظائف غير معروفة على وجه الدقة وتتطور باستمرار؟". ويعد التنبؤ بمستقبل غامض فى ظل وضع يتسم بعدم الثبات ضرب من ضروب المراهنة. فكيف يمكن إذن الاهتداء إلى الطريق الصحيح وسط هذا الانقلاب الكبير؟ فقد بلغت البيئة المحيطة بنا من التعقيد وعدم الاستقرار حدا تبدو فيه الرغبة فى السيطرة عليها أمرا لا طائل منه. ومن الأهمية بمكان إذن التعامل على أفضل نحو ممكن مع هذا " الوضع المعقد"، تلك الكلمة التى تستهوى عددا من المديرين[١٦] فبيتر دروكر، المستشار الدولى فى علم الإدارة، يتساءل فى كتابه "مستقبل الإدارة"[١٧] عن "الأساس الذى يجب أن ترتكز عليه إستراتيجية الإدارة فى عصر يتسم بتحولاته السريعة وبغموضه الكامل على النحو الذى سيواجهه العالم فى بداية القرن الحادى والعشرين؟"[١٨] ويقترح فيه ما يراه من نصائح وأدوات لمواجهة هذا العصر.

فكل شىء أصبح متحركا وغير مستقر، يدور فى حركة من التغير الدائم، ذاتى المرجعية، فارغا من أى هدف أو معنى، لا تتوافر له معالم ثابتة ودائمة يمكن التمسك بها. وأصبحت الإشارة إلى التكنولوجيا الحديثة وإلى العولمة هى النغمة السائدة. ونظرا لأن الخطى التى تسير بها التكنولوجيا والعولمة أسرع بكثير من تلك التى تتطور بها العقليات والخبرات والهياكل الاقتصادية والاجتماعية فإن السباق المحموم من أجل اللحاق بالركب أصبح مفتوحا لا ينتهى.

---

(١٦) "إدارة الوضع المعقد أو الانفجار الهائل داخل المنشأة"، كان هذا عنوان إحدى الندوات التى نظمها فى الثمانينيات خبراء مشهورون فى علم الإدارة.

(١٧) DRUCKER (P.), L'Avenir du management, Paris, Editions Village mondial, 1999.

(١٨) المصدر السابق ص ٤٩.

ويفقد المجتمع والعالم الذى نعيش فيهما ألفتهما ووجهيهما الإنسانى ويصبح من الصعب التعرف عليهما. ويبدو أنه لم يعد من حل سوى إعادة النظر بشكل جذرى فى طرائق العيش والتفكير التى توارثتها الأجيال جيلا بعد جيل. وهناك الكثير من المستشارين فى مجال الإدارة، وممن يقومون بتدريب المديرين، من يرغبون عن وعى أو بغير وعى أن يكونوا محررى العصر الجديد، وهم يعتزمون التدريب "على إيجاد الحافز" و"غرس روح المبادرة والابتكار"(١٩) و" تشكيل سلوك الأفراد"(٢٠) و"قولبة أذهان العمال"(٢١) وعلى هذا النحو صياغة الإنسان الجديد الذى يفترض أن المنشأة الحديثة بحاجة إليه. فى هذا العالم الفوضوى يصبح "التحرك" و"القدرة على الاستجابة للمؤثرات الخارجية" و"المرونة" قيما مرجعية بينما تصبح الحاجة الضرورية إلى الاستقرار مرادفا للجمود ولرفض التغيير.

نموذج منفر للاستقلالية والأداء

إن الحديث عن الكفاءات الجديدة اللازم توافرها فى العاملين وعن أدوات التقييم يرسم بين ثناياه نموذجا للإنسان أثناء العمل. فالفرد ينبغى أن يكون "مستقلا" و"مسئولا" فى آن واحد، وأن يكون أداؤه فى أفضل حالاته وأن يكون منخرطا بالكامل فى النشاط الذى يؤديه.

أى استقلالية وأى مسئولية؟

إن "الأيديولوجية الإدارية" تقوض مفهومى الاستقلالية والمسئولية وتجعلهما مرادفين للتبعية. حيث يتم التأكيد على مفهوم الاستقلالية بصيغة أمر، وهو ما

---

(١٩) GHOSHAL (S.), BARTLETT (C.), L'Entreprise individualisée, Paris, Maxima Laurent du Mesnil éditeur, (coll. Institut du management d'EDF et de GDF). P.21.

(٢٠) المصدر السابق ص ١١١.

(٢١) المصدر السابق ص ٢٥٠.

ينطوى على تناقض ظاهر لأن انصياع الأفراد إلى انتهاج سلوك استقلالى تنفيذا للأوامر يعنى فقدانهم فعليا لتلك الاستقلالية. وتعتبر الاستقلالية هنا معيارا للسلوك القويم الذى يجب الامتثال له، وهو سلوك يتم تقييمه على أنه إحدى الكفاءات اللازمة لمواجهة التغيير.

ويضع شرط الاستقلالية هذا الأفراد فى مواقف غاية فى الصعوبة حيث يحملهم أعباء جديدة من المسئولية يصعب الوفاء بها. لأنه يفرض عليهم الانخراط فى عملية من التدريب المستمر وتنمية مواهبهم الشخصية. وتحقيقا لهذه الغاية يوضع تحت تصرفهم العديد من أدوات التقييم والتدريب. ويصبح الأمر كما لو كان على الفرد أن يطبق على نفسه المعايير الجديدة لعلم الإدارة، وأن يشعر أنه مسئول عن حسن أو سوء تطبيقها، وأن الابتعاد عن تلك المعايير ناتج عن نقاط الضعف أو النقص الكامنة فيه. ويرتبط بإرادته وحده مسئولية علاجها. وهكذا فإن الاستناد إلى مبدأ الاستقلالية المرجعى هذا، بعدم اهتمامه بالظروف الاجتماعية وبظروف العمل، يؤدى إلى جعل العاملين مسئولين عن كفاءاتهم ومستوى أدائهم وفى نهاية المطاف عن قدرتهم على أن يصبحوا مطلوبين للعمل فى المنشأة وفى سوق العمل. وبديهى أن أقل العاملين كفاءة هم أول المتضررين من هذا المنطق الذى يؤدى إلى خلط للأدوار والمسئوليات، إذ ينبغى على العاملين أن يعتبروا أنفسهم مسئولين عن تدريب أنفسهم وعن قدرة منشأتهم على المنافسة، بل وأكثر من هذا، كما يؤكد بعض المستشارين فى علم الإدارة إذ يقولون إنه " إذا كانت هناك ضرورة لخفض أصول المنشأة فمسئولية القيام بهذه العملية تقع على عاتق الموظفين، المعنيين، وإذا حدث تجاوز فى النفقات فينبغى على العاملين أن يعملوا على خفضها، وإذا كان من الممكن إنجاز العمل بأيدى عاملة أقل فاتخاذ القرار بزيادة الإنتاجية أو بخفض عدد العاملين يعود إليهم أيضا"[٢٢] كما يقال أيضا إن من شأن "هذه الفلسفة الجديدة فى

---

(٢٢) المرجع السابق ص ٢٥٠.

التنظيم "أن تتيح للعاملين أن يفكروا ويتصرفوا كما لو كانوا مديرين مستقلين داخل حدود منشآتهم"(٢٣) إن مثل هؤلاء الموظفين المستقلين عن أى مرجعية أو عن أية حماية يوفرها قانون العمل والذين يتقمصون دور الإدارة ويقررون بأنفسهم وبمنتهى الشفافية تسريح أنفسهم ألا يمثلون الشكل الكامل للتبعية الذاتية التى تصل إلى حد التضحية؟ وهنا يلتقى النموذج الليبرالى بنموذج الاستقلالية كوجه لإلغاء القواعد التنظيمية.

أى نموذج للأداء؟

منذ الثمانينيات، أصبح الأداء "الكامل" هو النموذج بالنسبة للفرد العامل، وإذا اعتقدنا فى كل ما كتب فى الإدارة نجد أنه ينبغى على الفرد الذى يقوم بالعمل أن يكون لديه دائما الحافز على العمل وأن يكون فى أفضل حالاته وعنده القدرة على التواصل بكل شفافية مع رؤسائه ومرؤوسيه وزملائه. وبالاطلاع على القائمة الطويلة التى تتضمن الإمكانات والكفاءات المذكورة فى المشاريع أو فى الأساليب المتنوعة التى تهدف إلى تطوير"الحافز" و" التواصل" أو على أدوات التقييم نجد أنه يبرز فى المقدمة نموذج للأداء الفردى لا يشوبه أى عيب. ومن المفترض فى هذا النموذج أن يكون الفرد بجميع خلجاته وحواسه منخرطا فى العمل. فالخيال والقدرة على الإبداع والإمكانات التى كانت فى السابق تدخل فى نطاق الحياة الخاصة أو الأنشطة الاجتماعية الحرة أصبحت الآن موضع تقييم وتستغل لخدمة الإنتاج فى صورته المثلى. ولا مكان فى هذا العالم المتخيل للإدارة الحديثة لأى قصور أو صراع أو إخفاق. حيث لا تعد هذه من قبيل الأحداث التى قد تساهم فى تشكيل الفرد. وسرعان ما يصبح الصراع أو المشكلة التى لا يمكن حلها شيئا لا يمكن

---

(٢٣) المرجع السابق ص ٢٧.

احتماله، بل هو علامة من علامات الضعف وسببا من أسباب القلق. ولا يتعلق الرهان هنا بالظروف التى نعمل فيها أو بالأهداف غير الواقعية التى ينبغى تحقيقها أو بحدود الكفاءات المهنية وإنما بشخصية الفرد فى مجملها. والحقيقة أن المفهوم المشوش لإدراك الذات هو الذى يسمح تحديدا بتطوير هذه الصيغة الجديدة من الانخراط الذاتى فى العمل. وهكذا تتلاشى الحدود بين الحياة الخاصة والحياة الاجتماعية والحياة العملية، مما يسبب اختلالا نفسيا خطيرا.

ويتوافق هذا النموذج للفرد فى حالاته المثلى للأداء وانخراطه بالكامل فى النشاط الذى يقوم به مع النهج الذى يتناول العمل بطريقة شديدة الخصوصية بغرض الوصول إلى الأهداف المرجوة. فالعمل طبقا لهذا النهج مجرد حركات آلية وتصرفات بسيطة يتم تفكيكها إلى أقصى درجة واستخدامها كأداة للوصول إلى الأهداف المنشودة. وتفتيت النشاط المهنى إلى عدة مهارات وتقنينه فى عدة طبقات ورسوم بيانية متعددة يعنى اختزاله إلى آليات وظيفية يدعى التحكم فيها وإصلاحها من أجل تحسين أدائها. وتحدد الكفاءات معايير التقدم على أنها أهداف يتعين على العاملين بلوغها إذا كانوا يريدون التأقلم مع التطور والاحتفاظ بوظائفهم. ويتمثل التقييم فى قياس الانحراف عن بلوغ الهدف باستخدام عدد من المؤشرات التى تتيح تحديد درجة الأداء الذى تم الوصول إليه تحديدا كميا. ولأن نموذج الأداء لابد وأن يكون كاملا ولأنه يتعذر الوصول إليه من الناحية العملية على هذا النحو فإن عمليتى التقييم وتحديد الأهداف الجديدة تستمران إلى ما لا نهاية.

إعادة رسم السلطة

يواكب هذا التصور عن الفرد المستقل ذى الأداء الجيد والمنخرط بشكل كامل فى عمله تصور جديد عن السلطة تختلط فيه الخطوط المحددة للمسئوليات

والإدارة. لذا فإن التطور الدلالى فى مسميات السلطة له مغزاه: فلم يعد هناك وجود لما يسمى "رؤساء العاملين" فى المنشأة الحديثة ولكن يوجد "مديرى الموارد البشرية" ولم يعد هناك وجود لـ"رؤساء العمال" ولكن يوجد "مسئولين عن تنشيط الورش". كما يوضع الآن تحت تصرف إدارات الموارد البشرية عدد من المدربين والأطباء النفسيين وعلماء الاجتماع بكل ما يملكونه من أدوات متعددة للمراجعة والتقييم.

وتندمج عمليات المراجعة من كافة الأنواع، والتى غالبا ما تقوم بها جهات خارجية، فى نظام جديد يبرر ما تحدده الإدارة من اتجاهات وخيارات. ولم تعد هذه الخيارات وهذه الاتجاهات تتسم بوضوح كبير، وإنما يفترض أنها تنشأ نتيجة ملاحظة أوجه التطور والاختلالات فى المنشأة بشكل محايد وموضوعى. وتبعا لهذا المنطق يتم جمع وجهات نظر العاملين فى المنشأة ويتم نقل ما يقولونه على نحو يتلاشى معه الفرق بين كلام المكتب الاستشارى وكلام الأشخاص الذين أجرى معهم الحوار، ويتضح فجأة أن كلام العاملين يتطابق مع الاتجاهات التى تحددها الإدارة.[٢٤] ومن خلال هذه المراجعات يتأكد أن السلطة هى التى تدير التطور. وما أغرب هذه السلطة وما أشد تناقضها، إذ فى الوقت الذى تؤكد فيه على وضعها كسلطة، تنكر هذه الحقيقة ولسان حالها يقول لمن يفترض أنها تسوسهم "إننى أعلم كل ما يحدث من تطورات وأحاول أن أتكيف معه على أفضل وجه" ثم تضيف "أنتم وأنا فى مركب واحد".

وتؤدى الدعوة إلى الاستقلالية وإلى المسئولية العامة إلى خلط للمعالم الاسترشادية، حيث يفترض أن يكون كل فرد مستقلا ومسئولا، أيا كانت ظروف

---

(٢٤) فيما يتعلق بهذه النقطة، أنظر المثال الموضح لها فى الدراسة الخاصة " بإدراك الذات" التى أعدها مكتب استشارى لحساب منشأة كبيرة وهى منشورة فى الصفحات من الرابعة عشرة إلى السادسة عشرة فى .La Barbarie douce. La modernisation aveugle des entreprises et de l'école

عمله ووضعه ومسئوليته ورتبته. وما يطلق عليه "التقييم الذاتى" يعد خداعا من وجهة النظر هذه. لأن التقييم الذاتى لم يعد يتم من خلال كلام أو حكم الآخر الذى يمثل شخصية أخرى غيرى فحسب، وإنما من خلال هيئة مرئية ذات تسلسل إدارى، وهى نموذج للمتطلبات والمعايير المتعارف عليها والتى صاغتها مؤسسة ما. والواقع أن " التقييم الذاتى " يتم بواسطة أداة تعكس للفرد صورة مشوهة عن نفسه تختزله فى مجموعة من الكفاءات والآليات التى تأقلمت بشكل أو بآخر مع أوجه التطور التى تفرض بدورها معاييرها الخاصة.

إن انتشار عقود العمل بدون " كفالة الغير" والتى يتعهد الفرد بموجبها بتحقيق أهداف معينة تتمتع بكافة مظاهر احترام الاستقلالية ومظاهر العقد الذى تم قبوله طوعا. ويمكن للتعاقد الشخصى أن يفيد من "الأخلاق" ويكون هذا العقد مبرما فى علاقة ثنائية مع التسلسل الإدارى، ويمكن أن يطلب إلى الفرد أن يحرر بنفسه تعهداته الخاصة والأهداف التى سيحققها، وقد يساعده فى القيام بذلك متخصص يقدم له المشورة.

إن مواضيع مثل "الاستقلالية" و"المسئولية" و"التقييم" و" التقييم الذاتى" و"العقد" تعيد تحديد النظام الإنتاجى الذى يبدو أنه يتناقض تماما مع منظومة الصناعة التى كانت سائدة فى القرن الماضى ومع نظام تايلور فى الإنتاج. وتنزع السلطة إلى أن تكون غير مرئية، وتحولها هذا يجعلها تمتلك كافة وسائل النجاح التى تمتلكها الديمقراطية بينما هى لا تزال تتحكم فى مصائر من تسوسهم من وراء الستار.

هل نحن باتجاه نظام إنتاجى جديد؟

كان النظام الإنتاجى السائد فى القرن التاسع عشر يهدف إلى التحكم فى الأنشطة وفى أنواع السلوك التى تتم أثناء العمل باسم نظام مفروض ونزعة

أخلاقية ترتكز على الدين. وكان هذا النظام يطبق فى صورة لوائح تنظيمية داخلية تسنها الإدارات وتكملها بقائمة طويلة تتضمن النواهى الملزمة والجـزاءات التـى تردع كل جنوح ذاتى. ثم ظهر مذهب تايلور الذى ارتكز على النظام السابق مدعيا أنه أضاف له إدارة وأساليب علمية تجزئ العمل وتفرض بشكل صارم على العامل أن ينجز فى زمن مقنن مهام مفتتة إلى أقصى حد.

وتدرك الأيديولوجية الإدارية المعاصـرة أزمـة هـذه النمـاذج السـابقة والتطورات الاجتماعية والثقافية التى حدثت. وهى لا تدعى أنهـا تتسـلح بـاليقين ولكنها تقدم عن العالم رؤية تتسم بالشك والفوضى. فالسلطة تراجع وتـدير أوجـه التطور فقط ولا تفرض من الخارج أمرا أو نظاما ولكنها تحتكم إلى استقلالية كـل فرد ومسئوليته وتحاول أن تستحوذ على ذاتيته لتسخرها لخدمة الإنتـاج الأمثـل. ويخلف عملية الإجبار الخارجى عملية اسـتبطان للقواعـد الإجباريـة والمعـايير باستخدام أدوات متعددة لتقييم الأداء الفردى والجماعى.

ولا يوجد فيما يسميه بعض مستشارى علم الإدارة " بشخصنة المنشـأة " أى سيطرة أو إجبار وإنما يجب أن يتم كل شىء عن طريق الاستيعاب. فالمـديرون لا يتدخلون باتخاذ إجراءات تصحيحية وإنما يكتشفون وسائل للتأثير علـى الحـوافز الموجودة لدى الأفراد ويعلمون الإداريين كيف يراقبون ويصححون أنفسهم ذاتيـا. وقد أصبحت هذه القدرة على ترسيخ معنى النظام الذاتى فـى أذهـان المـوظفين الميدانيين وسيلة للتحكم أجدى بكثير من كل ما استطاع أن يحققه الإداريـون عـن طريق رفع ما لديهم من معلومـات إلـى الإدارة العامـة مـن خـلال "أنظمـة المراقبة".[٢٥] وقد وضعت إجراءات "التقييم الذاتى" و"التصحيح الذاتى" إلى جانـب جداول للأداء المقارن تتخذ " أكثر أنواع الأداء فعالية لنظرائهم معيارا لها".[٢٦] وقد

(٢٥) GHOSHAL (S.), BARTLETT (C.) المصدر السابق، ص ٢٧٤ و٢٧٥.

(٢٦) المصدر السابق ص ٥٥.

ذكرنا فى كتابنا " أسطورة المنشأة "[٢٧] أن السلطة داخل المنشـأة الحديثـة تمتـد وتتسع من خلال نشاط مكثف للاتصال يتسم بالشفافية. فالسلطة لم تعد توجه الأفراد ولكنها تدير وتعبئ الموارد البشرية باستخدام العديد من الأدوات والأسـاليب التـى يديرها متخصصون. ولم تعد المعايير والأهداف المنشودة والدور المنوط بكل فرد تحدد بطريقة تعسفية أو تفرض من الخارج، وإنما يفترض أنها محصـلة عمليـات تدقيق ومراجعة من كافة الأنواع، ويطلب من العاملين الالتزام بهـا مـن خـلال حملات اتصال متكررة. والحق أن البون شاسع بين هذه الأيديولوجية والواقع الذى يعيشه العاملون. ومع ذلك تستمر هذه الأيديولوجية فى فرض سـيطرتها وإحـداث آثارها التفكيكية. ولكن أليست هذه الرؤية للتطور وهذا النموذج للإنسـان العامـل وهذا الشكل الجديد من أشكال السلطة التى حاولنا الكشف عنها من خـلال دراسـة أساليب الإدارة الحديثة فى المنشأة هى التى تنتشر اليـوم فـى مجمـل الأنشـطة الاجتماعية تحت اسم "التحديث"؟

تحديث بلا نتيجة

فى إطار عملية التحديث يجرى تبرير ما يحدث من اتجاهات وخيارات مـن خلال منظور سوسيولوجى للتطور الذى يحدث فى كافة المجـالات ومـن خـلال التعرف على آراء الأفراد باستخدام العديد مـن أدوات المراجعـة واسـتطلاعات الرأى. ويسمح رفع شعارات مثل شعار "التغيير" و"الحداثة" و" الطلب الاجتماعى " بإخفاء اتجاهات وخيارات مرفوضة ولكنها تقدم على أنها من مقتضـيات التطـور وتعبير عنه وعلى نحو يمكن أن يبدو فيه الاعتراض عليها أمرا فى غيـر محلـه. وهنا تظهر لنا غرابة " الديمقراطية" التى تواكب عملية التحديث. فالخطاب السياسى

---

(٢٧) LE GOFF (J.-P.). Le Mythe de l'entreprise, Paris, La Découverte, 1992 et 1995.

ينزع إلى الامتثال إلى خطاب علم الإدارة وعلم الاتصال. ويجرى الإلحاح على المجتمع وعلى الأفراد بشكل مستمر لكى يصبحوا جهات فاعلة فى عملية التغيير الذى يبدو أن ليس لأحد القدرة على السيطرة عليه. وتسعى حملات الإعلام والاتصال إلى تعزيز التعبئة من أجل التغيير الذى يخفى فى الحقيقة القلق القائم.

هذا النهج البرجماتى فى مجال الإدارة والاتصال يدل من وجهة نظرنا على أن عملية التحديث بلا فائدة لغياب مشروع بناء. فالطريقة التى يتم بها تشجيع التطور فى الساحة العامة تبعث على الحيرة حيث يكثر استخدام العبارات المكررة والمحفوظة. وهنا نتساءل عن معنى بعض العبارات مثل "بفضل المعلوماتية أصبحت الآلات تتحكم فى الآلات" أو "لقد هدم الكمبيوتر مذهب تايلور" أو "إعادة بناء المنشأة على أن يكون محورها العميل- الملك"؟[٢٨] ويخفى السعى من أجل القبول بعملية التحديث التناقض الذى ينطوى عليه التطور واتجاهاته المحتملة. وهناك مسئولون يؤكدون بصراحة أنه سيتعين على المرء أن يغير مهنته عدة مرات ويعود مرة أخرى إلى "المدرسة". فهل يدرك هؤلاء أثر كلامهم هذا على من أخفقوا فى دراستهم وليس لديهم عمل؟ ويلتقى خطاب الإدارة والخطاب الإعلامى فى نشر هذه الرؤية المشوشة عن العالم وعن التطورات التى سيشهدها. وتحتل علوم الكمبيوتر والتكنولوجيا الحديثة والإنترنت مكانة مهمة فى هذا التطور الجديد عن العالم، وهو تصور يحتكم إلى ثورة ثقافية مستمرة. وهكذا يبدو الماضى وقد نضبت موارده والمستقبل مجالا لانتكاسات محتملة.

ويبدو أن التخبط فى حركة التطور الذى تشهده كافة المجالات سيستمر إلى ما لانهاية. فهذه الحركة تقضى على الاستمرارية التاريخية وتعيد النظر بشكل جذرى فى العالم الذى يمثل الإطار الذى تتحرك فيه البشرية. فكيف يتسنى لجماعة

---

(٢٨) «Travailler autrement», Préface, Le Travail dans vingt ans, Commissariat général du Plan, Paris, Odile Jacob/La Documentation française, Paris, 1995.

إنسانية أن تعيش فى حالة من عدم الاستقرار الدائم؟ وألا تمثل المؤسسات التى تستمر وقانون العمل والقوانين نفسها عقبات أيضا أمام "التغيير"؟ إن الحاجة إلى الاستمرارية والتأقلم مع العالم هى إحدى سمات الوضع الإنسانى كما يؤكد هـ. أردنت. وأى تجاوز لهذه الحقيقة سيكون على حساب ما يميز الإنسان. إن الأيديولوجيا الإدارية تجعل العالم غير مفهوم وتافها وبلا جدوى وتتفق مع الرؤية التى تصوره على أنه خاضع بالكامل لقوانين السوق الهوجاء، وهى تسعى بلا جدوى إلى سد الفراغ الذى يولده حاضر مبتور عن البعد التاريخى. وهو ما يمثل فى نهاية المطاف إحدى السمات الرئيسية لقلق وجودى واجتماعى نعتقد أن النمو الاقتصادى الحالى لن يتمكن من القضاء عليه.

علم الإدارة بين الأمس والغد
نحو منشأة على هيئة شبكة[٢٩]

بقلم ميشيل فريدلاندر

Michel FRIEDLANDER

ترجمة: د. منى جلال حسن

مراجعة: د. نعمت مشهور

لقد تطورت أساليب التنظيم ونماذج الإدارة المرتبطة بها تطورا هائلا. وقد وقع اختيارنا داخل مجموعة "ألتران"، وهى المجموعة الاستشارية الأولى فى أوروبا حاليا فى مجال الابتكارات التكنولوجية، على نظام إدارى على هيئة شبكة وهى تتشابه مع شبكة الخلية العصبية أو الشبكة البيولوجية.

وسأحاول أن أوضح بالتفصيل طريقة عمل هذه الشبكة والأساليب التى تسمح بتحسين الأداء إلى أقصى حد ممكن وتحديد أوجه قصور مثل هذا النوع من التنظيم.

المعايير الخاصة بتعريف تنظيم ما

يمكننا عند الحديث عن تنظيم ما أن نعرفه تبعا لثلاثة معايير رئيسية هى: معيار التخصص ومعيار التنسيق والمعيار الخاص بالقواعد. ويمكننا بالطبع أن نقول عن تنظيم ما إنه يضم عددا من الأشخاص كل منهم متخصص فى مجاله، وفى هذه الحالة نحن نعرف هذه المنظمة فى مجملها بمجموع التخصصات التى تتألف منها وبالموضوعات التى تتناولها هذه التخصصات.

(٢٩)نص المحاضرة رقم ١٤٠ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٠٠.

ومنذ أنشئت مجموعة "ألتران" عام ١٩٨٢ وقـع اختيارنـا علـى المعيـار الخاص بالتنسيق. أى طريقة عمل تتخذ من الأفراد محورا لها. وتتحدد هوية هـذا النوع من المنشآت التى ترتكز على مثل هذا المحور بمجموع الأحداث التى تسمح بتنسيق تداول المعلومات داخل المنشأة وتطور الأفراد العاملين بها.

أما فيما يتعلق بالمعيار الثالث فإنه يمثل بلا شك أساس عمل بعض الهياكل. ففى إطار ممارسة القضاء على سبيل المثال نجد أن الهياكل والمهن المرتبطة بهـا مقننة بشكل دقيق بحيث يمكن تعريف المنصب بالاعتماد بدرجة كبيرة على شـكله القانونى أكثر من الاعتماد على الفرد الذى يمارسه.

الثوابت المؤثرة فى تنظيم المنشأة

تتعدد العوامل التى تؤثر على تنظيم منشأة ما. فحجم المنشأة يعـد معيـارا مهما. فالمنشأة الصغيرة تتسم بشكل عام بمرونة تنظيمية كبيرة ولكن هذه المرونـة تقل كلما تطورت المنشأة وكبر حجمها وذلك بفعـل عـدة عوامـل منهـا: تعـدد المستويات الإدارية وازدياد تخصصات العاملين بها وبطء العمل داخل دوائر اتخاذ القرار. وبالإضافة إلى هذه العوامل التى تؤدى إلى تباطؤ العمل فإن الحاجة إلـى التنسيق وسن القواعد تفرض نفسها بشكل متزايد.

إن حالة التخبط التى تلاحظ فى المنشآت التى تنمو تمثل إذن تحول المنشـأة نحو درجة من البيروقراطية قد تقل وتكثر، وينعكس هذا فى ازدياد عدد العـاملين ذوى النفوذ وفى نظام إدارى معقد وفى النهاية فى انخفاض قـدرة المنشـأة علـى الاستجابة للمؤثرات الخارجية.

يعتبر الزمن أيضا عاملا مزدوج الأهمية. فالمنشأة التى تمارس نشاطا فـى أحد القطاعات القديمة تكون بشكل عام أكثر خضوعا للأعراف والتقاليد المعمـول

بها فى هذا القطاع من منشأة تعمل فى قطاع فى طور التكوين. كذلك كلما كانت المنشأة متقدمة فى العمر كلما زاد ميلها نحو تقنين طريقة عملها.

يعد استخدام التكنولوجيا أيضا من المعايير المؤثرة. فيمكن للمرء أن يقرر (أو يتبين فى يوم من الأيام) أنه يعتمد على نوع أو أكثر من أنواع التكنولوجيا فى ممارسة مهنته أو فى تنظيم العمل داخل منشأته.

وأخيرا، فإن المناخ الاقتصادى له تأثير واضح أيضا على تنظيم العمل داخل المنشأة، فقد تضطر العديد من المنشآت إلى تكييف أو تغيير أوضاعها الإدارية بما يتماشى مع المناخ الاقتصادى السائد. فعلى سبيل المثال قامت الكثير من المنشآت بتغيير طريقة الإدارة الخاصة بها أثناء حرب الخليج التى تسببت فى إخراج هذه المنشآت من حالة النشوة الاقتصادية التى كانت سائدة فى الثمانينيات ودفعها إلى مناخ شهد تقلصا كبيرا فى حجم الأعمال فى الفترة من عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤.

من التنظيم الهرمى إلى التنظيم على هيئة شبكة الخلية العصبية ثلاثة نماذج مرجعية

التنظيم الهرمى

نحن نعلم جيدا الآن أن هذا النمط من التنظيم يجد صعوبة كبيرة فى التأقلم مع التطورات التى يشهدها السوق والمناخ الاقتصادى والتى تتسم بالحدة فى بعض الأحيان. ولئن كان هذا النمط يحد من تطور الأفراد فإنه يتميز بحسن التخطيط وبقدرته على تحديد معالم تتسم بقدر أكبر من الوضوح فى إطار عملية تواصل وإن كانت أحادية الاتجاه.

التنظيم على هيئة مصفوفة رياضية أو ما يطلق عليه "التنظيم تبعا للمشروعات".

يتميز هذا النمط بتنظيمه المستعرض المفتوح ولكنه أيضا له مثالب. فالعلاقات الإنسانية معقدة. لأن الأفراد يجدون أنفسهم موزعين بين محورى المصفوفة: المحور الرأسى المرتبط بالتسلسل الإدارى الذى يخضعون له والمحور الأفقى المرتبط بالانتماء لأحد المشروعات. ويحدث ألا يعرف موظفو المنشأة من هو مديرهم على وجه الدقة، ومن يدير ماذا، ويتعذر عليهم إدراك تطورهم فى مهنتهم. ويرتكز هذا النموذج على توزيع السلطات أكثر من ارتكازه على لامركزية حقيقية.

التنظيم على هيئة شبكة الخلية العصبية أو الشبكة البيولوجية

يتميز هذا النمط بتسلسله الإدارى المسطح وبلامركزيته الكاملة فى الوظائف. ويعد الفرد أهم عناصر هذا النوع من التنظيم. فترك المبادرة للأفراد يضمن للمنشأة الاستجابة القصوى للمؤثرات الخارجية. وفضلا عن ذلك يتسم هذا النوع من التنظيم بقدرته على التأقلم الذاتى والتعليم الذاتى. ولكن لهذا النمط عيوبه ولاشك، إذ كيف يمكن الإبقاء على التناغم بين كل هذا الجمع؟ فإذا كان كل فرد يفعل تقريبا ما يريده، فكيف يمكن التوفيق بين كل هذا من أجل العمل على استدامة خبرة المنشأة واستثمارها؟ وكيف يمكن تفادى التوتر داخل هذا النمط؟

التناقضات التى ينطوى عليها التنظيم داخل المنشأة

إن إدارة منشأة ما يعنى فى الواقع إدارة مجموعة من المتناقضات. وأول هذه المتناقضات مرتبط بنمط الإدارة الذى يتم اختياره. ففى النمط الهرمى مثلا، وهو نموذج جبرى فى جوهره، غالبا ما يكون الشعور بالثقة والأمان على حساب

مرونة المنشأة وقدرتها على الاستجابة للمؤثرات الخارجية. أما التنظيم على هيئة مصفوفة رياضية أو التنظيم تبعا للمشروعات، فإنه يحقق ظاهريا على الأقل أفضل توازن بين عناصر الإدارة المختلفة. أما التنظيم على هيئة شبكة فإنه يتسم بمرونته الفائقة،" فالتنسيق " هى الكلمة الرئيسية داخل هذا النوع من المنشآت. وفى المقابل يزداد احتياج العاملين إلى المعالم الواضحة كلما ابتعدت المنشأة عن التخصص وافتقرت إلى نظام لتوجيه الأفراد. ويتعين على مدير أى منشأة أن يواجه مجموعة ثانية من المتناقضات مرتبطة بإدارة الأفراد.

ففى مجال إدارة الأفراد يحدث تعارض بين المفاهيم المرتبطة بالمجموعة من ناحية وما يتصل بها من مفاهيم متعلقة بسن الضوابط والقواعد وبين مفهوم الفرد والشخصنة والطابع الذى يصعب تصنيف شكله لأداء المنشأة والإدارة من ناحية أخرى. وبديهى أن النمط الهرمى لا يترك مساحة كافية للمبادرة لدى الأفراد بيد أنه يتميز بتقنينه للأشياء. وعلى العكس من ذلك يعمل التنظيم الشبكى على تشخيص الإدارة ولكن يعيبه أنه يعمل فى بيئة لاشكلية مما يؤدى إلى خلخلة استقرار الأفراد الذين يعانون أصلا من نقص فى المعالم. ويتمثل الرهان الحقيقى فى إدارة هذا النوع من المنشآت فى إيجاد توازن بين فرط الاستجابة للمؤثرات الخارجية والفعالية والبقاء بين ما هو عالمى وما هو محلى وبين ما هو فردى وبين، على الأقل، الذكاء الجماعى الذى يتيح الاستفادة من المهارات والخبرات وبين العمل فى الزمن الفعلى والتزامن والابتعاد زمنيا لتقييم الأمور بموضوعية.

التنظيم على هيئة شبكة
مجموعة "ألترا ن" كنموذج

فى أى سياق وتحقيقا لأى هد ف يتم اللجوء إلى نمط الإدارة على هيئة شبكة عصبية؟

إن دراسة نموذج مجموعة " ألتران " التى اختارت هذا النمط منذ إنشائها يقدم بعض عناصر الإجابة على هذا السؤال. فقد كان هدفنا الأول تحقيق المرونة الكاملة والاستجابة السريعة لمؤثرات السوق ولاحتياجات عملائنا.

وقد سعينا أيضا إلى الحفاظ على روح المغامرة والبداية من الصفر داخل المجموعة فنحن نترك للأفراد، أيا كان الدور الذى يضطلعون به داخل المجموعة وأيا كانت وظيفتهم، إمكانية إنشاء شركاتهم الصغيرة الخاصة بهم داخل المنشأة، وهذه الإمكانية تدعمها بلا شك الاستقلالية والمسئولية اللازمين.

وتقوم كل شركة من الشركات التسعين التى تتألف منها المجموعة وكل مركز لتحقيق الربح[٣٠] داخل تلك الشركات وكل قسم يطلق عليه "القسم الوظيفى" أو "القسم المستعرض" ببناء شبكة العلاقات والمبادلات الخاصة به. ولا يوجد فى شبكة العلاقات هذه ما هو مفروض أو محدد سلفا. ولذا فإن الشبكة تتطور باستمرار تبعا للاحتياجات.

ولهذا فإن تنظيمنا الإدارى هو تنظيم آنى تتبدل وتتغير فيه العلاقات بشكل مستمر، فهو تنظيم مختلف من يوم لآخر ومن شهر لآخر. والإجابة عن أسئلة من قبيل "من يتصل بمن؟ أو من يعمل مع من؟ أو من يتعاون مع من؟ " لا تكون واحدة فى كل الأحوال.

ولما كان التنظيم الإدارى على هيئة شبكة فإن اتخاذ القرارات وإنجاز الأعمال يتم على مستوى أفقى أى على مستوى " العقد " المكونة للشبكة وليس على المستوى المركزى.

---

(٣٠) مركز تحقيق الربح عبارة عن وحدة مستقلة داخل منشأة ما. ولها رقم مبيعات خاص بها وأسعار خاصة بها وبالتالى فهى تحقق أرباحا أو خسائر. من الممكن أن يتكبد مركز تحقيق الربح خسائر بالرغم من الإسم الذى يحمله. ويساعد المركز فى التعرف على القطاعات التى تحقق أرباحا داخل المجموعة وفى تحليل العائد الذى تدره أنشطة المنشأة. (المترجمة)

وعقد الشبكة يمكن أن تكون وحدات أعمال (شركة أو مركز تحقيق الـربح) أو وحدات إدارية داخلية (كالموارد البشرية أو القسـم الإدارى والمـالى أو إدارة التسويق أو الاتصال أو الإدارة العامة).

وتظهر الإدارة العامة فى الرسم التخطيطى لتنظيمنا على هيئة " عقدة " مـن عقد الشبكة شأنها شأن العقد الأخرى أو الإدارات الأخـرى. وتتحـدد عنـد هـذا المستوى الاستراتيجية الشاملة للمجموعة، فهنا يتم بحث ما نصـبو إليـه وطبيعـة مهمتنا والأهداف الكبرى التى ننشد تحقيقها والقيم التى نرغب فى تدعيمها وبالنسبة لباقى المهام، يكون هدف الإدارة العامة للمجموعـة أن تكـون وسـيطا ومحفـزا ومنشطا، ولا يتم اللجوء إلى الإدارة العامة، شأنها شأن باقى عقـد الشـبكة، إلا إذا كان يرجى نفعها.

العمل على شكل شبكة: لماذا وكيف؟

لماذا العمل على هيئة شبكة؟

إن تنظيم العمل على طريقة الخلية العصبية يسمح بالتعرف علـى طريقـة تشغيل المنشأة ومن مزاياه البساطة والمرونة وهى إمكانات مركبة تكاد تكـون لا نهائية. لا سيما وأن هذه الطريقة تنطبق على السواء على تنفيـذ ونشـر التقنيـات والخبرات وعلى إمكانية الوصول إلى أى معلومة داخل المجموعة. ولهذا يتوقع من كل فرد أن يكون باحثا عن معلومة ما وناقلا لها أو مقدما لها فى آن واحـد كمـا يحدث على شبكة الإنترنت.

ويتيح هذا الشكل من التنظيم نوعا من الإثراء المتبادل بين العاملين أو مـا يطلق عليه "الإخصاب المتقاطع ". ويتمثل الرهان الأساسى داخل هذا الـنمط مـن

التنظيم فى الإجابة على السؤال الآتى: كيف يمكن لمجموع الخلايا التى تتكون منها الشبكة الإفادة من الممارسات الجيدة داخل المجموعة ومن المعارف الموجودة بها؟

كيف يعمل هذا النظام؟

يستلزم تشغيل هذا النظام طريقة محددة لتنشيط وحدات المنشأة. وتتبادل هذه الوحدات المعلومات الخاصة بمسائل تنفيذية محددة تكون موضع تعاون فيما بينها. وتتم هذه الاتصالات بشكل فردى وحسب الحاجة ويتم تحديدها بشكل آنى ولا تفرض أبدا. ويبحث كل فرد عن الصلة التى ينشدها ويكون شبكته الخاصة به ويكيفها تبعا للظروف السائدة فى تلك الفترة. وقد أنشئت شبكات وسيطة (تتكون من أفراد أو من هياكل بالغة الصغر على صعيد بلد ما أو منطقة ما) تقوم بالتوجيه والتنسيق، وتوفر مفاتيح الوصول إلى معلومة ما أو خبرة ما يكون معروفا أنها موجودة أو يعتقد أنها موجودة فى مكان ما من الشبكة.

فوائد التنظيم على هيئة خلية عصبية فى مجالى النمو والإدارة

الفوائد التى تجنيها المجموعة

أثبت تطبيق هذه الطريقة فى العمل داخل منشأتنا أنها وسيلة مدهشة من وسائل النمو. فعندما تسود روح المغامرة والبداية من الصفر داخل المجموعة بكاملها فهناك دائما من يقرر أن ينشئ فى مكان ما من المجموعة مؤسسته المستقلة الخاصة به، صغيرة كانت أو متوسطة، ويبعث فيها من الديناميكية ما يحقق به نسبة نمو تتراوح بين ٥٠ إلى ١٠٠% سنويا.

يوفر هذا التنظيم قدرة إنمائية لا حدود لها. ولا ينتج عنه أية تعقيدات فى الهيكل الأساسى، لأن هذا الهيكل يبقى على حاله مكونا من وحدات من الخلايا التى

تتصل ببعضها. وعلى هذا تزداد كثافة الشبكة تبعا لنمو المجموعة ولكـــن دون أى تعديلات هيكلية.

وتحتل مجموعة ألتران اليوم مكان الصدارة فى أوروبا كمستشار فى مجـــال التكنولوجيات المبتكرة وذلك بفضل مستشـــاريها الـــذين يبلـــغ عـــددهم ١٠,٠٠٠ استشارى. وتتواجد المجموعة فى ١٢ دولة أوروبية وفى البرازيل ولهـــا بـــرامج عمل فى الولايات المتحدة وسنغافورة وهونج كونج.

وقد احتفظنا، بالرغم من هذا النمو الهائل، بهيكل تنظيمى على هيئة خلايـــا. يتكون من كيانات صغيرة ومن مراكز مســـتقلة لتحقيـــق الـــربح ومـــن شـــركات شابة start-up[٣١] تضم كل واحدة منها ما بين ٢٠ إلى ٤٠ مهندسا. ولم نغيـــر أى شيء فى طريقة عمل الشبكة ولكنها ببساطة أصبحت تجمع مزيدا مـــن الشـــبكات الوسيطة.

الفوائد التى تجنيها الشركات التى تتألف منها المجموعة

إن الشعار الرئيسى للسياسة التى ننتهجها فى التوسع الخارجى هو احتـــرام الثقافات التى تنتمى إليها المنشآت التى تؤلف المجموعة. ولهذا فـــنحن حريصـــون على تجنب أى استعلاء ثقافى ونقترح على هذه المنشآت أن تجد أســـاليب التفاعـــل والتبادل فيما بينها. ويتيح هذا "الإخصاب المتقاطع" الذى تشجعه المجموعة الإفـــادة من الخبرات المختلفة.

---

(٣١) إن كلمة start-up تعنى منشأة شابة فى مجال التكنولوجيا المتقدمة ولها قدرة نمو هائلة تعتمد فى ذلك على رأس المال المخاطر أو خيارات الأسهم. (المترجمة)

الفوائد التى يجنيها الفرد

لأن التنظيم على هيئة شبكة يرتكز أساسا على الفرد، فإن آفاق تطور هذا التنظيم تبدو بلا حدود، شريطة متابعة العاملين وتزويدهم بكل ما من شأنه أن يحدد لهم المعالم المناسبة. فنحن نعهد إلى الشباب العاملين فى مجموعتنا بمسئوليات جسام. وهذا الأمر غالبا ما يصدم المنشآت التقليدية. وكثيرا ما نرى فى المجموعة شبابا محترفين يرأسون مراكز تحقيق ربح تضم ٥٠ شخصا أو أكثر. ذلك أن ترقيتهم لا تتم تبعا لأعمارهم أو لأقدميتهم داخل المجموعة وإنما تبعا لفاعليتهم ولجودة أدائهم ولقدرتهم على التواصل مع زملائهم وتبعا لإخلاصهم فى العمل ولنضج تصرفاتهم بالطبع.

وعندما قيدت مجموعتنا فى سوق الأوراق المالية عام١٩٨٧ حذرنا المحللون الماليون وقالوا لنا: "إن طريقتكم فى التنظيم لن تتيح لكم الاستمرار طويلا بالرغم من أنها طريقة جذابة. وستضطرون إلى تعيين مديرين جدد كلما اقتضت الحاجة للمحافظة على هذه اللامركزية. وسيتعين عليكم كلما تضاعف حجم منشأتكم مضاعفة عدد المديرين وتوفير التدريب اللازم لهم والعمل على تطويرهم، وهذا معناه أنكم لو تضاعف حجمكم ١٠ أو ٢٠ أو ٣٠ مرة فإن عدد المديرين سيتضاعف بالنسبة نفسها". وهذا ما حدث بالفعل ولكنه أمر صعب حقا.

حدود هذا النموذج ومخاطره

بالنسبة للمجموعة

تظهر مشكلة الاتساق والتناغم داخل المجموعة بكاملها نظرا لما تتمتع به كافة خلايا المنشأة المتناهية الصغر من استقلالية.

من ناحية أخرى فإنا بتركنا لكل فرد حرية الاتصال بسائر خلايا المجموعة وحرية تنفيذ اتصالاته الخاصة، كيف يتسنى لنا التأكد من أن المعلومات تتدفق بشكل جيد فى نهاية المطاف؟

ثم كيف تتم رسملة الخبرات؟ وكيف نتأكد من أن المنشأة تتعلم بالفعل وأن رأس مالها من المعارف فى ازدياد مستمر وأنها قادرة على تثميرها؟

بالنسبة للشركات التى تتألف منها المجموعة

فيما يتعلق بالمنافسة الداخلية، يطالب مديرو مراكز تحقيق الربح أحيانا بتدخل الإدارة العامة للمجموعة كيما تنظم الأمور بعض الشيء، وتحدد القطاعات التى يجب أن تقتصر على البعض ولا يحق للآخرين الاقتراب منها، وذلك حتى تصبح الحدود الفاصلة بين القطاعات أكثر وضوحا. ولكننا لم نخضع قط لهذا النوع من الضغوط حتى فى أصعب الأوقات، كما حدث فى الفترة ما بين عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٣. فقد دأبنا دائما على أن تكون المنافسة الداخلية حرة. فنحن لا نخضعها لأى تنظيم ولا نعمل على إيجادها ولكننا لا نعمل على عرقلتها.

بالنسبة للفرد

إن حجم المسئوليات المنوطة بالشباب قد يؤدى أحيانا لبعض الاختلالات، ولذا فإننا نولى اهتماما كبيرا لمستويات من نختارهم للعمل معنا، أيا كانت وظائفهم. فنحن نبحث عن أفراد على مستوى عال من النضج على مستوى السلوك والتصرفات، ويتحلون بقدر هائل من المرونة وعلى استعداد دائم لمراجعة أنفسهم ولديهم القدرة على الإبداع ويقبلون تحمل المسئوليات بشجاعة وجرأة.

شروط النجاح

مهنة ذات قيمة مضافة عالية

إن صميم العمل الذى تقوم به مجموعة " ألتران " هو تقديم الاستشارات فى مجال الابتكارات التكنولوجية التى لها قيمة مضافة عالية. وهذه الاستشارات تخص مجموع التكنولوجيات التى يطلق عليها "التكنولوجيات المتقدمة". وعملاؤنا من رجال الصناعة أو من الشركات العاملة فى قطاع الخدمات. وبغض النظر عن تخصصاتنا التقنية فإن قيمتنا المضافة تتمثل فى تقديم رؤية عرضية للتكنولوجيات، أى حل المشاكل التكنولوجية باستخدام خبرات سبق استخدامها فى قطاع اقتصادى آخر. ويتسم النهج الذى نتبعه فى مجال البحوث والتنمية بانفتاحه وبارتكازه على قطاعات متعددة. فاستشاراتنا تتضمن المراحل الأولية لوضع الاستراتيجيات التكنولوجية، ومراجعتها تكنولوجيا، ثم مراحل بناء الحلول التكنولوجية المقترحة التى تشمل التصنيع وعمليات الإنتاج. وعلى هذا النحو نساعد فى خلق وتصميم منتج ما أو عملية ما.

وكثيرون هم الذين يعتقدون أن اختيارنا للشكل التنظيمى على هيئة الخلية هو مهنتنا الحقيقية.

قيمة الأفراد

تمثل قيمة الأفراد أحد العناصر الأساسية فى التنظيم على هيئة شبكة. فإن التعرف على الشخصيات التى تتمتع بقدرات عالية، والعمل على إدماجها داخل المنشأة، وتيسير تطورها، يعد من الأعمال ذات الآثار التراكمية الحميدة. لذا فإن معجمنا الإدارى يتكون من الكلمات الرئيسية التالية: الاستقلالية والمبادرة والقدرة على الإبداع وروح العمل الجماعى والشعور بالمسئولية وكل ذلك ينطبق على جميع الخلايا بما فيها أصغر الهياكل.

وتصل النسبة الانتقائية للأشخاص الذين نعينهم إلى ٥ %. ويصل عدد ما نتلقاه سنويا من طلبات الترشيح للعمل إلى ٧٠٠٠٠ طلب (أرقام خاصة بعام٢٠٠٠) ٦٠% منها عبارة عن طلبات يتقدم بها أصحابها من تلقاء أنفسهم دون سابق إعلان. وتحتل مجموعتنا، للعام الثالث على التوالى، المكانة الأولى فى تعيين المهندسين على مستوى القارة الأوروبية (مهندسون أو ما يعادلهم من خريجى أكبر المدارس والجامعات الأوروبية).

الفرد هو محور النظام الإدارى

يمثل هذا شرطا أساسيا. فنحن نبنى إدارتنا حول الأفراد دون أن نحدد معالم منصب محدد يرتبط بخانة ما فى الخطة الإجمالية لتنظيم الإدارة، ونحن نحيط أنفسنا بأفراد يتمتعون بمواهب ونبحث بعد ذلك كيف نبنى معهم.

التسلسل المسطح

إن التنظيم الإدارى الذى يتخذ شكل الخلية العصبية لا يمكن أن يتضمن إلا عددا ضئيلا للغاية من المستويات الإدارية. فإن مجموعتنا لا تتألف إلا من ثلاثة مستويات إدارية: مستوى الإدارة العامة للمجموعة كلها، ثم إدارة الشركات، ثم مستوى المدراء تحوطهم فرقهم من المهندسين. ولم تتغير هذه المستويات الثلاثة منذ إنشاء المؤسسة.

استخدام نموذج الخلية العصبية على كافة المستويات

ينطبق نموذج الإدارة الذى يتخذ شكل الخلية العصبية على المجموعة ككل، وعلى كل شركة داخل المجموعة، وعلى كل مديرى مراكز الأنشطة.

ويمثل المدير حجر الزاوية فى التنظيم. ونحن نطلق عليه متعهد العمل الداخلى. وفضلا عن دوره كمدير للمنشأة فإن عليه أن يكتشف المواهب المختلفة فى كافة مستويات المنشأة، وعليه أن يساعد على معرفة الأشخاص ذوى الخبرات والكفاءات التى يمكن تثميرها فى مناخ أكثر فعالية.

الأدوات التى تساعد على إيجاد منشأة توفر التعليم ونابضة بالحياة

ما دمت تطلب الكثير من الأفراد وترغب فى أن يكونوا متطورين ومبدعين وأصحاب اقتراحات كثيرة فيتعين عليك أن تقدم إليهم الدعم الذى ييسر لهم سبل التقدم. وتتيح الأدوات التى وفرناها للعاملين معنا فى مجموعة "ألتران" أن يحددوا طريقهم وأن يكونوا علاقات ويتصلوا بالآخرين ويجدوا من يرشدونهم.

- قلة هم فى مجموعة "ألتران" الذين يوجهون، وكثير هم الذين يراعون العاملين ويشرفون على استراتيجية الإنتاج. وكلمة "الرئيس" ليس لها معنى داخل مجموعتنا.
- عندما يسألنى الإداريون العاملون لدينا كيف يمكنهم تقييم تطور مسئولياتهم فإنى أطلب إليهم إحصاء عدد الأشخاص الذين يؤدون إليهم خدمات داخل المنشأة، ومعرفة ما إذا كان هذا العدد يرتفع يوميا أم لا، وأطلب إليهم أن يروا مستوى المسئوليات واحترافية الأفراد الذين يشرفون عليهم، وأقول لهم إذا كنتم ترعون مستشارين فأنتم بلا شك مسئولون عن قسم، وإذا كنتم ترعون إداريين صغار فأنتم بلا شك إداريون كبار، وإذا كنتم ترعون مدراء فقد أصبحتم من الأشخاص المهمين فى المنشأة.
- الأداة الأخرى تتمثل فيما نسميه " المخرج ذو الحدين". وقد تم تعميم العمل بهذه الأداة داخل المجموعة، لأنها تسمح بتبادل الخبرات والأفكار والتقليل من القلق والتوتر.

- "الحق فى الخطأ": نحن نعتبر أن الحق فى الخطأ يمثل جزءا مـــن دورة تعلـــم مهنة الإدارى.
- "التخصيب المتقاطع" وهى حالة فكرية دائمة داخل المجموعة.
- معهد ألتران للإدارة هو مدرستنا للإدارة الداخلية فهو يتـــيح تـــدريب إداريـــين شباب واستشاريين كبار على السواء، كما يـــوفر برنامجـــا لتبـــادل الخبـــرات وللتدريب المستمر لمديرى شركات المجموعة.
- مجالس الإدارة المتقاطعة: وهو نظام ثنائى لتبادل أفضل الممارسات ويتم على مستوى مديرى الشركات وهذا النظام يقوم على مبدأ المبادلة.
- منتدى المديرين الذى يتم تنظيمه بشكل دورى على الصعيد الدولى ويتخذ شكل تبادل للخبرات بين كل مديرى المجموعة.
- المعيار المرجعى الداخلى لقياس وتقييم جودة ما نؤديه من عمـــل ويقـــوم بـــه الإداريون بشكل دورى.

خاتمة

عندما نقرر تطبيق النظام الإدارى الذى يتخـــذ شـــكل شـــبكة عصـــبية أو بيولوجية كالنموذج الذى بينته آنفا يتعين علينا العمل من أجل الحفاظ عليه وتثميره بمرور السنين أيا كان حجم المنشأة.

فإذا كان التنظيم الذى يتخذ شكل الخلية العصبية لا يزال يعمل بنجاح داخـــل مجموعتنا فإن ذلك يرجع أولا إلى تبنينا هذا النظام منذ إنشاء المؤسسة وإبقائنا عليه منذ ذلك الحين. وقد أتاح هذا النموذج التنظيمى لشركة "ألتران" التحول من شـــركة صغيرة بدأت بعشرة مستشارين عام ١٩٨٢ إلى مجموعة تحتل مركـــز الصـــدارة على المستوى الأوروبى فى مجال تقديم الاستشارات فى الابتكارات التكنولوجيـــة، ويعمل بها ما يقرب من ١٠٠٠٠ استشارى فى عام ٢٠٠٠.

إدارة الأفراد

السلطة والولاء داخل المنشأة - أثر الاقتصاد الجديد[٣٢]

بقلم برونو برتون

Bruno BERTHON

ترجمة: د. منى جلال حسن

مراجعة: د. نعمت مشهور

"الاقتصاد الجديد" يستلزم نماذج جديدة للعلاقات بين الأشخاص ولإدارة الأفراد

أصبح هروب المديرين المحنكين نحو الاقتصاد الجديد شيئا معترفا به اليوم حتى وإن لم يمثل ظاهرة مقلقة حتى الآن. ويؤكد ذلك ما حدث مؤخرا مثل انتقال جورج شاهين،المدير التنفيذى المسئول " لأندرسن للاستشارات" إلى شركة وبفان WEBVANليتولى إدارتها، وهى شركة أمريكية طموحة للأغذية على شبكة الإنترنت. وكذلك انتقال ألكسندر عتال، النائب السابق لرئيس شركة IBM إلى شركة Freelance.com Inc ليصبح مديرها التجارى. وباتريك شان مدير قسم الرياضة فى France Télévision الذى اختار أن ينشئ شركة خاصة به هى Sportal. وكثير هم المستشارون وشركاء المكاتب الاستشارية الذين توجهوا إلى الاقتصاد الجديد. ونذكر منهم على سبيل المثال ج.ف. نيبل - المدير العام لـ PPR Interactive ومجموعة كارفور الإلكترونية الحديثة Carrefour@. وربما يرجع السبب فى هذا إلى جاذبية ما يسمى بـ"خيار الأسهم".[٣٣] ولكن المنشآت الكبيرة

---

(٣٢) نص المحاضرة رقم ١٤١ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠٠.

(٣٣) خيار الأسهم هو توزيع أسهم مجانية على المديرين المتميزين، وسيرد لاحقا تفصيلات أكثر عن هذا الموضوع. (المترجمة)

المقيدة فى البورصة تصنع أيضا مثل هذا. ولعل روح المغامرة أو المتعـة يفسـران بشكل أوضح هذه الظاهرة. فقد ذكر ألكسندر عتال مؤخرا فى مجلة l'Expansion " أن الإثارة الموجودة فى مكاتبنا لا علاقة لها بالهدوء السـائد فـى شـركة IBM ". فقواعد الإدارة تختلف فى الشركات الشابةstart-up فهناك نوع مـن البسـاطة فـى الإدارة الجماعية وينظر إلى العلاقة بالمنشأة بشكل أكثر توازنا وأكثر حرية.

وهذه الرياح الشديدة التى هبت على نظم إدارة المنشآت كان لها أثرها على قواعد الإدارة التقليدية للأفراد فى المنشأة. وينعكس انتشار روح المغـامرة التـى تتسم به شركات الاقتصاد الحديث فيما يلى:

- الدعوة إلى تجديد سوق العمل.
- زيادة سرعة دوران العاملين داخل المنشأة مع الميل إلى تعيين الشباب.
- إعادة النظر بشكل قوى فى طرائق الإدارة والتفكير بشكل جديد فى كيفية كسب ولاء العاملين.

ولندرس السمات المميزة للعلاقة بالسلطة التى تأثرت بشكل كبير بهذه البيئة الجديدة.

السلطة فى المنشأة

لقد شق على منشأة القرن العشرين أن تتخلص من النظام الإدارى التقليـدى الذى نتج عن القرن التاسع عشر ويتميز بأنه نظام تعسفى وأبوى وتايلورى.

تصورات السلطة

المادة ١: الرئيس على حق دائما.
المادة ٢: إذا أخطأ الرئيس يتم الرجوع إلى المادة ١ "قول مأثور عن طلبة مدرسة سان سير الحربية".

استبدلت المنشأة بكلمة السلطة، التى تعتبر كلمة ذات مدلول سياسى إلى حد كبير، مفاهيم تجسدها بشكل غاية فى الدقة منها:

- التسلسل الإدارى (السلطة): هذه الكلمة القديمة نوعا ما لا تزال أساسية فى كل ما يتعلق بمفهوم الاتصال والإبلاغ والمسئولية داخل المنشأة التقليدية وخاصة فى فرنسا.
- أما المسئولية واتخاذ القرار فيعتبران بحق بمثابة العقد المنشئ للسلطة داخل المنشأة. لذا فإن المسئول عن بيان النتائج التى تحققها المنشأة يتمتع بصفة عامة بحريات تنفيذية كبيرة وبأهلية كبيرة لاتخاذ القرار عملا بالقول المأثور " لا يمكن فرض الغاية وفرض وسائل الوصول إليها معا".
- الوظيفة: يتم الوصول إلى السلطة عن طريق الوظيفة وغالبا ما تكون هذه الوظيفة داخل المنشأة مادامت الغالبية العظمى من المدراء العموميين يتم انتقاؤهم داخليا. وإذا كان المسار الوظيفى ليس محدد المعالم بشكل دقيق كما هو فى الجيش فإن بينهما الكثير من أوجه الشبه كالإعلاء من قدر كل ما هو تنفيذى وكإثبات الكفاءة (خاصة فيما يتعلق بالإخلاص للرئيس وللمنشأة) وكالتذرع بالصبر الذى يعتبر الفضيلة الأولى.

بالطبع توجد ترقيات غير قانونية ومسارات متميزة تخصص للصفوة(كفلان خريج مدرسة الإدارة الوطنية) أو لذوى الحظوة (جاك ولش، ليندساى أوين جونز)، الذين يتم اختيارهم عمدا بطريقة مختلفة ولكن بشكل استثنائى. ولكن هذا هو الاستثناء الذى يثبت القاعدة.

والواقع أن السلطة داخل المنشأة هى انعكاس لتقلبات القرن الكبرى، كالافتتان بالاستراتيجية العسكرية ومذهب تايلور وثقافة الأقدمية فالصورة التى تفرض نفسها هى صورة الأب بل وصورة الرب، ولذا فإن مجتمعا تحتل فيه السلطة الأبوية مكانة قوية كفرنسا تتسع فيه سلطة المدير العام بشكل خاص.

مزايا السلطة

مبدئيا، يعتبر الراتب المزية الأولى التى تقدمها إدارة المنشأة تقديرا لعمل الفرد، وتختلف درجة الشفافية فى هذا الشأن حسب اختلاف الثقافات. ولكن المزايا الأخرى للسلطة اكتسبت مع مرور الزمن والتطور الضريبى أهمية متعاظمة مثل:

- المكتب وسكن الوظيفة والسيارة.
- الخدمات المصاحبة (توفير مساعدة للمدير، التكفل بمصاريف أنشطة متعددة، توفير سائق).
- الوضع أثناء السفر (الفنادق الكبيرة...) أو فى الشركة.
- إمكانيات الاتصال.
- الأمن.

وتعتبر المزايا غير المالية هى المزايا التى يمكن توسيع نطاقها بشكل أكثر سهولة ودون مراقبة. وهى نفسها المزايا ذات التأثير الأكبر فى نفوس العاملين الذين يعدون بمثابة شهود مجبورين على رؤية هذه الامتيازات وما قد ينجم عنها من سوء استخدام. وتتجه المنشآت التى تجد صعوبة فى التعامل مع المال، كما فى فرنسا، إلى تعزيز المزايا العينية كالألقاب والمزايا المحددة (كولائم العمل، عطلات نهاية الأسبوع المخصصة للعمل ووسائل المواصلات والرحلات) والخدمات والترقيات غير القانونية على اختلافها. أما البلدان الأنجلو سكسونية فهى تميل إلى تقديم المكافآت بجميع صورها (كالعلاوات واختيار الأسهم).

تعتبر اختيارات الأسهم أحد بنود المكافآت المخصصة بشكل عام للمديرين وهى منتشرة بشكل واسع فى المنشآت الكبيرة وخاصة المنشآت الأمريكية. ويتمثل هذا المبدأ فى أن توزع على بعض العاملين أسهم مجانية تعكس قيمتها الإسمية المحددة سلفا سعر السهم أثناء الفترة التى تم توظيفهم خلالها أو بالرجوع إلى قيمة نظرية فى إطار طرح الأسهم فى السوق. فإذا كان أداء الشركة جيدا وكانت أسعار

الأسهم ترتفع خاصة وقت طرحها فى البورصة، فإن هذا النظام يصبح كأنــه آلــة تطبع النقود ويتم توزيع مبالغ هائلة (تصل إلى ملايين الدولارات) مما يمكن مــن الاحتفاظ بالأفراد ذوى المواهب النادرة.

وتتلخص الفلسفة التى يرتكز عليها هذا النظام فى العبارة التاليــة: " القيمــة لصالح المساهمين" فإن هذه السياسة التى تمنح المكافآت لجهاز الإدارة على أساس الأداء الذى تحقق لصالح المساهمين تهدف إلى رفع كفاءة إدارة المنشأة إلى الحــد الأقصى والاحتفاظ بالمديرين تحت السيطرة.

وتلقى هذه النظرية نجاحا خاصة فى فرنسا، حيث كانت مجــالس الإدارات تهمل فى كثير من الأحيان عائد رءوس الأموال المستثمرة. وقد أدى قيام شــركات الاتصالات على شبكة الإنترنت إلى تعزيز هذه الظاهرة. فخيار الأسهم الذى تقدمه منشأة وليدة أو منشأة إلكترونية يعتبر وسيلة غاية فى الأهمية سواء لجــذب رؤوس الأموال أو لتقديم المكافآت، لأنه يتيح للأسواق المالية أن تمول النجاح الذى تحققــه إدارة منشأة شابة ذات نسبة نمو عالية، وبالتالى تتيح جــذب المواهــب الإداريــة المحترفة التى غالبا ما تنقصها. ولذا فإن هذه الأداة تعد أساسية لهــذا النــوع مــن الهياكل الإدارية، وهى أداة عادلة لأنها تتيح مكافأة تحمل الفرد للمجازفــة وكــذلك رأس المال الذى يتحمل المخاطرة.

ولكن فلسفة " القيمة لصالح المساهمين" لهــا عيوبهــا. وأول هــذه العيــوب وضحها آرى دو جوس[٣٤] استنادا إلى تجربته فى شركة "شل"، وهى أن المســاهمين ليسوا ببساطة إلا موردين لرأس المال، وأن الهيكل القــانونى الــذى يمــنحهم حــق المراقبة هو بالتالى مغلوط تاريخيا. أما العيب الثانى فيتمثل فى أن هذا النظام يكــافئ دون تمييز كلا من الأداء المتواضع والأداء المتميز وذلك على نحو مبالغ فيه.

---

(٣٤) Geus (A. de), The living Company, Londres, Nicholas Brealey Publishing, 1997.

وفضلا عن المزايا الحالية التى تدرها السلطة، فإن الأوساط الإدارية فى المنشأة قد استأثرت لنفسها فى الواقع بنظام للمكافآت سليم مبدئيا ولكن التجاوزات التى قد تنشأ عنه لا تخفى على العين. فمما لاشك فيه أن ربط المكافأة بالأداء وبأثر لاحق يعد حافزا طبيعيا أساسيا سواء كان هذا بالنسبة للشركات الوليدة أو للمجموعات الكبيرة. ولكن كما أن المكافأة تبدو بالنسبة لشركات الاتصالات على شبكة الإنترنت كمقابل معترف به نظير ما تقبل عليه من مخاطر إلا أنها تبدو فى المجموعات الكبيرة كأنها هبة غير قابلة للمراجعة وحكر على قلة من ذوى الحظوة.

الاختلافات الثقافية

تتأثر طرائق الإدارة بشكل كبير أيضا بالنموذج الثقافى السائد. فالنموذج الذى يعرف بـ Uncertainty Avoidance و Power Distance [٣٥] الذى استحدثه "معهد التدريب على الإدارة ذات الثقافات المتعددة" أو ITIM وهو اختصار للكلمة الإنجليزية:

Institute for Training in Intercultural Management.

يحدد بعدين للسمات الثقافية لطريقة الإدارة وهى Power Distance أو العلاقة بالسلطة وUncertainty Avoidance أو العلاقة بالقواعد والمخاطر.

إن الدمج بين هذين البعدين فى ثقافة أوروبية ورأسمالية عالية المستوى يمثل النظام الإدارى على الطريقة الفرنسية. ويوضح الشكل رقم (١) أنواع السلوك التى ترتبط بهذين البعدين:

---

(٣٥) نموذج ITIM لعام ١٩٩٤.

علاقة قوية بالسلطة	علاقة قوية بالقواعد والمخاطر
احتياج شديد للتبعية.	قلق وإحساس مرتفع بالضغوط.
القبول بعدم المساواة.	اتجاه طاغ نحو الماضى،العمل مخدر.
الحاجة إلى التسلسل.	بيئة انفعالية.
إمكانية محدودة للوصول إلى الرؤساء.	الخوف من الصراعات.
امتيازات السلطة.	البحث عن اتفاق عام فى الرأى.
التغيير = الثورة.	القلق من الفشل، الحاجة إلى قواعد.

الشكل رقم ١

ويوضح هذا التحليل الاختلالات الثقافية الخاصة بالعلاقة بالسلطة فى فرنسا، وهى تتمثل فى قبول ثقل ومزايا التسلسل والسلطة اللذين أثرا بلا شك فى نموذج الإدارة على الطريقة الفرنسية وفى المدير العام للمنشأة الفرنسية وما يتمتع به من "حق إلهى" والذى يلام فقط بعد ثبوت فشله. وفى المقابل يوضح هذا التحليل بجلاء نموذجا أنجلوسكسونيا يبتعد بدرجة كبيرة عن هذين المحورين. ويتميز هذا النموذج الأنجلوسكسونى (فى الولايات المتحدة، والدول الإسكندنافية وإنجلترا وألمانيا) المتأصل تاريخيا وثقافيا فى النظام الرأسمالى بالعناصر التالية:

- فردية ضارية.
- علاقة قريبة بالسلطة وهو ما يعنى علاقة أكثر مرونة.
- علاقة ضعيفة بالقواعد والمخاطر وهو ما يعنى براجمتية وتجريبية وقدرة قوية على اتخاذ المبادرات وتحمل المخاطر.

ويؤدى تغلغل كل هذه القيم فى ثقافة "الاقتصاد الجديد" إلى إبراز مزية أصيلة فى الأمم التى أشرنا إليها آنفا تمكنها من الاضطلاع بدور رائد (كما هو الحال فى كاليفورنيا منذ عدة عقود) فإن الدمج بين المرونة الكبيرة والمناخ

الإيجابى الذى يشجع على تحمل المخاطر فى سبيل تحقيق الفائدة والعلاقة المرنة بالسلطة يوفر بيئة مواتية لإرساء مفاهيم جديدة للمنشأة وللابتكار فى مجال السلوك الإدارى.

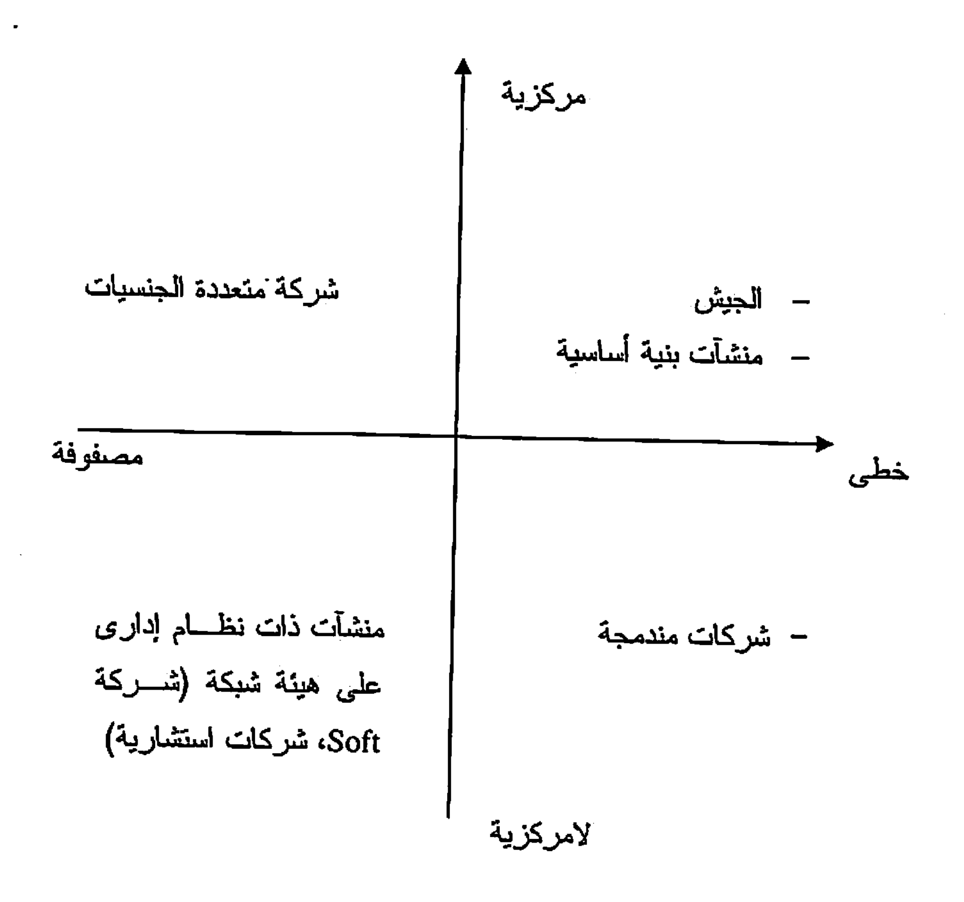
السلطة وإدارة الأفراد

نماذج الإدارة

الأبعاد التركيبية

صاعد/هابط، خطى/ مصفوفى

لا يمكن تصور نهج يقوم على تقديم الاستشارات دون وجود نموذج ومصفوفة ذات محورين. ويبدو لنا من المفيد أن نشير فى هذا الصدد إلى محورى المركزية والمسئولية. فقد كان القرن العشرين شاهدا على التطور المهم الذى حدث فى نماذج الإدارة ابتداء من استلهام النموذج العسكرى إلى ثورة المعلومات (شكل رقم٢)


مركزية
شركة متعددة الجنسيات
- الجيش
- منشآت بنية أساسية
مصفوفة
خطى
منشآت ذات نظـــام إدارى
على هيئة شبكة (شـــركة
Soft، شركات استشارية)
- شركات مندمجة
لامركزية

شكل رقم ٢

كانت المنشآت الكبرى التى تنتهج نظام تايلور فى بداية القرن العشرين شديدة المركزية وكانت السلطة داخلها بسيطة وتتجه اتجاها خطيا.

ثم تعلمت أولى الشركات الأمريكية المتعددة الجنسيات كيف تدير مزيدا من الأشكال الإدارية المعقدة على الصعيد الدولى من خلال نظم إدارية على هيئة مصفوفات (وهو ما يسمى بالتنسيق الوظيفى) بينما اعتمدت الشركات المندمجة على التنسيق الإقليمى (وهو تفويض السلطات جغرافيا).

أما المنشآت الجديدة التى تنتهج نظاما إداريا على هيئة شبكة والتى نتجت عن ثورة المعلوماتية فإنها ترتكز بالطبع على الدمج بشكل متغير بين التنسيق على هيئة مصفوفة والمسئولية على المستوى المحلى. ويكتمل هذا النموذج البسيط بالنموذج الذى استحدثه ميشيل سالوف كوست[٣٦] والذى يوضح التطور التاريخى للعلاقة الرباعية المؤلفة من الثقافة والإدارة والنظم والهياكل. ويتضح من هذين التحليلين أن علم الإدارة يتعين عليه أن يواجه انقطاعا فى الصلة لأن الإشكاليات الأساسية للألفية الثالثة تتركز حاليا على الإعلام والإبداع والاتصال.

ثورة شركة آبل[٣٧] Apple – نموذج للشركات الشابة start-up

يمثل ظهور ستيف جوبز على الساحة الصناعية العالمية فى نهاية السبعينيات تاريخا مهما فى تكون ثقافة ما يعرف بالشركات الشابةstart-up. فإن تاريخه يوضح فى آن واحد دورات النمو الخاصة بهذه الشركات وأوجه التطور الرئيسية التى حدثت فى السلوك الإدارى الذى تجسده ومن بينها القضاء على

---

(٣٦) Saloff-Coste (M.), Le Management du troisième millénaire, Paris, éditions Guy Trédaniel, 1991.

(٣٧) شركة آبل للكمبيوتر.

مدونات الرموز التقليدية (ما يتعلق بالثياب أو بالتصرفات) واتساع مفهـوم العمـل والانفتاح على الثقافات الدولية وأسلوب الحياة وعلاقته بالعمل، ولكن هـذه الثقافـة تندرج صراحة فى المنطق الرأسمالى لأنها تعتمد على قدرة الأسواق المالية علـى الاستثمار وتكافئ بسخاء الإقدام على المخاطر وهنا يكمن الاختلاف الأساسى بينها وبين ميراث أحداث عام ١٩٦٨ فى فرنسا. وهى تعد شركة رائدة بالنسـبة لكـل الشركات التى بدأت بمواقع على شبكة الإنترنت وإن لم يكن من الضرورى تقليـد التخبط الإدارى الذى شهدته الشركة بعد ذلك.

فقدان الثقة فى علم الإدارة التقليدى

"ليس من الصعب التخرج فـى كليـة
الهندسة وإنمـا الصـعب حقـا هـو
الخروج على المألوف".

شارل دى جول

أوضحت دراسة أعدها عام ١٩٩٧ سومانترا غوشال[٣٨] أستاذ الاستراتيجية فى "لندن بيزنس سكول" أن أقل من ٥% من طلبة هذا المعهد العريق يطمحون فى وظيفة فى مجال الإدارة. ففى الوقت الذى يعلنون فيه أن طموحهم يـتلخص فـى "الإسهام بشكل كبير فى تنمية المجتمع" يعتبرون أن تولى منصب المدير لن يتـيح ازدهار شخصياتهم ولن يمكنهم من المشاركة فى التقدم الاجتماعى والاقتصـادى. ومثل هذه التعليقات لا تصدر عن طلبة "لندن بيزنس سكول " فقط وإنما تسمع أيضا فى هارفارد وفى غيرها من الجامعات العريقة. فهؤلاء الطلبة النابهين الذين لـديهم خبرات كثيرة عن المنشآت يحلمون بإنشاء شركات اتصالات لهـم علـى شـبكة

(٣٨) Ghoshal Sull et (S.), Financial Times, "Loss of Faith in Managers", (D.) عـدد ٦ يونيـو ١٩٩٧.

الإنترنت ويفضلون مجال الاستشارات لكى يتمكنوا من تطبيق ما تعلمــوه بشــكل عملى.

كيف يمكن إذن تفسير هذا التحول العام تجاه المنشأة فى صورتها التقليديــة على الأقل؟ يرجع غوشال وسول هذا التحول إلى سببين يعكسان بدورهما الجوهر الحقيقى للمنشأة: أولهما يتعلق بغيبة المثل الأعلى المهنى الواضح بالنسبة لمــديرى المنشآت خلافا لمهن أخرى، ولكن غوشال وسول يلاحظان أيضا أن السبب الثــانى يكمن بشكل خاص فى النظرة التى ينظر بها إلى مديرى المنشــآت حيــث يســود اعتقاد بأنهم غير قادرين على خلق قيم اقتصادية خلافا للمقاولين مــثلا. وينطبــق هذان التفسيران، كما بين المؤلفان فيما انتقياه من أمثلة مضادة، على نموذج للمنشأة أدى فيه الإفراط فى عمليات إعادة الهيكلة وتوالى إلغاء الوظائف إلى تآكــل ثقــة الموظفين فى الإدارة وإلى القضاء على رسالة المنشأة بل وعلى جوهرها.

فبينما كان كبار رجال الصناعة يفرضون رؤيتهم عــن التكنولوجيــا وعــن العالم، يبدو مديرو اليوم فى تصور العامة وكأنهم مسئولون عن "إبقاء الوضع علــى ما هو عليه" وطموحهم الوحيد المعروف هو زيادة إنتاجية منشآتهم بأى ثمــن حتــى وإن لجأوا إلى خفض حجم التوظيف بشكل هائل. وفضلا عن ذلك فــإن اســتخفافهم بالسلطة وخاصة أثناء سنوات الانكماش الاقتصادى أدى إلى تأثيم صورتهم فى نظر العامة. فقد تمكن مديرو بعض المنشآت من الاستمرار فى مناصبهم لفترات طويلــة بالرغم من فشلهم المدوى وكان هذا فى الغالب على حساب عمليات إعادة الهيكلة.

وتؤدى المنافسة فى إطار الاقتصاد الجديد إلى تعزيز هــذه الحاجــة إلــى التجديد وإلى الحداثة. فإن المتطلبات التى يفرضها تحمل المسئولية والشــفافية فــى اتخاذ القرار، حتى ولو كان جماعيا، والإنصــات إلــى احتياجــات المســتهلكين والموظفين إنما هى ممارسات بسيطة وصحية تاهت فى أغلب الأحيان فى دهــاليز بيروقراطية المنشآت. ومع ذلك فهذه هى الطريقة التى يســترد بهــا علــم الإدارة

أصالته عندما يتم تطبيقه على أيدى رجال ونساء يتحلون بالشجاعة ويطمحون فـــى تحقيق النمو ويشعرون بمسئولياتهم وبمجتمعاتهم. ويتوافق هذا النهج مع الحق فـــى الخطأ، شريطة أن يتم تحمل مسئولية هذا الخطأ لا إخفاؤه، وشريطة أن يكون باعثا على التقدم لا على العقاب.

الاقتصاد الجديد

"إن حكمة العالم تعلمنا أن الفشل مـــع احترام القواعد أشرف مـــن النجـــاح بالخروج عليها".

جون ماينارد كينز

يتكون الاقتصاد الجديد من منشآت، مقيدة كانت فى سوق الأوراق المالية أم لم تكن، ذات نشاط موجه بشكل أساسى إلى الإنترنـــت. وتتســـم هـــذه المنشـــآت بخصائص إدارية مميزة منها:

- أنها منشآت شابة يتولاها شباب.
- أن العنصر التكنولوجى فيها مرتفع.
- أنها منشآت دولية فى مجملها.
- أن نسبة النمو العالية التى تحققها غالبا ما تقترن بضعف الأداء التنفيذى.

ويضم هذا الاقتصاد شركات اتصالات dot.com مبتدئة ومســـتقلة تمولهـــا أسواق رأس المال – المخاطر ونجد أيضا فروعـــا إلكترونيـــة dot.corp، حديثـــة العهد تتبع المجموعات الكبرى التى تنتمى إلى الاقتصاد "القديم". وأيا كان نوع هذه المنشآت فإنه ينظر إليها اليوم على أنها صاحبة نموذج إدارى جديد يتميز بأنه أكثر إنصافا وأكثر مرونة وأكثر تعاونية وأقل تعصبا للذكور وأكثر عالمية، كما يتـــرك مساحة كبيرة لاتخاذ المبادرات.

الولاء للمنشأة

"إن المنشأة تخسر نصف عامليها في أربع سنوات، ونصف عملائها في خمس سنوات، ونصف المساهمين فيها في أقل من سنة".

فريدريك رايشهلد

الخيانة المزدوجة

إن فرنسا بلد لايساير العصر لأنها لا تزال تمنح عامليها نوط العمل بينما ترتفع معدلات دوران العمالة بشكل كبير في العديد من منشآتها. فعندما التحقت بالعمل في مجموعة " بيشيني "Pechiney" كان معدل دوران العمالة في فئة عمرية واحدة يقدر بـ ٥٠ %. وعلى الصعيد الدولي سجلت مجموعة "ماكينسي Mckinsey " الاستشارية الشهيرة أكبر معدل لدوران العمالة في العالم، مما دفع جان ماري دكاربونتييه – أحد مدرائها العظام السابقين – والمدير الحالي لشركة " بول "Bull " إلى القول بأن نظام دوران العمالة يمثل تبديدا كبيرا للموارد البشرية. وفي سوق الأوراق المالية بلندن تتضاعف عمليات إغراء العاملين على ترك أعمالهم بشكل جماعي، أي يتم " شراء " فريق كامل من السماسرة أو من الباعة، بالوتيرة نفسها التي يتم بها إنشاء تخصصات جديدة أو أسواق جديدة. وفي التسعينيات كان مديرو الموارد البشرية يعطون الأولوية لوكالات تساعدهم على إيجاد عمل لمن يرغبون في فصلهم أكثر من سعيهم لاكتساب ولاء الموظفين.

ولكن هذا الاتجاه في سبيله للتراجع الآن، لازدياد أثر النتائج السلبية لعمليات الفصل الجماعي على الحالة المعنوية للمنشأة. فإن الجهد المبذول لاستخدام موظفين جدد وكلفة انعدام الجودة نتيجة ضياع الكفاءات والأثر التجاري لمعدل دوران

العمالة المرتفع هى كلها مؤشرات - وإن كانت مستترة فى أغلب الأحيان - عن انعدام الولاء. وهو الأمر الذى بدأت تدركه المنشآت. ويذكر صائدو الخبرات أن كبار موظفى اليوم مستعدون دائما لإجراء مقابلات بشأن البحث عن وظائف جديدة، ومتأهبون دائما لتقديم نماذج من سيرهم الذاتية لأن معظمهم لم يعد يصدق أن ولاءه محل تقدير من جانب المنشأة. وهكذا تكتمل دائرة الخيانة المزدوجة.

وتبين البحوث التى أجريت على الشركات التى لها رؤية مستقبلية أن اختيار المدير يتم فى أغلب الحالات (أربعة استثناءات فقط من مجموع ١٧٧ حالة) من داخل المنشأة. وبالإضافة إلى ذلك تبين أن ولاء الموظفين مرتبط ارتباطا وثيقا بولاء العملاء الذين غالبا ما يغضبهم عدم الاستقرار التجارى لمورديهم أو يتبعون بائعهم المفضل أينما ذهب. واستنادا إلى هذه الحقيقة تسعى شركات ذات أنشطة مختلفة مثل شركة خطوط طيران Sowthwest أو Canal Plus أو SEB إلى إنشاء نظام عمل جديد للمنشأة تكون القاعدة المطبقة فيه هى الولاء المتبادل بين العاملين والعملاء والمساهمين. ومما لا شك فيه أن المنشأة الشابة هى الأقدر على قبول مثل هذا الرهان. ولكنه يمثل فى الغالب مرحلة ضرورية لتعزيز ثقافة روح الفريق. فالولاء أداة قوية تضمن الاحتفاظ بما يسمى ثقافة المنشأة والحفاظ على الكفاءات التى تعد جزءا لا يتجزأ منها. ويحيل أثر الولاء من جديد إلى مفهوم إنسانى عن المنشأة وإلى إعادة خلق نوع من الوحدة الأسرية. ويبرز هنا مفهوم الشراكة كأداة لتحسين الأداء على الوجه الأفضل على المدى الطويل.

أثر الاقتصاد الجديد

المنشأة الأحادية - السوهو

(اختصار لكلمتى Small office, Home office)

فى هذا النوع من المنشآت يقرر فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد أن يحتفظوا بحريتهم وباستقلاليتهم مع تسليمهم باحتمالية العمل ولو لفترة ما مع إحدى

المنشآت. ويزداد اليوم عدد الاستشاريين فـي مجـال المحاسـبة أو التسـويق أو الاتصالات أو الموارد البشرية الذين كانوا يعملون سابقا فى منشـآت، أو يعطـون الانطباع بأنهم يعملون فى منشآت بينما هم فى الحقيقة مستقلون ويعملون لحسـابهم الخاص. وقد بلغت بعض التخصصات، خاصـة فـى مجـالى علـوم الكمبيـوتر والتقنيات، من التقدم والدقة شأوا كبيرا بحيث وجدت الشركات المتنافسـة نفسـها مضطرة إلى الاشتراك فى تبادل هذه التخصصات فى صـورة مشـورة وخبـرة خارجية. ويتلاءم هذا الواقع الذى نشأ عن صناعة الطائرات مع ظهور مهنة جديدة فى طور النمو وهى مهنة مدير منشأة بصفة مؤقتة. ولا يتعلق الأمـر هنـا ببيـع الخبرة لمن يدفع أكثر وإنما تزايد ندرة بعض التخصصات يصل إلى الحـد الـذى يفرض على المنشآت استئجارها عوضا عن امتلاكها.

ويعنى هذا النظام بالنسبة للفرد مزيدا من الاستقلالية والحرية فى الاختيـار بين المنشآت وقدرا أكبر من الموضوعية وتحكما أفضـل فـى مضـمون المهـام المنوطة به وإمكانية تعميق الخبرات. ولكنه ينطوى أيضا على مخاطر: فليس هناك أمان وظيفى فضلا عن التباين الكبير فى الدخل. ولكن أليست هذه هـى المخـاطر التى يتعرض لها فى الحقيقة كل عامل؟

وتؤكد الأرقام المتاحة حاليا فى الولايات المتحدة – هناك ٣٥ مليـون أسـرة تزاول هذا النوع من الأنشطة – مدى انتشار هذا النهج. وتعتبـر آفـاق نمـو هـذه المنشآت الأحادية مبشرة للغاية بين الأجيال الشابة نظـرا لقـدرتها علـى اسـتخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة. لأن جهاز الكمبيوتر وجهاز الفاكس والهاتف المحمـول هى أكثر الوسائل التى يستعملها هؤلاء المديرون الجدد. وأغلب هؤلاء الأفراد كـانوا فى بدايتهم من الموظفين الذين تم الاستغناء عنهم ويحاولون ممارسة نشـاط جديـد. ولكن هذا الأسلوب فى العمل يتحول الآن إلى أسلوب حياة فى بعض المنـاطق كمـا فى منطقة كلورادو وربما عما قريب فى منطقة البروفانس (فرنسا)، حيـث يفضـل العديد من مديرى الأعمال الذين يعملون فى منازلهم أو عن بعد الإقامة بها.

الانتصار فى حرب المواهب

لقد أسهمت ظاهرة الشركات ألتى أنشئت على شبكة الإنترنت أو ما يعرف بـ dot.com فى تجسيد اتجاه حرب المواهب. فهذه المنشآت التى بدأت أصلا بموقع على شبكة المعلومات تجعل من مخاطرة إدارة الشركة أمرا أكثر سهولة وهى بهذا تثير الإعجاب بها إلى حد كبير، سواء على صعيد الأسواق أو فى مجال التوظيف، وهى تسهم فى تعزيز التحدى الكبير للقرن الحادى والعشرين الذى يتمثل فى البحث عن المواهب. ففى عالم تيسرت فيه بشكل كبير إمكانية الوصول إلى المعلومات، يصبح الإبداع، والديناميكية فى اتخاذ المبادرات، وتحمل المخاطر، والتحكم فى الفرص مفاتيحا للمنافسة.

ويمثل المورد البشرى عصب الحرب فى القرن الحادى والعشرين. ولهذا السبب يأتى عنصر انتقاء العاملين فى أعلى سلم اهتمامات الغالبية العظمى من مديرى المنشآت الكبرى التى تم أخذ رأيها فى هذا الشأن.

انعكاس الولاء

إن كافة المنشآت التى تواجه الاقتصاد الجديد، كتلك العاملة فى قطاعى الاستشارات ونظم المعلومات تعانى من الارتفاع الكبير فى معدلات دوران العمالة بها إلى درجة لا تستطيع زيادة التوظيف أن تعوضه. ويتحقق الآن ما سبق أن تنبأت به فى عام ١٩٩٨.[٣٩] فشبكة الإنترنت تعمل على الإخلال بالتوازن القائم بين العرض والطلب فى سوق الخريجين الجدد والكفاءات الجديدة. فبفضل شبكة الإنترنت يمكننا أن نتخيل بسهولة أن كل من يمتلك كفاءة نوعية ما، ويكون قادرا على عرضها وتسويقها، يقوم بإنشاء موقع له على شبكة المعلومات ويتقاضى أجرا

(٣٩) Berthon (B.). Dans quelle entreprise travaillerons-nous demain ?. Paris. Hachette.1998.

نظير ما يطلب منه من خدمات. وعلى كل حال سيكون هذا بمثابة انقلاب تهكمي لحركة التاريخ لأن العاملين هم الذين سيقومون " بفصل" منشآتهم والعمل لحسابهم، إما لأنهم يمتلكون خبرا ت نادرة أو لا يمكن الاستغناء عنها، أو لأنهم يرفضون نمط الحياة الذى تفرضه الحياة الخاصة بالمنشأة.

شراء الولاء: مسألة خيار الأسهم

ما إن تبدأ المنشآت مناقشة الاستراتيجية التى ستتبعها على شبكة الإنترنت حتى تبرز مسألة خيارات الأسهم. فإن تقييم أسعار الأسهم بشكل مبالغ فيه عند بداية طرحها فى السوق والولع بهذه الظاهرة قد كشفا عن موهبة المضاربة التى يتمتع بها جميع العاملين فى الاقتصاد الجديد. وكل من يبدأ نشاطه يضع خيارات الأسهم فى المقدمة. فهى عنصر ضرورى من عناصر استراتيجية شراء الولاء ولكنها ليست كافية بالتأكيد، لاسيما وأن الأسواق تسترد رشدها بمرور الوقت. ولهذا فإن منشأة غير مدرجة بالبورصة مثل أندرسن للاستشارات عليها أن تستحدث حلا خاصا بها (إن الحل الذى نطبقه يعرف باسم " الوحدات الإلكترونية" ويرتكز هذا الحل على تقييم مساهمات شركة أندرسن فى رأس مال المنشآت الشريكة أو العميلة) من أجل إعطاء كافة العاملين بها مكافآت مجزية للغاية نظير ولائهم وأدائهم.

بناء الولاء: فلسفة أخرى

من اليسير للغاية تقليد أى نظام للحوافز وإدخال تحسينات عليه. وأكثر هذه النظم جاذبية هو النظام الذى يقوم على منشآت تتمتع بأفضل أداء فى البورصة (مثل شركتى مايكروسوفت وكوكاكولا على سبيل المثال)، ولكن لأن لا أحد يستطيع أن يؤكد هذا النوع من الضمان فهناك احتمال أن يكون شراء الولاء أمرا

غير كاف وشديد التكلفة. ولذا يصبح عالم الاقتصاد الجديد فى حاجة ماسة إلى بناء نموذج لإدارة الأفراد والكفاءات يرتكز على قيم إيجابية كمصلحة العمل وديناميكيته والفرص المتاحة وأسلوب الحياة والانفتاح والإبداع.

هل نحن بصدد الاتجاه إلى نموذج جديد لإدارة الموارد البشرية؟

لم تحسم المنشآت رأيها حتى الآن فى الاقتصاد الجديد. فهناك من يعتقد أننا بصدد ثورة جذرية وهناك من يرفض هذا. ولكن إمكانات شبكة الإنترنت وإمكانات تهجين التكنولوجيا القادمة (كالتكنولوجيا التى تسمح بالاتصال بشبكة الإنترنت عن طريق التليفون المحمول وهو ما يعرف بـ wap والتلفزيون التفاعلى) تجعلنا نتجه صوب ثورة صناعية من نمط ثالث تسهم فى تغيير دور المنشأة فى القرن الحادى والعشرين. على أية حال، فإن هذه الهجمة الفوضوية تعد صحية للغاية لأنها ستصيب بالشيخوخة كافة الممارسات الإدارية التقليدية التى لا تزال موجودة بكثرة حتى اليوم فى فرنسا. فضلا عن ذلك فإن الاقتصاد الجديد بإعادته التوازن للعلاقات بين رب العمل والعامل، يفسح من جديد المساحة للحوار الاجتماعى ولإرساء نظام عمل بسيط ومباشر. ولكن يرجع إليه الفضل بصفة خاصة فى أنه وضع فى قلب المنشأة قيم الإبداع وقبول المخاطر والقدرة على اتخاذ المبادرات والتحالفات. وتعتبر عودة مثل هذه القيم الأصلية لاقتصاد السوق نجاحا فى حد ذاته.

الباب التاسع

أوجه جديدة للمنشأة

من الابتكار إلى المخاطر

العولمة وتأثيرها الشديد على المنشأة[1]

بقلم أيان دوشسن

Yann DUCHESNE

ترجمة: د. أمل المغربى

مراجعة: د. نعمت مشهور

إن تحول الاقتصاد متعدد الجنسيات إلى اقتصاد عالمى يوسع محيط السوق العالمية بصورة هائلة. واليوم، نجد حوالى ٢٠% من إجمالى الناتج القومى على مستوى العالم، أى حوالى ٦٠٠٠ مليار يورو من إجمالى ٢٨٠٠٠ مليار يورو تستهلك فى الأسواق الخاضعة للعولمة. لكن هذه العولمة تؤثر فى قطاعات الإنتاج بشكل غير متساو. وهكذا، فإن الصناعات المتعلقة بالمواد الأولية أصبحت خاضعة للعولمة، بينما يبقى قطاع الخدمات وكذلك كل ما يتعلق بإدارة المجتمع أنشطة محلية.

ولقياس هذه الظاهرة، يجب أن نذكر أن إجمالى الناتج القومى لفرنسا يبلغ حاليا حوالى ١٥٠٠ مليار يورو (أى ٨٨٠٠ مليار فرنك). وسوف يصل إجمالى الناتج القومى على مستوى العالم خلال الثلاثين عاما القادمة إلى حوالى ٩٠٠٠٠ مليار يورو وسوف يبلغ نصيب الأسواق الخاضعة للعولمة حوالى ٨٠%، وهو ما سيمثل ما يقرب من ٧٣٠٠٠ مليار يورو، أى ١٢ ضعفا لحجمه الحالى.

وبعد أن استعرضنا الواقع، سنركز على ثلاثة أسئلة:

- ما العولمة؟
- كيف تؤثر العولمة على نظامنا الاقتصادى؟
- ما التحديات التى تواجه المنشآت؟

---

(١) نص المحاضرة رقم ١٤٢ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢١ مايو ٢٠٠٠.

ما العولمة ؟

بدأت هذه الظاهرة منذ عشرين عاما تحت التأثير الناتج عن خمس عوامل مهمة.

تحرير الأسواق والخصخصة

انخفض متوسط التعريفات الجمركية فى العالم من ٤٠% بعد الحرب العالمية الثانية أثناء جولة جنيف إلى ٣% بعد جولة أوروجواى، وهذا يعنى إلغاء شبه كلى للحواجز الجمركية. وبلغت عمليات الخصخصة فى القارات المختلفة حوالى مئات من المليارات من اليورو. وتمت خصخصة البنوك، وتلاها بصورة واسعة، قطاعات مثل الاتصالات والصناعات البترولية فى أوروبا وخارجها، ولم يعد أحد يرجع إلى نظرية "المزايا النسبية" لريكاردو (Ricardo)، حيث يؤدى فتح الحدود بالطبع إلى زيادة النمو، كما يدل على ذلك التزايد السريع للتبادل العالمى بالنسبة لإجمالى الناتج الداخلى لدول العالم.

تطبيق النظام القياسى فى مجال التكنولوجيا مع التطور السريع للنظام الرقمى، وللمعايير العالمية.

أصبحت اللغة الإنجليزية، سواء كنا موافقين أم لا، هى لغة الأعمال وأصبح اليورو هو العملة الوحيدة فى أوروبا، بينما لا يزال الدولار يحتفظ بالسيادة كعملة للتبادلات، أو أيضا للتعليم. كما يعتبر الآن الحصول على شهادة الماجستير هو جواز مرور لكل مدير شاب متمرن يحركه الطموح من أجل القيام بمهنة "بلا حدود" إلخ. أما عن المجال التكنولوجى، فنشهد ظهور اتفاقات ومفاهيم عالمية مع تطور سريع للنظام الرقمى وقائمة الإنجازات طويلة.

توافر حركة رأس المال المتزايدة

فى خلال سبعة أعوام تزايدت الإصدارات الجديدة للأسهم الدولية إلى سبعة أضعاف: حيث ارتفعت من ١٦ مليار يورو سنة ١٩٩٠ إلى ١١٨ مليار يورو، وفى الوقت نفسه ارتفع النصيب النسبى للأسهم والسندات فى حجم حركة رؤوس الأموال إلى خمسة أضعاف، حيث ارتفع من ١١% سنة ١٩٨٠ ليصل إلى ٤٤% سنة ١٩٩٧، ليرتفع بذلك الحجم الإجمالى لرؤوس الأموال (من ٤٧٩ إلى ٢٣٦٣ مليار يورو)، مؤكدا بذلك ظاهرة عدم الوساطة البنكية.

الانخفاض السريع لتكاليف النقل

يرجع ذلك إلى اختراعات عديدة (شحن الحاويات، نقل بالطرق البرية والطرق الحديدية / تجهيزات أكثر تقدما، شحن متخصص – دى إتش إل، فيديرال أكسبريس، كرونوبوست).

الهبوط الحاد لتكاليف التفاعل

إن "تكاليف التفاعل" هى عبارة عن تكاليف مستحقة لجعل الأفراد والمنشآت يعملون سويا بهدف تبادل السلع أو الخدمات، ألا وهى: البحث عن المعلومات، وتنسيق الأنشطة والتبادل، والأداء. وتمثل تكاليف التفاعل بصفة عامة أكثر من نصف تكاليف العمل. ففى مجال الخدمات، وبصفة خاصة فى القطاع المالى، تمثل ثلثى هذه التكاليف، وحتى فى صناعة مثل استخراج المعادن تصل إلى الثلث. وعلى مستوى دول مثل الولايات المتحدة تمثل ٥٥% من تكاليف العمل، وتبلغ

٤٠% فى دول أقل تقدما مثل الهند. وفى الواقع، فإن هذه التكاليف موجودة فى كل مكان، وهى تغطى أيضا التفاعلات الضرورية على مدى كل "سلسلة القيمة" من أجل تصنيع منتجات أو القيام بخدمات، وكذلك أيضا تكلفة التفاعل بين العاملين فى المنشأة نفسها.

ونجد أن حواجز الأسواق تنتج عندما تؤدى المسافة واللغة واللوائح وقلة حركة رؤوس الأموال والتباين فى المقاييس إلى ارتفاع فى تكاليف التفاعل عن قيمة هذا التفاعل نفسه، وتحدد وهذه الحواجز إذن طبيعة هياكل الأسواق سواء كانت محلية أو إقليمية أو وطنية أو عالمية.

فإذا حاولت جهة ما الوصول إلى المستهلكين أو الموردين فى أسواق أخرى خارج نطاق سوقها الأصلية فإنها ستتكلف نفقات باهظة فيما يتعلق بتكاليف التفاعل. وتحصل المنشآت التى تستطيع السيطرة على كل عناصر "سلسلة القيمة" (من رأس القائمة إلى ذيلها أى من البحث والتموين والإنتاج إلى البيع والتوزيع وخدمات ما بعد البيع) على الميزة لأنها أحسن طريقة لخفض تكاليف التفاعل.

وكما أن هذه التكاليف كانت تخلق حواجز مرتفعة فى الدخول وفى الخروج من الأسواق، فإن المنافسة فى داخل الأسواق كانت تتعلق بمنشآت ذات واجهات وموارد متشابهة إلى حد ما: فكانت المنافسة ترتكز إذن بشكل واسع على إمكانية إدارة عمليات التصنيع. وكانت تكاليف التفاعل مرتفعة بالنسبة للجميع ومن الصعب جدا تخفيضها. خلاصة القول، إن تكاليف التفاعل قد شكلت الأسواق الجغرافية وصاغت الهياكل الصناعية.

واليوم فإن ثورة النظام الرقمى، وتبنى المقاييس العالمية وتحرير الأسواق والحركة المتزايدة لرأس المال، كلها تعتبر تطورات لها تأثير يقلل بشكل كبير من تكاليف التفاعل ويعمل بصفة خاصة على تحسين فاعليته.

ومن الممكن أن نتخيل أن هذه الظاهرة سوف تتزايد فـي الأعـوام القادمـة. وهكذا يعرفنا قانون مور (Moore) أن الأداء يزداد تقدما بسرعة، بينمـا تـنخفض باستمرار تكاليف المعلوماتية بنسبة ٤٠% سنويا. كذلك، تنخفض تكاليف الاتصالات بصورة مستمرة، وتفتح تكنولوجيا "النطاق الواسع" عالما مدهشا من الإمكانـات لأن أجهزة الكمبيوتر ستقوم بتوصيل المعلومات بطريقة أسرع وأكثر فاعلية.

كيف تؤثر العولمة على نظامنا الاقتصادى؟

تختفى الحواجز الجغرافية إبتداء من اللحظة التـى يصـبح فيهـا الوقـت المخصص للتفاعلات أكثر إنتاجية وأقل تكلفة، بفضل التقدم التكنولوجى، ويتم إزالة القيود أمام التفاعلات (كاختلاف اللغات والمعايير والسلوكيات الثقافية).

أما اليوم، فلم يعد السباق نحو الإنتاجية الصناعية هو الرهان الوحيـد فـى المنافسة: فلم يعد بذل كل ما فى الوسع كافيا لتخفيض تكـاليف العمالـة والمـواد الأولية والطاقة والأرض ورأس المال. وفى هذا الاقتصـاد الـذى يتحـول إلـى العولمة، سيصبح الفائز غدا هو الذى يعرف كيف يسيطر على تكـاليف التفاعـل. وهذا يعتبر بمثابة ثورة تستحق بعض التوضيح.

إن تقدم كل من الإنتاجية والانخفاض السريع لتكـاليف التفاعـل يغيـر إذن وبعمق الديناميكية الاقتصادية على المستوى العالمى، سواء فيمـا يتعلـق بهياكـل الأسواق أو بهياكل الصناعات. كذلك، ومع التزايد المتضـاعف لحجـم التفاعـل، تظهر أمام المنشآت آفاقا" رائعة من الإمكانات الجديدة.

تقوم العولمة بتغيير جذرى لقواعد اللعبة، وبإزالة أغلب المزايا التى كانـت تعود على المنشآت القائمة. فلم تعد هذه المنشآت تتمتـع- بميـزة الوصـول إلـى

العملاء وإلى التكنولوجيا وإلى الأيدى العاملة، وإلى رأس المال، طالما أن هذه الموارد أصبحت الآن فى متناول الجميع.

وتنخفض المزايا التنافسية التقليدية المرتبطة بهذه العناصر، ومن جهة أخرى يقلل تعميم المقاييس والبروتوكولات العالمية من الميزة التى تتمثل فى معرفة جيدة بالممارسات المحلية. وكالعادة، كان فصل الأسواق المالية يحمى الوحدات القائمة. أما فى الوقت الحالى، فتقوم الأسواق المالية العالمية بمكافأة المنشآت الأكثر كفاءة وبمعاقبة الأكثر ضعفا. ويطالب المساهمون من رؤساء المنشآت تقديم كشف حساب ليتابعوا آدائهم عن قرب. فلقد تطورت لوائح "حكومة المنشآت" بشكل كبير.

عادة ما كانت المنشآت تتجه إلى إدماج كل أنواع الأنشطة من البداية للنهاية. أما الآن فتضطر المنشآت إلى التركيز على أفضل نشاط تقوم به وعلى توسيع خبرتها إلى السوق العالمية حتى تستطيع تحقيق التطور. إن صناعة المعلوماتية هى نموذج لهذه الظاهرة التخصصية: فمن بين أكبر وحدات هذه القطاعات نذكر: "إنتال" (Intel) التى تسيطر على حلقة فى سلسلة وحدة المعالجة الدقيقة للكمبيوتر، و"ميكروسوفت" (Microsoft) المتخصصة فى البرمجيات، أو "دال" (Dell) التى حققت نجاحا فى إنتاج الكمبيوتر حسب الطلب و"ساب" (SAP) المتخصصة فى تقديم حلول للمشروعات.

ما التحديات أمام المنشآت؟

كيف تستطيع المنشآت الاستفادة من كل هذه التغييرات؟ إن أكبر تحد يواجه المنشآت اليوم هو تحول الأصول المجردة إلى رأسمال غير ملموس من أجل إيجاد مصادر جديدة للثروة. وفى الواقع، تعتبر الأصول المجردة أساس كل "تخصص على المستوى العالمى"، وتقوم كل المنشآت الكبيرة، بمجرد وجودها، بإيجاد أصول

مجردة مثل الثروة المعرفية وعلاقاتها المتميزة، وسمعتها والعمالة المؤهلة لديها.

ينتج رأس المال غير الملموس من تقييم لهذه الأصول المجردة: فهو نتاج لقدرة المنشأة على استخلاص عائد اقتصادى من هذه الأصول. وتؤدى هذه الأصول إلى إنتاج عائدات متزايدة لأن تكاليف التقييم لأصل مجرد تكون ثابتة، بينما تكون المكاسب متناسبة مع حجم النشاط، أى أن النفقات الحدية لعرض منتج أو خدمة، والتى تستند على أصول مجردة، هى فى أغلب الأحيان قريبة من الصفر.

تعتبر النفقة الحدية لإنتاج نسخة إضافية من البرمجيات ضئيلة جدا مقارنة بعائدها. وينتج عن الأصول المجردة أيضا اتساع لدائرة النشاط تسمح لمنشآت مثل "الأمازون.كوم" (Amazon.com) أن تتحول من بيع الكتب إلى بيع السى دى (C.D.) أو اللعب.

لا يعتبر تكوين رأس مال غير ملموس بالشىء الجديد. إذ عادة ما كان يأخذ شكل منتجات يحميها القانون وتقدم مزايا كافية وذلك لحث المستهلك على دفع مبلغ أكبر من تكاليف عوامل الإنتاج. وقد قامت البورصة بتقييم الإيرادات الناتجة عن الأدوية المرخصة، أو الأفلام أو أى منتجات أخرى مصرح بها، وتتعدد هذه الإمكانات اليوم. وتعتبر مثلا كفاءات الموظفين فى مجال البرمجة أحد الأصول المجردة فى شركة "ميكروسوفت" (Microsoft). بينما تعتبر "ويندوز ٩٨" (Windows 98) ملكية فكرية يحميها القانون تدر مباشرة "دخلا". وإذا كان هذا الدخل يمكن الحصول عليه بقليل من الاستثمارات فى الأيدى العاملة أو رأس المال أو المواد الأولية، فإن القيمة المنتظرة من هذا الدخل والخيارات التى تقدمها ويندوز ٩٨ من أجل الحصول على دخول أخرى عن طريق عروض مستقبلية، قد أدت إلى زيادة كبيرة فى قيمة الأسهم المقومة بسعر السوق لشركة ميكروسوفت (Microsoft)، وبفضل الأشكال المختلفة لرأس المال غير الملموس التى تمتلكها

شركة ميكروسوفت، فإن قيمتها السوقية تفوق بعشرين مثل قيمتها المحاسبية. وذلك بالرغم من الدعوى المقامة من وزارة العدل بالولايات المتحدة.

ويستحق الدور المسيطر لرأس المال غير الملموس فى الاقتصاد الخاضع للعولمة أن نقوم بدراسته بالتفصيل.

الملكية الفكرية

إن المعرفة التى يحميها القانون هى التى تسمح بالحصول على "إيرادات" بفضل إبرام العقود. وهذه العقود موجودة بالفعل منذ وقت طويل على شكل براءات أو اتفاق مخالصة، أو عقد امتياز إلخ.. وفى ظل الاقتصاد "الإليكترونى"، يؤدى انخفاض تكاليف التفاعل إلى وفرة فى الإمكانات تؤدى إلى تحويل الأصول المعرفية إلى ملكية فكرية، من السهل نسبيا تحويلها إلى عملة.

وبفضل البرمجيات، أصبحت المعارف التى كانت محصورة فى عقول بعض الموظفين الأذكياء، من الممكن اليوم للمئات بل الآلاف من الموظفين استخدامها لتحسين كفاءتهم، مما يسمح للمنشآت بتحسين إنتاجية رأس المال البشرى، وهذا يسمح أيضا للشركات التى تنتج البرمجيات بالحصول على عوائد فعلية ناتجة عن هذه الملكية الفكرية.

الشبكات

تقوم الشبكات بتحويل العلاقات فيما بين المنتجين والممولين والعملاء إلى ما يشبه خيوط النسيج التى تجمع الأجزاء ببعض، وتزيد الشبكات من قيمة التفاعل

وتقلل تكاليفه بالنسبة للمستخدمين فيما بينهم أو مع الشبكة المالكة، وتنمو الشبكات حول الجماعة. وبصيغة أخرى، تسمح هذه الشبكات لمجموعة المستخدمين بتخفيض تكاليف البحث والتنسيق أو بتبادل الأعمال ومتابعة النتائج. واليوم، تأخذ الشبكات أشكالا مختلفة، منها مثلا شبكات ثنائية أو شبكات محورية حيث يتفاعل مالك الشبكة مع كل مستخدم لها. إن شركة "أمازون" (Amazon) على سبيل المثال تتواجد فى مركز التفاعلات مع العملاء المتصلين ببعض عن طريق شبكة المعلومات. ويمكن للشبكات أيضا إقامة روابط بين الأطراف المختلفة، مثل خدمة البريد الإليكترونى أول (AOL) أو خدمات البيع بالمزاد بين الأشخاص والتى كونتها أى باى (e-Bay).

العلامات التجارية

وهى تعنى تحويل شهرة ما إلى علامة تجارية. ويمكن للعلامات التجارية أن تخفض تكاليف التفاعل بطمئنة المستخدمين فيما يتعلق بالقيمة الناتجة من التعامل مع مالك العلامة التجارية، ذلك إن شراء أى علامة تجارية سواء لمنتج أو لخدمة، يؤدى إلى خفض تكاليف البحث والتنسيق ومتابعة الشراء. تعتبر العلامة التجارية أيضا مصدر دخل لمالكها، بما أنها تسمح بتخفيض تكاليف البحث، وخدمات ما بعد البيع، ومتابعة ارتباط العميل بالمنتج، وذلك مع زيادة هامش الربح. وترجع قيمة العلامة التجارية إلى رضا العميل. فإذا كان المستخدم راضا عن المنتج، ترتفع قيمة العلامة التجارية.

تزداد قيمة العلامات التجارية كلما تنوعت الاختيارات أمام العملاء، وكلما ازدادت سهولة المشتريات النسبية وتبادل المعلومات بين المستهلكين عن طريق الاتصال الإليكترونى المباشر، وهكذا يمكن للمنشآت التى تقدم منتجا أو خدمة

ممتازة أن تصنع علامات تجارية قوية جدا فى غضون عدة سنوات فقط على غرار سيسكو (Cisco) وأول (AOL).

المواهب

إنها المصدر الرئيسى لرأس المال غير الملموس. وتحتل المواهب قلب الملكية الفكرية والشبكات والعلامات التجارية، فعلى عكس المصادر الأخرى لرأس المال غير الملموس، يعتبر الموظفون وكلاء اقتصاديون مستقلون يحاولون الحصول على "دخول". ومن أجل تكوين كوادر من ذوى المواهب المتميزة، يجب تحويل المصلحة الشخصية إلى مصلحة متبادلة ترتكز على التعاون، حيث لا تركز العناصر اللامعة على مصالحها الشخصية إذا كان التعاون مع الآخرين أكثر ربحا من العمل المنفرد.

ويصبح التحدى أمام الإنسان بسيطا، فكلما انخفضت تكاليف التفاعل، كلما أصبح الاختيار أمام أصحاب المواهب الفذة أكثر اتساعا وأكثر جذبا. وللحد من هروب المواهب، يجب زيادة المزايا المادية وغير المادية التى تحثهم على البقاء. ويجب على كل المنشآت الالتزام بذلك. ومن أجل اجتذاب هذه المواهب والإبقاء عليها، يجب أيضا إيجاد بيئة داخلية تتزايد فيها المزايا المتبادلة المرتبطة بالتعاون.

وتعتبر المجازفة المرتبطة بـ"حرب المواهب" كبيرة جدا لأن الاقتصاد الجديد يفيض بفرص تكوين رأس مال غير ملموس. وتمثل هذه المواهب أساس هذا التكوين. واليوم، لا يرجع فقط التزايد – المدهش فى أغلب الأحوال – لقيمة الأسهم المقومة بسعر السوق للمنشآت الأفضل فى العالم، إلى زيادة الأصول المادية، وإنما يرجع هذا التزايد فى الأغلب إلى تقييم الأسواق للكفاءات والمواهب. وبذلك تستطيع هذه المنشآت أن تستفيد على أكمل وجه من رأس المال الذى تمتلكه.

وهكذا، نجد فى ظل تزايد قيمة الأسهم المقومة بسعر السوق خلال العشر سنوات الماضية أن ٢٠% منها يرتبط بزيادة الأصول المادية و٨٠% بالأصول غير الملموسة.

إن "العائدات" التى يمكن أن تربحها منشأة بأصولها غير المادية ترجع إلى احتفاظها بها بصورة مطلقة، حيث تعتبر هذه الأصول مصدر التميز فى عملية المنافسة من أجل الفوز باختيار المستهلك أو العميل أو من أجل الحصول على امتياز لدى الموردين.

إن التقييم الشديد من قبل محافظ الأوراق المالية للأصول غير الملموسة يسلح المنشآت لكى تتحكم فى المتنافسين الأقل سرعة فى تنمية قدراتهم غير المادية وفى الدفاع عن استقلاليتهم. إن الموجة الكبيرة للاندماج وللاكتساب السائدة اليوم ترجع إلى رغبة الشركات فى الاختيارات المستقبلية فى ظل ظروف غير واضحة ودائمة التطور.

ومما لا شك فيه أن مدى التغيير سيتعاظم خلال السنوات العشر القادمة نظرا لاستمرار انخفاض تكاليف التفاعل، بالنسبة لمئات الملايين من الأشخاص المتفاعلين، سواء فى إطار حياتهم الخاصة أو فى عملهم.

ومن المتوقع أن تصل التغييرات إلى أقصى حد فى الأعوام ما بين ٢٠١٠ و٢٠٢٠ بما أن الظروف ستتيح زيادة عملية إدماج من يعيشون فى البلاد النامية، والذى يصل عددهم إلى ٥ مليارات شخص.

السوق وعولمته(٢)

بقلم جان- لوى جمبو
Jean-Louis GOMBEAUD

ترجمة: د. أمل المغربى
مراجعة: د. نعمت مشهور

ليس هناك مفهوم أوضح من مفهوم السوق، فالسوق جزء من حياتنا اليومية، والواقع يحيلنا دائما إلى "قوانين السوق" و"قوى السوق". ومعلومات ترد إلينا دقيقة بدقيقة عن أسواق رؤوس الأموال المالية، أو أسواق اليورو. ونحن نتابع استياء الفلاحين من سوق الفواكه والخضروات، فى الوقت الذى نعد فيه بالصحة.

يبدو أن نظام المؤسسات لدينا متأثر بدوره بالسوق: أى بالسوق الأوروبية الموحدة، والعملة الموحدة، إذ يجب على الدولة أن تمول عجز الميزانية بسعر السوق.

والسوق موجودة فى كل مكان لدرجة أننا نجدها حتى فى الحوار اليومى: "تعتقد السوق أن"، أو "ترى السوق أن" ولكن من الذى يفوز بالتعامل معها؟ وبما أننا لا نستطيع أن نقوم بدراستها فى المعمل، يبقى مفهوم السوق مجهولا تماما، بينما يتم الضغط علينا بصورة ملحة لكى نتكيف مع السوق، وقوانينه.

ما السوق؟

تتمثل السوق لنا كقوة ذات طبيعة يمكن تحديدها بالعودة بإيجاز إلى التاريخ الاقتصادى وبالنسبة للاقتصاديين، فإن البرهان على السوق هو السعر والعقد.

---

(٢) نص المحاضرة رقم ١٤٣ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢٢ مايو ٢٠٠٠.

فى عام ١٧٠٠ قبل الميلاد، ظهرت أول وثائق تشبه العقود، وقد استطاع جان بوتيرو (Jean Bottéro)، المتخصص المعروف فى حضارة ما بين النهرين أن يحسب أن سعر النبيذ فى هذه الفترة كان يزيد مائتى وخمسين مرة عن سعر القمح. إلا أن هذه الحسابات لم تستطع أن تبرهن على وجود السوق، لأن ذلك يتطلب ثلاثة شروط:

- من أجل وجود سوق، يجب أولا أن تؤدى كثرة الصفقات إلى تجريدها من كافة المعايير الاجتماعية المتعلقة بالهيئة والأبهة.
- يجب أيضا أن يكون البيع وسيلة للكسب بالنسبة للوحدات الاقتصادية.
- وأخيرا لكى تكون هناك سوق، يجب أن يكون سعر الشىء موضع صفقة الشراء منفصلا عن الظروف التى قام فيها كل منتج بإنتاجه، فحياة كل منتج معطاه وسعر السوق معطاه كل منهما مختلف عن الآخر.

إن اقتصاد السوق يضع كل منا فى موقف خاص، يكون فيه مستقبله تابعا للآخرين ولكنه لا يستطيع أن يعتمد على ترك قيادة مستقبله للآخرين عن طريق السوق. فيجب على كل منا أن يسيطر على وسائل العيش الخاصة به عن طريق السوق؛ تلك السوق التى لا تقوم أبدا بمنحها لأحد. وتعتبر هذه الخواص التجارية الصرفة عوامل مواجهة أيضا. إن السوق المتاحة تلقائيا أمام كل منتج أى السوق الفورية أو الجاذبة، التى تكون فى متناول اليد، هى السوق التى يسيطر عليها متنافس أو أكثر والآخرون وحدات اقتصادية. وفى الواقع، لا يمكن خلق سوق، ولكننا نتباهى باستكمال ما هو موجود بالفعل بأساليب وبضائع ووسائل أخرى. وهذا هو البديل؛ إما العمل على إنتاج البضاعة نفسها التى تحل محل أخرى موجودة بالفعل وبيعها مثلا بسعر أقل، أو اقتراح إنتاج بضاعة مختلفة من عدة وجوه (مستوى جودة أفضل وظروف شحن أفضل وطريقة تقديم أفضل، إلخ.) وذلك لتوجيه المستهلك إلى العرض الجديد.

إن غزو السوق هو محاولة "طرد"، وإذا ما أدى العـرض الإضـافى إلـى إحداث نمو، فإن محاولة الإحلال هى محاولة طرد تـؤدى إلـى مواجهـة بـين المنتجين. وفى النهاية سيتم تدعيم واحد أو أكثر من العارضين وإضعاف آخرين أو إقصائهم وبهذا المعنى، فإن السوق يذكرنا بطبيعة الحرب وهى "مواجهـة واسـعة المدى" كما عرفها كلوسويتز (Clausewitz) والـذى قـارن صـراحة الحـرب بالتجارة.

هناك وجهة نظر ما كان سيرفضها بلا شك شومبيتر (Schumpeter) بـل وكينز (Keynes) أكبر اقتصاديى القرن العشرين. فهو يصـف اقتصـاد السـوق وديناميكياتها: "بالتدمير المبدع". فالرصيد يؤدى إلى النمو. ولا يمكـن أن نعـرف مقدما نتيجة هذه المواجهة. وإذا كان كل من اقتصاد السوق، و"عقوبات" السـوق لا تقبل الظروف المخففة للمهزوم، فهما لا يعترفان أيضا بالقـدر لأى شـخص، لأن الوسائل، والآلات، والتقنيات، وأساليب الإدارة والتسويق، والتى أثبتـت فعاليتهـا بالأمس، لن تتمكن بالضرورة من ذلك غدا. إذ أن طرق وأساليب الأمس هى فقـط تجارب للغد، ويمكن للسوق تغيير التوزيع بين دورتين من الإنتاج والتبادل، ويجب علينا التكيف مع ذلك. ولدينا هنا مصدر للتقدم. ومن ناحية أخرى، إذا كنا نسـتطيع مسبقا التنبوء بالمستقبل، لكانت هناك فى العالم الاقتصـادى شـركات متخصصـة لحماية المنشآت من الفشل، أو الخسارة الناتجة عن ظهور منافس جديد. والواقع أنه لا أحد يمكنه حماية أى شخص من السوق. فهى مجازفة لا حدود لها، لأن احتمال النجاة من هذه المخاطر يعتبر أمرا غير مضمون.

وهذا النوع من التنظيم الاقتصادى لم يكن موجودا منذ الأزل، ويمكن القول بأنه كان سارى المفعول فى بلادنا منذ ٢٥٠٠ عام على الأقل (لأن الدلائل الرسمية لوجوده لا يمكن أن تعود إلى أبعد من ذلك التاريخ). إن السـوق كانـت موجـودة بشكل واسع فى عصر الإغريق والرومان. وبدون شك كانت العصـور الوسـطى

تعرف أيضا التجارة. إن نظام الأسواق إذن قديم قدم التاريخ. ولكن أسواقنا الحالية تقدم نماذج فريدة للغاية.

السوق المعاصرة

في منتصف القرن التاسع عشر، وعندما كانت الثورة الصناعية في أوج نشاطها، على الأقل في العالم الغربي، كان إنتاج الإنسان الذي يدخل في التجارة العالمية يصل إلى حوالي ١% في صورة: توابل، ومعادن نفيسة، وقليل من النسيج... وظل أغلب النشاط الإنساني محصورا داخل الحدود الموجودة آنذاك، فكان من النادر جدا شراء قمح من الخارج، أو أن تكون أدوات الحرث ليست فرنسية الصنع.

في سنة ١٩١٣، ارتفعت النسبة إلى ٨%، وفي ١٩٧٣ وقبل صدمة البترول وصلت إلى ١٥%. وهي اليوم ٢٥%. فإذا كانت السوق موجودة منذ ما يقرب من أربعة آلاف عام، يجب أن نوضح أن السوق موجودة اليوم أكثر من ذي قبل وكما لم تحدث من قبل. وذلك لثلاثة أسباب:

- السبب الأول هو أنه منذ الخمسينيات، اختفت تقريبا الحواجز أمام التجارة والعقبات أمام حركة رؤوس الأموال بعد تقدم المفاوضات المتعددة الأطراف.
- السبب الثاني له صلة بالتقدم التقني، ومن أشكاله السرعة والطابع العولمي اللذان يعملان على إحداث نشر وتقلب الظروف الدائمة للسوق بصورة غير مسبوقة، وقد بلغت هذه السرعة أن ظاهرة كالإنترنت نتج عنها العقاب الفوري في العلاقات التجارية، وهو ما لم يحدث أبدا من قبل.
- يضاف على ذلك العملة – وهي الخاصية الثالثة التي تميز عصرنا. فاليوم تباع كل بضائع العالم بواسطة عملة واحدة –أو ربما اثنتان. الدولار، وفي

مجال أضيق قليلا: اليورو. وهكذا تصبح كل البضائع فى الحال قابلة للمقارنة ببعضها البعض. وهو شرط التوحيد العالمى للسوق.

ولهذه الأسباب الثلاثة، لا تستطيع أى منشأة اليوم أن تزعم أن منافذها أو مبيعاتها أو مخزونها أو ظروف تمويلها تقع خارج السوق العالمية، أو على الأقل مستقلة عنها. ولا يستطيع أحد (فردا أو منشاة أو دولة) أن يصرح أنه مالك لسوق، فهى ليست ملكا لأحد أيا كان، إذ تعتبر كل سوق جاذبة بطريقة كامنة مع وجود الجزاء الفورى، وهذا ما لم يحدث من قبل.

فى هذه الظروف، إذا كانت حضارة السوق قديمة جدا، فإن تعميمها فى كل أنحاء الكوكب لتغطى تقريبا كل الأنشطة الإنسانية، يعطى لعصرنا تفردا، فعليه أن يجد حلولا لمشكلات لم يقابلها من قبل بهذا الحجم، ولا يمكن لهذه العملية أن تتوقف.

فى عام ١٨٤٨ فى إنجلترا، طالب رجال الصناعة الإنجليز، بقيادة رئيس منشأة نسيج، فتح سوق القمح التى كانت خاضعة للحماية حتى ذلك الحين، وذلك من أجل صالح المملكة. وقد لخص زعيمهم روبير كوبدن (Robert Cobden) حجتهم قائلا: "نحن لا نطالب بالتجارة الحرة للقمح بهدف الحصول على هذه السلعة بسعر منخفض، ولكن نطالب بها لنحصل على القمح بالسعر الطبيعى للسوق العالمية". وبالنسبة لكوبدن (Cobden) كانت المشكلة هى تفادى الضرر الناتج عن الأسعار العالية للقمح، الذى ينعكس على سعر الخبز الذى يأكله عماله، مما يؤثر على مستوى الأجور، وبالتالى على قدرة النسيج الإنجليزى على المنافسة. عندما يتم فتح سوق ما، يطالب المتنافسون فتح أسواق للآخرين، حتى يتمكنوا من الاختيار، وتصبح المنافسة على قدم المساواة.

وهكذا ومنذ نصف قرن، تم فتح الأسواق الواحدة تلو الأخرى بدون الحاجة إلى تنظيم مؤامرة دولية لأنصار العولمة على حساب الشعوب. ولكن إذا لم يكن هناك شيء يعرقل السوق، من الذى لديه القدرة على السيطرة عليها؟

بعض التأملات حول النفوذ المضاد

هيا نعود إلى عام ١٦٧٥، حيث وجد كولبير (Colbert) نفسه حائرا أمـــام طلبات متناقضة، فهو لا يعرف ماذا يفعل: تجار ومزارعو الكروم من مدينة بوردو (Bordeaux) يبيعون الجزء الأساسى من نبيذهم للإنجليز الذين يبيعـــون بـــدورهم للفرنسيين الصوف وقماش الجـــوخ. وفـــى منطقـــة ليمـــوج (Limoges)، يقـــوم الفرنسيون بتربية الخراف وبيع صوفها لصناع الجوخ من مدينة روان (Rouen). ليموج لا تريد إذن أن يدخل الصوف الإنجليزى المملكة الفرنسية، وصناع الجـــوخ فى روان، الذين يسعدهم الحصول على الصوف الإنجليزى بسعر أرخص من الذى تبيعه ليموج، يرفضون الجوخ الإنجليزى، ولكن تصر بوردو على إمكانيـــة بيـــع نبيذها للإنجليز: مما يحتم على روان وليموج أن يسمحا لمنتجات إنجلترا بالـــدخول إلى المملكة.

توصل كولبير إلى حل، فقد حاول وضع تعريفات جمركيـــة معدلـــة وفقـــا لأنواع البضائع من أجل محاولة حماية مصالح جميع الأطراف. لقد حاول إيجـــاد تسوية، ولكن فى النهاية نجد الحل الوحيد لهذا المأزق هو ترك السوق تختـــار وأن يبحث كل طرف عن مخرج فى المكان الذى يجد فيه الفرصة المناسبة للبيع.

إن "حل كولبير" فى الواقع ليس عمليا مع زيادة العـــروض وتنوعهـــا مـــن مصادر مختلفة. ففى ظل العولمة، ومع تراكم هذا النوع من الصـــراعات، تعتبـــر مثل هذه الحلول مصطنعة ووهمية تماما.

فى الواقع يمكن للدولة – مع أنه أمر صعب جدا – تنظيم نتائج الاخـــتلاف فى الإنتاجية والفعالية داخل إطارها القانونى، ولكن عندما تزداد الفـــوارق وتتســـع وتتجاوز حدودها القضائية، تصبح الدولة عاجزة، فلقد دخلنا عـــالم جديـــد تمامـــا. ويمكن للتاريخ أن يقدم تعريفا جديدا لطبيعة هذا العالم:

- المرحلة الأولى حيث البداية: فى القرن السادس قبل الميلاد، اخترع اليونانيون العملة، وبذلك يكونوا قد قدموا القبول العام لوحدة النقد التى تؤمن التبادل التجارى. فالدولة هى التى تسمح للتجار بالعمل بثقة، وهذا هو الذى سيقوى التجارة المتوسطية.

- المرحلة الثانية أساسية: يجب انتظار القرن الحادى عشر والثانى عشر حتى يقوم تجار مدينتى فينيسيا وجنوة باختراع عملة خاصة بهم ألا وهى الكمبيالة، فقد وثق التجار بعضهم بالبعض إلى حد الاقتراض فيما بينهم. وهذه العملة التى استخدمت فى الاقتراض والتى جابت كل أوروبا مع أسواق شامبانى، سمحت لكل تاجر بأن يبدأ عملية تجارية جديدة حتى قبل أن يتم بيع منتجاته. وبالتأكيد يأتى الوقت الذى يجب فيه تصفية الحسابات، ونجد فى هذا عاملا ديناميكيا تجاريا مدهشا بين التجار أنفسهم. ويقدر الفارق الزمنى بين القبول العام لوحدة النقد والكمبيالة بـ ١٥٠٠ سنة.

- ثم تأتى المرحلة الثالثة الحاسمة سنة ١٩٧١. وذلك بعد مرور ألفية كاملة تقريبا. وفى هذا التاريخ: ١٩٧١ تنفصل عملة العالم - الدولار الأمريكى - عن الذهب. إنها ثورة تجارية غير مسبوقة وهائلة المدى. حيث أصبحت وحدة النقد التى يتم بها تسعير كل التبادل الدولى تقريبا لا ترتكز على أى ضمانة عامة، وإنما ترتكز بالكامل على الثقة التى يمنحها الشركاء بعضهم لبعض وعلى الثقة الممنوحة لدولة هى نفسها لا تمنح أى ضمانات: ولا حتى قابلية تحول عملة ورقية.

- أخيرا تأتى المرحلة الرابعة وهى ظهور اليورو. إنها وحدة نقد ترتكز على الثقة الخالصة، ولا تتأثر حتى بحجة ضمان الدولة مثلما يحدث مع الدولار. وذلك لأن الدولار هو وحدة النقد للولايات المتحدة، بينما اليورو هو وحدة النقد لأوروبا التى لا تظهر ككيان سياسى، بل كدولة أوروبية. فنحن غارقون إذن فى مبدأ الثقة.

إن من الواضح إذن أن الثقة بين الوحدات الاقتصادية قد حلت محل السلطة العامة، التى أصبحت أساس استقرار عولمة التبادل.

إن هذا المعيار الأساسى، أو حجر الزاوية، يستقر بينما العالم يهدم الحدود وهذا يتضمن أن كل الأسواق جاذبة للجميع ومن كل مكان، فالسوق تنفتح والمجازفة تزيد. إنها إحدى المعطيات الأساسية فى تاريخ شركاتنا التجارية، فهى ثقة نسبية مقترنة دائما بالشك تجاه الشريك، وهو حذر أولى منظم ومطلق تجاه المنافس، إنه البحث عن الثقة فى عالم من المجازفة المتزايدة ومن إزالة أماكن الحماية. ولقد أدرك ذلك الشاعر بول فاليرى (Paul Valery) حيث قال: "إن كل البنية الاجتماعية قائمة على الثقة أو الإيمان". وبعد خمس وسبعين سنة، أثبتت الأحداث صحة قوله، واليوم، من لا يحوز ثقة السوق لا يربح شيئا فى السوق.

وفى مواجهة ذلك، يحاول العالم وضع شىء من التنظيم والانضباط العالمى، مثل الشرطة الدولية مع ترتيب أوراق اللعبة؛ مما يعتبر مهمة شديدة التعقيد تعتمد على إمكانية التوفيق بين الشروط اللازمة للمنافسة، وهو رهان طموح، حيث يمكننا أن نتخيل أن البشر (نظريا) يمكنهم التساوى أمام القانون، بينما يجب أن نعترف فى مواجهة السوق، أن هناك العديد من الحالات الخاصة، حيث تتعدد الإنتاجية بتعدد الأفراد العاملين. لذا يمكننا أن ندرك وجود فرص متساوية، ولكننا لا يمكننا تخيل وجود ظروف إنتاجية متوافقة. إن العولمة التى توسع نطاق السوق تزيد إذن من احتمالات ارتفاع عدد الرابحين، بل وعدد الخاسرين أيضا، أيا كانت قواعد اللعبة السارية. وإذا كانت لعبة التاريخ الاقتصادى هى بصفة عامة وفى مجملها إيجابية على المدى الطويل، فإن المحصلة على مستوى جيل واحد وحياة إنسانية تكون مجالا للمناقشة. فالقواعد لا تكون دائما خاضعة للمعارضة والصراعات. وإذا كانت السوق هى فقط المكان الذى يحيى فيه الكل، فإن تركها لذاتها سوف يجعلها ساحة مواجهات على مستوى العالم بما لا يمكننا أن نتنبأ مسبقا بالنتيجة.

دورة جديدة ونمو اقتصادى جديد[٣]

بقلم ميشيل ديدييه

Michel DIDIER

ترجمة: د. أمل المغربى

مراجعة: د. نعمت مشهور

إننا نحيا بلا شك مرحلة استثنائية، ألا وهى عودة النمو الاقتصادى. كما نشهد تطور موجة الابتكارات فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التى تحدث تغييرات عميقة فى أشكال الإنتاج والتبادل، وتنتج وفرة من الخدمات الجديدة، مكونة بذلك نوعا من النسيج غير المادى الذى يتخطى الحدود. فهل ستشكل هذه الموجة أساسا لاقتصاد جديد تضعف من خلاله الدورة الاقتصادية فى المستقبل ويزداد النمو قوة؟ لكى نحاول الإجابة على هذا السؤال، فلنبدأ بتفسير ما حدث فى الماضى.

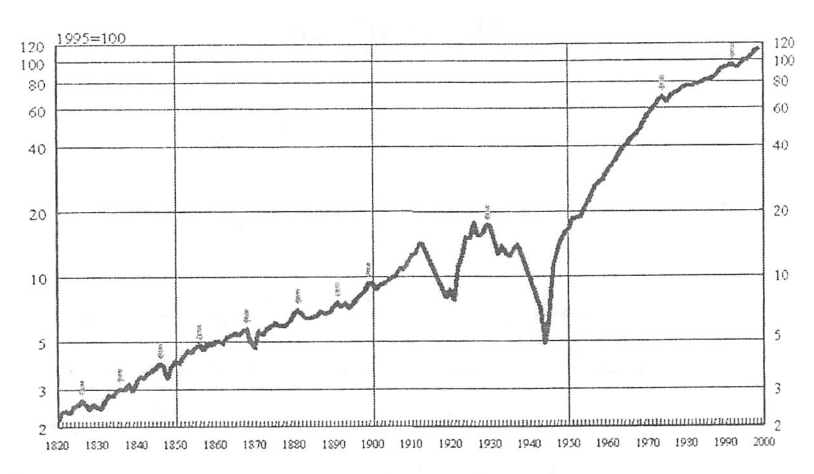
حركات الإنتاج الطويلة ونظريات اقتصادية

لنتذكر أولا تطور الأرقام البيانية لمجمل الإنتاج الصناعى الفرنسى منذ سنة ١٨٢٠ (شكل ١). فلقد ارتفع حجم الإنتاج الصناعى بصورة واضحة خلال القرنين الماضيين. إنها ظاهرة النمو الاقتصادى؛ إلا أن حركته لم تكن منتظمة. فلقد كانت هناك فترات جيدة وفترات أقل من هذا المستوى وهناك أيضا فترات سيئة بالفعل. وخلال هذه الحركات الإيجابية أحيانا والسلبية أحيانا أخرى، اعتقد بعض الاقتصاديون حدوث دورات، أى تعاقب منتظم تقريبا لفترات نمو وفترات كساد أو على الأقل فترات تباطؤ. وتزداد الأمور تعقيدا مع توسيع مجال الملاحظة إلى عدد كبير من الدول، حيث لا

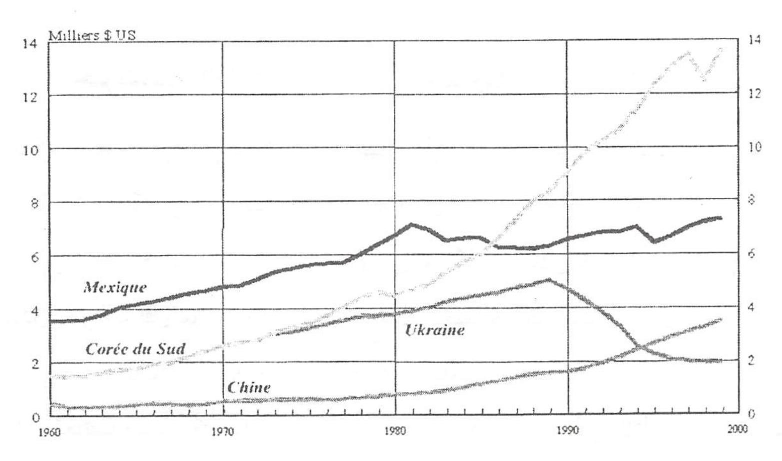
---

(٣) نص المحاضرة رقم ١٤٤ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠٠٠.

يظهر النمو كقانون عام. وكما تدل على ذلك معـدلات النمـو للنـاتج الكلـى الـداخلى للمواطن على سبيل المثال فى عدد من الدول منذ أربعين عاما. (شكل ٢)



شكل ١ – الإنتاج الصناعى الفرنسى(المصدر: دليل الإحصائيات، بيانى) يشير السهم إلى أعوام الكساد (باستثناء فترة الحربين العالميتين).



شكل ٢ – إجمالى الناتج الداخلى لكل مواطن (المصدر: الحسابات الوطنية، بيانى) سعر الصرف للدولار الأمريكى يتطابق مع تكافؤ القوى الشرائية.

وتدل هذه المعطيات على التنوع الكبير للأحوال والديناميكيات الاقتصـــادية. وفى مواجهة مثل هذه الاختلافات، يمكننا أن نتساءل إذا كان لمسألة الدورة الجديدة والنمو الجديد معنى بالفعل؟

من أجل محاولة استقراء الكم الهائل وغير المحدد للإحصائيات الاقتصادية، يمكننا أن نستند إلى النظريات الاقتصادية، أى إلى أفكار مســبقة تتعلــق بمنطــق الواقع، وتسمى هذه الأفكار المنظمة بالنظريات، وهى لا يكون لهـــا معنـــى إلا إذا كانت مترابطة، كما لا يكون لها قيمة أو فائدة إلا إذا أوضحت بطريقة سليمة إلـــى حد ما الحقائق التى تم رصدها. فبالنسبة للاقتصادى، فإن التاريخ الموجز لأمة مـــا يتم تفسيره كسلسلة من التوازنات المؤقتة، والتى نحاول استعراضها عـــن طريـــق تضافر نظرية التوازن ونظرية الحركة، أى سلسلة التوازنات المتتابعة.

يعتبر النموذج الأساسى للتوازن هو قانون العـــرض والطلـــب المعـــروف. ويأتى التوازن العام للاقتصاد كنتيجة للمواجهة بين العرض والطلب فى كل سوق، أى فى سوق السلع، وسوق العمل وسوق رؤوس الأموال. وتشير النظرية التقليدية إلى أن مثل هذا التوازن قائم بالنسبة لمستوى جيد من الأسعار والأجور ومعـــدلات الفائدة.

وتدل نظرية التقلبات الاقتصادية على أن اللعبة التلقائية للتصـــرفات تـــؤدى بصفة عامة إلى سلسلة من التوازنات التى ترسم حركات دورية تشمل مراحل نمو ومراحل كسا د. ويقودنا التفسير إلى وجود تفاوت بين رأس المال والناتج القومى. ففى مرحلة النمو، تقوم الوحدات الاقتصادية (منشآت وأسر) بتجميع رأس المـــال. وبما أن معدل التجميع يتجه تدريجيا إلى أن يصبح أكثر سرعة من معدل الإنتـــاج، فإن ذلك يؤدى ذلك يوما إلى حالة تشبع أو ازدياد الحاجة إلى رأس المال، والـــذى يؤدى بدورها إلى تراجع الاستثمار، وانقلاب الأحوال الاقتصادية وحدوث مرحلـــة تباطؤ أو كساد. ويحدث الانتعاش عندما يصبح رأس المال من جديد غير كاف.

وتسعى مرحلة النمو الطويل إلى تفسير العلاقات طويلة المدى بين الاتجاهات. ويعتبر النموذج الأساسى للنمو أن معدل النمو الاقتصادى هو مجموع حدى:

- الحد الأول يقيس كم الموارد المستغلة فى عملية الإنتاج (عدد ساعات العمل، حجم رأس المال المنتج وكمية الموارد الطبيعية).
- الحد الثانى يعكس عوائد الإنتاجية.

إذا كان الناتج القومى يزيد بمعدل أكبر من كميات العوامل المستخدمة، فإن ذلك يعنى أن العوامل أصبحت أكثر إنتاجا". فالإنتاجية الكلية للعوامل هى بالتعريف الفارق بين الإنتاج وكميات عوامل الإنتاج المستخدمة. وتعتبر الإنتاجية، مضافة إلى الاستثمار، مفتاحا للنمو طويل المدى. ويمكن بالتالى إظهار حسابات النمو فى صورة عملية حسابية بسيطة: معدل النمو للإنتاج = معدل نمو عوامل الإنتاج + عوائد الإنتاجية الكلية للاقتصاد.

وهناك جدل حول طريقة قياس الحدود المستخدمة فى هذه الحسابات (الإنتاج والعمل وبالأخص رأس المال)، ولكن الجدل الرئيسى يدور حول حد الإنتاجية. هل هى فقط انعكاس لتقنيات اليوم، أى أحد المعطيات الخارجة؟ وإذا كان ذلك صحيحا، لكان من الضرورى أن تصل كل الدول إلى معدل النمو نفسه بفضل نقل التكنولوجيا. أم أن الإنتاجية الشاملة هى فى جزء منها نتيجة للنمو؟ لأن زيادة النمو تتيح المزيد من الأبحاث العلمية وتأهيل العاملين، مما يتيح بدوره المزيد من النمو الاقتصادى. وفى هذه الحالة الثانية، يمكن أن يكون هناك اختلاف دائم بين الأمم. إن المسألة لم يتم حسمها اليوم، ولكن بعد أن مالت كفة الميزان نحو التقارب، تتجه اليوم نحو التباعد ومخاطره، إذ يجب بصفة خاصة الاعتراف بأن المصدر الدقيق لعوائد الإنتاجية لم يتم تفسيره جيدا حتى اليوم. لماذا نشهد من حين لآخر تغيرات ذات اتجاهات دائمة؟ ما دور الإنسان بالتحديد؟ وما دور المؤسسات؟ وما دور التقنية؟

هل نرى اليوم مؤشرات لاقتصاد جديد؟ إن فكرة تغيير الاقتصاد تجد أصلها فى الأداء المتميز للولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة، حيث تشهد الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٩١ أطول مرحلة من النمو المتصل فى تاريخها: دورة طويلة تزداد سرعة فى الوقت الذى كان ينبغى أن تنتهى فيه، وموجة من الاستثمارات ذات ضخامة استثنائية، وإنتاجية عمل تزداد قوة، كل ذلك يؤكد فكرة أن الدورات ربما تكون قد انتهت وأن هناك عصرا جديدا من النمو الضخم يمكن أن يبدأ، حيث قد نشهد التحول من مجتمع صناعى متجزئ إلى مجتمع إعلامى خاضع للعولمة. وفى ظل اقتصاد يميل أكثر إلى التجرد. سوف يقل دور الضغوط المادية التى كانت تحدث الدورات وتحد من النمو الطويل؛ مما يمهد الطريق أمام عصر جديد من التوسع الضخم والمستقر. ولتأكيد هذه النظرية، يبنى ليستر تورو (Lester Thurow) فى كتابه الأخير، أنه على عكس المتعارف عليه فى الماضى، فإن أغنى رجل فى العالم بيل جيتس (Bill Gates) لا يمتلك أى شيء مادى أو أراض أو ذهب أو بترول، أو مصانع أو جيوش فلأول مرة فى تاريخ البشرية، لا يمتلك أغنى رجل فى العالم سوى المعرفة.

الأسس الاقتصادية الجزئية للاقتصاد الجديد

من المؤكد أن عدة ملاحظات ظهرت مؤخرا لا تخضع للمعايير الاقتصادية التقليدية: موجة عارمة لتكوين المنشآت، عمليات الاندماج العملاقة، ارتفاع مفاجئ فى بعض أسعار البورصة. هل هذه الملاحظات ناتجة عن آليات جديدة بالفعل أم من الممكن تفسيرها عن طريق البراهين الاقتصادية المعتادة؟ يميل الاقتصاديون أكثر إلى الإجابة الأخيرة، بشرط الأخذ فى الاعتبار الخواص المحددة لاقتصاد الاتصالات. وما يمكن اعتباره جديدا – أكثر من الآليات الاقتصادية – هو حجم

ودور اقتصاد الاتصالات والسرعة الهائلة للتقدم التقنى فى هـذا القطـاع، وهـذه السرعة غالبا ما يلخصها قانون مور (Moore).

ومنذ سنة ١٩٦٥، توصل جوردن مور (Gordon Moore)، أحد مؤسسـى أنتيل (Intel) إلى أن كل شريحة تحل محل أخرى كل ١٨ شهرا، وأن كل شريحة إليكترونية جديدة تتمتع بقوة تصل إلى ضعف السابقة، ويسمى هذا التضاعف الذى يحدث كل عامين أو أقل بقليل بقانون مـور (Moore). وهـذا معنـاه أن وحـدة المعالجة الدقيقة التى كانت تحتوى فى سنة ١٩٧٠ على ٢٠٠٠ جهاز ترانزيستور متصلة ببعضها، تحتوى الآن على ١٠ مليـون. إنـه انفجـار حقيقـى للطاقـات وللإمكانيات من المنتظر أن يستمر لعشر سنوات أخـرى. ولنتأمـل الآن بعـض "مفاجآت" الاقتصاد الجديد وكيف يمكن تفسيرها عن طريق البـراهين الاقتصـادية التقليدية.

إن أولى مفاجآت الاقتصاد الجديد، وبصفة خاصة الإنترنـت، هـى الـوفرة الهائلة لعرض بعض الخدمات مجانا، والتى تبدو للوهلة الأولـى مخالفـة لقـوانين الاقتصاد المعتادة. وفى الحقيقة تنتفى هذه المفاجأة إذا لاحظنا أن إنتاج خدمة تتعلـق بالمعلومة يتضمن ارتفاع التكلفة الاسـتثمارية الثابتـة وانخفـاض التكلفـة الحديـة وانعدامها تقريبا. وتعلمنا النظرية الاقتصادية التقليدية أن سعر السلعة يجب أن يكون مساويا لتكلفتها الحدية. فإذا كانت النفقة الحدية معدومة فإن سعر البيع سينخفض إذن بلا نهاية، وهو ما يفسر الوفرة الغريبة للمنتجات المجانية على الإنترنت.

إن ثانى مفاجأة للاقتصاد الجديد هى النمو الهائل لبعض المنشـآت، ونحـن نقصد بالتأكيد شركة أمازون.كـوم (Amazon.com) أو منشـأة مثـل فودافـون (Vodaphone) فى مجال الهاتف المحمول، أو ميكروسـوفت (Microsoft) فـى مجال البرمجيات. ويمكن تفسير هذا النمو الاستثنائى بما يسمى "بتأثيرات الشبكة". فهناك تأثير للشبكة عندما تتوقف منفعة السلعة أو الخدمة لكل مستخدم علـى عـدد

باقى المستخدمين، وتوجد تأثيرات الشبكة عند جميع مستويات اقتصاد الاتصالات، ففى حالة وجود تأثير للشبكة – كلما تقدم إليها مستهلك جديد– تزداد جاذبية الدخول فى الشبكة، ويستحث اثنان من المستهلكين الإضافيين إلى الدخول فى اليوم التالى. ويزداد حجم السوق إذن بدرجة عالية. وفى حالة الإنترنت يصبح التشبع شديدا بصفة خاصة لأن تأثيرات الشبكة تؤثر دفعة واحدة على المستوى العالمى.

إن ثالث مفاجأة هى الحركة الدائمة لإعادة توزيع الأوراق ولعمليات اندماج المنشآت، وتفسر وفورات الحجم حالة عدم الاستقرار المستمرة هذه، فالمنشأة التى تحتفظ بأهم جزء من حصة السوق تمتلك بالفعل ميزة حاسمة فى المنافسة وتحاول استبعاد الآخرين. مما يؤدى إلى تسابق جنونى من أجل الحصول على حصة السوق. وتفسر هذه الملاحظة إعادة التكوين المستمر لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وبعد ذلك للإنترنت كما تفسر الاتجاه المحتمل نحو اتحاد الأسواق.

إن المفاجأة الأخيرة هى الظهور المباغت لوسائل الإعلام التقليدية فى عالم الإنترنت والتصاعد المذهل لأسعار البورصة لبعض أسهم وسائل الإعلام. ويمكن تفسير ذلك إذا تذكرنا أن قيمة المعلومة ليست مرتبطة بتكلفتها وإنما باستخدامها. فكل ما يجعل المعلومة أسهل فى الوصول إليها يعطيها قيمة جديدة. وما إن تجد المحتويات أوعية جديدة لها أو "أنابيب انتشار" فإن قيمة هذه المرتفعات ترتفع بشدة. وتفسر هذه الملاحظة بدون شك ارتفاع الرسملة لبعض منشآت الإعلام التى أظهر اتصالها فجأة بالإنترنت قيمة كامنة.

ونخلص من ذلك إلى أن اتباع هذه البراهين يبين عدم وجود أى جديد بالفعل فى الآليات الاقتصادية. وهذا على سبيل المثال هو رأى كارل شابيرو (Carl Shapiro) وهال ر. فاريان (Hal R. Varian)،[٤] ومفاده أنه: "يمكننا فهم البيئة

---

(٤) Shapiro (C) Varian (H.R.) Economie de l'information, Bruxelles, De Boeck Université, 1999.

الجنونية التى نعيش فيها عن طريق مبادئ لا تتغير. إن التكنولوجيا تتغير، أما القوانين فتبقى ثابتة. وإذا حاولتم فهم دور الإنترنت بالنسبة لكم أو لمنشآتكم، فعليكم أولا بدراسة كيف قام الهاتف بتغيير العلاقات الاقتصادية منذ ١٠٠ سنة فقط". وهذه الملاحظة حقيقية ولكن جزئيا فقط. وهذا هو ما تشير إليه المقارنة بين الموجة الحالية لتطور تكنولوجيا المعلومات والموجات الكبيرة السابقة، كالخطوط الحديدية والكهرباء والهاتف.

اقتصاد جديد وموجات الاختراعات السابقة

ولكى ندرك المخاطر الاقتصادية الناتجة عن تطور التكنولوجيات الجديدة، من الممكن أن نقوم بالتقريب بين ما يحدث حاليا وما حدث أثناء موجات الاختراعات السابقة، مثل ظهور الخطوط الحديدية والكهرباء والهاتف.

ويلاحظ مؤرخو التقنيات أن مرحلة النمو تنتهى دائما بالاصطدام بعراقيل هى التى وضعتها بنفسها. وتصبح إذن موجة الاختراعات الجديدة ضرورة اجتماعية ملحة من أجل تذليل هذه العراقيل والانطلاق إلى نظام جديد للنمو. فلقد سمحت الخطوط الحديدية بامتداد الثورة الصناعية الأولى التى كانت تصطدم بالحاجة المتزايدة إلى نقل المنتجات الثقيلة وخاصة تلك المتعلقة بالمناجم، وبطريقة مماثلة، ستصبح الكهرباء وسيلة للخروج من مأزق المواصلات داخل المدن التى كانت تعتمد على العربات العامة وسيارات النقل فى نهاية القرن الماضى، حيث كانت العناية بالخيول تكلف أموالا باهظة كما كان البخار يعد طاقة تسبب التلوث الشديد، وذلك بينما كانت الحاجة إلى المواصلات داخل المدن الكبيرة تزداد دون توقف. وهكذا قدم كل من المترو والترام الحل. وفى الوقت الراهن، قدمت وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت أيضا الحل لاحتياجات تطور التبادلات

التجارية والصفقات المالية والتى تأخذ الآن أبعادا عالمية وتحتاج إلـى اتصـالات فورية. إلا أن موجة الاختراعات التقنية لا تكتفى فقط بتقـديم حلـولا" للحاجـات الملحة، وإنما تقدم أيضا ابتكارات لخدمات وممارسات اجتماعية جديدة. وهذا مـا يذكره باهتمام شديد كل من فرنسوا كارون (François Caron) وفابيـان جـاردو (Fabienne Gardot):[٥] "تعد التقنية بناء اجتماعيا بالمعنى الواسع للكلمـة، فهـى تقدم دائما إجابات أكثر تلاؤما مع تطلعات يتم التعبير عنها بوضوح أحيانا وتكـون موجهة باستمرار نحو المستقبل، وهى تبتكر فى الوقت نفسـه ممارسـات ثقافيـة جديدة". من المهم أن نذكر فى هذا الشأن حماس الاشتراكيين التابعين لسان سيمون (Saint Simon) بشأن الخطوط الحديدية والذى لخصـه شـوفالييه (Chevallier) سنة ١٨٣٢ فى صحيفة الجلوب (Le Globe) التى يـديرها قـائلا: "إن الخطـوط الحديدية، التى تساعد على حركة البشر والبضائع بسرعة، كنا نعتقد أنها هائلة منذ ٢٠ عاما، سوف تضاعف بصفة خاصة حجم العلاقات بين الشعوب وبين المـدن. وتعتبر الخطوط الحديدية على المستوى المادى هـى الرمـز المثـالى للرابطـة العالمية".[٦] ووفقا لشوفالييه فقد قدمت الكهرباء فيما بعد مساهمتها فـى "الرابطـة العالمية"، وأعطى التلغراف الكهربائى بعدا جديدا للسوق المالية وللمنافسـة بصـفة عامة. فللمرة الأولى، أصبح من الممكن تحديد الساعة عالميا.

ومن الممكن أيضا التقريب بين أوجه التماثل والثورات المالية الكبيرة التـى ينتج عنها بدايات مراحل الابتكارات الكبيرة، وكمثال، فإن الاكتتاب المفتـوح فـى بداية عصر الخطوط الحديدية يتشابه بشدة مع الإدخال فى البورصـات الحاليـة. ويكمن المنفذ الطبيعى للمنافسة بالنسبة للمهندسين مقدمى العروض فى "الارتبـاط بالشركة التى تشكلت بصفة نهائية والتى تقوم بالتناوب ويـتم فـى الوقـت نفسـه

---

(٥) Caron (F) et Gardot (F), Histoire de l'électricité en France, Paris, Fayard 1991.

(٦) Ribeill (G) La Révolution Ferroviaire. Paris, Belin. 1933.

مكافأتهم بالحصول على أسهم التأسيس ووظيفة طبيعية كمديرين للأعمال".[٧] وكانت مجموعة الأسهم المعروضة للاختيار موجودة إذن منذ القرن التاسع عشر، كما يمكن أيضا أن نذكر تصاعد سندات شركات الكهرباء في البورصة خلال عشرينيات القرن الماضى، فى فرنسا مثلا" بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٩ تضاعفت أسعار الأوراق المالية للكهرباء سبع مرات، وهى نسبة مضاعفة قريبة جدا من تلك الخاصة بشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية فى الفترة المعاصرة.

ولكن هناك أيضا اختلافات، فإذا كانت الخطوط الحديدية قد بدأت بعدد هائل من المشروعات يذكرنا بازدهار مشروعات الإنترنت، فإن التشابه يتوقف سريعا لأن مشروعات الخطوط الحديدية ليست فى مجال المنافسة، باستثناء عدة حالات غير أساسية. وفى الواقع، تمثل هذه المشروعات مجموعة من الاحتكارات المحلية، حيث لا مجال للمنافسة إلا فى المرحلة التى تسبق وضع الخطوط الحديدية على الأرض، وذلك من أجل تخصيص الامتياز، ولا تمتد المنافسة إلى ما بعد مرحلة التشغيل، بينما نجد اليوم أن المنافسة بين شبكات الهاتف المحمول تسبق الإنشاء وتمتد إلى المراحل التالية عليه.

هناك نقطة اختلاف مهمة بين المراحل تتعلق بالسياق الهيكلى. ذلك أن الموجات السابقة حدثت فى سياق يتجه نحو اتحاد واحتكار الأسواق، بينما تتطور المرحلة الحالية فى سياق الانفتاح على المنافسة التى تنشط التغيير التقنى. فبعد قرن تقريبا من اختراع الشبكات الهاتفية المتكاملة والاحتكارية، بدأت فى سبعينيات القرن الماضى عملية توصيل أجهزة أخرى غير الهاتف إلى نهاية الخطوط الهاتفية، خاصة الحاسب الآلى، وبينما كانت الوحدات الهاتفية المجمعة جزءا من احتكار الخدمة التليفونية، فإن سوق التجهيزات سوقا محررة. وتكمن النقطة

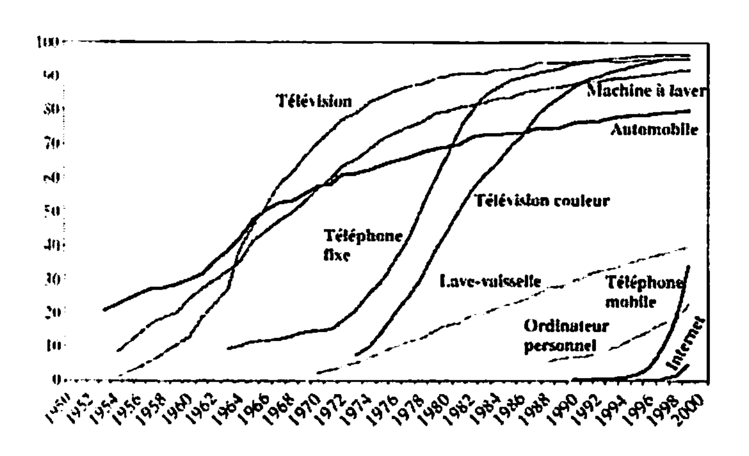
---

(٧) نفس المصدر.

الأساسية فى أن توصيل الكمبيوتر للشبكة يؤدى تدريجيا إلى تكامل المعلوماتية ووسائل الاتصالات اللاسلكية، مما يترتب عليه نتائج مهمة. فلقد زادت قدرات الإرسال بشكل ضخم لأن إرسال "صفر" و"١" يعتبر أسهل من إرسال الإشارة الصوتية، وما يدور داخل شبكات الاتصالات اللاسلكية مماثل لما هو معالج داخل ذاكرة الكمبيوتر، مما يجعل التزاوج بين الاتصالات اللاسلكية والمعلوماتية تاما. كما يمكن الآن تحويل، ليس فقط الصوت، للنظام الرقمى وإنما أيضا النصوص والنغمات والصور والوحدات الهاتفية المجمعة وأجهزة فك الشفرة التليفزيونية والكمبيوتر، وينضم لهذه القائمة الآن الهواتف المحمولة. وأخيرا، حقق الأمريكيون الذين كسبوا معركة المعلوماتية، تقدما كبيرا فى كافة التكنولوجيات الجديدة.

هناك مظهر أخير يعتبر بصفة عامة نقطة اختلاف بين موجات الابتكارات السابقة والموجات الحالية وهو الوقت الذى يستغرقه الانتشار. فالفكرة هى أن أحداث التاريخ تتسارع. ولنتأمل الأشياء عن قرب عن طريق الإحصائيات، ولنبدأ برؤية طويلة تمتد عبر قرنين تقريبا، تنقسم هذه المرحلة إلى ٤ موجات كبيرة: الخطوط الحديدية والكهرباء والهاتف والراديو. ونلاحظ فى المجموع أن انتشار المنتجات الجديدة يستغرق زمنا طويلا، حتى أن عملية انتشار الهاتف – والذى يحتل اليوم قلب التكنولوجيات الجديدة التى بدأت منذ قرن مضى – استغرقت عقودا عديدة قبل أن تحقق الانتشار التام وخاصة فى فرنسا. ولكى يصل معدل الانتشار من ١٠% إلى ٩٠% كان من الضرورى مرور سنوات عديدة تتراوح بين ٤٠ إلى ٥٠ سنة، باستثناء الراديو الذى انتشر فى ٢٠ سنة.

ولنعد الآن إلى النصف الأخير من القرن الماضى والذى يشتمل على معطيات كثيرة (شكل ٣). إذ يبدو أن سرعة الأحداث قد ازدادت خلال هذه الفترة. فلكى يصل معدل الانتشار من ١٠% إلى ٩٠% كان يجب مرور حوالى ٢٠ سنة أمام الهاتف والذى سجل تأخرا ملحوظا فى بداية السبعينيات، كما كان يجب مرور ٢٠ سنة قبل انتشار غسالة الملابس أو التليفزيون.



شكل ٣ – معدل انتشار المنتجات الجديدة منذ عام ١٩٥٠ فى فرنسا.

قد تم حساب المعدلات وفقا لعدد المنازل، باستثناء الهاتف المحمول والكمبيوتر الشخصى والإنترنت التى يتم نسبتها إلى عدد السكان.

إذا تأملنا الآن أحدث هذه الأجهزة (الكمبيوتر، الهاتف المحمول، الإنترنت) فإننا نجد أن الشىء اللافت للنظر هو التطور السريع بشكل مذهل للهاتف المحمول. أما بالنسبة للإنترنت فإن الوقت ما يزال مبكرا على التكهن لأنه لا يزال فى بدايته. أما بالنسبة للكمبيوتر الشخصى، فإن تطوره لا يزال حاليا أقل بطئا من التليفزيون وأقرب للغسالة، على الأقل فى فرنسا. إذن هناك زيادة فى سرعة الانتشار إلا أنها ليست عامة ولا حتى مذهلة. ففى الواقع كانت كل أحداث القرن الماضى ما هى إلا سلسلة من موجات ظهور منتجات وخدمات جديدة، حيث شهدنا أنظمة مختلفة للنمو الشامل، وإن الصلة بينهما لا تظهر بوضوح.

نحو تغيرات فى الاقتصاد الكلى ؟

يجب فى الخلاصة أن نعود إلى سؤال البداية: ما تأثير كل ذلك على النمو الاقتصادى الشامل وبصفة خاصة على أساس النمو، ألا وهى الإنتاجية؟

ومما لا شك فيه إن التكنولوجيات الجديدة أحدثت انقلابا فى أشياء كثيرة، أدت إلى ظهور أشكال جديدة من أنظمة المنشآت، وإلى إنشاء عدد هائل من المنشآت الجديدة. ولكن هل سيضاف نمو هذه القطاعات الجديدة إلى القطاعات القديمة، أم إنها تحدث على الأقل جزئيا كإحلال لخدمات جديدة بدلا من أخرى أقدم منها؟ ويبقى السؤال مطروحا اليوم.

إذا رجعنا للاقتصاد الأمريكى، والذى يعتبر الأكثر تقدما، يبدو أن زيادة الإنتاجية ظلت متركزة فى قطاع إنتاج التكنولوجيات الجديدة، أما فى القطاعات الأخرى، فإن التحسن أكثر تواضعا. ففى القطاع التكنولوجى، يلاحظ بوضوح، على مستوى مكاسب الإنتاجية، الانهيار الحاد فى أسعار الكمبيوتر وفى إرسال معطيات النظام الرقمى. وهناك ملاحظة ثانية تتعلق برد فعل القطاعات المستخدمة بالنسبة لانخفاض الأسعار: فوفقا للاقتصادى الأمريكى كيفن ستيروه (Kevin Stiroh) فإن القطاعات المستخدمة للتكنولوجيات الجديدة، تتفاعل مع انخفاض الأسعار، بإحلال رأس المال المعلوماتى محل عناصر الإنتاج التقليدى، وهى العمل ورأس المال التقليدى. ونطرح كمثال أن البنوك تشترى الكثير من أجهزة الكمبيوتر وشبكات الاتصالات ولكنها لا تقوم بتعيين عمالة جديدة ولا بإنشاء وكالات. أى أن هناك إحلال للعنصر المعلوماتى محل باقى عناصر الإنتاج الأخرى فى هذه القطاعات، ولكن بدون أو بقليل من الزيادة فى الإنتاجية الكلية للعوامل داخل القطاعات المستخدمة. وفى المجموع، وبالنسبة للاقتصاد ككل، إذا كانت التكنولوجيات الجديدة لا تمثل سوى نسبة بسيطة من الاقتصاد القومى (من ٤ إلى ٨% من إجمالى الناتج المحلى طبقا للدول) إلا أنه لا يمكن إغفال أثرها على الإنتاجية الكلية، والذى يحدث ببطء.

نأتى للملاحظة الأخيرة وهى على شكل سؤال. هل تعود فائدة مـن ثـورة تكنولوجيا الاتصالات على العالم أجمع أم علـى الـبعض فقـط؟ وبالتأكيـد فـإن المعلوماتية، والهواتف الجديدة والإنترنت تتطور وستتطور فى كل مكان. ولكن هل يكفى ذلك لضمان تحقيق نمو قوى ومستمر فى كل أنحاء العالم؟ وكمثال (لإعطـاء صورة كاريكاتيرية مقصودة) لو استخدم جميـع الأوروبيـين الإنترنـت لإجـراء عمليات شرائية عن طريق أمازون.كوم (Amazon.com) واستخدموا فـى ذلـك أجهزة الكمبيوتر ووحدات المعالجة الدقيقة الأمريكية الصنع، فـإن النمـو الجديـد سيعود بالفائدة على كاليفورنيا بصفة خاصة. ومن أجل تحقيق الفائدة الكاملـة مـن الاقتصاد الجديد، علينا التوسع فى نشر استخدام التكنولوجيات الجديدة فضـلا عـن امتلاك القدرة على تقديم عروض لسلع ولخدمات مرتكـزة علـى التكنولوجيـات الجديدة تكون قوية وديناميكية وتنافسية بقدر كاف. ويعتبر هذا تحديا حقيقيا خاصة لأوروبا.

المراجع

- CARON (F.) et CARDOT (F.), *Histoire de l'électricité en France*, Paris, Fayard, 1991.
- MADDISON (A.), *L'Économie mondiale 1820-1992*, Paris, OCDE, 1995.
- RIBEILL (G.), *La Révolution ferroviaire*, Paris, Belin, 1993.
- SHAPIRO (C.), VARIAN (H. R.), *Économie de l'information*, Bruxelles, De Boeck Université, 1999.

المسيرة الطويلة للنظام الجديد لحيازة الأسهم فى فرنسا
أهى ثورة فى حيازة الأسهم[8]

بقلم إلى كوهين

Élie COHEN

ترجمة: د. أمل المغربى

مراجعة: د. نعمت مشهور

النظام الجديد لحيازة الأسهم فى فرنسا

إن التطورات المالية التى ترتبط بدور المساهمين هى بلاشك الأكثر تأثيرا بين كل التطورات التى أثرت فى الاقتصاد الفرنسى خلال الأعوام الأخيرة.

وبالنسبة لقطاعات عريضة للرأى، يبدو المساهمون من الآن فصاعدا كمن يمتلك سلطة جديدة تفرض نفسها على رؤساء المنشآت، وتوجه قراراتهم بطريقة إجبارية نحو البحث الشغوف عن الربح وإيجاد قيمة جديدة.

هذه الرؤية تنطوى جزئيا على بعد خيالى. ولكنها تجد جذورها فى رصد العديد من التطورات الحقيقية التى تعبر عن تأكيد فعلى لوجود نظام جديد "لحيازة الأسهم".

تعكس هذه الرؤية فى المقام الأول تقدما فى النظام غير المباشر والمتبادل لحيازة الأسهم والذى سمح بوجوده تطور أشكال قوية للإدارة الجماعية للادخار. ويتمثل هذا التطور فى تنمية إجمالى الناتج عن التأمين على الحياة وكذلك إجمالى OPCVM (هيئات الاستثمار الجماعى فى الأوراق المالية المنقولة)، وبصفة

---

(٨) نص المحاضرة رقم ١٤٥ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٠.

خاصة الأموال المشتركة للتوظيف والـ SICAV (شركات الاستثمار الجماعى فى الأوراق المالية المنقولة). إلا أن هذه الهيئات لا تخصص سوى جزءا من الأموال التى تجمعها للاستثمارات فى الأسهم. وطبقا لمعطيات (COB) لجنة العمليات الخاصة بالبورصة المتعلقة بشهر فبراير ٢٠٠٠، تدير كل من SICAV والأموال المشتركة للتوظيف مجموعة من الأوراق المالية تقدر قيمتها الإجمالية بـ ٤٥٠٠ مليار فرنك، منها ٥٠٠ مليار فرنك تقريبا أسهم مملوكة لبعض الشركات الفرنسية. أما منشآت التأمين على الحياة، فهى تدير أصولا تتجاوز أكثر من ٤٠٠٠ مليار فرنك، من بينها ٢٠% كأسهم تقدر قيمتها بـ ٨٠٠ مليار فرنك تقريبا.

وقد شهد شكل آخر من نظام الحيازة الجماعى للأسهم تطورا مذهلا مع انطلاق نظام ادخار الأجور، فلقد أتاحت أنظمة مشاركة الموظفين فى الأرباح، والمساهمة فى خطط الادخار للمنشآت، لمليون موظف تقريبا أن يصبحوا من مالكى الأسهم، وتقدر إجمالى قيمة الأسهم المملوكة لصناديق ادخار الأجور بـ ٢٥٠ مليار فرنك.

ومن ناحية أخرى، شهد نظام حيازة الأسهم الفردية والذى ظل مهمشا لفترة طويلة فى فرنسا، تقدما هائلا خلال عدة سنوات، فطبقا للدراسة التى أعدها كل من بنك فرنسا وبورصة باريس، والتى صدرت فى يوليو ٢٠٠٠، بأن هناك ١,٣ مليون مساهم فى سنة ١٩٧٩ عقب الخصخصة التى حدثت فى السنتين ١٩٨٦ - ١٩٨٧ وسنة ١٩٩٠، ارتفع عدد الأسهم إلى ٦,٥ مليون شخص ليتراجع إلى ٥,٢ مليون فى سنة ١٩٩٩ ثم يعود ليقفز مرة ثانية إلى ٥,٦ مليون. ويمثل ارتفاع معدل انتشار نظام الأسهم الفردية إذن حقيقة هامة، حيث يعبر عن حركة غير منتظمة تتعاقب فيها مراحل التقدم والتراجع الملحوظ أكثر من كونه تطورا موجها، على الرغم من الأهمية التى اكتسبها هذا النظام الجديد لحيازة الأسهم، إلا أنه لا يمثل سوى ١٠% من ١٠٥٠٠ مليار تقريبا من قيمة الأسهم مقومة بسعر السوق فى فرنسا، أى ما يعادل قيمة ١٠٠٠ مليار فرنك من الأسهم.

عدم الكفاية الدائم لقاعدة حيازة الأسهم للمنشآت الفرنسية

إذا كان من المناسب الإقرار بحقيقة وحيوية النظام الجديد لحيازة الأسهم، فإن الخوف من السيطرة المتزايدة التى من الممكن أن يمارسها هذا النظام على الاقتصاد الفرنسى، ينجم مع ذلك عن تصور خادع. فعلى الرغم من تقدم الاستثمار فى الأسهم لفترات طويلة، يجب أن نشير بالتأكيد إلى حدود هذه الحركة التى تبدو محدودة فى اتساعها، وغير مستقرة فى تقدمها، ومحصورة فى مجال توسع يشمل عدة مئات من الوحدات بين ٢٤٠٠٠٠٠ منشأة فرنسية على الأكثر.

ومقارنة بالقيمة السوقية للمنشآت المدرجة فى البورصة، تبدو قيمة الاستثمارات فى الأسهم المملوكة سواء بطريقة مباشرة، أو من خلال مستثمرى المؤسسات من قبل المقيمين، محدودة، ويمكن إذن الإشارة إلى عدم الكفاية الدائم للقاعدة الرأسمالية للمنشآت الفرنسية كما يمكننا أيضا تفهم اتساع المجال المفتوح أمام توظيف أموال الاستثمارات الأجنبية.

يفسر ذلك بوضوح الدور الذى يلعبه المستثمرون الأجانب، خاصة بواسطة صناديق المعاشات الإنجليزية، فى الإشراف على المنشآت الفرنسية المدرجة فى البورصة، حيث يحتل المستثمرون غير المقيمين مكانا أكبر من ذلك الذى يحتلونه فى البورصات الأمريكية والبريطانية والألمانية، بما أنهم يمثلون مراكز تقدر بأكثر من ٤٠% من الرسملة.

وإذا كان لابد من الإقرار بحقيقة "ثورة حيازة الأسهم"، فيجب إذن ملاحظة أن هذه الثورة لا تظهر على هيئة نظام ديناميكى دائم بصورة ذاتية، يتمثل فى حركة مستمرة لتوسع الاستثمار فى الأسهم للمواطنين الفرنسيين المقيمين، كما يجب أيضا الإقرار بأن اتساع هذه الثورة ليس كافيا لضمان إشراف ثابت من قبل المستثمرين المحليين على المنشآت الفرنسية الكبيرة.

لا يمكن تفهم سمات وحدود "ثورة نظام حيازة الأسهم" الذى أثر سلبا فى الرأسمالية الفرنسية، إلا إذا تم الربط بين هذه الثورة والمتغيرات المالية التى أدت إلى وجودها. حيث ترجع جذورها بالفعل إلى التحولات التى حدثت فى النظام المالى الفرنسى خلال الثمانينيات والتسعينيات. ويعتبر الوقوف على تفهم الصلة التى تربط بين متغيرات النظام المالى والثورة فى نظام حيازة الأسهم أمرا حتميا لاستنباط المعنى العميق الذى أدى إلى هذه الثورة، بعيدا عن أى تصور خيالى.

السمات الثابتة ومتغيرات النظام المالى

جمع المدخرات، تمويل النظام الإنتاجى وطرق الإشراف على المنشآت.

إن النظام المالى، يعتبر بصفة عامة نمطا دائما لتنظيم العمليات المالية، أى العمليات المتعلقة بالعملة وبنظام الائتمان، حيث يمكن أن يعبر عنه بمجموعة من الحلقات المتشابكة تربط بين مختلف الوحدات الاقتصادية الوطنية عند القيام بمثل هذه العمليات المالية. كما يمكن أيضا أن يتسم بوجود مجموعة من الأدوات التى تحركها هذه العمليات، أى مجموعة الأصول أو الأوراق المالية التى تمثل عقودا مبرمة بين هذه الوحدات.

لكن لابد للنظام المالى أولا أن يتميز بالطريقة التى يؤدى بها الوظائف الست الأساسية المعهودة إليه.

يتعين عليه أولا تمويل الأنشطة الإنتاجية، وبالتالى السماح للمنشآت بتقديم رؤوس الأموال اللازمة لها للحصول على السلع المعمرة وكافة عناصر الإنتاج المطلوبة لأنشطتها.

ثانيا يجب على النظام المالى تنظيم جمع وتعبئة الادخار بأن يقترح على الوحدات التى تمتلك قوة شرائية فائضة، أدوات تتيح لهم تخزين ما لديهم من فائض فى ظل ظروف تضمن لهم عائدا وأمانا كافيين.

وحتى يقوم النظام المالى بتلك الوظائف الخاصة بتعبئة الادخار والتمويل، ينبغى عليه إذن اقتراح مجموعة متنوعة ومترابطة من الأصول المالية، أى أدوات تمثل العقود المبرمة بين العملاء ممن لديهم فائض والعملاء الذين يعلنون عن حاجتهم للتمويل.

وبالإضافة إلى ذلك يجب على النظام المالى اقتراح طرق تنظيمية للصفقات المالية، أى للتبادل القائم على هذه الأدوات التى تمثل هذه العقود المالية.

ومن ناحية أخرى، ينبغى على النظام المالى اقتراح آليات لتحديد معدل الفائدة تسمح بقياس العائد من الفائض الذى يكونه المدخرون من جهة وتكاليف الموارد التى تم الحصول عليها من العملاء ممن يعلنون عن الحاجة للتمويل من جهة أخرى.

ويتعين أخيرا على النظام المالى تحديد آليات تثبيت السعر أو ثمن الأصول المالية التى تمثل عقودا مبرمة بين المدخرين والمستفيدين من التمويل.

إن هذه الوظائف الأساسية التى تميز الدور المحدد للنظام المالى تتيح بكل تأكيد الارتباط بالنظام النقدى الداخلى، بما أن خلق العملة يتركز فى علاقات التمويل. كذلك، فهو يقيم علاقات وثيقة بالنظام النقدى العالمى نظرا لأن الصفقات المالية تستخدم تدفقات الأدوات المالية المحررة سواء بالعملة الوطنية أو بالعملة الأجنبية.

من ناحية أخرى، يقيم النظام المالى علاقة أساسية مع طرق الإشراف على المنشآت ومجموعة الكيانات المشاركة فى أنشطة الإنتاج والتبادل، لأن العقود المالية تمثل مجموعة من القوانين والالتزامات، كما تعبر عن علاقات ذات تأثير وسلطة كبيرة بين الوحدات التى تجلب أموالا من جهة وتلك التى تحصل عليها من جهة أخرى، وهو ما يفسر اعتبار النظام المالى قاعدة لآليات الإشراف والإدارة للمنشآت، وذلك بعيدا عن التقنية شديدة التعقيد للأدوات والآليات المستخدمة.

القنوات التمويلية المختلفة للنظام الإنتاجى

تتسم الأنظمة المالية، على الرغم من تنوع الوظائف التى تقوم بها، بآلية بنائية ألا وهى نموذج التمويل المستخدم. فأيا كان تطورها التاريخى، نجد الأنظمة المالية تتميز دائما بالمزج بين ثلاث آليات أساسية للتمويل: التمويل الذاتى، والتمويل المباشر، والوساطة التمويلية.

من خلال نظام التمويل الذاتى، تقيم المنشأة مشروعاتها التنموية على أساس الموارد المالية التى تحصل عليها، بواسطة أنشطتها الخاصة. وبالمصطلح التقنى تستثمر المنشأة التدفق النقدى لديها، أى قدرتها على التمويل الذاتى أو الحد الإجمالى للتمويل الذاتى، وذلك لتوفير تكوين كل من رأس المال الثابت ورأس المال المتداول (أرصدة، ديون تجارية) الذى يجب أن تحصل عليه من أجل تنمية أنشطتها. ويوفر هذا النظام بالتأكيد استقلالا ماليا واسع النطاق للمنشآت، بما أنه يربط تنمية هذه المنشآت بقدرتها الخاصة على تدبير الموارد المالية.

فى نظام التمويل الخارجى، يمكن استكمال موارد التمويل الذاتى المملوكة لكل عميل، بواسطة حصص يقدمها أطراف آخرين. ويمكن لطلب التمويل الخارجى أن يتم بواسطة مؤسسات متخصصة، ووسطاء ماليين؛ ويعرف ذلك بالتمويل عن طريق الوساطة، ويمكن أيضا توفير التمويل الخارجى عن طريق المعونات التى يمنحها مباشرة عملاء لديهم فائض مالى إلى عملاء يعربون عن حاجاتهم إلى التمويل، ونشير هنا إلى التمويل المباشر.

عندما يتم الحصول على التمويل الخارجى عن طريق وسيط متخصص، يصبح دوره هو تجميع السيولة المملوكة لعملاء لديهم فائض ثم تخصيصها، وذلك بمنح القروض، لعملاء فى حالة عجز تمويلى محتمل. وبذلك يسهم الوسطاء فى تشغيل الفائض ووضع هذه السيولة لصالح مساهمين قادرين على استخدامها

بطريقة إنتاجية، إلا أن إسهام الوسطاء لا يقتصر على إعادة توزيع الادخار المحتمل، حيث يتيح تدخلهم بالفعل زيادة مستوى المدخرات القابلة للتشغيل وتعديل سماتها النوعية، خاصة عن طريق زيادة تأمين استخدام هذه المدخرات وإطالة مدتها. ويملك الوسطاء الماليون القدرة على تغيير الهياكل الآجلة، أى صلاحية استحقاق الأموال القابلة للاقتراض أو مدة استخدامها، وذلك بتشغيل المدخرات السائلة لكى يتم تخصيصها فى عمليات الاستثمار الدائمة. وتعتبر عملية التغيير هذه أحد الآليات الأساسية التى تسمح بتمويل الاستثمارات فى الاقتصاديات ذات النظام التمويلى المتقدم.

على الرغم من إسهام الوسطاء فى تمويل ونمو الاقتصاد، فإنهم يتعرضون لمخاطر احتكار القلة، ففى الواقع، يسمح حجم هؤلاء الوسطاء لتلك المؤسسات أن تجد نفسها فى مركز يسمح لها بالحصول على هامش مرتفع بين تكاليف الموارد التى تجمعها هذه المؤسسات أى عائد الأموال التى تؤتمن عليها مضافا إليها نفقات التشغيل والفوائد المطبقة على القروض التى تمنحها. وفى خلال بعض مراحل التاريخ المالى، أدى تكوين احتكار حقيقى لقلة بنكية إذن إلى الحصول على ثمن للتدخل له تأثير قوى على نفقة القروض، وفى مثل هذه الحالات، تثقل الوساطة تكلفة رأس المال المفروضة على الدائنين وتمارس تأثيرا سلبيا على سرعة الاستثمار والنمو. وفى مواجهة هذا الخطر، تلعب المنافسة التى تمارسها آليات التمويل المباشر إزاء الوساطة التمويلية دورا منظما وذلك باقتراح آلية تمويل بديلة تتجه إلى احتواء المخاطر المترتبة على الوساطة. وتفسر إمكانية الإصلاح الناتجة عن المزج بين الوساطة والتمويل المباشر، الأهمية التى تكتسبها، منذ عقدين ماضيين، فى الاقتصاد الفرنسى، وفى اقتصاديات معظم الدول المتقدمة الأخرى.

التمويل المباشر ودور الأسواق التمويلية

تقيم آليات التمويل المباشر علاقة مواجهة بين العملاء ممن لديهم فائض فى التمويل والعملاء الذين يعانون من عجز مالى. ويلجأ العملاء ممن قد يكون لـــديهم عجز مالى، وخاصة المنشآت والدولة والتجمعات الأهلية الأخرى، بطريقة مباشرة إلى العملاء الذين لديهم فائض ويوافقون على تقديم سيولة للعملاء ممن يعانون من عجز مالى على أن يحصلوا فى المقابل على سند الملكية الجماعية أو سند الـــدين. إن عملية التمويل تؤدى إلى تكوين أو إصدار سندات أو أصول مالية، ويبدو الكيان الذى تلقى أموالا كمصدر لهذه السندات، أما الممول الذى قد أصـــبح يمتلـــك هـــذه السندات، فيمكنه بالتالى التنازل عنها وإبرام صفقات متعددة، تتيح هـــذه الأصـــول القيام بها فى أسواق رؤوس الأموال.

بذلك تسمح آلية التمويل المباشر عقد علاقة دون وســـاطة بـــين الممـــولين والمنتفعين، وتعد هذه الآلية مصدرا لإصدار معظم السندات المطروحة فى الأسواق المالية. وتعتمد حدود هذه الآلية على أن الممولين لا يمكنهم الموافقة علـــى تقـــديم حصة إلا لصالح مساهمين يتمتعون بسمعة وفعالية مالية كافية تجعلهم جديرين بثقة الممولين وإقناعهم بقبول المخاطرة المرتبطة بهذه الحصة. وتظل هذه الآلية المالية إذن اختيارية إلى حد كبير، وهى تخص الدولة، والجماعات الأهلية وعدد محـــدود من المنشآت ذائعة الصيت جدا المدرجة فى الأســـواق الماليـــة. ويقتصـــر عـــدد المنتفعين المحتملين من التمويل المباشر على عدة آلاف على المســـتوى العـــالمى وعلى عدة مئات فى فرنسا.

آثار الثورة المالية فى الثمانينيات والتسعينيات:
منتجات جديدة، أسواق مالية جديدة، ونظام جديد لحيازة الأسهم

إن تصاعد النظام الجديد لحيازة الأسهم هو النتاج الحقيقى "للثورة المالية" التى أثرت على الهياكل وطرق عمل الأنظمة المالية المعاصرة وارتباطها بالاقتصاد الحقيقى، حتى إذا لم تغير هذه الثورة مهامها الأساسية. وقد عمت هذه الثورة أغلب الدول المتقدمة، ولكنها شهدت اتساعا خاصا فى فرنسا لأنها قلبت أوضاع عدة سمات تاريخية كبرى للنظام المالى كما قامت بتغيير كل من هياكل العرض والطلب على رؤوس الأموال، وذلك خلال العقدين الأخيرين.

فيما يتعلق بالطلب على رؤوس الأموال، فلقد كان للتغييرات التى حدثت تأثيرا كبيرا على هيكل تمويل المنشآت الفرنسية. ويتمثل ذلك فى اللجوء المتزايد إلى إصدار السندات وخاصة الأسهم فى سوق رأس المال، الذى تضخم دوره على حساب دوائر الوساطة المالية التى تسيطر عليها الاعتمادات المصرفية. إلا أن هذا التطور انتشر بصورة غير متساوية داخل النظام الإنتاجى، وهو يتعلق بشكل أساسى بالمنشآت الكبيرة ولا يشكل نفعا إلا لعدد محدود جدا من الوحدات المتوسطة والصغيرة.

أما فيما يتعلق بعرض الأموال، فلقد أثر التغيير على الأدوات التى يستخدمها المدخرين لتخصيص فوائضهم، وكذلك على دوائر تجميع وتخصيص الأموال الادخارية. وعلى الرغم من بعض الميل الشديد لاستثمار الأوراق المالية المملوكة بطريقة مباشرة، فإن المدخرين يظهرون اهتماما واضحا بالأشكال المتنوعة للإدارة الجماعية التى تحرك كفاءة المديرين المحترفين وتسمح بالحصول على أداء متزايد سواء بالنسبة لعائد الأصول أو السيطرة على المخاطر المرتبطة بذلك.

خلال السبعينيات، تم إعادة تنشيط السوق المالى بطريقة دائمة وفعالة. وتلعب الإصلاحات التى قدمها رينيه مونورى (René Monory) سنة ١٩٧٨،

دورا بارزا فى إطلاق هذا التطور. وعقب ذلك، تعمقت الإصلاحات واتسعت بفضل الثورة المالية الحقيقية وحركة الإصلاحات الهيكلية الواسعة التى قام بها جاك ديلور (Jacques Delors) وبيار بيريجوفوى (Pierre Bérégovoy).

وتتمثل هذه الحركة فى إدخال مجموعة كبيرة من الأدوات الجديدة الناتجة عن تيار حتمى للتطوير المالى وذلك بخلق أسواق جديدة وبإصلاح المؤسسات المالية والبورصة.

إن تنوع الأدوات التى يستخدمها النظام المالى الفرنسى يؤثر على مجموعة المنتجات التقليدية، حيث يضاف إلى السندات "التقليدية" المتعارف عليها ذات معدل الدخل الثابت، أشكالا جديدة متنوعة مثل سندات ذات معدل دخل متغير أو سندات مرتبطة بالأسعار القياسية لبعض السلع، والسندات التبادلية، والسندات المتجددة للخزانة (١٩٨٢)، والـ OAT (السندات المماثلة للخزانة سنة ١٩٨٥)، والسندات المؤجلة وسندات الاكتتاب أو السند التضامنى. كما ظهرت أشكال جديدة من الأوراق المالية ذات خصائص قريبة من الأسهم والمنتجات الوسيطة بين الأسهم والسندات، وكذلك الأوراق المالية المشاركة (١٩٨٣)، والأوراق المالية غير الاسمية غير محددة الاستحقاق وشهادات الاستثمار.

إن إضافة أدوات الأجل القصير إلى مجموعة الأوراق المالية المتداولة فى أسواق رؤوس الأموال، تمت بإدخال أذون الخزانة سنة ١٩٨٥.

أخيرا، فإن سلع الإدارة الجماعية القائمة بالفعل مثل SICAV (شركات الاستثمار ذات رأس المال المتغير التى تم إنشاؤها سنة ١٩٦٤) قد تم تدعيمها بفضل ظهور FCP (صندوق الاستثمار المشترك الذى تم إنشاؤه سنة ١٩٧٩)، وSICAV وFCP قصيرة الأجل (١٩٨١)، وFCPR (الصندوق المشترك للاستثمار ذى المخاطر الذى تم إنشاؤه سنة ١٩٨٣).

بالإضافة لسلع التمويل والاستثمار، ظهر نوع جديد من الأدوات المالية يتعلق بالعقود محددة الأجل (مستقبليا) وكذلك أشكال جديدة للخيارات القابلة للتفاوض.

إن صفقات هذه المجموعة المزدحمة بالمنتجات المالية، التقليدية والجديدة، يجعل من الضرورى إصلاح السوق المالية والسوق النقدية، وهى تؤدى فى الوقت نفسه إلى إنشاء مواقع جديدة للتبادل مثل MATIF (سوق مؤقتة للأدوات المالية) وMONEP (سوق باريس للخيارات القابلة للتفاوض) وعقب ذلك، أدى إنشاء السوق الثانية والسوق الجديدة إلى انفتاح السوق المالية على منشآت صغيرة ومتوسطة ذات طاقة نمو قوية.

وبخلاف التغييرات التى أدخلها تيار التطوير المالى، فقد أدى تطور الوضع الاقتصادى إلى التأثير العميق على السلوك المالى للمنشآت، وبصفة خاصة أدت سياسة إزالة التضخم التى تنتهجها فرنسا منذ سنة ١٩٨٣ إلى خفض المزايا الكبرى المرتبطة بالاقتراض بصورة جذرية وإلى قلب مبدأ الاستفادة. ومنذ ذلك التاريخ، فإن المنشآت اضطرت إلى التحول عن الاقتراض نظرا لارتفاع التكاليف الحقيقية للدين. حيث تبدأ هذه المنشآت حركة تطهير لهياكلها المالية وتحرص على تعزيز رأسمالها، سواء بزيادة جهود التمويل الذاتى أو باللجوء إلى زيادات فى رأس المال.

هذه الصلة التى تم التأكيد عليها فى الثمانينيات بين إزالة التضخم، وتغيير التقنيات المالية والإصلاحات الهيكلية قد قلبت شكل النظام المالى، وأعطت منذ ذلك الحين لأسواق رؤوس الأموال دورا مركزيا فى آليات جمع الأموال الادخارية وتخصيص موارد التمويل.

النفوذ الجديد للمساهمين

وقبل الثورة المالية التى حدثت فى الثمانينيات والتسعينيات، كان تمويل المنشآت يعتمد أساسا على التمويل الذاتى والاقتراض البنكى، وهكذا ظلت حصص سوق الأسهم هامشية. وقد وضع هيكل التمويل نفسه المنشآت خارج أى تبعية تجاه مساهميهم وسمح لهم بالاحتفاظ برد فعل شبه تجاهلى، بل أيضا إهمالى، إزاء متطلباتهم من حيث العائد أو المعلومات.

السهم، وحق إبداء الرأى

منذ أن اكتسبت عملية إصدار الأسهم أهمية متزايدة بالنسبة لتمويل المنشآت، اضطرت هذه المنشآت فى المقابل إلى اتباع سلوك نشط فى علاقاتها مع المستثمرين من أجل مراعاة احتمالات الزيادة المستقبلية لرأس المال، وكذلك لمساندة مسار أعمالهم التى أصبحت منذ ذلك الحين تخضع لاستراتيجية متغيرة.

أن المنشآت غير قادرة إذن على تجاهل تقييم المستثمرين الذين يجب أن تسعى إلى التمسك بهم والحفاظ على ثقتهم.

أما المستثمرون، فإن الفرص المتاحة لاختيارهم بين الاستثمار فى الأسهم الأجنبية والاستثمار فى الأسهم المحلية، وكذا الاختيار بين امتلاك الأوراق المالية والأشكال الأخرى من الإدارة المتعلقة بالذمة المالية، تتيح لهم اتباع سلوكيات أكثر يقظة وأكثر تشددا. ذلك أنهم فى مواجهة جذب الدوائر التنافسية الخاصة بتجميع الأموال الادخارية، يصبح لديهم فرصة الاختيار، فيمكنهم الإفصاح عن متطلبات جديدة فى مجال العائد والمعلومات. وتتمثل عودة المساهم بزيادة ما يمارسه من ضغط سواء بطريقة مباشرة على رؤساء المنشآت، أو بطريقة غير مباشرة بواسطة المستثمرين المؤسسين والمديرين المحترفين المتخصصين فى إدارة الأموال

الموضوعة كسندات، ويؤدى تعرض رؤساء المنشآت المصدرة للسندات لهذه النوعية من الضغوط إلى الخضوع مرغمين لإظهار جودة أداء حقيقية.

لكن المتطلبات الجديدة لنظام حيازة الأسهم الفردية وللمؤسسات التى تقوم بإدارة أموال الادخار الجماعى لا تتعلق بعائدات المستثمرين فحسب، بل تتعلق أيضا بمطلب الشفافية والمعلومات الخاص بالإدارة، بل وأكثر من هذا أيضا إلى مطلب الإشراف على جودة أداء هؤلاء الرؤساء. وبعد إلقاء المسئولية على هؤلاء الرؤساء، فإن الضغط الذى يمارسه نظام حيازة الأسهم يؤدى إلى وضع طرق جديدة للإدارة تؤثر، ليس فقط على استراتيجية المنشآت الفرنسية، ولكن أيضا على ممارسة وخطاب رؤسائها.

يفسر إذن تطور سلوكيات الادخار، وتلك الخاصة بطرق التمويل، التأكيد على إيجاد طرق ومعايير جديدة لإدارة المنشآت، والتى تتمثل فى الرجوع الدائم لمفهوم خلق القيمة للمساهم، بطريقة ملحة بلا شك، ولكنها قبل كل شىء فعالة.

نفوذ متزايد لنظام حيازة الأسهم، ولكن نفوذ متبادل وموضع جدل

يتأثر الرأى الفرنسى بصفة خاصة لظهور ولتأكيد هذا النفوذ الجديد لحيازة الأسهم، فهو يدرك الأخطار الناتجة عنه بصورة أوضح من إدراكه شرعيته. إن التأثير الذى يمارسه المساهمون، وخاصة من قبل صناديق المعاشات والمستثمرين المؤسسين الآخرين، يبدو ملموسا فى أغلب الأحيان كمصدر للضغط الذى قد يسبب أحيانا عثرات لا سبيل لإصلاحها فى إدارة المنشآت، إن لم تكن ضمانات لأداء اقتصادى أكثر مسئولية وشفافية.

فى الواقع، تبدو بعض آثار الاستراتيجيات القائمة على التسابق نحو زيادة قيمة الأسهم وكأنها تبريرا لمثل هذه المخاوف. ذلك أن ردود الأفعال الإيجابية

لسوق البورصة عند الإعلان عن الخطط الاجتماعية، أو عند إغلاق المواقع، بل وأيضا عند التخلى عن أنشطة، تعتبر إذن غير مربحة بالقدر الكافى، مما يكرس الفكرة التى تلعب من خلالها البورصة دورا غالبا ما يكون ضد النمو، ودائما ما يكون ضد العمل وضد التوازنات الاجتماعية. ومن أجل تفسير مبدأ أصبح شهيرا، يرفض الرأى الفرنسى أن تؤدى ضروريات إقامة اقتصاد السوق المالى إلى إقامة مجتمع السوق المالى.

إن مثل هذا المنظور يبدو بعيد الاحتمال، لدرجة تجعل كما لو كان هناك قطاع من الرأى الفرنسى يمارس لعبة التخويف الذاتى بإعطاء أهمية مبالغ فيها لدور الأسواق المالية والذى تضخم فى الآونة الأخيرة، فالمساهمون قد حصلوا على بعض السلطات ولكنهم لم يحصلوا على السلطة كاملة.

فلقد اكتسب المساهمون نفوذا مؤكدا، ولكن هذا النفوذ محدود بوضوح فى مجال التطبيق كما هو محدد فى مجال الممارسة.

إن مجال التطبيق لنفوذ حائزى الأسهم فى فرنسا يقتصر اليوم على عدة مئات من المنشآت المدرجة فى البورصة، والتى يجرى التعامل على أوراقها المالية بشكل كبير، مما يجعلها غير خاضعة لضغوط السوق. فهناك قطاعات كاملة من الاقتصاد الفرنسى بمنأى عن هذا المجال، ذلك أنه بالإضافة إلى ملايين المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو المنشآت المتعلقة بالذمة المالية ذات رأس المال المغلق، تظل هناك مكونات أخرى للنظام الإنتاجى غير خاضعة لتأثيرات البورصة. وهذه هى حالة الكيانات الخاضعة لسيطرة الدولة والتى يتجه عددها إلى التناقص، ولكن هناك أيضا كيانات عديدة خاضعة لسيطرة جماعات أهلية أخرى (خاصة الجماعات الإقليمية) والتى لا تعرف الانهيار سواء فى قوتها العاملة أو فى حجم نموها. وهذه هى أيضا حالة قطاع الخدمات الذى يضم جميع أنواع المنشآت التعاونية. وهذا القطاع يحتفظ بكل حيويته فى أنشطة على القدر نفسه من الأهمية

وهى التأمين، والبنوك والتوزيع، ويفلت بطبيعته من منطق اقتصاد السوق المــالى. بل وقد يبدو أحيانا قادرا على اقتناص الفرص، كما هو الحال أثناء عمليــة إتمــام إعادة الهيكلة، دون الخضوع للتبعية أو للضغوط.

لكن تصطدم ممارسة نفوذ نظام حيازة الأسهم بضوابط تضع حدا لتأثير هذا النظام الجديد وذلك حتى فى حالة المنشآت الرأســمالية البحتــة ذات رأس المــال المفتوح والخاضعة تماما للعبة السوق المحلى حيث تسعى عــدة قــوى تنظيميــة، رسمية أو غير رسمية، إلى تعويض تأثيرات المتطلبات الخاصــة بنظــام حيــازة الأسهم. فبالإضافة لتدخلات الدولة فى الــدور التنظيمــى أو القــانونى وتــدخلات الجماعات المحلية، تقوم بعض السلطات الإداريــة المســتقلة بمســئولية التنظــيم القطاعى، (على سبيل المثال سلطة تنظيم وسائل الاتصــال الســلكية واللاســلكية، ولجنة عمليات البورصة أو لجنة تنظيم الكهرباء) أو تنظيم القطاعات المستعرضــة (مثل مجلس المنافسة). وتضع تدخلات هذه السلطات، وكذلك تلك الخاصة بالقضاء حدا لنفوذ رؤساء المنشآت وحائزى الأسهم والمفترض أنه غير محدود. وبخــلاف هذه المؤسسات المقيدة، هناك تدخل المجتمع المدنى فى إدارة المنشآت التى تعتبــر دون شك الحدث الجديد الأكثر تأثيرا. إن التأثير المكتسب على رؤساء المنشآت من قبل جمعيات حماية البيئة، والجمعيات الإنسانية أو جمعيات المستهلكين يدل علــى أن المساهمين لا يستطيعون فرض استراتيجيات على هؤلاء الرؤساء تكون مخالفة للقيم أو للمصالح التى ترى قطاعات عريضة من الرأى أنها تمثل مصالح حيوية.

ويذكرنا ذلك بصورة واضــحة بالأزمــات التــى تعرضــت لهــا شــركة ميكروسوفت (Microsoft) أخيرا مع إدارة وقضاء الولايات المتحدة. إذ أنه حتــى فى إطار اقتصاد السوق المالى، لا تستطيع أى منشأة من الدرجة الأولى أن تكتفــى بتقديم حساب لمساهميها وبإرضاء عملائها، إنما يجب عليها أيضا أن تضــع فــى الحسبان العديد من الطلبات الاجتماعية، والتى يؤدى تجاهلها إلى الوقوع فى أخطاء

خطيرة. إن المنشآت ذات المنظور القوى تكتسب لائحة مؤسسات حقيقية، ويجب أن تواجه تحديات السوق، وتندرج هذه المنشآت فى نظام قوى متعدد الأقطاب، مفتوح أمام العديد من الوحدات. ولا يمكن إذن لرؤسائها أن ينغلقوا فى مواجهة خاصة مع مساهميهم، فهم خاضعون أيضا للمراقبة الاجتماعية.

وبالتأكيد، فإن ممارسة نفوذ المساهمين وتأثير الأسواق المالية لا يتم فى فراغ مؤسسى أو خارج الحقل الاجتماعى، لذا فإن البحث عن التوازن بين متطلبات المساهمين ومتطلبات الأطراف الأخرى القابضة (حملة الأسهم Stake holders) هو بلاشك شرط ضرورى للنجاح بالنسبة لرؤساء منشآت يتعين عليهم إظهار قدرتهم على تضافر الأداء الاقتصادى مع اكتساب الشرعية الاجتماعية.

الاتحاد الاقتصادى وحدوده(٩)

بقلم جان مارى شوفالييه

Jean-Marie CHEVALIER

ترجمة: د. أمل المغربى

مراجعة: د. نعمت مشهور

يرتبط مفهوم الاتحاد الاقتصادى ارتباطا مباشرا ببنية قطاع اقتصادى أو – بصورة أدق ووفقا للمعالجة الأنجلوساكسونية – ببنية "صناعة"، على اعتبار أن هذه الأخيرة هي نشاط إنتاجي يرتبط بمنتج وبسوق. ويستند الاتحاد الاقتصادى إذن إلى عدد المنتجين فى هذه السوق وإلى حصة كل واحد منهم فيها. ويمكننا اعتبار صناعة ما متحدة إذا كان عدد المنتجين ضئيلا جدا، ولا تعتبر كذلك فى حالة تقسيم السوق بين العديد من المشتركين الذين لا يحتل أحد منهم مكانة مسيطرة. ففى الحالة الأولى، قد يخيل إلينا أن المنافسة لا تلعب دورا كاملا، وفى الثانية، قد يخيل إلينا أنها تسرف فى لعب دورها. ويهدف أى تجمع للمنشآت – نتيجة الدمج والتملك – إلى توسيع الاتحاد. ويرتبط مفهوم الاتحاد بمفهوم قدرة السوق، وهى قدرة المنشأة (أو مجموعة المنشآت) على التأثير فى السوق، وبالتالى على إحداث توترات فى مجال المنافسة. وخير دليل على ذلك موضوع شركة ميكروسوفت التى وجه إليها اللوم لسوء استغلالها لمركزها المسيطر، أى استخدام قدرة السوق الذى يتيحه لها مركزها المسيطر.

نبدأ فى أول الأمر بتوضيح الفرق بين الاتحاد الاقتصادى وقدرة السوق، ثم نسرد بعد ذلك تاريخ الاتحاد الاقتصادى، وأخيرا سنبحث ما إذا كان "الاقتصاد

---

(٩) نص المحاضرة رقم ١٤٦ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢٥ مايو ٢٠٠٠.

الجديد" البازغ لا يغير فى عملية الاتحاد الشامل التى بدأتها "الاندماجات الكبرى" فى السنوات الأخيرة. نلاحظ أن المصدر الأساسى لفكرة الاتحاد ولقدرة السوق أمريكى، وهو ما يفسر كون الاقتصاد الأمريكى - القائم أساسا على الملكية الخاصة - هو أول من اهتم بالمخاطر التى يمكن أن تنتج عن الاتحاد المفرط للقوى الاقتصادية.

الاتحاد الاقتصادى وقدرة السوق

تقوم النظرية الاقتصادية بشكل واسع على نموذجين متناقضين للسوق: الأول خاص بالمنافسة الكاملة والثانى خاص بالاحتكار. وللنموذج الأول خمس خواص، ألا وهى التكافؤ الجزيئى للسوق (عدد كبير من البائعين والمشترين)، وتجانس المنتجات، وحرية دخول وخروج المنتجين، وشفافية السوق (السعر والمعلومات)، وسهولة حركة عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل). وإذا قارنا - على مستوى صناعة معينة وبالمثل على أشياء أخرى - بنية احتكارية ببنية منافسة كاملة، يتضح لنا بسهولة أن السعر فى حالة الاحتكار (الذى يسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن) يرتفع عن السعر فى حالة المنافسة، بينما تقل كمية المنتجات المعروضة فى الأسواق. ونصل إلى نتيجة حتمية من منظور الصالح العام، وهى أن المنافسة جيدة وأن الاحتكار سيئ (باستثناء حالة خاصة للاحتكار الطبيعى لن نتعرض لها هنا). وفى نموذج المنافسة، لا يكون للمؤسسات تأثير على الأسعار، فالسعر ينتج عن السوق، كما أن هذه المؤسسات ليس لها سلطة على الأسواق فالاتحاد ضعيف. أما فى نموذج الاحتكار، تقوم المؤسسة بتحديد السعر، فهى التى تصنعه، وتتحكم فى السوق بقوة، فالاتحاد كامل (١٠٠% من السوق). أما فى الاقتصاد الواقعى، فبين الاحتكار والمنافسة، يعتبر الاتحاد قويا نوعا ما، والتحكم فى الأسعار مثيرا للقلق.

تتم دراسة الاتحاد عن طريق دراسة قدرة السوق "فنقول أن إحدى المؤسسات تملك قدرة السوق عندما تتمكن من التصرف دائما بطريقة مختلفة عما كانت ستقوم به فى حالة المنافسة الكاملة".(١٠) وبصفة عامة هناك ثلاثة أشكال كبيرة لقدرة السوق، ألا وهى الأفقية والرأسية والتكتلية.(١١) تنتج القدرة الأفقية عن موقف للسوق (أو عن جزء منه) يتيح الفرصة لمؤسسة أو أكثر التحكم فى الأسعار، وبالتالى إحداث تشوه فى حالة المنافسة، ويمكن لقدرة السوق الأفقية أن تتخذ أشكالا مختلفة القوة للممارسة منها الاحتكار الفردى أو المقسم، واتفاقيات الكارتل، والممارسات التواطئية سواء كانت واضحة أم لا، والقرارات المدروسة أو المتوازية. وتنتج القدرة الرأسية عن بنية متكاملة رأسية تحقق للمنشأة المتكاملة مزايا بالنسبة لمنافسيها غير المتكاملين، وهى المزايا التى يمكن أن تستفيد منها لإحداث تشوها فى المنافسة. أما القدرة التكتلية فهى القدرة التى تمارسها مؤسسة شديدة التنوع على مستوى المنافسة غير الشريفة تجاه منافسيها المتخصصين جدا.

أعدت النظرية الاقتصادية أدوات معقدة ومتقدمة نوعا ما لقياس مدى قوة الاتحاد الاقتصادى وقدرة السوق.(١٢) والأدوات الأكثر استخداما هى مرونة الأسعار ومعدلات الاتحاد ومختلف أنماط المؤشرات (Gini, Hirshman-Herfindhal, Linda). ويمكن أن نعرض مثالا بسيطا لمؤشر ليندا Linda (المبسط) والمتعلق برقم الأعمال القطاعى الذى حققته أكبر أربع مؤسسات فى القطاع (C4). إذا كان الرقم يساوى أو يعلو عن ٨٠% تعتبر ليندا أننا فى "المنطقة الحمراء" المتصفة "بالخطر الشديد والمحتمل الذى يمكن أن يصيب المنافسة". وإذا

---

(١٠) Kaysen (K.) et Turner (D.), Antitrust Policy. An Economic and Legal Analysis., Cambridge Ma., Harvard University Press, 1959.

(١١) Sherer (F.M.) and Ross (D.), Industrial Market Structures and Economic Performances, New York Houghton Mifflin, 2è éd., 1990.

(١٢) Morvan (Y.), Fondements d'économie industrielle, Paris, Economica, 1985.

كان الرقم يتراوح فيما بين ٦٠ و٨٠% أى "المنطقة البرتقالية" فإن الخطر "شديد وممكن حدوثه". وفيما بين ٤٠ و٦٠ % أى "المنطقة الصفراء" فيجب متابعة الحالة. أما إذا قل الرقم عن ٤٠% فإن "المنطقة الخضراء" تشير إلى افتراض المنافسة.

وينتج تناول موضوع الاتحاد وقدرة السوق بهذه الطريقة عن إشكالية مقاومة التراست (فى الولايات المتحدة) أو عن سياسة المنافسة (فى أوروبا). فمن ناحية، تسعى المنشآت بكافة الطرق لبناء قدرة للسوق تقيها من المنافسة وتسمح لها بتحقيق الربح. من ناحية أخرى، تسعى السلطات العامة، التى تمثل الصالح العام، بكل السبل إلى الحفاظ على الحالة التى تكون فيها التيارات التنافسية أقوى من التيارات الاحتكارية.

تاريخ الاتحاد الاقتصادى وحدوده

يعتبر تاريخ الاتحاد الاقتصادى تاريخا" أمريكيا" حتى النخاع، وتبدأ أول فصوله فى نهاية القرن ١٩. وبعد الانتهاء من هذا الشق الأمريكى الملئ بالخبرات، سندرس الاتحاد الدولى على حالته الحالية، من خلال الحركات الكبرى للاندماج / الاكتساب.

مولد ونمو مقاومة التراست الأمريكى

فى النصف الثانى من القرن ١٩، ظهرت رأسمالية رائدة على الحدود الأمريكية الجديدة تميزت بالملكية الخاصة وروح المنشآت. وتتيح هذه الرأسمالية "المتوحشة" فرصة مهمة أمام المقاولين عديمى الذمة "البارونات اللصوص" الذين أقاموا الإمبراطوريات الشاسعة، على شكل التراست، أى أقاموا كيانات مالية تتحكم فى عدد كبير من المنشآت التى تنتمى لنفس القطاع: كالبترول والتبغ والصلب

والتصوير الشمسى والسكر. ومن الأمثلة المعبرة مثال تراست البترول الذى أنشأه جون ديفيدسون روكفلر[١٣] فى الفترة فيما بين سنة ١٨٦٤ و١٨٨٠. لم يقدم روكفلر على مخاطرة التنقيب عن البترول، وإنما أقام أكبر معمل تكرير للبترول فى الولايات المتحدة فى كليفلاند على مشارف أكبر أسواق التجزئة. وفى البداية، كان أكبر مشتر للبترول الخام. وفى النهاية، أصبح أكبر موزع لمنتج مكرر "ستاندر" (الإستاندر أويل) الذى يغذى مصابيح الجاز فى المنازل الأمريكية والذى يشكل أول سوق جملة صناعية فى التاريخ. وقد استغل هذا الوضع لتخفيض تكلفة إمداداته، فطلب على سبيل المثال الحصول على تخفيض من شركات الخطوط الحديدية وهددها بالاستغناء عن خدماتها بإنشاء خطوط أنابيب للبترول. وبعد أن تسبب فى إحراج منافسيه فى مجال التكرير، اشترى شركاتهم الواحدة تلو الأخرى ودفع ثمنها بأسهم (محرومة من حق التصويت) فى اتحاد شركاته. وفى سنة ١٨٨٠، أصبحت إمبراطورية "ستاندر" تتحكم فى نحو ٨٠% من معامل التكرير والتوزيع. وفى البداية، كانت الشركة شبه محتكرة لعملية الشراء (٨٠% من السوق)؛ وفى النهاية كانت شبه محتكرة لعملية الشراء بما أنها تشترى ٨٠% من البترول الخام بسعر تحدده هى وهو السعر "المعلق على حوائط" مكاتبها. وبصورة مزدوجة كانت الشركة هى التى تصنع السعر. إلا أن إقامة هذه الإمبراطوريات أغضبت البعض، ومنهم فى حالة الستاندر – أصحاب المعامل التى بيعت بسعر منخفض والمستهلكين الذين يدفعون ثمنا غاليا، ومنتجى الخام الذين يلاقون صعوبة فى الصمود. وهنا كان تدخل الدولة محل تساؤل: هل عليها التدخل لتحد من قدرة سوق التراست أو تطلق العنان للأسلوب الدارونى الذى يلتهم فيه الأقوياء – الذين يصفون أنفسهم بالأفضل – الضعفاء؟ وانتهى هذا الجدل الذى لا يزال دائرا حتى

---

(١٣) Chevalier (J.M.), Economie industrielle des stratégies d'entreprises, Paris, Domat Montchrestien, 2è éd., 2000.

اليوم، إلى صدور قانون شيرمان – أول قانون مناهض للتراست فـي التـاريخ – الذى يلقى الضوء على مكافحة القدرة الأفقية بما أنها تحظر الوفاق أو الاحتكار أو محاولة إقامة نظام احتكارى. وفى سنة ١٩١١ استندت المحكمة العليا إلى قـانون شيرمان وأصدرت حكمها بتفكيك تراست الستاندر أويل. وتستند الاتهامات الموجهة اليوم ضد شركة ميكروسوفت إلى هذا القانون نفسه.

استنادا إلى قانون شيرمان ثم إلى قانون كليتون الذى تم التصويت عليه سنة ١٩١٤، ستتكون أحكام القضاء المناهضة للتراست لتنتقـى شـيئا فشـيئا الوسـائل والإجراءات التى تساعد على كشف وتحديد وفرض العقاب على الصور المتعـددة لقدرة السوق المرتبطة بالاتحاد. واستنادا أيضا إلى هذه القواعد، يتكون حاليا فـرع جديد من العلوم الاقتصادية، وهو الاقتصادى الصناعى المعروف فـى الولايـات المتحدة باسم "التنظيم الصناعى" (إندسـتريال أورجانايزشـن). وتكمـن إشـكالية الاقتصاد الصناعى فى محاولة معرفة كيف يتم تنظيم قطاع نشاطى ليصبح فعالا". وتستند طريقة الاقتصاد الصناعى إلى القيام بتحليل أحد القطاعـات عـن طريـق الدراسات المتتالية لبنيته وتصرفاته وأدائه.

إذا كان الأداء قد ابتعد عن أشكال المنافسة الكاملة، فـذلك دليـل علـى أن التصرفات أو البنية ليست جيدة ويجب العمل على تغييرها، وهـذه هـى طريقـة التفكير التى أدت إلى تفتيت الستاندر أويـل. فبالنسـبة لرجـال الصـناعة، مـن الضرورى الإشراف على تطور الاتحاد الاقتصادى وعلى سوء اسـتغلال قـدرة السوق المرتبطة به. ذلك أن رجال الصناعة لا يؤمنون بالوجود الفعلـى للمنافسـة الكاملة، مما يجعلهم يسعون إلى تشجيع ما يعرف بالمنافسة القابلة للتطبيق، وهـو الوضع الذى تكون فيه الضغوط التنافسية أقوى من محاولات التواطؤ، ونجد أن كل التاريخ الأمريكى لمناهضة التراست مطبـوع بالاجتهـادات المحكمـة للاتحـاد الاقتصادى.

الحركة الحالية للاتحاد الاقتصادى الدولى

إن الاتحاد الاقتصادى الدولى الناتج عن الاندماج / الاكتساب يعتبر ظاهرة جديدة نسبيا حلت محل الحركات الوطنية للتضامن، فمثلا فى حالة فرنسا، شهدت الفترة الممتدة من سنة ١٩٦٠ إلى سنة ١٩٩٠ العديد من عمليات الاندماج / الاكتساب التى كانت تهدف إلى إعادة تجميع المنشآت الصغيرة نسبيا لتكوين مجموعات ذات أحجام تسمح لها بالبقاء على المستوى الدولى، وخير مثال على ذلك هى دانون Danone وهى إحدى أولى المؤسسات العالمية للأغذية الزراعية، حيث حلت علامة Danone محل BSN، وهى مؤسسة نتجت فى الستينيات عن دمج ثلاث منشآت للزجاج Boussois وSouchon وNeuveselle. وبدأت BSN فى صناعة الأوانى الزجاجية وسرعان ما اشترت مصانع للبيرة ومنشآت للمنتجات الطازجة لتصبح – نتيجة هذه العمليات المتتالية – العملاق الحالى للأغذية الزراعية. إن هذه العمليات الاتحادية التى كانت تهدف دائما إلى تكوين عمالقة وطنيين كانت تتم تحت أعين السلطات الوطنية والأوروبية، إلا أنه يمكن القول إنها كانت مدعمة من قبل السلطات السياسية.

إن ظاهرة الاتحاد على مستوى الأمم أكثر حداثة؛ وهى تسرع الخطى منذ سنة ١٩٩٨، وتتميز بعمليات الاندماج العملاقة ذات المدى المالى المذهل، وتضم منشآت من دول مختلفة على غرار Renault/Nissan وDaimler/Chrysler وVivendi/Seagram وBP/Amoco. ويفسر هذا النمط الجديد من الاتحادات – أساسا – برغبة المنشآت الاستراتيجية فى خلق نظم اقتصادية واسعة المدى. ومن الواضح أن كل هذه المنشآت تتمتع بأحجام هائلة، إلا أنها تبغى تحقيق أحجام أكبر وأكبر، حيث يبدو الحجم العملاق وكأنه فى حد ذاته إحدى المزايا النسبية، لما يضفيه من قوة مالية أكبر، وتوزيع أفضل للمخاطر، وسطوة متزايدة على الساحة الاقتصادية العالمية.

إن السؤال المهم الذى تطرحه هذه الاندماجات العملاقة هو دعم قدرة السوق على المستوى الدولى. وفى الواقع، تخضع عمليات الاتحاد لسلطة لجنة التجارة الاتحادية وذلك بالنسبة للعمليات التى تتم على الساحة الأوروبية، ففى حالة Exxon Mobil، تم بيع بعض الأصول بناء على طلب هاتين السلطتين فى أسواق كان الاندماج قادرا على تقليل حدة المنافسة فيها. وخارج النطاق الأوروبى والأمريكى، ليست هناك مطلقا مراقبة على تدعيم قدرة السوق، ولذلك نخشى، على المستوى الدولى، من ازدياد قوة بعض المراكز المهيمنة، وبالتالى مضاعفة أخطار التجاوزات. وهو ما يشكل حجة قوية لصالح تكوين سلطات عالمية لتنظيم هذه العمليات.

إن الاتحاد الاقتصادى العالمى يتجه إلى التزايد، ولكن يمكننا التساؤل عما إذا كان بزوغ الاقتصاد الجديد يغير من معطيات المشكلة.

الاقتصاد الجديد والاتحاد

لا يزال النقاش دائرا منذ سنتين حول ما إذا كان يمكن الحديث أم لا عن بزوغ اقتصاد جديد، وحول المعنى الواجب إعطائه لهذه العبارة. ونرد بالإيجاب على هذا السؤال بالقول أن الاقتصاد الجديد هو شكل جديد للتنظيم العالمى للإنتاج والتبادلات، وعموده الفقرى هو شبكة الإنترنت. والإنترنت هى شبكة تفوق قدرتها على إحداث التغيير فى البنية الاقتصادية قدرة كبرى الشبكات الأخرى التى سبقتها (السكة الحديد ووسائل الاتصالات). ففى الواقع، هناك جزء من استخدام الشبكة يتم مجانا، ومن جهة أخرى، تسمح الإنترنت باتصال العناصر المستخدمة للشبكة فيما بينها بحيث يمكنها تكوين المجموعات الرسمية وغير الرسمية على مستوى الشراء والتفاوض والبيع والنقاش والتصرف.

إن الإنترنت لا يشكك فى القوانين الاقتصادية الكبـرى – مثـال العـرض والطلب – ولكنه يجرى تعديلات جذرية على شروط تطبيقهـا. فعلـى المسـتوى النظرى والواقعى أيضا، يمكن لأى مشتر أن يبحث على الإنترنت عن المـوردين المناسبين، والحصول على المعلومة المطلوبة، والتفاوض، وتنظيم المزادات، أو أى شكل شرائى آخر، وعقد الصفقات. ويمكن لأى مـورد أن يعلـن عـن بضـاعته وسياسته السعرية ومراجعه، كما يمكن لأى مورد على كوكب الأرض، سواء كان واقعيا أو افتراضيا، الاتصال بأى مشتر، واقعى أو افتراضى. ومـن المنتظـر أن تتطور هذه الإمكانيات خلال سنوات، أولا مع طفرة التجارة الإلكترونية فيما بـين المنشآت، وثانيا، ولكن بصورة تدريجية، مع تطور تجارة التجزئة الإلكترونية. ففى ظل هذه الأساليب الجديدة، يجد المشترى نفسه أمام عدد أكبر من الاختيارات، مما يعنى تزايد شدة المنافسة.

ما آثار الاقتصاد الجديد على البنية الاقتصادية نفسها، وعلى الاتحاد، وعلى قدرة السوق؟ بادىء ذى بدء سيسبب الاقتصاد الجديد تـدميرا شـبه أوتوماتيكيـا لسلسلة القيم، ثم يعيد بناءها وفقا لنماذج مختلفة، حيث يعاد النظـر فـى الأشـكال التقليدية للتنظيم القائمة على التكامل الرأسى. وهنا يواجه الاقتصـاديون المشـكلة القديمة للتكامل الرأسى الذى حلله رونالد كوواز، الحاصل على جائزة نوبـل فـى الاقتصاد سنة ١٩٩١، بمهارة شديدة فى مقال نشر منذ سنة ١٩٣٧ حـول طبيعـة المؤسسة. ويقارن كوواز، ومن جاءوا بعده، بين تنظيم التسلسل الإدارى والأسواق الفعالة المتتالية. إن المؤسسة قائمة لأن الأسواق الفعالة ليست موجودة وهى تحـل محلها. ويعدل الإنترنت هذا الهيكل، فهى تفتح التنظيم الرأسى لسلسلة القيم وتقسـم المهن إلى مهن فرعية مساعدة وتكاملية، ويصبح مـن الممكـن للمؤسسـة التـى استوعبت فائدة شبكة الإنترنت أن تشترى من السوق وبسـعر أفضـل المنـتج أو الخدمة التى كانت تقوم بها هى نفسها من قبل؛ وتكتسب بذلك درجـة أكبـر مـن

المرونة، وتقلل من تكاليفها، كما يمكنها أن تتحول إلى مؤسسة افتراضية تقوم بتنظيم وربط المهن المختلفة فيما بينها، فالإنترنت يعتبر من كبار معارضي التسلسل الإدارى القائم والثقافات المرتبطة به.

هكذا تبدو السلسلة الرأسية للقيم، من البداية (المواد الأولية) إلى النهاية (التوزيع)، كحلقة اتصال بين الأسواق المتتالية التى يختص عدد منها بالمنتجات أو بالخدمات المتعارف عليها. وفى النهاية، فإن عمليات البيع وتوصيل المنتج وخدمة ما بعد البيع ستتولاها منشآت سبق وأن قامت بشراء من أسواق الإنترنت المنتجات التى ستبيعها، بصورة جزئية عن طريق هذه الشبكة، للمستهلك الأخير. وهكذا تمت إعادة النظر فى تنظيم النشاط الاقتصادى على المستوى الرأسى والأفقى.

لنأخذ كمثال صناعة الكهرباء الذى يرتبط تحولها الحالى بثلاثة عوامل متصلة: تحرير الأسواق، والعولمة، وبزوغ الاقتصاد الجديد. وكان النموذج التقليدى هو التكامل الرأسى (طراز EDF). وفى إطار النموذج الجديد، فإن عمليات الإنتاج ونقل الجهد العالى والمنخفض والتوزيع ستتولاها هيئات مختلفة. وبالنسبة للنشاط الإنتاجى، يجب التمييز بين ملكية الأصول (التى ستؤدى إلى تكوين سوق) وسير عمل السنترالات، وصيانتها. وعمليات التغذية، وبيع الكيلووات/ ساعة فى الأسواق. ويمكن أن تتولى هيئة مختلفة كل مهمة من هذه المهام. وسيقوم منتجو الكيلووات/ ساعة المتنافسون ببيع إنتاجهم فى أسواق يتبادلون فيها كميات من الكهرباء والعقود المالية (أسواق لأجل ومنتجات مشتقة). وفى هذه الأسواق سيقوم المستهلكون والوسطاء والمفاوضون بشراء الكيلووات/ ساعة بغرض الاستهلاك أو لإعادة البيع. كما سيقوم المستهلك النهائى بشراء الكهرباء اللازمة لاحتياجاته من المورد الذى اعتاد التعامل معه أو من مورد جديد أو حتى من المتاجر الكبرى. وستتولى شركات النقل توصيل الكهرباء مقابل الحصول على أجرة. وهذا التحول، المرتبط فى المقام الأول بتحرير الأسواق الخاضعة للتعليمات الأوروبية، يسرع الخطى وينمو نتيجة استخدام الإنترنت.

يتم تقسيم المهن وإعادة تكوين سلسلة القيم بشكل متواز مع الاتحاد الشامل. فقد تحولت EDF، بعد عمليات الشراء المتتالية، إلى أول شركة كهرباء فى العالم منتشرة فى عشرين دولة. وتتم الاندماجات الكبرى بشكل متواز مع الإنترنت. وعلى سبيل المثال هناك حالة BP/Amoco/Arco، التى يزيد فيها الحجم والقدرة المالية للمنشأة، ولكن فى الوقت نفسه تسعى المنشاة، التى أدركت جيدا التغييرات التى يحدثها الاقتصاد الجديد، إلى أن تعهد إلى جهات أخرى بعدد كبير من المهام، بما فى ذلك إدارة مواردها البشرية، أى إنها تشترى من السوق ما كانت تقوم به هى نفسها مسبقا. ويصاحب الحركة العالمية للاتحاد حركة عالمية لإلغاء الرأسية.

تتسم الديناميكية العالمية للاتحاد الاقتصادى بقوى متناقضة طاردة مركزية وأخرى جاذبة مركزية. فمن جهة، تعجل عولمة الاقتصاد من عملية إزالة الحدود الجغرافية، ويزداد نمو الحركة العالمية للاتحاد بتضامن منشآت عالمية غاية فى الأهمية تمتلك قوة مالية تفوق قوى الدول التى تنتمى إليها؛ ومن هنا تنشأ المراكز المسيطرة مع كافة الأخطار الناجمة عن ذلك. ومن جهة أخرى، يبدو أن الاقتصاد الجديد يرحب بالقادمين الجدد الذين يقدمون الابتكارات، ويخفضون الأسعار، ويشعلون المنافسة التى تهدد المراكز القائمة. ويبدو أن الاقتصاد الجديد يرحب بظهور القدرة المضادة التى يمكن أن تحد من لعبة القوى الطاردة المركزية. وتقوم القدرة المضادة على شفافية الأسواق والتداول السريع للمعلومة وفرص الإبداع و"التنازعية" المتوفرة على الإنترنت. وفيما وراء هذه الديناميكية المعقدة، لازالت إشكالية البداية قائمة وهى أن الصالح العام يتطلب أن تتم المنافسة إلى أقصى مدى، حيث يبدو أنه من الأفضل ومن الضرورى وضع نظام، على المستوى العالمى، للإشراف على الاتحاد وقدرة السوق.

إدارة سلسلة الإنتاج اللوجستية والمنشأة الافتراضية(١٤)

بقلم لوران جريجوار

Laurent GRÉGOIRE

ترجمة: د. أمل المغربى

مراجعة: د. نعمت مشهور

هل تجد اللوجستية مكانا لها فى جامعة كل المعارف، مع إنها ليست مادة جامعية معروفة جيدا، ولا تتسم اليوم بمجموعة معارف محددة؟ ويحمل الموضوع الذى اقترحوه محورين متضادين: الأول هو استخدام العبارة الأمريكية Supply Chain Management غير المترجمة عمدا، ثم العبارة الأخرى وبها كلمتان معناهما عكسى: المنشأة المسماة الافتراضية واللوجستية بكل ما تحمله من مادية. وأخيرا، فالأمر يتعلق هنا بإحدى الجلسات التى يتحدث فيها أحد المهندسين عن الممارسة اليومية. وأود أن أوضح أنه علاوة على تجربتى داخل مجموعة فورت جيمس(١٥) منتج السلع واسعة الانتشار، المعروفة فى فرنسا، ومنها Lotus, O'kay, Vania, Moltonel, Tricostéril ou Demak'Up فإنى سأستند أيضا إلى عدد من الأنشطة شبه المهنية.(١٦) ومن الأمور الدارجة اليوم وصف سير العمل فى إحدى المنشآت عن طريق عملياتها الإدارية. وأود هنا الإشارة إلى ريمون بوادى(١٧) وهو مهندس وأيضا نائب ثم وزير كما أنه حاصل على مقعد فى منظمة

---

(١٤) نص المحاضرة رقم ١٤٧ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢٦ مايو ٢٠٠٠.

(١٥) Voir Festinger (J.-C.). « fort James dévoile sa logistique européenne", Stratégie logistique, n. 14, mai 1999, p 26

(١٦) Guillaume (J.-P.). « Laurent Grégoire: Le combat pour la logistique », in La Performance logistique. Paris. Nathan, 1993, chap.2.

(١٧) Voir les Professeurs du Conservatoire national des Arts et Métiers, t.I, p. 197, Paris ; CNAM 1994

العمل العلمية التابعة لـ CNAM لمدة خمس عشرة سنة. وتعود بداية اللوجستية أولا من منظمة علمية للعمل ذات فكر منظم متطور وأبعاد إنسانية.

ما معنى اللوجستية ؟

يرجع أصل كلمة لوجستية إلى المجال العسكرى، ففى سنة ١٨٣٨ جعل الجنرال أنطوان جومينى اللوجستية قسما من الأقسام الستة التى تشكل فنون الحرب. فهى "التطبيق العملى لفن تحريك الجيوش" وكانت عنصرا أساسيا للنصر الذى حققه الحلفاء إبان الحربين العالميتين، والذى يرجع خاصة إلى جين مونيه(١٨) المستشار اللوجستى للحكومة الأمريكية.

أدت اللوجستية العسكرية إلى مفهوم الدعم اللوجستى المتكامل الذى يشمل مجموعة الأنشطة التى تعمل على توفير المنتجات أو المعدات لمستخدميها، ابتداء من مجرد التصميم وحتى التفكك، مرورا بعملية الإنتاج والصيانة.

تطور المفهوم اللوجستى – فى خط متواز مع التطبيق العسكرى ثم الصناعى العسكرى – خلال الستينيات ثم السبعينيات داخل الجامعات الأمريكية كعنصر مهم فى إدارة المنشآت، التى حددت الهدف الرئيسى للوجستية بأنه ضمان خدمة توصيل المنتجات إلى العملاء، على اعتبار أن الخدمة مع المنتج جزءا لا يتجزأ من العرض المقدم. وأدى ذلك إلى وجود لبس شديد بين اللوجستية ومفهوم إدارة توزيع المنتجات. وكان هذا اللبس شديد الوضوح فى فرنسا نتيجة الظهور المبكر للوجستية فى المنشآت – على عكس ما هو حاصل فى الدول الأخرى – وذلك اعتبارا من السبعينيات، حتى قبل أن تدرس النظرية الكاملة أو يتم فهمها وتطبيقها.

---

(١٨) Voir Monnet (J.), Mémoires, Paris, Fayard, 1989.

إلا أن اللوجيستية ليست هى عملية النقل أو التخزين أو التوزيع المادى، حيث يكون، من السهل إدراك أن عملية التوصيل لا تتم إلا إذا كان المنتج جاهزا للتحميل فى الوقت المناسب. ويعتمد على إدارة المخازن وبالتالى على عملية تخطيط التصنيع، التى لا تتحقق إلا إذا تم توفير المواد الأولية فى التوقيت المناسب. وهكذا تصبح عملية تدفق المواد على المنشأة مرتبطة ببعضها، وهو ما تعارف عليه فى اللغة الفرنسية بعبارة "السلسلة اللوجستية" التى تتكون من حلقات متصلة ببعضها. ويمكننا استخلاص درسين من نموذج هذه السلسلة، الأول مادى والثانى رياضى:

- يعادل تماسك السلسلة تماسك أضعف حلقة فيها، فقد تتبع عملية تسليم فاشلة من خطأ فى تموين المواد الأولية فى المراحل الأولى.
- لا ينتج تعظيم مجموع الأنشطة المتداخلة عن إجمالى التعظيمات المحلية، ذلك أن الإدارة الشاملة لتدفق المواد والمنتجات فى المنشأة هى وحدها القادرة على تحقيق الإنتاجية المثلى.

لدينا فى فرنسا[١٩] اليوم نظام مرجعى مقنن يسمح لنا بتحديد هذه المعالجة. فاللوجستية، هى إذن "التخطيط والتنفيذ والسيطرة على التحركات وتسكين الأشخاص أو المنافع والسيطرة على أنشطة الدعم المرتبطة بهذه التحركات وبهذا التسكين، داخل نظام من أجل تحقيق الأهداف الخاصة". وهذا التعريف يعتبر عاما لأنه يمكن تطبيقه على كافة الهيئات، بما فى ذلك السلطات العامة، والصحة أو الدفاع.

إن التخطيط والتنفيذ والسيطرة هى المراحل الثلاثة المعروفة لأى إدارة، وفقا لمنظومة النوعية الكاملة (PDCA) (Plan, Do, Check, Act)، ويعد

---

(١٩) Voir les normes X50 – 600 et suivantes de l'AFNOR.

التخطيط اليوم الشغل الشاغل للوجستيين، وهو يضم أساسا خطة العمل، والخطة الصناعية والتجارية، وخطة موارد التوزيع، وخطة تنظيم الإنتاج، وخطة موارد الإنتاج أو حساب الاحتياجات الصافية. إن التنفيذ هو مرحلة العملية. وتتمثل السيطرة فى عملية المراقبة التى تقارن التنفيذ بالتخطيط، وشرح الاختلافات واقتراح وسائل التصحيح. وتعتبر اللوجستية إذن جزءا من علم الإدارة الحديثة. ويعد المستوى اللوجستى لأى منشأة هو الشغل الشاغل لمسئوليها: بداية من التنفيذ، ثم التخطيط، وأخيرا ونادرا السيطرة.

يتم التوسع من خلال نظام. ففى الواقع، تعتبر اللوجستية عملية منهجية "تسمح – من خلال إدارة حاسمة لوسائل الربط – بتحويل سلسلة من العمليات إلى عملية شاملة متكاملة".[٢٠] وتكمن خاصية اللوجستى فى العمل داخل نظام متغير، وفقا لعملية التوسع التى يجب أن يقوم بها. والسؤال الأول له هو معرفة الأسلوب الواجب تنظيمه.

إن الأهداف النوعية واضحة أمام المنشآت التجارية المتنافسة، فهى تتلخص فى "توفير مستوى من الخدمات بأقل تكلفة".[٢١] ولا ينبع مستوى الخدمات الخارجية التى يستفيد منها العملاء، من اختيار لوجستى بل من قرار استراتيجى تتخذه المنشأة، وينتمى إلى تعريف العرض. وبصفة عامة، فإن على اللوجستى أن يرفع من هذا المستوى ليصل به إلى مستوى يقرب من النوعية التامة. وبشكل مواز وبعمليات توسعية متتالية، يسعى اللوجستى إلى تحقيق انخفاض عام فى التكلفة التى تنقسم بدورها، اليوم، إلى قسمين: الأول تكلفة العمليات والثانى رأس المال المستثمر المرتبط باللوجستية على مستوى المخزون ومرونة أداة الإنتاج والتعبئة والتوزيع. إن الأولوية المعطاة اليوم لعائد رأس المال المستثمر، أى

---

(٢٠) Norme X50-600 révisée, AFNOR 1999, p.4.

(٢١) Heskett (J.L.) and coll., Business Logistics, New York, Ronald Press, 1973.

للمساهمين، عدلت من الهدف المحدد للوجستيين. وهكذا يصبح التوسع اللوجستى أكثر تعقيدا مما كان عليه من قبل لما له من أبعاد ثلاثة: نسبة الخدمات والإنتاجية والعائد المالى.[٢٢] ونشير فى هذا الصدد إلى الأداء المتميز لبعض المنشآت التى تطبق نظام لوجستى حقيقى، وتلتزم به لفترة، فقد ارتفعت فيها نسبة الخدمات من ٨٠% إلى ٩٨%، فى الوقت الذى انخفضت فيه تكلفة العمليات من ١٢% إلى ٩% من سعر تكلفة المنتجات و ٥٠% من قيمة المخزون الثابت.[٢٣]

إن لوجستية "التدفق" هى عملية منهجية تمتد على طول دورة المنتج، على غرار الدعم اللوجستى،[٢٤] ويجب وضعها فى الاعتبار منذ اللحظة التى يتم فيها تصور وتطوير المنتجات. وفى نهاية هذه المراحل، فى الوقت الذى لم يظهر فيه أى تدفق حقيقى، يتم تحديد أكثر من ٨٠% من التكلفة اللوجستية للمنتج القادم، وذلك نتيجة الاختيار الذى تم فى البداية. ذلك أن من أهم الأسس التى يجب أن يتبعها اللوجستى هو التدخل بأسرع وقت ممكن فى استراتيجية المنشأة ومنذ تحديد العرض.

إن الأنشطة ذات التأثير المباشر على سياسة المنشأة اللوجستية يقوم بها عناصر غير لوجستية. فالبائعون يتولون الطلبيات، والعاملون فى ورش الإنتاج يتولون تطبيق أو عدم تطبيق الخطة اللوجستية، والتسويق يتولى الرقم الكودى للتشكيلة واحتمالية تخصيص المنتجات، إلخ... ويجد اللوجستى نفسه مضطرا لتنظيم عوامل بشرية عديدة متنافسة على المدى القريب، فى معظم الأحيان،[٢٥] على المستوى التجارى والتسويقى والإنتاجى أو على مستوى المشتريات. وهو لا

---

(٢٢) Voir Tixier (D.), Mathe (H.) et Colin (J.), La Logistique d'entreprise, Paris, Dunod 1996.

(٢٣) Voir les nombreuses enquêtes effectuées à ce sujet. Une liste en est donnée en Annexe 7 du rapport Benchmarking Logistics, Commission européenne (DG3), 1998.

(٢٤) Voir la norme X50-600 révisée, AFNOR 1999, p.9.

(٢٥) Mathe (H.) et Tixier (D.), La Logistique, Paris, PUF 1987, coll. Que sais-je ? p. 114.

يقف موقف الحكم من هذا النزاع، وهو موقف الإدارة العامة، وإنما يكون وسيطا فيه، أى أن عليه اقتراح حل أمثل لكل مشكلة لوجستية يكون لصالح المنشأة وإلا تراكمت عليه المشاكل. وحينئذ سنسمع من يقول "إن الأمور لا تسير فى نصابها". وحول أهمية الوساطة، أود الإشارة إلى الكلمة التى ألقاها جان فرنسوا سيكس فى الاجتماع رقم ١٢٧ لجامعة كل المعارف.

يتم التخطيط والسيطرة على التدفقات عن طريق معالجة معلوماتية، حيث تكون أكثر من ٨٠% من المعلومات الإلكترونية فى خدمة اللوجستى الذى يعتبر المستخدم الأول للحاسب الآلى فى المنشأة، وتمثل الزيادة الهائلة للمعالجة والزمن الحقيقى والتطبيقات المساعدة والتقنيات الحديثة للاتصالات، إمكانيات لا حدود لها لتدعيم أداء اللوجستية. ونجد اليوم أن كل الوسائل متاحة لتطوير نظم حقيقية متخصصة تساعد، فى القريب العاجل، فى تعظيم مجموع التدفقات بواسطة قيادة اقتصادية فردية وجماعية فى آن واحد داخل المنشأة.

كان البروفسور جوليان فرويند، عالم الاجتماع ومؤسس علم النزاع فى فرنسا، يحب ترديد مقولة أن العالم تأثر بثلاثة اختراعات بشرية عظيمة، وهى: العجلة واتفاق التسوية والذكاء الصناعى. والمثير للدهشة أنها[٢٦] تمثل الأدوات الثلاثة الرئيسية التى تخدم اللوجستى:

- العجلة للإدارة المادية للتدفقات.
- اتفاق التسوية لإدارة نقاط التلاقى.
- الذكاء الصناعى للتوسع العلمى فى الخدمات والتكلفة.

---

(٢٦) Voir Grégoire (L.), "Le Logisticien dans l'entreprise », Actes du Ier congrès international de génie industriel, Paris, ECP/AFCET, 1986, t. 1, p. 338.

المنشأة الموسعة

يتفق هذا المفهوم المنتشر حاليا، مع فكرة أن المنشأة تعمل فى إطار نظام يضم عملاءها والموردين والمقاولين والشركاء والممولين، وفى هذا الإطار يجب أن تكون اللوجستية إدارة شاملة لتدفقات "موردى الموردين لعملاء العملاء". وهنا فقط يكمن مفهوم عبارة supply chain management التى ظهرت فى بداية التسعينيات فى الولايات المتحدة. فقد ذكر الجامعيون الأمريكيون، الذين كانوا لا يستخدمون عبارة السلسلة اللوجستية، أن إدارة السلسلة تهدف إلى توافق العرض – هذه الكلمة ترجمة كلمة supply – مع الطلب. وفى فرنسا،[٢٧] وجدنا أن كلمة "سلسلة لوجستية" تعنى الشىء نفسه، وبالتالى لم تكن هناك جدوى من اختراع عبارة جديدة. (و على عكس ما يكتب ويقال فإن عبارة supply chain management لا تعنى فقط التموين، الذى يقصد به فى اللغة الفرنسية أول حلقات السلسلة، ولا ربط المشتريات بإدارة اللوجستية ولا حتى استخدام الجديد فى البرمجيات!).

ويترجم الارتباط المتزايد للمنشآت بمورديها تطور اللوجستية فى المنشأة الموسعة، وعلى سبيل المثال فى إطار تدفقات السيارات، عن طريق إدارة المخزون المعهود به إلى الموردين، وعن طريق برامج الشراكة المسماة (الرد الفعال على المستهلكين) بين رجال الصناعة والتوزيع الواسع، ...إلخ.

---

(٢٧) Voir la norme X50-600 révisée. AFNOR 1999. p.4.

البرمجيات الموحدة الجديدة المتكاملة واللوجستية

يمثل إدخال البرمجيات الموحدة المتكاملة الخاصة بالإدارة الموحدة ثورة حقيقية فى المنشآت[٢٨]. فهى تنهض بأهمية اللوجستية وضرورة تكاملها مع النظام المالى. ويتم استكمالها اليوم بأدوات تخطيطية جديدة، منها APS (نظام التخطيط المتقدم). وتشكل هذه البرمجيات شيئا فشيئا ما سوف يكون فى الغد الذكاء الصناعى فى خدمة عملية التوسع اللوجستى.

أوروبية وعولمة التجارة

كان جان مونيه لوجستى وأوروبى فى آن واحد. ويقوم الاتحاد الأوروبى، المشروع السياسى الكبير الحالى، على مبدأ تنمية التبادلات، وكما كان يؤكد جان فرانسوا بوسيه، وزير الخارجية السابق أن: "أوروبا التى تستطيع، إذا ما أردنا، أن تصبح أهم مجموعة اقتصادية على وجه الأرض، فإن اللوجستية ستكون غالبا عمودها الفقرى".[٢٩]

وسيزداد تمكن اللوجستية من إدارة الأنظمة المعقدة للتبادل الدولى والعالمى. وكأداة عاملة فى المنشأة، يجب أن يتم تنظيمها داخل المجموعات العالمية الكبيرة بتطبيق مبدأ الفرعية[٣٠] لضمان التخطيط والتنفيذ والسيطرة على التدفقات على أفضل مستوى من الفاعلية.

---

(٢٨) Voir Grégoire (L.), « Optimisation des flux", Logistique & Management, vol. 6 No. 2, 1998, p. 3.

(٢٩) Congrès national de logistique, 1er décembre 1993, ASLOG.

(٣٠) Voir Grégoire (L.) et Navarre (T.), « Logistics strategy and subsidiarity", Logistics Technology, 1996, p. 115.

التعهد من الباطن أو "الظاهر"

تقوم المنشأة بالتركيز على أداء الأعمال الأساسية بها، بينما تتجه إلى آخرين للقيام بما لا يقع فى دائرة اختصاصها، وهذا ينطبق على العمليات اللوجستية التى توكل فى أكثر من ٦٠% من المنشآت الفرنسية إلى ممولين متخصصين، كما ينطبق على الأدوات المستخدمة فى إدارة تدفق المعلومات مع تطور البرمجيات الموحدة. ويحدث الشيء نفسه بالنسبة للتمويل الفكرى مع التطور الشديد الذى يشهده سوق المشورة اللوجستية، أما اللوجستية نفسها فلا يمكن أن يتم بتعهد من الباطن إذ أنها كالدماء التى تسرى فى جسم الإنسان كله.

قطاعات تطبيقية جديدة

لم تتطور العملية اللوجستية فعليا إلا على مستوى بعض القطاعات الاقتصادية مثل قطاع السيارات[٣١] والإلكترونيات وإلكترونيات الطيران والكيمياء والصيدلة والمنتجات واسعة الاستهلاك والمنتجات الغذائية الزراعية. وتشهد قطاعات أخرى تطورا أقل مثل قطاع الأعمال العامة والتشييد. ويبدو قطاع الصحة فى الانضمام وبصورة أدق مجال بناء المستشفيات. ومن المنتظر أن يتم تحسين الأداء على مستوى خدمات المرضى واستخدام القاعات وخفض أسعار المشتريات والمخزون وصيانة المعدات، وعلينا الإشادة بالمبادرات[٣٢] التى شهدها هذا المجال مؤخرا. وهناك قطاع يتطور خارج نطاق الماديات وهو قطاع حجز الأماكن فى

(٣١) Voir Coutansais (G.). "La logistique: outil de marketing". Revue annuelle des élèves des Arts et Métiers. 1998, Dunod, p. 334.

(٣٢) Notamment: les Congrès de logistique hospitalière de Troyes, les réunions d'EAN France, la Commission logistique hospitalière de l'ASLOG, le colloque AAQTE-APHAL de Nancy.

الطائرات والفنادق. وتتطور لوجستية هذه الخدمات، التى تـنخفض قيمتهـا عنـد الاقتراب من تاريخ تنفيذها، فى إطار Yield management(٣٣)

اللوجستية المرتجعة

فى العقود القادمة يوجد تحد هائل أمام المجتمعات والمنشآت يتعلق باستعادة وتفكيك وإعادة تدوير المواد، والتغليف والمخلفات والمنتجات المنتهية الصـلاحية، وهو يتعلق بمشكلة لوجستية(٣٤) كبيرة لم يتم حلها حتى الآن. وهكذا، وباسم حمايـة البيئة، يتضاعف عدد الحافلات على الطرق والتى تأتى، فارغة، لتحمل المنتجـات لإعادة تدويرها، وهناك حافلات أخرى تعود، فارغة أيضا، بعد إفـراغ حمولتهـا. هل نعرف أن حافلة من كل ثلاث حافلات تسير فارغة على طرق أوروبا؟ يجـب أن تدرج اللوجستية المرتجعة فى إطار معالجة بيئية شاملة.

آلية التحقق الدائم من البضاعة من المصنع حتى التوزيع

إن ضرورة التحقق الآلى للمنتجات على طول السلسلة اللوجستية تـتم عـن طريق تتطور أساليب التشفير، وغدا، عن طريق وضع العلامة الإلكترونية داخـل التغليف والمنتج، إلا أن ضرورة توفير الأمن والحماية للمستهلك تحتم تتبع المنـتج من المصنع والمعرفة الدقيقة لجميع مكوناته، ونرى هنا أن نظام المعلومـات فـى

---

(٣٣) Voir Festinger (J.C.) « L optimisation par le yield management ». Stratégie logistique. no. 6, mai 1998. p.90.

(٣٤) Voir Grégoire (L.), "Bienvenue à la reverse logistics », Logistique & Management. vol. 7 No. 2. 1999, p.3.

غاية التعقيد، كما أنها فرصة عظيمة لفريق اللوجستيين لتتبع إجمالى التدفقات فى زمن حقيقى.

التأثير الشديد للتقنيات (الجديدة) للإعلام ولوسائل الاتصالات

اللوجستية والمنشأة الافتراضية

يعتبر كل ما هو ليس ماديا، بالتعريف، افتراضيا. وتستند المنشأة الافتراضية التقليدية إلى مفهوم جروب وير(groupware) أو الإدارة الجماعية للمشاريع عن طريق الشبكات التى تربط فيما بينها الأشخاص الذين لا يعملون بدنيا فى مكان واحد. وهناك(٣٥) نوعان من المنشآت الافتراضية: "المكان الافتراضى" الذى يجمع العديد من الأشخاص فى المنشأة نفسها والمشروع الافتراضى والذى بمقتضاه يقوم العديد من الأشخاص التابعين لمنشآت مختلفة بالعمل فى مشروع واحد، وفى إطار هذا المعنى الضيق للمنشأة الافتراضية، تكون الصلة شبه منعدمة مع لوجستية التدفقات، إلا أنها تكون مهمة على مستوى الدعم اللوجستى لأن استخدام (الجروب وير) يتوافق تماما مع "الهندسة الفورية"، وهى قطاع من الدعم اللوجستى المرتبط بتصور المنتجات أو بالمعدات المعقدة. وبالنسبة للوجستية التدفقات، فقد نتج عن الوركفلو (workflow) أو "آلية العملية الإدارية" آفاقا مهمة. وتمثل الدوائر الإدارية، وخاصة فيما يتعلق بالتعهدات والمراقبة، حصة مهمة من التكاليف اللوجستية داخل المنشأة ويمكن أن ينتج عنها تأخير كبير. وسيساهم تطور الوركفلو (workflow)، بل تعميمه، فى خلق إدارة فورية لوجستية.

---

(٣٥) Voir Collectif, Le travail en groupe à l'âge des réseaux, Paris, Economica, 1998, p.14.

وبصفة أعم، على المنشآت، مستقبلا، معالجة المعلومات والوثائق كمواد تم شراؤها وتحويلها وتخزينها وتسليمها. فالمعلومة الساكنة والملف القابع داخل المكتب ليسا سوى أموال راكدة، أى فقدان القيمة المضافة. وهناك منشآت مثل البريد تقوم بدراسات حول هذه الإشكالية. وعلى المنشأة الافتراضية، بتعريفها التقليدى، حسن تطبيق مبادئ اللوجستية على تدفق المعلومات، أى المعلومة فى الوقت المناسب، وفى المكان المناسب، وبأقل تكلفة.

إلا أن معنى المنشأة الافتراضية يتسع اليوم لكى يصف المنشأة التى تستخدم شبكة الإنترنت فى إطار علاقتها مع عملائها فى وجود "متجر افتراضى". ومن هنا ظهرت عبارة "اللوجستية الإلكترونية" التى تحوى مفهومين: استخدام الإنترنت فى اللوجستية ولوجستية البيزنس الإلكترونى أو التجارة الإلكترونية.

استخدام شبكة الإنترنت فى اللوجستية

على المستوى الاقتصادى الأقل إلزاما من نظام تبادل المعطيات الإلكترونية، ستساعد شبكة الإنترنت اللوجستى فى الإدارة الفورية الصائبة لتدفق المعلومات سواء على المستوى الداخلى أو على مستوى المنشأة الموسعة، مما سيسمح بتغذية النظام الخبير الذى يخطط ويراقب دوما حسن التوافق بين العرض والطلب. وتجدر الإشارة إلى أن هناك كتاب حديث عن الشركات المستخدمة لشبكة المعلومات يخصص أكثر من عشر صفحات حول "التقنيات الجديدة فى مجال الإعلام والاتصالات داخل اللوجستية".[٣٦] ومن خلال الإنترنت نرى انطلاق مواقع السوق التى يمكن أن ينتج عنها تعديلات مهمة فى العلاقة بين الموردين وأصحاب

---

(٣٦) Champeaux (J.), et Bret (C.). La Cyberentreprise, Paris. Dunod. janvier 2000.

الطلبات. ولكن هل ستطبق هذه التعديلات أيضا على العملية اللوجستية الدائرة بين المنشآت؟ من السابق للأوان الرد على هذا السؤال. والجدير بالذكر أن هذا لم يكن الحال بالنسبة لمراكز المشتريات ذات التوزيع الكبير، بالإضافة إلى أن مراكز المشتريات اللوجستية الأولى على الشبكة بدأت فى الظهور.

اللوجستية الخاصة بالتجارة الإلكترونية

يرجع إلى محاضرين آخرين فى جامعة كل المعارف تناول موضوع تطور المنشآت التى تبيع بواسطة شبكة الإنترنت، والتى لا يزال مستقبلها غير واضح. وذكرت دراسة حديثة قامت بها جارتنر جروب (Gartner group) أن التجارة الإلكترونية ستنتهى عام ٢٠٠٦(٣٧) أو على الأقل ستنتهى بصورتها الحالية. وأود الإشارة هنا إلى أن إنشاء وتطور هذه النوعية من المنشآت التى تعمل بالتجارة الإلكترونية قد تم دون الاهتمام بالعملية اللوجستية. وزادت الدعايات حول الأخطاء أو التأخير فى مواعيد تسليم المنتجات التى يتم حجزها عن طريق الإنترنت، والأخطر من ذلك هو أنه من المعروف أن الخسائر الفادحة التى لحقت بهذه المنشآت، على غرار الأمازون (Amazon)، مرتبطة بتكاليف لوجستية لم يتم السيطرة عليها. وهذا دليل واضح على العودة إلى الوراء، فمنذ أكثر من قرنين من الزمان، كانت التجارة الصغيرة، ثم بعدها التوزيع الكبير، توفر تدفق البضائع حتى أقرب نقطة من المستهلك، وبالتالى تقلل من التكلفة اللوجستية. واليوم تقسم التجارة الإلكترونية هذا التدفق: هل سنرى غدا أربعين حافلة تقف يوميا أمام كل منزل تحمل كل واحدة منها بضعة منتجات تم طلبها عن طريق الإنترنت؟ بالطبع، لن يكون لهذا الوضع معنى على المستوى الاقتصادى ولا البيئى. لذا يجب إعداد

---

(٣٧) Voir l'article paru dans la revue Marketing Direct, no. 43, février 2000, P. 37.

شبكات توزيع[٣٨] جديدة، وإعادة توزيع التدفقات وذلك بهدف اختــراع لوجســتية جديدة تناسب التجارة الإلكترونية.

كان من نتيجة ثورة التقنيــات (الجديــدة) للإعــلام وللاتصــالات تــوافر المعلومات التجارية، بين يوم وليلة، للجميع، وفورية التدفقات الإداريــة والماليــة، حتى تخيلنا أن المكان والزمان لم يعد لهما وجود، إلا أننا تسرعنا فى نسيان أن هذا الوضع لا ينطبق على المنتجات التى لازالت مادية، ولا يمكن نقلها عــن طريــق الإلكترونيات.

وهناك تعريف، قديم وفلسفى إلى حد ما للوجستية مفاده أنها "تقليل الزمــان والمكان". وحاليا أصبح هذا التقليل تاما على مستوى التبادلات التجارية والماليــة، فى الوقت الذى ينعكس فيه الوضع بالنسبة للتدفقات المادية الآخذة فى التزايد. وقــد أدت دولية التبادلات إلى إطالة المسافات الواجب قطعهــا، كمــا تطــور التقســيم المزدوج الراجع من جهة إلى التدفقات الممتدة من أجل التدفقات الصناعية، ومــن جهة أخرى إلى الطلبات التى تتم عن طريق الإنترنت من أجــل توصــيلها إلــى المستهلكين، كما يجب الأخذ فى الاعتبار تشبع البنية التحتية والاهتمام بالبيئة.

هل يمكن أن نتصور آفاقا تفتح الأبواب للتدفقات المادية لتتأثر بشــدة مــن "تقليل حجم الزمان والمكان"؟ ومما لا شك فيه أن ذلك سيتم من خــلال اســتخدام أفضل لطرق التوزيع فى فرنسا وفى العالم، إذ يجب أن يكون هناك تنسيق، علــى الأقل على المستوى الأوروبى، بين سياسات استغلال الأراضى. ويمكننــا تصــور آلية لوسائل النقل سواء على مستوى الطرق السريعة أو داخل المدن. فقد سبق لنــا الإشارة إلى ضرورة إعداد أنظمة خبيرة حقيقية لتوسيع نطــاق اللوجســتية، لكــى

---

(٣٨) Voir Peters (S.), « La course d'obstacles du cybermarchand", l'Usine nouvelle, no. 2728, 6 avril 2000, p. 40.

تستخدمها بعد ذلك العديد من المنشآت ذات التدفقات التكميلية. ألم يحن الوقت لبذل الجهود نفسها من أجل البضائع بدلا مما تم، خلال العقود الأخيرة، من أجل تـداول المعلومات والأموال؟

وفى كل الأحوال، فإن المجهود الرئيسى الواجب بذله هو تطـوير التأهيـل والكفاءة، أولا على مستوى اللوجستيين والطلاب أو العاملين فى المنشآت الصناعية والخدمية أو فى القطاع العام، وأيضا على مستوى كافة المسئولين عـن الأعمـال الأخرى المشتركين فى هذه العملية.

إن افتراضية المنشأة تظهر الحاجة الملحة لسيطرة أفضل على اللوجستية أو على إدارة سلسلة الإنتاج (supply chain management). ألسنا الآن بصدد الثـأر من أمناء الصناديق؟[٣٩] فلم تعد أمانة الصندوق فى موقف التابع، بل أصبحت هـى السابقة، وأصبح اللوجستيون يفكرون فى الاستراتيجية مـع عـدم إغفـال حقيقـة الأوضاع.[٤٠]

على مستوى اللوجستية، شأنها شأن أى نشاط بشـرى، يجـب أن نحاسـب أنفسنا، "علينا فى كل أوان التضحية بما نحن عليه مقابل ما يمكننا أن نصبح عليـه" (شارل دوبو).

---

(٣٩) Voir Bertolus (J.J.), « La revanche des intendants », Science et Vie Economique, No. 27, avril 1987, p.66.

(٤٠) Voir Sous la direction de Laurentie (J.), Logistique, démarche et techniques, AFNOR, 1994, préface de L. Grégoire, p. VIII.

الاقتصاد الجديد.. ما هو؟[٤١]

بقلم فيليب لوموان

Philippe LEMOINE

ترجمة: د. أمل المغربى

مراجعة: د. نعمت مشهور

فى الأوساط المالية التى تستخدم الإنترنت، يوجد مفهوم يستند إليه عند تقييم إحدى المنشآت وهو: الكاش بيرننج (Cash burning)، أى سرعة المنشأة فى حرق السيولة. إن التعامل مع مثل هذا المفهوم دليل على الإحساس بالإسراع والسرعة والتفاهة.

يمكننا التساؤل أيضا عما إذا كانت هناك نظرية بيرننج، أى سرعة الشركة فى تعدى نظرياتها الطليعية. وتهدد النظريات السابقة عبارة "الاقتصاد الجديد" التى تجد نفسها اليوم محاصرة بنيران الأحداث الجارية. فتارة نرى الاقتصاد الجديد فى حالة استقرار وتارة أخرى نراه فى الحضيض.. والسؤال هو هل سيثبت أم سيختفى؟

للإجابة على هذا السؤال، يجب علينا تحديد ما هو الاقتصاد الجديد. أهو فقط عبارة تومض لبضعة أشهر من خلال وسائل الإعلام؟ ولكن فى هذه الحالة، ستصيبنا الدهشة عندما نعرف أن هذا المفهوم قد تبناه عدد من كبار رجال الاقتصاد الأمريكيين. أهى إذن نظرية علمية تشير إلى آفاق جديدة للعالم؟ إلا أن عدم مرونة العبارة يفتح آفاقا يتعدى مداها مجرد كونها عبارة مستقبلية.

---

(٤١) نص المحاضرة رقم ١٤٨ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢٧ مايو ٢٠٠٠.

نشرت مجموعة LASER ليزر تقريرا يضم النصوص التى أثارت التساؤلات حول الاقتصاد الجديد،(٤٢) واستنادا إلى ذلك أريد:

- الإشارة أولا إلى أن الأمر يتعلق بنقاش مهم.
- عرض النقاط الثلاثة المتعارضة التى يدور حولها النقاش.
- اقتراح إطار تحليلى شخصى حول الجديد فى الاقتصاد الجديد.

نقاش مهم

هناك سؤال نظرى ملح خاص بالتساؤلات الدائرة حول الاقتصاد الجديد يتعلق بالعلاقة بين التكنولوجيا والاقتصاد والمجتمع، فهى مسألة حساسة منذ قرنين من الزمان، وقد زاد من صعوبة تحليلها تطوران معاصران:

- الأول هو أن أساليب تكنولوجيا المعلومات قابلة للبرمجة وللنشاط الحوارى، مما يفترض وجود كوادر تحليلية مختلفة عن التصورات القائمة على مجرد السببية الآلية.
- الثانى إنه منذ اختراع الحاسب الآلى، تم تنظيم تكنولوجيا المعلومات وفقا لنموذج الإعصار. حيث تعمل حركة حلزونية متكاملة، تزداد سرعتها، على توافق الأساليب التكنولوجية المختلفة حول أساس عددى واحد: فى مجال المعلوماتية والاتصالات، والمجال السمعى البصرى، وما يتعلق بدراسات الإنسان الآلى، ...إلخ، وفى الوقت نفسه تزداد قوة الإعصار ويتحرك مركز

---

(٤٢) هذه التقارير التى نشرتها ليزر (أول مجموعة أوروبية للخدمات المتخصصة وللتقنية لعالم التجارة ولخدمات العامة) تساهم فى تنظيم النقاش حول المخاطر الناجمة عن تداخل التكنولوجيا والتجارة والمجتمع. وهى نسخة رقمية قابلة للتداول. www.oohoo.com

قوته. ففى الأمس الأول، كان مركز القوة هو المصنع وهو عالم الإنتاج، وأمس، كان المكتب ووسائل إدارة المنشآت، أما اليوم، فى زمن الإنترنت فهو عالم التبادلات بكافة أبعادها، السلعية وغير السلعية. وعند كل مرحلة، تزداد التحليلات تعقيدا.

إن المجازفة الأولى الخاصة بمفهوم "الاقتصاد الجديد" هى تصور انعكاس تكنولوجيا المعلومات على الاقتصاد، فى الوقت الذى ينصب فيه تأثيرها على عالم التبادلات. وبالطبع تؤدى القراءة اليومية للصحف إلى اعتياد القارئ على هذا النوع من الاقتصاد الجديد، الذى لن يكون سوى قطاع أو صورة مختلفة للحديث عن الهاى تك بطريقة رجل البورصة المتردد وهو يختار هل يضع فى سلة واحدة كل أساليب التكنولوجيا ووسائل الإعلام والاتصالات، أم عليه أن يفصل اللاعبين المحترفين فى عالم الإنترنت؟ لم يكن أبدا هذا هو النقاش الدائر حول الاقتصاد الجديد. فعلى عكس الرؤية "القطاعية" التى تتعارض فيها قطاعات الاقتصاد الجديد والقديم، يتعلق الأمر بالتساؤلات حول التغيرات العميقة التى تؤثر بطريقة عرضية على البنية الاقتصادية بأكملها.

لكن هل يتعلق الأمر فقط بالاقتصاد؟ فى الواقع، أوضحت لنا شركة سيليكون فالى Silicon Valley حقائق اجتماعية شديدة التضاد، فالأثرياء يزدادون ثراء، وتضيق الحلقة أكثر فأكثر على الموظفين التقليديين، خاصة فيما يتعلق بالسكن نتيجة الارتفاع الشديد فى الأسعار. وتؤدى هذه الأوضاع إلى خلق جو من التوتر.

يبدو أننا لن نستطيع اليوم تجميع وتمييز كل نقاط المفاهيم الاجتماعية. وتعتبر أعمال دانيال بل (Daniel Bell) أو آلان توران (Alain Touraine) حول "المجتمع فى مرحلة ما بعد الصناعة" مصابيح تضىء لنا المستقبل، إلا إننا يجب ألا نندفع ونعرض على المجتمع ما لا يستطيع تصوره بعد. فلطالما كثرت

السفسطة حول "مجتمع المعلومات"، ولكن من ذا الذى يعرفه ويتكلم نيابة عنه؟ وتعتبر عبارة "الاقتصاد الجديد" الأمريكية أكثر ملائمة وأكثر تواضعا. فالأسئلة المثارة دقيقة وتدور حول طول فترة الدورة الحالية للنمو التى تشهدها الولايات المتحدة. من أين أتى؟ ولماذا لا يزال مستمرا؟ ولماذا لا تؤدى نسبة العمالة الكاملة إلى حدوث تضخم؟

متناقضات ثلاثة

هناك قانونان ينظمان اللوحة الاقتصادية الجديدة. يصف قانون مور التقدم المتضاعف للمكونات الإلكترونية، فكل ثمانية عشرة شهرا، يحدث تضاعف فى نسبة الأداء / للسعر بالنسبة للمكونات. ويشير قانون ميتكالف (Metcalfe) إلى أن نشاط شبكة يتزايد بمعامل يساوى مربع عدد الأشخاص المرتبطين بذلك النشاط.

يتعلق الأمر بوجهات نظر فاعلى التكنولوجيا الذين يفكرون فى مهنتهم، جوردن مور (Gordon Moore) كان أحد مؤسسى أنتل (Intel) وروبير ميتكالف (Robert Metcalfe) أحد مؤسسى 3COM. ولا ندخل فى نقاش اقتصادى حقيقى إلا مع اقتصاديين يقدرون الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات ابتداء من الإشكاليات الناجمة عن الاقتصاد السياسى نفسه. والدليل على هذا التغيير و"الشك العلمى" لدى العناصر المشتركة فى النقاش حول الاقتصاد الجديد، هى أنها تتناول أمورا متناقضة أو متعارضة ولا تتناول القوانين.

ويمكننا حصر هذه المسائل حول ثلاث متناقضات كبيرة: تناقض سولو، وتناقض نيرو، والتناقض فى مجال البورصة.

تناقض سولو

ذكر روبير سولو (Robert Solow)، الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد، سنة ١٩٨٧: "انتشر الحاسب الآلى فى كل مكان إلا فيما يتعلق بإحصائيات إنتاجية المحاسبة الوطنية". وبعد أن درس تأثير التكنولوجيا على الإنتاجية وفرص العمل، لاحظ الهوة السحيقة بين التشغيل التقنى المتزايد للحاسبات الآلية التى يزداد عددها وبين التقدم السنوى للإنتاجية الأمريكية التى تراجعت تراجعا شديدا (من متوسط ٢,٦% فى الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٢ إلى متوسط ١,١% فى الفترة من ١٩٧٢ إلى ١٩٩٥). وهناك العديد من العقبات التى تفسر لنا هذه الظاهرة: مكابح اجتماعية (الخوف على الوظيفة)، ضغوط تنظيمية (الاحتكار العام والخاص)، تصرفات وظيفية (الحرفيات المختلفة). وفى نهاية السبعينيات أشارت دراسة قام بها كلود سالزمان (Claude Salzman) لحساب سيجو (Cegos) حول تحويل المهام الحسابية إلى الحاسب الآلى داخل المنشآت الكبرى، إلى أنه كلما كثر استخدام الحاسب الآلى فى مجال الحسابات، كلما كثر عدد المحاسبين فى المنشأة.

من هنا يبدو أن الاقتصاد الأمريكى حقق نموا مرتفعا على مستوى إنتاجية ساعات العمل منذ سنة ١٩٩٦، بنسبة ٣% فى السنة. وتعتبر هذه نقطة أساسية لتقييم نوع جديد من الاقتصاد.

منذ الوقت الذى لم تعد فيه التقنية آلة إنتاجية فقط، وإنما تتدخل فى عملية التبادل وتساهم فى فتح منافذ جديدة، اختفت كثير من العقبات التى كانت تحول دون تجسيد مكاسب الإنتاجية، وتعتبر هذه الظاهرة شبيهة بما عرفته الثورة الصناعية من عقبات أعاقت الآلات البخارية وأنوال النسيج، قبل أن تؤدى نفس هذه الأسس التكنولوجية إلى ظهور السكك الحديدية وإلى إزالة حواجز الأسواق، وظهور وسائل اتصالات جديدة.

إذن لماذا الشك فى مكاسب الإنتاجية؟ هناك سببان لذلك. فمن جهة، يبدو أن مكاسب الإنتاجية تم تحقيقها بواسطة قطاع تقنية المعلومات وليس مـــن القطاعـــات الأخرى للاقتصاد، ومن الجهة الأخرى، تقوم الدراسات التى أجريت حول الإنتاجية على أجهزة إحصاء لا تتواءم مع هذا الاقتصاد الذى يقل فيه إنتاج الماديات. وعلى أية حال، فإن دراسة الإنتاجية الوطنية الأمريكية هى أساس الحسابات التى نقوم بها فيما يتعلق بالنمو فى الولايات المتحدة. ويرجع ذلك إلى أننا تعلمنا التمييز بين تأثير السعر وتأثير الحجم فى إحصائيات قطاع تقنية المعلومات، وكانت النتيجة اســتفادة إجمالى الدخل العام الأمريكى. ولكن هل بالغنا فى عملية التصـــويب؟ وفـــى هـــذه الحالة، لن يكون للحديث عن الاقتصاد الجديد أساس. هل كان التصويب غير كاف أم كان من الأفضل تحديث إجراءات أخرى فى قطاعات اقتصادية أخرى؟ فى هذه الحالة، لن تتم ملاحظة التشوهات القطاعية بالطريقة نفسها، وستزداد قوة النقـــاش الدائر حول الاقتصاد الجديد.

تناقض نيرو

مهما يكن الأمر فإن موازنة السعر والحجم مسألة أساسية تؤدى إلى تســـاؤل عام حول طبيعة نظام القيمة ونظام السعر داخل نظام اقتصادى غير مادى، وهو ما يعبر عنه النقاش الدائر حول التناقض الثانى الخاص بالاقتصاد الجديد وهو تناقض نيرو (Nairu) المتعلق بمعدل البطالة الذى لا يرفع معدل التضخم.

إن التناقض يكمن فى أن معدل البطالة الأمريكية انخفض اليوم مـــن ٨,٥% من نسبة قوة العمل إلى ٤%، دون ملاحظة أية زيادة فى معدل التضـــخم. ولـــدى الاقتصاديين أداة، وهى منحنيات فيلبس، تظهر الارتبـــاط الوثيـــق بـــين البطالـــة والتضخم، فعندما تزداد فرص العمل، نشهد ازدياد المطالبة برفع الأجور، وبالتالى تزداد نسبة التضخم.

إن النقاش الدائر حول نيرو يستند باستمرار إلى تناقض سولو. فإذا كان الاقتصاد قد دخل مرحلة من الازدياد المستمر لمكاسب الإنتاجية، فإن ازدياد معدل فرص العمل لن يؤدى تلقائيا إلى التضخم، كما أن الإنتاجية المتصاعدة لعوامل الإنتاج ستؤدى إلى قيمة مضافة وليس إلى انحراف الأسعار. وهذه الأسباب هى التى جعلت التساؤلات حول الاقتصاد الجديد تتوسط التساؤلات حول انخفاض نيرو. وبالطبع هناك عوامل خارجية لعبت دورا فى استقرار الأسعار فى الولايات المتحدة. فمنذ سنوات والاقتصاد الأمريكى يعيش فى إطار ضخم من امتصاص التضخم المستورد المرتبط بانخفاض قيمة الموارد ثم بارتفاع قيمة الدولار. ولا تزال أسعار المنتجات المستوردة فى انخفاض مستمر لتساهم بشدة فى الحد من التضخم.

ناور آلان جرينسبان (Alan Greenspan) بتناقض نيرو محافظا على تساؤل إيجابى بشأن التحول إلى اقتصاد جديد يزيد من الحد الأقصى للسرعة التى يكون فيها الاقتصاد مهددا بالإصابة بالتوتر. إن التعرض لمثل هذه التغييرات الهيكلية يعد حقا معالجة ممتازة لتنمية الثقة فى العوامل الاقتصادية، إلا أن الدهشة تصيبنا نتيجة سطحية التحليلات والحجج المثارة حول مجازفة نيرو. وتستند النصوص إلى نظرية الاقتصاد الجديد ولكنها لا تحلل الآليات الجوهرية لهذه الزيادة الجديدة التى لا تؤدى إلى التضخم.

التناقض فى مجال البورصة

يلزم التنويه بأنه يجب على أية تساؤلات حول التضخم الذى يؤثر على العملة وعلى البورصة ألا تغفل القيام بدراسة عن إنتاجية رأس المال وعن دورة رأس المال المتداول، فالنقاش الدائر حول التناقض الثالث يتعلق بالتناقض فى مجال

البورصة، أى الطريقة التى فصلت فيها البورصة بين طرق تقييم المنشآت التابعة لنظام الاقتصاد القديم والأخرى التابعة للاقتصاد الجديد. هل تم ذلك بطريقة عمياء أم إنها فقاعة مضاربية أم حساب عقلانى؟

ظهر التناقض فى مجال البورصة خلال سنة ١٩٩٩ من خلال عملية تقويم لم يسبق لها مثيل خاصة بكافة المنشآت ذات التقنية المتقدمة وخاصة بمجرة الإنترنت. وفى فوربز (عدد ١٧ إبريل ٢٠٠٠) ذكر ديفيد ديرمان وجهات النظر التقليدية: "فى نهاية سنة ١٩٩٩، كانت قيمة الأسهم مقومة بسعر السوق لـ ٤٠٠ من شركات الإنترنت تصل إلى ألف مليار دولار (٢٧% من قيمة داوجونز). وكانت هذه المجموعة تحقق رقم أعمال إجمالى يصل إلى ٢٩ مليار دولار، أى ٢% فقط من رقم أعمال داوجونز". هل يمكن اعتبار تقويم أنشطة "الاقتصاد الجديد" مضاربية بحتة؟

رد ماسايوشى سان رئيس سوفت بنك، وهو الفاعل الآسيوى (إحدى الوحدات الاقتصادية) الرئيسى فى مجال الإنترنت، ردا مسبقا على حجج فوربز عندما تساءل فى بداية العام قائلا: "ما المخالف للصواب"؟ هل أن أسهم الإنترنت تساوى حقيقة ألف مليار دولار؟ أم أن أسهم الحاسب الآلى التقليدى لا تزال تساوى ستة آلاف مليار دولار؟ بطريقة أخرى، هل ترفع الأسواق من قيمة أسهم شركة الإنترنت؟ أو على العكس، لا تعمل الآنية المستطرقة بقدر كاف ويجب تشديد العقاب على المنشآت التى لم تستعد بدرجة كافية للثورة التقنية؟

بصورة أساسية، يفتح التناقض فى مجال البورصة النقاش حول تنوع أنماط تقويم المنشآت فيما يتعلق بالتنبؤ بمصيرهم فى مرحلة تتسم بالتحولات الخطيرة. ومن السمات الأساسية لهذا النقاش كيفية تقدير فرص فوز المؤسسات الراسخة (الإمبراطوريات) على الداخلين الجدد (الهمجيين). وتذكر المكاتب الاستشارية الاستراتيجية: "إن الإنترنت يعتبر ثورة كبرى، وهى تمثل مع سيل المنافسين الجدد

تهديدا قاتلا لمنشآتكم، إلا أن منشآتكم، بفضل تنظيمها ومكانتها، ستحرز النصر شريطة الالتزام باستراتيجية طموحة مدعمة باستشاريين أكفاء".

إلا أن الأسواق المالية لها رأى عكسى، فعلى مستوى المواجهة بين الإنترنت والمنشأة التقليدية، فإن الإنترنت هو الرابح خاصة على مستوى القطاعات التى يمثل فيها بالفعل حصصا مهمة فى السوق. ويجب علينا استبعاد القطاعات التى بدأت لتوها فى استخدام الإنترنت، وكذلك الأسواق التى لا زالت صغيرة. ففى مثل هذه الحالات، فإن الداخلين الجدد الذين ينطلقون بسرعة شديدة يصابون بالضعف نتيجة ضيق السوق، فى الوقت الذى تستخدم فيه المنشآت الراسخة الإنترنت بسهولة كنظام تكميلى لأنشطتها التقليدية.

فى مجال تسويق الحاسبات الآلية والبرمجيات، وسمسرة الأسهم، وفى مجال التجارة فى أوقات الفراغ وتذاكر السفر، تصل نسبة التجارة الإلكترونية من ٢٠ إلى ٣٠% فى الأسواق. والفائز هى المنشآت ذات الاستراتيجيات المجددة لتوليد القيمة. وفى السباق القائم بين تشالنجر دال (Challenger Dell) وليدر كومباك (Leader Compaq) تمكن دال (Dell) من فرض نفسه على سوق الميكرو- معلوماتية، وهذا ما رصدته الأسواق المالية وترجمته خلال شتاء ١٩٩٩/٢٠٠٠، عندما فصلت فيما بين تقويم المنشآت التابعة للنظام الاقتصادى الجديد وبين الأخرى التابعة للنظام القديم.

هناك مثال واضح هو اندماج AOL وتايم وارنز(Time Warner)، ولا يتعلق الأمر بالتناقض بين القطاعات "القديمة" و"الحديثة"، بما أن المنشأتين تابعتين لمجال التكنولوجيا والميديا والاتصالات، فقد مضى الأمر كما لو كانت الأسواق المالية قد تساءلت عن الأفضل لإدارة هذا اللقاء، بعد أن وافقت على الرأى العام الذى يقول إن الإنترنت والأنشطة التقليدية "للمحتوى" هى التى سوف تتلاقى. هل ستكون المنشأة الأقوى هى ذات الأنشطة المتعددة؟ أم ستكون هى المنشأة الأكثر

قدرة على إعادة التنظيم من خلال منظور الإنترنت؟ وقد حسمت البورصة الأمر لصالح النوع الثانى.

إطار تحليلى

يثير النقاش السابق ذكره التفكير حول التناقضات الثلاثة الخاصة بالاقتصاد الجديد: سولو ونيرو والبورصة. فهى لا تفيد فى تعريفه ولا الوقوف على محركاته ولا مصيره. وهذا هو السبب الذى جعلنا نقترح اللجوء إلى إطار تحليلى.

حتى لو كنا لا نعرف بعد ما هى طبيعة الاقتصاد الجديد، إلا أننا يمكننا تحديد الاقتصاد القديم.

إن الاقتصاد القديم ليس اقتصاد الزراعة أو اقتصاد القطاعات الكبرى الموروثة من الثورة الصناعية فى القرن ١٩، كما أنه ليس أيضا اقتصاد الخدمات، حيث تتجه كل هذه القطاعات إلى الدخول فى النظام الاقتصادى الجديد، إلا أن التحول من القديم إلى الحديث لا يتوقف فقط على ظاهرة الانتشار العرضى لتكنولوجيا المعلومات.

إن الحدود أكثر دقة. فالاقتصاد الجديد هو إلكترونية التبادل مقارنة بالنظام الاقتصادى القديم الذى لا يزال يسيطر فيه النموذج الاستراتيجى الذى يعمل من خلال إلكترونية الإنتاج والإدارة. ومن خلال هذا الاقتصاد "القديم" (على مدى الثلاثين سنة الأخيرة) ظهرت قوانين ذات مقاييس معيارية إدارية، ولم ندرك انتهاء صلاحية هذا النموذج نتيجة انغماسنا الشديد فيه، وهو ما أوضحه لنا الإنترنت، أنه كانت هناك تكنولوجيا إلا إنها لم تكن الأصلح، وكانت هناك تجديدات إلا أن روح التجديد كانت قد خبت، وكان هناك دوامة إلا إنه لم تكن هناك سرعة.

كان النموذج السائد لسنين طويلة هو نموذج صناعة المعلوماتية نفسها، فكانت التكنولوجيا تحقق إنتاجية مرتفعة. وأدى قانون مور إلى تقسيم تكاليف المنتجات إلى نصفين وذلك كل ١٨ شهرا. ولمواجهة هذا الوضع، اتصف النموذج الاستراتيجي السائد بما يلي: "إذا كانت نسبة متوسط البيع دولارا، ستظل دولارا فى المستقبل. وبدلا من خفض الأسعار، سنقوم بتحديث المنتجات ونبيع المزيد من المنفعية للمستخدم مقابل الدولار". وكانت شركة IBM قد ساهمت فى ترسيخ هذه النظرية المضادة للانكماش واعترفت بها كل الوحدات الاقتصادية فى مجال المعلوماتية. فالإنتاجية يجب ألا تساهم فى خفض الأسعار، وإنما عليها المساهمة فى الأبحاث والإعلانات والأسهم التجارية.

انتشر هذا النموذج على صعيد القطاعات الأخرى التى كانت تسعى هى الأخرى إلى التوصل إلى استراتيجية لحماية القيمة. ولجأت صناعة السيارات إلى مضاعفة الكماليات إلا أنها لم تخفض الأسعار. وطور قطاع الاتصالات من نفسه، ولكنه فضل حلولا أخرى مثل استبدال الدوائر (التى تسمح ببيع نسبة أكبر من الموارد) بدلا من استبدال وحدات التعداد.

اتسم عصر الإلكترونيات باللامادية. وكل سنة كانت الإنتاجية تخفض من مكونات المعالجة الصناعية الخاصة بالسعر النهائى للمنتج، والتى كانت لا تمثل غالبا سوى نسبة تتراوح بين ١٥ و٣٠% من القيمة النهائية للمنتج ذى الاستهلاك الجارى، أما باقى التكلفة فكانت خاصة بتكلفة الأبحاث فى مجال التطور والتغليف والبرمجيات والتوزيع والإعلانات. وأصبح الاستثمار فى مجال المنتجات المتميزة وسيلة من وسائل حماية تماسك مجموعة غير متجانسة من عناصر القيمة، ومن هنا نادت هذه الحركة بتمويل وتطوير وسائل الاتصالات.

تحول الاقتصاد القديم إلى اقتصاد بلا هوية، وتضخم فيه كل شىء، ومع تزايد التجديد التسويقى، اكتظت المخازن وزاد ثقلها على الاقتصاد، ومع غياب

انخفاض الأسعار (على الرغم من الانكماش)، ومــع مفهــوم الصــفوة الخــاص بالخدمات، لم يتوقف ارتفاع قيمة وقت الشركة. وانخفضت سرعة دورة الأصــول، وأسقطت نظريات النقد مفهوم سرعة تداول النقد (لصالح مفهــوم آخــر لســرعة تضخم رأس المال النقدى).

يقوم أساس الاقتصاد الجديد على خفض سمة اللاهوية، ومنذ الوقــت الــذى حولت فيه التكنولوجيا أشكال التبادل وأصبح التعامــل معهــا يــتم عــن طريــق الأشخاص، حدث تحول تام فى سلسلة القيم، وبما أن القدرة على التجديــد لازالــت فى بدايتها، كان من الممكن منع استفادة المستهلك من مكاسب الإنتاجية. كما كــان فى إمكان المنشآت الكبيرة التظاهر بأنها تعمل من أجل "الصالح العام" فى الوقــت الذى تحجب فيه مواردها لتمويل الأبحاث ووسائل الابتكار.

ويظهر التباين مع ترابط الظاهرتين.

من جهة، نفاذ القدرة على الابتكارات التقنية، وعلى المستوى الاســتراتيجى للاقتصاد القديم كان نصيب المكاسب الإنتاجية فى تمويل عمليــات التقــدم يــزداد ضآلة فى الوقت الذى يزداد فيه نصيبه فى الحفاظ على حصص السوق.

ومن جهة أخرى، فإن التقنية وهى فى يد الأشخاص أظهرت الحاجة الملحة للابتكار على مستوى توافق المنتجات والخدمات مع تنوع أشكال المعيشة. فهنــاك طلب شديد على المنتجات والخدمات التى توفر الوقت على مســتوى الأشــخاص وبصفة خاصة السيدات العاملات. ومن هنا قلبت أوتوبايتــل (Autobytel) نظــام تسويق السيارات، عندما اخترعت نظام عرض شخصى على شبكة الإنترنت يعتمد نجاحه على الشعار الآتى: "أوتوبايتل أو وسيلة القضاء على معاناة شراء سيارة".

إن نجاح التجارة الإلكترونية هو ثمرة نظام تسويقى جسور، فقــد اختــرع الوسطاء الجدد قيمة مضافة ذات نسبة قليلة يحصلون عليها من العميل الأخير، فهم

ينشئون "عمليات تجارية نموذجية" تقوم على مزايا تنافسية حقيقية وعلى "تصفية" ما يعوق الإنتاجية. وعندما اخترع دال DELL نظام تسويق الحاسب الآلى، وهو منتج يتم حسب الطلب، ويحصل عليه العميل خلال ثمانية أيام، اخترع بـذلك نموذجـا للتوزيع ذا دورة سريعة للمخزون (خمسة أيام للمخزون مقابل عشرة أضعاف هـذه المدة بالنسبة لمنافسيه).

إن سرعة دوران الأصول مضافة إلى الابتكـار التسـويقى السـابق ذكـره والمرتبط بالعميل يعتبران أساس الاقتصاد الجديد. فبمجرد أن يعـاد تنظـيم عمليـة المنافسة، وفقا لهذه المبادئ على مستوى كافة الأسواق، سيسهل علينا إذن الخـروج من دائرة تناقض سولو: بضربة واحدة يتم إخراج مكاسب الإنتاجية التى كانت تتخـذ كنظام "تخزين" لمدة عقود عديدة. وهذا ما يفسر أيضا أننا أمام دائرة تناقض نيـرو. ومنذ اللحظة التى تظهر فيها المكاسب الكبيرة لرأس المال المتداول، تظهـر نمـاذج أخرى فى عالم التبادلات تختلف عن تلك القائمة على الإنتاجية المرتفعة للعمل.

لندرس نموذج محلات Wal-Mart وول مارت العملاقـة. فبعـد أن زادت استثماراتها فى مجال تكنولوجيا المعلومات، اخترعت نموذجا مبتكرا، وهو نموذج الأسعار المنخفضة يوميا، والذى جعلها تتصدر قائمة التجار العالميين. ويقضى هذا النموذج بالحد من التخفيضات الدائمة، والإسراع من دورة المخزون وإنتاجية رأس المال المتداول، ثم استثمار هذه المكاسب فى الخدمات بهدف تحسين مستوى خدمة العملاء. والنتيجة: منفذ متوسط لمتاجر وول مارت الكبرى يستخدم ٤٥٠ شخصـا ويحقق ٤٢٠ مليون فرنك مقابل ٢٨٠ عامل يحققون هذا الرقم نفسه فـى متجـر فرنسى عملاق. فى الوقت الذى يحقق فيه مخزون المتجر العملاق ١٠,٥ دورة فى العام، يحقق المخزون ٢٥ دورة فى متجر وولمارت الكبير.

بمصطلحات الاقتصاد الجزئى، فـإن متـاجر وول مـارت تعـد نموذجـا للانخفاض الناجم عن نيرو. وهى تقدم لنا دليلا على إمكانية خلق فرص عمل مـع

وجود الأسعار المنخفضة مع الاعتماد على إسراع دورة رأس المال المتداول. وبعد أقل من سنة على افتتاحها فى إنجلترا، أعلنت متاجر وول مارت عن خفض الأسعار بنسبة ١٥% وتوفير ٢٥ ألف فرصة عمل، وذلك مع رفع مستوى الخدمات. وكان هذا خبرا مثيرا للدهشة فى مجال قواعد الاقتصاد القديم حيث تتعارض الأسعار مع الخدمات، وكان على جميع المتنافسين اتباع هذه القواعد.

إذا طالت هذه التغييرات، سنكتشف أن الاقتصاد الجديد لم تكتمل هيئته بعد، ولا تزال قطاعات عديدة من التجارة التقليدية تعمل فى ظل مخزون يحقق دورتين أو ثلاثة فى العام.

فى إطار تسويق الخدمات المادية أو غير المادية، يمكن تحقيق دورات إلى ما لا نهاية. وكان مثال المنتج الآلى (البرمجيات أو قطعة موسيقى) دائما محل جدال، فهو يماثل نموذجا يختفى فيه المنحنى التقليدى لهبوط الأسعار التصاعدى الخاص بحجم الإنتاج لصالح رسم بيانى أكثر حدة على شكل الزاوية القائمة. وتحقق تكلفة النسخة الأولى، النموذجية، رقما مرتفعا، أما النسخ التالية فتكلفتها شبه منعدمة بما أنه لم تعد هناك مصاريف نقل أو توزيع، هناك فقط تكلفة إعادة إنتاج وشحن. وذلك نظرا لأنه منتج إعلامى، فهو منتج مجانى تقريبا، حتى وإن كانت مكانته كبيرة جدا فى مجال الاستثمار.

أصبحت هذه النماذج، التى كانت تعتبر فى الماضى حالات فردية ومتناقضة، أساسا للاقتصاد الجديد. وظهرت توترات جديدة ومبادئ جديدة لخلق القيمة، ففى اقتصاد الغد، ستحدث حالات من التوتر الشديد بين منطق البنية التحتية واستثمار رأس المال الثابت من جهة، وبين منطق الوساطة والوصول إلى العميل من جهة أخرى.

ستصبح إنتاجية رأس المال المتداول هى وسيلة إدارة هذه الضغوط وتكوين سبل جديدة لخلق القيمة. ويتضح هنا التغيير بجلاء، ففى ظل الاقتصاد القديم، اعتادت

البورصة على خلق القيمة للمساهم على أساس إنتاجية العمل وإعادة الهندسة، وفصل العاملين والبطالة. وفى الثمانينات لاحظت الأسواق المالية أن الاقتصاد لم يظهر، بدرجة كافية، مكاسبه الإنتاجية، واعتبارا من سنة ١٩٩٩، تم الاهتمام بإعادة التنظيم، فى الوقت الذى لاحظ فيه الباحثون تقارب تواريخ فصل المستخدمين والجمعيات العمومية، والهدف واضح وهو زيادة أسعار بورصة المجموعات الكبيرة. وفى "هورور إيكونوميك" (Horreur économique) أشارت فيفيان فورستر (Viviane Forrester) إلى الصلة الوثيقة بين خلق القيمة والخطط الاجتماعية.

إن التناقض الحقيقى فى مجال البورصة هو أنها لم تعد تعمل. ففى زمن الإنترنت، أصبحت الأسواق تعترف بمبادئ أخرى خاصة بخلق القيمة. والأمر الواضح وهو ما يحدث منذ عام تقريبا، هو تخبط بعض المجموعات المتعددة الجنسيات الكبرى التى فاجأها التحول العنيف فى قواعد اللعبة. فبعد أن لاحظت سوء أحوالها، زاد غضبها لأن السوق قيم نتائجها بصورة أقل من الحقيقة (٢٠ أو ١٠ بينما كانت المؤشرات المتوسطة لقيمها التكنولوجية تصل إلى ٥٠).

وأعلن عدد منها (كوكاكولا، يونيليفر، بروكتل أند جامبل، بريتش أيرويز) (British Air-ways, Procter and Gamble, Unilever, Coca-Cola) عن خطط لضغط أعداد مستخدميها، إلا أنها كانت ضربات فى الهواء.

لم تؤد أى من هذه الإعلانات إلى أثر قوى فى أسعار البورصة، ومن هنا جاء التخبط، فنحن نعيش فى إطار العولمة والسوق العالمى، ونحن نندمج، ويسيطر علينا هدف واحد، وهو خلق القيمة من أجل المساهم، ولذلك نقوم بالترشيد وأسعارنا لا تتغير، ما الذى يجب علينا عمله إذن؟ المجازفة خطرة، إذ أن عند الاندماج الذى يتم تسديده بالأوراق وبالسندات، يعنى المضاعف الكبير أننا أمسكنا بمبادرة الاتحاد فى أيدينا، (الصفقة رابحة) أما إذا كان المضاعف صغيرا، فإنه يعنى أن الأمر سينتهى ببيعنا إلى جهة أخرى (الصفقة خاسرة).

مثلما يحدث دائما، تحولت الأسواق المالية من طرف إلى الآخر. فقد كانت بالأمس تحقق دخلا يعادل ١٥% من رؤوس الأموال النظيفة، ثم فجأة أصبحت تطابق بين خلق القيمة والخيال. هل أصبح تحقيق الربح أسلوبا باليا؟ والأمر لم يقتصر على منشآت الاقتصاد الجديد ذات النظام القوى، واستفاد عدد من الشركات البادئة من ذلك.

وهناك شيء جديد يظهر فى الأفق، فالاقتصاد الجديد لم يولد من البورصة ومصيره يتعدى منحنيات ناسداك (Nasdaq). والمهم أن النظم الاقتصادية الغربية تعمل على إعادة استخراج قدراتها فى النمو. وتعمل الأسواق على تقويم شيئا آخر غير الإنتاجية الواضحة، فقد غيرت التكنولوجيا من أساليب التبادل، واليوم هو زمن الابتكار والبحث عن مصادر أخرى للثروة.

المهم هو الابتعاد عن أية تشويه. ألم يحن الأوان للتساؤل حول وسيلة الاعتراف ووصف وتعزيز انتشار هذا الاقتصاد الجديد الذى لازال مليئا بالغموض والوعود؟

نقل التكنولوجيا – العلاقات المركبة بين البحث النظرى والبحث التكنولوجى والتطبيقات الصناعية(٤٣)

بقلم ديدييه رو

Didier ROUX

ترجمة: لبنى الريدي

مراجعة: د. نعمت مشهور

إن الرؤية المنهجية لنقل التكنولوجيا تقود إلى تصور العملية وكأنها المحصلة النهائية لمجموع الأعمال البحثية التى تستخدم فى آن واحد، كلا من الاكتشافات النظرية ونتائج الأبحاث التكنولوجية ورؤية تطبيقية فى شكل منتج يمكن طرحه بنجاح فى الأسواق. وقد يكون معقولا تصور أن ذلك يحدث أحيانا، لكننا سنحاول تقديم حالات لمواقف غالبا ما تكون أكثر تعقيدا، وبعيدة عن اتباع خط سير "متتابع ". كما سنبرهن على التفاعل المستمر بين رؤية لتطبيقات الأبحاث والأبحاث النظرية الصرفة. سنرى كيف يمكن أن يفضى طرح مشكلة تطبيقية ما إلى مجالات بحث نظرى جديدة، وبالتبادل، يمكن أن يقود اكتشاف نظرى إلى تطبيقات مثيرة، حتى قبل فهم هذا الاكتشاف بالكامل.

لا يقدم هذا العرض رؤية شاملة لعملية نقل التكنولوجيا، إنما اختار الكاتب توضيح مدى تعقيد هذه العملية، وذلك من خلال ثلاثة أمثلة معاشة. من المناسب فى البداية تعريف المصطلحات التى سوف نستعملها. ويجب ألا نعتبر أن لهذه التعريفات طابعا رسميا، إنما يمكن اعتبارها بالأحرى مقترحات تسمح بإرجاع مجموع عملية نقل التكنولوجيا إلى إطار محدد.

---

(٤٣)نص المحاضرة رقم ١٤٩ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠٠٠.

"البحث النظرى": سنأخذ بشكل كاريكا تورى بعض الشيء تعريفا مبسطا ومقيدا بالطبع. فيما يلى، سيعتبر البحث النظرى هو البحث الذى يهتم بفهم العالم الذى يحيط بنا بدون هدف تطبيقى. وهو يصدر عن جهد تجريبى ونظرى ناجم عن حركة ذهاب وإياب بين الملاحظة والتجريب، مما يسمح بإجراء مقارنة مع النماذج النظرية، وتؤدى هذه المقارنة والمطابقة إلى التأكد من صحة عملية وضع النماذج.

"البحث التكنولوجى": نقترح تعريفا عاما ربما لا يتطابق مع الرؤية الشائعة. إن البحث التكنولوجى يستخدم كل أنواع البحث الضرورية لاجتياز عقبة تكنولوجية ما، شريطة أن تكون محددة ومعرفة بوضوح. ويمكن أن يكون هذا البحث التكنولوجى " نظريا" بنفس قدر البحث المسمى نظرى والفرق الرئيسى يتناول الأهداف. فى حالة البحث التكنولوجى، يتعين أن يتيح هذا البحث بلوغ هدف تطبيقى.

"نقل التكنولوجيا": سنحصر التعريف فى الجهد اللازم (غالبا ما يكون مهما جدا نوعيا وكميا) لتحويل ابتكار تكنولوجى إلى منتج (بالمعنى الواسع للكلمة)، سواء تم الحصول على هذا الابتكار من بحث تكنولوجى أم نتج مباشرة من بحث نظرى.

ولتوضيح هذه التعريفات، سأتناول بسرعة مثال مصباح البلازما. فى عقد السبعينيات من القرن العشرين، عندما قاد غزو الفضاء إلى ابتكار مواد جديدة تسمح بمقاومة الظروف غير العادية والقاسية جدا (دخول الغلاف الجوى على سبيل المثال)، طرحت مشكلة اختبار هذه المواد قبل استخدامها فى التطبيق النهائى (سفينة فضاء مثلا). وكان على شركات صناعة الطائرات المكلفة بابتكار هذه المواد، أن تطور أداة اختبار تسمح ببلوغ درجات حرارة قريبة من تلك التى تواجه سفينة الفضاء عند دخولها الغلاف الجوى للأرض، وسميت هذه الأداة " مصباح البلازما "، لقد استفادت هذه الأداة من أبحاث نظرية أجريت على البلازما.[٤٤]

---

(٤٤)مادة عالية التأين: بها أعداد متساوية من النويات الذرية المؤينة والإلكترونات الطليقة. (المترجم)

بالتالى، كان يتعين بذل جهد فى مجال البحث التكنولوجى للوصول إلى هـذه الأداة الجديدة. وكان لهذا البحث هدفا محددا بوضوح دون أن يؤدى ذلك إلى منـتج لـه سوق فعلية. وقد تطور هذا البحث التكنولوجى، مبررا ومطورا الأبحاث النظريـة عن البلازما التى كان عليها أن تحقق تقدما من أجل دعم هذا البحث التكنولـوجى. وعندما أصبح هذا المنتج جاهزا ومطبقا بنجاح فى اختبار المواد الخاصـة بسـفن الفضاء، نبتت فكرة التنويع المحتمل للتطبيقات، ومن بين تلك التطبيقات، ظهـرت السوق المحتملة لإعادة معالجة النفايات الجماعية عن طريـق تـزجيج[٤٥] رمـاد محطات الطاقة الحرارية. ومن ثم يتطلب الأمر مطابقة هذه التكنولوجيا مع التطبيق الملائم، وهذه الحالة تعتبر إذن حالة نقل تكنولوجيا نموذجية، حيث تعين نقل مهارة ما إلى مجال مختلف تماما عن المجال الذى ابتكرت له التكنولوجيا الأصلية. وفـى منطقة بوردو، تم هذا النقل للتكنولوجيا بإنشاء شركة صغيرة للتكنولوجيا المتطورة Europlasma.[٤٦]

سنحاول أن نثبت أن الترتيب الذى تتبعه هذه العملية التى تقود إلـى تقـديم منتج مبتكر ليست ببساطة مثال مصباح البلازما. سوف نصف ثلاثـة أمثلـة فـى مجالات بحث الكاتب (الكيمياء – الفيزيائية للمادة المكثفة). سيتناول المثـال الأول إعداد ناقلات غير فيروسية للعلاج الجينى، فـى حـين يتنـاول المثـال الثـانى المستحلبات[٤٧] المجهرية وتطبيقاتها، أما المثال الثالث فيتنـاول دراسـة جريـان الأطوار الرقائقية واكتشاف طريقة جديدة للكبسلة المجهرية (الوضع فى كبسـولة). بينما يتناول المثال الأول رهانا طبيا مهما وضرورة حدوث تقدم فى العلم النظـرى ليؤدى ذلك إلى ابتكار يشده التطبيق، يوضح المثال الثانى كيـف تمتـع اكتشـاف

---

(٤٥)تذويب المواد التى تصبح بعد أن تبرد شبيهة بالزجاج. (المترجم)

(٤٦)موقعها على الشبكة:www. europlasma.com

(٤٧)مركبات تتألف من مائع يحمل رذاذا من مائع آخر لا يختلط به. (المترجم)

عرضى تم تجاهله طويلا باهتمام صناعى قوى فى الثمانينيات من القرن العشـــرين وأفضى بعد ذلك إلى بحث نظرى شديد الديناميكية. فى المثال الثالث، سنرى كيف أدى الاكتشاف النظرى إلى إنشاء شركتين صغيرتين للتكنولوجيا المتطـــورة ممـــا أتاح نقل التكنولوجيا فى مجالات مختلفة جدا (علم القياس بـــالآلات والتكنولوجيـــا الحيوية أى البيوتكنولوجى).

إعداد ناقلات غير فيروسية للعلاج الجينى

العلاج الجينى هو مجموعة من التكنولوجيات العلاجية تهدف إلـــى التـــدخل مباشرة فى عمل الجينات من أجـــل تنظـــيم تخليـــق البروتينـــات. تتركـــز هـــذه التكنولوجيات بطريقة أو بأخرى على إدخال سلسلة حامض نووى إلى نواة الخلايا بحيث تسمح بتكوين بروتين يدخل فى العملية العلاجية، وذلك من خلال اســـتخدام الآليات الخلوية. تنطبق هذه التكنولوجيات مباشرة بالطبع على الأمراض الوراثية، لكن الأمر لا يقتصر عليها، فلقد تم تطوير استراتيجيات تسمح بتصـــور اســـتخدام العلاج الجينى فى علاج الأمراض الخاصة بالقلب والشرايين، والسرطان، كـــذلك استخدام العلاج الجينى فى التطعيم، ويجرى حاليا تجريب هذه الاســـتراتيجيات.[٤٨] خلال عام ألفين، وقع حدثان رئيسيان أظهرا طابع التنـــازع فـــى اســـتخدام هـــذه التكنولوجيات: نجاح واحد ومجموعة من حالات الفشل. يتمثل النجاح فـــى عـــلاج الأطفال المصابين بقصور مناعى له أصل يتصل بالمكونات الوراثية (يتعلق الأمر بـــ"أطفال الفقاعة" المصابين بمرض نادر يصيب الجهاز المناعى: DICS-X)،[٤٩]

---

(٤٨) فيروســـات معالجـــة لنقـــل الجينـــات W. French - Anderson, La Recherche, 315, 1998; J.Y. Legendre et al., Medecine / Sciences, 12.1334. 1996.

(٤٩) M. Cavazzana – Calvo et al., Science 288,669,2000.

ولقد نجح هذا العلاج حتى الآن. أما مجموعة حالات الفشـل فتـرتبط بالتجـارب العلاجية فى المرحلة الثانية التى أجريت فى الولايات المتحـدة، التـى اسـتخدمت فيروسات غددية كناقلات، ولقد تم إيقاف هذه التجارب إثر وفاة أحد الرجال.

إن إحدى المراحل الرئيسية الضرورية لنجاح هذه التكنولوجيات، تفتـرض إمكانية إدخال جزء من الحامض النووى فى نواة الخليـة. إن الحـامض النـووى جزئ هش لا يدخل الخلايا بشكل تلقائى (إلا فى بعض الحالات الخاصـة جـدا). لإدخال هذه الجزيئات، أقترح فى وقت مبكر جدا استخدام فيروسات معدلة تتوافـق مع الاحتياج العلاجى، خاصة الفيروسات الغددية، وقد تم تجربة هذا الاقتراح. لقـد أثبتت الفيروسات الغددية فاعليتها كناقلات للحـامض النـووى، ووضـعت عـدة بروتوكولات بهذا الشأن. لكن رغم هذا النجاح، فإن استخدام الفيروسـات الغدديـة يتعثر بسبب عقبتين: انطلاق محتمل لرد فعل مناعى لدى المريض المعـالج بهـذه الطريقة، وصعوبة السيطرة الصناعية على إنتاج هذه الفيروسات المعدلة.

وبالتالى تكون عملية مثيرة جدا، محاولة ابتكار ناقلات للحامض النـووى لا تكون ذات أصل فيروسى، ويمكن تخليقها بشكل كامل بواسطة الكيمياء أو بواسطة صياغة جالينوسية.[٥٠] لكن لا يزال الموقف الحالى غير مشجع بالقدر الكافى فـى الواقع. إن كان استخدام بعض الجزئيات التى يمكنها الاتحاد مع الحامض النـووى قد بلغ مستوى معينا من الفاعلية والكفاءة فى المعمل (يتعلق الأمر بدهون موجبـة الشحنة أو بوليمرات موجبة الشحنة)، فإن النتائج فى الجسم الحى لا تـزال بعيـدة عن مستوى الفاعلية اللازمة للاستخدام العلاجى. إن الخطوات التى استعملت مثيرة للاهتمام وإن كانت تمثل المجال بشكل نموذجى. منذ عشر سنوات تقريبا، جـرب علماء الأحياء مجموعة من الجزئيات مباشرة على تطبيقات فى المعمـل لتحديـد

(٥٠)نسبة إلى جالينوس وهى مركبات ذات مكونات نباتية وليست مواد كيميائية صرفة. (المترجم)

الجزئيات التى تتمتع بدرجة فاعلية معقولة. وهكذا، وبعد العديد من التجارب تم انتقاء الدهون الموجبة الشحنة التى تعطى نتائج مرضية فى المعمل، كذلك بالنسبة لبعض البوليمرات الموجبة الشحنة التى تسمح بالحصول على نتائج مماثلة(٥١) بعد انتقاء هذه الجزئيات، أجريت دراسات بنيوية سمحت بتحديد بنية تجمعات غير متجانسة ناتجة عن الاتحاد مع الحامض النووى.(٥٢) وقد أوضحت هذه الدراسات النظرية نوعا من التفرد لهذه التجمعات يتجاوز التطبيق البيولوجى ويطرح مشكلة مثيرة للاهتمام فى الفيزياء النظرية(٥٣) كما تجرى حاليا أبحاث لفهم آلية نقل الحامض النووى عن طريق هذه الناقلات. إن الطبيعة الموجبة الشحنة لهذه الجزئيات (أى المشحونة بشحنة موجبة من المنظور الكهربى) هى سبب نجاحها فى المعمل، وقد تكون فى الوقت نفسه سبب فشلها النسبى فى الجسم الحى. يبقى حاليا التوصل إلى استراتيجية تفضى إلى تحقيق فاعلية وكفاءة فى الجسم الحى، إن نجاح تجهيز مثل هذه الناقلات، نتج من بحث يجمع فى آن واحد كل من البحث النظرى فى علم الأحياء (فهم آليات نقل الحامض النووى) وفى الفيزياء (طبيعة التجمعات غير المتجانسة والتفاعل المتبادل مع الخلايا) والبحث التكنولوجى التطبيقى (اختبارات بيولوجية فى المعمل وفى الجسم الحى) وسيتم نقل التكنولوجيا فى هذا المجال، عندما يتم اكتشاف ناقلات فعالة، وستتوقف إمكانية التنفيذ الصناعى على طبيعة الجزئيات التى يتعين إنتاجها وطريقة بدء تنفيذ الاتحاد مع الحامض النووى. فيما يلى مخطط للخطوات فى هذه الحالة:

- لقد بدأ هذا البحث بضرورة تجهيز ناقلات مخلقة للحامض النووى، أى أن الأمر يتعلق بـ "بحث تكنولوجى".

---

(٥١) J. P. Behr, Medecine/Sciences, 12, 56, 1996.

(٥٢) Radler et al., Science, 275, 810, 1990.

(٥٣) C.S O'hern et al., Phys. Rev. Lett., 83, 2745, 1999

- أفضى هذا البحث التكنولوجي بعد ذلك إلى مشـــكلات (فـــى علـــم الأحيـــاء والفيزياء) خاصة بـــ "البحث النظرى".
- إن فهم العقبات التى يتعين تجاوزها لتحقيق ناقلات فعالة فى الجســـم الحـــى، يتعلق مرة أخرى بـــ "البحث التكنولوجى".
- بمجرد تحديد هوية النظم الفعالة سيتعين تصـــنيعها وتحويلهـــا إلـــى عقـــاقير حقيقية، وسيتطابق ذلك مع مرحلة من مراحل "نقل التكنولوجيا".

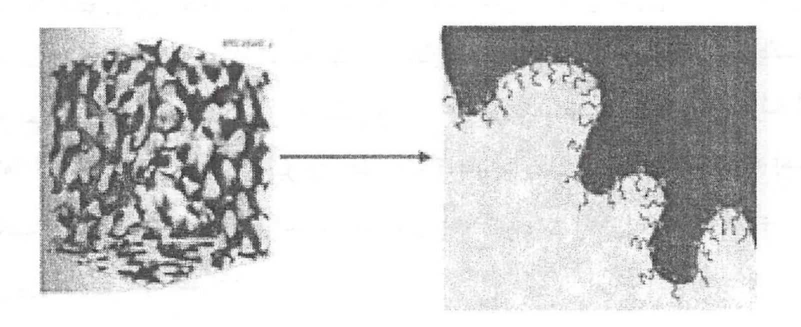
المستحلبات المجهرية وتطبيقاتها

فى نهاية عقد الأربعينيات من القرن العشرين، كان عالم كيمياء فيزيائية[٥٤] يسعى للحصول على أكبر قدر من المستحلبات من عملية تصنيع لتلك المركبـــات، وأثناء محاولة تنظيف وعائه بإضافة كحول دهنى (البيوتانول)، لاحـــظ أن خليطـــه اللزج والعكر المتكون من الماء والزيت ومواد تجعل الأجسام السائلة تتمدد بشـــكل مفرط، قد تحول إلى خليط صاف يبدو كأنه متجانس. وعلى الفور، أطلق على هذه الحالة اسم "مستحلب مجهرى"، معتقدا أنه عثر على شكل خاص من المستحلب. فى الواقع لم يكن الأمر كذلك بتاتا، واستغرق إدراك أن المستحلبات المجهرية تختلـــف اختلافا أساسيا عن أخواتها الكبرى عشرات السنين. وظل هذا الاكتشـــاف إحـــدى العجائب المعملية قرابة ثلاثين عاما، ولم يثر اهتماما كبيرا مـــن جانـــب البـــاحثين النظريين خلال تلك الفترة.

فى منتصف السبعينيات من القرن العشرين، اكتشـــف العـــالم الغربـــى أن البترول لم يعد مصدرا لا ينضب ورخيص الثمن، لكن على النقيض أصبح البترول

(٥٤) T.P. Hoar et J.H. Schulman, Nature (Londres), 152,102,1943.

رهانا سياسيا – اقتصاديا قويا. إن سعر البترول الذى كان يتراوح بين ١٥ و٢٠ دولارا للبرميل منذ أكثر من قرن إرتفع فجأة، ليصل فى احتداد الأزمة إلى اكثر من ٥٠ دولارا للبرميل. إن شركات البترول التى كانت تعرف أن فى أحسن الأحوال يتم استخراج ما بين ٤٠% و٥٠% من البترول من بئر ما، سواء بالاستخراج الأولى (الضخ) أو الثانوى (الحقن بالبخار)، قد دفعت الأبحاث فى الجامعات للتوصل إلى حلول لاستخراج الـ ٥٠% الباقية، وذلك دون اهتمام فى أول الأمر بالتكلفة. واتضح عندئذ أن المستحلبات المجهرية هى المرشحة الحقيقية لتحقيق استعادة ثالثة للبترول، وذلك بحقن الآبار بخليط من المستحلبات المجهرية والبولميرات. فى الواقع، تتميز هذه المستحلبات المجهرية بقدرتها على أن تخفض بشكل كبير التوتر السطحى للماء والزيت (البترول) نظرا لتركيبها الخاص جدا. هذا التركيب يشبه إلى حد كبير الإسفنجة، حيث تشكل دوائر الزيت المترابطة وسطا مساميا تتفرق فيه جزئيات الماء، ويفصل بين دوائر الزيت ودوائر الماء غشاء رقيق يتكون من خليط من الكحول الدهنى ومادة تسبب تمددا مفرطا للسوائل. (شكل رقم ١).



تعليق الشكل رقم(١): تركيب مستحلب مجهرى، دوائر الماء والزيت مبينة على التوالى باللون الأسود والأبيض، والغشاء الذى يفصل هذه الدوائر مبين فى البرواز.

وكشفت دراسة المستحلبات المجهرية أنها غنية من وجهة نظر البحث النظرى، وتجاوزت بكثير الرهانات التطبيقية التى افترضتها وطلبتها هذه الدراسة. إن البحث فى مجال الفيزياء الإحصائية، الذى يهتم منذ أكثر من قرن بوصف سلوك مجموعات الجزئيات التى تكون مادة ما، يسعى فى الواقع إلى فهم أفضل لسلوك الأسطح المتفاعلة. إن المستحلبات المجهرية والأطوار التى اكتشفت بعد ذلك فى نظم مماثلة منحت أداة تجريبية رائعة لدعم هذه الدراسات التى تطورت خلال الثمانينيات من القرن العشرين ولا تزال مستمرة حتى الآن. وبالتوازى مع تفجر الاهتمام النظرى، ضعف الاهتمام باستعادة البترول مع بداية الثمانينيات خاصة بعد انخفاض أسعاره، فلقد وصل سعر البترول مع بداية الثمانينيات إلى خط الأساس ألا وهو ٢٠ دولارا للبرميل (وإن كانت هناك بعض القفزات الفجائية التى تنعش بشكل دورى الاهتمام باستخدام المستحلبات المجهرية لاستعادة البترول) غير أن النتائج المتنوعة للأبحاث الخاصة بالمستحلبات المجهرية أتاحت تقويم (عن طريق "نقل التكنولوجيا") استخدام المستحلبات المجهرية فى مجالات مختلفة لا علاقة لها بالتطبيقات المستهدفة فى البداية وفيما يلى قائمة غير كاملة للتطبيقات:

- فى مجال البيئة: تنظيف الأرضيات الملوثة.
- فى مجال معالجة المعدن: التشحيم
- فى الصيدلة والتكنولوجيا الحيوية (البيوتكنولوجى) الجالينوسية لبعض العقاقير (السيكلو سبورين مثلا).
- فى الصياغة الغذائية الزراعية أى المتصلة بتصنيع المنتجات لتحويلها إلى أطعمة.
- فى مجال مستحضرات التجميل والعطور (عطور بدون كحول للأطفال وأسواق الشرق الأوسط).
- فى صناعة الحبر والصبغات فى الأوساط المائية.
- فى تخليق البوليمير والجسيمات المتناهية الصغر.

باختصار، بدأ هذا المجال بـ"اكتشاف نظرى"، اعتبر فى حينه كمزحة، ثم "بحث تكنولوجى" موجه نحو استرداد البترول، الذى أطلق "بحثا نظريا" ذا مستوى عال، وكشف البحث النظرى لنفسه عن حقل للتجريب ولوضع النماذج فى مجال الأسطح المترجرجة غير المستقرة خاص به ومستقل عن التطبيقات. إن "تنقل التكنولوجيا" نحو أسواق متنوعة للتطبيقات أتاح تقويم هذه الأعمال فى مجالات لا علاقة لها بالمجال المستهدف أصلا.

جريان الأطوار الرقائقية وإعداد طريقة جديدة للكبسلة المجهرية

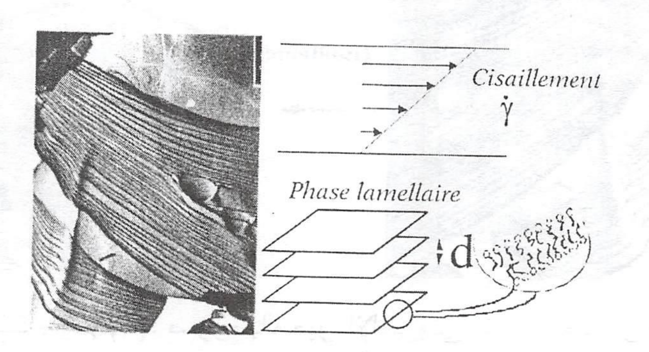
لقد اهتمت الفيزياء الإحصائية طويلا بربط الخواص الفيزيائية للمواد بوصف مجهرى لها. والتناول الشائع هو وصف الجزئيات أثناء تفاعلها مع بعضها البعض، تلك الجزئيات التى هى العناصر المكونة لهذه المواد، ومن ثم استنتاج خواص تلك المواد. ويمكن اعتبار، فى نهاية القرن العشرين، أن مستوى الفهم المتحقق فى هذا المجال مرض نسبيا، حتى وإن كانت هناك ظواهر لازالت تحتاج إلى الوصف.

إذا كانت خواص هذه المواد وهى فى حالة توازن قد وصفت بشكل جيد، فعلى النقيض من ذلك، لا تزال خواص هذه المواد نفسها وهى فى حالة عدم التوازن بعيدة عن الفهم. إن فهمنا، بشكل خاص، لطبيعة سلوك الموائع ذات اللزوجة المرنة وهى فى حالة جريان، لا يتعدى الرؤية الميكانيكية. ومن أجل فهم أفضل للعلاقات بين البنية المجهرية والسلوك الانسيابى(٥٥) للموائع، عمم علماء الفيزياء فى بداية التسعينيات التقنيات البنيوية التى تسمح بتحديد بنية الموائع المنظمة (مثل البوليمرات والمواد شبه الغروية، والبلورات السائلة..) عند جريانها. وقد جعلت هذه المشكلة النظرية من الضرورى تطوير أدوات رصد

(٥٥)يشمل المرونة واللزوجة واللدونة. (المترجم)

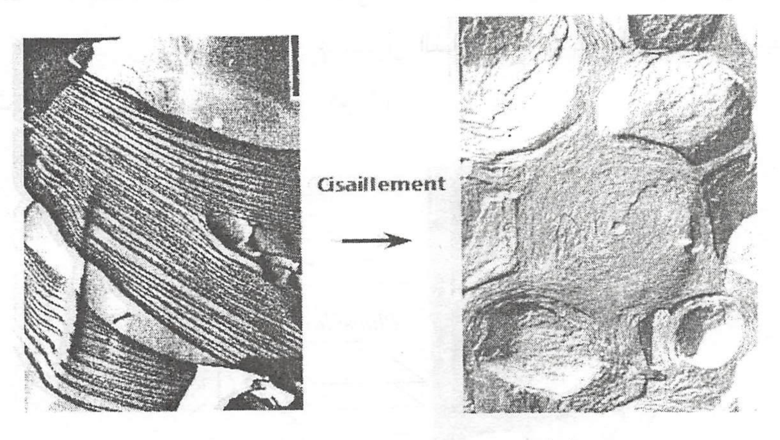
وملاحظة جديدة، وتعين بالتالى تطوير بحث تكنولوجى سمح بتجهيز وإعداد مجموعة من التقنيات الجديدة، التى أطلق عليها اسم "فيزياء الانسياب"، وتشتمل تقنيات فيزياء الانسياب على استخدام طرق انتشار الإشعاع (أشعة إكس، نيوترونات، انتشار الضوء.....) أو طرق بصرية (المجهرية) وأخرى خاصة بالعزل الكهربى (قياس التوصيلية)، وذلك فى خلية قياس مصممة خصيصا للحفاظ على المائع فى حالة حركة أثناء إجراء القياسات (خلايا تضع المائع بين سطحين يدور أحدهما فى ما يظل الآخر ثابتا).

وكان من أول النظم التى تم دراستها فى مركز أبحاث Paul-Pascal فى بوردو، نظام الأطوار الرقائقية التى تتكون من خليط من المواد التى تزيد بشكل مفرط تمدد الأجسام السائلة (مثل الصابون)، والماء، والزيت فى بعض الأحيان، والتى تنتظم فى الحيز فى شكل طبقات من الماء والمواد التى تزيد بدرجة كبيرة تمدد السوائل، بحيث تفصل الأجزاء التى تكره الماء عن الأجزاء المحبة له. وتشكل هذه الأطوار تنظيما من نوع البللور السائل مع ترتيب طويل المدى ينمو فى الاتجاه الرأسى للطبقات. (شكل رقم ٢).



تعليق شكل رقم (٢): صورة لطور رقائقى يتكون من ماء ومادة تزيد بشكل مفرط من تمدد السوائل، كما تظهر من خلال المجهر الإلكترونى. تمثيل بسيط لتنظيم جزيئات مواد تزيد بشكل مفرط من تمدد السوائل.

عندما تبدأ الأطوار الرقائقية فى الجريان، وفى ظل ظروف معينة، تتحرك هذه البنية عبر اضطراب توازن هيدروديناميكى، نحو بنية من الحويصلات متعددة الرقائق تملأ الحيز بشكل متماسك (شكل رقم ٣). وتتحكم سرعة الجريان فى حجم هذه الحويصلات متعددة الرقائق(٥٦) إن اضطراب توازن الطور الرقائقى نحو هذه البنى التى تتخذ شكل البصلة قد تم دراسته بتوسع منذ عشر سنوات، وكان محل دراسات أساسية تجريبية ونظرية فى محاولة لفهم آلية ومصدر هذا الاضطراب الخاص بالطور الرقائقى. وبصرف النظر عن هذه "الدراسات النظرية" اتضح أن لهذا الاضطراب فى التوازن أهمية صناعية. ففى الواقع يقود الجريان المتحكم فيه للأطوار الرقائقية إلى تصنيع حويصلات متعددة الرقائق ذات أحجام متنوعة (حوالى ميكرومتر). ولقد تم استغلال هذا الاكتشاف لإعداد تقنية جديدة لتصنيع حويصلات متعددة الرقائق تهدف إلى إنتاج كبسولات متناهية الصغر، يمكن أن يدخل فيها منتج فعال (دواء مثلا).



تعليق شكل رقم (٣): صورة بالمجهر الإلكترونى لتحول الطور الرقائقى تحت تأثير التقاء تيارين دائريين، إلى طور حويصلات متعددة الرقائق (طور يسمى "بصلة").

---

(٥٦) O.Diat et al., Journal de Physique II France, 3,9,1993

ومن أجل استغلال هذا الاكتشاف، بعد إصدار براءة اختراع من قبل CNRS تسمح بحماية تطبيقاته، انطلقت أولى هذه التطبيقات وسميت[٥٧] Capsulis، وتطور هذه الشركة حاليا منتجات فى مجال الطب البيطرى والصيدلة والكيمياء. إن التطور الصناعى لهذه الشركة مر بنقل للتكنولوجيا (معرفة عملية وبراءات اختراع، يشارك فيها مباشرة الباحثون الذين اكتشفوا الظاهرة النظرية). لقد استمرت الدراسات النظرية التى تتناول حالة عدم الاستقرار هذه، وأتاحت الفرصة لتطوير أجهزة خاصة بفيزياء مبحث الانسياب (أى المرونة واللزوجة واللدونة) لتصبح أكثر تطورا بشكل مطرد. وبعد ذلك فى عام ١٩٩٨، أنشأ فريق البحث نفسه شركة (Rheocontrol)[٥٨] التى أعدت وسوقت جهاز لفيزياء الانسياب يسمح بمراقبة البنية أثناء الجريان، وذلك بواسطة عدة تقنيات فى آن واحد: مبحث الانسياب وانتشار الضوء والمجهرية البصرية وتباين الخواص التوصيلية.

إننا نرى إذن كيف أن "اكتشافا نظريا" جعل من الضرورى فى بداية الأمر إجراء "بحث تكنولوجى" لإعداد أدوات ملاحظة جديدة، ثم زادت قيمة هذا الاكتشاف بإنشاء شركة صغيرة للتكنولوجيا المتطورة عن طريق "نقل التكنولوجيا" يشارك فيه الباحثون. وأدى "البحث النظرى" الذى استمر فى المعمل الأصلى، إلى "نقل تكنولوجيا" ثان بإنشاء شركة أخرى تصنع الأجهزة التى أتاحت الاكتشاف الأصلى. هذه الأجهزة التى تمنح للجميع أجهزة خاصة بفيزياء الانسياب تستطيع بالمقابل دعم أى جهد لـ "البحث النظرى" على أنواع أخرى من الموائع غير الأطوار الرقائقية.

---

(٥٧) موقع Capsulis على الشبكة: www.Capsulis.fr

(٥٨) موقعها على الشبكة: www.rheocontrol.com

الخاتمة

لقد رأينا من خلال هذه الأمثلة القليلة التى تم وصفها باختصـــار شـــديد، أن التداخل بين البحث النظرى والبحث التكنولوجي ونقــل التكنولوجيــا هــو تــداخل مركب. فى كثير من الأحيان (لكن ليس دائما)، قد تبرر إمكانية التطبيق ما بذل من جهد خاص فى مجال البحث النظرى، والذى يتطلب غالبا تطوير بحث تكنولـــوجى لبلوغ الهدف. وأحيانا، تكون النتائج الصناعية مختلفة تماما عما كان مستهدفا فـــى البداية، لكنها تتطور دائما إثر مرحلة نقــل التكنولوجيــا (وهـــى بالتحديـــد حالـــة التطبيقات الخاصة بالمستحلبات المجهرية). ويمكن استغلال اكتشاف أساسى لـــيس له هدف تطبيقى، لو أنه يفضى إلى ابتكار حقيقى، فى هذه الحالـــة أيضـــا يكـــون البحث التكنولوجى (أدوات جديدة) ونقل التكنولوجيا ضروريين لكى يتحقـــق لهـــذا الابتكار قيمة مضافة (وهى حالة تصـــنيع الحويصـــلات متعـــددة الرقـــائق). إن الخطوات المؤدية إلى تطبيق صناعى انطلاقا من معارف نظرية لا تتبـــع مســـارا خطيا. إن الحالات التى سبق وصفها لا تتطابق مع الرؤية التبسيطية التى تفتـــرض أنه عندما يتوصل فريق بحث نظرى إلى اكتشاف، فإنه يسلم هذا الاكتشـــاف إلـــى فرق البحث التكنولوجى التى تتولى تطبيق هذا الاكتشاف لإعداد منتج جديد، ليقـــود ذلك فى النهاية إلى نقل للتكنولوجيا بواسطة فرق صناعية.

على النقيض من ذلك، يحدث الربط بين المراحل المختلفة تـــدعيما ذاتيـــا، حيث يقوم فى آن واحد بعملية إلهام وإرشاد للبحث. ومع الأخذ فى الاعتبـــار هـــذا التصور الإجمالى، فإن من الضرورى إعادة التفكير فى طريقـــة تصـــورنا لنقـــل التكنولوجيا.

إذا أردنا مضاعفة الأمثلة الناجحة لنقل التكنولوجيا، وتقليص زمـــن إعـــداد المنتجات الجديدة فى الوقت نفسه، سيتعين فى المستقبل القريب أن يشـــارك جميـــع العلماء وعلى كافة المستويات (حتى النظريين منهم) فى عملية نقـــل التكنولوجيـــا.

ويجب أن يكون هؤلاء على علم برهانات الاكتشافات التـــى يمكـــن أن يحققوهـــا، وأهدافها المحتملة. ويتعين عليهم أن يشاركوا بشكل كامل فى المساعدة على النقـــل ذاته للتكنولوجيا، وليس فقط بالمساعدة على تحديد هوية التطبيقات. ولا يمكـــن أن يتحقق ذلك دون أن تشهد طرق تفكير العالم الأكاديمى تطورا قويـــا. ســـيتعين إذن على العلم النظرى أن يجعل التطبيقات المحتملة للأبحاث التى تم إجراؤها ملكا لـــه (بشكل ما).

المخاطر الصناعية[٥٩]

بقلم إيفان فيرو

Yvan VÉROT

ترجمة: د. أمل المغربى

مراجعة: د. نعمت مشهور

إن كل مبادرة وكل عمل وكل نشاط يشتمل على شيء من المخاطرة، وما لا يكون فى الحسبان، فالمخاطرة جزء لا يتجزأ عن الوجود. وكتب ف. إيوالد (F.Ewald): "يدرك الإنسان، من خلال المخاطرة بحياته، إنه إنسان".[٦٠]

على مر العصور، واجهت الإنسانية مخاطر الطبيعة، كما واجهت تلك الناجمة عن أفعال البشر. وعلى الرغم من الجدال الدائم فى هذا الموضوع إلا أن هناك، حتى وقت قريب، اتفاق للآراء، على أن التقدم العلمى والتقنى كان يمتزج بالتقدم الذى أتاح الفرصة، فى الدول المتقدمة، لتحسين مستوى المعيشة والصحة وإطالة عمر الفرد بصورة لم يسبق لها مثيل، غير أننا نلاحظ أن هناك إفراط، من جانب المجتمعات المعاصرة، فى تصور المخاطر المختلفة التى يتعرضون لها ومنها المخاطر الصناعية.

وترجع الحساسية الحالية تجاه المخاطر الصناعية إلى الصلة القائمة بين مجتمعاتنا المعاصرة وبين العلم والتقنية، ذلك أن العلم المعاصر الذى لا يرتبط مباشرة بالاحتياجات اليومية والقائم على أسس نظرية معقدة، أصبح غير مفهوم

---

(٥٩)نص المحاضرة رقم ١٥٠ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠٠٠.

(٦٠) Ewlad (F). « Le risque dans la société contemporaine ». Actes du colloque risque et société. NUCLEON, novembre 1998.

بالنسبة لغير الملمين به. وفى الوقت نفسه الذى يجيب فيه العلم على عدد من المسائل، نجده يفتح آفاقا جديدة للتساؤلات ويثير الجدل بين الخبراء. فبالنسبة للجمهور غير المؤهل، يثير العلم القلق والشك فيما يتعلق بالمخاطر الجديدة المحتملة، وذلك نتيجة التقدم فى مجال القياسات والتحاليل.

تناولت أعمال وحلقات دراسية عديدة[٦١] موضوع تطور العلم والتقنية. ونطرح فى دراستنا هذه المخاطر الصناعية، من وجهة نظر الفنى، ونتناول بالدراسة:

- مفهوم الخطر.
- العناصر المكونة للخطر الصناعى.
- كيفية قيام رجل الصناعة بتحديد الخطر وإدارته (إدارة الخطر).
- إيجاد حلول للتوقعات الخارجية وللأخطار كما تراها الوحدات الخارجية.
- تعقد الأنظمة الحديثة وأهمية العامل البشرى.

مفهوم المخاطرة

يلتبس دائما، خطأ، مفهوم المخاطرة بمفهوم الخطر. إن الخطر هو خاصية مادة أو نظام يمكن أن يؤدى إلى ضرر وهكذا، فهناك مادة سامة وأخرى قابلة للاشتعال، ونظام ذى طاقة كامنة عالية (مثال الصاعقة التى يحدثها الرعد)...إلخ. ولكى ينتج الضرر نتيجة وجود عنصر حامل للخطر، يجب أولا أن يظهر الخطر،

---

(٦١) Avenir du progrès, Textuel (diffusion le Seuil), 1977, Boy (D.), Le 61 « Lecourt (D.), L
Homme artifice, Le Progrès en procès, presses de la Renaissance, 1999. Bourg (D.), L
débat/Gallimard, 1996. Leblond (J.-M.) La Pierre de touche ; la science à l épreuve...,
Opinion publique et la Science – A chacun Folio essais, 1996. Bensaude-Vincent (B.), L
son ignorance, Coll. Les empêcheurs de penser en rond, PUF.

ثم يترجم ذلك بإصابة عنصر قابل للإصابة. إن كل حالة قد تؤدى إلى ضرر هى **حالة خطر**، تتسم بوجود مؤقت لعنصر خطر يتفاعل مع عنصر **قابل للإصابة** وقابل للتلف.

بالنسبة للكائن البشرى، تتعدد عناصر الخطر التى يمكن أن تصيب سلامته البدنية، فهناك العناصر الطبيعية والمعدية الناجمة عن التطور التكنولوجى أو عن السلوك البشرى أو عن نمط الحياة.[٦٢]

إن المخاطر المفاجئة والطارئة هى التى تقع عند حدوث الضرر الناتج عن حالة خطر، وتتصف عامة بعنصرين: احتمال حدوث التلف وخطورة النتائج.

يمكننا توضيح هذه النقطة بدراسة منعطف إحدى الطرق الجبلية التى تقع على شفا جرف:

- **عنصر الخطر** هو وجود المنعطف.
- **حالة الخطر** تظهر عندما تظهر مركبة.
- **العناصر القابلة للإصابة** هى المركبة وراكبيها والمركبات الآتية من الاتجاه المعاكس وراكبيها وحتى الأشخاص أو الممتلكات أسفل الجرف.
- **المخاطرة** هى فقدان السيطرة على قيادة المركبة.
- **الاحتماليات** تتوقف على كثافة المرور على هذا الطريق، وبالتالى على عدد المركبات وحالة الطريق وظروف المناخ (مطر وضباب.. إلخ).
- **جسامة الخطأ** تتوقف على إجراءات الوقاية والحماية (الحد من السرعة - السدود -..إلخ) وتخضع أيضا لتصرف قائد المركبة (احترام قانون المرور.. إلخ).

---

(٦٢) Tubiana (M),, L'éducation et la vie, Odile Jacob, 1999.

ونحن نشير إلى **المخاطرة المزمنة** عندما يكون هناك تواجد دائـــم لعنصـــر الخطر والعنصر القابل للإصابة. وما تتسم به المخاطرة إذن هو الجرعة، أى مدى كثافة الآثار ومدة تعرض العنصر القابل للإصابة للخطر.

إن وجود الخطر لا يؤدى تلقائيا إلـــى وجـــود المخـــاطرة، فعنـــدما توجـــد المخاطرة لا يمكن وصفها بذلك لمجرد وجود الخطر.

يحدد ف. أيوالد[٦٣] نظرية المخاطرة وفق ثلاثة محاور: كتجربـــة معنويـــة وكتجربة اجتماعية وكتجربة قانونية.فهو يصفها بأنها "كلمة جامعة تضم كل أنماط الأحداث الفردية أو الجماعية، البسيطة أو المفجعة...، الـــنمط الحـــديث للحـــدث، الطريقة التى نفكر بها، فى مجتمعاتنا، فى مشاكلنا، وفيما يقلقنا".

فيما يتعلق بالمخاطر الصناعية، إن المعالجة الأولى (معالجة الشخص الفنى) العقلانية التى تستند إلى المعلومات العلمية والتقنية الخاصة بالمجال المعنى وإلـــى الاستنباط الرياضى للعناصر المكونة للمخاطر، هى التى تسمح بـــالتقييم وبتصـــور وجود مخاطر أخرى (مخاطرة محسوبة، مخاطرة موضوعية).

وهناك معالجة ثانية تقوم على نظرية عقلانية أخرى تضم عناصر تستند إلى الإحساس والمعتقدات والذوق والمذاهب، وتؤدى إلى تقدير محســـوس وشخصـــى للمخاطر (المخاطر المدركة) وهذا النوع من المعالجة يجعل من المخاطر تركيبـــة اجتماعية ناتجة عن التقديرات الشخصية والجماعية، وعن هويتنا الثقافية.

إن أى إجراء ينتج عنه مخاطر يؤدى إذن إلى مواجهة بين المنطـــق الـــذى يتيح لصاحب الصناعة إجراء التقييم ثم قبوله داخليا من جهة، ومن جهة أخرى بين منطق المدرك والمحسوس الخارجى. إن اتخاذ موقف يلائم جميع الأطـــراف، أى تحديد شروط القبول يتطلب إيجاد وتحديد ظروف تسمح بتبـــادل وجهـــات النظـــر المختلفة والتقريب بينها.

---

(٦٣) المصدر السابق.

مخاطر صناعية

إن كل نشاط صناعى، سواء تم عن طريق المعدات المستخدمة أو المواد المستعملة والمنتجات المصنعة أو الأشكال والكميات المستخدمة من الطاقة، يشتمل على العديد من عناصر الخطر التى يمكن أن تسبب حالات خطر متعددة. ويمكن أن تؤثر هذه العناصر – داخل المنشأة – على الأشخاص والأملاك، وخارجها على الأشخاص والممتلكات ومكونات البيئة الطبيعية.

وهناك تصنيف تقليدى فيما يتعلق بالمجالات التالية:

- الأمن داخل مركز العمل (حماية السلامة البدنية لمختلف العناصر داخل المنشأة).
- حماية الصحة داخل مركز العمل (حماية مختلف العناصر داخل المنشأة من الآثار الضارة للنشاط).
- الوقاية من المخاطر الكبرى (الوقاية من الإصابات البالغة التى تصيب الأشخاص والأملاك خارج المنشأة)
- حماية البيئة (الوقاية من الإصابات البالغة التى تصيب عناصر البيئة الطبيعية المختلفة).

أصبحت النظم الحديثة وخاصة التجهيزات الصناعية شديدة التعقيد، ويتعلق العنصر الأول من هذا التعقيد بالجانب التكنولوجى للعديد من الأجهزة المرتبطة ببعضها، وبالعديد من الدوائر المتفاعلة...إلخ، ويأتى بعد ذلك الجانب الخاص بالإدارة وبالوظائف المتعددة المتداخلة فيما بينها وبالعناصر المتخصصة والتى تعمل بصورة جماعية، وبالنظام المرجعى المشترك (المراجع التقنية والتعليمات وإجراءات العمل والصيانة، ...إلخ) ويأتى أخيرا الجانب البشرى المرتبط بالعناصر، الخارجية والداخلية، التى تخدم الوحدات وبعلاقة هذه العناصر بالتجهيزات وباللوائح الداخلية والخارجية للمنشأة.

إدارة المخاطر

فيما يتعلق بأى نشاط يحوى مخاطرة، يتعين على رجل الصناعة الإشارة إلى:

- إن المشروع المقترح أو النشاط القائم يدخل فى إطار عملية البحث عن التحسين على المستوى الاجتماعى والاقتصادى، وإن النتائج الإيجابية المنتظرة ستفوق الأضرار المتوقعة (نسبة المزايا / الأضرار).
- إنه فى إطار المعلومات والتقنية الحالية، تم تحديد مخاطر المشروع، كما أن كافة الاستعدادات لضمان حسن السيطرة تم العمل بها.

فيما يتعلق بأى نشاط يحوى مخاطرة، على المنشأة تحديد كافة الاستعدادات (التقنية والتنظيمية والإجرائية) والعمل بها، والإشارة إلى كافة المخاطر التى يمكن أن تحدث نتيجة تشغيل التجهيزات، وفى حالة الحوادث العرضية يجب تقليل الآثار التى يمكن أن تترتب عليها. تشكل مجموعة الاستعدادات هذه ما نطلق عليه "إدارة المخاطر". إن السيطرة على المخاطر الناجمة عن النشاط هى الهدف الأكبر للمنشأة وهى فى الوقت نفسه هدف استراتيجى يوجه القرارات والسياسات (معتقدات، قيم، أهداف).

الأسس العامة

إن الرغبة فى إحكام السيطرة على نظام ما، تفترض التزود بمعلومات كافية لتحديد عناصر الخطر بصورة سليمة، ولتحديد حالات الخطر المفترضة، ولتقييم المخاطر، وأخيرا لتحديد وتشغيل الإجراءات المختلفة للسيطرة على الأداء وحسن التصرف إزاء الأحداث غير المتوقعة.

وهذا يفترض النقاط التالية على حسب ترتيبها:

- تجميع وتفعيل واستكمال المعلومات اللازمة.
- الحكم على هذه المعلومات وعلى الأنظمة السارية وعلى اللوائح الداخلية وعلى نظام القيم (الداخلى أو الخارجى) القائم.
- اتخاذ القرار.
- تطبيق هذا القرار فى إطار دوافعه.

تشكل كل من المرحلة الأولى والثانية مرحلة تقييم المخاطر، أما الثالثة والرابعة فهما مرحلة إدارة المخاطر.

استنادا إلى ما سبق ذكره حول العناصر المكونة للمخاطر، فإن الرغبة فى إحكام السيطرة عليها توجب الآتى:

- القضاء فى المقام الأول على عنصر الخطر، وفى إطار الهدف المحدد، لا تسفر مثل هذه العملية إلا عن إمكانيات محدودة ولا تكون فى النهاية إلا اختيار من بين عناصر عدة للأخطار التى تتماشى مع الهدف المحدد، وتؤدى إلى الإحلال بدلا من إزالة الخطر.
- العمل على التقليل من حدوث حالات الخطر، وفى حالة عدم إمكانية ذلك، يجب العمل على السيطرة على العناصر المكونة له.
- تحديد الظروف التى يمكن أن تقلل من احتمالات وقوع حالة طارئة، وتقلل من خطورة النتائج المحتملة.

وبصيغة أخرى، فإن العمل على السيطرة على المخاطر يستلزم الآتى:

- إعطاء الأولوية للوقاية، أى لتوفير الظروف وانتهاج الإجراءات التى من شأنها القضاء على المخاطر فى مهدها.

- تحديد وتنفيذ نظم المراقبة للسيطرة على النظام وعلى سبل الخروج منه.
- تحديد وتنظيم وتطبيق وسائل التدخل والحد من النتائج فى حالة وقوع حـــدث مفاجئ.

الخطوات الداخلية فى العمل الصناعى

بالنسبة للعمل الصناعى، تتعلق إدارة المخاطر بكافة مراحل الإجراءات:

- تصور الأسلوب والإنشاءات.
- بناء الإنشاءات.
- سير عمل التجهيزات وصيانتها.
- إرسال ونقل المنتجات.
- استخدام المنتجات.
- تدوير وتقييم ومعالجة وإعدام المنتجات المستهلكة.

فى مرحلة تصور الأسلوب والإنشاءات، فـــإن عمـــل الحســـابات واتخـــاذ الاستعدادات والقرارات يحدد الاحتياجات اللازمة وظروف سير العمل الاعتيـــادى، بالإضافة إلى الانحرافات المحتملة، ونظم السيطرة عليها. وهذه المرحلة المســـماة بمرحلة التوقع تتعلق بسير العمل المستقبلى للتجهيزات على المســـتويين المتوقـــع والسابق التنظيم.

وعلى العاملين فى مرحلة سير العمل:

- التأكد من أن سير العمل الفعلى يتم فى إطار الهـــدف والظـــروف المحـــددة (التوافق بين الواقع من ناحية والمتوقع والمنصوص عليه من ناحية أخرى).

- التنسيق (بين الوسائل والإجراءات) لمواجهة المواقف المتدهورة أو المفاجئة.

وهذه القدرة على مواجهة المواقف الطارئة وغير المتوقعة تسمى **مقاومة الصدمات**.(٦٤)

لتغطية كافة احتياجات إدارة المخاطر، يتم تحديد وتطبيق عدة نظم متداخلة ومتجانسة لضمان الحماية التقنية والتنظيمية والإجرائية فى حالة وقوع المخاطر المحتملة.

ويتوقف ذلك على:

- سياسة المنشأة وتنظيمها ومواردها.
- اللوائح والمنهجية والنماذج العامة التى تمت مراعتها فى مرحلة تصور الأساليب وبناء المنشآت.
- اللوائح والتنظيم والإجراءات المتبعة فى موقع التشغيل.
- تأهيل وتدريب وتصرفات القائمين على موقع التشغيل.
- أجهزة الأمن ومنها الأجهزة الآلية ووسائل التدخل.

ويحتوى كل عنصر من العناصر السابقة على جهاز تحكم داخلى للوقوف على مدى احترام الأهداف المحددة.

إن مثل هذه الإجراءات التى تلبى العديد من طلبات المنشأة (التوافق مع القيم والمعتقدات والأهداف، والأداء التقنى والاقتصادى، وتلبية الاحتياجات التنظيمية المختلفة، الصورة الخارجية) ليست كافية للرد على كافة التساؤلات الخارجية.

---

(٦٤) Girin (J.) et Journe (B.), « la conduite dune centrale nucléaire au quotidien – les vertus méconnues du facteur humain », Le Journal de l'Ecole de Paris, No. 10, avril 1998.

الرد على ما ينتظر من المنشأة من الخارج - المخاطر المتوقعة

تختلف نظرة العوامل الخارجية (الجمهور والجيران والمنتخبين والإدارة ووسائل الإعلام، ..إلخ) للمنشأة وأنشطتها وسير العمل بها، عن النظرة إليها من الداخل، وقد حددت العديد من الدراسات العوامل التأسيسية للتقييم الداخلي. ويختلف هذا التقدير وفقا لما إذا كانت المخاطر جديدة أو معتادة، طبيعية أو مختلقة، يمكن التعامل معها بتلقائية أم لا، يمكن إدراكها بطريقة كافية أم لا...إلخ.

فى معظم دول العالم، تم إصدار التشريعات والنظم المعقدة التى تحصر مختلف الأنشطة التى تحتوى على مخاطر وتعمل على إخضاعها لإجراءات مسبقة وسيطرة منتظمة. وفى فرنسا استندت اللوائح الأساسية المنظمة لهذه الأنشطة إلى المنشور الإمبراطورى الصادر سنة ١٨١٠. ويقوم قانون العمل بضمان الأمن والحماية الصحية داخل أماكن العمل، ويستند إلى القانون المدنى الذى ظهرت عناصره الأولى فى نهاية القرن الماضى.

إن كل مشروع يولد نشاطا ذا نسبة عالية من المخاطر يخضع إلى لوائح ملزمة تنص على الكشف عليه قبل البدء فى تشغيله. وينص هذا الإجراء الخاضع للإدارة على القيام بتحقيق عام لإعلام الجمهور وكافة الأطراف المعنية. وفى بعض الحالات، ينص التشريع أيضا، عند الضرورة، على تنظيم جلسة مداولة عامة واستشارة الخبراء الخارجيين. وبعد البدء فى التشغيل، تخضع التجهيزات لنظام متابعة منتظم من قبل الإدارة التى يمكن أن تستشير الخبراء الخارجيين وأن تجيب على أسئلة الجمهور.

عندما يتعلق الأمر بسير العمل للأنشطة ذات المخاطر العالية، تقوم المحليات، بتصريح من العمدة، بنشر المعلومات على الجمهور، وذلك فى إطار الإعداد لخطط الطوارئ. ويمكن أيضا إعداد مراكز محلية للمعلومات والمتابعة والرقابة الخاصة ببعض الأنشطة.

بعد الوفاء بهذه الالتزامات التنظيمية، تقوم الوحدات الصناعية التى تحوى مخاطر بالبحث عن الوسائل التى تجيب على تساؤلات الذين يعيشون فى الجوار، وبصفة عامة الجمهور والجماعة الاقتصادية والتقنية والمنتخبين...إلخ، وقد اعتادت المنشآت، فى الوقت الراهن، الإعلان عن سياستها الأمنية ونشر تقرير دورى عن النتائج وأداء العمل والالتزامات فى مجالى الأمن وحماية البيئة. كما تقوم بتنظيم زيارات الجمهور للمصانع (يوم الباب المفتوح).

نلاحظ إذن وجود سبيلين يهدفان إلى تقبل الجهات الخارجية للأنشطة التى تمارسها المنشأة:

- الأول تقليدى، ويستند إلى التشريع والتنظيم.
- الآخر يتماشى مع تطور المجتمع ويهدف إلى تنظيم جلسات للمناقشات وتبادل وجهات النظر بين مختلف الأطراف المعنية.

كان هذا الموضوع موضع حلقة دراسية أقيمت داخل إطار البرنامج الرابع لأبحاث اللجنة الأوروبية (سمنار تراسنت).[٦٥] وتوصل الحاضرون (الموظفون والباحثون ورجال الصناعة وأعضاء الرابطات) إلى نموذجين:

- الأول يدعو إلى "فرض السلطة"، تلعب فيه السلطات دورا ملحوظا إزاء المشكلات المثارة، والتى تتيح فيه المعلومات الرد على مجموع التساؤلات.
- الآخر يدعو إلى "الثقة المتبادلة"، التى يتم التعبير من خلالها عن مختلف أنواع المجازفة وعن الآراء الخاصة بكبريات المشاكل التى تتسم بالتعقيد ويغلفها الشك.

وفى جميع الأحوال فإن النموذجين متصاحبان فى الوجود، وتتوقف الأهمية التى تولى لواحد منهما على مدى اتساع وتعقيد المشاكل المطروحة.

(٦٥) «Acceptabilité – Justifier le risque en justifiant lactivité (à risque)», Environnement & Technique, Janvier-Février 2000, No. 193.

أهـمية العـنصر البشرى

أدى تطور التقنيات والآليات والمعلوماتية إلى الحد من استخدام العنصر البشرى فى إدارة الإنشاءات. إن تعدد المواقف التى قد تطرأ أثناء التشغيل لا تسمح بتوقع تركيبتها الكاملة ووضع تنبؤ كامل لها. لكى تتم السيطرة على المخاطر فى الأنشطة الحديثة، يجب تعيين كوادر مؤهلة ومدربة قادرة على احترام اللوائح. ويفترض ذلك وجود عملية إدارية تهدف إلى عدم جعل إدارة المخاطر داخل المنشأة قاصرة على المختصين فقط، وإنما تهدف إلى تحويل كل فرد من العاملين إلى عنصر مدرب يحترم اللوائح، ويراعى سلامة المنشأة عند اتخاذ قراراته وتصرفاته، ويشترك فى عملية إحكام السيطرة على المخاطر، وأخيرا تهدف إلى تزويده بسلطة اتخاذ القرار والتكيف، أثناء تأدية مهامه، مع أى مواقف طارئة.

إن اللوائح والإجراءات الضرورية لحسن سير العمل يجب ألا تحد من السلطات اللازمة لإدارة المواقف الجديدة، فهى تنظمها من حيث المكان والحدود. وبعد استيفاء هذه الشروط، سيكتسب العاملون ثقافة أمنية ضمنية غير معبر عنها، تتيح الفرصة للعناصر للتوحد مع الأهداف المرجوة، وتصبح اللوائح والإجراءات ثرية بتجارب الأفراد والجميع، وبالتالى تتقدم وتتطور.

الخاتمة

أبعد تطور المعلومات والتقنيات الجمهور عن نمط التقنية الغامضة والمعقدة والقوية جدا، وظهرت حاجة الشعوب الملحة إلى تقليل المخاطر وخاصة الصناعية، إلا أن مثل هذا الطلب من شأنه إضافة شيء من عدم الوضوح على تعريف الأولويات فى مجال المخاطر، والأضرار بحصة الموارد المتاحة ورفض أى تجديد.

إن الإجراءات الصناعية تنظمها لوائح صارمة ومعقدة سواء على مستوى السماح بالنشاط أو على مستوى السيطرة على العمل. وقام رجال الصناعة بتعريف مجموعة عناصر تحدد وتنذر وتسيطر على المخاطر الناجمة عن أنشطتهم، وذلك فى إطار من اللوائح التى تضمن نشرها.

للإجابة على تساؤلات الأطراف المعنية من خارج المنشأة، تم وضع نظام لتبادل وجهات النظر ومحاولة الوصول إلى نقطة تفاهم مشترك. وتهدف هذه الإجراءات الجديدة إلى إيجاد حل للتعارض القائم بين منطق التطور من ناحية، والبحث الدائم عن تقليل نسبة المخاطر من ناحية أخرى. كما تهدف أيضا إلى أن يكون التوتر القائم بين هذين الاتجاهين سببا فى خلق، مع مراعاة ما حققه العلم، نوعا من وحدة وجهات النظر ومن الموقف المشترك.

إن تقدم المتحكم فيه للمعلومات والتقنيات، يشكل عنصرا أساسيا لتحقيق الرخاء وحماية وتحسين البيئة. فإذا تم استغلال التقنيات مع المراعاة الدقيقة لكافة الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بها، ومع الحرص على تقديم المعلومات السليمة لمختلف الأطراف المعنية، فإن "التقنيات تصبح سبيلا" إلى التحرر أكثر من كونها سببا فى تجريد الإنسانية من إنسانيتها (ف. داجونيه).

الباب العاشر

الأمم والعنف والاتصال والرياضة

السلطة [1]

بقلم كلود لوفور

Claude LEFORT

ترجمة: بشير السباعى

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

فى جامعة كل المعارف هذه، يبدو من الطبيعى أن يتوفر متسع لدراسة السلطة. وأنا على وعى بالمجازفات التى ينطوى عليها تحمل المسئولية عن القيام بدراسة كهذه. فالواقع أنه لا وجود هناك لفرع تخصصى علمى موضوعه المحدد هو طبيعة ومنشأ وممارسة السلطة، مع أن هذه الظاهرة قد استثارت منذ زمن بعيد تأملات وتفكير كبار المفكرين. ويخامرنى الشك من جهة أخرى فى أن تكون هناك فرصة ما لتشكل مثل هذا الفرع التخصصى العلمى، وذلك لأسباب سوف تظهر خلال هذا العرض. وعلى أية حال، فليس هناك ما يسمح بتصور أن بوسعنا الاستفادة من حيازة معرفة تراكمية. ما الذى ندعوه بالسلطة؟ هذا سؤال ضرورى كمدخل للبحث، على ما يبدو، إلا أنه لكى نجيب عن هذا السؤال يجب أن نحدد معيارا يسمح فى التو والحال بحل مشكلة مجموعة من التمثيلات يحمل كل منها ميسم خبرة جماعية. وإذا كنا مستعدين للاعتراف بأن السلطة لا يمكن اختزالها فى السيطرة أو القوة أو القيادة أو النفوذ، فليس مما لا سبب له أننا نميز علامتها، أكان فى القدرة على البت فى الأمور العامة أم فى القدرة على حيازة وتجيير وسائل الإكراه أم فى القدرة على القيادة أم فى القدرة على تجسيد أو تمثيل قوة ما تعلو على الناس أو، أيضا، تساعد على ذلك، أم فى القدرة على امتلاك معرفة عملية لا

---

(١) نص المحاضرة رقم ١٥١ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠٠٠.

يتوصل إليها الحس المشترك أو الدراية العامة. وباختصار، فـإن السـلطة يمكـن ربطها بصورة الأمير أو الحاكم أو المحارب أو الكاهن أو الساحر. وفـى جميـع الحالات، فإن طابع السلطة إنما يرتبط بطابع الطاعة، والطاعة نفسها تنطوى علـى نمط معين من أنماط الإيمان والتسليم. وفيما يتعلق بسيطرة مبنية على القوة، يمكننا أيضا أن نتساءل، كما يدعونا إلى ذلك لا بويسيه، ما إذا كان بوسعها فى أى يـوم من الأيام أن تحافظ على نفسها بصورة مقيمة ودائمة مـن غيـر الاسـتفادة مـن «العبودية الطوعية» والاطمئنان إلى توافرها.

والحال أننا لن يكون بوسعنا تخليص أنفسنا من المسألة التى تطرحها طبيعة السلطة باللجوء إلى تعريف للكلمات. ثم إن كل واحد منا يحوز نوعـا مـن الفهـم المسبق للظاهرة بحكم تجربة الطاعة والتبعية التى مر بها فى طفولته قبل أن يكون فكرة ما عن مصدرها. وليست هناك حاجة بالمرة إلى تبنى النظرية الأفلاطونيـة عن النفس حتى نعترف بأن الحياة النفسية والحياة الاجتماعية لا تقبلان الفصل فيما بينهما. والفهم المسبق يوجه تحفظاتنا حيال تفسيرات يبدو مع ذلك أنها تستند إلـى بداهات. ومن ثم فقد جرى اقتراح تصور السلطة من زاوية علاقـات فيمـا بـين أفراد. وعندئذ فسوف تتحدد السلطة بوصفها المقدرة التى تحوزها الذات A لـدفع الذات B إلى التصرف بما يتماشى مع مخططات الأولى. وما أن نعترف بأن كـل ذات تتمتع بكم محدد من السلطة، فإن مهمة عالم الاجتماع سوف تتمثل فى اكتشاف توزيع علاقات السلطة الفاعل ثم المتبدل، فى نهاية الأمر، بحكم ائتلافات فيما بـين فاعلين يهدفون إلى غاية واحدة ـــ ويمكن لهذه الغاية أن تكون قيـادة قطـاع مـن جماعة أو قيادة الجماعة نفسها. على أن مخططا تصوريا من هـذا النـوع إنمـا يتعارض مع الحس المشترك. فهو يفترض أن بالإمكان تجريـد الفـرد أو الفعـل المشترك بين الأفراد من كل سياق خاص، وأن بالإمكان تنحية كل اعتبار يتعلـق بطبيعة بواعث وغايات الفعل. ومن ثم يجرى نزع الدلالة عـن علاقـة السـيطرة

والقيادة والنفوذ. والشيء الأقرب إلى الحس المشترك هو فكرة أن السلطة تمثل أحد بواعث السلوك البشرى وأنها تستثير بالطبع شهية لا حدود لها وأن كل فرد، بمجرد تمكنه من ممارستها، سوف يجتهد فى الحفاظ عليها، بل وفى زيادتها، إن لم يواجه عقبة تمنعه من ذلك. وهذا تمثيل يرافق التمثيل الذى يرى أن السلطة مفسدة، لأنها تولد لدى من يحوزها الثقة بأنه فوق القانون. وفى هذا المنظور، تختلط السلطة بالقوة. على أن اللجوء إلى الفكرة التى تتحدث عن طبيعة بشرية إنما يحذف الملاحظة المترتبة على المجريات الواقعية، ألا وهى الملاحظة التى تقرر أن تصرفات البشر إنما تصاغ إلى حد بعيد من جانب الوسط الذى يحيون فيه ومن جانب التربية والتعليم وخاصة من جانب أعراف وشمائل المجتمع بحسب ما إذا كان يعلى من شأن أو يحط من شأن مبدأ فعل كهذا.

لقد قلت إن السلطة لا تشكل موضوعا محددا لفرع تخصصى علمى. ولكن أليس العلم السياسى هو هذا الفرع التخصصى العلمى [لدراسة موضوع السلطة]؟ إن هذا العلم الذى جاء متأخرا إلى حقل العلوم الإنسانية إنما يعطى مساحة واسعة، كما تشهد على ذلك الأعمال التى تزعم الانتماء إليه، لأبحاث إمبريقية حول اختيار القادة السياسيين وأساليب عمل الأحزاب وطابع جمهورها أو أيضا أساليب عمل أجهزة الدولة وآليات اتخاذ وتنفيذ القرار السياسى، إلخ. أى أن ما يهم هذا العلم هو البحث فى قطاع خاص من النشاطات، على نحو ما يتجلى فى المجتمع الديمقراطى الحديث. وقد تسنى قياس الأخطاء التى يقترفها هذا العلم حين يطبق مخططاته التصورية على مجتمع من نمط شمولى ينمحى فيه التمايز بين ما هو سياسى وما هو غير سياسى. والحال أن هذا التمايز هو الذى يعطى هذا العلم إمكانية إبقاء موضوعه مستقلا بشكل نسبى عن الموضوعات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الحقوقية أو الجمالية. وعندما يرتفع العلم السياسى إلى مستوى النظرية، فإنه يتصور السلطة إما بالإحالة إلى فعل الأفراد، أو من زاوية

الاستراتيجية العقلانية أو أيضا بالإحالة إلى منطق وظائف أو أنساق ونظم. وما يوجهه هنا أيضا هو المفهوم التقليدى عن قطاع من قطاعات السياسة. والحال أن تحديد السياسة ليس معطى طبيعيا أو عقلانيا: فهو يحمل ميسم نظام خاص جدا بالفعل ولا سابق له. وبهذا المعنى فإن له دلالة سياسية، بقدر ما أنه يقتضى خبرة حياة اجتماعية وخبرة بالعالم.

وأنا أقترح على نفسى اقتحاما قصيرا للحقل السياسى للمجتمعات. ففى هذه الأخيرة تظهر السلطة بوصفها مؤسسة. وبالإمكان التعرف عليها من خلال تلك العلامة التى يمكن لجميع أعضاء جماعة ما تسميتها. وبتعبير أدق، فإنها تلك المؤسسة التى تمنح كيانا اجتماعيا طابعه كتجمع سياسى. ثم إنها تملك تلك الخاصية التى تتمثل فى كونها «جلية وظاهرة للعيان». وهى تتطلب، وإن كان ذلك بأساليب مختلفة، طقوسا ومراسيم - أى أن تتجلى على شكل شخصية أو أيضا على شكل مجلس تتألق سيادته بالرموز وبالشعارات التى تشير إلى صدارته. فأخلاق الاعتيادية الديمقراطية لم تلغ فى أيامنا ضرورة مسرحة ظهور رئيس الجمهورية، الفرنسى أو الأميركى، إن لم تشر أيضا إلى الاستعراضات الاحتفالية الباذخة لظهور الأسرة الملكية البريطانية. ومن المؤكد أنه يجب التساؤل عما يشمله اسم أو صورة المؤسسة أو ممثلها - الرئيس، الملك، الإمبراطور، رئيس الدولة - إلا أننا لا يجب أن نهمل هذه السمة التى سوف أرجع إلى الحديث عنها. كيف يمكن التساؤل عن السلطة دون تناولها بشكل ملموس فى إطار مجتمعات ذات أنواع مختلفة؟ إن حيلة العلم السياسى الحديث، الذى يزعم حصر السياسة فى الفضاء الاجتماعى بوصفها قطاعا خاصا بين قطاعات أخرى ويزعم وصف خصائص هذا القطاع، إنما تتألف من الاستحواذ خلسة على الخبرة الأولى التى نحوزها عن هذا الفضاء لأجل ادعاء إعادة تركيبها انطلاقا من افتراضات أولية. وهكذا يختلق العلم السياسى الحديث أسطورة علاقات اجتماعية سابقة فى وجودها لأى تكوين ولأى

تحديد للمعنى ولأى تنظيم. والحال أن المسألة التى تطرحها ظاهرة السلطة إنما تحيلنا إلى المسألة التى تطرحها «مؤسسة الاجتماعى». وهذا المصطلح الأخير، لا آخذه هو أيضا بمعناه المتعارف عليه، بل بالمعنى الذى تحتفظ به له قوة الكلمة. والحال أننا بإزاء مفهوم لا يمكن تصوره، حرفيا، لأنه يشير إلى أصل للاجتماعى ويسد فى الوقت نفسه الطريق أمام الوصول إلى الأصل، بمنعه تمثيل حالة قبل اجتماعية. لكنه مفهوم لا يمكننا إهماله لأنه، مهما رجعنا فى الزمن وأيا كان اتجاه تساؤلاتنا، فإن كل تجمع بشرى إنما يبدو لنا أنه يحمل أثر صياغة يكون بفضلها لانقساماته الداخلية، بدءا بأكثرها أولية، أى اختلاف الجنسين، معنى بالنسبة لكل عضو من أعضائه. وذلك تماما بقدر ما أن الأسطورة الليبرالية عن أفراد يحيون فى حالة من حالات الطبيعة، وكذلك الأسطورة الدوركايمية [نسبة إلى عالم الاجتماع اميل دوركايم] عن جماعة تستمد من وجودها المادى تمثيل كائنات الطبيعة والأشياء، تؤديان إلى عدم القدرة على تمييز صدارة ما هو رمزى.

على أننا لا يجب أن نتعامل مع النظام الرمزى بوصفه نسقا مغلقا. فكل مجتمع إنما يجد نفسه مواجها بعرضية تنظيمه وبضرورة محوه، أى أنه منشغل دائما بالتوصل إلى مبرر ما هو موجود: ما هو موجود كما يجب أن يكون موجودا عليه. والحال أننا إذا اعترفنا بذلك، أفلا يجب علينا أن نتعرف مع السلطة، مع الفارق الذى تظهره، مع اللامساواة التى تدخلها فى الحقل الاجتماعى، على علامة استحالة تمكن الجماعة - أكانت قبيلة أم مملكة أم مدينة أم أمة - من التطابق مع نفسها، أو، بتعبير أدق، علامة الفريضة التى تتمثل فى وجوب أن تبدى هذه الجماعة تبعية رئيسية؟ إن مفهوم السلطة إنما يرتبط بمفهوم القانون.

تتمثل مأثرة واحد من أبرز ملهمى علم الاجتماع وخاصة العلم السياسى، أعنى ماكس فيبر، فى كونه قد أبرز أنماطا مختلفة لشرعية السلطة، حرصا منه على عدم خلطها بالقوة. وأنا أذكر بالتمايز الذى أجراه فيما بين ثلاثة أنماط من

السلطة: فالنمط الأول، «التقليدى»، إنما يتم تبريره بالفضيلة المنسوبة إلى التماشى مع العادات والأعراف التى يضفى قدمها الشرعية على السلطة؛ والنمط الثانى هو السلطة الكاريزمية، التى يتأسس نفوذها على الحظوة الشخصية الاستثنائية والتى يتمتع بها فرد – قائد عسكرى، سيد حائز لأغلبية استفتائية، ديماجوجى خطير الشأن، زعيم حزب سياسي؛ والنمط الثالث يفرض نفسه بحكم الشرعية، أى بحكم الإيمان بمشروعية وضعية معينة، الإيمان بأهلية مبنية على قواعد مقررة بشكل عقلانى: وهذا النمط هو نمط السلطة التى يمارسها موظف الدولة الحديثة. والحق أن فيبر يوضح أن هذه الأنماط الثلاثة من السلطة يمكنها، فى الواقع، أن تتداخل وتتراكب بدرجات مختلفة. على أن هذا التحفظ لا يمكنه إخفاء أن دراسته للأنماط إنما تسترشد على نحو مستتر بمعاينة الديمقراطية الحديثة: فهذه الأخيرة تتميز بالتقليل من قيمة العادات والأعراف وهى تجمع صورة عقلانية تقسيم العمل، المميز لبيروقراطية الدولة، بصورة الفاعل السياسى المتورط دوما فى نزاع والذى ترجع فرصه فى النجاح إلى المكانة التى يتمتع بها. وبصرف النظر عن قوة إعجابى بعمل ماكس فيبر، فإن تصنيفه لأنماط السلطة والذى ثابرت على اجتراره أجيال من علماء الاجتماع لا يبدو لى أنه يأخذ فى الحسبان تنوع أشكال السلطة. وإذا كان هناك مفهوم أكل عليه الدهر وشرب، فهو مفهوم «السلطة التقليدية» الذى يمكننا أن نربط به مؤسسة الزعامة الهندية ومؤسسة الاستبداد ومؤسسة الملكية المسيحية. وإذا ما مددنا إلى دراسة نماذج السلطة التعريف الذى يعطيه ماكس فيبر للتجمع السياسى، فسوف تتأكد الفكرة التى تذهب إلى أنه كان منجذبا إلى تمثيل الدولة الحديثة. وقد كتب يقول: «إن الدولة، شأنها فى ذلك شأن كل الجماعات السياسية التى سبقتها، إنما تتألف من علاقة سيطرة للإنسان على الإنسان، قائمة على وسائل عنف شرعى». ويكفينى اعتراض واحد: فى أثينا، كانت السلطة الديمقراطية تتميز بتناوب أداء المسئوليات العامة بين المواطنين. وقد لاحظ أرسطو أن الحاكم إنما يتعلم ممارسة السلطة من حيث كونه هو نفسه محكوما. ومن المؤكد

أن المواطنة التى أتاحت المشاركة فى القرارات العامة كانت محصورة. ومفهوم الديمقراطية نفسه، والذى اخترعه مع ذلك أعداء هذا النظام، كان يعنى أن الـ Kratos [السلطة] تعود إلى الشعب وليس إلى عدد محدود من «أرقى الناس شأنا»؛ وقد شهد على وجود نزاع فى صفوف الأمة. وأخيرا، فإن تأسيس النفى قد كشف عن الخوف من تجريد الشعب من السلطة على يد أحد المتطلعين إلى الاستبداد.

والخطر الذى أشير إليه بالفعل إنما يتمثل فى بناء نظرية عن السلطة، بل ومخطط تصورى لتطورها، يسترشدان كلاهما برصد عدد من السمات المميزة للدولة الحديثة. ومن ثم يجب أن نسلم باندهاشنا حيال مجريات واقعية تثير حيرتنا.

وفى أصقاع متمايزة فيما بينها، مثل سكانديناڤيا وميلانيزيا وبولونيزيا والشمال الغربى الأميركى، على مدار زمن طويل، تصور الناس علاقاتهم وفق نمط التبادل القائم على العطايا. والحال أن مارسيل موس، فى عمله **بحث حول العطية**، يستخلص من ذلك درسا رئيسيا يتعارض مع أطروحات علماء الاقتصاد الكلاسيكيين: ففى المجتمعات المسماة بالبدائية، لا يوجد شىء يشبه الاقتصاد الطبيعى. إذ لا توجد تبادلات للخيرات بين أفراد؛ فالشركاء فى التبادلات مجموعات اجتماعية. وما يجرى تبادله فيما بينها ليس مجرد الخيرات الثمينة إلى هذا الحد أو ذاك، وإنما أيضا الأعياد والولائم والمجاملات والخدمات العسكرية والنساء. وفى عدد من الحالات، فإن من المتوقع أن تحفز التقدمات الآلهة إلى أن تكون سخية تجاه المانح. وتتم الإعانات والإعانات المقابلة بموجب شكل طوعى من الناحية الظاهرية، وذلك على الرغم من كونها من حيث الجوهر، كما يلاحظ ذلك موس، «إجبارية بصورة صارمة، وذلك تحت طائلة نشوب حرب خاصة أو عامة [فى حال عدم الالتزام بتقديمها].

وهذه ملاحظة خطيرة الشأن، فمن الواضح أنه لا وجود لعلاقات محايدة فى هذا العالم: فالآخر إما أن يكون حليفا فعليا أو ممكنا أو عدوا. والظاهرة ليس ذات

دلالة اقتصادية فحسب، فهى «ظاهرة اجتماعية كلية». فهى سياسية بمعنى أنها عنصر تكوينى لشكل المجتمع. وهى سياسية أيضا بالمعنى الدارج للمصطلح، لأنها تكشف عن فن سياسى، هو فن الزعيم الذى يسعى إلى إخضاع شريكه فى التبادل للالتزام بتقديم ما هو أكثر مما أعطى له، إذا كان لا يريد فقدان مكانته وكرامته. ومن شأن شكل حاد من أشكال التبادل، هو الـ **Potlatch** (وهو مصطلح مستعار من لغة هنود الشمال الغربى الأميركى) أن يساعدنا على تمييز المعنى الأخير لهذه المؤسسة. فالواقع أن الـ **Potlatch** هو مناسبة لاستهلاك ملحوظ للثروات، بل ولتدمير جنونى لخيرات ثمينة يمكن بفضله لزعيم و، من خلاله، لجماعة، أن تستعرض قوتها وتؤكد تفوقها. وفى ظرف كهذا، فإن الهيراركية تتأسس أو تتغير. ويشير موس إلى أن «المنح» إنما يعنى إظهار التفوق [...] وأنك أعلى؛ فى حين أن الأخذ دون العطاء إنما يعنى الخضوع للآخر وأن تصبح عميلا وخادما [...] وأن تسقط إلى الدرك الأسفل».

أما فيما يتعلق بدور الزعيم فى عدد من المجتمعات البدائية، فهو يرتبط أساسا بتنظيم أداء الطقوس، وذلك بحسب ما يذهب إليه موريس هوكار (مؤلف كتاب **ملوك ورجال بلاط**)، حيث لا يتمثل هدف هذه الطقوس فى صون نظام المجتمع، وإنما فى تنظيم الحياة وتأمين خصوبه التربة وإنجابية الجماعة. وتظهر وظيفة الملك، بفضل تنام للعلاقات فيما بين الجماعات، كنتيجة لتركيز الطقوس التى يصبح الملك المنظم الذى لا غنى عنه لها. والزعيم، حتى وإن صار ملكا، لا يحكم، فمهمته هى تنظيم العالم من زاوية النظام الذى يخضع هو نفسه له. ولذا فإنه غالبا ما يبدو سجين تابوات لا حصر لها، وعبدا لمكانته، وذلك إلى درجة تؤدى إلى تثبيط تطلعات المرشحين لممارسة مسئولياته. وإلى جميع التزامات الزعيم، يضاف التزام السخاء والكرم حيال رعاياه. وأخيرا، فإننى أطرح افتراضا ثمينا: بما أن الزعيم لا يتمتع بحرية إصدار أوامر إلى الوجهاء الذين يحيطون به، فإنه

ينتج عن ذلك أن ممارسة السلطة إنما تسقط فى أيديهم. ومثل هذا الافتراض يدخل فكرة ازدواج للسلطة، فتصبح سحرية بالنسبة لطرف وإدارية بالنسبة لطرف آخر.

والحال أن دراسة الجماعات الهندية فى أميركا الجنوبية والتى انكب عليها على وجه الحصر بيير كلاستر، مؤلف كتاب **المجتمع ضد الدولة**، إنما تكشف عن نمط قانون أساسى ترجع أصوله إلى أزمنة بعيدة. فالزعيم ليس له من وظيفة غير تقديم الموعظة الحسنة. والحق المعترف له به والذى يتمثل فى ممارسة تعدد الزوجات إنما يجعل منه كائنا استثنائيا، لكن سلطته معدومة. وبدلا من التشبث برصد انعدام وجود سلطة إكراهية، يرى كلاستر فى مؤسسة الزعامة علامة رفض جماعى من جانب الجماعة لهذا النوع من السلطة. والخلاصة أن مؤسسة الزعامة إنما تقدم البرهان على أن السلطة الفعلية إنما تعود إلى الجماعة من حيث هى جماعة. وهذه اللوحة لا تسمح لنا بأن نغفل: أولا، وجوب تحديد موقع له فرادته؛ ثانيا، تأسيس جماعة قائمة على استبعاد جزء من أعضائها، هو النساء؛ ثالثا، وجود مؤسسة مهمتها السهر على احتواء الشبان عبر طقوس تربية تخضعهم لتجارب قاسية، يصفها المراقب بأنها أعمال تعذيب. وإذا افترضنا أن القانون يوضح لكل واحد، بشكل مطبوع على جسده، أنه لا يمكنه إلا أن يكون ندا للآخرين، فلابد لنا من الإقرار بوجود سيطرة حقيقية للجماعة على أعضائها.

وفى كتابه الشهير **معجم المؤسسات الهندو - أوروبية**، يوضح لنا إميل بنفنست، انطلاقا من دراسة تفصيلية لجذور اللغات السنسكريتية والسلتية والإيطالية واليونانية، أن الـ Rex [الملك] هو فى أصله مصطلح دينى بأكثر من كونه مصطلحا سياسيا. فمهمته ليست هى القيادة أو ممارسة السلطة، وإنما تحديد القواعد، وتحديد ما هو، بالمعنى الدقيق، "droit" [قانون، حق، استقامة]. والحال أن الطريق المستقيم كانت له فى البداية دلالة مادية تماما، فهو يتألف من مسار خطوط يميز الحدود. وعندما درس [إميل بنفنست] اللغة الإيرانية، شهد مولد ملكية

لم تعد ذات طابع دينى إرشادى، لكنها تشير إلى سلطة مطلقة ذات أصـــل إلهـــى. والحال أن الملكية الفارسية الأخيمينية [من القرن السابع قبــل المـــيلاد إلـــى فـــتح الاسكندر فارس] سوف تجسد فـــى أعـــين الغـــرب الكلاســـيكى نمـــط الســـيادة الإمبراطورية. وفى بحثه الضخم حول مفاهيم الملكية فى الشرق الأدنـــى، تحـــت عنوان **الملوك والآلهة**، يشير هنرى فرانكفور إلى أن مثل هذه الســـلطة ــ ســـلطة الملك ــ الإله فى مصر أو سلطة الملك نصف البشرى ــ نصف الإلهى فى بـــلاد ما بين النهرين ــ لا تعتبر سلطة سياسية فى نظر رعاياهم. وهو يقول أن الحيـــاة تشكل جزءا من شبكة واسعة من العلاقات بين الجماعات المحلية والقوميـــة تمتـــد لتشمل أعماق الطبيعة والقوى التى تحكمها. والاستبداد لا يسمح لنفسه بأن يرد إلى تاريخ غابر سحيق. والنموذج مهم لماكيافيللى ولمونتســـكيو ولمـــاركس، خاصـــة. والحال أن المستبد الذى غالبا ما يجرى تقديمه كحائز لسمات سيد مطلـــق يخضـــع رعاياه لرغباته، حتى وإن كانت هذه الرغبات أكثر الرغبات إسرافا وجموحا، إنما يعد مثارا للفضول بسبب قدرته على استخدام جيش من الخدم المنتشرين فى مجمل أرجاء الإمبراطورية. وسوف نجد أن البرتغاليين قد ذهلوا هم أيضـــا مـــن مشـــهد الأعاجيب التى أنجزها الهنود الإنكا فى التنظيم الاجتماعى وفى تعبئة يـــد عاملـــة ضخمة وفى استغلال الموارد الطبيعية.

وحالة الصين تستحق الاهتمام لأنها تشير على نحو فريد إلى الارتباط بـــين سلطة مقدسة تعتبر مطلقة من الناحية النظرية، هى ســـلطة الإمبراطـــور، «ابـــن السماء»، وسلطة مدنية من حيث الجوهر، يمارسها موظفون يتم اختيـــارهم علـــى أساس امتحانات أدبية. وقد أوضح ايتيان بالاز، فى سلسلة من المقالات تم جمعهـــا تحت العنوان ذى الدلالة: **البيروقراطية السماوية**، استمرار الظاهرة البيروقراطيـــة فى الصين على مدار تاريخ قوامه آلاف السنين.

فعند قاعدة الهرم الاجتماعى، سوف نجد جمهورا ضخما من الفلاحين؛ وفى المستويات الوسطى، سوف نجد فئة من الحرفيين والتجار قليلة الشأن؛ وفى القمـــة،

سوف نجد بيروقراطية يتولى أعضاؤها جميع وظـائف الإدارة والسـيطرة علـى مجمل المجتمع تحت سلطة الإمبراطور. وضمن دائرة اختصاص الموظفين نجـد تحديد الجداول الزمنية للنشاطات وتنظيم التبادلات وبناء الطـرق وأعمـال الـرى الكبرى، لكننا نجد أن من اختصاصهم أيضا تأمين الطقوس والتربية ورعايـة فـن الموسيقى والحفاظ على الأخلاق والآداب العامة. ويوضح بالاز أنهم «مديرون قبل ظهور مصطلح المدير»، لكنهم ليسوا اختصاصيين. فهم لا يعرفون غير فن الحكم. والدولة أبوية وسلطوية. ويسميها المؤرخ على التعاقب «دولة الرعاية كلية الانتشار والنفوذ» و«الدولة الشمولية». ومن الحقائق بالغة الأهمية أن البيروقراطية تعد كلية الجبروت من حيث كونها طبقة، لكن أعضـاءها لا يسـتمدون مـن وظيفـتهم لا الاستقلال ولا الأمن. فهم يراقبون أحدهم الآخر. ويبقى واقع أنه إذا كان الاسـتبداد الصينى ليس دينيا (إذ لا وجود هناك لأى موقع مخصص لعبادة منظمـة)، فإنـه يتغذى على الإيمان بأن الجنس البشرى والكون لا يشكلان غير ملكوت واحد.

فماذا عن السلطة فى الدولة الحديثة؟ ألا ترمز إلى تقدم فى سيطرة الإنسـان على الإنسان؟ يقول لنا توكفيل أن السلطة قد فازت بأعظم قوة لها عندما صـارت اجتماعية بشكل خالص: «لم نر قط فى العصور الماضية سيدا مطلقا إلى هذا الحد وقويا إلى هذا الحد بحيث يمكنه الاضطلاع بأن يدير بنفسـه ودون معاونـة مـن سلطات ثانوية كل أجزاء إمبراطورية عظمى. كما لم يوجد قـط مـن حـاول أن يخضع جميع رعاياه دون تمييز لتفاصيل قاعدة عامة موحدة، مثلما لم يوجد قط من هبط عليهم لكى يحكمهم ويقودهم». وهو يستلهم هذه النظرة من التعـارض القـائم بين المجتمع الديمقراطى والمجتمع الارستقراطى خلال عهد النظام القديم [عشـية الثورة الفرنسية]. ففى هذا الأخير، كان الناس مدرجين دائما فى جماعة وواقعـين فى شرك شبكات تبعية شخصية؛ وكانت سلسلة فاصلة طويلة تربط الفلاح بالملك. على أنهم قد أصبحوا، تحت تأثير تقدم تعادل ظروفهم، أفرادا لا يرون فوقهم غيـر

الدولة أو غير المجتمع («وهو فكرة كانت فى الماضـى غامضـة»). ويكتشف توكفيل، وراء تحول السيادة من الملك إلى الشعب، تسارع سيرورة المركزة الإدارية التى كانت قد دشنتها سياسة الملوك الحريصين على اختزال قوة النبلاء. والحال أن تبعثر وضآلة الأفراد يجعلانهم ينتظرون كل شىء من الدولة، منذ ذلك الحين فصاعدا: «ففوقهم ترتفع سلطة وصية ضخمة». ومن المؤكد أن واقع أن هذه السلطة تمارس على أفراد سوف يدفع توكفيل إلى أن يرى فى النهاية أن «كلمتى الاستبداد والطغيان القديمتين ليستا مناسبتين». لكن النظام الجديد يحمل ميسم سيطرة قصوى من نوع جديد، والحال أن هذه النظرة قد لقيت فى أيامنا نجاحا لا يرجع فقط إلى اكتشاف سلطة تنظيمية وتفصيلية، تحجب معالمها نظرية الديمقراطية. ومن المؤكد أن هذه النظرة يستغلها منتقدو دولة الرعاية، وهى دولة تتزايد تدخلاتها من جراء نمو المجتمع؛ لكن نجاحها ليس أقل من نجاح الاستخدام الذى يتم للفكرة التى تتحدث عن سلطة وصية وعطوف وتفصيلية — وهو استخدام يتم دون ذكر أصله —، سعيا إلى وصف حيل السيطرة فى القطاعات الأكثر تباينا، من قطاع المدرسة إلى قطاع المشروع الاستثمارى. والواقع أن توكفيل لم يكتف برصد أن السلطة تصبح سيدة شئون المواطنين، فقد قال ساخرا بالفعل أنها «تعمل من أجل سعادتهم» و«تعمل على تيسير مسراتهم» مردفا: «ما الذى يحول دون أن تتمكن من أن تنزع عنهم عبء التفكير ومشقة العيش».

على أن نموذج نوع جديد من الاستبداد إنما يسمح بتفادى المسألة التى تطرحها طبيعة السلطة الملكية فى عهد النظام القديم. فالواقع أنها قد رمزت بالفعل إلى قطيعة مع جميع الأشكال القديمة للملكية المقدسة. وإذا كانت قد احتفظت منها ببضع سمات، كما أوضح ذلك مارك بلوك بشكل رائع فى كتابه **الملوك صانعو المعجزات**، فإنها لم تكن رمزا للكل: لقد كانت رمزا للواحد. ومع احتفاظها دوما بأثر إدعائها الأول بتجسيد المسيح أو الله نفسه على الأرض، فإنها قد أعطت مع

صورة جسدها الفانى المرتبط بجسدها الخالد، صورة جسد سياسـى، هـو الأمـة وصورة أرض مقدسة ضمن حدود محددة. وبالرغم من جمعها بين قـوة روحيـة وقوة زمنية دنيوية، فإنها لم تتمكن من المزج بينهما فى شخصها. وقد اصـطدمت سلطة الكاهن بسلطتها. أما قدرتها على احتواء القانون فلم ترتفع بها إلى مسـتوى التحرر من مرجعية أسمى.

ومن بين جميع أشكال المجتمع المعروفة، من المؤكد أن الديمقراطية تتميـز بالتخلى عن الإيمان باندراج العلاقات الإنسانية فى نواميس الكون، وإن لـم تكـن [الديمقراطية] أقل تميزا بالتخلى عن الإيمان بقانون إلهى يعتبر حائز سلطته ممـثلا له. وهذا لا يعنى أن «موقع» السلطة يكف عن أن يمثل فى وعى الأمـة علامـة «شىء خارجى». على أن هذا الموقع، بمجرد تعذر تسميته وتعذر تصوره تصورا مجسدا، بمجرد ما لا يتسنى لأحد شغل منصب وسيط أعلى أو قاض كبير، إنما يتم تصوره ضمنيا بوصفه «موقعا شاغرا». وما يحدث هو أنـه لا يجـرى وحسـب الإبقاء على الفارق بين الرمزى والواقعى: فالرمزى يفلت من التجسيدى. ومن ثـم فلا يجب لنا أن نتوقف أمام فكرة مجتمع تعتبر القوانين كلها فيه متصلة بضرورات تنظيمه المتغيرة. وأن تكون السلطة غير منتمية لأحد، فإن هذا ليس واقعا مكتسـبا، وإنما هو نتاج حاجة غير مشروطة، أى حاجة ينهار النظام فى غيـاب تحقيقهـا. والحال أن الترتيب الحقوقى الذى تعتمد ممارسة السلطة بفضله على حق الانتخاب العام، إنما يشترط منافسة متجددة دوريا فيما بين الأحزاب ووجود معارضـة فـى المجالس النيابية ولا يمثل ضمان الحقوق المدنية سوى استخلاص النتائج المترتبـة على هذه الحاجة الإلزامية.

فى أى شىء تبدو الديمقراطية الحديثة مختلفة جوهريـا عـن الديمقراطيـة القديمة [الأثينية]؟ فى هذه الأخيرة يجرى أيضا التأكيد علـى مبـدأ أن السـلطة لا يجوز احتكارها من جانب أى كان؛ على أن هذه السلطة جرى تخويلهـا لمجلـس

المواطنين؛ فهى سلطة جماعية تتأسس بفضل محو للتقسيم الاجتماعى. وهى ظاهرة يشير إليها فى آن واحد نظام تناوب أداء المسئوليات العامة الذى أشرت إليه وتبادل المواقع بين الحاكمين والمحكومين كما يشير إليها مبدأ الإجماع عند اتخاذ القرارات فى مجلس الشعب. ومن ثم فلا يجب أن نخلط الفكرة التى تتحدث عن سلطة لا تنتمى لأحد بالفكرة التى تشير إلى موقع شاغر. وبالإمكان صوغ الفكرة الأولى وترجمتها فى هذه الصيغة الأخرى: إن السلطة إنما تنتمى إلى جماعة المواطنين. أما الفكرة الأخرى فلا يمكن صوغها وترجمتها فى صيغة أخرى كهذه، إذ مادامت سيادة الشعب مؤكدة فإنه إنما يجرى الاعتراف ضمنيا بأن الأمة ليست من حيث الجوهر كيانا واحدا موحدا، أى بأنها، إذا تكلمنا بشكل مناسب، لا يمكن اختزالها فى جماعة، لأن ممارسة السلطة إنما تظل دائما متوقفة على الصراع السياسى، كما أن هذا الصراع إنما يشهد ويحافظ على تنازع المصالح والمعتقدات والآراء فى المجتمع. وللسبب نفسه، فإن السلطة السياسية لا تحيل إلى «خارج» يكون من نصيب الآلهة أو من نصيب ناموس كونى، كما أنها لا تحيل إلى «داخل» ثابت تماما. كما يجب تحديد أنه حيثما يشار إلى موقع شاغر، فإنه من غير الممكن أن يوجد اجتماع بين السلطة والقانون والمعرفة، كما لا يمكن أن توجد ضمانة لقيام السلطة والقانون والمعرفة. وهذا الموضوع محل نقاش لا ينتهى: وهو نقاش يتصل بأهداف الفعل السياسى وبما هو مشروع وما هو غير مشروع وبما هو حقيقى وزائف أو كاذب، كما يتصل، أخيرا، بالسيطرة وبالحرية. والحال أن الديمقراطية هى ذلك النظام الذى تنحل فيه المعالم الأخيرة لليقين.

ولا مراء فى أن الديمقراطية تفضى إلى تطور سلطات الجهاز، جهاز الدولة أو جهاز المشروع الاستثمارى بالأخص. وأسلوب ممارسة سلطات الجهاز هذه يتباين بحسب الفرص المتاحة لاستخدام القوة أو لاستخدام الترغيب. وهذه الممارسة، بعيدا عن أن تكون تحت تصرف ممثلى السلطة، إنما تتكيف مع

التمثيلات الجماعية. إلا أنه بقدر استمرار الثقة التى تتمتع بها السلطة الديمقراطية – والتى يوضحها تفوق الحياة الاجتماعية على كل تنظيم واقعى – بالرغم من فقدان الاعتبار الذى يعانى منه ممثلوها، فإن الأجهزة المتعددة لا يمكنها أن تذوب فى جهاز واحد. والحال أن المغامرات الشمولية توضح لنا مدى الجاذبية التى تمارسها سيطرة البيروقراطية من فوق إلى أسفل فى نظام يزعم محو كل علامة للنزاع وتحقيق نوع من الإقفال لدائرة المجال الاجتماعى. والآن، فإن توسع السوق – التى يقال أنها تتولى تنظيم نفسها بنفسها – وامتدادها لكى تستوعب كوكبنا، هو الذى يمثل تحديا للسلطة الديمقراطية.

فكرة المواطنة (٢)

بقلم ايتيان بيكار

Étienne PICARD

ترجمة: بشير السباعى

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

على الرغم من سهولة اتفاقنا، فى النقاش المعاصر، على التذرع بالمواطنة والتأكيد عليها باستمرار، إلا أنه نادرا ما يجرى شرح ماهية المواطنة وما تتمثل فيه على نحو محدد. والحال أننا كلما تذرعنا على هذا النحو بالمواطنة، كلما تزايدت فكرتها غموضا والتباسا وكلما وجدنا أن كل ما تكسبه من حيث الانتشار إنما تخسره من حيث الكثافة والقوة ــ أى من حيث كثافة وقوة معناها.

وبادئ ذى بدء، سوف نحاول تقدير حجم ومعنى ظاهرة التضخم اللفظى هذه للمواطنة، وهى ظاهرة حديثة جدا نسبيا على أية حال.

وسوف نحاول، فى مرحلة تالية، تحديد هذه الفكرة [أو هذا المفهوم] بالإحالة إلى ماهية المواطنة فى القانون العام الفرنسى المعاصر، على نحو ما أسسه إعلان حقوق الإنسان والمواطن فى عام ١٧٨٩، والذى ما يزال سارى المفعول، وإن كان قد جرى استكماله فيما بعد بمصادر أخرى.

ومع ضرورة مثل هذه المقاربة، إلا أنها لن تكون كافية على أية حال. وذلك، تحديدا، لأن النموذج الكلاسيكى للمواطنة إنما يعانى اليوم من توترات بالغة الاحتدام، تعمل على تحويله تحويلا بالغ العمق، فى الأذهان على الأقل، ويمكنها أن تجدد المواطنة على المستوى السياسى والحقوقى، وإن كان يمكنها أيضا أن تؤدى إلى ذبولها، من حيث الشىء الأكثر جوهرية والأغلى فيها.

---

(٢) نص المحاضرة رقم ١٥٢ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٠٠.

تضخم المواطنة

أسباب الظاهرة

يرجع السبب الأول للتضخم إلى أن عددا كبيرا من اللغات المختلفة — السياسية والفلسفية والأخلاقية والحقوقية والإعلامية — تستخدم كلمة «المواطنة» دون أن تجمع كلها على معنى واحد لها. ويبلغ التشوش أقصى مدى له عندما لا يتموضع المتحاورون المختلفون في إطار حقل معرفي تخصصي واحد أو عندما يبدلون الموقع الذي يتموضعون فيه خلال المناقشة — دون أن يلحظوا ذلك دائما من جهة أخرى. ولكي نعيد تكوين مفهوم للمواطنة يكون مقبولا في هذا الصدد، سوف يتوجب علينا من ثم أن نتمسك بنسق مرجعي واحد. وهذا النسق سوف يتمثل بالنسبة لنا في القانون العام، لأن الكلمة [كلمة " المواطنة "] تتميز في هذا الحقل بمعنى واضح ودقيق ومستقر نسبيا وذلك مع اكتسابها لدلالات ملموسة جد محددة بجلاء. وهذا لا يحول دون الاعتراف بأنه، في المنتدى الذي تدور فيه المناقشة حول المواطنة، يمكن أن تكون هناك تمثيلات أخرى للمواطنة ولغات مسيطرة تؤثر على لغات أخرى. إلا أنه سوف يكون من الأهمية بمكان أيضا تقدير ملاءمة كل منها.

على أن نقطة مشتركة واحدة على الأقل تميز كل هذه الاستخدامات لكلمة «المواطنة»: ألا وهي أن هذه الكلمة تتميز بشحنة عاطفية قوية. والحال أن الكلمات من هذا النوع إنما تؤدي بسهولة وظيفة بلاغية: وتبعا للقيمة الإيجابية أو السلبية التي تستحضرها هذه الكلمات، فإن مجرد التذرع بها إنما يستثير بسهولة بالغة الانجذاب أو على العكس النفور حيال الموضوعات التي يجري ربطها بها. كما أن الكلمة غالبا ما تستجيب لتلبية وظيفة مجازية، خاصة عندما يستخدمها المرء بين هلالين مزدوجين. والحال أن تكرار المجاز غالبا ما ينتهي بحذف

الهلالين المزدوجين وتسهم سطحية بعض الاستخدمات المجازية فى العمل على أخذها بمعانيها الأصلية التى تخصها!

ونحن نرى فعل هاتين الوظيفتين عندما يجرى استخدام كلمة «مواطن» كصفة، كما نجد ذلك فى تعبيرات مثل «موقف مواطنى»، «مشروع مواطنى» — دون أن ننسى التعبير جد الرسمى وجد المثير للسخرية «لقاء مواطنى». وفى صيغ من هذا النوع، فإن الصفة «مواطن citoyen» يمكن استخدامها بدلا من الصفة «مدنى civique»، لكن هذه الأخيرة تشكو من قدر معين من فقدان القيمة: فهى تعنى بالأحرى الامتثال لواجب، لأخلاق، فى حين أن الصفة «مواطن citoyen» تعنى بشكل أوضح فعلا قصديا ومسئولا من جانب طرف يملك سلطات ومن ثم مسئوليات وبالأخص حقوقا، يؤكد أو يطالب عن طريقها بدمجه فى الوسط المعنى.

نتائج التضخم

يبدو أن كلمة «المواطنة» تنتهى اليوم إلى الانطباق على كل ما يعتبره المرء خيرا أو صالحا أو مستقيما فى النظام السياسى أو الاجتماعى، بالمعنى الأوسع لهذه المصطلحات. ومن ثم فهناك اليوم حشد من المواطنات، بحيث إن كلمة «المواطنة»، لكى يتسنى فهمها إلى حد ما، يتوجب تحديدها بشكل أو بآخر. ومن جهة أخرى، حيال هذا الحشد، فإن المواطنة الحقيقية نفسها، المواطنة التى سوف نحاول تعريفها، يجب أن تتحدد هى أيضا. وهكذا، فنحن نشعر بالاضطرار من الآن فصاعدا إلى الرجوع إلى «المواطنة السياسية» (ولكن كيف يمكن للمواطنة ألا تكون«سياسية»، إن لم يكن ذلك لأن البعض غالبا جدا ما ينظرون إليها فى خارج هذا المجال!)؛ ثم إننا قد شهدنا ظهور «المواطنة المدنية» (التى لا تنزعج من هذا اللغو الكلامى الماثل فى اسمها). ويبدو أيضا أن هناك «مواطنة أهلية»، يصعب تمييزها عن المواطنة السابقة وذلك بسبب الأصل الاشتقاقى

المشترك بينهما، بل وهناك «مواطنة اجتماعية» (مصحوبة عند الضرورة بـ«دخل المواطنة»، الذى يمكن أن يشير فى فرنسا إلى الحد الأدنى من الدخل اللازم للإدماج RMI)، أو أيضا «مواطنة إدارية»، وأيضا «مواطنة صناعية». ومن الواضح أن الإنترنت لا تفلت هى الأخرى من ذلك، وهذا بقدر وجود الـ**nettizenship** [المواطنة فى شبكة الإنترنت]، والتى يمكن تشبيهها بـ«المواطنة فى العالم»، والمعروفة منذ زمن بعيد.

وهكذا فإن كلمة «مواطن» لا تأخذ وحسب شكل صفة: فالمواطنة نفسها سرعان ما تصبح مردفة بنعت أو بتكملة ما. ومن المؤكد أن الكلمة تكسب عندئذ قدرا من الدقة والتحديد. إلا أننا لو تأملنا كل هذه الصفات لرأينا بوضوح، حتى بقدر ما أنها قد أصبحت ضرورية لإضفاء معنى على «المواطنة»، أنها تسهم بالمقابل فى تجريد كلمة «المواطنة» من كل تحديد عندما تظهر غير متبوعة بصفة. وفى الحقول الجديدة التى تستخدم فيها أيضا (الحقول الاجتماعية والصناعية والإدارية واستخدام الإنترنت...)، لاشك أن القيمة القوية التى تمثلها إنما تتواصل مع المجالات التى تدخلها، إلا أنه، وراء هذه الإعلاءات الممكنة للقيمة، تتكاثر بالفعل الظاهرة المعاكسة تماما: إذ من الممكن أن تنتهى كلمة «المواطنة» إلى أن تفقد دلالتها أو قوتها الأساسيتين، من جراء تهافت أو انعدام أهمية أو مجرد انعدام ملاءمة الأشياء التى يجرى فرض كلمة «المواطنة» عليها: فمن الواضح أن فرز المرء لقمامته البيتية [حيث يقوم الفرنسيون بفرز قمامتهم البيتية وتوزيعها على صناديق القمامة فى منور البناية بحسب ما إذا كانت هذه القمامة مطبوعات أم زجاجات فارغة أم بقايا مأكولات، إلخ] ليس «سلوكا مواطنيا»، بل هو مجرد موقف متحضر لا أكثر.

وإذا كان قد أمكن لفكرة المواطنة أن تصبح جد غامضة، إلا أن اللجوء الذى ما يزال متكررا إلى استخدام الكلمة إنما يشهد على أنها تواصل اكتساب قيمة

عظيمة. والحال أنه بما أن القانون يتأسس ويعمل استنادا إلى مجموعة من القيم، فإن الحقوقى نفسه لا يمكنه صرف الاهتمام عن هذا الاستخدام. ففكرة المواطنة تظهر بوصفها فكرة إيجابية إلى حد بعيد بحيث يمكنها أن تنقذ من الرفض بعض الأشياء التى يجرى إضفاء هذه الفكرة عليها. وعلى سبيل المثال، فبمجرد ما أن يقال عن واجب أو عن قاعدة أخلاقية أنهما «مواطنيان»، فإنهما يصحبان مقبولين بل وقابلين للدفاع عنهما. بل إن بوسعهما أن يتمتعا بقوة معيارية بالفعل. وقد شهدنا منذ عهد غير بعيد اتساعا زائدا عن الحد للظاهرة نفسها فيما يتصل بكل ما كان يسمى «جمهوريا»، كـ«القوانين الجمهورية» و«النظام العام الجمهورى» و«الأخلاق الجمهورية» وغير ذلك كثير من الموصوفات التى من شأنها، قياسا إلى المرجعيات الثقافية الحالية، أن تكون مثار ريبة عظيمة لو لم يجر تطهيرها على هذا النحو باستخدام هذا النعت. وفى مجال النظام السياسى والاجتماعى، فإن المواطنة، بدورها، إنما تبرئ هذا النظام مما قد يمثله بحد ذاته من عيوب. وإذا استخدمنا تعبيرا أفضل: فإن المواطنة إنما تضفى القداسة على كل ما تلمسه.

ومن ثم فإن نقد الاستخدامات الغريبة لفكرة المواطنة، وهى استخدامات يتم القيام بها فيما يتعلق بمفهوم جد كلاسيكى للفكرة، لا يجب أن يستبعد وجود تهور وتحسب. فهذه الصيغ التى تتحدث عن «مواطنة اجتماعية» و«مواطنة إدارية» و«مواطنة استخدام الإنترنت»، إنما تعبر عن تطلعات عميقة إلى ما يمثل أو ما يجب أن يمثل مواطنة حقيقية. ومن المؤكد أن هذه الصيغ لا تمثل تعبيرا عن واقع حقوقى موضوعى، على أن مثل هذه الاستخدامات لكلمة «المواطنة» إنما تنطوى على إمكانية العمل على تطوير الواقع الذى تحيل إليه، وذلك، على أقل تقدير، فى بعض مجالات الفكر واللغة ومن ثم الفعل ــ ثم القانون.

وبهذه الروح، وبشكل أعمق، فإنه يبدو أن فكرة المواطنة تمثل اليوم المثل الأعلى لعلاقة الإنسان بالعالم السياسى عموما. وقيمة هذه المثالية إنما تبدو من

التفوق بحيث أن الواقع السياسى والحقوقى الحـالى للمواطنـة لـم يعـد بوسـعه الاعتراض عليها اعتراضا مشروعا أو مقبولا. وتميل هذه المثالية إلـى أن تكـون المرجعية الوحيدة المناسبة لتبرير صلاحية الكلمة وملاءمتها. وهى ليست بحاجـة إلى تجسد ملموس قدر حاجتها إلى الإلهام والطموحات. ونحن نعـرف الظـاهرة جيدا: فمنذ عدة عقود، حدثت لأجل الدفاع عن حقوق الإنسان. ومن ثم فإنها تـؤثر الآن على حقوق المواطن: فلم يعد الواقع الملموس لهذه الحقوق هو معيار صلاحية التمثيل الذى نكونه عنها: بل إن التمثيل المثالى الذى نكونه عنها، على العكس مـن ذلك، هو الأنسب لقياس صلاحية الواقع الملموس. ومن ثم فإن الحقائق الواقعية هى التى تكون خاطئة إذا لم تتماش مع هذه المثالية؛ والخطاب الذى يعلـى مـن قـدر المثالية هو أصدق خطاب، حتى وإن كان لا يلتصق بالواقع. وفى هذا، فـإن هـذا التمثيل إنما يصبح معياريا. والمشكلة هى أن هذا التمثيل يظل غائما وضبابيا ـ بل وذاتيا إلى حد بعيد جدا ـ شأن المثالية نفسها. ومن ثم فسـوف يتعـين محاولـة تحسس تماسك وصلاحية هذا المثل الأعلى الجمعى والذاتى وغير المحدد.

والحال أن دراسات فرنسية متنوعة فى مجال العلم السياسـى إنمـا تهـتم بالمواطنة، وغالبا ما يتم ذلك حذوا لحذو التأملات والتناولات الفكريـة الأنجلـو- أميركية المنصبة على هذا المفهوم نفسه. على أن المفاهيم إنما تصاغ أيضـا مـن السياق الذى أدى إلى مولدها. والحال أن المواطنة فى إنجلترا وأميركا لا تتشـكل بالأسلوب نفسه الذى تتشكل به فى فرنسا، خاصة من حيث أن إنجلترا وأميركـا لا تميزان بالفعل بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن. والحال أن هذه التمثيلات التى لا تتماشى بالمرة مع التمثيلات الكلاسيكية التى يقدمها القانون الفرنسى عـن هـذه الحقوق، إنما يجرى الآن إعادة استيرادها وإدراجها فى الخطاب الفرنسى. ويـنجم عن هذا عدد من الالتباسات وإساءات الفهم. إلا أن من شأن هذا التـأثير أيضـا أن يؤدى إلى تجديد فكرة المواطنة.

وقد أشارت مؤلفات فى حقل علم الاجتماع السياسى من جانبها إلى المعنى المرتبط، فى الرأى العام، بكلمة «المواطنة». إلا أننا لو تحدثنا بالشكل الواجب، فسوف نجد أن هدف هذه الدراسات لا يتمثل فى تعريف معنى كلمة المواطنة أو تحديد فكرة المواطنة فى حد ذاتها، فهدف هذه الدراسات هو رصد التمثيلات التى تكونها هذه الجماعة الاجتماعية أو تلك عن المواطنة. وهذا شىء مختلف تماما. إذ لا شىء يشير إلى أن حقيقة الكلمة أو صلاحية المفهوم أو واقعية المواطنة لابد لها من أن توجد فى الفكرة التى تكونها عنها جماعة سكانية معينة، حتى وإن كانت جماعة تتألف من مواطنين. وإذا كان على حقوقى أن يستنبط فكرة المواطنة من الرأى العادى الذى يمكن أن يشكله المواطنون عنها، فلابد عندئذ لفيزيائى أن يستنتج ماهية المحرك الانفجارى بالرجوع إلى الفكرة العادية التى يكونها سائقو السيارات عنه! وفى نظام حقوقى معين، فإن القانون إنما يتميز بوجود موضوعى، بصرف النظر عن ماهية التمثيل أو التصور الذى قد يكونه عنه رعايا هذا النظام، حتى ولو كانوا مواطنين. على أن الحقوقى يعرف أن قواعد القانون إنما تنشأ وتعمل وتتطور بحسب المعتقدات والقناعات وتبنيات الضمائر ومكونات الوعى. ومن ثم فلا يمكن تعريف فكرة المواطنة تعريفا عموميا ومجردا، شاملا وغير متجسد، أى منفصلا عن سياق ثقافى معين. فلأجل تعريفها، يجب الرجوع إلى الثقافة النوعية الخاصة التى تتشكل ضمنها الفكرة على المستوى الحقوقى.

تحديد المواطنة

تشكل المواطنة تعيينا وتسمية لعلاقة معينة للبشر بالعالم (والمقصود بالعالم هنا هو الكائنات البشرية)، مأخوذة فى جوهرها السياسى والحقوقى والاجتماعى. وبشكل أساسى جدا، فإن المواطنة هى تلك العلاقة التى يهدف البشر من خلالها، بدلا من تلقى نظام العالم على نحو ما قد يفرض عليهم على هذا المستوى، إلى أن يقوموا هم أنفسهم، على العكس من ذلك، بتكوينه بحسب ما يتراءى لهم: وبهذا

المعنى، فإن المواطنة إنما تشكل علاقة للبشر بالأمة. وبشكل أكثر تحديدا أيضا، فإن علاقة البشر هذه بالأمة هى عينها العلاقة التى يشكلونها عامدين فيما بينهم. فالأمة تشكل إضفاء طابع مؤسسى على علاقتهم السياسية والاجتماعية والحقوقية، وهى تلك العلاقة التى يقومون هم أنفسهم، عبر مواطنتهم، بتحديد أشكالها. ومن ثم فإن الأمة إنما هى الجماعة الاجتماعية القادرة على تقرير مصيرها بنفسها على المستويين السياسى والحقوقى: أى الجماعة التى يشترك الناس كلهم ضمنها فى تحديد القواعد التى تحكمهم تحديدا جماعيا ودالا على سيادتهم لأنفسهم. وهو تحديد ذو سيادة لأن المواطنة لا تمنح للناس من جانب طرف ثالث، يمكنه من ثم تجريدهم منها أو إثقالها بالشروط أو تقرير مقاييسها؛ ثم إنه تحديد جماعى لأن المرء لا يمكنه أن يكون مواطنا بمفرده، وإنما فقط بالاشتراك مع نظرائه: إذ ليست هناك مواطنة دون تشارك فى المواطنة. والحال أن التشارك فى المواطنة هو بالفعل أسلوب من أساليب التعبير عن جوهر المواطنة، والتى تعنى سلطة مشتركة وذات سيادة: فالمواطنون الشركاء، إذ يتداولون فى الأمور فيما بينهم، إنما يعتبرون بالضرورة شركاء فى التمتع بالسيادة؛ وإلا فلن تكون هناك مواطنة، بل مجرد دعوة إلى الإدلاء بالرأى وإلى مشاركة وإلى تشاور وتنسيق... وهى أمور لا تعدو أن تكون إفرازات غير مؤكدة ناتجة عن المواطنة.

وإذا ما كان بوسعنا بالفعل اقتراح تعريف للمواطنة، فإن هذا التعريف سوف يتلخص فى أن المواطنة هى المسئولية التى يتحملها أفراد أمة من الأمم بعضهم تجاه بعض، وإنما أيضا تجاه أنفسهم، فى تكوين هذه الأمة عن قصد، وفى أن يحددوا، بشكل مباشر أو غير مباشر، وإن كان بشكل ديموقراطى وبشكل يتميز بالسيادة، قواعد تأسيسها وسير عملها.

إلا أننا لكى نتوصل إلى هذا التعريف، الذى لا ينبغى له أن يكون غير نتيجة ختامية، فإنه يتعين البدء بإعادة تكوين شروط إمكانيته، ثم تعميق عناصره التكوينية.

شروط المواطنة

لا مراء فى أن الفكرتين الرئيسيتين اللتين تتجبان فكرة المواطنة هما فكـرة الحرية وفكرة المساواة.

والأولى ليست حرية العبد الهارب من بيت سيده: فهى لا تشكل هروبا، كما لا تشكل تملصا ولا فرارا ــ وهى كلمات ما أكثر ما يجرى الثناء عليها اليـوم. إذ من الواضح أن الحرية هى بالأحرى مسئولية تتحملها الذات تجاه نفسـها، وهـى مسئولية لا تتمثل فى عمل ما يريده المرء بقدر ما تتمثل فى «القدرة على عمل ما يجب على المرء أن يريده»، إذا ما تبنينا الصيغة التى استخدمها مونتسـكيو. وأيـا كانت الافتراضات، فلم يعد هناك لا سيد ولا عبـد ــ من حيث المبـدأ ــ، وذلـك بقدر ما أن المادة الأولى من الإعلان [إعلان حقوق الإنسان والمواطن] تعلـن أن جميع الناس أحرار ومتساوون فى الحقوق.

والثانية ليست المساواة فى الظروف ــ والتى سوف تتم المطالبة بهـا فيمـا بعد ــ كما أعلن ذلك توكفيل، بل هى بالأحرى المسـاواة فـى الحقـوق: وهـذه المساواة، خلافا للمساواة فى الظروف، لا تمنع الحرية من إنتاج الفوارق الجوهرية التى تترتب على ممارستها. ولا يدور الحديث بعد عن مجرد حرية القدماء، التـى هى حرية جماعية، حرية ــ مشاركة، الحرية السياسية التى يمكن للناس بفضلها أن يشاركوا فى السلطة. فهى أولا حرية المحدثين، التى هى حرية ــ حكم ذاتـى، أى حرية شخصية: حرية الفرد فى أن يتخذ قراره بنفسه فيما يتعلـق بأهدافـه وفيمـا يتعلق بالأساليب التى يجب عليه استخدامها لتحقيق هـذه الأهـداف. لكـن حريـة المحدثين لا ترفض بالمرة حرية القدماء. على العكس، إنها تدخل فيها روحها لكى تحول شكلها وتقوم بتفعيلها بشكل غير مسـبوق وجـذرى. والواقـع أن ارتبـاط الحريتين إحداهما بالأخرى وارتباطهما سويا بفكرة المساواة فى الحقـوق سـوف يسمحان لهما بهدم مجتمع النظام القديم عبر ثورة غير مسبوقة سـوف تسـتوعب روحها، فى غضون قرن، كل أوروبا، ثم العالم بأسره.

وفى سياق كهذا، يتصور الإنسان نفسه من ثم ككائن مفكر، من حيث الجوهر. وبصفته هذه، فإنه يتصور نفسه أيضا كائنا حرا: حرا تجاه جميع الأعراف التى لا يجد عقله مبررا لها. ولأنه يتصور نفسه بنفسه ويفكر أيضا متمتعا بالسيادة ــ بالكمال المطلق ربما ــ، فإنه يتصور نفسه بالضرورة وهو فى العالم مثلما يفكر فى العالم. ومن خلال عقله النقدى، يمكنه إذا أن يحكم عليه، ومن ثم أن يقوم بتفكيكه. إلا أن بوسعه أيضا، بموجب عقله دائما، أن يعيد بناءه. وهكذا فإن روح الحرية تريد أن تجعل من الإنسان «سيد ومالك العالم» ــ وهو ما لن يتأخر، فى الواقع، عن ادعاء أنه قد صاره، بحكم إرادته ومشيئته نفسها.

ومن ثم فإن الثورة مستنبطة برمتها من الكوجيتو ايرجو سوم [أنا أفكر، إذا أنا موجود] الذى أعلنه ديكارت: فهى [الثورة] إسقاط عملى لهذا الكوجيتو. وانطلاقا من هذا الانقلاب الجذرى الذى يحدث من ثم فى الأدمغة، فإن الناس يكفون بالفعل عن تصور نظام الأمور الاجتماعية والسياسية وكأنه لابد وأن يكون النتاج، الذى لا مفر منه، لضرورة تاريخية أو طبيعية أو مفارقة ومجاوزة للطبيعة، ليس لهم من سيطرة عليها. وإذ تصوروا أن لهم الصدارة فى تحديد نظام هذه الأمور، فقد شاءوا إخضاعها لأنفسهم. وسعيا إلى إعادة بناء هذا النظام فى اتجاه تحقيق هذا الهدف، فقد عادوا إلى الاستجارة بالحكمة المؤسسة لــ«حالة الطبيعة» التى قيل أنها سبقت «الحالة الاجتماعية». إذ أصبح بوسعهم أخيرا، فى حالة الطبيعة هذه الافتراضية إلى حد بعيد، أن يتصوروا أنفسهم وكأنهم «بحكم الطبيعة» أحرار من الأعراف الاجتماعية القائمة. لاسيما وأن ازدواجية حالة الطبيعة والحالة الاجتماعية تفترض أن الناس أنفسهم هم الذين يحققون التحول من حالة إلى الأخرى. وهذا يسمح لهم بأن يعيدوا بأنفسهم تأسيس هذه الآصرة السياسية والاجتماعية بحسب مشيئتهم وحدها. لكنهم بتعريفهم لجوهرهم ولطبيعتهم ولــ«حقوق»ــهم «الطبيعية» بالإحالة إلى حالة طبيعة كهذه، تصوروا أنفسهم أحرارا من حيث الجوهر؛ وعندئذ صار

بوسعهم أن يفترضوا أنهم قد أسسوا هذا المجتمع وقانونه بفضل حريتهم الجوهرية وبفضل استقلالية مشيئتهم، معتمدين فى هذا التأسيس على اتفاق مشترك فيما بينهم: فقد أسسوا هذا المجتمع وقانونه عبر عقد من نوع خاص، هو العقد الاجتماعى الذى قاموا هم أنفسهم طبعا بتحرير جميع بنوده التى تجعل منهم، على المستوى الحقوقى، أحرارا، متساوين، و، بشكل مشترك، سادة ذوى سيادة على هذا المجتمع. وهنا نتعرف على «الاشتراك السياسى» الذى رمى إليه إعلان حقوق الإنسان والمواطن بشكل صريح فى مادته الثانية.

كما يجب أن نفهم لم يفصل الإعلان الخصائص المتنوعة للكائن الإنسانى، الذى هو بالتناوب صاحب حقوق أو فرد أو إنسان أو مواطن.

فبحريته نفسها، والتى هى حق أصيل لكل واحد ويمكن للجميع التمتع بها، يجرى الكف عن تصور الإنسان كرعية أو كسيد إقطاعى بحسب قدر مولده. «الناس يولدون ويبقون أحرارا ومتساوين فى الحقوق». ذلك هو مجمل الأساس الأنثروبولوجى للثورة والذى يسجله الإعلان على نحو مكثف بدءا بمادته الأولى. وهكذا، فعبر انقلاب استثنائى، هو بالفعل ثورة فى حد ذاته، نجد أن الذات، التى كانت ذاتا مملوكة لآخر على وجه الحصر، ذاتا خاضعة، ذاتا تتحمل أعباء واجبات أساسية أولية، قد أصبحت ذاتا تنتمى إلى نفسها بشكل أساسى. فهى تصبح ذاتا للفكر وللقول، ومنَ ثم سيدة للفعل، أى تصبح ذاتا لحرية المرء: فهى فى آن واحد، ذات تتمتع بحقوق أصيلةً كما أنها صاحبة الحق، وذلك بشكل متساو وبالارتباط مع نظرائها — وهى تصبح على الأقل صاحبة القانون، فمن خلال اللقاء الضرورى بين مبدأ الحرية المتساوية ومبدأ الوجود الاجتماعى المشترك إنما يولد المبدأ الديمقراطى، وذلك بشكل لا يمكن مقاومته: فإذا كان الناس من حيث الجوهر يتميزون بوجود اجتماعى مشترك وإذا كانوا من حيث الجوهر أحرارا ومتساوين، فلابد أن يكون بوسعهم، من حيث الجوهر أيضا، أن يقرروا معا، بشكل يعبر عن

سيادتهم وبشكل يتميز بالمساواة فيما بينهم، شروط وظروف حياتهم المشتركة: ومن ثم فإن الإنسان مدعو من حيث الجوهر إلى أن يكون مواطنا.

والحال أن حرية الناس وإرادتهم وتاريخهم وعقلهم وقوتهم أو عنفهم هى التى سوف تحدد الموقع الذى يجب فيه من الناحية الحقوقية ممارسة مواطنتهم المشتركة ذات السيادة. ووفقا لمبادئ القانون العام الحديث، فإن هذا الموقع هو الدولة، أيا كان الكيان الذى يتقلد السيادة، فى قلب الدولة. وفى فرنسا، وبموجب إعلان عام ١٧٨٩، فإن الأمة هى التى تشكل الكيان ذى السيادة: ومن ثم فإن السيادة تسمى سيادة قومية. على أن دستور عام ١٩٥٨، فى مادته الثالثة، ينص بشكل ملتبس على أن «السيادة القومية تعود إلى الشعب، الذى يمارسها من خلال ممثليه وعن طريق الاستفتاء». فعن طريق صيغة كهذه، أراد كاتبو النص الجمع بين المفهومين، القومى والشعبى، للسيادة. وأيا كان الأمر، فإن السيادة تنطوى من جانبها على وحدة الموقع الحقوقى الذى تمارس من خلاله، أو وحدة الكيان الذى يحق له تقلدها، أيا كان، الأمة أم الشعب: فالواقع أن السيادة إنما تنطوى على انفراد الموقع الذى يتولاها بممارستها. فبما أن السيادة سلطة عليا، فإنه لا يمكن لعدة مؤسسات أو مستويات ممارستها فى آن واحد، بشكل متساوق، على أشياء متطابقة يتم تحديدها بشكل سيادى من جانب كل كيان من هذه الكيانات — إلا إذا افترضنا ضرورة اتفاق هذه الكيانات على تحديد قواعد، كما يحدث ذلك فى النظام الدولى، المعمول به فيما بين الدول.

وبمجرد انتماء السيادة إلى كيان خاص، هو الأمة، الشعب، المجتمع بأسره، فسوف يبدو، على أساس المبادئ المذكورة أعلاه، أن جميع الناس الذين يشكلون هذا الكيان يمكنهم أن يكونوا مواطنين. لكن الأمر لن يكون كذلك بالضرورة، لأن هذه المفاهيم كلها ليست متماهية فيما بينها؛ وهذه الكيانات لا تتكون بالضرورة من مجموع الأشخاص المنتمين إليها. ثم إن المفهوم الكلاسيكى للمواطنة، وهو مفهومنا

على أية حال، إنما يميز بين الإنسان والمواطن، وهو ما يفرضه بجـلاء عنـوان إعلان عام ١٧٨٩ نفسه.

وحتى إذا كان هذا التمييز بين الإنسان والمواطن قد ساعد، فـي الماضـي، على تبرير فرض قيود على حق الاقتراع، وإذا كان لا يكاد يعد مفهوما اليـوم، إلا أنه يظل مبررا تماما من حيث مبدأه وثمينا من حيث النتائج المترتبـة عليـه، لأن المواطنة هى بالنسبة للإنسان شكل معين من أشكال وجوده يكفل حقوقه. وتذبـذب فكرة الفرد إنما يعبر عن جانب من الإزدواجية فيما بين الإنسان والمواطن.

وفى معناها الأول، وهو المعنى الأكثر شيوعا، فإن فكرة الفرد إنما تحيـل إلى فكرة الفردية، والتى تفترض أن كل فرد ندرسه سوف يبـدى سـمات أصـيلة تخصه. والحال أن الناس من حيث هم أفـراد نوعيـون، يتميـزون باسـتقلاليتهم وبذاتيتهم التى لا تقبل الاختزال وبمصالحهم الخاصة، قد عقدوا فيما بينهم، بحسـب الظن الشائع، العقد الاجتماعى الافتراضى، لأجل تأسـيس الآصـرة الاجتماعيـة والسياسية والحقوقية، سعيا إلى ضمان حقوقهم الأصيلة على أفضل نحـو ممكـن. وهو ما تنص عليه صراحة المادة الثانية من نص عـام ١٧٨٩: «إن هـدف كـل اشتراك سياسى هو صون حقوق الإنسان الطبيعية وغير القابلـة للـزوال. وهـذه الحقوق هى الحرية والملكية والأمن ومقاومة الاضطهاد».

لكن كلمة الفرد، فى معناها الثانى الذى يكشف عنه اشتقاقها، إنما تعنى ما لا يعود بالإمكان تقسيمه. ثم إن الفرد نتاج لانقسام الجماعة على نفسها، وهو الانقسام الذى يتميز بأكثر تناه ممكن، إلى العنصر الذى لا يقبل القسمة، أى عندما لا يكـون بوسع الانقسام أن يؤدى إلى انقسام أصغر: وعندئذ فإن الفرد لا يعود بالإمكان أخذه فى شخصيته النوعية، وإنما أخذه من حيث هو ذرة اجتماعية. وهذه المرة، لا يعود المجتمع من ثم هو الذى ينبثق ويتكون من أفراد: فالفرد هـو الـذى ينبثـق مـن المجتمع. وهو [الفرد] يشكل وحدته [وحدة المجتمع] القاعدية ويقيمه من حيث هـو

وحدة غير متمايزة ولا شخصانية. والحال أن الشكل الذى يستوعب بــه القــانون الذوات صاحبة الحقوق هو بالتحديد ما يجعل هذه الذوات ذرات اجتماعية؛ والقانون لا يريد بشكل محدد استبقاء الخصائص النوعية الشخصية لهذه الــذوات، لأنـــه لا يسعى إلى إجراء تمييز فى الأصل أو الرأى أو المعتقد بينها... فهؤلاء الأفراد هــم من حيث المبدأ، بالنسبة له، لا اسم لهم ولا جنس (sexe) ولا عمر ولا حالــة ولا دين ولا محل إقامة جغرافيا أيا كان... ومن ثم يمكننا أن نفهم فى أى شىء تعد هذه الخاصية، خاصية الفرد المجرد من الفردية، غالية إلى أبعد حد: فهى التى تضمن، على المستوى التقانى، كلا من المساواة والحرية فى آن واحد. والواقع أنه بمـــا أن وضعية الفرد هذه مشتركة بين الجميع فإنها تعد فى الوقت نفســه متســاوية بــين الجميع. ولأنها لا تراعى الخصائص النوعية الشخصية ولأنها من ثم تعد مجــردة ولا شخصانية نسبيا، فإنها تبقى عامة نسبيا فى متطلباتها، الأمر الذى يحفظ بالمثل الحرية للجميع.

الجوهر النوعى لفكرة المواطنة

غالبا ما يجرى خلط المواطنة بإجراءات إعمالها أو بأهدافها أو بصلاحياتها أو بامتداداتها.

وهكذا نجد ميلا إلى تصور أن ممارسة المواطنة تتم ما أن يــتم اقتــراع أو انتخاب. وهذا الخلط، الرائج بشكل يدعو إلى الدهشة، إنما يسهل تبديــده: فالبابـــا، مثلا، يتم انتخابه من جانب مجلس، هو مجمع الكرادلة، لكن أحدا لم يزعم قــط أن هؤلاء الكرادلة إنما يتصرفون بذلك كمواطنين أو أن البابا هو رئيس ديموقراطيـــة! والاقتراع والانتخاب يمكن تحليلهما ببساطة على أنهما مجرد أداتــين إجــرائيتين للمواطنة، بوسعهما أيضا خدمة أغراض وغايات أخرى: فهما لا يشكلان لا جوهر المواطنة ولا المعيار الوحيد لها.

ومن المؤكد أن المواطنة تنطوى على المشاركة فى قرارات أو فى انتخابات ويمكن فهمها على أنها جمع بين حقوق ومشاركة. إلا أنه لا يمكن أن نستنتج من ذلك أن مجرد المشاركة فى اتخاذ قرار أو فى انتخاب من شأنه أن يخلق ويصنع المواطن: فنحن نناقش ونصوت فى مجالس الملاك المشتركين لبناية لكى نقرر، مثلا، إعادة طلاء السلم أو لكى ننتخب مجلسا نقابيا. إلا أن من الواضح أن هذا التشاور واتخاذ القرار وهذا الانتخاب لا يكفيان لاعتبار هؤلاء الملاك المشتركين للبناية «مواطنين للبناية» ! كما أننا نمارس التصويت فى جمعيات حملة الأسهم أو الروابط أو الأحزاب السياسية أو النقابات، إلخ.

وهناك ما يحمل على تصور أن كل هذه الأمثلة تمس المواطنة، فهى تتصل كلها بحقوق الإنسان. إلا أنه حتى إذا كانت حقوق المواطن وحقوق الإنسان تحتفظ فيما بينها بعلاقات جد وثيقة، فإنه لا يمكن مماهاة الحقوق الأولى بالحقوق الثانية.

وهكذا فمن الواضح أن المواطنة تفترض المقدرة على المشاركة فى اتخاذ قرارات ديموقراطية؛ والديمقراطية، الديمقراطية الليبرالية على الأقل، تحدد هدفها فى ضمان حقوق الإنسان. ثم إن من الواضح أن الديمقراطية، حتى تتسنى ممارستها، إنما تتطلب احترام حقوق الإنسان. إذ كيف يمكن للمرء أن يعبر عن نفسه أو أن ينتخب أو أن يدلى بصوته على نحو ديموقراطى لو لم يكن يملك، بالأخص، حرية المعلومات؟ على أنه، ناهيك عن أن الهدف لا يختلط بالوسائل، فإن ما يحقق شرط الأشياء لا يحقق جوهرها: فأثينا كان بها مواطنون، لكن فكرة حقوق الإنسان كانت غريبة عنها تماما. ومن ثم فلا يمكن إذابة حقوق المواطنة فى بند حقوق الإنسان، ولا القيام بالعكس، كما يميل البعض إلى عمل ذلك بشكل متزايد الشيوع.

وبوجه خاص، فإنه لا يمكن اعتبار حقوق المواطنة حقوقا للإنسان، ولا هذه الأخيرة حقوقا للمواطنة، وذلك بسبب معطى موضوعى آخر، عضوى بشكل دقيق

(وإن كانت ترفضه مفاهيم أخرى للمواطنة): ليس كل البشر مواطنين؛ وإذا كانت حقوق الإنسان تفيد جميع البشر، مواطنين أم غير مواطنين، فمن الواضح أن حقوق المواطنة لا تعود إلا إلى المواطنين. وهذه الاعتبارات كلها إنما تتطلب توضيح الجوهر النوعى للمواطنة.

إن جوهر المواطنة، فى ديموقراطية حديثة، إنما يكمن فى المشاركة، المباشرة أو غير المباشرة، ولكن المعبرة عن السيادة المشتركة، فى بناء وتنظيم الأمة. وهى تتمثل فى المقدرة، المنصوص عليها فى القانون،على تحديد القواعد الأساسية لحياة الأمة، وهذه القواعد هى الدستور والقوانين. وهى تشمل المقدرة، الممارسة ضمن الشروط نفسها، على المصادقة على الضريبة والمصادقة على النفقات العامة للأمة؛ كما أنها تشمل حق المواطنين فى المشاركة فى صوغ أو فى تطبيق القانون، وذلك بوفرة من الأساليب والأشكال، أكان على شكل حكام ومحافظين أو قضاة أو موظفين أو منتخبين أو محلفين فى المحاكم أو أعضاء فى قوة عامة، مدنية أو عسكرية؛ وهى تشمل أيضا المقدرة على الممارسة، غير المباشرة أو المباشرة، لرقابة معينة على الموظفين العموميين، بالمعنى الأوسع، وهى رقابة تشمل جميع الأجهزة التى تتمتع بسلطة عامة.

لكن طول قائمة صلاحيات المواطنة ــ والذى لا يهم هنا سوى القانون العام الفرنسى ــ لا يجب أن يخلق الأوهام: إذ يجب الحكم على واقع المواطنة ليس بقدر عدد تطبيقاتها الخاصة، وإنما بالأحرى بقدر رسوخ أساسها. والحال أن الركيزة الأساسية للمواطنة إنما تكمن ببساطة فى الحق الأساسى لكل مواطن، فى أن يشارك مشاركة فعلية، بشكل أو بآخر، فى ممارسة السيادة نفسها، والتى تتألف من التمتع بحق قول الكلمة الأولى و/أو الأخيرة أو، كما يقال فى القانون، بالحق فى التمتع بصلاحية الصلاحية. وما لم يتمتع هؤلاء المواطنون بهذه السلطة بوصفها سلطة أساسية، فإنهم لن يحوزوا فى الواقع أية سلطة مهمة بالفعل، إذ من الوارد أن

يجدوا أنفسهم محرومين من كل صلاحية، دون أن يكون بوسعهم الشكوى من ذلك محقين، ما أن يكفوا عن أن يكونوا سادة قواعد القانون الأساسية؛ وفى هذه الحالة، فإنهم لن يكونوا مواطنين فعلا.

وهذا هو معنى السيادة القومية الذى تكرسه المادة الثالثة من إعلان عام ١٧٨٩: «إن مبدأ كل سيادة إنما يكمن من حيث الجوهر فى الأمة. ولا يمكن لأية جماعة ولا لأى فرد ممارسة سلطة لا تصدر عن الأمة بشكل صريح». والمادة الثالثة من دستور عام ١٩٥٨ تعيد تسجيل المبدأ نفسه، انطلاقا من الجمع الذى تجريه بين مفهوم السيادة القومى ومفهوم السيادة الشعبى: «السيادة القومية تعود إلى الشعب [...]. ولا يمكن لأى قسم من الشعب ولا لأى فرد اغتصاب ممارستها».

وبصرف النظر عن هذا الالتباس، فإن هذه السلطة العليا لا يمكن أن تكون إلا واحدة: فهى تعبر عن «الإرادة العامة» للكيان صاحب السيادة. وبهذا المعنى يجب أن نفهم المادة السادسة من إعلان عام ١٧٨٩ والتى ترى أن «القانون هو التعبير عن الإرادة العامة» وتضيف أيضا أن: «جميع المواطنين لهم الحق فى المساعدة بصورة شخصية أو من خلال ممثليهم على صياغته». وفى هذه الظروف، فإن المواطنين، بانصياعهم للقانون، إنما لا ينصاعون، على ما يبدو، إلا لإرادتهم الخاصة. وهنا نجد على المستوى الحقوقى التعبير الأكثر كثافة والأكثر كلاسيكية عن الديمقراطية الفرنسية وحقوق المواطن.

والعنصر الثانى المميز للمواطنة هو أنها عامة من حيث الجوهر. وبالإمكان التعبير عن الفكرة نفسها بالإشارة إلى أنه لا يمكن أن تكون هناك مواطنة إن لم تكن هناك جمهورية ــ بالمعنى الأصيل للـ **res publica** ــ شىء مشترك بين جميع المواطنين، منفعة عامة غير منقسمة بينهم: مؤسسة أقاموها، وذات وجود موضوعى، وعامة بهذا المعنى.

ثم إن الناس ــ الناس بوجه عام ــ إنما يحتفظون في داخل المجتمع بعلاقات فيما بينهم من حيث هم أشخاص خاصون ــ وذلك بقدر ما أننا نتذرع بمبدأ الفصل بين المجتمع والدولة. وإذا ما نظرنا إلى الأمر الآن من زاوية النظام الحقوقى العام، فإننا نرصد أن هذا النظام إنما يختص بالأحرى بأصحاب الحقوق الذين تتجلى حقوقهم وواجباتهم فى العلاقات الخاصة أو العامة بحسب ما إذا كانوا فى علاقة مع صاحب حقوق (خاص) آخر أو مع سلطة عامة. لكنهم لا يظهرون كأعضاء فى الجماعة العامة التى يشاركون فى صوغ وفى تنفيذ قراراتها إلا من حيث كونهم مواطنين. ومن هذه الزاوية، فإن المواطنين هم من ثم أعضاء جسم عام حتى وإن كانوا فضلا عن ذلك أصحاب حقوق يمكن أن تكون لهم نشاطاتهم الخاصة أو يمكن، من حيث كونهم منتفعين بخدمات عامة، حكمهم من خلال وضعية عامة ليست وضعية المواطن. ثم إنهم، بممارستهم سلطاتهم كمواطنين، إنما يمارسون وظائف عامة لا حريات أو حقوقا ذاتية. وهذا يعنى أن المواطنين، فى ممارستهم سلطتهم، ليس من المتوقع منهم أن يقرروا مصيرهم من زاوية مصالحهم الشخصية، الخاصة، التى يجب عليهم تجاوزها، وإنما من زاوية المصالح العامة للجماعة أو من زاوية المصالح المشتركة لمجمل أعضائها.

وفى مقام ثالث، فإن المواطنة، على نحو ما يجرى تصورها فى فرنسا، إنما تفترض صلة مباشرة وحصرية بين المواطنين والأمة أو الشعب. ونود أن نشير بذلك إلى أن هذه الصلة لا تقوم بين الجماعة العامة وكيانات جماعية خاصة، كطوائف الحرف أو الطبقات أو المراتب الاجتماعية فى عهد النظام القديم، أو أيضا كالأعراق أو الطوائف الدينية أو أى نوع آخر من الجماعات الاجتماعية، بل تقوم بشكل مباشر تماما بين الجماعة العامة وأفراد مستقلين، أحرار.

والمقصود من هذا المبدأ الدستورى أن الجماعة العامة إنما تتجسد كلها جماعيا فى كيان واحد، فى العمومية التى لا تنقسم لأعضائها الأفراد، أى

للمواطنين. ثم إنه فى حالة القانون الدستورى الفرنسى، وكما حكم بذلك المجلس الدستورى بالفعل، فإنه لا يمكن أن يكون هناك «شعب كورسيكى»، حتى وبالأخص من حيث هو «أحد عناصر الشعب الفرنسى».

وإذا كان المواطنون لا يتميزون بأصرة جهوية خاصة فى داخل فرنسا، فإنهم لا يشار إليهم أيضا من حيث جنسهم (sexe) وذلك بقدر ما أن الدستور لم يفرض على المشرع تأكيد تناظر بين الرجال والنساء فى تقلد الولايات الانتخابية السياسية.

وأخيرا، فمن المؤكد أن المواطنة، من حيث طبيعتها، هى وظيفة ومن ثم مسئولية. وبهذه الصفة، فإنها تنطوى، هى نفسها، بشكل مشترك، على حقوق والتزامات، وعلى سلطات وواجبات. على أن حقوق والتزامات المواطنين، أيا كانت افتراضاتنا، لا يمكن اختزالها فى حقوق والتزامات أصحاب الحقوق الخاصة. فالأولى والثانية ليستا منظمتين لأجل غايات واحدة. حيث أن الثانية إنما تمارس من أجل المصلحة الخاصة لأصحابها، بينما تمارس الأولى من أجل مصلحة الجماعة نفسها أو من أجل مصلحة جميع أعضائها، دون تمييز.

ومن المؤكد أنه غالبا ما يجرى إرجاع المواطنة إلى «الحقوق المدنية» وحدها، أى، من جهة، إلى حق التصويت فى الانتخابات وفى الاستفتاءات و، من جهة أخرى، إلى حق الترشح فى الانتخابات السياسية. وفيما يتعلق بالمادة الثالثة من الدستور الحالى، والمكرسة للسيادة، فإنها تنص على أن: «الناخبين، ضمن الشروط التى يحددها القانون، هم جميع الرعايا الفرنسيين البالغين من الجنسين والمتمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية». ومن ثم يمكننا أن نستخلص من ذلك أن المواطنة إنما تتلخص فى هذه الحقوق المدنية. وهذه نظرة منتشرة، إلا أنها حصرية تماما. فالواقع أنه، بعد الثورة مباشرة، كان هناك مواطنون سلبيون، كانوا، بالرغم من عدم قيامهم بالإدلاء بأصواتهم، مواطنين على أية حال؛ وكانت النساء

يعتبرن «مواطنات»، حتى قبل تدشين حق الاقتراع العام. ومن ثم فإن المواطنة لا تتلخص فى الأهلية للاقتراع.

بل إن المواطنة لا تتلخص بالكامل فى الانتخاب أو فى حق المشاركة، المباشرة أو غير المباشرة، فى القرارات الرئيسية للجماعة. ثم إن الروح التى تمارس فيها هذه السلطة إنما تكشف عن بعد آخر للمواطنة، لا يجرى ذكره بما يكفى: حق كل واحد من أعضاء الجماعة، أكان يتمتع بحق الاقتراع أم لا، فى أن يتم تمثيله. والواقع، فى روح الديمقراطية كما تفهمها الجمهورية، أن القانون قانون للجميع، بمن فى ذلك غير الناخبين، أو بمن فى ذلك من لا يشاركون فى سنه أو من لا يتم انتخاب مرشحيهم.

وإذا ما نظرنا إلى المواطنة كما تصورها قانوننا العام الكلاسيكى من الناحية العملية، فسوف يتعين أيضا أن نشير إلى أن فكرة المواطنة قد عبرت عن مجمل الروح التى جرى فيها تصور العلاقات بين أصحاب الحقوق والجماعة العامة أو الـ **res publica**، والتى لا جدال فى أن معناها آخذ الآن للأسف فى التحلل. وفى هذا الصدد، يمكننا تصور أن البقاء والحضور، فى القانون العام الفرنسى، لتيمة السلطة العامة، التى هى إمبريالية بأكثر من كونها جمهورية، قد أفسدا بشكل واضح مفاهيم المواطنة والـ **res publica**. فهما قد مسخا هذه المفاهيم إذ اعتمدا تلك الفكرة التى تذهب إلى أن السلطة إنما تنبثق بشكل أصيل عن هذه السلطة العامة، وإذ اختزلا المواطن فى مجرد وضعية الناخب.

ثم إن المواطنة من حيث هى وظيفة ومن حيث هى مسئولية إنما تفسر كونها تشتمل ليس فقط على حقوق أو على سلطات، بل تشتمل أيضا على مسئوليات أو واجبات أو التزامات، كالواجب الانتخابى والخدمة القومية والمسئوليات العامة وأداء الضرائب أو المشاركة فى هيئات المحلفين فى المحاكم: إذ لا يمكن لجماعة أن توجد وأن تعمل إلا إذا قبل أعضاؤها شروطها الضرورية.

لكن هذه الشروط لا تبدو لهم غير محتملة إلا بدءا من اللحظة التى يكفون فيها عن التعرف على أنفسهم فى هذه الجماعة ويكفون فيها عن اعتبار أنفسهم مسئولين عنها.

ومن الواضح أن هذا كله إنما يشير إلى أن من شأن تطور للأذهان أن يهيئ دوما لتطور للقانون، وأنه يتوجب من ثم إيلاء كل الانتباه اللازم إلى الضغوط التى تضغط اليوم بقوة شديدة على فكرة المواطنة.

الضغوط على المواطنة

من الوارد أن يبدو نموذج المواطنة الذى تكشف لنا للتو على أنه نموذج دوجمائى. والواقع أنه يتبدى لنا بهذه الصفة بالفعل. إلا أنه كيف يمكن للأمر أن يكون بخلاف ذلك إن كانت قواعد القانون تستند بالضرورة إلى رؤية للعالم وللمجتمع وللإنسان، على شكل حقائق، وكانت تستند إلى مبادئ مستنبطة من هذه الحقائق؟ ومن ثم فمن الوارد أن تبدو هذه العقائد الجامدة (dogmes) وكأنها قد أكل الدهر عليها وشرب أو أنه قد تجاوزها بالفعل، فيما يتعلق بتطور الممارسات أو الآراء، هذه المرة. ومن المؤكد أن هذا هو ما يحدث اليوم فيما يتعلق بالمواطنة.

فالممارسات الاجتماعية لم تعد متماشية تماما مع هذه المبادئ، والآراء السائدة لم تعد تؤيدها بالفعل. بل إنه يبدو أن هذا الاتجاه هو الذى يفسر نوعى الضغوط، جد المرتبطين أحدهما بالآخر، فى هذا الصدد، واللذين يضغطان اليوم على المواطنة: وبوسعنا تمييز الضغوط التى تمس المواقع الحقوقية التى يتوجب ممارسة المواطنة فيها، ثم الضغوط التى تخص مسألة الأشخاص الذين يجب لهم التمتع بها.

مواقع المواطنة

منذ الثورة، تركزت المناقشة دوما حول معرفة ما إذا كان المرء مواطنا فى داخل الأمة، كما افترضت ذلك الجمعية التأسيسية، أو ما إذا كان مواطنا من حيث هو عضو من أعضاء الشعب، كما أعلن ذلك المؤتمر [اليعقوبى]. واليوم، فإن المبدأ الذى نبحث عنه فى أساس المواطنة إنما يؤدى إلى المطالبة بها فى جميع مواقع الحياة الاجتماعية تقريبا، وذلك باعتبار المواطنة أداة للدمج الاجتماعى.

وقد رأينا تجلى مبدأ هذا التعارض بين هذين المفهومين للسيادة [المفهوم القومى والمفهوم الشعبى] فى جميع منعطفات النقاشات الحالية التى تطرحها المواطنة. وذلك لأن ما هو محل تساؤل من حيث الجوهر هو دوما مسألة أساس المواطنة نفسه: هل يستند مبدؤها إلى انتماء الأشخاص إلى كيان جماعى يتجاوزهم ويحولهم إلى مواطنين، أم أن مبدأ المواطنة ينبثق مباشرة من خصائص أو من الحقوق الأصيلة للأشخاص الذين يؤلفون هذا الكيان؟

وبحسب الإجابة المقدمة، فإن المواطنة ليست واحدة بالضبط، والقواعد التى تؤدى إلى تفعيلها تتباين فيما بينها تباينا جوهريا.

وفى الافتراض الأول، والذى يتشكل نموذجه من مذهب السيادة القومية كما تسنى لسييس صوغه، فإن المواطنة إنما تظهر تقريبا كملحق لقيمة أخرى، لها السيطرة الواضحة، وتتمثل تحديدا فى الأمة. ومن حيث كونهم مواطنين، فإن الأشخاص إنما يعدون فى هذا المنظور أقل أهمية بكثير: فهم لا أهمية لهم، على مستوى الاعتراف بالمواطنة، إلا إذا أمكنهم أن يثبتوا أولا، عبر هويتهم، انتماءهم إلى الأمة. فالأمة هى التى تجعل منهم رعايا، ثم، عند اللزوم، مواطنين؛ إلا أن من المؤكد أن المواطنين ليسوا هم الذين يخلقون الأمة؛ وأن الأمة هى صاحبة السيادة، بأكثر بكثير من المواطنين.

وفى الافتراض الثانى، الذى يتحقق هو نفسه فى إطـار المفهـوم الشـعبى للمواطنة، فإن الكيان الجماعى، وهو الشعب هنا، قلما يتميز بوجود خاص خـارج الأشخاص الملموسين الذين يؤلفونه ــ إن لم يكن، دون ريـب، بموجـب الـرؤى الأكثر جماعية لفكرة السيادة الشعبية والتى تسنى لها، فى فرنسا علـى الأقـل، أن تنزرع فى المفاهيم الناشئة عن هذا التمثيل للسيادة. ومن نواح معينة، لـيس هـذا الشعب غير الجسد الجماعى الذى أقامته أطراف العقد الاجتماعى. ومن المؤكد أن مؤسسة الجسد الاجتماعى إنما تحل محل الاتفاق الأصلى، كما رأى ذلك روسـو. وهنا، فى الأصل على الأقل، فإن حقوق النـاس الأصـيلة، حـريتهم ومسـاواتهم وإرادتهم، هى، بالأحرى، التى تصنع المواطنين، بشكل غير مباشر. لكننـا نـرى اليوم أن ما يتعين إعادة تأسيسه باستمرار، كاتجاه ملحوظ وبحسب الرأى المسيطر، هو المؤسسة، التى يجب إعادة تأسيسها على الاتفاق وأن الأطراف يجب أن تسـهم فى ذلك من جديد حتى يجد الاتفاق مشروعيته الكاملة. وهكذا فـإن المـواطنين لا يظلون شركاء فى السيادة على الجسد الاجتماعى غير منقسمين إلا لأنهم يظلـون، فى اعتقادهم، شركاء فى التعاقد على تكوين آصرة سياسية واجتماعية فيما بيـنهم؛ فهم يرون أنه ليس صحيحا من ثم أن المؤسسة هى التى تجعل منهم مواطنين، بـل إنهم هم، بالأحرى، الذين يشكلون أنفسهم كل يوم كمواطنين، بحكم مـا لهـم مـن حقوق ذاتية.

ومنذ تلك اللحظة فصاعدا، فإن كل شيء يجرى وكأن مبدأ المواطنة لا يجب أن يستند إلى انتماء المواطنين إلى كيان يعترف لهم بهذه الخاصية، أكان هذا الكيان هو الأمة أو الشعب، بقدر ما يجب أن يستند بشكل متزايد دوما إلى عين واقع أنهم بشر. ومثلما يستخلصون بشكل مباشر، من هذا الواقع وحده، مختلف الاسـتنتاجات التى يستمدون منها، بشكل فورى أو مباشر، حقوقا حقيقية، فإنهم يتوصلون منذ تلك اللحظة فصاعدا إلى الإيمان بأنهم إنما يستمدون حقهم فى المواطنة من كونهم بشرا

لا أكثر ومن كونهم يحيون حياة اجتماعية مشتركة لا أكثر. ومن الواضح أن عين المبدأ الذى يسمح لهم بعقد الآصرة السياسية والحقوقية لا يختزل، فى هذه الظروف، آثاره عند مجرد تأسيس الأمة العامة فحسب: فهذا المبدأ يمكن أن ينطبق على ما لا نهاية له من الكيانات فى داخل هذه الأمة العامة. إذ يمكن أن ينطبق على كل تلك الكيانات التى قد تنزع حرية وإرادة الأشخاص إلى إقامتها، على أساس هويات مشتركة أو مصالح مشتركة. والحال أننا لم نعد اليوم نتصور أى تشارك اجتماعى دون المطالبة فى الوقت نفسه، من جانب كل كيان اجتماعى، بـ«مواطنة جديدة»!

وهكذا، فعن طريق معاودة الاتصال عبر هذا السبيل بنماذج تسنى لتاريخ الأفكار أو الأساطير ـ وإنما أيضا تاريخ المجريات الواقعية، أحيانا ـ أن يصوغها، فإن أشكال النزعات الفيديرالية والإقليمية والبلدية والجماعاتية المختلفة إنما تريد مواطنيها. على أن هذه الحركة تمتد إلى ما وراء هذه الكيانات؛ ويقال اليوم أن المواطنة يجب أن تمارس أيضا فى إطار الحى والمشروع الاستثمارى والمدرسة والجامعة والخدمة العامة والجماعة الإثنية والطائفية الدينية. بل لقد جرت المطالبة بممارسة المواطنة فى داخل الكنيسة الكاثوليكية ! فإنسان اليوم يرى أو يريد الحصول على المواطنة «فى كل موقع» !

وهذا الانتشار المطالب به لمواقع المواطنة يمكن تفسيره بأشكال مختلفة كما يمكن أن ينطوى على معان متنوعة. ونحن نرى لهذا الانتشار معنيين رئيسيين.

حقوق المواطن كحقوق للإنسان

بادئ ذى بدء، لن يدهشنا هذا الانتشار إذا ما عرفنا كيف أن الرأى العام يخلط بهذه الدرجة أو تلك بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن: فالمعنيون إذ

يطالبون بالأخيرة إنما يريدون فى الواقع الأولى. وعن طريق هذه المطالبة، فإنهم يعبرون عندئذ عن مجرد تمنيهم الحصول، ضمن هذه الكيانات الاجتماعية، على مزيد من الحرية ومزيد من الاستقلالية ومزيد من المراعاة ومزيد من المشاركة فى جميع صور الحياة الاجتماعية. وبشكل عام، يبدو من الواضح أن تيمة «المواطنة الاجتماعية» إنما تعد تعبيرا عن طموح، مشروع تماما، إلى ما لم يتسن لخاصية الكائن البشرى، الكائن الاجتماعى، صاحب الحقوق، «المواطن السياسى» إشباعه: أى الطموح إلى الاندماج المتناغم فى المجتمع، على جميع المستويات، الاقتصادية والمهنية والثقافية و، بمنتهى البساطة، الإنسانية، وهو طموح يراود جماعة كاملة من الأشخاص المستبعدين اليوم من المجتمع. فعندما يقول هؤلاء الأشخاص أنهم يريدون «المواطنة»، فإنهم إنما يقصدون فى الواقع أنهم يريدون «الاندراج فى المجتمع»، لأن الانتماء إلى «مجتمع مدنى» إنما ينطوى على تمتع المرء فيه أيضا بعدد من القدرات وبعدد من الحقوق التى تسمح بالتواجد وبتحقيق الذات فى هذا المجتمع دون أن تكون هذه الحقوق بالضرورة حقوق مواطنة بالمعنى الصحيح، أى حقوق مواطنة سياسية.

وبالمثل، فإن ممارسة المواطنة الحقيقية لا جدال فى أنها تتطلب شفافية الإدارة. فمجرد صفة المستفيد أو المدار لا تعنى البتة أن يكون المعنيون مستبعدين، من جانب الإدارة، من معلوماتها الخاصة ومن خياراتها ومن إجراءاتها. فأشكال الاستبعاد هذه إن هى إلا نتائج نموذج إدارة نراه فى الدولة الإدارية، أو دولة السلطة العامة، وهو نموذج ما تزال الإدارة الفرنسية مرتبطة به ارتباطا صارخا. ومن ثم فإن الدعوة إلى «المواطنة الإدارية» إنما تعنى شجب مناهج الإدارة التى تهدف إلى عدم تقديم كشف محاسبة لها عما تفعله، إلى أى كان. لكن هذا النموذج ليس نموذج إدارة لجمهورية ديموقراطية أو لدولة قانون مأخوذتين بصفتيهما هاتين.

وإذا زعمت فكرة «المواطنة الإدارية» اتخاذها ساحة الحق موقعا لها، فمن أهم ما يترتب على ذلك إدخال تشوش جسيم على توزيع سلطات ومسئوليات كل واحد. لأنه، مهما كان ما يمكن أن تكون عليه أهمية جميع حقوق المنتفعين والمدارين، فإنهم لا يمكنهم أن يحتفظوا، مع الإدارة، بعلاقة مواطنة حقيقية: فالإدارة ليست جمهورية (وكل إدارة خاصة ليست، من باب أولى، جمهورية!).

إن الإدارة، بجميع فروعها، هى جهاز من أجهزة الدولة. وفى دولة جمهورية وديموقراطية، تخضع الإدارة لقوانين يقرها المواطنون أو ممثلوهم لكنها لا تخضع لمنتفعين يدعون أنهم مواطنون، بينما هم لا يتقلدون أيا من مسئوليات المواطنين.

والحال أن الخلط بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن، وهو خلط حدث مؤخرا جدا، إنما يظهر غالبا كخلط مقصود ولا يرجع إلى مجرد الخطأ. إذ يبدو أنه يعنى أن حقوق المواطنة أصبحت تؤخذ بشكل مطرد على أنها حقوق للإنسان: فهى لها عين طبيعتها وعين هدفها وعين نظامها، بما أنها تستند إلى الأساس عينه. وإذا كان الأمر كذلك، فإن المطابقة إنما تعنى أن حقوق المواطنة يمكن تحليلها بالشكل عينه على أنها الحق الأساسى فى حرية أصحاب الحقوق: أى كاستقلالية أساسية وكنوع من السيادة الشخصية الأصيلة، الأساسية، التى لا تخضع البتة لإرادة كيان ثالث ما يعترف بمبدئها وينظم ممارستها الجماعية والعامة. فالحى سوف يكون مستقلا فى داخل الكومينة، مثلما ستكون الكومينة مستقلة فى داخل الدولة؛ ولن تعتمد الجماعة الثقافية أو الدينية أو الإثنية على أى كان لكى تحدد القواعد التى تنطبق عليها أو تنطبق فى داخلها.

حقوق الإنسان كحقوق للمواطن

في المقابل، يمكن تصور حقوق الإنسان على أنها حقوق للمواطن. وبتعبير أدق، فإن المواطنة يمكن فهمها على أنها الوسيلة المباشرة لتحديد هذه الحقوق من جانب المعنيين أنفسهم، أى من جانب أولئك الذين يطالبون في آن واحد بهذه الحقوق وبهذه المواطنة. وفى هذه الحالة، فإن الوضع إنما يصبح، بشكل مفارق، أكثر جسامة بكثير، وذلك بقدر ما أن هذه المطالبة تعنى عندئذ أن هؤلاء المواطنين يكفون، بشكل واع تماما، عن قبول أن صاحب السيادة هو المستوى الذى يحدد حقوق الإنسان هذه. وهكذا فإن سلطته فى هذا الصدد، إنما تبدو محل رفض سافر، وذلك تحديدا لصالح الكيان الذى تجرى المطالبة فى داخله بالاعتراف بمواطنة. وعندئذ فإن هذه المواطنة النوعية تجرى المطالبة بها بوصفها سلطة جديدة تنازع المشرع فى سيادته: وتحت غطاء المواطنة، فإن ما تجرى المطالبة به فى الواقع هو الاستقلالية.

ثم إنه إذا كان كل كيان جديد مطالب بحقوق المواطنة لأعضائه لا يطرح بشكل سافر، إلا نادرا جدا، مسألة السيادة، فإن هذه الكيانات كلها، مأخوذة معا، إنما تحرص على الاتفاق فيما بينها على التعتيم الكامل على هذه المسألة. وذلك لأن من الواضح أنه يتعين على هذه الكيانات إيجاد تمفصل فيما بينها يوحد كل هذه المواطنات الجديدة وكل السلطات السيادية التى تنطوى عليها. والحال أننا نعرف أن من المستحيل التوصل إلى خلق تعايش، فى الموقع الحقوقى الواحد، بين مواطنات متنافسة حقيقية. وذلك لأنها إنما تدخل، بالضرورة، فى تنازع فيما بينها، ولابد عندئذ من معرفة ما هى المواطنة التى يجب لقواعدها أن تسيطر على المواطنات الأخرى، وبموجب أى معيار أساسى، مقرر من أية جهة. فهذه الجهة هى التى يجب أن يكون القول الأول والأخير لها. وذلك لأن المواطنة الحقيقية إنما تعبر عن نفسها فى هذه الجهة. أما السلطات الأخرى، التابعة بالضرورة، فهى لا

يمكن أن تكون بحسب الأحوال إلا حريات، حريات تسيير، حريات إدارة، سلطات تقديرية بحسب مقتضيات الأمور، تنسيقات، حقوق ــ مشاركة، حقوق ــ ضمانات، حقوق ــ تصديقات: جميع حقوق الإنسان أو الحقوق الأساسية، إلا أن من المؤكد أنها ليست حقوق مواطنة بالمعنى الأساسى للمصطلح.

وأخيرا، فإننا لا يجب أن نخطئ فيما يتعلق بمعنى أو بواقع بعض المواطنات المعلنة، حتى وإن كانت مواطنات على المستوى الحقوقى: وهكذا، مثلا، فإن «المواطنة الأوروبية» ليست مواطنة حقيقية، بل إنها ليست أوروبية حقا. وهى لا يمكنها أن تكون مواطنة وذلك بقدر ما أنها لا تسمح بالمشاركة فى أية سيادة أيا كانت. ومن الذى لا يرى أن هذه «المواطنة الأوروبية»، إذا كانت تكرس بعض الحقوق للمنحدرين من الدول الأعضاء، إنما تخدم بالأخص مصالح الاتحاد الأوروبى نفسه؟

إلا أن بوسعنا القول أن الضغوط الممارسة على فكرة المواطنة فيما يتعلق بالمواقع التى يجب أن تمارس فيها، لا تعد من حيث الجوهر، وذلك بشكل عام وأكثر أساسية، غير تجليات لسلسلة أخرى من الضغوط: هى الضغوط المنصبة على مسألة معرفة من هم أو من الذين يجب لهم أن يكونوا مواطنين.

المستحقون للمواطنة

المشكلة الأساسية فى المواطنة هى أنها لم يجر الاعتراف بها قط لكل إنسان وأنها غالبا ما تجد صعوبة معينة فى تبرير تقصيرها هذا. ومن ثم فإن هذه المشكلة لا تحل، تدريجيا وجزئيا، إلا من خلال المطابقة المطردة بين صفة الإنسان وصفة المواطن. كما توجب، لأجل ذلك، أن يرقى الوعى السياسى إلى مستوى التعامل مع

مختلف تجليات المشكلة، وذلك لأن الديمقراطيات القديمة [الإغريقية] قد مارست العبودية، لزمن طويل، فى حين أن الديمقراطيات الأحدث قد تمكنت من إيجاد ازدواجية بين المواطنين الفاعلين والمواطنين غير الفاعلين، و، بعد أن ألغت هذه الازدواجية، تأخرت أيضا بشكل غير عادى فى الاعتراف بحق النساء الانتخابى وأهليتهن للانتخاب ولترشيح أنفسهن فى الانتخابات.

ومن الطبيعى أن هذه التطورات قد أحدثت تقدمات فى تنامى الديمقراطية. ولكن، هل من الضرورى، اليوم، قطع شوط أبعد فى اتجاه اعتبار أن كل شخص، بحكم كونه إنسانا لا أكثر، يجب أن يحصل على الاعتراف، تلقائيا، بكونه مواطنا؟ أم أن المواطنة، على العكس من ذلك، تتماشى مع صفة نوعية لا يمكن الاعتراف بها لكل إنسان، ولكن على أى أساس واستنادا إلى أى معيار؟ وحتى لو افترضنا أن المواطنة يمكن أو يجب الاعتراف بها على أوسع نطاق ممكن، فهل تبدى صفة المواطن أو يجب أن تبدى أيضا خصوصية ما قياسا إلى خصوصية الكائن الإنسانى؟

يبدو لنا أن هذه الخصوصية يجب أن تبقى وأن توقف المرء عن التميز بها إنما يهدد بالضرورة بالحكم بالزوال على فكرة الموطنة نفسها. والحال أنه يبدو أن جميع الضغوط الممارسة اليوم على المواطنة، والتى تتمثل فى ابتذالها وفى تحويلها عن جوهرها، إنما تعمل، بشكل جد مفارق، على انحسارها. وإذا ما تأملنا التنامى المستمر للاعتراف ـــ المطالب به أو المتحقق، بحسب الحالة ـــ بصفة المواطنة، فسوف نرى على أية حال أن هذه الحركة العامة إنما تشتمل فى الواقع على ثلاثة جوانب جد مختلفة فى دلالتها، حتى وإن كان من الوارد أن تتراكب هذه الجوانب فى الممارسة العملية.

والمرحلة الأولى، التى لم تنته من جهة أخرى، إنما تتألف ببساطة، دون تغيير فعلى لتماسك المواطنة، من منحها لفئات من الأشخاص

متزايـدة الاتسـاع، ومن تجاوز الحدود التى كانت مفروضـة فى البداية علـى هـذا التوسيـع، حدا بعد آخر. وعن هـذا الطريـق، تتجلـى كـل تقـدمات الديمقراطية ولا يستثير هذا التطور اعتراضا - وإن كانـت مبـادرات مـن قبيـل المبـادرة التى أدت بشـكل جـدى للغـاية إلـى تأسـيس برلمـان الأطفـال تستثير عددا من التحفظات.

أما الجانب الثانى للتطور فهو لا يتميز إطلاقا بالمعنى نفسه. فهو لا يتـألف بعد من مجرد منح صفة المواطن لعدد أكبر من الأشخاص، بل يتألف مـن تغييـر خصائص المواطنة نفسها، سعيا إلى تحقيق الانطباق لها بأدق درجة ممكنة علـى شخصية المواطنين الجدد: ويتعلق الأمر هنا، بشكل عام، بإعادة شخصنة المواطن. والنتيجة النهائية لذلك هى أن تحديد القواعد الاجتماعية لا يعمل بعد مـن زاويـة المرجعيات المشتركة والمجاوزة، بل يستجيب لمواجهات ولتفاوضات على مصالح خاصة يفوز فيها الأكثر قوة.

وأما الجانب الثالث للتطور فإنه يقطع شوطا أطول بكثير، وهو يشكل مـن حيث الجوهر الأفق النهائى لهذا التطور، أى يشكل القطب الذى لابد للجميـع مـن الالتقاء فى الاتجاه إليه: فالمواطن يميل إلى العودة إلى الذات، والذات تميـل إلـى التجاوب بشكل مطرد مع ما تطمح إلى أن تكونه بشكل أساسى، أى الذات المطلقة: الذات التى، إذ تمزج الحرية بالاستقلالية التامة، تعتبر نفسها ذاتا تتمتـع بالسـيادة على وجه التحديد.

ولا مراء فى أننا نلمس هنا السبب الأساسى للنجاح الحالى لتيمة المواطنـة ونجاح التذرع المستمر بها فى الخطاب المعاصر: فهى تزود هـذا الفـرد الجديـد وديانة حقوقه الأصيلة بسلاحهما المطلق، لأن المستحق لهذه الحقوق إنما ينسب إلى نفسه بذلك صلاحية تقريرها وتحديدها بنفسه ولنفسه، على نحـو فـورى مباشـر ومتميز بالسيادة. ومن ثم فإن المواطنة لا تخطئ فهم نفسها البتة فيما يتعلق بسـيادة

المواطن الضرورية، لكنها تفسد معنى هذه السيادة. لأن المواطنة، بما يمثل مـــيلا كامنا فيها على الأقل، إنما تلغى المواطنة المشتركة، بمطالبتها بهذه السيادة للـــذات وحدها. وبنفيه الآخرية من خلال إخضاعها لنفسه، فإن صاحبنا المـــواطن هـــذا لا يتصور أنه لا يجب ولا يمكن ممارسة المواطنة إلا فى مســـتوى الســـلطة العليـــا الوحيدة، حيث تجتمع كل الآخريات على اختلافها بعضها بالبعض الأخر للمضاهاة بين مبررات آخريتها. لكن التوفيق بين الحقوق لا يهم هذا المواطن، وذلك مـــا أن يكون من شأنها تقليل حقوقه: ومن الواضح أنه يريد «المواطنة فى جميع المواقع»، فى جميع المواقع التى يمكنه فيها أن يفرض نفسه وأن يفرض حقوقه، لأنه يريد أن يكون صاحب السيادة فى كل شيء: فهو يقنع نفسه عبر تماهيه مع حقوقه الخاصة، على نحو مطرد، بأن المستوى الأعلى للمواطنة الوحيدة والحقيقية ليس مجرد كـــل موقع من مواقع اندراجه الاجتماعى، وإنما هو شخصه الأصيل وإرادتـــه الوحيـــدة التى لا تتوقف على أية إرادة أخرى.

السلاح المطلق لحقوق الإنسان؟ بل بالأحرى موتها وموت مســـتحقها، لأن الحقوق ليست سوى خصائص نسبية لصاحب علاقات، ولأن الإنسان، لـــو توقـــف عن أن يكون صاحب علاقات، إنما يصبح مسخا.

المراجع

- « Citoyenneté et Société », *Les Cahiers français*, n° 281, Paris, La Documentation française, 1997, 83 p.
- BADIE (B.) et PERRINEAU (P.), sous la direction de Le Citoyen, Mélanges à Alain LANCELOT, Paris, Presses de Sciences Po, 2000, 319 p.
- BIRNBAUM (P.), « Sur la citoyenneté », *L'Année sociologique*, 1996, p. 57-85.
- CARRÉ DE MALBERG (R.), *Contribution à la théorie générale de l'État*, 2 tomes, 1920, réédition Paris, CNRS.
- COLAS (D.) et coll., *Citoyenneté et nationalité. Perspectives en France et au Québec*, PUF 1991, 505 p.
- CONSTANT (F.), *La Citoyenneté*, Paris, Montchrestien (coll. Clefs politiques), 1999, 158 p.
- DUCHESNE (S.), *Citoyenneté à la française*, Paris, Presses de la Fondation nationale des Sciences politique, 1997, 330 p.
- LECA (J.), « Individualisme et citoyenneté », *in Sur l'individualisme. Théories et Méthodes*, sous la direct. DE BIRNBAUM (P.) et LECA (J.), Paris, Presses de la Fondation nationale des Sciences politiques, 1986.
- LECA (J.), « La citoyenneté en question », *in Face au racisme. Analyses, Hypothèses, Perspectives*, sous la direct. de TAGUIEFF (P.A.), Paris, La Découverte, 1991.
- LOCHAK (D.), « La citoyenneté, un concept juridique flou », *in Citoyenneté et nationalité. Perspectives en France et au Québec*, sous la direct. de COLAS (D), ouvr. cit.
- ROSANVALLON (P.), *Le Sacre du citoyen. Histoire du suffrage universel en France*, Paris, Gallimard, 1992, 492 p.
- SCHNAPPER (D.), *La Communauté des citoyens. Sur l'idée moderne de nation*, Paris, Gallimard, 1994, 228 p.
- SCHNAPPER (D.), avec la collaboration de Christian BACHELIER, *Qu'est-ce que la citoyenneté ?*, Paris, Gallimard (coll. Folio actuel), 2000, 320 p.
- WITHOL DE WENDEN (C.), *La Citoyenneté et les changements de structures sociale et nationale de la population française*, Paris, Edilig, Fondation Diderot, 1988, 364 p.

الدولة، أرضها والعولمة [٣]

بقلم ريشار كلينشماجر

Richard KLENSCHMAGER

ترجمة: بشير السباعى

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

بدأ علم الجغرافيا مرتبطا بتعيين أراضى الدول. وأوصافه للفضاء الجغرافى تسهم فى ذلك شاء أم أبى. وقد مر زمن طويل بالفعل على فضح إيف لاكوست زيف براءة هذا العلم، وهو زيف تستر خلف مظاهر هذا العلم التى تزعم موضوعيته ونزاهته، وقد فعل إيف لاكوست ذلك فى كتابه ـ البيان الذى حمل عنوان: **الجغرافيا، علم يساعد بالدرجة الأولى على شن الحروب**[٤] والواقع أن «الحرب الجراحية» التى خيضت فى البلقان بفضل إسهامات الدقة الجغرافية للرصد عن بعد قد ذكرت براهنية هذا الكلام. والحال أن الجماعات المحلية التى تنشئ أنظمة المعلومات الجغرافية، إنما تكفل لنفسها إمكانية تفعيل أكبر لتدخلاتها الخاصة بالأراضى وإن كانت تزود نفسها أيضا عن هذا الطريق بأداة للسيطرة على الأراضى تعد من أقوى الأدوات.

والواقع أن فريدريش راتزل (١٨٤٤-١٩٠٤)، مؤسس علم الجغرافيا السياسية فى أواخر القرن التاسع عشر، كان قد أكد بالفعل على أهمية صلات الجغرافيا بتكوين الدولة فى كتابه: **الجغرافيا السياسية**[٥] الصادر بالألمانية. وقد

---

(٣) نص المحاضرة رقم ١٥٣ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١ يونيو ٢٠٠٠.

(٤) Lacoste (Y.). La Géographie, ça sert d'abord à faire la guerre. Paris, Maspero, 1975.

(٥) Ratzel (F.), Géographie Politique, trad. Rusch et Hussy, Paris, Economica, 1988

كتب يقول « إن الدولة إنما تتكون كجسم حى مرتبط بشريحة محـــددة مـــن ســطح الأرض، وذلك على نحو بالغ الوضوح بحيث إن خصائصها إنما تنبع من خصائص الشعب ومن خصائص الأرض التى يسكنها هذا الشعب». وقد أضــاف «إن الدولـــة جسم حى ليس فقط لأنها تمحور حياة الشعب على ثبــات الأرض وإنمــا لأن هــذه الصلة إنما تتعزز عبر التبادلية، إلى الدرجة التى يكفان فيها [الشعب والأرض] عــن تمثيل شيء سوى كل واحد وإلى درجة أنه لا يمكن تصور أحــدهما دون الآخــر». وبعيدا عن الرؤية البيولوجية المضمرة التى تشبه الدولة بجسم حـــى، فــإن راتــزل يشترط الأرض كواحدة من الصفات الأساسية الملازمة للدولة. وهذا الشرط قد يبــدو باليا فى الأزمنة الراهنة وفى أماكن كأوروبا الغربية حيث يظهر العبور الحر لحدود الدول كشيء بديهى. وعنف النزاعات على الأراضى اليوم فى البلقان أو فى وســط أفريقيا أو فى الشرق الأوسط، حيث يجرى طرح مسألة حدود الدول والســلاح فــى اليد ومن خلال مواجهات قاتلة، إنما يتجاوب مع الأهمية الأساســية لمســألة الأرض فى خلق كيانات الدول، وهى الأهمية التى تحدث عنها فريدريش راتزل.

فهل ترسم حركة عولمة الاقتصادات علاقة جديدة بين الــدول وأراضــيها؟ وألا تنطوى هذه الحركة على ضرورة إلغاء الحدود، بما يهدد أحد أسس الدول، أى سيادتها على أراضيها؟ وألا تؤدى كيانات اقتصادية ــ يتزايد تجاوز ثقل تــدخلاتها على مستوى اتخاذ القرار وعلى مستوى الاتساع الجغرافى لهذه التــدخلات ثقــل تدخلات عدد من الدول ــ إلى إصابة قدرات الدول فى السيطرة والتــدخل علــى أراضيها بالاعوجاج؟ الحال أن مسألة معرفة ما الذى يبقى من سلطات للدولة على أراضيها فى الوقت الذى تتخطى فيه الأوضاع العامة للاقتصاد حدود الــدول إنمــا تعد مسألة مطروحة اليوم. وبعض الكتاب مثل برتران بادى[٦] [أو بــديع، بــالنظر

---

(٦) Badie (B.), Un monde sans souveraineté, Paris, Fayard, 1999.
[بالعربية: برتران بادى: عالم بلا سيادة، ترجمة: لطيف فرج. مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠٠١].

إلى أصلة الإيرانى] يصوغون، ليس دون مبرر، الافتراض الذى يذهب، إن لم يكن إلى اختفاء فعلى الأقل إلى إضعاف إحدى الصفات التكوينية الملازمة للـدول، ألا وهى السيطرة على الأرض، ومن ثم، اختفاء السيادة نفسها. وقـد لا يكـون مـن المبالغة تصور أن إعادة صياغة الأسس الاقتصادية للمجتمعـات، وهـى إعـادة صياغة تنطوى عليها العولمة، إنما تهدد قوة الدول من زاوية العناصـر التكوينيـة التى صاغت هذه الدول منذ القرن السادس عشر.

وبوسعنا التساؤل ما إذا كانت إعادة الصياغة هذه سوف تؤدى فـى نهايـة الأمر إلى اختزال مهم لقدرة الدول على السيطرة على أراضيها، وهـى السـيطرة التى تعد إحدى الخصائص الأساسية المميزة لسيادة هذه الدول.

عوامل إضعاف سيطرة الدول على أراضيها

تندرج العولمة فى سياق يؤثر على الخصائص المهمة لأراضى المجتمعـات المعاصرة ودولها. والحال أن الثورة الزراعية فى القـرن العشـرين والتطـورات المتوقعة للبيوتكنولوجيات لم تعد تجعل من حماية الأرض الزراعية ضرورة رئيسية لعمل الدول، وذلك بقدر ما أن التوقع المالتوسى باتساع الهوة بين نمو السكان ونمـو الأغذية قد ثبت بطلانه. كما أن هذه الثورة الزراعية تترافق مع تخصـص زراعـى على مستوى كوكب الأرض بما يجعل البلدان معتمدة بشكل مطرد علـى إمـدادات غذائية من الخارج. أما ثورة النقل الجوى فهى تلم شمل مختلـف أطـراف العـالم وتختزل جميع المسافات. وأما الثورة الإليكترونية وشبكات الاتصال التـى أنجبتهـا كشبكة الإنترنت، فهى تقدم مجموعة لا حدود لتنوعهـا مـن المعلومـات، وذلـك بأرخص الأثمان، وذلك فى ذات الوقت الذى تحقق فيه فورية إعلامية لم يسبق لهـا مثيل قط. ومن شأن قدر ملحوظ ومؤكد من انخفاض الميول الحربية فى المنازعـات

فيما بين الدول أن يخلق الظروف المهيئة لقانون دولى جديد لا يستبعد بعد إمكانية التدخل، خاصة التدخل الإنسانى، ويختزل من ثم صلاحيات الدول.

ضعف الدول فى مواجهة العولمة الاقتصادية

هناك ضبابية معينة تحيط بحدود أراضى الدول، لكنها تحيط أيضا بقدرتها على إدارة تكوين بنيتها الداخلية. فترتيب أوضاع الأراضى إنما يقتصر على ممارسة أشكال من التأثير على القرارات التى، عندما لا تتصل بمجال الدولة بالمعنى المحدد، تناط غالبا بأهداف كيانات عبر قومية بشكل محدد.

وفى تطور العولمة، تلعب بعض الخصائص دورا فاعلا وحاسما فى تحرير المؤسسات التى تعمل على هذا المستوى العالمى من ارتباط ضرورى بالمستوى القومى للدول. والحال أن تداخل الأسواق وتنميط الطلب الذى ينطوى عليه هذا التداخل ودمج سلسلة إنتاج القيمة من مشاريع البحث والاستحداث إلى الاستهلاك النهائى، إنما تخلق كلها ظروفا جديدة للإنتاج لا تعود فيها عناصر التمايز الحاسمة مرتبطة بالدول قدر ارتباطها بالمتروبولات الحاملة للقدرات على الابتكار والحاملة لإسهامات حاسمة من جانب يد عاملة عالية المستوى تعمل فى القطاع الثالث، وهى إسهامات يتغذى عليها نمو هذه المتروبولات. وهكذا يتكون «اقتصاد أرخبيل»، بحسب التعبير الذى اقترحه بيير فيلتز،[٧] وهو اقتصاد يتبع المنطق الجغرافى لنقاط ارتكاز هازئا بمواقع أراضى الدول. وهو يتماشى إلى حد بعيد مع تطور الشركات متعددة الجنسيات فى مجال الخدمات والتى يعتمد توسعها على تحرير الاقتصاد وعلى تكنولوجيات المعلومات.

---

(٧) Veltz (P.). Mondialisation, villes et territoires: L'économie d'archipel.Paris. PUF. 1996.

ومنذ ذلك الحين فصاعدا فإن الحواضر العظمى والكبرى تصبح مستويات حاسمة فى عمل المؤسسات المتعددة الجنسيات فى حين أن المستويات القومية إنما تعامل بشكل متزايد على أنها كوابح يمكن التغلب عليها. وقد زاد عدد سكان العالم بنسبة ضعفين منذ بداية ستينيات القرن العشرين وكان من شأن مكتسبات النمو السكانى أن تفيد من حيث الجوهر المواقع الحضرية الكبرى على كوكب الأرض. ويتوقع جان - كلود شونيه[٨] أنه بحلول عام ٢٠١٥، فمن المؤكد أن عدد سكان طوكيو سيصل إلى أكثر من ٢٨ مليون نسمة. فى حين أن عدد سكان بومباى سيصل إلى نحو ٢٧ مليون نسمة، بينما سيصل عدد سكان لاجوس إلى نحو ٢٥مليون نسمة، بما يؤدى إلى خلق أسواق واسعة أوسع بكثير من أسواق عدد من الدول. وتترافق العولمة مع تعمق غير مسبوق للتفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية على مستويات جغرافية عديدة، بين القارة الأفريقية وبقية العالم خاصة. وإذا كان الناتج الداخلى الإجمالى بالنسبة للفرد قد عرف تطورا سنويا بمتوسط ١,٨ + فى السنة من عام ١٩٧٣ إلى عام١٩٩٣ فى أوروبا أو بمتوسط ٣,٢ + فى آسيا، فإنه قد انخفض إلى متوسط ٠,١ - فى أفريقيا. كما ظهرت تفاوتات أخرى ليست أقل أهمية، كما فى داخل القارة الأوروبية بين غربيها وشرقيها، أو أيضا فى المتروبولات بين المناطق المركزية وبعض هوامش هذه المناطق. ولا شك أن توزيع الثروة العالمية على الصعيد الجغرافى ليس اليوم أسوأ مما كان عليه فى أى وقت مضى، حتى وإن كانت بعض البلدان قد عرفت نموا اقتصاديا مثيرا خلال العقود الأخيرة، فى آسيا خاصة.

وتؤدى العولمة إلى مفاقمة حدة تباينات النمو الإقليمية. فهى إذ تحرم الدول من بعض صلاحياتها الاقتصادية إنما تضعف قدرتها على تنظيم التوزيع الجغرافى للخيرات وللنشاط الإنتاجى. كما أنها تحفز بذلك نموا محسوسا مهما لبعض الأقاليم

(٨) Chesnais (J.C.). «Vers une recession démographique». Ramsès. Paris. Dunod. 2000.

الرئيسية التى يمكنها أن تستحدث بالنسبة لحملة النمو العالمى استراتيجيات متعامدة على استراتيجيات الدول التى تحاول إيجاد تنظيم جغرافى للنمو الإقليمى. والحال أن تحليلات كينيتشى أوهمامى[٩] عن النمو العالمى + المحلى إنما تأخذ بعين الاعتبار تلك التطورات التى تنسج بعيدا عن صلاحيات الدول ـ الأمم أشكال توزيع جديدة وسلطات جيو ــ سياسية جديدة. ففى أوروبا على سبيل المثال، من الواضح أن ريناينا ــ وستفاليا ولومباردیا وکتالونيا تحوز قدرات على الاندراج فى سيرورة العولمة لا تحوزها كالابريا أو غاليسيا أو نورثمبرلاند.

إزاحة الحدود

تؤدى سيرورة إضفاء الطابع الحضرى الواسع والضخم على كوكب الأرض إلى تفكيك المنطق القديم لتنظيم المكان والذى تسنى للدول أن تتصور أنها المسئولة عنه. والحال أن الدمج الإقليمى والذى تهدف إليه سياسات تنظيم الأقاليم إنما يتراجع أمام إنشاء شبكة من معاقل النمو. وهذا الإضفاء للشكل الشبكى، إنما يؤدى إلى تشديد منطق هيكلة للأراضى من خلال مفاصل ترتبط فيما بينها بمحاور. وتحفز هذه الهيكلة تصحر الأماكن الجوانية الواقعة بين المفاصل والمحاور كما تحفز خلق جيوب للتخلف. وقد يجد النمو الاقتصادى مبرره بفضل هذا المنطق الخاص بالتركيز الإقليمى للثروة عبر تعظيم الاقتصادات الرئيسية. وليس من شأن قصور الدمج الإقليمى إلا أن يفاقم الظلم فيما يتعلق بوصول السكان إلى الثروة وإلى الخدمات.

ولاشك أيضا فى أن بعض البنى متعددة الدول كالاتحاد الأوروبى لا تسهم فى هذا التطور بمحو الحدود الداخلية. فهى تسهم فى اختزال الحدود السياسية

(٩) Ohmae (k.), de L'Etat-nation aux Etats-regions, Paris, Dunod, 1996.

القديمة فيما بين الدول اختزالا تدريجيا إلى وضعية حدود إدارية. والحواجز والمدن الكبرى الأوروبية فى المناطق الحدودية تدمج بالفعل فى نموها أراضــى منــاطق بلدان أجنبية مجاورة دون أن يلعب انتماء الدول دورا حاسما فى ذلك. ففــى إقلــيم الراين الأعلى، بين كارلسروه والألزاس الشماليـــة أو بين بال وإقليم ســان لــوى الحدودى الفرنسى المتاخم لها، وحتى مع أن سويسرا لا تشكل بعــد جــزءا مــن الاتحاد الأوروبى، تبدأ سيرورة تكوين كيانات مشتركة عبر حدوديــة آخــذة فــى الاندماج الإقليمى والاقتصادى، وهو ما يعبر عن التخطــيط الإقليمــى أو كثافــة التدفقات الاقتصادية. ومن الواضح أن الكيان عبر الحدودى إنما يتكون فى انعــدام للتوازن، حيث يفرض هذا القطب الحضرى نفوذه على المنطقة الريفيــة المعنيــة. والحال أن الحدود، فى هذا الإطار، لا تعود كابحا لسيرورة اندماج لمنــاطق أقــل نموا من تلك التى تعد أقل نموا بكثير.

والواقع أن الحدود القانونية للدولة إنما تبهت إلى درجة أنها تكاد تصبح غير مرئية، وهو مالا يؤدى بالضرورة إلى اختفاء الحدود الثقافية ولا يولد بشكل تلقائى تكثيفا للحيوات المعيشية للسكان على جانبى الحدود القديمة للدول. وتقتصر الحدود فى داخل الأراضى على نقاط محدودة كالمطارات أو، كنتيجة لذلك، فــى بعــض المراكز الحضرية فى داخل البلد، على بعد عدة عشرات من الكيلومترات من خــط السيادة الحدودى. وتتلاشى السيادة الإقليمية المطلقة لصالح سيادة نســبية حيــث لا تعود السيطرة على التدفقات محكومة بحدود بقدر مــا تكــون محكومــة بطبيعــة التدفقات التى يمكن السيطرة عليها فى كل نقطة من الأراضى. وفى سياق تــداخل معمم، ألا يستشرف هذا النموذج نموذجا جديدا للعلاقات بين الدول والأرض علــى مستوى كوكبنا برمته، نموذجا تستشرفه أنساق الاندماج بين دول متعددة؟

انتهاء السيطرة المطلقة للدولة

تزداد علاقات الدول بأراضيها تعقدا. وقد ولت أزمنة السيطرة المطلقة للدول على أراضيها. وتؤدى تدخلات عديدة إلى تآكل العلاقات التقليدية للدول بأراضيها.

وعلى المستوى السياسي، من المؤكد أن المنظمات متعددة الدول فى أوروبا، ولكن أيضا فى أميركا وفى آسيا، تعد القوة الموجهة الحاسمة لتحولات هذه العلاقة وإن كانت تلعب دورا فى ذلك أيضا بعض تطورات القانون الدولى التى تكرس إمكانيات تدخل جديدة.

وعلى المستوى الاقتصادى، فإن تعميم قوانين السوق ونزعة التبادل الحر، والتطور غير المسبوق للاستثمار الدولى والتسارع غير العادى لحركة التركز الاقتصادى المسئولة عن قيام كيانات اقتصادية خاصة مهمة، قد أدت كلها إلى تصفية جانب مهم من الدور الاقتصادى ــ الجغرافى الحاسم الذى تلعبه الدول.

وعلى المستوى الثقافى، فإن شبكات الاتصال على مستوى كوكب الأرض وانتشار المنتجات الثقافية الموجهة إلى سوق عالمية، إنما تخلق الظروف اللازمة لتحرير للمجالات الثقافية من نفوذ الدولة. وهذه التدخلات المتنوعة تسهم على نحو غير مباشر فى تفكيك الأشكال التقليدية لحيازة الدول ــ الأمم لأراضيها. فمحل دولة ذات سيادة وحارسة لأرض تحوزها بشكل واضح تحل صورة حائز جرى تجريده من حدود أرضه وبعض تخومها.

والحال أن سيطرة الدولة على أرضها قد أصبحت سيطرة نسبية، خاصة فى الأوضاع السلمية حيث لا تكون الأرض رهانا مباشرا بالنسبة لوجود الدولة. ومسألة القابلية للحياة فى الأمد المتوسط والطويل لهياكل دولة لم تعد تعتمد على أرض محددة بشكل واضح إنما تعد مسألة تستحق الطرح. فألا يستدعى تطور كهذا إعادة تعريف موقع الدولة كفاعل فردى فى إطار حكم عالمى؟

وألا نرى أن تمثيلات الدولة المتجسدة فى أرضها قد تجاوزها بالفعل واقع استحالة سيطرة ملموسة على هذه الأرض؟ وألا يجب أن نرى فى ظهور نزعات الهوية الجغرافية المتعددة المزاحمة للهوية القومية أحد أعراض هذا التفكيك لواقع الدولة ـ الأمة الترابى؟ إن تمثيل الأرض القومية إنما يصبح غائما ويخلى المكان لتمثيلات عديدة متزاحمة غير متناسقة.

ووراء صعود نزعات الهوية الجغرافية المتعددة التى تؤدى إلى تفكيك عدد من التآزرات القومية ذات النزعات الفيديرالية، فإننا نشهد ارتسام وضع جديد لحيازة الفضاء الترابى، وهو وضع يتمايز فى ثلاثة أنواع من الأراضى: الأراضى التى هى بمثابة القلب، أى الأراضى التى تتركز فيها القوة والثروة كأميركا الشمالية وأوروبا الغربية أو جنوبى ـ شرقى آسيا، ثم الأراضى القريبة من القلب كأوروبا الوسطى أو منطقة البحر المتوسط فى حالة أوروبا، ثم الأراضى الهامشية البعيدة عن هذه الأراضى الأخيرة التى تشكل محيطا للأراضى التى هى بمثابة القلب. ويمكن لضبابية حدود الدول فى داخل الأراضى التى هى بمثابة القلب بالنسبة للقوة العالمية أن تتعايش مع مرشحات حدودية قوية منتشرة على حدود هذه الأراضى التى هى بمثابة القلب بينما يتواصل على نوعى الأراضى الآخرين وجود منظمات دول ذات أنماط حيازة ترابية متغيرة بحسب السياقات الجيو ـ سياسية. ويجرى تنظيم العالم بحسب أنماط جديدة. وتتلاشى يوتوبيا مجموع من الدول المتساوية فى الحقوق وفى الواقع الفعلى بصرف النظر عن أحجامها ومواقعها. والحال أن واقع قيام أنساق جغرافية معقدة لكنها تنطوى على إمكانية التميز بالمراتبية إنما يتبدى فى تفكك الارتباط بين الدولة والأرض، وهو تفكك تؤدى إليه العولمة.

تسهم العولمة فى محو الحدود السياسية التقليدية للدول ـ الأمم. وحيال هذه السيرورة، منذ سقوط سور برلين، فإن الدول المجبرة على أن تكفل الرخاء

الاقتصادى للمجتمعات التى تتحمل المسئولية عنها، والمحكومة إلى أبعد حد بسياق التبادل الحر المعمم الذى اندرجت فيه كلها تقريبا منذ ذلك الحين، لا يبدو أنها قادرة أو أنها تريد فعلا إبداء أشكال من المقاومة. وفى هذا السياق تحديدا تولد معارضة من جانب المواطنين لسيرورة لا يبدو أن بالإمكان طرح شىء فى مواجهتها إن لم يكن هذا الشىء هو يوتوبيا عالم تعاد صياغته خارج قرارات الشركات الكبرى والدول التى تقدم العون إلى هذه الشركات.

البناء التاريخى للأمة [١٠]

بقلم جيرار نواريل

Gérard NOIRIEL

ترجمة: بشير السباعى

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

نزاع القداسة عن التفكير فى الأمة

أود الإشارة بادئ ذى بدء إلى أنه بالرغم من التطـورات الجاريـة، فـإن «الأمة» لم تصبح بعد تيمة بحث كالتيمات الأخرى. وبما أن الأمة موضوع مقدس يقاوم المشاريع النقدية، فإنها غالبا جدا ما تضع «المؤيـدين» لهـا فـى مواجهـة «المعارضين» لها، مع أن المنطق العلمى يتطلب أن نجتهد فى التمييز بين ما هـو حقيقى وما هو زائف. والحال أن المكان الملحوظ الذى تحتله هنا أحكام القيمة هـو أحد موروثات الماضى التى يجب على المؤرخ أخذها فى الحسبان. فتحـت رايـة «الأمة» تحديدا خيضت المعارك الكبرى من أجل الديمقراطية منذ قـرنين. لكـن الحمية القومية قد غذت الانحرافات التى تتميز برهاب الأجانب، كما غذت نتـائج هذه الانحرافات الملازمة لها والمتمثلة فـى المـذابح والإبـادة. وهـذا الماضـى الخصامى والأليم مازال ينيخ بكامل كلكله على النقاش العام حـول الأمـة. ومـن الواضح أن على المؤرخ كبح هذه الشحنة العاطفية إن كان يريـد تلبيـة مهمـات وظيفته. على أن الدور الرئيسى الذى لعبه التاريخ فى صوغ الأمم إنما يؤدى إلـى تعقيد مهمة المؤرخ تعقيدا لا مثيل له. وفى الحالة الفرنسية، فإن أكبـر المـؤرخين

---

(١٠) نص المحاضرة رقم ١٥٤ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٢ يونيو ٢٠٠٠.

الجمهوريين، من جول ميشليه إلى فرنان برودل، قد سعوا بحمية إلى الكشف عن أسرار «هوية فرنسا». إلا أنهم بإدراجهم تأملاتهم عن الأمة فى منظور هوياتى، غالبا ما مالوا إلى خلط رهانات الذاكرة برهانات المعرفة.

ومنذ خمسة عشر عاما، تجدد البحث فى المسألة القومية تجددا قويا بفضل أعمال جرى الاضطلاع بها فى منظور يجمع بين فروع علمية مختلفة، وهى أعمال منفتحة على مختلف العلوم الاجتماعية، وإن كانت منفتحة أيضا على القانون والفلسفة السياسية. وعلى المستوى المنهجى، فإن النظرة الجديدة التى يلقيها المؤرخون على الظواهر القومية إنما تتميز بثلاث خصائص كبرى نقابلها، بشكل منفصل أو مجتمعة معا، فى كثير من الأعمال الأحدث.

وتتعلق الخاصية الأولى باستقلالية التفكير العلمى قياسا إلى الرهانات السياسية. فبدلا من تبرير الأمة أو من إدانتها، من الإفضل السعى إلى فهم أفضل للعلاقات المعقدة التى يحتفظ بها كل مؤرخ مع الدولة ـــ الأمة التى ينتمى إليها، بشكل يوقف الخلط بين ما هو قومى وما هو عالمى وصالح لكل الأمم (عبر ما أجرؤ على تسميته بأنه خلط «فرنسى بشكل نموذجى»). وصحيح أن غالبية الباحثين اليوم لم يعودوا قوميين. لكننا جميعا، بالرغم من كل شىء، إنما نعد مدينين للغة ولثقافة قوميتين أصبحتا جزءا لا يتجزأ من كياننا فى سياق ما تلقيناه من تربية وتعليم وما تزالان توجهان تصوراتنا ورؤيتنا للعالم. والحال أن مواجهة هذا التوتر بدلا من تجاهله إنما تشكل ضرورة منهجية لا يمكن تفاديها بالنسبة لأى تفكير نقدى فى المسألة القومية.

والخاصية الثانية التى تميز البحث التاريخى الآن حول الأمة (حتى وإن كان ما يزال هناك الكثير الذى يجب عمله فى فرنسا فيما يتعلق بهذه النقطة)، هى المكانة المتنامية التى تحتلها المقاربة المقارنة. ففى المنطق الهوياتى، لا يرى المؤرخ سوى الموضوع المحبوب. وهو يميل إلى المبالغة فى تقدير مآثره

وجوانب تفرده. إلا أننا قبل أن نتحدث عن «حالة فرنسا الاستثنائية» أو عن الفرادة الألمانية "Sonderweg"، سوف يكون من المناسب أن نعيد وضع كل دراسة حالة فى إطار عام أوسع، وذلك بشكل يوضح الاختلافات والجوانب المشتركة. إذ يجب مراعاة التفاعلات والتحولات والتبادلات، لأن أى فكر، أى نسق اجتماعى أو سياسى، لا يتشكل فى انبيق مقفل.

وأخيرا، وهذا هو الجانب الثالث للتجديد، فإن البحث التاريخى فى الظواهر القومية إنما يعد اليوم تركيبيا بصورة حاسمة. فمشكلتنا لم تعد هى تغذية رواية الأصول القومية ولا تصور الأمة كما لو كانت «شخصا». فهذه الرؤية «المتشيئة» و«العضوانية» هى الجزء الذى تم تجاوزه من تراث ميشليه. وخلف «شخصية» فرنسا، نريد أن نكتشف الأفراد الذين هم من لحم ودم [أو من لحم وعظم بحسب التعبير الفرنسى]، وذلك حتى نتوصل إلى فهم أفضل للسبب فى أن الأمة كانت فى قلب الصراعات الاجتماعية والسياسية فى التاريخ المعاصر ولسبب ولمدى وصول الفكرة القومية إلى التمكن شيئا فشيئا من تحديد بنية الأشكال الجديدة للحياة الاجتماعية والهويات الجماعية الجديدة.

النضالات فى سبيل الاستقلال القومى

تشير كلمة «الأمة»، من حيث جذرها اللاتينى، إلى جماعة ينحدر أفرادها من أصل واحد. لكن هذا المصطلح لا يبدأ فى اكتساب معناه الحديث، أى معناه السياسى، إلا خلال القرن الثامن عشر. والحال أن النضالات فى سبيل الاستقلال فى أميركا، والثورة الفرنسية، ومقاومة الشعوب الضحية لاحتلال الجيوش النابوليونية، إنما تمثل الأحداث التأسيسية التى تحدد فى ظلها، بين سبعينيات القرن الثامن عشر وسنوات العقد الأول من القرن التاسع عشر، تعريف الأمة الذى مازال

سارى المفعول. ولابد من استبقاء نقطتين بشكل خاص. فأولا، يجب التشديد على العلاقة الوثيقة التى تقررت، منذ ذلك العصر، بين الأمة والمواطنة. ففى عام ١٧٨٩، سوف نجد أن سييس، فى كراسه الشهير **ما هى الفئة الثالثة؟**، يعرف الأمة بأنها «كيان من البشر المتشاركين الذين يحيون فى ظل قانون مشترك عام ويمثلهم جهاز تشريعى واحد». ومن ثم فإن الأمة، فى نظره، هى «الفئة الثالثة»، أى جميع أولئك الذين لا يتمتعون بامتيازات والذين يشكلون، بحكم هذا الواقع، جماعة من المتساوين. لكن الأمة إنما تعد أيضا مجموعا من الناس الأحرار الذين يقررون بأنفسهم، فى استقلال تام، حياتهم المشتركة. وأخيرا، فإن الأمة «الواحدة والتى لا تتجزأ»، هى الإرادة الجماعية فى الوجود كشعب ذى سيادة. على أن هذا التعريف الجمهورى ناقص لأنه لا يقول شيئا عن المعايير التى تسمح بتمييز الأمم بعضها من البعض الآخر. وهذه المسألة، التى كانت ثانوية فى عام ١٧٨٩، إنما تكتسب كل أهميتها عندما تتجه الجيوش الثورية إلى فتح أوروبا. فسرعان ما يساعد «حق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها» على إضفاء الشرعية على الاحتلال العسكرى وأعمال العنف والسلب والنهب. وعلى الفور، لا يبدو ممثلو الشعب الفرنسى، فى أعين الشعوب ضحية هذه المظالم، إلا كمضطهدين وبرابرة جدد. وعندئذ ترتفع أصوات داعية إلى المقاومة ضد هذه السيطرة الإمبريالية، ومشيدة بتقاليد وبثقافة وبتاريخ الشعوب المقهورة. وفى هذا السياق تحديدا يجرى، فى ألمانيا أساسا، صوغ ما يمكن تسميته بالبعد الهوياتى للأمة. فسعيا إلى إثبات حيوية وديمومة الشعب الألمانى عبر العصور، قام فلاسفة كهردر وفيشته بحشد حجج ذات طابع تاريخى ولغوى وإثنوغرافى. لكنهم شددوا أيضا على البعد الذاتى للهوية القومية. فروح الشعب — **Volksgeist** — هى «مبدأ روحى» يضفى الشرعية على تطلعات الأمة الألمانية إلى أن يكون لها وجود سياسى، شأنها فى ذلك شأن الأمة الفرنسية. وسعيا إلى تحديد جميع العناصر الهوياتية التى تشكل «الطابع الجرمانى»، دون اللجوء إلى مصطلح «الأمة» الفرنسى، استفاد فريدريش

ياهن من موارد اللغة الألمانية وابتكر كلمة **Volksthum** الجديدة. وهكذا ولد ما يسمى بـ«مبدأ القوميات».

وفى مواجهة التحيزات الفرانكية ـ الفرنسية حيال «الفكر الألمانى»، يجب أن نتجنب هنا الخلط فيما بين الأزمنة التاريخية. إن عددا كبيرا من الكتاب والفلاسفة والباحثين المنخرطين فى النضال من أجل الـ **Volksthum**، سوف يسهمون بكل قواهم فى النضالات المعادية للأرستقراطية وسوف يشاركون فى ثورة ١٨٤٨. لكن إخفاق «ربيع الشعوب» إنما يقضى على التطلعات الديمقراطية فى هذا الجزء من أوروبا. ويجب أن نضيف أن حركة رد الاعتبار هذه إلى الثقافات القومية كانت، فى البداية، حركة ذات توجهات كوزموبوليتية [إنسانية عالمية]. فالإخوة [ياكوب وفلهلم وجوريس] جريم، مثلا، لم يكتفوا بجمع الحكايات والتراث الشعبى للغة الألمانية. فقد نسجوا علاقات مع جميع أولئك الذين استحدثوا وطوروا، فى أوروبا، مشاريع من النوع نفسه. وبدلا من خلق تعارض بين «الفكر الألمانى» و«الفكر الفرنسى»، سوف يكون من الأنسب من ثم أن نشدد على التبادلات وعلى تداول وانتشار المرجعيات. وكما سبق لنا أن رأينا، فإن تفكير الفلاسفة الألمان قد تأثر تأثرا عميقا بمبدأ السيادة القومية الذى جرى استحداثه وتطويره فى زمن الثورة الفرنسية. وبالمقابل، فى ظل عهد عودة الملكية [١٨١٥ـ١٨٣٠]، فإن الكتاب والمؤرخين الذين فتنتهم الرومانسية الألمانية، قد تبنوا مفهوم الـ **Volksthum**، ولكى يترجموه إلى الفرنسية، ابتكروا بدورهم كلمة جديدة، موعودة بمستقبل سعيد: “nationalité” [الجماعة القومية]. وعلى أثر ذلك، أغنى ميشليه التعريف الجمهورى للأمة بإضافة معايير هوياتية إليه: إن فرنسا شخص، ولد من اندماج أجناس أولية، وأصبح على وعى بذاته بفضل الثورة.

ويجب أن نتذكر هذين الجانبين لتعريف الأمة (المواطنة والهوية) حتى نفهم السبب فى أن الدفاع عن مبدأ القوميات سرعان ما أفضى إلى مواقف سياسية

متفجرة. وفى الجزء الشرقى من أوروبا وفى البلقان، خاصة، أدى تداخل اللغات والأعراف والديانات إلى الحيلولة دون تكوين دول قومية قائمة على المعايير القومية. وبفضل دراسات عديدة نشرت مؤخرا حول هذه المسائل، فإننا نفهم اليوم على نحو أفضل منطق الاشتباك القوموى الخصامى. ولنأخذ مثال المعايير اللغوية. فقبل القرن التاسع عشر، قلما كان مفهوم «اللغة القومية» يتميز بمعنى. ففى أوروبا المسيحية، كانت اللاتينية هى اللغة الرسمية المشتركة بين جميع المثقفين. وفى القرن الثامن عشر، فإن فرنسية (فرساى) هى التى لعبت دور اللغة الدولية. إلا أنه إذا كانت الفرنسية قد مثلت لغة بلاط قيصر روسيا أو بلاط ملك بروسيا، فإن غالبية رعايا مملكة فرنسا كانوا ما يزالون يجهلونها. وبالمثل، فإن الفلاحين، فى بوهيميا، هم الذين كانوا يتكلمون بالتشيكية؛ بينما كان النبلاء يتكلمون ويكتبون بالألمانية. وفى مستهل القرن التاسع عشر، نجد أن الولع بالتراث الشعبى قد دفع عددا كبيرا من الباحثين وعلماء النحو وفقهاء اللغة إلى أن يحددوا كتابة وإلى أن يصوغوا قواعد لغات شعبية قلما تخطى انتشارها، فى الأغلب الأعم، الإطار الإقليمى. وهكذا فبين عامى ١٨٠٠ و١٨٥٠، تشكلت ثلاث لغات مكتوبة فى شمالى البلقان: السلوفينية والصربية ــ الكرواتية والبلغارية. وخلال الفترة نفسها، نجد أن ألسنة أخرى، كاللسانين الأوكرانى والتشيكى، قد صعدت إلى وضعية لغات مكتوبة «قومية». وفى الوقت نفسه، انكب المؤرخون على إنتاج تاريخ لهذه الشعوب، «مثبتين» عراقة أصولها واستمرارية وتواصل ثقافتها. لكن حججهم التاريخية أو الإثنولغوية قد جرى حشدها بشكل متناقض سعيا إلى تحديد حدود الأراضى والشعوب التى كان المناضلون يخططون لوضعها تحت سلطة الدولة التى كانوا يتمنون إقامتها. وهكذا تبدأ الصراعات الإثنية التى سوف تغمر أوروبا بالنار والدم، قبل أن تمتد إلى أجزاء أخرى من العالم. إلا أننا يجب أن نشير إلى أن هذه المعايير الهوياتية لم تلعب دوما دورا حاسما فى النضالات فى سبيل الاستقلال القومى. ففى أميركا، مثلا، لم يجر إضفاء الشرعية على القطيعة مع المتروبولات

الأوروبية بالتذرع بمبدأ القوميات. بل إن لغة الدولة الاستعمارية (الإنجليزية، الإسبانية، البرتغالية) غالبا ما جرى الاحتفاظ بها كلغة قومية، من جانب قادة الدول الجديدة. وبالمثل، ففى النضالات المعادية للاستعمار فى القرن العشرين، فقدت المرجعيات الهوياتية أهميتها لصالح الحجج الاجتماعية ـ الاقتصادية التى صاغتها الماركسية ـ اللينينية. ومن المناسب أيضا أن نعيد إلى الأذهان أن جميع هذه النزاعات الإثنية لا يمكن تفسيرها بمجرد أسباب ترجع إلى الأقاليم المعنية نفسها. ومنذ مستهل القرن التاسع عشر، كما رأينا، فإن نخب البلدان الأوروبية الأكثر تقدما هى التى صاغت التعريف الهوياتى للأمة. وإذا كان المناضلون فى سبيل القضية القومية قد حشدوا بكل هذه القوة الحجج التاريخية أو الإثنولغوية، فإن ذلك إنما يرجع أيضا إلى أنه كان عليهم الانخراط فى هذا الدرب حتى يتسنى اعتبار قضيتهم مشروعة من جانب الدول العظمى. والواقع أن الأمة لا تصبح ذات سيادة بشكل كامل إلا إذا جرى الاعتراف رسميا بوجودها استنادا إلى القانون الدولى. وغداة الحرب العالمية الأولى، بحفز من الرئيس ويلسون، اتخذ مبدأ القوميات، فى اللعبة الدبلوماسية، أهمية أعظم بكثير مما فى القرن التاسع عشر. وتذرعا بهذا المبدأ، حاولت عصبة الأمم حماية حقوق «الأقليات» وذلك بالرغم من قيامها فى الوقت نفسه بتنظيم ترحيلات جماعية للسكان، سعيا إلى «تحقيق التجانس» على المستوى الإثنى ـ اللغوى، للدول الجديدة.

ومن بين الأبحاث الجديدة المتصلة بتاريخ الأمة، فإن الأبحاث المهتمة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للظاهرة قد بينت أن إحدى الخصائص الكبرى للأمة الحديثة، قياسا إلى أشكال أخرى للجماعة الاجتماعية، إنما تكمن فى واقع أن غالبية أفرادها لا يعرف أحدهم الآخر ويتواصلون فيما بينهم عن بعد. وفى هذه الظروف، يمكننا أن نفهم فهما أفضل لماذا يعد ظهور الأمة ظاهرة معاصرة للثورة الصناعية. وحتى يتسنى التواصل عن بعد، فلابد من الانتشار الواسع لاستخدام

الكتابة، ولابد لوسائل النقل الجديدة، التى تستخدم المحركات البخارية، أن تضع حدا لعزلة الجماعات القروية. ويترافق تقدم الاتصالات عن بعد مع تطور ضخم للمهن التى تتطلب تمكنا من الثقافة المكتوبة. والحال أن هذه البورجوازية الثقافية إنما تدعم مبدأ القوميات فهو حجة فعالة فى النضال الذى يضعها فى مواجهة النبلاء. وهذا هو السبب فى أن هذا الوسط الاجتماعى يقدم مجمل كتائب الأنصار المنتمين إلى المنظمات المناضلة فى سبيل الاستقلال القومى، فى حين أن الفلاحين والعمال، الذين يتحدث ويتصرف باسمهم هؤلاء المثقفون، لا يشكلون غير جانب جد قليل من الأنصار المنتمين إلى هذه المنظمات. وإذا ما دفعنا تحليلنا خطوة أخرى إلى الأمام، فسوف يكون بوسعنا إضافة أن القادة القوميين (أكان ذلك فى أوروبا القرن التاسع عشر أم فى العالم الكولونيالى) هم فى الأغلب متحدثون بلغتين. ومع تمكنهم من الثقافة السائدة المسيطرة، فإنهم يظلون على اتصال بالوسط الأصلى الذى ينتمون إليه. وهذا الوضع الخاص يحثهم على أن يوظفوا لحسابهم المبررات والحجج التى صاغتها الدولة العظمى التى يحاربونها، سعيا إلى استخدام هذه المبررات والحجج ضدها. وعلى سبيل المثال، فإن المناضلين المنخرطين فى نضال ضد الاستعمار الفرنسى قد تبنوا المثل العليا لثورة ١٧٨٩ الفرنسية سعيا إلى تبرير قضيتهم السياسية الخاصة. كما يمكننا أن نلحظ أن الهويات الإثنية التى يدافع عنها قادة حركات الاستقلال غالبا ما كانت مبتكرات سبق استحداثها من جانب الإدارات الاستعمارية، التى استخدمتها بما يتعارض مع الحقائق الواقعية المحلية التى أسهمت هذه الإدارات فى هدمها.

إضفاء الطابع القومى على المجتمع

بالرغم من أهمية تاريخ مبدأ القوميات، إلا أنه لا يجب أن ينسينا أن سيرورة البناء التاريخى لأمة من الأمم لا تتوقف فى اللحظة التى تتوصل فيها هذه الأمة

إلى الفوز بالسيادة. ويعنى الاستقلال أن الأمة الجديدة تتمتع بدولة تخصها، ويستطيع قادتها بفضل هذه الدولة أن يفرضوا إرادتهم على كل السكان الذى يحيون على الأرض التى يسيطر عليها هؤلاء القادة. وبالنسبة لتاريخ الأمة، فإن ما يبدأ عندئذ هو فترة جديدة. وتندرج هذه المرحلة من مراحل إضفاء الطابع القومى على الأمة فى امتداد المرحلة السابقة. والحال أن المناضلين فى سبيل القضية القومية، وقد صاروا رجال دولة، إنما يواصلون سعيهم من أجل تحقيق الفوز للمبادئ التى كان قد سبق لهم النضال فى سبيلها. وهنا نجد نوعى الممارسات السياسية اللذين أسلفت الحديث عنهما. فمن جهة، وسعيا إلى تجسيد فكرة سيادة الشعب، يتوجب على النظام الجديد حفز سيرورة دمقرطة للمجتمع عن طريق دمج الطبقات الشعبية فى الدولة ــ الأمة (إقرار حق الاقتراع العام للذكور، التشريع الهادف إلى حماية المصالح الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين...). ومن جهة أخرى، فإن الحجج التاريخية أو الدينية أو الإثنولغوية والتى سبق استخدامها فى تبرير النضال فى سبيل الاستقلال إنما تصبح منذ ذلك الحين فصاعدا معايير هوياتية تنطبق على مجموع السكان المقيمين على الأرض القومية. وفى غالبية الحالات، يترابط هذان البعدان (مبدأ المواطنة ومبدأ الهوية) لأن دمج الشعب فى الحياة السياسية إنما يتطلب درجة معينة من التجانس الثقافى. فالأفراد الذين يريدون المشاركة فى الحياة العامة يجب أن يتكلموا لغة مشتركة وأن يتقاسموا فيما بينهم حدا أدنى من المرجعيات المشتركة. وتتعزز هذه الضرورة بحكم واقع أن الأمة، بعد حصولها على استقلالها، يجب أن تدافع عن وجودها ضد التهديد الذى يضغط به عليها أعداؤها السابقون أو الأمم المنافسة. ومنذ ذلك الحين، يشكل الدفاع عن الوطن بعدا أساسيا فى سيرورة دمج الشعب فى الدولة ــ الأمة. ويجب على المواطنين أن يتقاسموا فيما بينهم شعور انتماء واحدا لأنهم، فى حالة الحرب، سوف يتعين عليهم الاستعداد للتضحية بأرواحهم فى سبيل جماعتهم. وهذه العوامل كلها إنما تسمح بفهم السبب فى أن السعى إلى تحقيق التجانس القومى هو المهمة الأولى التى تنكب

عليها غالبية الدول ــ الأمم. وهنا نرى بوضوح ما يميز هذه الدول ــ الأمم عن الدولة الملكية. فشرعية السلطة الملكية قد استندت إلى الإيمان بوجود اختلاف في «الطبيعة» بين الملك («الحق الإلهى») ورعاياه. وهذا هو السبب في أن وحدة الدين كانت عقيدة مذهبية جامدة ما كان يمكن لأحد أن ينتهكها. إلا أنه بالنظر إلى أن النبلاء والشعب قد جرى النظر إليهما على أنهما «جنسان»، «نوعان» من البشر مختلفان تماما، فإن الدولة الملكية لم تسع البتة إلى «استيعاب» رعاياها، على عكس الدولة القومية. والحال أن النتائج الاجتماعية لهذا المنطق السياسى إنما تظهر بوضوح عندما ندرس، مثلا، تاريخ روسييون فى منظور «الأمد الطويل». فبعد وقت طويل من ربط هذا الإقليم بفرنسا (من خلال معاهدة البرانس فى عام ١٦٥٩)، واصل السكان التكلم باللهجة نفسها المنتشرة على جانبى الحدود. وحتى القرن التاسع عشر، كانت هذه الحدود، من جهة أخرى، غائمة وغير محددة بوضوح. والواقع أن سيرورة الدمج والاستيعاب التى سوف تؤدى إلى تحويل السردان إلى فرنسيين «أرومة وأصلا»، لن تأخذ كل اتساعها إلا فى عهد الجمهورية الثالثة [١٨٧٠ ــ ١٩٤٠].

وبما يشكل ظاهرة رئيسية من ظواهر تاريخ أوروبا اعتبارا من ثمانينيات القرن التاسع عشر، فإن إضفاء الطابع القومى على المجتمع إنما يعد سيرورة عالمية، حتى وإن كانت قد اتخذت أشكالا جد متباينة بحسب الأماكن والسياقات. وتتصل الخاصية الأساسية لهذه الظاهرة بواقع أن الشواغل المتعلقة بـ«الأمة»، والتى كانت إلى ذلك الحين محصورة فى وسط النخب المثقفة، قد أصبحت شواغل بالنسبة للدولة. ولإعطاء فكرة عن أهمية هذه المشكلة، سوف أعلى هنا من شأن مثلين: فرنسا وألمانيا.

كما رأينا أعلاه، كان الفلاسفة والكتاب، فى ألمانيا، هم الذين احتكروا التفكير فى الأمة. لكن الأرستقراطية فى القرن التاسع عشر قد استبعدت هذه

البورجوازية الثقافية من السلطة. وفى الوقت نفسه، اضطلع مصلحون منحدرون من صفوف النبلاء، خاصة فى بروسيا، بترشيد وتحديث الدولة، معتمدين على الإمكانيات الجديدة التى أتاحها انتشار الثقافة المكتوبة وتقدم وسائل النقل والاتصالات. والحال أن الوحدة الألمانية قد تحققت فى عام ١٨٧٠ بفضل جهودهم أساسا. ولا حاجة إلى التشديد على واقع أن رجال الدولة هؤلاء لم يتصرفوا فى جهودهم باسم مبدأ القوميات. فقد سعوا، على العكس من ذلك، إلى تدعيم المنطق الملكى. وعلى سبيل المثال، فإن بسمارك كان لوقت طويل جد مرتاب فى النزعة القومية لأن الخطابات حول سيادة الشعب كانت تعتبر تهديدا للسلطة الإمبراطورية. وفى مرحلة أولى، فإن الطابع «متعدد الإثنيات» للرايخ الجديد (والذى يتضمن عنصرا بولونيا قويا، وإن كان يتضمن أيضا أقلية دانمركية، وألزاسية...) قلما يشغل القادة لأن الأيديولوجية الأرستقراطية ليست مبنية على المنطق الاستيعابى التذويبى. على أن الشعبية المتزايدة لمبدأ القوميات إنما تؤدى إلى تجذر النضالات السياسية التى تشكل تهديدا مزدوجا للإمبراطوريات. فعلى المستوى الاجتماعى، يتبنى المطالب القومية الجماعات (البورجوازية، ولكن أيضا الحركة العمالية الوليدة) التى تطالب بدمقرطة المؤسسات. وعلى المستوى الهوياتى، فإن تحرك «الأقليات» إنما يزيد من خطر تمزق الدولة الألمانية، حتى مع أن هذه الدولة كانت ما تزال حديثة النشأة. وفى هذا السياق تحديدا، واعتبارا من ثمانينيات القرن التاسع عشر، تبدأ السلطة الإمبراطورية فى تبنى المبادئ القومية التى كان قد سبق لها أن حاربتها، وذلك فى مسعى منها إلى وضع هذه المبادئ فى خدمة سياستها الرجعية. ومنذ ذلك الحين، تسارع إضفاء الطابع القومى على المجتمع الألماني؛ وهو ما يستتبع اعتماد نوعين من التدابير. فمن ناحية، وسعيا إلى مواجهة تحديات التصنيع، يحبذ بسمارك تدشينا أوليا لدمج الطبقات الشعبية وذلك من خلال فرض تشريع اجتماعى لا مثيل له فى البلدان الأوروبية الأخرى. ومن ناحية أخرى، ينهمك الرايخ فى سياسة جرمنة قسرية للأقليات تستهدف بالأخص السكان المنحدرين من

أصول بولونية. وفى ذلك الزمن نفسه، نجد أن الإمبراطوريات الروسية والنمساوية ـ المجرية والعثمانية تقع هى أيضا فى هذا المنطق القومى. وعندئذ يحتدم عنف سلطة الدولة ضد جميع أولئك الذين لا يتماشون مع معايير الامتياز القومى: اليهود، الأرمن، إلخ.

وإذا ما اتجهنا الآن إلى فرنسا، فسوف نجد أن الدولة أصبحت دولة قومية حقا خلال العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر بالمثل. وبينما كان الشعب، حتى الإمبراطورية الثانية، مستبعدا من الحياة السياسية، فإن دمج الطبقات الشعبية إنما يكمن فى صميم الاستراتيجية التى استحدثتها وطورتها الجمهورية الثالثة، كما يثبت ذلك تطور التشريع الاجتماعى ودمقرطة الحياة السياسية. وفى الوقت نفسه، تضاعف الحكومة من التدابير الرامية إلى تحقيق التجانس للمجتمع الفرنسى (حتى وإن كانت هذه التدابير عديمة الصلة والشبه بالسياسة القمعية التى استحدثتها وطورتها الإمبراطوريات). وقد تمثلت الوظيفة الرئيسية للمدرسة الجمهورية فى خلق مواطنين فرنسيين، يتقاسمون فيما بينهم ثقافة قومية مشتركة ويتحدون فيما بينهم عبر شعور واحد قوامه الانتماء إلى الوطن. وهذه المسألة معروفة اليوم بما فيه الكفاية. ولذا فلن أشدد عليها.

وبالمقابل، أود أن أتوقف أكثر قليلا عند مسألة حق الجنسية، مقتصرا، لضيق المساحة، على الحديث عن الحالة الفرنسية. وأنا أعتقد أن هذه مسألة جد مهمة لأن التمييز الحقوقى والإدارى الدقيق جدا بين الرعايا والأجانب إنما يرمز، على المستوى المؤسسى على الأقل، إلى إنجاز سيرورة بناء الأمة الحديثة. وكما توضح ذلك تماما اللغة المستخدمة للتعبير عن الحق فى الجنسية، فإن قانون الجنسية يكرس بشكل رسمى العلاقات الوثيقة الموجودة منذ ذلك الحين فصاعدا بين الأمة والدولة. ففى الفرنسية، نجد أن مصطلح "nationalité" ـ الذى كان حتى ذلك الحين يشكل بالأخص جزءا من المعجم «الأدبى» الذى يستخدمه الكتاب

والمؤرخون لتحديد المعايير (التاريخية أو الثقافية أو الذاتية) للانتماء إلى الأمة — قد جرى دمجه فى المعجم الحقوقى، لتحديد الانتماء إلى الدولة. وقد احتفظت كلمة "nationalité" إلى اليوم بهذا الالتباس الدلالى، فهى تشير فى آن واحد إلى الارتباط بالأمة وبالدولة. ومن المؤكد أن هذا التشوش إنما يجد تفسيره فى واقع أن الدولة تصبح، منذ ذلك الحين، فى خدمة الشعب بأسره. وليس من قبيل المصادفات أن التشريع الفرنسى بشأن الجنسية قد بدأت صياغته فى ثمانينيات القرن التاسع عشر، أى فى عين اللحظة التى مرت فيها أوروبا بأول أزمة عميقة للنظام الرأسمالى: الكساد العظيم. فالقادة الذين كانوا إلى ذلك الحين محبذين لليبرالية، قد اكتشفوا أن توسع التبادلات والتحول الحضرى وتزايد استخدام العمل المأجور إنما تساعد كلها على حرمان الطبقات الشعبية، بشكل مطرد، من إمكانات الحماية التقليدية التى كانت تتمتع بها فى المجتمعات الريفية. وفى هذه الظروف، فإن الدولة هى التى يتعين عليها حل المشكلات المرتبطة بالبطالة والبؤس، إلخ، بإصدار تشريع اجتماعى قابل للتحسين بشكل مطرد. لكن كل دولة لا تريد تحمل المسئولية إلا عن فقرائها هى. ومنذئذ، فإن مشكلة الانتماء إلى الدولة تصبح رهانا يتميز بأهمية أولى. وفى الحالة الفرنسية، تعد المسألة أكثر خطورة بقدر ما أن ركود النمو السكانى والمصاعب التى يواجهها أرباب العمل فى العثور على عمال يمكنهم العمل فى الصناعة الثقيلة التى تشهد نموا سافرا، يحتمان اللجوء على نطاق واسع إلى العمال المهاجرين القادمين من بلدان أجنبية. ويصبح التمييز الصارم بين الفرنسيين والأجانب وسيلة إضافية يستخدمها الحكام لحل مشكلات سوق العمل. وشيئا فشيئا يجرى إيجاد ترتيب حقوقى - إدارى حديث بشكل مطرد يهدف إلى حصر المهاجرين فى قطاعات النشاط الأقل قيمة. ويفسر سبب آخر لماذا أصبح الانتماء إلى الدولة رهانا أساسيا، منذ عام ١٨٧٠. فالواقع أن كون المرء فرنسيا إنما يتيح، منذ ذلك التاريخ فصاعدا، إمكانية حصوله بشكل مباشر على المواطنة (وهى إمكانية متاحة للرجال على أية حال). والآن يصبح مصير الأمة من ثم فى

أيدى الشعب حقا. ومرة واحدة، تصبح مسألة معايير التمتع بالجنسية رهانا سياسيا أساسيا. ويحدد قانون عام ١٨٨٩ الخطوط العريضة للتشريع الفرنسى حول الجنسية والذى ما يزال سارى المفعول إلى اليوم. ومن ناحية، يبرر العجز الديموجرافى [السكانى] المكانة المهمة الممنوحة لحق الانتماء، والذى جرى بفضله دمج ملايين من المهاجرين فى الأمة منذ قرن. لكن الفرنسيين من أصل أجنبى سوف يعتبرون، من ناحية أخرى، ولزمن جد طويل، مواطنين من «الدائرة الثانية»، مدعوين من جانب الجمهورية إلى أن يقدموا باستمرار براهين ارتباطهم بالأمة. وهذا المنطق إنما يفسر أشكال التمييز الحقوقى التى سوف يعانى منها الفرنسيون المنحدرون من صفوف المهاجرين (وخاصة من حصلوا على الجنسية الفرنسية) لزمن طويل. وهذا أحد عيبى (العيب الآخر مرتبط بالمشكلة الاستعمارية التى لا يسعنى تناولها هنا) التراث الجمهورى اللذين سوف يستخدمهما نظام حكومة فيشى [الممالئة للمحتلين النازيين] سعيا إلى إضفاء الشرعية على سياسته المعادية للسامية والمعادية للأجانب.

- ANDERSON (B.), *L'Imaginaire national* (1983), trad. fr., Paris, La Découverte, 1996.
- BRUBAKER (R.), *Citoyenneté et nationalité en France et en Allemagne* (1992), trad. fr., Paris, Belin, 1997.
- GELLNER (E.), *Nations et nationalisme* (1983), trad. fr., Paris, Payot, 1989.
- HOBSBAWM, *Nations et nationalisme depuis 1780* (1990), trad. fr., Paris, Gallimard, 1992.
- NOIRIEL (G.), *Le Creuset français. Histoire de l'immigration XIXᵉ-XXᵉ siècles*, Paris, Le Seuil, 1988.
- NOIRIEL (G.), *Les Origines républicaines de Vichy*, Paris, Hachette, 1999.
- SAHLINS (P.), *Frontières et identités nationales. La France et l'Espagne dans les Pyrénées depuis le XVIIᵉ siècle* (1989), trad. fr., Paris, Belin, 1996.
- THIESSE (A.-M.), *La Création des identités nationales*, Paris, Le Seuil, 1999.

العنف والنزاع (١١)

بقلم إيف ميشو

Yves MICHAUD

ترجمة: بشير السباعى

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

ملاحظات تمهيدية

الصور والواقع

سوف يتعين علينا البدء باستحضار صور للعنف. أيا كانت – أو أيا كانت تقريبا. إنها دائما ما توضح بما فيه الكفاية العنف البشرى الأقصى والمتعة التى قد يستمدها الإنسان منه.

تترتب على هذا ملاحظة أولى، لن أعود إليها مرة أخرى، إلا أنها يجب أن تبقى ماثلة باستمرار فى الأذهان: الكائن البشرى قادر على اقتراف كل شىء، فهو كائن مسرف فى العنف – وهو لا يخرج من هذا العنف إلا بالتدجين، ومن ثم فإن القمع هو الثمن الضرورى لهذا الخروج. وذلك هو قدرنا اللعين. فالعنف موجود فى كل واحد منا. وهدفى هنا ليس هو البحث عن تفسيرات لذلك.

على أن صور العنف تستدعى أيضا ثلاثة تأملات:

– سوف يتعين علينا دوما أن نتذكر الاختلاف فيما بين مختلف صور العنف (ومن ثم العنف الواقعى الفعلى)، والتى لا يشار إليها عموما لأنها لا تحتمل

---

(١١) نص المحاضرة رقم ١٥٥ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٠٠.

والصور المنمقة والمبتذلة التى تقدمها السينما والتليفزيون، حتى وإن اعتبرناها «عنيفة». ولابد لهذا من أن يجعلنا متعقلين فى تقييمنا لدور صور العنف التى تقدمها الميديا: إنها جد منمقة بحيث إنها لا تترك أثرا عظيما وهى، فى الوقت نفسه، إنما تميل إلى إخفاء وحشية العنف الحقيقية تحت رقتها المتصنعة وعاديتها.

ـ إن واقع أننا مجمعون على الاتفاق على ماهية ما يشكل حالة أو موقف عنف مميز لا يجب أن ينسينا أن المخاوف مما هو عنيف إنما تتباين تباينا كبيرا بحسب المجتمعات والجماعات والأفراد. فأسلوب لعب لعبة الركبى فى فرنسا يعتبر عنيفا من جانب اللاعبين الرياضيين النيوزيلانديين أو البريطانيين. والعنف فى الشارع فى باريس فى القرن الثامن عشر لم يكن يتناسب مع ما نعرفه عن هذا العنف الآن. والبعض يعتبرون تكدير المعنويات عنفا، إلخ.

ـ العنف بوحشيته يشكل موضوعا للتناولات الفكرية: وهكذا تولد تمثيلات العنف التى تخلط بين الأحداث الواقعية والتقييمات. وهكذا يجرى تأسيس بحوث «مشكلات العنف» التى تخفى جزئيا العنف البشرى المسرف وتدمجه بوساوس ومصادر خوف أخرى. ففى سبعينيات القرن العشرين، كان العنف، قبل كل شىء، هو عنف الديكتاتوريات وعنف الحركات الثورية. أما فى الثمانينيات من القرن نفسه، فقد أصبح العنف هو الإجرام. وأما فى التسعينيات، فإن عنف سكان الضواحى الفقيرة هو ما انتقل إلى بؤرة اهتماماتنا (فى أوروبا، كان العنف هو العنف ضد الأجانب). والآن، فإن العنف فى المدارس هو الذى يتصدر المسرح. إلى أن ننتقل إلى عنف آخر. ونحن نستخدم مفهوم العنف لكى نقول شيئا ما عن مجتمعاتنا وعن المشكلات التى تشغلنا فيها.

العنف، أداة وتعبير

العنف وسيلة للوصول إلى غايات. فأنا أريد شيئا ما، ومن ثم فإننى آخـذه. ودائما ما كان النهب أداة لحصول الناس على موارد عيش ولتحقيق الثراء لأنفسهم (السرقة، النهب، السلب، القرصنة، الاسـتعمار). مثلمـا أن الاغتصـاب أسـلوب للحصول على شريكات لممارسة الجنس معهن. ومن ثم فهناك بعد ذرائعى للعنف: إنه يخدم فى تحقيق أشياء معينة. وهذا الأسلوب ليس بالضرورة الأسلوب الأكثـر فاعلية كما أنه قد يكون مكلفا. فهناك الثمن الباهظ الكامن فى الإقدام على المخاطرة (لأن الضحية تدافع عن نفسها). وهناك أيضا تكاليف باهظة فرعية. وإذا ما سرقت شيئا، فإن على أن أكون قادرا على الاحتفاظ به، ويجب أن أكون قادرا على حماية نفسى من الأعمال الانتقامية منى، ويجب أن أفلت من يد العدالة. ومن الممكن لهذه التكاليف الباهظة أن تكون غير متناسبة مع مقابلهـا أو أنهـا تتطلـب تخصصـا لمواجهتها. ومن شأن تأريخ للحروب أن يبين أنه فى ضوء هـذا تحديـدا جـرى استحداث وتطوير الأسلحة والأساليب العسكرية وتكنولوجيات السلطة وتكنولوجيات حفظ النظام. والقول بأن العنف أداة إنما يعنى أن هناك تكنولوجيا عنف، وهندسـة عنف وإدارة عنف — تمتد من التدريب البدنى إلى أساليب الإدارة اللوجستية. وهذا يعنى أيضا أن هناك اخصائيين فى العنف، هم أفراد يجعلون من العنف حرفة لهـم أو مهنة، وهؤلاء الأفراد هم العسكريون واللصوص ورجـال الشـرطة وحـراس وحماة المومسات والمواخير القوادون.

على أن العنف ليس مجرد أداة. فهناك عنف يتمثل أيضا فى تكـدير النظـام. ورد فعلنا على ذلك يتميز بالتحسب والانضباط والحذر (حتى عندما نستخدم العنـف) وذلك إلى اللحظة التى لا يعود بوسعنا عندها تحقيق النجاح لرد فعلنا. وعندئذ يظهر عنف آخر، هو عنف الامتناع عن الامتثال للقواعـد، وهـو عنـف كـائن مكـره ومحاصر ويصبح «شريرا مؤذيا»، يعبر بالحنق وبالغضب عن عدم قدرتـه علـى

الالتزام بالإجراءات الطبيعية المتعارف عليها. وبالنظر إلى غياب مصطلح أفضل، يمكننا وصف هذا العنف بأنه عنف تعبيرى. وهو العنف الماثل فى بعض جرائم القتل العاطفية غير المتعمدة، وفى انفجارات غضب أفراد ضائعين فى عالم من الضوابط، وفى التمردات الغاضبة التى تقوم بها أقليات مقهورة. وهذا العنف ليس ذرائعيا. فهو ينتمى إلى السخط والهلع. ومن الوارد أن تترتب عليه نتائج عكسية أو مدمرة أو أن يؤدى، على العكس من ذلك، إلى نتائج لم تكن مأمولة ولا متوقعة. وهو فى جميع الأحوال عنف غير محسوب: فهو يندلع تلقائيا دون سابق تدبير.

العنف، النزاع، المواجهة

العنف، أكان فرديا أم جماعيا، هو لحظة مواجهة بين قوى، بما فى ذلك فى حالة العنف المعنوى. فالمسألة هى معرفة من الذى سوف يفوز فى هذه المواجهة. والدخول فى العنف، حتى ولو دامت المواجهة، هو تجربة مواجهة للحقيقة. وهذه التجربة إنما تنتهى بهزيمة أحد الفريقين، أو تنتهى أيضا، بحل وسط، أو تنتهى مرة ثالثة باختفاء أحد الفريقين ـــ أى بموته. وفى العنف، يقدم الخصوم برهان قدراتهم وشجاعتهم ومقاومتهم أو يثبتون جبنهم وخوفهم من الموت أو من الإصابة بجراح. هناك إذا خوف من العنف ـــ حتى فى صفوف الأكثر جسارة وحنكة. وهذا هو السبب فى أن المتحاربين يتعاطون المنشطات أو الخمور أو المخدرات. وبالمثل، فإن العنف لا يكون البتة عديم العواقب. فهناك دوما صدمة العنف بالنسبة لجميع الفرقاء، غالبين كانوا أم مهزومين. فالفائزون تجتاحهم الكوابيس والضحايا المهزومون يعاودون استحضار وإحياء صور محنتهم ـــ إن لم ينجحوا فى بناء أشكال من النسيان ومحو الذكريات. وهو ما يفسر الحاجة إلى العودة إلى تأمل الملمات والمحن وترك الذاكرة تؤدى عملها وتسوية حسابات العفو أو الانتقام.

وأفضل الفلاسفة استيعابا لجدل العنف هذا هو هيجل، وذلك فى تناوله الشهير لجدل السيد والعبد. فعندما تتواجه شخصيتان، فإنهما إنما تغامران بحياتيهما فى رهان المواجهة. وفى تجربة الصراع حتى الموت، سوف نجد أن الغالب هو من تجاسر على مواجهة الموت. وهو يصبح السيد. أما من خاف من الموت فهو يخضع ويصبح عبدا. وعلى أثر ذلك، يمكن للسيد أن يستمتع بالحياة مستفيدا من عمل عبده، لكن هذا الأخير يخوض محنة العمل وعبر هذه المواجهة يتوصل إلى علاقة بالواقع ليست هى علاقة السيد بالواقع والتى تتمثل فى مجرد المتعة.

والحال أن الخوف من الموت ومواجهة الموت إنما يجعلان من العنف أداة يصعب للغاية استخدامها، حتى ولو جرى اتخاذ جميع التحسبات والاحتياطات. فالعنف، كما قالت ذلك [الفيلسوفة اليهودية الألمانية ثم الأميركية] حنه أرندت، إنما يدخل عنصر استحالة للتوقع وللتنبؤ بنتائج المواجهة.

وهذا هو السبب فى أن الخصوم يجتهدون فى تقليل أو تحييد استحالة التنبؤ هذه. ويمكن الاعتماد على عدد من العوامل: تدريب المتحاربين وتدعيم حنكتهم ومراسهم، تأليل المواجهة (عبر تحديد نمط ضابط للتصرفات وعبر تعظيم الاستجابات المدروسة سلفا وغير الاعتباطية)، تطبيق مناهج الحساب وتحقيق الأداء الأمثل، ابتكار قواعد لتأطير العنف وتعيين حدود للمواجهة (قوانين الحرب). وإذا كان بوسع المرء درء وتقليل مخاطر استحالة التنبؤ، فإن هذا لا ينفى واقع أنه لا يمكن إلغاؤها تماما. ومن هنا الجهود المبذولة من أجل الاقتصار على الردع، وعلى الأعمال التهديدية والمفاوضات فى ظل التهديد وعلى الإيماءات المتباينة. فهناك محاولة للاستعاضة عن العنف، بما ينطوى عليه من استحالة للتنبؤ بنتائجه، باللجوء إلى إجراءات تسوية النزاعات، إلا أنه سيظل من المخاطر الواردة أن يكون من المفيد إعادة إدخال عنصر استحالة التنبؤ، من باب التوكل على الله أو على السلاح، بحيث إن طرفا ما قد يسعى إلى مواجهة «لحظة الحقيقة».

وبعد طرح هذه المسائل التمهيدية، سوف أتساءل الآن عن التطورات الرئيسية الجارية الآن فى موضوع العنف، وذلك من زاوية قومية كما من زاوية دولية.

ويبدو لى أن بالإمكان إعادة جمع هذه التطورات وتصنيفها فى فصلين:

ــ تطور اقتصاد للعنف.

ــ تزايد جهد السيطرة والوقاية.

على أننى سوف أضيف، كنقطة ثالثة، أنه مازالت توجد مخاطر مهمة فى حدوث استحالة للتنبؤ بنتائج المواجهة.

اقتصاد العنف

لا تكاد توجد ضرورة للإشارة إلى التحسين المتواصل للمعدات وللأسلحة وللإمكانات اللوجستية ولإمكانات تمييز الأهداف والتوجيه. وقد انتقلنا من مواجهات كانت إلى عهد قريب ما تزال قاصرة إلى مواجهات أكفأ وذات طابع تقانى متزايد التطور. وهذا ينطبق على حفظ النظام (انظروا إلى مختلف مجموعات وأنواع قوات مكافحة الشغب والعصيان المنتشرة فى العالم كله تقريبا) كما ينطبق على الحرب الدولية (حرب الخليج، حرب كوسوفو). ولن أتوقف عند التفاصيل التى يمكن التعرف عليها من خلال أى تحقيق إعلامى. ومن الأفضل أن نلاحظ أن لهذا التطور عدة نتائج:

ــ ثقل اقتصادى ملحوظ للانفاقات العسكرية فى مجمل الاقتصاد العام.

ــ ثقل مهم للبحوث العسكرية فى مجمل البحوث العلمية.

ـ سباق مستمر فى مجال الابتكارات وهو سباق يتميز بمراحل متعاقبة من التعميم والتجديد (التصعيد، الردع، التصعيد وهكذا دواليك).

ـ إضفاء طابع مهنى على حرف العنف (جيش المحترفين، الاعتماد على الفنيين والمهندسين كما على الجنود سواء بسواء).

ـ تسيير، من نوع إدارى، للعمليات ولكن أيضا للبرامج وللاستثمارات وراء البرامج.

وفى اقتصاد العنف هذا، لا يجرى الاهتمام بمجرد الإدارة الجيدة وإنما بالسيطرة أيضا. وذلك لأسباب تتصل بنموذج الإدارة وإن كانت تتصل أيضا بالمخاطر التى لا مفر منها.

وهنا أيضا يسهل رصد عدد معين من السمات:

ـ جهد لتقييم العنف من زاوية التكاليف (المباشرة وغير المباشرة أو الجانبية) مع استهداف للإدارة الجيدة ـ اختزال التكاليف وعدم المجازفة بمغارم جانبية.

ـ جهد للسيطرة على المخاطر يمكن أن يقود إلى إضفاء طابع طقسى شبه كامل على المواجهات.

ـ سيطرة على الاتصالات مهمة أهمية السيطرة على العمليات (جامى شيا Jamie Shea فى بروكسل فى مقر القيادة العامة لحلف شمالى الأطلسى).

ـ جهود متواصلة للبحث عن الوساطة سعيا إلى تفادى المواجهة والمخاطر.

والواقع أن ترشيد الإدارة إنما يتميز بحضور شامل، بما فى ذلك على شكل مظاهر الانسجام مع المنطق، لأن مظهر هذا الانسجام مع المنطق جزء من نمط التسيير الإدارى والتقانى.

وفيما يتعلق بهذه النقاط، فإن العمليات فى كوسوفو فى عـــام ١٩٩٩ كانـــت دالة كلها عليها.

ولنتوقف الآن قليلا قبل أن نمضى إلى ما هو أبعد.

إن العنف لا يفلت فى الواقع من الســيرورة العامـــة لترشـــيد المجتمعـــات المتقدمة. وقد ارتسمت معالم هذه الحركة مع إضفاء الطابع الصناعى على الحرب فى القرن التاسع عشر، ثم مع ترشيدها خلال الحربين العالميتين وأخيرا مع تطور التحليل الاستراتيجى خلال الحرب الباردة فى أزمنة الردع النووى الخالية.

وهو ما يضاف إليه اليوم على أية حـــال عامـــل جديـــد. ففـــى حـــين أن الاستراتيجيين والمتخصصين فى الجوانب اللوجستية للحرب فى القرن العشرين لم يتورعوا عن إبداء قدر من الاستخفاف الذى كان يشكل جزءا أساسيا مـــن منـــاهج الحساب (وتخطر ببالى هنا تقييمات منظر التصعيد النووى هرمان كاهن)، نجد أنه قد تطور وعى بقيمة حياة الإنسان يعقد بشكل ملحوظ من منطق تناول الأمور.

وعندما أقول الوعى بقيمة حياة الإنسان، فإننى إنما أشير إلى إعلاء من قيمة الإنسان يعد ماثلا بالفعل فى المشاريع الإنسانية وفى أشكال الدعم التى تلقاها مـــن جانب شريحة مهمة من الرأى العام. والحال أن هذا الوعى الإنسانى هو ما يعبـــر عن نفسه أيضا فى الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والعمل على احترامها على المستوى الدولى.

وفى الوقت نفسه فإن هذا الإعلاء من قيمة الإنسان إنما يتساوق تماما مـــع صعود الأنانيات الفردية وهاجس العـــيش فـــى هنـــاء فـــى مجتمعاتنـــا المريحـــة والمتسامحة الخيرة. ومن هنا هاجس الحرب «التى لا يقتل فيها أحد» والذى يشغل الرأى العام، كما يشغل الحكام الحريصين على التجاوب مع الرأى العام فى بلدانهم، بل ويشغل محترفى العنف الذين يرغبون فى ممارسة مهن الخطر ولكـــن بشـــرط الوصول مع ذلك إلى سن التقاعد.

لذا لا يجب المبالغة فى تقدير هذا البعد الأنانى، لأن هذا الوعى بقيمة حياة الإنسان إنما يتساوق أيضا مع انبثاق نوع من المجتمع يتراجع فيه المحارب لصالح المهندس والمنتج، ويتقدم فيه الإنتاج والتبادل على السلب والنهب.

والحال أن هذه الأفكار قد نظر لها وطورها عالم الأنثروبولوجيا ارنست جيلنر، الذى طرح فكرة تغير دور العنف فى المجتمعات.

وقد ميز جيلنر ثلاثة عصور للعنف فى التاريخ البشرى:

ـ فى المجتمعات الأبسط، ليس هناك إنتاج. وما يحصل عليه المرء قليل الأهمية من الناحية الكمية ويتم استهلاكه. ومن ثم فلا حاجة هناك للدفاع عن فائض. والعنف ليس مبدا لتنظيم المجتمع، ناهيك عن أنه لا يمكن أن يكون مبدا كهذا وذلك لأن عدد الأفراد الذين يمكن تعبئتهم لممارسته عدد هزيل.

ـ ويتغير الموقف مع المجتمعات التى يوجد فيها إنتاج وفائض يتعين تخزينه. وتلك هى المجتمعات الزراعية. فهى تنتج الغذاء والخيرات التى تقوم بتخزين جانب منها، لكنها لا تعرف نموا ناتجا عن التقانة. وهناك أعوام أفضل من أعوام أخرى كما أن هناك بعض التجديدات، لكن هذه التجديدات بطيئة ومتفرقة والنمو ليس منهجيا منتظما. ومثل هذه الظروف إنما تنطوى على الحضور الشامل للعنف وللإكراه. والواقع أنه لا وجود هناك لمبدأ حاسم لتوزيع الخيرات وبمجرد إقرار أى مبدأ، فإنه لا يمكنه مواصلة فرض نفسه تلقائيا. ومن ثم فلا مفر من فرض نظام للتوزيع وحمايته. وأولئك الذين يحمونه هم خير من يتسنى لهم زيادة حصتهم بشكل مباشر. وفى مجتمعات كهذه، فمن الأسهل الحصول على الثروة عن طريق الإكراه والنهب مما عن طريق الإنتاج. والحرب تتفوق على التبادل.

وهذا العنف هو فى الأغلب الأعم عنف وقائى: فالمسألة مسألة ردع للمنافسين المحتملين ومنعهم من حمل السلاح. ومن هنا تركيز الأسلحة والقوة

العسكرية فى أيدى فئة اجتماعية وفى مواقع معينة. وهذه المجتمعات العنيفة ليست مجتمعات إنتاج ولا ابتكار. وإنسان المجتمعات الزراعية خاضع لسيطرة الملوك والمحاربين ولسيطرة أعضاء من عشيرته. والأداء الاقتصادى أقل أهمية من المكانة فى الهيراركية الاجتماعية. وهذه مجتمعات مالتوسية. وهى بحاجة إلى الأرض الزراعية وإلى السواعد العاملة. وفيها يجرى الإعلاء من قيمة الذكور ومن امتلاك الأرض الزراعية. وتسمح الفتوحات بامتلاك ثروات وأراض وأيد عاملة.

وهذا النظام يبدأ فى التحول والضعف عندما يشرع الإنتاج بالتزايد تزايدا منتظما. وكان من الوارد أن تواصل الطبقة السائدة الاستئثار بثمار الإنتاج، كما هى الحال فى البلدان التى تستحوذ فيها السلطة اليوم على المساعدات الإنسانية الدولية. على أن الحاصل هو أن المنافسة فى أوروبا بين الدول قد قادت إلى صدارة الدول الأوفر ثراء، الدول التى شجعت النمو على نحو أفضل. وشيئا فشيئا، تعين على كل دولة الاتجاه إلى تشجيع النمو.

ـ وهذا يقرر انقلابا تاما للقيم. إذ يصبح من المشرف أكثر أن يكون المرء تاجرا أو منتجا بدلا من أن يكون محاربا.

وما جعل هذا الانقلاب ممكنا هو أفق نمو متصل ولا نهاية له يستند إلى أساس تقانى ثم تكنولوجى. أما فيما يتعلق بالإمكانات العسكرية، فإنها تصبح من القوة والقدرة على التدمير بحيث يتعين استخدامها باعتدال وتعقل ـ أو عدم استخدامها بالمرة حتى لا يتم تدمير كل شيء.

فإلى أى حد يمكن الثقة بهذه الأطروحة التى تتحدث عن تجاوب البشر مع داعى السلم؟

الواقع هو أن المجتمعات المتقدمة أصبحت اليوم بحاجة إلى السلم والاستقرار حتى يتسنى لها الإنتاج. فهى لا يمكنها العمل وسط الفوضى والدمار واسعى النطاق ـ بينما تجيد التكيف بالمقابل مع التبذير، الذى يمكن القول بأنه تدمير كامن فى صميم النظام الاقتصادى، كما تتكيف مع أشكال تدمير محدودة من شأنها إعادة دفع عجلة النمو الاقتصادى إلى الأمام. كما أن هذه المجتمعات تملك إمكانات تكريس حصة عظيمة من ثرواتها لتكوين ترسانات حربية مهمتها ردع من تراودهم فكرة اللجوء إلى العنف - وذلك بشرط ألا تضطر إلى استخدام هذه الترسانات بأكثر من اللازم.

وبوسعنا من جهة أخرى أن نوسع تحليلات جيلنر بمساعدة تحليلات ألفرد هرشمان فى دراسته للظروف الفكرية لتطور الرأسمالية.(١٢) إذ يذهب هرشمان إلى أنه اعتبارا من القرن السابع عشر، ظهرت المصلحة بوصفها ما يسمح بكبح العواطف: فمحل عشق العزة والمجد، ومحل المشاعر التدميرية والبطولية، أمكن أن يحل الحساب والمنطق اللذان جرى منذ ذلك الحين فصاعدا منحهما خصائص سلم عجيبة. ففى عالم تحكمه المصلحة، يمكن قيام إمكانية التوقع والمثابرة. ومن هنا الأطروحة التى تتحدث عن «لين التجارة».

وإذا كان مونتسكيو لم يبتكر هذا التعبير، إلا أنه قد روج هذه الفكرة التى تتحدث عن نعم «التجارة التى تتميز باللين»، خاصة فى الجزء الرابع من كتابه روح القوانين. وكما يقول هرشمان، فإن «كلمة التجارة، سوف تحمل بذلك، فى معناها الاقتصادى، دلالة إضافية تفيد التمدن والسلوك المتحضر، والمفيد، بشكل أعم، للحياة فى مجتمع».(١٣) فالتجارة هى العلاج والدواء لداء العنف.

---

(١٢) Albert O. Herschman. Les Passions et Les intérêts (1977). trad. Fr., Paris. PUF (coll. Sociologies). 1980.

(١٣) Ibid., p.60.

ومن نواح كثيرة، تحمل اليوم الخطابات التى تمتدح العولمة والنمو الاقتصادى الأفكار نفسها، ربما بذات العمى فيما يتعلق بالعواطف التى قد تصاحب المصالح.

والواقع أن الأمور بعيدة عن أن تكون مثالية تماما. ففى داخل ما نسميه بالمجتمعات القومية، تتعايش قطاعات لا تحيا عصرا واحدا، ولا تعمل بأدوات واحدة ولا يحكمها منطق واحد.

وهكذا فإن الاقتصاد الموازى والذى يعتمد على تجاوزات محدودة إنما يزدهر بالعيش على الموارد التى يتركها له مجتمع إنتاج تسود فيه الوفرة والاقتسام الاجتماعى لتحمل الخسائر عبر التأمينات. وهو مجتمع يتسامح مع مستوى عال من التبذير ومن النهب والاستحواذ، حيث يعد هذا المستوى هو نفسه مشجعا على الاستهلاك وعلى الإنتاج. والحال أن«بدائيين» أسوياء تماما إنما يواصلون الحياة، بل وبشكل رائع أحيانا، إلى جانب «المحترفين» الأكفاء، العقلاء، المنتجين والمجدين.

وعلى المستوى الدولى، يعد تباين العصور والتصرفات أكثر وضوحا بكثير. فإلى جانب الفاعلين العقلاء والحكماء من حيث المبدأ (الدول ـــ الأمم المتقدمة فى البلدان الغنية)، نجد الدول التى يهيمن فيها الفساد والاقتصاد الموازى (الاتحاد السوفييتى السابق) ودولا أخرى تعرف الفوضى والحرب الأهلية (الكونجو كينشاسا وسييرا ليون) ودولا إرهابية على المستوى الداخلى كما على المستوى الخارجى (ليبيا وسوريا) ودولا أخرى غارقة فى نزاعات قومية تنتمى إلى القرن التاسع عشر (الهند وباكستان والصين) ودولا أخرى أيضا تبدو غير قابلة لتوقع سلوكها (كوريا الشمالية وأفغانستان). والحال أن المشهد يمكن أن يكون أى شىء إلا أن يكون موحدا وهادئا، حتى وإن كانت القوة من نصيب البلدان الغنية ومعها أيضا، بشكل مطرد، النظام الحقوقى الدولى من خلال العولمة الجزائية [عبر المحكمة الجزائية الدولية] والتدخل الذى يحمل طابع تقديم العون الإنسانى.

ومن ثم فإننا بإزاء نظامين أو اقتصادين لعمل المجتمع، اقتصاد العنف واقتصاد المنفعة والحساب.

وعالم العنف هو عالم غياب المعايير وانعدام إمكانية التنبؤ ـ عالم المجد والزهو والغرور أيضا. أما عالم التجارة والإنتاج فهو عالم الحساب والتوزيع المتناغم للأدوار والمثابرة. ولكل امرئ إيثاراته. ولم يكن هناك انعدام لاتخاذ موقف يميل إلى اتجاه أو إلى آخر. وهكذا فمن الممكن للمرء الدفاع عن منطق ذرائعى من النمط الذى طرحه ماكس فيبر مع الأسف من كون هذا المنطق يحمل تلاشيا للفتنة كما يحمل التفاهة بل والضجر، كما أن بوسع المرء، خلافا لذلك، أن يحتفى بالتمرد وبما يحفظه من كرامة للإنسان، حتى وإن اقترب هذا التمرد من الوحشية والبربرية. وهنا نجد أنفسنا بإزاء التعارض بين العقلانية المجردة إلى حد التقزز والتى طرحها ريمون آرون وبين الدعوات إلى التمرد الوحشى والتى طرحها جان بول سارتر فى مقدمته لكتاب فرانز فانون: **المعذبون فى الأرض** [وهو مترجم إلى العربية].

على أنه حتى إذا كان جيلنر على حق وحتى إذا كان المنتج يتغلب على الكائن البشرى الذى يسلك سلوكا بهيميا، وحتى إذا كان لين التجارة يميل إلى الهيمنة لأن هناك الكثير والكثير من الناس المجدين والمجتهدين كما لأنهم يملكون الإمكانات التقانية «للتمتع بالسلم»، فألا يؤول ذلك إلى القول بأن السلم فى مأمن من كل خطر. وما هى هذه الأخطار؟

الأخطار من نوعين: خطر عودة السلوك البهيمى الوحشى الطبيعى من جهة، ثم خطر تقدير مستهتر للأمور يعتمد على الجبن والسلبية الناجمين عن التجارة من جهة أخرى.

وفى عالم متمدن متحضر منضبط يحكمه الحساب، فإن عودة العاطفة إنما تتخذ فى البداية شكل تقهقر بال. فهناك جماعات وأفراد ودول تستغنى عن إضفاء

المنطق على التجارة وهو منطق لا تفهمه أو حتى لا تعرفه. ومن ثم فهى تتصرف بعنف وتنفجر غضبا وتنقض اللعبة وتفعل ما تهوى (فى نظر الآخرين)، معيدة بذلك إدخال استحالة التنبؤ وإدخال المفاجأة. ولا نكون عندئذ بإزاء المواجهة القديمة بين الأجلاف والمنتجين (وأيضا...)، وإنما نكون بإزاء المواجهة بين المتأخر والمتقدم، بين المتخلف والمتطور، بما يشكل استعادة لانشطارين يشكلان، بحسب هرشمان أيضا، امتدادا للانشطار بين العنف والتجارة المتميزة باللين.

ويبدو لى أن بوسعنا من ثم أن نفهم أشكال العنف الداخلية (العنف الوحشى الأعمى «البدائى»، بما فى ذلك من مردود على الذات، فى داخل مدننا) كما الخارجية (التمرد، العصيان، الأعمال الانتقامية الوحشية). فهى من فعل «بدائيين» لا يهمهم حساب الأمور أو أنهم عاجزون عن القيام به. فالعنف بالنسبة لهم هو وسيلة عادية للفعل. ومن المؤكد أن هذا «الأسلوب البالى العتيق» فى التصرف إنما يضعهم فى وضعية دونية فى مواجهة خصوم أكثر إعمالا للمنطق وأفضل تسليحا، ويحوزون مجموعة متنوعة من أشكال السلوك الأكثر تعقيدا والأكثر تنوعا – وإن كانوا يحوزون أيضا القدرة على إحداث ضرر جسيم وذلك تحديدا لأنهم قادرون على تكدير وإرباك نظام التجارة والمنطق. فلم تكن الأساليب الصربية البالية العتيقة أكثر خطورة إلا أن الأمر تطلب عددا مخيفا من الطلعات الجوية[١٤] لأجل القضاء على ستين مدرعة، وهو رقم اختزل اليوم إلى أقل من عشرين. وكما أن عصابة من البلطجية ترهب حيا لا تعلن نهاية المجتمع، وإن كانت تجر إلى استقرار الشرطة فى ذلك الحى، فإنها تفسد حياة الحى، وتجعل الحياة مستحيلة بالنسبة لأناس ليسوا أسعد حظا من أولئك البلطجية.

هذا مستوى أول للخطر.

---

(١٤) ٥٨ ٥٧٥ طلعة من بينها ٤٣٥ ١٠ طلعة هجومية، بحسب تقرير جان اينار فى لوموند ١٢-١٣ سبتمبر ١٩٩٩. ص١٠.

لكننا يجب أن نتحلى بالنزاهة ونعترف بأن مجتمعاتنا، مجتمعات التجارة المتميزة باللين، مع كل ما تتميز به هذه المجتمعات من رقة ولين، إنما تعد أفضل فأفضل تجهيزا واستعدادا للرد على هذه التحديات. وسواء أكان الأمر يتعلق بحفظ النظام الداخلى أو بالفعل العسكرى الخارجى، فإن هذه المجتمعات تتمتع بالإمكانات المادية والتقانية كما تحوز الأخصائيين القادرين على التعامل مع المشكلات التى يطرحها البدائيون — ولكن بشرط ألا تكون التكلفة البشرية باهظة وألا تكون المخاطر جد عظيمة وألا يعيد العنف إدخال قدر زائد عن الحد من استحالة التنبؤ ومن الخوف، ومن ثم بشرط أن يكون تحرك التقانة أفضل من تحرك البشر.

وعلى مستوى ثان يتموضع الخطر الأكثر جسامة.

والواقع أنه لم يعد هناك وجود كبير لبدائيين حقيقيين، أى لبدائيين متأخرين ولا يحوزون شيئا بالفعل. فالبدائيون أنفسهم قد تعلموا تقدير وحساب الأمور وهم يعرفون أن المرء لا يخسر شيئا إن أعاد إدخال المصلحة فى اقتصاد العاطفة. ومن ثم فهناك اليوم استهتار فى استخدام العنف من جانب فاعلين يحسبون أن أهمية المصلحة والسلم بالنسبة لأولئك المنشغلين جدا بالتجارة سوف تسهل لهم الأمور. ويحسب العنيفون أن أولئك الذين يعتبرون حياتهم أغلى بكثير جدا من حياة العنيفين لن يقدموا على تعريضها للخطر دفاعا عن بضع ممتلكات أو كرامة لا تساوى شيئا يذكر. وهم يحسبون أن الخطر بالنسبة للخصم سوف يكون عظيما جدا والخسائر بالغة الفداحة بحيث أنه سيرى أن المسألة لا تستحق كل هذه المكابدات. وقد رأينا انتشار مصطلح **rogue** (المارق، النذل، الحيوانى) لوصف هذا النوع من السلوك، بما فى ذلك سلوك بعض الأمم.

وفى ندوة حوار عقدت مؤخرا، تحدث المؤرخ إيريك ج. هوبسباوم بالشكل التالى:

«حرب كوسوفو هى أول حرب تخاض فى ظروف، يمكننا قول ذلك، سيادة المستهلك. لقد عدنا إلى الظروف التى افترض توماس هوبز أنها طبيعية — أى أنه أيا ما كان بوسع اللوياثان عمله، فإنه لا يمكنه إجبار الناس على المجازفة بأرواحهم. وعلى مدار عدة قرون، استندت السياسة إلى الفرضية المضادة. ومن الوارد أن هذه العودة إلى هوبز قد لا تنطبق إلا على أميركا لكن حرب كوسوفو قد خيضت من جانب سياسيين كانوا على علم بأن شعوبهم لن تحتمل وقوع خسائر بشرية».(١٥)

وعلى النحو التالى، قام إدوارد لوتواك بتوسيع فكرة هوبسباوم:

«أوافقك على ما قلت. فهى أول حرب بعد — بطولية. لكن ليس الأميركيون وحدهم هم الذين نظروا إلى الأمور هذه النظرة. ومن الوارد أن يقبل الإنجليز سقوط ثلاثمائة قتيل وأن يقبل الفرنسيون سقوط مائة وخمسين. لكن أحدا، ولا حتى الروس، ليس مستعدا لقبول سقوط آلاف من القتلى لا مفر من سقوطهم فى حرب برية».(١٦)

ومن الواضح أن عهد التجارة التى تتميز باللين هو عهد الفرد الذى يتبادل — وعهد المستهلك. وهذا المستهلك هو اليوم مستهلك سياسى أيضا: مواطن الديمقراطيات الحديثة. ومنذ القرن الثامن عشر، كان بعض المنظرين قد توقع ذلك، خاصة آدم سميث: «التجارة تثبط شجاعة الجنس البشرى وتميل إلى خنق الروح العسكرية [...]. وما أن تكف عقول الناس عن التجاوب مع شىء سوى فنون الترف، فإنهم يصبحون متنسونين وجبناء»(١٧)

---

(١٥) نقلا عن الانترناشيونال هيرالد تريبيون، عدد ٣٠ يوليو/ تموز ١٩٩٩.

(١٦) المصدر السابق.

(١٧) أدم سميث، محاضرات حول العدالة والشرطة والدخل والأسلحة، نقلا عن ألبرت أو. هرشمان، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.

ويعتمد العنيفون المارقون على هذا التليين الذى تحققه التجارة والنشاطات التى تتطلب كدا وجهدا. وبشكل فعلى، يصبح العنف من جديد أداة رهيبة فى وجه خصوم لا يريدون دفع ثمن المواجهة الافتراضى وإن كان النهائى والأقصى ـــ المجازفة بأن يموتوا هم أنفسهم. وهنا نجد من جديد صواب جدل السيد والعبد الذى صاغه هيجل: إن الفائز هو من لم يخامره خوف من الموت.

وذلك بشرط انطباق هذا الجدل على كل الناس. فالمنتج «المتنسون وعديم الهمة» بوسعه هو أيضا معاملة العنيف بعين أسلوبه. وبما أن العنيف يحسب الأمور هو الآخر، فإنه هو أيضا عرضة للعنف، وبصورة مزدوجة: من زاوية الخوف كما من زاوية الحساب. والحال أن عالم التجارة التى تتميز باللين لديه ما يدفعه ثمنا لما يقوم به من أعمال انتقامية فعالة ـــ بشرط ألا يهرب مواطنوه المستهلكون من ساحة الصدام.

وعندئذ فإن الرد على العنف من حيث هو تهديد بتكاليف غير مقبولة إنما يندرج فى إمكانية عنف مقابل تكاليفه غير متناسبة شرط أن تبقى جمالية وتجميلية، أى شرط أن تكون قابلة لتقديمها ولتبريرها أمام المواطنين المستهلكين.

ومن ثم فإن الرهافة «الفكرية» الجديدة للبدائيين العتيقين ولكن الحاسبين إنما تجد ردا عليها قوامه تنامى تفاوت القوة والمصحوب علاوة على ذلك بقدرة مشروعة على الاتصال. ونحن نرى ذلك اليوم بوضوح فى برامج التسليح متزايدة التعقيد والموجهة إلى صد أعداء غير محددين وإن كانوا رهيبين فى لا عقلانيتهم المحسوبة ـــ كما نراه فى سياسات الاتصال.

ويكمن جانب آخر للرد فى عولمة التبعية.

فالواقع أن العنيفين لديهم هم أيضا حاجة إلى آخرين. فهم بحاجة إلى السلاح وإلى الدعم الاقتصادى وإلى المؤازرة. وهم بحاجة على الأخص إلى الحصانة

القانونية. فالعالم واسع لكنه فى المتناول، وإحدى قوى التجارة التى تتميز بـاللين هى قوة العولمة. فإلى أين يمكن أن يذهب القتلة وممارسو التعذيب والتطهير عندما يريدون الخروج فى أجازات أو زيارة أحفادهم أو علاج الأعمدة الفقارية لظهورهم؟ إنهم ليسوا فى مأمن إلا فى ديارهم: فى بلدتهم أو فى ضاحيتهم. أما فى أى مكان آخر، فلن يجدوا غير أرض غير مضيافة.

ومع ذلك يبقى أن هذه الردود هشة: إذ يكفى أن يفرض العنيفون بالفعل تكاليف غير مقبولة حتى يكف الردع عن أن يكون فعالا وحتى ينتاب الرعب المستهلكين.

خاتمة

سوف يتحدد مستقبل العنف فى الأعوام القادمة على ذلك الفاصل الضيق الذى يفصل بين التكاليف المقبولة والتكاليف غير المقبولة، وهو فاصل يتبدل موقعه بقدر تقدم الإمكانات التقانية وإن كان أيضا بقدر انتشارها. ومن هذه الزاوية، فإن المخاطر الكبرى إنما ترتبط اليوم، فى جميع المجالات، بانتشار الأسلحة الرهيبة القابلة للسقوط فى أيدى أناس غير مسئولين أو أناس مستهترين ــ فى المجال الداخلى كما فى مجال السياسة الدولية. وهذا الخطر إنما يتزايد وذلك بقدر ما أن تجارة السلاح إنما تندرج على أية حال فى نشاطات التجارة التى تتميز بـاللين... على أنه لأجل إعادة التوازن إلى الأمور، وإن كان بشكل غير حاسم وواضح، لابد من إضافة شىء أخير أيضا: من الوارد أيضا أن يحدث أن تعاود العاطفة الظهور لدى الفاعلين العقلاء أنفسهم، وذلك، مثلا، على شكل انفجار لشعور الكرامة غضبا مما مسها من هوان. وعندئذ فإن الحساب سوف ينطمر من جديد تحت تأثير حس الكرامة ــ وهو حس زائف لكنه يبقى حسا مع ذلك.

المراجع

- ARON (R.), *Paix et guerre entre les nations*, Paris, Calmann-Lévy (coll. Liberté de l'esprit), 1962.
- BENJAMIN (W.), « Pour une critique de la violence », *in Mythe et violence*, trad. fr., Paris, Denoël (coll. Dossiers des Lettres Nouvelles), 1971.
- ENZENSBERGER (H. M.), *Politique et crime* (1964), trad. fr., Paris, Gallimard (coll. Les essais), 1967.
- GELLNER (E.), *Anthropology and Politics, Revolutions in the Sacred Grove*, Oxford, Blackwell, 1995.
- HEGEL (G. W.), *Phénoménologie de l'esprit*, IV A, *Autonomie et non-autonomie de la conscience de soi ; maîtrise et servitude*, 1807.
- HÉRITIER (F.) sous la dir. de, *De la violence*, 1 et 2, Paris, Odile Jacob, 1996 et 1999.
- MICHAUD (Y.), *Violence et politique*, Paris, Gallimard (coll. Les essais), 1978.
- MICHAUD (Y.), *La Violence*, Paris, PUF, (coll. Que Sais-je ?), 4e éd., 1998.

مستقبل التفاوتات العالمية[(١٨)]

بقلم دانيال كوهين

Daniel COHEN

ترجمة: بشير السباعى

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

فى فجر الثورة الصناعية (الأولى)، كانت الكتل الحضارية الكبرى التى شكلت كوكبنا قد وصلت إلى مستويات تطور جد متقاربة. ويذهب بول بيروك P.Bairoch إلى أن فجوة الثروة بالنسبة للفرد بين الهند أو أوروبا أو الدولة العثمانية لم تكن تتجاوز نسبة ٣٠ إلى ٤٠ فى المائة. وكان الجانب الجوهرى فى ظاهرة التفاوت قائما فى داخل كل كتلة من هذه الكتل؛ بين السادة الإقطاعيين والفلاحين، بين بورجوازيى المدن والحرفيين، ومع انبثاق الثورة الصناعية الأولى وبشكل أوسع مع انبثاق الثورة الصناعية الثانية، أخذت الصورة تتغير على نحو جذرى. فالتفاوتات فى داخل الأمم الصناعية تضيق باستمرار، فى حين أن التفاوتات فيما بين الأمم تتسع بشكل مدوخ. ذلك أن فجوة الدخول بين الأمم الأغنى والأمم الأفقر هى منذ الآن بنسبة ١ إلى ٥٠؛ فى حين أن فجوة الثروة بين الـ١٠% الأغنى والـ ١٠% الأفقر فى داخل بلد كفرنسا هى أقل بأكثر من عشرة أضعاف. وكما تثبت ذلك أعمال آنجاس ماديسون فإن البلدان الأفريقية أو الأميركية اللاتينية أو الآسيوية الفقيرة لم تنجح قط فى تحقيق نمو أسرع بشكل مستديم من نمو البلدان الغنية.

---

(١٨) نص المحاضرة رقم ١٥٦ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٤ يونيو ٢٠٠٠.

وهذا التغير فى شكل العالم خلال القرنين التاسع عشر والعشرين قياسا إلى تاريخ البشرية الأسبق هو النتيجة المباشرة لسيرورة تصنيع فاعلة على مدار هذين القرنين الأخيرين، لكنه يعد أيضا نتيجة لعوامل أخرى ذات طابع سياسى ومؤسسى. وبشكل مفارق، يمكن القول بأن التبادل الحر قد زاد التفاوتات فيما بين الشمال والجنوب خلال القرن التاسع عشر وإن كانت السياسة الحمائية التى اتبعتها بلدان الجنوب (حديثة الاستقلال) قد أدت إلى مفاقمة حدة هذه التفاوتات خلال القرن العشرين.

وعلى مدار القرن التاسع عشر، نجد، فى الواقع، أن البلدان التى أصبحت خلال هذه الفترة بلدان العالم الثالث، قد عانت من المنافسة من جانب البلدان الصناعية، خاصة إنجلترا، وذلك بشكل بالغ الضراوة بحيث إن هذه المنافسة قد عنت بالنسبة لهذه البلدان قبل الصناعية استئصال الحرف التى كان من الوارد استخدامها كقاعدة لانطلاق عملية التصنيع فى هذه البلدان. وهكذا فقد كانت الهند، مثلا، فى مستهل القرن التاسع عشر مصدرة للمنسوجات الحريرية ولمنتجات عالية الجودة من منتجات حرف النسج؛ أما فى أواخر القرن التاسع عشر، فقد اضطرت إلى استيراد الجانب الرئيسى من حاجات استهلاكها الداخلى. وقد عانت بلدان الجنوب خلال القرن التاسع عشر من آثار قانون المزايا النسبية الحديدى: فالبلدان المتقدمة تملك الصناعة، فى حين أن البلدان الأخرى لا تملك سوى المنتجات الزراعية، الاستوائية، التى تستبعدها من جنى الثمار المفيدة لسيرورة تصنيع.

واقتداء بما فعلته البلدان الأوروبية نفسها، كفرنسا أو ألمانيا، لحماية نفسها من إنجلترا، فإن غالبية بلدان العالم الثالث سوف تختار بشكل تلقائى، عندما تحين ساعة استقلالها، استراتيجيات تنمية حمائية بشكل حازم. والحال أن تاريخ القرن العشرين سوف يكون أكثر قسوة بكثير مع هذه الاستراتيجيات مما كانه تاريخ القرن التاسع عشر مع استراتيجية التبادل الحر. فالواقع أن السياسة الحمائية إنما

تحرم البلدان الفقيرة من إمكانية الوصول إلى المبتكرات التكنولوجية الكبرى التـــى عرفها القرن العشرون. إذ كان بوسع البلـــدان الأوروبيـــة أن تستنســـخ بســـهولة المبتكرات التى قام بها جيرانها (حيث قامت فرنسا باستنساخ مبتكـــرات إنجلتـــرا، وقامت ألمانيا باستنساخ مبتكرات الاثنتين). والحق أنه كان من السهل تقليد الثـــورة الصناعية التى نشرت آثارها على مدار القرن التاسع عشر. ويحكى بول بيـــروك بحس الفكاهة كيف أن مارك سيجان قد اشترى قاطرة، قام بتركيبهـــا فـــى وســـط ورشته، ثم جعل عماله يستنسخونها. وعندما يختار اليوم بلد استنســـاخ المبتكـــرات التى تمت فى بلد آخر، مع تمسكه بالبقاء خارج النظام، فإنه سرعان ما يجد نفســـه منفيا من أسرة الأمم ويفقد الاستفادة من التسارع المتصل لإنتاج التقانات الجديـــدة. ولم يتسن لأى بلد كبير يسلك طريق التنمية أن يلحق، فى ظـــل سياســـة حمائيـــة، بالبلدان الأغنى. واعتبارا من منتصف سبعينيات القرن العشـــرين، بـــدأ الاتحـــاد السوفييتى السابق والصين والهند رصد واقع أن التنمية المتمحـــورة علـــى الـــذات ليست كافية ولا مرضية.

والأمثلة المقابلة الوحيدة لبلدان يبدو أنها قادرة على اللحاق بالبلدان الأغنـــى إنما تجئ من التنانين الأربعة التى اختارت كلها، لأسباب سياسية أساســـا، تأســـيس استراتيجيتها التنموية على تنمية الصادرات. ومع الأزمة العالميـــة فـــى منتصـــف سبعينيات القرن العشرين، تبدو النتيجة عديمة الجدوى. وفى المدى الزمنى القصير الممتد من موت ماو إلى سقوط سور برلين، نجد أن البلدان المسماة آنـــذاك بأنهـــا بلدان «فى طريق النمو»، والتى أصبحت منذ ذلك الحين «بلـــدانا صـــاعدة»، قـــد غيرت بشكل جذرى رؤيتها لتأثير السوق العالمية على استراتيجيتها التنموية. فقـــد أدركت أن من شأن السوق العالمية تحقيق انطلاق لتصـــنيعها وأن بنيـــة المزايـــا النسبية قد تبدلت بشكل صارخ. ففى منتصف سبعينيات القـــرن العشـــرين، كانـــت الغالبية العظمى من السكان العاملين على المستوى الدولى ما تزال تحيا فى بلـــدان

مغلقة فى وجه السوق العالمية. وكان نحو ثلث السكان العاملين يحيون في اقتصادات تعتمد مبدأ التخطيط، بينما كان ثلث آخر يحيا فى اقتصادات محمية بقوة. أما فى عام ٢٠٠٠، وبحسب تقرير للبنك الدولى، فإن نسبة تقل عن ١٠ فى المائة من سكان العالم هى المنفصلة بالفعل عن السوق العالمية. واقتداء بتنانين آسيا، فإن البلدان الفقيرة تدرك الآن أن بوسعها الاعتماد على التجارة العالمية في تصنيع نفسها. وقد حدث بالفعل تغير نوعى أساسى: فحصة المنتجات المصنعة في صادرات البلدان المندرجة فى طريق التنمية قد زادت من ٢٠% فى عام ١٩٧٠ إلى ٧٠% اليوم. وهكذا تتلاشى صورة البلد المندرج في طريق التنمية والمتخصص فى تصدير المنتجات الأولية. وتشير كل الشواهد إلى أن البلدان الفقيرة تريد تعزيز هذا الاتجاه. وخلال مفاوضات جولة أوروجواى، كانت هي التى تريد عقد الاتفاقية بأسرع ما يمكن، بينما كانت البلدان الغنية هى التى تضع العراقيل.

المصدر الجديد لخوف الغرب

المسألة الكبرى فى التجارة مع الجنوب ليست هى معرفة ما إذا كانوا سيبيعون أم سيشترون (فهم سيفعلون الاثنين)، بل هى معرفة ماهية القطاعات التى سوف يتعين على بلدان الشمال هجرها وماهية القطاعات التى سوف تزدهر على العكس من ذلك. ولنحاول توضيح طبيعة هذه المسألة، التى سوف تشكل الإجابة عنها قلب مساهمة علماء الاقتصاد السياسى الكلاسيكيين، خاصة مساهمة ديفيد ريكاردو: والتى سوف تسمى بنظرية المزايا النسبية. وكان آدم سميث قد شخص العالم الحديث بأنه عالم يتخصص فيه كل واحد فى مهمة بعينها ويترك المهام الأخرى للأسواق. والمنطق الذى يحكم اختيار هذا التخصص منطق سهل: إننى اختار المهمة التى أكون، قياسا إلى الآخرين، أفضل فى أدائها. ومن الوارد تماما

أن أكون أنا نفسي حلوانيا ممتازا وفي الوقت نفسه إسكافيا ممتازا. بل ربما أكـــون حلوانيا أفضل من الحلواني الذي أشترى الجاتوه من عنده. لكن هذا لا يمنـــع مـــن أنني لو كنت إسكافيا أفضل من كوني حلوانيا فسوف أكرس كـــل وقتـــي لإنتـــاج الأحذية وسوف اشترى الجاتوه. والحال أن الدخل الذي سيعود على مـــن النشـــاط الذي أنا متميز فيه ســـوف يعوضني بالضـــرورة عـــن الوقـــت الـــذي كنـــت سأقضيـــه في صنع خبزي بنفسي. وبالمثل، كما يوضح ذلك ريكاردو، فإن التجارة فيما بين الأمم سوف تخضع لهذه المبادئ نفسها: فكل أمة سوف تتخصـــص فـــي المجال الذي تتمتع فيه بميزة نسبية. ومن الممكن لأمة من الأمم أن تكون الأفضـــل في كل المجالات كإنجلترا في أوائل القرن التاسع عشر، أكان فيما يتعلق بإنتاجيتها الزراعية أم بإنتاجيتها الصناعية، إلا أن من الأنفع لها أن تعتمد على بلدان أخـــرى في المجال الزراعي حتى يتسنى لها التخصص في الصناعة، وهي المجال الـــذي تعد فيه (إنجلترا) الأفضل، قياسا إلى الأمم الأخرى.

فما هي مزايا الشمال النسبية قياسا إلى الجنوب والتي تـــنظم اليـــوم بنيـــة التبادلات؟ سرعان ما نجد الإجابة: إن الميزة النسبية التي يتمتع بها الشـــمال إنمـــا تكمن في تكوين يده العاملة: فحصة العمل الماهر، في اليد العاملة الإجمالية، هـــي النقطة الفارقة التي تميز الشمال عن الجنوب. وتستهلك الصادرات حصة من العمل الماهر أكبر بكثير مما يستهلكه متوسط الإنتاج؛ أما الواردات، خلافا لـــذلك، فهـــي تتميز بمحتوى من العمل غير الماهر أقوى بكثير. وهكذا ففي قلب عالم العمل نفسه تنتج التجارة العالمية آثارها.

وفي النظرية الريكاردوية الجديدة عن التجارة الدولية، يمكن وصـــف أثـــر التجارة فيما بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة على النحو التالي: إن بلدان الشـــمال، باستيرادها سلعا قادمة من الجنوب تتميز بأهمية محتواها من العمل غير المـــاهر، وبتصديرها إلى هذه البلدان سلعا تتميز بمحتوى قوي من العمـــل المـــاهر، إنمـــا

تعرض نفسها لاتساع للتفاوتات الداخلية. فالواقع أن الواردات القادمة من الجنوب إنما تقضى على وظائف العمل غير الماهر؛ وصادراتها تخلق بالمقابل وظائف عمل ماهر. ومن ثم فإن أجور و/ أو وظائف العمال غير المهرة لابد لها من أن تنخفض، فى حين أن أجور و/ أو وظائف العمال المهرة لابد لها من أن تزيد. ووفق هذه النظرية، ينتج عن ذلك من ثم اتساع للتفاوتات الداخلية فى البلدان الغنية وانخفاض للتفاوتات على مستوى العالم. والحال أن التجارة العالمية إذ تعيد الإعلاء من قيمة أجور أولئك الذين يمكنهم الوصول إلى منتجات القطاعات التى تستخدم تكنولوجيا عالية وإذ تهدم بشكل لا يقاوم حظوظ العمال غير المهرة والذين تستحوذ بلدان الجنوب على وظائفهم، إنما يمكن من ثم تفسيرها على أنها محرك إثراء متفاوت. فهى تحطم تلاحم مجتمع العاملين بالأجر وتستثير توترا متعاظما بين الفائزين والخاسرين.

ومادمنا قد حددنا بذلك طبيعة الخوف الناشئ عن تفاوت عالم العمل المأجور، فلنقل على الفور أن زوال الحظوة عن العمل غير الماهر والذى ينبئ عنه هذا الخوف إنما يتطابق بالضبط مع ما رصدناه خلال ثمانينيات القرن العشرين ! واكتفاء برقمين يعبران عن بيئتين مؤسسيتين جد مختلفتين، فسوف نلحظ إذا أن أجر العمال الأقل مهارة قد انخفض بنسبة ٣٠% فى الولايات المتحدة، فى حين أن نسبة بطالة العمال غير المهرة فى فرنسا قد تزايدت بشكل لافت، إذ ارتفعت من أقل من ٣% فى عام ١٩٧٠ إلى نحو ٢٠% فى عام ١٩٩٠، بينما ظلت شبه مستقرة فيما يتعلق بالعمال المهرة !

فهل تكفى هذه الأرقام لإثبات أن التجارة سبب لهذه التفاوتات الجديدة؟ إن رصد زوال الحظوة عن العمل غير الماهر شيء وإرجاع هذا الزوال للحظوة إلى التجارة الدولية شيء آخر. وهل يمكن لهذه الآلية تفسير التفاوتات التى تتجلى اليوم؟ إن غالبية البحوث المتصلة على نحو مباشر بهذه المسألة إنما ترفض هذا

التفسير. فهى تلاحظ أولا أن النسبة المئوية للعمال الذين تمسهم المنافسة مع البلدان الفقيرة إنما تعد فى الواقع منخفضة: من ٢% إلى ٣% لا غير. وحتى إذا اقتصرنا على العمال غير المهرة وحدهم، فإن ارتفاع الواردات القادمة من الجنوب قد قضى، بحسب التقديرات الأكثر تمثيلا لاتفاق الآراء فى هذا المجال، على نحو ٦% من الوظائف غير الماهرة فى الصناعة المانيفاكتورية الأميركية. على أن الصناعة المانيفاكتورية نفسها لا تمثل غير نسبة ١٨% من القوة العاملة الأميركية. وهذه الأرقام منخفضة جدا بحيث إن من المستحيل، حتى مع مراعاة أثر «تعليق» العمال الذين فقدوا وظائفهم على بقية الاقتصاد، إرجاع أكثر من خمس اتساع التفاوتات إلى المنافسة من جانب الجنوب، أكانت قادمة من خلال التجارة الدولية أم من خلال الهجرة. والحالة الفرنسية أقل نموذجية بكثير. والتقديرات الأكثر تشاؤما تتحدث عن اختزال إجمالى للوظائف قدره ٣٠٠ ٠٠٠ وظيفة. وإذا رصدنا [فى الحالة الفرنسية] عين زوال الحظوظ، الماثل فى الولايات المتحدة، عن العمل غير الماهر، فإننا لا نلحظ أن التجارة الدولية قد لعبت فى ذلك أدنى دور. فالواقع، فى الحالة الفرنسية، أن التجارة الدولية إنما تمثل فى حقيقة الأمر مولدا للوظائف غير الماهرة، وذلك خاصة بحكم الدور الذى تلعبه السلسلة الزراعية الغذائية !

وعلى وجه الإجمال، فى فرنسا أو فى الولايات المتحدة، كما فى غالبية البلدان الغنية، تعد العلاقة الملموسة بين التجارة والتفاوت ضعيفة، بل ومعدومة، حتى وإن كانت العلاقة النوعية تسير بالضبط فى الاتجاه الذى تنبأت به النظرية.

ومن ثم يجب البحث عن سبب آخر لصعود التفاوتات فى داخل الأمم الغنية والذى تترتب عليه عين النتائج المترتبة على التجارة الدولية، وإن كان ينتج آثارا كمية أقوى. وهذا السبب من السهل رصده، فهو يتمثل فى الثورة الصناعية الجديدة.

الثورة الصناعية الجديدة

من الوارد أن يبدو من قبيل الجزم أن نتحدث عن ثورة صناعية جديدة فيما يتصل بالثورة المعلوماتية، لكن اتساع الظاهرة وسياق التطور التاريخى يدفعان إلى ذلك. والواقع أنه يبدو أن الثورات الصناعية تحدث فى ختام كل قرن. فالثورة الصناعية الأولى قد حدثت فى أواخر القرن الثامن عشر، وهى ثورة المحرك البخارى. أما الثورة الثانية فقد حدثت فى أواخر القرن التاسع عشر، وهى ثورة الكهرباء. وأما الثالثة، والتى ننخرط فيها اليوم، فهى الثورة المعلوماتية.

وهناك سبل عدة لوصف الثورة المعلوماتية. وذلك بحسب الزوايا التى يريد المرء أن يبين أو أن يشير إلى رهاناتها بالنسبة لتنظيم العمل أو لمجتمع الاستهلاك أو للتجارة الدولية. وسوف نقتصر هنا على تناول رهان من رهاناتها: الرهان الذى يتصل بالتفاوتات فى الأجور بين العمال «المهرة» والآخرين.

والواقع أن أبسط شيء هو وصف الثورة المعلوماتية بأنها الأداة التى تسمح للعمل الماهر بزيادة إنتاجيته، بل وبالاستغناء محليا عن العمل غير الماهر. المدير الذى ينسخ نصه بنفسه، سكرتيرة الإدارة التى تطلب شراء المنتجات أو المعدات...: أمثلة كثيرة كهذه تبين كيف أن المعلوماتية تزيد كفاءة المهرة. وبتعبير آخر، يمكن تفسير المعلوماتية بأنها الأداة التى من شأنها تكوين «شبكة ناظمة» للذكاء الاجتماعى للعمال الأكثر مهارة، وذلك بالتخلص من المراحل البينية التى تحفظ دورا للعمل غير الماهر. فنقل نص بالبريد الإلكترونى إنما يجهز على عمل أولئك الذين كانوا يقومون فى السابق بنقله. ومن جهة أخرى، لا يتردد بعض الاقتصاديين فى إرجاع منشأ الثورة المعلوماتية إلى اتساع التعليم المدرسى. ولنشرح هذا الكلام بإيجاز.

فى مجتمع يتميز بوجود عدد قليل من العمال المهرة وعدد كبير من العمـــال غير المهرة، يتمثل أفضل استخدام للأولين فى شغل المهـــام التـــى ســيتم إلحـــاق الأخيرين بها كمرؤوسين. وما يمثل جوهر المصنع من «الــنمط الفــوردى» فـــى القرن العشرين هو إنشاء مواقع إنتاج تتميز بمراتبية عالية، حيث يقوم مهندســـون على مستوى عال من المهارة بتسيير المصانع التى تستخدم عمـــالا غيـــر مهـــرة. وعندما يتزايد عدد العمال المهرة المتوافرين، يمكن مع ذلك تطبيق منطـــق آخـــر. وبما أن العمال المهرة يشكلون الآن جماعة، أكثر كثافة، فإنهم يجدون حافزا إلـــى إعادة تجميع صفوفهم، فى داخل وحدات إنتاجية أكثر تجانسا. وعندئذ يمكن تفســـير المعلوماتية بأنها الوسيلة التى تسمح بتكوين شبكة إنتاجية عامة انطلاقا من وحدات متجانسة ولا مركزية.

ومن ثم فإن النتائج التى نتوصل إليها إنما تسير فى الاتجاه المضـــاد تمامـــا للتخمينات التى تفضى إليها النظريات المألوفة. ففى نظرية عرض وطلب العمـــل «الساذجة»، نجد أن العامل الذى يظل غير ماهر، إنما تجـــرى مســـاعدته بإعـــادة تأهيل جاره، حتى وإن كان هو نفسه لا يستفيد من ذلك. أما فى النظريات الجديـــدة التى نشير إليها هنا، فإن العكس تماما هو ما يحدث. فالعامل الذى لا يشارك فـــى مجهود بقية المجتمع من أجل إعادة التأهيل إنما يتخلى عنه هذا المجتمع. ومن ثـــم فإن تحديد الهدف المتمثل فى إعطاء البكالوريا لـــ «٨٠% من السكان» هو شـــىء ممتاز بالنسبة للجميع، بما فى ذلك نسبة الـــ ٢٠% الباقيـــة، وذلـــك مـــن زاويـــة النظريات «الكلاسيكية» عن التفاوتات. وهذا يشكل كارثة بالنسبة لمن يبقـــون دون تعليم، إذا ما صدق المرء المنطق الذى عرضناه. ففى عالم تعرف فيه نسبة ٨٠% من السكان القراءة، يصبح بقاء المرء أميا نقيصة تستوجب استبعاده، وهى نقيصـــة تشكو منها نسبة الـــ ٢٠% التى لا تعرف القراءة. وإذا كنا نتحـــدث اليـــوم عـــن ضرورة التحدث بالإنجليزية وفهم المعلوماتية، بعد أن كنا نتحدث عـــن ضـــرورة

معرفة القراءة والكتابة، فإن هذا يعنى أننا قد أصبحنا فى قلب مسألة الاستبعاد الحديثة.

والحال أن مصير أولئك الذين «ليسوا منتمين»، كما يقول روبير كاستل، إلى بقية المجتمع إنما يثير مسألة التمييز الذى يجب القيام به بين صعود التفاوتات وتزايد الاستبعاد. ورصد أن مجتمعا ما يتميز بالتفاوت، بالمعنى الذى كانت فرنسا، مثلا، تعتبر به الأمة الأكثر تفاوتا بين الأمم المنتمية إلى المنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية فى أوائل سبعينيات القرن العشرين، شىء، ورصد أن فرنسا تزيد من جيوب الاستبعاد، كما هى اليوم حال عدد من البلدان الصناعية، شىء آخر. ففى الحالة الأولى، نجد أن ما يمارس الفعل هو دينامية «لحاق» خاصة بكل مجموعة، بينما لا نجد دينامية كهذه فى الحالة الأخرى.

ويمكن طرح المسألة نفسها بالشكل نفسه بالنسبة للبلدان الفقيرة. فرصد أن ماليزيا تعتبر أمة فى طريق النمو يمكن المراهنة على وجود دينامية لحاق فاعلة فيها، حتى وإن كانت «نتيجة» هذه الدينامية ما تزال غير مؤكدة كما هو واضح، شيء. أما رصد أن بعض البلدان، أو بعض مناطق الفقر، فى أفريقيا وفى أميركا اللاتينية، تعد حبيسة مصيدة فقر لن تخرج منها، فهو شىء آخر. وتعوزنا المؤشرات الإحصائية التى يمكن الركون إليها والتى تسمح بأن نميز على وجه الدقة الجماعات أو البلدان التى تعد فقيرة بسبب تاريخها، وإن كان مستقبلها مفتوحا، عن الجماعات أو البلدان التى يعد مستقبلها رهينة لماضيها بالكامل.

وعلى أية حال، فإن السياسات العامة يجب لها إدراك أن رهان امتصاص «التفاوتات». إنما يتمثل فى تحسين وضع الأقل حظوة، فى لحظة معينة، كما يتمثل فى خلق ديناميات تتفادى مصيدة الاستبعاد.

التنظيم الاجتماعي الجديد

السيرورة المزدوجة التى خلقتها العولمة والثورة المعلوماتية تطرح مسألة تنظيم السيرورة الكلية. فبادئ ذى بدء، يجب أن يكون بالإمكان قول أنه لا خيار بين خفض التفاوتات العالمية وخفض التفاوتات فى الداخل. وإذا كانت هناك سمات مشتركة، إلا أن المحاور التى يجب أن تدور عليها السياسات العامة متمايزة. ولننظر هنا فى الضرورة الجديدة والتى تتمثل فى النضال ضد التفاوتات فى داخل البلدان الغنية. فدولة الرعاية الاجتماعية قد أوجدت حقوقا اجتماعية، لكن هذه الحقوق كانت متوقفة على مساراتها المهنية. ومن حيث الجوهر، تقوم هذه الدولة بتوزيع مبالغ تتناسب مع المبالغ التى دفعها الأفراد كأقساط: المعاشات، مخصصات إعانة البطالة؛ ومن هذه الزاوية، لا تتمايز هذه الدولة تمايزا أساسيا عن شركة تأمين خاصة، حتى وإن كانت عامة.

وما أن تصبح مسارات الحيوات الفردية متقلبة وغير مستقرة وغير وطيدة، فإنه يتعين على دولة الرعاية الاجتماعية تجديد إمكانات فعلها. وإذا كانت هذه الدولة تبقى عاملا قويا قوامه إعادة توزيع العاملين على العاطلين، فهى عامل سيئ جدا فيما يتعلق بحماية العاملين أنفسهم. ومن المؤكد أن فقد المرء وظيفته يمنحه الحق فى الحصول على إعانات بطالة؛ لكن هذه الإعانات تتحدد، من جهة، قياسا إلى أجر آخر وظيفة شغلها المرء، ومن ثم فإن الإعانات سرعان ما تعبر عن تقلبات الأجر؛ وهى، من جهة ثانية، متناقصة بقوة، الأمر الذى يدفع العاملين بأجر إلى دوائر الفقر، وبسرعة. ومن ثم يجب التفكير فى أدوات جديدة للنضال ضد التفاوتات والاستبعاد. وسوف نستشهد هنا بأداتين ترمزان إلى ما يجب إنجازه: أماكن الإقامة والمدرسة.

فالبعد الجهوى للتفاوتات قد أصبح اليوم محورا مقررا للتجزئة الاجتماعية. وبأكثر مما فى أى وقت مضى، تحدد الجهة التى يقيم فيها المرء فرص الاندماج

الاجتماعى. والواقع أن من الأفكار الزائفة تصور أن تزايد البعد غير المادى فى الإنتاج سوف يجعل المسألة الجهوية نافلة. وبشكل مفارق ربما، فإن العكس تماما هو الذى بسبيله إلى أن يحدث. فالواقع أن الثورة المعلوماتية لا تعنى البتة أن كل عامل سيصبح منتجا مستقلا يوصل حاسبه الإلكترونى بالشبكة التى تناسبه. ويظل الـ «تلى - عمل» أسطورة (و، كما قال ذلك مانويل كاستل، هناك الآن أناس يفكرون فى موضوعه أكثر من الناس المعنيين).

والحال أن الثورة المعلوماتية لا تفصل بين الأفراد، وإنما تفصل بين «الجماعات» الاجتماعية. فسوف تكون هناك مجموعات «علمية»، محترفة، يمكنها أن تحسن إلى حد بعيد تنمية تشاركها الداخلى بحيث أن الاختلاط بالجماعات الاجتماعية الأخرى سوف يصبح أقل ضرورة. وكان يتعين على رئيس المهندسين فى مصانع فورد أن يقيم فى ديترويت. أما رئيس مهندسى الثورة المعلوماتية، بل جيتس، فبإمكانه الإقامة فى معقل سياتل، دون أى قرب ضرورى مع أولئك الذين سوف ينتجون الحاسبات الإلكترونية هم أنفسهم، و، من باب أولى، مع أولئك الذين سوف يستخدمونها. ومن ثم فإن التفكير فى ترتيب جهوى يتفادى جيوب الفقر قد أصبح أكثر أهمية من ذى قبل. ومادام الأغنياء والفقراء ما عادوا يلتقون اليوم، أو قلما يلتقون، فى موقع عملهم، فإن خطر التجزئة الجهوية ينذر بأنهم لن يلتقوا أبدا.

والحال أن النضال ضد التفاوتات الجهوية إنما يعد أحد الأدوات التى تقتضيها الجهود التى يجب بذلها حيال المدرسة. فالواقع أن المدرسة إنما تتيح المجال اليوم لعصر جديد من التجزئة التى يعد شكلها جد قريب من شكل التجزئة المرصود فى مجال الإنتاج. ويبدو فى حقيقة الأمر أن المدرسة إنما تصبح بدورها موقع سيرورة «إقترانات اختيارية»، أى موقع تشاركات تتشكل بشكل اختيارى «بين أفراد متجانسين»، وليس بشكل عام بعد (انظر حول هذه المسألة كتاب دانيال كوهين، الصادر عام ١٩٧٧). ففى قلب المنظومة التعليمية نفسها، فرض الآباء فى

حقيقة الأمر استراتيجيات اقترانات اختيارية. والحال أن مدرسة الجمهورية الثالثة حيث كان تلاميذ من أوساط غير متجانسة يلتحقون بالفصل الدراسى الواحد، إنما يمكن تفسيرها على أنها تنظيم منطقى لمنظومة مدرسية كان المدرسون ما يزالون فيها نادرين. أما فى الوقت الذى تم فيه بلوغ مستوى كمى هائل من التلاميذ والمدرسين، فإن الاستراتيجية التعليمية التى يختارها الآباء لأبنائهم إنما تصبح بدورها ذات طابع اختيارى أكثر وضوحا. ويمكن لجماعات أكثر كثافة أن تتشكل، بما يؤدى إلى تجزئة التعليم بشكل أكثر حصرية مما كان فى الأزمنة الأولى للمدرسة العامة. والحال أن الليسيهات «الجيدة» تصبح «أفضل»، لأنها تتمتع ببيئة من التلاميذ والمدرسين أكثر أهمية، بينما تتلوها الليسيهات المتوسطة، وهكذا دواليك.

وعلى غرار المصنع من النمط الفوردى، تعانى المدرسة العامة من النتيجة المفارقة المترتبة على توسيع التعليم المدرسى: فهى تصبح أكثر تميزا بالتجزئة ومن ثم تصبح، بدورها، جسرا إلى تفاوتات جديدة. ومن المؤكد أن التعليم المدرسى يظل الطريق الوحيد للوصول إلى ثراء الجميع وإلى تكافؤ الفرص. لكنه طريق أكثر وعورة من ذى قبل.

خاتمة

يمكن تصور تطور للدينامية العالمية تؤدى فيه العولمة إلى القضاء فى نهاية الأمر على التفاوتات فيما بين الأمم، بما يعيد العالم بعد هذا المنعطف الطويل إلى النقطة التى كان عندها قبل التصنيع، عندما كانت فجوات المصائر أكثر اتساعا فى داخل كل أمة أو حضارة مما بين هذه الأمم أو الحضارات. لكن تطورا كهذا إنما يظل افتراضيا. والأكثر حكمة هو أن نستنتج أن كل واحدة منها سوف تنصاع للمنطق الذى يخصها، دون أن يكون بوسعنا الحكم سلفا أى المنطقين سينتصر. ومما لاشك فيه أن هناك فى داخل البلدان الأغنى اتجاها جديدا إلى التجزئة يختزل قوى الدمج التى أمكنها الهيمنة فى القرن العشرين. لكن هذه القصة لم تكتب بعد، وبمجرد اتضاح نتائج الجهود التى يجب بذلها، تجاه المدرسة أو تجاه إدارة الجهات خاصة، فقد تصل الأمم الغنية إلى خوض نضال فعال ضد صعود التفاوتات. ومن زاوية كوكبية، فإن الزخم الذى أضفاه النمو الآسيوى على انكماش التفاوتات العالمية قد حطمته الأزمة المالية. ويجب أن نتعلم من جديد أن نميز بين عولمة سوق السلع وعولمة سوق رؤوس الأموال، إلا أنه عندما يتم ذلك، فلن يكون هناك ما يحول دون استئناف النمو. وقد بدأت ترتسم بالفعل علامات على هذا الاستئناف، علينا أن نرحب بما تبشر به.

المراجع

- Castells (M.), *La Société en réseaux*, Fayard, 1998.
- Banque mondiale, *Le Miracle asiatique*, Oxford University Press, 1993.
- Cohen (D.), *Richesse du monde, pauvretés des nations*, Flammarion, 1997 (rééd. *Champs*).
- Maddison (A.), *L'Économie mondiale, 1820-1992*, Paris, OCDE.

الحاجات الجديدة إلى الحماية [١٩]

بقلم فريديريك أوكتو
Frédéric OCQUETEAU

ترجمة: بشير السباعى
مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

فى مجتمعاتنا المعلمنة، أصبحت الحاجة إلى الحماية من المصائب التى تطال (الأفراد والممتلكات والمعلومات) حاجة تكاد تكون هاجسا شاغلا تماما، وذلك باعتبارها الحق الأول بين جميع الحقوق. وقد انتقلنا خلال التاريخ من الدولة الدركية إلى دولة الرعاية الاجتماعية، إلى درجة أن مختلف مستويات الارتباط الاجتماعى المنتجة للنظام الاجتماعى وللتحكم فى الفوضى (الأسرة، المدرسة، العمل، إلخ) قد وضعت تحت التبعية النهائية للدولة الحامية. ولا تتدخل الدولة إلا فى المقام الأخير بوصفها مستوى العقاب الإكراهى، وإن كان أيضا بوصفها مستوى الوقاية من المخاطر عن طريق السيطرة على المهام التأمينية (التعويض عن الخسائر). وتاريخيا، نجحت الشرطة العامة المدنية والعسكرية فى فرض نفسها بوصفها الهيئات الوحيدة المكلفة بالتحكم فى الفوضى العامة أم باحتوائها وذلك بعد أن قضت على هيئات التحكم الجماعاتية على المستويات المحلية الصغرى التى عرفتها الأزمنة القديمة حيث كان الكهنة غير القانونيين يلعبون الدور المهيمن فى هذه الهيئات. وسواء أكان الأمر يتعلق بحماية التراب الوطنى ضد التهديدات الخارجية أم بالمهام الاستخباراتية اللازمة لمواجهة مخاطر التخريب الداخلى أم بإدارة النظام العام فى اتجاه مناوئ لأشكال العنف ذات الطابع الأيديولوجى

---

(١٩) نص المحاضرة رقم ١٥٧ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٥ يونيو ٢٠٠٠.

والسياسى أم بالمواجهة القضائية للجرائم والجنح، فإن مختلف هذه الاختصاصات المحتكرة قد كفت عن أن تكون مثار نزاع من أحد فى الشطر الثانى من القرن العشرين. لكن الأمر ليس كذلك فيما يتعلق بحماية الأمن العام اليومى، والمكفول نظريا عن طريق شرطة موزعة على الأحياء؛ فهذه الوظيفة الرئيسية للشرطة إنما تبدو اليوم فى أزمة ويتطلب الأمن الحضرى إعادة تفكير فيه على ضوء التحولات التى مست أساليب الحياة المعاصرة. ومادام الأمر يتعلق هنا بتناول حماية الأفراد والممتلكات والمعلومات، فسوف أعالج ثلاث ظواهر تستثير تساؤلات بالنسبة لمستقبل الفعل العام.

وسوف أتساءل عن الأسباب التى أدت اليوم إلى صدارة قيم «الأمن ــ الحماية» على قيم الحرية وسوف أوضح كيف تضع السلطات العامة آمالها فى فكر وفعل جديدين للأمن المسمى بالأمن «عن قرب».

وسوف أتساءل بعد ذلك عن الأسباب التى أدت إلى سيطرة متنامية فى مجتمعاتنا لموارد القطاع التجارى لحماية الأفراد والممتلكات والمعلومات. وسوف أوضح كيف أن هذه السيرورة تؤثر على عمل هيئات الشرطة التقليدية الملزمة بالتعايش مع منطق عماده «المستهلك ــ عميل الحماية».

وسوف أتساءل أخيرا عن الكيفية التى أدى بها ظهور تكنولوجيات المراقبة عن بعد إلى تغيير للحدود بين ما هو خاص وما هو عام، وكيف أن هذه التكنولوجيات تطور أشكالا جديدة للفعل حيال «الجماعات السكانية المعرضة للخطر»، وسوف يدفعنى تشاؤم إيجابى، سعيا إلى مواجهة الانحرافات والمخاطر التى تنطوى عليها هذه التكنولوجيات التى من المفترض أن مهمتها تتمثل فى توفير الأمن، إلى التفكير فى استراتيجيات مختلفة للنضال، بموارد القانون خاصة، والذى يشكل المورد الوحيد للدفاع عن مفهوم معين للحريات.

تدخل وظيفة «السكينة العامة» التى تكفلها الدولة فى أزمـــة مقيمـــة تمـــس شرعيتها وذلك فى حين أن الوظائف السيادية لـــ«أمن السيادة» و«الأمن الجنائى أو القضائى»، بما فى ذلك وظائف «الاستخبارات»، ما تزال غير إشكالية تقريبا وهى ليست بالفعل محل مساءلة فى عمومها.

وفى أواخر القرن التاسع عشر، استقرت سيرورة سيطرة أجهـــزة الشـــرطة العامة على المجال العام الذى أخرجت منه الجماعات الشعبية التى كـــان الشـــارع يشكل بالنسبة لها فى الماضى المجال الوحيد للحياة إلى حد بعيد. وعندئذ، جســـدت شرطة الدولة شرطة لأمن المجال العام، بينما جرت تربية الجماعـــات الحضـــرية تدريجيا على احترام الملكية الخاصة والآداب المتعلقة بـــالجنس وتحـــريم العنـــف والمشاجرات فيما بين الأفراد. والحال أن الشرطة العامة، باكتسابها طابعا علمانيـــا وجمهوريا كجهاز مدنى، قد حاولت بدأب استعادة صورتها المثالية التى أعلنت فى عام ١٧٨٩، من حيث كونها قوة قامت لتأمين الجميع وليس للانتفاع بها من جانب من عهد بها إليهم. وفى حين أن هذه الصورة المثالية يبدو أنها ما عـــادت تســـتثير اعتراضا بعد انقضاء قرن، إلا أن النظرة السوسيولوجية الحالية عن أشكال تـــوفير السكينة للأفراد وحماية ممتلكاتهم عن طريق الوقاية والقمع البوليسيين إنما توضـــح أن هذه الصورة المثالية قد أصبحت موضع مساءلة. وبشكل أكثـــر تحديـــدا، فـــإن تقانات تعزيز الأمن العام تعد أقل فأقل تكيفا مع تغيرات المجتمع الملحوظة خـــلال الأعوام العشرين الأخيرة. وترتبط هذه التغيرات أساسا بظواهر الفصل بين مواقـــع السكن والعمل والترفيه؛ ومن هنا تضاؤل إمكانيات المراقبة الذاتيـــة للمجـــاورات وتفكك أواصر القربى المكانية فى الأوساط الحضرية و، بوجـــه عـــام، انحســـار الكوابح الاعتيادية. وإزاء هذه التغيرات، تجد الدولة صعوبة كبرى فى أن تتحمـــل بمفردها عبء عجز «الأمن»، وهو العجز الناشئ عن هـــذه الظـــواهر، وتتبلـــور

أشكال انعدام الأمن والمطالبة بالحماية على اختلاف أنواعها فى صفوف شرائح من السكان تتزايد اتساعا باطراد، وخاصة الشرائح التى تشكو من هشاشة حمايتها الاجتماعية والقلقة من عزلتها أو من تقاعدها وغير المنتمية إلى عمل والمستبعدة.

وفجأة، تصبح وظائف العمل الأمنى والقضائى الرادع خاضعة للتسييس، المرتبط بتغير عميق فى منظومات الولاء: إن شرائح بأكملها من السكان إنما ينتهى بها الأمر إلى المطالبة بمحاسبة الحكومات التى تعتبر مسئولة عن النجاحات أو الإخفاقات الأمنية، بينما كان الإذعان سائدا فى السابق، دون مساءلة فعلية عن النتائج. والحال أن سلطة «دولة الأمن» قد تعرضت لخطر الاهتزاز بصورة مقيمة، بينما ظهرت تغيرات فى مجمل السياسات العامة تتجه إلى حفز تعاقدى لـ«الإنتاج المشترك» للأمن العام بين الشرطة و«وكلاء جدد للنظام العام» فى مناطق مستهدفة.

ومنذ عشرين عاما، وحيال الأحياء التى تمر بمصاعب، تتذبذب الدولة بين سياسات خاصة وسياسات عامة لتحسين الأمن مع سعيها إلى وقف آثار الضعف الذى أصاب التلاحم الاجتماعى و«الأصرة المدنية» اللذين تعد الدولة تجليا لهما. وفيما يتعلق بهذه المسألة، أمكن لنا أن نرصد فى البحث فى الهويات المتغيرة وفى الممارسات الثقافية التى تجهل بعضها البعض الآخر وسط الجماعات السكانية الماثلة مؤشرا على أزمة مقيمة للنموذج التاريخى للدمج الجمهورى المستند إلى الأمة. وبالرغم من ظواهر أكيدة لصعود العنصرية التمييزية فى عالم العمل وفى المجالات الحضرية، فقد شهدنا انبثاق حركات اجتماعية ذات طابع مؤسسى ضعيف تهدف إلى النضال ضد هذه الانحرافات. وعندئذ تنشأ تربية حقيقية على صون آصرة اجتماعية آخذة فى التفكك، وهى تربية تهدف إلى تشجيع الدمج مع السعى إلى تهدئة التوترات الاجتماعية التى تتخذ طابع توتر بين أعراق أو بين ثقافات، كما تهدف إلى الحيلولة دون صعود أشكال السلوك غير المتحضرة، وذلك

عبر إقامة «وحدات شرطة مدينية» فى مناطق جد محدودة وفى المنشآت المدرسية والمراكز التجارية ودور الرعاية الاجتماعية وشبكة المواصلات العامة، وهى وحدات تحمل أسماء مثل وحدات التوفيق بين الثقافات ووحدات النساء المناوبات ووكلاء حماية البيئة والمراسلين الليليين ووحدات التوفيق بين الأحياء والإخوة الكبار. والحال أن استراتيجيات المصالحة والتوفيق هذه لم تصل إلى اكتساب طابع مؤسسى، لأن الريبة تظل مستنفرة دائما فيما يتعلق بالانحرافات الجماعاتية الممكنة التى قد تصيب هذه الممارسات: كزوال الحيادية قياسا إلى قيم الجمهورية التى تنطبق على الجميع، و، بشكل أكثر اعتيادية، مخاطر الشللية والسعى الشعبوى إلى الشهرة المحلية، من جانب القائمين بمهمة التوفيق، على حساب الصالح العام. وهذا الطابع المؤسسى الضعيف إنما يرتبط على الأخص بهشاشة التعاقدات التى يتم اعتبارها أيضا مؤقتة وبهذه الصفة لا يتم فقط تعديلها من جانب السلطات، وإنما يتم أيضا فى الغالب الأعم هجرها من جانب المنتفعين بها.

ويجب التفكير فى قيمة تبادل الخدمة وفى قيمة «التبادلية» فى أشكال التعامل مع المشكلات الحضرية، بما يتجاوز المسائل البسيطة الخاصة بالتعامل مع الخوف المرتبط بانعدام الأمن المحيط. ومن جهة أخرى، تشير مؤشرات كثيرة إلى الروح الابتكارية وإلى الروح المتحضرة فى الممارسات الاجتماعية الشعبية الرامية إلى تبديد اليأس المرتبط بنفاد أشكال التضامن التى كانت دولة الرعاية الاجتماعية تقدمها. وتقييم أثر هذه المحاولات الرامية إلى تأمين الوقاية «بأسلوب جديد»، عن قرب أكثر، للسكان الذين يمرون بمصاعب إنما يظل إلى الآن أوليا. ومثل هؤلاء الفاعلين يلعبون الآن دورا مهما فى تقليل التوتر الاجتماعى فى هذه المناطق المضطربة، لكن أعمال «الإخاء» والتى تدشن توفيقا بين المدرسة والأسرة والحى (المساعدة فى أداء الواجبات مثلا) إنما تظل موزعة بين حماية القيم المساواتية الجمهورية والقيم الدينية المرتبطة بالأصول القومية وقيم الولاية الهيراركية.

والحال أن هذه «المهن» الجديدة التى تعد هويتها غير مستقرة وإن كانــت فائــدتها الاجتماعية لا تنكر إنما تظل مخترقة من جانب إلى الجانب الآخر بخــط تمييــز، يحكم عليها تارة بأداء وظائف التنظيم «البوليسية»، بينما يحكم عليها تارة أخــرى بأداء وظائف التنظيم «التربوية» أو باكتساب طابع «عمل اجتماعى». ويمكن للمرء قراءة الترجمة المؤسسية لهذه الممارسات الجديدة المتصلة بالحماية الاجتماعية فى إيجاد مساعدين للأمن فى داخل الشرطة الوطنية، وهم عبارة عن نسخ شاحبة مــن حرس الأمن المساعدين، وفى إيجاد فاعلين محليين للتوفيق الاجتماعى، وهم عبارة عن نسخ باهتة من «المشتغلين بالمســائل الاجتماعيــة» الــذين تتــولى البلــديات والمنشآت المدرسية أو دور الرعاية الاجتماعية توظيفهم ضمن عقود محلية لتوفير الأمن.

والخلاصة أننا نتحرك اعتمادا على لوحتى مفاتيح: دمج شريحة من الشــبان المهمشين وذلك بمنحهم عملا قوامه ضبط سلوك أقرانهم، مع مراعاة أن قيم الأمن لها اليد العليا. كما أننا نمنــح الشرطة العامة مبدأ جديــدا للتوظيــف بمــنح اســم «شرطة توفير الأمن عن قرب» لرجال الشرطــة الذين كانــــوا يوزعــون فـــى السابق على الأحياء، ونمنحهم اختصاصات متعددة (الوقاية، القمع) ضمن ترتيبات تعاقدية على المستوى المحلى، حيث يتعين على مدير الشــرطة والعمــدة ووكيــل النيابة العمل بشكل جماعى على تلبية الاحتياجات المحلية.

على أن مقاومة جهاز الشرطة الرسمى ما تزال قوية. والحال أن العراقيــل التى تشكل سمات أصيلة للمؤسسة إنما تفسر إلى حد بعيد صعوبة القيــام بأعمــال عامة عن قرب. وهذه العراقيل بنيوية. فمن جراء فصل جميع العرى بين الشرطة والأحياء المدينية، أدت سيرورة دولنة الشرطة فى الأحياء السكانية التى يزيد عــدد سكانها عن ١٠٠٠٠ نسمة، وهى سيرورة بدأت فى عام ١٩٤١، إلى القضاء على جانب كبير من عناصر فاعليتها فى المناطق الحضرية، وذلك بإبعادهــا الشــرطة

العامة الراكبة عن جمهورها. ومن الصعب على المؤسسة السير فى اتجاه مضـــاد لاتجاه هذه الظاهرة، أى «إعادة توزيع» الشرطة «على المناطق من زاوية الأحياء الأكثر إشكالية» فى الوقت الذى تعلمت فيه العمل وفق منطق آخر للتـــدخل. إلا أن هناك أيضا عراقيل ثقافية خاصة بهوية الجهـــاز: فالمكافـــآت المهنيـــة المرتبطـــة بممارسات الوقاية من خلال مهمات حراسة المواقع إنما تظل أقل قيمة بكثير مـــن المكافآت المهنية المرتبطة بالمهمات المتصلة بالبحث عن الجانحين وإلقاء القـــبض عليهم متلبسين بارتكاب الجنح الصارخة. ولابد من قول أن أعمـــال الوقايـــة مـــن انعدام الأمن لا تقاس بالسهولة التى تقاس بها الإحصاءات المرتبطة بحساب الفجوة النسبية بين تقديم شكوى وحسم قضية تتصل بنزاع أو آخر. وأخيرا، وبالرغم مـــن السياسات العامة التى تعلى من قيمة الفعل عن قرب، من القاعدة إلى قمتهـــا، فـــإن الشرطة لا تتخلى بسهولة عن أن تحدد بنفسها مهامها، كما أنها لا تســـمح لنفســـها بالانصياع بسهولة للإملاءات، من باب تدخل مســـتويات اجتماعيـــة قـــد تكـــون هيراركيتها مستعدة للإنصات، الأمر الذى من شأنه أن يكشف عن مخاطر لابد لها من أن تهتم بها. والحال أن المؤسسة إنما تتمسك تمسكا قويا بقراراتها الخاصة فيما يتعلق بتجريم مرتكبى أعمال العنف الحضرى بحيث يتعذر عليها أن تتعلم قـــراءة انعدام الأمن بوصفه نتاجا لمشكلات يجب حلها بالمشاركة مع قوى أخـــرى تقـــوم بتنظيم المجتمع المدنى. وترتيبات المشاركة لا تعمل وفـــق هـــذا المنظـــور إلا إذا اقتنعت الشرطة بحيازة السلطة على الشركاء الآخرين.

ومن حيث الجوهر، وبالرغم من الأيديولوجية الحالية الخاصة بثالوث الوقاية والقرب والمشاركة، فإن المعضلة الأساسية ما تزال مطروحة: هل المسألة هى أن نعطى الأولوية لتلبية حاجات أمن ــ حماية المواطنين أم أن نعبئ فاعلى التنظـــيم المدنيين (المتحدثين بلسان المواطنين) لخدمة أولويات تحددها المؤسسة البوليســـية فى رؤيتها لإدارة مهام الأمن والحماية؟

والحال أن تحديا آخر أكثر أساسية بكثير بالنسبة للأمن وللديمقراطية إنما يتصل بالتفاوتات الجديدة (بين الهيئات والمواطنين الميسورين أو غير الميسورين) الناشئة عن السيطرة أو عدم السيطرة على الموارد التجارية للحماية والتى حققت اختراقا فائقا لمشهد التنظيم المعاصر منذ عشرين عاما.

سيطرة الأمن ـ الحماية كمورد تجارى

كيف يمكن تفسير انطلاق القطاع الصناعى والتجارى للأمن وفوزه بالشرعية فى المجال العام؟ إن هذا القطاع، الذى اقتصر لزمن طويل على فرض الأمن فى النظام الداخلى للمشروعات الاستثمارية الخاصة والعامة (الوقاية من مخاطر إصابات العمل والحريق والأعطال الفنية)، قد اجتهد فى تنويع أشكال الحماية البشرية والتكنولوجية ضد الأعمال العدوانية بحيث إن مبالغ معاملاته قد زادت بعشرة أضعاف خلال الأعوام العشرين الأخيرة. وبينما يعمل فى هذا القطاع ١٠٠٠٠٠ موظف، فإن عدد مشروعات التحرى والأمن قد زاد بثلاثة أضعاف بين عامى ١٩٨١ و١٩٩٥ كما زادت مبالغ معاملاتها. وعن طريق أثر متزايد للتوسع الخارجى للمراقبة الداخلية فى اتجاه مقدمين لخدمات متخصصة (لقاء مبالغ من المال) فإن المشروعات الحرفية المتخصصة فى الحماية (حماية القيم والممتلكات والمعلومات)، قد عاشت خلال تلك الفترة سيرورة تركيز وتنويع للخدمات التى تقدمها، حتى تتكيف فى آن واحد مع انفتاح السوق الأوروبية ومع الإضفاء المتسارع للطابع التكنولوجى على ترتيبات المراقبة. وإلى جانب الحراسة التقليدية، فإن المراقبة عن بعد قد زادت من سيطرتها، حيث أصبحت المراقبة التليفزيونية أداة يتم استخدامها من جانب المشروعات التى تستقبل جمهورا كما من جانب عدد متزايد من الكومينات، فتجمع بذلك هذه الخدمات بخدمات شرطتها البلدية أو تقوم عن طيب خاطر أكثر بالاستفادة من هذه التقانات وذلك بقدر ما أنها لا تحوز

فاعلين بلديين. والحال أن المراقبة عن بعد إنما ترصد المنطقة رصدا دقيقا بشـــكل متزايد بتوفيرها موارد مهمة لمشاريع النقل ودور الرعاية الاجتماعية، كما لزبائن من الأفراد الميسورين (أجهزة الإنذار، الإدارة التقانية الممركزة، المنزليـــة)، وإن كان لأهداف أمنية مختلفة.

وإذا كانت المشاركة الشعبية من جانب المواطنين فـــى مراقبـــة ممتلكـــاتهم ضمن دوريات المجاورة لم تعمل قط على قارتنا (خلافـــا للحـــال فـــى المراقبـــة البريطانية للمجاورات)، فإن مبرر النضال النشيط من جانب المشروعات والأفراد ضد صعود أعمال النهب وانعدام الأمن إنما يجد مشروعيته من خلال فلسفة عمـــل مستوردة من الجانب الآخر للمحيط الأطلسى اسمها فلسفة «المجال الـــذى يمكـــن الدفاع عنه» (أوسكار نيومان وآليس كولمان) وفلسفة «الوقاية الموقعية» (رونالـــد كلارك). وهى تتألف من العمل فى مواقع جغرافية محددة أو فـــى كيانـــات أكثـــر تحديدا ضمن هذه المواقع، وذلك بتدعيم «الأهداف» المعرضة للأعمال العدوانيـــة (الغش، النهب، إلخ) والعمل على تفادى التفكير فى العوامل الاجتماعيـــة للجنـــوح وذلك سعيا إلى تطبيق استراتيجيات حماية للضحايا من الفاعلين النهابين.

والحال أن هذا النسق المرجعى للحماية عن طريق ردع الجـــانح المعتـــدى، وهو كائن عاقل يحسب تكاليف ومكاسب انتقاله إلى الفعل العدوانى، قد أثر خـــلال تسعينيات القرن العشرين على صوغ مفاهيم مســـائل الأمـــن الـــداخلى، المحليـــة والقومية على حد سواء، وشكل رافعة قوية لإضفاء الشرعية على نشاط صـــانعى وبائعى ومنظمى خدمات الحماية؛ وقد أسقط الأهداف التقليدية الخاصة بـــ«الحماية الاجتماعية» والتى عرفتها ثمانينيات القرن العشرين. كما أن انتشار التأكيد علـــى الأمن الخاص، من حيث هو «منفعة لها رسومها»، وفى عنصره الوحيد الخـــاص بالوقاية من العمل العدوانى، قد أصبح ممكنا من جراء اجتماع عملـــين متكـــاملين (العمل المهنى والدولانى):

ـ فمن جهة، قام مقدمو الخدمة الذين يتمتعون بالسيطرة على السوق بتعبئة جانب كبير من طاقتهم لإقناع السلطات العامة، التي تتصت لشرطة وطنية هي منذ البدء معادية لمصالحهم، بأن من الواجب الإشراف على نشاطاتهم وإضفاء الشرعية عليها بشكل يساعد على جعل موظفيهم قوة مساعدة للشرطة، وذلك في حين أن ولاء الموظفين الأول هو في واقع الأمر ولاء يمارس بالدرجة الأولى تجاه الزبائن الذين يدفعون ثمن الخدمة بالعملة الرنانة الأثقل وزنا (والمشكلة هي أن جانبا كبيرا من الزبائن إنما يتألف من منشآت عامة). وقد تعين على إدارات أقسام الشرطة تهذيب وإصلاح نشاطات حراسة ونقل الأموال؛ وتم تطبيع العلاقات الصعبة القائمة فيما بين المراقبين عن بعد ورجال الشرطة والتي تتميز بخلق مواجهة فيما بين الطرفين فيما يتعلق بمشكلة التدخل لتلبية نداءات الاستغاثة من الخطر عن بعد.

ـ ومن جهة أخرى، كان من شأن قانون خاص بتحديد توجهات برمجة النشاط الأمني تكريس نشاطات الحراسة والمراقبة التليفزيونية والتدقيقات والمشورة في التعامل مع المخاطر في البناء وفي تنظيم السكن المديني، بوصفها نشاطات خاصة متباينة «تسهم في إنتاج» الأمن الجماعي. وقد مضت السلطات العامة إلى حد القيام بأن تفرض على بعض المشاريع والتجارات التي تعتبر عرضة لأعمال النهب (البنوك، الصيدليات، المتاجر، الجراجات، مواقع التظاهرات الثقافية والرياضية، إلخ) واجب استخدام معدات للحماية الخاصة، تحت طائلة محاسبة المسئولين عن هذه المشاريع والتجارات في حالة تقصيرهم.

إلا أن الاكتفاء بذلك لن يكون مرضيا، لأن هذا التوزيع للأدوار بين الموظفين الخاصين والموظفين العموميين والذي يرغم السلطات العامة على القيام بتدريبات إدارية جديدة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، من باب «خصخصة» معينة لمهمات الحراسة، إنما يبدأ في التشوش لأننا نرى، في الوقت نفسه، أن

التكنولوجيات الإلكترونية لمراقبة المعلومات والتى يسيطر عليها القطاع الأمنى الخاص سيطرة متزايدة باطراد إنما تحدث انقلابا فى رهان الحماية.

أمن وحرية المعلومات:
تحديات المستقبل الجديدة

حتى الآن، لم أتحدث إلا عن تجليات للحماية مقتصرة على حدود محدودة. والحال أن ممارسات المراقبة عن بعد والتى سمحت بها تكنولوجيات المعلومات والاتصال إنما تطرح تساؤلات جديدة تتصل بإدارة النظام، لأن هذه التكنولوجيات لم تعد تعرف حدودا جغرافية. وسوف أوضح على أى نحو تتجلى الاستخدامات الأمنية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال المستخدمة من جانب الشرطة العامة (للاستخبارات، القضائية والإدارية) ومن جانب الهيئات الخاصة (فى مجال التحريات ومراقبة الممتلكات والأفراد والمعلومات) بمن فى ذلك الأفراد الذين يقومون بتحمل المسئولية المباشرة عن مراقبة سلامتهم دون اعتماد على أحد وبشكل طوعى. وسوف يفضى حديثى بعد ذلك إلى تحليل الأنماط الجديدة للأخطار التى تتهدد الحريات والناجمة عن هذه التقانات، وسوف أتساءل أخيرا عن الأساليب العملية لدفاع جديد عن هذه الحريات.

إن تكنولوجيات المعلومات والاتصال إنما تعمل كبدائل علاجية اجتماعية: ضرورة النضال ضد صعود للنزعة الفردية يولد العزلة؛ وضرورة النضال ضد شيخوخة جماعة سكانية تابعة بشكل مطرد (المساعدة الطبية عن بعد وتشخيص المرض عن بعد)؛ وضرورة النضال ضد اختناق الحركة المدينية (العمل عن بعد والتعليم عن بعد واللذان يسهمان فى اختزال الانتقالات الجسدية)؛ وضرورة التكيف مع شروط السكن الحديث، مع انبثاق التكنولوجيات المنزلية الفردية والعيش فى

مساكن جماعية مزودة بشبكات متكاملة لإدارة الطاقة عن بعد (أو لإدارة تدفقات للطاقة وللاستهلاك) وللتواصل المعلوماتى عن بعد (توصيل المعلومات المختلفة بين المديرين والسكان ومقدمى الخدمات)، والتى يضاف إليها الرصد عن بعد (ضبط ومراقبة مختلف أشكال الخروج عن المقاييس وإرجاعات الإبلاغ عن نذر الخطر) أو الأمن عن بعد (ضبط ومراقبة المنافع والأفراد المرتبطين بالتدخلات المادية من جانب مراقبين محترفين).

وهذه التكنولوجيات المرتبطة بإدارة التدفقات إنما تسجل بيانات عن الأفراد وعن أساليب حياتهم. فلأجل أى هدف يجرى استخدام هذه المليارات من المعلومات وعلى أى نحو يمكن تشخيص استخدامات هذه التقانات انطلاقا مما تجمعه ومما تكشفه من معلومات؟

إننا نفكر أولا فى استخدامات المعلومات عن طريق تكوين مجموعات البطاقات. والحال أن أجهزة الشرطة العامة لا تقوم فقط بتكوين مجموعات بطاقات عن الأفراد المطلوب البحث عنهم أو المختفين، وإنما تقوم أيضا بتكوين مجموعات بطاقات عن الممنوعين من الإقامة والمطرودين والمستبعدين ومن رفض منحهم حق اللجوء، بينما تقوم، الهيئات الأخرى، بتكوين بطاقات غير اسمية من الناحية النظرية. ونحن نفكر ثانيا فى استخدامات «المعلومات التبادلية» والمرتبطة بتنامى استخدام البطاقات التذكيرية والمعلومات التبادلية المقدمة من جانب عناصر مساعدة مرقمة؛ ونفكر فى استخدامات المعلومات المكونة من الآثار: الآثار الناجمة عن تسجيل عناصر تحدد هويات الأفراد، وهو ما أصبح الآن أكثر سهولة وذلك بقدر ما أن التكنولوجيات المسماة بالتكنولوجيات مطلقة اليدين تسمح، فى حالات معينة، باستخدامها بحيث لا تعود هناك حاجة أصلا إلى تقديم بطاقة تذكيرية لتحديد الهويات عن طريق نظام من أى نوع؛ ونفكر فى استخدامات وسائل تحديد الهويات أخيرا من جانب أجهزة الالتقاط التى تستخدمها المراقبة عن بعد، والتى تكون

أحسن أداء بكثير عندما تجتمع بكاميرات فيديو تثرى شفافية الأفراد انطلاقا من صورتهم المتحركة (وجهاز تحديد الشكل morphing قادر على إعادة تشكيل سيناريو انطلاقا من شرائح مرقمة عن فرد يتحرك وسط حشد).

والحال أن هذه التقانات الخاصة بتمييز الأفراد وتحديد هوياتهم إنما تشكل ابتكارات مهمة لكنها تشكل فى الوقت نفسه تهديدا للحريات. ويكمن التحدى فى خوض معركة يبادر بها المواطنون المنزعجون من الاستخدامات الجائرة لجمع المعلومات. وتهدف هذه المعركة إلى سد عجز ديمقراطى فعلى، سوف يكون رهانه هو التوصل إلى تحكم أفضل فى الأساليب التى تستخدم بها أجهزة الشرطة العامة أو المشتغلون الخاصون (فى إطار داخلى وعبر قومى وإن لم يكن قضائيا دائما) تقانات المراقبة والتحكم عن بعد. وسوف تتجلى فى هذا المجال ممارسة لنقد اجتماعى خاص بطابع الطلب الجماعى على الحماية من التهديدات الخارجية، فى حين أن هذا التصور للتهديدات إنما يعد تصورا ذاتيا إلى حد بعيد؛ وبقدر تزايد مطالبة المجتمع بالشفافية وبالكفاءة، فإنه إنما يتجه إلى عبودية طوعية.

وإذا كان مصطلح «حماية الحياة الخاصة» من هيمنة تكنولوجيات الأمن هذه مازال له معنى، فلماذا وكيف يجب الدفاع عنها؟ إن المدافعين عن هذه الحريات لن يجدوا حلفاء بين صفوف الجماعات السكانية الواثقة بموارد حماية منازلها، والتى تقبل عن طيب خاطر وضعها تحت المراقبة وتبدى استعدادا للعيش فى أحزمة أمن أو فى جيتوات مترفة آمنة بالكامل، على نحو ما نرى ذلك فى كل مكان تقريبا فى العالم. وبوسعنا أن نتخيل أن الطبقات المتوسطة التى تتمسك ببساطة بفضائل تكنولوجيات الأمن المنزلى وبجميع التكنولوجيات الرئيسية التى تسهل الحياة اليومية (المساعدة عن بعد) سوف تظل قليلة الانتقاد لمكونات هذه التقانات القادرة على الانقلاب ضد حرياتها.

والحال أن دراسات فاحصة لاستخدامات المراقبة عن بعد من جانب سكان أماكن سكنية إنما تقترح أحيانا إدخال تغييرات على علاقتهم بالمكان، لكن المراقبين عن بعد نادرا ما يفكرون من زاوية التهديد الذى تتعرض له حريتهم الفردية، لأن ممارسات الحماية إنما تظل موجهة إلى الخارج، ضد التعدى غير المرغوب فيه، بأكثر مما هى موجهة إلى داخل الجماعة السكنية. وقد أبرزت هذه الدراسات بشكل خاص أن سر نجاح حماية بناية إيجارية للسكن الاجتماعى قد ارتبط بتمفصل مناسب فيما بين المجال الخاص (شقة المستأجر) والمجالات شبه العامة للبناية والبيئة العامة الحضرية. وهذا يتطلب علاقات جيرة قوية (أى يتطلب مستأجرين يتقاسمون الاهتمام بقيم استعمال إمكانات المراقبة التليفزيونية عن بعد والاتصالات اللاسلكية المتوافرة فى الشبكات الداخلية المشتركة بين جماعة المستأجرين) كما يتطلب علاقات قرب مع المؤسسة المؤجرة (حماية عن قرب، تكفل وظيفة إدارة فنية وإدارية ومفاوضة وتسوية للمنازعات فيما بين المستأجرين)، ويتطلب كذلك علاقات طيبة مع الخدمات الحضرية الخاصة والعامة. وهذا الشكل لـ«الرعاية المشتركة» (أو المراقبة المشتركة) والذى يمكن أن يكون مقبولا إنما يعد حالة نادرة، لأن غالبية ترتيبات المراقبة عن بعد إنما تعطى انطباعا بالأمن الزائف المرتبط بتمفصل سيئ فيما بين المراقبين عن بعد وقوات التدخل المشروع فى الموقع فى حالة التعديات غير المرغوب فيها.

والمناضلون من أجل الحرية، وهم بالضرورة أقليات نشيطة، لا يمكنهم الاعتماد إلا على شرائح من السكان المهمومين، ليس بالأخ الأكبر [الديكتاتور المستبد الذى يعرف كل شيء عن كل رعاياه فى رواية جورج أورويل الشهيرة ١٩٨٤]، بل المهمومين بالأحرى بالاستخدامات «البصرية المحيطة» على المستوى الموضعى الأدق للمراقبة المعممة عن بعد فى جميع الأماكن التى يكون فيها الأفراد فى جماعة ومذررين فى كل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية. فمن هم؟ إنهم

أقليات نشيطة بحكم الانفصال عن الآخرين أو بحكم القناعة، أو أشخاص آخـــرون قد يتكشف بالنسبة لهم أن تنشيط القانون من جانب الأضعف إنما يعد سلاحا فعــالا أحيانا عندما يرتد بحكمة ضد الأقوى.

والأقليات بحكم الانفصال عن الآخرين إنما تتألف من مواطنين جد عليمـــين ببواطن الأمور يختارون الابتعاد، ساعين إلى تفادى تزويد الآخـــرين بمعلومـــات شخصية يمكن ربط عناصرها دون علم منهم. وإذا كانت مثـــل هـــذه النضـــالات تستحق التقدير والثناء، إلا أن نهجها «الكارثى» يبـــدو نهـــج معـــارك تخوضـــها المؤخرة. فمن المستحيل من الآن فصاعدا العيش فى ملاذات يمكن فيهـــا للمـــرء الإفلات من عين الكاميرات الراصدة أو أن يكون متأكدا من عدم ظهوره فى بطاقة معلومات تتكتم اسمه.

أما الأقليات النشيطة المؤلفة من أنصار للحرية بحكم القناعة، يتميزون بأنهم جد عليمين ببواطن الأمور ويؤمنون إيمانا عميقا بأسطورة الديمقراطية المعلوماتية العالمية، فهى لا تتردد فى اتخاذ موقع لها فى ساحة مماثلة للساحة التى يتخذ فيهـــا البوليس موقعا له، معتبرة أن تشفير اتصالاتها وتعاملاتها الخاصة علـــى شـــبكات كالإنترنت هو عمل من أعمال المقاومة ضد الاحتكارات التى تستأثر بها الدول فى مجال السيطرة على الشبكات سعيا إلى طرد شبح التهديـــدات الجديـــدة المرتبطـــة بالجرائم التى يتم ارتكابها باستخدام سماوات الاتصال المفتوحـــة. وتهـــدف هـــذه الأقليات إلى التمتع بالحد الأقصى من الحرية، وهى مستعدة لمواجهـــة أى شـــىء سعيا إلى أن تتحدى بشكل رمزى وصاية الدول التى تزعم حماية المواطنين مـــن أنفسهم، وذلك بحسب أيديولوجية أكل الدهر عليها وشرب ثم أعيد تدويرها وتتحدث عن استخدامات فى غير أوانها للحريات من جانب مواطنين يجرى النظـــر إلـــيهم على أنهم غير قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم.

وأما الغالبية المتمسكة بالشرعية فهى تهدف إلى تأكيد مصداقية معركتها فى الساحة العامة. وقلما يحوز أنصارها شيئا غير أسلحة القانون التى يجب استخدامها

ضد التجاوزات البوليسية وتجاوزات الجماعات المتطرفة. ويتمثل سلاحها فى القيام باستقصاءات لا تكل حول الاستخدامات البوليسية غير المشروعة لهذه التقانات، حتى وإن وصل الأمر إلى حد خوض نضال غير متكافئ بالمرة. وعندما يبحث الحقوقى ــ المحامى فى التشريعات الداخلية للدول الأعضاء [فى الاتحاد الأوروبى] أو فى التشريع الأوروبى العام عما يقول قانون تكنولوجيات الأمن القائمة على المعلومات والاتصال، فإنه قلما يجد ما يسعفه سوى التعليق على ما يحظر القانون عمله. فلا طائل من وراء الدفاع عن حظر تكوين بطاقات معلومات عن آراء العاملين بأجر أو غيرهم أو التذكير بالطابع غير المشروع للمراقبة عن بعد فى أماكن خاصة كحجرات الثياب فى المؤسسات مثلا، أو التذكير بلزوم إطلاع المستخدمين على حقهم فى الرقابة على تسجيل صور أنالوجية أو رقمية فى الأماكن الخاصة التى تستقبل الجمهور أو فى المواقع العامة، فمثل هذه التقدمات على مستوى الحريات المنتزعة عبر نضال دءوب ما تزال محدودة الوزن. وذلك لأن هذا الحق لا يوفر أسلحة يمكن استخدامها إلا بشكل بعدى، بما لا يسمح إلا بالتحقق من أن ترتيبات الأمن قد جرى حرفها أو تحويلها، بهدف سافر عند القائمين على هذه الترتيبات قوامه تعمد إلحاق الأذى بالحياة الخاصة، وذلك فى حين أن هذه الإمكانية قد اصبحت من الآن فصاعدا متضمنة فعليا فى مجرد واقع الاستخدام والجمع اليومى والمنهجى لمخزون من المعلومات الأكثر تنوعا والأقل، من الناحية الظاهرية، تميزا بالطابع الأمنى.

فما الذى يبقى عندئذ حيال الاستخدامات التى يمكن أن تكون غير مشروعة لجمع المعلومات من جانب فاعلين أقوياء؟ شىء واحد: المطالبة على الأقل بقلب منهجى للمسئولية عن تقديم البراهين عند نشوب نزاع يمس الحريات الأساسية من جانب كل فرد مشتبه به.

فحتى الآن، مازال يقع على كاهل الضحية التى تعرضت لمراقبة غير مشروعة أن تقدم برهان براءتها. ويتوجب على هذه الضحية أن تناضل ضد جمع

معلومات من وراء ظهرها، وهى معلومات قد تتمثل نتيجتها الأكثر وضوحا فى استبعاد هذه الضحية بسبب ضريبة أو دين من نوع ما، بل وقد تتمثل فى استبعادها من أو دمجها فى «فئة الجماعات السكانية المعرضة للخطر»، وهى فئة لن يكون بوسع الضحية أن تعرف حتى معايير الاندراج فيها. ولا يمكن لهذه الضحية إلا أن تشكو، بصفة فردية، من أنها كانت هدفا لبطاقة معلومات تتعلق ببعض جوانب حياتها الخاصة ويجرى استغلالها فى هدف أمنى، بما يضع الضحية فى فئة الأفراد المشتبه بارتكابهم شيئا ما؛ وكما نجد عند [الروائى التشيكى] كافكا [فى روايته القضية] فإن المرء لا يعرف البتة سببا لجعله موضع اشتباه.

ويجب أن نكون على وعى بالانشقاقات الجديدة التى أدخلتها تكنولوجيات الأمن بين العناصر المستهدفة والمتمايزة فيما بينها وذلك بحكم حاجات المعرفة التى تتزايد تعقيدا والتى تحتاج إليها أجهزة الأمن العامة والخاصة. ولا مراء فى أن الابتكار الحقوقى لمبدأ التناسب المفترض فيه إعادة التوازن السوسيولوجى إلى علاقة غير متكافئة بين ضعف الأفراد المذررين وقوة الفاعلين الأمنيين العموميين أو الخاصين الذين يستخدمون هذه التقانات هو مبدأ عام لافت من مبادئ القانون الدولى. ولابد له من أن يشكل سلاحا يجب استخدامه بشكل منهجى للسماح بهذا القلب لعبء تقديم البراهين. لكن التوجيه الأوروبى الأخير فيما يتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين فيما يختص بمعالجة المعلومات ذات الطابع الشخصى وبحرية تداولها إنما يعتبر للأسف بعيدا جدا عن هذا المثل الأعلى. ومن المعروف أن هذا التوجيه قد أدخل فى مجال تطبيقه معالجات المعلومات ذات الطابع الشخصى، المسجلة على الحاسب الإلكترونى أو المحفوظة فى بطاقة معلومات يدوية وأنه ينطبق أيضا على المعلومات المسجلة بالصوت والصورة (الفيديو). لكن هذا التوجيه لا يمكن أن يكون فاعلا فى جميع الحالات حين توضع فى وجهه معالجات يجرى تفعيلها من أجل أهداف تتعلق بـ«الأمن العام أو الدفاع أو أمن الدولة أو

لأجل نشاطات تضطلع بها الدولة وتتصل بمجالات القانون الجزائى». وهـــو مـــا يعنى أن هذا التوجيه لن يكون فاعلا البتة، لأن هذه الأهداف، المحددة بشكل سيادى من جانب الفاعلين العموميين هم أنفسهم، سوف يجرى التذرع بها دائما فى المقـــام الأخير باسم صالح الدولة العام. وعلى الأقل، يجب لهذا الأمر أن يجعلنـــا واثقـــين بأخينا الأكبر الطيب طويل العمر فى لحظة يتنبأ لنا فيها عدد من علماء اجتماع ما بعد الحداثة بزوال أجهزة الشرطة التابعة للدولة فى وجه انبثاق «مجتمع مخـــاطر ومجازفات».

كل هذا يثبت حقيقة يدركها الجميع وإن كان لا يجب لأحد أن يتصالح معها: إذا كان صالح الدولة العام المتذرع بالأمن ــ الحماية قد غلب الصالح الـــديمقراطى العام المتذرع بالحرية، فمن المرجح أن هذا قد حـــدث لأن غالبيـــة الـــديمقراطيين الأوروبيين قد قبلوا إلى الآن مبدأ الحد من حرياتهم ضمن منظور تقييـــدى بشـــكل خاص. ولا مراء أيضا فى أنه قد حدث لأنهم سمحوا لأنفســـهم بتصـــديق وجـــود تهديدات أكثر إخافة بكثير من الموارد الخرافية التـــى تتمتـــع بهـــا الـــدول اليـــوم لمواجهتها ولأن الحدود بين المجال العام والمجال الخاص (الذى لم تكن المراقبـــة العامة تتغلغل فيه) قد اصبحت اليوم عصية بشكل متزايد على التمايز.

الديمقراطية الإلكترونية (٢٠)

بقلم تييرى لوتير

Thierry LETERRE

ترجمة: بشير السباعى

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

تعبير «الديمقراطية الإلكترونية» تعبير فريد فى نوعه. وهو يحيل إلى فكرة أن استخدام الحاسبات الإلكترونية ودمجها فى شبكات - باختصار، عالم ما يسمى من الآن فصاعدا بالتكنولوجيات الجديدة للمعلومات وللاتصال - سوف يكون بوسعهما الإسهام فى تجديد - وفى الأغلب الأعم نقول «تثوير» - التجربة الديمقراطية. ومن شأن هذه الفكرة أن تبدو غريبة بالنسبة للجمهور الفرنسى: إذ لا يجرى عموما التحدث إليه عن المعلوماتية إلا فيما يتعلق ببابين متناقضين من الناحية الظاهرية هما باب «اقتصاد جديد» ثرى بالوعود أو باب الارتياب الأكيد حيال مفهوم مشبوه عن الشبكات المعلوماتية حيث تطول قائمة الجرائم المرتكبة فيها: هجمات الفيروسات، أفلام ممارسة الجنس مع الأطفال، البورنوجرافيا، العنصرية. ومن ثم فليس من السهولة بمكان توضيح معالم المكان الذى يتخذه بين تصوراتنا عن «مجتمع المعلومات» الاهتمام بالديمقراطية، إن كان هناك اهتمام كهذا: فالتفكير فى هذا الأمر من شأنه أن يجعلنا نطلق بفظاظة صور ايبينال [التى كان يطبعها الناشر الفرنسى جان شارل بيليران (١٧٥٦ - ١٨٣٦) فى مطبعته الموجودة فى ايبينال بإقليم الفوج، وهى صور شعبية لقيت نجاحا ملحوظا فى فرنسا كلها] وصور حكايات الساحرات.

---

(٢٠) نص المحاضرة رقم ١٥٨ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٦ يونيو ٢٠٠٠.

ثم إنه لابد من طرح تساؤل يتميز بطابع تمهيدى أولى: ما علاقة الآلات المعلوماتية بالسياسة، وبهذا الشكل المحدد من السياسة والذى تمثله الديمقراطية؟ وكيف يمكن الجمع بين التقانة والسياسة؟ فلم تكن هناك لا ديمقراطية المحرك البخارى ولا ديمقراطية الأجهزة المنزلية الكهربائية. فلماذا نتحدث بمشروعية أفضل عن «الديمقراطية الإلكترونية»، أى عن الديمقراطية من خلال الحاسبات الإلكترونية؟

ومن هنا السؤال: «ما هو الشيء الخاص جدا فى هذه الآلات والذى من شأنه أن يسمح لنا باعتبارها أدوات للديمقراطية؟». إن الرد على هذا السؤال إنما يتطلب أن نتذكر أن الديمقراطية تصف نظام حكم كما تصف سوسيولوجيا سياسية، كما أكد ذلك توكفيل، أعظم من قام بتحليلها [فى كتابه: عن **الديمقراطية فى أميركا** (١٨٣٥)، أساسا]. والحال أننى سوف أشدد على هذه النقطة موضحا كيف تشكل، انطلاقا من دمج الحاسبات الإلكترونية فى شبكات، شكل من أشكال التشارك الاجتماعى يتصل بعدد من الجوانب الرئيسية للتكوين الديمقراطى للأصرة الاجتماعية. ومنظور كهذا محدود لأنه يقود إلى إغفال العديد من الرهانات كرهان الحكومة الإلكترونية، والعديد من التجارب السابقة (كالمينيتل). ثم إنه يستبعد جهازا وصفيا كاملا لاستخدام المعلوماتية فى المجال السياسى ـ تعبئة الشبكة من أجل الدفاع عن فكرة أو من أجل القيام بحملة مثلا. إلا أنه محورى، وهو يتركز على نقطة محددة: كيف ينبثق، فى الوجود الديمقراطى، عصر المعلومات، الذى أود التساؤل عن أصله.

تسييس مجتمع المعلومات

إن تضخم الخطاب الدائر منذ سنتين فى فرنسا حول التكنولوجيات الجديدة والموجه إلى الجمهور الواسع لا يفلح فى إخفاء نوع من البؤس فى

المجالات التى تجرى تعبئتها. فإن قلنا إن المعلوماتية سوف تقود إلى معجزة اقتصادية أو إلى ارتكاب الجرائم عن طريق استخدام سماوات الاتصال المفتوحة، فإن ما يجرى دائما تعبئته هو تصور مفرط النفعية (الاستخدام التجارى أو الجنائى) للشبكة المعلوماتية، كما لو أنه يجب تحييد مفهوم أكثر دينامية عن الشبكة، هو مفهوم جماعة قوام عيشها الفكر. ومنذ عام ١٩٧٧، كان بول ماتياس قد توقع الحركة ودلالتها بالنسبة لتكوين مفهوم سياسى عن الإنترنت:

«إن الاستخدام الذرائعى لشبكة الإنترنت إنما ينتمى إلى مبدأ حقيقى قوامه «نزع التسييس». فالمهم لم يعد هو «الرؤية» الجماعاتية التى قد تحجبها، أى ذلك السديم الديمقراطى الذى سارعوا إلى محوه، بل المهم هو الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التى سمحت بالأمل فيها، و«النمو» المتوقع فى اختزال المسافات وقلب الأزمنة».(٢١)

والحال أن الحديث عن «الديمقراطية الإلكترونية» إنما يعنى قبول إعادة تسييس المسألة، فى حركة شعارها تعبير جرى صوغه وسط الأوساط المناضلة التى تستخدم الإنترنت، وهو تعبير الـ netizen — أى مواطن دولة إلكترونية ذات وجود مضمر. وهكذا انفتح مجال على هامش الشواغل النفعية، وهو مجال يتصل بالسياسة. وقد جرى التأكد من الفكرة تجريبيا: إذ يشير استطلاع حديث جرى الاضطلاع به لحساب الفيجارو ماجازين إلى أن مستخدمى شبكة الإنترنت الفرنسيين أكثر حساسية من المتوسط للمسائل السياسية، مثلا.(٢٢)

(٢١) Mathias (P.), La Cité Internet, Paris, Presses de Sciences Po, 1997 (coll. Bibliothèque du citoyen), p. 67

(٢٢) Sondage SOFRES-Figaro Magazine 19 mai 2000, http://www.sofres.com

ما وراء الحساب: الحاسب الإلكترونى اليوم

بحكم التعريف، يعد الحاسب الإلكترونى جهازا يسمح بتحويل جميع المعلومات إلى «وحدات تعداد» [أى وحدات تتخذ أساسا فى التعداد المزدوج الخاص بالآلات الإلكترونية]، وذلك فى سلسلة مرموزة قوامها الواحد والصفر. فالحاسب الإلكترونى آلة «ترقيم».(٢٣) وهذه الخاصية لا تجعل من الحاسب الإلكترونى بالضرورة آلة ذكية ـ هنا نجد حلم الذكاء الاصطناعى ـ بل هو آلة تخدم الذكاء، آلة يمكنها أن تعمل، بشكل مثالى منشود، بوصفها امتدادا طبيعيا للفكر.

وفى شكل أولى، كانت الحاسبات الإلكترونية تستخدم فى البداية فى عمل الحسابات. وبحكم هذا الواقع، كان الـ **computer** [الحاسب] فى البداية صورة للمنطق التقانى ـ العلمى الأكثر صرامة، والقائم على البرمجة. وقد غير اختراع الحاسب الإلكترونى الشخصى الوضع. إذ أصبح الحاسب الإلكترونى فى غضون بضع سنوات أداة تحت تصرف المستخدم، أداة «ميسورة الاستخدام من جانب غير المحترفين». على أن يسر الاستخدام هذا هو إلى حد ما ذو طابع بروسى لأن واقع الاستخدام إنما يتطلب قدرا من الاحتراف وكثيرا من الصبر. لكن الحركة التى انطلقت، والتى لابد لها من الاستمرار فى التعمق، حركة واضحة: إن الحاسب الإلكترونى إنما يسمح باستخدامات نوعية متزايدة الاتساع، ومتوافرة بشكل مطرد، خارج الميادين الرياضية حصريا والتى كانت قد عملت على خلقه.

وخلافا لجميع التوقعات، اتخذت الحاسبات الإلكترونية مسارا معاكسا لما يعتبره علماء كثيرون مسار العلم. فالانطلاق من الكيفى واختزاله إلى كمى،

---

(٢٣) Nicolas Negroponte. L'Homme numérique, trad. Fr. Michèle Garène, Paris. Pocket. 1997.

وإضفاء طابع رياضى على الواقع، وتحويل ثراء العالم إلى سلسلة معقدة إلى هذا الحد أو ذاك من المعادلات، باختصار، الانتقال من روح الرهافة حيث «تكون المبادئ متاحة للاستخدام العام المشترك، وأمام أعين جميع الناس»، كما قال بسكال، إلى روح الهندسة حيث «تكون المبادئ واضحة، لكنها بعيدة عن الاستخدام العام المشترك»: ذلك على ما يبدو هو البرنامج التقانى ــ العلمى. والحال أن تطور المعلوماتية قد قلب هذا الاتجاه رأسا على عقب.

ولا مراء فى أن روح الهندسة لم تتجرد من دعاويها الخاصة بالتخلص من روح الرهافة: فى المجال المعلوماتى، نجد أن البحوث المتعلقة بالذكاء الاصطناعى حيث يجتهد المرء، بمساعدة الحاسب الإلكتروني، فى محاكاة التفكير البشرى، إنما تترجم مجهود هذا المجال. على أن هذه التوجهات لم تعد تشكل الواقع الأوسع انتشارا للاستخدامات المعلوماتية: فاليوم تخدمنا الحاسبات الإلكترونية فى اللعب والكتابة والقراءة والرسم، بل وفى التعليم؛ وعندما تندمج هذه الحاسبات فى شبكة، فإنها تفتح السبيل إلى مكتبة ضخمة ذات وجود مضمر وأمام عرض من الخدمات بالغ الاتساع، من التسوق إلى قراءة الكلاسيكيات، ومن استشارة قواعد المعلومات الضخمة إلى تلك الملايين من الصفحات الشخصية التى تهيمن على عالم الاتصال عبر السماوات المفتوحة. وهذه الوفرة ليس فيها ما يشبه عالم النظام الذى وعد به المنطق الحسابى الذى حكم اختراع الحاسبات الإلكترونية. ومن الآلة إلى الأداة، ومن الهندسة إلى الرهافة، جعلتنا الحاسبات الإلكترونية نعاود ارتقاء مهبط حضارتنا العقلانية الخاصة.

الثورة الكيفية

وهكذا فإن المعلوماتية قد عرفت **توسعا كيفيا** مثيرا ومذهلا أدى إلى تكاثر للوثائق وللمعلومات ولـ«مواقع الشبكة» التى تحتوى كل شىء وأيا كان، من

المعلومات المشكوك فيها إلى هذا الحد أو ذاك إلى الخيال الخالص، من الشائعات إلى «أدبيات» العلماء «الرزينة». وهذا هو ما يسمى أحيانا بـ«فضاء الاتصال». وغالبا ما نشكو من أن هذا «الفضاء المضمر» هو عبارة عن بازار [سوق] غالبا ما يجد فيه المرء الأسوأ كما الأفضل. وهذا الوصف ليس زائفا: فمجتمع المعلومات إنما يعد فى جانب كبير منه فوضويا فى موارده.

فهل يجب أن نشكو من ذلك؟ إننا نجد فى الأغلب الأعم الأفضل غير المتوقع، شرط أن تكون أعيننا مفتوحة إلى حد ما على هذا «الأفضل» (والذى قد يبدأ ببالغ البساطة بالإسهام الجماعى فى إنشاء مدرسة يعد الاهتمام بها حيويا بالنسبة لعدد ضئيل من الأفراد، الآباء، الأصدقاء، المراسلين، دون أن يلحق ذلك ضررا بقيمة هذا الاهتمام). لكن الفوضى الجلية التى تتميز بها الشبكة، والتى هى فى واقع الأمر بالأحرى إعادة تنظيم لخيط الروابط الموجودة بين وفرة من النصوص، إنما تنطوى بالأخص على قلب ثمين للبداهات: فالحاسبات الإلكترونية، تلك الآلات المفرطة فى عقلانيتها والمفرطة فى طابعها المنطقى والمفرطة فى انضباط قواعد سلوكها، قد فتحت ما هو بمثابة ترسانة معلوماتية. والحاسبات الإلكترونية، بعيدا عن أن تكون قمة هذه الثقافة مفرطة الترشيد العقلانى، والتى تهيمن على حضارتنا التقانية عموما، قد أدت إلى إغراق هذه الحضارة فى وفرة من الاهتمامات الأكثر تنوعا. ولم تعد الـ "ordinateurs" [الحاسبات الإلكترونية] "ordonnateurs" [أجهزة تنظيم وترتيب] للعالم.

الكتبة الذين لا يجمعهم ديوان إنشاء

فى تواز مع هذه الثورة الكيفية التى نقلتنا من رقمى «الهندسة» إلى رقمى «الرهافة»، حدثت أيضا عودة، نادرا جدا ما يشار إليها، إلى حضارة نسارع إلى تسجيل شهادة وفاتها، حضارة الكتابة. فخلافا للمخيال الذى ينزع إلى اعتماد الفكرة

التى تتحدث عن عالم جديد يتميز بخبرات ثورية بشكل جـذرى، أى عـن عـالم تكنولوجيا الاتصال العالية والذى يعد جديدا تماما، سوف نجد أن واقع الاستخدامات إنما يحيل إلى توسيع هائل للاتصال عبر الكتابة والقراءة فى مجتمعاتنا المتقدمـة. وبهذا المعنى فإن المجازات التى غالبا ما يجرى استحضارها والخاصة بـ«محـو الأمية» (ويقال مثلا فى الإنجليزيـة Computer Literate، وترجمتهـا الحرفيـة: «غير الأمى فى الحقل المعلوماتى») إنما يصعب اعتبارهـا مجـازات أسـلوبية. فالواقع هو أن «مجتمع المعلومات» هو مجتمع تجرى القراءة والكتابة فيـه علـى أوسع نطاق: «مع أن المبشرين بالواقع المضمر يعدون بخبرات منفصلة تماما عن قيود اللغة، فإن عالم الاتصال من خلال السماوات المفتوحة إنما يعتمد إلـى حـد بعيد، فى صيغته العادية، على اللغة[...]. فعالم الاتصال المذكور لا يفهم التجربـة خارج النص، بل يختزل التجربة إلى نص».(٢٤)

والحاسبات الإلكترونية، بشكل شامل، إنما تفتح السبيل أمام حضارة كتابـة جديدة وتنطوى على إمكانية تحويلنا إلى «كتبة لا يجمعهم ديـوان إنشـاء». وبـذا نعاود التواصل مع الفكرة والأشكال الاجتماعية شبه المنسية فى حضـارتنا والتـى نصنفها تحت اسم «التجارة». فمن المعروف أن التجارة كانت تشير لزمن طويـل إلى تبادل الأفكار كما إلى تبادل السلع. وشبكة الإنترنت إنمـا تعيـدنا إلـى هـذا الوضع: وإذ كانت فى البداية بنية فكرية، فقد أضـيفت إليهـا بـاطراد نشـاطات تجارية، وبهذا المعنى فإن «الاقتصاد الجديد» ليس جديدا تماما، وهو ينتمـى فـى جانب كبير منه إلى الاقتصاد قبل الرأسمالى حيث كان التداول التجـارى النقـدى يساعد على نشر فكرة الصالح العام نفسها. والحال أن الإنترنت إنما تعيدنا جزئيـا إلى ثلاثة قرون خلت، عندما صيغت المفاهيم والمواقـف التى تشكل اليوم عمـادا لديمقراطيتنـا، أى الديمقراطيـة الليبرالية.

---

(٢٤) J. M. Streck in Toulouse (C.), Luke (T.W.), (dir.), The Politics of Cyberspace, New York & Londres, Routledge, 1998, p. 28-29.

إلا أنه قبل التوغل فى معنى هذه الحركة، يجب أن نلاحظ أن المقاييس مـا تزال متواضعة:[٢٥] أقل من ٣% من سكان العالم، ثم إن هذه النسبة متركـزة فـى البلدان المتقدمة، وفى الولايات المتحدة أساسا من بين هذه البلدان. ففى فرنسا، تقدر هيئة قياس استخدام الميديا، أن المستخدمين لشبكة الإنترنت يمثلون نحو ١٥% من السكان. وفى هذا الحيز الضيق جدا، فإن الهيراركيات الاجتماعيـة إنمـا تتميـز بالصرامة: فالأكثر يسرا والرجال (٦٠% وفق هـذا الاستقصـاء) هـم «الـذين يستخدمون شبكة الإنترنت» فى المقام الأول. وعنصر التصـحيح السوسـيولوجى الوحيد للهيراركيات الاجتماعية الكلاسيكية إنما يتمثل فى حضور الأكثر شبابا. فهم من حيث كونهم نسبة إنما يعدون الأكثر تعاملا مع الشـبكات (نحـو ٤٠% مـن السكان الفرنسيين فى الفئة العمرية ما بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة) قياسـا إلى من يكبرونهم سنا — وهو ما يمكن تفسيره إما بأنه فارق لـونى فـى مشـهد «السيطرة الاجتماعية» لمستخدمى الشبكات المعلوماتية أو بأنـه مقدمـة لانقـلاب للهيراركيات لا يكون فيه الشبان بالضرورة أقلية، بـل ميـزة نسـبية اجتماعيـة «عالية». وتلك هى من جهة أخرى أطروحـة نيكـولا نيجروبونـت Nicholas Negroponte، وهو أحد المراجع الأوسع ذكاء فيما يتعلق بمجتمـع المعلومـات، والذى يرى أن التفاوت فى التعامل مع الشبكات ليس اجتماعيا بالضرورة، وإنمـا هو تفاوت بين أجيال. لكننا نعرف مع ذلك أنه بالنسبة لفرنسا، مثلا، حتى فى هـذه الفئة من السكان، فإن التفاوت بين الرجال والنساء يتواصل، بعيدا عن التفاوت بين

---

(٢٥) بالنسبة لفرنسا انظر: http://www.mediametric.fr/fr/chiffre/plurimedia/2000/mai.htm.
أما التقدير الدولى الذى قامت به NUA فهو أكثر تفاؤلا: إن أكثر من ٢٢% من الأسـر الأوروبيـة مجهزة فى مقابل حوالى النصف فى الولايات المتحدة. :http://www.nua.ie/surveyslsource
وبموجب هذا المصدر نفسه، فإن هناك ١٧١ مليونا يستخدمون الإنترنـت فـى العـالم؛ ونصـفهم أميركيـون. cf.http://www.internetindicators.com/facts 1.html ويفهـم ٧٥% الإنجليزيـة (source NUA).

الأجيال ـــ وهذا بالمقاييس نفسها التى تتميز بها الشرائح العمرية الأكثر ارتفاعا.

وإذا كان يجب التذكير بهذه الأرقام، فذلك لأنها تسهم فى رد الخطابات التى يمكن أن تقال عن الشبكات المعلوماتية والمسألة الديمقراطية إلى حجمها الحقيقى. فما نحن بازائه الآن ليس غير أقليات محظوظة على مستوى العالم، هى على المستوى الأوروبى الأقليات التى تتمتع بكل ما تحتاج، وعلى مستوى الولايات المتحدة، ليس غير جماعة سكانية من المؤكد أنها أكثر تنوعا لكنها تتألف أساسا ودائما من بين الفئات الاجتماعية المهنية المحظوظة. والخلاصة أن الـ ٣% (فى العالم) والـ ١٥% (على المستوى الفرنسى) أو الـ ٥٠% (على المستوى الأميركى) الذين يستخدمون شبكة الإنترنت ما يزالون إلى حد بعيد ممثلين لفئات تتمتع بثلاثة مزايا سوسيولوجية ـــ المفاهيم والجدارة والعلاقات.[٢٦]

وغالبا ما جرت دراسة هذا الواقع، وهو واقع يغذى الخوف من «فجوة رقمية» بين المزودين بإمكانات عالم الاتصال من خلال السماوات المفتوحة وبين «من يشكون من الأمية فى التعامل مع شبكة الإنترنت» (analphanets)، أو أيضا، وفق مصطلحية منتشرة، بين «الأغنياء فى المعلومات» وبين «الفقراء فى المعلومات». ومن جهة أخرى، يسيطر هذا الواقع الملموس على المعالجة السياسية فى فرنسا لظاهرة الإنترنت: فمنذ خطاب أورتان فى عام ١٩٩٧، والذى بدأ برنامجه الحكومى بالإنترنت، لم يكف ليونيل جوسبان عن إبداء اهتمامه فيما يتعلق بـ«التفاوت السوسيولوجى والجغرافى فى الوصول إلى شبكات المعلومات».[٢٧] والحال أن الرهان لا مفر منه ومهم، إلا أننا يجب أن نعرف ماهية المكان الذى يجب أن نخصصه له.

---

(٢٦) المصدر المذكور فى الهامش قبل السابق، ص ١٢٩.

(٢٧) مؤتمر صحافى فى ختام اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمجتمع المعلومات، أوتيل دو ماتينيون (١٩ يناير/ كانون الثانى ١٩٩٩).

إن واقع أن استخدام الشبكات المعلوماتية ما يزال الآن مقصورا من الناحية الفعلية على جماعات اجتماعية ثقافية مهيمنة لا يجب أن يحجب منطقا واسعا للاستخدامات يمحو تدريجيا التفاوتات الأولية (وذلك، أيضا، دون أن تزول هذه التفاوتات تماما). والتزايد الكمى لاستخدام شبكة الإنترنت (٤٠ مليون مستخدم بالكاد فى عام ١٩٩٨، وهو ما يعد أقل بأربعة أضعاف من عدد المستخدمين اليوم) إنما يقترن باتساع لجمهور الشبكة يتجاوز مجال الفئة الاجتماعية المهنية الأرقى.

تشظى المجال العام

استنادا إلى هذه الحقائق الملموسة، يمكننا أن نفكر على نحو مماثل فى اتساع المجال المعلوماتى الديمقراطى وفق نموذج تشكل المجال العام على نحو ما حدده [الفيلسوف الألمانى المعاصر] يورجن هابرماس. فالواقع أن هابرماس يشير (وهى إشارة غالبا ما جرى توبيخه عليها) إلى أن تشكيل مجال عام إنما يتم بالدرجة الأولى فى أوساط جد محدودة.[٢٨] لكن تاريخ المجال العام إنما يشتمل بعد ذلك على سيرورة توسع وتحويل للفئات الاجتماعية التى تندمج فيه. فهناك إذا اتجاه إلى امتداد مجال العمومية خارج الظروف والجماهير العامة المحددة تاريخيا.

وبالرغم من كل شىء، فإن نموذج هابرماس إنما يعد محدودا، إذا أردنا وصف طبيعة هذا المجال المعلوماتى الآخذ بالاتساع. ومن جهة أخرى، فإن المجاز المكانى ليس مناسبا تماما، حتى وإن كنا نتحدث عن «مجال الاتصال من خلال السماوات المفتوحة»، فالشبكة لا توجد كأفق محدد سلفا: بل هى ظاهرة

(٢٨) Habermas (J.), L'Espace public, Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise (1962), trad. Fr. Par M.B. de Launay, Paris, Payot, 1978.

انبثاق ناتجة عن نشاطات الاتصال التى تسمح بها. وغياب وحدة الإنترنت إنما يستمد تبريره من ذلك: فهى تتشكل عن طريق تراكم الإسهامات وليس عن طريق تراكم صالح عام يعيد لم أطراف الشبكة من جديد أو يمزج كل هذه الإسهامات فيما بينها. وهذا الانعدام للتجانس إنما يجد ترجمة له فى تجزئة سوسيولوجية قوية. ففى مجموعة نقاش، لا نكون إلا بإزاء أناس يتقاسمون اهتماما مشتركا واحدا؛ وإذا كان هذا الاهتمام اهتمام أساتذة للفلسفة، فإنه لن يتطابق بأى شكل من الأشكال مع اهتمام معجبين بلعبة "Doom". وهؤلاء الأخيرون لن يكونوا هم هم إذا كانوا يتحدثون بالإنجليزية أو بالفرنسية أو أيضا بالألمانية كوسيلة للتواصل. وبالمثل، فإن موقعا من مواقع شبكة الإنترنت لن يجتذبنا إلا من زاوية اهتماماتنا الأولية، وهى اهتمامات تعد متنوعة إلى أبعد حد ممكن. والخلاصة أن الشبكة لا تشكل البتة مجالا لالتقاء جميع النشاطات التى يمكن أن تظهر على «الشبكة». فالشبكة تنشئ تجاورا بين هذه النشاطات دون أن تقوم بتركيبها.

وبهذا المعنى، فإن عالم الاتصال عبر السماوات المفتوحة هو شكل لموت المجال العام المفهوم بوصفه تفكيرا عاما موحدا، معنيا بالصالح العام، وذلك، ببساطة، لأن الشبكة لا تعرف الصالح العام. فهل يجب أن نفزع مما ينذر به ذلك؟ تلك هى الحال غالبا فى فرنسا حيث عودنا التراث الجمهورى على التفكير فى السياسة من زاوية توحيدية وعامة، كما عودنا على إضافة الدولة كضامن لهذا التراث.[٢٩] على أن من الضرورى أن نفهم أن فكرة الصالح العام ليست لها أهمية إلا فيما يتعلق بمشكلة نهضت بمعالجتها أفكار العقد الاجتماعى الكلاسيكية: مشكلة المواجهة بين المصالح فى النزاع. ولأن جميع المصالح ليست متطابقة، فإنه يجب تحديد بنية هيراركية لها من زاوية الصالح العام للمجتمع. وعلى شبكة، منذ اللحظة

(٢٩) Voir Leterre (T.), La Gauche et La peur Libérale, Paris, Presses de Sciences Po (coll. Bibliothèque du ctoyen), 2000.

التى يتم فيها حل المسألة التقانية الخاصة بتعيين المجال المتاح (على الديسكات الصلبة) والخاصة بالتدفق (سرعة الشبكات أو تباطؤ هذه السرعة بسبب تزايد الضغط عليها)، فإن مسألة النزاع هذه إنما تخلو من المعنى. فجميع المصالح متساوقة، أو لابد لها أن تكون متساوقة إلى حد ما. فموقع الشبكة الذى لا يجتذب غير حفنة من آباء تلاميذ إحدى المدارس ليس فى تنافس مع الموقع الذى يجتذب سيلا عارما من الزبائن. فلا اتصال بينهما ولا علاقة. وليست تلك هى الحال فى العالم الواقعى حيث تعد المدرسة الريفية الصغيرة القريبة فى منافسة موضوعية مع البنية العظمى النائية.

ونتائج هذا الوضع لا حصر لها: فهى تتجاوز المسألة السياسية بكثير. لكنها تؤثر تأثيرا جد واضح على هذه الأخيرة. ومما لا طائل من ورائه مطالبة الشبكات بتولى دور فى أجورا [ساحة عامة لعقد المجالس السياسية فى مدن اليونان القديمة] موحدة جديدة. وإذا كانت الشبكة المعلوماتية رافعة لواحدة من أقوى الأفكار الديمقراطية، وهى فكرة مجتمع قائم على الاتصال الحر، فإن هذا الاتصال الحر لا يتبلور البتة فى شواغل مشتركة أو مستويات نقاش متجانسة. ولأسباب واضحة للعيان، فإن المرء لا يمارس الغزل عندما يكون على الإنترنت فى مجموعة نقاش دينى، ناهيك عن أنه لا يمتدح مزايا سيارة ماركة فيرارى أو جهاز حاسب إلكترونى ماركة آبل فى جماعة لا يروق لها سوى سيارة ماركة بورش والحاسبات الإلكترونية الشخصية.

موقفية أم ديمقراطية؟

على أن التجزئة ليست فصلا بحواجز: فالحدود بين «الجماعات المعلوماتية» التى تشكل شبكة ليست مقدسة يتعذر المساس بها لأن من الممكن دوما

متابعة عدة نشاطات على الشبكات ـــ ولنقل مثلا متابعة قائمة حـــول مزايـــا هـــذا الحاسب الإلكترونى أو ذاك، واللعب فى شبكة فى هـــذا العـــالم المضـــمر أو ذاك واستشارة هذا الموقع أو ذاك بصورة منتظمة. فخلافـــا لمجتمعـــــات الأمـــــس، يختـــار المـــرء لنفسه أن يكون عضوا فى هذه الجماعة أو تلـــك. بـــل إن بوســـع المرء أن يفعل ذلك بصفة مؤقتة: فالاشتراك فى شبكة لا يلزم بشيء. وهنا أيضـــا نجد من جديد أحد اتجاهات الديمقراطية، وهو الاتجاه الخاص بـــ«خفـــض تكلفـــة التعبير»، بحسب صيغة لبرنار مانان Bernard Manin. ومحل التزامات الأمـــس الكبرى حلت إتخاذات موقف عابرة، مميزة للديمقراطيات المتقدمة.

وبحكم هذا الواقع، سوف يتعين بالأحرى، باللعب على أصـــل الكلمـــة، أن نتحدث وفق نموذج «الملكية» أو «الأوليجاركية» عن «الموقفيـــة» (démarchie)، عن المبدأ الشعبى، بدلا من أن نتحدث عن «الديمقراطية» (democratie)، أى عن «السلطة الشعبية». فما يظهر على الشبكات، هو فى واقع الأمر «الحشد» قبـــل أن يجرى إسباغ شكل محدد عليه يجعل منه شعبا مسئولا أمـــام هيئـــات الســـلطة أو جمهرة لا اسم لها. وهو يتطابق إلى حد بعيد مع ما يسميه الفيلســـوف جيورجيـــو آجامبن Giorgio Agamben بـــ«الجماعة القادمة»: وهى ليست جماعة تملك قوة بحكم وحدتها، بل بحكـــم مجـــرد «وجودهـــا معـــا»، فى داخل لعبـــة اتصـــال لا نهايـــة لهـــا. والشبكات المعلوماتية إنما تتماشى مع هذه الرؤية «بعـــد الحداثيـــة» للمجتمع وهى تعرف على المستوى السياسى نوعا من **المواطنة دون تشارك فـــى المواطنة** نراه فاعلا فى مختلف جوانب الحياة السياسية فى الديمقراطيات المتقدمة.

والحال أن إنهاء «التشارك فى المواطنة» إنما يعنى «فقد عرى الاتصـــال» قياسا إلى جميع المبادئ الكلاسيكية للمجتمع الجماهيرى: فالميديا قد عودتنـــا علـــى أجندتها، إذ فرضت علينا شواغل مشتركة (البث الذى يسمعه الجميـــع أو يرونـــه، الجريدة التى لابد من قراءتها، الكتاب الذى يدور الحديث عنه)؛ وبالمثل تتصـــور

الدولة ـ الأمة السيادة فى وحدة «كيان سياسى»؛ وهيئات السلطة العليا تحدد حق الكلام وأولئك الذين لهم أهمية إذ تصدر لهم شهادات استحقاق السلطة الاجتماعية التى تتمثل فى الدبلومات والألقاب والمناصب. بل إن الفرد، الذى ما أطول الزمن الذى جرى فيه تصوره من زاوية نفوسه الثلاث أو من زاوية علاقة الروح والجسد الثنائية، قد اضطر إلى إعادة تكوين نفسه فى الوحدة. وإذ جرى تحديد هويته بفضل رقم قومى (لأغراض الأمن الاجتماعى، فى الأغلب الأعم) فإنه يقبع فى ذاته الأكثر واحدية، ويعبر سياسيا عن هذا الاضطرار إلى أن يكون ذاته لا أحدا آخر بموجب قاعدة «للفرد الواحد، صوت واحد [فى الاقتراع]». ثم إن سوسيولوجيا المجتمع الصناعى الحديدية قد ضيقت الخناق عليه أكثر فأكثر: فهى لم تتوقف عن توضيح أن تنوع الأدوار التى يجرى الاضطلاع بها فى وجود بشرى يمكن أن يرد إلى معطيات اجتماعية مهنية واحدية المعنى ـ فالمرء ليس بالتناوب أبا أو عاملا أو عاشقا: بل يكون كذلك فى كل مرة بشكل معين يتبدل مع انتمائه الاجتماعى.

ولعبة الوحدة الكبرى هذه إنما تميل إلى الانفجار فى قلب الشبكات: فالمعلومات التى يجمعها المرء إنما تتوقف على خياره هو ـ على ضربه [zapping] هو على لوحة المفاتيح. وليس هناك من يأمر بالوحدة أو يقول هذا مهم وهذا غير مهم، أو هذا حقيقى أو زائف، أو مؤكد أو محتمل لا أكثر. ولا تظهر أية جماعة، فما هناك لا يعدو أن يكون الشبك المتعارف على ترتيباته لشبكات ملتحمة بعضها بالبعض الآخر ـ بل إن نطاق الفرد إنما يتفكك فى وحدته: فبوسع المرء أن يعبر عن نفسه مستخدما هوية زائفة أو مدرجا نفسه فى جنس [sexe] آخر أو زاعما لنفسه دورا اجتماعيا آخر، كما أن بوسعه أن يلعب، بل وأن يغش، وذلك دون رقابة أولية. وفى هذا، تبرز الشبكة القيمة الديمقراطية الكبرى بامتياز، قيمة الحرية. فهى تعيد إدخال حرية لا تضاهى، حرية تفلت منا باطراد، **الحرية قياسا إلى الذات.**

ومن هنا وجود شكل من أشكال محو مرجعية الكلام، فهو كلام لا مرجعية له لأنه لا صاحب له: فهذا الصاحب يمكنه الاختفاء خلف اسم مستعار أو أن يبقى عديم الاسم بصورة خالصة وببساطة. وفى هذا، تحقق الإنترنت نبوءة كاتب قديم جدا [هو أفلاطون] والذى أوضح أن الكلام المكتوب «سوف ينتقل يمنة ويسرة ويمر دون فارق بمن يتعرفون عليه كما بمن لا يعنيهم أمره».(٣٠) وقد أدرك أفلاطون الأهمية العميقة للكلام غير المنسوب لأحد ولا يجسده أحد والذى تحمله الكتابة؛ وقد وصله بالخطاب الديمقراطى، خطاب الحيل والإقناع، معارضا إياه بخطاب الحقيقة الذى يفترض الهيراركية ويهدف إلى الواقع الأكثر واقعية. وليس مما لا يشكل فارقا أن مجتمع المعلومات يصف نفسه على وجه التحديد ليس بأنه موقع الواقع، بل بأنه موقع الواقع المضمر، المقابل. وهو يعلى، مع إعلانه قيمة الديمقراطية، قيمة ما شجبه أفلاطون: العار الذى يوصم به كل شكل من أشكال الهيراركية، بما فى ذلك هيراركية تفوق «الواقع» على «الواقع المضمر».

لقد بدأت معركة، هى معركة الحرية تحت أكثر شكل جذرى للحرية عرفه تاريخ الإنسانية، حرية السلطات الروحية للكائن البشرى، حريته فى التعبير عن نفسه وفى الاتصال دون عائق أو كابح. وسوف يكون هذا، إن شئتم، نضال الـ**netizen** [المواطن فى شبكة الإنترنت] ضد المواطن الكلاسيكى، أسير القوانين والتاريخ.

وهذه المعركة ليست «معركة الذكاء» التى يدور الحديث عنها أحيانا والتى لا تعدو أن تكون منافسة بين العقول المنظور إليها على أنها سلعة جديدة فى سوق جديدة، حيث تساوى الآن «المعرفة العلمية» وزنها ذهبا، وحيث تتذرع مواهب كل فرد بالمجانسة القديمة للكلمة مع الفضة [الكلام من فضة]. بل سوف تكون

---

(٣٠) Platon, Phèdre, 275 d-e, traduit par L.Brisson, Paris, Flammarion " GF " 1989.

بالأحرى معركة ضد هذا الشكل من أشكال تصور الذكاء والذى يجعله «ذا قـدرة تنافسية» وفى الوقت نفسه «ذا قدرة على المضاربة به»، أى قابلا لتحويلـه إلـى سلعة فى السوق بحسب المراد؛ إنها سوف تكون معركة من أجل الإعلاء من قيمة قدرة الكائن البشرى على الاتصال والتواصل دون عائق (ولا حتى العائق المتمثـل فى شخصيته المدنية) ـــ تواصله هو وتواصل أولئك الذين يختارهم كمحاورين له.

القوة، الهوية والتنظيم:
كرة القدم، مرآة أوروبا[٣١]

بقلم بسكال بونيفاس

Pascal BONIFACE

ترجمة: بشير السباعى

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

بالنسبة للأمم كما بالنسبة لكرة القدم، يعاش البناء الأوروبى [الموحد] بوصفه، فى آن واحد، عامل قوة ومصدر فرصة واعدة، وإن كان يعاش أيضا بوصفه مصدر انزعاج فى مواجهة مخاطر تمييع للمعالم الهوياتية [لكل أمة أوروبية على حدة].

فالأمم الأوروبية موزعة المشاعر. فهى تعتقد أن أوروبا [الموحدة] تشكل ضرورة لأسباب استراتيجية (الكف عن خوض حروب أوروبية - أوروبية) واقتصادية (التمتع بالقدرة على المنافسة) وثقافية، إلخ. إلا أنها تخشى من أن تجد أوروبا الموحدة ترجمة لها فى تقهقر اجتماعى للمتروكين لمصائرهم ومن أن تؤدى أحكام وتسويات تكنوقراطية إلى القضاء على الهويات القومية التى ما تزال الأمم الأوروبية متعلقة بها تعلقا عميقا. والتوتر بين هذين الشعورين هو أحد أعظم الكوابح لتعميق البناء الأوروبى [الموحد]. ومن ثم فمن الضرورى دمقرطة البناء الأوروبى من زاوية سياسية واجتماعية والتأكد من سماح هذا البناء بتعايش مختلف الهويات (فالمرء إنما ينتمى فى آن واحد إلى إقليم وإلى دولة وإلى أوروبا)، دون أن تؤدى راصفة أوروبية إلى سحق جميع التباينات وتسوية الكل بالكل.

---

(٣١) نص المحاضرة رقم ١٥٩ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٧ يونيو ٢٠٠٠.

والقول نفسه صحيح بالنسبة لكرة القدم. فكرة القدم الأوروبية اليوم إنما تتميز بقدرة تنافسية عالية، إلا أن هناك خوفا من محو للخصوصيات ومن انحفار هوة، لا أمل فى عبورها، بين الأغنياء والفقراء.

أوروبا وكرة القدم:
البناء الموازى لمجال مشترك

فى موضوع كرة القدم، يعد العالم وحيد القطب وأوروبا هى القوة الأعلى التى لا منازع لها. ففرقها القومية (بالرغم من مقاومة البرازيل والأرجنتين) تسيطر على المسرح العالمى. وقد اختصت أوروبا بـ ٦ فرق من فرق الدور ربع النهائى الثمانى وبـ ٣ فرق من فرق الدور نصف النهائى الأربع خلال المونديال الأخير. وأنديتها هى الأغنى، بما لا يقارن، فى العالم. وهى تجتذب عبر ظاهرة **استنزاف للأقدام** [قياسا على ظاهرة **استنزاف العقول**] أفضل المواهب من قارات أخرى، كالمواهب الأميركية ـ اللاتينية والأفريقية بل والآسيوية (فاللاعب اليابانى النجم، ناكاتا، يلعب فى إيطاليا).

وهذه الأندية معروفة على مستوى العالم. وتوجد لنادى مانشستر يونايتد أندية **مشجعين** فى العالم كله، بما فى ذلك فى آسيا.(٣٢)

واللاعبون الأوروبيون الذين يلعبون فى قارات أخرى (آسيا، أميركا الشمالية) هم لاعبون فى نهاية مشوارهم الرياضى يحولون المجد الذى كسبوه فى أوروبا إلى ثروة مالية.

---

(٣٢) وهكذا فإن صحيفة النادى يونايتد قد باعت ١٥٠٠٠ نسخة فى تايلاند. لو موند، ٢ مارس ١٩٩٩.

ومن الواضح أن هذه القوة إنما تدين بهـا الأنديـة الأوروبيـة للمباريـات الأوروبية ـ الأوروبية (رابطة الأبطال، مباريات كأس الـ UEFA) التـى تـدر حقوقا عن البث التليفزيونى المباشر تسمح بتعزيز هذه السيطرة.

ويمكن أن نلاحظ أيضا أن عام ١٩٥٦ هو، فى آن واحد، عام توقيع معاهدة روما ومباريات كأس أوروبا الأولى، التى فاز فيها نادى ريال مدريـد.(٣٣) ومـن المؤكد أن هذا التحديد إنما يوضح حدود المقارنة. فإسبانيا التى كانت بعيدة آنـذاك عن البناء الأوروبى، لأسباب سياسية [ترجع إلى سيطرة ديكتاتورية فرانكو علـى البلد]، سوف تهيمن على أوروبا كرة القدم الوليدة، تتلوها البرتغال (نادى بينيفيكـا لشبونة) التى كانت هى أيضا معزولة عـن أوروبـا السياسـية بسـبب نظامهـا الديكتاتورى [فى عهد سالازار].

على أن أوروبا كرة القدم هذه سوف تعجل شعور الانتماء المشترك إلى قارة اخترقتها الحروب على مدار قرون.

وقد أعلن الاسكتلندى دينيس لو، الفائز بالكرة الذهبية فى عام ١٩٦٤ ضمن فريق مانشستر يونايتد: «بفضل إنشاء مباريات كأس أوروبـا مـن جـانبكم أيهـا الفرنسيون، تواجدت بلدان مختلفة فى ساحة واحدة مشتركة، هى ساحة اللعب، حتى وإن كان ذلك لأجل أن يلعب البعض ضد البعض الآخر. لقد دفنا إلى الأبد أعقـاب الحرب [العالمية الثانية]. وعبر نادى ريال مدريد، الذى فاز بخمس بطـولات فـى مباريات كأس أوروبا، فإن ما أعيد بنـاؤه، بفضـل كـرة القـدم، هـو أوروبـا [الموحدة]».(٣٤) والمباريات بـين الأنديـة الأوروبيـة إنمـا تحفـز الانتقـالات والريبورتاجات الصحافية والبث الإذاعى والتليفزيونى وكلها أشياء تسـاعد علـى

---

(٣٣) كما هى الحال بالنسبة لأوروبا الاقتصادية والسياسية [الموحدة]، جاءت المبادرة التى أدت إلـى قيـام أوروبا كرة القدم [الموحدة] من فرنسا.

(٣٤) فرانس فوتبول، ٢١ ديسمبر ١٩٩٩.

إدراك وجود الآخرين. ولم تعد الحرب موجودة فيما بين البلدان الأوروبية ويجرى صرف المواجهات إلى الاستادات. والحال أن الأوربتين – أوروبا الجماعة [السياسية] وأوروبا كرة القدم – سوف تتطوران وتتوسعان تدريجيا. إذ يجرى اعتماد أحكام جديدة وضم أعضاء جدد وإنشاء مباريات جديدة. وتشكو الأوربتان من الانقسام بين شرقى أوروبا وغربى أوروبا حيث يوجد فى الحالتين رخاء أعظم وحرية أعظم فى غربى أوروبا. وقد عرفت الأوربتان تسارعا لبنائهما مع معاهدة ماسترخت (١٩٩٢) بالنسبة لأوروبا الجماعة السياسية ومع قرار بوسمان (١٩٩٥) بالنسبة لأوروبا كرة القدم.[٣٥]

وهذا الحدث الأخير إنما يطرح مبدأ حرية حركة اللاعبين – على غرار حرية الحركة التى يتمتع بها غيرهم من العاملين – فى داخل حدود الاتحاد الأوروبى. ولم يعد بالإمكان أن يكون هناك قيد على عدد اللاعبين المنتمين إلى الاتحاد الأوروبى فى ناد من الأندية. وبالمقابل، مازال هناك قيد على عدد اللاعبين غير المنتمين إلى الاتحاد الأوروبى فى ناد من الأندية، إذ لا يجب لهذا العدد أن يزيد عن ثلاثة لاعبين.

وقد أدى ذلك إلى تسارع عميق لانتقالات اللاعبين الأوروبيين فى جميع الأندية. وفى نهاية الأمر، تصاغ كرة القدم الأوروبية وفق نموذج المجتمع الأوروبى.

وفيما مضى، كان اللاعبون يقضون كل مشوارهم الرياضى تقريبا فى فريق واحد، هو عموما الفريق الأقرب مكانيا من مسقط رءوسهم. وبعد الحرب العالمية الثانية، تسارعت الانتقالات وأخذ تنقل اللاعبين يتم على المستوى القومى.

---

(٣٥) إعلاء من شأن قاعدة وحدة الجماعة على الخصوصية الرياضية، اتخذت المحكمة القضائية للجماعة الأوروبية قرار بوسمان الذى يسمح بحرية تنقل اللاعبين فى داخل الدول الأعضاء. إلا أنها قد استثارت زلزالا على مستوى الانتقالات، بما سمح بحدوث مزايدة جامحة من جانب الأندية الأغنى.

وكان اللاعبون الأجانب فى البطولات الأوروبيــة يعــدون علــى أصــابع اليد.[٣٦] وحتى ثمانينيات القرن العشرين، إذا ما اســتثنينا إمــدادات المســتعمرات السابقة والإمداد اليوغوسلافى (وقد أثبتت يوغوسلافيا بذلك أنها كانت أكثر انفتاحــا من البلدان الشيوعية الأخرى على الغرب)، فقد كان هناك القليل من الأجانب فــى البطولات الأوروبية. واللاعبون الأوروبيون الذين لعبوا خارج بطــولتهم القوميــة كانوا استثناءات. فكوبا الذى ترك نادى رانس [الفرنسى] ليلعب لحساب نادى ريال مدريد [الإسبانى] إنما يمثل حالة استثنائية. وفى أواسط ثمانينيات القرن العشــرين، نجد أن بلاتينى، الذى التحق بنادى يوفينتوس تورينو [الإيطالى]، هو واحــد مــن اللاعبين الفرنسيين القلائل الذين لعبوا لحساب ناد فى الخــارج، ناهيــك عــن أن بلاتينى قد فعل ذلك فى بلد توجد له فيه جذور عائلية. وبعد ذلك بعشرة أعوام، كان كانتونا أول لاعب فرنسى يفرض نفسه فى البطولة القومية الإنجليزية. وبعد عــام ١٩٩٥، سوف يزاحمهما كثيرون. فاليوم، نجد أن عدد اللاعبين الشبان الفرنســيين الواعدين، وإن كانوا ما يزالون يعتبرون من الناحية القانونية أشبالا، والذين تجندهم أندية أجنبية، يعد أعلى بكثير من عدد اللاعبين المحترفين المعترف بمكانتهم والذين كانوا يلعبون فى تلك الأندية قبل عشر سنوات.

والآن، يحدث التنقل على المستوى الأوروبى وذلك بمناوبات أسرع بكثيــر، بما يشكل رمزا لسوق أوروبية واحدة لكرة القدم، وإن كان بما يشكل أيضا رمــزا لمجال أوروبى حل، من كثير من النواحى، محل الإطار القومى. وهــذه المناوبــة على نطاق واسع إنما تخص بالدرجة الأولى النخبة التى تمثل كرة القدم الاحترافية. لكن الأمر ينطبق بالمثل على الكوادر القيادية، الطلاب، إلخ. فالطلاب الفرنســيون،

---

(٣٦) فى عام ١٩٦١، سوف ينضم دينيس لو هذا نفسه إلى نادى تورينو، لمدة سنة واحدة فقط، لأنــه لــن يتكيف مع قواعد اللعب الإيطالية. «كنت راندا. فالذهاب إلى هناك فى ذلك الزمن كان يشبه الذهــاب إلى أستراليا اليوم. ولم يكن هناك من يرحل، باستثناء عدد قليل جدا من الــ businessmen. فالنزول إلى هناك كان كالهبوط على كوكب آخر»، فرانس فوتبول، ٢١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩.

بمجرد قضائهم عاما فى الخارج، كانوا يعتبرون بذلك مميزين حتى فى الثمانينيات. أما الآن، فإن هذا إنما يصبح عادة متعارفا عليها، بل ويصبح القاعدة فى عديد من التدريبات. والعمال الأقل مهارة أو غير المهرة، باستثناء أولئك الموجودين فى المناطق الحدودية المشتركة، هم أقل حركة من الكوادر ذات المستوى الرفيع. وفجأة، يتابع كل واحد بشكل أكثر اهتماما نتائج مختلف البطولات، الإسبانية، الإنجليزية، الإيطالية، التى لم تعد أجنبية بالمرة. وعديدون من المعجبين بكرة القدم يصبحون **مشجعين** لأندية أجنبية، لأن لاعبين من فريقهم القومى يلعبون فيها ويتميزون.

وفى إنجلترا نجد أنه من بين ٥٩٠ لاعبا «محترفا» من الطراز الأول يعد ٢٠٥ غير إنجليز.[٣٧] ومن بين ٢٦٨ لاعبا شاركوا فى المرحلة العشرين للبطولة الإسبانية، كان ١٧٢ فقط من الإسبان.[٣٨] وفى جمهورية ألمانيا الاتحادية، كان ١٤١ لاعبا من اللاعبين الـ٢٤٣ الذين شاركوا فى المرحلة السابعة عشرة ألمانا.[٣٩] ومن بين اللاعبين الـ٢٤٠ المستخدمين فى المرحلة العشرين لدورة D1 الفرنسية، كان ١٩٦ من الفرنسيين.[٤٠] وإذا ما أخذنا مثال المرحلة الخامسة عشرة للبطولة الإيطالية، فسوف نجد ١٦٨ إيطاليا من بين ٢٤٧.[٤١]

فهل تعد هذه الأرقام مزعجة أم طبيعية؟ إنها تشير إلى نسبة قوامها ما بين ٢٥ إلى ٣٠% فى المتوسط للاعبين غير القوميين. وهذا يتماشى مع صورة عالم وصورة لأوروبا قوامهما تزايد عناصر الاختلاط والامتزاج، حيث تتطور الحركة الشخصية والمهنية بلا توقف.

---

(٣٧) ليبراسيون، ٢٨ أبريل/ نيسان ١٩٩٩.

(٣٨) فرانس فوتبول، ٢٥ يناير/ كانون الثانى ٢٠٠٠.

(٣٩) المصدر السابق، ٨ فبراير/ شباط ٢٠٠٠.

(٤٠) المصدر السابق، ١٥ فبراير/ شباط ٢٠٠٠.

(٤١) المصدر السابق، ٢ فبراير/ شباط ٢٠٠٠.

وعلى أية حال، فإن المرء لا يهتم بما إذا كان فريق OM يتألف فى معظمه من المارسيليين. بل إن فريق باستيا، المرتبط مع ذلك ارتباطا وثيقا بالوسط القومى الكورسيكى، قلما يضم بين صفوفه لاعبين من مواطنى الجزيرة.

وكما أن تأسيس اتحاد سياسى أوروبى سيتركب على دول قائمة ولا يمحوها، فإن تأسيس مجال أوروبى لكرة القدم لن يهدم البعد القومى. فالفرق القومية، على العكس من ذلك، إنما تحفز ولاء وانحيازا حماسيا ثابتين، بل وأكثر قوة. والاشتباه الذى يذهب إلى أن المصلحة المالية قد حلت محل «حب الفانلة المميزة» قد ينطبق على الأندية، لكنه لا ينطبق على الفرق القومية. والمباريات بين هذه الفرق تبرز أكثر انفتاحا على النتائج غير المتوقعة، لأن نتائجها قلما يمليها قانون السوق خلافا للمباريات بين الأندية.

احترام وتأكيد الهويات

ينظر فى الواقع إلى البناء الأوروبى [الموحد] باعتباره مصدر تهديد لصون هوية الأندية. والحال أنه إذا كف **المشجعون** عن تشجيع ناديهم، ألن يؤدى ذلك إلى اختفاء جاذبية كرة القدم؟

فى برشلونة، حيث استقدم المدرب الهولندى لويس فان جال ثمانية لاعبين من هولنده، تظاهر الاجتماعيون مرددين «نريد عددا أكبر من الكتلان، وعددا أقل من الخزاميين [الهولنديين]».[٤٢] وفى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩، نجد أن فريق تشيلسى، الذى فاز بهدفين مقابل هدف واحد على فريق ساوثامبتون لم يضم لاعبا إنجليزيا واحدا.

---

(٤٢) المصدر السابق، ٢ فبراير/ شباط ١٩٩٩.

ونادرون من يفلتون من هذا المزج العام. وهناك الحالة شبه الوحيدة لناد يرفض هذا التطور: فنادى آثليتيكو بيلباو [نادى بيلباو الرياضى] لا يجند من حيث المبدأ لاعبين غير باسكيين. ونادى روزنبورج، الذى برز فى مباريات رابطة البطولات، إنما يتألف من جهته من لاعبين نرويجيين بنسبة ١٠٠%.

فهل يمكن تفسير ذلك بأسباب اقتصادية؟ جزئيا فقط، إذ يجب أن نتذكر أن النرويج قد رفضت بالفعل مرتين الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى. ومن ثم فهناك منطق سياسى وراء التكوين النرويجى الخاص لفرق أنديتها. وإدراكا لهذه الظاهرة الجديدة، فكر الـUEFA فى قاعدة جديدة قوامها ٦+٥ تلزم الأندية بأن تهيئ بصورة دائمة لاعبين يمكن اختيارهم من الفريق القومى للبلد الذى تجرى فيه البطولة. وهذا يعنى من ناحية ما اعتماد مبدأ التمايز الثقافى ودمج الرياضة بالثقافة. وهكذا، ففى فرنسا، نجد أن قنوات الراديو والتليفزيون ملزمة ببث نسبة مئوية معينة من الإنتاج الفرنسى. ويرى ميشيل بلاتينى، أنه يجب لكرة القدم أن تخضع للمقتضيات نفسها.[٤٣]

ومن المؤكد أن بإمكاننا اعتبار أن النجم هو الفريق. إلا أنه عند درجة معينة للتباعد فيما بين النجوم الذين يحصلون على أجور باهظة، والذين غالبا ما يجرى لومهم على عدم إبدائهم التمسك بفانلة مميزة والذين ينتقلون من ناد إلى آخر، فإن شعور الانتماء سوف يخبو وسوف يخبو معه نجاح كرة القدم.

والحال أن تسليط الأضواء الإعلامية بشكل متزايد القوة على اللاعبين ووضعيتهم كنجوم، إنما يخلقان علاقة عاطفية. وبشكل مواز، فإن مبالغ أجورهم، وواقع أن بوسعهم الانتقال بشكل مؤقت جدا إلى أحد الأندية قبل أن يحققوا انتقالا مهما من الناحية المالية فى ناد آخر، إنما تكسر الملمح الاندماجى بين **المشجعين**

(٤٣) لوموند، ١٩أبريل/ نيسان ٢٠٠٠.

والنجوم. فالمبالغ التى يحصل عليها هؤلاء الأخيرون تلزمهم بأداء أفضل. وفى حال الأداءات السيئة، وإذ يشعر **المشجعون** بأنهم قد جرت «خيانتهم»، فإنهم يعيدون صب غضبهم على عين اللاعبين الذين كانوا يكنون لهم الإعجاب منذ قليل. وبإمكان المرء أن يتسامح كثيرا مع أحد أعمدة النادى، لكنه لن يتسامح البتة مع مرتزق.

والواقع أن سيطرة المال على كرة القدم هى ثمرة لجاذبيتها الطاغية لدى الجمهور. فهذا الجمهور يبحث عن شيء يحرك مشاعره وعن مشاعر الترقب التى تحركها مباراة حيث تكون النتيجة فى علم الغيب فى البداية وغير مؤكدة حتى إطلاق صفارة انتهاء المباراة. وفى النهاية، هناك خطر القضاء على هذا الشغف إذا ما شعر المشاهدون المباشرون والمشاهدون من خلال التليفزيون أن النتائج مقررة سلفا بحكم ميزانيات الأندية. وإذا ماخامر الجمهور الانطباع بأن كل شيء مرتب سلفا، وبأن الملعب الذى تدور فيه المباراة ليس فى واقع الأمر بساطا أخضر بل بساط حسابات مالية، فإن الحماسة سوف تتبخر. وحتى يتسنى الإبقاء على قدر معين من الشغف، فسوف يكون مما لا غنى عنه من ثم أن يتبارى عدد كاف من الأندية، المتنوعة حقا من حيث أصلها القومى، فى المباريات بقوى شبه متساوية.

ويعد التماهى مع كرة القدم ظاهرة على جانب عظيم جدا من الأهمية وذلك بقدر ما أن أشكال المعالم الهوياتية تمر بأزمة. هى أزمة الدولة ـ الأمة التى تزاحمها فى آن واحد مختلف مستويات الجماعات الإقليمية، من تحت، والعولمة، من فوق.

والحال أن المسائل الهوياتية، وليس بعد المواجهات الأيديولوجية أو التنافسات فيما بين الدول، هى السبب الأكثر تواترا للنزاعات.

فالحروب فيما بين الدول قد أصبحت أقل تواترا وأقل وحشية من الحروب الأهلية. وقد جر تفكك الإمبراطوريتين متعددتى القوميات السوفيتية واليوغوسلافية إلى إعادة تعريف عامة للحدود. وأدت العولمة إلى ضياع للعلامات الهوياتية. ومنذ

ذلك الحين فإن كرة القدم سوف تكفل وتخلق معلما هوياتيا ما عاد له وجود.

وفى الأغلب الأعم، نجد أن التماهى مع فريق قومى، أو مع أندية، إنما يتميز بدلالة مطلبية. ففى نظم الحكم السلطوية، تعتبر الاستادات الساحات القليلة التى يسمح فيها باللقاءات الجماهيرية. وتحت غطاء الدعم المألوف الذى يقدمه **المشجعون** لفريقهم، يجرى طرح المطالب وتساعد على بلورة معارضة محظورة فى صناديق الاقتراع أو فى الشارع. وهكذا، فخلال الفترة السوفييتية، سمح نادى دينامو كييف بتأكيد الهوية الأوكرانية فى مواجهة الروس. وكانت انتصارات نادى دينامو كييف على نادى سبارتاك موسكو أحد الأشكال النادرة لتأكيد الهوية القومية الأوكرانية فى مواجهة سلطة موسكو قبل استقلال أوكرانيا فى عام ١٩٩١. وفى إسبانيا، فى ظل ديكتاتورية فرانكو، كان نادى برشلونة، بالنسبة للكتلان، أو نادى آثليتيكو بيلباو، بالنسبة للباسك، يمثلان نوع الطموح عينه فى مواجهة نادى ريال مدريد، المحظوظ بدعم من الزعيم [فرانكو]. وكان بالإمكان التحدث بالباسكية أو بالكتلانية فى الاستادات، وهو ما لم يكن ممكنا فى الأماكن العامة الأخرى. وكان الناديان رمزين لمقاومة قومية وسياسية فى آن واحد.

ولأجل تفادى هذه الظواهر جرى طرد نادى بريشتينا لكرة القدم من الرابطة اليوغوسلافية من جانب السلطات الصربية، بعد وقت قصير من إلغاء الحكم الذاتى لكوسوفو. وفى ٢٤ يوليو/ تموز ١٩٩٩، غداة حرب كوسوفو، قام ٠٠٠ ٢٥ من **المشجعين** الذين كانوا يلوحون بالرايات الألبانية والأميركية بدعم نادى بريشتينا لكرة القدم الذى فاز فى مباراته ضد نادى تيتوفو المقدونى. ومن زاوية معينة، فقد جسدت المباراة عودة شعب كوسوفو إلى الحياة الطبيعية.

كما أن المنافسات فيما بين الناديين الرائدين فى صربيا وكرواتيا، وهما نادى النجمة الحمراء ببلجراد ونادى دينامو زغرب، قد شكلت علامة إرهاص بالحروب فى يوغوسلافيا السابقة.(٤٤)

---

(٤٤) CF. Boniface (P.), Géopolitique du football, Paris, éditions Complexe, 1998.

وكان يجب لحمية المواجهة بين الفرق الروسية والأوكرانيـــة والجورجيـــة أن تجتذب انتباه المراقبين إلى حدود تجاوز مشكلة القوميات فى داخل الاتحاد الســـوفييتى. وفى عام ١٩٥٨، سبق إنشاء فريق قومى من جانب جبهة التحرير الوطنى قيام الدولة الجزائرية [التى ظهرت إلى الوجـــود فـــى عـــام ١٩٦٢]. والمبـــاراة الإســـرائيلية ـــ الفلسطينية التى دارت تحت رعاية «ملك كرة القدم» بيليه فى رومـــا فـــى ٢٥ مـــايو/ آيار ٢٠٠٠ هى علامة ارهاصية على اعتراف إسرائيل بالدولة الفلسطينية.

ولم يعد تعريف الدولة يقتصر الآن على العناصر الثلاثة التقليديـــة: الأرض والسكان والحكومة. إذ يبدو أنه يجب أن نضيف إلى هذه العناصر عنصرا رابعـــا، هو وجود فريق لكرة القدم، بما يسمح بتصور أن الاستقلال الوطنى إنمـــا يتميـــز بإمكانية دفاع البلد عن حدوده وسك عملته وخوض مباريات دولية لكرة القدم.

والواقع أن قيام شعب دولة فتية بتعبئة صفوفه دعما لفريـــق قـــومى يلعـــب اللعبة الأكثر شعبية فى العالم هو أمر أسهل من قيام هذا الشعب بتعبئـــة صـــفوفه دعما لإنشاء بعثة ديبلوماسية لدولته لدى منظمة الأمم المتحدة. والحال أن كرة القدم إنما تسمح بإيجاد رابطة بين السيادة والحياة اليومية.

لكن الفريق القومى لم يكن مجرد نتيجة لإنشاء دولة، إذ غالبا ما ساعد على صوغ أمة. وبالنسبة للدول الفتية، حيث كان الشعور القومى هشا أو معبـــرا عـــن الإحساس بالخطر، فإن هذا الشعور القومى قد لقى، بأكثر مما يعتقد، تعزيزا مـــن جانب كرة القدم، التى لعبت دور عامل تأليف لجماعة تعرضت للصدمات أحيانا.

وفى أوكرانيا، كانت انتصارات نادى دينامو كييف، وبدرجة أقل انتصارات الفريق القومى، موضع فخر قومى.

وفى ٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٨، فى مباراة سميت بـــــ«مبـــاراة العصـــر»، هزمت أوكرانيا روسيا بخمسة أهداف مقابل هدفيـــن. وقد أكد الملحق الصحافـــى

للاتحاد الأوكرانى: «عبر كرة القدم، يمكن لبلد فتى كبلدنا أن يكبر. وفى انتصاراتنا، يلعب الشعور القومى دورا عظيما».(٤٥) وبالنسبة لبلد يملك إمكانيات عظيمة، لكنه يشهد مصاعب اقتصادية جسيمة ومصاعب جسيمة تتعلق بالهوية (التوزع بين روسيا وبقية أوروبا)، تعد كرة القدم عامل استعادة للثقة بالذات.

والحال أن المدرب الكرواتى بلازفيتش هو الذى أعلن: «فى كرواتيا يعتبروننى بطلا، فأنا الذى أيقظت الشعور بالهوية الكرواتية بكسب بطولة يوغوسلافيا فى عام ١٩٨٢ اعتمادا على نادى زغرب. وعندنا، تعد كرة القدم ظاهرة اجتماعية. وأنا واع بذلك. ولم يمض غير وقت قصير على خروجنا من الحرب. وقد فقد الناس أباء وأخوة وأطفالا، كما فقدوا بيوتهم. وشعبى الصغير محبط، لكنه شجاع ويعلق من الآن فصاعدا كل آماله على منتخبنا».(٤٦)

وفى تركيا، كان انتصار نادى جالاتا سراى فى كأس الـ UEFA فى مايو/ آيار ٢٠٠٠ بالغ الأهمية. والحال أن النادى، المرتبط بليسيه جالاتاسراى، كان قد تأسس فى عام ١٩٠٥ من جانب مدرسين أجانب وأتراك كانوا يريدون لبلدهم كسر عزلته والتطلع إلى الخارج. وقد عيش هذا الانتصار فى تركيا باعتباره تلاشيا لعقدة دونية حيال البلدان الأوروبية. وقد قال شريف إيرول، وهو معلق إذاعى: «إذا كان بإمكاننا إلحاق الهزيمة بأى فريق أوروبى فى ملعب كرة القدم، فإن هذا إنما يساعدنا على الثقة بأن بوسعنا أن نكون ممتازين أيضا كبقية أوروبا عبر الديمقراطية فى مجال احترام حقوق الإنسان وفى جميع الأمور. ومن الواضح أن هذه المباراة هى أكثر بكثير من مجرد مباراة فى كرة القدم». وغداة الفوز، أعلن نجدت سيزر، رئيس تركيا الجديد، خلال أول ظهور عام له بعد توليه مهام منصبه، أن «نجاح جالاتاسراى يبين أن البلد عازم على منافسة العالم فى جميع الميادين».(٤٧)

---

(٤٥) لوموند، ٢٧ مارس/ آذار ٢٠٠٠.

(٤٦) لوكيب، ٦ يوليو ١٩٩٨، قبل الدور نصف النهائى لكأس العالم حيث لعبت كرواتيا ضد فرنسا.

(٤٧) انترناشيونال هيرالد تريبيون، ١٩ مايو/ آيار ٢٠٠٠.

فهل هى صدفة أن هذا الفوز قد حدث بعد قمة هلسنكى الأوروبية فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩ التى اعترفت لتركيا بالحق فى أن تكون بلدا مرشحا للانتماء إلى الاتحاد الأوروبى؟(٤٨)

وبالمثل، ليس مما لا قيمة له أن فرنسا، التى فازت بكأس العالم فى عام ١٩٩٨، تضم غالبية من اللاعبين الذين يلعبون فى أندية أوروبية. فهذا يبين أن فرنسا الموزعة غالبا بين الغطرسة والشك لا يجب لها أن تخشى تحدى العولمة وأن عليها الاعتماد على البعد الأوروبى حتى تفوز.

ويمكننا أن نلاحظ بالمثل أنه لا يوجد غير ناد واحد (هو نادى هانسا روستوك) منبثق من ألمانيا الشرقية يلعب ضمن الـ **Bundesliga** [رابطة الاتحاد الألمانى لكرة القدم] وأن فريق ألمانيا يعانى من واقع أن العناصر الأكثر وعدا والتى تلعب فى البطولة الأوروبية قد اختارت اللعب لحساب بلدانها الأصلية وذلك حيال مصاعب نيل الجنسية الألمانية، حتى التغيير الأخير لقانون الجنسية والذى بادر به الاشتراكيون ـ الديمقراطيون.

حاجة إلى التنظيم

تشكو الأندية الكبرى من قلة أهمية المباريات القومية قياسا إلى المباريات القارية الأوروبية. وتحاول رابطة تجمع الأندية الأغنى بينها، هى مجموعة

---

(٤٨) وسوف يساعد هذا الفوز على التآم الجروح التى تسببت فيها مباراة جالاتا سراى ـ يوفينتوس فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٨. وقبل ذلك ببضعة أشهر، كان الزعيم الكردى عبد الله أوغلان قد اعتقل فى روما وكانت إيطاليا قد رفضت ترحيله وتسليمه إلى تركيا وذلك لأن تركيا تطبق عقوبة الإعدام [التى لا يطبقها الاتحاد الأوروبى]. وقدر رفض فريق يوفينتوس الذهاب إلى تركيا مؤكدا أن أمنه ليس مضمونا وقد طلب اللعب على أرض محايدة. ثم تم تأجيل المباراة لمدة أسبوع بقرار صادر عن الـ UEFA، ثم جرت المباراة أخيرا فى إستنبول فى استاد تولى فيه ٢٢٠٠٠ من رجال الشرطة مراقبة عدد قوامه ٢٣٧٠٠ من المتفرجين.

الـ ١٤، الضغط من أجل تنظيم المباريات من زاوية أهميتها. والحال إن إغراء تجميع الأندية الرائدة فى بطولة أوروبية ــ مع الأثر التليفزيونى والمالى الذى يمكن توقعه ــ إنما يعد إغراء عظيما. ومن جهة أخرى فلأجل مواجهة مشروع خاص من هذا النوع، قام الـ UEFA بتعديل أحد أحكام رابطة الأبطال سعيا إلى السماح بتنظيم عدد أكبر من المباريات وإلى الحصول على إيرادات إضافية.

على أن المشروع الخاص، الذى جرى كشف النقاب عنه فى عام ١٩٩٨، والذى تشرف عليه جماعة شبكات الميديا الشريكة المرتبطة بجماعات تليفزيونية، كان يشكو من عيب رئيسى: فالأندية المشاركة فى مباراة يجب أن تفعل ذلك بناء على دعوة، ومن زاوية ميزانيتها. وسعيا إلى الحفاظ على إمكانية توقع النتائج المالية، فلم يكن هناك مجال لإنزال فريق إلى مرتبة أدنى.

ومن ثم فقد كان من شأن المعايير المالية أن تطغى على المعايير الرياضية.

ومسئولية المؤسسات الأوروبية عظيمة. فبعد اتهام أوروبا بالسماح بسيولة تهدد الاستقرار من خلال قرار بوسمان، صار يتعين عليها ابتكار تنظيم يحول دون تطبيق قانون السوق وحده.[٤٩]

ومن جهة أخرى، فإننا نرى بوضوح أن تركيز الثراء فى أندية معينة وتكاثر الدول الذى عاشته أوروبا يجعل من المستحيل ــ إذ يقلل هو أيضا إلى حد بعيد من الأهمية ــ إجراء مباراة يتعين فيها على نادى يوفينتوس مواجهة أبطال لوكسمبورج وإستونيا وسلوفاكيا.

---

(٤٩) وهو ينطوى أيضا على حدود تخصه، إذ ليس من المؤكد أن بوسع مباراة تفتقر إلى نكهة القبول الرياضى أن تظل جذابة. وأمام هرب المتفرجين، اضطرت الرابطة اليابانية - التى تشرف على بطولة الأندية اليابانية - إلى التراجع عن قرارها الخاص بعدم نزول مرتبة الأندية وإلى إنشاء مرتبة ثانية.

والاتحاد الأوروبى يواجه التحدى نفسه. فعلى سبيل المثال أيضا، ليس من الوارد أن يتحقق التوسيع الضرورى للاتحاد الأوروبى إذا ما تعين تأمين الرئاسة الدورية للاتحاد كل ستة أشهر بشكل تناوبى من جانب البلدان المذكورة هذه نفسها. فمن الواضح أنه سوف يتعين انتهاك المساواة النظرية ـ كل البلدان حقوقها واحدة ـ عن طريق تكافؤ واقعى حيث يكون لعدد من البلدان وزن أكبر لأن إسهامها أكبر.

وكما أنه لا يمكن فى نهاية الأمر لكل بلد من البلدان الأعضاء أن يكون له مفوض، فليس بوسع جميع البلدان أن يكون لها الحق على قدم المساواة فى أن يوجد لها ناد فى رابطة الأبطال. لكن الاختيار يجب أن يتم وفق معايير رياضية: إذ ما المانع لإقامة مباريات للفوز بالبطولة بين ١٦ ناديا من الأندية المؤهلة فى **رابطة الأبطال**، على أن تعفى هذه الأندية من خوض مباريات البطولات القومية وإن كان يمكن القيام كل عام بإنزال مرتبة عدد معين منها إلى مستوى هذه البطولات القومية والاستعاضة عن هذا العدد بالناديين المشاركين فى الدور النهائى أو بالأندية الأربعة المشاركة فى الدور نصف النهائى لكأس الـ UEFA؟

ومن المؤكد أن الأندية الكبرى الإنجليزية والإسبانية والإيطالية والألمانية بل والفرنسية سوف تمثل الأغلبية. إلا أن بوسع أندية جيدة الأداء تنتمى إلى بلدان صغيرة أن تندرج فى مصافها وأن تحوز فرصة لتعزيز مكانتها.

وبالشكل نفسه، فإنه إذا كان لا يمكن وضع الدول الأوروبية الكبيرة على مستوى واحد مع الدول الأخرى فيما يخص رئاسة الاتحاد عبر اختيار المفوضين الأوروبيين، فإن ذلك لا يعني أن البلدان «الصغيرة» لا يجب البتة أن يكون لها الحق فى ذلك. فشخصية هذا المسئول أو ذاك قد تبرر حكمة تخويله مسئوليات لا يسمح له وزن بلده أصلا بممارستها.

وترى المفوضية الأوروبية أن الوظيفة الاجتماعية للرياضة (وهى أحد مجالات النشاطات الأكثر تمتعا باهتمام مواطنى الاتحاد الأوروبى والأكثر مساعدة على تحقيق التقارب فيما بينهم) «قد تأثرت منذ عدة سنوات بظهور ظواهر جديدة تهدد أحيانا أخلاق الرياضة ومبادئ تنظيمها: أكانت هذه الظواهر تتمثل فى العنف فى الاستادات أم فى اتساع ممارسات تعاطى المنشطات أم فى السعى وراء المكاسب المالية السريعة على حساب تطور أكثر توازنا للرياضة».(٥٠)

وقد جرى اتهام المؤسسات الأوروبية بتهديد استقرار توازن الوسط الرياضى من خلال قرار بوسمان، والذى يشكل اليوم رمزا للانحرافات المتمثلة فى استخدام الرياضة فى تحقيق أغراض مالية. إلا أنه يجب التذكير مع ذلك بأن هذا القرار كانت له مأثرة القضاء على المفاسد المترتبة على انعدام حرية تنقل اللاعبين المحترفين فيما بين الأندية المختلفة. بيد أن من الصحيح أن القرار قد أدى إلى نتائج وخيمة تهدد التوازن الاقتصادى فيما بين الأندية وأنه قد أوجد مصاعب بالنسبة للأندية التدريبية.

كما أن القرار كان دالا أيضا على اتجاه ليبرالى متطرف فى سياسة المفوضية. وفى داخل المفوضية، ألم يكن المسئول عن الرياضة هو كاريل فان ميرت، المسئول عن مشكلات المنافسة؟(٥١)

والحال أن استيعاب المعادلة الرياضية لا يمكن قياسه واختزاله فى مشكلات المنافسة الحرة. ولهذا السبب تحديدا نجد فى المفوضية الجديدة، التى يرأسها

---

(٥٠) تقرير المفوضية الأوروبية إلى مجلس أوروبا من منظور حماية الهياكل الرياضية الحالية وصون الوظيفة الاجتماعية للرياضة فى إطار الجماعة، ١٩٩٩.

(٥١) كان نادى ويمبلدون الإنجليزى قد أراد الاستقرار فى إيرلنده فى دبلن. ورأى فان ميرت: «فى هذه المسألة، هناك مبدآن يوجد تعارض فيما بينهما: فمن ناحية، هناك مبدأ حرية الانتقال ومن ثم حرية الاستقرار، وهو مبدأ أساسى من مبادئ روما، ومن ناحية أخرى، هناك مبدأ الإطار الإقليمى للمباراة. وليس من اختصاصنا تقرير هذا الإطار: هناك مبدآن أساسيان يجازفان بالتنازع فيما بينهما ونحن بسبيلنا إلى دراسة أيهما الذى يجب أن تكون له السيادة»، لوكيب، ٢٦ ديسمبر ١٩٩٨.

رومانو برودى، أن المسئول عن الرياضة هو مفوض التعليم والثقافة، السيدة فيفيان ريدنج. وهى تشير إلى أن السياسة الحالية للاتحاد الأوروبى إنما تختلف عن السياسة التى اتبعتها المفوضية السابقة. «ولأن الرياضة تدخل فى مجالات الاهتمام العام، فإنها سوف تعالج بشكل لا يجعل منها وسيلة لكسب المال».[٥٢]

ويتعين على هذه المؤسسات الأوروبية اليوم أن تتدخل، ليس بعد من أجل التحرر من الضوابط، وإنما على العكس من ذلك لأجل تحديد ضوابط تنظيم المباريات الرياضية، وإلا فإن تكافؤ هذه المباريات ــ ومن ثم أهميتها بالنسبة للجمهور، فى نهاية الأمر ــ سوف يكون عرضة للخطر.

والواقع أنه يجب الآن التدخل، ليس بعد على المستوى القومى، وإنما على المستوى القارى الأوروبى، من أجل توفير إطار لرياضة منافسة.

والمسائل التى تتصدر جدول الأعمال إنما تتعلق بــ:

ــ البيع الجماعى لحقوق البث التليفزيونى.

ــ حركة اللاعبين فيما بين الأندية المختلفة ومراعاة دور الأندية التدريبية.

ــ فرض مغارم على اللاعبين وعلى الأندية المسئولة عن الانحرافات والتفاوتات.

ــ تنظيم المباريات (هل يجب صون احتكار الاتحادات أم إعطاء دور للجماعات الخاصة؟). وترى المفوضية.[٥٣] أن نظام «رفع المرتبة ــ إنزال المرتبة» يشكل علامة مميزة للرياضة الأوروبية. فهذا النظام «يتيح فرصا أكبر للأندية الصغيرة أو المتوسطة ويعلى من قيمة المأثرة الرياضية».

---

(٥٢) فرانس فوتبول، ١٥ فبراير/ شباط ٢٠٠٠.

(٥٣) تقرير المفوضية الأوروبية، مصدر سبق ذكره.

ـ مكافحة تعاطى المنشطات.

ـ تقديم الإعانات العامة للأندية.

ـ البنود المتعلقة بالجنسية.

وإذا ما لعبت أوروبا هذا الدور التنظيمى، فإنها سوف تسمح لكرة القدم الأوروبية بالتوصل إلى تحقيق توازن بين متطلبات الحد الأقصى من المنافسة واحترام القواعد الأخلاقية والأشخاص.

وقياسا إلى قارات أخرى، تتميز أوروبا بضرورة تحقيق توازن بين الفرد والجماعة وبين الأداء الاقتصادى وتنمية المعايير الاجتماعية، وضرورة تطبيق نظام يتفادى النزعة الليبرالية المتطرفة المدمرة كما يتفادى النزعة التوجيهية الخانقة.

وبوسع أوروبا أن توفر فى آن واحد وبشكل مشترك كلا من القوة واحترام الهويات. وهذا ينطبق على الدول والجماعات السكانية والمشاريع الاستثمارية الأوروبية. كما ينطبق على كرة القدم الأوروبية.

الدعاية، الإعلان، الإعلام والتضليل[٥٤]

بقلم سيرج تيسرون

Serge TISSERON

ترجمة: بشير السباعى

مراجعة: قسم الترجمة بالمركز الفرنسى للثقافة والتعاون

الموضوع الذى اقترح على معالجته أمامكم موضوع واسع، لكننى أبقيت عنوانه كما اقترح على. والواقع أن هذا العنوان إنما يلفت إلى وضع صور الإعلان وصور الدعاية على مستوى واحد. والحال أنكم سوف ترون أن ما يجرى استخدامه فى كليهما، فى واقع الأمر، هو آليات واحدة، وأنه، قياسا إلى هذه الآليات، يجب استحداث آليات مقاومة واحدة.

وهناك أشكال كثيرة لتناول مشكلات الدعاية والإعلام والتضليل هذه. وبوسعنا القيام بهذا التناول من زاوية اقتصادية أو سوسيولوجية أو سياسية خاصة. لكن الزاوية التى سوف أتناول منها هذه المشكلات سوف تكون مختلفة. فبوصفى محللا نفسيا سوف يكون سؤالى هو: لماذا نميل كل هذا الميل إلى تصديق الصور؟ ثم إن هذا التصديق لا يخص مجرد الصور البصرية المادية، بل يخص أيضا الصور التى تنقلها اللغة. فالصور «المحكية» تميل إلى أن تجد ترجمة لها على نحو مباشر فى تصديقات، على غرار ما يحدث تماما مع الصور بمجرد تقديمها على أنها «أشياء مرئية» ومن ثم موضوعية. والحال أن ميلنا إلى أن نصدق بشكل غير انتقادى الصور المحكية إنما يتطابق عمليا مع الميل الذى يقودنا إلى أن نصدق دون تحفظ الصور البصرية.

---

(٥٤) نص المحاضرة رقم ١٦٠ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٨ يونيو ٢٠٠٠.

والشيء المهم الأول هو أن نفهم أن مشكلة تصديق الصور هذه ليست مشكلة دراية أو معرفة، فنحن نعلم أن المعرفة التى تقدمها لنا صورة ما هى معرفة جزئية إلى أقصى حد. لكن العلاقة بين الصور والإنسان ليست من شئون العقل، بل هى مسألة قلب أو عاطفة أو، إن استحسنتم ذلك أكثر، مسألة افتتان، ولهذا السبب تحديدا يجد المحلل النفسى ما يمكنه قوله فى هذا الصدد. وتنطرح المشكلة على النحو التالى: إننا نعرف جيدا بعقولنا أن الصور لا تقول الحقيقة، لكن جسدنا يتجاهل ذلك. وعلى هذا الواقع بالتحديد تلعب الإعلانات. فنحن نعرف جيدا أنها تقول لنا مزاعم لا أساس لها ومع ذلك فإننا نشترى المنتجات التى تحدثنا عنها. وعلى هذا الواقع بالتحديد أيضا تلعب الدعايات. فهى لا تقدم بالضرورة صورا زائفة، بل تقدم صورا جزئية نعرف أنها جزئية، ومع ذلك تدفعنا إلى التصديق.

ولنأخذ مثالا قريب العهد. فخلال حرب كوسوفو، شاهدنا على شاشات التليفزيون طوابير من اللاجئين الفارين إلى الحدود اليونانية. ولا جدال فى أن هذه الريبورتاجات قد قدمت صورة جزئية عن وضع أكثر تعقيدا. ومع علمنا بأن هذه الريبورتاجات لم تكن تعبر إلا عن «وجهة نظر»، إلا أننا قد شعرنا بالتعاطف مع هؤلاء اللاجئين كما شعرنا بالكراهية حيال من اضطروهم إلى هذا الوضع. ومع علمنا بعقولنا أن كل الصور ليست سوى «وجهات نظر» لا تشرح شيئا، إلا أننا لا نقوى على الامتناع عن تصديقها، بكل مشاعرنا وبشكل جسدى، كما لو كانت حقائق. والحال أن الصور لا تقنع عقولنا لكنها تكسب تصديقنا العاطفى لها.

وسوف أبدأ بالحديث عن الإعلان لأنه يسمح لنا بفهم شيء جوهرى، هو أننا، فى الصور، لا نكون وحدنا البتة. وإذا كنا نصدق الصور، فما ذلك إلا لأننا مدفوعون دائما بالرغبة فى أن نكون هناك مع آخرين.

مختبر الإعلان

إقتداء بفرويد، غالبا ما قيل، فيما يتعلق بالإعلان، أن محركه الرئيسى هو الرغبات الجنسية. فهو يعمل أولا باستثارتها، ثم يبدل اتجاهها. وقد يتعلق الأمر بإثارة مباشرة تربط مثلا بين امرأة جميلة ترتدى ثوبا شفافا وأحد المنتجات. كما قد يتعلق الأمر بإثارة غير مباشرة عبر ما لا حصر له من المجازات الممكنة التى تحيل إلى الأعضاء الجنسية وإلى الالتقاء بينها. وعندئذ سوف يعمل الإعلان كرجل إطفاء يشعل الحرائق، إلى حد ما. فهو يشعل الرغبة الجنسية، ثم، بما أن من الواضح أنه لا يستطيع إشباعها فى الواقع، سوف يحاول إطفاءها بتبديل وجهتها صوب شيء معروض للاستهلاك.

على هذا النحو تحدث الأمور فى الواقع أحيانا. إلا أن من الأهمية بمكان أن نضيف أن هذه الرغبة التى يشعلها الإعلان ليست مصدرا للمتعة، بل هى بالأحرى مصدر للحرج، بل وللغم. فليس من المريح أن نكون مستثارين، والدليل على ذلك هو أننا نسعى إلى تهدئة الاستثارة. ومن منظور فرويدى خالص، فإن الزبون إنما يشترى لكى ينفس عن التوتر الجنسى الزائد الذى ولده الإعلان فيه. وهذا يحدث أحيانا على هذا النحو، لكن القلق الذى يخلقه الإعلان ليس، فى الأغلب، تعبيرا عن رغبة جنسية. فقد يتعلق الأمر مثلا بالغم أو بالإحساس بالعار أو بالسخط كما بينت ذلك الإعلانات عن المنتجات من ماركة بينيتون. والحال أن هذه المشاعر، إذا ما صدقنا القائمين على الإعلان، إنما تدفع إلى شراء المنتجات التى يجرى ربطها بها.

ولكى نفهم كيف يتم ذلك، لابد لنا من قول بضع كلمات عن الحياة النفسية. فهناك رغبة أساسية لدى الإنسان تتمثل فى أن يكون لنفسه تمثيلات لمختلف خبراته وتجاربه مع العالم. وهذه التمثيلات من ثلاثة أنواع: أولا التمثيلات الحسية والعاطفية والمحركة، ثم التمثيلات على شكل صور وأخيرا التمثيلات اللغوية. لكن هذه التمثيلات، فى جميع الحالات، لا يمكن الاعتراف بها من جانب الذات نفسها

إلا إذا أكد ثبوتها طرف ثالث. ونحن لا نتواصل لمجرد التواصل ناهيك عن أننا لا نتواصل لمجرد نقل الخبرات. بل نحن نتواصل لأننا لا نبني لأنفسنا تمثيلات لخبراتنا وتجاربنا مع العالم إلا بتأكيد صدق هذه التمثيلات عن طريق طرف نتحدث إليه ونتبادل معه الحوار. وهذه الزاوية تسمح لنا بأن نفهم على نحو أفضل كيف تعمل الإعلانات، وخاصة الإعلانات الصادمة.

إنها تنتج فيضا من الاستثارة يزعزع استقرار الفكر ويهدده. فالمشاهد يفقد القدرة على رؤية المعالم التي يسترشد بها. ويستولي عليه قلق غالبا ما يجد صعوبة في تحديد ماهيته. وعندئذ لا يمكنه تصور مخرج من هذا الانزعاج إلا بسبيلين: إما بالتحدث عن الإعلان لكي يكون لنفسه تمثيلات لغوية له تسمح له بمعالجة قلقه — وعندئذ يعزز من أثر الإعلان — أو بشراء المنتج الذي جرى الإعلان عنه. والواقع أنه إذ يتصرف بهذا الشكل إنما ينضم بشكل وهمي إلى فريق كل أولئك الذين يفترض فيهم تبديد قلقهم حيال تلك الصورة بالشكل نفسه. وهذا، بالنسبة للمستهلك، في آن واحد، شكل لادعاء أن آخرين غيره يجربون القلق نفسه وأن آخرين غيره يعالجون هذا القلق بالشكل نفسه إذ يشترون المنتج نفسه. وباختصار، فإنه شكل لإدعاء أنه بإزاء أمر طبيعي مرتين، في القلق الذي استشعره وفي الأسلوب الذي يبدد به هذا القلق. والواقع أنه كلما تمكن الإعلان من استثارة حالات جسدية غريبة مصحوبة باستيهامات مزعجة، كلما أصبح من المهم أن نطمئن أنفسنا بأن هذا أمر طبيعي وذلك بالانضمام إلى فريق يجرب هذا الأمر نفسه. وهو ما يفسر أن هذه الإعلانات تظل دائما ضمن حدود التمثيلات المقبولة بالنسبة لثقافة معينة. وخارج هذه الحدود، لا تنجح الإعلانات في استنفار ما يكفي من الأحاسيس والمشاعر والحالات الجسدية التي تشعل الرغبة في الانتماء والتعلق، بما يسمح للمرء باكتساب إمكانات إضفاء طابع رمزي عليها. فوراء هذه الحدود، تغامر الإعلانات بانقلاب الرغبة في الانتماء وبانضمام المشاهد إلى الحزب الكبير الذي

يتألف من أولئك الذين يرفضونها [أى الذين يرفضون هذه الإعلانات]. وهـذا هـو الخطر الذى جازفت به منظومة «بينيتون» وقد تورطت فى ارتكابه الحملة الأخيرة للشركة بشأن المحكوم عليهم بالإعدام فى الولايات المتحدة الأميركية، إذ أن عـدة سلاسل من المحال التجارية قد رفضت توزيع منتجاتها فى الولايات المتحدة وإذ أن ملهمها توسكانى كان قد جرى الاستغناء عن خدماته...

وهكذا ترون أنه لا يكفى التفكير من زاوية «الأثـر الشـعورى» للصـور. والواقع أن هذه الصيغة إنما تسمح بتصور أن مربط الفرس هو كثافة الشـعور. إلا أنه لو كان ذلك صحيحا، لكانت الصور التى تحقق المتعة مساوية فى أثرها للصور التى تثير الارتباك. والحال أنه ليس صحيحا بالمرة أن ما يحـدث شـىء واحـد. فالصور التى تقسو على مشاهدها لها أثر خاص جدا يتمثل فى تهديده ودفعه إلـى الانضمام إلى فريق كل أولئك الذين يفترض أنهم يجربون القلق نفسه، وذلك حتـى يشعر بأنه أقل وحدة. والحال أن هذا إنما يشبه معلومة تتحـدث عـن المجريـات الحاليـة للأحداث. فكلما أربكتك كلما زادت فرصها فى دفعك إلى الانحيـاز إلـى فريق. وفى النهاية، فإن ما له أهمية فى الصور ليس هو عدالة القضية التى تتحدث عنها الصور، بل واقع مشاطرة هذه القضية.

ولو فكرنا فى الإعلان من زاوية الرغبات الجنسية، فسـوف نمتنـع عـن التفكير فى استمرارية الصور الإعلانية وصور الدعاية. والواقع أن هذه وتلك إنما تعمل بأسلوب واحد إذ تستنفر فيضا من الاستثارة يصبح المشاهد مدعوا على أثره إلى معالجته باتباع أسلوب التصرف الذى يجرى اقتراحه عليه فى الوقـت نفسـه. وقد يتمثل هذا العلاج، بحسب الحالات، فى شراء أحد المنتجات لاستهلاكه أو فـى إتباع خط سياسى، أو فى مجرد شعور الجميع بالاستنكار والاحتجاج.

لماذا نميل ميلا قاتلا إلى تصديق الصور؟

ومن ثم فإن الرغبة فى الانتماء إلى فريق تعد عنصرا مهما مسئولا عن تصديقنا الصور. وسوف نرى أنها ليست العنصر الوحيد.

ولكى نرى ذلك، يجب أن نرجع إلى سؤالنا الأول. لماذا نميل دائما إلى تصديق ما نشاهده؟ هذا السؤال ليست له إجابة واحدة، بل ثلاث إجابات تكمل كل واحدة منها الإجابتين الأخريين. والواقع أن كل واحد منا قد وجد ملاذا فى تصديق صورة، وذلك ثلاث مرات فى حياتنا: عندما شكلنا لأنفسنا تمثيلا بصريا أول لبيئتنا وقررنا تصديقه، وعندما شكلنا لأنفسنا تمثيلا أول لأنفسنا وقررنا تصديقه، وأخيرا عندما قررنا تصديق الصور المحيطة بنا، فى عائلتنا خاصة، وهى صور قدمها لنا آباؤنا على أنها حقيقية.

وأول هذه التصديقات يتعلق بأصول الفكر، وثانيها يتعلق بأصول الهوية الفردية وثالثها يتعلق بأصول هوية الجماعة. وسوف أقول بسرعة بضع كلمات عن كل واحد منها:

أولا وقبل كل شىء، لدينا ميل إلى تصديق ما نشاهده لأن الرغبة فى المعرفة، لدى الإنسان، لا تنفصل عن رغبته فى تزويد نفسه بصور. وقبل الصور، يكون الإنسان غارقا فى خبراته الجسدية والحسية والانفعالية والمحركة. ومع الصور التى يزود بها نفسه، وهى صور نفسية ومادية على حد سواء، يبدأ فى الخروج من هذه الحالة. وفى الأصل، فإن رغبة حديث المولد فى تزويد نفسه بصورة لا تنفصل عن الرغبة فى الخروج من عدم التمييز الأول الذى يجد نفسه فيه، والذى تختلط فيه حالات الجسد بما ينتجها. ومع الصور، نشكل لأنفسنا شاشة أولى يمكن لفكرنا أن يتجلى عليها. والحال أن المعرفة إنما تتمثل بادئ ذى بدء فى أن نتزود بصورة. وهذا هو السبب فى أن الوهم الذى نكون فيه والذى يتمثل فى

تصديق أن الصور تقول الحقيقة هو بشكل ما ضريبة يومية ندفعها لقاء هذه الخدمة الأولى التى تقدمها لنا الصور. والواقع أن تصديق أن الصورة حقيقية إنما يتأسس بالنسبة لكل واحد على خبرة تأسيسية جوهرية، هى خبرة انبثاق فكر لا يكون بعد مطمورا فى الجسد، وإنما يكون قابلا لاتخاذ حضور موضوعى وقابلا لإعادة إنتاجه بفضل صورة. والمشكلة هى أن هذه الخبرة الجوهرية هى أيضا أحد الأسباب التى تجعلنا نصدق الصور دون تحفظ.

والسبب الثانى وراء ميلنا إلى تصديق الصور إنما يتعلق بالنرجسية، وتحديدا بصورة الذات. فرؤية صورة، بالنسبة لكل واحد منا، تقوم دائما بإعادة تنشيط الرهانات من جهة اكتشاف صورة الذات. وأن يرى المرء نفسه كاملا فى مرآة إنما يعنى أن يصدق أنه كامل فى الحقيقة والواقع. وهذا بشكل ما هو الضريبة الثانية التى ندفعها مقابل الصور وهو السبب الثانى لميلنا إلى أن نؤمن، على المستويين الشعورى والحسى، بحقيقتها. وعندما اكتشفنا لأول مرة صورتنا الموحدة فى مرآة، كان من الضرورى لنا أن نصدقها. وهذا هو السبب الثانى لميلنا القائل إلى تصديق الصور. وفى واقع تصديق الصور، هناك دائما قدر من الرغبة فى معالجة أنفسنا من كرب التمزق الأولى. فتصديق الصورة عيش فى وهم رأب صدوع أنفسنا من خلال الصورة وفى وهم التغلب على تمزقاتنا الداخلية. ومن ينظر إلى صورة ويصدقها على أنها حقيقية إنما يخامره دوما الوهم بأنه قد لم شتات نفسه عبر الصورة (وهو ما قمت بصياغته فى مكان آخر بقولى أن الصورة تسمح باستبطان حاوية كما تسمح باستبطان محتوى).

وأخيرا، فإن السبب الثالث وراء ميلنا إلى تصديق الصور إنما يتعلق بانتمائنا إلى جماعة تتألف من كل أولئك الذين يصدقون معا الصورة نفسها، حتى ولو لم يكن هناك ما نراه، كما فى حكاية «ثياب الإمبراطور الجديدة». فكل مشاهد يصدق صورة إنما يفعل ذلك وهو مدفوع بالرغبة فى أن يكون جزءا من كل أولئك الذين

يصدقونها، أكان ذلك لكى يتعرف على نفسه فى هذا الفعل أم لكى ينصدم به. والصور نوع من الغراء الاجتماعى.(٥٥) فتخيل الصور نفسها يكفل نوعا من التواصل المضمر ولو فى غياب كل تواصل فعلى واقعى. وهو بمثابة شعور بالانتماء إلى سلطة – ويمكن أن نقول أيضا قوة – تتجاوز وتشمل كل واحد، تكاد تكون «قوة خفية» بالمعنى الذى تحدث به عنها فرويد فى كتابه **الطوطم والتابو** [١٩١٣].

ويمكنكم أن تروا أن الصور التى نراها لا تنطوى على مجرد رهانات إعلامية. إذ أن لها دوما علاوة على ذلك ثلاث وظائف أخرى لا نلحظها: فهى تؤكد لنا فكرتنا التى تذهب إلى أننا محقون إذ نرغب فى الرؤية لكى نعرف، خاصة فى مجال الفضول الجنسي؛ وهى تطمئننا على كمالنا النرجسي؛ ثم إنها، أخيرا، تطمئننا على انتمائنا إلى جماعة. وهذا هو السبب فى أن مشكلة الخلط بين الصورة والواقع ليست مجرد مشكلة إذعان «عاطفى» يمكننا أن نحمى أنفسنا منه بـ«الحفاظ على رجاحة عقولنا». فهى مشكلة ترتبط برهانات النرجسية، وهى رهانات فردية وجماعية فى آن واحد.

الوجوه المختلفة
لإذعاننا العاطفى للصور

تعرفون أن فى المعلوماتية برامج وإجراءات ضرورية لتأمين سير عمل منظومة معلوماتية ما، وهى برامج وإجراءات تسمح بالدوران حول شيء ما. وأنا

---

(٥٥) تجد هذه الفكرة تطويرا لها، على المستوى النظرى، فى كتابي:

Psychanalyse de L'image, des premiers traits au virtuel, Paris, Dunod, 1996.

كما تجد تطويرا لها، فيما يتعلق بنتائجها العملية على الجماعات، فى كتابي:

Y-a-t-il un pilote dans L'image?, Paris, Aubier, 1998.

أقترح عليكم عمل الشيء نفسه فيما يتعلق بالمسألة التي نواجهها والخاصة بالعلاقات التي نقيمها مع الصورة. وقد تناولنا الصور حتى الآن من زاوية التاريخ المشترك بين الجميع، ويمكننا الآن أن نتناولها من الزاوية التي نضع أنفسنا فيها حيال الصور. ففي العلاقات التي نقيمها معها، تتميز الصور بنوعين من القدرة، قدرة الاحتواء وقدرة التحول والتحويل.

والحال أن قدرات الاحتواء المميزة للصور إنما تتميز بثلاثة جوانب متكاملة فيما بينها. فهذه القدرات تسهم، أولا، في تكوين كل صورة على شكل ساحة يجب استكشافها وتخلق، عند مشاهدها، وهم القدرة على احتوائها. وهذا الوهم يتعلق بالنرجسية. فالصورة هي دائما فضاء نجد أنفسنا مدعوين إلى الإقامة فيه، كما أنها، في الحالات القصوى، تشكل إهابا ثانيا لنا إلى حد ما. ثم إن جميع الصور لها قدرة على تحريك تجارب عاطفية وحسية مع الشيء الذي تمثله كما لو أن هذا الشيء موجود وحاضر في الواقع. وهذا الوهم، الذي ساطه الفكر الغربي منذ قرون باعتباره وهما «فيتيشيا» أو«عباديا»، لا يتطابق بالتأكيد مع واقع مادي (من غير الوارد قول أن الصورة تحتوي «في الواقع» جزءا مما تمثله)، بل يتطابق مع رغبة كامنة في صميم علاقتنا بأية صورة. وهذه الرغبة تتعلق أيضا بالنرجسية، أي بالتركيزات النفسية على الجسد، وذلك لأن هذه الرغبة إنما تتألف من تصور أن الآخر حاضر في صورته كما أنني حاضر في صورتي. وأخيرا، فإن قدرات الاحتواء التي تتمتع بها الصور هي التي تسهم في خلق وهم أن الصورة المادية الواحدة يتم استقبالها بشكل واحد من جانب جميع المشاهدين، في الماضي والحاضر والمستقبل. وبعبارة أخرى، فإن الصورة لا تحتوينا بمفردنا، وإنما تحتوينا مع مجمل مشاهديها الآخرين، الحاضرين أو الممكنين.

ومن حسن الحظ أن الصور لا تمتلك قدرات الاحتواء هذه وحدها، فهي تمتلك أيضا قدرات التحول. وهذه القدرات الأخيرة، شأن قدرات الاحتواء التي

تتميز بها الصور، لها عدة جوانب. فهى، أولا، تشارك فى تكوين الرمز. ولذا، فإن الصورة تولج معنى تمثيل أول فى تمثيل ثان يستحضر الأول فى غيابه. إلا أنه كما أن قدرات الاحتواء التى تتمتع بها الصور لا يمكن اختزالها فى الرغبة وفى وهم الوجود «فى الصورة»، فإن قدرات التحول التى تتمتع بها الصور لا يمكن اختزالها فى تكوين الرمز. فقراءة صورة من الصور قد تؤدى إلى زحزحة أو فعل أو تغير داخلى لمشاهدها. وبوسع هذه القراءة أيضا أن تؤثر على الصور نفسها: فكل صورة إنما تستثير صورا أخرى مختلفة عنها اختلافا طفيفا («محوّلة»)، لكنها قريبة منها، ويمكنها أن تندرج معها فى «سلسلة». وفى جميع الحالات، تتطلب القدرة على تحويل الصورة مرحلتين، مرحلة الفصل الرمزى الذى هو شكل من أشكال القطع، ومرحلة التحديد الرمزى الجديد الذى هو شكل من أشكال الوصل: فالعواطف والحالات الجسدية المرتبطة بتمثيل ما إنما يجرى فصلها عنه بهدف ربطها من جديد بتمثيل آخر.

ويمكنكم أن تروا أن ما يحمينا من قدرات الصور على الاحتواء هو فى نهاية الأمر قدراتها على التحول - فعن طريق تحويل الصور، نتجنب قيامها هى بتحويلنا.

كيف نقاوم فعل التشويش الذى تقوم به الصور؟

ومن ثم فإن خطر الصور الحقيقى، مرة أخرى، هو أننا نعرف تماما أنها ليست الشىء الحقيقى، لكننا لا نقدر مع ذلك على الامتناع عن تصديقها ! إلا أن لدينا علامة مرجعية مهمة. فقد رأينا أن التشويش الذى تحدثه الصور له ثلاثة أصول: أصل جسدى وآخر نرجسى وثالث جماعاتى.

ولنتأمل أولا كيف يمكننا الإفلات من قدرة الصور المرتبطة بالإذعان الجسدى الذى تستتبعه. والأمر يتعلق بإعادة إدخال الجسد فى المعادلة. إذ يجب علينا التمكن من تمييز جسد خالق الصور حال النظر إليها. وأنا لا أشير بذلك إلى النوايا التى قد تكون مسئولة عن الاختلاق، بل أشير إلى الظروف الملموسة التى أدت إلى ذلك.(٥٦) ومن جهة أخرى، فمن اللافت أن الأطفال والفتيان يطرحون اليوم على أنفسهم بشأن الصور أسئلة مختلفة تماما عن أسئلة الراشدين. فبالنسبة لجيل الناس الذين هم فى الثلاثين من العمر وأكثر، غالبا ما يكون السؤال الرئيسى المتعلق بصورة: «ما الذى تعنيه؟» أو «ما الذى يعنيه الكاتب؟». وعلى العكس من ذلك، غالبا ما تكون الأسئلة الرئيسية التى يطرحها الأطفال والفتيان على أنفسهم: «كيف جرى صنع هذه الصورة؟» أو «ماذا عساى أصنع بها؟». ومن هذه الزاوية، فإن أفضل ترياق ضد السموم الاغترابية والتضليلية التى تحملها الصور إنما يكمن لحسن الحظ فى الأسلوب الذى يدعى به كل واحد إلى خلق أو إلى تحويل صوره بأدواته المألوفة الجديدة، أكانت جهازا فوتوغرافيا يتم التخلص منه بعد استخدامه أم جهاز تشغيل عن بعد لماجنيتوسكوب أم كامسكوبا أم لعبة فيديو أم برنامجا لمعالجة الصور. فبإعمال الجسد والحواس، تقودنا هذه الممارسات إلى معايشة الصور والهوية فى آن واحد بشكل متمايز، وهذا هو السبب فى أنه يجب ليس فقط التشجيع على هذه الممارسات فى كل مكان، بل يجب أيضا تمييز نتائجها. فالحال أن الشغف بالصور سوف يكون أقل فأقل شغفا بالرؤية وسوف يكون أكثر فأكثر شغفا بالعثور على دعم لنا من جانب أدواتنا المألوفة الجديدة. والواقع أن هذه الممارسات، بقضائها البطيء، ولكن المؤكد، على أساطيرنا القديمة عن الصور، إنما تشكل على الأرجح أفضل علاج ضد جميع مخاطر التلاعب بنا فى المستقبل.

---

(٥٦) لو عرفنا، مثلا، ما إذا كانت صورة ما قد التقطت بعدسة ٥٠ مم أو بعدسة مسافية، فإن ذلك سوف يسمح باستحداث نمط لمعرفة مختلف أشكال التكوين التى أدت إلى ذلك.

ولنتأمل الآن كيف يمكننا الإفلات من قوة الفتنة النرجسية التى تتميــز بهـــا الصور. إن الشىء الأول هو أن نفهم أن قوتها التنويمية لا تملك أية فرصة للتأثير إلا على من يحبون الاستسلام لفعل تنويمهم لأن هذا يعد بالنسبة لهم سبيلا للإفلات من قلقهم النرجسى. فالقوة التنويمية للصورة لا تنتظم بـــادئ ذى بـــدء إلا برغبـــة المشاهد فى تنويم نفسه ! والواقع أن هذا يعد بالنسبة له أسلوبا للتغلب على المعاناة النرجسية وكرب التمزق الوجدانى. وهذا هو السبب فى أننا يجب أن نعــود دومـــا إلى هذه الفكرة الأساسية. فذلك الذى يقدم صورة ما علـــى أنهـــا حقيقيـــة ويـــدفع الآخرين إلى تصديقها هو إنسان مسكون دائما بالرغبة فى تنويم نفسه بنفسه وهـــذا هو السبب فى أنه يحاول جر الآخرين إلى مشاطرة وهمه. وحتـــى نـــتمكن مـــن مكافحة الفتنة النرجسية للصور، فإنه إنما يتوجب علينا بكل تأكيد أن نـــتمكن مـــن الاعتراف بمكابداتنا النرجسية الخاصة، لكن ذلك ليس الأســـلوب الوحيـــد. فهنـــاك أيضا أسلوب غير مباشر. وهو أن نتمكن من قبول العيوب فى الصورة لأنها فـــى آن واحد صورة العيوب التى نحملها فى أنفسنا والعيوب التى تقسم العالم. وجميـــع الصور التى لا تدخل عنصر الشك إنما تحمل خطرا تنويميا و، بالعكس، فإن جميع الصور المنومة هى صور لا تدخل عنصر الشك. وتلك، مرة أخرى، هـــى حالـــة الصور اللغوية، المنطوقة أو المكتوبة، شأنها فى ذلك شأن الصور البصرية. وفـــى كل شريحة من العالم، هناك أمواج صاخبة مرتدة ودوامات وأفلاك ومسارات غير متوقعة، أى هناك، باختصار، ما هو طارد عن المركز وما هو جاذب إلى المركز، وهذا على وجه التحديد هو ما يجب للصورة، البصرية واللغوية على حد سواء، أن تجتهد فى الإعلاء من شأنه. والواقع أن العيوب فى الصور هى التى تسمح بإحباط شباكها التنويمية. فالصورة المتجانسة هى التى تحمل وهم شخصية مشاهدها التـــى لا تشكو من انقسام وجدانى. وهذا هو السبب فى أن هذه الصورة تحمل أيضا خطر الشمولية. وقد تركت لنا لينى ريفينستال صورا جد نقية وبلا بقعة واحـــدة، وجـــد

قاطعة بحيث إننا مازلنا نخشى من قدرتها على دفعنا إلى تصديقها والإذعان لهـا. وعلى العكس من ذلك، فإن الصورة الملتبسة إنما تساءل العالم وتساءل مشـاهدها عن نفسه.

وأخيرا، يتعلق التغير الثالث الذى تجبرنا عليه الأشـكال الجديـدة للصـور بضرورة ابتعادنا عن استخدام الجماعة للصور. إذ يجب أن نتمكن من تنمية تفكير فردى، بل وفردى النزعة، فى الصور، حتى نواجه مخاطر الإذعان الجماعى التى تنطوى عليها. ولكن كيف نفعل ذلك؟ يجب أن نتعلم استخدامها كمصدر معلومـات عن أنفسنا. وتاريخيا، فإن فهم الصور، أو ما يسمى أيضا بتوضيح معناهـا، إنمـا يشير إلى فهم للصور «فى ذاتها»، أى فهم قواعد تركيبها وبنائها وبنيتها على نحو ما علمتنا السيميوطيقا تمييزها. ويبدو لى من الضرورى اليوم أن ندعو كل مشاهد للصور إلى أن يجعل منها أداة لمعرفة نفسه. لماذا؟ لأننا نجازف، فى كل لحظـة، بأن نكون مواجهين، كل واحد منـا، بصـور تصـدمنا، تهـز كياننـا، تحـرك مشاعرنا.[٥٧] والحال، من هذه الزاوية، أن الصورة التى تقسو على مشاهدها هـى مصدر للمعلومات أهم بكثير بالنسبة لمناطق هشاشته الشخصية وأحداث حياته سيئة الترتيب من الصورة التى تدخل السرور على قلبه والتى، لهذا السبب، لا تدعو إلى مساءلة آثارها علينا. لذا يجب علينا أن نتخلى عن الإعلاء من معنى الصور «فـى ذاتها» لكى نتأمل الدلالة التى تمثلها بالنسبة لكل واحد منا، أى، باختصـار، لكـى نتعرف على معناها «بالنسبة للذات». فنحن سوف نكسب من ذلـك صـفاء فهـم لأنفسنا لن يكون بوسع أية سلطة قائمة تجريدنا منه وسوف يكـون مـن شـأنه أن يجعلنا فى مأمن من جميع التلاعبات التى تولدها التكنولوجيات الجديدة للصور!

---

(٥٧) هنا اتفق مع ما سماه رولان بارت بالـpunctum [رؤية المدى] فى كتابه:
La Chambre claire, Paris, Gallimard.
لكن بارت يخصص هذه التسمية لعالم الفوتوغرافيا بينما يبدو لى أنها لابد لها اليوم من أن تخص كل أشكال الصورة.

وعلاوة على ذلك، فمنذ اللحظة التى يقبل فيها الراشدون مواجهة الصور التى تزعجهم أكثر من سواها ويحاولون فهم الأسباب الشخصية لهذا الانزعاج، سوف يصبحون أكثر قدرة بكثير على مواجهة أشكال الكرب والانزعاجات التى يكابدها أطفالهم حيال صور أخرى. والتساؤل عن آثار الصور على الذات ليس مجرد أسلوب لتحويل الصور إلى مصدر دائم للمعلومات عن أنفسنا وعن مسيرة حياتنا وعن شخصيتنا. فهو أيضا أسلوب لإدخال تبادل للمعلومات فى الحوار العائلى.

وتاريخيا، فإن الصور إنما تقدم لنا معلومات عن العالم. وهذا المفهوم الذى يدين بالكثير لاختراع الفوتوغرافيا ولبدايات التليفزيون، لم يعد اليوم صالحا. فتكاثر الصور إنما يلزمنا بالتفكير فيها ليس كمصادر للمعلومات عن العالم، وإنما كمصادر للمعلومات، فى آن واحد، عنها هى نفسها وعن المشاهد المتمثل فينا بالنسبة لها.

الباب الحادى عشر

ما أدوار الدولة ؟

المرفق العام ومهامه[1]

بقلم ميشيل روكار

Michel ROCAR

ترجمة: د. منار رشدى

مراجعة: د. محمد على الكردى

إن لويس الحادى عشر هو من أنشأ هيئة البريد فى عام ١٤٧٠ تقريبا ولويس الثانى عشر، هو الذى أصدر أوامره فى عام ١٨٠٥ إلى أمناء الخزانة الفرنسية بتفقد"دروب المملكة وطرقها وجسورها وشوارعها وموانئها وممراتها" وبإصلاحها مؤسسا بذلك ما حمل لاحقا اسم مرفق الطرق والكبارى. وهاتان الهيئتان هما أولا مرفقين فرنسيين يعود تاريخهما إلى العهد القديم.

وفرنسا حالة فريدة من نوعها. فلقد بزغت هذه النوعية من المسئوليات فى باقى ربوع أوروبا وتم تحملها- فى بادئ الأمر- على مستوى الإقطاع وملاك الأراضى وكذا على مستوى المدن والبلديات. ففى كل مكان قامت الدولة فى عصر متأخر جدا بالنسبة لميلادها فى بلادنا؛ وقد استشعرت الحاجة إلى وجودها لدينا جماعة لغوية تزايدت حاجتها إليها مع تبادلاتها على الصعيد الداخلى وتضاعف حجم المتبادلات والمسافات التى تغطيها على الصعيد الخارجى مع ما يتطلبه ذلك فى الوقت نفسه من دبلوماسية حماية عسكرية للطرق والوكالات التجارية وربما للموردين.

أينبغى لنا إذن أن نعود بميلاد فى فرنسا إلى عهد كلوفيس Clovis (٤٩٨) أو شارلمانى Charmagne (٧٦٨) أو، لو اتبعنا نهجا أكثر عقلانية فيليب لوبل

---

(١) نص المحاضرة رقم ١٦١ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ٩ يونيو ٢٠٠٠.

philippe Leh Bel (١٢٨٥-١٣٢٤) وأتباعه من فقهاء؟ إن الجدل ما زال محتدما فى هذا الشأن. والشىء الواضح هو أن الدولة تمثل بنيانا عسكريا أساسيا، ولد قبل زمن طويل من نمو التبادلات التى استوجبت إقامته لتلبية الاحتياج الأمنى. وسـعيا وراء توسيع نطاق أملاكهم وزيادة نفوذهم، غزا ملوك فرنسا نحو سـتة قطاعـات مختلفة فى لغاتها وعاداتها عن لغتهم وعاداتهم المحلية وقاموا بضمها إلى المملكة. كانت لانجدوك Languedoc هى أولى هذه المقاطعات.

وقد أسفر الغزو الذى أطلق عليه اسم"حرب الألبيجوا" الذى كان يرمى إلـى فرض أسلوب عقائدى، عن مصرع مليون شخص بسبب التقنيات العسكرية التـى كانت سائدة آنذاك. ثم جاء ترتيب المقاطعات الأخرى على التوالى: جزء من إقلـيم الباسك ومقاطعة بريطانيا وجزء من إقليم الفلاندر وعاصمته ليل ثم مقاطعة إلزاس وأخيرا كورسيكا. وكانت لغة مقاطعة بورجونيا أقل بعدا عن اللغة الفرنسية السائدة فى إيل دو فرانس وفال دو لوار، بيد أنها ضمت إلى المملكة عن طريق الحـرب. وباختصار، فإن الأمة فى فرنسا تعد كيانا عسكريا للدولة ونحن هنـا أمـام حالـة فريدة.

ولقد تولد من كل ذلك، ارتياب كبير من الدولة تجاه التجمعات الإقليميـة. إذ أن توحيد الدولة تم من أعلى وبفضل تعزيزات قوية من مراقبة الشرطة وتوحيـد لأشكال الحياة الاجتماعية: قواعد قانونية ومرافق عامة.

ومنذ قرون مضت، كانت فرنسا- ولا تزال- تنعم- كنتيجة لتاريخها- بأكبر عدد من رجال الشرطة مقابل كل عشرة آلاف نسمة. وهى أكبر نسبة فى أوروبـا. فالكثافة السكانية ضعيفة فى أوروبا وهذا ما يجعل من الصعب لوسائل المواصلات أن تحقق عائدا يذكر، الأمر الذى يستدعى بالطبع مساعدة الدولة فى أوروبا أكثـر منه فى أى مكان آخر.

والتجارة التى أيقظت العقلية الاقتصادية التجارية لدى الفينيقيين والجنوبيين والإسبان والبرتغال والفنلنديين والإنجليز والألمان الشماليين عن طريق التحالف التجارى تمت أولا وبصفة خاصة عن طريق مجارى المياه- أنهارا أم بحارا. فهل حالت جغرافية فرنسا أو مزاجها دون اتباعها لهذا النهج؛ فلقد تأخرت فرنسا عن اللحاق بركب التجارة وعنيت، أساسا بالتجارة البرية وهذا ما استلزم بالطبع مصروفات أكبر فى مجالى شق الطرق وإنشاء قوات للشرطة يصعب تحديد عائدها المادى.

إذن؛ نحن ندرك أن المرافق العامة فى فرنسا- دونا عن غيرها فى معظم الدول المجاورة لنا- قد مثلت عنصرا فعالا للتوحيد القومى بسبب انعدام لغة مشتركة وكذلك شرطا لرفع أفق التبادل والتنمية وهو ما لم يتوفر بهذه القوة فى أى مكان آخر.

وبناء على ذلك، فإن فرنسا أيضا هى الدولة الأوروبية الوحيدة التى تضاعفت فيها مدارس الموظفين الذين لا يتعلمون فيها القانون والإدارة المالية فحسب ولكن أيضا التقنيات الهندسية وفن الإنتاج. وهذا هو السبب الرئيسى الذى جعل أداء المرافق العامة فى فرنسا أفضل مما هو عليه فى أى مكان آخر، إذ أنها تمكنت وحدها من إنتاج القطارات الفائقة السرعة والنظام الكهربائى النووى ثم بالتعاون مع جيراننا أنتجت طائرات الإيرباص وصواريخ أريان.

وقد أنتج جهازنا القانونى مجموعة نظرية من المفاهيم والقوانين لدعم هذا التطور فى المرافق العامة والذى لا نظير له فى أى دولة أوروبية أخرى؛ وقد تضخم عدد هذه المفاهيم والقوانين وأصبحت اليوم متأصلة فى هويتنا القومية.

بيد أن موجة التغيير قد شملت العالم بأسره فى النصف الثانى من القرن العشرين. وانفتحت التجارة أولا ثم الحركات المالية على كافة ربوع الكوكب.

وتعاظمت سرعة الانتقال لتبلغ سرعة الضوء فـــي مجـــال المعلومـــات وأوامـــر البورصة وعلاوة على ذلك، وبدافع أولا من رغبة الدول فى الإبقاء النهائى على الســلام فيما بينها ثم فى ضمان نمو أفضل لبلدانهم بفضل حجم السوق الداخلى، انخرطت ســت دول فى بادئ الأمر- لقد أصبحت الآن خمسة عشر- فى عملية بنـــاء اتحـــاد أوروبـــى يتجلى اليوم فى أبهى صورة مع إنشاء سوق موحدة متكاملة وعملة موحدة.

وفى مثل هذا العالم انهارت الحدود ذات الدلالة التى كانت تحمـــى الهويـــة وأساليب عمل المرافق العامة. فالتنافس يدفع إلى تسعيرات جديدة فـــى التعريفـــة؛ أضف إلى ذلك أن الاعتماد المتبادل فيما بين الاقتصاديات يظهر الحاجة لمثل هـــذا الترابط فيما بين المرافق وهى التى تمثل البنية التحتية لها.

كما أن اكتساب التقنيات الجديدة يتطلـــب إقامـــة شـــراكات لا يعززهـــا إلا مشاركات فى رأس المال. فالأنماط والمعايير والإجراءات تسير كلها نحو تجـــانس حتمى. وممارسة هذه الضغوط تتم فى مناخ فكرى وسياســـى تميـــزه النظريـــات الليبرالية الجديدة وكذا النقدية.

وفى ظل هذه الظروف، يدور الجدل على المستويين الـــداخلى والأوروبـــى حول مجال عمل المرفق العام فى فرنسا ومدى المهام التى يتولى إنجازها وأساليب تمويلها ووجود اتحادات احتكارية صناعية عامة وقوية أو مرافق، ويحتـــدم هـــذا الجدل بين أربع قوى متباينة: الأولى تدافع عن فكرة المرفق العام "علـــى الطـــراز الفرنسى" لما له من فاعلية ومن ارتباط مواطنينا، أما الثانية فهى تدافع عن وجهـــة نظر قومية وترفض التطورات المختزلة للهوية الجمعية، أما الثالثة- وهـــى التـــى تعبر أساسا عن الأسواق – فهى تحث على إقامة أسرع تجانس ممكـــن للمعـــايير ولأساليب العمل وللتكاليف وكذا للوائح والقواعد التجارية، وأخيرا القوى الرابعـــة التى لها طابع أكثر أيديولوجية والتى تدعو إلى اختفاء الملكية العامـــة الاقتصـــادية والمالية وإلى تقليص ضخم للخدمات التى تحظى بضمان المرفق العام.

إن عملية تحرير المرافق العامة القائمة على التنافس والتفكيك والخصخصة إنما تطرح التساؤلات حول إسهامها فى التلاحم الاقتصادى والاجتماعى والإقليمى وأيضا فى التضامن. بيد أنه، ينبغى علينا أن ننأى بأنفسنا عن تبنى موقف دفاعى أو جامد، نندفع إليه باسم"الاستثناء الفرنسى" أو"الثانوية". على النقيض من ذلك، يتحتم إطلاق ديناميكية جديدة تضع فى اعتبارها آمال المستخدمين والمجتمع وذلك عن طريق تجديد المرافق العامة وإحلال الديمقراطية فيها والعمل على بزوغ مفهوم أوروبى للمرفق العام يكون ذا مغزى بالنسبة للمواطنين. وأخيرا، ينبغى بناء أسلوب ضبط عام ينطوى على تحديث المرافق العامة القومية وإقرار لا مركزيتها وإحلال الديمقراطية فيها مع العمل على إحكام الرقابة على المرافق العامة المحلية والسيطرة عليها وإضفاء طابع المشاركة عليها..

وسوف أتناول بالحديث المرافق العامة ذات الطابع الصناعى أو التجارى التى هى أكثر عرضة للتشكيك وإعادة النظر فيما هو عليه الحال بالنسبة للمهام الأخرى للدولة: كالشرطة والعدالة والدفاع والتعليم.

أسس المرافق العامة

فى فرنسا، يرتبط مفهوم المرافق العامة ارتباطا وثيقا بفكرة المنفعة العامة وهو يرتكز على ثلاثة تعريفات متكاملة:

- على الصعيد القانونى، يقوم مفهوم المرفق العام على ثلاثة مبادئ هى الاستمرارية والمساواة والقدرة على التكيف.
- ويرتكز التعريف الاقتصادى على فكرة أن المرافق العامة تسمح بأن تأخذ فى حسبانها ظواهر يتجاهلها السوق وهى: إدارة المدى الطويل والاستثمارات الثقيلة ذات المردودية غير المباشرة والحفاظ على ملك نادر أو ثمين وإدارة المكان.

- وإذا ما تجاوزنا هذه التعريفات القانونية والاقتصادية، يكون لمفهوم المرفق العام طابع سياسى مستمد من أسلوب التنظيم الاجتماعى.

وهو يمثل- فى الواقع- على كل صعيد من الأصعدة الجغرافية (المحلى والإقليمى والقومى والأوروبى بل وربما العالمى فى الغد القريب):

- ضمان حصول كل فرد على السلع والخدمات الضرورية لإشباع احتياجاته.
- ضمان ممارسة كل فرد لحقوقه السياسية والتى تعتبر شروطا لإقامة الرابطة الاجتماعية.
- المصلحة العامة للجماعة المعنية.
- وسيلة أساسية تمنحها السلطة العامة لنفسها من أجل ضمان التلاحم الاقتصادى والاجتماعى والإقليمى والثقافى ومن أجل تنظيم السوق واتباع سياسات تنموية.

والمرفق العام فى فرنسا ينعم بما يشبه التقديس الذى غذى أشكالا عديدة من الخلط والتشويش، تفجرت بصفة خاصة بين مهام المرفق العام والهيئة المكلفة بإنجازها أو بين القطاع العام والاحتكار طالما أن كلا منهما يحيلانه إلى مرجعياته الخاصة ومفاهيمه.

وفى أعقاب حرب تحرير فرنسا، أتاح تنفيذ المرافق العامة القومية (النقل والطاقة والاتصالات) بالاشتراك مع عدد كبير من المؤسسات العامة إنشاء مرافق عامة تغطى احتياجات المستخدمين الأفراد بصفتهم جماهير هذا العصر.

وتدريجيا، أضيفت إلى المبادئ التأسيسية الثلاثة- الاستمرارية والمساواة وقابلية التكيف- مبادئ أخرى تقضى بتعديل التعريفة فى إطار المنطقة التى يغطيها المرفق العام وإقرار حياد المرافق العامة إزاء كل المستخدمين، علاوة على الالتزام بالتوريد وتحقيق هدف تقليص التكاليف للجماعة رويدا رويدا، واستكملت هذه

المبادئ التى تم تنظيم قواعدها فى القانون الإدارى أدوات الإدارة (نظريات اختيار الاستثمارات ومعدل تفعيلها ومعدل التسعيرة نسبة إلى التكلفة الحدية ومعدل تحقيق الحد الأقصى لفائض المجتمع).

بيد أنه كان طبيعيا ألا تسلم هذه المسيرة من بعض الانحرافات، فباسم سلطة الدولة على التوجيه والمراقبة شاعت الوصاية الحكومية والإدارية المتخبطة من ناحية كما تشكل من ناحية أخرى احتكار الخبرة فى قلب مؤسسات الخدمة العامة والذى أدى إلى مصادرة مسمى المرفق العام ومهامه على أيدى بعض هيئات كبار الموظفين.

المهام والمستخدمون والعناصر الفعالة

يهدف المرفق العام إلى التوفيق بين الفاعلية الاقتصادية والفاعلية الاجتماعية وعدم إقرار التعارض فيما بينهما بل إثرائهما بالتبادل.

وتقع المسئولية الأولى على عاتق السلطات العامة أى على كاهل السياسة التى يتعين عليها الإعراب عن رغبتها القوية فى تحقيق المنفعة العامة. فهى وحدها التى تتخذ قرارها بشأن ما يقع فى نطاق المرفق العام وليس السوق وحده فحسب. ويتحتم على هذه السلطات أن تقدم تعريفها لمهام المرفق العام وأسلوب التنظيم وشكل التمويل والطابع العام أو غير العام لملكية المؤسسات المعنية وكذا طبيعة الرباط القانونى القائم مع الدولة فى حالة المؤسسات الخاصة. وتجدر الإشارة أن مهام المرفق تتطور مع تغير الزمان والمكان.

وينطوى هذا الإجراء على إعادة فحص أفضل علاقة يمكن إقامتها بين الاحتكار والتنافس، على أن يتم ذلك من خلال دراسة كل حالة على حدة وفى كل قطاع بعينه وتبعا للتغيرات التكنولوجية والاقتصادية. ومن البديهى أن إدخال عناصر تنافسية جديدة يعود بالنفع عندما يرتبط ذلك بجلب منتجات جديدة نافعة كما

أنه يؤدى إلى تحسين النوعية وإلى مزيد من الفاعلية التقنية والتنظيمية. بيد أنه قد ينطوى على ضرر بالغ إذا ما كانت آفاق تنوع المنتجات غير كافية؛ حيث يضاعف التكاليف الثابتة ويخفض المردوديات النامية؛ علاوة على أنه يشكك بصفة خاصة فى تسويات التعريفة التى قد يجد المرفق العام لزاما عليه أن ينفذها لأسباب اجتماعية أو إقليمية.

وسواء تعلق الأمر بالمرافق العامة المحلية أو بالمجموعات الكبرى للمصالح الحاصلة على تكليف القيام بمهام المرفق العام، فإن الهيمنة العامة تتم عن طريق إعادة تمليك الجماعة لضمان تقديم خدمة متميزة بأقل التكاليف، وهذا ما ينطوى أولا على السماح للمجتمعات الإقليمية بالقيام بمهام التوجيه والرقابة الخاصة بها عن طريق تنمية وسائل الخبرة ونشر نتائجها. فالمرفق العام للمياه على سبيل المثال لا يستطيع ان يتبع كل مستوى به حلقة تقنية أو اقتصادية أو ذات نزعة رأسمالية. فهناك ما يدعو إلى إرساء تنظيم عام فعلى على كل مستوى بلدى- بين البلديات- محافظى- حوضى- قومى- فالماء لا ينبغى له أن يمول إلا الماء.

إن غاية المرفق العام تتمثل فى الوفاء باحتياجات المستخدمين بوصفهم مستهلكين ومواطنين واحترام المستهلك المواطن ينطوى على الاستماع بشكل متزايد لآماله واختياراته وطموحاته.

فالأمر يتعلق بالانتقال من الكم إلى الكيف. فمبدأ المساواة ليس مرادفا للفظ تجانس، فهو يتمثل فى استجابة على القياس لاحتياجات متمايزة بالفعل أو لم تزل فى طور التمايز. ويتحتم الربط بين هذا المبدأ ومبدأ العدالة، فلقد أثبت مبدأ الدولة الداعية أن التدابير المماثلة للجميع لا تسهم دائما وبشكل أفضل فى تحقيق المساواة فى الفرص أو الحصول على الخدمات أو فى المعاملة، بل إن هذا لا يتأتى أيضا إلا عن طريق بعض التدابير التمييزية الإيجابية وبداهة أن تلك الحقيقة غير مقصورة على حالة المعوقين.

ويتحتم على المرافق العامة اندماج كافة الشواغل المتعلقة بحمايــة الطبيعــة والبيئة والأمن والأمان. فهى كلها عناصر ينبغى وضعها فى الاعتبار عند اتخــاذ القرارات أو وضع الاستراتيجيات؛ وهذا ينطوى على وضع الرهانات ومقترحــات التحكيم فى محل الجدل العام لتمكين المواطنين من تملكها.

وينبغى على المرافق العامة أيضا أن تقوم بنشر سياسات اجتماعية داخليــة وخارجية. فالمرافق العامة منوط بها أداء واجب المواطنة تجاه الجماعــة، وهــذا الواجب هو جزء لا يتجزأ من المهام الواقعة على عاتق المرفق العام. ويجدر بهذه الإشكالية الدخول اليوم إلى حيز التنفيذ وبصفة خاصة فى مجال العمالة ومكافحــة الإقصاء، ويتحتم علينا أيضا إعمال لا مركزية حقيقية بداخل المرافق العامة علاوة على إحلال فعلى للديمقراطية فى أسلوب عملها مما يتيح تدخلا حقيقيــا لمجمــوع العاملين وللمنظمات النقابية.

وللمرافق العامة المنوط بإدارتها للمؤسسات العامة لوائح نوعية نسبة للقانون العام، مارست تأثيرها على لوائح العاملين وأسهمت فى تحديد مكان ودور خــاص للمنظمات النقابية.

وهذا ما أسفر عن ثقافات مؤسسية قوية وتعبئة لمختلف أنــواع العــاملين. وتتميز هذه اللوائح أيضا بشكل من أشكال آداب المهنة التى تقيم العلاقة مع السلطة على أساس الكرامة ومع المال على أساس النزاهة وأخيرا مع الزمن على أســاس الاستمرارية.

ويجدر عدم التهويل من المزايا التى تندرج فى إطار لوائح العاملين. فهــى تقل كثيرا بصفة عامة عما يقال. وإذا كان البعض يرى أن تلك اللوائح تمثل عقبــة على طريق التغيير والتحديث فذلك على المستوى الاجتمــاعى أكثــر منــه علــى المستوى القانونى.

وتنطوى الاستراتيجيات القائمة على الإغراق الاجتماعى أو علـــى القضـــاء على الهيكلة النقابية على العديد من المخاطر الحقيقية التى تتمثل فى التربح وتغيير التخصص وانسحاب العاملين؛ وهى أخطار من شأنها أن تلحق الضرر بالفاعليـــة الاقتصادية والاجتماعية للمرافق العامة.

وقد برهنت التجربة أن بإمكاننا وضع إدارة للائحة، علاوة على استراتيجية تغيير يتم التفاوض بشأنها مع العاملين والمنظمات النقابية.

وفى الوقت نفسه، يتعين علينا الشروع فـــى دراســـة جليـــة وغيـــر قابلـــة للمعارضة حول مدى تناسب التدابير العامة مع الاحتياجات. حيث يتعذر اســـتخدام لائحة الوظيفة العامة لتبرير عمليات طرد أو زيادة فى القوة العددية أو الحفاظ على ما هو قائم بلا أى مساس أو رفض لإعادة توزيعه باسم الدفاع عن المكتسبات.

عن فتح رأس مال مؤسسات المرفق العام

تقر مقدمة دستور عام ١٩٤٦، فيما يتعلق بلائحة المؤسسات المنـــوط بهـــا مهام المرفق العام، مبدأ الملكية الجماعية للمؤسسات المستغلة لمرفـــق عـــام، ولا يتأتى تحليل التعديلات إلا فى هذا الإطار. وتستلزم القرارات الخاصة بفـــتح رأس مال المؤسسات المكلفة بإنجاز مهام المرفق العام لرؤوس الأموال الخاصة القيـــام بدراسة جادة وغير قابلة للدحض.

وتتعلق الحجة الأولى بإمكانية أن يكون العاملون من حاملى الأسهم. وهـــذا الأمر رمزى ولكنه هامشى من وجهة نظر النفوذ والوزن الحقيقيين.

أما الحجة الثانية فتتمثل فى إتاحة الفرصة لكبرى المجموعات الفرنسية بعقد تحالف مع شركاء أجانب. وحتى يومنا هذا، لم تحل لائحة المؤسسة دون قيام هـــذه

المجموعات- فى السنوات الأخيرة- بعقد تحالفات تقوم على مشاريع صناعية حقيقية تجاوز فى ثباتها مجرد حركات تبادل رأس المال بين بعض الشركات الأم. إلا أن الشركاء الخارجيين يتمنون غالبا الذهاب إلى أبعد من هذا الحد.

وتتمثل الحجة الأخيرة فى منح المؤسسات استقلالا ذاتيا حقيقيا بالنسبة للدولة.

وقد برهنت التجارب الأجنبية أن فتح رأس المال لا يحول دون تدخل السلطات العامة. ويشيع استخدام تلك الحجة من جانب قسم من "الإدارة الكبرى" الذى يتمنى الخلاص من وصاية الدولة وهى حجة غير كافية لتبرير الخصخصة.

ويبرر فتح رأس المال استخدام الدولة للإيرادات التى ترد إليها لسد العجز أو لتمويل مخصصات رأس المال التابعة للمؤسسات العامة الأخرى. وهذا ما يعنى بيع الأملاك العامة بسعر بخس.

ويؤدى فتح رأس المال أمام رؤوس الأموال والاستثمارات الخاصة إلى تغيير فى منطق إدارة المؤسسات عن طريق زيادة المطالبة بوجوب تحقيق المردودية على المدى القصير على حساب المشاريع والاستثمارات الطويلة المدى.

وواقع امتلاك الهيئة العامة لمؤسسات يتيح لها ضمان توجيه أنشطتها والسيطرة عليها شريطة الارتكاز على مشروع صناعى أو اقتصادى أو اجتماعى محدد الملامح؛ وعندئذ يصبح بإمكانها تحديد توجهات قصيرة وطويلة المدى أو اتخاذ قرارها بإدخال مشاركات خارجية، وهى عناصر لا تستطيع المؤسسة الخاصة القيام بها بصورة تقليدية. وعليه، يتحتم على السلطات العامة تحديد أسلوب الملكية الأكثر تواؤما على أساس التحليل المتعمق لوقف القطاع وطموحات المؤسسة وأهدافها ومهامها والمشاريع الصناعية الواجب تنفيذها وكذا التوجهات طويلة المدى التى يتعين النهوض بها. وتكمن هنا مسئولية الدولة فى التنسيق بين

مختلف أجهزتها وتقديم تعريف واحد للمهام من جانب سلطة واحدة، وهى مسئولية لقيت الدولة مشقة بالغة فى الوفاء بها فى الماضى. ومن المتوقع أن يعين مفهوم عقد الخطة على تحقيق هذا الأمر.

مفهوم أوروبى للمنفعة العامة

لم تتطرق معاهدة روما لعام ١٩٥٧ بالحديث عن المرافق العامة إلا قليلا. فلقد كان هدفها الأول آنذاك يتمثل فى بناء سوق موحدة تستلزم بالتالى القضاء تدريجيا على مختلف العوائق التى تعترض طريق المتبادلات. أما أنشطة المرفق العام فلم تشملها هذه المعاهدة بل ولم يكن أحد قد فطن بعد إلى إقامة نوع من التناغم فيما بينها.

واعتبارا من تاريخ صدور الوثيقة الموحدة فى عام ١٩٨٦، شرعت المؤسسات الأوروبية وبصفة خاصة اللجنة بل والمجلس الأوروبى فى عملية تحرير تدريجية لكافة قطاعات المرافق العامة. وقد جاء ذلك فى إطار تحقيق هدف السوق الموحدة وباسم منفعة المستهلكين والتطورات التكنولوجية. وقد استتبع ذلك عملية تآكل للمرافق العامة، لم تزل قائمة حتى يومنا هذا.

وقد أقرت معاهدة الاتحاد الأوروبى لعام ١٩٩١(المعروفة باسم ماستريخت) الفكرة الضمنية القائلة أن السوق وحدها لن تكون كافية وأن هناك مصالح أوروبية ينبغى التعامل معها بشتى السبل. وبات واضحا أن المرفق العام هو واحد منها. بيد أن هذه الأحكام لم تستغل إلا بقدر ضئيل بل وظلت احتمالية وخاضعة لأولوية قواعد المنافسة.

وعلى مدى هذه السنوات الأخيرة، وخلال فترة إعداد اللجنة الأوروبية للتوجيهات القطاعية للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، قامت بإعطاء الصدارة

لمفهوم"المرفق العمومى"؛ وهو يتمثل فى"ضمان حصول كافة الأفراد على بعض الخدمات الرئيسية المتميزة بسعر معقول". ينطوى مفهوم"المرفق العمومى"على خطر الاكتفاء بتأدية الحد الأدنى من الخدمات المصحوبة بتدابير اجتماعية لأشد المعوزين، وهذا هو الحال بالنسبة لوضعه الحالى.

لن يكون بوسع أوروبا أن تصبح فقط سوقا كبرى منظمة ترتكز على احترام قواعد المنافسة. فالقارة لن تمثل معنى حقيقيا للشعوب إلا إذا مثلت- شأنها فى ذلك شأن كل مجتمع أوروبى يسعى إلى تأكيد هويته ويضع تاريخه فى اعتباره- هيكلا اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا يتسم على السواء بالتوازن والتلاحم ويواصل مبادئ التضامن والمواطنة. وهذا ما يتضمن اليوم إعادة التوازن للقارة الأوروبية والعمل على ظهور مشروع حضارى سياسى وتفعيل إعادة التملك السياسى للاقتصاد.

والمرافق العامة هى الرافعة التى ستمنح المشروع محتواه وتعيد للبناء الأوروبى معناه فى عيون الشعوب. إذن، ينبغى أن يكون التنافس والمصلحة العامة على قدم المساواة، وهذا ما يستلزم إعادة التوازن ليس فحسب إلى ممارسة المؤسسات الأوروبية بل وأيضا إلى المعاهدة، بغية إقامة حق أو شرعية للمرافق العامة، يعضد حق التنافس ويتفاعل معه.

وقد سجلت رسالة اللجنة الأوروبية فى أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ بشأن"المرافق الخاصة بالمنفعة العامة فى أوروبا"مرحلة جديدة فى الاعتراف بالمرافق العامة كعنصر فاعل فى بناء أوروبا وفى وضعها فى الاعتبار. وكانت هذه المرة الأولى التى تعلن فيها اللجنة الأوروبية عن قبولها البدء فى تفكير شامل لمجمل مرافق الخدمة العامة والتى كانت قد قصرت دراستها حتى ذلك الحين على الإجراءات القطاعية. ولم تحل هذه التأكيدات المبدئية، الجديدة والهامة دون تبرير اللجنة لمنظور التحرير فى مختلف القطاعات والتمسك به.

وقد زاد من أهمية هذه المرحلة الجديدة فى أنه لم يتم- حتى ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦- التقدم بأى اقتراح رسمى فى إطار المؤتمر المشترك للحكومات. بيد أنها لم تسبغ رغم ذلك شكلا قانونيا على التوازن المقترح بين المنفعة العامة والسوق الكبرى.

بيد أن تعديل المعاهدة الذى تم تبنيه إبان المجلس الأوروبى لأمستردام فى يونيو/ حزيران ١٩٩٧ ظل أقل طموحا من سابقه. فالبرغم من معالجة أحد المواد الجديدة به "٧د" موضوع مرافق المنفعة العامة، إلا أن هذه البنود لم تزل مقيدة رغم اعترافها صراحة بمرافق المنفعة العامة على أنها أحد مكونات القيم المشتركة، حيث تبرز دورها فى النهوض بالتلاحم الاجتماعى والإقليمى. وعلى الاتحاد الأوروبى والدول أن تحرص على تمكينها من إنجاز المهام الخاصة بها، إذ ترتكز هذه المادة- وبمنتهى الوضوح- على مبادئ "المساواة فى المعاملة" و"الجودة" و"الاستمرارية" ويبدو لازما، حتى يتأتى للجنة الأوروبية النهوض بنموذج أوروبى لمجتمع يجمع بين التفاعل النافع بين المنفعة العامة والسوق، أن تواصل جهودها من أجل تعريف مجال وطبيعة مرافق المنفعة العامة والمبادئ التى تدعمها.

النهوض بالتنظيم

شهد مفهوم التنظيم بفرنسا- منذ نحو عقد من الزمان- نجاحا مدويا فى مجال العلوم الاجتماعية ولاسيما فى مجال الاقتصاد. وأخص بالذكر هنا تعريف التنظيم على أنه "ضبط العديد من الأعمال وآثارها وفقا لقاعدة أو معيار والتحكيم بين المصالح المختلفة لكافة العناصر الفاعلة". والسبب فى ظهور الحاجة إلى التنظيم يكمن فى عدم قدرة القواعد على التنبؤ بكل شىء ووجوب تفسيرها وتقييمها وتكييفها باستمرار تبعا للأوضاع والأهداف.

وإشكالية التنظيم هذه تستلزم ضمنا تطوير تقييم متعدد المعايير والخبرات من ناحية وقطع كافة الصلات القائمة مع مفاهيم العمل العام الداعية للتدخل أو الهادفة إلى إقرار المركزية والتوحيد والبيروقراطية واستبداد السلطة.

وتعتبر إزالة القدسية عن الدولة فى فرنسا شرطا لازما لإقامة ثقافة تنظيم حقيقية. فالنجاح الكبير الذى حققته فى الخمسينيات والستينيات يرجع إلى تمتع الاقتصاد آنذاك بدرجة عالية من الحماية وانفتاحه الضعيف عن حركات التبادل العالمية.

فعلينا إذن أن ندرك أن الدولة ليس بمقدورها السيطرة على كل شيء ولا أن تتنبأ بكل الأمور المستقبلية أو أن تضع برنامجا لكل المجالات ولا أن تسوى كافة أوجه التناقض فى المجتمع. ولكنها تستطيع تنظيمها- وهذا أفضل من الاستقالة التى يقترحها الليبراليون الجدد- عن طريق تسجيل أشكال المصالح والآراء المتناقضة الموجودة فى المجتمع ومحاولة دمجها واستخلاص توجهات استراتيجية منها يمكن أن تضفى صفة المشروعية عليها وإدخالها- أو العمل على إدخالها- حيز التنفيذ على الأصعدة الإقليمية والوطنية والأوروبية.

ويفترض هذا التوجه إعادة توزيع نوعى وكمى للأشكال القديمة للتدخل العام من أجل تحقيق ممارسة مثلى لمسئوليات التنظيم. ويمكن للمبادرات الخاصة أن تحل محل بعض مهام السلطة العامة بقدر تطور الكفاءات وآليات السوق وتعقيد المجتمع. بيد أن حل الهيئة العامة من التزاماتها فى هذا الشأن يعزى إليها مسئوليات جديدة فى مجال تنظيم هذه الأنظمة الحديثة.

وتدفعنا إشكالية التنظيم إلى أن نأخذ فى اعتبارنا تعدد هيئات التنظيم والتحكيم شبه الدولية وكذا السلطات الإدارية المستقلة. وهى تمارس أنشطتها فى ثلاثة مجالات رئيسية هى حماية حقوق المواطنين فى مجال الإعلام والاتصال وتنظيم اقتصاد السوق وحماية المستهلكين ومكافحة تجاوزات البيروقراطية. وهذه

الأنشطة هى ناتج تناقص ظاهرى حيث تبدو كشكل من أشكال التجديد الذاتى للسلطة التنفيذية وأنها تنبثق عنها وأنها- هى أيضا- تتعرض للمصادرة من جانب الهيئات الكبرى للموظفين.

ومن مصالح المسئولية العامة أن تؤدى إلى الفصل بين العنصر الفاعل والعنصر المنظم، من أجل كسر دائرة"النموذج البين- ذاتى" الذى تنتقل بداخله المهمة أو الوظيفة ذاتها من بين الأشخاص أنفسهم الممثلين للصفوة، وتقديم تعريف واضح للإجراءات الحقيقية للتنظيم العام وللتقويم وكذا لمعايير التطور فى الزمان والمكان. ويزيد من أهمية مهمة التنظيم أن التنافس الاحتكارى يشمل كافة القطاعات وأنه يتم إقرار مبدأ الشفافية فيما يتعلق بقواعد اللعبة وبخاصة تخصيص مكاسب الإنتاجية والريع الملازم لها لشبكات البنية الأساسية بين المستهلكين ومؤسسات القطاع والعاملين والموردين والسلطات العامة القومية والمحلية.

وهو أمر ضرورى لأن العنصر المحرك يشغل غالبا موقعا قويا تجاه الهيئة العامة التى عهدت إليه بمهمة الخدمة العامة وهو- عاما أو خاصا- يجد نفسه فجأة واقعا تحت إغراء إساءة استخدام موقفه من أجل الاستحواذ على الريع أو اختلاسه- ويزعم الليبراليون الجدد تقديم علاج فعال لتلك المشكلة عن طريق إخضاع المرافق العامة لقوانين السوق والتنافس. وقد رأينا أن هذا الأمر يؤدى إلى التخلى عن مهمة الخدمة العامة ويسهم فى التغيير الاجتماعى.

وإيجاد حل لمثل هذه المشاكل يفترض الخروج*من اللعبة الثنائية ومن هذه المواجهة بين المنظم والمحرك وذلك للانتقال من تنظيم الخبراء لتنظيم الفاعلين- ويجب على السلطات العامة العمل كعناصر تنظيم مسئولة عن طريق إخضاع المرافق العامة لقواعد قانونية واضحة، محددة وغير محدودة، وفقا لمراقبة التشريعات القومية أو التابعة للمجموعة الأوروبية من ناحية والعمل على تنمية السلطات المضادة والمشاركة، الداخلية للمرافق العامة. وهذا يخص على حد سواء المستهلكين والعاملين والنقابات.

ويمثل هذا التوجه استجابة لاحتياجات الفاعلية الاقتصادية والاجتماعية مع الإبقاء على أسس المرافق العامة؛ وهو يمتاز بأن تنفيذه أقل ثقلا من توليفة التنافس وإزالة الاندماج والخصخصة التى ينادى بها الليبراليون الجدد.

ودون انتهاج نهج من يرون أنه من السابق لأوانه التساؤل حول إنشاء هيئات تنظيم أوروبية ينبغى علينا أن نضع فى حسباننا أن المؤسسات الأوروبية واللجنة الأوروبية ومحكمة العدل باتت تؤدى دورها فى التنظيم دون الاعتراف بذلك صراحة فى أغلب الأحيان. ويجدر بنا إذن تقديم التوضيحات الضرورية والارتكاز على مبدأ الفرعية فى تحديد الأمور التى تندرج فى إطار التنظيم الأوروبى والقواعد والأجهزة اللازمة للوفاء به.

فالأمر يتعلق- فى فرنسا وأوروبا على حد سواء- بتبنى منظور عكسى تماما يتمثل فى تحديد المرفق العام ليس انطلاقا من المبادئ ومن أعلى وإنما من الحقوق الأساسية للفرد ومن ضمان ممارستها ومن احتياجات وآمال المستهلكين والمواطنين والمجتمع الذين يعدون بحق غاية المرافق العامة.

وينطوى هذا الإجراء على السعى إلى إقامة التقارب بين كافة العناصر الفاعلة المعنية(من العاملين والمنظمين والمنتخبين والمستخدمين والباحثين والجامعيين والجمعيات.. إلخ) الذين يتعين إدخالهم فى منظومة المرافق العامة وفى تنظيمها وتقويمها. فالمواجهات التعددية والديمقراطية والمواطنة هى وحدها فقط دون غيرها القادرة على ضخ دماء جديدة فى العلاقات بين العناصر المنظمة والعناصر المحركة فى المرفق العام؛ ومن هنا إعادة تأسيسه وإعادة إضفاء الطابع التشريعى على العمل العام بل وإعادة بنائه.(٢)

---

(٢) لإعداد هذه المحاضرة، استخدمت أبحاث السيد بيير بوبى Pierre Bauby, Reconstruire Paris, Syros, 1998, L'action Publique vers une societe civil europeenne, والتى تحمل عنوان -Jean Claude Boula. Paris, Aube, 1999.

دول وسـيادات
سـيادة الدولة فى مواجهة العولمة
بقلم برجيت سترن[٣]

Brigitte STERN

ترجمة: د. منار رشدى

مراجعة: د. محمد على الكردى

"ما من إنســـان يشكل وحده جزيرة" هكذا قال الشـــاعر جـون دوان Joan Donne. فالإنسان لا يعيش منعزلا بل يندرج فـى مجموعـة مجتمعـات، العائلى والقبلى والدينى والرياضى والعلمى والسرى بل أيضا مجتمع الدولة.

ما وضع الدولة فى هذا النسيج؟ إن الدولة تتميز أساسا عـن غيرهـا مـن المجتمعات الإنسانية فى أنها مجتمع ذو سيادة وذلك لامتلاكها احتكار القوة المسلحة المشروعة المنظمة على أراضيها والمرتبط به احتكار سن القوانين.

ونحن نرى أن هناك اختلافا بين خصائص القانون المخصص للتطبيق"فـى قلب" دولة تمتلك القوة- القانون الوطنى- وبين سمات قانون- القـانون الـدولى- والمعد للتطبيق"بين" دول ذات سيادة لكل منها احتكار القوة المسلحة المنظمة فـوق أراضيها وليس فى مجمل مجتمع الدول. وهذا الاختلاف الهيكلى بين المجتمعـات الداخلية والخارجية إنما يفسر تباين الخطوط العريضة للسيادة فى النظامين الداخلى والدولى.

---

(٣) نص المحاضرة رقم ١٦٢ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٠ يونيو ٢٠٠٠. ويقتبس هذا النص بعض عناصر المقال المعنون souveraineté de l'Etat et droit international فى مجلة Tocqurville لعام ١٩٩٨ المجلد التاسع عشر، رقم ٢ ص١٥-٣٦.

ففى النظام الداخلى، تكون السيادة مانعة، حيث تمتلك الدولة اختصاصا بلا حدود أو أصليا، تقوم بمقتضاه بإعداد الدستور الذى ينتج عنه النظام القانونى الداخلى.

أما السيادة فى النظام الدولى، فمعناها مغاير تماما لهذا المعنى الأول طالما أن الدولة ليست هى الوحيدة صاحبة السيادة. فالسيادة فى المجتمع الدولى تتقاسمها الدولة ليس مع سيادة أعلى- طالما أنها غير قائمة- وإنما مع سيادات متساوية، طالما أن المجتمع الدولى يقوم على أساس المساواة المطلقة بين الدول.

والدولة فى المجتمع الدولى لا تخضع لأى مشرع أو لأى سلطة تنفيذية أو قاض، اللهم إذا كانت قد وافقت مسبقا على ذلك. وبعبارة أخرى، فى مجال العلاقات الدولية لا تستطيع الدولة الخضوع لأى حدود أخرى خلا حدود إرادتها حتى وإن كانت هذه الإرادة الصريحة يمكن أن تقع فى حصار محكم للعبة السلطات والضغوط الأيديولوجية والقوى الاقتصادية، ولكن إذا كانت الدولة لا تعلوها أى قوة فهذا لا ينفى أن هناك قوى أخرى مجاورة لها ومن ثم، فإن تحديد السيادة يبدو كنتيجة منطقية لوجود عدد من دول. فكما أن حرية الفرد تتوقف حيث تبدأ حرية الآخرين فإن سيادة كل دولة تتوقف أينما بدأت سيادة الدول الأخرى.

زد على ذلك أن التعايش بين مختلف الدول لا يأتى فى إطار نظام قانونى يحقق المساواة فيما بينها فحسب بل يندرج فى إطار العالم الحقيقى بما فيه من علاقات قوى، حيث تحديد سيادات الدول يبدو كنتيجة تاريخية لاختلافات فعلية متعددة؛ فهناك الاختلافات الجغرافية المرتبطة بمساحة الدول وموقعها- لها منفذ بحرى أم لا- والاختلافات الاقتصادية المتعلقة بما تنعم به من ثروات طبيعية أو نمو الجهاز الإنتاجى أو اختلافات عسكرية أو المواجهة للقوى الاقتصادية. فنحن نعلم أن حجم مبيعات العديد من الشركات المتعددة القوميات يتجاوز إجمالى الناتج القومى للعديد من الدول.

وعليه، فإن سيادة الدولة، من منظور دولى، تبدو مرتبطة ارتباطا وثيقا وفى آن واحد بعلاقات القوى والتوازن السياسى والاقتصادى للمجتمع الدولى وبهيكلتـــه القانونية.

الماضى: الدور التقليدى للدولة: الدولة - الدرك والسيادة السياسة

فى غصون الحقبة الكلاسيكية، كانت المهمة الرئيسية للدولة ذات الســيادة، على المستوى الداخلى، تتمثل فى ضمان أمن المواطنين. ولم يكن تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى واردا.

أحد العناصر الرئيسية لنمو الليبرالية كما أوضح ذلك أحد الكتاب فى أسلوب لا يفتقر إلى البلاغة حين قال:

"لو لم تضاف الروح القانونية[٤] للاقتصاد لما كتب لـــه دوام النمـــو" وهـــذا المظهر، لا ينبغى علينا نسيانه عند إقامتنا لنوع من التقابل المبسط بـــين القـــانون والاقتصاد.

بيد أنه من البديهى أن هذا الدور المحدود للدولة لم يكن معدوم النتائج علـــى المستوى الدولى. وهكذا، كان القانون الدولى الكلاسيكى بمثابة"قانون للتجاور" حيث كانت الدول تتوقع من القانون الدولى ضمان عدم التدخل فى سيادتها. وهذا ما يمثل مفهوما سلبيا للقانون الدولى، وليس من قبيل المصادفة أن غالبية قواعـــد القـــانون الدولى الكلاسيكى هى قواعد امتناع أو حظر، حيث نذكر منها على سبيل المثـــال: حظر التدخل فى سيادات الدول وهى قاعدة تمثل أصـــل الحصـــانات الدبلوماســـية والتشريعية والتنفيذية للدولة مثل حصر الاختصاص الإقليمى وحظر التـــدخل فـــى الحقوق المكتسبة من قبل الأجانب... إلخ.

---

(٤) محمود Mondialisation et souverrainceté de l'Etat, M.S.M international صـــحيفة القـــانون الدولى، Journal du droit international، ١٩٩٣، رقم ٣، ص٦١٥.

الدور الحديث للدولة: الدولة الراعية والسيادة الاقتصادية:

وقع أول تغيير متعلق بالدور الذى تلعبه الدولة فى بداية القــرن العشــرين، عندما بدأت تشارك مباشرة فى النمو الاقتصادى بأشكال جذرية متفاوتة.

وقد مثلت ثورة أكتوبر ١٩١٧ فى روسيا لحظة حاسمة من لحظــات هــذا التطور، حيث ظهرت معها الدولة السوفيتية لتكون العنصر الاقتصـــادى الرئيســى الفاعل والمالكة لكافة وسائل الإنتاج. ولم يكن هدف الدولة يتمثل فى ضمان أمــن المواطنين فحسب بل أيضا فى توفير الرخاء الاقتصادى لهم.

وقد وقع تطور مماثل- إن لم يكن بهذه الدرجة نفسها- فى أعقاب أزمة عام ١٩٢٩ شمل مجمل الدول الغربية حيث بدأت الدولة أيضا فى التدخل فى المجــال الاقتصادى والاجتماعى تحت مسمى الدولة الراعية. وقد شهد هذا المفهوم ازدهارا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. بالطبع، لعبت الاختيارات الاقتصادية التى قــام بها عدد كبير من الدول الجديدة التى ولدت فى أعقــاب إزالـــة الاســتعمار فــى الستينيات دورها فى إعطاء الدفعة لمشاركة الدولة فى الاقتصـــاد؛ ففــى مواجهـــة تحدى التخلف، وقع اختيارها غالبا على أساليب داعية لتدخل الدولة، عبر تخطــيط مستوحى بدرجات متفاوتة من النموذج السوفيتى وتطوير للمؤسسات العامة. حتــى عندما كان يقع اختيارها على الرأسمالية، كانت غالبا ما تلجأ إلى تخطــيط مــرن ونموذج دائم للدول الراعية. إذن، فقد شهد القرن العشرون مشاركة مؤكدة للدولـــة فى إدارة عجلة الاقتصاد سواء من جانب الدول الشرقية ذات الاقتصاد المركزى أو الدول الغربية التى يسود فيها اقتصاد السوق أو الدول النامية. ولم يقتصر دورهـــا على دور المشرع الذى يقدم قواعد اللعبة بــل تخطتـــه لتمـــارس دور العنصـــر الاقتصادى الفاعل الذى يسعى لتحقيق الرخاء والتنمية لشـــعوبه علـــى المســتوى الاقتصادى.

وقد انعكس هذا التغيير فى مفهوم دور الدولة فى إطارها القومى على المستوى الدولى: حيث ظهر"حق التعاون" ليحل محل "حق التجاور" وطفقت الدولة فى إقامة التعاون فيما بينها للشروع فى أعمال مشتركة ولاسيما عن طريق المنظمات الدولية الاقتصادية التى شهدت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نموا هائلا فى مختلف المجالات (المال والنقد والعمل والصحة والتكنولوجيا وبرامج التنمية... إلخ).

وقد بلغ هذا القلق الاقتصادى للدول ذروته مع المطالبة- اعتبارا من عام ١٩٧٤، وهو التاريخ الذى أطلقت عليه الدول الغربية اسم الأزمة البترولية- بإقامة نظام اقتصادى دولى جديد حتى وإن كان فى ذلك استجابة لمطلب الدول البترولية.

وعلى هذا النحو، أثرى البعد الاقتصادى مفاهيم القانون الدولى حيث باتت الدول تهتم، عوضا عن اهتمامها السابق بالسيادة السياسية، بالرغبة فى التأكيد الموازى للسيادة الاقتصادية أى للسيادة على الموارد الطبيعية. وإذا كان الهدف واحدا، فإن النتائج متباينة جذريا كل التباين، فإذا كانت السيادة السياسية تفترض ضمنا تطبيق القواعد نفسها على الجميع، فإن السيادة الاقتصادية قد تستلزم تطبيقا لقواعد متنوعة، متباينة تشكل تعويضا يهدف إلى منح فرص متكافئة لكل دولة. أضف إلى ذلك أن القواعد تتطلب التزامات عمل إيجابية فى إطار التعاون بين الدول المتساوية أو المساعدة على التنمية فى أشد الدول فقرا.

الحاضر والمستقبل

الدور المعاصر للدولة: نهاية السيادة:

إن ما يحدث الآن قد يمثل تحديا للسيادة، حيث يثار الحديث كثيرا اليوم عما سمى بأزمة الدولة- الأمة أو بعبارة أخرى عن نهاية سيادة الدولة.

وحقيقة، أن سيادة الدولة تبدو لأول وهلة وكأنها تتراجع تحت تأثير مجموعة من العوامل التى يتسم بها التطور الحالى للمجتمع القومى والدولى.

ولتحديد الظواهر التى تبدو مهددة لسيادة الدولة بصورة موضوعية يتعين علينا التفرقة إجمالا بين أوجه التقهقر فى السيادة التى"تقرها" الدولة باسم السيادة الشاملة وبهدف تحقيق أداء أمثل لوظيفة الدولة وأوجه التقهقر فى سيادتها التى"يفرضها" التطور الاجتماعى.

انتقال السيادة إلى كيانات فو قومية

تعهد الدول بشكل متنام ببعض من اختصاصاتها للمنظمات الدولية اعترافا منها بحقها فى العمل بدلا عنها حين ترى فى ذلك إنجازا لمهام الدولة بشكل أفضل.

وهكذا، قامت الدول بنقل سلطات متزايدة الضخامة إلى الاتحاد الأوروبى شملت كافة المجالات الاقتصادية ابتداء من التجارة وحتى الزراعة مرورا بالعملة أو السياسة الصناعية ولا يعنى انتقال هذه الاختصاصات انتقال سيادة الدول بأكملها، فلو صح هذا الأمر لكان معناه أن الاتحاد الأوروبى قد أصبح دولة قارية جديدة ولكن ينبغى اعتبار هذا التحول انتقالات نهائية، كما يظهر ذلك فى تشريع محكمة العدل فى لوكسمبورج.

ميلاد نوع من النظام الدولى العام

من المؤكد أننا نشهد اليوم تطور ما يشبه النظام الدولى العام الذى يتألف من قيم مشتركة بل ومن ممتلكات مشتركة، وقد تأكدت هذه القيم المشتركة أولا فى رد الفعل تجاه النازية الذى تبلور فى إنشاء محكمتى نورمبرج وطوكيو وفى التطور

الملموس الذى شهده القانون الجنائى الدولى المزمع تطبيقه فى شتى ربوع العـالم حتى تتسنى- باسم المجتمع الدولى- ملاحقة مرتكبى أبشع الجرائم، جرائم الحـرب والجرائم ضد الإنسانية والمذابح. وبناء عليه، تم فى عام ١٩٩٣ إنشـاء المحكمـة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وفى عام ١٩٩٤ المحكمـة الجنائيـة الدوليـة لروندا. وكان إنشاء هاتين المحكمتين بمثابة النواة لمشروع المحكمة الجنائية الدولية التى تم إقرار لائحتها فى روما فى ١٧ يوليو/ تموز ١٩٩٨ حتى وإن كنا لازلنـا- بلا شك- فى حاجة إلى سنوات عديدة نباشر فيها العديد من التصديقات حتـى يـتم إنشاء المحكمة بصورة فعلية.

ونشير أيضا فى هذا الصدد إلى أنه فى حين جرت العادة فـى الماضـى- لاسيما أثناء الحرب الباردة- على التأكيد على حق الدول فى أن يكون لها- بـدافع من سيادتها- مطلق الحرية فى اختيار تنظيمها الاقتصادى والاجتماعى، فلقد أصبح هناك اليوم توافق عام فى الآراء حول ضرورة إجراء اختيار ديمقراطى.

وحقوق الإنسان هى مثال آخر لتلك القيم المشتركة التى يتعين اليـوم علـى الدول اتخاذها كمرجعية حتى وإن تم ذلك على مضض غالبا ودون تنفيـذ فعلـى يؤدى إلى حماية الأفراد حماية حقيقية.

وقد أدركت الدول أيضا أن هناك بعض الممتلكات المشتركة التـى يتعـين تحقيق إدارة مشتركة لها على المستوى العالمى. وقـد أطلـق مفهـوم المـوروث المشترك للبشرية عل كل من القمر والأجرام السماوية الأخرى كما أطلق أيضـا - وإن كانت نتائجه أقل حده- على قاع البحار.

ومن منا لا يعترف اليوم أن البيئة تمثل ثورة مشتركة تلتـزم كـل الـدول بحمايتها؟ وقد نطلق المفهوم نفسه على المـوروث الثقـافى للبشـرية أو الجينـوم البشرى.

عولمة الاقتصاد

يبدو أن كل شيء قد قيل حول العولمة المعاصرة للاقتصاد. بيد أن هذه العولمة قد بدأت مع منتصف القرن التاسع عشر، وتحديدا في عام ١٨٥٨- مع اختراق أول كابل هاتفي بحري للمحيط الأطلنطي، ولم تزل تلك العولمة مستمرة حتى يومنا هذا.

وحقيقة أن العولمة الاقتصادية تشمل ثلاث ظواهر رئيسية هي: تدويل التجارة وكوكبة كبرى الشركات المتعددة القوميات عن طريق الدمج أو التملك وكذا وبصفة خاصة عولمة تدفق رؤوس الأموال.

وحقيقة أن العولمة الاقتصادية تشمل ثلاث ظواهر رئيسية هي: تدويل التجارة وكوكبة كبرى الشركات المتعددة القوميات عن طريق الدمج أو التملك وكذا وبصفة خاصة عولمة تدفق رؤوس الأموال.

ولاشك أن كون التجارة العالمية لديها ميل طبيعي للانفلات من حدود الدولة ليس بالظاهرة الحديثة وقد كتب هوريو Haurio في بداية القرن قائلا: "لتجارة التبادل دوائرها الإقليمية أيضا إلا أنه لا سبيل للخلط بينها وبين الحدود السياسية، وهذا ما يطلق عليه اسم "أسواق".(٥)

وتميل الشركات متعددة القوميات أيضا إلى اعتبار الكوكب بمثابة"رقعة لعب". وأبلغ مثال على ذلك هو الشركة العالمية "World Company" التي تقدم "مهرجي الأخبار". وبفضل القوة الاقتصادية التي تمتلكها هذه الشركات، يصبح بوسعها أن تلحق ضررا شديدا بسيادة الدول. فكلنا نعلم أن أرقام مبيعات شركة ITT قد تجاوزت الناتج القومي الإجمالي بشيلي إبان سقوط الجنرال ألندي. وقد تم

---

(٥) هوريو Hauriou، مبادئ القانون العام، الطبعة الأولى، Principes de droit public، ١٩١٠، ص١٨١.

غالبا تحليل علاقة القوى هذه على أنها لا تتعارض مع الأحداث التى وقعت آنذاك.

وأخيرا ومما لا شك فيه أن الأمر يتعلق بممتلكات غير مادية تخترق الحدود بلا أية عوائق.

تطور التقنيات

إن العولمة ليست اقتصادية فحسب بل إن تتطور تقنيات الإعلام والاتصال قد جعلت من العالم قرية صغيرة. والتلفزيون المتجاوز للحدود يقدم لنا مثالا على هذه التقنيات التى لا تلقى بالا لا للحدود ولا لسيادة لدول؛ فهى تتيح لكل فرد يمتلك هوائيا فضائيا التقاط البث القادم من كافة أنحاء العالم دون المرور بملتقط مركزى يقع تحت رقابة الدولة. وعليه لم يعد بوسع الدولة ممارسة الرقابة على البرامج الملتقطة على أراضيها، اللهم إلا إذا لجأت إلى فرض الحظر على الهوائيات الفضائية وهذا على سبيل المثال هو الحل الذى تبنته إيران.

أضف إلى ذلك أن كافة وسائل الاتصال الجديدة الأخرى، مثل الفاكس والبريد الإلكترونى وشبكة الإنترنت، تتجاوز أيضا حدود الدولة.

وبالطبع، فإن هاتين الظاهرتين- العولمة الاقتصادية وعولمة الإعلام- تعاضد كل منهما الأخرى. فوسائل الاتصال تتطور لخدمة التفاعلات بين البشر كما لخدمة التبادلات التجارية على ما تنطوى عليه من نمو لما يعرف باسم "التجارة الإلكترونية" أو "الاقتصاد التخيلى".

تنوع العناصر الفاعلة للعلاقات الدولية:

لقد تحدثنا آنفا عن الدور الذى تلعبه الشركات متعددة القوميات بوصفها عناصر فاعلة كبرى فى العلاقات الاقتصادية الدولية. ويمكن أن نذكر فى هذا

الصدد أن ما يزيد عن نصف أغنى مائة كيان عالمى هى لشركات متعددة القوميات.

وبالطبع، نحن لا نستطيع أن نمعن التفكير اليوم فى دور الدولة ونغفل الظهور القوى للمنظمات غير الحكومية، التى تستخدم وسائل الإعلام لممارسة ضغوطها على الدولة عن طريق الرأى العام الدولى، والتى أحيانا ما تكلل بالنجاح. ولكن، ليس من المؤكد أن المنظمات غير الحكومية تشكك أساسا فى سيادة الدول من وجهة نظر احتكار القواعد والمعايير. وفى الواقع أن المنظمات غير حكومية ترغب بالأحرى فى أن تكون المتحدثة باسم الحركات الاجتماعية الدولية والتى تتمنى أن تؤخذ مصالحها بعين الاعتبار عند إعداد القواعد الدولية.

ومن هذا المنطلق، استقبل مدير مكتب العمل الدولى فى جنيف عام ١٩٩٨ مسيرة عالمية للأطفال قطعت مسافة ٨٠ ألف كيلو مترا ووجه حديثه إليهم قائلا: إن عولمة الاقتصاد يجب أن تسير جنبا إلى جنب مع عولمة القوة الفاعلة فى المجتمع. وإن هذه المسيرة التى تستمد قوتها من مساندة آلاف الأطفال والبالغين الذين يكافحون- عبر المائة وسبعين دولة التى قاموا باختراقها- ضد عمل الأطفال، لهى خير مثال على عولمة الفعل"[٦] وقد قامت الدول مؤخرا بتبنى هذه الاتفاقية.

ومن ناحية أخرى، ما من شخص يجهل أنه ما كان لاتفاقية روما المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية أن ترى النور لو لم تمارس المنظمات غير الحكومية ضغوطها المستمرة والقوية والملحة بل وأخيرا"غير القابلة للمقاومة"؛ والحال كذلك بالنسبة لإقرار اتفاقية القضاء على الألغام الأرضية التى ولدت على أيدى جماعة

---

(٦) فيكنياك (I) Vichnaic، "174 pays vont s'engager à lutter contre l'exploitation des enfants"، Le Monde، يونيو ١٩٩٨.

تضم مائة منظمة غير حكومية حصلت على جائزة نوبل لما بذلته من جهود في هذا المضمار. كما كرمت أيضا منسقة الجماعة السيدة جودى ويليامز .

وأخيرا، لم يزل فشل مؤتمر قمة سياتل حاضرا في الأذهان وهو- وقد أصبحنا منذ انعقاده نتحدث عما قبل سياتل وما بعده-[٧] يذكرنا بألا ينبغي علينا، من الآن فصاعدا تجاهل دور المجتمع المدنى العالمى فى زمن العولمة[٨] الذى نعيش فيه.

بزوغ جديد للنزعة القومية

من السخف أن نقر أنه مع انتهاء عهد الأيديولوجيات أصبحنا نشهد بزوغا جديدا- دمويا غالبا- للعديد من النزعات القومية المتنوعة. ويفسر هذه الظاهرة - بلا شك- الحاجة إلى عمليات جديدة لتحديد هوية كل من فقد المعالم الأيديولوجية الخاصة به. ومن البديهى أن هذا التصاعد المتنامى للنزعة القومية- والذى يرتكز غالبا على اختلافات دينية حادة- مثل التى نراها فى يوغوسلافيا السابقة إنما تمثل قوة طاردة تهدد وحدة الدول ذات السيادة ووجودها.

ومن المؤكد أن مثل هذه التطورات إنما تحدث بعض الاضطراب في تصورنا لسيادة الدول.

وهل معنى ذلك أنه ينبغى علينا قبول التحليلات الغامضة التى تتنبأ بنهاية الدولة ذات السيادة؟ إننى لا أعتقد فى هذا الأمر ولا أظن أن مثل هذا التطور قد يكون مرجوا. بيد أنه لا مناص من إعادة النظر فى حدود السيادة.

---

(٧) أنظر فى هذا المعنى تصريح جيرار ميسراليه Gérard Mestrallet رئيس مجلس إدارة السويس ليونيز للمياه فى لومتر Lemaitre (F) "Mondualisation: l'heure du boomranng" صحيفة لوموند، ٢٥ يناير ٢٠٠٠، ص ١٧.

(٨) أنظر سترن Stern (B) "La mondialisation du droit", Projet، يونيو ٢٠٠٠.

دور الدولة المستقبلى: الدولة بصفها مجتمع حياة و"السيادة الثقافية"

السؤال المطروح الذى يستلزم معرفة إجابته هو: ألم يعد للدولة أى دور تؤديه فى مواجهة القوى الاقتصادية؟ بالطبع، لقد أصبحت عولمة الاقتصاد والإعلام والاتصالات أمرا واقعا. ومن المؤكد أن هذا التطور يسيطر عليه تحرير الاقتصاد وعدم الانتظام. بيد أن"اليد الخفية" للسوق ليست ضمانا لرخاء الجميع وإقرار العدالة للجميع. فإذا كانت نظرية التكاليف المقارنة، التى نظر لها ريكاردو والتى تعتبر أساسا لسياسة التحرر، تحقق أفضل مكسب اقتصادى شامل، فهى لا تضمن إطلاقا أى توزيع عادل لهذا المكسب الكلى. وحقيقة، ينبغى أن يكون للإنسان يدين: الأولى هى يد السوق "الخفية" والثانية هى يد الدول البالغة الوضوح.

ويعتقد البعض أن ثورة الإنترنت تطمس التباينات القائمة كما لو كان ذلك بفعل عصا سحرية. لكن، ما من شيء أقل يقينا. فعلى النقيض من ذلك، و"وفقا لمنظور شديد التشاؤم لهذه الظاهرة" يمكن للإنترنت أن يمثل عاملا لتوليد كافة أشكال عدم المساواة، إما فى داخل المجتمع ذاته بين من يستطيعون امتلاك هذه التقنية ومن لا يستطيعونه وإما- وبشكل متزايد- بين الدول المتقدمة والدول النامية.(..) فهل تعلمون أن نسبة سكان العالم الذين يمتلكون عنوانا إليكترونيا هو ١٪فقط؟ وأن دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والذين لا يمثلون إلا ٩١٪ من مجمل سكان العالم يبلغ نسبة مستخدمى الإنترنت فيها ٨٠٪ من إجمالى سكان العالم؟.[٩]

النماذج الممكنة لتنظيم العولمة

بإمكاننا أولا أن نرى بعض محاولات "التنظيم" الأحادية الجانب التى تقوم بها دولة عظمى؛ وأبرز مثال على ذلك هو رغبة الولايات المتحدة فى بسط نظامها

---

(٩) أنظر سترن Stern (B) ,"Internet comme systeme social"، ندوة القانون الدولى، سبتمبر ٢٠٠٠.

القانونى القومى على كافة أنحاء العالم. وهذا ما سعت بالفعل إلى تحقيقه عن طريق قانونى هلمز بورتون وأماتو حيث رغبت أن تفرض من خلالهما على كل المؤسسات العالمية سياسة معينة إزاء كوبا وإيران وليبيا. وإذا ما حاولت بعض المؤسسات - فرنسية كانت أو كندية أو يابانية- الالتزام مع هذه الدول بأنشطة تحظرها الولايات المتحدة، فإن هذه الأخيرة تعطى لنفسها الحق فى فرض العقوبات عليها. وهذه المحاولة الإمبراطورية فى بسط نظام قانونى على مجمل الكوكب- بشكل يتناقض تماما مع القانون الدولى- ينبغى استنكارها تماما فهى لا يمكن أن تمثل حلا مستقبليا.

علاوة على ذلك، يمكن تصور أنظمة تنظيم أخرى لاسيما"التنظيم المتعدد الجوانب الذى تقوم به السلطات الخاصة" فالشركات متعددة القوميات تقف فى موقف المنافس من الدول بغرض وضع القواعد التى تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية مشكلة بذلك نسقا تنظيميا حقيقيا أو بالأحرى قانونا للتجار، وكثيرا ما كان هذا النظام محلا لموجة من الاستنكار بسبب إدانته لسيادة الكيان العام للدولة عن طريق السلطات الخاصة.

بيد أنه لم يكن لهذا النظام المعيارى أن يتطور لولا تسامح الدول التى بوسعها السماح بالتنفيذ القهرى لقرار دولى تعسفى فى حالة وجود خلاف بين الأطراف سببه احتكارها للقوة.

وقد رأت أنظمة خاصة أخرى النور منها على سبيل المثال قانون الإنترنت الذى يهدف الأفراد من خلاله إلى تنظيم الإنترنت ذاتيا.

وبالطبع، فإن الدول لا تكتفى باتخاذ موقع المشاهد من العولمة بل إنها تسعى إلى أن تحكم سيطرتها على العولمة إما عن طريق"تنظيم إقليمى عن طريق المنظمات الإقليمية" وأول مثال يرد على أذهاننا هو الاتحاد الأوروبى وإن كانت

هناك أمثلة أخرى مثل السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية أو اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية أو عن طريق"تنظيم عام تقوم به منظمات عالمية" مثل منظمة العمل الدولية أو منظمة التجارة الدولية بصفة خاصة والتى توشك، بفصل جهازها الخاص بفض المنازعات، أن تصبح أكبر منظم لعالم الغد.

وبالطبع، لن يتأتى لكافة هذه التنظيمات التى تقوم بها المنظمات الدولية أن تؤتى ثمارها إلا إذا ركنت إلى دعم الدول.

الدور المستقبلي للدولة

أعتقد أن الدولة عليها الاستمرار فى أداء دور مهم فى تنظيم الليبرالية. فحتى تتسم قواعد دولية- لا غنى عنها لتنظيم الاقتصاد العالمى- بالفاعلية يتعين أولا توافر ذات الصفة فى الدول التى تولت وضع هذه القواعد بل وأن يكون لها وجود قوى. وطالما لن يكون هناك جيش أو شرطة عالمية- وهذا بلا شك ليس مرجوا- فسوف تظل الدول بمثابة الموجه الوحيد لإنشاء القانون وتنفيذه.

لكن هناك العديد من الأسباب الأخرى التى تعمل على عدم اختفاء الدولة ذات السيادة. فلا يبدو أنه يمكن- بل ويستلزم- تسوية كل شيء على المستوى الكلى. فالتنوع هو أساس ثراء كوكبنا و"مهمة الحفاظ على التنوع" تقع على عاتق الدول سواء كان هذا التنوع أيدلوجيا أو سياسيا أو ثقافيا أو لغويا أو قانونيا.

وعلى الدول أيضا القيام بدور المحكم بين السوق والمجتمع حتى يؤخذ فى الاعتبار الاحتياجات غير المستوفاة.

أضف إلى ذلك أن الدول هى مستودع القيم غير التجارية والقيم الثقافية وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وأخيرا، تمارس الدول دورها كهيئة تضامن. فالدول

وحدها هى القادرة على إصلاح التأثيرات السلبية للعولمة على جل الشعوب التى تعيش على أراضيها. فقط الدول التى تعى مهمتها هى القادرة على تأمين حد أدنى من التقسيم الاجتماعى والتضامن القومى. وتذكرنا الكاتبة مونيك شوميليه Monique Chemilier بهذا الخصوص فتقول: "ليس بوسع مواطنى المستقبل الاستغناء لا عن التأصل الإقليمى ولا عن مأوى إنسانية للتضامن تحقق الوساطة بين "الأنا" الفردية و"الكل" التى ترمز للجنس البشرى بأكمله. ويمكن للدولة الأمة أن تجد هنا أيضا نفعا عظيما.

وأخيرا، فإن الدول وحدها هى التى يمكن أن نطلق عليها اسم"مرايا الهوية". وغم أننا نقف الآن على أعتاب الألفية الثالثة، وقد شملنا تيار العولمة وبتنا نشعر أننا قد أصبحنا- وبشكل متزايد- مواطنين عالميين، فإننى أعتقد أنه من اللازم- خشية أن تسحقنا العولمة- أن نقيم تماثلا إنسانيا بيننا وبين مجتمع نترسخ فيه ويكون لنا تاريخنا المشترك الذى نتمنى مواصلته بكل ما فيه من مزايا وعيوب؛ وأن يكون هذا المجتمع متفردا وغير قابل للذوبان فى مجتمع آخر مخافة أن تسحقنا حركة العولمة.

الدور المنظم للدولة
فى إطار العولمة

بقلم حبيب عوان[١٠]

Habib OUANE

ترجمة: د. منار رشدى

مراجعة: د. محمد على الكردى

كان مارتان لوثر كينج يقول مؤكدا"إن كافة أشكال الظلم أينما ارتكبت، تمثل تهديدا للعدالة فى كل مكان فى العالم".

ونحن اليوم نشهد عملية عولمة، وهى مع كونها عامل نمو غير مسبوق، إلا أنها تؤدى فى الوقت نفسه إلى سلسلة من الإختلالات وتزيد من حدة اللامساواة وتؤجج شعورا بعدم الأمن من شأنه أن يضير باستمرارية هذه العملية. ومن غير المثير للدهشة أن يتم استدعاء الدولة من جديد فى مثل هذه الظروف وأن تظهر الحاجة- الملحة يوميا أو بشكل متزايد- إلى تحديث الدور المنظم الواجب على الدولة أدائه مع بداية الألفية الثالثة. ومما يزيد من وجاهة هذا الدور مواجهتنا لنوعين من التحدى: النوع الأول شمل نهاية القرن العشرين وتجسد بصفة خاصة فى صورة البطالة والفقر وتدهور البيئة، أما النوع الثانى الذى سيصبح من سمات بدايات الألفية الثالثة فهو يتمثل فى الأمن الغذائى وعدم المساواة والتطور المنضبط للعلوم والتقنيات الجديدة والتكنولوجيا الحيوية. ويعزى تعقد الإجراء المنظم للدولة إلى الانتقال من العالم الدولى إلى العالم الكوكبى. فهذا الأخير تتناقص ملاءمته تدريجيا لعمل منظم كلاسيكى يقوم على أساس من صلاحيات الدولة- الأمة.

---

(١٠)نص المحاضرة رقم ١٦٣ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١١ يونيو ٢٠٠٠.

الدولة- الأمة وتحديات العولمة

من أجل مشاركة مثمرة بين الدولة والسوق:

ما من شخص بوسعه التشكيك فى واقع ما حدث على مر العقـد المنصـرم لتوه من بسط ثنائية التحرر الاقتصادى/ العولمة لنفوذها مع ما صاحبه ذلـك مـن إنجاز اضطرارى لدور الدولة. وما لبثت الدولة أن تخلت عن التزاماتها فى المجال الاقتصادى؛ وقد دفعها إلى انتهاج هذا السبيل أنها كانت غارقة فى اضـطرا بـات تقنية وسياسية ومالية. ومن كان عساه أن يؤكد على أهمية دور الدولة فـى تلـك الحقبة التى كانت تجسد تناقضا بينا بين انهيار حـائط بـرلين وفشـل التخطـيط المركزى من ناحية والصحوة اللانهائية للتغيرات التكنولوجية والرخـاء الملحـوظ آنذاك فى الاقتصاديات التى تبنت الأفكار الليبرالية من ناحية أخرى؟

وأفول حظوة الدولة مع نهاية القرن العشرين لا ينبغـى لـه أن ينسـينا أن مفهوم الدولة والدور المنوط بها تأديته فى المجال الاقتصادى قـد شـهد تطـورا مستمرا على مدى القرون الأخيرة. فبعد أن اتسمت الدولة بالعقلية التجارية القويـة فى القرنين السابع والثامن عشر، عرفت طريقها نحو الليبرالية كما اقترحها كل من كورنو Cournot وآدم سميث Adam Smith ودافيـد ريكـاردو David Ricardo والتى فتحت الطريق أمام الثورة الصناعية فى نهاية القرن التاسع عشر. وقد أعقب ذلك الكساد الكبير لبدايات القرن العشرين حيث شهدنا عودة لمركزية دور الدولـة. ومع بزوغ مفهوم الدولة الراعية وعن طريق المصروفات العامة المسـتوحاة مـن إيرادات كنز Keynes، انخرطت الدولة بشدة فى المجال الاقتصادى، ففكرة الدولة الراعية قد أصبحت قائمة بل وعلى استعداد للازدهار. وسوف يثبت هذا النمـوذج كفاءته فى العديد من المواقف وهكذا، تولد عن أنقاض عام ١٩٤٥ حقبة الثلاثـين المجيدة والتى لعبت فيها الدولة دورا حاسما.

وفى خلال أعوام الثمانينيات، أحدث انكماش دور الدولة توسعا غير مسبوق فى مجالات التبادلات الدولية التى أدى التقدم المذهل لتقنيات الاتصال الحديثة إلـــى تيسيرها وزيادة رقعتها. وهكذا، أصبحنا على أعتاب عولمة نشهدها ونقـــوم بـــدور العناصر الفاعلة فيها.

إلا أننا ينبغى أن نذكر أن هذه العولمة قد تمكنت أخيرا من التورط بفضـــل القرارات التى اتخذتها الدولة فى مجالات تحريـــر الاقتصـــاد وتخفيـــف الرقابـــة المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال. ومن ثم، حتى فى الحالات التى يتعين فيها على الدولة تقليص دورها فى مواجهة قوى السوق، فإن ذلك لـــن يكـــون إلا فـــى أعقاب قرارات تتخذها الدولة نفسها.

وبسبب إثارة العولمة للعديد من المشاكل فإنها قد أصبحت تثير فى المقابـــل حاجة متزايدة لتعزيز دور الدولة. ومن ثم، فهل نشهد اليوم فجر تغيير جديـــد فـــى الموقف بحيث تعود من خلاله الدولة مرة أخرى إلى احتلال المكـــان المخصـــص للسوق؟ وأنا على قناعة تامة بأن الظروف قد توفرت اليوم لإعادة إحياء التكامـــل بين هاتين القوتين اللتين تشكلان النشاط الاقتصادى المعاصر. وإننى لأعتقـــد أننـــا نسير نحو نوع من الدمج الخلاق الذى يمكن للاقتصاد والمجتمع أن يستفيدا منه من خلال ما يوفره من مشاركة صلبة بين هاتين القوتين: الدولة والسوق.

تحديات العولمة:

إحدى أولى المهام المنوط بنا أداؤها تتمثل فى تقويم ما ينبغى علـــى الدولـــة التمسك به حتى تضفى على العولمة معنى أكثر إنسانية. وهذا لا يعنى التشكيك فى المزايا المؤكدة التى بوسع الدولة الاستفادة منها من جراء اندماجها فـــى الاقتصـــاد العالمى. وقد تمثلت أحد الآثار المترتبة على فشل الأنظمة الشيوعية فـــى أوروبـــا

الشرقية فى الاختفاء التخيلى للاعتقاد القائل بأن انقطاع الصلات التجارية والمالية مع باقى دول العالم يمكن أن يؤدى إلى التنمية. أضف إلى ذلك أن العولمة ينبغى أن تعود بالفائدة على كافة دول العالم بل وأن يجنى ثمارها كافة أفراد الدولة الواحدة وهذا ما ليس بالواقع الفعلى. ويرى البعض أن العولمة مرادفة لاختلالات ومظالم لا يمكن قبولها بأى حال من الأحوال. وتوشك القارة الإفريقية بصفة خاصة أن تكون أكبر الخاسرين. وهل من الأخلاق أن نظل لا مبالين إزاء ما تلقاه من قدر محتوم؟ فهل ينبغى لتلك القارة التى ينهش جسدها يأس صامت أن تظل بلا معين على مواجهة مستقبلها المظلم مع الانهيار المستمر لحصتها من السوق العالمية للسلع والخدمات منذ ما يزيد عن عشرين عاما؟

وقد تولد عن العولمة- فى مجال مختلف- مشكلة أخرى، مثيرة للقلق وهى الاختفاء المتزايد للأسواق المالية. وقد شهدنا هذه الظاهرة فى جنوب شرق آسيا وفى روسيا وأمريكا اللاتينية مع ما يترتب عليها من آثار وخيمة على التنمية الاقتصادية واستقرار العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد زعزعت هذه الأزمات- وبشكل مأساوى- أسس الاقتصاد العالمى وأحيانا، يتضح أن هذا الاعتماد المتبادل- الذى بات دائما وحتميا- يتخذ شكلا بالغ الخطورة بسبب ازدواجيته وكذلك بصفة خاصة بسبب الدور الذى يقوم به كناقل قوى للأزمات المالية.

ويرجع أيضا السبب فى نشأة عدد كبير من مشاكل العولمة إلى الاختلال الذى بات قائما فى مجال تحرر التجارة. وقد كتب البروفيسر هارولد جيمس من جامعة برانستون فى أحد منشورات صندوق النقد الدولى[11] الصادرة فى ديسمبر ١٩٩٩ أن التقدم الذى تم إحرازه فى مجال التحرر التجارى قد يسره الاختيار المتعمد باستبعاد الزراعة والمنتجات النسيجية والملابس من مجال هذا التحرر على

(١١) الخطاب الافتتاحى الذى ألقاه السيد روبنس ريكوبير Robens Ricupero السكرتير العام لمنظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) بمناسبة انعقاد الدورة العاشرة للمنظمة.

الرغم من أن هذين القطاعين الكبيرين يمثلان حجر الزاوية فـــى الـــدول الناميـــة. والسؤال الآن هو إلى متى سوف نبقى على هذه الحالة الراهنة التى تؤدى إلى كبح زمام مشاركة الدول الأقل ثراء فى اقتسام أرباح التوسع العالمى، فضلا عن ذلـــك، فإن دوام النظام التجارى المتعدد الأطراف رهن بعلاج هذه الاختلالات.

وأخيرا فإن مشاعر القلق والخوف التى تجتاح غالبيتنا تمثل أحـــد المشـــاكل الأخيرة الناجمة عن العولمة. والحق أن الكثيرين يتشككون فى مكاســـب العولمـــة علاوة على أن المجتمع المدنى يبذل أقصى مساعيه لإسماع صوت هذه المشـــاعر القلقة فى المحافل الدولية. إن الثورة التكنولوجية التـــى شـــملت وســـائل الإعـــلام والاتصال بصفة خاصة، وقد تولى عنها رأى عام كوكبى يتجاوز الحدود ولا يعتزم البقاء مكتوف الأيدى أمام انحرافات العولمة.

الدولة ودور يلزمه التحديث:

إن بعض الإخفاقات الجماعية التى وقعت فى بعض أعوام نهاية هذا القـــرن إنما تدفعنا إلى أن نقر تماما بانقضاء سياسة"التسيب" فى كل الأنحاء. وبـــات هينـــا الآن تصور ضرورة وجود نظام اقتصادى دولى جديد قادر على تصحيح انزلاقات السوق. وهو نظام جديد، يجب فيه على الدولة استعادة دورها الريادى، دور جديـــد يتواءم مع المقتضيات الاقتصادية والاجتماعية للألفية الثالثة، ويصبح مـــن الملـــح تحديد معالمه لضمان إدارة أفضل للمخاطر الجماعية التى نواجهها.

لقد جاء الخطاب الاقتصادى للعقد الأخير تحت السيطرة، كما دلت على ذلك تسميته باتفاق واشنطن الذى يضم قرابة اثنتى عشرة قاعدة مســـتوحاة مـــن مبـــدأ الليبرالية الجديدة التى يتعين على كل شخص مستقيم الرأى أن يتبناها حتى يصـــبح مواكبا"لآخر صيحة". إلا أن هذه القواعد ما لبثت أن برهنت أنها قاصرة ومفرطـــة

فى التبسيط. حتى أن البنك الدولى نفسه ممثلا فى شخص نائب رئيسه وهو فى هذا العهد البروفيسير جوزيف ستيجليتز Joseph Stiglit قد نادى بتجاوز اتفاق آراء واشنطن.[١٢] ولاحقا، وفى الحادى عشر من يناير الماضى، أشار جوردون براون وزير المالية البريطانى فى خطابه[١٣] الذى ألقاه فى أوكسفام (أوكسفورد) إلى"ضرورة تجاوز اتفاق واشنطن الذى جاء انعكاسا لعقد الثمانينيات وأسفر عن تقليص أهدافنا فى مجال النمو والعمالة". وخلص إلى وجوب توصلنا إلى صيغة جديدة فى عام ٢٠٠٠.

وفى دراسة صادرة عن مجلس التجارة والتنمية التابع لأمم المتحدة،[١٤] سعى بول موزليه Paul Moshey إلى تحديد أثر اتفاق آراء واشنطن على نمو البلاد النامية. وقد خلص، من خلال تحليله للخيارات الثلاثة المطروحة من جانب صندوق النقد الدولى- انفتاح السوق واستقرار الاقتصاد الكلى وتقليص دور الدولة- إلى أن الخيارين الأولين قد يكونان مهمين فى بعض الحالات، أما الخيار الثالث الذى يقضى بتقليص حجم الدولة فليس له أدنى تأثير إيجابى على النمو الاقتصادى للدولة نظرا لأنه لن يؤدى إلى تعجيل بالنمو الاقتصادى.

ومؤخرا، أوضحت التجربة الإفريقية أن هذا من شأنه أن يؤدى، على العكس من ذلك، إلى الإضرار بدورها فى إعادة توزيع المصروفات العامة وبصفة خاصة فى مجالى الصحة والتعليم. إن زمن الدولة مطلقة السلطة قد ولى وبات

---

(١٢) Stiglitz (J.) More Instruments and Broader Goals: "Moving Toward the Post-Washington Cosensus", 7 janvier 1998, The 1998 Wider Annual Lecture (Helsinki, Finland).

(١٣) Oxfam's Gilbert Murray Memorial Lecture, 11 Janvier 2000, Oxford.

(١٤) "Globalization, Economic Policy and Growth Performance", International Monetary and Financial Issues for the 1990s, Volume X, UNCTAD/ GDS/MDPB/, research papers for the group of 24, New York, Genève, 1999.

لزاما علينا الآن الاعتراف بأن الإذعــان لتــدهور الظــروف الاقتصــادية باســم أيديولوجية"السوق الكلى"لا ينطوى على خطورة اقتصادية فحسب بل إنه أمر غيــر مقبول أخلاقيا.

ففى قلب كل بلد، تواجه الدولة مواقف، لولا تدخلها فيهــا، لنجمــت عنهــا أزمات قاسية. فهل من المقبول إنســانيا والمحتمــل سياســيا أن يتفــاقم التفــاوت الاجتماعى فى قلب كافة البلدان، وهى ظاهرة لا تنجو منها حتى الدول الصــناعية حيث نشهد مؤخرا بزوغ "العالم الرابع"؟ فكل مجتمع متحرك ينبغى أن يكــون لــه توجه وأن يضفى معنى على السياسة والاقتصاد. وشعوره بأن له طريقا يســلكه لا يمكن أن ينشأ إلا عن القضاء على الفقر وعن تقليص أوجه عدم المســاواة. ولكــل مواطن الحق فى إمكانية الانتفاع من الآثار الإيجابية للعولمة. وعلى الدولة التدخل لضمان توزيع عادل للدخول والإسهام فى منح كل فرد- بل وفى إعــادة منحــه- كرامته الإنسانية، فالخطر يتهدد مصالح الجميع ومثل هذه الضروب من التفــاوت غير المقبولة لا يمكن أن تؤدى إلا إلى خلخلة تلاحم النسيج الاجتماعى. ومــن ثــم فإن ضرورة التلاحم الاجتمــاعى وأهميــة الإدارة لتنشــيط الاقتصــاد الجزئــى والمنافسة، علاوة على اتباع مبدأ الحذر، تعد كلها - بلا شــك- مجــالات كبــرى للدولة على المستوى القومى وحتى الإقليمى.

التلاحم الضرورى للسياسات الاقتصادية والاجتماعية:

إن التحدى الذى تواجهه الدولة ليس أخلاقيا فحسب ولكنــه أيضــا عملــى. وعلى الدولة اليوم ممارسة تأثيرها على الاقتصاد بسبل تختلف تماما عــن الإدارة المباشرة للمؤسسات. ولتحقيق هذا الغرض، يتوجب عليهــا ودون إبطــاء إقــرار التلاحم بين مختلف سياساتها المعنية بالنقــد أو الموازنــة أو المجتمــع. فتحقيــق

الاستثمارات الضخمة فى الموارد البشرية وفى التعليم والصحة هى أهداف لا غنى عن بلوغها لضمان التنمية المستدامة فى كل دولة.

وأحد المشاكل التى ينبغى على الدولة أن توليها اهتماما خاصا هى مشكلة التمركز الصناعى الذى يحرز التقدم فى مقابل تسريح العاملين. فلا يمر أسبوع واحد دون الإعلان عن ضم أو شراء لبعض الشركات على نطاق واسع، وعملية الضم أو الشراء هى جزأ لا يتجزأ من التطور الطبيعى للاقتصاد وهى السبيل إلى تجديد النسيج الصناعى ونموه، بيد أنه يؤدى إلى ارتفاع أسعار أصول البورصة من ناحية وتخفيض الوظائف المهمة من ناحية أخرى. من حقنا إذن أن نتساءل حول هدف المؤسسة.

فمن واجب الدولة الأخلاقى ومن صلاحياتها السياسية أن تحث المؤسسات عل توخى مزيد من اليقظة بشأن التداعيات الاجتماعية لأنشطتها وأن توفر الإطار المؤسسى والقانونى حتى لا يتحقق التركز الصناعى على حساب المجال الاجتماعى. وهذا ما يفرض على الدولة إدارة جديدة للنشاط الاقتصادى الجزئى حتى يتسنى لها علاج هذه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الدولة أيضا العمل على إرساء قواعد منافسة حقيقية لا يتم من خلالها التعسف فى استخدام المركز المهيمن أو اللجوء إلى آليات من شأنها أن تحدث خللا فى الأسعار بل منح إمكانية اختراق السوق لكل مؤسسة. والحق أن خلق هذه النوعية من المنافسة ليس بالأمر الهين. والخطر الذى يستلزم درؤه فى هذا المجال هو الحيلولة دون قيام احتكارات خاصة جديدة لتحل محل الاحتكارات القديمة للدولة. ويتوجب فى هذا الصدد إقرار قواعد واضحة ومحكمين حياديين.

وعلى الدولة أن تضع فى اعتبارها المناخ المحيط والأسلوب الذى يكيف به قدرة التطور الاقتصادى على الاستمرار والتنمية. ونحن نشهد الآن سلسلة متصلة

من الكوارث البيئية. وما بوسعنا أن نقبل- كما لو كان قدرا- العيش في عالم منهوب وملوث باسم التقدم المادى المتولد عن العولمة، ومن هنا يستوجب على الدولة أن توظف طاقاتها من أجل العمل على إنشاء تشريع ونظام خاصين لحماية البيئة بحيث يتناسبان مع جسامة الخطر، وعلى السلطات العامة إقرار نوع من التآلف الخلاق بين الفاعلية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتوازن الأيكولوجي، فمن أفضل من الدولة- وهى الضامنة للمدى الطويل والرفاهية الجماعية- يستطيع أن يتحمل هذه المسئولية على مدى السنوات القادمة؟

ومن ناحية أخرى، عكف المنتدى العالمى للتعليم المنعقد فى داكا، بناء على مبادرة من منظمة اليونسكو، على دراسة واحدة من المشكلات الشائكة وهى: كيف يمكن ضمان حصول أكبر عدد ممكن على التعليم، إن المعرفة هى أقوى عناصر الاندماج فى مجتمع تتنامى قدرته المعرفية بلا توقف. إن توفير المعرفة للجميع عملية لا يمكن تحقيقها إلا على المدى البعيد، بيد أنها لا غنى عنها لمواجهة التحدى الذى أطلقه الاقتصاد الجديد. هذه هى إحدى المهام الكبرى التى يتعين على الدولة إنجازها مع بداية هذا القرن الجديد. فاليوم باتت الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلوماتية تدخل التعديلات على مفهومى المسافة والزمن. وهذا ما جعل مشكله الحصول على المعلومات ذات أهمية كبرى. إن المهمة التنظيمية للدولة ينبغى أن تتمثل فى النهوض بعملية الحصول على المعلومة وعلى التقنيات والعلوم لتصبح بمثابة عوامل للتنمية البشرية أكثر منها قوى للاضطهاد أو السيطرة.

ما التنظيم الكوكبى الصالح للألفية الثالثة؟

وعليه، يوجد إذن فى كافة القطاعات التى قمنا لتونا بتحليلها نوع من النقض أو الانتظار بإمكان الدولة أن تسهم فى تقديم بداية الإجابة عليه. بيد أنه من المؤكد

أن مجمل هذه المشاكل قد بلغ بعدا عالميا وأصبحت له انعكاسات علـــى المســتوى الكوكبى. وهذا ما أدى إلى التنامى الملحوظ للاعتماد المتبادل بين الأمم. وإذا مـــا اقتصر عمل الدولة على حل المشكلات فى إطار حدودها القومية فسوف يحكم عليه بالفشل. فالمقتضيات الحالية تدعو كل الدول قاطبة إلى إرساء قواعد عمـــل فعـــال وكونى وليس مجرد عمل"دولى".

إصلاح المعمار المالى العالمى:

إذا ما كان هناك إصلاح مهم ينبغى إنجازه فهو إصـــلاح المعمـــار المـــالى العالمى. فلقد بات من الملح الآن العمل على درء الأزمات النظامية المتكررة التى تندلع فى هذا المجال أو- إذا تعذر ذلك- التمكن من إدارتها بأفضل صورة. وقـــد أبرزت الدورة العاشرة لمؤتمر المم المتحدة للتجارة والتنمية أهمية القيام بمثل هـــذا الإصلاح الذى يتعين عليه عكس الاتجاه الحالى للانخفاض للمساعدة العامة للتنمية - ٤٠٪ تقريبا على مدى" السنوات العشر الأخيرة- وإيجاد حلول فعالـــة ونهائيـــة لمشكلة مديونية الدول النامية.

وعلى إصلاح المعمار المالى العالمى أن يضع فى اعتباره ضرورة الحفـــاظ على الاستقلال الذاتى للدول النامية بل وتعزيزه بغية إرساء نظـــام إدارة حركـــات الأموال الذى يبدو الأكثر تواؤما مع ظروفها وأهدافها، حيث لا ينبغى إخضاع هذه الدول لاتفاقات دولية ملزمة بشكل مبالغ فيه فى مجالى حرية انتقال رؤوس الأموال أو تجارة الخدمات المالية.

ومن المقرر أيضا لمثل هذا الإصلاح أن يتيح - بل تشجع - إدخال آليـــات إقليمية تهدف إلى اتقاء عدم الاستقرار المالى وانتشار الأزمات عن طرق العدوى. ويجدر إذن تبنى هذا التطور المنظور فى دراسة التجربة الأوروبية علـــى صـــعيد

التعاون النقدى والمالى كذلك النظام الأوروبى القديم لسعر الصرف("الثعبان المالى"). ومن شأن التعاون النقدى والمالى بين الدول النامية أو الانتقالية- على المستوى الإقليمى- أن يشتمل على اتفاقات حول سعر الصرف وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلى وتبنى القواعد المشتركة المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال والآليات الإقليمية التى تهدف إلى خلق السيولة الدولية وإقرار الاستقرار فيها.

إعادة التوازن إلى الإطار التجارى المتعدد الأطراف:

من المفترض أن يؤدى النظام التجارى المتعدد الأطراف القائم إلى تخفيف حدة الدور الذى تمارسه القوى الاقتصادية والسياسية فى العلاقات التجارية بين العناصر المؤلفة له وهى الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية.[١٥] فالقواعد ذاتها والموضوعات التى تم اختيارها للتفاوض علاوة على شروط التحرر غير المتناظرة لم تزل تعكس السلطة النسبية لأعضاء منظمة التجارة العالمية. وعلى سبيل الإيضاح، نذكر فى هذا الصدد أن اتفاق الدعم ينص على درجة عالية من المرونة بالنسبة للحكومات فيما يتعلق بالدعم فى مجال البحث والتنمية والتكنولوجيا. وهذا ما يتيح للدول المالكة السبل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف أن تعزز- عن طريق الدعم - تنافسيتها الدولية فى مجال التصدير والتى تعتمد على الميزة التكنولوجية.

وكما أشرنا آنفا فإن منتجات الدول النامية الخاصة بالتصدير تخضع لمعاملة أقل تميزا من جانب النظام التجارى المتعدد الأطراف: فلم تزل المواد الأولية (الأغذية والألياف) ومشتقاتها المحولة- بما فى ذلك منتجات المناطق الاستوائية-

---

(١٥) أنظر Ouane (H) "تماسك السياسات فى العلاقات بين الشمال والجنوب
Annuaire Suisse-Tiers Monde, La coherence des politiques dans les relations Nord-Sud" 2000. العدد ١٩، المعهد الجامعى لدراسات التنمية، جنيف.

والأنسجة والملابس تصطدم بالجواجز التجارية الشاهقة التى أقامتها الدول الصناعية.

ومن المذهل أن نلاحظ أن صادرات الثمانية وأربعين دولة الأقل تقدما لا تمثل إلا ٠,٢٥٪ من التجارة العالمية وهى نسبة يتعذر عليها أن تمثل تهديدا لأكثر الاقتصاديات قوة فى هذا العالم. ولتوضيح هذا الأمر، نورد ما ذكره المدير العام لمنظمة التجارة العالمية حيث يقول: "إنه لمن المؤسف أن أذكر ذلك حيث إن متوسط رسوم الجمارك التى تفرضها الدول الغنية على منتجات أكثر الدول فقرا تزيد كثيرا عن تلك التى تفرضها هذه الدول على منتجات الدول الغنية الأخرى. ففى الولايات المتحدة وكندا- على سبيل المثال- يصل ارتفاع الرسوم الجمركية إلى نحو الضعف(...) فالمشكلة هنا أخلاقية بقدر ما هى اقتصادية. [١٦]

وفى الواقع، أنه منذ منتصف عقد الثمانينيات، شرعت الدول النامية فى عملية تحرير سريعة مستمرة لاقتصادها. وقد نتج هذا الوضع ليس عن المفاوضات التجارية متعددة الأطراف فحسب ولكن أيضا عن الشروط الملازمة لبرامج الإصلاح الهيكلى وإقرار الاستقرار. وكانت النتيجة المتوقعة هى عدم التناظر المتزايد بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بإيقاع التحرر.

لقد أصبح من الضرورى تصور معالجة جادة لهذه الاختلالات التى تزعزع قواعد النظام التجارى المتعدد الأطراف مع التركيز بصفة خاصة على التنفيذ الكامل لنتائج مؤتمرات جولتى أوروجواى وطوكيو والتى وصفت بأنها "جدول أعمال غير منته وأحد أهم الرهانات تتمثل فى إضافة بعد حقيقى للتنمية والمساواة فى كل تنظيم للتجارة الدولية. ومن أفضل من الدول، فى اتحادها مع المجتمع المدنى، يستطيع أن يعكف على هذه المهمة؟

---

(١٦) صحيفة لوموند Le Monde ، عدد ٢٨ نوفمبر ١٩٩٩، ص ١١.

إدارة أفضل للطابع المتعدد القوميات للشركات:

رافق تعزيز عملية التعدد القومى لنشاط المؤسسات بزوغ رأى عام إجمالى، شبه كوكبى، كان حامله الرئيسى هو تفجير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أدى تلازم هاتين الظاهرتين إلى إدراك تدريجى لمسئولية كبرى الشركات متعـــددة الأطراف فى العديد من المجالات، وهى مسئولية لم تعد فى حاجـــة إلـــى إثبـــات جدواها على مستوى حياة الأفراد فى المجتمع.

فهى تشمل الظروف الاجتماعية وبصفة خاصة ظـــروف العمـــل والبيئـــة وحقوق الإنسان والأمن الغذائى وبصفة خاصة الكائنات المعدلة وراثيا. ولا يمكـــن الاستهانة بالدور الذى يلعبه المجتمع المدنى وجماعات الضغط فـــى هـــذا الإدراك الجديد. ومن الملائم أيضا أن نضع فى حسباننا أن المجالات التى نشعر فيها بمثـــل هذا الإدراك هى مجالات الأنشطة التنظيمية المحددة التابعة لمنظمة الأمم المتحـــدة. وقد أتاح وجود مثل هذه المحافل اندلاع الجدل على المستوى الدولى حـــول آثـــار ممارسات المؤسسات بشأن المظاهر التى ذكرناها لتونا.

بيد أنه لا يزال أمامنا الكثير للقيام به حيث إن العديد من المؤسسات المتعددة الأطراف قد اكتفت بتحديد المسئولية الاجتماعية أو البيئية دون اتخـــاذ الإجـــراءات الكاملة ولاسيما فى صورة بعض القواعد السلوكية. ويتحتم وضع آليـــات مراقبـــة حتى يتسنى استعراض المسئوليات التى تتحملها كبرى الشركات المتعددة الأطراف فى مختلف المجالات ذات الصلة وأيضا تقويمها وتحسينها. ومن الضرورى أيضـــا فى هذا الشأن التوصل إلى إدراك الآثار السلبية والإيجابية لأنشطة المؤسسات على تنمية العالم الثالث، وهو الإدراك الذى لم يكن قائما. وهناك سببان يبـــرران إدراك الشركات المتعددة الأطراف فى هذا الشأن: السبب الأول يتمثل فى الحيلولـــة دون قيام بعض التدابير الخاصة بتحسين ظروف العمل أو البيئة وحقوق الإنسان بالتقدم على حساب الأهداف التنموية للعالم الثالث. أما الثانى فيتلخص فى الرغبة فى منح

هدف التنمية كل المكانة التى يستحقها فى إطار أنشطة المؤسسات. والدول هى العناصر الفاعلة الرئيسية للمراقبة الدولية فى هذه المجالات وسوف تمارس المقتضيات المتنامية فى مجال التلاحم الأخلاقى ضغوطا قوية على القوة المنظمة للسلطات العامة التى ستحثها المنظمات غير الحكومية والنقابات وجمعيات المستهلكين على ممارسة مسئولياتها بوصفها ضامنة للتنظيم القومى بل الكوكبى أيضا.

الخلاصة: واجب التضامن:

لقد برزت إلى العيان سلسلة جديدة من المشاكل التى تستدعى تدخل الدولة وذلك بقدر ما تمثل مجالا كبيرا لعمل الجيل المنظم القادم. ويناط بالعناصر المؤلفة لهذا الجيل المنظم الجديد تحمل أفضل لمسئولية الأمن الغذائى- سواء فى الشمال أو الجنوب- وكذلك بمواءمة ديناميكية بين التقدم التكنولوجي والعلمى من ناحية والاعتبارات الأخلاقية من ناحية أخرى، وأخيرا إدارة فعلية للمسئولية المشتركة بين الدولة والعناصر الجديدة الفاعلة فى المجتمع المدنى والقطاع الخاص لمواجهة التحديات الجديدة الملازمة لتقليص أشكال عدم المساواة.

إن الحدة التى تتسم بها عملية الإقصاء داخل الأمم وعملية تهميش بعض القارات بأكملها مثل القارة الإفريقية إنما يستدعيان تدخلنا جميعا. فهل بوسع الدول- وهى الضامن للتوازن الكوكبى- الاستمرار فى النهوض بالمنافسة دون التيقن من "توافر فرص مساوية للجميع" على المستوى القومى والدولى؟ ألم يحن الوقت من أجل النهوض"بصفقة كوكبية جديدة" ينعم فيها الطرف الأضعف بتميز إيجابى؟ ومن أفضل من الدول بوسعه أن يفكر فى اتخاذ مثل هذه المبادرة؟

لقد شهدنا فى هذه السنوات الأخيرة تقاعسا نسبيا وتدريجيا من الدول- وإن كان حقيقيا- فى أداء واجب التضامن المنوط بها حتى اضطر المجتمع المدنى أن

يأخذه على عاتقه مع ما صاحب ذلك من قصور وعوائق حتمية. وأود فـــى هـــذا الصدد أن أؤكد على ضرورة وحتمية بناء مجتمع شامل يحترم آمال كافة أعضائه بغية تحقيق تنمية مجدية للجميع.

بيد أن مفهوم التضامن هذا لا يمثل فحسب التزاما أخلاقيا لصالح الضـــعفاء والأفراد الأكثر تعرضا للمخاطر. فهو له مبرراته على المستوى الاقتصادى، حيث يسير فى صالح المصلحة الجماعية. فالفكرة الأساسية لمفهوم التضامن تكمن فـــى مبدأ المشاركة العامة، أى فى تحمل"مسئولية الاعتماد المبادل"؛ وهو لفظ لا نغفـــل أبدا، فى إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميـــة، عـــن الـــربط بينـــه وبـــين "العولمة". وسوف يتيح مؤتمر الأمم المتحدة القادم حول الدول الأقل تقدما- الـــذى سينعقد وبين"العولمة". وسوف يتيح مؤتمر الأمم المتحدة القادم حول الـــدول الأقـــل تقدما- الذى سينعقد فى مايو ٢٠٠١ فى بروكسيل- الفرصة لكافة الدول من أجـــل إيضاح مفهوم التضامن الشامل.

وعلى الدولة أن تفى بالتزاماتها بطريقة فعالة لمواجهة المخاطر والتحديات الضخمة الناجمة عن العولمة علـــى المســـتوى الاقتصـــادى والبيئـــى والسياســـى والإنسانى. لقد بات حتميا على الدول أن تستعيد سيطرتها على نفسها وألا تـــؤدى فقط دورها النظامى بل أن تعتبر هذا الالتزام بمثابة التحدى المســـتقبلى الأعظـــم. فالأمر يتعلق بالنهوض تدريجيا وبتضافر خلاق بين"الأيدى المرئية" للحكومات من أجل بناء عالم أكثر توازنا بما سيتميز به من درجة أعلـــى مـــن المســـاواة ومـــن الاهتمام بالمقتضيات طويلة المدى. هذا التصور على قناعة راسخة تتمثل فـــى أن الأسواق إذا ما تركت لحالها فلن نستطيع تخيل قيام مجتمع لائق للجميع.

انعدام التقنين[١٧]

بقلم كريستيان ستوفاس

Christian STOFFAES

ترجمة: د. منار رشدى

مراجعة: د. محمد على الكردى

انعدام التقنين هو أداة من أدوات تحرير التبادل الاقتصادى وعولمتــه مثــل خفض الأسعار والضرائب والخصخصة.

ويتمثل انعدام التقنين فى إلغاء كافة اللوائح- أى النصــوص ذات المغــزى القانونى- والقوانين والتنظيمات والقرارات وغيرها من الوثائق الإدارية التى تحكم الأنشطة الاقتصادية، فلقد تميزت السياسات الاقتصادية للقرن العشرين بالتصــاعد المطرد لهيمنة الدولة على الاقتصاد مقارنة بسياسة "التغاضى" التــى عــرف بهــا القرن التاسع عشر الرأسمالى الحر. وفى دائرة التقنين ، تعقدت الحياة الاقتصــادية بفعل مد زاحف لا يقهر لنصوص من كل الأنواع إلى الحد الذى دعا بعض الكتاب الساخرين إلى التحدث عن تحرش نصى. وينتهى القرن الحالى بحركة تسير فــى اتجاه معاكس. فنحن نعتقد اليوم أن هناك ضغوطا كثيرة تعوق حرية الســوق وأن تكاثر اللوائح يعاقب على اتخاذ المبادرات أى النمو الاقتصادى والتوظيف ومن ثم، يعتقد البعض أن التقنين المفرط لسوق العمل مسئول جزئيا عن استمرار البطالــة. فالحد الأدنى من المرتبات والأعباء الاجتماعية المفروضة على الرواتب المنخفضة علاوة على تقنين عقد العمل،... إلخ قد تؤدى إلى عزوف أصحاب العمل عزوفــا شديدا عن تعيين موظفين جدد، خالقين بذلك"مصائد الفقر" ونذكر على سبيل المثــال

(١٧)نص المحاضرة رقم ١٦٤ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٠٠.

الاقتصاد الأمريكى، حيث حرية التعاقد فى علاقات العمل تفوق مثيلتها فى أوروبا. فهو يشهد خلق مليونى فرصة عمل سنويا ومعدل بطالة ينخفض عن ٥ ٪.

وبالطبع، فإن حجة التحرير الاقتصادى محل جدل. فوجود اللوائح يفسره هدف متعلق بالصالح العام: ما الذى يحدث لهذا الهدف لو تم إلغاء التقنين المتعلق به. ومن ناحية أخرى، إذا كان الرأى العام يبدو مائلا للتمسك بفريضة التقنين الشامل المفرط فى المجال الاقتصادى فإنه على العكس من ذلك يطالب بالمزيد منه فى مجال الصحة العامة والتحكم فى المخاطر الصناعية والأمن الغذائى وحماية المستهلك والدفاع عن البيئة أو أيضا من أجل السيطرة على العولمة.

ومن بين المجالات التى تتطبق عليها سياسات انعدام التقنين، نقترح أن نركز انتباهنا على عدم تنظيم المرافق العامة، حيث تدفعنا ضخامة المخاطر وتعقد الموضوع إلى تبنى هذا الاختيار.

عدم التنظيم يعنى إعادة التنظيم

من المجدى تحديد معنى الكلمات حيث إن المصطلحات المستخدمة تنطوى على أفكار تقريبية.

- "السوق الحرة" هى سوق تحكمها حرية العقود المبرمة بين العناصر الاقتصادية الفاعلة فى إطار القواعد العامة للقانون التجارى. "السوق المنظمة" هى سوق تحد من حرية التعاقد فيها قواعد حصرية مبالغ فيها تابعة للقانون العام وتطبيقها مراقب من قبل السلطات الإدارية.

- "المرفق العام" هو نشاط منتج للسلع والخدمات التجارية (وهو يختلف عن المرافق العامة غير التجارية الناتجة عن الإدارات)، يعتزم المجتمع العام، لأسباب متعلقة بالصالح العام، أن يستثنيها من القواعد العادية التى تحكم الإنتاج

والتبادلات. من هذه الأسباب - على سبيل المثال- الرغبة فى ضـــمان خدمـــة تعتبر ضرورية لمجمل أفراد الشعب أو إتاحتها للجميع بشكل متساو أو حمايـــة المستخدمين من التعسف،...إلخ.

- يحكم أسواق المرافق العامة- وفقا للمعنى المـــذكور آنفـــا- لـــوائح متشـــددة. فالكيانات المنتجة لهذه المرافق والتى تقوم بتســـويقها- وهـــى تتـــراوح بـــين المؤسسات العامة والخاصة والإدارات والوكالات والمؤسسات العامـــة، إلـــخ- تخضع لالتزامات ومراقبات مشددة تفرضها السلطات العامة عليها للتحقق مـــن مدى تطبيقها للقانون العام الذى يحكم أنشطتها التجارية. وتمثل قطاعات النقـــل والاتصالات والطاقة قسما من الخدمات العامة التجارية يقدر بنحو ١٠٪ مـــن إجمالى الناتج القومى والبنية التحتية الأساسية التى لا غنى عنهـــا مـــن أجـــل تشغيل الاقتصاد الحديث.

ويقصد بلفظ انعدام أو إلغاء التنظيم- وهو نقل حرفى للكلمـــة الإنجليزيـــة Deregulation- الانقلاب الذى غير فى هذه السنوات الأخيرة محركـــى المرافـــق العامة والأنظمة القانونية الخاصة بها؛ وقد ترجم هذا اللفظ بشكل غير دقيق بكلمـــة Déréglementation أى انعدام اللوائح أو إلغائها ومع ذلك فنحن عندما نقوم بإلغاء أنظمة مؤسسة لاحتكارات عامة تمارس عملها تحت وصاية إدارات الدولة، فـــنحن ندخل لوائح معقدة وضخمة فى أغلب الأحيان من أجل تحديد قواعد لعبة المنافســـة ونقوم بالتالى بخلق هيئات جدية لتطبيق اللوائح وهى سلطات التنظيم. إذن، فـــنحن حين نقوم بوضع مزيد من اللوائح نقوم فى الوقت نفسه بما هو عكس إلغاء اللوائح. وحقيقة، إذا كان منح احتكار ما أو اختصـــاص وزارى تحـــددهما أحكـــام بالغـــة الاقتضاب، فإن تنظيم قطاع"غير منظم" يتطلب مجلدات من النصوص والتشريعات القضائية علاوة على هيئات جديدة. وهكذا، فإن قانون عام ١٩٤٦ القاضى بإنشـــاء هيئة الكهرباء الفرنسية ينص بمنتهى البساطة على"تأميم إنتـــاج الكهربـــاء ونقلهـــا

وتوزيعها" على أن تتولى ذلك مؤسسة عامة، فى حين أن القانون الخاص باستبدال التوجه الأوروبى الخاص بإلغاء اللوائح الخاصة بسوق الكهرباء يتألف من عشرات الصفحات وفى حاجة إلى قراية ثلاثين مرسوما حتى يتسنى تطبيقه.

أين إذن مصدر هذا التناقض؟ إن كلمة"عدم الانتظام" تستمد أصلها من فكرة الرغبة فى إحلال نظام قانونى للحريات الاقتصادية- حرية التأسيس وحرية المنشآت وحرية التجارة وحرية الأسعار،...إلخ، محل نظام قانونى للقيود والضغوط وللاستثناء مثل الاحتكارات والتنازلات والإجازات والتعريفة،...إلخ. ولكن، من أجل إقرار احتدام التنافس وحماية الحريات الاقتصادية فى المناطق الاقتصادية التى يصعب فيها ممارسة هذه الحريات بصورة طبيعية- مثل قطاعات شبكات البنية التحتية التى يتمخض عنها"احتكارات طبيعية" - يتحتم إرساء قواعد بالغة التعقيد بصفة عامة وهيئات تنظيم يقظة تتمثل مهمتها فى فرض احترام المنافسة، وهذا يعنى الانتقال من اقتصاد كان يخضع للإدارة سالفا إلى اقتصاد لم يعد يخضع إلا للإشراف.

وفقا للمفهوم الذى تتبناه الدولة، فإن المجتمع يعرف المرفق العام انطلاقا من إقرار عجز القطاع الخاص عن تأمين الإمداد بالخدمات الاجتماعية التى تعتبر ضرورية والدولة حينئذ تأخذ على عاتقها إدارة هذه المهمة أو تشرف على تنفيذها- بالوكالة أو التنازل- عن طريق مؤسسات خاصة تفرض رقابتها عليها. إن المبدأ الرئيسى القائم فى القانون الليبرالى إنما يكمن فى حرية التأسيس والتجارة. فالدولة لا تتدخل إلا بصفة استثنائية- وبصفة رئيسية عن طريق سلطة القضاة- عندما يتعلق الأمر بتصحيح الآثار السلبية للتغاضى أو بفرض العقوبات على بعض التصرفات الخاطئة أو لإصدار قرارات التحكيم بشأن بعض النزاعات. وفى القانون الليبرالى، يعتبر المرفق العام أحد الأشكال المناهضة لاتحاد الشركات. وفى القانون العام، يعتبر التأميم أحد أشكال سياسة التنافس. فإذا كان هناك احتكار واقعى،

فالدولة منوط بها إدارته. وفيها يظهر المرفق العام- على النقيض- كما لو كان امتدادا لقواعد المنافسة.

ويؤيد المتفائلون الفكرة القائلة بأنه طالما كان الاحتكار الطبيعى وهميا أو غير متطابق مع التطورات التكنولوجية الحديثة، فإن الإشراف الدقيق على الأسواق المنتظمة مرحلى. وهو شر لابد منه لاجتياز المرحلة الانتقالية التى ستتيح إضعاف الموقف المهيمن للاحتكار القديم- المسمى"بالحراك التاريخى" ولتفريخ مدخلات جديدة.

فهى تمثل مرحلة انتقالية سيتاح لنا فى أعقابها الانتقال إلى الاقتصاد الحر بعد ترسيخه فى القانون العام. وفى المقابل، سوف يساند المتشائمون الفكرة القائلة بأنه على تنظيم التنافس أن يكون دائما، ذلك لأن الحفاظ على الخدمة العامة واحترام مبدأ المساواة فى المعاملة وآثار التركز واحتياجات مراقبة التجاوزات المحتملة، مكتوب لها الدوام. فالمنافسة تخلص إلى الاحتكار والاحتكار يثير التنظيم و"المنافسة الدائمة" تفترض التنظيم بالضرورة.

إزالة الاحتكار وإحلال الطابع القضائى

يتألف النسق التنظيمى من قانون للقواعد القانونية يحكم النشاط المعنى الذى يهيمن على طريقة عمل السوق ومن هيئة مكلفة بمراقبة احترام هذه القواعد، وأخيرا من كيانات منظمة- مؤسسات خاصة أو وكالات عامة تستغل السوق.

ويمكن تعريف إلغاء التنظيم بإصلاح قانونى خاص بالصناعة يهدف إلى إحلال:

- نظام حرية التأسيس وحرية التجارة وقواعد المنافسة محل نظام احتكارى يأخذ غالبا شكل إدارة عامة أو مؤسسة مؤممة أو امتياز أو صورة منح لحقوق مانعة للغير.

- هيئة لمراقبة السوق تعمل وفقا لإجراء متفرع من الإجراء القضائى على أساس من الدعاية وشفافية القواعد والمراقبة اللاحقة والمداولة غير القابلة للمناقضة التى تجمع بين المصالح المتنوعة وعملية اتخاذ القرار وجماعية القرارات والاستغلال إزاء السلطة السياسية- محل الإجراء السياسى الإدارى المشتق من المفهوم الملكى للسيادة العامة(من أبرز الانتقادات الموجه إليه[١٨] الوصاية الوزارية وتبعية الإدارة للسلطة التنفيذية والطابع التمييزى وعتامة القرارات، وعدم دقة الاختصاصات والمسئوليات ومخاطر إخضاع التنظيم لصالح الحالات الخاصة).

- هيكل صناعى متعدد يتألف من العيد من المنفذين- عادة برؤوس أموال خاصة- محل هيكل احتكارى يتألف من منفذ واحد يتمتع إما بحقوق قاصرة أو باحتكار قائم وقد يكون هذا المنفذ من القطاع العام أو الخاص.

بعد أن كانت السوق محتكرة، أصبحت من الآن فصاعدا مفتوحة أمام التنافس. وقد يشهد الهيكل الجديد للسوق غير المنتظمة تعايشا بين الاحتكار القديم المسمى آنذاك"بالمنفذ التاريخى" وبين"مدخلات جديدة" نسعى لتقابلها معها(نموذج OH/NE) أو قد يتم تقسيمه رأسيا وفصل"مدير البنية التحتية" عن"مستغلى الخدمة" (نموذج GI/ ES) أو قد يتم أخيرا تجزيئة أفقيا بين المنفذين المتشابهى الحجم الذين يخوضون "تنافسا متوازنا" (نموذج FH-CE).

---

(١٨) عندما تتولى "الوصاية الإدارية" مهمة مراقبة المرفق العام، ينشأ عن ذلك مخاطر تسييس القرارات- حيث تخضع الإدارة لسلطة القوى السياسية - وكذلك مخاطر تشويش الأدوار. وهناك أيضا تعارض فى المصالح - عندما يكون المنفذ مؤسسة عامة - بين الدولة المنظمة والدولة صاحبة الأسهم. فاللجوء إلى إزالة التنظيم يعنى تخلى الدولة عن موقفها كضامن أوحد للصالح العام، إذ يهدف فصل المنظم ونقله من السلطة التنفيذية إلى النظام القضائى إلى إقرار استقلاله سواء إزاء السلطة السياسية أو التأثيرات الاقتصادية.

الدخول الحر إلى داخل الشبكة

تتم ممارسة تنظيم السوق بسبل مختلفة وفقا لأقسام السوق التى يشملها التنظيم:

- بعض أساليب التقنين الجديدة المتعلقة بالمراقبة العامة للأنشطة محل التنظيم أو التى تظل تابعة لنظام الاحتكار- منها على سبيل المثال البنية التحتية للشبكات- والتجهيزات الرئيسية التى تستلزم وضع شروط الدخول فيها وإقرار التعريفات وتوجيه الاستثمارات.
- يهدف البعض الآخر إلى أن يخلق، فى السوق التى تم إلغاء التقنين فيها والتى باتت مفتوحة للمنافسة- على سبيل المثال المرافق المقدمة للجمهور عن طريق استغلال البنية التحتية- الإطار الضرورى للتعايش بين الاحتكارات والمدخلات الجديدة؛ وهذا معناه اتقاء التعسفات الخاصة بالوضع المهيمن وإقرار شروط عادلة والإشراف على أوجه التعاون والتقارب بين المحركين،...إلخ.

على هذا النحو نستطيع التمييز بين مجالات الأنشطة المفتوحة أمام التنافس، حيث تتم ممارسة التنافس بشكل دائم(السوق غير المنتظمة) والمجالات التى لم يزل يشملها الاحتكار(القاع المنتظم). ومن أبرز الأمثلة على ذلك حالة اللا تكامل الرأسى عن طريق التمييز بين البنية التحتية للشبكة التى تظل موضوع احتكار طبيعى بسبب ثقل رأس مالها ونفوذها(شبكة نقل الكهرباء والمطارات وشبكة السكك الحديدية على سبيل المثال... إلخ) وبين الخدمات المفتوح مجالها لتنافس المستغلين(شركات النقل بالسكك الحديدية وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات القيمة المضافة والخطوط الجوية... إلخ).

ونستطيع إقرار نموذج تصنيفى لإزالة التنظيم يتمحور حول ثلاث فئات للتغيير فى الأنظمة القانونية: الخصخصة واللا تكامل والانفتاح التنافسى.

-أما فيما يتعلق بالوضع القانونى، فلقد كان التأميم هو أقصى أشكال التقنين الإدارى للأسواق. وبوسع المنفذ التاريخى إذن الانتقال آنذاك مـن وضـع الإدارة العامة أو إدارة الدولة(مثل وزارة البريد والهاتف والتلغـراف PTT علـى سـبيل المثال) إلى وضع المؤسسة العامة الخاضعة للإدارة الذاتية (مثل وزارة البريد التى أنشئت فى عام ١٩٩٠ فى إطار تفكيك وزارة البريد والهاتف والتلغراف PTT) أو المؤسسة المؤممة ذات الوضع التجارى (مثل هيئة الاتصالات الفرنسية) "فـرانس تليكوم" وشركة الطيران الفرنسية (إير فرانس) أو أخيرا فى شـكل مؤسسـة ذات رؤوس أموال خاصة تماما (مثل شركة الطيران أو الشركة البريطانيـة للغـاز أو الشركة البريطانية للاتصالات) وبإمكان حركات رؤوس الأموال أن تتفاوت درجة تحررها فى هذه الحالة الأخيرة.

- أما فيما يتعلق بالهيكل، ففى إمكـان الإدارة المنفـذة التفكـك رأسـيا أو الانشطار أفقيا.[١٩] فالسلطة المهيمنة حينما تنقسم تتضاءل قوتها. والهدف من إلغاء اتحادات الشركات هو توجيه ضربة قاضية لها.

---

(١٩) إن الانفتاح التنافسى لاحتكار شبكة يمكن أن يحدث عن طريق التفكيك الرأسى، بفضل البنية التحتيـة- التى تستمر على حالها كاحتكار(كما هو الحال بالنسبة لشركةRialtrack الخاصـة بالسـكك الحديديـة National Gird. المختصة بالكهرباء فى المملكة المتحدة) عن الخدمات التى تؤديها البنيـة التحتيـة- والتى تدخل فى حالة تنافس. وقد يأخذ اللاتكامل هنا شكلا مؤسسيا عن طريق إنشـاء كيـان قـانونى مستقل (نذكر على سبيل المثال شبكة سكك حديد فرنسا والتى أنشئت فى عام ١٩٩٦ كمؤسسـة عامـة مستقلة عن هيئة السكك الحديدية الفرنسيةSNCF) أو شكلا حسابيا فحسب عن طريق تقـديم حسـابات مستقلة وشفافة للسماح بإرساء تعريفات دخول عادلة (منها على سبيل المثال مدير شركة النقل التى تم إنشاؤها فى قلب هيئة الكهرباء الفرنسية EDF بمقتضى القانون الخاص٢٠٠٠ بنقل توجيه الكهربـاء). ففى حالة مايكروسوفت على سبيل المثال يفصل القضاء الفرنسى بين برمجيات التشغيل ويندوز، والتى يتم اعتبارها"كتجهيز رئيسى" والتى يجب أن تكون متاحة لكل الراغبين فى الاتصال والولوج إلى داخل الشبكة وبين البرمجيات التطبيقية التى لم تزل برمجيات للمالكين تفتح المجال أمام التنافس الحر.
أما اللاتكامل الأفقى فيتمثل فى تقسيم النشاط المحتكر إلى مناطق جغرافية. منها على سـبيل المثـال الشركات التابعة لشركة ستاندرا أويل ATT وITT ، وكذا شركة بل أوبريتتج ريجيونـال (RBOCs) فى الولايات المتحدة والشركات الإقليمية للنقل بالسكك الحديدية فى إنجلترا... إلخ.

وعندما يتضخم التعسف فى استخدام الموقع المهيمن، يكون التفكيك إلى عدة شركات مستقلة هو الحل الذى يتبناه القضاء الأمريكى: شركة ستاندر أويل فى بداية القرن العشرين وATT فى الثمانينيات.

- أما فيما يتعلق بقواعد المنافسة، كان الشكل الرئيسى لتقنين الأسواق يتمثل فى المراقبة الإدارية لظروف المؤسسة- إذا كانت خاضعة لاحتكار أو لامتياز أو لوكالة المرفق العام أو لتصريح إدارى - وفى مراقبة الإدارة للتعريفات. ويهدف إلغاء التنظيم إلى استبدال حرية التأسيس والتحديد الحر للأسعار بلعبة السوق التنافسية.

- يرتبط إرساء القوانين واللوائح القطاعية الخاصة بكون التنافس فى القطاعات المعنية لا يستقر بصورة آلية ويستلزم مراقبته عن طريق أحكام تحدد تطبيق المبادئ العامة للتنافس على القطاع المعنى. إن قطاعات الاحتكارات الطبيعية ذات المردود المتنامى يتولد عنها فى الواقع اتجاه"طبيعى" نحو التمركز. فالانخفاض السريع لتكلفة إنتاج الوحدة الحدية تبعا لعدد الوحدات المنتجة يؤدى إلى تملك المنفذين- بتحقيقهم لأحجام ضخمة- مزية تنافسية تمكنهم من السيطرة على السوق وابتلاع منافسيهم. وعلى السلطات المكلفة بإقرار احترام التنافس أن تقوم بمراقبة مخاطر تعسف الوضع المهيمن وحماية الداخلين الجدد.

على سبيل المثال، فيما يختص بتأمين الوصول العادل للبنية التحتية الأساسية- شبكات النقل التى تمثل لب الاحتكار الطبيعى- فإن على السلطات أن تحرص على وضع تعريفة وصول لها ومعايير تقنية شفافة وعادلة بهدف الحيلولة دون قيام المنفذ التاريخى بالتعسف فى استخدام وضعه (نظام "الدخول المفتوح"). ويتمثل إلغاء تقنين الشبكات فى فتح الباب أمام حرية الدخول لاستخدام البنية التحتية التى كانت محتكرة سابقا: الاتصالات الدولية أو القائمة بين المدن فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، نقل السلع عن طريق السكك الحديدية ونقل الطاقة

الكهربائية فى الشبكات ذات الضغط المرتفع، ونقل الغاز الطبيعى فى أنابيب الغاز، إلخ. وينسحب هذا المبدأ من الآن فصاعدا وبشكل متزايد، ليس على شبكات النقل الجماهيرى فحسب ولكن أيضا على الشبكات الدقيقة التى تقدم خدمة نهائية للمستخدمين ("إعادة توزيع مجموعات" خطوط مشتركى التليفون، والباقة المحلية اللاسلكية للاتصالات الهرتزية القصيرة المسافة وشبكات التوزيع الكهربائى ذات الضغط المتوسط والمنخفض،..إلخ).

إلغاء التنظيم، ميلاده وتقدمه

شهد إلغاء التنظيم صحوة تاريخية فى نهاية السبعينيات، فلقد طالب الرأى العام فى كبرى الدول الغربية- فى رد فعل إزاء الركود"الذى شهده العالم فى تلك الحقبة- بتبنى تدابير جادة لمكافحة التضخم والبطالة. وعليه، بادرت الحكومات المنتخبة إلى تنفيذ سياسات نقدية متشددة ذات فائدة مرتفعة. وإلى ضغط الإنفاق العام مع الشروع- بالتوازى- فى عملية خصخصة المؤسسات العامة، ويمثل إلغاء التقنين فى المرافق العامة أحد العناصر الرئيسية لهذه السياسات الاقتصادية الجديدة.

كارتر وريجان وتاتشر:

تعتبر التجربتان الأمريكية والبريطانية بمثابة التجربتين الرائدتين اللتين مهدتا السبيل. وقد تميزت كلتاهما برغبة مذهلة فى وضع حد لتنظيمات قطاع الخدمات العامة.

شرعت فى التجربة الأولى إدارة ديمقراطية هى إدارة جيمى كارتر تحت تأثير حركة تجمعات المستهلكين وتابعت التجربة نفسها إدارة رونالد ريجان الجمهورية المعروفة بحملتها الأيديولوجية الهادفة إلى تقليص ثقل الدولة.

ويرى أنصار هذه الحركة الذين ترمز الأعمال القانونية لرالف نـادر إلـى حركتهم، أن الاحتكارات تضر بالمستهلكين وأن المؤسسـات المنظمـة تسـتقطب المنظمين لحماية موقفها والأمر- يتمثل فى إدخال مزيد من المنافسة فـى أنمـاط التنظيم من أجل وضع حد لأوضاع الاستحواذ وتشجيع انخفاض الأسعار والتجديـد لصالح المستهلكين وإدخال مدخلات جديدة فى الأسواق المحمية. ويرى الليبراليون أن الأنظمة المبالغ فيها تضعف المؤسسات وتعاقب المبادرات.

هكذا، كان إلغاء التنظيم فى الولايات المتحدة موضعا لإجمـاع فـى الآراء ثنائى المناصرة. وعلى التوالى، شملت الإصلاحات الجذرية أنظمة التنظـيم فـى قطاعات البترول والغـاز الطبيعـى(١٩٧٧) والنقـل الجـوى(١٩٧٨). وإنتـاج الكهرباء(١٩٧٨) والنقل البرى والاتصالات السلكية واللاسلكية(١٩٨٤). وقد جـاء بمبادرة إما من الكونجرس أو السلطة التنفيذية الاتحادية أو المحـاكم التـى تمـت دعوتها لتحكيم نزاعات مناهضة للاحتكارات أو المحكمة العليا أو حتى أيضا مـن قبل هيئات تشريعية أو لجان تنظيم تابعة للولايات المتحدة.

وسوف تتبع هذه الإصلاحات عمليات إعادة هيكلة جذرية للهيكل الصـناعى للقطاعات المعنية وتغييرات جوهرية فى استراتيجيات المؤسسـات العاملـة فيـه وكذلك فى الخدمات المقدمة. ومن بين أكثر آثار إلغاء التنظيم تأثرا بالرأى العـام، نذكر على سبيل المثال، تضاعف الخدمات والانخفاض الملموس للتعريفات وظهور عناصر فاعلة جديدة فى مجال النقل الجوى والثـورات التكنولوجيـة والخـدمات الجديدة والمدخلات الجديدة فى مجال الاتصالات السـلكية واللاسـلكية- التليفـون المحمول والتقارب مع المعلوماتية لشبكة الإنترنت والاقتصاد الجديد- علاوة علـى الابتكارات التكنولوجية مثل ظهور توربينات الغاز والطاقات المتجددة وتزامنها مع إنتاج الطاقة الكهربائية.

أما التجربة الايجابية الثانية فقد قامت بها- بكل إصـــرار وثبـــات- المحكمـــة المتحدة على مدى خمسة عشر عاما اعتبارا من عام ١٩٧٩ الذى تم فيه انتخاب أغلبية المحافظين بزعامة مارجريت تاتشر التى شرعت- وبفضل المساندة الدائمـــة للـــرأى العام- فى تغيير جذرى للمجتمع البريطانى بهدف تقليص نفوذ النقابات والدولة.

وقد شملت هذه الثورة التى استمرت اعتبارا من عام ١٩٨٣ وحتـــى ١٩٩٤ الت تختلف كثيرا عن التجربة الأمريكية من حيث إنها موجهة لقطاعـــات مؤممـــة وتديرها مؤسسات تمارس احتكارا قوميا وتحظى بقاعدة نقابية قوية- المؤسســـات الكبرى التى شملها التأميم فى أعقاب الحرب وهى على التوالى شـــركة الطيـــران البريطانيـــة "British Air ways" وشـــركة الاتصـــالات البريطانيـــة " British Telecom" وشركة الغاز البريطانية وهيئة الإذاعة البريطانية BBC وإدارة الميـــاه وهيئة توليد الكهرباء وهيئة السكك الحديدية والبريد. وتمت خصخصة احتكـــارات الدولة القديمة وفتح أبوابها للتنافس أمام الداخلين الجدد، كما تم أحيانا تقسيمها إلـــى العديد من الوحدات المستقلة(الكهرباء والسكك الحديدية على سبيل المثال)؛ وتتولى هيئة تنظيمية تتمتع بسلطات هائلة الإشراف على هـــذا. وقـــد وجهـــت الســـلطات البريطانية انتقاداتها للتجربة الأمريكية فيما يختص بالإدارة الجماعية وأعربت عن رغبتها فى إضفاء الشخصية المستقلة على السلطة التنظيمية بحيـــث يصـــبح لكـــل قطاع منظم هيئة التنظيم الخاصة به(علـــى ســـبيل المثـــالOFFER وOFTEL، OFGAS، إلخ) بحيث يرأسها مدير عام مستقل(وليس جماعة مندوبين كمـــا هـــو الحال فى الولايات المتحدة).

واصلت حكومة جون ميجور هذه الإصلاحات التى لم تعارضـــها حكومـــة تونى بلير. ولقد كان للتجربة البريطانية دوى هائل فى أوروبا الغربية فاق بمراحل التجربة الأمريكية التى كان نموذج تنظيمها يختلف اختلافا كبيرا عن النموذج القائم فى الدول الأوروبية.

وفى أعقاب تلك التجارب التأسيسية، انتشرت موجة إلغاء التنظيم فى العالم بأسره، سواء فى الدول المتقدمة وفى أوروبا الغربية واليابان التى حررت مرافقها العامة وفقا لإيقاعات ودرجات متباينة، أو فى الدول النامية تحت تأثير البنك الدولى وصندوق النقد الدولى اللذين قاما بفرض برامج إصلاح اقتصادى وتحسين فاعلية القطاع العام عن طريق الخصخصة وإلغاء التنظيم، وأيضا فى دول الاقتصاد المخطط- أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق والصين...إلخ فى إطار انهيار النموذج الاقتصادى الخاص بالتخطيط المركزى وبتحرير الاقتصاد.

التقنيات والخدمات وانعدام التنظيم:

إذا كان الأصل السياسى لانعدام التنظيم هو أكثر الأصول وضوحا وأشدها إثارة للجدل، فمن اللائق هنا أن نذكر العوامل الاقتصادية والتقنية المرتبطة به.

فبادئ ذى بدء ينبغى القول إن آمال المستخدمين قد شملها التطوير. فبالأمس، كانوا يتوقعون أن تقوم المرافق بتقديم خدمة جماهيرية وغير متميزة ورخيصة الثمن. لقد اختفى اقتصاد الندرة وأصبح المستخدم عميلا. فالنزعة الاستهلاكية الفردية مثلها مثل نزعة استهلاك المؤسسات تتطلب اليوم خدمات متميزة بشكل أكثر حتى يتسنى تلبية الاحتياجات الفردية: فالعملاء يريدون خدمات ذات قيمة مضافة ومعاملة متفردة تحتاج إلى عروض متعددة أى تنافسية. وأبرز مثال على ذلك، هذان القطاعان اللذان تم إلغاء القوانين بهما: شعر المستخدمون بانخفاض أسعار النقل الجوى بعد العمل بآلية غياب التنظيم فيه وأيضا بزيادة الخدمات الجديدة فى قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. وفى هاتين الحالتين، أطلق انعدام التنظيم العنان لحركة النمو السريع وإحلال الديمقراطية على الطلب.

وفى العديد من القطاعات، أضعفت الابتكارات التكنولوجية الضخمة الاحتكار الطبيعى أو أدت إلى اختفائه. وعليه، فإن الفضاء الهرتزى- فى مجال

الاتصالات السلكية واللاسلكية- ليس خاضعا للاحتكار مثلما هو الحال فى الشبكة التقليدية للأسلاك النحاسية. وتنخفض التكلفة الرأسمالية لشبكة كابلات انخفاضا كبيرا عن بنية تحتية للنقل بالسكك الحديدية أو للنقل البرى. وأوضح مثال على ذلك هو التليفزيون. فمشاهد التليفزيون يستطيع التقاط ما بين أربع إلى خمس قنوات عن طريق الشبكات الهرتزية التقليدية والآلاف من القنوات عن طريق الأقمار الصناعية والكابل والتليفزيون الرقمى. وقد ترتب على ذلك اختفاء احتكار القطاع العام وتكاثر القنوات الخاصة. وفى مجال إنتاج الطاقة الكهربائية، فإن الطاقات المتجددة وتوربينات الغاز والدورات المتداخلة تتيح وجود محطات توليد طاقة صغيرة وتعميم اللامركزية التنافسية، واضعة بذلك حدا لمحطات التوليد المرتفعة الطاقة التى عرفت بها صناعة الكهرباء على مدى التاريخ. وهكذا انخفضت الكثافة الرأسمالية للمرافق العامة، مسفرة بذلك عن تخفيف أثر العائد المتزايد الذى كان مصدرا للاحتكار.

العولمة الاقتصادية وأوروبا

وأخيرا، فإن العولمة الاقتصادية والاعتماد المتبادل المتزايد بين الاقتصاديات القومية قد نتج عنهما اختفاء الحواجز بين الأسواق المقامة بفعل الحدود وعليه، وتحت تأثير التبادلات الدولية والانتشار الدولى السريع للابتكارات التقنية، أصبح لزاما على العالم بأسره التحرك سريعا لمسايرة التنافس فى مجالى النقل الجوى والاتصالات بالولايات المتحدة. فكيف يمكن فى هذه الحال للاقتصاد أن يظل مؤمما وتحت سيطرة رقابة متشددة- أى مكبلا بالأغلال- فى حين أن المنافسين يتمتعون بحريتهم؟

ولقد لعبت المفاوضات التجارية الدولية دورا حاسما فى نشر انعدام التنظيم فى العالم كله. فالتنظيم فى مجال حرية التبادل يمثل عائقا أمام حرية التجارة.

وعليه يتعين إلغاؤه أو على الأقل تخفيف حدته. ففى أعقاب النجاحات التى تم إحرازها اعتبارا من بعد الحرب سواء فيما يختص بالقضاء على الحصص أو تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغائها، ركزت مفاوضات الجات- التى أصبحت اليوم منظمة التجارة العالمية- جهودها فى القضاء على القوانين الوطنية التى تمثل عائقا أمام التبادلات(فى الاتصالات السلكية واللاسلكية على سبيل المثال) وعلى تفكيك اتحادات المنتجين(IATA على سبيل المثال)؛ وهذا من أجل إرغام الدول الأعضاء على الالتزام بتعهداتها وتحديد مهل لفتح أسواقها؛ وهو سبيل انتهجته تحت تأثير الولايات المتحدة وفى اتجاه أوروبا واليابان، وقد كان هذا التأثير حاسما فى مجالات الاتصالات وفى تفكيك وزارات البريد والتلغراف والهاتف.

وتقدم لنا السوق الداخلية الأوروبية مثالا مهما لتحليله، عن تأثير حرية التبادل على عدم تنظيم المرافق العامة. وعلى مدى العقد المنصرم، شملت العديد من التغيرات الجذرية الإطار التنظيمى والهيكل الصناعى للمرافق العامة.

كانت غالبية الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى تطبق أنظمة المرافق العامة. وبعد إلغاء الحواجز الجمركية، نشأت السوق الداخلية أو السوق الكبرى فى عام ١٩٨٥ انطلاقا من الرغبة فى مد نطاق السوق المشتركة ليشمل الدول التى لم تزل تعمل بنظام الحواجز غير الجمركية والقوانين المعوقة للتنافس. وتنص معاهدة العمل الموحد- التى تم تبنيها فى إطار إنعاش البناء الأوروبى الملحق بها قائمة من ثلاثمائة توجيه لاتخاذها قبل عام ١٩٩٣- بغرض تطبيق قواعد السوق المشتركة على القطاعات التى ظلت فى منأى عنها حتى ذلك التاريخ- لاسيما المرافق العامة الخاصة بالنقل والطاقة والمواصلات؛ مع إحلال قاعدة الأغلبية النوعية محل قاعدة إجماع الآراء عند تبنى نصوص المجموعة الأوروبية المتعلقة بالتحرير التجارى.

وقد استتبع ذلك ثورة تربوية وقانونية ارتكزت على عملية الكتب الخضراء وإرشادات إلغاء التنظيم، المضافة إليها قرارات الإدارة العامة للتنافس والمستبدلة

أحيانا بقرارات محكمة العدل ذات المرجعية التشريعية المهمة. ولاشك أن انعدام التنظيم فى المرافق العامة قد فرض نفسه فى كل الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبى وذلك عن طريق نقل إرشادات ولوائح المجموعة الأوروبية بشأن السوق الداخلية إلى مستوى القانون الوطنى.

وفى بادئ الأمر، شملت التوجيهات الكبرى التى تم تبنيها فى مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية(١٩٨٨) والنقل الجوى والنقل بالسكك الحديدية لتنسحب لاحقا- وفى أعقاب عملية أكثر صعوبة- على الكهرباء (١٩٩٦) والغاز والبريد.

كما تمت نقل التوجيهات وفقا لإيقاعات مختلفة وشروط متنوعة. وقد وحدت أوروبا بين كل هذه الحركات وأصبحت هناك مرجعية واحدة متجانسة هى قانون المجموعة. .

التدويل والتجمعات الجديدة

بالأمس القريب، كان تعريف المرفق العام يقتصر على كونه سلطة عامة- تتمتع بكم طبيعتها باختصاص جغرافى محدد المعالم: قومى، إقليمى أو محلى- وذات تخصص قطاعى، حيث إن مبدأ التخصص يرتبط هو أيضا، من منطلق طبيعته، بالمرفق العام علاوة على أن محرك المرفق العام قد تم خلقه لبلوغ هدف محدد. ومع إلغاء التنظيم، تحرر المنفذون التاريخيون- الذى كان نشاطهم مقصورا فى الماضى على مهنة واحدة وكانوا محصورين فى أرض إقليمية واحدة- من ضغوط القصر الجغرافى والتخصص القطاعى. ومنذ ذلك التاريخ، أصبح بوسع استراتيجيات المنفذين الانتشار بلا حدود عن طريق استثمار مجالات جديدة للأنشطة مع مد نطاقها إلى الخارج. وأصبح منفذو المرافق العامة تمثلهم شركات متعددة القوميات بعد أن كانوا وطنيين بالأمس. ولربما شكلوا فى الغد القريب- مثل

أسلافهم من قبل زمن التأميم- تكتلات شاسعة ومتباينة تقيم استراتيجياتها الخاصة بالتوسع على ريع احتكاراتها الضخمة فى الأغلب. (شركات متعددة التخصصات Multi- Utility companies).

ولتوضيح هذا المنظور، نلاحظ أنه إذا كان إرساء التنافس فى مجال النقل الجوى بالولايات المتحدة، منذ عشرين عاما، قد أدى سريعا إلى إدخال مدخلات جديدة- وهى الشركات الجوية الإقليمية الأمريكية التى لها مجال نشاط واسع فى جمع العملاء- فإن القطاع قد بات اليوم على نهج التكتل السريع، وهذه المرة على مستوى السوق العالمية حيث يواكب ذلك بزوغ ثلاثة أو أربعة تكتلات للتحالف تضم عددا كبيرا من الشركات حول محاور عابرة للأطلنطى مشيدة حول شركة رائدة أمريكية وأخرى رائدة أوروبية. وحتما، سوف يثير خطر التجمع المذكور الحاجة إلى التنظيم الدولى لهذا القطاع.

ونحن نشهد فى الوقت نفسه، فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية التى شملها التحرير التجارى، حركة اندماج وتكتل واسعة المدى تمولها مئات الآلاف من الدولارات. إذ قامت مجموعات شركات مالية عملاقة بالانطلاق لغزو "الاقتصاد الجديد" سعيا منها للحصول على مواقع استراتيجية مهيمنة على شبكة الإنترنت. وكما هو الحال دائما فى كل صناعة من صناعات الشبكة يتحكم أثر الانتشار فى مزية المقارنة؛ وأحيانا ما يؤدى السباق المحموم للمنفذين المتنافسين لإحراز أكبر حجم ممكن فى السوق إلى ارتفاع جنونى فى الأوراق المالية للبورصة. أما أثر التجديد وآفاق النمو ذات الرقمين على مدى عدة سنوات فهى تضخم- من جانبها- معدلات الزيادة. ففى عام ٢٠٠٠، حققت بعض شركات برامج الكمبيوتر والإنترنت والإعلام أضخم خمس رسملات للأرباح فى البورصة. وأصبح التشريع المناهض للاحتكار يشمل من الآن فصاعدا عمالقة الاقتصاد الجديد كما شمل فى الماضى شبكات السكك الحديدية والنقل البترولى وشبكات الكهرباء. إنها إحدى

محصلات النظام الجديد للمرفق العام الذى باتت خطوطه العريضة تتضح على المستوى الدولى.

ونتيجة لذلك، فإن التنظيم مطالب بمد الحلقة الجغرافية لأرضه الإقليمية التى يمارس عليها نشاطه. ففى الماضى كان محليا وإقليميا. وبالأمس قوميا وبات لزاما عليه الآن أن ينتقل إلى مستوى السوق الجديدة الملائمة. حيث إن عولمة أسواق المرافق العامة تؤدى- بداهة- إلى ظهور الحاجة إلى وضع تنظيمات جديدة تعمل هذه المرة على مستوى أرض إقليمية تتجاوز الحدود القومية. وتعتمد حركة هذه السوق على التقنية المعنية: فنقل المياه يتم على مسافات قصيرة- الأرض التابعة لبلدية واحدة- ونقل الكهرباء على مسافات إقليمية، ونقل المعطيات المعلوماتية على مسافات عالمية.

على كل حال، إن إلغاء التنظيم قد أدى إلى تجاوز الحدود القومية. فوفقا لنوعية النشاط أو التقنية، أصبح بوسع الأرض الإقليمية الملائمة للتنظيم أن تصبح إما السوق الأوروبية- لنقل الغاز والسكك الحديدية على سبيل المثال- أو السوق العالمية(مثل النقل الجوى والاتصالات السلكية واللاسلكية، حتى بالنسبة لشبكات الحركة القومية أو الإقليمية (الكهرباء على سبيل المثال) فإن مراقبة التجارة بين دولة ودولة تتطلب تنظيما على المستوى الأوروبى. وأصبحت الولايات المتحدة تحتل من الآن فصاعدا- وبصفة جزئية- دور المراقب للتكتلات وقمع التعسف فى استخدام الموقع المهيمن كما تقوم أوروبا بالدور نفسه ولكن على مستوى أقل.

إلا أنه، من المتفق عليه أن مفهوم تنظيم المرافق العامة على مستوى الحلقة الدولية يتجاوز بحق حدود المبادرات من هذا النوع. فلم تزل عملية مراقبة الأسواق المعنية وتنظيمها على المستوى الدولى والأوروبى فى مراحلها الأولى ترافقها فى ذلك التطورات المؤسسية؛ وعلى السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة التجارة العالمية أن يمثلا الموقع المتميز لإثارة الجدل حول التنظيم الدولى لتلك الأسواق

الحساسة. بيد أن التنظيم الأوروبى للمرافق العامة لن يصبح منتهيا بمجرد تبنى توجيهات المجموعة الأوروبية ونقلها على المستوى القومى. فالأمر لا ينبغى أن يقتصر على وضع القواعد فحسب بل يستلزم أن نكون قادرين على تطبيقها. إن التماثل القائم بين البناء الأوروبى والتكامل التجارى للولايات المتحدة إنما يثير من جانبه فكرة أن أوروبا سوف تتجه حتما إلى التزود بسلطات قطاعية متخصصة يشبه نموذجها النموذج الأمريكى.

الخلاصة

إن دور الدولة كعامل منظم- الذى أصابه الضعف حاليا على المستوى القومى - يبدو فى طور إعادة الخلق على مستوى سوق العولمة وعلى مستوى أوروبا، وذلك من خلال أشكال براجماتية وتدريجية. ونحن نستخلص من هذا التحليل أنه لا ينبغى علينا اعتبار اللاتنظيم بمثابة نهاية التاريخ- أى إرساء نظام جديد مستقر من شأنه أن يكتب له الاستمرار والاستقلال والثبات على مدى عشرات السنين كما كان الحال بالنسبة لنظام المرافق العامة عند إرسائه منذ نصف قرن من الزمان- بل على العكس ينبغى اعتباره كبداية فترة إعادة هيكلة صناعية واقتصادية عاصفة على مستوى واسع يندرج فى إطار تطورات تشريعية ومفاوضات دبلوماسية ونقاش سياسى واجتماعى يتناول موضوع التنظيم بكثير من الجدل. إن مستقبل تنظيم اقتصاد العولمة لم يتم تسجيله بعد.

تخريب مسئولية الدولة[20]

بقلم أوليفييه كايلا

Olivier CAYLA

ترجمة: د. منار رشدى

مراجعة: د. محمد على الكردى

مع عودة الفلسفة الأخلاقية هذه السنوات الأخيرة (بول رلبكور وهانز جوناس) أصبح موضوع المسئولية محل شغف بالغ ليس من جانب المفكرين فحسب بل أيضا من جانب المجتمع بأسره. فلقد أصبح المجتمع حساسا للغاية تجاه موضوع مسئولية أصحاب القرار السياسى. فهو يرى فى الواقع أن مسئولية المرء عن أفعاله، حينما يكون مضطلعا بمهمة سلطوية تجاه أشقائه فى المواطنة، على الأقل فى حالة ما إذا أسفرت هذه الأفعال عن أضرار وخيمة على الصحة أو على حياة المحكومين أنفسهم، فقد أصبحت من أدنى متطلبات السياسة والأخلاق فى إطار الديمقراطية الحديثة أو بالأحرى فى إطار"دولة القانون" هذا المصطلح الثانى الذى بات يحظى بتقدير بالغ منذ أن أشاع الفلاسفة السياسيون استخدامه (بعد أن كان محصورا حتى ذلك الحين فى معنى ضيق وتقنى إلى حد كبير قصره عليه رجال القانون الجامعيون) ببعض الحماس فى الثمانينيات. فتكاثر"القضايا" التى تطرح مثل هذا السؤال الحاسم (مثل قضية الدم الملوث أو الأسبستوس أو قضية"جنون البقر") وكذلك نزعة الطبقة السياسية نحو اللجوء إلى رد الفعل القديم المتمثل فى الاستصدار الذاتى لعفو شامل (مثل ما تثيره على سبيل المثال عبارة "مسئولون ولكن لسنا مدانون") قد أسهمتا فى إشاعة الفكرة القائلة بوجوب إخضاع

---

(٢٠)نص المحاضرة رقم ١٦٥ التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠٠٠.

السلطة العامة، فى مقابل ما تتمتع به من سلطة قيادية استثنائية أحادية الطرف، "للقانون العام" بصفة عامة وللمسئولية بصفة خاصة؛ وهذا معناه تأصيل فكرة أن أفعال السلطة العامة لم يعد بمقدورها مَنْ الآن فصاعدا التذرع بسعيها لبلوغ الصالح العام حتى تنعم تحت كل الظروف بمزية عدم الخضوع لقانون المسئولية الذى ينطبق على كل متقاض عادى. إذن، فعلى رجل القانون المعاصر أن يمعن تفكيره فى هذه المسألة الشائكة"لمسئولية الدولة" فى هذا الإطار المعاصر من النزعة السياسية والأخلاقية نحو مزيد من المساواة بين الحكام والمحكومين.

وتكمن الصعوبة الرئيسية- بكل تأكيد- فى التعدد الشديد لمعانى كل من لفظى تعبير "مسئولية الدولة". فالفكر القانونى يقترح- بداية- عدة تعريفات لكلمة دولة التى ينبغى هنا إدراكها بمثابة فاعل هذه المسئولية. والحق أن بعض هذه التعريفات يتفق بسهولة إلى حد ما من حيث إنها قد وضعت فى نهاية القرن التاسع عشر، تحديدا لتلبية احتياجات النظرية القانونية المتعلقة"بدولة القانون". حيث تجعل منها "شخصا" أى عاملا ينعم بالذاتية وقادرا على العمل بمحض إرادته التى يمكن بمقتضاها أن يتحمل مسئولية عن عمل من شانه أن يلحق الضرر وذلك حتى يتم مطالبته قانونا بتقديم الحساب عن أعماله وفى مجرى هذه الحساسية المذهبية، اعتاد رجل القانون إدراك الدولة كشخص شديد الخصوصية، فهو يتميز أولا، من منطلق وصفه كشخص اعتبارى، عن الأشخاص الطبيعيين وهم الأفراد، كما تختلف الدولة أيضا عن باقى الأشخاص الطبيعيين بسبب وضعها كشخص عام وأصلى فى آن واحد وهذا ما يجعل من المستحيل تشبيهها لا بالشخصيات الاعتبارية فى القانون الخاص(الجمعيات والشركات التجارية على سبيل المثال) ولا بالشخصيات العامة الأخرى(المجتمعات الإقليمية المؤسسات العامة) التى أنشأتها الدولة نفسها وبناءا عليه لا تتمتع إلا بكونها شخصية منشقة فحسب. وعليه، إذا كان من الممكن تصور مسئولية الدولة وفقا لهذا التعريف، فإنه ينبغى التفرقة بينها وبين مسئولية المجتمع

المحلى كمقاطعة على سبيل المثال؛ فهذا المجتمع وإن كان يتمتع بمثل وضع الدولة كشخص عام يمارس صلاحيات متعلقة بالسلطة العامة فهو ليس مماثلا لها ولا يمكن الخلط بينهما. وهذا مما يزيد الأمر تعقيدا.

وإذا كان هناك ما يثير الضيق فهو تعارض بعض التعريفات الأخرى للدولة مع الاعتراف بمسئوليتها تعارضا شديدا إما لأنها تمنح الدولة طابعا موضوعيا ولا ذاتيا بحتا- كما فى النزعة المعيارية للمفكر كلسن Kelsen الذى يشبهها بمنتهى البساطة بالنظام القانونى نفسه أى بمجموعة معيارية أى بمجموعة المعايير الصحيحة موضوعيا فى مساحة إقليمية محددة. وإما أن هذه التعريفات- مع إقرارها لمبدأ ذاتية الدولة- تؤكد قبل كل شىء على سيادتها، وهذا بالطبع ما يتنافى مع فكرة مسئولية الدولة حيث تؤكد على البعد الأساسى المتعلق بالمعصومية أى بقدرتها على عدم تأدية الأفعال إلا التى تكفل الصالح العام أى بالتالى عدم قدرتها على إلحاق أدنى ضرر وهذا ما يتصف به الأداء الرائع للملك. وعليه، علينا أن نقر- حتى وإن كان ذلك غير مرض فكريا بالقدر الكافى- أننا لم نتمكن البتة من فهم المسئولية القانونية للدولة لو لم ندرك فى آن واحد تقريبا كافة التعريفات وإن شابها الكثير من التناقض فيما بينها.

وتزداد الأمور تعقيدا وحساسية حينما نفكر كذلك فى تعدد فئات المسئولية فى القانون الوضعى الفرنسى حيث تتبع كل منها نظاما قانونيا خاصا. ومن ثم يجدر التمييز بين أربعة أنواع على الأقل للمسئولية يترتب على كل واحد منها إجراءات وعقوبات مختلفة تماما فيما بينها: المسئولية المدنية والمسئولية الجنائية والمسئولية الإدارية والمسئولية السياسية. وإطلاعنا على كتب القانون يثير مشكلة أخرى وهى التباين الواضح فى تعريف كل واحدة من هذه المسئوليات الأربع علاوة على بعض الغموض الذى يجعل من مسألة مسئولية الدولة التى تبدو بسيطة،

معضلة ضخمة بسبب نقص وضوح اللفظ نفسه أى تشوشه.[٢١]

وعند هذا الحد، ينبغى القول أنه لن يكون واقعيا- ولا حتى من التواضع فى شيء - أن نزعم توضيح الأمور هنا ولكنه ليس من المؤكد أننا سوف ننجح فى ذلك. وقد يكون من الأفضل لوصف خطاب القانون المتعلق بمسئولية الدولة أن نبرز تشوشه بشكل صريح. فمن غير المستحيل فى نهاية الأمر ألا يكون لهذا التشوش طابع ذو معنى، يعكس الاضطراب الكبير الذى يشهده اليوم النظام القانونى الفرنسى الذى أصبح الآن معتركا تتنازع فيه مفاهيم للمثل الأعلى الديمقراطى متناقضة كل التناقض.

وفى الواقع أن النظام القانونى الذى ينطبق عادة- وفقا للتقليد الفرنسى- على أجهزة الدولة لضمان دولة القانون هو نظام القانون العام. إذن، فالميزة الأساسية لهذا القسم من القانون- وفق الفكر التقليدى- هو أنه قانون استثنائى للقانون العام. حتى أن الفكرة المعاصرة المرتبطة بإخضاع الدولة لمسئولية مشابهة أو بالأحرى مماثلة لتلك المفروضة على الأشخاص العاديين أى الأفراد من الخاصة تتعارض بالضرورة مع الروح الأساسية للقانون العام طالما أن هذه الفكرة تنزع إلى أن تنكر على الدولة غايتها فى الاستمرار بالتمتع بنظام قانونى يمثل استثناء من القانون العام.

---

(٢١) لا عجب فى أن نرى انعكاسا لهذا التشوش على الجمهور المستنير نفسه، وهذا يتضح فى الخطأ الذى ارتكبته إحدى "الصحف اليومية المسائية" عند تناولها لحكم المحكمة الإدارية الذى يعترف بمسئولية الدولة عن خطأ ارتكبته فى قضية من قضايا الأسبستوس حيث أعزت هذا الخطأ أو الضرر(مصرع أربعة أشخاص) إلى تأخرها فى إصدار المعايير المتعلقة باستنشاق ألياف الأسبستوس فى الوسط المهنى.
وقد كتبت الصحيفة فى عنوانها لهذا الخبر: "الدولة مسئولة جنائيا" عن الكثير من أحداث الوفاة المتعلقة بالأسبستوس. (صحيفة لوموند، الأول من يونيو ٢٠٠٠،ص١٣) إذن، فهذا العنوان ليس خادعا فحسب لخلطه بين نوعين مختلفين من المسئولية ولكنه أيضا عبثى حيث إن المسئولية"الجنائية" للدولة- بالمعنى الذى سنعرضه لاحقا - مستحيلة فى القانون الفرنسى.

وإذا كانت الرغبة الحالية فى زيادة مسئولية الدولة مـن أجـل إخضـاعها للقانون العام يؤدى إلى إحداث بعض التشوش فهذا ما يفسره، وبمنتهى اليسـر، أن هذه الرغبة"تقوض" بعمق القانون العام حيث تحرض على إفساد روحه أى التشكيك فى المعايير التى تكفل للدولة مزية نظام مبالغ فيه للقانون العام. بعبارة أخـرى أن هذا التخريب يؤثر بالفعل على نفس مبدأ الفصل بين القانون الخاص والقانون العام الذى كان يمثل حتى الآن الهيكل الثابت للنظام القانونى الفرنسى، بل وأيضا لأنواع الفكر الجامعى والتقسيم الأكاديمى لمختلف التخصصات العلمية، وهذا ما عسـاه أن يؤدى حتما لنتائج مثيرة للاضطراب فى الحياة الفكرية لكليات الحقوق.(٢٢)

إذن، لماذا هذا التمسك بتعريف الحق العام كاستثناء للقانون العام؟ بـالطبع، أن تفسير هذا الأمر يكمن فى الاعتبار الخاص الذى يوليه هذا القانون لسيادة الدولة والتى- وفقا للفكر السياسى الحديث- تمثل جوهر القانون طالما أنهـا هـى التـى تؤسس صلاحيته للحكم أى على سن القوانين التى"تعبر عن الإرادة العامة". ولهـذا الإدراك لمفهوم الدولة القائم على إبراز سمتها السيادية نتيجة أساسية تتمثـل فـى المسلمة القائلة أن ليس بوسع الدولة التسبب فى أى ضرر، حيث إنه كمـا أوضـح روسو Rousseau، فى قوله بأن الرغبة العامة لا يمكن أن تضل.(٢٣) ومن ثم، فإن

---

(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول تلك العقيدة فى العصر الحديث وهذا التقسيم الأساسى للفكر القانونى ولقياس قدرته السياسية أنظر

J.Caillosse «Droit public-droit privé. Sens et portée d'un partage académique», AJDA, 1996, p. 955 sqq., et S. Papaefthymiou, «La distinction "droit privé- droit public" en France entre 1848 et 1900: le paradigme positivste perdu», in La science juridique française et la science juridique allemande de 1870 à 1918, dir. O.Beaud et P. Wachs-mann Presses Universitaires de Strasbourg, 1997, p. 101-133.

(٢٣) حتى وإن كان الأمر يقتضى- حقا- إظهار الكثير من التباين لفهم هذه المقولة الفلسفية والتى يتم غالبا إقامة نوع من التشابه المبالغ فيه بينها وبين مفهوم يزعم إقراره للسيادة المطلقة" أنظر

A.Philonenko, Jean-Jacques Rousseau et la pensée du Malheur. Apothéose du désepoir, Vrin, 1984, et O.Cayla, «"si la volonté générale peut errer". Á propos de "l'erreur manifeste d'appré-ciation" du legislateur», Le Temps des saviors. 2000, no 2.

المشهد القانونى، المتوارث عن الثورة الفرنسية منذ عهد الجمهورية الثالثة الوليدة حيث تمت منهجة علم القانون العام الحديث، كان واضحا فى كل تفاصيله: فبأى حال من الأحوال لا يمكن للدولة أن تكون مسئولة مسئولية الأفراد أى أنها لا يمكن أن تخضع لأى من شكلى المسئولية فى القانون العام: المسئولية المدينة والمسئولية الجنائية. واليوم، لم تزل عقيدة اللامسئولية المدنية أو الجنائية للدولة قائمة رسميا ومعمولا بها. ولنوجز الخطوط العريضة لهذا التحول أى أسلوب تفويض هذه العقيدة أو بعبارة أخرى كيف استطاعت المسئوليتان المدنية والجنائية أن تشملا الدولة بأسلوب لم تتمكن من مقاومته رغم أنه غير مباشر أو واضح.

إن فكرة عدم جواز إخضاع الدولة لنظام المسئولية الذى تفرضه المواد ١٣٨٢ وتاليتها فى القانون المدنى على الأفراد من أجل ضمان اللياقة فى المسلك(أو"التأدب" بشكل يلزم بإصلاح الأضرار التى تم التسبب فيها للآخرين) من خلال علاقات متساوية، إنما لم تزل تمثل مبدأ حيا دائما للقانون العام الفرنسى، مراعاة لسيادة الدولة والتوجه الملازم لدورها القيادى الأحادى الجانب فى سبيل تحقيق الصالح العام. ولكن، انعدام المسئولية المدنية للدولة لا يعنى بالتبعية عدم مسئوليتها الواضحة والصريحة؛ فهى تنطوى فى معناها على مسئولية مختلفة تمثل مخالفة استثنائية للقانون المدنى المشترك سواء من ناحية قواعده، الحريصة على إدماج البعد غير المتساوى بالضرورة فى العلاقة القائمة بين شخص الدولة وأشخاص الخاصة، أو من ناحية القضاء المختص لضمان تطبيقها: إن المسئولية الإدارية التى يعتمدها القاضى الإدارى هى التى تنوب عن المسئولية المدنية غير القابلة للتطبيق على الدولة وهى التى تمنح هذه الأخيرة ميزة عدم الخضوع لقضاء القانون العام. وهذا معناه أنه لو تم إرغام الدولة على التعويض عن الأضرار التى أدت إليها بعض الأفعال الخاطئة أو غير الخاطئة من جانبها، فذلك لا يمكن قبوله إلا على سبيل الاستثناء وفى نسب متفاوتة يمكن أن تتفق مع المصالح العليا للمرفق العام ومع امتيازات السلطة العامة، واختصارا دون أن نسبغ على هذا الأمر نفس

الطابع العام والمطلق الذى يتسم به الالتزام المفروض علـــى الخاصــــة بمقتضــــى القانون المدنى: هذه هى الروح المتأصلة للمسئولية الإدارية كما عرفهـــا مرســـوم بلانكو الشهير لمحكمة النزاعات فى عام ١٨٧٣.

وقد ترتب على هذا الحل الوسط، بين فكرة دولة صاحبة حــق أى مســئولة وبين فكرة دولة ذات سيادة أى مسئولة بشكل يختلف عن الجميع أى ليس تماما مثل كل الخاضعين للقانون العام، تشجيع منطقى وواضح لبــزوغ مفهــوم المســئولية المؤكدة للإدارة. ولهذا السبب، تمكن القاضى الإدارى اعتبارا من عـــام ١٨٩٥ أن يرغم الدولة على الالتزام بتعويض مستخدميها من، المـــوظفين العمـــوميين عـــن حوادث العمل، على أساس المسئولية عن المخاطر- وذلـــك حتـــى مـــن قبـــل أن يرفضها القانون المدنى فى عام ١٨٩٨ على أصحاب العمل من القطاع الخـــاص. وهو تأمين، انسحب بعد ذلك ليشمل مجرد المعاونين الموسميين فى المرفق العـــام، وبالمثل، شرع القاضى الإدارى فى إتاحة التعويض عن الآثـــار الضـــارة لـــبعض الأنشطة التى تمارسها الدولة والتى- رغم شرعيتها الكاملة- يمكن أن تسفر عـــن إخلال مجحف بالمساواة أمام الأعباء العامة التى يتحملها الرعايا- إلى حد الـــذهاب إلى الاعتراف بإمكانية وجود مسئولية من واقع القوانين وهذا بالطبع مـــا يصـــعب تصوره إزاء مبدأ السيادة المعصومة للإرادة العامة، إذا لم يكن الأمر يتعلق، فـــى الحالة الراهنة، بمسئولية أكيدة من جانبها. وفـــى الواقـــع، أن مثـــل هـــذا النظـــام للمسئولية- يتيح بلا أية مساوئ- تكريسا رسميا لمبدأ دولة مسئولة ولكـــن ليســـت مدانة" - وإن كان يعتبر هذا المبدأ فى يومنا غير كاف بدرجة كبيرة أو بـــالأحرى محرضا.

فمجمل الصعوبة يكمن- بداهة- عند التجرؤ على وصف عمل ســـلطان أو عاهل فى إمكانية قبول مسئولية عن خطأ ارتكبته الدولة، مع مـــا ينطـــوى عليـــه استخدام مفهوم الخطأ من معنى ضمنى. مقارب للعيب فى الذات العليا- المتمثل مع

ذلك فى امتثال أخلاقى أكثر منه دينى أو قانونى. ونحن نفهم إذن أن مثل تلك المسئولية قد تم تصورها أولا بصورة حصرية للغاية: وعليه قام القاضى الإدارى بصياغة"حيلتين صوريتين فى إطار إستراتيجية التصنيف[٢٤] لتقليص عدد الاحتمالات التى يمكن من خلالها وصف أفعال الدولة كما لو كانت خاطئة. فهناك أولا توصيف الخطأ الشخصى الذى أتاح أن نستبعد من مجال المسئولية الإدارية الخطأ المرتكب من قبل موظف المرفق العام؛ وهو خطأ قد يبدو لأسباب متنوعة منها على سبيل المثال خطورته الاستثنائية- غير قابل للارتباط بوظيفته. ولئن كانت الدولة غير متورطة فى مثل هذا الخطأ، فإن الشخص الذى وقع ضحية الضرر لا يمكن له الحصول على تعويض عنه إلا إذا توجه للقضاء بشأن المسئولية المدنية والشخصية للموظف المتورط فى هذا الخطأ، وهناك ثانيا، هذه العبارة الموفقة المتمثلة فى مفهوم"الخطأ الفادح"، وهو لفظ لابد منه حتى يمكن تحديد مسئولية الدولة فى تورطها بشأن النتائج الضارة لبعض الأنشطة التى يقر القاضى بصعوبتها الخاصة من خلال تفهمه المتسامح لعبء المهمة الإدارية المناط بها. (والقاضى هو نفسه هيئة منبثقة أصلا عن الإدارة والأسلوب الحالى لتعيينه والذى تتولاه أساسا المدرسة القومية للإداريين ENA لا يزال يعكس هذا القصور فى الفصل بين القاضى وأحد طرفى الدعوى). ومن هذه الأنشطة تلك المتمثلة فى الأعمال الرقابية أو التى تحمل طابعا تقنيا متقدما. وفى هذه الحالة، يكون الخطأ البسيط- أى الضعيف الخطورة- خطأ مغتفرا ويمكن أن يماثل الانعدام التام للخطأ. وهذا التسامح الذى يتفضل به القاضى الإدارى على الدولة عندما يعكف على الدراسة القانونية الفقهية لأفعالها هو الذى يمثل تعارضا شديدا مع التشدد القاسى الذى يبديه القاضى المدنى من جانبه عندما يعاقب بلا رحمة على كل الأخطاء، أيا

---

(٢٤) عن الأهلية كنشاط استطرادى يقع فى قلب انتشار سيادة الدولة أنظر O. Cayla " La qualification، ou la vérité du droit, Droits, revuc français de théoric "juridique" رقم ١٨، ص٣- ١٦.

كانت درجة خطورتها، التى يرتكبها الفرد بمجرد أن يكــون مــن شــأنها إلحــاق الضرر. وهنا بالذات تكمن الميزة الكبرى التى تتمع بها الدولــة كطــرف مســئول خاضع للقانون.

بيد أن قانون المسئولية الإدارية- وهذا ما يثير اهتمامنا فى هــذا الصــدد- يشهد منذ عدة سنوات تطورا ضخما وسريعا إلى الحد الذى يبدو فيه كما لو كــان انقلابا حقيقيا ربما يبدو للدولة كمن ينذر بنهاية ليلة ٤ أغسطس جديدة تمثل إلغــاء لكل الامتيازات التى كانت قد حصلت عليها: حيث حلت قسوة مماثلة للتــى يبــدها القاضى القضائى إزاء الخاصة محل عناية القاضى الإدارى. وإحقاقا للحــق، فــإن خضوع الدولة لمسئولية القانون العام يتم بأسلوبين غير مباشرين، فهو أولا لا يأتى تعبيرا عن مسئولية مدنية واضحة وصريحة طالما أن الجهة العقابية تتمثــل فــى القاضى الإدارى وليس القضائى، بيد أن ما قام به القاضــى الإدارى نفســه مــن إحداث تطابق بين نظام المسئولية الإدارية ونظام المسئولية المدنية هو الذى قوض من الداخل تعريف القانون الإدارى بوصفه خاصية فى قطاعــات النشــاط الإدارى حيث لا نجد الدولة معنية بالضرورة حيث يتعلق الأمر بالأحرى بشخصيات عامــة أخرى- مثل مؤسسات الاستشفاء العامة على وجه الخصوص- التى يفتــرض أن تكون قد عانت بصفة خاصة من قسوة هذه المسئولية الإدارية المستوحاة من فكــر المساواة فى المسئولية المدنية.

وفى الواقع أن اهتمام القاضى الإدارى قد انصب- بداهــة- علــى مجــال المسئولية فى المستشفيات ليحقق بذلك رغبة المواطن فــى تمديــد نطــاق نظــام المسئولية الإدارية وتوحيد معاييره ويهدىء من حدة قلقه بعدما تكشف مــن أوجــه قصور خطيرة فى النظام الصحى العام فى أعقاب الفضائح التى شهدها هذا القطاع مثل فضيحة نقل الدم. وعليه، فقد تخلى القضاء تقريبا عن المطالبة بإثبات وقــوع خطأ جسيم، وهو ما كان حتميا فى الماضى للحصول على تعويض عــن الضــرر

الذى يكون قد تسبب فيه طب المستشفيات. وقرر القضاء بشكل عام إخضاع استخدام التقنيات التجريبية غير معروفة النتائج جيدا والأعمال الطبية العادية التى لا تحتمل تولد حوادث خطيرة عنها للنظام الخاص بالمسئولية عن المخاطر (حتى وإن أتاح ذلك الحيلولة دون تقويم نوعية الخدمة الطبية). كما اتخذ أيضا قرارا بإخضاع كافة الممارسات الطبية الأخرى لمبدأ المسئولية عن الخطأ ليس على أساس الخطأ البسيط ولكن، تحديدا، الخطأ الطبى.[٢٥] علاوة على أنه جعل المستخدم ينتفع من "احتمال الخطأ البسيط" فى حالة ضرر تسبب فيه سوء التشغيل أو سوء تنظيم الخدمة، ولهذا الأمر مدلول رمزى أكبر، فهذه الآلية- رغم بقائها فى الإطار الرسمى للخطأ- إلا أنها تقدم ضمانا تلقائيا بالتعويض قياسا على التعويض عن المسئولية المرتبطة بمخاطر المهنة، على اعتبار أن الخطأ ليس فى حاجة إلى إثبات. (فمجرد وجود الضرر يثبت الخطأ).[٢٦]

إلا أن هذا التحول الجوهرى فى المسئولية الإدارية التى أصبحت تقترب فى مضمونها أكثر فأكثر من المسئولية المدنية لا ينحصر نطاقها على مجال المستشفيات فحسب بل ينسحب أيضا على عدد متزايد من القطاعات منها- بصفة خاصة- القطاع المختص بتوزيع بعض المنتجات (الدوائية والغذائية والبيولوجية)

---

(٢٥) إحقاقا للحق فإن التأويلات المتعددة لم تقطع إذا كان هذا التغيير اللفظى شكليا أم جوهريا؛ لما كان بإمكان القاضى أن يقرر بأنه لا يرى"خطأ طبيا" إلا عند الحد الذى كان يرى فيه سالفا"خطأ جسيما"، فهذا من شأنه عدم إدخال تعديل يذكر على قضائه.

(٢٦) هذا يوضح إلى أى حد لا يتجه التطور المعاصر للقانون- وهو المعنى بالإبقاء على التعيين الرمزى للخطأ بل وبتنشيطه لتأسيس مبدأ المسئولية التى تزداد أهميتها عندما تعزى إلى شخصيات عامة- إلى الجهة التى ينبأ بها ف- إيوالد F. Ewald فى كتابه "- L'Etat Providence" وهو التوجه المتمثل فى الانتصار المفترض للمسئولية التى لا يشوبها أى خطأ، والتى يراها حاسمة من وجهة النظر الفلسفية. انظر- فى هذه النقطة- التحليل الوافى لـ د. بيشيون D. Béchillon changer dans le "responsabilité sans faute dans le قانون ثقافات cardre. Genèse et structure de la droit droit adminstratif cultures. Français ٩٩٧، رقم ٣١.

حيث يقيم القاضى الإدارى تطابقا بين قضائه وقضاء القاضى المدنى. إلا أن هذا القطاع قد شهد القضية المتعلقة بالدم الملوث، وقد أدت هى الأخرى- بسبب ما كشفت عنه من أوجه قصور فى كيان الدولة- إلى"تفويض عقيدة اللامسئولية الجنائية للدولة".

إلا أن القانون الجنائى الجديد الذى أصبح نافذا اعتبارا من عام ١٩٩٤ يبدو صريحا حيث جاء فى نصه: "إن الأشخاص الاعتباريين- "باستثناء الدولة" مسئولون جنائيا" ومن المؤكد- والحالة هذه- أنه يمر على أية حال بإمكانية جذب إن لم تكن الدولة بمعناها الصريح فعلى الأقل باقى الشخصيات العامة للمثول أمام القاضى الجنائى؛ وهذا ما أتاح تصور ملاحقات قضائية محتملة ضد بعض العمد على سبيل المثال بوصفهم ممثلين للشخصية الاعتبارية للمقاطعة التابعين لها إما لجنح غير عمدية تتسم "بعدم التبصر أو الإهمال أو التعريض الاختيارى للآخرين للخطر" مع ما ينطوى عليه من خطر السخط أو نضوب الميول الوطنية لدى المنتخبين المحليين.

ولكن هذا لا يمنع من المبدأ المقدس القاضى بعدم المسئولية الجنائية للدولة قد ظل- على ما يبدو- لا تشوبه شائبة فى التشريع الجنائى فى شكله الحديث، ففكرة وجود حاكم مرتكب لجنحة أو بالأحرى مجرم نتيجة لسلوكه غير اللائق فكرة غير واردة رسميا. ومثل هذا الموقف المذهل الذى يتم فيه استثناء الشخص ممثل الدولة- دون غيره- من الخضوع للقانون الجنائى يعكس الأولوية المطلقة التى يتمتع بها القانون السياسى(أو القانون العام) الذى يمثل استثناء من الشريعة العامة.

بيد أن هناك حالة أخرى لا تقل عن الأولى فى انحرافها عن تعريف القانون العام كاستثناء من الشريعة العامة وهى التى أنشأها القانون العام نفسه فى اندفاعه المتناقض نحو التفويض الذاتى حين أرسى فى ٢٧ يوليو ١٩٩٣ من خلال

مراجعته للدستور، محكمة عدل الجمهورية(CJR) التى نظرت فـــى عـــام ١٩٩٩ القضية الجنائية للوزراء الثلاثة المتورطين فى قضية الدم الملوث. وممـــا لا شـــك فيه، أن هذه القضية لم ترفع ضد الدولة فى حد ذاتها ولكن ضد أفراد متورطين فى هذه القضية من خلال مسئولية جنائية شخصية. إلا أنه من الصعب أن لا نرى فى هذا الإجراء الذى وضعه الدستور، وينص من خلاله أن أعضاء الحكومة مسئولون مسئولية جنائية عن الأفعال التى ارتكبوها خلال ممارستهم لمهام وظائفهم ووصفت على أنها جرائم أو جنح وقت ارتكابها، تنفيذا لإجراء جنائى ضد الدولـــة- علـــى الأقل غير مباشرة- طالما أن الأمر يتعلق بالحكم على النشاط الحكـــومى البحـــت للوزراء. ومما لا شك فيه أيضا أن هذا النص الدستورى الذى يجعل مـــن التقـــويم الجنائى للعمل الحكومى أمرا جائزا ليس جديدا تماما حيث إنـــه وارد فـــى الـــنص الأصلى لدستور عام ١٩٥٨. إلا أننا لا يمكن أن ننكر أن المراجعة الدستورية التى تمت فى عام ١٩٩٣ وما أفرزته (محاكمة الوزراء وليس رئيس الجمهورية) مـــن إنشاء محكمة عدل جمهورية (CJR)، تنعقد فيها هيئة مؤلفة من قضاة محترفين إلى جانب أعضاء التمثيل الوطنى، لتحل محل محكمة العدل العليـــا المؤلفـــة- بصـــفة حصرية – من البرلمانيين؛ قد عززت- وبفضل هذا التحسين الإجرائـــى- البعـــد الجنائى لهذه المسئولية الوزارية الخاصة كما أنها قد خففـــت مـــن حـــدة طابعهـــا السياسى الصريح.

ومن جهة أخرى، لم يخطئ المعلقون العديدون على هذه المرحلة القضـــائية غير القياسية، فسواء أقروا بمبدأ القضية الجنائية للوزراء تحقيقا كمطلـــب إقـــرار العدالة إزاء ضحايا الدم الملوث ولمبدأ"دولة القانون" أو سواء، بـــالعكس، هـــاجموا هذا المبدأ نفسه باسم الدفاع عن المفهوم التقليـــدى للديمقراطيـــة البرلمانيـــة التـــى تقضى- تبعا لمفهومهم- باستبعاد أى معاقبة للمسئولية الوزارية، فقد رأوا جميعـــا فى هذه القضية أيضا أنها مراهنة رئيسية على حق مسئولية الدولة الذى بتطابقه مع

القانون الجنائى العام، يكتسب معنى سياسيا جديدا جذريا ومقوضا تماما للحق العام التقليدى.

على هذا النحو، لا يسعنا إلا أن نأسف لكون المدافعين عن هذا التعديل لم ييسروا لنا فهم مفهوم "المسئولية فى القانون" وذلك عندما عمدوا إلى إدعاء أن المسئولية الوزارية الوحيدة التى يمكن تصورها- فى القانون العام لديمقراطية حديثة مستوحاة من فكر "الدستورية" - هى- بطبيعة الحال- المسئولية السياسية للحكومة أمام البرلمان، فهذه المسئولية بوسعها أن تكون الإطار القانونى العادى للحكم الذى يحق له تقديم تقويم قيم للأخطاء السياسية التى عابت نشاطا حكوميا بعينه، وهذا ما يوضحه البعض(٢٧) الذين يشيرون إلى أن المغزى الديمقراطى تحديدا للتطور التاريخى لبريطانيا أو فرنسا يرتبط بالتحول الذى تم فى البلدين فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بالانتقال من المسئولية السياسية إلى المسئولية الجنائية للوزراء.

ولكن هذا التعريف لمسئولية الحكومة أمام البرلمان، بوصفها المسئولية التى ستتيح للثانى معاقبة الأولى على "الأخطاء" أو "الزلات"، إنما تمثل تعريفا مذهلا حقا. فمسئولية الحكومة أمام الجمعية الوطنية- المنظمة وفقا للمادة ٤٩ من دستور الجمهورية الخامسة- والتى يمكن أن تبدأ إما بمبادرة من رئيس الوزراء فى إطار برنامجه أو إعلان سياسة عامة أو بمبادرة من النواب عن طريق التصويت على اقتراح بتوجيه اللوم- لا تستخدم البته فى المعاقبة على أدنى خطأ، وبالأحرى أى خطأ سياسى، كما لم تستخدم لغرض مشابه فى التقليد البرلمانى للجمهوريات السابقة. فهى تستخدم ببساطة فى عزل الوزراء عن طريق "إسقاط" الحكومة عندما لم تعد تحظى بشرف نيل رضى التمثيل الوطنى. وهذا معناه بعبارة أخرى أنها

---

(٢٧) أنظر O. Beaud، Le sang contaminé، باريس، PUF، ١٩٩٩. O.Cayla للإطلاع على مناقشة عامة القضايا المثارة فى هذا الكتاب "contitutionnalism" Critique du constitution La، نوفمبر ٢٠٠٠.

عمل اختيارى صرف يقوم به النواب لصالح السلطان الشعبى الذى يمثلونه. وأيا كانت الأسباب، يحق للجمعية الوطنية- لأنها تجد سعادة فى ذلك- أن تعزل الوزراء دون أن توجه لهم اللوم على أدنى خطأ(مثل عدم الإسراع- على سبيل المثال- فى السيطرة على عملية نقل الدم) كما يحق لها أيضا الامتناع تماما عن الإطاحة بالحكومة رغم توافر القناعة بارتكابها لبعض الأخطاء.إن المسئولية السياسية ما هى إلا ترجمة لتبعية الحكومة للبرلمان، حيث من المرجح أن لا تتمكن من إنجاز سياستها- الخاطئة أو الصحيحة- دون حصولها على مساندة الممثلين المنتخبين من قبل الشعب.(٢٨)

بعبارة أخرى وللأسف، عكس ما يوحى به التعبير(المستحسن أن نتخلى عنه، طالما أن عدم ملاءمته كبيرة وخادعة)، فإن مفهوم"المسئولية السياسية" يشتمل تقريبا على كل ما نريده، باستثناء المسئولية ذاتها"، هذا، على الأقل، إذا ما استخدمنا هذا اللفظ الأخير بالمعنى الدارج الذى يعنيه فى مجال الفلسفة الأخلاقية وبالذات فى القانون. فالحكومة، بخضوعها لهذه المسئولية، لا يتعين عليها تحمل مسئولية الأعمال التى تقوم بها أمام وكيل قضائى لديه الصلاحية لإدانتها وفرض العقوبة عليها أو إلزامها بدفع تعويض عن ضرر تكون قد تسببت فيه. فالحكومة المطاح بها ليست بأى حال من الأحوال حكومة معاقبة قانونا أو تم تقييم عملها نسبة لمعيار أو لمبدأ أو لقياس قانونى فهى مجرد حكومة تخضع لنزوات نواب لا يستسيغونها، هذا كل شىء. فالدفاع عن فكرة احتكار الوزراء للمسئولية السياسية بصدد معالجة إحدى القضايا مثل قضية الدم الملوث، إنما يعنى- بالتأكيد- مساندة فكرة الإبقاء على اللامسئولية السياسية للوزراء.

---

(٢٨) انظر

O. Beaud, Le sang contaminé, باريس . PUF, 1999.

للإطلاع على مناقشة عامة القضايا المثارة فى هذا الكتاب، انظر

O. Cayla, «La constitution du contitutionnaliste», Critique, novembre 2000.

وبعبارة أخرى، هذا معناه أن القانون العام التقليدى عاجز عن إرضاء آمال المواطنين فى مزيد من مسئولية الدولة. فأساس هذه المسئولية هو الاستثناء من الشريعة العامة وقد يعنى أيضا- جزئيا على الأقل- استثناء من القانون بمعناه الواسع.

وقد رأينا أنه إذا كانت المسئولية الإدارية تعوض- يقينا- اللامسئولية المدنية للدولة، فإن مسئوليتها الجنائية لا يمكن لها- فى المقابل- وبأى حال من الأحوال أن تحل محلها المسئولية السياسية المزعومة.

إلا أنه يظل حقيقيا أن الإدماج التدريجى للشريعة العامة بنظام المسئولية القابل للتطبيق على الدولة لا يمكن أن يفرز إلا آثارا وخيمة على تعريف مفهوم القانون العام، وهذا ما يفسر الثورة الانفعالية التى يثيرها هذا الاندماج فى بعض كليات الحقوق المتخصصة فى القانون العام والمنتمية على أية حال لقانون الحقوق الطبيعية.[٢٩] بيد أن المشكلة ربما لا تتمثل فى الاستبشار بهذا الأمر أو الحزن عليه ولكن بالأحرى فى تأمله كظاهرة من أكثر الظواهر تميزا فى تطور مجتمعنا علاوة على أنها ظاهرة شائكة سياسيا بالقدر نفسه. وهناك سؤال يفرض نفسه هنا: ما هو الأساس الآخر- غير السيادة- الذى يمكن أن نبرز من خلاله سلطة القيادة التى يمارسها الحكام عل المحكومين. أو فى حالة عدم جدوى هذا الأمر علينا أن نتساءل عن كيفية صيانة مفهوم السيادة- الذى أعده الفكر السياسى الحديث فى ترابط وثيق مع مفهوم حقوق الإنسان- وإقامة نوع من التلاحم بينه وبين مفهوم المسئولية الراسخة للدولة. غير أننا نعترف أن هذا السؤال ليس جديدا تماما فالمشكلة الحرجة المتمثلة فى ضرورة محاكمة السلطان- وهو أمر غير متصور-

---

(٢٩) انظر على وجه الخصوص العدد ٩٢ من مجلة Pouvoirs (٢٠٠٠) الذى يتناول
La responsabilité des gouvernemants, dir O.Beaud et J.M. Blanquer, Paris . Descartes et cie, 1999.

عن أخطاء يكون قد ارتكبها ضد رعاياه وبصفة خاصة فى الحالة التى يكون- وفقا لقانونه الخاص- قد ارتكبت انتهاكا لحياتهم - هى المظهر الرئيسى لمشكلة فلسفية يطرحها كبار منظرى الدولة الحديثة مثل هوبز Hobbes أو لـــوك Locke بوجـــه خاص.

معنى العلمانية[30]

بقلم فرانسواز شامبيون

Franchise CHAMPION

ترجمة: د. منار رشدى

مراجعة: د. محمد على الكردى

لقد احتدمت حدة الجدل فى مجال تفسير معنى العلمانيــة. دار الجــدل فــى الماضى ولم يزل دائرا بصورة رئيسية حــول موضـــوع "الفصـــل" بــين الــدين والدولة،الفصل بين العام والخاص، وهى أشكال من الفصل قد تجعل - فى نظــر الكثيرين - من فرنسا - دون غيرها من الــدول الأوروبيــة - الدولــة الوحيــدة العلمانية. ومن الجدير بالذكر حقا أن لفظى "علمانية" و"علمنة" لا يمكن ترجمتهمــا إلى اللغة الإنجليزية وهى اللغة الدولية فى عصرنا الحــالى. وتبــرز لنــا مســألة الترجمة هذه أهمية تناول مسألة العلمانية ليس فى فرنسا فحسب بــل أيضــا فــى المجال الأوروبى.

العلمنة النضالية والفصل الحيادى.

مفهومان ميزان لتاريخ العلمنة الفرنسية:

ساد مفهوم العلمنة النضالية طويلا على الصعيد الأيــديولوجى. أمــا علــى الصعيد المؤسسى، فكانت الغلبة لمفهوم الفصل الحيادى والذى أكده إنشــاء نظــام قانون سياسى ليبرالى.

---

(30)نص المحاضرة رقم 166 التى ألقيت فى إطار مشروع جامعة كل المعارف بتاريخ 14 يونيو 2000.

وإذا كان لفظ "علمانية" قد نشأ فى بداية السبعينيات من القرن التاسع عشر، فإن العلمانية الفرنسية هى نتاج ديناميكية بدأت مع الثورة. فاعتبارا من عام ١٧٩٠،ظهر تعارض جذرى بين الثورة والكنيسة الكاثوليكية مما تمخض عنه "حرب الفرنساتين". وعلى عكس الفكرة البديهية السائدة بين الكثيرين التى تجعل من المسيحية دين دولة، سمحت الدولة بالحرية الدينية التى تكفل حقوقا متساوية للجميع (اعتبارا من ١٧٨٩ للبروتستانت ومن ١٧٩١ لليهود). إلا أن فكرة وجود دين كاثوليكى يمثل جزءا لا يتجزأ من النظام الجديد سوف تستمر بعض الوقت. وتمحور الانقلاب حول الدستور المدنى لرجال الدين". ليس تحديدا بسبب النص الذى قلب رأسا على عقب تنظيم الكنيسة الفرنسية، وإن لم يكن مرفوضا منها وهى التى اعتادت منذ زمن طويل الخضوع للسلطة السياسية، ولكن لأن الكنيسة كانت ترى وجوب حصول هذا الإصلاح على موافقة سلطة روحية مثل المجمع الوطنى أو البابوية. إلا أن الأمر لم يتم على هذا النحو.وعند إنذار الكهنة بأداء القسم للدستور، بدأ الانقسام الدينى والسياسى.

كانت مراحل الحرب بين شطرى فرنسا متعددة،وشهدت فترة ما بعد الثورة ثلاث مراحل كبرى للعلمنة.

اتفاق المصالحة (concordat) الذى أرساه نابليون بونابرت فى ١٨٠١و ١٨٠٢والذى أعاد للكنيسة الكاثوليكية الفرنسية وحدتها وبدأت عملية إعادة البناء اعتبارا من الكنيسة المتمردة على الدستور. وقد سجلت الكنيسة الكاثوليكية انتصارا لها بإرساء هذا النظام الذى مثل ضرورة سياسية مطلقة لنابليون بونابرت. إلا أن اتفاق المصالحة كان يستهدف – فى آن واحد – استبعاد بعض قطاعات النشاط الاجتماعى من هيمنة الكنيسة الكاثوليكية مع إخضاع الكنيسة الكاثوليكية، وبصفة عامة الكنائس، – فى إطار استمرار السياسة الغليكانية – لسيطرة الدولة. وقد ترتب على ذلك إقامة ثلاث مؤسسات ذات أهمية حاسمة فى هذا المجال: وزارة الشعائر والطقوس وهيئة القانون المدنى والجامعة والتعليم. وكان معنى

إنشاء وزارة للشعائر الدينية يكمن فى أن الكاثوليكية لم تكـن إلا " ديـن الغالبيـة العظمى من الفرنسيين " (وليست دين دولة)، وأنه يعترف بغيرها من الديانـات. وفى الوقت نفسه، أصبحت خدمة مختلف الديانات من اختصاص متقاضى الرواتب بالدولة وتابعين للسلطة السياسية ولا سيما فى مجال التعيينات. ولم يتعرض القانون المدنى إطلاقا لموضع الدين؛ وأصبح تنظيم العائلة والعقود مستقلا تماما عن قانون الكنائس. أما فيما يختص بإنشاء الجامعة فقد عبر عن الرغبة فـى إنشـاء "نقابـة علمانية" للمدرسين، تتجاوز الثانوى والعالى اللـذين أصـبحا فعليـا بـين أيـدى العلمانيين. وقد أعطت الإمبراطورية للدولـة حـق احتكـار التعلـيم علـى كـل المستويات، بيد أن هذا الاحتكار لم يكن فعليا على المستوى الابتدائى.

- أرست القوانين المدرسية للثمانينيات من القرن التاسع عشر نظاما للفصل بين الكنيسة والتعليم. وهذه "الفترة"لا تأتى فى إطار تاريخ خطى، فهـى لا تمثـل حقبة جديدة فحسب تقوم على استبعاد التعليم من هيمنة الكنيسة الكاثوليكية فى الوقت نفسه الذى تفرض عليه الدولة درجة عالية من الإخضاع والسـيطرة؛ وإنما أصبحت السياسة التعليمية فيها ليبرالية - وليس فقط غليكانية. ونقصـد بسياسة ليبرالية، سياسة مرتبطة بفكرة الحرية وكذلك بمسألة العلاقات القائمة بين الكنيسة والدولة، ومع إرساء قوانين مدرسية تنظم مدرسة ابتدائية عامـة وعلمانية وإلزامية، كان الأمر يستلزم حتما استبعاد الأطفال عن تأثير الكنيسة الكاثوليكية ومكافحة الإكليروسية؛ بيد أن القانون العلمانى لم يكن فـى بدايـة الأمر مجرد قانون هجومى إذ كان يتعين على المدرسة العلمانية احترام حرية العقيدة حرية "أرباب الأسر" فى المدارس وكذلك عبر الإمكانية الفعلية لتعلـيم الدين، الذى خصص يوم الأسبوع لتلقين مبادئه.

وفكرة الحل الوسط توصل أيضا فكرة إنشاء أخلاقيات مسـتقلة وعلمانيـة، وهو ما يشكل فعلا تحريريا بالغ القوة: فالدين لم يعد مصدرا للأخلاق. وحتى فـى

موضوع العقائـــد الـــذى يمثـــل نقطـــة خـــلاف أساســـية الكنيســـة الكاثوليكيـــة والجمهوريين،تمت دعوة المعلمين إلى الامتناع عن إبداء أى نقد. واختصارا، كـــان على المدرسة الاستمرار فى انتهاج "الحيادية" إزاء المعتقدات التى كانت "شخصـــية وحرة ومتغيرة".علاوة على ذلك،لم تسد الفكرة، التى دافع عنها عـــدد كبيـــر مـــن الجمهوريين، وهى القائلة بإعادة احتكار الدولة للتعليم.

- وآخر الفترات القوية التى شهدت إرساء للعلمانية "على الطراز الفرنسى" هى بداية القرن العشرين، التى تميزت - أول ما تميزت - بالسياســـة النضـــالية لـــ إميل كومب Email Combes. إلا أن قانون الفصل بين الكنائس والدولـــة الصادر فى التاسع من ديسمبر ١٩٠٥ - تحـــت ســـلطة جـــوريس Jaurés وبريان Briand - فهو وإن مثل استنكارا فعليـــا أحـــادى الجانـــب لاتفـــاق للمصالحة إلا أنه من طراز أخر.

لقد كان إعداد القانون فرصة سانحة لاحتدام صراعات قوية ومتنوعة. فمـــا أن استبعدت أكثر الاتجاهات راديكالية مع استقالة وزارة كومب Combes، حتـــى اندلعت حركات معارضة عنيفة فى قلب المعسكر الجمهـــورى العلمـــانى وبصـــفة خاصة فيما يتعلق بالحل الوسط المتعلق بتنظيم الجمعيات الشـــعائرية. فهـــل كـــان يستلزم إقرار هذا التنظيم وفقا لقواعد تشكك فى الهيكل التسلسلى للكنيسة الكاثوليكية مع الأمل فى جعل قانون الفصل أداة مستقبلية لإضفاء الطابع الـــديمقراطى علـــى التنظيم الكاثوليكى، أم كان ينبغى الاعتراف بالتنظيم الداخلى للكنيسة الكاثوليكيـــة؟ إن الحل الوسط واضح للعيان فى نص القانون ذاته فالمادة الرابعـــة مـــن القـــانون تنص على أن تشكيل الجمعيات الدينية "يخضع لقوانين التنظيم العام للديانات التـــى تعتزم العمل بها". وعلى النقيض،هناك نصوص أخرى تعـــارض حريـــة التنظـــيم الداخلى للكنيسة الكاثوليكية وهذا ما دفع البابا بـــى العاشـــر Pie × إلـــى رفـــض الجمعيات الدينية. إلا أن الحكومة الجمهورية أرادت جعـــل الكنيســـة الكاثوليكيـــة

"قانونية بأى ثمن" وفقا لعبارة جان بوبيرو Jean Baubérot، وقد أتاح قانون صادر فى عام١٩٠٧ للكاثوليك بشغل الكنائس بصفة مؤقتة. وقد سويت المسألة فى عام ١٩٢٣-١٩٢٤ مع تشكيل الجمعيات التابعة للأسقفية.

وقد مثل الفصل بين الكنائس والدولة هزيمة ساحقة للمعسكر الإكليروسى. وأصبحت العلمانية دستورية فى عام ١٩٤٦-وقد أسهمت الأحداث التى شهدتها الحرب العالمية الثانية فى تحقيق هذا الأمر، علاوة على أن دستور عام١٩٥٨ يؤكد من جديد أن فرنسا جمهورية علمانية ويضيف" أنها تحترم كافة المعتقدات". وعلى المستوى التأسيسى، تمت تسوية النزاع بشكل "ليبرالى" وتأصل الفصل الحيادى وأصبحت الكنيسة الكاثوليكية تنعم بحرية التنظيم. وعلى المستوى الاجتماعى، استمر النزاع القائم بين أنصار الإكليروس ومناهضيه وكان شديدا بصفة خاصة على المستوى التعليمى.

وعلى مدى هذا التاريخ، تمكن هذا الالتزام القوى بإيجاد بديل لدين ثم اعتباره متناقضا مع "تقدم العقل البشرى" من التحول إلى "إيمان علمانى". وفى مواجهة السمو الدينى،لم يحدث هناك فراغ على مستوى الوضع الإنسانى إذ حل محله نوع من السمو التناوبى الذى تمثل فى الحياة الدنيا التى كانت فى آن واحد مكان هذا السمو وموضوعه. وفى هذا الصدد تحدث علماء علم الاجتماع عن "الدين العصرى".

أما أوروبا شهدت آليات مختلفة لتحقيق نفس عملية التحرر إزاء هيمنة الدين.

فمختلف المجتمعات الأوروبية الغربية هى مجتمعات علمانية بمعناها الواسع دون أن تحمل المعنى الخاص للعلمانية الفرنسية. فأساس السلطة فيها وقتى وقائم على عقد اجتماعى كما أن الدولة مستقلة عن الكنائس علاوة على أن الحرية الدينية

مكفولة. كما أن التعدد الديني سائد فى هذه المجتمعات، وهو ليس قائما فحسب أو مصرحا به ولكنه يدخل فى إطار الحقوق.

وهى أيضا مجتمعات مستقلة بما يحمله هذا المعنى تحديدا من أنها تعتبر أن القوانين الاجتماعية من صنع البشر، هذا فى مختلف دوائر النشاط الاجتماعى التى تضع لنفسها المعايير والقواعد الخاصة بها فى معزل عن أى دين. الدولة مستقلة عن الكنائس ولكن العكس ليس صحيحا بالضرورة / فالكنائس يمكن أن تخضع للدولة. ومن خلال الهيكل التشكيلى للمفاهيم الفرنسية، فإن الدول الأوروبية الموجود بها كنائس قومية، تبدو غالبا كما لو كانت "لا تزال" – قليلا أو كثيرا – خاضعة لهيمنتها وهذا ما يتنافى مع الواقع، كما يوضحه وضع الدانمارك. ففى الدانمارك، ينص الدستور على أن الكنيسة اللوثرية – وهى الكنيسة القومية – "تنعم بمساندة الدولة". ويخضع دعاة الأبرشيات، مثلهم مثل الأساقفة – للائحة الموظفين ويحصلون على رواتبهم من ضرائب الكنيسة وهى جزء لا يتجزأ من موازنة الدولة. والدانمركيون مبدئيا لوثريون إلا أن الحرية الدينية قائمة ومن الممكن – فى حالة حصول المرء على إعلان بعدم الانتماء إلى الكنيسة اللوثرية – أن يتم إعفاءه من الضريبة الكنسية وأن ينتمى إلى دين آخر. وفى الوقت الحالى، هناك إحدى عشر ديانة معترف بها ويمكن لها الحصول على الدعم لممارسة نشاطها الاجتماعى وليس الدينى. ومازالت الكنيسة اللوثرية مستمرة فى ضمان مسئولية السجل المدنى وكذا خدمة دفن الموتى ولكن، اعتبارا من عام ١٩٦٩، بدأ الاعتراف بمشروعية الآثار المدنية لكافة "الشعائر" التى يحتفل بها القائمون على قداس الديانات المعترف بها.

فالكنيسة اللوثرية مميزة ولكنها خاضعة للدولة. وتحدد توجهاتها العامة وزارة الشئون الكنسية.والبرلمان والمحكمة العليا بالدانمرك مكلفان بالسلطة التشريعية والقضائية للكنيسة الوطنية. وليس للكنيسة أى تنظيم مركزى مستقل، فلا

يوجد إلا طوائف محلية وأبرشيات. ولا يحــق للرعــاة - بوصــفهم مــوظفين - الامتناع عن أداء شعائر عادية (مثل التعميد والزواج والمراسم الجنائزية) أيا كــان من يطلبها ومدى بعده عن الدين. فلقد تحولت الكنيسة اللوثرية إلــى مرفــق عــام الدولة الراعية،وهى دولة اعتبرت أن من حقها تنظيم الكنيسة والقيام على تطويرها فى اتجاه ديمقراطى. وهكذا، ينتخب الرعاة ويعاونهم مجلس من الرعاة ثم انتخابــه هو أيضا مع منح النساء حق التصويت والانتخاب (١٩٠٣)، كما يحق للنساء تقلــد منصب الراعى (١٩٤٧). وقد اتخذت مثل هذه الإجراءات - عامة - ضد غالبيــة الإكليركيين التزاما. إلا أن السلطة السياسية كان لها حلفاء أقوياء فى الكنيسة. وهذا معناه أن نقول إلى أى حد "الكنيسة موجودة فى الدولة " وكيف من الخطــأ لنــا أن نعتبر أن الكنيسة القومية تعنى بالضرورة هيمنة الكنيسة المســتمرة علــى الدولــة والمجتمع.

إلا أنه من غير المؤكد أن فرنسا العلمانية تمثل أعلى درجات التحــرر إزاء الدين. ويصعب القيام بمقارنات فى هذا المجال طالما أن كل دولــة تمثــل حالــة منفردة ولنأخذ على سبيل المثال هولندا، حيث ٧٠%من التعليم يقع فى نطاق القطاع الخاص وبصفة خاصة الطائفى كما تتحمله الدولة ماديا ولكن فى مقابــل كراســة شروط ملزمة بدرجة كبيرة. علاوة على ذلك، فإن هولندا هى بلد التجديد الأخلاقى وهذا معناه - فى الواقع - أنها متحررة بصفة خاصة من التأثر المسيحى "التقليدى" على مشاكل الأخلاق الجنسية والحياة والموت. وهذا ما يتضح فيما يطلــق عليــه البعض اسم الموت الرحيم وغيره من حقوق أخرى للموت بكرامة.

والحالة هذه، فالوضع لا يتعلق هنا بترتيب الدول أو بإعطائها درجات ولكن بتفهم الاختلافات : فتحرر المجتمعات الأوروبية من الدين تم وفقا لأساليب مختلفــة منشأها أصلا وضع الكنائس وأشكالها - كاثوليكية أو بروتستانتية - كما تأسســت فى عهد الإصلاح.

ومن زاوية منطق "العلمنة" التى هى من سمات الدول الكاثوليكيــة، عنــدما كانت السلطة السياسية بين أيدى المناوئين للإكليروسية، إلى التأثير عليها من أجــل إبعاد الأشخاص ومختلف دوائر النشاط الاجتماعى عن هيمنة الكنيسة الكاثوليكيــة وهى كنيسة فوقومية ترى أنها وجدت من أجل تحمل المسئولية الإجماليــة للحيــاة الاجتماعية ولتكون قوة مواجهة ومنافسة للدولة.

أما فى منطق "العلمنة" التى تتصف بها الدول البروتســتانتية، فــإن تحــرر المجتمع من سطوة الدين قد حدث نتيجة دور الكنيسة المتقدم بداهة. لم تكن الكنيسة البروتستانتية (فى وضع الاحتكار أو الهيمنة) مماثلــة للكنيســة الكاثوليكيــة فــى معارضتها للدولة ولكنها كانت مؤسسة داخل الدولة ممثلة للرابط الاجتماعى وتنوء بمسئوليات خاصة فى تبعيتها للسلطة السياسية. والدولة الحديثة هنا لا تــدخل فــى نزاع مع كنيسة فوقومية، فعلى العكس من ذلك، فإن الكنائس البروتستانتية جزء لا يتجزأ من هوية كل الدول الأمم. علاوة على ذلك، ففى الديانة المسيحية، لا تمثــل الكنيسة كيانا وحدويا. وهذا ما يحد بدرجة كبيرة النزاعات مع الإكليروس ومن ثــم التيار المناوئ له. فهناك نزاعات- يطلق عليها اســم "توعيــة" بــين المحــافظين والليبراليين - ولكن هذه النزاعات تخترق الكنيسة التى تتحول بــدورها - بينمــا تتحول كافة قطاعات النشاط الاجتماعى - مثلها مثل المجتمع.

وعبر هذين المنطقين، تألقت مجتمعات على نفس نمط المجتمع المتحرر من الدين أو التى "خرجت" من الدين وفقا لعبارة مارسيل جوشية Marcel Gauchet وهى علمانية بالمعنى الواسع أو متعلمنة وفقا للفظ الذى يستمد مدلوله مــن الــدول ذات التقاليد البروتستانتية.

انقضاء عهد التحرر الاجتماعي من الدين : تأصل تاريخ آخر للعلاقات بين الدين والدولة

التحول الكبير لفترة ١٩٦٠ـ١٩٨٠

فى القرن التاسع عشر الميلادى، امتدت موجة التعلمن[٣١] والعلمنة لتشمل كافة المؤسسات مع بقاء الأشخاص فى قسمهم الأعظم تابعين للنهج المسيحى. ومنذ عقد الستينيات من القرن العشرين، أصبح تحول العقليات والضمائر عن المسيحية أمرا واردا على نطاق واسع. وبات انهيار الممارسات الدينية والمعتقدات المسيحية يمثل ظاهرة بارزة فى كافة أرجاء أوروبا. والكنائس غير قادرة (بشكل متزايد) على توجيه الاختيارات السياسية وعلى تنظيم الأخلاق. ففى فرنسا على سبيل المثال، وعلى مدى عقد أو عقدين (١٩٦٠و١٩٧٠) شهدت هيمنة المسيحية وأخلاقها نهاية مدوية. وفقد المجتمع الفرنسى هيكله المستمد من الأخلاقيات الإكليروسية الكاثوليكية والجدل الاجتماعى بين أنصارها ومعارضيها ليس فقط فى مجال العلاقات الجنسية بل وأبعد من ذلك فى مجال العلاقات بين الأجناس بل وأيضا فى مجال العلاقات الاجتماعية التى يهيمن عليها النموذج الإكليروسى للعلاقات السلطوية أو الأبوية. حتى أنه يمكن القول إن المظاهرات الطلابية لعام١٩٦٨ قد اندلعت - بصفة رئيسية - ضد قواعد مجتمع خاضع دائما لأخلاقيات الدين ومتشرب بالإكليروسية. ونذكر فى هذا الصدد حق الزيارة بين الفتيان والفتيات فى المدن الجامعية. وبعد هذا التاريخ بعشرين عاما، تلاشى الفكر المناهض للإكليروسية تماما من أذهان الشباب لصالح لا مبالاة هادئة إزاء الكنيسة الكاثوليكية التى توقفت عن تشكيل مؤسسة اجتماعية ملزمة ومحتوية للجميع.

---

(٣١) يختلف معنى العلمنة Laïcisation عن معنى تعلمن secularization. فالأول يعنى انفصال الدولة كسلطة سياسية عن السلطة الدينية ويقصد به التحديث، أما الثانى فمقصور استخدامه على الدول الأنجلوسكسونية - على عكس الحال فى المجتمعات البروتستانتية - ويقصد به تراجع هيمنة الدين على المجتمع. (المترجمة)

وفى الوقت نفسه تحول الدين الكاثوليكى فى فرنسا. وأيا كانت التأكيدات الرجعية التى يمكن أن تصبح حديث الناس،فإن الكنيسة الكاثوليكية، اعتبارا من رسالة الفاتيكان رقم٢، أصبحت تقبل فكرة التعددية الدينية والأيديولوجية من منطلق التحديث السياسى الغربى. أما المؤمنون، فلم يعد تصورهم للمجتمع الإنسانى يندرج فى إطار التبعية. فهم يعتقدون أن الأرض والقوانين التى تحكمها هى من صنع الإنسان، وهم يتصورون الآن فى غالبيتهم دينا يعلى قيم حرية العقيدة والتعددية وحقوق الإنسان(القائمة على الإنسانية المسيحية وليس "الإنسانوية" بالمعنى المحدد) والضمير الأخلاقى الشخصى والروحانية الداخلية وهذا ما زعزع فى الوقت نفسه قواعد العلمنة وأضفى عليها من جديد المشروعية.وفى الواقع أن تقادم فكرة التبعية – تبعية المجتمع الإنسانى لنظام فوق بشرى إنما يجرد العقيدة العلمانية من المعنى الدينى تقريبا الذى تمكنت من اكتسابه. علاوة على ذلك، فإن الكفاح العلمانى و"الإيمان العلمانى"، كانا يرتكزان على أمل ضخم فى العقل الذى يتعارض مع ظلام الدين الذى استمر أمدا طويلا. وقد تجلى تزعزع العقيدة العلمانية (والبحث عن مصدر أخر للمعنى) بوصفها غزوا يهدف إلى "تحرر العقول" فى محاولاتها لأن تجعل من "الإكليركيين الجدد"غرماء لها. ومن البديهى،أن وضع تعريف جديد ومؤكد للعلمانية ليس بالشيء الهين على هؤلاء. فتضارب التفسيرات. وإعادة التفسيرات بلغ اليوم ذروته. بيد أن هناك عنصرا إضافيا للقيمة،يبدو وكأنه يتمخض عن محاولات إعادة التفسير هذه: العلمانية أفضل إطار للتعايش فى مجتمع تعددى (أكثر فأكثر). وعليه، إذا كانت "الديمقراطية" قد بدت طويلا منحازة أكثر لجانب منطق العلمنة أكثر منه لجانب منطق التعلمن – لأن الديمقراطية كان لا يمكن لها التطور إلا فى مجتمعات محدودة النزاعات وليس فى حالة حرب– فلقد بات من الواضح اليوم أن أسلوب الفصل بين الكنيسة والدولة،الذى فرض نفسه أخيرا فى فرنسا وفى مختلف الدول الكاثوليكية – والذى يعنى الفصل بين الأدوار وليس

النزاع فيما بينها -أكثر "ديمقراطية" من أسلوب العلاقات بين الكنيسة والدولة (الكنيسة فى الدولة) القائم فى الدول البروتستانتية. هذا، لأن مفاهيمنا للديمقراطية اليوم هى (فى غالبيتها) ليبرالية الطراز وتؤصل فكرة الفصل بين الدولة والمجتمع المدنى أضف إلى ذلك أن الفصل هو "النظام" القادر على الاستجابة بشكل أيسر لمطالب المساواة المتعاظمة من جانب الجماعات الدينية.

لقد أصبحت الديانات جزءا لا يتجزأ من النظام العلمانى الديمقراطى لفرنسا. فمنذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين (ومع تقلد اليسار التقليدى "العلمانى" للسلطة) أصبح للديانات دور عام جديد. الشخصيات الدينية تشارك بصفة خاصة فى المجلس القومى للأخلاقيات لعلوم الحياة والصحة الذى تم إنشاؤه فى عام١٩٨٣. وكان هذا إيذانا بتعلية قيمة الدور العام للدين. وقد ظهر التعاون بين الكنائس والدولة واضحا من خلال مهمة المصالحة فى كالدونيا الجديدة فى عام ١٩٨٨. وقبل عام من هذا التاريخ، شمل قانون جديد، خاص برعاية الآداب والفنون والقاضى بتخفيض الضرائب، الهبات المقدمة إلى الكنائس. وقد سبق هذا الشكل الجديد للعلاقات بين الكنيسة والدولة ضعف جديد للعنصرين الفاعلين فى هذه العلاقة: فالكنيسة الكاثوليكية فقدت من نفوذها وأصبحت منحازة واقعيا للحداثة، أما الدولة العلمانية (اليسارية) لأعوام الثمانينيات من القرن العشرين فقد فقدت الكثير من اليقين الأيديولوجى للدولة الجمهورية المحررة القديمة التى كانت تعمل باسم العقل والعلم والتقدم. ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد أن نقول إنه إذا كانت الدولة يجوز لها "الاحتياج" إلى الديانات الأخرى من خلال الدور العام الجديد الموكل به إلى الدين، فهذه الدولة نفسها هى التى تنحاز إلى المجتمع المدنى وتحدد قواعد اللعبة وهى التى تعطى الثقة لآراء الكنيسة كما يحلو لها. فهى لم تتعرض لموضوع الأخلاق الجنسية والعائلية فى حين أن مثل هذا الموضوع له أهمية جوهرية للكنيسة الكاثوليكية. وحقيقة أن الأديان بمثابة موارد: فهناك الدين الذى

يتولى القيام بمهام اجتماعية جديدة ودين شمله التفتت والانقسام مما يتيح استخدام أى من عناصره - الأخلاقية أو الشعائرية بصفة خاصة - أو حتى مصداقيته كما هو الحال فى كالدونيا الجديدة.

مسألة تعددية الهوية المناصرة للمساواة:

تتمثل إحدى ركائز تحرر المجتمعات الأوروبية فى إرساء فكرة التعددية الدينية - هذا التعدد الذى يفصل ما بين المواطنة والانتماء الدينى - عن طريق إقرار الحق فى الحرية الدينية.

وتعريف هذا الحق متولد عن التعريف الاجتماعى للدين الذى أصبح سائدا فى منعطف القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ؛والذى كان يقلص من الأهداف الاجتماعية القديمة للدين ليعتبره بمثابة اعتقاد شخصى وعلى المستوى الجماعى كإيمان أو طائفة مؤمنة لا يمكن أن تكون طائفة عرقية تمنح أفرادها هوية لا يستطيعون الخلاص منها. بعبارة أخرى،لقد تم تصور حق الحرية الدينية كحرية فردية وهوية الطائفة المؤمنة كحرية دينية بحتة (لا عرقية ولا سياسية). وفى فرنسا، تم قصر هذه الهوية - إلى حد كبير - على الدائرة الخاصة وحدها.

وأبرز مثال على ذلك هو حالة "الأمم اليهودية" فى العهد القديم أى قبل الثورة فى فرنسا والتى تحولت إلى "الديانة الإسرائيلية" : فالحق فى الحرية الدينية كان يعنى - بالنسبة لليهود - تحررهم وكذلك خصخصة هويتهم التقليدية التى كانت هوية شاملة تشمل كافة مظاهر حياتهم. وحتى يجعل اليهود من اليهودية ديانة متفقة مع التعريف القانونى،اضطروا إلى القيام بفصل جديد تماما فى قلب القوانين التقليدية أى بين القوانين "المدنية" القابلة للتطابق مع قوانين الدولة - الأمم الفرنسية وبين القوانين "الدينية" (الغذائية "على سبيل المثال" التى ينبغى لها البقاء محصورة

في الدائرة الخاصة (المنزل والمعبد اليهودي). وقد أتاح هذا "النموذج الطـائفى" - وهو لفظ استعرناه من مارتين كوهين - الذى يمثل جزءا لا يتجزأ مـن النمـوذج الجمهورى الاندماجى، اندماج اليهود-كما نعرف - فى المجتمع الفرنسى فى الوقت المناسب.

إلا أن اليهود يأملون اليوم فى حصولهم على اعتراف جماعى أقوى. فإبـادة اليهود فى ظل الحكم النازى وما لاقوه أيام حكم فيشى فى فرنسا من عدم اعتبارها بمنتهى البساطة مجرد مواطنين فرنسيين كغيرهم من مواطنى الدولة قد أدى إلـى إثارة موضوع الشعور بهوية يهودية (أكثر) شمولية إلا أن اليهود لم يؤكـدوا هـذه الهوية الجماعية فى الوسط العام إلا اعتبارا من أعـوام السـبعينيات مـن القـرن العشرين وطالبوا - بشتى الطرق الممكنة - بوضعها فى الاعتبار. ففـى المجـال الدينى - على سبيل المثال - بات اليهود يطالبون جهرا بالحصـول علـى طعـام يحترم التقاليد اليهودية فى المدارس وكذلك إمكانية التغيب يـوم السـبت وتنظـيم تجمعات احتفالية واضحة. وهذا البعد الجماعى للهوية اليهودية الذى يتأكـد اليـوم ليس دينيا فحسب طالما أنها تشمل أيضا التضامن مع إسـرائيل وذكـرى الإبـادة الجماعية.

يندرج هذا التعريف الجديد للهوية -فى الواقع - فى إطـار حركـة عامـة لمجتمعنا، ليس فقط فى فرنسا ولكن حركة تشمل كل مجتمعاتنا الديمقراطية بـدافع من منطقين متباينين ومتداخلين فى آن واحد. فمن ناحية، نجد الرغبة فى إدماج كل ما حصل عليه من معطيات ميلاده واعتباره عنصرا مهما للهوية الشخصية، منهـا ميراثه العرقى والثقافى بل والبيولوجى، وهذا المسلك معاكس تماما للفكر التحررى - وبصفة خاصة فكر العلمانية - الذى يعتقد أن المرء يتأصل كفرد حـر حينمـا ينتزع نفسه من هذه المحددات القائمة لدى ولادته؛ ومن ناحية أخرى، نجد إعـلاء لقيمة الحريات الفردية وتوسيعا لمداها. ونذكر على سبيل المثال الحقوق المعتـرف

بها من الآن فصاعدا للطفل وحقوق التلاميذ فى المؤسسات العامة وكـذلك تنـامى دور القاضى الذى ترفع أمامه قضايا الحريات العامة وهى مسائل لم تكن تدخل فى الماضى فى نطاق اختصاصه. ومن ثم، فما كان يجرى بداخل المدرسة منذ نحـو خمسة عشر عاما كان يدخل فى مجال اختصاص الإدارة المدرسية. أمـا اليـوم، فهناك اعتقاد بأن المساس بالتنظيم المدرسى إنما يعنى المساس بحقوق : وهذا مـا حدث حين عارضت مسألة ارتداء الحجاب فى المدارس على القاضى.

لقد شاعت اليوم النزعة إلى "استرداد" التجذر الفطـرى - أو التـوق إلـى الجذور- ليصبح جزءا لا يتجزأ من الهوية. فتأكد الهوية أمـر لا يمـس ديانـات الأقلية فحسب؛ فالعصر الآن ليس عصر مواجهات بين رؤى مختلفة للعالم تطمـح فى التأصل كحقائق كونية بل إنه عصر إدراك لقناعات على بينة بأنها مطلعة إلـى حد كبير على نتيجة تأصلها فى تقليد أو فى جماعة أو "عائلة فكرية" حيث الأمر لا يتعلق فيها بالقناعات فحسب بل أيضا بالهوية.

والسؤال الآن: هل تنطبق هذه النوعية من التحليل وهـذا المنظـور علـى موضوع الإسلام فى فرنسا؟ الإجابة "نعم" ولكن "بأسلوب أقل بساطة ". فهنا لـيس ثمة تداخل بين منطقى تأكيد الحقوق الفردية والمطلب الجديـد للهويـة. فبالنسـبة للإسلام، نجد أن هناك - من ناحية - "تصادما" بين بعض التحولات فى حـين أن هذه التحولات قد تعاقبت على مدار الزمن بالنسبة للديانات الأخرى وبصفة خاصة اليهودية. ومن ثم، فهناك تطور للمنطقين بينما تتم عملية "مذهبة" للإسلام وهذا مـا يعنى تحول هوية تقليدية شاملة وإثنية دينية (فهناك إسلام مغربى ومالى وتركى...) إلى دين يتميز فقط بمضامين الاعتقاد والممارسات الثقافية والطقسية وبطائفة مؤمنة بالمعنى المحدد.

وبوسع هذه المذهبة أن تؤدى إلى تكثيف الالتزام الـدينى وإدانـة الإسـلام التقليدى فى الوقت نفسه. ومن ناحية أخرى.فإن بعد الهوية للمسـلمين - وبصـفة

خاصة الشباب الفرنسي - يتجاوز بكثير البعد الديني حتى في معناه الواسع. وبصفة خاصة لأن الأمر يتعلق بمطالب "المقهورين" : نسبة للماضي - الماضي المستعمر لفرنسا - ونسبة لليوم حيث إن المسلمين يمثلون غالبا الطبقة ذات "حقوقها المهضومة" اقتصاديا واجتماعيا. إلا أنه لا ينبغي لنا الاعتقاد أن هذه المطالب المتعلقة بالهوية ليست إلا مطالبات وإجراءات دفاعية أو سلبية،فهي تستطيع أن تكون أيضا - وهذا ما يحدث في الأغلب - "إيجابية".

والخلط بين كل ذلك يمكن أن يفضي إلى تأكيد لهوية دينية إسلامية (مثلما هو الحال بالنسبة لارتداء الحجاب في المدارس حيث أوضحت كافة التحقيقات أنه يمكن أن يرجع لأسباب مختلفة وأن يحمل مدلولات متباينة. وهذا التأكيد الديني يطرح بشكل متزايد مسألة الاعتراف بالهوية أكثر من طرحه مسألة الحق في الحرية الدينية. فالرجوع لهذا الحق- عند القاضي - يمكن أن تتعاظم فائدته طالما أنه يسمح بمنح إطار جديد لمطالب هوية مختلطة على طريق واضح نسبيا ومزود بمشروعيته القوية.

الخلاصة

لقد خفت حدة الشحنة الرمزية والانفعالية المرتبطة بعملية الفصل بين الكنيسة والدولة : ولم يعد هذا الفصل يحمل المعنى العاطفي الذي كان مرتبطا به في الماضي. ويمكن أن يتأكد الآن "كعدم اختصاص متبادل بين الكنيسة والدولة" على أنه لا يستبعد رغم ذلك أشكالا محتملة للتعاون ويسمح - أكثر من أي نظام آخر - بالمساواة بين الديانات.

أما فيما يتعلق بأوروبا، فإن المخاوف المرتبطة باستثنائية العلمانية الفرنسية، التي قد يعاد النظر فيها بسبب الاندماج الأوروبي، قد بدأت تتبدد. فالفصل بين

الكنيسة والدولة - شريطة ألا يحمل فى طيا ته معنى النضال ضد الدين - يمكن أن يبدو كنظام جيد كما توضح ذلك حالة السويد التى انتقلت مؤخرا من النظام ذى الطراز الدانمركى إلى الفصل بين الكنيسة والدولة.

بيد أن الولع الذى كان قد صاحب من مسألة الفصل بين الكنيسة والدولة، يبدو وكأنه قد انتقل إلى مسألة الفصل بين المجالات العامة والخاصة : بين علمنة تقضى بالإبقاء على فصل صريح وعلمنة تقبل الإدراك العام للهويات. ومما لا شك فيه أن العلمنة الفرنسية تواجه - فى هذا الصدد - مشاكلا تفوق ما تواجهها الأنظمة الأوروبية الأخرى التى لم تعرف عمليات إقصاء الدين أو الهويات "الخاصة" إلى المستوى الشخصى. ومن ثم فإن الطراز الفرنسى للعلمنة أقل استعدادا لمواجهة تأكيدات الهوية التى باتت تتنامى فى كل مكان.

وإذا اعتقدنا أنه يمكن أن هناك إدراك عام للهويات، فهذا معناه وجود سبب لجدل حقيقى يتيح لنا أى من هذه الهويات وأى قسم منها يتحتم وضعه فى الاعتبار.

المراجع

- BAUBEROT (J.), Vers un nouveau pacte laique? Paris, le Seuil, 1990.

- CHAMPION (F) ,"Entre laicisation et sécularisation. Les rapports Église-État dans l'Europe communautaire", Le Débat, no. 77, November 1993.

- COHEN (M.) "Les Juifs de France. Affirmations identitaires et é volution du modèle d'intégration", Le Débat, no. 75, mai-aoÛt1993.

- GAUCHET (M.) La religion dans la démocratie. Parcoues de la laïcité, Paris, Gallimard,1998.

- WILLAIME (J.-P.) "La laïcité Francaise'', in Davie (G.) Hervieu - léger (D.) Identités religieuses en Europe, Paris, La Découverte, 1998.

المشـرفون

- ايف ميشو Yves Michaud، التصور العام والتنظيم
- جابرييل ليرو Gabriel Leroux، مساعد التصور العام والتنظيم
- جوليت روسل Juliette Roussel، التحرير ومتابعة النشر
- سباستيان جوكال Sébastien Gokalp، تنظيم برنامج العمل ومتابعة النشر
- أودرى تيشر Audrey Techer، التوثيق ومتابعة النشر
- آنييس دى فارينجيان Agnès de Warenghien، الاتصال والوسائط السمعية والبصرية
- جولى نافارو Julie Navarro، المتابعة الإدارية
- كريم بدرى ناصرى Karim Badri Nasseri، المتابعة التنفيذية
- كاترين لاوليس Catherine Lawless، الاتصال، ودراسات بعثة ٢٠٠٠ بفرنسا

المؤلفون

- Gilbert ABRAHAM-FROIS جيلبرت أبراهـام فـروا، أسـتاذ بجامعـة باريس- نانتر- مدير مختبر موديم نمذجة الديناميكية الاقتصادية والنقدية.
- Edmond ALPHANDERY إيدموند ألفانديرى رئيس مجلس المراقبة التـابع لشركة تأمين CNP،وزير الاقتصاد الأسبق (١٩٩٣-١٩٩٥)
- Francois ASCHER فرانسوا أشى، أستاذ بمعهد العمران الفرنسى (جامعـة باريس ٨) رئيس المجلس العلمى "للعمل المتفق- مبادرة المدينة" (وزارة التعليم القومى والبحث والتكنولوجيا)
- Martine BARTHELEMY مارتين بارتلمى مشرفة أبحاث، بمركز دراسات الحياة السياسية الفرنسية (CEVIPOF)
- Alain BAUER ألان بوير مدرس فى معهد الدراسات السياسية IEP بباريس وفى السوربون.
- Zygmunt BAUMAN زيجمنت بومان أستاذ علم الاجتماع المتفرغ بجامعتى ليدز ووارسو.
- JEAN BAZIN جان بازان، مشرف دراسات فى معهد الدراسات العليا فـى العلوم الاجتماعية HANS BELTING مدير مركـز أنثروبولوجيـا العـوالم المعاصرة.
- HANS BELTING هانز بلتنج، أستاذ تاريخ الفـن ونظريـة الإعـلام فـى Hochshule fÜr Gestaltung فى Karlsruhe.
- Bruno Berthon برونون برتون، شريك مشارك لدى أندرسـون كانسـالتنج Andersen Consultion، باريس.

- Pascal BONIFACE باسكال بونيفـــاس، مـــدير معهـــد العلاقـــات الدوليـــة والإستراتيجية (IRIS)، ومدرس فى معهد الدراسات السياسية IEP بمدنتى ليل وباريس.

- Bernard BRUNHERS برنار بروهز مدير عـــام شـــركة برنـــار بروهـــز الاستشارية من مجموعة برنار بروهز ومدير شركة برنار بروهز الدولية.

- Robert CASTEL روبرت كاستيل مشرف دراسات فى معهد الدراسات العليا فى العلوم الاجتماعية EHESS، مدير مركز الحركات الاجتماعية.

- Olivier CAYLA أوليفية كايلا، مشـــرف دراســـات فـــى EHESS معهـــد الدراسات العليا فى العلوم الاجتماعية.

- Francoise CHAMPION فرانسوا شامبيون باحث CNRS المركز القـــومى للبحث العلمى وعضو فى "جماعة علم اجتماع الدين والعلمنة.CNRS–EPHE "

- Louis CHAUVEL لويس شوفيل مدرس فى معهد الدراسات السياســـية IEP بباريس باحـــث مشـــارك فـــى المرصـــد الفرنســـى للأوضـــاع الاقتصـــادية (OFCE/ FNSP) وبمرصـــد العلـــوم الاجتماعيـــة للتغيـــر (OSC / FNSP /CNRS).

- Jean- Marie CHEVALIER جان مارى شيفالييه، أستاذ العلوم الاقتصـــادية بجامعة باريس – دوفين.

- Daniel COHEN دانيل كوهين أستاذ العلوم الاقتصادية بجامعة بـــاريس–١، البانتيون – السوربون وبدار المعلمين العليا (ENS).

- Elie COHN. إلى كوهين، أستاذ بجامعة باريس – دوفين.

- Batrice COLLINGNON بياترس كولينيون مدرس جغرافيا بجامعة باريس ١، بانتيون سوربون، باحث مشارك فى مجموعة عمل EHGO (فلسفة العلــوم وتاريخ الجغرافيا).
- Alain CORBIN ألان كوربان أستاذ بجامعة باريس ١- بانتيون سوربون.
- Geoffre CROSSICK جيوفرى كروسيك، أستاذ التاريخ بجامعــة اســكس، نائب رئيس الجامعة.
- Michl DIDDER ميشيل ديدييه أستاذ فى CNAM المركز القــومى للفنــون والمهن: أستاذ كرسى الاقتصاد والإحصاءات الصناعية.
- Yann DUCHESNE يان دوشن مشارك رئيسى فى ماكنزى وشركاه – مدير عام لشركة ماكنزى بفرنسا.
- Philippe ENGELHARD فيليب أنجل هارد أستاذ العلوم الاقتصادية بجامعة ماين Maine.
- Geneviéve FRAISSE جونوفياف فريس مشرفة أبحاث فى المركز القــومى للبحث العلمى CNRS ونائبة أوروبية.
- Michel FRIEDLANDER ميشيل فريد لاندر، مدير عام مجموعة ألتــران، عضو فى مجلس إدارة شركة التران للتكنولوجيا، مؤســس التــران للتجديــد ورئيسها.
- FRANCOIS GAUDU فرانسوا جودى أستاذ قــانون بجامعــة بــاريس ١ (بانتيون سوربون).
- Xavier GAULLIER جزافيه جوليه باحث فى المركز القومى للبحث العلمى CNRS، مستشار لدى المكتب الدولى للعمل والمجموعة الأوروبية.

- Jean- Louis GOMBEAUD جان لوى جومبو كاتب مقالات افتتاحية اقتصادية فى إذاعة أوروبا ١، وفى جريدة "Nice- matin" اليومية.
- Christian GRATALOUP كريستيان جراتالو أستاذ الجغرافيا بجامعة باريس ٧، دنيس ديدرو.
- Laurent GREGOIRE لوران جريجوار، مدير شركة أوروبا اللوجيستية مجموعة فور جامس.
- Michel GRESILLON ميشيل جريزيون أستاذ الجغرافيا بجامعة ماين Main.
- Yves GUERMOND إيف جيرمون، أستاذ الجغرافيا بجامعة روان.
- Franchise HERITIER فرانسواز إيريتيه، أستاذ فى كوليج دو فرانس، مدير مختبر الإنثروبولوجيا الاجتماعية.
- Pierre JACOB بيير جاكوب مشرف على أبحاث بالمركز القومى للبحث العلمى (CNRS).
- Denis KESSLER دنيس كيسلر أستاذ حاصل على الأجر يجاسيون فى العلوم الاقتصادية، رئيس الاتحاد الفرنسى لشركات التأمين ونائب الرئيس المناوب لشركة التأمين MEDEF.
- Richard KLEINSCHMAGER ريتشارد كلينشماجر أستاذ علم الجغرافيا بجامعة لويس بستير فى سترازبورج.
- Serge- Christoph KOLM سيرج كريستوف كولم، مدير دراسات بمعهد الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية بباريس.
- Catherine Labrusse-Riou – أستاذ القانون الخاص والعلوم الإجرامية بجامعة باريس–١–بانتيون – سوربون.

- Abdallah LAROUI عبد الله العروى أستاذ بجامعة محمد الخامس بالرابط.
- Claude LEFORT كلود لوفور مشرف دراسات فى معهد الدراسات العليا فى العلوم الاجتماعية EHESS.
- Jacques LE GOFF جاك لوجوف مشرف دراسات فى معهد الدراسات العليا فى العلوم الاجتماعية EHESS.
- Jean Pierr LE GOFF جان بيير لوجوف عالم اجتماع فى مختبر جورج فريدمان - باريس ١- المركز القومى للبحث العلمى CNRS.
- Philippe LEMONIE فيليب لومان رئيس مجلس إدارة بنك سيجما ورئيس مجلس إدارة شركة ليزر.
- Thierry LETERRE تيرى لوتير أستاذ بمعهد الدراسات السياسية بباريس.
- Jean- Hervé LORENZI جان هرفية لورانزى أستاذ الاقتصاد بجامعة باريس دوفين. مستشار الهيئة الإدارية للشركة المالية الفرنسية إدمون دى روتشيلد بنك.رئيس هيئة الاقتصاديين.
- Michel MAFFESOLI ميشيل مافسولى، أستاذ علم الإجتماع بجامعة باريس -٥- سوربون - العلوم الإنسانية. مدير مركز الدراسات الخاص بالمعاصر واليومى (CEAQ).
- Philippe MARTIN فيليب مارتان باحث فى CERAS (مركز تعليم وبحث التحليل الاجتماعى الاقتصادى - المدرسة القومية للطرق والمبارى) مدرس اقتصاد بكلية الهندسة école polytechniq.
- Yves MICHUD إيف أستاذ الفلسفة بجامعة باريس-١.
- Olivier MONGIN أوليفيه مونجان مدير مجلة Esprit.

- JérÔme MONNET جيروم مونيه، أستاذ الجغرافيا بجامعة تولوز لو مراى.
- Gérard NOIRIEL جيرار نورايل مشرف دراسات فى معهد الدراسات العليا فى العلوم الاجتماعية EHESS.
- Fréseric OCQETEAU فريدريك أوكتو باحث فى المركز القومى للبحث العلمى CNRS وفى معهد الدراسات العليا للأمن الداخلى.
- Jean - Pierre ORFEUIL جون بيير باحث ومدرس بمعهد العمران بباريس التابع لجامعة باريس ١٢.
- Pascal ORY باسكال أورى أستاذ التاريخ بجامعة باريس ١ (بانتيون- سوربون).
- Habib OUANE حبيب أوان، عالم اقتصاد، مدير مكتب السكرتير العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- Francoise PAROT فرانسواز بارو مدرس تاريخ علم النفس بجامعة رينيه ديكارت (باريس ٥) وباحثة مشاركة فى مجموعة الأبحاث حول فلسفة وتاريخ العلوم الخاصة بالعلوم الدقيقة والمؤسسات العلمية.
- Jean- Claude PASSERON جان كلود باسيرون مشرف دراسات معهد الدراسات العليا فى العلوم الاجتماعية EHESS.
- Michelle PERROT ميشيل بيرو أستاذ متفرغ بجامعة باريس ٧- دنيس ديرو.
- Etienne PLCARD إيتيان بيكار أستاذ بجامعة باريس ١ - بانتيون سوربون. مدير مدرسة أبحاث الدكتوراه فى القانون العام بجامعة باريس ١-.
- Denise PUMAIN دنيس بومان أستاذ الجغرافيا بجامعة باريس١.

- Alain RENAUT ألان رونو، أستاذ الفلسفة بجامعة السوربون باريس٤.
- Michel ROCARD ميشيل روكار، النائب الأوروبى رئيس لجنة العمل والشئون الاجتماعية بالبرلمان الأوروبى. رئيس الوزراء الفرنسى الأسبق.
- Robert ROCHEFORT روبير روشفور مدير عام لمركز الأبحاث لدراسة ظروف الحياة- (CREDO).
- Marcel RONCAYOLO مارسيل رونكايولو، أستاذ متفرغ بجامعة باريس. ١- ومشرف دراسات فى معهد الدراسات العليا فى العلوم الاجتماعية EHESS.
- Didier ROUX ديديه رو المدير العلمى المساعد لشركة رون بولانك، عضو المجلس العلمى والتكنولوجى لروديا ٢٠٠٠.
- Alain SCHNAPP ألان شناب أستاذ علم الآثار بجامعة باريس ١-.
- Francois DE SINGLY فرانسوا دوسانجلى أستاذ علم الاجتماع بجامعة باريس ٥- رينيه ديكارت.
- Jean Francois SIX جان فرانسوا سيكس مدير المركز القومى للوساطة.
- Brigitte STERN بريجيت سترن أستاذ بجامعة باريس ١- بانتيون - السوربون.
- Christian STOFFAES كريستيان ستوفايس، أستاذ مشارك للعلوم الاقتصادية بجامعة باريس دوفين، مدير بشركة الكهرباء الفرنسية.
- Serge TISSERON سيرج تيسرون طبيب نفسانى ومحلل نفسى، ومدرس علم الأمراض النفسية بجامعة باريس ٧.
- Alain TOURAINE ألان توران مشرف دراسات بمعهد الدراسات العليا فى العلوم الاجتماعية EHESS، باريس.

- Jean- Didier URBAIN أستاذ بجامعة فرساى / سانت كانتان أون إيفلين.
- Yvan VEROT مدير الآمن البيئى Atofina مــدرس بالمدرســة المركزيــة والمصانع الصغيرة فى باريس.
- Jean- Claude ZIV جان كلود جيف أستاذ فى المركز القومى للفنون والمهــن CNAM، حامل لقب أستاذ كرسى فى "النقل والسياحة".

المشروع القومى للترجمة

المشروع القومى للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التى حققتها مشروعات الترجمة التى سبقته فى مصر والعالم العربى ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .

٢- التوازن بين المعارف الإنسانية فى المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .

٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .

٤- ترجمة الأصول المعرفية التى أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعى فى الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنبًا إلى جنب المنجزات الجديدة التى تضع القارئ فى القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .

٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .

٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

المشروع القومى للترجمة

١-	اللغة العليا	چون كوين	أحمد درويش
٢-	الوثنية والإسلام (ط١)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣-	التراث المسروق	چورج چيمس	شوقى جلال
٤-	كيف تتم كتابة السيناريو	إنجا كاريتنيكوڤا	أحمد الحضرى
٥-	ثريا فى غيبوبة	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
٦-	اتجاهات البحث اللسانى	ميلكا إڤيتش	سعد مصلوح ووفاء كامل فايد
٧-	العلوم الإنسانية والفلسفة	لوسيان غولدمان	يوسف الأنطكى
٨-	مشعلو الحرائق	ماكس فريش	مصطفى ماهر
٩-	التغيرات البيئية	أندرو. س. جودى	محمود محمد عاشور
١٠-	خطاب الحكاية	چيرار چينيت	محمد معتصم وعبد الجليل الأزدى وعمر حلى
١١-	مختارات شعرية	ڤيسواڤا شيمبوريسكا	هناء عبد الفتاح
١٢-	طريق الحرير	ديڤيد براونيستون وأيرين فرانك	أحمد محمود
١٣-	ديانة الساميين	روبرتسن سميث	عبد الوهاب علوب
١٤-	التحليل النفسى للأدب	چان بيلمان نويل	حسن المودن
١٥-	الحركات الفنية منذ ١٩٤٥	إدوارد لوسى سميث	أشرف رفيق عفيفى
١٦-	أثينة السوداء (جـ١)	مارتن برنال	بإشراف: أحمد عتمان
١٧-	مختارات شعرية	فيليب لاركين	محمد مصطفى بدوى
١٨-	الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	مختارات	طلعت شاهين
١٩-	الأعمال الشعرية الكاملة	چورج سفيريس	نعيم عطية
٢٠-	قصة العلم	ج. ج. كراوثر	يمنى طريف الخولى و بدوى عبد الفتاح
٢١-	خوخة وألف خوخة وقصص أخرى	صمد بهرنجى	ماجدة العنانى
٢٢-	مذكرات رحالة عن المصريين	چون أنتيس	سيد أحمد على الناصرى
٢٣-	تجلى الجميل	هانز جيورج جادامر	سعيد توفيق
٢٤-	ظلال المستقبل	باتريك بارندر	بكر عباس
٢٥-	مثنوى (٦ أجزاء)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦-	دين مصر العام	محمد حسين هيكل	أحمد محمد حسين هيكل
٢٧-	التنوع البشرى الخلاق	مجموعة من المؤلفين	بإشراف: جابر عصفور
٢٨-	رسالة فى التسامح	چون لوك	منى أبو سنة
٢٩-	الموت والوجود	چيمس ب. كارس	بدر الديب
٣٠-	الوثنية والإسلام (ط٢)	ك. مادهو بانيكار	أحمد فؤاد بلبع
٣١-	مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	چان سوڤاجيه - كلود كاين	عبد الستار الحلوجى وعبد الوهاب علوب
٣٢-	الانقراض	ديڤيد روب	مصطفى إبراهيم فهمى
٣٣-	التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	أ. ج. هوبكنز	أحمد فؤاد بلبع
٣٤-	الرواية العربية	روچر ألن	حصة إبراهيم المنيف
٣٥-	الأسطورة والحداثة	بول ب . ديكسون	خليل كلفت
٣٦-	نظريات السرد الحديثة	والاس مارتن	حياة جاسم محمد

٣٧-	واحة سيوة وموسيقاها	بريجيت شيفر	جمال عبد الرحيم
٣٨-	نقد الحداثة	ألن تورين	أنور مغيث
٣٩-	الحسد والإغريق	بيتر والكوت	منيرة كروان
٤٠-	قصائد حب	أن سكستون	محمد عيد إبراهيم
٤١-	ما بعد المركزية الأوروبية	بيتر جران	عاطف أحمد وإبراهيم فتحي ومحمود ماجد
٤٢-	عالم ماك	بنچامين باربر	أحمد محمود
٤٣-	اللهب المزدوج	أوكتافيو پاث	المهدى أخريف
٤٤-	بعد عدة أصياف	ألدوس هكسلى	مارلين تادرس
٤٥-	التراث المغدور	روبرت دينا وجون فاين	أحمد محمود
٤٦-	عشرون قصيدة حب	بابلو نيرودا	محمود السيد على
٤٧-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ١)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٤٨-	حضارة مصر الفرعونية	فرانسوا دوما	ماهر جويجاتى
٤٩-	الإسلام فى البلقان	هـ . ت . نوريس	عبد الوهاب علوب
٥٠-	ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	جمال الدين بن الشيخ	محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى
٥١-	مسار الرواية الإسبانو أمريكية	داريو بيانويبا وخ. م. بينياليستى	محمد أبو العطا
٥٢-	العلاج النفسى التدعيمى	ب. نوفاليس وس . روجسيفيتز وروجر بيل	لطفى فطيم وعادل دمرداش
٥٣-	الدراما والتعليم	أ . ف . ألنجتون	مرسى سعد الدين
٥٤-	المفهوم الإغريقى للمسرح	ج . مايكل والتون	محسن مصيلحى
٥٥-	ما وراء العلم	چون بولكنجهوم	على يوسف على
٥٦-	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ١)	فديريكو غرسية لوركا	محمود على مكى
٥٧-	الأعمال الشعرية الكاملة (جـ٢)	فديريكو غرسية لوركا	محمود السيد و ماهر البطوطى
٥٨-	مسرحيتان	فديريكو غرسية لوركا	محمد أبو العطا
٥٩-	المحبرة (مسرحية)	كارلوس مونييث	السيد السيد سهيم
٦٠-	التصميم والشكل	چوهانز إيتين	صبرى محمد عبد الغنى
٦١-	موسوعة علم الإنسان	شارلوت سيمور - سميث	بإشراف : محمد الجوهرى
٦٢-	لذّة النّص	رولان بارت	محمد خير البقاعى
٦٣-	تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٦٤-	برتراند راسل (سيرة حياة)	آلان وود	رمسيس عوض
٦٥-	فى مدح الكسل ومقالات أخرى	برتراند راسل	رمسيس عوض
٦٦-	خمس مسرحيات أندلسية	أنطونيو جالا	عبد اللطيف عبد الحليم
٦٧-	مختارات شعرية	فرناندو بيسوا	المهدى أخريف
٦٨-	نتاشا العجوز وقصص أخرى	ڤالنتين راسبوتين	أشرف الصباغ
٦٩-	العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	عبد الرشيد إبراهيم	أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى
٧٠-	ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	أوخينيو تشانج رودريجث	عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد
٧١-	السيدة لا تصلح إلا للرمى	داريو فو	حسين محمود
٧٢-	السياسى العجوز	ت . س . إليوت	فؤاد مجلى
٧٣-	نقد استجابة القارئ	چين ب . تومبكنز	حسن ناظم وعلى حاكم
٧٤-	صلاح الدين والمماليك فى مصر	ل . ا . سيمينوفا	حسن بيومى

٧٥-	فن التراجم والسير الذاتية	أندريه موروا	أحمد درويش
٧٦-	جاك لاكان وإغواء التحليل النفسي	مجموعة من المؤلفين	عبد المقصود عبد الكريم
٧٧-	تاريخ النقد الأدبي الحديث (جـ٢)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٧٨-	العولمة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	رونالد روبرتسون	أحمد محمود ونورا أمين
٧٩-	شعرية التأليف	بوريس أوسبنسكي	سعيد الغانمي وناصر حلاوي
٨٠-	بوشكين عند «نافورة الدموع»	ألكسندر بوشكين	مكارم الغمري
٨١-	الجماعات المتخيلة	بندكت أندرسن	محمد طارق الشرقاوي
٨٢-	مسرح ميجيل	ميجيل دي أونامونو	محمود السيد علي
٨٣-	مختارات شعرية	غوتفريد بن	خالد المعالي
٨٤-	موسوعة الأدب والنقد (جـ١)	مجموعة من المؤلفين	عبد الحميد شيحة
٨٥-	منصور الحلاج (مسرحية)	صلاح زكي أقطاي	عبد الرازق بركات
٨٦-	طول الليل (رواية)	جمال مير صادقي	أحمد فتحي يوسف شتا
٨٧-	نون والقلم (رواية)	جلال آل أحمد	ماجدة العناني
٨٨-	الابتلاء بالتغرب	جلال آل أحمد	إبراهيم الدسوقي شتا
٨٩-	الطريق الثالث	أنتوني جيدنز	أحمد زايد ومحمد محيي الدين
٩٠-	وسم السيف وقصص أخرى	بورخيس وآخرون	محمد إبراهيم مبروك
٩١-	المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	باربرا لاسوتسكا - بشونباك	محمد هناء عبد الفتاح
٩٢-	أساليب ومضامين المسرح الإسبانوأمريكي المعاصر	كارلوس ميجيل	نادية جمال الدين
٩٣-	محدثات العولمة	مايك فيذرستون وسكوت لاش	عبد الوهاب علوب
٩٤-	مسرحيتا الحب الأول والصحبة	صمويل بيكيت	فوزية العشماوي
٩٥-	مختارات من المسرح الإسباني	أنطونيو بويرو باييخو	سرى محمد عبد اللطيف
٩٦-	ثلاث زنبقات ووردة وقصص أخرى	نخبة	إدوار الخراط
٩٧-	هوية فرنسا (مج١)	فرنان برودل	بشير السباعي
٩٨-	الهم الإنساني والابتزاز الصهيوني	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٩٩-	تاريخ السينما العالمية (١٨٩٥-١٩٨٠)	ديفيد روبنسون	إبراهيم قنديل
١٠٠-	مساءلة العولمة	بول هيرست وجراهام تومبسون	إبراهيم فتحي
١٠١-	النص الروائي: تقنيات ومناهج	بيرنار فاليط	رشيد بنحدو
١٠٢-	السياسة والتسامح	عبد الكبير الخطيبي	عز الدين الكتاني الإدريسي
١٠٣-	قبر ابن عربي يليه آياء (شعر)	عبد الوهاب المؤدب	محمد بنيس
١٠٤-	أوبرا ماهوجني (مسرحية)	برتولت بريشت	عبد الغفار مكاوي
١٠٥-	مدخل إلى النص الجامع	جيرار جينيت	عبد العزيز شبيل
١٠٦-	الأدب الأندلسي	ماريا خيسوس روبييرامتي	أشرف علي دعدور
١٠٧-	صورة الفدائي في الشعر الأمريكي اللاتيني المعاصر	نخبة من الشعراء	محمد عبد الله الجعيدي
١٠٨-	ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسي	مجموعة من المؤلفين	محمود علي مكي
١٠٩-	حروب المياه	چون بولوك وعادل درويش	هاشم أحمد محمد
١١٠-	النساء في العالم النامي	حسنة بيجوم	منى قطان
١١١-	المرأة والجريمة	فرانسس هيدسون	ريهام حسين إبراهيم
١١٢-	الاحتجاج الهادئ	أرلين علوي ماكليود	إكرام يوسف

١١٣- راية التمرد	سادى پلانت	أحمد حسان
١١٤- مسرحيتا حصاد كونجي وسكان المستنقع	وول شوينكا	نسيم مجلى
١١٥- غرفة تخص المرء وحده	فرچينيا وولف	سمية رمضان
١١٦- امرأة مختلفة (درية شفيق)	سينثيا نلسون	نهاد أحمد سالم
١١٧- المرأة والجنوسة فى الإسلام	ليلى أحمد	منى إبراهيم وهالة كمال
١١٨- النهضة النسائية فى مصر	بث بارون	لميس النقاش
١١٩- النساء والأسرة وقوانين الطلاق فى التاريخ الإسلامى	أميرة الأزهرى سنبل	بإشراف: رءوف عباس
١٢٠- الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	ليلى أبو لغد	مجموعة من المترجمين
١٢١- الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	فاطمة موسى	محمد الجندى وإيزابيل كمال
١٢٢- نظام العبودية القديم والنموذج المثالى للإنسان	چوزيف فوجت	منيرة كروان
١٢٣- الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية	أنيتل ألكسندرو فنادولينا	أنور محمد إبراهيم
١٢٤- الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية	چون جراى	أحمد فؤاد بلبع
١٢٥- التحليل الموسيقى	سيدرك ثورپ ديفى	سمحة الخولى
١٢٦- فعل القراءة	ڤولفانج إيسر	عبد الوهاب علوب
١٢٧- إرهاب (مسرحية)	صفاء فتحى	بشير السباعى
١٢٨- الأدب المقارن	سوزان باسنيت	أميرة حسن نويرة
١٢٩- الرواية الإسبانية المعاصرة	ماريا دولورس أسيس جاروته	محمد أبو العطا وآخرون
١٣٠- الشرق يصعد ثانية	أندريه جوندر فرانك	شوقى جلال
١٣١- مصر القديمة: التاريخ الاجتماعى	مجموعة من المؤلفين	لويس بقطر
١٣٢- ثقافة العولمة	مايك فيذرستون	عبد الوهاب علوب
١٣٣- الخوف من المرايا (رواية)	طارق على	طلعت الشايب
١٣٤- تشريح حضارة	بارى ج. كيمب	أحمد محمود
١٣٥- المختار من نقد ت. س. إليوت	ت. س. إليوت	ماهر شفيق فريد
١٣٦- فلاحو الباشا	كينيث كونو	سحر توفيق
١٣٧- مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية على مصر	چوزيف مارى مواريه	كاميليا صبحى
١٣٨- عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	أندريه جلوكسمان	وجيه سمعان عبد المسيح
١٣٩- پارسيفال (مسرحية)	ريتشارد ڤاچنر	مصطفى ماهر
١٤٠- حيث تلتقى الأنهار	هربرت ميسن	أمل الجبورى
١٤١- اثنتا عشرة مسرحية يونانية	مجموعة من المؤلفين	نعيم عطية
١٤٢- الإسكندرية : تاريخ ودليل	أ. م. فورستر	حسن بيومى
١٤٣- قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	ديرك لايدر	عدلى السمرى
١٤٤- صاحبة اللوكاندة (مسرحية)	كارلو جولدونى	سلامة محمد سليمان
١٤٥- موت أرتيميو كروث (رواية)	كارلوس فوينتس	أحمد حسان
١٤٦- الورقة الحمراء (رواية)	ميجيل دى ليبس	على عبدالرءوف البمبى
١٤٧- مسرحيتان	تانكريد دورست	عبدالغفار مكاوى
١٤٨- القصة القصيرة: النظرية والتقنية	إنريكى أندرسون إمبرت	على إبراهيم منوفى
١٤٩- النظرية الشعرية عند إليوت وأدونيس	عاطف فضول	أسامة إسبر
١٥٠- التجربة الإغريقية	روبرت ج. ليتمان	منيرة كروان

١٥١-	هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ١)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٢-	عدالة الهنود وقصص أخرى	مجموعة من المؤلفين	محمد محمد الخطابى
١٥٣-	غرام الفراعنة	فيولين فانويك	فاطمة عبدالله محمود
١٥٤-	مدرسة فرانكفورت	فيل سليتر	خليل كلفت
١٥٥-	الشعر الأمريكى المعاصر	نخبة من الشعراء	أحمد مرسى
١٥٦-	المدارس الجمالية الكبرى	چى آنبال وآلان وأوديت ڤيرمو	مى التلمسانى
١٥٧-	خسرو وشيرين	النظامى الكنجوى	عبدالعزيز بقوش
١٥٨-	هوية فرنسا (مج ٢ ، جـ٢)	فرنان برودل	بشير السباعى
١٥٩-	الأيديولوچية	ديڤيد هوكس	إبراهيم فتحى
١٦٠-	آلة الطبيعة	بول إيرليش	حسين بيومى
١٦١-	مسرحيتان من المسرح الإسبانى	أليخاندرو كاسونا وأنطونيو جالا	زيدان عبدالحليم زيدان
١٦٢-	تاريخ الكنيسة	يوحنا الأسيوى	صلاح عبدالعزيز محجوب
١٦٣-	موسوعة علم الاجتماع (جـ ١)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
١٦٤-	شامبوليون (حياة من نور)	چان لاكوتير	نبيل سعد
١٦٥-	حكايات الثعلب (قصص أطفال)	أ. ن. أفاناسيفا	سهير المصادفة
١٦٦-	العلاقات بين المتدينين والعلمانيين فى إسرائيل	يشعياهو ليڤمان	محمد محمود أبوغدير
١٦٧-	فى عالم طاغور	رابندرنات طاغور	شكرى محمد عياد
١٦٨-	دراسات فى الأدب والثقافة	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٦٩-	إبداعات أدبية	مجموعة من المؤلفين	شكرى محمد عياد
١٧٠-	الطريق (رواية)	ميجيل دليبيس	بسام ياسين رشيد
١٧١-	وضع حد (رواية)	فرانك بيجو	هدى حسين
١٧٢-	حجر الشمس (شعر)	نخبة	محمد محمد الخطابى
١٧٣-	معنى الجمال	ولتر ت. ستيس	إمام عبد الفتاح إمام
١٧٤-	صناعة الثقافة السوداء	إيليس كاشمور	أحمد محمود
١٧٥-	التليفزيون فى الحياة اليومية	لورينزو فيلشس	وجيه سمعان عبد المسيح
١٧٦-	نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية	توم تيتنبرج	جلال البنا
١٧٧-	أنطون تشيخوف	هنرى تروايا	حصة إبراهيم المنيف
١٧٨-	مختارات من الشعر اليونانى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد حمدى إبراهيم
١٧٩-	حكايات أيسوب (قصص أطفال)	أيسوب	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٠-	قصة جاويد (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
١٨١-	النقد الأدبى الأمريكى من الثلاثينيات إلى الثمانينيات	فنسنت ب. ليتش	محمد يحيى
١٨٢-	العنف والنبوءة (شعر)	و.ب. ييتس	ياسين طه حافظ
١٨٣-	چان كوكتو على شاشة السينما	رينيه جيلسون	فتحى العشرى
١٨٤-	القاهرة: حالمة لا تنام	هانز إبندورفر	دسوقى سعيد
١٨٥-	أسفار العهد القديم فى التاريخ	توماس تومسن	عبد الوهاب علوب
١٨٦-	معجم مصطلحات هيجل	ميخائيل إنوود	إمام عبد الفتاح إمام
١٨٧-	الأرضة (رواية)	بُزرج علوى	محمد علاء الدين منصور
١٨٨-	موت الأدب	ألڤين كرنان	بدر الديب

١٨٩- النص والبصيرة: مقالات فى بلاغة النقد المعاصر	پول دى مان	سعيد الغانمى
١٩٠- محاورات كونفوشيوس	كونفوشيوس	محسن سيد فرجانى
١٩١- الكلام رأسمال وقصص أخرى	الحاج أبو بكر إمام وآخرون	مصطفى حجازى السيد
١٩٢- سياحت نامه إبراهيم بك (جـ١)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
١٩٣- عامل المنجم (رواية)	پيتر أبراهامز	محمد عبد الواحد محمد
١٩٤- مختارات من النقد الأنجلو-أمريكى الحديث	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
١٩٥- شتاء ٨٤ (رواية)	إسماعيل فصيح	محمد علاء الدين منصور
١٩٦- المهلة الأخيرة (رواية)	ڤالنتين راسپوتين	أشرف الصباغ
١٩٧- سيرة الفاروق	شمس العلماء شبلى النعمانى	جلال السعيد الحفناوى
١٩٨- الاتصال الجماهيرى	إدوين إمرى وآخرون	إبراهيم سلامة إبراهيم
١٩٩- تاريخ يهود مصر فى الفترة العثمانية	يعقوب لانداو	جمال أحمد الرفاعى وأحمد عبد اللطيف حماد
٢٠٠- ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل	چيرمى سيبروك	فخرى لبيب
٢٠١- الجانب الدينى للفلسفة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٢٠٢- تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٤)	رينيه ويليك	مجاهد عبد المنعم مجاهد
٢٠٣- الشعر والشاعرية	ألطاف حسين حالى	جلال السعيد الحفناوى
٢٠٤- تاريخ نقد العهد القديم	زالمان شازار	أحمد هويدى
٢٠٥- الجينات والشعوب واللغات	لويجى لوقا كافاللى- سفورزا	أحمد مستجير
٢٠٦- الهيولية تصنع علماً جديداً	چيمس جلايك	على يوسف على
٢٠٧- ليل أفريقى (رواية)	رامون خوتاسندير	محمد أبو العطا
٢٠٨- شخصية العربى فى المسرح الإسرائيلى	دان أوريان	محمد أحمد صالح
٢٠٩- السرد والمسرح	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٠- مثنويات حكيم سنائى (شعر)	سنائى الغزنوى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢١١- فردينان دوسوسير	جوناثان كلر	محمود حمدى عبد الغنى
٢١٢- قصص الأمير مرزبان على لسان الحيوان	مرزبان بن رستم بن شروين	يوسف عبدالفتاح فرج
٢١٣- مصر منذ قدوم نابليون حتى رحيل عبدالناصر	ريمون فلاور	سيد أحمد على الناصرى
٢١٤- قواعد جديدة للمنهج فى علم الاجتماع	أنتونى جيدنز	محمد محيى الدين
٢١٥- سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢١٦- جوانب أخرى من حياتهم	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٢١٧- مسرحيتان طليعيتان	صمويل بيكيت وهارولد بينتر	نادية البنهاوى
٢١٨- لعبة الحجلة (رواية)	خوليو كورتاثار	على إبراهيم منوفى
٢١٩- بقايا اليوم (رواية)	كازو إيشجورو	طلعت الشايب
٢٢٠- الهيولية فى الكون	بارى پاركر	على يوسف على
٢٢١- شعرية كفافى	جريجورى جوزدانيس	رفعت سلام
٢٢٢- فرانز كافكا	رونالد جراى	نسيم مجلى
٢٢٣- العلم فى مجتمع حر	پاول فيرابند	السيد محمد نفادى
٢٢٤- دمار يوغسلافيا	برانكا ماجاس	منى عبدالظاهر إبراهيم
٢٢٥- حكاية غريق (رواية)	جابرييل جارثيا ماركيث	السيد عبدالظاهر السيد
٢٢٦- أرض المساء وقصائد أخرى	ديڤيد هربت لورانس	طاهر محمد على البربرى

٢٢٧- المسرح الإسبانى فى القرن السابع عشر	خوسيه ماريا ديث بوركى	السيد عبدالظاهر عبدالله
٢٢٨- علم الجمالية وعلم اجتماع الفن	جانيت وولف	مارى تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
٢٢٩- مأزق البطل الوحيد	نورمان كيجان	أمير إبراهيم العمرى
٢٣٠- عن الذباب والفئران والبشر	فرانسواز جاكوب	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣١- الدرافيل أو الجيل الجديد (مسرحية)	خايمى سالوم بيدال	جمال عبدالرحمن
٢٣٢- ما بعد المعلومات	توم ستونير	مصطفى إبراهيم فهمى
٢٣٣- فكرة الاضمحلال فى التاريخ الغربى	أرثر هيرمان	طلعت الشايب
٢٣٤- الإسلام فى السودان	ج. سبنسر تريمنجهام	فؤاد محمد عكود
٢٣٥- ديوان شمس تبريزى (جـ١)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٣٦- الولاية	ميشيل شودكيفيتش	أحمد الطيب
٢٣٧- مصر أرض الوادى	روبين فيدين	عنايات حسين طلعت
٢٣٨- العولمة والتحرير	تقرير لمنظمة الأنكتاد	ياسر محمد جادالله وعربى مدبولى أحمد
٢٣٩- العربى فى الأدب الإسرائيلى	جيلا رامراز - رايوخ	نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
٢٤٠- الإسلام والغرب وإمكانية الحوار	كاى حافظ	صلاح محجوب إدريس
٢٤١- فى انتظار البرابرة (رواية)	ج . م. كوتزى	ابتسام عبدالله
٢٤٢- سبعة أنماط من الغموض	وليام إمبسون	صبرى محمد حسن
٢٤٣- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٢٤٤- الغليان (رواية)	لاورا إسكيبيل	نادية جمال الدين محمد
٢٤٥- نساء مقاتلات	إليزابيتا أديس وآخرون	توفيق على منصور
٢٤٦- مختارات قصصية	جابرييل جارثيا ماركيث	على إبراهيم منوفى
٢٤٧- الثقافة الجماهيرية والحداثة فى مصر	والتر أرمبرست	محمد طارق الشرقاوى
٢٤٨- حقول عدن الخضراء (مسرحية)	أنطونيو جالا	عبداللطيف عبدالحليم
٢٤٩- لغة التمزق (شعر)	دراجو شتامبوك	رفعت سلام
٢٥٠- علم اجتماع العلوم	دومنيك فينك	ماجدة محسن أباظة
٢٥١- موسوعة علم الاجتماع (جـ٢)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٥٢- رائدات الحركة النسوية المصرية	مارجو بدران	على بدران
٢٥٣- تاريخ مصر الفاطمية	ل. أ. سيمينوڤا	حسن بيومى
٢٥٤- أقدم لك: الفلسفة	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٥- أقدم لك: أفلاطون	ديف روبنسون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٦- أقدم لك: ديكارت	ديف روبنسون وكريس جارات	إمام عبد الفتاح إمام
٢٥٧- تاريخ الفلسفة الحديثة	وليم كلى رايت	محمود سيد أحمد
٢٥٨- الغجر	سير أنجوس فريزر	عُبادة كُحيلة
٢٥٩- مختارات من الشعر الأرمنى عبر العصور	نخبة	فاروجان كازانجيان
٢٦٠- موسوعة علم الاجتماع (جـ٣)	جوردون مارشال	بإشراف: محمد الجوهرى
٢٦١- رحلة فى فكر زكى نجيب محمود	زكى نجيب محمود	إمام عبد الفتاح إمام
٢٦٢- مدينة المعجزات (رواية)	إدواردو مندوثا	محمد أبو العطا
٢٦٣- الكشف عن حافة الزمن	چون جريبن	على يوسف على
٢٦٤- إبداعات شعرية مترجمة	هوراس وشلى	لويس عوض

٢٦٥-	روايات مترجمة	أوسكار وايلد وصمويل جونسون	لويس عوض
٢٦٦-	مدير المدرسة (رواية)	جلال آل أحمد	عادل عبدالمنعم على
٢٦٧-	فن الرواية	ميلان كونديرا	بدر الدين عرودكى
٢٦٨-	ديوان شمس تبريزى (جـ٢)	مولانا جلال الدين الرومى	إبراهيم الدسوقى شتا
٢٦٩-	وسط الجزيرة العربية وشرقها (جـ١)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧٠-	وسط الجزير العربية وشرقها (جـ٢)	وليم چيفور بالجريف	صبرى محمد حسن
٢٧١-	الحضارة الغربية: الفكرة والتاريخ	توماس سى. باترسون	شوقى جلال
٢٧٢-	الأديرة الأثرية فى مصر	سى. سى. والترز	إبراهيم سلامة إبراهيم
٢٧٣-	الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابى فى مصر	چوان كول	عنان الشهاوى
٢٧٤-	السيدة باربارا (رواية)	رومولو جاييجوس	محمود على مكى
٢٧٥-	ت. س. إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	مجموعة من النقاد	ماهر شفيق فريد
٢٧٦-	فنون السينما	مجموعة من المؤلفين	عبدالقادر التلمسانى
٢٧٧-	الچينات والصراع من أجل الحياة	براين فورد	أحمد فوزى
٢٧٨-	البدايات	إسحاق عظيموف	ظريف عبدالله
٢٧٩-	الحرب الباردة الثقافية	ف.س. سوندرز	طلعت الشايب
٢٨٠-	الأم والنصيب وقصص أخرى	بريم شند وآخرون	سمير عبدالحميد إبراهيم
٢٨١-	الفردوس الأعلى (رواية)	عبد الحليم شرر	جلال الحفناوى
٢٨٢-	طبيعة العلم غير الطبيعية	لويس ولبرت	سمير حنا صادق
٢٨٣-	السهل يحترق وقصص أخرى	خوان رولفو	على عبد الرءوف البمبى
٢٨٤-	هرقل مجنوناً (مسرحية)	يوريبيديس	أحمد عتمان
٢٨٥-	رحلة خواجة حسن نظامى الدهلوى	حسن نظامى الدهلوى	سمير عبد الحميد إبراهيم
٢٨٦-	سياحت نامه إبراهيم بك (جـ٢)	زين العابدين المراغى	محمود علاوى
٢٨٧-	الثقافة والعولمة والنظام العالمى	أنتونى كنج	محمد يحيى وآخرون
٢٨٨-	الفن الروائى	ديڤيد لودج	ماهر البطوطى
٢٨٩-	ديوان منوچهرى الدامغانى	أبو نجم أحمد بن قوص	محمد نور الدين عبدالمنعم
٢٩٠-	علم اللغة والترجمة	چورچ مونان	أحمد زكريا إبراهيم
٢٩١-	تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ١)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٢-	تاريخ المسرح الإسبانى فى القرن العشرين (جـ٢)	فرانشسكو رويس رامون	السيد عبد الظاهر
٢٩٣-	مقدمة للأدب العربى	روچر ألن	مجدى توفيق وآخرون
٢٩٤-	فن الشعر	بوالو	رجاء ياقوت
٢٩٥-	سلطان الأسطورة	چوزيف كامبل وبيل موريز	بدر الديب
٢٩٦-	مكبث (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٢٩٧-	فن النحو بين اليونانية والسريانية	ديونيسيوس ثراكس ويوسف الأهوازى	ماجدة محمد أنور
٢٩٨-	مأساة العبيد وقصص أخرى	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٢٩٩-	ثورة فى التكنولوجيا الحيوية	چين ماركس	هاشم أحمد محمد
٣٠٠-	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج١)	لويس عوض	جمال الجزيرى وبهاء چاهين وإيزابيل كمال
٣٠١-	أسطورة بروميثيوس فى الأدبين الإنجليزى والفرنسى (مج٢)	لويس عوض	جمال الجزيرى و محمد الجندى
٣٠٢-	أقدم لك: فتجنشتين	چون هيتون وجودى جروفز	إمام عبد الفتاح إمام

٣٠٣-	أقدم لك: بوذا	چين هوب وبورن فان لون	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٤-	أقدم لك: ماركس	ريوس	إمام عبد الفتاح إمام
٣٠٥-	الجلد (رواية)	كروزيو مالابارته	صلاح عبد الصبور
٣٠٦-	الحماسة: النقد الكانطي للتاريخ	چان فرانسوا ليوتار	نبيل سعد
٣٠٧-	أقدم لك: الشعور	ديڤيد بابينو وهوارد سلينا	محمود مكي
٣٠٨-	أقدم لك: علم الوراثة	ستيف چونز وبورين فان لو	ممدوح عبد المنعم
٣٠٩-	أقدم لك: الذهن والمخ	أنجوس جيلاتي وأوسكار زاريت	جمال الجزيري
٣١٠-	أقدم لك: يونج	ماجي هايد ومايكل ماكجنس	محيي الدين مزيد
٣١١-	مقال في المنهج الفلسفي	ر.ج كولنجوود	فاطمة إسماعيل
٣١٢-	روح الشعب الأسود	وليم ديبويس	أسعد حليم
٣١٣-	أمثال فلسطينية (شعر)	خايير بيان	محمد عبدالله الجعيدي
٣١٤-	مارسيل دوشامب: الفن كعدم	چانيس مينيك	هويدا السباعي
٣١٥-	جرامشي في العالم العربي	ميشيل بروندينو والطاهر لبيب	كاميليا صبحي
٣١٦-	محاكمة سقراط	أي. ف. ستون	نسيم مجلي
٣١٧-	بلا غد	س. شير لايموڤا- س. زنيكين	أشرف الصباغ
٣١٨-	الأدب الروسي في السنوات العشر الأخيرة	مجموعة من المؤلفين	أشرف الصباغ
٣١٩-	صور دريدا	جايترى سبيڤاك وكرستوفر نوريس	حسام نايل
٣٢٠-	لمعة السراج لحضرة التاج	مؤلف مجهول	محمد علاء الدين منصور
٣٢١-	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ١)	ليڤي برو ڤنسال	بإشراف: صلاح فضل
٣٢٢-	وجهات نظر حديثة في تاريخ الفن الغربي	دبليو بوچين كليناور	خالد مفلح حمزة
٣٢٣-	فن الساتورا	تراث يوناني قديم	هانم محمد فوزي
٣٢٤-	اللعب بالنار (رواية)	أشرف أسدي	محمود علاوي
٣٢٥-	عالم الآثار (رواية)	فيليب بوسان	كرستين يوسف
٣٢٦-	المعرفة والمصلحة	يورجين هابرماس	حسن صقر
٣٢٧-	مختارات شعرية مترجمة (جـ١)	نخبة	توفيق علي منصور
٣٢٨-	يوسف وزليخا (شعر)	نور الدين عبد الرحمن الجامي	عبد العزيز بقوش
٣٢٩-	رسائل عيد الميلاد (شعر)	تد هيوز	محمد عيد إبراهيم
٣٣٠-	كل شيء عن التمثيل الصامت	مارڤن شيرد	سامي صلاح
٣٣١-	عندما جاء السردين وقصص أخرى	ستيفن جراي	سامية دياب
٣٣٢-	شهر العسل وقصص أخرى	نخبة	علي إبراهيم منوفي
٣٣٣-	الإسلام في بريطانيا من ١٥٥٨-١٦٨٥	نبيل مطر	بكر عباس
٣٣٤-	لقطات من المستقبل	أرثر كلارك	مصطفى إبراهيم فهمي
٣٣٥-	عصر الشك: دراسات عن الرواية	ناتالي ساروت	فتحي العشري
٣٣٦-	متون الأهرام	نصوص مصرية قديمة	حسن صابر
٣٣٧-	فلسفة الولاء	چوزايا رويس	أحمد الأنصاري
٣٣٨-	نظرات حائرة وقصص أخرى	نخبة	جلال الحفناوي
٣٣٩-	تاريخ الأدب في إيران (جـ٣)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٣٤٠-	اضطراب في الشرق الأوسط	بيرش بيربروجلو	فخري لبيب

٢٤١-	قصائد من رلكه (شعر)	راينر ماريا ريلكه	حسن حلمى
٢٤٢-	سلامان وأبسال (شعر)	نور الدين عبدالرحمن الجامى	عبد العزيز بقوش
٢٤٣-	العالم البرجوازى الزائل (رواية)	نادين جورديمر	سمير عبد ربه
٢٤٤-	الموت فى الشمس (رواية)	بيتر بالانجيو	سمير عبد ربه
٢٤٥-	الركض خلف الزمان (شعر)	يونه ندائى	يوسف عبد الفتاح فرج
٢٤٦-	سحر مصر	رشاد رشدى	جمال الجزيرى
٢٤٧-	الصبية الطائشون (رواية)	چان كوكتو	بكر الحلو
٢٤٨-	المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ١)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٢٤٩-	دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	أرثر والدهورن وآخرون	أحمد عمر شاهين
٢٥٠-	بانوراما الحياة السياحية	مجموعة من المؤلفين	عطية شحاتة
٢٥١-	مبادئ المنطق	چوزايا رويس	أحمد الانصارى
٢٥٢-	قصائد من كفافيس	قسطنطين كفافيس	نعيم عطية
٢٥٣-	الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة الهندسية	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٢٥٤-	الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة النباتية	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٢٥٥-	التيارات السياسية فى إيران المعاصرة	حجت مرتجى	محمود علاوى
٢٥٦-	الميراث المر	بول سالم	بدر الرفاعى
٢٥٧-	متون هرمس	تيموثى فريك وبيتر غاندى	عمر الفاروق عمر
٢٥٨-	أمثال الهوسا العامية	نخبة	مصطفى حجازى السيد
٢٥٩-	محاورة بارمنيدس	أفلاطون	حبيب الشارونى
٢٦٠-	أنثروبولوجيا اللغة	أندريه چاكوب ونويلا باركان	ليلى الشربينى
٢٦١-	التصحر: التهديد والمجابهة	آلان جرينجر	عاطف معتمد وآمال شاور
٢٦٢-	تلميذ بابنبرج (رواية)	هاينرش شبورل	سيد أحمد فتح الله
٢٦٣-	حركات التحرير الأفريقية	ريتشارد چيبسون	صبرى محمد حسن
٢٦٤-	حداثة شكسبير	إسماعيل سراج الدين	نجلاء أبو عجاج
٢٦٥-	سأم باريس (شعر)	شارل بودلير	محمد أحمد حمد
٢٦٦-	نساء يركضن مع الذئاب	كلاريسا بنكولا	مصطفى محمود محمد
٢٦٧-	القلم الجرىء	مجموعة من المؤلفين	البرّاق عبدالهادى رضا
٢٦٨-	المصطلح السردى: معجم مصطلحات	چيرالد برنس	عابد خزندار
٢٦٩-	المرأة فى أدب نجيب محفوظ	فوزية العشماوى	فوزية العشماوى
٢٧٠-	الفن والحياة فى مصر الفرعونية	كليرلا لويت	فاطمة عبدالله محمود
٢٧١-	المتصوفة الأولون فى الأدب التركى (جـ٢)	محمد فؤاد كوبريلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٢٧٢-	عاش الشباب (رواية)	وانغ مينغ	وحيد السعيد عبدالحميد
٢٧٣-	كيف تعد رسالة دكتوراه	أومبرتو إيكو	على إبراهيم منوفى
٢٧٤-	اليوم السادس (رواية)	أندريه شديد	حمادة إبراهيم
٢٧٥-	الخلود (رواية)	ميلان كونديرا	خالد أبو اليزيد
٢٧٦-	الغضب وأحلام السنين (مسرحيات)	چان أنوى وآخرون	إدوار الخراط
٢٧٧-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٤)	إدوارد براون	محمد علاء الدين منصور
٢٧٨-	المسافر (شعر)	محمد إقبال	يوسف عبدالفتاح فرج

العنوان	المؤلف	المترجم
٣٧٩- ملك فى الحديقة (رواية)	سنيل باث	جمال عبدالرحمن
٣٨٠- حديث عن الخسارة	جونتر جراس	شيرين عبدالسلام
٣٨١- أساسيات اللغة	ر. ل. تراسك	رانيا إبراهيم يوسف
٣٨٢- تاريخ طبرستان	بهاء الدين محمد اسفنديار	أحمد محمد نادى
٣٨٣- هدية الحجاز (شعر)	محمد إقبال	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٨٤- القصص التى يحكيها الأطفال	سوزان إنجيل	إيزابيل كمال
٣٨٥- مشترى العشق (رواية)	محمد على بهزادراد	يوسف عبدالفتاح فرج
٣٨٦- دفاعًا عن التاريخ الأدبى النسوى	جانيت تود	ريهام حسين إبراهيم
٣٨٧- أغنيات وسوناتات (شعر)	چون دن	بهاء چاهين
٣٨٨- مواعظ سعدى الشيرازى (شعر)	سعدى الشيرازى	محمد علاء الدين منصور
٣٨٩- تفاهم وقصص أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٣٩٠- الأرشيفات والمدن الكبرى	إم. فى. روبرتس	عثمان مصطفى عثمان
٣٩١- الحافلة الليلكية (رواية)	مايف بينشى	منى الدروبى
٣٩٢- مقامات ورسائل أندلسية	فرناندو دى لاجرانجا	عبداللطيف عبدالحليم
٣٩٣- فى قلب الشرق	ندوة لويس ماسينيون	زينب محمود الخضيرى
٣٩٤- القوى الأربع الأساسية فى الكون	بول ديفيز	هاشم أحمد محمد
٣٩٥- آلام سياوش (رواية)	إسماعيل فصيح	سليم عبد الأمير حمدان
٣٩٦- السافاك	تقى نجارى راد	محمود علاوى
٣٩٧- أقدم لك: نيتشه	لورانس جين وكيتى شين	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٨- أقدم لك: سارتر	فيليب تودى وهوارد ريد	إمام عبدالفتاح إمام
٣٩٩- أقدم لك: كامى	ديفيد ميروفتش وآلن كوركس	إمام عبدالفتاح إمام
٤٠٠- مومو (رواية)	ميشائيل إنده	باهر الجوهرى
٤٠١- أقدم لك: علم الرياضيات	زياودن ساردر وآخرون	ممدوح عبد المنعم
٤٠٢- أقدم لك: ستيفن هوكنج	ج. ب. ماك إيفوى وأوسكار زاريت	ممدوح عبدالمنعم
٤٠٣- ربة المطر والملابس تصنع الناس (روايتان)	تودور شتورم وجوتفرد كولر	عماد حسن بكر
٤٠٤- تعويذة الحسى	ديفيد إبرام	ظبية خميس
٤٠٥- إيزابيل (رواية)	أندريه جيد	حمادة إبراهيم
٤٠٦- المستعربون الإسبان فى القرن ١٩	مانويلا مانتاناريس	جمال عبد الرحمن
٤٠٧- الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه	مجموعة من المؤلفين	طلعت شاهين
٤٠٨- معجم تاريخ مصر	جوان فوتشركنج	عنان الشهاوى
٤٠٩- انتصار السعادة	برتراند راسل	إلهامى عمارة
٤١٠- خلاصة القرن	كارل بوبر	الزواوى بغورة
٤١١- همس من الماضى	چينيفر أكرمان	أحمد مستجير
٤١٢- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج٢، جـ٢)	ليفى بروفنسال	بإشراف: صلاح فضل
٤١٣- أغنيات المنفى (شعر)	ناظم حكمت	محمد البخارى
٤١٤- الجمهورية العالمية للآداب	باسكال كازانوفا	أمل الصبان
٤١٥- صورة كوكب (مسرحية)	فريدريش دورينمات	أحمد كامل عبدالرحيم
٤١٦- مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر	أ. أ. رتشاردز	محمد مصطفى بدوى

٤١٧- تاريخ النقد الأدبى الحديث (جـ٥) — رينيه ويليك — مجاهد عبدالمنعم مجاهد
٤١٨- سياسات الزمر الحاكمة فى مصر العثمانية — جين هاثواى — عبد الرحمن الشيخ
٤١٩- العصر الذهبى للإسكندرية — جون مارلو — نسيم مجلى
٤٢٠- مكروميجاس (قصة فلسفية) — فولتير — الطيب بن رجب
٤٢١- الولاء والقيادة فى المجتمع الإسلامى الأول — روى متحدة — أشرف كيلانى
٤٢٢- رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ١) — ثلاثة من الرحالة — عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٤٢٣- إسرامات الرجل الطيف — نخبة — وحيد النقاش
٤٢٤- لوائح الحق ولوامع العشق (شعر) — نور الدين عبدالرحمن الجامى — محمد علاء الدين منصور
٤٢٥- من طاووس إلى فرح — محمود طلوعى — محمود علاوى
٤٢٦- الخفافيش وقصص أخرى — نخبة — محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٢٧- بانديراس الطاغية (رواية) — باى إنكلان — ثريا شلبى
٤٢٨- الخزانة الخفية — محمد هوتك بن داود خان — محمد أمان صافى
٤٢٩- أقدم لك: هيجل — ليود سبنسر وأندزجى كروز — إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٠- أقدم لك: كانط — كرستوفر وانت وأندزجى كليموفسكى — إمام عبدالفتاح إمام
٤٣١- أقدم لك: فوكو — كريس هورووكس وزوران جفتيك — إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٢- أقدم لك: ماكيافللى — باتريك كيرى وأوسكار زاريت — إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٣- أقدم لك: جويس — ديفيد نوريس وكارل فلنت — حمدى الجابرى
٤٣٤- أقدم لك: الرومانسية — دونكان هيث وجودى بورهام — عصام حجازى
٤٣٥- توجهات ما بعد الحداثة — نيكولاس زربرج — ناجى رشوان
٤٣٦- تاريخ الفلسفة (مج١) — فردريك كوبلستون — إمام عبدالفتاح إمام
٤٣٧- رحالة هندى فى بلاد الشرق العربى — شبلى النعمانى — جلال الحفناوى
٤٣٨- بطلات وضحايا — إيمان ضياء الدين بيبرس — عايدة سيف الدولة
٤٣٩- موت المرابى (رواية) — صدر الدين عينى — محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب
٤٤٠- قواعد اللهجات العربية الحديثة — كرستن بروستاد — محمد طارق الشرقاوى
٤٤١- رب الأشياء الصغيرة (رواية) — أرونداتى روى — فخرى لبيب
٤٤٢- حتشبسوت: المرأة الفرعونية — فوزية أسعد — ماهر جويجاتى
٤٤٣- اللغة العربية: تاريخها ومستوياتها وتأثيرها — كيس فرستيغ — محمد طارق الشرقاوى
٤٤٤- أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة — لاوريت سيجورنه — صالح علمانى
٤٤٥- حول وزن الشعر — پرويز ناتل خانلرى — محمد محمد يونس
٤٤٦- التحالف الأسود — ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير — أحمد محمود
٤٤٧- ملحمة السيد — تراث شعبى إسبانى — الطاهر أحمد مكى
٤٤٨- الفلاحون (ميراث الترجمة) — الأب عيروط — محى الدين اللبان ووليم داوود مرقس
٤٤٩- أقدم لك: الحركة النسوية — نخبة — جمال الجزيرى
٤٥٠- أقدم لك: ما بعد الحركة النسوية — صوفيا فوكا وريبيكا رايت — جمال الجزيرى
٤٥١- أقدم لك: الفلسفة الشرقية — ريتشارد أوزبورن وبورن ڤان لون — إمام عبد الفتاح إمام
٤٥٢- أقدم لك: لينين والثورة الروسية — ريتشارد إبجينانزى وأوسكار زاريت — محيى الدين مزيد
٤٥٣- القاهرة: إقامة مدينة حديثة — جان لوك أرنو — حليم طوسون وفؤاد الدهان
٤٥٤- خمسون عامًا من السينما الفرنسية — رينيه بريدال — سوزان خليل

٤٥٥- تاريخ الفلسفة الحديثة (مج٥)	فردريك كوبلستون	محمود سيد أحمد
٤٥٦- لا تنسنى (رواية)	مريم جعفرى	هويدا عزت محمد
٤٥٧- النساء فى الفكر السياسى الغربى	سوزان موللر أوكين	إمام عبدالفتاح إمام
٤٥٨- الموريسكيون الأندلسيون	مرثيديس غارثيا أرينال	جمال عبد الرحمن
٤٥٩- نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية	توم تيتنبرج	جلال البنا
٤٦٠- أقدم لك: الفاشية والنازية	ستوارت هود وليتزا جانستز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦١- أقدم لك: لكان	داريان ليدر وجودى جروفز	إمام عبدالفتاح إمام
٤٦٢- طه حسين من الأزهر إلى السوربون	عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى
٤٦٣- الدولة المارقة	وليام بلوم	كمال السيد
٤٦٤- ديمقراطية للقلة	مايكل بارنتى	حصة إبراهيم المنيف
٤٦٥- قصص اليهود	لويس جنزبيرج	جمال الرفاعى
٤٦٦- حكايات حب وبطولات فرعونية	ڤيولين فانويك	فاطمة عبد الله
٤٦٧- التفكير السياسى والنظرة السياسية	ستيفين ديلو	ربيع وهبة
٤٦٨- روح الفلسفة الحديثة	چوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٤٦٩- جلال الملوك	نصوص حبشية قديمة	مجدى عبدالرازق
٤٧٠- الأراضى والجودة البيئية	جارى م. بيرزنسكى وآخرون	محمد السيد الننة
٤٧١- رحلة لاستكشاف أفريقيا (جـ٢)	ثلاثة من الرحالة	عبد الله عبد الرازق إبراهيم
٤٧٢- دون كيخوتى (القسم الأول)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٣- دون كيخوتى (القسم الثانى)	ميجيل دى ثربانتس سابيدرا	سليمان العطار
٤٧٤- الأدب والنسوية	بام موريس	سهام عبدالسلام
٤٧٥- صوت مصر: أم كلثوم	ڤرچينيا دانيلسون	عادل هلال عنانى
٤٧٦- أرض الحبايب بعيدة: بيرم التونسى	ماريلين بوث	سحر توفيق
٤٧٧- تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين	هيلدا هوخام	أشرف كيلانى
٤٧٨- الصين والولايات المتحدة	ليوشيه شنج و لى شى دونج	عبد العزيز حمدى
٤٧٩- المقهـــى (مسرحية)	لاو شه	عبد العزيز حمدى
٤٨٠- تساى ون جى (مسرحية)	كو مو روا	عبد العزيز حمدى
٤٨١- بردة النبى	روى متحدة	رضوان السيد
٤٨٢- موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية	روبير چاك تيبو	فاطمة عبد الله
٤٨٣- النسوية وما بعد النسوية	سارة چامبل	أحمد الشامى
٤٨٤- جمالية التلقى	هانسن روبيرت ياوس	رشيد بنحدو
٤٨٥- التوبة (رواية)	نذير أحمد الدهلوى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٦- الذاكرة الحضارية	يان أسمن	عبدالحليم عبدالغنى رجب
٤٨٧- الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية	رفيع الدين المراد أبادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٨- الحب الذى كان وقصائد أخرى	نخبة	سمير عبدالحميد إبراهيم
٤٨٩- هُسِّرل: الفلسفة علمًا دقيقًا	إدموند هُسِّرل	محمود رجب
٤٩٠- أسمار الببغاء	محمد قادرى	عبد الوهاب علوب
٤٩١- نصوص قصصية من روائع الأدب الأفريقى	نخبة	سمير عبد ربه
٤٩٢- محمد على مؤسس مصر الحديثة	چى ڤارچيت	محمد رفعت عواد

٤٩٣-	خطابات إلى طالب الصوتيات	هارولد بالمر	محمد صالح الضالع
٤٩٤-	كتاب الموتى: الخروج فى النهار	نصوص مصرية قديمة	شريف الصيفى
٤٩٥-	اللوبى	إدوارد تيفان	حسن عبد ربه المصرى
٤٩٦-	الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ١)	إكواده بانولى	مجموعة من المترجمين
٤٩٧-	العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط	نادية العلى	مصطفى رياض
٤٩٨-	النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	جوديث تاكر ومارجريت مريودز	أحمد على بدوى
٤٩٩-	تقاطعات: الأمة والمجتمع والنوع	مجموعة من المؤلفين	فيصل بن خضراء
٥٠٠-	فى طفولتى: دراسة فى السيرة الذاتية العربية	تيتز رووكى	طلعت الشايب
٥٠١-	تاريخ النساء فى الغرب (جـ١)	أرثر جولد هامر	سحر فراج
٥٠٢-	أصوات بديلة	مجموعة من المؤلفين	هالة كمال
٥٠٣-	مختارات من الشعر الفارسى الحديث	نخبة من الشعراء	محمد نور الدين عبدالمنعم
٥٠٤-	كتابات أساسية (جـ١)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٥-	كتابات أساسية (جـ٢)	مارتن هايدجر	إسماعيل المصدق
٥٠٦-	ربما كان قديساً (رواية)	أن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥٠٧-	سيدة الماضى الجميل (مسرحية)	بيتر شيفر	شوقى فهيم
٥٠٨-	المولوية بعد جلال الدين الرومى	عبدالباقى جلبنارلى	عبدالله أحمد إبراهيم
٥٠٩-	الفقر والإحسان فى عصر سلاطين المماليك	أدم صبرة	قاسم عبده قاسم
٥١٠-	الأرملة الماكرة (مسرحية)	كارلو جولدونى	عبدالرازق عيد
٥١١-	كوكب مرقَّع (رواية)	أن تيلر	عبدالحميد فهمى الجمال
٥١٢-	كتابة النقد السينمائى	تيموثى كوريجان	جمال عبد الناصر
٥١٣-	العلم الجسور	تيد أنتون	مصطفى إبراهيم فهمى
٥١٤-	مدخل إلى النظرية الأدبية	جونثان كولر	مصطفى بيومى عبد السلام
٥١٥-	من التقليد إلى ما بعد الحداثة	فدوى مالطى دوجلاس	فدوى مالطى دوجلاس
٥١٦-	إرادة الإنسان فى علاج الإدمان	أرنولد واشنطون ودونا باوندى	صبرى محمد حسن
٥١٧-	نقش على الماء وقصص أخرى	نخبة	سمير عبد الحميد إبراهيم
٥١٨-	استكشاف الأرض والكون	إسحق عظيموف	هاشم أحمد محمد
٥١٩-	محاضرات فى المثالية الحديثة	جوزايا رويس	أحمد الأنصارى
٥٢٠-	الولع الفرنسى بمصر من الحلم إلى المشروع	أحمد يوسف	أمل الصبان
٥٢١-	قاموس تراجم مصر الحديثة	أرثر جولد سميث	عبدالوهاب بكر
٥٢٢-	إسبانيا فى تاريخها	أميركو كاسترو	على إبراهيم منوفى
٥٢٣-	الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن	باسيليو بابون مالدونادو	على إبراهيم منوفى
٥٢٤-	الملك لير (مسرحية)	وليم شكسبير	محمد مصطفى بدوى
٥٢٥-	موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى	دنيس جونسون	نادية رفعت
٥٢٦-	أقدم لك: السياسة البيئية	ستيفن كرول ووليم رانكين	محيى الدين مزيد
٥٢٧-	أقدم لك: كافكا	ديفيد زين ميروفتس وروبرت كرمب	جمال الجزيرى
٥٢٨-	أقدم لك: تروتسكى والماركسية	طارق على وفلْ إيفانز	جمال الجزيرى
٥٢٩-	بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى	محمد إقبال	حازم محفوظ
٥٣٠-	مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	رينيه جينو	عمر الفاروق عمر

٥٣١-	ما الذي حَدَثَ في «حَدَث» ١١ سبتمبر؟	جاك دريدا	صفاء فتحي
٥٣٢-	المغامرُ والمستشرق	هنري لورنس	بشير السباعي
٥٣٣-	تعلُّم اللغة الثانية	سوزان جاس	محمد طارق الشرقاوي
٥٣٤-	الإسلاميون الجزائريون	سيڤرين لابا	حمادة إبراهيم
٥٣٥-	مخزن الأسرار (شعر)	نظامي الكنجوي	عبدالعزيز بقوش
٥٣٦-	الثقافات وقيم التقدم	صمويل هنتنجتون ولورانس هاريزون	شوقي جلال
٥٣٧-	للحب والحرية (شعر)	نخبة	عبدالغفار مكاوي
٥٣٨-	النفس والآخر في قصص يوسف الشاروني	كيت دانيلر	محمد الحديدي
٥٣٩-	خمس مسرحيات قصيرة	كاريل تشرشل	محسن مصيلحي
٥٤٠-	توجهات بريطانية – شرقية	السير رونالد ستورس	رءوف عباس
٥٤١-	هي تتخيل وهلاوس أخرى	خوان خوسيه مياس	مروة رزق
٥٤٢-	قصص مختارة من الأدب اليوناني الحديث	نخبة	نعيم عطية
٥٤٣-	أقدم لك: السياسة الأمريكية	باتريك بروجان وكريس جرات	وفاء عبدالقادر
٥٤٤-	أقدم لك: ميلاني كلاين	روبرت هنشل وآخرون	حمدي الجابري
٥٤٥-	يا له من سباق محموم	فرانسيس كريك	عزت عامر
٥٤٦-	ريموس	ت. ب. وايزمان	توفيق علي منصور
٥٤٧-	أقدم لك: بارت	فيليب تودي وآن كورس	جمال الجزيري
٥٤٨-	أقدم لك: علم الاجتماع	ريتشارد أوزبرن وبورن فان لون	حمدي الجابري
٥٤٩-	أقدم لك: علم العلامات	بول كوبلي وليتاجانز	جمال الجزيري
٥٥٠-	أقدم لك: شكسبير	نيك جروم وبيرو	حمدي الجابري
٥٥١-	الموسيقى والعولمة	سايمون ماندي	سمحة الخولي
٥٥٢-	قصص مثالية	ميجيل دي ثربانتس	علي عبد الرءوف البمبي
٥٥٣-	مدخل للشعر الفرنسي الحديث والمعاصر	دانيال لوفرس	رجاء ياقوت
٥٥٤-	مصر في عهد محمد علي	عفاف لطفي السيد مارسوه	عبدالسميع عمر زين الدين
٥٥٥-	الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين	أناتولي أوتكين	أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالي
٥٥٦-	أقدم لك: چان بودريار	كريس هوروكس وزوران جيفتك	حمدي الجابري
٥٥٧-	أقدم لك: الماركيز دي ساد	ستوارت هود وجراهام كرولي	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٨-	أقدم لك: الدراسات الثقافية	زيودين ساردار وبورين ڤان لون	إمام عبدالفتاح إمام
٥٥٩-	الماس الزائف (رواية)	تشا تشاجي	عبدالحي أحمد سالم
٥٦٠-	صلصلة الجرس (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوي
٥٦١-	جناح جبريل (شعر)	محمد إقبال	جلال السعيد الحفناوي
٥٦٢-	بلايين وبلايين	كارل ساجان	عزت عامر
٥٦٣-	ورود الخريف (مسرحية)	خاثينتو بينابينتي	صبري محمدي التهامي
٥٦٤-	عُش الغريب (مسرحية)	خاثينتو بينابينتي	صبري محمدي التهامي
٥٦٥-	الشرق الأوسط المعاصر	ديبورا ج. جيرنر	أحمد عبدالحميد أحمد
٥٦٦-	تاريخ أوروبا في العصور الوسطى	موريس بيشوب	علي السيد علي
٥٦٧-	الوطن المغتصب	مايكل رايس	إبراهيم سلامة إبراهيم
٥٦٨-	الأصولي في الرواية	عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر

٥٦٩-	موقع الثقافة	هومى بابا	ثائر ديب
٥٧٠-	دول الخليج الفارسى	سير رويرت هاى	يوسف الشارونى
٥٧١-	تاريخ النقد الإسبانى المعاصر	إيميليا دى ثوليتا	السيد عبد الظاهر
٥٧٢-	الطب فى زمن الفراعنة	برونو أليوا	كمال السيد
٥٧٣-	أقدم لك: فرويد	ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتى	جمال الجزيرى
٥٧٤-	مصر القديمة فى عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	علاء الدين السباعى
٥٧٥-	الاقتصاد السياسى للعولمة	نجير وودز	أحمد محمود
٥٧٦-	فكر ثربانتس	أمريكو كاسترو	ناهد العشرى محمد
٥٧٧-	مغامرات بينوكيو	كارلو كولودى	محمد قدرى عمارة
٥٧٨-	الجماليات عند كيتس وهنت	أيومى ميزوكوشى	محمد إبراهيم وعصام عبد الرءوف
٥٧٩-	أقدم لك: تشومسكى	جون ماهر وجودى جرونز	محيى الدين مزيد
٥٨٠-	دائرة المعارف الدولية (مج١)	جون فيزر وبول سيترجز	بإشراف: محمد فتحى عبدالهادى
٥٨١-	الحمقى يموتون (رواية)	ماريو بوزو	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢-	مرايا على الذات (رواية)	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣-	الجيران (رواية)	أحمد محمود	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٤-	سفر (رواية)	محمود دولت آبادى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥-	الأمير احتجاب (رواية)	هوشنك كلشيرى	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦-	السينما العربية والأفريقية	ليزبيث مالكموس وروى آرمز	سهام عبد السلام
٥٨٧-	تاريخ تطور الفكر الصينى	مجموعة من المؤلفين	عبدالعزيز حمدى
٥٨٨-	أمنحوتب الثالث	أنييس كابرول	ماهر جويجاتى
٥٨٩-	تمبكت العجيبة	فيلكس ديبوا	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠-	أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية	نخبة	محمود مهدى عبدالله
٥٩١-	الشاعر والمفكر	هوراتيوس	على عبدالتواب على وصلاح رمضان السيد
٥٩٢-	الثورة المصرية (جـ١)	محمد صبرى السوربونى	مجدى عبدالحافظ وعلى كورخان
٥٩٣-	قصائد ساحرة	بول ڤاليرى	بكر الحلو
٥٩٤-	القلب السمين (قصة أطفال)	سوزانا تامارو	أمانى فوزى
٥٩٥-	الحكم والسياسة فى أفريقيا (جـ٢)	إكوادو بانولى	مجموعة من المترجمين
٥٩٦-	الصحة العقلية فى العالم	روبرت ديجارليه وآخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧-	مسلمو غرناطة	خوليو كاروباروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨-	مصر وكنعان وإسرائيل	دونالد ريدفورد	بيومى على قنديل
٥٩٩-	فلسفة الشرق	هرداد مهرين	محمود علاوى
٦٠٠-	الإسلام فى التاريخ	برنارد لويس	مدحت طه
٦٠١-	النسوية والمواطنة	ريان ڤوت	أيمن بكر وسمر الشيشكلى
٦٠٢-	ليوتار:نحو فلسفة ما بعد حداثية	جيمس وليامز	إيمان عبدالعزيز
٦٠٣-	النقد الثقافى	آرثر أيزابرجر	وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى
٦٠٤-	الكوارث الطبيعية (مج١)	باتريك ل. آبوت	توفيق على منصور
٦٠٥-	مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيبروسكى (الصغير)	مصطفى إبراهيم فهمى
٦٠٦-	قصة البردى اليونانى فى مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدنى

٦٠٧- قلب الجزيرة العربية (جـ١)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٨- قلب الجزيرة العربية (جـ٢)	هارى سينت فيلبى	صبرى محمد حسن
٦٠٩- الانتخاب الثقافى	أجنر فوج	شوقى جلال
٦١٠- العمارة المدجنة	رفائيل لويث جوثمان	على إبراهيم منوفى
٦١١- النقد والأيديولوجية	تيرى إيجلتون	فخرى صالح
٦١٢- رسالة النفسية	فضل الله بن حامد الحسينى	محمد محمد يونس
٦١٣- السياحة والسياسة	كولن مايكل هول	محمد فريد حجاب
٦١٤- بيت الأقصر الكبير(رواية)	فوزية أسعد	منى قطان
٦١٥- عرض الأحداث التى وقعت فى بغداد من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩	أليس بسيرينى	محمد رفعت عواد
٦١٦- أساطير بيضاء	روبرت يانج	أحمد محمود
٦١٧- الفولكلور والبحر	هوراس بيك	أحمد محمود
٦١٨- نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة	تشارلز فيلبس	جلال البنا
٦١٩- مفاتيح أورشليم القدس	ريمون استانبولى	عايدة الباجورى
٦٢٠- السلام الصليبى	توماش ماستناك	بشير السباعى
٦٢١- رباعيات الخيام (ميراث الترجمة)	عمر الخيام	محمد السباعى
٦٢٢- أشعار من عالم اسمه الصين	أى تشينغ	أمير نبيه وعبدالرحمن حجازى
٦٢٣- نوادر جحا الإيرانى	سعيد قانعى	يوسف عبدالفتاح
٦٢٤- شعر المرأة الأفريقية	نخبة	غادة الحلوانى
٦٢٥- الجرح السرى	جان جينيه	محمد برادة
٦٢٦- مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	نخبة	توفيق على منصور
٦٢٧- حكايات إيرانية	نخبة	عبدالوهاب علوب
٦٢٨- أصل الأنواع	تشارلس داروين	مجدى محمود المليجى
٦٢٩- قرن أخر من الهيمنة الأمريكية	نيقولاس جويات	عزة الخميسى
٦٣٠- سيرتى الذاتية	أحمد بللو	صبرى محمد حسن
٦٣١- مختارات من الشعر الأفريقى المعاصر	نخبة	بإشراف: حسن طلب
٦٣٢- المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا	دولورس برامون	رانيا محمد
٦٣٣- الحب وفنونه (شعر)	نخبة	حمادة إبراهيم
٦٣٤- مكتبة الإسكندرية	روى ماكلويد وإسماعيل سراج الدين	مصطفى البهنساوى
٦٣٥- التثبيت والتكيف فى مصر	جودة عبد الخالق	سمير كريم
٦٣٦- حج يولندة	جناب شهاب الدين	سامية محمد جلال
٦٣٧- مصر الخديوية	ف. روبرت هنتر	بدر الرفاعى
٦٣٨- الديمقراطية والشعر	روبرت بن وارين	فؤاد عبد المطلب
٦٣٩- فندق الأرق (شعر)	تشارلز سيميك	أحمد شافعى
٦٤٠- ألكسياد	الأميرة أناكومنينا	حسن حبشى
٦٤١- برتراند رسل (مختارات)	برتراند رسل	محمد قدرى عمارة
٦٤٢- أقدم لك: داروين والتطور	جوناثان ميلر وبورين فان لون	ممدوح عبد المنعم
٦٤٣- سفرنامه حجاز (شعر)	عبد الماجد الدريابادى	سمير عبدالحميد إبراهيم
٦٤٤- العلوم عند المسلمين	هوارد د. تيرنر	فتح الله الشيخ

٦٤٥-	السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية	تشارلز كجلى ويوچين ويتكوف	عبد الوهاب علوب
٦٤٦-	قصة الثورة الإيرانية	سپهر نبيح	عبد الوهاب علوب
٦٤٧-	رسائل من مصر	چون نينيه	فتحى العشرى
٦٤٨-	بورخيس	بياتريث سارلو	خليل كلفت
٦٤٩-	الخوف وقصص خرافية أخرى	چى دى موپاسان	سحر يوسف
٦٥٠-	الدولة والسلطة والسياسة فى الشرق الأوسط	روچر أوين	عبد الوهاب علوب
٦٥١-	ديليسبس الذى لا نعرفه	وثائق قديمة	أمل الصبان
٦٥٢-	آلهة مصر القديمة	كلود ترونكر	حسن نصر الدين
٦٥٣-	مدرسة الطغاة (مسرحية)	إيريش كستنر	سمير جريس
٦٥٤-	أساطير شعبية من أوزبكستان (جـ١)	نصوص قديمة	عبد الرحمن الخميسى
٦٥٥-	أساطير وآلهة	إيزابيل فرانكو	حليم طوسون ومحمود ماهر طه
٦٥٦-	خبز الشعب والأرض الحمراء (مسرحيتان)	ألفونسو ساسترى	ممدوح البستاوى
٦٥٧-	محاكم التفتيش والموريسكيون	مرثيديس غارثيا أرينال	خالد عباس
٦٥٨-	حوارات مع خوان رامون خيمينيث	خوان رامون خيمينيث	صبرى التهامى
٦٥٩-	قصائد من إسبانيا وأمريكا اللاتينية	نخبة	عبداللطيف عبدالحليم
٦٦٠-	نافذة على أحدث العلوم	ريتشارد فايفلد	هاشم أحمد محمد
٦٦١-	روائع أندلسية إسلامية	نخبة	صبرى التهامى
٦٦٢-	رحلة إلى الجذور	داسو سالديبار	صبرى التهامى
٦٦٣-	امرأة عادية	ليوسيل كليفتون	أحمد شافعى
٦٦٤-	الرجل على الشاشة	ستيفن كوهان وإنا راى هارك	عصام زكريا
٦٦٥-	عوالم أخرى	پول دافيز	هاشم أحمد محمد
٦٦٦-	تطور الصورة الشعرية عند شكسبير	ولفجانج اتش كليمن	جمال عبد الناصر ومدحت الجيار وجمال جاد الرب
٦٦٧-	الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربى	ألفن جولدنر	على ليلة
٦٦٨-	ثقافات العولمة	فريدريك چيمسون وماساو ميوشى	ليلى الجبالى
٦٦٩-	ثلاث مسرحيات	وول شوينكا	نسيم مجلى
٦٧٠-	أشعار جوستاف أدولفو	جوستاف أدولفو بكر	ماهر البطوطى
٦٧١-	قل لى كم مضى على رحيل القطار؟	چيمس بولدوين	على عبدالأمير صالح
٦٧٢-	مختارات من الشعر الفرنسى للأطفال	نخبة	إبتهال سالم
٦٧٣-	ضرب الكليم (شعر)	محمد إقبال	جلال الحفناوى
٦٧٤-	ديوان الإمام الخمينى	آية الله العظمى الخمينى	محمد علاء الدين منصور
٦٧٥-	أثينا السوداء (جـ٢، مج١)	مارتن برنال	بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٦-	أثينا السوداء (جـ٢، مج٢)	مارتن برنال	بإشراف: محمود إبراهيم السعدنى
٦٧٧-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ١ ، مج١)	إدوارد جرانفيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٨-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ١ ، مج٢)	إدوارد جرانفيل براون	أحمد كمال الدين حلمى
٦٧٩-	مختارات شعرية مترجمة (جـ٢)	وليام شكسبير	توفيق على منصور
٦٨٠-	المدينة الفاضلة (ميراث الترجمة)	كارل ل. بيكر	محمد شفيق غربال
٦٨١-	هل يوجد نص فى هذا الفصل؟	ستانلى فش	أحمد الشيمى
٦٨٢-	نجوم حظر التجوال الجديد (رواية)	بن أوكرى	صبرى محمد حسن

٦٨٣-	سكين واحد لكل رجل (رواية)	تى. م. ألوكو	صبرى محمد حسن
٦٨٤-	الأعمال القصصية الكاملة (أنا كنا) (جـ١)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسى
٦٨٥-	الأعمال القصصية الكاملة (الصحراء) (جـ٢)	أوراثيو كيروجا	رزق أحمد بهنسى
٦٨٦-	امرأة محاربة (رواية)	ماكسين هونج كنجستون	سحر توفيق
٦٨٧-	محبوبة (رواية)	فتانة حاج سيد جوادى	ماجدة العنانى
٦٨٨-	الانفجارات الثلاثة العظمى	فيليب م. دوبر وريتشارد أ. موار	فتح الله الشيخ وأحمد السماحى
٦٨٩-	الملف (مسرحية)	تادووش روجيفيتش	هناء عبد الفتاح
٦٩٠-	محاكم التفتيش فى فرنسا	(مختارات)	رمسيس عوض
٦٩١-	ألبرت أينشتين: حياته وغرامياته	(مختارات)	رمسيس عوض
٦٩٢-	أقدم لك: الوجودية	ريتشارد أبيجانسى وأوسكار زاريت	حمدى الجابرى
٦٩٣-	أقدم لك: القتل الجماعى (المحرقة)	حائيم برشيت وآخرون	جمال الجزيرى
٦٩٤-	أقدم لك: دريدا	جيف كولينز وبيل مايبلين	حمدى الجابرى
٦٩٥-	أقدم لك: رسل	ديف روبنسون وجودى جروف	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٦-	أقدم لك: روسو	ديف روبنسون وأوسكار زاريت	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٧-	أقدم لك: أرسطو	روبرت ودفين وجودى جروفس	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٨-	أقدم لك: عصر التنوير	ليود سبنسر وأندرزيجى كروز	إمام عبدالفتاح إمام
٦٩٩-	أقدم لك: التحليل النفسى	إيڤان وارد وأوسكار زارايت	جمال الجزيرى
٧٠٠-	الكاتب وواقعه	ماريو بارجاس يوسا	بسمة عبدالرحمن
٧٠١-	الذاكرة والحداثة	وليم رود ڤيڤيان	منى البرنس
٧٠٢-	مدونة جوستنيان فى الفقه الرومانى (ميراث الترجمة)	چوستنيان	عبد العزيز فهمى
٧٠٣-	تاريخ الأدب فى إيران (جـ٢)	إدوارد جرانڤيل براون	أمين الشواربى
٧٠٤-	فيه ما فيه	مولانا جلال الدين الرومى	محمد علاء الدين منصور وآخرون
٧٠٥-	فضل الأنام من رسائل حجة الإسلام	الإمام الغزالى	عبدالحميد مدكور
٧٠٦-	الشفرة الوراثية وكتاب التحولات	چونسون ف. يان	عزت عامر
٧٠٧-	أقدم لك: ڤالتر بنيامين	هوارد كاليجل وآخرون	وفاء عبدالقادر
٧٠٨-	فراعنة من؟	دونالد مالكولم ريد	رءوف عباس
٧٠٩-	معنى الحياة	ألفريد أدلر	عادل نجيب بشرى
٧١٠-	الأطفال والتكنولوجيا والثقافة	إيان هاتشباى وچوموران - إليس	دعاء محمد الخطيب
٧١١-	درة التاج	ميرزا محمد هادى رسوا	هناء عبد الفتاح
٧١٢-	الإلياذة (جـ١) (ميراث الترجمة)	هوميروس	سليمان البستانى
٧١٣-	الإلياذة (جـ٢) (ميراث الترجمة)	هوميروس	سليمان البستانى
٧١٤-	حديث القلوب (ميراث الترجمة)	لامنيه	حنا صاوه
٧١٥-	سر تقدم الإنكليز السكسونيين (ميراث الترجمة)	إدمون ديمولان	أحمد فتحى زغلول
٧١٦-	جامعة كل المعارف (جـ٢)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين
٧١٧-	جامعة كل المعارف (جـ٣)	مجموعة من المؤلفين	نخبة من المترجمين